

كتاب الإنصاف في مناقشة المخلاف

بين الخوئين البصريين والكوفيين

صنعة الشيخ الإمام الأئمة كمال الدين
أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد
الأثيري النحوي رضي الله عنه

طبع
في مئذنة ليدن المحروسة
بمطبعة بريل
سنة ١٩١٢

(M. 2) بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

اللَّهُمَّ بَرِّكْ،

قال الشيخ الإمام العالم الزاهد كمال الدين عبد الرحمن من أبي سعيد
الأنباري وفقه الله الحمد لله الملك الحق المبين والصلوة على صفوته النبي
• العربي المبعوث بالدين المتين وعلى آله وأصحابه وعترته البررة المتقين،
وبعد فإن جماعة من الفقهاء المتأدين والأدباء المتفهمين المشتغلين على
علم العربية بالمدرسة النظامية عمر الله مانيها ورحم بانيها سألتني أن أختص
لم كتابا لطيفا يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة
على ترتيب المسائل الخلافية بين النافعي وأبي حنيفة ليكون أول كتاب
١٠ صنف في علم العربية على هذا الترتيب وألف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب
لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف فتوحيث
إجابتهم على وفق مسائلهم وتخريث إسعافهم لتحقيق طلبهم وفقت في ذلك
الطريق وذكرت من مذهب كل فريق ما اعتمد عليه أهل التحقيق واعتمدت
في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل
١٥ الإنصاف لا التعصب والإسراف مستجيبا بالله مستجيبا له فيما قصدت إليه
فالله تعالى ينفع به إنه قريب مجيب،

مسئلة ١

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة وذهب
١١ البصريون إلى أنه مشتق من السمو وهو العلو، أما الكوفيون فاحتجوا بأن

قالوا إنما قلنا أنه مشتق من الوسم لأن الوسم في اللغة هو العلامة والاسم
وسم على المسمى وعلامة له يُعرَف به ألا ترى أنك إذا قلت زيد أو عمرو
دل على المسمى فصار كالوسم عليه فلماذا قلنا أنه مشتق من الوسم ولذلك
قال أبو العباس أحمد بن محبى ثعلب الاسم يمة تُوضَع على الشيء يُعرَف بها
^٥ والأصل في اسم وسم إلا أنه حذفت منه الفاء التي هي الواو في وسم وزيدت
المهمزة في أوله عوضاً عن المحذوف ووزنه إعلّ لحذف الفاء منه، وأما
البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه مشتق من السمّ لأن السمّ في اللغة
هو العلوّ يقال سمّا يسمو سُموا إذا علا ومنه سُميت السماء سماء لعلوها
والاسم يعلو على المسمى ويدل على ما تحته من المعنى ولذلك قال أبو العباس
^{١٠} محمد بن يزيد المبرد الاسم ما دل على مستوى تحته وهذا القول كافٍ في
الاشتقاق لا في التحديد فلما سما الاسم على مسماه وعلا على ما تحته من معناه
دل على أنه مشتق من السمّ لأن هذه الثلاثة الأقسام التي هي الاسم والفعل
^(rel 3) والحرف لها ثلاث مراتب فمنها ما يُخبر به ويُخبر عنه وهو الاسم نحو
^{١٥} الله ربنا ومحمد نبينا وما أشبه ذلك فأخبرت بالاسم وعنه ومنها ما يُخبر به
ولا يُخبر عنه وهو الفعل نحو ذهب زيد وأطلق عمرو وما أشبه ذلك فأخبرت
بالفعل ولو أخبرت عنه فقلت ذهبَ ضربَ وأطلقَ كَتَبَ لم يكن كلاماً
ومنها ما لا يُخبر به ولا يُخبر عنه وهو الحرف نحو من وإن ولم ولما وما أشبه
ذلك فلما كان الاسم يُخبر به ويُخبر عنه والفعل يُخبر به ولا يُخبر عنه والحرف
^{٢٠} لا يُخبر به ولا يُخبر عنه فقد سما على الفعل والحرف أي علا فدل على أنه
مشتق من السمّ والأصل فيه سَمو على وزن فَعَلَ بكسر الفاء وسكون العين
فحذفت اللام التي هي الواو وجعلت المهمزة عوضاً عنها ووزنه إَفْعَ لحذف
اللام منه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم إنما قلنا أنه مشتق من
الوسم لأن الوسم في اللغة العلامة والاسم وسم على المسمى وعلامة عليه يُعرَف
^{٢٥} به قلنا هذا وإن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ

وهذه الصناعة لفظية فلا بدّ فيها من مراعاة اللفظ ووجه فساده من جهة اللفظ من خمسة أوجه الأول أنا أجمعنا على أن الهزرة في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض إنما تقع تعويضا عن حذف اللام لا عن حذف الفاء ألا ترى أنهم لما حذفوا اللام التي هي الواو من بنو عَوْضَل عنها الهزرة في أوله فقالوا إنَّ ولما حذفوا الفاء التي هي الواو من وعِزْلِم يَعْوَضَل عنها الهزرة في أوله فلم يقولوا إِعْذْ وإِنَّمَا عَوْضَل عنها الهاء في آخره فقالوا عِدَّة لأنّ التباس فيها حذف منه لأمه أن يُعَوَّضَ بالهمزة في أوله وفيها حذف منه فاءه أن يُعَوَّضَ بالهاء في آخره والذي يدلّ على صحّة ذلك أنّه لا يُوجَد في كلامهم ما حذف فاءه وعَوَّضَ بالهمزة في أوله كما لا يُوجَد في كلامهم ما حُذِفَ لامه وعَوَّضَ بالهاء في آخره فلما وجدنا في أول اسم همزة التعويض علينا أنّه محذوف اللام لا محذوف الفاء لأنّ حمّله على ما له نظير أولى من حمّله على ما ليس له نظير فدلّ على أنّه مشتقّ من السمو لا من الوسم، والوجه الثاني أنك تقول أسميتّه ولو كان مشتقا من الوسم لوجب أن تقول وَسَمْتَهُ فلما لم تقل إلاّ أسميت دلّ على أنّه من السمو وكان الأصل فيه ١٥ أَسْمَوْتُ إلاّ أن الواو التي هي اللام لما وقعت رابعة قلبت ياء كما قالوا أعليت وأدعيت والأصل أعلوت وأدعوت إلاّ أنّه لما وقعت الواو رابعة قلبت ياء فكذلك هاهنا وإِنَّمَا وجب أن تَقْلِبَ الواو ياء رابعة من هنا النحو حملا للماضى (Enl. 4) على المضارع والمضارع يجب قلب الواو فيه ياء نحو يُعَلِي وَيُدْعِي وَيُسَمِّي والأصل فيه يُعَلِّو وَيُدْعَو وَيُسَمَّو وإِنَّمَا وجب قلبها ياء ٢٠ في المضارع لوقوعها ساكنة مكسورا ما قبلها لأنّ الواو متى وقعت ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء ألا ترى أنهم قالوا ميفات وميعاد وميزان والأصل مِوَفَات ومِوَعَاد ومِوَزَان لأنّه من الوقت والوعد والوزن إلاّ أنّه لما وقعت الواو ساكنة مكسورا ما قبلها وجب قلبها ياء فكذلك هاهنا وإِنَّمَا حملوا الماضى على المضارع مُرَاعَاةً لِمَا بَنَوْا عليه كلامهم من اعتبار حكم المشاكلة ٢٥ والمحافظة على أن نَجْرِي الأبواب على سَنَيْنٍ واحد ألا ترى أنهم حملوا المضارع

على الماضي إذا اتصل به ضمير جماعة النسوة نحو تَصْرَبْنَ وحذفوا الهزة من أخوات أَكْرِمُ نحو نَكْرِمُ ونَكْرِمُ وَيَكْرِمُ والأصل فيها تَوَكْرِمُ وتَوَكْرِمُ ويَوَكْرِمُ كما قال

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُوَكِّرَمَا

٥. حملا على أَكْرِمُ وإنما حذفت إحدى الهزتين من أَكْرِمُ لأن الأصل فيه أَكْرِمُ فلما اجتمع فيه هزتان كرهوا اجتماعهما فحذفوا إحداهما تخفيفا ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف وكذلك حذفوا الواو من أخوات يَعِدُ نحو أَعِدْ وَتَعِدْ والأصل فيها أَوْعِدْ وَتَوَعِدْ وتَوَعِدْ حملا على يَعِدُ وإنما حذفت الواو من بعد لوقوعها بين ياء وكسرة ثم حملوا سائر أخواتها عليها في الحذف كل ذلك لتحصيل التشاكل والفرار من نفرة الاختلاف فكَذلك ١٠. هاهنا حملوا الماضي على المضارع وبلى أولى وذلك لأن مراعاة المتاكلة بالقلب أقيس من مراعاة المتاكلة بالحذف لأن القلب تغيير يعرض في نفس المحرف والحذف إسقاط لأصل المحرف والإسقاط في باب التغيير أتم من القلب فإذا جاز أن يراعى المتاكلة بالحذف فالقلب أولى وأما قلب الواو ١٥. ياء في الماضي في نحو تغازيت وترجيت وإن لم تقلب ياء في المضارع لأن الأصل في تغازيت غازيت وفي ترجيت رجيت فزيدت التاء فيها لتدل على المطاوعة وغازيت ورجيت بحب قلب الواو فيها باء في المضارع الأتري أنك تقول في المضارع أغازي وأرجي فكَذلك في الماضي وإذا لزم هذا القلب قبل الزيادة في غازيت أغازي ورجيت أرجي فكَذلك بعد الزيادة ٢٠. في تغازيت وترجيت حملا لتغازيت على غازيت وترجيت على رجيت مراعاة للتشاكل وفرارا من نفرة الاختلاف، والوجه الثالث أنك تقول في تصغيره سَمِيَّ ولو كان مشتقا من الوسم لكان يجب أن تقول في تصغيره وَسَمِيَّ كما يجب أن تقول في تصغير زَيْنَ وَزَيْنَةَ وفي تصغير عِدَّةٍ وَعِدَّةٍ (Ed. ٥) لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها فلما لم يجر أن يقال إِلَّا سَمِيَّ دل على أنه ٢٥. مشتق من السمو لا من الوسم والأصل في سَمِيَّ سُمِيَّو إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا أَجْتَمَعَتْ

الياء والواو والسابق منها ساكن قلبى الواو ياء وجعلوها ياء مشددة كما قالوا
 سَيْدٌ وَجَيْدٌ وَهَيْنٌ وَمَيَّتٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ سَبْعُودٌ وَجَبُودٌ وَهَيُونٌ وَمَيَّوتٌ لِأَنَّهُ
 مِنَ السُّودَدِ وَالْمَجُودَةِ وَالْهَوَانِ وَالْمَوْتِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا أَجْمَعَتِ الْيَاءُ وَالْوَاوُ وَالسَّابِقُ
 مِنْهَا سَاكِنٌ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ وَجَعَلُوهَا يَاءٌ مُشَدَّدةً وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالُوا طَوِيْبٌ
 ٥ طَيِّبًا وَلَوِيَّتٌ لَيًّا وَشَوِيَّتٌ شَيًّا وَالْأَصْلُ فِيهِ طَوِيَّا وَلَوِيَّا وَشَوِيَّا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا
 أَجْمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالسَّابِقُ مِنْهَا سَاكِنٌ قَلْبُ الْوَاوِ يَاءٌ وَجَعَلُوهَا يَاءٌ
 مُشَدَّدةً وَإِنَّمَا وَجِبَ قَلْبُ الْوَاوِ إِلَى الْيَاءِ دُونَ قَلْبِ الْيَاءِ إِلَى الْوَاوِ لِأَنَّ الْيَاءَ
 أَخْفَ مِنَ الْوَاوِ فَلَمَّا وَجِبَ قَلْبُ أَحَدِهِمَا إِلَى الْآخَرِ كَانَ قَلْبُ الْآخَرِ إِلَى الْأَخْفِ
 أَوَّلَى مِنْ قَلْبِ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثَقِ ، وَالْوَجْهَ الرَّابِعُ أَنَّكَ تَقُولُ فِي تَكْسِيرِهِ
 ١٠ أَسْمَاءٌ وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنَ الْوَسْمِ لَوَجِبَ أَنْ تَقُولَ أَوْسَامٌ وَأَوَاسِمٌ فَلَمَّا لَمْ يَجِرْ
 أَنْ يُقَالَ إِلَّا أَسْمَاءٌ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ مُشْتَقٌّ مِنَ السَّمَوِ لَا مِنَ الْوَسْمِ وَالْأَصْلُ فِي
 أَسْمَاءٍ أَسَاوٍ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَتِ الْوَاوُ طَرَفًا وَقَبْلَهَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ هَمْزَةٌ كَمَا
 قَالُوا سَاءٌ وَكِسَاءٌ وَرَجَاءٌ وَنَجَاءٌ وَالْأَصْلُ فِيهِ سَاوٌ وَكَسَاوٌ وَرَجَاوٌ وَنَجَاوٌ
 لِقَوْلِهِمْ سَمَوْتُ وَكَسَوْتُ وَرَجَوْتُ وَنَجَوْتُ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا وَقَعَتِ الْوَاوُ طَرَفًا وَقَبْلَهَا
 ١٥ أَلْفٌ زَائِدَةٌ قُلِبَتْ هَمْزَةٌ وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ أَنَّهَا قُلِبَتْ أَلْفًا لِأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي قَبْلَهَا
 لَمَّا كَانَتْ سَاكِنَةً خَفِيَتْ زَائِدَةٌ وَالْحَرْفُ السَّاكِنُ حَاجِرٌ غَيْرُ حَصِينٍ لَمْ يَعْتَدِلُوا
 بِهَا فَفَقَدَرُوا أَنَّ الْفَتْحَةَ الَّتِي قَبْلَ الْأَلْفِ قَدْ وَلِيَتْ الْوَاوَ وَهِيَ مُتَحَرِّكَةٌ وَالْوَاوُ
 مَتَى تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا وَجِبَ أَنْ تُقْلَبَ أَلْفًا أَلَّا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا سَاءٌ وَعَلَا
 وَدَعَا وَعَزَا وَالْأَصْلُ فِيهَا سَوَوٌ وَعَلَوٌ وَدَعَوٌ وَعَزَوٌ لِقَوْلِهِمْ سَمَوْتُ وَعَلَوْتُ
 ٢٠ وَدَعَوْتُ وَعَزَوْتُ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلْفًا فَكَذَلِكَ
 هَاهُنَا قَلْبُ الْوَاوِ فِي أَسَاوٍ أَلْفًا فَاجْمَعِ فِيهِ أَلْفَانِ أَلْفٌ زَائِدَةٌ وَأَلْفٌ مُنْقَلِبَةٌ
 عَنْ لَامِ الْكَلِمَةِ وَالْأَلْفَانِ سَاكِنَانِ وَهِيَ لَا يَجْتَمِعَانِ فَقُلِبَتِ الْأَلْفُ الثَّانِيَةُ الْمُتَقَلِبَةُ
 عَنْ لَامِ الْكَلِمَةِ هَمْزَةً لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَإِنَّمَا قُلِبَتْ إِلَى الْهَمْزَةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنْ
 الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ الْحُرُوفِ إِلَيْهَا لِأَنَّ الْهَمْزَةَ هَوَائِيَّةٌ كَمَا أَنَّ الْأَلْفَ هَوَائِيَّةٌ فَلَمَّا
 ٢٥ كَانَتْ أَقْرَبَ الْحُرُوفِ إِلَيْهَا كَانَ قَلْبُهَا إِلَيْهَا أَوَّلَى مِنْ قَلْبِهَا إِلَى غَيْرِهَا ،

وَالْوَجْهَ الْخَامِسَ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي اسْمِ سُنَى عَلَى وَزْنِ
عَلَى وَالْأَصْلُ فِيهِ سُنُو (٥٥). إِلَّا أَنَّهُمْ قَلَّبُوا الْوَاوَ مِنْهَ الْفَا فَتَحَرَّكَمَا وَانْفَتَحَ مَا
قَبْلَهَا فَصَارَ سُنَى قَالَ الشَّاعِرُ

وَاللَّهِ أَسْمَاكَ سُنَى مَبَارَكًا ، أَتَزَكَّ اللَّهُ بِوِ إِبْرَارِكَا

٥. وفيه خمس لغات إسم بكسر الهزة وأسم بضمها وسم بكسر السين وسم
بضمها قال الشاعر

وَصَامِنَا أَهْجَبًا مَقْدُمُهُ ، يُدْعَى أَبَا السُّنْحِ وَفَرْصَابُ سِمَةٍ

مُبْتَرِكَا لِكُلِّ عَظِيمٍ يَلْحَبُهُ

وَقَالَ
بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سِمَةٌ ، قَدْ وَرَدَتْ عَلَى طَرِيقِ تَعْلَمُهُ
١٠. وَيُرْوَى سُمُهُ بِضَمِّ السَّيْنِ وَسُنَى عَلَى وَزْنِ عَلَى مَا بَيْنَنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،

٢ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة المعتلة وهي أبوك وأخوك
وحموك وهنوك وفوك وذو مالٍ مُعَرَّةٌ من مكاتِبٍ وذهب البصريون إلى
أنها معربة من مكان واحد والواو والألف والياء في حروف الإعراب وإليه
١٥ ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد التوليين وذهب في القول الثاني إلى أنها
ليست بحروف إعرابٍ ولكنّها دلائل الإعراب كالواو والألف والياء في
الثنية والجمع وليست بلام الفعل وذهب علي بن عيسى الزنبي إلى أنها
إذا كانت مرفوعة ففيها نقلٌ ملا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلبٌ ملا
نقل وإذا كانت مجرورة ففيها نقلٌ وقلبٌ وذهب أبو عثمان المازني إلى أن
٢٠ الاء حرف الإعراب وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إتياع الحركات
وقد يُحَكَّى عن بعض العرب أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا الْكُ وَرَأَتْ أُنْكَ وَمررت
بَأَيْكَ مِنْ غَيْرِ وَارٍ وَلَا أَلْفَ وَلَا بَاءَ كَمَا يَقُولُونَ فِي حَالَةِ الْإِمْرَادِ مِنْ غَيْرِ
٢٢ إِضَافَةً وَقَدْ يُحَكَّى أَيْضًا عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ هَذَا أَبَاكَ وَرَأَتْ

أَبَاكَ ومرت بِأَبَاكَ بِالْأَلْفِ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ فَيَجْعَلُونَهُ أَسْمَاءً
مَقْصُورًا، قَالَ النَّاعِرُ

إِنْ أَبَاها وَأَسَا أَبَاهَا . قَدْ بَلَّغَا فِي التَّجْدِيدِ غَايَتَاهُمَا

وَيُحْكِي عَنْ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ إِنْسَانٍ رَوَى إِنْسَانًا بِحَجَرٍ فَقَتَلَهُ هَلْ
يَجِبُ عَلَيْهِ الْقَوْدُ فَقَالَ لَا وَلَوْ رَمَاهُ بِأَبَا قَيْسٍ بِالْأَلْفِ عَلَى هَذِهِ اللَّفَةِ لِأَنَّ
أَصْلَهُ أَبَوْ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَعَجَ مَا قَبِلَهَا قَلْبُهَا أَلْفًا بَعْدَ إِسْكَانِهَا إِضْعَافًا
لَهَا كَمَا قَالُوا عَصَا وَقَنَا وَأَصْلُهُ عَصَوُ وَقَفَوُ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَانْفَعَجَ مَا قَبِلَهَا
قَلْبُهَا أَلْفًا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَالَّذِي يَعْنِيهِ عَلَيْهِ فِي النَّصْرِ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ
الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ فِهَذَا مُتَعَيُّ الْقَوْلِ فِي تَفْصِيلِ الْمَذَاهِبِ وَاللُّغَاتِ فَلْنَبْدَأْ بِذِكْرِ
١٠ الْمُجْتَمِعِ وَالْإِسْتِدْلالاتِ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّحَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ هَذِهِ
الْحَرَكَاتِ الَّتِي هِيَ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ (ص ٧١) وَالْكَسْرَةُ تَكُونُ إِعْرَابًا لِهَذِهِ الْأَسْمَاءِ فِي
حَالِ الْإِفْرَادِ نَحْوُ قَوْلِكَ هَذَا أَبُوكَ لَكَ وَرَأَيْتَ أَبَاكَ لَكَ وَمرت بِأَبُوكَ لَكَ وَمَا
أَشْبَهَ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَبَوْ فَاسْتَقْبَلُوا الْإِعْرَابَ عَلَى الْوَاوِ فَأَوْقَعُوهُ عَلَى الْبَاءِ
وَأَسْفَطُوا الْوَاوَ فَكَانَتِ الضَّمَّةُ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ وَالْفَتْحَةُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ وَالْكَسْرَةُ عَلَامَةً
١٥ لِلْجَزْمِ فَإِذَا قُلْتَ فِي الْإِضَافَةِ هَذَا أَبُوكَ وَفِي النَّصْبِ رَأَيْتَ أَبَاكَ وَفِي الْجَزْمِ
مرت بِأَبُوكَ وَالْإِضَافَةُ طَارِئَةٌ عَلَى الْإِفْرَادِ كَانَتِ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ بَاقِيَةً
عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ الَّتِي تَكُونُ إِعْرَابًا لِلْمُفْرَدِ
فِي حَالِ الْإِفْرَادِ هِيَ بَعِينُهَا تَكُونُ إِعْرَابًا لَهُ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ
تَقُولُ هَذَا غُلَامٌ وَرَأَيْتَ غُلَامًا وَمرت بِغُلَامٍ فَإِذَا أَصَفْتَهُ قُلْتَ هَذَا غُلَامُكَ
٢٠ وَرَأَيْتَ غُلَامُكَ وَمرت بِغُلَامِكَ فَتَكُونُ الضَّمَّةُ وَالْفَتْحَةُ وَالْكَسْرَةُ الَّتِي كَانَتْ
إِعْرَابًا لَهُ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ هِيَ بَعِينُهَا إِعْرَابًا لَهُ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ فَكَذَلِكَ
هَاهُنَا ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا تَغْيِيرُ الْحَرَكَاتِ عَلَى الْبَاءِ فِي حَالِ الرَّفْعِ
وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ وَالْأَلْفُ بَعْدَ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ فَجَرَى جَرَى
الْحَرَكَاتِ فِي كَوْنِهَا إِعْرَابًا بِدَلِيلِ أَنَّهَا تَتَغَيَّرُ فِي حَالِ الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَالْجَزْمِ
٢٥ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الضَّمَّةَ وَالْوَاوَ عَلَامَةً لِلرَّفْعِ وَالْفَتْحَةُ وَالْأَلْفُ عَلَامَةً لِلنَّصْبِ وَالْكَسْرَةُ

والهاء علامة للجرف فدل على أنه معرب من مكانين ، ومنهم من تمسك بأن
قال إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكانين لثلاثة حروفها تكثيراً لها وليزيدوا
بالإعراب في الإيضاح والبيان فوجب أن تكون معرفة من مكانت على
ما ذهبنا إليه ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه معرب
من مكان واحد لأن الإعراب إنما دخل الكلام في الأصل لمعنى وهو النصل
وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة بعضها من بعض من الناعية والمنعوية
إلى غير ذلك وهذا المعنى يحصل بإعراب واحد فلا حاجة إلى أن يجمعوا
بين إعرابين لأن أحد الإعرابين يقوم مقام الآخر فلا حاجة إلى أن يجمع
بينهما في كلمة واحدة ألا ترى أنهم لا يجمعون بين علامتي تأنيث في كلمة
واحدة نحو مُسْلِمَات وصَالِحَات وإن كان الأصل فيه مُسْلِمَات وصَالِحَات
لأن كل واحدة من التأنيث تدل على ما تدل عليه الأخرى من التأنيث
وتقوم مقامها فلم يجمعوا بينهما فكذلك هاهنا ، والذي يدل على صحة ما
ذهبنا إليه وفساد ما ذهبوا إليه أن ما ذهبنا إليه له نظير في كلام العرب
فإن كل معرب في كلامهم ليس له إلا إعراب واحد وما ذهبوا إليه « ١١ »
١٥ لا نظير له في كلامهم فإنه ليس في كلامهم معرب له إعرابان فإن أن ما
ذهبنا إليه له نظير في كلامهم وما ذهبوا إليه لا نظير له في كلامهم والمصير
إلى ما له نظير أولى من المصير إلى ما ليس له نظير ، ومنهم من تمسك
بأن قال لو جاز أن يجمع في اسم واحد إعرابان متفقان لجاز أن يجمع فيه
إعرابان مختلفان فكما يمتنع أن يجمع فيه إعرابان مختلفان فكذلك يمتنع أن
٢٠ يجمع فيه إعرابان متفقان لامتناع اجتماع إعرابين في كلمة واحدة ، والاعتماد
على الاستدلال الأول وهذا الاستدلال عندي فاسد لأن الإعراب في الأصل
إنما دخل للفصل بين المعاني بعضها من بعض من الناعية والمنعوية على
ما سبق فلو حوزا أن يجمع في اسم واحد إعرابان مختلفان لأدى ذلك إلى
التناقض لأن كل واحد من الإعرابين يدل على شيء ما يدل عليه الآخر
٢٥ ألا ترى أننا لو قدرنا الرفع والنصب في اسم واحد لدل الرفع على الناعية

والنصب على المنعولة وكل واحد منها تفيض الآخر بخلاف ما لو قدرنا
 إعرابين متعينين فإنه لا يدل أحد الإعرابين على تفيض ما يدل عليه الآخر
 فبان الفرق بينهما وأن الاعتماد على الاستدلال الأول، وأما من ذهب إلى
 أنها ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب فقال لأنها لو كانت
 حروف إعراب كاللآل من زيد والراء من عمرو لما كان فيها دلالة على
 الإعراب ألا ترى أنك إذا قلت ذهب زيد وأنطلق عمرو لم يكن في نفس
 الدال والراء دلالة على الإعراب فلما كان هاهنا هذه الأحرف تدل على
 الإعراب دل على أنها دلائل الإعراب وليست بحروف إعراب، وهذا القول
 فاسد لأننا نقول لا يخلو أن تكون هذه الأحرف دلائل الإعراب في الكلمة أو
 ١٠ في غيرها فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فوجب أن يكون الإعراب
 فيها لأنها آخر الكلمة فيقول هذا القول إلى قول الأكثرين وإن كانت تدل
 على إعراب في غير الكلمة فيؤدي إلى أن تكون الكلمة منبئة وليس من مذهب
 هذا القائل أنها منبئة، فسنين فساد مذهب أن الواو والآل والباء في
 الثانية والجمع ليست بحروف إعراب ولكنها دلائل الإعراب مستقصى في موضعه
 ١٥ إن شاء الله تعالى، فأما من ذهب إلى أنها إذا كانت مرفوعة ففيها نقل
 بلا قلب وإذا كانت منصوبة ففيها قلب بلا نقل وإذا كانت مجرورة ففيها
 نقل وقلب فقال لأن الأصل في قولك هذا آتوه هذا آتوه فاستثقلت الضمة
 على الواو فنقلت إلى ما قبلها وقيمت الواو على حالها فكان فيه نقل بلا قلب
 والأصل في قولك رأيت أماء رأيت آتوه فحركت الواو وأنزع ما قبلها
 ٢٠ فأقبلت أماء فكان فيه قلب بلا نقل والأصل في قولك مررت بأبيك مررت
 بأبيوك (١) فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت إلى ما قبلها فنقلت الواو بـاء
 لسكونها وانكسار ما قبلها فكان فيه نقل وقلب، وأما من ذهب إلى أن
 الباء حرف الإعراب وأنها الواو والآل والباء نشأت عن إتياع الحركات
 فقال لأن الباء تختلف عليها الحركات في حالة الرفع والنصب والحركات تختلف
 ٢٥ حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب فدل على أن الباء حرف الإعراب

وَأَنَّ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ الَّتِي فِي الضَّمَّةِ وَالْفَتْحَةِ وَالْكَسْرِ حَرَكَاتُ إِعْرَابٍ وَإِنَّمَا أُشِيرَتْ فَنشَأَتْ عَنْهَا هَذِهِ الْحُرُوفُ الَّتِي فِي الْوَاوِ وَالْأَلْفِ وَالْيَاءِ فَالْوَاوُ عَنْ إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ وَالْأَلْفُ عَنْ إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ وَالْيَاءُ عَنْ إِشْبَاعِ الْكَسْرِ وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ كَبِيرًا فِي أَسْمَاعِهِمْ ، قَالَ الشَّاعِرُ فِي إِشْبَاعِ الضَّمَّةِ

٥ اللَّهُ يَعْلَمُ أَنَّا فِي تَلْقَيْنَا . يَوْمَ الْفِرَاقِ إِلَى إِخْوَانِنَا صُورُ
وَأَنِّي حَيْثُمَا شِئِيَ الْهُوَى بَصْرِي . مِنْ حَيْثُ مَا سَلَكَوا أَذُنُوا فَأَنْظُرُوا

أَرَادَ فَأَنْظُرُ فَأُشْبِعَ الضَّمَّ فَنشَأَتْ الْوَاوُ ، وَقَالَ الْآخَرُ
هَجَوْتُ زَبَانَ ثُمَّ جِئْتُ مُعْتَلِرًا ، مِنْ هَجَوِ زَبَانٍ لَمْ نَهْجُو وَلَمْ نَدْعِ
أَرَادَ تَفْهِجُ ، وَقَالَ الْآخَرُ

كَلَّنَ فِي أَيْمَانِهِمَا الْقَرْنَئُولَ ١٥

أَرَادَ الْقَرْنَئُولَ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي إِشْبَاعِ الْفَتْحَةِ
وَأَنْتَ مِنَ الْغَوَائِلِ حِينَ تَرْمِي . وَمِنْ دَمِ الزَّجَالِ يَسْتَرْجِ

أَرَادَ يَسْتَرْجِ فَأُشْبِعَ الْفَتْحَةَ فَنشَأَتْ الْأَلْفُ ، وَقَالَ الْآخَرُ
أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ . يَا نَاقَتَا مَا جُلِبَ مِنْ جَبَالِ

١٥ أَرَادَ الْكَلْكَالَ ، وَقَالَ الْآخَرُ

إِذَا التَّجَبُّوزُ غَضِبْتَ فَطَلِّقِي ، وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلِكِي

أَرَادَ وَلَا تَرْضَاهَا ، وَقَالَ عِنْدَهُ

يَبْنَعُ مِنْ زَيْفَرِي غَضُوبِ جَسْرَةٍ . زَيْفَانَةٌ يَنْثِلُ الْفَنَيْقِ الْمَكْدَمِ

أَرَادَ يَبْنَعُ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ فِي إِشْبَاعِ الْكَسْرِ

٢٠ نَفَى بِدَاهَا أَنْحَصَى فِي كُلِّ مَا جَرَّةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَفَادُ الصَّيَارِفِ

أَرَادَ الدَّرَاهِمِ وَالصَّيَارِفِ فَأُشْبِعَ الْكَسَرَ فَنشَأَتْ الْيَاءُ وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ
الدَّرَاهِمِ جَمْعُ دِرْهَامٍ وَلَا يَحْتَمَلُ الصَّيَارِفِ هَذَا الْإِحْتِمَالُ ، وَقَالَ الْآخَرُ

كَلَّنِي بِفَتْخَاءِ الْجَمَاحِينَ لِقَوْفٍ ، عَلَى عَجَلٍ مِنِّي أَطَاطِي سِمَالِي ٢٢

أَرَادَ شَيْئًا، وَقَالَ الْآخَرُ

لَمَّا تَزَلْنَا نَهْنَاهَا يَظَلُّ أَخِيَسَهُ . وَقَارَ الْقَوْمُ بِاللَّحْمِ الْهَرَجِيلِ

أَرَادَ التَّرَاجِيلُ، وَقَالَ الْآخَرُ

لَا عَهْدَ لِي بِفَضَالٍ . أَصْبَحْتُ كَالْفَيْنِ الْهَالِي

أَرَادَ يَفْضَلُ، وَقَالَ الْآخَرُ

أَلَمْ يَأْتِكَ قَالَانِيَاهُ نَبِي . يَمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي رِبَادٍ

أَرَادَ أَلَمْ يَأْتِكَ فَأَشْبَحَ الْكُسْرَى فَشَبَّاتِ الْبَاءِ وَإِشْبَاعُ الْحَرَكَاتِ حَتَّى تَنْشَأَ عَنْهَا
هذه المحروف (No. 10) كثير في كلامهم فكذلك هاهنا، وهذا القول ظاهر
النساج لأن إشباع الحركات إنما يكون في ضرورة الشعر كما أنشدوه من
١. الأبيات وأما في حال اختيار الكلام فلا يجوز ذلك بالإجماع وهاهنا بالإجماع
تقول في حال الاختيار هنا أبوك ورأيت أمك ومررت بأبيك وكذلك
سائرهما فدل على أنها ليست للإشباع عن الحركات وأن الحركات ليست للإعراب
على ما سئلين في الجواب عن كلمات الكوفيين، أما الجواب عن كلمات
الكوفيين أما قولهم أن هذه الحركات تكون حركات إعراب في حال الإفراد
١٠ فكذلك في حال الإضافة فلما هذا فاسد لأن حرف الإعراب في حال الإفراد
هو الباء لأن اللام التي هي الواو من أبولما حذفت من آخر الكلمة صارت
العين التي هي الباء بمنزلة اللام في كونها آخر الكلمة فكانت الحركات عليها
حركات إعراب فأمّا في حال الإضافة فحرف الإعراب هو حرف العلة لأنهم
لما أرادوا أن يجعلوا اختلاف المحروف بمنزلة اختلاف الحركات رتبوا اللام
٢. في الإضافة ليدلوا على أنه من شأنهم الإعراب بالمحروف توطئة لها يأتي من
باب الشبهة والجمع وإذا كان حرف الإعراب هو حرف العلة لم تكن هذه
الحركات على الباء في حال الإضافة حركات إعراب لأن حركات الإعراب
لا تكون في حشو الكلمة وصار هذا بمنزلة تاء التأنيث إذا اتصلت ببناء الاسم
٢٤ نحو قائم وقائمة فإنها تصبح حرف الإعراب لأنها صارت آخر الكلمة وتخرج

ما قبلها عن تلك الصفة لأنه قد صار بمنزلة حشو الكلمة فكذلك هاهنا وهل
 أولى فإن تاء التانيث زائدة على بناء الاسم وليست أصلية وحرف العلة
 هاهنا أصلي في بناء الاسم وليس زائدا وإذا ترك ما قبل الزائد حشوا
 فلأن يترك ما قبل الأصلي حشوا كان ذلك من طريق الأولى، وأما قولهم
 ٥ أن الحركة التي تكون إعرابا للفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعرابا
 له في حال الإضافة نحو هنا غلام وهذا غلامك قلنا إنما تكون الحركة فيها
 واحدة إذا كان حرف الإعراب فيها واحدا نحو هنا غلام وهذا غلامك
 وقد بينا اختلاف حرف الإعراب فيها فلا يقاس أحدهما على الآخر
 وإن ادعوا أن حرف الإعراب فيها واحد على خلاف التحقيق من
 ١٠ مذهبيهم وزعموا أن الحرف للإعراب وليس بلام الكلمة وأنه والحركة مزبدان
 للإعراب فقد بينا أن ذلك لا نظير له في كلامهم وأن أحدهما زيادة بغير
 فائدة وأوصفا فساد به بغيري عن الإعادة، وأما قولهم تتغير الحركات على
 البناء في حال الرفع والنصب والمجر (Enl. 11) يدل على أنها حركات إعراب
 قلنا هنا لا يدل على أنها حركات إعراب لأنها إنما تغيرت توطئة للحروف
 ١٥ التي بعدها لأنها من جنسها كما قلنا في الجميع السالم نحو مسلمون ومسلمين
 فإن ضمة الميم في الرفع تتغير إلى الكسرة في حال المجر والنصب وليس ذلك
 بإعراب وإنما جعلت الضمة توطئة للواو والكسرة توطئة للياء فكذلك هاهنا
 وإذا نطل أن تكون هذه الحركات حركات إعراب وأجئنا على أن هذه
 المحروف التي هي الواو والألف والياء تدل على الرفع والنصب والمجر الذي
 ٢٠ هو جملة الإعراب فلا حاجة إلى أن يكون معربا من مكان آخر، وأما
 قولهم إنما أعربت هذه الأسماء الستة من مكايين لثقة حروفها قلنا هنا يقتض
 بغيري وتوهم فإنها قليلة المحروف لا تعرب في حال الإضافة إلا من مكان واحد،
 وأما قولهم ليزيدوا بالإعراب في الإيضاح والبيان قلنا الإيضاح والبيان قد حصل
 بإعراب واحد فصار الإعراب الزائد لغير فائدة والحكم لا يزيد شيئا لغير فائدة
 ٢٥ فوجب أن تكون معربة من مكان واحد كسائر ما أعرب من الكلام والله أعلم،

٣ مسئلة

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في الثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعرابٌ وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير وزعم قوم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المازني إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ولكنها تدل على الإعراب وذهب أبو عمر المجري إلى أن انقلابها هو الإعراب وحكي عن أبي إسحاق الزجاج أن الثنية والجمع مبتدآن وهو خلاف الإجماع ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كتحريك الحركات ألا ترى أنك تقول قام الزيدان فرأيت الزيدتين ومررت بالزيدتين وذهب الزيدون ورأيت الزيدتين ومررت بالزيدتين فتغيرت كغير الحركات نحو قام زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد وما أشبه ذلك فلما تغيرت كغير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ولو كانت حروف إعراب لَمَا جاز أن تتغير ذواتها عن حالها لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها فلما تغيرت تغيرت الحركات دل على أنها بمنزلة الحركات ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب لأنها الحروف التي أعرب الاسم بها كما يقال حركات الإعراب أي الحركات التي أعرب الاسم بها والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في الثنية رفعا فقال يكون في الرفع ألفا وجعل (No. 12) الياء فيها جزا فقال ويكون في الجزاء مفتوحا ما قبلها وجعل الياء أيضا نصبا حملا على الجزأ فقال ويكون في النصب كذلك وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعا وجزا ونصبا والرفع والجزأ والنصب لا يكون إلا إعرابا فدل على أنها إعراب ، قالوا ولا يجوز أن يقال أن هذا يؤدي إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له وهذا لا نظير له وذلك لا يجوز لأننا نقول هنا إنما لا يجوز فيها يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف لأن الحركة تدخل في الحرف بخلاف ما إذا كان معربا بالحرف لأن

الحرف لا يدخل في المحرف والذي يدل على ذلك الخمسة الأمثلة وهي يَفْعَلَانِ
وَيَفْعَلَانِ وَيَفْعَلُونَ وَيَفْعَلِينَ يَا أَمْرَأَةً فَإِنَّهَا لَمَّا كَانَتْ مَعْرَبَةً بِالْحَرْفِ لَمْ
يَكُنْ لَهَا حَرْفُ إِعْرَابٍ أَلَا تَرَى أَنَّ النُّونَ عَلَامَةُ الِرْفَعِ كَالضَّمَّةِ فِي تَفْعِرِبُ
وَإِذَا جَارَ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخَمْسَةُ الْأَمْثَلَةُ مَعْرَبَةً وَلَا حَرْفَ إِعْرَابٍ لَهَا لِأَنَّ إِعْرَابَهَا
بِالْحَرْفِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْاسْمُ فِي الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ مَعْرَبًا وَلَا حَرْفَ
إِعْرَابٍ لَهُ لِأَنَّ إِعْرَابَهُ بِالْحَرْفِ ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَأَجَبُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا
أَنَّهَا حُرُوفُ إِعْرَابٍ وَلَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ لِأَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ إِنَّمَا زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى
الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاحِدَ يَدُلُّ عَلَى مُفْرَدٍ فَإِذَا زِيدَتْ هَذِهِ الْحُرُوفُ
دَلَّتْ عَلَى الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ فَلَمَّا زِيدَتْ بِمَعْنَى الثَّنِيَةِ وَالْجَمْعِ صَارَتْ مِنْ ثَمَامِ صِغَةِ
١٠ الْكَلِمَةِ الَّتِي وُضِعَتْ لَذَلِكَ الْمَعْنَى فَصَارَتْ بِمِثْلَةِ الْتَاءِ فِي قَائِمَةِ وَالْأَلْفِ فِي
حُكْمٍ وَكَأَنَّ الْتَاءَ وَالْأَلْفَ حُرُوفًا إِعْرَابٍ فَكَذَلِكَ هَذِهِ الْحُرُوفُ هَاهُنَا ،
وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ وَلَا حُرُوفٍ إِعْرَابٍ وَلَكِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى
الإِعْرَابِ فَقَالَ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ إِعْرَابًا لَمَّا أَخْلَتْ مَعْنَى الْكَلِمَةِ بِإِسْنَادِهَا كَمَا سَقَطَ
الضَّمَّةُ مِنْ دَالِ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ قَامَ زَيْدٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَلَوْ أَنَّهَا حُرُوفُ
١٥ إِعْرَابٍ كَالدَّالِ مِنْ زَيْدٍ لَمَّا كَانَ فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى الإِعْرَابِ كَمَا لَوْ قُلْتَ قَامَ
زَيْدٌ مِنْ غَيْرِ حَرَكَةٍ وَهِيَ تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ رَجُلَانِ عَلِمَ أَنَّهُ رَفْعٌ
فَدَلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ وَلَا حُرُوفٍ إِعْرَابٍ وَلَكِنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ ،
وَهَذَا الْقَوْلُ فَاسِدٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفُ تَدُلُّ عَلَى الإِعْرَابِ لَا
يُخْلُو إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى إِعْرَابٍ فِي الْكَلِمَةِ أَوْ فِي غَيْرِهَا فَإِنْ كَانَتْ تَدُلُّ عَلَى
٢٠ إِعْرَابٍ فِي الْكَلِمَةِ فَوَجِبَ أَنْ تَقْدَّرَ فِي هَذِهِ الْحُرُوفِ لِأَنَّهَا أَوَّلُ الْكَلِمَةِ فَيُؤَلِّقُ
هَذَا الْقَوْلُ إِلَى أَنَّهَا حُرُوفُ الإِعْرَابِ كَقَوْلِ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ وَإِنْ كَانَتْ
تَدُلُّ عَلَى إِعْرَابٍ فِي غَيْرِ الْكَلِمَةِ فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْكَلِمَةُ مَنِيَّةً وَلَيْسَ مِنْ
مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ وَأَبِي عَمَّانَ الْمَازِنِيِّ أَنَّ الثَّنِيَّةَ
وَالْجَمْعَ مَبْنِيَّانِ ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ اتِّقْلَابَهَا هُوَ الإِعْرَابُ فَقَدْ أَفْسَدَ بَعْضُ
٢٥ الْمُتَحَرِّينَ (١٠١. ١٧) مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا يُوَدِّعُ إِلَى أَنْ يَكُونَ إِعْرَابُ غَيْرِ

حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم والوجه الثاني أن هذا يؤدى إلى أن يكون الثنية والجمع في حال الرفع مبنيين لأن أول أحوال الاسم الرفع ولا انقلاب له وأن يكونا في حال النصب والمجرى معربين لا انقلابا وليس من مذهب أبي عمرو المجرى أن الثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال، وأما من ذهب إلى أنها مبنيان فقال إنما قلت ذلك لأن هذه الحروف زيدت على بناء المفرد في الثنية والجمع فتزلا منزلة ما رُكِبَ من الاسمين نحو خمسة عشر وما أشبهه، وهذا القول أيضا يُفسد من وجهين أحدهما أن الثنية والجمع وضعا على هذه الصيغة لأن بدلا على معنيهما من الثنية والجمع وإنما يفرد المفرد في الحكم لوحود لفظه وإذا كان كذلك لم يجر أن يُشبه بما رُكِبَ من شيئين ١٠ منفصلين كخمس عشرة وما أشبهه، والوجه الثاني أنها لو كانا مبنيين لكان يجب أن لا يختلف آخرها باختلاف العوامل فيها لأن المبنى ما لا يختلف آخره باختلاف العوامل فيه فلما اختلف هاهنا آخر الثنية والجمع باختلاف العوامل فيها دل على أنها معربان لا مبنيان، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أنها هي الإعراب كالحركات بدليل أنها تتغير تغير الحركات ١٥ فالجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها أن القياس كان يقتضى أن لا تتغير كقراءة من قرأ إن هذان لساحران على لغة بني الحوث بن كعب إلا أنهم عدلوا عن هذا القياس لإزالة اللبس ألا ترى أنك لو قلت ضرب الزيدان العمران لوقع الالتباس وليس هذا بمنزلة المقصور في نحو ضرب موسى عيسى لأن المقصور يزول عنه اللبس بالوصف والتوكيد لأنه ليس من شرط وصف المقصور أن يكون مقصورا وكذلك التوكيد بخلاف المثنى والمجموع لأنه من شرط وصف المثنى أن يكون مثنى ومن شرط وصف المجموع أن يكون مجموعا فكذلك التوكيد فبان الفرق بينهما، والذي يدل على أن هذه الأحرف ليست إعرابا كالحركات أنها لو كانت هي الإعراب كالحركات لكان يجب أن لا يُجْلَّ سقوطها بمعنى الكلمة كما لو سقطت الحركات لأن سقوط الإعراب لا يجل بمعنى الكلمة ألا ترى أنك لو أسقطت الضمة والفتحة والكسرة من

الاسم نحو قام زيد ورأيت زيد ومررت بزيد لم يخل بمعنى الاسم ولو استقطبت
الألف والواو والياء من الثنية والجمع لأخل بمعنى الثنية والجمع فلما أخل
سقوط هذه الحروف بمعنى الثنية والجمع بخلاف الحركات دل على أنها ليست
بإعراب كالحركات، والوجه الثاني أن هذه الحروف إنما تغيرت في الثنية
والجمع لأن لها خاصية لا (nil. 14) تكون في غيرها استحقاقاً من أجلها التغير
وذلك أن كل اسم معتل لا تدخله الحركات نحو رَحًا وعَصًا وحِجْلِي وبُشْرِي
له نظير من الصحيح يدل على مثل إعرابه فنظير رَحًا وعَصًا جَمَلٌ وجَلٌّ
ونظير حِجْلِي وبُشْرِي حِمَاءٌ وصَحْرَاءٌ وأما الثنية وهذا الجمع الذي على حدّها
فلا نظير لواحدٍ منها إلا بثنية أو جمع فعوضاً عن فقد النظير الدال على
١٠ مثل إعرابها تغير هذه الحروف فيها، والوجه الثالث أن هذا ينتقص بالفتائر
المتصلة والمتصلة فإنها تتغير في حال الرفع والنصب والمجر وليس تغيرها
إعراباً ألا ترى أنك تقول في المتصلة أنا وأنت في حال الرفع وإياي
وإياك في حال النصب وتقول في المتصلة مررت بك فتكون الكاف في موضع
جر وهي اسم مخاطب ورأيتك فتكون في موضع نصب وتقول قمت وقعدت
١٥ فتكون التاء في موضع رفع فتتغير هذه الفتائر في هذه الأحوال وإن لم يكن
تغيرها إعراباً، وأما قولم أن سببويه سماها حروف الإعراب قلنا هذا حجة
عليكم لأن حروف الإعراب هي أواخر الكلم وهذه الحروف هي أواخر الكلم
فكانت حروف الإعراب، قولهم إنما سماها حروف الإعراب لأنها التي أعرب
الاسم بها كما تقول حركات الإعراب قلنا هذا خلاف الظاهر فإن الظاهر في
٢٠ اصطلاح النحويين أنه إذا أطلق حرف الإعراب إنما يطلق على آخر حرف
من الكلمة نحو الدال من زيد والراء من عمرو لا على المحرف الذي يكون
إعراباً للكلمة ألا ترى أن الخمسة الأمثلة أعربت بالمحرف ولا حرف إعراب
لها، وأما قولهم أنه جعل الألف والواو والياء في الثنية والجمع رفعاً
وجزاً ونصباً إلى آخر ما ذكره قلنا معنى قوله يكون في الرفع أننا ويكون
٢٥ في المجرى وفي النصب كذلك أي أنه يقع موقع المرفوع وإن لم يكن مرفوعاً

ويقع موقع المجرور وإن لم يكن مجرورا ويقع موقع المنصوب وإن لم يكن
 منصوبا كما يقال ضمير المرفوع وضمير المنصوب وضمير المجرور وإن لم يكن شيء
 منها مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا وإنما المرفوع والمنصوب والمجرور ما يقع
 موقعها من الأسماء المعربة فكذلك هذه الحروف تقع موقع ما يحل فيه الإعراب
 . وإن لم يكن فيها إعراب لوقوعها موقع ما يحل فيه الإعراب إذا وجد وصار
 هذا كقول علماء العربية حروف الزوائد عشرة يجمعها لا أنسىتموه وإن كانت
 هذه الحروف قد تقع زائدة وأصلية ألا ترى أن اللام أصلية في جبل وجمل
 كما هي زائدة في زبدل وعبدل وكذلك سائرهما ثم سُميت (vol. 16) بذلك
 لأن الحروف الزوائد لا تخرج عنها فكذلك هاهنا فدل على أنها حروف
 ١٠ الإعراب والذي يدل على أنها ليست هي الإعراب أننا لو قلنا أنها هي الإعراب
 لآدى إلى أن يكون معربا لا حرف إعراب له وهنا لا نظير له، قولم هذا
 إنما لا يجوز فيها يكون إعرابه بالحركة لا بالحرف قلنا لا نسلم بل الأصل في
 كل معرب أن يكون له حرف إعراب سواء كان معربا بالحركة أو معربا
 بالحرف فأما الخمسة الأمثلة فبهم من ذهب إلى أن لها حرف إعراب وهي
 ١٥ الألف في يفعلان والواو في يفعلون والياء في تفعلين فعلى هذا لا نسلم ولأن
 سلمنا على المذهب المشهور فإنما أعربت ولا حرف إعراب لها على خلاف
 الأصل وذلك لأننا لو قدرنا لها حرف إعراب لم يحل إنما أن يكون اللام
 أو الضمير أو النون، بطل أن يكون حرف الإعراب اللام لأن من الإعراب
 المجزئ فلو جعلناه اللام لوجب أن يسكن في حالة المجزئ فكان يؤدى إلى أن
 ٢٠ يُحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز، وبطل أيضا أن يكون الضمير حرف الإعراب
 لأن الضمير في الحقيقة ليس جزءا من الفعل وإنما هو اسم قائم بنفسه في
 موضع رفع لأنه فاعل فلا يجوز أن يكون إعرابا لكلمة أخرى وعلى هذا
 تُخرج الألف والواو والياء في تنية الأسماء وجمعها فإنها حروف لا تقوم بنفسها
 ولا موضع لها من الإعراب فجاز أن تكون حروف الإعراب، وبطل أن
 ٢٥ تكون النون حرف الإعراب لأنها ليست بحرف من الفعل وإنما هي بمنزلة

الحركة التي هي الضمة ولهذا تُحذف في الجزم والنصب ولا يُحذف حذفها بمعنى النعل ولو كانت حرف الإعراب لما حُذفت مع تحريكها ولا أُخِلَّ حذفها بمعنى النعل ولكن الإعراب جاريا عليها فلذلك لم يجر أن تكون حرف الإعراب، وعلى هذا تُخرج الألف والواو والياء في الثانية والجمع فإتباعها بمثلة حروفها وبمثل معناها بحذفها فلذلك جاز أن تكون حروف الإعراب على ما بيننا والله أعلم،

مسألة ٤

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الذي آخره تاء التانيث إذا سُميت به رجلا يجوز أن يُجمع بالواو والتون وذلك نحو طَلْحَةُ وَطَلْحُونٌ وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان إلا أنه يفتح اللام فيقول الطَلْحُونُ بالفتح كما قالوا أَرْضُونِ ١٠ حملا على أَرْضَاتٍ وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز، أما الكوفيون فأتجهوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز جمعه بالواو والتون وذلك لآتية في التقدير جمع طَلَحٍ لأن الجمع قد تستعمله العرب على تقدير حذف حرف من الكلمة قال الشاعر

وَعُقْبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ الْأَصَمِّ

١٥ فكسره على ما لا هاء فيه وإذا كانت الهاء في تقدير الإسقاط جاز جمعه بالواو (Ful. 10) والتون كسائر الأسماء المجموعة بالواو والتون والذي يدل على صحة مذهبنا أننا أجمعنا على أنك لو سُميت رجلا بجمراء أو حُلِّيَ لجمعته بالواو والتون فقلت حَمْرًاوون وَحَمْلُونٌ ولا خلاف أن ما في آخره ألف التانيث أشدُّ تمكُّنا في التانيث مما في آخره تاء التانيث لأن ألف التانيث ٢٠ صيغَتِ الكلمة عليها ولم تُخْرِجِ الكلمة من تذكير إلى تانيث وتاء التانيث ما صيغَتِ الكلمة عليها وأُخرجت الكلمة من التذكير إلى التانيث ولهذا المعنى قام ٢٢ التانيث بالألف في منع الصرف مقامَ شيتين بخلاف التانيث بالنساء وإذا

جاز أن يُجمع بالواو والنون ما في آخره أَلَف التانيث وهي أَوْكُث من التاء
 فَلَاَنْ يجوز ذلك فيها في آخره التاء كان ذلك من طريق الأولى، وأما أين
 كِسَان فَاتَّج على ذلك بأن قال إنها جَوَزنا جمعه بالواو والنون وذلك لأن
 التاء تسقط في الطلحات فإذا سقطت التاء وبقي الاسم بغير تاء جاز جمعه بالواو
 والنون كقولهم أَرْضٌ وَأَرْضُونَ وكما حُرِّكَت العين من أَرْضُونَ بالفتح حملا على
 أَرْضَاتٍ فكذلك حُرِّكَت العين من الطلحون حملا على الطلحات لأنهم يجمعون
 ما كان على فعلة من الأسماء دون الصفات على فعلات، وأما البصريون فأتَّجوا
 بأن قالوا الدليل على امتناع جواز هذا الجمع بالواو والنون وذلك لأن في
 اللاحق علامة التانيث والواو والنون علامة التذكير فلو قلنا أنه يجوز أن يُجمع
 بالواو والنون لآدَى ذلك إلى أن يجمع في أسم واحد علامتان متضادتان وذلك
 لا يجوز ولهذا إذا وصفنا المذكر بالمؤنث فقالوا رجلٌ رَمَّةٌ جمعه بلا خلاف
 فقالوا رَمَعَاتٌ ولم يقولوا رَمَعُونَ والذَّس بدلٌ على صحة هذا القياس أنه لم
 يُسَمَّع من العرب في جمع هذا الاسم أو نحوه إلا بزيادة الألف والتاء كقولهم
 في جمع طلحة طلحات وفي جمع هَيْرة هَيْرَات قال الشاعر
 رَحِمَ اللَّهُ أَغْظَمًا دَفَنُوهَا ، بِحِجَّتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ ١٥
 ولم يُسَمَّع عن أحد العرب أنهم قالوا الطلحون ولا الهيريون ولا في شيء
 من هذا النحو بالواو والنون فإذا كان هذا الجمع مدفوعا من جهة القياس
 معدوما من جهة النقل فوجب أن لا يجوز، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين
 أما قولهم أنه في التقدير جمع طَلَح قلنا هذا فاسد لأن الجمع إنما وقع على
 جميع حروف الاسم لأننا إِيَاء نجتمع وإليه نقصد وتاء التانيث من جملة
 حروف هذا الاسم فلم ننزِعْها عنه قبل الجمع وإن كان آسا لمذكر لئلا يكون
 بمنزلة ما سَمِيَ به ولا علامة فيه فالتاء في جمعه مكان التاء في واحد، وأما
 ما استشهدوا به من قوله وَعَقِبَةُ الْأَعْقَابِ فِي الشَّهْرِ (fol. 17) الْأَصَم فهو مع
 شدوده وقتله فلا تعلق له بما وقع الخلاف فيه لأن جمع التصحيح ليس على
 قياس جمع التكسير ليُحْمَلَ عليه، وأما قولهم أَنَا أَجْمَعنا على أَنَّكَ لو سَمِيتَ

رجلا بجمراء وحملت لقلت في جمعه حمراءون وحملون إلى آخر ما قدرنا
قلنا إنما جُمِع ما في آخره ألف التانيث بالواو والنون لأنها يجب عليها
إلى بدل لأنها صيغت عليها الكلمة فترلت منزلة بعضها فلم تنفجر إلى أن
نعوض بعلامة تانيث الجمع بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل
لأنها ما صيغت عليها الكلمة وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم فجعلت علامة
تانيث الجمع عوضاً منها، وأما قول أبي كيسان أن التاء تسقط في الطلحات
فإذا سقطت التاء جاز أن تجمع بالواو والنون قلنا هذا فاسد لأن التاء وإن
كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً لأن الأصل فيها أن تكون ثابتة ألا
تري أن الأصل أن تقول في جمع مُسَلِّمة مُسَلِّمات وصاحبة صابحات إلا
أنهم لما أدخلوا تاء التانيث في الجمع حذفوا هذه التاء التي كانت في
الواحد لأنهم كرهوا أن يجمعوا بينها لأن كل واحدة منها علامة تانيث ولا
يجمع في اسم واحد علامتا تانيث فحذفوا الأولى فقالوا مسلمات وصاحبات
وكان حذف الأولى أولى لأن في الثانية زيادة معنى ألا تری أن الأولى تدل
على التانيث فقط والثانية تدل على التانيث والجمع وفي حرف الإعراب
فلما كان في الثانية زيادة معنى كان تبيينها وحذف الأولى أولى فهي وإن
كانت محذوفة لفظاً إلا أنها ثابتة تقديراً فصار هنا بمنزلة ما حذف
لألفقاء الساكنين فإنه وإن كان محذوفاً لفظاً إلا أنه ثابت تقديراً
فكذلك هاهنا وإذا كانت التاء المحذوفة هاهنا في حكم الثابت فينبغي أن
لا يجوز أن يجمع بالواو والنون كما لو كانت ثابتة، والذي يدل
على فساد ما ذهب إليه فتح العين من قوله الطالمون لأن الأصل في الجمع
بالواو والنون أن يسلّم فيه لفظ الواحد في حروفه وحركاته والفتح قد أدخل
في جمع الصحيح تكسيرا فاما قوله أن العين حُرِكت من أرضون بالفتح حملا
على أرضات قلنا لا نسلم وإنما غير فيه لفظ الواحد لأنه جمع على خلاف
الأصل لأن الأصل في الجمع بالواو والنون أن يكون لين يعقل ولكنهم لما
جمعوا بالواو والنون غيروا فيه لفظ الواحد تعويضا عن حذف تاء التانيث

منه تخصيصاً له بشئ . لا يكون في سائر أخواته مع أن هذا التعويض تعويض
 جواز لا تعويض وجوب . لا ترى أنهم لا يقولون في جمع شمس شمسون
 ولا في جمع قدر قدرون فلما كان هذا المجمع في (fol. 18) أرض على خلاف
 الأصل أدخل فيه ضرباً من التغير فتخصت العين منه إشعاراً بأنه جمع بالواو
 والنون على خلاف الأصل فأما إذا جمع من يعقل بالواو والنون فلا يجوز
 أن يجعل بهذه النابة لأن جمعه بالواو والنون بحكم الأصل لا بحكم التعويض
 فلا يجوز أن يدخله ضرب من التغير كما كان ذلك في أرضون، ويخرج
 على هذا حذف التاء وفتح العين من طلحات أما حذف التاء فلأن التاء
 الثانية صارت عوضاً عما لأنها للتأنيك كما أنها للتأنيك وأما أنهم فحذفوا من
 ١٠ غير غوضي فبان الفرق وأما فتح العين فلأجل الفصل بين الاسم والصفة
 فإن ما كان على فعلة من الأسماء فإنه يفتح من العين نحو قصعات وجنات
 وما كان صفة فإنه لا تحرك من العين نحو خدلات وصعبات وأما جمع
 الصحيح بالواو والنون فلا يدخله شئ . من هذا التغير لا ترى أنه لا يفرق
 فيه بين الاسم والصفة فلا يقال في الاسم بالفتح نحو عمروون ويكررون وإنما
 ١٥ يقال بالسكون نحو عمروون ويكررون كما يقال في الصفة نحو خدلون وصعبون
 فبان الفرق بينها والله أعلم،

مسئلة

ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع والخبر والخبر يرفع المبتدأ فيها
 ٢٠ يترافعان وذلك نحو زيد أخوك وعمرو غلامك وذهب البصريون إلى أن
 المبتدأ يرتفع بالابتداء وأما الخبر فأحذفوا فيه فذهب قوم إلى أنه يرتفع
 بالابتداء وحده وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا وذهب
 آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء، أما الكوفيون فأحجموا
 ٢٤ بأن قالوا إنما قلنا أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ لأننا وجدنا

لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف وإنما هي إمارات ودلالات وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي إمارات ودلالات فالإمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بوجود شيء. ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما وتركت صبغ الآخر لكأن ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر فكذلك هاهنا وإذا ثبت أنه عامل في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره قياساً على غيره من العوامل نحو كان وأخواتها ولأن وأخواتها وظننت وأخواتها فإنها لما عملت في المبتدأ عملت في خبره فكذلك هاهنا، وأما من ذهب إلى أن الابتداء والمبتدأ جميعاً ١٠. يعملان في الخبر فقالوا لأننا وجدنا الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ فوجب أن يكونا هما العاملان فيه غير أن هذا القول وإن كان عليه كثير من البصريين إلا أنه لا يخلو من ضعف وذلك لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل وإذا لم يكن له تأثير في العمل والابتداء له تأثير بإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له والتفخيم فيه عندى أن يقال أن ١٥. الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ لأنه لا ينفك عنه وورثته أن لا يقع (rot. 20) إلا بعده فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به كما أن النار تضيئ الماء بواسطة القدر والمخطب فالتضئ إنما حصل عند وجودها لا بهما لأن التضئ إنما حصل بالنار وحدها فكذلك هاهنا الابتداء وحده هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ إلا أنه عامل معه لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل، وأما من ذهب إلى أن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر فقالوا إنما قلنا أن الابتداء يعمل في المبتدأ والمبتدأ يعمل في الخبر دون الابتداء لأن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيءين كالعامل اللفظي وهذا أيضاً ضعيف لأنه متى وجب كونه عاملاً في المبتدأ وجب أن يعمل في خبره لأن خبر المبتدأ ٢٥. المبتدأ ينتزل منزلة الوصف ألا ترى أن الخبر هو المبتدأ في المعنى كقوله

زيد قائم وعمرو ذاهب أو منزل منزله كقوله زيد الشمس حسنا وعمرو
الأسد شبة أى ينزل منزله وكنولم أبو يوسف أبو حنيفة أى ينزل منزله
فى الله قال الله تعالى وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ أى تنزل منزلهن فى الحرمة
والفحرم فلما كان الخبر هو المبتدأ فى المعنى أو منزلا منزله تنزل منزله
٥ الوصف لأن الوصف فى المعنى هو الموصوف الآخر أى ترى أنك إذا قلت قام
زيد العاقل وذمب عمرو الطريف إن العاقل فى المعنى هو زيد والطريف
فى المعنى هو عمرو ولهذا لما تنزل الخبر منزله الوصف كان تابعا للمبتدأ فى
الرفع كما تنبع الصفة الموصوف وكما أن العامل فى الوصف هو العامل فى
الموصوف سواء كان العامل قويا أو ضعيفا فكذلك هاهنا وأما قولهم أن
١٠ المبتدأ يمل فى الخبر فستذكر فساده فى الجواب عن كلمات الكوفيين،
أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أنهما يترافعان لأن كل واحد
منهما لا بد له من الآخر ولا ينفك عنه قلنا الجواب عن هذا من وجهين
أحدهما أن ما ذكرتموه يؤدى إلى محال وذلك لأن العامل سبيله أن يفتقر
قبل الممول وإذا قلنا أنهما يترافعان وجب أن يكون كل واحد منهما
١٥ قبل الآخر وذلك محال وما يؤدى إلى المحال محال والوجه الثانى أن العامل
فى الشئ ما دام موجودا لا يدخل عليه عامل غيره لأن عاملا لا يدخل
على عامل فلما جاز أن يقال كان زيد أخاك وإن زيد أخوك وظننت زيدا
أخاك بطل أن يكون أحدهما عاملا فى الآخر، وأما ما استشهدوا به من
الآيات فلا حجة لم فيه من ثلاثة أوجه أحدها أننا لا نسلم أن الفعل بعد
٢٠ أيا ما وأينما مجزوم بأيا ما وأينما وإنما هو مجزوم بأن وأيا ما وأينما نابا عن
أن لفظا وإن لم يعملا شيئا والوجه الثانى أننا نسلم أنهما نابت عن أن لفظا
وعملا ولكن جاز أن يمل كل واحد (٢١: ٢٢) منهما فى صاحبه لاختلاف
عملهما ولم يعملا من وجه واحد فجاز أن يجتمعا ويعمل كل واحد منهما فى
صاحبه بخلاف هاهنا والوجه الثالث إنما عمل كل واحد منهما فى صاحبه
٢٥ لأنه عامل فاستحق أن يمل وأما هاهنا فلا خلاف أن المبتدأ والخبر نحو

زيد أخوك آسمان باقياں على أصلهما في الاسمية والأصل في الأسماء أن لا
تعمل فبان الفرق بينهما، وأما قولهم أن الابتداء لا يخلو من أن يكون أسما
أو فعلا أو أداة إلى آخر ما قررنا قلنا قد بينا أن الابتداء عبارة عن
العوامل اللفظية، قولهم فإذا كان معنى الابتداء هو التعرّي عن العوامل
اللفظية فهو إذا عبارة عن عدم العوامل وعدم العوامل لا يكون عاملا قلنا
قد بينا وجه كونه عاملا في دليلنا بما يغني عن الإعادة هاهنا على أن هذا
يلزمكم في الفعل المضارع فإنكم تقولون يرتفع بغيره من العوامل الناصبة
والمجازمة وإذا جاز لكم أن تجعلوا التعرّي عاملا في الفعل المضارع جاز لنا
أيضا أن نجعل التعرّي عاملا في الاسم المبتدأ وحكي أنه أجمع أبو عمر
١٠ المجرى وأبو زكرياء بجي بن زياد الفراء فقال الفراء للمجرى أخبرني عن
قولهم زيدٌ منطلقٍ لم رفعوا زيدا فقال له المجرى بالابتداء قال له الفراء ما
معنى الابتداء قال تعرّيته من العوامل قال له الفراء فأظهِره قال له المجرى
هذا معنى لا يُظهر قال له الفراء فيثله إذا فقال المجرى لا يتمثل فقال الفراء
ما رأيت كالיום عاملا لا يُظهر ولا يتمثل فقال له المجرى أخبرني عن قولهم
١٥ زيدٌ ضربته لم رفعتم زيدا فقال بالهاء العائدة على زيد فقال المجرى الهاء
آسم فكيف يرفع الاسم فقال الفراء نحن لا نباكي من هذا فإننا نجعل كل واحد
من الاسمين إذا قلت زيدٌ منطلقٌ رافعا لصاحبه فقال المجرى يجوز أن
يكون كذلك في زيدٌ منطلقٍ لأن كل آسم منها مرفوع في نفسه فجاز أن
يرفع الآخر وأما الهاء في ضربته ففي محلّ النصب فكيف يرفع الاسم فقال
٢٠ الفراء لا نرفعه بالهاء وإنما رفعناه بالعائد على زيد قال المجرى ما معنى
العائد قال الفراء معنى لا يُظهر فقال المجرى أظهِره قال الفراء لا يمكن
إظهاره قال المجرى فيثله قال لا يتمثل قال المجرى لقد وقعت نيا فررت منه
فحكي أنه سئل الفراء بعد ذلك فقيل له كيف وجدت المجرى فقال وجدته
آية وسئل المجرى فقيل له كيف وجدت الفراء فقال وجدته شيطانا، وأما
٢٥ قولهم أنا نجدهم يبتدون بالمصوبات والمُسكنات والحروف ولو كان ذلك

موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة قلنا أما المنصوبات فإنها لا ينصور
 أن تكون مبتدأة لأنها وإن كانت متقدمة في اللفظ إلا أنها متأخرة (في. ١٥٠)
 في التقدير لأن كل منصوب لا يخلو إما أن يكون مفعولا أو مشبها بالمفعول
 والمفعول لا بد أن يتقدم عامل لفظا أو تقديرا فلا يصح له رتبة الابتداء
 وإذا كانت هذه المنصوبات متقدمة في اللفظ متأخرة في التقدير لم يصح أن
 تكون مبتدأة لأنه لا اعتبار بالتقدم إذا كان في تقدير التأخير وأما المسكات
 إذا أتت بها فلا يخلو إما أن تقع مقدمة في اللفظ دون التقدير أو تقع
 مقدمة في اللفظ والتقدير فإن وقعت متقدمة في اللفظ دون التقدير كان
 حكمها حكم المنصوبات لأنها في تقدير التأخير وإن وقعت متقدمة في اللفظ
 والتقدير فلا يخلو إما أن تستحق الإعراب في أول وضعها أو لا تستحق الإعراب
 في أول وضعها فإن كانت تستحق الإعراب في أول وضعها نحو من وكم وما
 أشبه ذلك من الأسماء المبنية على السكون فإنما تحكم على موضعها بالرفع
 بالابتداء وإنما لم يظهر في اللفظ لعلها عارضة منعت من ظهوره وهي شبهة
 المحرف أو تضمن معنى المحرف وإن كانت لا تستحق الإعراب في أول وضعها
 نحو الأفعال والمحرف المبنية على السكون فإنما لا تحكم على موضعها بالرفع
 بالابتداء لأنها لا تستحق شيئا من الإعراب في أول الوضع فلم يكن الابتداء
 موجبا لها الرفع لأنه نوع منه وهذا هو الجواب عن قولهم أنهم يبتدئون
 بالمحرف فلو كان ذلك موجبا للرفع لوجب أن تكون مرفوعة وعدم عمله
 في محل لا يقبل العمل لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ألا ترى
 أن السيف يقطع في محل ولا يقطع في محل آخر وعدم قطعه في محل لا يقبل
 القطع لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع لأن عدم القطع في محل
 لا يقبل القطع إنما كان لتبني في المحل لأن السيف غير قاطع فكذلك
 ما هنا عدم عمل الابتداء في محل لا يقبل العمل إنما كان لعدم استحقاق
 المفعول ذلك العمل لأن الابتداء غير صالح أن يعمل ذلك العمل وإله أعلم،

٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ويسون
الظرف المهمل ومنهم من يستيه الصفة وذلك نحو قولك أمامك زيد وفي
الدار عمرو وإليه ذهب أبو الحسن الأحنس في أحد قوليه وأبو العباس
محمد بن يزيد المبرد من البصريين وذهب البصريون إلى أن الظرف لا
يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء، أما الكوفيون فأحجبا
بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الأصل في قولك أمامك زيد وفي الدار عمرو
حل أمامك زيد وحل في الدار عمرو فحذف الفعل وأكتفي بالظرف منه
وهو غير مطلوب فأرتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل والذي يدل على صحته ما
١٠٠ ذهبا إليه أن سبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خيرا لمبتدأ
أو صفة لموصوف (٢٥١، ٢٥٢) أو حالا لذي حال أو صلة لموصول أو معنبا على
همزة الاستفهام أو حرف النفي أو كان الفاعل بعد أن التي في تقدير المصدر
فالبحر كقوله تعالى فأولئك لهم جزاء الضعفاء فجاء مرفوع بالظرف والصفة
كقولك مررت برجل صالح في الدار أوه والحال كقولك مررت بزيد في
١٥ الدار أوه وعلى ذلك قوله تعالى وَآتَيْنَاهُ الْإِنجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ مرفوعان
بالظرف لأنه حال من الإنجيل ويدل عليه قوله تعالى وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ
فعطف مُصَدِّقًا على حال قبله وما ذاك إلا الظرف والصلة كقوله تعالى وَمَنْ
عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ والمعتمد على الهمزة كقوله تعالى إِنْ يَشَأْ يُرْسِلْ
النبي كقولك ما في الدار أحد وأن كقوله تعالى وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ تَرَى
٢٠ الْأَرْضَ فَأَنَّ وَمَا عَلَّمْت فِيهِ في موضع رفع بالظرف وإذا عمل الظرف في
هذه المواضع كلها فكذلك في ما وقع الخلاف فيه، وأما البصريون فأحجبا
بأن قالوا إنما قلنا أن الاسم بعد يرتفع بالابتداء لأنه قد تعرى من العوامل
اللفظية وهو معنى الابتداء فلو قدر هاهنا عامل لم يكن إلا الظرف وهو لا
٢٤ يصلح هاهنا أن يكون عاملا لوجهين أحدهما أن الأصل في الظرف أن لا

يَعْمَلُ وَإِنَّمَا بِمَعْمَلٍ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ وَلَوْ كَانَ هَاهُنَا عَامِلًا لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْفِعْلِ
لَمَا جاز أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ الْعَوَامِلُ فَنَقُولُ إِنْ أَمَامَكَ زَيْدًا وَظَنَنْتُ خَلَقْتَكَ
عَمْرًا وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لِأَنَّ عَامِلًا لَا يَدْخُلُ عَلَى عَامِلٍ فَلَوْ كَانَ الظَّرْفُ
وَأَمَّا لَرِيدٍ لَمَا جازَ ذَلِكَ وَلَمَّا كَانَ الْعَامِلُ يَتَعَدَّاهُ إِلَى الْأَسْمِ وَيَبْطُلُ عَمَلُهُ
كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ إِنْ يَقُومُ عَمْرًا وَظَنَنْتُ يَنْطَلِقُ بَكْرًا فَلَمَّا تَعَدَّاهُ الْعَامِلُ
إِلَى الْأَسْمِ كَمَا قَالَ تَعَالَى إِنْ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا وَلَمْ يَزُودْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ
أَنَّهُ كَانَ يَنْهَضُ إِلَى خِلَافِ النَّصْبِ دَلٌّ عَلَى مَا قُلْنَاهُ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ
عَامِلًا لَوَجِبَ أَنْ يُرْفَعَ بِهِ الْأَسْمُ فِي قَوْلِكَ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ بِالِإِجْمَاعِ أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ ذَلِكَ، اعْتَرَضُوا عَلَى هَذَيْنِ الْوَجْهَيْنِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَمَّا الْوَجْهُ الْأَوَّلُ
١٠ فَأَعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِأَنْ قَالُوا قَوْلُكُمْ أَنَّ الْعَامِلَ يَتَعَدَّاهُ إِلَى الْأَسْمِ بَعْدَ لَيْسَ بِصَحِيحٍ
لِأَنَّ الْمَجْلُ عِنْدَنَا أَجْمَعَ فِيهِ نَصْبَانِ نَصَبُ الْمَجْلُ فِي نَفْسِهِ وَنَصَبُ الْعَامِلِ
فَفَاضَ أَحَدُهُمَا إِلَى زَيْدٍ فَتَنَصَّبَهُ وَأَمَّا الْوَجْهُ الثَّانِي فَأَعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِأَنْ قَالُوا
قَوْلُكُمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ عَامِلًا لَوَجِبَ أَنْ يُرْفَعَ الْأَسْمُ فِي قَوْلِكَ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ
لَيْسَ بِصَحِيحٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ بَكَ مَعَ الْإِضَافَةِ إِلَى الْأَسْمِ لَا يَنْبَغِي بِخِلَافٍ قَوْلُنَا فِي
١٥ الدَّارِ زَيْدٌ إِذَا أُضِيفَ إِلَيْهِ الْأَسْمُ فَإِنَّهُ يَنْبَغِي وَيَكُونُ كَلَامًا وَمَا اعْتَرَضُوا بِهِ
عَلَى الْوَجْهَيْنِ بَاطِلٌ أَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ قَوْلُهُمْ أَنَّهُ أَجْمَعَ فِي الْمَجْلُ
نَصْبَانِ نَصَبُ الْمَجْلُ (M.L. 21) فِي نَفْسِهِ وَنَصَبُ الْعَامِلِ قُلْنَا هَذَا بَاطِلٌ مِنْ
وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ هَذَا يُوَدِّى إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْمُ مَنْصُوبًا مِنْ
وَجْهَيْنِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ أَكْرَمْتُ زَيْدًا وَأَعْطَيْتُ عَمْرًا
٢٠ الْعَاقِلَيْنِ لَمْ يَجِزْ أَنْ تَنْصِبَهُ عَلَى الْوَصْفِ لِأَنَّكَ تَجْعَلُهُ مَنْصُوبًا مِنْ وَجْهَيْنِ
وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّ النَّصْبَ الَّذِي فَاضَ مِنْ
الْمَجْلُ إِلَى الْأَسْمِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ نَصَبُ الْمَجْلُ أَوْ نَصَبُ الْعَامِلِ فَإِنْ قُلْتُمْ
نَصْبُ الظَّرْفِ فَقُولُوا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالظَّرْفِ وَهَذَا مَا لَا يَقُولُ بِهِ أَحَدٌ لِأَنَّهُ
لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ وَإِنْ قُلْتُمْ أَنَّهُ نَصَبُ الْعَامِلِ فَقَدْ صَحَّ قَوْلُنَا أَنَّ الْعَامِلَ يَتَعَدَّاهُ
٢٥ إِلَى مَا بَعْدَ وَيَبْطُلُ عَمَلُهُ، وَأَمَّا اعْتِرَاضُهُمْ عَلَى الْوَجْهِ الثَّانِي قَوْلُهُمْ أَنَّ بَكَ مَعَ

الإضافة إلى الاسم لا يُفيد بخلاف قولك في النار إذا أُضيف إليه الاسم فإنه يفيد فباطل أيضا وذلك لأنه لو كان عاملا لهما وقع الفرق بينهما في هذا المعنى ألا ترى أن قولك ضاربٌ زيدٌ لا يفيد وسارٌ زيدٌ يفيد ومع هذا فكلٌ منهما عامل كالآخر فكذلك كان ينبغي أن يكون هاهنا ، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الأصل في قولك أمامك زيد وفي النار عمرو حلٌ أمامك زيد وحلٌ في النار عمرو فحذف الفعل وأكتفي بالظرف منه قلنا لا نسلم أن التقدير في الفعل التقديم بل الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير وتقدم الظرف لا يدل على تقدم الفعل لأن الظرف معمول الفعل والفعل هو المخبر وتقدم معمول المخبر لا يدل على أن الأصل في المخبر التقديم ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقدمه ألا ترى أنك تقول عمرا زيدٌ ضاربٌ ولا يدل ذلك على أن الأصل في المخبر التقديم وإن كان يجوز تقديمه على الم معمول فكذلك هاهنا والذي يدل على أن الفعل هاهنا في تقدير التأخير والاسم في تقدير التقديم مسملتان إحداها أنك تقول في داره زيدٌ ولو كان كما زعم لا أدى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر وذلك لا يجوز، والثانية أنا أجمعنا على أنه إذا قال في داره زيد قائم فإن زيدا لا يرتفع بالظرف وإنما يرتفع عندهم بقاءهم وعندنا يرتفع بالابتداء ولو كان مقدما على زيد لوجب أن لا يلقى ، وأما قولهم أن الفعل غير مطلوب قلنا لو كان الفعل غير مطلوب ولا مقدر لأدى ذلك إلى أن يبقى الظرف منصوبا بغير ناصب وذلك لا يجوز وستبين فساد ذلك في موضعه ، وأما قولهم أن سبويه يساعدنا على أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالا لدى حال أو صلة لموصول أو معتمدا على هزة الاستفهام إلى غير ذلك فإنها كان كذلك لأن هذه المواضع أولى بالفعل من غيره فترجح (fol. 25) جانبُه على الابتداء كما قلنا في اسم الفاعل إذا جرى خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو حالا لدى حال أو صلة لموصول أو معتمدا على هزة الاستفهام أو حرف النفي فالمخبر كقولك زيدٌ قائمٌ أبوه والصفة كقولك مررت

برجلٍ كريمٍ أخوه وإجمال كقولك جاءني زيد ضاحكا وجهه والصلة كقولك رأيت الزاهب غلامه والعمد على المهزة نحو أذهب أخوك وحرف النفي ما قائم غلامك وإنما كان ذلك لأن منه الأشياء أولى بالنقل من غيره فلها غلب جانب تقديره بخلاف ما وقع الخلاف فيه والله أعلم،

٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن خبر المبتدأ إذا كان أما محضا يتضمن ضميرا يرجع إلى المبتدأ نحو زيد أخوك وعمرو غلامك وإليه ذهب علي بن عيسى الرّمائي من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يتضمن ضميرا وأجمعوا على أنه إذا كان صفة أنه يتضمن الضمير نحو زيد قائم وعمرو حسن وما أشبه ذلك، أما الكوفيون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا أنه يتضمن ضميرا وإن كان أما غير صفة لأنه في معنى ما هو صفة ألا ترى أن قولك زيد أخوك في معنى زيد قريبك وعمرو غلامك في معنى عمرو خادمك وقريبك وخادمك يتضمن كل واحد منهما الضمير فلما كان خبر المبتدأ هاهنا في معنى ما يحل الضمير وجب أن يكون فيه ضمير يرجع إلى المبتدأ،
 ١٥ وأما البصريون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يتضمن ضميرا وذلك لأنه اسم محض غير صفة وإذا كان عاريا عن الوصفية فينبغي أن يكون خاليا عن الضمير لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للنقل وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان متشابهها له ومتضمنها معناه كاسم الفاعل والصفة المشبهة به نحو ضارب وقاتل وحسن وكريم وما أشبه ذلك وما وقع الخلاف
 ٢٠ فيه ليس بينه وبين النقل مشابهة بحالٍ ألا ترى أنك إذا قلت زيد أخوك كان أخوك دليلا على الشخص الذي دلّ عليه زيد وليس فيه دلالة على الفعل فكذلك إذا قلت عمرو غلامك كان غلامك دليلا على الشخص الذي دلّ عليه عمرو وليس فيه دلالة على النقل فوجب أن لا يجوز الإضمار فيه

كما لا يجوز في زيد وعمرو، وأما المجواب عن كلمات الكوفيّين قولهم إنّما قلنا أنّه يتضمّن الضمير وإن كان أما محضاً لأنّه في معنى ما يتضمّن الضمير لأنّ أخوك في معنى قريبك وغلّامك في معنى خادمك قلنا هنا فاسد لأنّه إنّما جاز أن يكون قريبك وخادمك متخيلاً للضمير لأنّه يشابه الفعل لفظاً ويتضمّنه معنى وهو الأصل في تحمّل الضائر ولا شبهة في مشابهة اسم الفاعل (Rev. 281) والصفة المشبهة به للفعل ألا ترى أنّ خادم على وزن يَفْعِلُ في حركه وسكوته وإنّ فيه حروف خَدَمَ الذي هو الفعل وكذلك قريب فيه حروف قَرِيبَ الذي هو الفعل فجاز أن يتضمّن الضمير فأمّا أخوك وغلّامك فلا شبهة في أنّه لا مشابهة بينه وبين الفعل بحالٍ فينبغي أن لا يتحمّل الضمير وكونه في معنى ما يُشَبِّهُ الفعل لا يُوجِبُ شِبْهًا بالفعل ألا ترى أنّ حروف أخوك وغلّامك عارية من حروف الفعل الذي هو قَرِيبَ وخَدَمَ فينبغي أن لا يتحمّل الضمير ألا ترى أنّ المصدر إنّما يعمل عملَ الفعل نحو ضَرَبَ زَيْدًا حَسَنَ لَتَضُمُّهُ حُرُوفُهُ فلو أُنِمت ضمير المصدر مقامه فقلت ضَرَبَ زَيْدًا حَسَنَ وهو عمراً قَبِيحٌ لم يجر وإن كان ضمير المصدر في معناه لأنّ المصدر إنّما يعمل عملَ الفعل لتَضُمُّهُ حُرُوفُهُ وليس في ضمير المصدر لفظ الفعل فلا يجوز أن يعمل عمله فكذلك هاهنا إنّما جاز أن يتحمّل نحو قريبك وخادمك الضمير لمساوئته للفعل وتَضُمُّهُ لفظه ولم يجر ذلك في نحو أخوك وغلّامك لأنّه لم يشابه الفعل ولم يتضمّن لفظه والله أعلم،

٨ مسألة

- ٢٠ ذهب الكوفيّون إلى أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له نحو قولك هَذَا زَيْدٌ ضَارِبُهُ هِيَ لا يجب إبرازه وذهب البصريّون إلى أنّه يجب إبرازه وأجمعوا على أنّ الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على مَنْ هو له ٢٢ لا يجب إبرازه، أما الكوفيّون فأحتجوا بأن قالوا الدليل على أنّه لا يجب

إبرازة في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له أنه قد جاء عن العرب أنهم قد استعملوا بترك إبرازة فيه إذا جرى على غير من هو له، قال الشاعر
 وَإِنْ أَمْرًا أَسْرَى إِلَيْكَ وَكُونَهُ . مِنْ الْأَرْضِ مَوْنَةً وَبَدَاهُ سَبْلُ
 لَحْفُوقَةٍ أَنْ تَسْتَجِيبِي دُعَاهُ . وَأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ الْمَعَانَ مُوقِفٌ
 • فترك إبراز الضمير ولو أبرزه لقال محفوقة أنتي، وقال الآخر
 بَرَى أَرْبَاعَهُمْ مَقْلَبِيهَا . كَمَا صَدَى التَّحْدِيدِ عَلَى الْكَمَاةِ

- فترك إبرازة ولو أبرزه لقال متقلدتها ثم فلما أضمره ولم يبرزه دل على جوازه
 ولأن الإضمار في اسم الفاعل إنما جاز إذا جرى على من هو له ليشبه الفعل
 وهو مشابه له إذا جرى على غير من هو له كما إذا جرى على من هو له فكما
 ١٠ جاز الإضمار فيه إذا جرى على من هو له فكذلك يجوز إذا جرى على غير
 من هو له، وأما البصريون فأحججوا بأن قالوا الدليل على أنه يجب إبرازة
 فيه إذا جرى على غير من هو له أننا أجمعنا على أن اسم الفاعل فرع على
 الفعل في تحمل الضمير إذ كانت الأسماء لا (ص. ٣٧) أصل لما في تحمل الضمير
 وإنما بضمير فيما شابه منها الفعل كاسم الفاعل نحو ضارب وقائل والصفة
 ١٥ المشبهة به نحو حسن وشديد وما أشبه ذلك فإذا ثبت أن اسم الفاعل فرع
 على الفعل فلا شك أن المشبهة بالشيء يكون أضعف منه في ذلك الشيء فلو
 قلنا أنه يحمل الضمير في كل حالة إذا جرى على من هو له وإذا جرى على
 غير من هو له لأدّى ذلك إلى التسوية بين الأصل والفرع وذلك لا يجوز
 لأن الفروع أبدا تخط عن درجة الأصول قلنا أنه إذا جرى على غير من هو
 ٢٠ له يجب إبراز الضمير ليَقَعَ الفرق بين الأصل والفرع، ومنهم من نَسَكَ بأن قال
 إنما قلنا يجب إبراز الضمير فيه إذا جرى على غير من هو له لأننا لو لم نبرزه
 لأدّى ذلك إلى الالتباس ألا ترى أنك لو قلت زيد أخوه ضارب وجعلت
 الفعل لزيد ولم تبرز الضمير لأدّى ذلك إلى أن يسبق إلى فهم السامع أن
 الفعل للأخ دون زيد ويلبس عليه ذلك ولو أبرزت الضمير لزال هذا
 ٢٥ الالتباس فوجب إبرازة لأنه به يحصل إفهام السامع ورفَع الالتباس ويخرج

على هذا إذا جرى على من هو له فإنه إنما لم يلزمه إبراز الضمير لأنه لا التباس فيه ألا نرى أنك لو قلت زيد ضارب غلامه لم يسبق إلى فهم السامع إلا أن الفعل لزيد إذا كان واقعا بعد فلا شيء أولى به منه فبان بما ذكرنا صحة ما صرنا إليه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما البيت الأول وهو قوله

لصقوة أن تستجيب دعاء

فلا حجة لم فيه لأنه محمول عندنا على الاتساع والحذف والتقدير فيه لهقوة بك أن تستجيب دعاء وإذا جاز أن يحمل البيت على وجه شائع في العربية فقد سقط الاحتجاج به وأما البيت الثاني وهو قول الآخر

نرى أن راقم متقلد بها

فلا حجة لم فيه أيضا لأن التقدير فيه نرى أصحاب أرقامه إلا أنه حذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى وسلي القرية أي أهل القرية وقال تعالى وأشرىوا في قلوبهم ألجل ومنه قوله الليلة الهلال أي طلوع الهلال لأن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن المجتث، قال الشاعر

وشر المئابا ميت وسط أهله ، كهلك الفتي قد أسلم الحمى حاضرة

أي مينة ميت وقال الآخر

وكيف نواصل من أضحت خلالت كأي مرحب

أي كلاله أي مرحب وقال الآخر

أكل عام نعم تحوونه . يلحهم قوم وتجنونه

أي إجازار نعم وقال الآخر (fol. 28)

كأن عذيرهم مجنوب سلى ، نعم قاق في بلد ففار

أي كأن عذيرهم عذير نعم والعذير الحال والحال لا يشبه بالنعام وقال الآخر

قليل عيبه والعيب جم . ولكن الغنى رب غفور

أى ولكن الغنى غنى رب غفور نَحْذِفُ المضاف وأقام المضاف إليه مقامه
والشواهد على هذا النحو أكثر من أن تُحْصَى فعلى هذا يكون قد أجرى قوله
مُتَقَلِّدِيهَا وهو اسم الفاعل على ذلك المحذوف فلا يُتَقَرَّرُ إلى إررار الضمير، وأما
قولهم أن الإضمار في اسم الفاعل إنما كان لِشِبْهِ الفعل وهو بِشَابِه الفعل إذا
جرى على غير من هو له قلنا فليكونه فرعا على الفعل وجب فيه إررار الضمير
هاهنا لئلا يُوَدَّيْ إلى التسوية بين الأصل والفرع ولما يُوَدَّيْ إليه ترك الإررار
من اللبس على ما بينا والله أعلم،

٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان
١٠ أَوْجَلَةً نَحْوَ قَائِمٍ زَيْدٍ وَذَاهِبٍ عَمْرُوٍ وَالْجُمْلَةَ نَحْوَ أَبِيهِ قَائِمٍ زَيْدٍ وَأَخُوهُ ذَاهِبٍ
عَمْرُوٍ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ عَلَيْهِ الْمَفْرَدُ وَالْجُمْلَةُ،
أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتِجَبُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ
عَلَيْهِ مَفْرَدًا كَانَ أَوْجَلَةً لِأَنَّهُ يُوَدَّيْ إِلَى أَن تَقْتَمِ ضَمِيرُ الْاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ أَلَّا
تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَائِمٌ زَيْدٌ كَانَ فِي قَائِمٍ ضَمِيرُ زَيْدٍ وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ
١٥ أَبِيهِ قَائِمٌ زَيْدٌ كَانَتْ الْمَاءُ فِي أَبِيهِ ضَمِيرُ زَيْدٍ فَقَدْ تَقْتَمِ ضَمِيرُ الْاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ
وَلَا خِلَافَ أَنَّ رَتَبَةَ ضَمِيرِ الْاسْمِ بَعْدَ ظَاهِرِهِ فَوْجِبَ أَن لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَيْهِ،
وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتِجَبُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا جَوَّزْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ كَثِيرًا
فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَأَشْعَارِهِمْ فَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ فَقَوْلُهُمْ فِي الْمَثَلِ
فِي بَيْتِهِ يُوَدِّي الْحَكْمَ وَقَوْلُهُمْ فِي أَكْفَانِهِ لَفَّ الْمِيتَ وَمَشْنُوهُ مَنْ يَشْتَأُكَ وَحَكِي
٢٠ سَبِيوَهُ نَبِيئِي أَنَا فَقَدْ تَقْتَمِ الضَمِيرُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى الظَّاهِرِ لِأَنَّ
التَّقْدِيرَ فِيهَا الْحَكْمَ يُوَدِّي فِي بَيْتِهِ وَالْمِيتَ لَفَّ فِي أَكْفَانِهِ وَمَنْ يَشْتَأُكَ مَشْنُوهُ
وَأَنَا نَبِيئِي وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ فِي أَشْعَارِهِمْ فَنَحْوُ مَا قَالَ الشَّاعِرُ
بَنُونًا بَنُو آبَائِنَا وَنَنَا نَسَا ، بَنُوهُنَّ آبَاءَهُ الرِّجَالِ الْآبَاءُ

وَيُرَوَّى الْأَكَاوِمِ وَنَقْدِيرُهُ بَنُو أَبْنَائِنَا بَنُونَا، وَقَالَ الْآخَرُ
 قَتَّى مَا أَبْنُ الْأَغْرِي إِذَا شَتُونَا . وَحَبُّ الزَّادِ فِي شَهْرِي قَمْلَاحِ
 وَنَقْدِيرُهُ ابْنُ الْأَغْرِي قَتَّى مَا إِذَا شَتُونَا، وَقَالَ الشَّمَاخُ
 كَلَّا يَوْفَى طَوْلَالَةَ وَصَلُ أَرْوَى . ظَنُّونَ أَنَّ مُطْرَحُ الظَّنُونِ

١٠ (١١١) . وَوَجْهُ الدَّلَالَةِ مِنْ هَذَا الِیْتِ هُوَ أَنَّ قَوْلَهُ وَصَلُ أَرْوَى مُبْتَدَأُ
 وَظَنُّونَ خَبَرُهُ وَكَلَّا يَوْفَى طَوْلَالَةَ ظَرْفٌ يَتَعَلَّقُ بِظَنُّونَ الَّذِي هُوَ خَبَرُ الْمُبْتَدَأِ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ مَعْمُولُهُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ فَلَوْلَمْ يَجْزِ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمَا جَازَ
 تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ خَبَرَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ لَا يَفِيعُ إِلَّا حَيْثُ يَفِيعُ الْعَامِلُ الْآ تَرَى
 أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ الْقِتَالُ زَيْدًا حِينَ تَأْتِي فَنَصَبْتَ زَيْدًا بِتَأْتِي لَمْ يَجْزِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 أَنْ تَقَدَّمَ تَأْتِي عَلَى حِينَ فَتَقُولُ الْقِتَالُ تَأْتِي حِينَ فَلَوْ كَانَ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ
 مُمْتَنِعًا كَمَا أَمْتَنَعَ هَاهُنَا تَقْدِيمُ الْفِعْلِ لِأَمْتَنَعَ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ
 لَا يَفِيعُ إِلَّا حَيْثُ يَفِيعُ الْعَامِلُ لِأَنَّ الْمَعْمُولَ تَبَعٌ لِلْعَامِلِ فَلَا يَفُوقُهُ فِي التَّصَرُّفِ
 بَلْ أَجْمَلَ أَحْوَالِهِ أَنْ يَفِيعَ مَوْقَعُهُ إِذْ لَوْ قُلْنَا أَنَّهُ يَفِيعُ حَيْثُ لَا يَفِيعُ الْعَامِلُ
 لَقَسَمْنَا التَّابِعَ عَلَى الْمُسَوِّعِ وَمِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يَجْلِسَ الْغُلَامُ حَيْثُ لَا يَجْلِسُ السَّيِّدُ
 ١٥ فَتُجْعَلُ مَرْتَبَتُهُ فَوْقَ مَرْتَبَةِ السَّيِّدِ وَذَلِكَ عُدُولٌ عَنِ الْحِكْمَةِ وَخُرُوجٌ عَنِ
 قَضِيَّةِ الْمَعْدِلَةِ وَإِذَا نَبَتْ بِهَذَا جَوَازُ تَقْدِيمِ مَعْمُولِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ قَلَّ أَنْ
 يَجُوزَ تَقْدِيمُ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ أَوْ لَى لِأَنَّ رَتْبَةَ الْعَامِلِ قَبْلَ رَتْبَةِ الْمَعْمُولِ وَهَذَا لَا
 إِشْكَالَ فِيهِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ قَوْلُهُمْ لَوْ جَوَزْنَا تَقْدِيمَهُ لَأَدَّى
 ذَلِكَ إِلَى أَنْ تَقَدَّمَ ضَمِيرُ الْأَسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ فَلَمَّا هَذَا فَاسِدٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْخَبَرَ
 ٢٠ وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ مُتَأَخِّرٌ فِي التَّقْدِيرِ وَإِذَا كَانَ مُقَدِّمًا لَفْظًا
 مُتَأَخِّرًا تَقْدِيرًا فَلَا اعْتِبَارَ بِهَذَا التَّقْدِيمِ فِي مَنَعِ الْإِضَارِ وَلِهَذَا جَازَ بِالْإِجْمَاعِ ضَرْبُ
 غُلَامِهِ زَيْدٌ إِذَا جَعَلْتَ زَيْدًا فَاعْلَا وَغُلَامَهُ مَفْعُولًا لِأَنَّ غُلَامَهُ وَإِنْ كَانَ مُتَقَدِّمًا
 عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ فَلَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ قَالَ
 ٢٥ اللَّهُ تَعَالَى فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَى فَاهْلَاهُ عَائِلَةٌ إِلَى مُوسَى وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا

لفظا لأن موسى في تقدير التقديم والضمير في تقدير التأخير، قال زهير
 مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَائِهِ هَرَمًا • يَلْقَى السَّاحَةَ مِنْهُ وَالْأَنَدَى حُلُقًا
 وقال الأعشى

أَصَابَ الْمُلُوكَ فَأَقْنَامُهُ • وَأَخْرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ذَا جَدَنٍ

- وَيُرْوَى ذَا بَزَنٍ وكذلك أجمعنا على جواز تقديم خبر كان على اسمها نحو
 كَانَ فَائِئِمًا زَيْدٌ وَإِنْ كَانَ قَدْ قُدِّمَ فِيهِ ضَمِيرُ الْاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَهَا
 كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ لَمْ يَمْنَعْ ذَلِكَ مِنْ تَقْدِيمِ الضَّمِيرِ وَلِهَذَا لَوْ قُدِّمَ هُنَا
 التَّقْدِيرُ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ لَهَا جَازَ تَقْدِيمُ الضَّمِيرِ الْآ تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ضَرْبُ
 غَلَامُهُ زَيْدًا إِذَا جُمِلَتْ غَلَامُهُ فَاعِلًا وَزَيْدًا مَفْعُولًا لِأَنَّ التَّقْدِيرَ إِنَّمَا يَخَالِفُ
 ١. اللَّفْظَ إِذَا عُرِلَ بِالشَّيْءِ عَنِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ فَأَمَّا إِذَا (III: 331) وَقَعَ فِي
 الْمَوْضِعِ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ فَمَحَالٌ أَنْ يُقَالَ أَنَّ النِّبْتَ بِهِ غَيْرَ ذَلِكَ وَهَاهُنَا قَدْ وَقَعَ
 الْفَاعِلُ فِي رَتْبِهِ وَالْمَفْعُولُ فِي رَتْبِهِ فَلَمْ يُمَكِّنْ أَنْ تَجْمَلَ الضَّمِيرُ فِي تَقْدِيرِ
 التَّأْخِيرِ بِخِلَافِهِ مَا إِذَا قُلْتَ ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدٌ فَجُمِلَتْ غَلَامُهُ مَفْعُولًا وَزَيْدًا
 فَاعِلًا فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذْ أَبَتلى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ بِكَلِمَاتِ فَإِنَّهُ وَإِنْ كَانَ بِتَقْدِيرِ
 ١٥. التَّأْخِيرِ يَصِيرُ إِلَى قَوْلِكَ وَإِذْ أَبَتلى رَبَّهُ إِبْرَاهِيمَ فَيَكُونُ إِضْمَارًا قَبْلَ الذِّكْرِ
 كَقَوْلِكَ ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا إِلَّا أَنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا وَذَلِكَ لِأَنَّ قَوْلَكَ ضَرَبَ
 غَلَامُهُ زَيْدًا تَقْتَضِي فِيهِ ضَمِيرَ الْاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَقَوْلُهُ تَعَالَى وَإِذْ
 أَبَتلى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ تَقْتَضِي فِيهِ ضَمِيرَ الْاسْمِ عَلَى ظَاهِرِهِ تَقْدِيرًا لَا لَفْظًا وَالضَّمِيرُ
 مَتَى تَقْتَضِي تَقْدِيرًا لَا لَفْظًا أَوْ تَقْتَضِي لَفْظًا لَا تَقْدِيرًا فَإِنَّهُ يَجُوزُ بِخِلَافِهِ مَا إِذَا
 ٢. تَقْتَضِي عَلَيْهِ لَفْظًا وَتَقْدِيرًا وَاهُ أَهْلُ،

١٠ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ كَوْلًا تَرْفَعُ الْاسْمَ بَعْدَهَا نَحْوَ لَوْلَا زَيْدٌ لَا كَرَمَتِكَ
 ٢٢ وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَرْتَفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بِأَنَّ قَالُوا

إنما قلنا أنها ترفع الاسم بعدها لأنها نامية عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم لأن التقدير في قولك لولا زيد لا كرمك لولم يمتنع زيد من إكرامك لا كرمك إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا على لَوْ فصارا بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولهم أما أنت منطلقا أنطلقت معك والتقدير فيه أن كنت منطلقا أنطلقت معك ، قال الشاعر

أَبَا حُرَاةً أَمَّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ • فَإِنَّ قَوِيَّ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبْعُ

والتقدير فيه أن كنت ذا نفر فتُحذف الفعل وزاد ما على أن عوضا عن الفعل كما كانت الألف في اليماني عوضا عن إحدى ياءي النسب والذي يدل على أنها عوض عن الفعل أنه لا يجوز ذكر الفاعل معها ^{١٠} إِلَّا يَجْمَعُ بين العوضي والمعوضي ونحن وإن اختلفنا في أن أن هاهنا هل هي بمعنى إن الشرطية أو أنها في تقدير لأن فاختلطنا في أن ما عوض عن الفعل وكذلك أيضا قولهم إمالا فأفعل هذا تقديره إن لم تفعل ما يلزمك فأفعل هذا لأن الأصل في هذا أن الرجل تلزمه أشياء فيطالب بها فيمتنع منها فيقتنع منه ببعضها فيقال له إمالا لا فأفعل هذا أي إن لم تفعل ما يلزمك فأفعل هذا ^{١٥} ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال وزيدت ما على أن عوضا عنه فصارا بمنزلة حرف واحد ، والذي يدل على أنها صارت عوضا عن الفعل أنه يجوز إمالتها فيقال إمالا بالإماله كما أمالوا بكى وبأ في البناء فلولم تكن كافية من الفعل وإلا لما جازت إمالتها لأن الأصل في الحروف أن لا تدخلها الإمالة فلما جاز إمالتها هاهنا دل على أنها كافية من الفعل كما كانت تلي (fol. 31) وبأ كذلك وكذلك أيضا قالوا من سلم عليك فسلم عليه ومن لا فلا تعبأ به وتقديره ومن لا يسلم عليك فلا تعبأ به ، وقال الشاعر

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا يَسِيرٌ • وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقُكَ اتِّحْسَامٌ

أراد وإلا تطلقها يعلى وكذلك قالوا حيثن الآن تقديره واسمع الآن ومعناه أن ذاكرنا ذكر شيئا فاما مضى يستدعى في الحال مثله فقال له المخاطب ^{٢٥} حيثن الآن أي كان الذي تذكره حيثن واسمع الآن أو دع الآن ذكره أو

نحو ذلك من التقدير وكذلك قالوا ما أغفله عنك شيئا وتقديره أنظر شيئا كان قائلا قال ليس بغافل عنى فقال الغيب ما أغفله عنك شيئا أي أنظر شيئا تحذف والحذف في كلامهم لدلالة الحال وكثرة الاستعمال أكثر من أن يخصص فدل على أن الفعل محذوف ما هنا بعد لولا وأنه أكفى بـ لولا على ما بيننا فوجب أن يكون مرفوعا بها ، والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن أن اذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك لولا أن زيدا ذاهب لأكرمتك ولو كانت في موضع الابتداء لوجب أن تكون مكسورة فلما وجب الرفع دل على صحة ما ذهبنا إليه ، وأما البصريون فأخبروا بأن قالوا إنما قلنا أنه يرتفع بالابتداء دون لولا وذلك لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصا ولولا لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم ، قال الشاعر

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ، هَلَّا رَمَيْتَ بِيَهْضِي الْأَسْهَمَ السُّودَ
لَا دَرَّ تَرَكُ إِيَّيْ قَدْ رَبَّيْتَهُمْ ، لَوْلَا حُدِثْتُ وَلَا عُدْرِي لِيَحْدُوهُ

فقال لولا حُدِثْتُ فأدخلها على الفعل فدل على أنها لا تختص فوجب أن لا تكون عاملة وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعا بالابتداء ، والذي يدل على أنه ليس مرفوعا بلولا بتقدير لولم يستعني زيد لأكرمتك أنه لو كان كذلك لكان ينبغي أن يُعْطِفَ عليها بولا لأن الحمد يُعْطَفُ عليه بولا قال الله تعالى وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الظُّلُورُ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ثم قال الشاعر

فَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةِ الْحَيِّ ، وَلَا حَيٌّ عَلَى الدُّنْيَا بِبَاقٍ

قوله بَاقِيَةِ أراد بَاقِيَةً فأبدل من الكسر فتحه فأقلبت الياء ألفا وهي لغة طيِّ وقال الآخر

وَمَا الدُّنْيَا بِبَاقِيَةِ مَحْزُونٍ ، أَجَلٌ لَّأَلَا وَلَا رَجَاءٌ بَالٍ

فلما لم يجر أن يقال لولا أخوك وَلَا أبوك دل على فساد ما ذهبوا إليه والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ، وأما المجواب عن كلمات البصريين أما

قولم أن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً ولولا حرف غير مختص قلنا نعلم
أن الحرف لا يعمل إلا إذا كان مختصاً ولكن لا نعلم أن لولا غير مختص،
قولم (ص ٣٢) أنه يدخل على الفعل كما يدخل على الاسم كما قال الشاعر
لولا حُرِدْتُ وَلَا عُدْرِي لِيَحْدُرِدَ

هـ فادخلها على الفعل قلنا هـ لو التي في هذا البيت ليست مركبة مع لا كما هي
مركبة مع لا في قولك لولا زيد لأكرمك وإنما لو حرف باق على أصله من
الدلالة على امتناع الشيء لامتناع غيره ولا معها معنى لم لأن لا مع الماضي
بمثلة لم مع المستقبل فكأنه قال قد زينتهم لو لم أحتد وهذا كقولو تعالى فلا
أفتح العقبه أى لم يفتح العقبه وكقولو تعالى فلا صلق ولا صلى أى لم
يصدق ولم يصل وكقول الشاعر

إِنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغْفِرْ جَاءَ ، وَآى عَبْدُكَ لَا إِلَهَ

وكقول الآخر

وَآى أَمْرِ سِئِي لَا فَعَلَهُ

أى لم يفعله فكذلك هاهنا قوله لولا حُرِدْتُ أى لو لم أحتد فدل على أن لولا
هـ ليست لولا التي وقع فيها الخلاف فدل على أنها مختصة بالأسماء دون
الأفعال فوجب أن تكون عاملة على ما بيننا، وأما قولم لو كانت لولا في العاملة
لأن التقدير لو لم يمتنع زيد لكان فيها معنى المحمد فكان ينبغي أن يعطف
عليها بولا لأن المحمد يعطف عليه بولا إلى آخر ما قرروه قلنا إنما لم يجر
ذلك لأن لولا مركبة من لو ولا فلما رُكِبَتْما خرجت لو من حدها ولا من
المحمد إذ رُكِبَتْما فصيرنا حرفاً واحداً فإن الحروف إذا رُكِبَتْ بعضها مع بعض
تغير حكمها الأول وحدث لها بالتركيب حكم آخر كما قلنا في لولا بمعنى
التخصيص ولوما وآلاً وما أشبهه وكذلك هاهنا فلها لم يجر العطف عليها
٢٢ بولا والله أعلم،

١١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعل والفاعل
 جميعا نحو ضَرَبَ رَبُّكَ عَمْرًا وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ونص
 هشام بن معارية صاحب الكشاف على أنك إذا قلت ظَنَنْتُ زيدا قائما
 تنصب زيدا بالناء وفائما بالظن، وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى
 أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية،
 وذهب البصريون إلى أن الفعل وَجَدَ عمل في الفاعل والمفعول جميعا،
 أما الكوفيون فأنجبوا بأن فالوا إنها قلنا أن العامل في المفعول بالنصب
 الفعل والفاعل وذلك لأنه لا يكون مفعول إلا بعد فعل وفاعل لنظا أو
 ١٠ نقديرا إلا أن الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من
 سبعة أوجه الأول أن إعراب الفعل في الخمسة الأمثلة يقع بعد نحو يفعَلْنَ
 وتَعَلَّانِ وَيَفْعَلُونَ وَيَتَعَلَّوْنَ وتَعْلِيْنَ بِأَمْرَاءَ ولولا أن الفاعل بمنزلة حرف
 من نفس الفعل وإلا لَمَا جاز أن يقع إعرابه بعد، والوجه الثاني أنه يسكن
 لام الفعل إذا اتصل (٣٥٢ ٣٥٣) به ضمير الفاعل نحو ضَرَبْتَ وَذَهَبْتَ لِثَلَاثَةِ يَوْمٍ
 ١٥ في كلامهم أربع حركات متواليات في كلمة واحدة ولولا أن ضمير الفاعل بمنزلة
 حرف من نفس الفعل وإلا لَمَا سكنت لام الفعل لأجله، والوجه
 الثالث أنه يلحق العمل علامة التانيث إذا كان الفاعل مؤنثا فلو لا أنه بمنزلة
 منزلة بعض وإلا لَمَا ألحق علامة التانيث لأن الفعل لا يؤنث وإنما يؤنث
 الاسم، والوجه الرابع أنهم قالوا حينما فركبوا حَبَّ وهو فعل مع ذَا وهو اسم
 ٢٠ فصارا بمنزلة شيء واحد وحكم على موضعه بالرفع على الابتداء، والوجه
 الخامس أنهم قالوا في النسب إلى كنت كُنْتُ فَأَنْتُمُ النَّاءَ ولولم يَنْتَزِلْ ضمير
 الفاعل بمنزلة حرف من نفس الفعل وإلا لَمَا جاز إثباتها، والوجه السادس
 ٢٢ أنهم قالوا زيدٌ ظننت منطلق فأنفوا ظننت ولولا أن الجملة من الفعل

والفاعل بمنزلة المفرد وإلا كما جاز إلغائها لأن العامل إنما يكون للمفردات لا للجمل، والوجه السابع أنهم قالوا للواحد قفا على الثانية لأن المعنى يفتى
 يفتى قال الله تعالى أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ نَفْسِي وَإِنْ كَانَ الْمُخْطَابُ لِمَلِكٍ وَاحِدٍ
 وهو مالك خازن النار لأن المعنى أَلْقَى أَلْقَى وَالثنية إنما تكون للأسماء لا
 للأفعال فدل على أَنَّ الفاعل مع الفعل بمنزلة الشيء الواحد، وإذا كان
 الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد وكان المفعول لا يقع إلا بعدهما دل على
 أَنَّهُ منصوب بهما وصار هنا كما قلتم في الابتداء والمبتدأ أَنَّهُمَا يَعْمَلَانِ فِي
 الْخَبَرِ لِأَنَّهُ لَا يَفْعَلُ إِلَّا بَعْدَهُمَا، والذي يدل على أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ النَّاصِبُ
 لِلْمَفْعُولِ هُوَ الْفِعْلُ وَحْدَهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هُوَ النَّاصِبُ لِلْمَفْعُولِ لَكَانَ يَجِبُ أَنْ
 يَكُنَّ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَفْصَلَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فَلَمَّا جَارَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ
 ١٠ هُوَ الْعَامِلُ فِيهِ وَحْدَهُ وَإِنَّمَا الْعَامِلُ فِيهِ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ
 فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا فَلَمَّا أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ هُوَ الْفِعْلُ دُونَ الْفَاعِلِ
 وَذَلِكَ لِأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الْفِعْلَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي الْعَمَلِ وَأَمَّا الْفَاعِلُ فَلَا تَأْثِيرَ
 لَهُ فِي الْعَمَلِ لِأَنَّهُ أَسْمُ وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا تَعْمَلَ وَهُوَ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ فِي
 ١٥ الْأَسْمَاءِ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي الْعَمَلِ وَإِضَافَةُ مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ فِي الْعَمَلِ
 إِلَى مَا لَهُ تَأْثِيرٌ يَبْغِي أَنْ يَكُونَ لَا تَأْثِيرَ لَهُ، وَأَمَّا الْمَجَازِيُّونَ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ
 أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ النَّاصِبَ لِلْمَفْعُولِ الْفِعْلُ وَالْفَاعِلُ لِأَنَّهُ لَا يَكُونَ إِلَّا بَعْدَهُمَا إِلَى
 آخِرِ مَا قَرَّرُوا فَلَمَّا هَذَا لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمَا الْعَامِلَانِ فِيهِ لِيَا يَتَأَنَّ أَنَّ الْفَاعِلَ
 أَسْمُ وَالْأَصْلُ فِي الْأَسْمَاءِ أَنْ لَا تَعْمَلَ وَهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ مِنْهُمْ إِلَى
 ٢٠ أَنَّ الْفَاعِلَ وَحْدَهُ هُوَ الْعَامِلُ وَالْكَلَامُ عَلَيْهِ كَالْكَلَامِ عَلَى مَنْ ذَهَبَ مِنَ
 الْبَصَرِيِّينَ إِلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ وَالْمُبْتَدَأَ يَمْلَأَانِ فِي الْخَبَرِ هُنَا (ص ٣٥) الْمَعْنَى وَقَدْ
 يَتَأَنَّ فَسَادَ ذَلِكَ مُسْتَقْصَى فِي مَسْئَلَةِ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فَلَا تُعَيِّدُ هَاهُنَا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ
 لَوْ كَانَ الْفِعْلُ هُوَ الْعَامِلُ فِي الْمَفْعُولِ لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُنَّ وَلَا يَفْصَلَ بَيْنَهُ
 وَبَيْنَهُ فَلَمَّا هَذَا يَبْطُلُ بِإِنِّ فَإِنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ إِنَّ فِي الدَّارِ
 ٢٥ كَرْنًا وَإِنَّ عِنْدَكَ لَعَمْرًا قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً وَقَالَ تَعَالَى إِنَّ

لَدَيْنَا أَنْكَالًا فَلْنَصِبَ الْاسْمَ بِإِنْ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَكَذَلِكَ مَا هُنَا وَإِذَا لَمْ يَلْزَمْ ذَلِكَ فِي الْحَرْفِ وَهُوَ أَوْضَعُ مِنَ الْفِعْلِ لِأَنَّهُ فَرَعَ عَلَيْهِ فِي الْعَمَلِ فَلِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ وَهُوَ أَقْوَى كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ عَلَى أَنَّا نَقُولُ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ وَلِيَ الْمَفْعُولَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَمَّا كَانَ أَقْوَى مِنْ حُرُوفِ الْمَعْنَى صَارَ يَعْمَلُ عَمَلَيْنِ فَهَذَا بِذَاتِهِ رَافِعٌ لِلْفَاعِلِ وَنَاصِبٌ لِلْمَفْعُولِ لِرِبَادَتِهِ عَلَى حُرُوفِ الْمَعْنَى فَتَقْدِيرُهُ تَقْدِيرُ مَا عَمِلَ وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ فَاصِلٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَعْمُولِهِ فَاصِلٌ بَانَ أَنَّهُ قَدْ وَلِيَ الْعَامِلَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ الْفِعْلُ وَحْدَهُ، وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَحْمَرُ مِنْ إِعْمَالِ مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَالْفَاعِلِيَّةِ فَظَاهِرُ النَّسَادِ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ لَوَجِبَ أَنْ لَا يَرْتَفِعَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ نَحْوُ ضَرِبَ زَيْدٌ لَعَدِمَ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ وَإِنْ يُنْصَبَ الْاسْمُ فِي نَحْوِ مَاتَ زَيْدٌ لَوْجُودِ مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ فَلَمَّا أَرْتَفَعَ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مَعَ وَجُودِ مَعْنَى الْمَفْعُولِيَّةِ وَارْتَفَعَ الْاسْمُ فِي نَحْوِ مَاتَ زَيْدٌ مَعَ عَدَمِ مَعْنَى الْفَاعِلِيَّةِ دَلَّ عَلَى فَسَادِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَإِلَهُ أَعْلَمُ،

١٢ مسألة

- ١٥ ذهب الكوفيون إلى أن قولهم زَيْدًا ضَرَبْتُهُ منصوب بالفاعل الواقع على الماء وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدّر والتقدير فيه ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، وَأَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّحَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَاءِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَكْنَى الَّذِي هُوَ الْمَاءُ الْعَائِدُ هُوَ الْأَوَّلُ فِي الْمَعْنَى فَيَتَعَيَّنُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِهِ كَمَا قَالُوا أَكْرَمْتُ أَبَاكَ زَيْدًا وَضَرَبْتُ أَخَاكَ عَمْرًا، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاتَّحَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِي الَّذِي ظَهَرَ دَلَالَةً عَلَيْهِ فَجَازَ إِضَارَهُ اسْتِغْنَاءً بِالْفِعْلِ الظَّاهِرِ عَنْهُ كَمَا لَوْ كَانَ مُتَأَخِّرًا وَقَبْلَهُ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْمَجِيبُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ ٢٢ قولهم إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَاءِ لِأَنَّ الْمَكْنَى هُوَ الْأَوَّلُ

في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به كقولهم أكرمت أباهك زيدا قلنا هذا فاسد وذلك لأن انتصاب زيد في قولهم أكرمت أباهك زيدا على البدل وجاز أن يكون بدلا لأنه تأخر عن المبتدل منه إذ لا يجوز أن يكون البدل إلا متأخرا عن المبتدل منه وأما هاهنا فقد تقدم زيد على الماء فلا يجوز أن يكون بدلا منها (والله) لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبتدل منه على أنا نقول أن العامل في البدل عندنا غير العامل في المبتدل منه وأن العامل في المبتدل منه على تقدير التكرير في البدل والذي يدل على ذلك إظهاره في البدل كما أظهر في المبتدل منه قال الله تعالى قَالَ الْهَلَاءُ الَّذِينَ اسْتَكَبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ قَوْلُهُ لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ لِلَّذِينَ اسْتَضَعُوا فَأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبتدل منه وقال تعالى وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِيُوقِعَهُمْ سَفْهًا مِنْ فِضْهِ قَوْلَهُ لِيُوقِعَهُمْ بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ فَأظهر العامل في البدل كما أظهره في المبتدل منه فدل على أنه في تقدير التكرير وأن العامل في البدل غير العامل في المبتدل منه وإله أعلم،

١٢ مسألة

١٥

ذهب الكوفيون في إعمال النعتين نحو أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا وَأَكْرَمْتُ وَأَكْرَمَنِي زَيْدًا إِلَى أَنْ إِمْعَالَ الفعل الأول أَوْلَى وذهب البصريون إلى أَنْ إِمْعَالَ الفعل الثاني أَوْلَى، أما الكوفيون فَأَحْجَبُوا بِأَنْ قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنْ إِمْعَالَ الفعل الأول أَوْلَى النُّعْلُ وَالْقِيَاسُ أَمَّا النُّعْلُ فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنْهُمْ كَثِيرًا قَالَ أَمْرُو الْقَبَسِ

قُلُوْا أَنْ مَا أَسْمَى لَأَنْتَ مَبِيشُو ، كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْعَالِ
فَاعْمَلِ الفعل الأول ولو أعمل الثاني لنصب قليلا وذلك لم يروه أحد،
٢٢ وقال رجل من بني أسلم

فَرَدَّ عَلَى الْقَوَادِ هَوَىٰ عَيْبًا • وَسُوِّلَ لَوْ يُبَيِّنُ لَنَا السُّوَالَا
وَقَدْ نَفَىٰ بِهَا وَتَرَىٰ عُصُورًا • بِهَا يَقْتَدِنَا الْخُرْدُ الْخِدَالَا
فَاعْمَلِ الْأَوَّلَ وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْخُرْدُ الْخِدَالَا وَلَوْ أَعْمَلَ الْفَعْلَ الثَّانِي لَفَاعَلَ
تَقَاتَدْنَا الْخُرْدُ الْخِدَالُ بِالرَّفْعِ ، وَقَالَ الْآخَرُ
وَلَمَّا أَنْ تَحْمَلَ آلَ لَيْلَى • سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعَبَ الْغُرَابَا

فَاعْمَلِ الْأَوَّلَ وَلِذَلِكَ نَصَبَ الْغُرَابَ وَلَوْ أَعْمَلَ الثَّانِي لَوَجِبَ أَنْ يُرْفَعَ ، وَأَمَّا
الْقِيَاسُ فَهُوَ أَنَّ الْفَعْلَ الْأَوَّلَ سَابِقُ الْفَعْلِ الثَّانِي وَهُوَ صَالِحٌ لِلْفِعْلِ كَالْفِعْلِ
الثَّانِي إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَبْنُوعًا بِهِ كَانَ إِعْمَالُهُ أَوَّلَىٰ لِقُوَّةِ الْإِبْتِدَاءِ وَالْعُنَايَةِ بِهِ
وَلِهَذَا لَا يَجُوزُ الْإِفَاءُ طُنْتُ إِذَا وَقَعَتْ مَبْتَدَأٌ نَحْوُ طُنْتُ زَيْدًا قَائِمًا بِخِلَافِ
١٠ مَا إِذَا وَقَعَتْ مُتَوَسِّطَةٌ أَوْ مُتَأَخِّرَةٌ نَحْوُ زَيْدٌ طُنْتُ قَائِمٌ وَزَيْدٌ قَائِمٌ طُنْتُ
وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ الْإِفَاءُ كَانَ إِذَا وَقَعَتْ مَبْتَدَأٌ نَحْوُ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا بِخِلَافِ مَا
إِذَا كَانَتْ مُتَوَسِّطَةً نَحْوُ زَيْدٌ كَانَ قَائِمٌ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْإِبْتِدَاءَ لَهُ أَثَرٌ فِي
تَقْوِيَةِ عَمَلِ الْفَعْلِ وَالَّذِي يُوَيِّدُ أَنَّ إِعْمَالَ الْفَعْلِ الْأَوَّلِ أَوَّلَىٰ مِنَ الثَّانِي أَنَّكَ
إِذَا أَعْمَلْتَ الثَّانِي آدَىٰ إِلَى الْإِضْطِرَارِ قَبْلَ الذِّكْرِ وَالِإِضْطِرَارُ قَبْلَ الذِّكْرِ لَا يَجُوزُ فِي
١٥ كَلَامِهِمْ ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالَهُ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْإِخْتِيَارَ إِعْمَالَ

الْفَعْلَ الثَّانِي النَّقْلُ وَالْقِيَاسُ أَمَّا النَّقْلُ فَقَدْ جَاءَ كَثِيرًا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى (٣٥) (١٠١)
أَتُونِي أَفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا فَاعْمَلِ الْفَعْلَ الثَّانِي وَهُوَ أَفْرِغْ وَلَوْ أَعْمَلَ الْفَعْلَ
الْأَوَّلَ لَفَاعَلَ أَفْرِغُهُ عَلَيْهِ وَقَالَ تَعَالَى هَاطُمْ أَقْرُبَا كِتَابِيَةَ فَاعْمَلِ الثَّانِي وَهُوَ
أَقْرُبَا وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَفَاعَلَ أَقْرُبْ وَجَاءَ فِي الْمَحْدِثِ وَتَخَلَّعَ وَتَرَكْتُ مَنْ يَفْجَرُكَ
٢٠ فَاعْمَلِ الثَّانِي وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَأُظْهِرَ الضَّمِيرُ بِتَا وَقَالَ الشَّاعِرُ وَهُوَ الْفَرَزْدَقُ
وَلَكِنْ نَصَبْنَا لَوْ سَبَبْتُ وَسَيِّئِي • بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَاقِبِهِ وَهَاشِمٍ

فَاعْمَلِ الثَّانِي وَلَوْ أَعْمَلَ الْأَوَّلَ لَفَاعَلَ سَبَبْتُ وَسَيِّئِي بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ بِنَصْبِ بَنِي
وَإِظْهَارِ الضَّمِيرِ فِي سَيِّئِي ، وَقَالَ طُفَيْلُ الْغَنَوِيِّ

وَكَمْثَا مُدْمَاءَ كَانَ مُتَوَنِّهَا • جَرَى قَوْفَهَا وَاسْتَشْعَرَتْ لَوْنُ مَذْهَبِ ٢٤

وقال الآخر وهو رجل من باهلة
وَلَقَدْ أَرَى تَغَى يَوْمَ سَيْفَانَةَ . تُصَيِّبُ الْحِلْمَ وَتَهْلِكُ أَصَابَهُ
وقال الآخر

قَضَى كُلُّ ذِي ذَنْبٍ فَوْتِي غَرِيْبَهُ . وَعَزَّةٌ مَطْلُوْلٌ مَعْنَى غَرِيْبَهَا
فأعمل الثاني في هذا البيت في مكانين أحدهما وَتِي ولو أعمل الأول لقال
وقاه والثاني مَعْنَى ولو أعمل الأول لوجب إظهار الضمير بعد مَعْنَى فيقول
وعزَّةٌ مَطْلُوْلٌ مَعْنَى هُوَ غَرِيْبَهَا وتقديره وعزَّةٌ مَطْلُوْلٌ غَرِيْبَهَا مَعْنَى هُوَ لِأَنَّهُ
قد جرى على عزَّة وهو فعل الغرم فقد جرى على غير من هو له واسم
الفاعل إذا جرى على غير من هو له وجب إظهار الضمير فيه فلما لم يُظهِرِ
الضمير دلَّ على أَنَّهُ قد أعمل الثاني إِلَّا أَنَّهُم يقولون على هذا يجوز أن يكون
قد أعمل الأول ولم يُظهِرِ الضمير وذلك جائز عندنا وقد بينا فساد ذلك
في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له مُسْتَقْصَى في موضعه ، وَأَمَّا
القياس فهو أَنَّ الفعل الثاني أَقْرَبُ إِلَى الاسم من الفعل الأول وليس في
إعماله دون الأول نَقْضٌ مَعْنَى فكان إعماله أولى الْأَوَّلَى أَنَّهُم قالوا خَفَنْتُ
١٥ يَصْدَرِيهِ وَصَدْرِي زَيْدٌ فَيُخْتَارُونَ إِمْعَالَ الْبَاءِ فِي الْمَعْطُوفِ وَلَا يُخْتَارُونَ إِمْعَالَ
الفعل فيه لِأَنَّهُمَا أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْهُ وَلَيْسَ فِي إِمْعَالِهَا نَقْضٌ مَعْنَى فَكَانَ إِمْعَالُهَا
أَوَّلَى وَالَّذِي بَدَلَ عَلَى أَنَّ الْقُرْبَ آتَوْا أَنَّهُ قد حملهم القرب والجوار حتى قالوا
جَحْرٌ ضَبٌّ خَرِبٌ فَأَجْرُوا خَرِبَ عَلَى ضَبٍّ وَهُوَ فِي الْحَبِيشَةِ صَفَةٌ لِلْجَحْرِ لِأَنَّ
الضَبَّ لَا يُوصَفُ بِالْخَرَابِ فَهَما أَوَّلَى ، وَأَمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين
٢٠ أَمَا قول أمرو القيس

فَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِإِذْنِي مَبِيشَةً . كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنْ أَلْمَالِ
فنقول إنها أعمل الأول منها مُرَاعَاةً لِلْمَعْنَى لِأَنَّهُ لو أعمل الثاني لكان الكلام
متناقضا وذلك من وجهين أحدهما أَنَّهُ لو أعمل الثاني لكان التقدير فيه
٢٤ كَفَانِي قَلِيلٌ وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلًا مِنَ الْمَالِ وهذا متناقض لِأَنَّهُ يُغَيِّرُ نَارَةً بِأَن سَعِيَهُ

ليس (٣٧١. ٣٧٢) لِأَدْنَى مَبِيشَةٍ وَتَارَةٍ يَجْزِي بِأَنَّهُ يَطْلُبُ الْقَلِيلَ وَذَلِكَ مُتَنَاقِضٌ
وَالثَّانِي أَنَّهُ قَالَ فِي الْيَسْتِ الَّذِي بَعْدَهُ

وَلَيْكُمَا أَسْقَى لِيَعْبُدَ مُؤْتَلٍ ، وَقَدْ يُدْرِكُ التَّجَدُّدَ الْمُؤْتَلُ أَمْثَالِي
فَلِهَذَا أَعْمَلَ الْأَوَّلَ وَلَمْ يُعْمِلِ الثَّانِي ، وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ
وَقَدْ تَفَقَّيْ بِهَا وَتَرَى عُصُورًا ، يَبْهَتُنَا تَحَرُّدُ الْخَدَلَا

فنقول إنما أعمل الأول مراعاةً لحركة الروي فإن القصيدة منصوبة وإعمال
الأول جائز فاستعمل المجاز ليتخلص من عيب القافية ولا خلاف في المجاز
وإنما الخلاف في الأولى وكذلك أيضا قول الآخر
سَمِعْتُ بَيْنَهُمْ نَعْبَ الْفُرَابَا

١٠ يدل على المجاز وهو معارض بأمثاله ، وأما قولهم أن الفعل الأول سابق
فوجب إعماله للعناية به قلنا هم وإن كانوا يعنون بالابتداء إلا أنهم يعنون
بالمقارنة والمجوز أكثر على ما بينا في دليلنا ، وأما قولهم ولو أعملنا الثاني
لأدى إلى الإضمار قبل الذكر قلنا إنما جوزنا هاهنا الإضمار قبل الذكر لأن
ما بعده يفسره لأنهم قد يستغنون ببعض الألفاظ عن بعضي إذا كان في
الملفوظ دلالة على الم حذف ولعلم المخاطب قال الله تعالى وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِكُمْ
وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِكُمْ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمْ يُعْمَلِ الْآخِرُ فَمَا أَعْمَلَ فِيهِ
الأول استغناء عنه بما ذكره قبل ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم
الأول وقال الله تعالى أَنْ أَلَّهِ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فاستغنى بذكر
خير الأول عن ذكر خبر الثاني ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في ذلك
٢٠ قال ضَائِي الْبَرْجِي

فَمَنْ يَكُ أَمْسٍ بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ . فَإِنِّي وَتَّيَّارُ بِهَا لَفَرِيْبُ

فاستغنى بذكر خبر الآخر عن خبر الأول ، وقال دِزْمُ بْنُ زَيْدٍ الْأَنْصَارِيُّ

تَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِهَا ، عِنْدَكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وَأَسْتَفْنِي بِذِكْرِ خَيْرِ الْآخِرِ عَنْ ذِكْرِ خَيْرِ الْأَوَّلِ، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ
إِلَى ضَمِيئْتِ لِمَنْ آتَانِي مَا جَنَى . وَآلِي فَكَّتْ وَكَانَ غَيْرَ غَدِيرٍ
فَأَسْتَفْنِي بِخَيْرِ الثَّانِي عَنْ الْأَوَّلِ وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا النُّحْوِ كَثِيرَةٌ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِ
الإِضْمَارِ مَا هُنَا قَبْلَ الذِّكْرِ لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ يَفْسَرُهُ، وَإِذَا جَازَ الإِضْمَارُ مَعَ عَدَمِ
. قَدَّمَ ذِكْرَ الْمُظْهَرِ لِدَلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ نَعَالِي حَتَّى تَوَارَتْ بِأَحْجَابِ
يَعْنِي الشَّمْسِ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهَا ذِكْرٌ وَكَأَنَّهَا قَالَتْ نَعَالِي كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَإِنْ يَعْنِي
الْأَرْضَ وَكَأَنَّهَا قَالَتْ الشَّاعِرُ

عَلَى مِثْلِهَا أَنْصِي إِذَا قَالَ صَاحِبِي . أَلَا لَيْتَنِي أَفْدَيْكَ مِنْهَا وَأَفْتَدِي
يَعْنِي الْفَلَاةَ وَإِنْ لَمْ يَجِرْ لَهَا ذِكْرٌ لِدَلَالَةِ الْحَالِ فَلَا يَجُوزُ مَا هُنَا الإِضْمَارُ
١٠ قَبْلَ الذِّكْرِ لِشَرِيطَةِ التَّنْسِيرِ وَدَلَالَةِ اللَّفْظِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلِيِّ ثُمَّ
إِنْ كَانَ هَذَا مَمْتَنَعًا فَيَتَبَنَّى أَنْ لَا يَجُوزُ عِنْدَكُمْ وَلَا خِلَافٌ بَيْنَ جَمِيعِ النُّحَوِيِّينَ
أَنَّهُ جَائِزٌ إِلَّا فَيَا لَا يُمْدُّ خِلَافًا فَدَلَّ عَلَى فَسَادِهِ مَا ذَكَرْتُمُوهُ (FOL. 38) وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

١٤ مسألة

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ نَعْمَ وَبَشَى آسَمَانٌ مُبْتَدَأَانِ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ
١٥ إِلَى أَنَّهَا فَعْلَانٌ مَاضِيَانِ لَا يَنْصَرِفَانِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ عَلِيُّ بْنُ حَمْزَةَ الْكِسَائِيُّ مِنْ
الْكُوفِيِّينَ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْجَبُوا بِأَنَّ قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا آسَمَانٌ دَخُولُ
حَرْفِ الْخَفْضِ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهَا تَقُولُ مَا زَيْدٌ يَنْعَمُ الرَّجُلُ
قَالَ حَسَنُ بْنُ ثَابِتٍ

أَلَسْتُ يَنْعَمُ أَتَجَارُ يُؤَلَّفُ يَنْعَمُ . آخَا فَلَهُ آوُ مُعْتِمِ الْهَالِ مُضَرِّمًا
٢٠ وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ فَصَّاهِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ نَعْمَ السَّيِّدُ عَلَى بَشَى الْعَبْدِ وَحُكِيَ
أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْأَنْبَارِيِّ عَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى بْنِ ثَعْلَبَةَ عَنْ سَلَمَةَ
عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَشَرَ بِمَوْلُودَةٍ فَقِيلَ لَهُ نَعْمَ الْمَوْلُودَةُ مَوْلُودَتُكَ فَقَالَ
٢٢ وَاللَّهِ مَا هِيَ يَنْعَمُ الْمَوْلُودَةُ نُصِرْتُهَا بِكَاءٍ وَبَرَّهَا سَرِقَةً فَادْخُلُوا عَلَيْهَا حَرْفَ

المخفص ودخول حرفي المخفص بدل على أتمها آسان لأنه من خصائص
 الأسماء ، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أتمها آسان أن العرب تقول
 يَا نِعْمَ الْمَوْلَى وَيَا نِعْمَ النَّصِيرُ فبداءهم نِعْمَ بدل على الاسمية لأن البداء من
 خصائص الأسماء ولو كان فعلا لَمَا توجه نحوه البداء قالوا ولا يجوز أن
 يقال أن المقصود بالبداء محذوف للعلم به والتقدير فيه يَا اللَّهُ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ
 النَّصِيرُ أَنْتَ فمحذوف المنادى لدلالة حرف البداء عليه كما حذف حرف البداء
 لدلالة المنادى عليه لأننا نقول الجواب عن هذا أن المنادى إنما يقدر محذوفا
 إذا ولى حرف البداء فعل أمر وما جرى مجراه كقراءة الكسائي وأبي جعفر
 المدني ويعقوب الحضرمي وأبي عبد الرحمن المكي والحسن البصري وحبيب
 الأعرج أَلَا يَا أَجْدَدُ لِلَّهِ أَرَادَ يَا هَؤُلَاءِ أَجْدَدُ وكما قال الأخطل

أَلَا يَا أَسْلَى يَا هِنْدُ هِنْدُ بَنِي بَدْرِ ، وَإِنْ كَانَ حِمَانًا عَدَى آخِرَ الذَّهْرِ
 وقال الآخر وهو ذو الرمة

أَلَا يَا أَسْلَى يَا دَارِئَ عَلَى آلِي ، وَلَا زَالَ مَثَلًا يَجْرَعُكَ الْفَطْرُ

وقال الآخر وهو العرقش

أَلَا يَا أَسْلَى لَا صَرَمَ لِي الْيَوْمَ فَاطِمَا ، وَلَا أَبَدًا مَا دَامَ وَصْلُكَ دَائِمًا

وقال الآخر

أَلَا يَا أَسْلَى قَبْلَ الْفِرَاقِ طَمَعِنَا ، نَحْيَةً مِنْ أَمْسَى إِلَيْكَ حَرِينَا

وقال الآخر وهو الكميت

أَلَا يَا أَسْلَى يَا زَيْبَ أَسْمَاءَ مِنْ زَيْبِ ، أَلَا يَا أَسْلَى حَيْثُ عَنِي وَعَنْ صَحْبِي

٢. وقال الآخر وهو العجاج

يَا دَارَ سَلَمَى يَا أَسْلَى ثُمَّ أَسْلَى ، يَسْتَمِعُ وَعَنْ يَمِينِ سَمِ

وقال الآخر

٣. أَسْلَمَ يَا أَسْمَعَ يَا بَنَ كُلِّ خَلِيفَةٍ ، وَيَا سَائِسَ الدُّنْيَا وَيَا جَبَلَ الْأَرْضِ

أَرَادَ يَا هَذَا أَسْمَعَ وَقَالَ الْآخَرُ

وَقَالَتْ أَلَا يَا أَسْمَعَ نَعْيُكَ مَحْظُورٌ . فَقُلْتُ سَيِّبَا فَأَطِيعِي وَأَصِيبِي

أَرَادَ وَقَالَتْ يَا هَذَا أَسْمَعَ مَحْذُوفُ الْمُنَادَى لِدَلَالَةِ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا أَخْتَصَرْنَا هُنَا (٢٠١. ٢٠٢) التَّقْدِيرَ بِفَعْلِ الْأَمْرِ دُونَ الْخَبَرِ لِأَنَّ الْمُنَادَى مَخَاطَبَةٌ وَالْمَأْمُورُ مَخَاطَبَةٌ مَحْذُوفُ الْأَوَّلِ مِنَ الْمَخَاطَبِينَ اكْتِفَاءً بِالثَّانِي عَنْهُ وَإِذَا كَانَ هَذَا الْمُنَادَى إِنَّمَا يُقَدَّرُ مَحْذُوفًا فَيَا إِذَا وَكَلَى حَرْفُ النِّدَاءِ فَعَلَّ أَمْرٌ فَلَا خِلَافَ أَنْ نَعْمَ الْبَوَلَى خَبَرٌ فَيَجِبُ أَنْ لَا يُقَدَّرَ الْمُنَادَى فِيهِ مَحْذُوفًا يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ النِّدَاءَ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنِ الْأَمْرِ أَوْ مَا جَرَى مجْرَاهُ مِنَ الطَّلَبِ وَالنَّهْيِ وَلِذَلِكَ لَا يَكَادُ يُوجَدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى نِدَاءٌ يَنْفَكُ عَنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ وَلِهَذَا لَمَّا جَاءَ ١٠ بَعْدَ الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ شَفَعَهُ الْأَمْرُ فِي قَوْلِهِ فَأَسْمِعُوا لَكُمُ فَلَمَّا كَانَ النِّدَاءُ لَا يَكَادُ يَنْفَكُ عَنِ الْأَمْرِ وَهِيَ جُمْلَتَا خِطَابٍ جَارِ أَنْ يُحْذَفَ الْمُنَادَى مِنَ الْجُمْلَةِ الْأُولَى وَلَيْسَ كَذَلِكَ يَا نَعْمَ الْبَوَلَى وَنَعْمَ النَّصِيرُ لِأَنَّ نَعْمَ خَبَرٌ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّرَ الْمُنَادَى فِيهِ مَحْذُوفًا، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ أَنَّهُ لَا يَحْتَسُنُ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ بَيْنَهُمَا كَسَائِرِ ١٥ الْأَفْعَالِ أَلَا نَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ نَعْمَ الرَّجُلُ أَمْسَ وَلَا نَعْمَ الرَّجُلُ غَدًا وَكَذَلِكَ أَيْضًا لَا تَقُولُ بَشَرٌ الرَّجُلُ أَمْسَ وَلَا بَشَرٌ الرَّجُلُ غَدًا فَلَمَّا لَمْ يَحْتَسُنْ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ بَيْنَهُمَا عَلِمَ أَنَّهَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ أَنَّهَا غَيْرُ مُنْصَرِفَيْنِ لِأَنَّ الْمُنْصَرَفَ مِنْ خِصَائِصِ الْأَفْعَالِ فَلَمَّا لَمْ يَنْصَرِفَا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ الدَّلِيلُ ٢٠ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَا بِفَعْلَيْنِ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ نَعِيمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ وَلَيْسَ فِي أَمْثَلِ الْأَفْعَالِ فِعْلٌ الْبَتَّةَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا آسَانٌ وَلَيْسَا بِفَعْلَيْنِ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاتَّجَبُوا بِأَنْ قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فَعْلَانِ اتِّصَالُ الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ بَيْنَهُمَا عَلَى حَذِّ اتِّصَالِهِ بِالْفِعْلِ الْمُنْصَرَفِ فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ أَنَّهُمْ قَالُوا نَعِمًا رَجُلَيْنِ وَيَنْصَبُوا رَجُلًا وَحَكَى ذَلِكَ الْكِسَائِيُّ وَقَدْ رَفَعَا مَعَ ذَلِكَ الْمَظْهَرِ فِي ٢٥ نَحْوِ نَعْمَ الرَّجُلُ وَبَشَرُ الْغُلَامِ وَالْمَضْمَرُ فِي نَحْوِ نَعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ وَبَشَرُ غُلَامًا

عَمَرُوا فَعَلُوا عَلَى أَنَّهَا فَعَلَانِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا
فَعَلَانِ اتَّصَالُهُمَا بِتَاءِ التَّأْنِيثِ السَّائِكَةِ الَّتِي لَا يَقْبَلُهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَرَبِ فِي
الْوَقْفِ هَاءٌ كَمَا قَبِلُوهَا فِي نَحْوِ رَحْمَةٍ وَسَنَةٍ وَشَجَرَةٍ وَذَلِكَ قَوْلُهُمْ رَغِمَتْ الْمَرْأَةُ
وَرِغِمَتْ التَّجَارِيَةُ لِأَنَّ هَذِهِ التَّاءَ يَخْتَصُّ بِهَا الْفِعْلُ الْمَاضِي لَا يَلْعَنَاهُ فَلَا يَجُوزُ
الْحُكْمُ بِأَسْمَاؤِهِمَا مَا اتَّصَلَتْ بِهِ ، إِعْتَرَضُوا عَلَى هَذَا بِأَنَّ قَالَهُ قَوْلُهُمْ أَنَّ هَذِهِ التَّاءَ
يَخْتَصُّ بِهَا الْفِعْلُ لَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّهُ قَدْ اتَّصَلَتْ بِالْحَرْفِ فِي قَوْلِهِمْ رَغِمَتْ وَرِغِمَتْ
وَلَا تَنَالِي قَوْلُهُ تَعَالَى فَنَادُوا وَلَا تَنَالِي حِينَ مَنَاصِي قَالَ الشَّاعِرُ

مَا وَجَّ بَلَّ رُغِمَا غَارُوا ، شَعَوَاءُ كَأَلَلْدَعَةٍ بِالْيَمِيمِ .

وقال الآخر (R.L. 411)

١٠ ثُبِتَ فَعْنًا إِلَى جُرُودِ مُسَوِّمَةٍ ، أَعْرَافُهُنَّ لِأَنِّيْنَا مَنَابِلُ

فَلَمَّا جَاءَ بِالْحَرْفِ يُبْطَلُ مَا ادَّعَيْنَاهُ مِنْ اخْتِصَاصِ الْفِعْلِ بِهَا وَإِذَا بَطُلَ
الْاِخْتِصَاصُ جَازَ أَنْ تَكُونَ رَغِمَ وَرِغِمَ اسْمَيْنِ لِحَقِّقَتِ هَذِهِ التَّاءُ كَمَا لِحَقَّتِ
رُغِمَتْ وَرِغِمَتْ هَذَا عَلَى أَنَّ رَغِمَ وَرِغِمَ لَا تَلْزِمُهُمَا التَّاءُ بِوُقُوعِ الْمُؤَنَّثِ بَعْدَهَا كَمَا
تَلْزِمُ الْأَفْعَالُ أَلَّا نَرَى أَنَّ قَوْلَكَ قَامَ الْمَرْأَةُ وَقَعَدَ التَّجَارِيَةُ لَا يَجُوزُ فِي سَعَةِ
١٥ الْكَلَامِ بِخِلَافِ قَوْلِكَ رَغِمَ الْمَرْأَةُ وَرِغِمَ التَّجَارِيَةُ فَإِنَّهُ حَسَنٌ فِي سَعَةِ الْكَلَامِ
فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا وَهَذَا الِاعْتِرَاضُ الَّذِي ذَكَرْنَاهُ سَاقِطٌ وَأَمَّا التَّاءُ الَّتِي
اتَّصَلَتْ بِرُغِمَتْ وَرِغِمَتْ وَإِنْ كَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ بِتَاءِ التَّاءِ الَّتِي فِي
رَغِمَتْ وَرِغِمَتْ وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ التَّاءَ فِي رَغِمَتْ
الْمَرْأَةِ وَرِغِمَتْ التَّجَارِيَةِ لِحَقَّتِ الْفِعْلُ لِلتَّأْنِيثِ الْأِسْمِ الَّذِي أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ
٢٠ كَمَا لِحَقَّتِ فِي قَوْلِهِ قَامَتِ الْمَرْأَةُ لِلتَّأْنِيثِ الْأِسْمِ الَّذِي أُسْنَدَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ وَالتَّاءُ
فِي رُغِمَتْ وَرِغِمَتْ لِحَقَّتِ لِلتَّأْنِيثِ الْحَرْفِ لَا لِلتَّأْنِيثِ شَيْءٌ آخَرَ أَلَّا نَرَى أَنَّكَ
تَقُولُ رُغِمَتْ رَجُلٌ أَهْنَتْ كَمَا تَقُولُ رُغِمَتْ أَمْرًاؤُ أَكْرَمْتُ وَلَوْ كَانَتْ كَالْتَّاءِ فِي
رَغِمَتْ وَرِغِمَتْ لَمَا جَازَ أَنْ تُثَبَّتَ مَعَ الْمَذْكُورِ كَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ تُثَبَّتَ مَعَ الْمَذْكُورِ
٢٤ فِي قَوْلِكَ رَغِمَتْ الرَّجُلُ وَرِغِمَتْ الْغُلَامُ فَلَمَّا جَازَ أَنْ تُثَبَّتَ التَّاءُ فِي رُغِمَتْ

مع المذكّر دلّ على الفرق بينهما، والوجه الآخر أن التاء اللاحقة للفعل تكون ساكنة وهذه التاء التي تلتحق هذين المحرفين تكون متحركة فَبَانَ الفرق بينهما، وأما لَاتَ فلا نسلم أن التاء مزيدة فيها بل هي كلمة على حيالها وإن سلمنا أن التاء مزيدة فيها فالمجواب من أربعة أوجه وجهان ذكرناها في رُبْتَ وَثُبْتَ ووجهان نذكرهما الآن أحدهما أن الكسائي كان يَقِفُ عليها بالهاء فأصحح بأنه سأل أبا قحّصٍ الأسدي عنها فقال وَلَاةٌ فَإِذَا لَا يَكُونُ بمثالة التاء في رُبْتَ وَثُبْتَ ولا بمثالة التاء في رُبْعْتَ وَفُسْتُ، والوجه الثاني أن تكون التاء في لَاتَ حِينَ مُتَصِلَةٌ بِحِينَ لَا بَلَاكَ ذَلِكَ ذكره أبو عبيد القاسم بن سلام وحكى أنهم يريدون التاء على حِينَ وَأَوَّانَ وَالآنَ فيقولون ١٠ فَعَلْتُ هَذَا حِينَ كَذَا وَأَوَّانَ كَذَا وَالآنَ أَيْ حِينَ كَذَا وَأَوَّانَ كَذَا وَالآنَ وقال الشاعر وهو أبو وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ

أَلْعَاطِفُونَ حِينَ مَا مِنْ عَاطِفٍ . وَالْمُطْمِئِنُونَ زَمَانَ أَيْنَ الْمُطْمِئِنِ
وقال أبو زيد الطائي

طَلَبُوا صَلَاحَنَا وَلَا تَأَوَّانَ . فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءَ

١٠ وقال الآخر

نَوَلِي قَبْلَ يَوْمِ نَائِي جُمَانَا . وَصَلِينَا كَمَا زَعَمْتَ تَلَانَا

وأصحح بجديت ابن عمر حين ذكر لرجل منافق عثمان فقال له إِذْهَبْ بِهَا تَلَانٌ إِلَى أَصْحَابِكَ وَأصحح بأنه وَجَدَهَا (Ms. 41) مكتوبة في المصحف الذي يقال له الإمام حِينَ فدلّ على ما قلناه، وقولهم أن التاء لا تَلْزِمُ نِعْمَ وَنَيْسَ ٢٠ إذا وقع المونث بعدها فليس بصحيح لأن التاء تَلْزِمُهَا في لغة شَطْرَ الْعَرَبِ كما تَلْزِمُ في قَامَ ولا فَرَّقَ عِنْدَهُمُ بَيْنَ نِعَمَتِ الْمَرْأَةِ وَقَامَتِ الْمَرْأَةِ وَإِنَّمَا جاز عند الذين قالوا نِعْمَ الْمَرْأَةُ ولم يجر عِنْدَهُمُ قَامَ الْمَرْأَةُ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ في قولهم نِعْمَ الْمَرْأَةُ هُنْدٌ واقعة على الجنس كقولهم الرَّجُلُ أَفْضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ أَيْ جِنْسِ ٢٤ الرَّجَالِ أَفْضَلُ مِنْ جِنْسِ النِّسَاءِ وكقولهم أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالْدِرْهَمُ أَيْ

الدَّارِإِمْ وَالنَّانِيرُ وَكَوْفُوعِ الْإِنْسَانِ عَلَى النَّاسِ قَالَ إِيَّاهُ نَعَالِي لَقَدْ خَلَقْنَا
 الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ أَرَادَ النَّاسَ وَإِذَا كَانَ الْمُرَادُ بِالْمَرْأَةِ اسْتِغْرَاقُ
 الْمَجْنَسِ فَلَا خِلَافَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَجْناسِ وَالْمَجْمُوعِ يَجُوزُ تَذَكُّرُ أَفْعَالِهَا وَتَأْنِيثُهَا
 فَلِهَذَا الْمَعْنَى حَذَفَ نَاءَ التَّأْنِيثِ مِّنْ حَذْفِهَا مِنْ نِعَمِ الْمَرْأَةِ وَإِذَا كَانَ قَدْ
 حَذَفُوهَا فِي حَالِ السَّعَةِ مِنْ فِعْلِ الْمُؤَنَّثِ الْحَقِيقِيِّ مِنْ قَوْلِهِمْ حَضَرَ الْفَاضِلُ
 الْيَوْمَ امْرَأَةٌ فَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَحْذِفُوهَا مِنْ فِعْلِ الْمُؤَنَّثِ الْوَاقِعِ عَلَى الْمَجْنَسِ وَقَدْ
 قَالُوا مَا قَعْدَ إِلَّا الْمَرْأَةُ وَمَا قَامَ إِلَّا الْمَجَارِيَةُ مُحْذِفُوا نَاءَ التَّأْنِيثِ الْبَتَّةَ وَلَمْ
 تَأْتِ مُثَبِّتَةٌ إِلَّا فِي ضَرُورَةٍ فَإِنْ قَالُوا إِنَّهَا حُذِفَتْ نَاءُ التَّأْنِيثِ هَاهُنَا تَبَيَّنَتْ
 عَلَى الْمَعْنَى لِأَنَّ التَّقْدِيرَ مَا قَعْدَ أَحَدٌ إِلَّا الْمَرْأَةُ وَمَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا الْمَجَارِيَةُ
 ١٠ قُلْنَا هَذَا مُسَلَّمٌ وَلَكِنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَرْأَةَ وَالْمَجَارِيَةَ غَيْرُ بَدَلٍ مِنْ أَحَدٍ
 وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا يَدُلُّ كَمَا أَنَّ اللَّفْظَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ تَحْصَنًا فِي
 قَوْلِكَ تَقَفًّا الْكَبَشُ تَحْصَنًا غَيْرُ فَاعِلٍ وَإِنْ كَانَ الْمَعْنَى يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ فَاعِلٌ فَكَمَا
 أَنَّهُمْ حَذَفُوا نَاءَ التَّأْنِيثِ مِنْ قَوْلِهِمْ مَا قَعْدَ إِلَّا الْمَرْأَةُ تَبَيَّنَتْ عَلَى الْمَعْنَى فَكَذَلِكَ
 حَذَفُوهَا مِنْ قَوْلِهِمْ نِعَمَ الْمَرْأَةُ تَبَيَّنَتْ عَلَى أَنَّ الْأِسْمَ يَرَادُ بِهِ الْمَجْنَسُ، وَمِنْهُمْ
 ١٥ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فَعْلَانِ مَا ضَيَّكَ أَنَّهَا مَنِيَّانِ عَلَى
 الْفَتْحِ وَلَوْ كَانَا أَتَيْنِ لَمَا كَانَ لِبَيَانِهَا وَجْهٌ إِذْ لَا عِلَّةَ هَاهُنَا تَوْجِبُ مَا هَا
 وَهَذَا تَمَسَّكَ بِأَسْتِصْحَابِ الْحَالِ وَهُوَ مِنْ أَوْفَعِ الْأَدِلَّةِ وَالْمُعْتَمَدِ عَلَيْهِ مَا
 قَعْدَتْهُ، وَأَمَّا الْمَجْرُوبُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُم الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا أَسْمَانِ
 دَخُولُ حَرْفِ الْمَجْرُوعِ عَلَيْهَا فِي قَوْلِهِ

أَلَسْتُ بِنِعَمٍ أَنْجَارٍ

وَقَوْلُ بَعْضِ الْعَرَبِ نِعَمَ السَّبْرُ عَلَى شِسِّ الْعَبْرِ وَقَوْلُ الْآخَرِ وَآهٍ مَا هِيَ
 بِنِعَمٍ الْمَوْلُودَةُ فَقَوْلُ دَخُولِ حَرْفِ الْمَجْرُوعِ عَلَيْهَا لَيْسَ لَمْ فِيهِ حِجَّةٌ لِأَنَّ الْحِكَايَةَ
 فِيهِ مُعَدَّةٌ وَحَرْفُ الْمَجْرُوعِ يَدْخُلُ مَعَ تَقْدِيرِ الْحِكَايَةِ عَلَى مَا لَا شُبْهَةَ فِي فِعْلَيْتِهِ

قال الراجز

وَاللَّهِ مَا لِي بِنَامٍ صَاحِبُهُ . وَلَا بِمُحَايِلِ الْيَاسِ جَانِبُهُ

ولو كان الأمر كما زعمت لوجب أن يُجْحَمَ لَنَامَ بالاسمية لدخول الباء عليه وإذا لم يَجْزَ أن يُجْحَمَ له بالاسمية لتقدير الحكاية فذلك هاهنا لا يجوز أن يُجْحَمَ لَنِعَمَ وِشْنَ بالاسمية لدخول حرف الجز عليها لتقدير الحكاية والتقدير في قولك

أَلَسْتُ بِنِعَمَ اتِّجَارَ .

أَلَسْتُ بِتِجَارٍ مَقُولٍ فِيهِ نِعَمُ اتِّجَارَ وكذلك التقدير في قول بعض العرب نِعَمَ السَّيْرِ عَلَى يَسَنِ الْعَبْرِ وكذلك التقدير في قول الآخر وَالله مَا هِيَ بِنِعَمِ المَوْلُودَةِ وَالله مَا هِيَ بِمَوْلُودَةٍ مَقُولٍ فِيهَا نِعَمُ المَوْلُودَةِ وكذلك أيضا التقدير في البيت الذي ذكرناه وَالله مَا لِيْلِي بِلِيلٍ مَقُولٍ فِيهِ نَامَ صَاحِبُهُ إِلَّا أَنَّهُمْ ١٠ حذفوا منها الموصوف وأقاموا الصفة مقامه كقوله تعالى أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ أَيْ دُرُوسًا سَابِغَاتٍ وكوله تعالى وَذَلِكَ دِينَ الْقِيَمَةِ أَيْ الْمِلَّةِ الْقِيَمَةِ فصار التقدير فيها أَلَسْتُ بِمَقُولٍ فِيهِ نِعَمُ اتِّجَارَ وَنِعَمَ السَّيْرِ عَلَى مَقُولٍ فِيهِ وِشْنَ الْعَبْرِ وَمَا هِيَ بِمَقُولٍ فِيهَا نِعَمُ المَوْلُودَةِ وَمَا لِيْلِي بِمَقُولٍ فِيهِ نَامَ صَاحِبُهُ ثُمَّ حذفوا الصفة التي هي مَقُولٍ وأقاموا المحكي بها مقامها لأن القول يُخْتَفَى كثيرا ١٥ كما يَذْكَرُ كثيرا قال الله تعالى وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى أَيْ يَقُولُونَ مَا نَعْبُدُهُمْ وقال تعالى الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا أَيْ يَقُولُونَ رَبَّنَا وقال تعالى وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ أَيْ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْهِمْ قال تعالى ٢٠ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا أَيْ يَقُولَانِ رَبَّنَا وقال تعالى فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ أَيْ يُقَالُ لَهُمْ أَكْفَرْتُمْ وقال تعالى فَظَلَّمْتُمْ نَفْسَكُمْ إِنَّمَا لَكُمْ فِرْعَوْنُ إِنَّمَا لَكُمْ فِرْعَوْنُ وهنا في كلام الله تعالى وكلام العرب كثير جدا فلما كثرت حذفه كثرة ذكره حذفوا الصفة التي هي مَقُولٍ فدخل حرف الجز على الفعل لفظا وإن كان ٢٥ داخلا على غيره تقديرا كما دخلت الإضافة على الفعل لفظا وإن كانت

داخلة على غيره تقديرا في قوله

مَا لَكَ عِنْدِي عُذْرَتَهُمْ وَحُجْرَةٌ . وَتَحْمِلُ كِبَاءَ شَدِيدَةِ التَّوَسُّرِ
جَاءَتْ بِكَيْ كَانَ مِنْ أَرَى الْبَشَرِ

أى بكى رجل كان من أرى البشر تحنف الموصوف الذى هو رجل وأقام
الجملة مقامه فوقعت الإضافة إلى الفعل لفظا وإن كانت داخلة على غيره
تقديرا فكذلك هاهنا دخل حرف الجر على الفعل لفظا وإن كان داخلا
على غيره تقديرا ونحو هذا من الاتساع محيى الجملة الاستهائية وصفا في
نحو قوله

جَاءُوا بِضُجْحٍ هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ

١٠ فقولوه هَلْ رَأَيْتَ الذَّنْبَ قَطُّ جملة استهائية في موضع وصف لضج
فإن كانت لا يحصل صدفا ولا كذبا ولكنه كأنه قال جاءوا بضج يقول من
رأه هل رأيت الذنب قط فإنه يشبهه ونحو ذلك أيضا من الاتساع محيى
الجملة الأمرية حالا في قوله

يَسْأَلُ مَقَامَ الشَّيْخِ أَمْرِينَ أَمْرِينَ . إِنَّمَا عَلَى قَعْوٍ وَإِنَّمَا أَقْلَسِينَ

١٥ أراد بس مقام الشيخ مقولا فيه أَمْرِينَ أَمْرِينَ ثم مقاما يقال له ذلك فيه
وَأَمْرِينَ أُعِدَّ المحل إلى موضعه من البكرة وإنما جاءت هذه الأشياء في غير
أماكنها لسعة اللغة وحسن ذلك ما ذكرناه من إضمار القول فدل على أن
ما تمسكوا به من دخول حرف الجر عليها ليس بحجج يستند إليها ولا يستند
عليها ، وأما قولهم أَنَّ العرب تقول يَا نِعَمَ النُّوْلَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرِ فنقول
٢٠ المقصود بالثناء محذوف للعلم به والتقدير فيه يَا اللَّهُ نِعَمَ النُّوْلَى وَنِعَمَ
النَّصِيرِ أَنتَ ، وأما قولهم أَنَّ المنادى إنما يقدر محذوفا إذا وَلَّى حرف النداء
فعل أمر فليس بصحيح لأنه لا فرق بين الفعل الأمرى والمخبرى في امتناع
محى كل واحد منها بعد حرف النداء إلا أن يقدر بينهما اسم يتوجه النداء
إليه والذي يدل على أنه لا فرق بينهما محيى الجملة الخبرية بعد حرف
٢٥ النداء بتقدير حذف المنادى كما نحى الجملة الأمرية بعد حرف النداء

بتقدير حذف المنادى قال الشاعر
 يَا لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمْ • وَالصَّاحِبِينَ عَلَى سِنَعَانَ مِنْ جَارِ
 أَرَادَ يَا هَؤُلَاءِ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى سِنَعَانَ وَقَالَ الْآخَرُ
 يَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَهْلِ الرِّقْمِ • أَهْلِ التَّحْبِيرِ وَالْوَفِيرِ وَالْمُخَرَّمِ
 • وَقَالَ الْآخَرُ

يَا لَعْنَةُ اللَّهِ بَنَى السِّعَالَتِ • عَمَرَوْ بَيْنَ مَيْسُونِ شِرَارَ النَّاتِ
 أَرَادَ بِالنَّاتِ النَّاسَ فَحَوَّلَ السِّينَ نَاءً وَقَالَ الْآخَرُ
 يَا قَاتِلَ اللَّهِ صَيَّيْنَا نَجِيهَ يَهُودَ • أُمُّ الْهَنْبِيرِ مِنْ زَنْدٍ لَهَا وَارِي
 وهى جملة خبرية فدل على أنه لا فرق في ذلك بين الجملة الأمرية والخبرية
 ١٠ فوجب أن يكون المنادى محذوفاً في قولهم يَا نِعَمَ الْبَوَى وَيَا نِعَمَ النَّصِيرِ
 والذي يدل على فساد ما ذهبوا إليه أننا أجمعنا على أن المجمل لا تُنادى
 وأجمعنا على أن نِعَمَ الرَّجُلُ جملة وإن وقع الخلاف في نِعَمَ هَلْ هِيَ أَسْمٌ
 أو فعلٌ وإذا امتنع للإجماع قولنا يَا زَيْدٌ مُتَطَلِّقٌ فكذلك يجب أن يمتنع يا
 نِعَمَ الرَّجُلُ إلا على تقدير حذف المنادى على ما بينا، وأما قولهم أَنَّ النِّعَاءَ
 ١٥ لا يكاد ينفك عن الأمر أو ما جرى مجراه ولذلك لا يكاد يوجد في كتاب
 الله تعالى نداء ينفك عن أمرٍ أو نهى قلنا لا نسلم بل يكثر مجيء الخبر
 والاستفهام مع (هو. ٤٤) النداء كثرة الأمر والنهى وأما الخبر فقد قال الله
 تعالى يَا عِبَادِيَ لَا خَوْفَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ وَلَا أَنْتُمْ تَحْزَنُونَ وقال تعالى في موضع
 آخَرَ يَا أَيَّتُهَا النَّاسُ خُذُوا زِينَتَكُمْ لِيُذَكِّرَ الَّذِينَ لَمْ يَرْسَلُوا إِلَيْكُمُ الرِّسَالَاتِ وَلِيُخْذِبَ الَّذِينَ لَمْ يُحْسِنُوا
 ٢٠ آخَرَ يَا أَيَّتُهَا النَّاسُ ارْجِعُوا إِلَى اللَّهِ حَتَّى تَرْضَى وَأَمَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا فَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ وقال تعالى في موضع آخَرَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
 ٢٥ هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ مِنْ قَبْلُ وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
 اللَّهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ وَأَمَّا الاستفهام فقد قال الله تعالى يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ
 أَلَيْسَ لِمَنْ حَرَّمَ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يَا أَيَّتُهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ وَلَكُمْ آلَاءُ اللَّهِ أَنْ تَعْلَمُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ

يَسْبَحُ وَلَا يَبْصُرُ وَقَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَمَا قَوْمِي لِي أَدْعُوهُمْ إِلَى
التَّجْوِيفِ وَتَدْعُونِي إِلَى النَّارِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ فَإِذَا كَثُرَ مِثْلُ الْحَبْرِ
وَالِاسْتِغْنَاءُ كَثُرَ الْأَمْرُ وَالْهَيِّ فَقَدْ تَكَافَأَ فِي الْكَثْرَةِ فَلَا مَزِيَّةَ لِأَحَدِهِمَا عَنِ
الْآخَرِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ لَا يَحْسُنُ اقْتِرَانُ الزَّمَانِ بِنِهَايَةِ الْوَقْتِ فَلَا يَقَالُ نَعِمَ الرَّجُلُ
أَمْسَ وَلَا يَحْسُنُ الْفَلَاكُ غَدًا وَلَا يَجُوزُ نَصْرُفُهَا فَتُضَلُّ إِنَّمَا امْتَلَعَا مِنْ اقْتِرَائِهِمَا
بِالزَّمَانِ الْمَاضِي وَمَا جَاءَ التَّصْرِيفُ لِأَنَّ نَعِمَ مَوْضِعٌ لِمَا يَمُوتُ الْمَدْحُ وَرَفْسٌ
مَوْضِعٌ لِمَا يَحْيَى فَتُجْعَلُ دَلَالَتُهَا مَقْصُورَةٌ عَلَى الْآنَ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَمْدَحُ وَتَقْتُمُ
بِمَا هُوَ مَوْجُودٌ فِي الْمَمْدُوحِ أَوْ الْمَذْمُومِ لَا بِمَا كَانَ فُزَالَ وَلَا بِمَا سَيَكُونُ وَلَمْ
يَقْعُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنِ الْعَرَبِ نَعِمَ الرَّجُلُ هَذَا مِمَّا يَنْفَرِدُ بِرِوَايَةِ
أَبِي عَلِيٍّ فَطُرِبَ فِي رِوَايَةِ شَاذَّةٍ وَلَيْسَ صَحِيحًا فَلَيْسَ فِيهَا حُجَّةٌ لِأَنَّ نَعِمَ أَصْلُهُ
نَعِمَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ بِكَسْرِ الْعَيْنِ فَاشْتَبَهَ الْكُسْرَى فَتَشَابَهَتِ الْيَاءُ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ
تَنَى بِدَاهَا أَلْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ • نَنَى الدَّرَاهِمَ تَنَادَى الصَّيَّارِي

أَرَادَ الدَّرَاهِمَ وَالصَّيَّارِي وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَ نَعِمَ نَعِمَ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهَا
أَرْبَعُ لِفَاتٍ نَعِمَ يَفْتَحُ النُّونَ وَكُسِرَ الْعَيْنُ عَلَى الْأَصْلِ وَنَعِمَ يَفْتَحُ النُّونَ وَسُكُونُ
الْعَيْنِ وَنَعِمَ بِكَسْرِ النُّونِ وَالْعَيْنِ وَنَعِمَ بِكَسْرِ النُّونِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ فَمِنْ قَالَ
نَعِمَ يَفْتَحُ النُّونَ وَكُسِرَ الْعَيْنُ أَتَى بِهَا عَلَى الْأَصْلِ كَقِرَاءَةِ أَبِي عَامِرٍ وَحِزَّةٍ
وَالْكَسَائِيِّ وَالْأَعْمَشِيِّ وَخُلْفِيٍّ فَتَعَبًا يَفْتَحُ النُّونَ وَكُسِرَ الْعَيْنُ وَكَأَنَّ قَالَ طَرَفَةً
مَا أَقْلْتُ قَدَرًا نَاعِلَهَا • نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِيرِ

وَمِنْ قَالَ نَعِمَ يَفْتَحُ النُّونَ وَسُكُونُ الْعَيْنِ حَذَفَ كُسْرَى الْعَيْنِ كَقِرَاءَةِ عِجِيِّ بْنِ
وَتَأْتِي فَتَنْعَمُ عَفَى الدَّارِ يَفْتَحُ النُّونَ وَسُكُونُ الْعَيْنِ وَكَأَنَّ قَالَ الشَّاعِرُ
فَإِنْ أَهْبَجَ يَصْغِرُ كَمَا صَغُرَ بَارِئٌ • مِنْ الْأَثَمِ دَبَّرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِيَّةُ

أَرَادَ صَغِيرَ وَدَبَّرَتْ فَحَذَفَ وَالْآخَرُ (١٥٧) (١٥٨)

إِذَا هَدَرْتُ شَفَافَتَهُ وَتَشَبَّثَ • لَهُ الْأَطْفَارُ تُرِكَ لَهُ الْمُدَارُ

أَرَادَ تَشَبَّثَ وَتُرِكَ وَالْآخَرُ وَهُوَ أَبُو النُّجْمِ
هَبَّيْهَا تَفْتَحُ مِنَ الطَّلِ حَسَرَ

ومهم من نمسك بأن قال الدليل على أنه اسم أنه بدخله التصغير والتصغير
من خصائص الأسماء قال الشاعر

بَا مَا أُمْلِجْ غَزَلَاتَا شَدْنٌ لَنَا . مِنْ هَاوَلِيَا تُكْنِ الضَّالِّ وَالسَّيْرِ

فأُمْلِجْ تصغير أَمْلَجَ وقد جاء ذلك كثيرا في الشعر وسعة الكلام قالوا ولا
يجوز أن يقال أن فعل التعجب لزم طريقة واحدة وضارع الاسم فلفظه التصغير
لأننا نقول هذا يتفص يَلَسَ وَعَسَى فإتباعا لهما طريقة واحدة ومع هذا لا
يجوز تصغيرها وأبلغ من هذا النقص وأؤكد مثال أُفِيلَ يُو في التعجب فإنه

فعل لزم طريقة واحدة ومع هذا فإنه (١١١) لا يجوز تصغيره ، ومنهم من
نمسك بأن قال الدليل على أنه اسم أنه يصح عنه نحو مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أَتَبَعَهُ
١. كما يصح العين في الاسم في نحو هذا أَقْوَمُ مِنْكَ وَأَتَبَعُ مِنْكَ ولو أنه فعل كما

زعمتم لَوَجِبَ أَنْ تُعَلَّ عنه بقلبي ألفا كما قلت من الفعل في نحو قَامَ وَبَاعَ
وَأَقَامَ وَأَتَاعَ في قولهم أَعْنَتُ الشَّيْءَ إِذَا عَرَضْتَهُ لِلْبَيْعِ وَإِذَا كَانَ قَدْ أَجْرَى
مجرى الأسماء في التصحيح مع ما دخله من المجهود والتصغير وجب أن يكون
سما ، والذي يدل على أنه ليس فعل وأنه ليس التقدير فيه شيء أَحْسَنَ
١٥ زيدا قولهم مَا أَعْظَمَ اللَّهُ وَلَوْ كَانَ التقدير فيه ما زعمتم لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ

التقدير شيء أعظم الله والله تعالى عظيم لا يجعل جاعل وقال الشاعر
مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يُدْنِي عَلَى شَحْطٍ . مِنْ دَارِهِ الْخَزَنُ مِنْ دَارِهِ صَوْلُ

ولو كان الأمر كما زعمتم لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ التقدير فيه شيء أَقْدَرَ اللَّهُ وَاللهُ
تعالى قادر لا يجعل جاعل ، وَمَا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْجُوا بَألَ قَالُوا الدليل على
٢. أنه فعل أنه إذا وصل بياء الضمير دخلت عليه بون الوقاية نحو ما أَحْسَنَنِي
عِنْدَكَ وَمَا أَظَرَّقَنِي فِي عَيْنِكَ وَمَا أَعْلَمَنِي فِي ظَنِّكَ ونون الوقاية إنما تدخل
على الفعل لا على الاسم ألا ترى أنك تقول في الفعل أُرْشِدْنِي وَأُسْعِدْنِي
وَابْعِدْنِي ولا تقول في الاسم مُرْشِدِي وَلَا مُسْعِدِي فَأَمَّا قوله

وَلَيْسَ حَامِلِي إِلَّا أَنْ حَمَالٍ

٢٥ فمن الساذ الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه وإنما دخلت هذه النون على

النعل لنفي آخره من الكسر لأن باء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا
 وإذا كانوا قد منعوه من كسرة الإعراب ليقطعوا وهي غير لازمة فلأن منعوه
 من كسرة البناء وهي لازمة كان ذلك من طريق الأولى فلما منعوه من
 الكسر أدخلوا هـ النون لتكون الكسرة عليها فلولم يكن أَفْعَلٌ في التعجب
 فعلا وإلا لَمَا دخلت عليه نون الوقاية كدخولها على سائر الأفعال،
 اعترضوا على هنا بأن قالوا نون الوقاية قد دخلت على الاسم في نحو قَدَنِي
 وَقَطَنِي أَي حَسَنِي قال الشاعر

إِسْتَلَّا أَمْحُوصُ وَقَالَ قَطَنِي • مَهَلًا رُؤَيْدًا قَدْ مَلَأَتْ بَطْنِي

ولا يدل ذلك على الفعلية فكذلك هاهنا وما اعترضوا فيه ليس بصحيح لأن
 ١٠ قَدَنِي وَقَطَنِي من الشاذ الذي لا يُعْرَجُ عليه فهو في الشذوذ بمنزلة مِنِّي وَعَنِّي
 وإنما حسن دخول هـ النون على قَدْ وَقَطَ لَأَنَّكَ تقول قَدْكَ من كنا
 وَقَطَّكَ من كنا أَي أَكْتَفِي بِهِ فَتَأْمُرُ بِهِمَا كَمَا تَأْمُرُ بالنعل فذلك حسن
 دخول هـ النون عليهما على أَنَّهُمْ قَدْ (M. 47) قالوا قَطِي وَقَدِي من غير
 نون كما قالوا قَطَنِي وَقَدَنِي بالنون قال الشاعر

١٥ قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْمُخَيَّيْنِ قَدِي • لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّيْخِ الْمَلِيحِ

ولا خلاف أنه لا يجوز أن يقال مَا أَكْرَمِي بجذف النون كما يقال مَا أَكْرَمَنِي
 كما يقال قَدَنِي وَقَدِي فلما لم يميز ذلك بَانَ الْفَرْقُ بينهما، ومنهم من تمسك
 بأن قال الدليل على أن أَفْعَلٌ في التعجب فعل أنه يَنْصَبُ الْمَعَارِفَ وَالنِّكَرَاتِ
 وَأَفْعَلٌ إِذَا كَانَ أَسْمًا لَا يَنْصَبُ إِلَّا النِّكَرَاتِ خَاصَّةً عَلَى التَّمْيِيزِ نَحْوَ قَوْلِكَ
 ٢٠ زَيْدٌ أَكْثَرُ مِنْكَ سِنًا وَأَكْثَرُ مِنْكَ عِلْمًا وَلَوْ قُلْتَ زَيْدٌ أَكْبَرُ مِنْكَ سِنًا أَوْ
 أَكْثَرُ مِنْكَ الْعِلْمَ لَمْ يَمِيزْ وَلِمَا جَارَ أَنْ يُقَالَ مَا أَكْبَرُ السِّنِّ لَهُ وَمَا أَكْثَرُ الْعِلْمِ
 لَهُ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ فِعْلٌ، إِعْتَرَضُوا عَلَى هَذَا بِأَن قَالُوا قَدْ أَدْعَيْتُمْ أَنْ أَفْعَلٌ إِذَا
 كَانَ أَسْمًا لَا يَنْصَبُ إِلَّا النِّكَرَةَ وَقَدْ وَجَدْنَا الْعَرَبَ قَدْ أَعْمَلَتْهُ فِي الْمَعْرِفَةِ
 قَالَ الْحَوْثُ بْنُ ظَالِمٍ

فَمَا قَوِي بِقُعْلَبَةَ بْنِ بَكْرِ • وَلَا يَفْرَارَةُ الشَّعْرِ الرِّقَابَا ٢٥

فنصب الرقاب بالشعر وهو جمع أشعر ولا خلاف أن الجمع في باب العمل
أضعف من واحد لأن الجمع يباعه عن مشابهة الفعل لأن الفعل لا يجمع
وإذا بعد عن مشابهة الفعل بعد عن العمل وإذا عمل جمع أقل مع بعد
عن العمل فالواحد أولى أن يعمل وقال الآخر

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ يَنْتَابُ عَيْشِي ، أَجَبَ الظَّهَرُ لَيْسَ لَهُ سَنَامٌ

فنصب الظهر بأجب وقال الآخر

وَلَقَدْ أَتَعْتَدِي وَمَا صَقَّ الدَّيْسُكَ عَلَى أَدَمٍ أَجَبَ الصَّوْبِلَ

فنصب الصوبل بأجبت فبطل ما أدعيتوه، وما اعترضوا به ليس بصحيح
أما بيت المحدث بن ظالم

الشعر الرقابا

فقد روى الشعرى رقابا حكى ذلك سيبويه عن أبي الخطاب عن بعض
العرب أنهم يثبدون البيت كذلك على أنا وإن لم نذكر صحة ما رويناه
فلا حجة لكم فيه لأنه من باب المحسن الوجه والمحسن الوجه وقد قالوا
المحسن الوجه بنصب الوجه تشبيها بالضارب الرجل كما قالوا الضارب
الرجل بالمجر تشبيها بالمحسن الوجه وقد ذهب بعض البصريين إلى زيادة
الألف واللام فيه فلما كان في تقدير التنكير جار نصبه على التمييز فبان
أن ما عارضتم به ليس بشيء، وأما قول النابغة

أَجَبَ الظَّهَرُ

بفتحهما فقد روى أجب الظهر مجرما وروى أجب الظهر برفع الظهر لأنه
فاعل والتقدير فيه عندنا أجب الظهر منه وعندكم الألف واللام قائما مقام
الضمير العائد فلا حجة لكم في هذا البيت والمجر فيها هو التماس وإن صح
رواية النصب فيكون على التشبيه بالمفعول على ما بينا في البيت الأول (fol. ١٩)
لا على تقدير زيادة الألف واللام ونصبه على التمييز على ما ذهبتم إليه
ولئن سلمنا على قول بعض البصريين وهو الجواب عن جميع ما أختلجتم به
أنكم إذا قدرتم أن الألف واللام فيه زائدة فهو عندكم نكرة فاذن ما عمل

في معرفة وإنما عمل في نكرة والمخلاف ما وقع في أن أفعل نعل في النكرة
وإنما وقع المخلاف في أنها نعل في المعرفة وأما قول الآخر

أَجَنُّ الصَّهِلَا

فالوجه جر الصهيل إلا أنه نصبه على التشبيه بالمفعول أو على زيادة الألف
واللام على ما قدمنا ثم لو سلمنا لكم صحة ما ادَّعَيْتُمُوهُ في هذه الآيات
وأجرناها في ذلك مجرى ما أحسن الرجل فهل يُمكنكم أن توجدونا أفعل
وصفا نصب أسما مضرا أو علما أو أسما من أسماء الإشارة وإذا لم يُمكن
ذلك وجدنا أفعل في التعجب نعل في جميع أنواع المعارف النصب دل
على بطلان ما ذهبتم إليه من دعوى الاسمية، ومنهم من تمسك بأن قال
١. الدليل على أنه فعل ماضي أنا وجدناه مفتوح الآخر ولولا أنه فعل ماضي لم
يكن لينائي على النفع وَجَهٌ لَّأنَّه لو كان أسما لارتفع لكونه خبرا لما كان على
كلام المذهبين فلما لزم النفع آخره دل على أنه فعل ماضي، إعتضوا على
هذا من وجهين أحدهما أنهم قالوا ما اتَّخِجْتُمُ بِهِ مِنْ فَعَجٍ آخِرِهِ لَيْسَ فِيهِ
حِجَّةٌ لِأَنَّ التَّعْجِبَ أَصْلُهُ الاستفهام ففعل آخر أفعل في التعجب ونصبوا زيدا
١٥ فَرَقًا بَيْنَ الاستفهام وَالتَّعْجِبِ وَالثَّانِي أَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا فَعَجٌ آخِرُ أَفْعَلٍ فِي التَّعْجِبِ
لأنه مبني لتضمينه معنى حرف التعجب لأنَّ التعجب كان يجب أن يكون له
حرف كغيره من الاستفهام والشرط والقي والنهي والتخي والترخي والتعريف
والبناء والعطف والتشبيه والاستثناء إلى غير ذلك إلا أنهم لما لم يطلعوا
بحرف التعجب وضموا معناه هذا الكلام أسحق البناء ونظروا هذا أسما
٢٠ الإشارة فإنما بُنِيَتْ لتضمينها معنى حرف الإشارة وإن لم يطلَقْ بِهِ فَكَذَلِكَ
هاهنا، وما عتراضوا به ليس بصحيح أما قولهم أَنَّ التَّعْجِبَ أَصْلُهُ الاستفهام ففعل
آخر أفعل في التعجب للفرق بين الاستفهام والتعجب فجردَّ دَعْوَى لَا يَقُومُ
عليها دليل إلا بوجهي وتزليل ليس إلى ذلك سبيل مع أنه ظاهر الفساد
والتعليل لأنَّ التفرقة بين المعاني لَا تُوجِبُ إِزَالَةَ الإِعْرَابِ عَنْ وَجْهِهِ فِي
٢٥ موضع ما فكذلك هاهنا ولأنَّ التَّعْجِبَ إخبارٌ بِمَحْذُورٍ الصِّدْقِ وَالكُذْبِ

والاستفهام استخبار لا يحمل الصدق والكذب فلا يصح أن يكون أصلا له، وأما قولهم أنه بُني لنفسه معنى حرف التعجب وإن لم يُطْلَق به فكذلك نقول كان يجب أن يوضع له حرف كما (iii. iii) وُضِعَ لغیره من المعاني ولكن لما لم يفعلوا ذلك ضمنوا ما معنى حرفه فيها كما ضمنوا ما الاستفهامية معنى الهزة وضمنوا ما الشرطية معنى إن التي وُضِعَتْ للشرط وبنوها وإن لم يكن للكلمة التي بعدها نعتي بالبناء فكذلك ما بعد ما التعجبية لا يكون له نعتي بالبناء فبان بذلك فساد اعتراضهم وأنه إنما فُتِحَ لأنه فعل ماضٍ على ما بينا، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم الدليل على أنه اسم أنه لا يتصرف فلنا عدم تصرفه لا يدل على أنه اسم فإنما أجمعنا على أن ليس وعسى إعلان ومع هذا فإنها لا تنصرفان وإنما لم يتصرف فعل التعجب لوجهين أحدهما أنهم لما لم يضعوا للتعجب حرفا بدلا عليه جعلوا له صيغة لا تختلف لتكون إِمَارَةً للعنى الذي أرادوه وأنه مضمن معنى ليس في أصله والثاني وهو الصحيح إنما لم يتصرف لأن المضارع يحتمل زمانين الحال والاستقبال والتعجب إنما يكون مما هو موجود متاهدا ١٥ وقد يعجب من الماضي ولا يكون التعجب مما لم يكن فكرهوا أن يستعملوا لفظا يحتمل الاستقبال لئلا يصير اليقين شكاً، وأما قولهم ما أطلع ما يخرج هذا الغلام وما أطول ما يكون هنا فلا يقال ذلك حتى يرى فيه حجة ذلك فكذلك ما رأيت في وقتك على ما يكون بعد ذلك فكذلك قد شاهدته موجودا ولما كرهوا استعمال المضارع كانوا لا استعمال اسم الفاعل ٢٠ أكرهوا لأنه لا يختص زمانا بعينه فلما منعوا من التصرف وعدم التصرف لا يدل على أنه اسم كما قلنا في ليس وعسى ، وأما قولهم أنه يُصَغَّرُ والتصغير من خصائص الأسماء فنقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أن التصغير في هذا النعل ليس على حد التصغير في الأسماء فإن التصغير على اختلاف ضروبه من التحفير كقولك رَجُلٌ والتقليل كقولك دُرَاهِمَاتٍ والتقريب كقولك قِيلَ المغرب والتعطف كقوله صلى الله عليه وسلم أَصْحَابِي أَصْحَابِي والتعظيم

كقول الشاعر

وَكُلُّ أَناسٍ سَوْفَ تَنخَلُ سَيِّئُهُمْ • دُونِيَّةٌ تَصْفُرُ مِنْهَا الْأَنَابِلُ

يريد الموت ولا داهية أعظم من الموت والتمسح بكقول المحاب من المنذر يوم
السقيفة أَنَا جَذَبْتُهَا التَّحَكُّكُ وَعَذَبْتُهَا الرَّجَبُ فَإِنَّهُ يَتَنَاوَلُ الْأَسْمَ لِنَظْمًا وَمَعْنَى
• والتصغير اللاحق فعل التعجب إِنَّمَا يَتَنَاوَلُهُ لِنَظْمًا لَا مَعْنَى مِنْ حَيْثُ كَانَ
متوجها إلى المصدر وَإِنَّمَا رَفَضُوا ذَكَرَ الْمَصْدَرِ هَاهُنَا لِأَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُزِيلَ
عن التصرف لَا يُؤَكِّدُ بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ (Fut. 80) لِأَنَّهُ خَرَجَ عَنْ مَذْهَبِ الْأَفْعَالِ
فَلَمَّا رَفَضُوا الْمَصْدَرِ وَأَثَرُوا تَصْغِيرَهُ صَغُرُوا الْفِعْلَ لِنَظْمٍ وَوَجَّهُوا التَّصْغِيرَ إِلَى
المصدر وجاز تصغير المصدر بتصغير فعله لِأَنَّ الْفِعْلَ يَقُومُ فِي الذِّكْرِ مَقَامَ
١٠ مصدره لِأَنَّهُ بَدَلَ عَلَيْهِ بِلَفْظِهِ وَلَمَّا يَعُودُ الْفَعِيلُ إِلَى الْمَصْدَرِ بِذِكْرِ فِعْلِهِ وَإِنْ
لَمْ يَجْزِ لَهُ ذِكْرُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَا يَحْصِيَنَّ الَّذِينَ يَخْلُقُونَ بِهَا آيَاتِهِمْ اللَّهُ مِنْ
فَضْلِهِ هُوَ خَيْرٌ أَتَمُّ قَوْلُهُ هُوَ ضَمِيرٌ لِلْفِعْلِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَذْكُورًا لِدَلَالَةِ يَخْلُقُونَ
عليه ومنه قَوْلُهُ مَنْ كَتَبَ كَانَ شَرًّا لَهُ أَيْ كَانَ الْكُذْبُ شَرًّا لَهُ وَمِنْهُ قَوْلُ
الشاعر

١٥ إِذَا نَهَى السَّيِّئَ جَرَى إِلَيْهِ • وَخَالَفَ السَّيِّئَ إِلَى خِلَافِهِ

يريد جرى إلى السُّفْهَةِ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ فَكَمَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَعُودَ الْفَعِيلُ
إِلَى الْمَصْدَرِ وَإِنْ لَمْ يَجْزِ لَهُ ذِكْرُ اسْتِغْنَاءً بِذِكْرِ فِعْلِهِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ يَتَوَجَّهَ
التصغير اللاحق لَفْظُ الْفِعْلِ إِلَى مصدره وَإِنْ لَمْ يَجْزِ لَهُ ذِكْرُ وَنَظِيرُهُ هَذَا إِضَافَتُهُمْ
أَسْمَاءَ الزَّمَانِ إِلَى الْفِعْلِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ وَإِنْ
٢: كَانَتْ الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَفْعَالِ غَيْرَ جَائِزَةٍ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِالْإِضَافَةِ
إِلَى الْفِعْلِ مصدره مِنْ حَيْثُ كَانَ ذِكْرُ الْفِعْلِ يَقُومُ مَقَامَ ذِكْرِ مصدره فَالْتَفَتِيرُ
فِيهِ هَذَا يَوْمٌ نَفَعُ الصَّادِقِينَ صَدَقَهُمْ وَإِنَّمَا خَصَّصُوا أَسْمَاءَ الزَّمَانِ بِهَذِهِ الْإِضَافَةِ
لِإِثْبَاتِ الزَّمَانِ وَالْفِعْلِ مِنَ الْمُنَاسَبَةِ مِنْ حَيْثُ اتَّعَقَّقَا فِي كَوْنِهِمَا عَرَضَيْنِ وَأَنَّ
الزَّمَانَ حَرَكَاتُ الْفِعْلِ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ حَرَكَةُ الْفَاعِلِ وَكَأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ لَفْظِيَّةٌ
٢٥ فَكَذَلِكَ التَّصْغِيرُ الْلاحقُ فِعْلَ التَّعْجِبِ لَفْظِيٌّ وَكَأَنَّ هَذِهِ الْإِضَافَةُ لَا مَعْنِيَّةٌ

بها فكذلك هذا التصغير لَا اعتدَاد به ، والوجه الثاني إِنَّمَا دخله التصغير
 حَبْلًا على باب أَفْعَلَ الذي لِلْمُتَّصِلَةِ لِاشْتِرَاكِ اللَّفْظَيْنِ فِي التَّفْضِيلِ وَالْمُشَابَهَةِ
 أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا لِيَمُنَّ بِلُغِ الْغَايَةِ فِي الْحُسْنِ كَمَا تَقُولُ زَيْدًا
 أَحْسَنُ الْقَوْمِ فَتَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ فِي أَصْلِ الْحُسْنِ وَتَنْفُضُهُ عَلَيْهِمْ فَيُلْجِزُونَ هَكَذَا
 الْمُشَابَهَةَ بَيْنَهُمَا جَارَ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَمَا أَمْلَحَ غَزَلَانَا كَمَا تَقُولُ غُلَامَانِكَ
 أَحَبَّسَنِ الْعِلْمَانِ وَغَزَلَانِكَ أَمْلَحَ الْغَزَلَانِ وَلِهَذَا الْمُشَابَهَةُ حَلُولُ أَفْعَلَ مِنْكَ وَهُوَ
 أَفْعَلَ الْقَوْمِ عَلَى قَوْلِهِ مَا أَفْعَلَهُ فَمَجَازُ فِيهِمَا مَا جَازَ فِيهِ وَامْتِنَعَ مِنْهُمَا مَا امْتِنَعَ مِنْهُ
 أَلَا نَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ هُوَ أَعْرَجُ مِنْكَ وَلَا أَعْرَجُ الْقَوْمِ لِأَنَّكَ لَا تَقُولُ مَا
 أَعْرَجُهُ وَتَقُولُ هُوَ أَفْجَعُ عَرَجًا مِنْكَ وَهُوَ أَفْجَعُ الْقَوْمِ عَرَجًا كَمَا تَقُولُ مَا أَفْجَعُ
 ١٠ عَرَجَهُ وَكَذَلِكَ لَا تَقُولُ هُوَ أَحْسَنُ مِنْكَ حُسْنًا فَتُؤَكِّدُهُ بِذِكْرِ الْمَصْدَرِ لِأَنَّكَ
 لَا تَقُولُ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا حُسْنًا (M. 51) فَأَمَّا قَوْلُهُ أَمْلَحُ تَجَاجُدًا مِنَ الْمُخْتَلَفَاتِ
 وَمَا أَشْبَهَهُ فَمَنْصُوبٌ عَلَى التَّمْيِيزِ ، وَالْوَجْهُ الثَّلَاثُ إِنَّمَا دخله التصغير لِأَنَّهُ أُلْزِمَ
 طَرِيقَةً وَاحِدَةً فَأُشْبِهَ بِذَلِكَ الْأَسْمَاءِ فَدخله بعض أَحْكَامِهَا وَحَمَلَ الشَّيْءَ عَلَى
 الشَّيْءِ فِي بَعْضِ أَحْكَامِهِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ أَصْلِهِ أَلَا تَرَى أَنَّ أَسْمَ الْفَاعِلِ مَحْمُولٌ
 ١٥ عَلَى الْفِعْلِ فِي الْعَمَلِ وَلَمْ يُخْرِجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ أَسْمًا وَكَذَلِكَ الْفِعْلُ الْمَضَارِعُ
 مَحْمُولٌ عَلَى الْأِسْمِ فِي الْإِعْرَابِ وَلَمْ يُخْرِجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهِ فِعْلًا فَكَذَلِكَ
 تَصْغِيرُهُمْ فِعْلَ التَّعْجِبِ نَسْبًا بِالْأِسْمِ لَا يُخْرِجُهُ عَنْ كَوْنِهِ فِعْلًا ، وَأَمَّا مَا ذَكَرُوهُ
 مِنْ لَيْسَ وَعَسَى فَالْكَلَامُ عَلَيْهِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا أَنَّ لَيْسَ وَعَسَى وَإِنْ
 كَانَا قَدْ أَشْبَهَا فِعْلَ التَّعْجِبِ فِي سَلْبِ التَّصَرُّفِ فَإِنَّهُمَا قَدْ قَارَقَاهُ مِنْ وَجْهَيْنِ
 ٢٠ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا يَرْفَعَانِ الظَّاهِرَ وَالْمُضَرَّعَ كَمَا تَرْفَعُهُمَا الْأَفْعَالُ الْمُتَصَرِّفَةُ فَيُعْلَمُ عَنْ
 شِبْهِ الْأِسْمِ وَأَفْعَلَ فِي التَّعْجِبِ إِنَّمَا يَرْفَعُ الْمُضَرَّعَ دُونَ الظَّاهِرِ فَفُتِرَ مِنَ الْأِسْمِ
 الْحَامِدُ فَلِهَذَا دخله التصغيرُ دُونَهُمَا وَالثَّانِي أَنَّ لَيْسَ وَعَسَى وَصَلًا بِضَائِرِ
 الْمُتَكَلِّمِينَ وَالْمُخَاطَبِينَ وَالْفَائِزِينَ نَحْوَ كَسْتُ وَلَسْتُ وَلَيْسُوا وَعَسَيْتُمْ وَعَسَيْتُمْ وَعَسَى
 كَمَا تَنْصِلُ بِالْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَأَفْعَلَ فِي التَّعْجِبِ أُلْزِمَ ضَمِيرَ الْغَيْبَةِ لَا غَيْرَ فَلَمَّا
 ٢٥ نَصَرَفَ لَيْسَ وَعَسَى فِي الْأَنْصَالِ بِضَائِرِ الْأَفْعَالِ الْمَاضِيَةِ هَذَا التَّصَرُّفِ وَأُلْزِمَ

هذا الفعل في الإضمار وجهًا واحدًا جاز أن يدخله التصغير دونها والثالث
 أن ليس وعسى لا مصدر لهما من لفظهما فتتزل اللفظ بهما منزلة اللفظ به
 والتصغير هاهنا في الحقيقة المصدر فإذا لم يكن لهما مصدر من لفظهما بطل
 تصغيرها بخلاف فعل التعجب فإن له مصدرًا من لفظه نحو التحسن والملاحة
 ° وإن لم يكن جاريًا عليه على ما يقتضيه القياس فقام تصغيره مقام تصغير
 مصدره فإن الفرق بينهما والرابع أن ليس وعسى لا نظير لهما من الأسماء
 يُحملان عليه كما حمل ما أفعله على أقفل الذي للمبالغة فيحمل ما أحسنهم
 على قولهم هو أحسنهم فإن الفرق بينهما، فإن قالوا هذا يبطل بنعم ورس
 فإنهما للمبالغة في المدح والذم كما أن التعجب موضوع للمبالغة وأنهما لا
 ١٠ يتصرفان ومع هذا فلا يجوز تصغيرها قلنا هذا الإلزام على مذهبكم ألزم لأنهما
 عندكم أسمان كأقفل في التعجب فهلا جاز فيها التصغير كما جاز فيه فإن
 قلتم أن ذلك لم يُسَمَّ من العرب قلنا كما قلتم ثم فرقنا بينهما وذلك أنهما
 وإن كانا لا يتصرفان فهما أشبه منه بالأفعال المتصرفة وذلك من ثلاثة
 أوجه أحدهما اتصال الضمير بهما على حيد اتصاله (vol. 52) بالفعل المتصرف
 ١٥ نحو قولهم نصبا رجلين ونعموا رجلًا والثاني اتصال تاء التأنيث الساكنة
 بهما نحو نعمت المرأة وبست التجارة والثالث أنهما يرفعان الظاهر
 والمضمر كالفعل المتصرف فلما قرَّبنا من الفعل المتصرف هذا القرب بعدًا من
 الاسم فلها لم يجر تصغيرها بخلاف فعل التعجب على ما بينا، وأما مثال أقفل
 يو فإنها لم يجر تصغيره لأنه لا نظير له في الأسماء إلا أصبغ وهي لغة رديئة
 ٢٠ في إصبغ وفيها سبع لغات فصاحن إصبغ بكسر الهزة وفتح الباء ثم أصبغ
 ضم الهزة وفتح الباء ثم أصبغ بفتح الهزة والباء ثم أصبغ بضم الهزة والباء
 ثم إصبغ بكسر الهزة والباء ثم أصبغ بفتح الهزة وكسر الباء ثم أصبوع
 وإذا لم يكن له في كلامهم نظير سوى هذا المحرف في لغة رديئة باعه ذلك
 من الاسم فلم يجر فيه التصغير ألا ترى أن وزن الفعل الذي يغلب عليه أو
 ٢٥ يختصه أحد الأسباب المانعة من الصرف فإذا كان الاسم يقرب من الفعل

لهيئة على بعض آيئته حتى يكون ذلك علة مائة له من الصرف فكذلك
 الفعل يبعد من الاسم لمخالفته له في البناء. هذا مع أن لفظه لفظ الأمر
 والأمر يختص به الفعل فأما ما جاء من الأسماء مضمناً معنى الأمر نحو صة
 ومة وما أشبه ذلك فإنه أقيم مقام الأفعال وفي الأصل في الأمر وإنما
 فعلوا ذلك توخياً للاختصار إلتئلاً يفتقر إلى إظهار ضمير التثنية والجمع
 والتأنيث الذي يظهر في الفعل نحو آسَكْنَا وَآسَكْتُوا وَآسَكْنَ وما أشبه
 ذلك، وأما قولهم الدليل على أنه اسم تصحيح عنه في ما أقومته وما أبيهت فلنا
 التصحيح حصل له من حيث حصل له التصغير وذلك بتحويله على باب أفعل
 الذي للمفاضلة فصحيح كما صحح من حيث أنه غلب عليه شبه الأسماء بأن
 ١. ألزم طريقة واحدة والشبه الغالب على الشيء لا يخرجُه عن أصله ألا ترى
 أن الأسماء التي لا تنصرف لما غلب عليها شبه الفعل مُنعت المجر والتثنية
 كما مُنعت الفعل ولم يخرج بشيها للفعل أن تكون أسما فكذلك هاهنا
 تصحح العين في نحو ما أقومته وأبيهت لا يخرجُه عن أن يكون فعلا على أن
 تصححه غير مستنكر في كلامهم فإنه قد جاءت أفعال منصرفة صحيحة في نحو
 ١٥ قولهم أَغْبَيْتِ الْمَرْأَةَ وَأَغْبَيْتِ السَّمَاءَ وَاسْتَوَقَ الْجَبَلَ وَاسْتَنْسَبَ الشَّاةَ
 وَاسْتَحْوَذَ السُّحُودَ قال الله تعالى اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ وقال تعالى أَلَمْ
 تَسْتَحْوَذْ عَلَيْهِمْ وَنَمْلَعُكُم مِّنَ الْيُودِيِّينَ وقد قرأ الحسن البصري حتى إذا
 أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَأَزْيَنْتَ (fol. ٨٣) على وزن أَفَعَلْتَ ونحو قولهم
 اسْتَضَوَّتْ وَأَجْوَوَّتْ وَأَطْبَيْتْ وَأَطَوَّلْتَ قال الشاعر

٢. صَدَدْتُ وَأَطَوَّلْتُ الصُّدُودَ وَقَلَّمَا ، وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ
 وإذا جاء التصحيح في هذه الأفعال المنصرفة تنبيها على الأصل مع بُعْدِهَا عن
 الاسم فإظنك بالفعل المجامد الذي لا ينصرف فإن قالوا التصحيح في هذه
 الأفعال إنما جاء على طريق الشذوذ وتصحيح أفعل في التعجب قياس مطرد
 فلنا قد جاء التصحيح في الفعل المنصرف على غير طريق الشذوذ وذلك نحو
 ٢٥ تصحيح حَوَّلَ وَعَوَّرَ وَصَيَّدَ حَمَلًا عَلَى أَعْوَرَ وَأَحْوَلَ وَأَصَيَّدَ وكذلك جاء

التصحيح أيضا في قولهم أَجْتَوَرْتُ وَأَعْتَوْتُ حَمَلًا عَلَى تَجَاوَرْتُ وَتَعَاوَيْتُ
 فكذلك أيضا هاهنا حَمَلٌ مَا أَقْوَمَهُ وَمَا أَيْبَعَهُ عَلَى هَذَا أَقْوَمَ مِنْكَ وَأَيْبَعُ
 مِنْكَ ومع هذا فلا ينبغي أن نَحْكُمَ له بالاسمية لتصحيحه لأنَّ أَقْبَلَ بِهِ قد جاء
 مصححًا وهو فعل كما أنَّ التصحيح في قولهم أَقْوَمَ بِهِ وَأَيْبَعُ بِهِ لا يُخْرِجُهُ عَنْ
 كونه فعلا فكذلك التصحيح في مَا أَفْعَلَهُ لا يُخْرِجُهُ عَنْ كونه فعلا، وأمَّا قولهم
 لو كان التقدير فيه شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ التقدير في قولنا مَا
 أَعْظَمَ اللَّهُ شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ وَاللَّهُ تَعَالَى عَظِيمٌ لَا يَحْتَمِلُ جَاعِلٌ قُلْنَا معنى قولهم شيءٌ
 أَعْظَمَ اللَّهُ أَيْ وَصَفَهُ بِالْعَظَمَةِ كما يقول الرجل إذا سمع الأذان كَبُرَتْ كِبِيرًا
 وَعَظُمَتْ عَظِيمًا أَيْ وَصَفَهُ بِالْكِبَرِيَاءِ وَالْعَظَمَةِ لَا صِبْرَتَهُ كِبِيرًا عَظِيمًا فكذلك
 ١٠ هَاهُنَا وَلِذَلِكَ الشَّيْءُ ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ أَحَدُهَا أَنْ يَعْني بِالشَّيْءِ مَنْ يَعْظُمُهُ مِنْ عِبَادِهِ
 وَالثَّانِي أَنْ يَعْني بِالشَّيْءِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَظَمَةِ اللَّهِ تَعَالَى وَقُدْرَتِهِ مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ
 وَالثَّالِثُ أَنْ يَعْني بِهِ نَفْسُهُ أَيْ أَنَّهُ عَظِيمٌ لِنَفْسِهِ لَا لَشَيْءٍ جَعَلَهُ عَظِيمًا فَرَقًا بَيْنَهُ
 وَبَيْنَ خَلْقِهِ، وَحُكِيَ أَنَّ بَعْضَ أَصْحَابِ أَبِي الْعَبَّاسِ مُحَمَّدَ بْنَ يَزِيدَ الْمُبَرِّدَ قَدِيمَ
 مِنَ الْبَصْرَةِ إِلَى بَغْدَادَ قَبْلَ قَدُومِ الْمُبَرِّدِ إِلَيْهَا فَخَضِرَ فِي حَلْفَةِ أَبِي الْعَبَّاسِ
 ١٥ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى ثَعْلَبٍ فَسُئِلَ عَنْ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَأَجَابَ بِجَوَابِ أَهْلِ الْبَصْرَةِ
 وَقَالَ التَّقديرُ فِي قَوْلِهِمْ مَا أَحْسَنَ زَيْدًا شَيْءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا قَبِيلَ لَهُ مَا تَقُولُ
 فِي قَوْلِنَا مَا أَعْظَمَ اللَّهُ فَقَالَ شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ فَأَنْكَرُوا عَلَيْهِ وَقَالُوا هَذَا لَا
 يَجُوزُ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَظِيمٌ لَا يَحْتَمِلُ جَاعِلٌ ثُمَّ سَمِعُوا مِنَ الْحَلْفَةِ وَأَخْرَجُوهُ فَلَمَّا
 قَدِيمَ الْمُبَرِّدِ إِلَى بَغْدَادَ أُرْشِدُوا عَلَيْهِ هَذَا الْإِشْكَالَ فَأَجَابَ بِمَا قَدَّمْنَا مِنَ الْجَوَابِ
 ٢٠ فَكَانَ بِذَلِكَ فَجْهُ إِنْكَارِهِمْ عَلَيْهِ وَفَسَادُ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَقِيلَ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُنَا
 شَيْءٌ أَعْظَمَ اللَّهُ بِمِثْلَةِ الْإِخْبَارِ أَنَّهُ عَظِيمٌ لَا عَلَى مَعْنَى شَيْءٍ (٥٤) ٢٥٧) أَعْظَمَهُ فَإِنَّ
 الْأَلْفَافَ الْجَارِيَةَ عَلَيْهِ سَجَانَهُ يَجِبُ حَمْلُهَا عَلَى مَا يَلِيْقُ بِصِفَاتِهِ أَلَّا تَرَى أَنَّ
 عَنَى وَلَعَلَّ فِيهَا طَرَفٌ مِنَ الشَّكِّ وَلَا يَحْتَمِلُ فِي حَقِّهِ سَجَانَهُ عَلَى الشَّكِّ وَكَذَلِكَ
 الْإِمْتِحَانُ يَحْتَمِلُ مَتْنًا عَلَى مَعَانٍ تَسْتَعِجِلُ فِي حَقِّهِ سَجَانَهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا
 ٢٥ يَحْصِي كَثْرَةً فَكَذَلِكَ هَاهُنَا يَكُونُ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِمْ مَا أَعْظَمَ اللَّهُ الْإِخْبَارَ أَنَّهُ

عظيم لا شيء جعله عظيماً لاستحالة وإن كان ذلك بقدر في غيره مجازاً
 وعدم استحالة، وأما قول الشاعر
 مَا أَقْدَرَ اللَّهَ أَنْ يَدِينِي عَلَى قَهْطٍ . مَنْ دَارُهُ أَمْحُورٌ يَمِّنْ دَارُهُ صَوْلٌ
 فإنه وإن كانت لفظة لنظ تعجب فالمراد به المبالغة في وصف الله تعالى
 بالقدرة كقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا فحاج بصيغة الأمر وإن لم يكن
 في الحقيقة أمراً لامتناع ذلك في حق الله تعالى وإن شئت قدرته تقدير ما
 أعظم الله على ما بينا والله أعلم،

١٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يُستعمل ما أفعله في التعجب من
 ١٠ اليأس والسواد خاصة من بين سائر الألوان نحو أن تقول هذا الثوب ما
 أبيضه وهذا الشعر ما أسوته وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيها
 كثيراً من سائر الألوان، أما الكوفيون فأجابوا بأن قالوا إنها جوازنا ذلك
 للنقل والقياس أما النقل فقد قال الشاعر
 إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَأَشْتَدَّ أَكْلُهُمْ . فَأَنْتَ أَيْضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَاحٌ
 ١٥ وجه الاستحاج أنه قال أبيضهم وإذا جاز ذلك في أفعلهم جاز في ما أفعله
 وأقول به لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب وقد قال الشاعر
 جَارِيَةٌ فِي دِرْعِهَا النَّصْفَانِصَ ، تَقَطُّعُ الْحَدِيثِ بِالْإِبْهَامِصَ
 أَيْضُ مِنْ أَخْتِ بَنِي إِبَاضِ
 فقال أبيض وهو أفعل من اليأس وإذا جاز ذلك في أفعل من كنا جاز
 ٢٠ في ما أفعله وأقول به لأنها بمنزلة واحدة في هذا الباب ألا ترى أن ما لا
 يجوز فيه ما أفعله لا يجوز فيه أفعل من كنا وكذلك بالعكس منه ما جاز
 فيه ما أفعله جاز فيه أفعل من كنا فإذا ثبت أنه يمنع في كل واحد منهما
 ٢٢ ما يمنع في الآخر ويجوز فيه ما يجوز في الآخر دل على أنها بمنزلة واحدة

وكذلك القول في أَفْعَلْ في الجواز والامتناع فإذا ثبت هذا فوجب أن يجوز أَسْتَعَالَ مَا أَفْعَلَهُ من اليأص، وأما القياس فقالوا إنما يجوزنا ذلك من السواد واليأص دون سائر الألوان لأنهما أصلاً الألوان ومنهما يتركب سائرهما من المحمرة والصفرة والخضرة (No. 56) والصبهة والشبهة والكلية إلى غير ذلك فإذا كانا هما الأصلان للألوان كلها جاز أن يثبت لما لا يثبت لسائر الألوان إذ كانا أصلين لها ومتقدمين عليها، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجوز أَسْتَعَالَ مَا أَفْعَلَهُ من اليأص والسواد أننا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لوناً غيرها من سائر الألوان فكذلك لا يجوز منها وإنما قلنا ذلك لأنه لا يخلو امتناع ذلك إما أن يكون لأن باب الفعل منها أن يأتي على أَفْعَلْ نحو أَخْصَرَ وأَخْضَرَ وما أشبه ذلك أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجزت بحرى أعضائه وأى العليين قدرنا وجدنا المساواة بين اليأص والسواد وبين سائر الألوان في علّة الامتناع فينبغي أن لا يجوز فيها كسائر الألوان، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقول الشاعر

فَأَنْتَ أَيُّضُهُمُ

١٥

فلا حجة فيه من وجهين أحدهما أنه شاذ فلا يؤخذ به كما أنشد أبو زيد يقول أَكُنَّا وَأَبْغَضُ الْعَجَمِ نَاطِقًا . إلى رَبَّنَا صَوْتُ الْحِمَارِ الْيَبْدَعِ وَتُسْتَخْرَجُ الْبَرْبُوعُ مِنْ نَافِقَائِهِ . وَمِنْ خُحْرِهِ ذِي الْيَشِيمَةِ الْبَتْنَصَعِ فأدخل الألف واللام على الفعل وأجمعنا على أن أَسْتَعَالَ مثل هذا خطأ لشذوذه قياساً واستعمالاً فكذلك هاهنا وإنما جاء هذا لضرورة الشعر والضرورة لا يقاس عليها كما لو اضطُرُّ إلى قصر المددود على أصلنا وأصلكم أو إلى مد المقصور على أصلكم وعلى ذلك سائر الضرورات ولا يدل جوازُه في الضرورة على جوازِه في غير الضرورة فكذلك هاهنا فسقط الاحتجاج به وهنا هو الجواب عن قول الآخر

أَيُّضٌ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِيَّاسٍ

٢٥

وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَن يَكُونَ قَوْلُهُ فَإِنَّتَ أَيُّضَهُمْ أَفْعَلُ الَّذِي مَوْثِقُهُ فَعَلَهُ كَقَوْلِكَ
 بَيَضَ وَيَبْضَاءُ وَلَمْ يَقَعْ الْكَلَامُ فِيهِ وَإِنَّمَا وَقَعَ الْكَلَامُ فِي أَفْعَلُ الَّذِي يُرَادُ
 بِهِ الْبُفَاضَلَةُ نَحْوُ هَذَا أَحْسَنُ مِنْهُ وَجْهًا وَهُوَ أَحْسَنُ النَّوْمِ وَجْهًا فَكَأَنَّهُ قَالَ
 مَبْيُضُّهُمْ فَلَمَّا أَضَافَهُ أَنْتَصَبَ مَا بَعْدَ عَنْ تَمَامِ الْاسْمِ وَهَذَا هُوَ الْمَجَابِلُ عَنْ
 ٥ قَوْلِ الْآخَرِ أَيُّضُ مِنْ أَخِي وَمَعْنَاهُ فِي دِرْعِهَا جَسَدُ مَبْيُضُّ مِنْ أَخِي بَنِي
 لِابْنِ وَأَيُّضُ مِنْ أَخِي هَاهُنَا فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهَا صِفَةٌ لِأَبْيَضَ كَأَنَّهُ قَالَ
 أَبْيَضُ كَأَنَّ مِنْ أَخِي كَقَوْلِهِ أَنْتَ كَرِيمٌ مِنْ بَنِي فَلَانِ وَنَحْوِهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ
 وَأَيُّضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ كَأَنَّهُ ٥ شَيْبَابُ بَنِي وَاللَّيْلُ دَاجٍ عَسَاكِرُهُ
 فَقَوْلُهُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ صِفَةٌ أَبْيَضَ وَتَقْدِيرُهُ وَأَبْيَضُ كَأَنَّ
 ١٠ مِنْ (fol. 349) مَاءِ الْحَدِيدِ وَنَحْوِهِ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ

لَمَّا دَعَا نِي السَّهْمِيَّ أَجَبْتُهُ ، يَا أَيُّضُ مِنْ مَاءِ الْحَدِيدِ صِفِيلُ
 وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنَّمَا جُوزْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهَا أَصْلَانِ لِلْأَلْوَانِ وَيَجُوزُ أَنْ يثبتَ لِلْأَصْلِ
 مَا لَا يثبتُ لِلْفَرْعِ فَلَمَّا هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ وَذَلِكَ لِأَنَّ سَائِرَ الْأَلْوَانِ إِنَّمَا لَمْ يَجِزْ
 أَنْ يُسْتَعْمَلَ مِنْهَا مَا أَفْعَلُهُ وَأَفْعَلُ مِنْهُ لِأَنَّهَا لَا زَمَتْ بِحَالِهَا فَصَارَتْ كَقَضْوِ
 ١٥ مِنْ الْأَعْضَاءِ فَإِذَا كَانَ هَذَا هُوَ الْعِلَّةُ فَقَوْلُهُ هَذَا عَلَى أَصْلِكَ أَلْزَمُ وَذَلِكَ
 لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ أَنَّ هَذِهِ الْأَلْوَانِ لَيْسَتْ بِأَصْلٍ فِي الْوُجُودِ عَلَى مَا تَزْعُمُونَ بَلْ
 فِي مَتْرَكَةٍ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ فَإِذَا لَمْ يَجِزْ مِمَّا كَانَ مَتْرَكِيًا مِنْهَا لِمَا لَزَمَتْهُ
 الْحَلُّ فَلَا نَ لَا يَجُوزُ مِمَّا كَانَ أَصْلًا فِي الْوُجُودِ وَهُوَ مُلَازِمٌ لِلْحَلِّ كَانَ ذَلِكَ
 مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهُوَ أَعْلَمُ ،

١٧ مسألة

٢٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم خبر ما زال عليها وما كان في
 معاها من أخواتها وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان وذهب البصريون
 ٢٢ إلى أنه لا يجوز ذلك وإليه ذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد النراء من

الكوفيين وأجمعوا على أنه لا يجوز تقديم خبر ما دام عليها ، أمّا الكوفيون
فأصحوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن ما زال ليس بنفي للفعل وإنما هو
نفي لمفارقة الفعل ويان أن الفاعل حاله في الفعل متطاولة والذي يدل
على أنه ليس بنفي أن زال فيه معنى النفي وما للنفي قلما دخل النفي على
النفي صار إيجابا والذي يدل على أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجابا
أنك إذا قلت أنتنى الشيء كان صيدا للإثبات فإذا أدخلت عليه النفي نحو
ما أنتنى صار موجبا فدل على أن نفي النفي إيجاب وإذا كان كذلك صار
ما زال بمنزلة كان في أنه إيجاب وكما أن كان يجوز تقديم خبرها عليها نفسها
فكذلك ما زال يعنى أن يجوز تقديم خبرها عليها ولذلك لم يقولوا ما زال
زيد إلا قائما كما لم يقولوا كان زيدا إلا قائما لأن إنما يتوحي بها لنقص
النفي كقولك ما مررت إلا يزيد وما صرنت إلا زيدا فبغت المرور والضرب
أولا وأدخلت إلا فأنهت لزيد وأبطلت النفي ونقضته ولهذا إذا قلنا إنما
إذا دخلت على ما التي ترفع الاسم وتنصب الخبر أبطلت عملها لأنها إنما
عملت لشيئها بليس في أنها تنفي الحال كما أن ليس تنفي الحال فإذا دخلت
إلا عليها إلا أبطلت معنى النفي عليها فزال شيءها بليس فبطل عملها فإذا
كان الكلام ثابتا فلا يفتقر إلى إثباته ألا ترى أنك لو قلت مررت إلا بأحد
لم يجوز لأن إثبات الثابت ونقض النفي مع نعوى الكلام منه محال فدل على
أن ما زال في الإثبات بمنزلة كان فكما لا يقال كان زيدا إلا قائما فكذلك
لا يقال (rel. 57) ما زال زيدا إلا قائما فأما قول الشاعر

٢٠ حراجج ما تنفك إلا مناخة ، على تحسف أو نرى بها بلكا فقرا
فالكلام عليه من أربعة أوجه فالوجه الأول أنه يروى ما تنفك إلا مناخة
والآل الشخص يقال هذا آل قد بنا أى شخص وبه سمي الآل لأنه يرفع
الشخص أول النهار وآخره قال الشاعر

كأننا رعن قف يرفع الآلا

٢٥ أى يرفعه الآل وهو من المقلوب والوجه الثانى أنه يروى ما تنفك إلا مناخة

بالرفع فلا يكون فيه حجة والوجه الثالث أنه قد روى بالنصب ولكن ليس هو منصوبا لأنه خبر ما تنفك وإنما خبرها على التخصيص فكأنه قال ما تنفك على التخصيص أى تظلم إلا أن تناخ والوجه الرابع أنه جعل ما تنفك كلمة نامة لأنك تقول أنتفكت بده فتوم فيها التمام ثم استثنى وهذا الوجه رواه هـ شام عن الكسائي، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز تقديم خبر ما زال عليها لأن ما للنفى والنفى له صدر الكلام فجرى مجرى حرف الاستفهام فى أن له صدر الكلام والسر فيه وهو أن الحرف إنما جاء لإفادة المعنى فى الاسم والفعل فينبغى أن يأتي قبلها لا بعدها وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيها قبله فكذلك هاهنا ألا ترى أنك لو قلت فى الاستفهام زيداً أصريت لم يجر لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعده حرف الاستفهام عليه فكذلك هاهنا إذا قلت قائماً ما زال زيداً ينبغى أن لا يجوز لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعده حرف النفى عليه، وأما الأجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن ما زال ليس ببنى للفعل وإنما هو نفى لمفارقة الفعل والنفى إذا دخل على النفى صار إيجاباً قلنا هذا حجة عليكم فإننا كما أجمعنا على أن ما زال ليس ببنى للفعل أجمعنا على أن ما للنفى ثم لو لم تكن ما للنفى لكان صار الكلام بدخولها إيجاباً فالكلام إيجاباً وما نفى بدليل أننا لو قدرنا زوال النفى عنها لكان كان الكلام إيجاباً وإذا كانت للنفى فينبغى أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها لأنها يستحق صدر الكلام كالاستفهام، وأما ما دام فلم يجر تقدم خبرها عليها نفسها لأن ما فيها مصدرية لا نافية ٢٠ وذلك المصدر بمعنى ظرف الزمان ألا ترى أنك إذا قلت لا أفعل هذا ما دام زيد قائماً كان التقدير فيه زمن دلام زيد قائماً كقولك حينئذ مقيم الحاج وخفوق التميم أى زمن مقدم الحاج وزمن خفوق التميم إلا أنه حذف المضاف الذى هو الزمن وأقيم المصدر (الم. ٥٨) الذى هو المضاف إليه مقامه وإذا كانت ما فى ما دام بمنزلة المصدر فما كان من صلة المصدر لا يتقدم ٢٥ عليه والله أعلم،

١٨ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين وزعم بعضهم أنه مذهب سيبويه وليس بصحيح والصحيح أنه ليس له في ذلك نص وذهب البصريون إلى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها كما يجوز تقديم خبر كان عليها، أما الكوفيون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذلك لأن ليس فعل غير متصرف فلا يجرى مجرى الفعل المتصرف كما أجريت كان مجرا لأنها منصرفة ألا ترى أنك تقول كانت يكون فهو كائين وكئن كما تقول ضربت يضرب فهو ضارب ومضروب وضرب ولا يكون ذلك في ليس وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى مجرى ما كان فعلا متصرفا فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه كما كان ذلك في الفعل المتصرف لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفا في نفسه فاما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله فلها قلنا لا يجوز تقديم خبره عليه والذي يدل على هذا أن ليس في معنى ما لأن ليس تنفي الحال كما أن ما تنفي الحال وكما أن ما لا تنصرف ولا يتقدم معولها عليها فكذلك ليس على أنه من النحويين من يغلب عليها المحرقة ويحجج بما حكى عن بعض العرب أنه قال ليس الطبيب إلا اليسك فرفع الطبيب والمسك جميعا وبما حكى أن بعض العرب قيل له فلان يهتدك فقال عليه رجلا ليس فأتى بالياء وحدها من غير نون الوقاية ولو كانت فعلا لوجب أن يأتي بها كسائر الأفعال ولأنها لو كانت فعلا لكان ينبغي أن يرد إلى الأصل إذا اتصلت بالهاء فيقال في لست ليست ألا ترى أنك تقول في صيد البعير صيد البعير فلو أدخلت عليه التاء لقلت صيدت فرددته إلى الأصل وهو الكسر فلما لم يرد هاءنا إلى الأصل وهو الكسر دل على أن المغلب عليه المحرقة لا الفعلية وقد حكى سيبويه في كتابه أن بعضهم يجعل ليس بمنزلة ما في اللغة التي لا يعملون فيها ما فلا

يعلمون ليس في شيء وتكون كحرف من حروف النفي فيقولون ليس زيد
 متطلق وعلى كل حال فهذه الأشياء وإن لم تكن كافية في الدلالة على أنها
 حرف فهي كافية في الدلالة على إيجابها في شبه الحرف وهذا ما لا إشكال
 فيه وإذا ثبت أنها لا تنصرف وأنها (Neg. Neg) مَوْغلة في شبه الحرف فينبغي
 أن لا يجوز تقديم خبرها عليها ولأن الخبر مجعول فلا يتقدم على الفعل الذي
 جمعه على ما بيننا، وأما البصريون فأحججوا بأن قالوا الدليل على جواز تقديم
 خبرها عليها قوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ وجه الدليل من
 هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس فإن قوله يَوْمَ يَأْتِيهِمْ يتعلق
 بمصرف وقد قدمه على ليس ولولم يجر تقدم خبر ليس على ليس وإلا لكان
 ١٠ جاز تقديم معمول خبرها عليها لأن معمول لا يقع إلا حيث يقع العامل ألا
 ترى أنه لم يجر أن نقول زَيْدًا أَكْرَمْتُ إلا بعد أن جاز أَكْرَمْتُ زَيْدًا فلولم
 يجوز تقديم مصرف الذي هو خبر ليس على ليس وإلا لكان جاز تقديم معموله
 عليها والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال وهي فعل بدليل
 إحقاق الضائر وتاء التأنيث الساكنة بها وهي تعمل في الأسماء المعرفة والتكرة
 ١٥ والظاهرة والمضرة كالأفعال المتصرفة فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها وعلى
 هذا تخرج نعم ونعم وفعل التعجب وعسى حيث لا يجوز تقديم معمولها عليها
 أما نعم ونعم فإنتها لا يعملان في المعارف الأعلام بخلاف ليس فنقتضيا
 عن رتبها وأما فعل التعجب فأجروه مجرى الأسماء مجاز تصغيره فعُد عن
 الأفعال ومع هذا فلا يتصل به ضمير الفاعل وإنما يُضَمَّر فيه ولا تلحقه أيضا
 ٢٠ تاء التأنيث بخلاف ليس فننص عن رتبها وأما عسى وإن كانت تلحقها
 الضمائر وتاء التأنيث كليس إلا أنها لا تعمل في جميع الأسماء ألا ترى أنه
 لا يجوز أن يكون معمولها إلا أن مع الفعل نحو عسى زيد أن يقيم ولو قلت
عسى زيد القيام لم يجر فأما قولم في المثل عسى الغدير أن يبيد فهو من
 الشاذ الذي لا يقاس عليه فلما كان معمولها مختصا بخلاف ليس فنصت عن
 ٢٥ رتبة ليس فجاز أن يمنع من تقديم معمولها عليها ولا يجوز أن نفاس ليس على

مَا فِي امْتِنَاعِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيْهَا لِأَنَّ لَيْسَ يَخَالِفُ مَا بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ
 خَبَرِ لَيْسَ عَلَى آسَمِهَا نَحْوَ لَيْسَ قَائِمًا زَيْدٌ وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ خَبَرِ مَا عَلَى آسَمِهَا
 فَلَا يُقَالُ مَا قَائِمًا زَيْدٌ وَإِذَا جَازَ أَنْ يَخَالِفَ لَيْسَ مَا فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا
 عَلَى آسَمِهَا جَازَ أَنْ يَخَالِفَهُ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِهَا عَلَيْهَا وَيُلْحَقُ بِأَخْوَانِهَا وَالصَّحِيحُ
 ٥. عِنْدِي مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْكُوفِيُّونَ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْبَصْرِيِّينَ أَمَّا
 قَوْلُهُ أَلَا يَوْمَ يَا بَنِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّا لَا نَقْلُمُ أَنْ
 يَوْمٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَصْرُوفٍ وَلَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ وَإِنَّمَا هُوَ مَرْفُوعٌ بِالِابْتِدَاءِ وَإِنَّمَا بُنِيَ
 عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى الْفِعْلِ كَمَا فَرَأَ (P.O.L. 00) نَافِعٌ وَالْأَعْرَجُ قَوْلُهُ تَعَالَى هَذَا يَوْمٌ
 يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ فَإِنْ يَوْمٌ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ وَيُنْبِئُ عَلَى الْفَتْحِ لِإِضَافَتِهِ إِلَى
 ١٠. الْفِعْلِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَإِنْ سَلَّمْنَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ إِلَّا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُتَدَرٍّ
 دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى لَيْسَ مَصْرُوقًا عَنْهُمْ وَتَقْدِيرُهُ يَلَازِمُهُمْ يَوْمَ يَا بَنِيهِمْ الْعَذَابُ
 لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَكِنَّ آخِرْنَا عَنْهُمْ الْعَذَابُ إِلَى أُمَّةٍ مَعْدُودَةٍ لَيَقُولُنَّ مَا يَحْكُمُهُ، وَأَمَّا
 قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي الْعَمَلِ لِلْأَفْعَالِ وَهُوَ فِعْلٌ يَعْمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَعْرُوفَةِ وَالنَّكْرَةِ
 وَالْمُظْهَرَةِ وَالْمُضْمَرَةِ فَلَنَا هَذَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ إِعْمَالِهَا لِأَنَّهَا فِعْلٌ وَالْأَصْلُ فِي
 ١٥. الْأَفْعَالِ أَنْ تَعْمَلَ وَلَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ مَعْمُولِهَا لِأَنَّ تَقْدِيمَ الْمَعْمُولِ عَلَى
 الْفِعْلِ يَقْتَضِي تَصَرُّفَ الْفِعْلِ فِي نَفْسِهِ وَلَيْسَ فِعْلٌ غَيْرُ مُتَصَرِّفٍ فَلَا يَجُوزُ
 تَقْدِيمُ مَعْمُولِهِ عَلَيْهِ فَهَنَّا عَمَلْنَا بِمَقْصُودِ الدَّلِيلَيْنِ فَأْتَيْنَا لَهَا أَصْلَ الْعَمَلِ لَوْجُودِ
 أَصْلِ الْفِعْلِيَّةِ وَسَلَّمْنَا هَا وَصِفَ الْعَمَلِ لَعَدَمِ وَصِفِ الْفِعْلِيَّةِ وَهُوَ التَّصَرُّفُ
 فَاعْتَبَرْنَا الْأَصْلَ بِالْأَصْلِ وَالْوَصْفَ بِالْوَصْفِ وَالَّذِي يَشْهَدُ لَصَحَّةِ ذَلِكَ الْأَفْعَالُ
 ٢٠. الْمُتَصَرِّفَةُ نَحْوَ ضَرَبَ وَقَتَلَ وَشَتَمَ فَإِنَّمَا لَهَا كَانَتْ أَفْعَالًا مُتَصَرِّفَةً آيَةُ مَا
 أَصْلَ الْعَمَلِ وَوَصَفَهُ نَجَازَ إِعْمَالِهَا وَجَازَ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا عَلَيْهَا نَحْوَ غَيْرِهَا ضَرَبَ
 زَيْدٌ وَكَذَلِكَ سَائِرُهَا وَالْأَفْعَالُ غَيْرُ الْمُتَصَرِّفَةِ نَحْوَ عَمَى وَنِعِمَّ وَشَسَّ وَفَعَلَ
 التَّعَجُّبُ خُصُوصًا عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فَإِنَّمَا لَهَا كَانَتْ أَفْعَالًا غَيْرَ مُتَصَرِّفَةٍ
 اثْبَتَ لَهَا أَصْلَ الْعَمَلِ نَجَازَ إِعْمَالِهَا وَسَلِبَتْ وَصِفَ الْعَمَلِ فَلَمْ يَجِزْ تَقْدِيمَ مَعْمُولِهَا
 ٢٥. عَلَيْهَا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقَاسَ لَيْسَ عَلَى مَا فَلَا قَدْ

بيننا وجه المناسبة بينهما واتفاقهما في المعنى لأن كل واحدٍ منهما نفى الحال
 كالآخر، وقولهم أن ليس يخالف ما لأنه يجوز تقديم خبر ليس على اسمها
 بخلاف ما قلنا ليس من شرط القياس أن يكون القيس مساوياً للقيس
 عليه في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مقابلة في بعض أحكامه،
 ° قولهم فإذا جاز أن نخالفها في تقديم خبرها على اسمها جاز أن نخالفها في تقديم
 خبرها عليها قلنا هذا لا يلزم لأن ليس أخذت شيئاً من كان لأنها فعل
 كما أنها فعل وشيئاً من ما لأنها نفى الحال كما أنها نفى الحال وكان يجوز
 تقديم خبرها عليها وما لا يجوز تقديم خبرها على اسمها فلما أخذت شيئاً من
 كان وشيئاً من ما صار لها منزلة بين المتزلتين فجاز تقديم خبرها على اسمها
 ١٠ لأنها أقوى من ما لأنها فعل وما حرف والفعل أقوى من الحرف ولم يجوز
 تقديم خبرها عليها لأنها أضعف من كان لأنها لا تنصرف وكان تنصرف
 (fol. 81) وهذا في غاية الوضوح والتعقّب والله أعلم،

١٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن ما في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر وهو منصوب
 ١٥ بحذف حرف المنخفض وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب
 بها، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنها لا تعمل في الخبر وذلك
 لأن القياس في ما أن لا تكون عاملة البتة لأن الحرف إنما يكون عاملاً
 إذا كان مختصاً بحرف المنخفض لما أخصت بالأسماء عمل فيها وحرف المجرم
 لما أخصت في الأفعال عمل فيها وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل
 ٢٠ كحرف الاستنهام والعطف لأنه تارة يدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة
 يدخل على الفعل نحو ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل
 وجب أن لا تعمل ولهذا كانت مهمل غير معملة في لغة بني تميم وهو
 ٢٢ القياس وإنما أعلمها أهل الحجاز لأنهم شبهوها بليس من جهة المعنى وهو

شبه ضعيف فلم يَقوَ على العمل في الخبر كما عملت ليس لأن ليس فعل وما حرف والمحرف أضعف من الفعل فيبطل أن يكون منصوبا بما ووجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الخفض لأن الأصل ما زيدَ بِقَائِمٍ فلما حُذِف حرف الخفض وجب أن يكون منصوبا لأن الصفات منتصبات الأنس فلما ذهبت أَبْقَتْ خلفاً منها ولها لم يُجْزِ النصب إذا قدم الخبر نحو ما قَائِمٌ زَيْدٌ أو دخل حرف الاستثناء نحو ما زيدٌ إِلَّا قَائِمٌ لأنه لا يَحْسُن دخول الباء معها فلا يقال ما بِقَائِمٍ زَيْدٌ وما زيدٌ إِلَّا بِقَائِمٍ فدل ذلك على ما قلناه، وأما البصريون فأحجوا بأن قالوا الدليل على أن ما تنصب الخبر وذلك أن ما أشبهت ليس فوجب أن تعمل عمل ليس وعمل ليس الرفع والنصب ١٠ وجه الشبه بينها وبين ليس من وجهين أحدهما أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما أن ليس تدخل على المبتدأ والخبر والثاني أنها تنفي ما في المحال كما أن ليس تنفي ما في المحال ويقوى الشبه بينهما من هذين الوجهين دخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر ليس فإذا ثبت أنها قد أشبهت ليس من هذين الوجهين فوجب أن تجري مجراه لأنهم يُجْرون الشيء مجرى الشيء ١٥ إذا شابه من وجهين ألا ترى أن ما لا يتصرف لما أشبه الفعل من وجهين أجرى مجراه في منع الحز والتنوين فكذلك هاهنا لما أشبهت ما ليس من وجهين وجب أن تعمل عملها فوجب أن ترفع الاسم وتنصب الخبر كليس على ما بيئنا، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن النيباس يقتضي أن لا تعمل فلنا كان هذا هو النيباس إلا أنه وُجد بينها وبين ليس ٢٠ مُشَابَهَةٌ أَقْتَضَتْ أن تعمل عملها وهي (col. 122) لغة القرآن قال الله تعالى مَا هَذَا بَشَرًا قَالَ تَعَالَى مَا هُنَّ أَهْمَانِهِمْ، قولهم أن أهل الحجاز أعملوها لِشَبْهِ ضَعِيفٍ فلم يَقوَ أن تعمل في الخبر قلنا هذا الشبه قد أوجب لها أن تعمل عملها وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على أننا قد علمنا بمقتضى هذا الضعف فإنه يبطل عملها إذا تَلَمَّ خبرها على اسمها أو إذا دخل حرف الاستثناء ٢٥ أو إذا فُصِّلَتْ بينها وبين معمولها بأن الخفيفة ولولا ذلك الضعف لَوَجِبَ

أن نعمل في جميع هذه المواضع، وأما دعواهم أن الأصل ما زُيِّدَ بِقَائِمٍ فلا نسلم وإنما الأصل عدوها وإنما أدخلت لوجهين أحدهما أنها أدخلت توكيداً للفي والثاني ليكون في خبر ما بإزاء اللام في خبر إن لأن ما نفي ما تَمَّتْهُ إن فجعلت الباء في خبرها نحو ما زُيِّدَ بِقَائِمٍ لتكون بإزاء اللام في نحو إن زُيِّدًا لِقَائِمٍ كما جعلت السين جواب أن ألا نرى أنك تقول كن يفعل فيكون الجواب سيفعل وكذلك جعلت قد جواب لَمَّا ألا نرى أنك تقول لَمَّا يفعل فيكون الجواب قد فعل ولو حذف لَمَّا فقلت بفعل لكان الجواب فعل من غير قد فدل على أن قد جواب لَمَّا فكذلك هاهنا، وقولهم أنه لَمَّا حُذِفَ حرف الخفض وجب أن يكون منصوباً لأن الصفات ١٠ منصوبات الأنفس فلما ذهبت أثبتت خلقاً منها قلنا هذا فاسد لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة وليس فيها إعراب لأن الإعراب لا يقع على حروف المعاني ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب النصب كما زعموا لكان ذلك يجب في كل موضع يُحذف فيه ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها كقولك كفى بالله شهيداً ١٥ وكفى بالله نصيراً ولو حذف حرف الخفض لقلت كفى الله شهيداً وكفى الله نصيراً بالرفع كما قال رجل من الأزد

لَمَّا نَعِيَ بِالْقُلُوصِ وَرَحِلَهَا ، كَفَىَ اللَّهُ كُتُبًا مَا نَعِيَ بِهِ كُتُبُ

وقال عبد بن الحماس

عُبْرَةٌ وَدَعِ إِن تَجُوزَتْ غُلِيًّا ، كَفَىَ النَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ لِلْمَرْءِ نَاهِيَا ٢٠ وقال الآخر

أَتَانِ عَلَى الدَّهْرِ إِذْ حَلَّ بَرْكُهُ ، كَفَىَ الدَّهْرُ لَوْ وَكَلَّتْهُ بِي كَايَا

وكذلك قالوا بِحَسْبِكَ زَيْدٌ وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ وقال الشاعر بِحَسْبِكَ أَنْ قَدْ سُدَّتْ أَخْرَمَ كُلُّهَا ، لِكُلِّ أَسَاسٍ سَادَةٌ وَدَعَائِمُ وقال الآخر

بِحَسْبِكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا ، بِأَنَّكَ فِيهِمْ غَنَى مُضِر ٢٥

وقال الآخر

وَقَفْتُ فِيهَا أَصِلَاكَ أَصَاغِلَهَا ، أَعَيْتَ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

وقال الآخر

أَلَا هَلْ أَنَا مَا وَاتِّخَايْتُ جَمَّةً ، بِأَنْ أَمَرُوا الْقَيْسَ بْنِ تَمِيْلِكَ بِفَرَا
° وإذا حذفوا (101. 102) حرف الخفض قالوا حَسْبُكَ زَيْدٌ وَمَا جَاءَ فِي أَحَدٍ
بالرفع لا غيرُ وكذلك جميع ما جاء من هذا النوع ولو كان كما زعموا لوجب
أن يكون منصوباً فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما
ادَّعَوْهُ وَلَهُ أَعْلَمُ ،

٢٠ مسألة

١. ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلًا. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين إلى أنه جائز من وجه فاسد من وجه فإن كانت مَا رَدَّ الخبر كانت بمنزلة لَمْ وَلَا ويجوز التقديم كما نقول لِمَنْ قَالَ فِي الْخَبَرِ زَيْدٌ أَكَلَ طَعَامَكَ فَرَدَّ عَلَيْهِ نَافِيَا مَا زَيْدٌ أَكَلًا طَعَامَكَ فَمِنْ هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ التَّقْدِيمُ فَتَقُولُ طَعَامَكَ مَا زَيْدٌ أَكَلًا فَإِنْ كَانَتْ جَوَابًا لِلْقَسَمِ إِذَا قَالَ وَاللَّهِ مَا زَيْدٌ بِأَكَلِ طَعَامَكَ كَانَتْ بِمَنْزِلَةِ اللَّامِ فِي جَوَابِ الْقَسَمِ فَلَا يَجُوزُ التَّقْدِيمُ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا جُوزَ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا بِمَنْزِلَةِ لَمْ وَلَنْ وَلَا لِأَنَّهَا نَافِيَةٌ كَمَا أَنَّهَا نَافِيَةٌ وَهَذِهِ الْأَحْرَفُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولٍ مَا بَعْدَهَا عَلَيْهَا نَحْوُ زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ وَعَمْرًا لَنْ أَكْرِمَ وَيَشْرًا لَا أَخْرِجُ فَإِذَا جاز التقديم مع هذه الأحرف فكذلك مع مَا ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّ مَا مَعْنَاهَا النَّفْيُ وَلِئَلَّا اسْمُ وَالْفِعْلُ فَأُشْبِهَتْ حَرْفُ الاسْتِفْهَامِ وَحَرْفُ الاسْتِفْهَامِ لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَ فِيمَا قَبْلَهُ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا مَا لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلُهَا ،
٢. وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ مَا مَعْتَرَفٌ لَمْ وَلَنْ قُلْنَا

لا نسلم لأنَّ ما يليها الاسم والفعل وأما لمَّ وَلَنْ فلا يليهما إلاَّ الفعل فصارا
بمترك بعض الفعل بخلاف ما فإنها يليها الاسم والفعل وأما لا فإنها جاز
التقديم معها وإن كانت يليها الاسم والفعل لأنها حرف متصرف فعمل ما
قبله فيما بعده ألا ترى أنَّك تقول جِئْتُ بِلا شيء فيعمل ما قبله فيما بعده
° فإذا جاز أن يعمل ما قبله فيما بعده جاز أن يعمل ما بعده فيما قبله فبان
الفرق بينهما، وأما ما ذكره أبو العباس ثعلب من التفصيل من أنه إذا
كانت ردًّا لخبر جاز التقديم وإن كانت جوابًا للنَّسَم لم يجوز ففاسد لأنَّ ما
في كَيْلَا التَّسْبِيح نافية فينبغي أن لا يجوز التقديم فيها جميعا لئلا يتنا
والله أعلم،

مسألة ٢١

١٠

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز ما طَعَامَكَ أَكَلَّ إِلَّا زَيْدٌ وذهب
البصريون إلى أنه يجوز وإليه ذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب من
الكوفيين، أما الكوفيون فأحجوا بأن قالوا إنها قلنا ذلك لأنَّ الأصل في
زيد أن لا يكون هو الفاعل وإنما الفاعل في الأصل محذوف (for. 111) قل
١٥ إِلَّا لأنَّ التقديم فيه ما أَكَلَّ أَحَدٌ طَعَامَكَ إِلَّا زَيْدٌ والذي يدلُّ على ذلك
قولهم ما خَرَجَ إِلَّا هِنْدٌ وما ذَهَبَ إِلَّا دَعْدٌ ولو كان الفعل لدعدٍ وهند في
الحقيقة لاثبتوا فيه علامة التأنيث لأنَّ الفاعل مؤنث حقيقى فلما لم يثبتوا في
الفعل علامة دلَّ على أنَّ الفاعل هو أَحَدٌ المحذوف ويدلُّ عليه أيضا أنَّ
إلا بابها الاستثناء والاستثناء يجب أن يكون من الجملة ولا بُدَّ أن يقدر
٢٠ قبلها ما يصحُّ أن يكون الذي بعدها مستثنى منه فوجب أن يكون التقديم
ما أَكَلَّ أَحَدٌ طَعَامَكَ إِلَّا زَيْدٌ إِلَّا أنه اكتفى بالفعل من أحد فصار بمتركه
والاسم لا يتقدم صلته عليه ولا يفرق بينها وبينه فتكذلك الفعل الذي قام
مقامه، وأما البصريون فأحجوا بأن قالوا إنها جَوَزْنَا ذلك لأنَّ زيد مرفوع
٢٤ بالفعل والفعل متصرف فجاز تقدم معموله عليه كقولهم عَمَرًا ضَرَبَ زَيْدٌ

وكذلك سائر الأفعال المتصرفة، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الأصل أن لا يكون زيد هو الفاعل لأن التقدير ما آكل أحد طعامك إلا زيد قلنا لا نسلم أن أحدًا مقدر من جهة اللفظ وإنما هو مقدر من جهة المعنى كما أن المعنى يدل على أن عرقًا في قولهم تصبب زيد عرقًا فاعل معنى وإن لم يكن فاعلاً لفظاً ولهذا لم تثبت علامة التانيث في قولهم ما خرج إلا هند وما ذهب إلا تعد وما أشبه ذلك على أنه قد حذف علامة التانيث الخفيفة مع الفصل في قولهم حضر القاضي اليوم امرأة وقال الشاعر
 إن أمراً غرة منك واحدة • يعدي ويعلك في الدنيا لمغزور
 وقال الآخر

- ١٠ لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِيظَلُ أُمُّ سَوْءٍ • عَلَى فِجَعِ اسْتِنْمَا صَلَبٌ وَشَامٌ
 فقال وَلَدَ ولم يقل وَلَدْتُ، وأما قولهم أنه أَكْتَفَى بالفعل من أحد قلنا لا نسلم أن الفعل أَكْتَفَى به من الاسم لأن الفعل لا بد له من فاعل وإنما الاسم بعد إلا قام مقامه وَأَكْتَفَى به منه لأنه لما حُذِفَ المستثنى منه قبل إلا قام ما بعد الإحسين حذفته مقامه كما يقوم المفعول مقامَ الفاعل إذا حُذِفَ نحو ضَرَبَ زَيْدٌ وَأَعْطَى عَمْرُو دِرْهَمًا وَكَيْسَى عَمْرُو قَيْصَصًا وما أشبه ذلك وهذا لا يوجب أن يجرى الفعل بجرى الاسم في امتناع تقديم معوله عليه ألا ترى أنك تقول دِرْهَمًا أُعْطِيَ زَيْدٌ وَقَيْصَصًا كَيْسَى عَمْرُو ثم لو سلمنا أن الأمر على ما زعمتم فالفعل إنما جار تقديم معوله عليه لتصرفه في نفسه وهذا المعنى الذي ادَّعَيْتُمُوهُ لم يوجب تغير الفعل عن تصرفه في نفسه فينبغي أن يجوز تقديم معوله عليه كسائر الأفعال المتصرفة والله أعلم،

٢٢ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن إِنَّ (vol. 85) وأخواتها لا ترفع المخبر نحو إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وما أشبه ذلك وذهب البصريون إلى أنها ترفع المخبر، أما الكوفيون

فأُخْبِرَ بِأَن قَالُوا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي هَذِهِ الْأَحْرَفِ أَنْ لَا تَنْصَبَ الْأِسْمَ
وَأَنَّا نَصَبْتَهُ لِأَنَّمَا أَشَبَّهَتِ الْفِعْلَ فَإِذَا كَانَتْ إِنَّمَا عَمَلَتْ لِأَنَّمَا أَشَبَّهَتِ الْفِعْلَ
فَهِىَ فَرَعٌ عَلَيْهِ وَإِذَا كَانَتْ فَرَعًا عَلَيْهِ فَهِىَ أَوْعَضَتْ مِنْهُ لِأَنَّ الْفَرَعَ أَبَدًا يَكُونُ
أَوْعَضَتْ مِنَ الْأَصْلِ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَعْمَلَ فِي الْخَبَرِ جَرِيسًا عَلَى الْفِيَّاسِ فِي حَقِّ
الْفُرُوعِ عَنِ الْأَصُولِ لِأَنَّا لَوْ أَعْمَلْنَاهُ عَلَيْهِ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى التَّسْوِيَةِ بَيْنَهُمَا وَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ بَاقِيًا عَلَى رَفْعِهِ قَبْلَ دُخُولِهَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ضَعْفِ
عَمَلِهَا أَنَّهُ يَدْخُلُ عَلَى الْخَبَرِ مَا يَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ لَوْ أَتَيْنِي بِهِ قَالَ الشَّاهِرُ
لَا تَتَرَكَّنِي فِيهِمْ شَطِيرًا ، إِنِّي إِذْنًا أَمْلِكُ أَوْ أُطِيرَا

فَنَصَبَ بِإِذْنٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا أَنَّهُ إِذَا اعْتَرَضَ عَلَيْهَا بِأَذْنٍ شَيْءٍ
١٠ بَطَلَ عَمَلُهَا وَكَانَتْ بِهَ كَقَوْلِهِمْ إِنَّ بِكَ يَكْمَلُ زَيْدٌ كَأَنَّهَا رَضِيَتْ بِالْصِفَةِ لَضَعْفِهَا
وَقَدْ رَوَى أَنَّ نَاسًا قَالُوا إِنَّ بِكَ زَيْدٌ مَا خُوذُ فَلَمْ يَعْمَلْ إِنَّ لَضَعْفِهَا فِدْلٌ عَلَى
مَا قُلْنَا ، وَأَمَّا الْبَصَرُونَ فَأُخْبِرُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفُ تَعْمَلُ فِي
الْخَبَرِ وَذَلِكَ لِأَنَّمَا قَوِيَتْ مُشَابَهَتُهَا لِلْفِعْلِ لِأَنَّمَا أَشَبَّهَتْ لَفْظًا وَمَعْنَى وَوَجْهَ
الْمُشَابَهَةِ بَيْنَهُمَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجِهٍ الْوَجْهَ الْأَوَّلُ أَنَّهَا عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَالثَّانِي
١٥ أَنَّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ وَالثَّالِثُ أَنَّهَا تَقْتَضِي
الْإِسْمَ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ يَقْتَضِي الْإِسْمَ وَالرَّابِعُ أَنَّهَا تَدْخُلُهَا نَوْنُ الْوَقَايَةِ نَحْوَ إِنِّي
وَكَاَنِّي كَمَا تَدْخُلُ عَلَى الْفِعْلِ نَحْوَ أَعْطَانِي وَأَكْرَمَنِي وَمَا أَشَبَّهَ ذَلِكَ وَالْخَامِسُ
أَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْفِعْلِ فَمَعْنَى إِنَّ وَأَنَّ حَقَّقْتُ وَمَعْنَى كَأَنَّ شَبَّهْتُ وَمَعْنَى لَكَنَّ
أَسْتَدْرَكْتُ وَمَعْنَى كَيْتَ تَمَيَّنْتُ وَمَعْنَى لَعَلَّ تَرَجَّيْتُ فَلَمَّا أَشَبَّهَتِ الْفِعْلَ مِنْ هَذِهِ
٢٠ الْأَوْجِهَةِ وَجِبَ أَنْ يَعْمَلَ عَمَلُ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ يَكُونُ لَهُ مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ فَكَذَلِكَ
هَذِهِ الْأَحْرَفُ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ لَهَا مَرْفُوعٌ وَمَنْصُوبٌ لِيَكُونَ الْمَرْفُوعُ مُشَبَّهًا بِالْفَاعِلِ
وَالْمَنْصُوبُ مُشَبَّهًا بِالْمَفْعُولِ إِلَّا أَنَّ الْمَنْصُوبَ هَاهُنَا قُتِمَ عَلَى الْمَرْفُوعِ لِأَنَّ عَمَلَ
إِنَّ فَرَعٌ وَتَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ فَرَعٌ فَالزَّمُوا الْفَرَعَ الْفَرْعَ أَوْ لِأَنَّ هَذِهِ
الْحُرُوفَ لَمَّا أَشَبَّهَتِ الْفِعْلَ لَفْظًا وَمَعْنَى أَلْزَمُوا فِيهَا تَقْدِيمَ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَرْفُوعِ
٢٥ لِيُعْلَمَ أَنَّهَا حُرُوفٌ أَشَبَّهَتِ الْأَفْعَالَ وَلَيْسَتْ أَفْعَالًا وَعَدِمَ التَّصَرُّفَ فِيهَا لَا يَدُلُّ

على المحرقة لَأَنَّ لنا أنفعالاً لا تنصرف نحو نِعَمَ وَفَيْسَ وَعَسَى وَلَيْسَ وفعل
التعجب وحجاً، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمّا قولهم أَنَّ هذه الأحرف
إنّما (202.00) نَصَبْتُ لشبه الفعل فينبغي أَنْ لا تعمل في الخبر لأنّه يؤدّي إلى
التسوية بين الأصل والفرع قلنا هنا يبطل بأسم الفاعل فإنّه إنّما عمل لشبه
الفعل ومع هنا فإنّه يعمل عمله ويكون له مرفوع ومنصوب كالفعل تقول
زَيْدٌ ضَارِبٌ أَبُوهُ عَمْرًا كما تقول يَضْرِبُ أَبُوهُ عَمْرًا والذي يدلّ على فساد
ما ادّعيتموه من ضعف عملها أنّها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف
أو حرف جرّ نحو قوله تعالى إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَلِمَنْ فِي ذَلِكَ لَأَبَّةٌ وما أشبه
ذلك على أنّا قد عملنا بمقتضى كونها فرعاً فإنّا ألزمتها طريقة واحدة وأوجبنا
١٠ فيها تقديم المنصوب على المرفوع ولم نجوز فيها الوجهين كما جوّزنا مع الفعل
إتلاً يجرى مجرى الفعل فيسوى بين الأصل والفرع وكان تقدم المنصوب
أولى ليفرق بينها وبين الفعل لأنّ الأصل أن يُذكر الفاعل عَقِيبَ الفعل
قبل ذكر المفعول فلما قُتِمَ هاهنا المنصوب وأُخِرَ المرفوع حصلت مخالفة هذه
الأحرف للفعل وأتخطأها عن رتبته، وقولهم أَنَّ الخبر يكون باقياً على رفعه
١٥ قبل دخولها فاسد وذلك لأنّ الخبر على قولهم مرفوع بالمبتدأ كما أنّ المبتدأ
مرفوع به فيها يترافعان ولا خلاف أنّ الترافع قد زال بدخول هذه الأحرف
على المبتدأ ونصبها إياه فلو قلنا أنّه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها مع
زواله لكان ذلك يؤدّي إلى أن يرتفع الخبر بغير عامل وذلك مُحَال، وأمّا
قولهم الدليل على ضعف عملها أنّه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو
٢٠ أتدبئ به كقول الشاعر

إِنِّي إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا

قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أنّ هذا شاذّ فلا يكون فيه
حجّة والثاني أنّ الخبر هاهنا محذوف كأنّه قال لا تتركني فيهم غريباً بعيداً
إِنِّي أَذِلُّ إِذْنُ أَهْلِكَ أَوْ أَطِيرَا وحذف الفعل الذي هو الخبر لأنّ في الثاني
٢٥ دلالة على الأول المحذوف فإنّ ما دخلت على الخبر والثالث أن يكون جعل

إِنْ أَهْلَكَ أَوْ أَطْلَبَا فِي مَوْضِعِ الْخَبْرِ كَقَوْلِكَ إِنِّي لَنْ أَذْهَبَ فَشَبَّهَ إِنْ لَنْ
وَأِنْ كَانَتْ لَنْ لَا يُلْحِقُ فِي حَالٍ بِخِلَافِ إِنْ، وَأَمَّا قَوْلُهُ إِنْ بِكَ يَكْهَلُ زَيْدٌ
وَأِنْ بِكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ إِنَّهُ بِكَ يَكْهَلُ زَيْدٌ وَإِنَّهُ بِكَ زَيْدٌ
مَأْخُودٌ كَمَا قَالَ الرَّاعِي

• فَلَوْ أَنَّ حُقَّ الْيَوْمَ مِنْكُمْ إِقَامَةٌ • وَإِنْ كَانَ مَرْحٌ فَدَمَفَى فَتَسَرَّعَا

أَرَادَ فَلَوْ أَنَّهُ حُقَّ وَلَوْلَمْ يَرِدِ الْمَاءُ لَكَانَ الْكَلَامُ مُحَالًا وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ
إِنْ مِنْ لَمْ فِي بَيْتِي حَسًا ، نِ أَلْمُهُ وَأَعِصُو فِي الْخَطُوبِ
وَقَالَ أُمَيَّةُ بْنُ أَبِي الصَّلْتِ

وَلَكِنْ مَنْ لَا يَلْقَى أَمْرًا بَيُّوتُهُ • يَمُدُّهُ يَنْزِلُ بِهِ وَهُوَ أَعْرَلُ

١٠ وَقَالَ الْآخَرُ (MIL 87)

فَلَوْ كُنْتُ صَبِيحًا عَرَفْتُ قَرَابِي • وَلَكِنْ زَنْجِي عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

وَقَالَ الْآخَرُ

فَلَيْتَ كُنْتُ أَلَمَ عَنِّي سَاعَةً • فَيَتَنَا عَلَى مَا خَيَّلَتْ نَائِمِي بَالِ

وَقَالَ الْآخَرُ

١٥ فَلَيْتَ كَفَافًا كَانَ خَيْرَكَ كُلُّهُ • وَشَرَّكَ عَنِّي مَا أَرْزَوَى أَلْمَاءُ مُرْتَوَى

أَرَادَ لَيْتَهُ إِنْ جَعَلْتَ كَفَافًا خَيْرَ كَانَ مَقْدَمًا عَلَيْهَا وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ لَيْتَهُ كَانَ
خَيْرَكَ وَشَرَّكَ كَفَافًا عَنِّي أَوْ مَكْنُوفِينَ عَنِّي لِأَنَّ الْكَفَافَ مُصْدَرٌ فَيَنْعَى عَلَى الْوَاحِدِ
وَالْأُنثَى وَالْجَمْعِ كَقَوْلِهِ رَجُلٌ عَدْلٌ وَرِضَى وَرَجُلَانِ عَدْلٌ وَرِضَى وَقَوْمٌ عَدْلٌ
وَرِضَى وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَإِنْ جَعَلْتَ كَفَافًا مَنْصُوبًا بَلَيْتَ لَمْ يَكُنْ مِنْ هَذَا
٢٠ الْبَابِ وَالْأَوَّلُ أَجُودٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فُسَادِهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي كَلَامِ
الْعَرَبِ عَمَلٌ يَمَلُ فِي الْأَسْمَاءِ النَّصْبَ إِلَّا وَيَمَلُ الرَّفْعَ فَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يُوَدِّي
إِلَى تَرْكِ الْفِيَّاسِ وَمُخَالَفَةِ الْأَصُولِ لِغَيْرِ فَائِدَةٍ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فَوْجِبَ أَنْ نَعْمَلَ
٢٢ فِي الْخَبْرِ الرَّفْعَ كَمَا عَمِلْتَ فِي الْأَسْمَاءِ النَّصْبَ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَاهُ أَعْلَمُ ،

٢٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر وأختلفوا بعد ذلك فذهب أبو الحسن على بن حمزة الكسائي إلى أنه يجوز ذلك على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل إن أو لم يظهر وذلك نحو قولك إن زينا وعمرو قائمان وإنك وبكر متطلقان وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال، أما الكوفيون فأجيبوا بأن قالوا الدليل على جواز ذلك النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى إن الذين آمنوا والذين هادوا والصائبون والنصارى وجه الدليل أنه عطف الصائمين على موضع إن قبل تمام الخبر وهو قوله من آمن بالله واليوم الآخر وقد جاء عن بعض العرب فيما رواه الثقات إنك وزيد قاهبان وقد ذكره سيبويه في كتابه فهذان دليلان من كتاب الله تعالى ولغة العرب، وأما من جهة القياس فقالوا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا نحو لا رجل وامرأة أفضل منك فكذلك مع ١٥ إن لأنها بمنزلة وإن كانت إن للإنبات ولا للنفى لأنهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره بدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر لأنه لا فرق بينها عندنا وأنه قد عرفت من مذهبا أن إن لا تعمل في الخبر لضعفها وإنما يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها فإذا كان الخبر يرتفع (fol. 88) بما كان يرتفع به قبل دخولها فلا إحالة إذن لأنه إنما كانت المسئلة تنفسد أن لو قلنا أن إن هي ٢٠ العاملة في الخبر فيجمع عاملان فيكون محالاً ونحن لا نذهب إلى ذلك فصح ما ذهبنا إليه، وأما البصريون فأجيبوا بأن قالوا الدليل على أن ذلك ٢٢ لا يجوز أنك إذا قلت إنك وزيد قائمان وجب أن يكون زيد مرفوعاً

بالابتداء . ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون إن علامة في خبر الكاف وقد أجمعا في لفظ واحد فلو قلنا أنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لآتى ذلك إلى أن يعمل في أم واحد علمان وذلك محال ، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما أحجأهم بقوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ فلا حجة لهم فيه من ثلاثة أوجه أحدها أنا نقول في هذه الآية تقدم وتأخير والتقدير فيها إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون وَالصَّابِقُونَ وَالنَّصَارَى كَذَلِكَ كما قال الشاعر

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لَائِبَ أَصْرَمَ طَعْنَةً . حُصَيْنَ عَيْطَاتِ السَّائِفِ وَالْحَمَرُ

١٠ فرفع الحمر على الاستئناف فكانه قال وَالْحَمَرُ كَذَلِكَ وقال الآخر

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا أَبْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدْعُ . مِنْ أَلْمَالِ إِلَّا مُنْتَحَا أَوْ مُجْلَفُ

فرفع مجلف على الاستئناف فكانه قال أَوْ مُجْلَفُ كَذَلِكَ وهنا كثير في كلامهم ، والوجه الثاني أن تجعل قوله تعالى مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ خبرا للصابئين والنصارى ونصهر للذين آمنوا والذين هادوا خبرا مثل الذى أظهرت للصابئين والنصارى أَلَا نَرَى أَنَّكَ تَقُولُ زَيْدٌ وَعَمْرُو قَائِمٌ فجعل قائما خبرا لعمر وعمر زيدا خبرا آخر مثل الذى أظهرت لعمر وإن شئت أيضا جعلته خبرا لزيد وأضمرت لعمر خبرا آخر وقال الشاعر وهو يثر بن أبي حازم

وَلَا فَاعْلَمُوا أَنَا وَأَنْتُمْ : بُغَاةٌ مَا بَقِينَا فِي شِقَاقِ

٢٠ فإن شئت جعلت قوله بُغَاةٌ خبرا للثاني وأضمرت للأول خبرا ويكون التدوير وَلَا فَاعْلَمُوا أَنَا بُغَاةٌ وَأَنْتُمْ بُغَاةٌ وإن شئت جعلته خبرا للأول وأضمرت للثاني خبرا على ما بينا ، والوجه الثالث أن يكون عطفًا على المضمر في المرفوع في هادوا وهادوا بمعنى تابوا وهنا الوجه عندى ضعيف لأن العطف على المضمر المرفوع قبيح وإن كان لازما للكوفيين لأن العطف على المضمر المرفوع عندهم

ليس بفتح وسنذكر فساد ما ذهبوا إليه في موضعه إن شاء الله تعالى، وأما ما حكوه عن بعض العرب إنك وزيد ذاهبان فقد ذكر سيويه أنه غلط من بعض العرب وهذا لأن العربي (vol. 00) يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه كما قالوا ما أغفلت عنك شيئاً وكما قال زهير ويقال صرمة الأنصاري

بدا لي أنني كنت مدرك ما مضى . ولا سايقي شيئاً إذا كان جارياً
فقال سايقي على البحر وكان الوجه سايقا بالنصب وقال الآخر
أجدك كنت الدهر رائتي رامي . ولا عاقل إلا وأنت جيب
ولا مضعدي في المضعدين لتتبع . ولا هابط ما عشت مضرب شطيط
١٠ وقال الأخوص الرياحي

مشائيم لابسوا مضطحين عشيّة . ولا ناعبي إلا بين غرابها
فقال ناعبي بالبحر وكان الوجه أن يقول ناعبا بالنصب وقد تؤمل ذلك بما لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه فإذا كان كذلك فلا يجوز الاحتجاج بما روه مع قلته في الاستعمال وتعد عن القياس على ما وقع فيه الخلاف، وأما قولهم ١٥
أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا فكذلك مع إن فلنا الجواب عن هنا من وجهين أحدهما إنما جاز ذلك مع لا لأن لا لا تعمل في الخبر بخلاف إن فلم يجمع فيه عاملان فجاز معها العطف على الموضع قبل تمام الخبر دون إن على ما بينا والوجه الثاني أننا نسلم أن لا تعمل في الخبر كأن ولكن إنما جاز ذلك مع لا دون إن وذلك لأن لا ركبت مع ٢٠
الاسم التكررة بعدها فصارا شيئاً واحداً فكانت لم يجمع في الخبر عاملان وأما إن فإنها لا تركب مع الاسم بعدها فيجتمع في الخبر عاملان وذلك لا يجوز فبان الفرق بينهما، وأما قولهم أن إن لا تعمل في الخبر فقد بينا فساد ذلك ٢٢
مستوفى في المسئلة التي قبل هذه المسئلة فلا يلتفت إلى الإعادة والله أعلم،

٢٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن إِنَّ الْمُخَفَّفَةَ من الثَقِيلَةِ لا تعمل النصب في الاسم
 وذهب البصريون إلى أنها تعمل، أما الكوفيون فأجابوا بأن قالوا إنها قلنا
 أنها لا تعمل لأنَّ المُشَدَّدَةَ إنما عملت لأنها أشبهت الفعل الماضي في اللفظ
 لأنها على ثلاثة أحرف كما أنه على ثلاثة أحرف وأنها مبنية على الفتح كما أنه
 مبني على الفتح فإذا خففت فقد زال شبهتها به فوجب أن يبطل عملها، ومنهم
 من تمسك بأن قال إنها قلنا ذلك لأنَّ إِنَّ المُشَدَّدَةَ من عوامل الأسماء
 وإِنَّ الْمُخَفَّفَةَ من عوامل الأفعال فينبغي أن لا تعمل الْمُخَفَّفَةُ في الأسماء كما لا
 تعمل المُشَدَّدَةُ في الأفعال لأنَّ عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء وعوامل
 ١٠ الأسماء لا تعمل في الأفعال، (vol. 70) وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا
 الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى وَإِنْ كَلَّا لَمَا يُؤْفَيْنَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ فِي
 قِرَاءَةٍ مِّن قُرْآنٍ خَفِيفٍ وَهُوَ قِرَاءَةٌ تَافِعَةٌ وَأَبْن كثير وروى أبو بكر عن
 عاصم بخفيف إِنْ وتشديد لَمَّا قالوا ولا يجوز أن يقال بأنَّ كَلَّا منصوب
بِأَيُّفَيْنَهُمْ لأننا نقول لا يجوز ذلك لأنَّ لام القسم تمنع ما بعدها أن يعمل فيها
 ١٥ قبلها ألا نرى أنه لا يجوز أن نقول زَيْدًا لَأَكْرِمَنَّ وَعَمْرًا لَأَضْرِبَنَّ فننصب
 زَيْدًا لَأَكْرِمَنَّ وَعَمْرًا لَأَضْرِبَنَّ فكذلك هاهنا لا يجوز أن يكون كَلَّا منصوبا
بِأَيُّفَيْنَهُمْ قالوا ولا يجوز أيضا أن يقال أن إِنْ بمعنى ما ولَمَّا بمعنى إلا
 لأننا نقول أن إِنْ التي بمعنى ما لا يحى معها اللام بمعنى إلا كما قال تعالى
 إِنْ كُلُّ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا وَأَمَّا لَمَّا فلا
 ٢٠ يجوز أن تجعل هاهنا معنى إِلَّا لأنه لو جاز أن تجعل لَمَّا بمعنى إِلَّا لجاز أن
 يقال مَا قَامَ الْقَوْمُ لَمَّا زَيْدٌ وَقَامَ الْقَوْمُ لَمَّا زَيْدًا وَعَمْرًا فِي أَمْتَاعٍ
 ذلك دليل على فساده وإنها جاءت لَمَّا بمعنى إِلَّا في الإيمان خاصة نحو قولهم
 عَمَرَكَ اللَّهُ لَمَّا فَعَلْتُ كَذَا أَيْ إِلَّا تَمَّ لَوْ جَعَلْتَ لَمَّا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ كَلَّا
 ٢٤ لَمَّا يُؤْفَيْنَهُمْ بمعنى إِلَّا لَمَّا كَانَ لِكُلِّ مَا يَنْصَبُهُ لَنْ إِلَّا لا يعمل ما بعدها فيها

قبلها فدل على صحته ما ذكرناه، والذي يدل على صحته ذلك أيضا أنه قد صحح عن العرب أنهم يقولون إلا أن أخاك ذاهب بمعنى أن المشددة وقد قال الشاعر

وَصَلَّى مُفْرِقِي النَّحْرِ • كَانَ تَدْيِي حُفَايَ

١٠ فنصب تديي بكأن المخففة من الثقيلة وأصلها أن أضيف إليها الكاف للتشبيه والأصل في الكاف أن تكون مؤخرة كما أن الأصل في اللام أن تكون مقدمة فإذا قلت كان زيدا الأسد كان الأصل فيه إن زيدا كالأسد كما إذا قلت إن زيدا لقائم كان الأصل فيه لأن زيدا قائم إلا أنه قُسمت الكاف على أن عناية بالتشبيه وأخرت اللام عن إن لتلا بمجوعا بين حرفي تأكيد فلما نُصب بها مع التخفيف دل على أنها بمنزلة فعل قد حُذف بعض حروفه وقال الآخر

كَانَ وَرَيْدِي رِشَاءَ خُلْبِ

فنصب ورَيْدِي بكأن المخففة من الثقيلة فدل على ما قلناه ولا يجوز أن يقال أن الإنشاد في التبيين كان تدياء وكان وريداء بالرفع لأننا نقول بل الرواية المشهورة كان تديي وكان ورَيْدِي بالنصب وإن صح ما رووه فيكون الرفع على حذف الضمير مع التخفيف كما قال الأعشى

فِي فَنِيحِ كَسْبُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمَا • أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْنَى وَيَسْتَعِلُّ

(Vol. 72) كأنه قال أنه هالك وقال الآخر

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا • وَلَا يَأْتُرُ أَنْتَ وَلَا الْغَنِيُّ

٢٠ وقال الآخر

أَكَاثِرُهُ وَاعْلَمْ أَنْ كِلَانَا • عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

وقال زيد بن أرقم

وَبَوْمَا تُلَاقِينَا بِوَجْهِ مُسَمٍّ • كَانَ ظَلِيَّةٌ تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ

٢٤ وقال الآخر

عَابَتْ لَهُ رُمْحًا طَوِيلًا وَآلَةً . كَانَ قَبَسٌ يُعَلَى بِهَا حِينَ تُنْفَعُ
وقال الآخر

وَحِيَاءٌ أَلْقَى أَلَيْكُ فِيهَا ذِرَاعَهُ . فَسَرَتْ وَسَامَتْ كُلُّ مَائِي وَنُصْرِي
تُعَيِّنِي بِهَا الدَّرْمَاءُ تَحْتَبُ قُصْبَهَا . كَانَ بَطْنُ حَبَلِي ذَاتِ أَوْتَانٍ مُتَمِّمِ

٥. فحين روى بالرفع ومن روى بالجر جعل أن زائدة ومن روى بالنصب
أعملها مع التخفيف ومن كلامهم أَوَّلُ مَا أَقُولُ أَنْ يَسْمَعَ اللَّهُ كَأَنَّهُمْ قَالُوا أَنَّهُ
يَسْمَعُ اللَّهُ وقال تعالى أَفَلَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا كَأَنَّهُ قَالَ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ
إِلَيْهِمْ قَوْلًا إِلَّا أَنَّهُ لَا تَخَفُفَ مع الفعل إلا مع أحد أربعة أحرف وهي لا وقد
وسوف والسين كقوله تعالى عَلِمَ أَنْ سَبَّكُونُ مِنْكُمْ مَرْضًى وكذلك عَلِمْتُ أَنْ
١٠. سَوْفَ يَخْرُجُ زَيْدٌ وَعَلِمْتُ أَنْ قَدْ خَرَجَ عَمْرُو قَالَ أَبُو صَخْرٍ الْهَلْئَلُ
فَعَلَيْي أَنْ قَدْ كَلِمْتُ بِكُمْ . ثُمَّ أَفْعَلِي مَا يَشْتِي عَنْ عِلْمِ

ولا تخفف من غير واحد من هذه الأحرف لأنهم جعلوها عوضاً مما لحق أن
من التغيير وكان التعويض مع الفعل أولى من الاسم وذلك لأن أن لحقها
مع الاسم ضرباً واحداً من التغيير وهو الحذف ولحقها مع الفعل ضربان
١٥. الحذف ووقوع الفعل بعدها فلها كان التعويض مع الفعل أولى من
الاسم، والذي يدل على صحته ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما
حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم أَظُنُّ أَنَّكَ
قَائِمٌ وَأَحْسِبُ أَنَّهُ ذَاهِبٌ يريدون أَنَّكَ وَأَنَّهُ بالتشديد قال الشاعر
فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرِّخَاءِ سَأَلْتَنِي ، فِرَاقَكَ لَمْ أَجْزَلْ وَأَنْتَ صَدِيقُ

٢٠. وقال الآخر

وَقَدْ عَلِمَ الصَّيِّةُ الْمُرْمِلُونَ . إِنَّا أَغْبَرُ أَفْقًى وَهَيْتَ شَمَالًا
وَحَلَّتْ عَنْ أَوَّلَادِهَا الْمُرْصَعَاتُ ، وَلَمْ تَسِرْ عَيْنُ الْمَرْبِ بِلَالًا
بِأَنَّكَ الرَّبِيعُ وَغَيْتُ مَرِيعٌ ، وَقَدْ مَا هُنَاكَ تَكُونُ النَّيَالًا

٢٤. أراد بِأَنَّكَ بالتشديد إِلَّا أَنْ الاستدلال على إعمالها في المضمر مع التخفيف

عندى ضعيف لأن ذلك إنما يجوز في ضرورة الشعر لا في أخبار الكلام إلا
 في رواية شاذة ضعيفة غير معروفة فلا يكون فيه حجة، وأما الجواب عن
 كلمات الكوفيين أما قولهم إنما علمت لشيء الفعل لفظاً فإذا خُففت زال
 شبهها به فبطل علمنا هنا باطل لأنَّ إِنَّا علمت لأنها أشبهت الفعل
 لفظاً ومعنى وذلك من خمسة أوجه وقد قلنا ذكرها في موضعها فإذا
 خُففت صارت بمنزلة فعلٍ حُذِفَ منه بعضُ حروفه وذلك لا (No. 72) يُبطل
 عمله ألا ترى أنك تقول عرَّ الكَلَامَ وشي الثوبَ ولِ الآمَرِ وما أشبه ذلك
 ولا يُبطل عمله فكذلك هاهنا، وأما قولهم أنَّ المُنْشَدَةَ من عوامل الأسماء
 وإنَّ المُنْخَفَّةَ من عوامل الأفعال قلنا هذا الاستدلال ظاهر الاختلال فإننا
 إذا قدرنا أنها مَخْفُفَةٌ من الثبيلة فهي من عوامل الأسماء وإذا لم تُقَدَّرْ أنها
 مَخْفُفَةٌ من الثبيلة فليست من عوامل الأسماء وإنَّ المُنْخَفَّةَ في الأصل غيرُ إِن
 المُنْخَفَّةَ من الثبيلة لأنَّ تلك المُنْخَفَّةَ من عوامل الأفعال وهذه المُنْخَفَّةُ من
 الثبيلة من عوامل الأسماء ولم يقع الكلام في إِنَّ المُنْخَفَّةَ في الأصل وإنما
 وقع في إِنَّ المُنْخَفَّةَ من الثبيلة وقد يتأ الفرق بينهما والله أعلم،

مسألة ٢٥

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول اللام في خبر لَيْكَنَّ كما يجوز في
 خبرٍ إِن نحو مَا قَامَ زَيْدٌ لَيْكَنَّ عَمراً لَقَائِمٌ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز
 دخول اللام في خبر لَيْكَنَّ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنه
 يجوز دخول اللام في خبر لَيْكَنَّ الفلُّ والقياس، أما الفل فقد جاء عن
 العرب إدخال اللام على خبرها قال الشاعر
 وَلَيْكَنَّي مِنْ حَبِّهَا لَكَيْمٌ

وأما القياس فلأنَّ الأصل في لَيْكَنَّ إِنَّ زَيْدٌ عليها لا والكاف فصارتا جميعاً
 حرفاً واحداً كما زيدت عليها اللام والماء في قول الشاعر

لَيْفِكَ مِنْ عَسِيفٍ كَوَسِيفَةٍ * عَلَى هَتَاتٍ كَغَاثٍ مَنْ يَقُولُهَا

فزاد اللام والهاء على إِنْ فكَذَلِكَ هَاهُنَا زَادَ عَلَيْهَا لَا وَالْكَافُ فَإِنَّ الْحَرْفَ
قَدْ يُوصلُ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ فَمَا وَصَلَ فِي أَوَّلِهِ نَحْوُ هَذَا وَمِثْلِكَ وَمَا وَصَلَ فِي
آخِرِهِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى قَامَا تَرَيْنِ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا وَكَذَلِكَ تَقُولُ أَنَّ قَوْلَ
العرب كَمْ مَالُكَ أَنَّمَا مَا زِيدَتْ عَلَيْهَا الْكَافُ ثُمَّ إِنَّ الْكَلَامَ كَثُرَ بِهَا فُحذِفَتْ
الْأَلْفُ مِنْ آخِرِهَا وَسَكَتَ فِيهَا كَمَا زِيدَتْ اللَّامُ عَلَى مَا ثُمَّ لَهَا كَثُرَ الْكَلَامُ
بِهَا سَكَتَ فِيهَا فَقَالُوا لَمْ فَطَلَّتْ كُنَّا قَالَ الشَّاعِرُ

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لَمْ أَسْلَمْتَنِي * لِيَهْمُومِ طَارِقَاتٍ وَذِكْرُ

وقال بعض العرب في كلامه وقد قيل له مِنْذُ كَمْ قَعَدَ فَلَانٌ فَقَالَ كَمْذُ
١٠ أَخَذْتُ فِي حَدِيثِكَ فزاد الكاف في مِنْذُ فدلَّ على أَنَّ الْكَافَ فِي كَمْ زَائِدَةٌ
وقيل لبعضهم كَيْفَ تَصْنَعُونَ الْإِقْطَ فَقَالَتْ كَهَيْئَةِ أَيْ يَسِيرٌ سَهْلٌ فَيَزِيدُونَ
الْكَافَ فكَذَلِكَ هَاهُنَا زِيدَتْ لَا وَالْكَافُ عَلَى إِنْ وَحُذِفَتْ الْهَمْزَةُ لِكثَرَةِ
الاسْتِعْمَالِ فَصَارَتْ حَرْفًا وَاحِدًا كَمَا قَالُوا لَنْ وَأَصْلُهَا لَا أَنْ فُحذِفَتْ الْأَلْفُ
وَالْهَمْزَةُ لِكثَرَةِ الاسْتِعْمَالِ فَصَارَتْ حَرْفًا وَاحِدًا فكَذَلِكَ هَاهُنَا وَلِأَنَّ أَوَّلِي فِائِهِ
١٥ إِذَا جاز حذف الألف والهمزة لكثرة الاستعمال فَلَنْ يَجُوزُ حَذْفُ الْهَمْزَةِ كَانَ
ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ (COL. 73) الْأَوَّلِيِّ وَقَالُوا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ أَصْلُهَا
لَا أَنْ لَمَّا جاز أَنْ يُقَالَ أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ لِأَنَّ مَا بَعْدَ أَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ
يَعْمَلَ فِيهَا قَبْلُهَا لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا جاز ذَلِكَ لِأَنَّ الْحُرُوفَ إِذَا رُكِبَتْ تَغْيَرُ حِكْمُهَا
بَعْدَ التَّرْكِيبِ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ أَلَّا نَرَى أَنَّ هَلْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ
٢٠ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلُهَا وَإِذَا رُكِبَتْ مَعَ لَا وَدَخَلَهَا مَعْنَى التَّخْضِيعِ تَغْيَرُ ذَلِكَ
الْمَحْكَمُ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ فَجاز أَنْ يَعْمَلَ مَا بَعْدَهَا فِيهَا قَبْلُهَا فَيُقَالَ
زَيْدًا هَلَّا ضَرَبْتَ فكَذَلِكَ هَاهُنَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ أَصْلَهَا إِنْ عَلَى مَا بَيَّنَّا
أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعِهَا كَمَا يَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى مَوْضِعٍ إِنْ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ
الأصل فيها إِنْ زِيدَتْ عَلَيْهَا لَا وَالْكَافُ فَكَمَا يَجُوزُ دُخُولُ اللَّامِ فِي خَبَرٍ إِنْ
٢٥ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ دُخُولُهَا فِي خَبَرٍ لَيْكِنْ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَتَّخِجُوا بِأَنَّ قَالُوا إِنَّمَا

قلنا أنه لا يجوز ذلك لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن وذلك لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إن لا تنافيها في المعنى لأن كل واحدٍ منهما للتأكيد وأما لكن فمخالفة لها في المعنى وإن كانت لام القسم فإنها حسنت مع إن لأن إن تقع في جواب القسم كما أن اللام تقع في جواب القسم وأما لكن فمخالفة لها في ذلك لأنها لا تقع في جواب القسم فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قوله

وَلَكِنِّي مِنْ حُبِّهَا لَكَيْدٌ

١ فهو شاذ لا يؤخذ به لقوله وشدوده ولهذا لا يكاد يُعرف له نظير في كلام العرب وأشعارهم ولو كان قياساً مطرداً لكان ينبغي أن يكثر في كلامهم وأشعارهم كما جاء في خبر إن وفي عدم ذلك دليل على أنه شاذ لا يقاس عليه، وأما قولهم أن الأصل في لكن إن زيدت عليها لا والكاف فصارتا حرفاً واحداً قلنا لا نسلم فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى،
١٠ قولهم كما زيدت اللام والماء في قوله

لِهِنَّكَ مِنْ عَيْسِيٍّ لَوَسِيمَةٌ

قلنا ولا نسلم أن الماء في قوله لِهِنَّكَ زائفة وإنما هي مبتدلة من ألف إن فإن الماء تبدل من الهزة في مواضع كثيرة من كلامهم يقال هَرَقْتُ الماءَ والأصل فيه أَرَقْتُ وهَرَحْتُ الدابة والأصل فيه أَرَحْتُ وهَنَرْتُ التوبَ ٢٠ والأصل فيه آَنَرْتُ وهَنَرِيَّةُ والأصل فيه إِبْرِيَّةُ وهو الخزاز في الرأس وهَرَدْتُ والأصل أَرَدْتُ وهِيَاكَ والأصل إِيَّاكَ وقد قرأ بعض القراء هِيَاكَ تَعَبُدُ وقال الشاعر

فَهِيَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعَتْ . مَوَارِدُهُ ضَاقَتْ عَلَيْكَ الْمَصَادِرُ

وقال الآخر (Ed. 74)

٢٠ يَا خَالٍ مَلَأَ قُلْتُ إِذْ أَعْطَيْتَنِي ١ هِيَاكَ هِيَاكَ وَحَنَوَاءَ الْعُقَى

أراد إتيانك وقد قال الله تعالى وَمَهْمَا عَلَيْهِ قِيلَ أَصْلُهُ مُؤَنِّبٌ فَقُلْتُ الْمَهْزَةُ هاءٌ ولهذا قيل في تفسير وَمَهْمَا عَلَيْهِ حافظاً عليه وقيل شاهداً وقيل رقيباً عليه وقيل قفائاً عليه وكلّ هذه الألفاظ متقاربة في المعنى فدلّ على أنّ الهاء في لَهْمَا مُبْدَلَةٌ من همزة ولهذا المعنى جاز أن يُجمع بين اللام وبينها لتغيّر صورتها وقد حكى عن أصحابكم فيه وجهان أحدهما قول الفراء وهو أنّ أصله وَاللَّهُ إِنَّكَ لَوَيْسِيَّةٌ فَحُذِفَتِ الْهَمْزَةُ مِنْ إِنَّ وَالْوَاوُ مِنْ وَاللَّهُ وإحدى اللامين فبقي لَهْمَا والوجه الثاني وهو قول الْمُفَضَّلِ بْنِ سَلَمَةَ أَنَّ أَصْلَهُ اللَّهُ إِنَّكَ لَوَيْسِيَّةٌ فَحُذِفَتِ لَامَانِ مِنَ اللَّهِ وَالْهَمْزَةُ مِنْ إِنَّ فَبَقِيَ لَهْمَا فَسَقَطَ الِاحْتِجَاجُ بِهِ عَلَى كِلَا الْمَذْهَبَيْنِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْحَرْفَ قَدْ يُوَصَّلُ فِي أَوَّلِهِ نَحْوَ هَذَا قُلْنَا ١٠ هَذَا إِنَّمَا جَاءَ قَلِيلاً عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ لِلدَّلِيلِ دَلَّ عَلَيْهِ فَبَقِيَ فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ وَلَا يَدْخُلُ هُنَا فِي الْقِيَاسِ فَيُقَاسُ عَلَيْهِ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ كَمْ مَالُكَ أَصْلُهَا مَا زِيدَتْ عَلَيْهَا الْكَافُ قُلْنَا لَا نَسْلُمُ بَلْ هُنَا شَيْءٌ يَدْعُونَهُ عَلَى أَصْلِكُمْ وَسَيِّئٌ فَسَادُهُ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ لَنْ أَصْلُهَا لَا أَنَّ قُلْنَا لَا نَسْلُمُ بَلْ هُوَ حَرْفٌ غَيْرُ مُرَكَّبٍ وَقَدْ نَصَّ سَبِيحُهُ عَلَى ذَلِكَ وَالَّذِي يَدُلُّ ١٥ عَلَى أَنَّهُ غَيْرُ مُرَكَّبٍ مِنْ لَا أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَمَّا زَيْدًا فَلَنْ أَضْرِبَ وَلَوْ كَانَ كَمَا زَعَمُوا لَمَّا جَاءَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَا بَعْدَ أَنْ لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ فِيمَا قَبْلَهَا ، قَوْلُهُمْ أَنَّ الْحُرُوفَ إِذَا رُكِبَتْ تَغْيَرُ حِكْمًا عَمَّا كَانَتْ عَلَيْهِ قَبْلَ التَّرْكِيبِ كَهَلَّا قُلْنَا إِنَّمَا تَغْيَرُ حِكْمًا هَلَّا لِأَنَّ هَلَّا ذَهَبَ مِنْهَا مَعْنَى الِاسْتِفْهَامِ فَجَازَ أَنْ يَتَغَيَّرَ حِكْمًا وَأَمَّا لَنْ فَمَعْنَى النَّفْيِ بَاقٍ فِيهَا فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا يَتَغَيَّرَ حِكْمًا قَبْلَ الْفَرْقِ بَيْنَهَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ ٢٠ أَنَّهُ يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى مَوْضِعٍ لَيْكِنْ كَمَا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى مَوْضِعٍ إِنَّ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِنَّ قُلْنَا لَا نَسْلُمُ أَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ الْعُطْفُ عَلَى مَوْضِعٍ لَيْكِنْ لِأَنَّ أَصْلَهَا إِنَّ وَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ لِأَنَّ لَيْكِنْ لَا تَغْيَرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ لِأَنَّ مَعْنَاهَا الِاسْتِدْرَاكُ وَالِاسْتِدْرَاكُ لَا يُزِيلُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ وَالِاسْتِثْنَاءُ فَجَازَ أَنْ يُعْطِفَ عَلَى مَوْضِعِهَا كَلَيْكِنْ لِأَنَّ إِنَّ إِنَّمَا جَازَ أَنْ يُعْطِفَ عَلَى مَوْضِعِهَا دُونَ سَائِرِ أَخْوَالِهَا لِأَنَّهَا لَمْ ٢٥ تَغْيَرُ مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ بِخِلَافِ كَأَنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ لِأَنَّ كَأَنَّ أَدْخَلْتُ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى

التشبيه وليست أدخلت في الكلام معنى التبيين ولعل أدخلت في الكلام معنى التبرجى فتغير معنى الابتداء فلم يجوز العطف على موضع الابتداء لزواله فاما
لكن لما كان معناها الاستدراك وهو لا يزيل معنى الابتداء والاستئناف جاز
العطف على موضعها كما ن على (vol. 77) أنه من التحوين من يذهب إلى زوال
معنى الابتداء مع لكن فلا يجوز العطف على موضعها والذي يدل على أن
لكن مخالفة لأن في دخول اللام معها أنه لم يأت في كلامهم دخول اللام
على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر نحو لكن عندك لزيد أو لكن
في الدار لعمراً كما جاء ذلك في إن فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم
ولا نقل في شيء من أشعارهم دل على أنه لا يجوز دخول اللام في خبرها
١٠ لأن محييه في اسمها مقدم في الرتبة على محييه في خبرها وإذا لم تدخل اللام في
اسمها فإن لا تدخل في خبرها كان ذلك من طريق الأولى وبيان هذا وهو
أن الأصل في هذه اللام أن تكون متقدمة في صدر الكلام فكان ينبغي أن
تكون مقدمة على إن إلا أنه لما كانت للتأكيد وإن للتأكيد لم يجعلوا بين
حرفي تأكيد في الأصل يقتضى أن تنقل عن صدر الكلام وتدخل الاسم لأنه
١٥ أقرب إليه من الخبر إلا أنه لما كان الاسم يلي إن كرهوا أن يدخلوها على
الاسم كراهية للجمع بين حرفي تأكيد فتقلوها من الاسم وأدخلوها على الخبر
والذى يدل على أن الأصل فيها أن تكون مقدمة على إن أنها لام الابتداء
ولام الابتداء لما صدر الكلام والذي يدل على أن الأصل فيها أن تدخل
على الاسم قبل الخبر أنه إذا فصل بين إن واسمها بظرف أو حرف جر جاز
٢٠ دخولها عليه نحو إن عندك لزيد وإن في الدار لعمراً قال الله تعالى إن في
ذلك لآية فإذا ثبت أن هذا هو الأصل وأنه لا يجوز دخول اللام على
اسم لكن إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر دل على أنه لا يجوز أن تدخل
على خبرها لأنه لو كان دخول اللام مع لكن كدخولها مع إن تجاز أن
تدخل على اسمها إذا كان خبرها ظرفاً أو حرف جر كما تدخل على خبرها
٢٥ فلما لم يجوز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه والله أعلم

٣٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن اللام الأولى في لعل أصلية وذهب البصريون إلى أنها زائدة، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنها قلنا أن اللام أصلية لأن لعل حرفٌ وحروفُ المحروفِ كلها أصلية لأن حروف الزيادة التي هي همزة والالف والياء والواو واليم والهاء والنون والسين والهاء واللام والتي يحكم قولك اليوم تسعة ولا أنسىتموه وسألتمونيها إنما تختص بالأسماء والأفعال فأما المحروف فلا يدخلها شيء من هذه الحروف على سبيل الزيادة بل يحكم على حروفها كلها بأنها أصلية في كل مكان على كل حال ألا ترى أن الألف لا تكون في الأسماء والأفعال إلا زائدة أو متقلبة ولا يجوز أن يحكم عليها في ما ولا ويا بأنها زائدة أو متقلبة بل تحكم عليها بأنها أصلية لأن المحروف لا يدخلها ذلك فدل على أن اللام أصلية والذي يدل على ذلك أيضا (ص 70) أن اللام خاصة لا تكاد تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا شاذًا نحو زبدل وعبدل وتجل في كلمات معدودة فإذا كانت اللام لا تزداد فيما يجوز فيه الزيادة إلا على طريق الشذوذ فكيف يحكم بزيادتها فيما لا يجوز فيه الزيادة بحال، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنها زائدة لأنها وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم عارية عن اللام قال نافع ابن سعد الطائي

وَلَسْتُ بِأَمٍّ عَلَى الْأَمْرِ بَعْلَمًا . بَوْتُ وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ
أَرَادَ لَعَلَّ وَقَالَ الصَّيِّرُ السَّلَوِيُّ

لَكَ أَتَحْمِرُ عَلَيْنَا بِهَا عَلَى سَاعَةٍ . نَهْرٌ وَسَهْوَاءُ مِنْ اللَّيْلِ بَذَهَبُ
وَقَالَ الْآخَرُ

عَلَّ صُرُوفَ النَّهْرِ أَوْ دَوْلَاتِهَا . تُبَلِّغُنَا اللَّيْلَةَ مِنْ لَمَانِهَا
وَقَالَ الْآخَرُ

وَلَا نُهِنَ الْفَقِيرَ عَاكَ أَنْ . تَزَكَّحَ يَوْمًا وَالنَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقال الآخر

يَا أَبَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

وقالت أم الخفيف وهو سعد بن قريط
 تَرِيضُ بِهَا الْأَبَامَ كُلَّ صُرُوفًا ، سَتَرِي بِهَا فِي جَاهِرٍ مُتَسِيرٍ
 أراد لعل فلما وجدناهم يستعملونها عارية عن اللام في معنى إنبائها دللنا
 ذلك على أنها زائدة ألا ترى أننا حكمنا بأن اللام في زَيْدِلَ وَعَبْدِلَ وَأُولَاكَ
 وما أشبه ذلك زائدة لأننا نقول في معناه زَيْدٌ وَعَبْدٌ وَأُولَاكَ وحكمنا بأن
 المهمة في التثنية وهو الكبؤس زائدة لأننا نقول في معناه النيلان من
 غير هز وكذلك بأن النون في عَرَّتَيْنِ زائدة لأننا نقول في معناه عَرَّتَيْنِ بغير
 ١٠. النون الأولى إلى غير ذلك من الشواهد فكذلك هاهنا والذي يدل على
 أنها زائدة أن هذه الأحرف تعني أن وأخواتها إنما علمت النصب والرفع
 لشبه الفعل لأن أن مثل مَدَّ وَلَيْتَ مثل لَيْسَ وَلَكِنْ أصلها يَكُنْ رُكِبَتْ معها
 لَا كما رُكِبَتْ لَوْعَ لَا فَعِيلَ لَيْكِنْ وكان أصلها إِنْ أدخلت عليها كاف التشبيه
 فكذلك لعل أصلها عَلَّ وَزِيدَتْ عليها اللام إذ لو قلنا أن اللام أصلية في
 ١٥. لعل لآدَى ذلك إلى أن لا تكون على وزن من أوزان الأفعال الثلاثية أو
 الرباعية لأن الثلاثية على ثلاثة أَضْرَبَ فَعَلَ كَصَرَبَ وفَعَلَ كَكْتُكَ وفَعَلَ كَعَلِمَ
 وأما الرباعية فليس لها إلا وزن واحد وهو فَعَّلَ نحو دَحْرَجَ وَسَرَفَ فكان
 يؤدي إلى أن يبطل عملها فوجب أن يُحْكَمَ بزيادتها لتكون على وزن الفعل
 كسائر أخواتها فصارت بمنزلة زيادة لَا والكاف في لَيْكِنْ عندكم فإنه إذا جاز
 ٢٠. أن تحكموا بزيادة لَا والكاف في لَيْكِنْ وهما حرفان وأحدهما ليس من حروف
 الزيادة فلان يجوز أن يُحْكَمَ هاهنا بزيادة اللام وهي حرف من حروف
 الزيادة كان ذلك من طريق الأولى، والصحيح في هذه المسئلة ما (fol. 77)
 ذهب إليه الكوفيون وأما المجواب عن كلمات البصريين أما قولهم أننا
 وجدناهم يستعملونها كثيرا في كلامهم بغير لام بدليل ما أنشدوه من الأبيات
 ٢٥. قلنا إنها حذفت اللام من لعل كثيرا في أشعارهم لِكثرتها في استعمالهم ولهذا

تلميت العرب بهذه الكلمة فقالوا لعل ولعن ولعن بالعين غير مجبهة
قال الشاعر

حتى يقول أجماع النطق . لعن هذا معه معلق

ولعن بالعين مجبهة وأنشدا

أَلَا يَا صَاحِبِي قِفَا لَفْنَا . نَرَى الْعَرَصَاتِ أَوْ أَثَرِ الْخِيَامِ

ورَعَنَ وَعَنَ وَغَنَ وَلَعَلَّ وَغَلَّ فَلَمَّا كَثُرَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ فِي اسْتِعْمَالِمْ حَذَفُوا
اللام لكثرة الاستعمال وكان حَذْفُ اللام أَوَّلَى مِنَ الْعَيْنِ وَإِنْ كَانَ أَمْعَدُ
مِنَ الطَّرَفِ لِأَنَّهُ لَوْ حَذَفَ الْعَيْنُ لَأَتَى ذَلِكَ إِلَى أَجْمَاعِ ثَلَاثِ لَامَاتِ
فِيَوَدَى ذَلِكَ إِلَى الاسْتِقْفَالِ لِأَجْلِ أَجْمَاعِ الْأَمْثَالِ أَوْ لِأَنَّ اللام تكون في
١٠ موضع ما من حروف الزيادة وليس العين كذلك والذي يدل على اعتبار
ذلك أَنَّهُمْ جَوَزُوا فِي تَكْسِيرِ فَرَزْدَقٍ وَتَصْغِيرِهِ فَرَاذِقُ وَفَرِيزِقُ بِحَذْفِ اللام
وَلَمْ يَجُوزُوا فِي تَكْسِيرِ خَمْرِشٍ وَتَصْغِيرِهِ خَمَّاشٍ وَخَمِيشُ بِحَذْفِ الرَّاءِ لِأَنَّ
اللَّامَ تُشَبِّهُ حُرُوفَ الزِّيَادَةِ لِشَبَاحَتِهَا بِالنَّاءِ وَخَمِيشُ بَلَاءٌ مِنْهَا فِي مُرْتَابِ
وَمُزْدَجَرٍ بِخِلَافِ الرَّاءِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ وَإِذَا عَتَبُوا ذَلِكَ فِيهَا يَفْرُبُ
١٥ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ وَلَيْسَ مِنْهَا فَلَنْ يَتَّبِعُوهُ فَيَا هُوَ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ فِي
الْمَجْمُوعَةِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى فَلَمَّا كَانَ حَذْفُ اللام الْأَوَّلَى أَوَّلَى، وَأَمَّا
قَوْلُهُمْ أَنَا لَمَّا وَجَدْنَاهُمْ يَسْتَعْمِلُونَهَا مَعَ حَذْفِ اللام فِي مَعْنَى إِثْبَاتِهَا دَلَّ عَلَى
أَنَّهَا زَائِدَةٌ كَاللَّامِ فِي زَيْدَلٍ وَعَبْدَلٍ وَأَوَّلَاكَ فَلَمَّا إِنَّمَا يُعْتَرِ هَذَا فَيَا يَجُوزُ
أَنْ تَدْخُلَ فِيهِ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ فَأَمَّا الْمَحْرُوفُ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهَا
٢٠ حُرُوفُ الزِّيَادَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ إِنَّمَا عَمِلَتْ لِشَبِّهِ
النَّعْلِ فِي لَفْظِهِ فَلَمَّا لَا نَسْلُمُ أَنَّهَا عَمِلَتْ لِشَبِّهِ النَّعْلِ فِي لَفْظِهِ فَقَطُّ وَإِنَّمَا
عَمِلَتْ لِأَنَّهَا أَشْبَهَتْهُ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى وَذَلِكَ مِنْ عِدَّةٍ وَجُوهٍ أَحَدُهَا أَنَّهَا
تَقْتَضِي الْأِسْمَ كَمَا أَنَّ النَّعْلَ يَقْتَضِي الْأِسْمَ وَالثَّانِي أَنَّ فِيهَا مَعْنَى النَّعْلِ لِأَنَّ
أَنَّ وَإِنْ مَعْنَى أَكَلْتُ وَكَأَنَّ مَعْنَى شَبَّهْتُ وَلَكِنْ مَعْنَى اسْتَدْرَكْتُ وَلَيْتَ مَعْنَى
٢٥ نَمَيْتُ وَلَعَلَّ مَعْنَى نَرَجَيْتُ وَأَنَّهَا مَنِيَّةٌ عَلَى الْفَتْحِ كَمَا أَنَّ النَّعْلَ الْمَاضِي مَنِيَّةٌ

على التفع إلى غير ذلك من الوجوه التي قلتم ذكرها قبل هذه الوجوه من
المُشابهة بين لَعَلَّ والفعل لا تبطل بأن لا تكون على وزن من أوزانه وفي
كافية في إثبات عملها (ص ٧٨) بحكم المُشابهة على أنه قد ظهر نقصها عن سائر
أحوالها لعدم كونها على وزن من أوزان الفعل وأنه لا يجوز أن تدخل
عليها نون الوفاية كما يجوز في سائر أحوالها فلا يكاد يقال لَعَلَّني كما يقال
إِنِّي وكَأَنِّي وَلَكِنِّي وَلَيْتَنِي إِلَّا أَنْ يَجِيءَ ذلك قليلا كما قال عَرُوفُ بْنُ الْوَرْدِ
دَعَيْتَنِي أَطُوفُ فِي أَلْيَادِ لَعَلَّني * أَيْدِي غَنِي فِيهِ لَيْتِي أَنَحُو حَمِيلُ
وذلك قليل، وأما قولهم إذا جاز لكم أن تحكموا بزيادة لا والكاف في
لِكْرٍ وها حرفان فلأن يجوز أن يُحْكَمَ بزيادة اللام وفي حرف واحد كان
ذلك من طريق الأولى فلنا هذا فاسد لأنكم لا تقولون بصحة مذهبي فكيف
يجوز لكم أن تقيسوا عليه فإن القياس على الفاسد فاسد وقد بينا فساد ما
ذهبوا إليه في زيادة لا والكاف هناك كما بينا فساد زيادة اللام هاهنا وكلاهما
قول باطل ليس له حاصل والله أعلم،

٢٧ مسألة

١٥ ذهب الكوفيون إلى أن عَلَيْكَ وَتُونِكَ وَعَيْنُكَ في الإغراء يجوز تقديم
معمولاتها عليها نحو زَيْتًا عَلَيْكَ وَعَمْرًا عَيْنُكَ وَبَكْرًا تُونِكَ وذهب البصريون
إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وإليه ذهب النحاة من الكوفيين، أما
الكوفيون فأجيبوا بأن قائلو الدليل على أنه يجوز تقديم معمولاتها عليها النقل
والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ عَلَيْكُمْ
٢٠ كِتَابَ اللَّهِ أَيِ الزَّمَانِ كِتَابَ اللَّهِ فنصب كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ فدل على جواز

تقديمه وأجيبوا أيضا بالآيات المشهورة

يَا أَيُّهَا الْمَلَأَتْ كُلُّوْهُ تُونُكَ * إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَجْهَدُونَكَ
يُقْتُونَ خَيْرًا وَيُحِبُّونَكَ

والتقدير فيه كُنُوتِكَ دَلَوِي فدلّوا في موضع نصب بدُوتِكَ فدلّ على جواز
تقديمه ، وأما القياس فقالوا أجمعنا على أنّ هذه الألفاظ قامت مقام الفعل
الآ ترى أنك إذا قلت عليك زيدًا أي ألزمت زيدًا وإذا قلت عندك عمراً
أي تناول عمراً وإذا قلت كُنُوتَكَ بكرًا أي خذ بكرًا ولو قلت زيدًا ألزمت
• وعمراً تناول وبكرًا خذ فقدمت المفعول لكان جائزاً فكذلك مع ما قام
مقامه ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنّه لا يجوز تقديم
معمولاتها عليها أنّ هذه الألفاظ فرغ على الفعل في العمل لأنها إنّما علمت
عمله لإقيامها مقامه فينبغي أن لا تنصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم
معمولاتها عليها وصار هنا كما تقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل
١٠ فإنه لا يجوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك هاهنا إذ لو قلنا أنّه ينصرف
علماً ويجوز تقديم معمولاتها عليها لآتى ذلك إلى التسوية بين الفرع والأصل
وذلك لا يجوز لأنّ الفروع (ru. 77) آتيا تخطّ عن درجات الأصول ، وأما
الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا احتجاجهم بقوله تعالى كتاب الله عليكم
فليس لم فيه حجة لأنّ كتاب الله ليس منصوباً بعلّكم وإنّما هو منصوب
١٥ لأنّه مصدر والعامل فيه فعل مقدّر والتقدير فيه كتب كتاباً الله عليكم
وإنّما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم عليه كما قال الشاعر
مَا إِنْ بَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَ مِنْهُ وَحَرْفُ الْمَاقِي طَى الْخَمَلِ
فقوله طَى الْخَمَلِ منصوب لأنّه مصدر والعامل فيه فعل مقدّر والتقدير فيه
طوى طوى طَى الْخَمَلِ وإنّما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدّم عليه من قوله مَا إِنْ
٢٠ بَسَّ الْأَرْضَ إِلَّا مِنْكَ مِنْهُ فكذلك هاهنا قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة
ما تقدّم عليه من قوله حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَمْهَانُكُمْ وَيَنَانُكُمْ وَأَخْوَانُكُمْ وَعَمَّائُكُمْ
وَحَالَائُكُمْ فَإِنْ فِيهِ دلالة على أنّ ذلك مكتوبٌ عليهم فلما قدر هذا الفعل
ولم يظهر في التقدير فيه كتاباً الله عليكم ثمّ أضيف المصدر إلى الفاعل
كقوله وَتَرَى أَجْمَالَ تَخْسِيهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ فَنَصَبَ
٢٥ صُنِعَ عَلَى الْمَصْدَرِ بفعلٍ مقدّر وإنّما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالة ما تقدّم

عليه من الكلام والتقدير فيه صَنَعَ صُنْعًا اللَّهُ وَحَدَفَ الْفَعْلَ وَأَضِيفَ الْمَصْدَرُ
إِلَى الْفَاعِلِ لِأَنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ كَمَا يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ قَالَ الرَّائِي
فَأَبَتْ إِلَى أَنْ يَبْتَأَ الظَّلُّ بَعْلَمًا • تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ فِي الْآلِ يَنْصَحَ
وَجِيفَ الْمَطْلَايَا ثُمَّ قُلْتُ لِصَحْبِي • وَلَمْ يَتَرَلُوا أَيْرَدْتُمْ فَتَرَوْحُوا
• فنصب وَجِيفَ عَلَى الْمَصْدَرِ بِنَعْلِ مُقَدَّرٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ وَأَضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى
الْفَاعِلِ وَقَالَ لَيْدٌ

حَتَّى تَهْجُرَ فِي الرِّوَاكِ وَمَاجَهَا • طَلَبَ الْمُعَقِّبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

كَانَهُ قَالَ طَلَبًا الْمُعَقِّبُ حَقَّهُ ثُمَّ أَضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْمُعَقِّبِ وَهُوَ فَاعِلٌ بِدَلِيلِ
أَنَّهُ قَالَ الْمَظْلُومُ بِالرَّفْعِ حَمَلًا لِلْوَصْفِ عَلَى الْمَوْضِعِ وَإِضَافَةَ الْمَصْدَرِ إِلَى الْفَاعِلِ
١٠ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ يُحْصَى قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ فَأَضَافَ الْمَصْدَرُ
إِلَى أَسْمِ اللَّهِ تَعَالَى وَهُوَ الْفَاعِلُ وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ ضَرَبِي زَيْنًا قَائِمًا وَأَكْثَرُ شَرِي
السَّوْقِ مَثُوتًا وَقَالَ الشَّاعِرُ

فَلَا تُكْثِرَا لَوِي فَإِنَّ آخَاكُمَا • يَذْكُرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةُ مَوْلَعٌ

فَأَضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى الضَّمِيرِ فِي ذِكْرِهِ وَهُوَ فَاعِلٌ وَقَالَ الْآخَرُ

١٥ أَفْنَى يَلَاكِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَسَبٍ • قَسَرَجُ الْقَوَاقِيزِ أَقْوَاهُ الْآبَارِيقِ

فَأَضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى الْقَوَاقِيزِ وَهُوَ فَاعِلٌ فَبَيْنَ رَوَى أَقْوَاهُ مَنْصُوبًا وَمِنْ
رَوَى أَقْوَاهُ بِالرَّفْعِ جَعَلَهُ مِثْلَ الْمَفْعُولِ (٢٠١. ٨٠) وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا النُّحَى
كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أُنْشِدُوهُ

يَا أَيُّهَا الْبَاهِجُ دُلَّوْنِي دُونُكَ

٢٠ فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ قَوْلَهُ دُلَّوْنِي لَيْسَ هُوَ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ
وَأَمَّا هُوَ فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ لِأَنَّهُ خَبْرٌ مُبْتَدَأٌ مُقَدَّرٌ وَالتَّحْدِيدُ فِيهِ هَذَا دُلَّوْنِي دُونُكَ
وَالثَّانِي أَنَّهُ لَا نَسْلَمَ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصْبٍ وَلَكِنَّهُ لَا يَكُونُ مَنْصُوبًا بِدُونِكَ
وَأَمَّا هُوَ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ فَعْلٍ كَانَهُ قَالَ خُذْ دُلَّوْنِي دُونِكَ وَدُونِكَ مَفْسُورٌ
٢٤ لِذَلِكَ الْفَعْلُ الْمَقْدَّرُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهَا قَامَتْ مَقَامَ الْفَعْلِ فَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعْمُولِهَا

عليها كالنعل قلنا هذا فاسد وذلك لأن النعل التي قامت هذه الألفاظ مقامه
بمقتضى في الأصل أن يعمل النصب وهو منصرف في نفسه فنصرف عمله وأما
هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصل أن تعمل النصب وإنما أعملت لإتيانها
مقام النعل وهي غير منصرفة في نفسها فينبغي أن لا ينصرف عملها فوجب
أن لا يجوز تقديم معمولها عليها والله أعلم.

٢٨ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل وفرع عليه نحو ضرب
ضرباً وقامَ قياماً وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع
عليه، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أن المصدر مشتق من الفعل
١٠ لأن المصدر يصح لصحة الفعل ويعتدل لاعتداله ألا ترى أنك تقول قامَ
قياماً فيصح المصدر لصحة الفعل وتقول قامَ قياماً فيعتدل لاعتداله فلما صح
لصحته واعتدل لاعتداله دل على أنه فرع عليه، ومنهم من تمسك بأن قال
الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن الفعل يعمل في المصدر ألا ترى
أنك تقول ضربت ضرباً فنصب ضرباً بضربت فوجب أن يكون فرعاً له لأن
١٥ رتبة العامل قبل رتبة المفعول فوجب أن يكون المصدر فرعاً على الفعل،
ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على الفعل أن المصدر
يذكر تأكيداً للفعل ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد فدل على أن
الفعل أصل والمصدر فرع والذي يؤيد ذلك أننا نجد أفعالا ولا مصادرها
خصوصاً على أصلكم وهي نعمَ ونعمَ ونعمَ وفعل التعجب وحبذا فلولم
٢٠ يكن المصدر فرعاً لا أصلاً كما خلا عن هذه الأفعال لانتحالة وجود الفرع
من غير أصل، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر فرع على
الفعل أن المصدر لا ينصور معناه ما لم يكن فعل فاعل والمفاعل وضع له
٢٢ فعل ويقعل فينبغي أن يكون الفعل الذي يُعرف به المصدر أصلاً للمصدر

قالوا ولا يجوز أن يُقال أن المصدر إنما سُمي مصدرا لصدور الفعل عنه
كما قالوا للموضع الذي تَصْدُر عنه الإبل مصدر لصدورها عنه لأننا نقول لا
نسلم بل سُمي مصدرا لأنه مصدر عن الفعل كما قالوا (81. 82) مَرْكَبٌ قَارَةٌ
وَمَشْرَبٌ عَذْبٌ أَيْ مَرْكَوبٌ قَارَةٌ وَمَشْرُوبٌ عَذْبٌ والمراد به المفعول لا الموضع
٥ فلا تَمَسُّكَ لَكُمْ بِتَسْبِيحِهِ مصدرا، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل
على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل
على زمان معين فكما أن المطلق أصل للقيّد فكذلك المصدر أصل للفعل
ويبان ذلك أنهم لما أرادوا استعمال المصدر وجدهم يشترك في الأزمنة كلها
لا اختصاص له بزمان دون زمان فلما لم يتعين لهم زمان حدوده لعدم
١٠ اختصاصه اشتقوا له من لفظه أمثلة تدل على تعيين الأزمنة ولهذا كانت
الأفعال ثلاثة ماضي وحاضر ومستقبل لأن الأزمنة ثلاثة ليختص كل فعل منها
بزمان من الأزمنة الثلاثة فدل على أن المصدر أصل للفعل، ومنهم من
تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن المصدر اسم والاسم
يقوم بنفسه ويستغني عن الفعل وأما الفعل فإنه لا يقوم بنفسه ويقتصر إلى
١٥ الاسم وما يستغني بنفسه ولا يقتصر إلى غيره أولى بأن يكون أصلاً مما لا يقوم
بنفسه ويقتصر إلى غيره، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر
هو الأصل أن الفعل بصيغته يدل على شيئين الحَدَّث والزمان المحصل
والمصدر يدل بصيغته على شيء واحد وهو الحَدَّث وكما أن الواحد أصل
الاثنين فكذلك المصدر أصل للفعل، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل
٢٠ على أن المصدر هو الأصل أن المصدر له مثال واحد نحو الضَرْب والقَتْل
والفعل له أمثلة مختلفة كما أن الذهب نوع واحد وما يوجد منه أنواع وصُور
مختلفة، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل أن
الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر والمصدر لا يدل على ما يدل
عليه الفعل ألا ترى أن ضَرَبَ يدل على ما يدل عليه الضَرْب والضَرْب لا
٢٥ يدل على ما يدل عليه ضَرَبَ وإذا كان كذلك دل على أن المصدر أصل

والفعل فرع لأن الفرع لا بد أن يكون فيه الأصل وصار هذا كما تقول في الآيَةِ الْمُصَوَّغَةِ من النُضَةِ فَإِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى النُضَةِ وَالنُضَةُ لَا تَدُلُّ عَلَى الْآيَةِ كَمَا أَنَّ الْآيَةَ الْمُصَوَّغَةَ من النُضَةِ فرع عليها ومأخوذة منها فكذلك هاهنا الفعل فرع على المصدر ومأخوذ منه، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل ٥ على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل أنه لو كان مشتقاً منه لكان يجب أن يجري على سَنَنِ في القياس ولم يختلف كما لم يختلف أسماء الفاعلين والمفعولين فلما اختلف المصدر اختلف الأجناس كالرَّجُل والقُوب والتُّراب والماء والزَّيْت وسائر الأجناس دلَّ على أنه غير مشتق من الفعل، ومنهم من تمسك (Rul. 822) بأن قال لو كان المصدر مشتقاً من الفعل لوجب أن يدلَّ على ما في الفعل من الحَدَث والزمان وعلى معنى ثالث كما دلت أسماء الفاعلين والمفعولين على الحَدَث وذات الفعل والمفعول به فلما لم يكن المصدر كذلك دلَّ على أنه ليس مشتقاً من الفعل، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر ليس مشتقاً من الفعل قولهم أَكْرَمَ إِكْرَامًا بَيِّنَاتِ الْهَزَةِ ولو كان مشتقاً من الفعل لوجب أن تُحَذَفَ منه الهزة كما حُذفت من اسم الفاعل ١٥ والمفعول نحو مُكْرِمٍ ومُكْرَمٍ لما كانا مشتقَيْن منه فلما لم تُحذف هاهنا كما حُذفت منها هو مشتق منه دلَّ على أنه ليس بمشتق منه، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أن المصدر هو الأصل تَسْيِيَتُهُ مصدرًا فَإِنَّ المصدر هو الموضع الذي يُصَدَّرُ عنه ولها قيل للموضع الذي تُصَدَّرُ عنه الإِبِلُ مصدر فلما سُمي مصدرًا دلَّ على أن الفعل قد صدر عنه وهذا دليل لا نَاسَ به في ٢٠ المسئلة وما اعترض به الكوفيون عليه في دليلهم فسنذكر قساده في الجواب عن كلماتهم في موضعه إن شاء الله تعالى، أمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمَّا قولهم أن المصدر يَصِحُّ لِصِحَّةِ الفعل ويعتَلُّ لِإِعْتِلَالِهِ قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه الوجه الأول أن المصدر الذي لا عِلَّةَ فيه ولا زيادة لا يأتي إلاَّ صَحِيحًا نحو ضَرَبْتُهُ ضَرْبًا وما أشبه ذلك وإنها تأتي معتلاً ما كانت ٢٥ فيه الزيادة والكلام إنما وقع في أصول المصادر لا في فروعها، الثاني أمَّا

تقول إنما صح يصححه وأعدل لا تخلاله طلباً للشاكل وذلك لا يهمل على
الأصالة والفرعية وصار هنا كما قالوا يعدُّ والأصل فيه يؤعدُّ فحذفوا الواو
لوقوعها بين ياء وكسرة وقالوا آعدُّ وتعدُّ وتعدُّ والأصل فيها أوعدُّ وتوعدُّ
وتوعدُّ فحذفوا الواو وإن لم تقع بين ياء وكسرة حملاً على يعدُّ ولا يدل
ذلك على أنها مشتقة من يعدُّ وكذلك قالوا أكرمُّ والأصل فيه أأكرمُّ فحذفوا
إحدى الهزتين استئثالا لأجمعها وقالوا نكرمُّ ونكرمُّ ونكرمُّ والأصل فيها
نؤكرمُّ ونؤكرمُّ ونؤكرمُّ كما قال الشاعر

فأنه أهل لأن يؤكرماً

فحذفوا الهزة وإن لم يجمع فيها هزتان حملاً على أكرمُّ ليتجوز الباب على
١٠ سنين واحد ولا يدل ذلك على أنها مشتقة من أكرمُّ فكذلك هاهنا، والثالث
أننا نقول يجوز أن يكون المصدر أصلاً وتُحمَل على الفعل الذي هو فرع كما
بيننا الفعل المضارع في فعل جماعة النسوة نحو بضرن حملاً على ضرن وهو
فرع لأن الفعل المستقبل (SOL. 88) قبل الماضي وكما قال الفراء إنما بُني الفعل
الماضي على التفع في فعل الواحد لأنه يفتح في الاثنين ولا شك أن الواحد
١٥ أصل للثنين فإذا جاز لكم أن تحمِلوا الأصل على الفرع هناك جاز لنا أن
نحمِل الأصل على الفرع هاهنا، وأما قولهم أن الفعل يعمل في المصدر فيجب
أن يكون أصلاً قلنا كونه عاملاً فيه لا يدل على أنه أصل له وذلك من
وجهين أحدهما أننا أجمعنا على أن الحروف والأفعال تعمل في الأسماء ولا
خلاف أن الحروف والأفعال ليست أصلاً للأسماء فكذلك هاهنا والثاني أن
٢٠ معنى قولنا ضَرَبَ ضَرَبًا أى أَوْقَعَ ضَرَبًا كقولك ضَرَبَ زَيْدًا في كونها
مفعولين وإذا كان المعنى أَوْقَعَ ضَرَبًا فلا شك أن الضرب معقول قبل
إيقاعه مقصود إليه ولهذا يصح أن يؤمر به فيقال أَضْرِبْ وما أشبه ذلك
فإذا ثبت أنه معقول قبل إيقاعك معلوم قبل فعلك دل على أنه قبل
الفعل، وأما قولهم أن المصدر يذكر تأكيداً للفعل ورتبة المؤكد قبل رتبة
٢٥ المؤكد قلنا وهذا أيضاً لا يدل على الأصالة والفرعية ألا ترى أنك إذا قلت

جاء في زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ ومزئتُ بزيتٍ فإن زيدا الثاني يكون
توكيدا للثول في هذه المواضع كلها وليس مشتقا من الأول ولا فرعا عليه
فكذلك هاهنا، وأما قولهم أنا نجد أفعالا ولا مصادرها فلنا خلط تلك
الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلا
• وأن الفعل فرع عليه لأنه قد يستعمل الفرع وإن لم يستعمل الأصل ولا
يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلا ولا الفرع عن كونه فرعا ألا ترى أنهم
قالوا طبرٌ عبّاديد أى متفرقة فاستعملوا لفظ الجمع الذى هو فرع وإن لم
يستعملوا لفظ الواحد الذى هو الأصل ولم يخرج بذلك الواحد أن يكون أصلا
للجمع وكذلك أيضا قالوا طبرا أبابيل قال الله تعالى وَأَرْسَلْ عَلَيْهِمْ طَيِّرًا
أَبَابِيلَ أى جماعات فى تفرقة وهو جمع لا واحد له فى قول الأكثرين
وزعم بعضهم أن واحد أبول وزعم بعضهم أن واحد إيل وكلاهما مخالف
لقول الأكثرين والظاهر أنهم جعلوا واحد أبولاً وإيلاً قياساً وحملاً لا
استعمالاً ونقلًا والمخلاف إنما وقع فى استعمالهما لا فى قياس كلامهم ثم نقول ما
ذكرتموه معارضٌ بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها نحو وَيْلٌه وَوَيْجٌه وَوَيْهٌه وَوَيْهٌه
١٥ وَوَيْسٌه وَأَهْلٌه وَسَهْلٌه وَمَرْجٌه وَسَفِيٌه وَرَعِيٌه وَأَفَّةٌه وَتَفَّةٌه وَتَعَسٌه وَنَكْسٌه وَنُوسٌه وَبُعَاٌه
وَمُحَقٌه وَجُوعٌه وَنُوعٌه وَجَذْعٌه وَعَقْرٌه وَخَبِيَةٌه وَدَفْعٌه وَبَهْرٌه قال ابن ميادة
• تَقَادَفَ قَوِي إِذْ يَبِيعُونَ مُعْجَبِي ، بِجَارِيَةِ بَهْرٍ لَمْ يَبْعَدَهَا بَهْرًا

فإن هذه كلها مصادرها (Ful. 84) لم تستعمل أفعالها فإن زعمهم أن ما ذكرتموه من
خلط الفعل عن المصدر يصلح أن يكون دليلا لتكون الفعل أصلا فليس
٢٠ بأولى مما ذكرناه من خلط المصدر عن الفعل فى كون المصدر أصلا فتتحقق
المعارضة فيسقط الاستدلال، وأما قولهم أن المصدر لا يتصور ما لم يكن
فعل فاعلٍ والفاعل وُضع له فعلٌ ويُفعلُ فلنا هذا باطل لأن الفعل فى
الحقيقة ما يدل عليه المصدر نحو الضرب والقتل وما تسميه فعلا من فعلٍ
ويُفعلُ إنما هو إخبارٌ بوقوع ذلك الفعل فى زمانٍ معينٍ ومن المحال
٢٥ الإخبارُ بوقوع شئ قبل تسميته لأنه لو جاز أن يقال ضَرَبَ زيدٌ

قبل أن يوضع الاسم للضرب لكان بمنزلة قولك أخبرك بما لا نعرف وذلك
بحال والذي يدل على صحة ما ذكرناه تسميته مصدرا، فوهم أن المراد به
المفعول لا الموضع كقولهم مركب قارة ومشرب عذب أس مركوب قارة
ومشروب عذب قلنا هنا باطل من وجهين أحدهما أن الألفاظ إذا أمكن
حملها على ظاهرها فلا يجوز العنول بها عنه والظاهر يوجب أن يكون المصدر
للموضع لا للمفعول فوجب حمله عليه والثاني أن قولهم مركب قارة ومشرب
عذب يجوز أن يكون المراد به موضع الركوب وموضع الشرب ونسب إليه
الفرامة والعذوبة للبحارة كما يقال جرى النهر والنهر لا يجري وإنما يجري
الماء فيه قال الله تعالى تجري من تحتهما الأنهار فأضاف الفعل إليهما وإن
كان الماء هو الذي يجري فيها لهما بيتا من البحارة ومنه قولهم بلك آين
ومكان آين فأضافوا الآين إليه مجازا لأنه يكون فيه قال الله تعالى وإذا قال
إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا وقال تعالى أولم يروا أنا جعلنا حرما آمنا
فأضاف الآين إليه لأنه يكون فيه ومنه قوله تعالى بل مكر الليل والنهار
فأضاف المكر إلى الليل والنهار لأنه يقع فيها ومنهم قولهم ليل نائم فأضافوا
النوم إلى الليل لكونه فيه قال الشاعر

لقد لمتنا بأثم غيلان في السرى • ونمت وما ليل البطي بنائم
أي ينام فيه ومنه قولهم يوم فاجر فأضافوا الفجر إليه لأنه يقع فيه قال
الشاعر

ولما رأيت الخيل تترى أناجيا • علمت بأن اليوم أخس فاجر
أي متجور فيه والشاهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب
أكثر من أن نحصى فدل على أن المراد بقولهم مركب قارة ومشرب عذب
موضع الركوب وموضع الشرب وأضيف إليه الفرامة والعذوبة للبحارة
على ما بينا وقد أفردنا في هذه المسئلة (fol. 65) جزءا استوفينا فيه القول
٢٤ واستفصينا فيه الكلام والله أعلم،

٢٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ
 فهو زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمَرُو وَرَأَاكَ وما أشبه ذلك وذهب أبو العباس أحمد
 بن محمّد ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك أَمَامَكَ
 زَيْدٌ حَلَّ أَمَامَكَ فحذف الفعل وهو غير مطلوب وأكثر بالظرف منه فبقى
 منصوباً على ما كان عليه مع الفعل وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل
 مقدر والتقدير فيه زَيْدٌ اسْتَقَرَّ أَمَامَكَ وَعَمَرُو اسْتَقَرَّ وَرَأَاكَ وذهب بعضهم
 إلى أنه ينتصب بتقدير اسم فاعل والتقدير زَيْدٌ اسْتَقَرَّ أَمَامَكَ وَعَمَرُو اسْتَقَرَّ
 وَرَأَاكَ، أما الكوفيون فأخفوا بأن قالوا إنما قلنا أنه ينتصب بالخلاف
 ١٠ وذلك لأن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ألا ترى أنك إذا قلت زَيْدٌ
 قائمٌ وَعَمَرُو مُنْطَلِقٌ كان قائمٌ في المعنى هو زيد ومنطلقٌ في المعنى هو عمرو
 فإذا قلت زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمَرُو وَرَأَاكَ لم يكن أَمَامَكَ في المعنى هو زيد
 ولا وراءك في المعنى هو عمرو كما كان قائمٌ في المعنى هو زيد ومنطلقٌ
 في المعنى هو عمرو فلما كان مخالفاً له نُصِبَ على الخلاف لينرفق بينهما،
 ١٥ وأما البصريون فأخفوا بأن قالوا إنما قلنا أنه ينتصب بعامل مقدر وذلك
 لأن الأصل في قولك زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمَرُو وَرَأَاكَ في أَمَامِكَ وفي وَرَائِكَ
 لأن الظرف كل اسم من أسماء الأئمة أو الأزمنة يراد فيه معنى في وفي
 حرف جر وحروف الجر لا بد لها من شيء يتعلق به لأنها دخلت رابطة
 تربط الأسماء بالأفعال كقولك عَجِبْتُ مِنْ زَيْدٍ وَظَرْتُ إِلَى عَمْرٍو ولو قلت
 ٢٠ مِنْ زَيْدٍ أو إِلَى عَمْرٍو لم يجر حتى تُقَدَّرَ بحرف الجر شيئاً يتعلق به فدلّ
 على أن التقدير في قولك زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمَرُو وَرَأَاكَ زَيْدٌ اسْتَقَرَّ فِي
 أَمَامِكَ وَعَمَرُو اسْتَقَرَّ فِي وَرَائِكَ ثم حذف الحرف فأنصل الفعل بالظرف
 ٢٢ فنصبه فالفعل الذي هو اسْتَقَرَّ مقدرٌ مع الظرف كما هو مقدرٌ مع الحرف،

وأما من ذهب من البصريين إلى أن الظرف ينتصب بتقدير اسم الفاعل وهو مُستَقَرٌّ قال لأنَّ تقدير اسم الفاعل أولى من تقدير الفعل لأنَّ اسم الفاعل اسمٌ يجوز أن يُلقَى به حرف الجرّ والاسم هو الأصل والفعل فرعٌ فلما وجب تقدير أحدهما كان تقدير الأصل أولى من تقدير الفرع والصحيح عندي هو الأول وذلك لأنَّ اسم الفاعل فرعٌ على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في غير العمل فلما وجب هاهنا تقدير عاملي كان تقدير ما هو الأصل في العمل وهو الفعل أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسمُ الفاعل والذي يدلُّ على صحّة ما ذكرناه أنا (RUL 80) وجدنا الظرف يكون صلةً للذي نحو رَأَيْتُ الَّذِي أَمَامَكَ وَالَّذِي وَرَاءَكَ وما أشبه ذلك والصلة لا تكون إلا جملةً فلو كان المقدّرُ اسمُ الفاعل الذي هو مُستَقَرٌّ لكان مفرداً لأنَّ اسمَ الفاعل مع الضمير لا يكون جملةً وإنها يكون مفرداً والمفرد لا يكون صلةً البتّة فوجب أن يكون المقدّرُ الفعل الذي هو أَسْتَقَرَّ لأنَّ الفعل مع الضمير يكون جملةً فدلَّ على ما بيّناه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أمّا قولهم أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ وإذا قلت زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمْرٌ وَرَاءَكَ فأمامك ليس هو زيد ووراءك ليس هو عمرو فلما كان مخالفاً له وجب أن يكون منصوباً على الخلاف قلنا هذا فاسد وذلك لأنّه لو كان المَوْجِبُ لنصب الظرف كونه مخالفاً للمبتدأ لكان أيضاً يجب أن يكون منصوباً لأنَّ المبتدأ مخالِفٌ للظرف كما أن الظرف مخالِفٌ للمبتدأ لأنَّ الخلاف لا يَتَصَوَّرُ أن يكون من واحدٍ وإنها يكون من آتَيْنِ فصاعداً فكان ٢٠ ينبغي أن يقال زَيْدٌ أَمَامَكَ وَعَمْرٌ وَرَاءَكَ وما أشبه ذلك فلما لم يجر ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه، وأمّا قول أبي العباس أحمد بن يحيى تعليل أنه ينتصب بفعلٍ محذوفٍ غيرٍ مقدّرٍ إلى آخر ما قرّر ففساد أيضاً وذلك لأنّه يؤدّي إلى أن يكون منصوباً بفعلٍ معدومٍ من كلّ وجه لفظاً وتقديراً والفعل لا يخلو إما أن يكون مظهرًا موجوداً أو مقدّرًا في حكم الموجود فأما ٢٥ إذا لم يكن مظهرًا موجوداً ولا مقدّرًا في حكم الموجود كان معدوماً من

كُلِّ وجهه والمعدوم لا يكون عاملا وكما يستحيل في المحييات التعلُّل بأسنطاعه معدومة والمشيئ برجل معدوم والقطع بسيف معدوم والإحراق بنار معدومة فكذلك يستحيل في هذه الصناعة التَّنصُّب بعامل معدوم لأنَّ العِلل الغويَّة مشبهة بالعِلل الحسبيَّة والذي يدلُّ على فساد ما ذهب إليه أنه لا نظير له في العربية ولا يشهد له شاهد من العِلل الغويَّة فكان فاسدا والله أعلم،

٣٠ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنَّ المفعول معه منصوب على المخلاف وذلك نحو قولهم أَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ وجاء الْبَرْدُ وَالْعَالِيَّةُ وذهب البصريون إلى أنَّه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسُّط الواو وذهب أبو إسحاق الزجاج من البصريين إلى أنَّه منصوب بتقدير عامل والتقدير وَلَا يَسَّ الْخَشْبَةُ وما أشبه ذلك لأنَّ الفعل لا يعمل في المفعول وبينها الواو وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب بآتنصابٍ مع في نحو جِئْتُ مَعَهُ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخِجُوا بأن قالوا إنما قلنا أنَّه منصوب على المخلاف وذلك لأنَّه إذا (III. ٨٧) قال أَسْتَوَى الْمَاءُ وَالْخَشْبَةُ لا يحسن تكرير الفعل فيقال أَسْتَوَى الْمَاءُ وَأَسْتَوَى الْخَشْبَةُ لأنَّ الخشب لم تكن مُعَوَّجَةً فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في جاء زَيْدٌ وَعَمْرُو فقد خالف الثاني الأوَّل فآتنصب على المخلاف كما بيَّنا في الظرف نحو زَيْدٌ خَلَفَكَ وما أشبه ذلك والذي يدلُّ على أنَّ الفعل المتقَّسم لا يجوز أن يعمل فيه أنَّ نحو استوى وجاء فعل لازم والفعل اللانم لا يجوز أن ينصب هذا النوع من الأسماء ٢٠ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه، وأما البصريون فاتَّخِجُوا بأن قالوا إنما قلنا أنَّ العامل هو الفعل وذلك لأنَّ هذا الفعل وإن كان في الأصل غير متعَدٍّ إلاَّ أنَّه قُوِيَ بالواو فتعدَّى إلى الاسم فنصبه كما عدَّى بالهمزة في نحو أَخْرَجْتُ ٢٢ زَيْدًا وكما عدَّى بالتضعيف نحو خَرَجْتُ الْمَتَاعَ وكما عدَّى بحرف الجرِّ نحو

خَرَجْتُ بِهِ إِلَّا أَنْ الْوَاوُ لَا تَعْمَلُ لِأَنَّ الْوَاوُ فِي الْأَصْلِ حَرْفُ عَطْفٍ وَحَرْفُ
 الْعَطْفِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ مَعْنَيَانِ الْعَطْفِ وَمَعْنَى الْجَمْعِ فَلَمَّا وُضِعَتْ مَوْضِعَ مَعَ
 خَلَعَتْ عَنْهَا دَلَالَةُ الْعَطْفِ وَأَخْلَصَتْ لِلْجَمْعِ كَمَا أَنَّ فَاءَ الْعَطْفِ فِيهَا مَعْنَيَانِ
 الْعَطْفِ وَالْإِنْبَاعِ فَإِذَا وَقَعَتْ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ خَلَعَتْ عَنْهَا دَلَالَةُ الْعَطْفِ
 وَأَخْلَصَتْ لِلْإِنْبَاعِ وَكَذَلِكَ هَمْزَةُ الْخِطَابِ فِي هَاءٍ يَا رَجُلُ فَإِنَّهَا إِذَا اخْتَصَمَتْ
 الْكَافَ جَزَعَتْهَا مِنَ الْخِطَابِ لِأَنَّهُ يَصِيرُ بَعْدَهَا فِي الْكَافِ وَنَظِيرُ مَا نَحْنُ فِيهِ
 مِنْ كُلِّ وَجْهِ تَصْيِيمِ الْأَسْمَاءِ فِي بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَسِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ عَلَى مَا يَبَيِّنُ
 فَكَذَلِكَ هَاهُنَا الْمَفْعُولُ مَعَهُ مَنْصُوبٌ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَسِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ عَلَى مَا يَبَيِّنُ
 وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ الْبَصَرِيِّينَ، وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الرَّجَّاحُ مِنْ أَنَّهُ
 ١٠ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ عَامِلٍ وَالتَّقْدِيرُ وَلَا يَسَّ الْمَخْتَبَةَ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ
 وَبَيْنَهُمَا الْوَاوُ فَلَمَّا هَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْفِعْلَ يَعْمَلُ فِي الْمَفْعُولِ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي
 يَتَعَلَّقُ بِهِ فَإِنْ كَانَ يَنْتَقِرُ إِلَى تَوْسِطِ حَرْفٍ عَمِلَ مَعَ وجودِهِ وَإِنْ كَانَ لَا
 يَنْتَقِرُ إِلَى ذَلِكَ عَمِلَ مَعَ عَدَمِهِ وَقَدْ يَبَيِّنُ أَنَّ الْفِعْلَ قَدْ تَعَلَّقَ بِالْمَفْعُولِ مَعَهُ
 بِتَوْسِطِ الْوَاوِ وَأَنَّهُ يَنْتَقِرُ فِي عَمَلِهِ إِلَيْهَا فَيَتَّبِعِي أَنْ يَعْمَلَ مَعَ وجودِهَا فَكَيْفَ
 ١٥ يُجْعَلُ مَا هُوَ سَبَبٌ فِي وجودِ الْعَمَلِ سَبَبًا فِي عَدَمِهِ وَهَلْ ذَلِكَ إِلَّا تَعْلِيقٌ
 عَلَى الْعِلَّةِ ضِدَّ الْمُتَقَضَى وَلَوْ كَانَ لَهَا ذَهَبٌ إِلَيْهِ وَجْهٌ لَكَانَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
 الْأَكْثَرُونَ أَوْلَى لِأَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ يَنْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرٍ وَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ
 لَا يَنْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرٍ وَمَا لَا يَنْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرٍ أَوْلَى مِمَّا يَنْتَقِرُ إِلَى تَقْدِيرٍ، وَأَمَّا
 مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْشَى مِنْ أَنَّهُ يَنْتَصِبُ اتِّصَابًا مَعَ فَضْعِيفٍ أَيْضًا لِأَنَّ
 ٢٠ مَعَ ظَرْفٍ وَالْمَفْعُولُ مَعَهُ فِي نَحْوِ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَشْبَةُ وَجَاءَ (For 88) الْبَرْدُ
 وَالطَّبَالِيسَةُ لَيْسَ بِظَرْفٍ وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مَنْصُوبًا عَلَى الظَرْفِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ
 عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ عَلَى الْخِلَافِ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَكْرِيرُ
 الْفِعْلِ فَخَالَفَ الثَّانِي الْأَوَّلَ فَاتَّصَبَ عَلَى الْخِلَافِ فَلَمَّا هَذَا بَاطِلٌ بِالْعَطْفِ
 الَّذِي يَخَالَفُ بَيْنَ الْمَعْنِيَيْنِ نَحْوُ قَوْلِكَ مَا قَامَ زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو وَمَا مَرَرْتُ
 ٢٥ زَيْدٌ لَكِنْ بَكْرٌ وَمَا نَعَدُ لَكِنْ يَخَالَفُ مَا قَبْلَهَا وَلَيْسَ بِمَنْصُوبٍ فَإِنَّ لَكِنْ يَلْزَمُ

أن يكون ما بعدها مخالفاً لِمَا قبلها على كلِّ حالٍ سواءٍ لَرِمتِ العطفَ في
 النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم فلو كان كما زعمتم لوجب
 أن لا يكون ما بعدها إلا منصوباً لمُخالفته الأولِ وإذا كان الخلاف ليس
 مُوجِباً للنصب مع لَكِنْ وهو حرفٌ لا يكون ما بعده إلا مخالفاً لِمَا قبله
 . فَلَاَنْ لا يكون مُوجِباً للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها
 مخالفاً لِمَا قبلها كان ذلك من طريق الأولى وكذلك أيضا يبطل بِلَا في
 قولك قَامَ زَيْدٌ لَا عَمْرُو وَمَرَرْتُ بِرَيْدٍ لَا عَمْرُو وما بعد لَا يخالف ما قبلها
 كاللَكِنْ وليس بمنصوب فدلَّ على أنَّ الخلاف لا يكون مُوجِباً للنصب، وقولهم
 أن الفعل المتقدم لازمٌ فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه قلنا إلا أَنَّهُ نَعْنَى
 ١٠ بِتَقْوِيَةِ الواو فخرج عن كونه لازماً على ما بيننا فلا نُعِيدُ هاهنا والله أعلم،

٢١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها
 مع الاسم الظاهر نحو رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ ويجوز مع المضمر نحو رَاكِبًا جِئْتُ وذهب
 البصريون إلى أَنَّهُ يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر،
 ١٥ أَمَّا الكوفيون فَاتَّجَبُوا بِأَن قالوا إِنَّمَا قلنا لا يجوز تقديم الحال على العامل
 فيها وذلك لِأَنَّهُ يُوَدَّى إلى تقديم المضمر على المظهر أَلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قلت
 رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ كان في رَاكِبًا ضميرُ زيد وقد تقدَّم عليه وتقدم المضمر على
 المظهر لا يجوز، وَأَمَّا البصريون فَاتَّجَبُوا بِأَن قالوا إِنَّمَا قلنا أَنَّهُ يجوز تقديم
 الحال على العامل فيها إِذَا كان العامل فعلاً نحو رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ للفعل
 ٢٠ والقياس أَمَّا النقل فتولم في البَثَلِ شَتَّى تَوُوبٌ أَتَحَلَّبَةُ فَشَتَّى حالٌ مُقَدِّمَةٌ على
 الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر فدلَّ على جوازه وَأَمَّا القياس فَلَاَنْ
 العامل فيها منصرفٌ وَإِذَا كان العامل منصرفاً وجب أن يكون عمله منصرفاً
 ٢٢ وَإِذَا كان عمله منصرفاً وجب أن يجوز تقديم معموله عليه كقولهم عَمْرًا ضَرَبَ

زَيْدٌ فَالَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَالَ تُشَبِّهُ بِالْمَنْعُولِ وَكَأَيُّ مَجُوزٍ تَقْدِيمِ الْمَنْعُولِ عَلَى
 الْفِعْلِ (vol. 89) فَكَذَلِكَ مَجُوزٌ تَقْدِيمُ الْحَالَ عَلَيْهِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ
 الْكُوفِيِّينَ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَمِيزْ تَقْدِيمُ الْحَالَ لِأَنَّهُ يُوَدِّعُ إِلَى تَقْدِيمِ الْمُضْمَرِّ عَلَى الْمَظْهَرِ
 قُلْنَا هَذَا فَاسِدٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ مُقَدِّمًا فِي اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ مُؤَخَّرٌ فِي
 التَّقْدِيرِ وَإِذَا كَانَ مُؤَخَّرًا فِي التَّقْدِيرِ جَازٍ فِيهِ التَّقْدِيمُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فَأَوْجَسَ
 فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى فَالْمُضْمَرُّ فِي نَفْسِهِ عَائِدٌ إِلَى مُوسَى وَإِنْ كَانَ مُؤَخَّرًا فِي
 اللَّفْظِ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا كَانَ فِي تَقْدِيرِ التَّأْخِيرِ جَازٍ التَّقْدِيمُ قَالَ زُهَيْرٌ
 مَنْ يَلْقَى يَوْمًا عَلَى عِلَاقِهِ هَرَمًا ، يَلْقَى السَّمَاحَةَ مِنْهُ وَاللَّيْثَ خُلْفًا
 فَالْهَاءُ فِي عِلَاقِهِ نَعُودُ إِلَى هَرَمٍ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ لَأَنَّ التَّقْدِيرَ مَنْ يَلْقَى
 ١٠ يَوْمًا هَرَمًا عَلَى عِلَاقِهِ فَلَمَّا كَانَ هَرَمًا فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَالْمُضْمَرُّ فِي تَقْدِيرِ
 التَّأْخِيرِ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ جَائِزًا وَمِنْ كَلَامِهِمْ فِي أَكْثَانِهِ لَفْتُ الْبَيْتِ وَمِنْ أَمْثَالِهِمْ
 فِي بَيْتِهِ يُوَدِّعُ أَتَحَكَّمُ وَنَزَعُ الْعَرَبِ أَنْ أَرْبَا وَجَدْتُ تَبْرَةً فَأَخْلَسْتُهَا لَعَلَّيْتُ مِنْهَا
 فَأَخْتَصَمْتُ إِلَى صَبٍّ فَقَالَتْ الْأَرْبُ يَا أَبَا الْحُسَيْلِ قَالَ الصَّبُّ سَمِعِمَا دَعَوْتُمَا
 قَالَتْ أَتَيْنَاكَ لِنَحْكُمَ بَيْنَنَا قَالَ عَادِلًا حَكَمْتُمَا قَالَتْ فَأَخْرَجَ إِلَيْنَا قَالَ فِي بَيْتِهِ
 ١٥ يُوَدِّعُ الْحَكَمَ فَالْمُضْمَرُّ فِي بَيْتِهِ يَعُودُ إِلَى الْحَكَمِ وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهِ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ
 وَقَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ مُسْتَقْصًى فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ خَبَرِ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ بِمَا يُغْنِي عَنْ الْإِعَادَةِ
 هَاهُنَا وَلِلَّهِ أَعْلَمُ،

٢٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ مَجُوزٌ أَنْ يَفْعَ حَالًا وَإِلَيْهِ ذَهَبَ
 ٢٠ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا مَجُوزَ أَنْ
 يَفْعَ حَالًا وَأَجْعَلُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ مَعَهُ قَدْ أَوْ كَانَتْ وَصْفًا لِحَذَوْفٍ فَإِنَّهُ
 مَجُوزٌ أَنْ يَفْعَ حَالًا، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّحَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَجُوزٌ
 أَنْ يَفْعَ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ حَالًا النُّقْلُ وَالْقِيَاسُ أَمَّا النُّقْلُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ أَوْ
 ٢٤ جَاؤُكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُكُمْ فَحَصْرَتْ فَعَلٌ مَاضٍ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ وَتَقْدِيرُهُ

حَصْرَةُ صُدُورُكُمْ والدليل على صحة هذا التقدير قراءة من قرأ أَوْ حَاوَكُمْ
حَصْرَةُ صُدُورُكُمْ وهي قراءة المحسن البصري ويعقوب المحضري والمنفصل
عن عاصم قال أبو صخر الهذلي

وَأِنِّي لَتَعْرِوْنِي لِذِكْرِكِ نَفْصَةً . كَمَا انْتَفَضَ الصُّفُورُ بِلَكَّةِ الْقَطْرِ

٨. فَبَلَّغَهُ فعل ماضٍ وهو في موضع الحال فدلَّ على جوارزه، وأما القياس فلأن
كلَّ ما جاز أن يكون صفةً للنكرة نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَاعِدٍ وَغَلَامٍ قَائِمٍ جاز
أن يكون حالا للمعرفة نحو مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ قَاعِدًا وَبِالْغَلَامِ قَائِمًا والنعل
الماضي يجوز أن يكون صفةً للنكرة نحو مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَعْدٍ وَغَلَامٍ قَامٍ فينبغي
أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو مَرَرْتُ ⁽¹⁰⁾ بِالرَّجُلِ قَعْدًا وَبِالْغَلَامِ
قَامًا وما أشبه ذلك والذي يدلُّ على ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز أن
يُقَامَ النعل الماضى مقامَ الفعل المستقبل كما قال تعالى وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا
عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَيُّ يَقُولُ وَإِنَّا جَارٌ أَنْ يُقَامَ الماضى مقامَ المستقبل جاز أن
يُقَامَ مقامَ الحال، أما البصريون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز
أن يقع حالا وذلك لوجهين أحدهما أَنَّ الفعل الماضى لا يدلُّ على الحال
١٥ فينبغي أن لا يقوم مقامه والوجه الثاني أنه إنما يصلح أن يُوضَعَ موضعَ الحال
ما يصلح أن يقال فيه الآن أو الساعة نحو مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ يَضْرِبُ وَنَظَرْتُ
إِلَى عَمْرٍو يَكْتَسِبُ لأنه يحسن أن يَقْتَرِنَ به الآن أو الساعة وهذا لا يصلح
في الماضى فينبغي أن لا يكون حالا ولهذا لم يجر أن يقال مَا زَالَ زَيْدٌ قَامَ
وَلَيْسَ زَيْدٌ قَامَ لِأَنَّ مَا زَالَ وَلَيْسَ يطلبان الحال وقَامَ فعلٌ ماضٍ فلو جاز
٢٠ أن يقع حالا لوجب أن يكون هنا جائزًا فلما لم يجر دلَّ على أَنَّ الفعل
الماضى لا يجوز أن يقع حالا وكذلك لو قلت زَيْدٌ كَخَلْفِكَ قَامَ لم يجر أن
يُجْعَلَ قَامَ في موضع الحال لِمَا بَيَّنَّا، ولا يلزم على كلامنا إذا كان مع الماضى
قد حيث يجوز أن يكون حالا نحو مَرَرْتُ بِرَبِيذٍ قَدَ قَامَ وذلك لِأَنَّ قَدَ تَقَرَّبَ
الماضى من الحال فجاز أن يقع معها حالا ولهذا يجوز أن يَقْتَرِنَ به الآن أو
٢٥ الساعة فيقال قَدَ قَامَ الآن أو الساعة فدلَّ على ما قلناه، وأما الجواب

عن كلمات الكوفيين أما أحجامهم بقوله تعالى أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ
 فلا حجة لهم فيه وذلك من أربعة أوجه الوجه الأول أن تكون صفة لقوم
 المجرور في أول الآية وهو قوله تعالى إِلَّا الَّذِينَ يَصُلُونَ إِلَى قَوْمٍ والوجه الثاني
 أن تكون صفة لقوم مفدير ويكون التفدير فيه أَوْ جَاءُوكُمْ قَوْمًا حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ
 والماضي إذا وقع صفة لموصوفيه محذوف جاز أن يقع حالا بالإجماع والوجه
 الثالث أن يكون خبرا بعد خبر كأنه قال أَوْ جَاءُوكُمْ ثم أخبر فقال حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ والوجه الرابع أن يكون محمولا على الداء لا على الحال كأنه قال
صَبَقَ اللَّهُ صُدُورَهُمْ كما يقال جاءني فلان وسع الله رزقه وأحسن إلي غفر
 الله له وسرق قطع الله يده وما أشبه ذلك فاللفظ في ذلك كله لفظ الماضي
 ١٠ ومعناه الداء وهنا كثير في كلامهم، قال الشاعر

أَلَا يَا سَهْلَاتِ الدَّحَائِلِ بِالضُّحَى • عَلَيْكَ مِنْ بَيْنِ السَّيَالِ سَلَامٌ
 وَلَا زَالَ مَهْلُ التَّرِيحِ إِنَّا جَرَى • عَلَيْكَ مِنْهُ ذَائِلٌ وَرَهَامٌ

(No. 871) فأتى بالفعل الماضي ومعناه الداء وقال قيس بن ذريح

أَلَا يَا غُرَابَ الْيَنِّ قَدْ هِجَمْتُ لَوْحَةً • فَوَيْحَكَ خَيْرِي بِمَا أَنْتَ تَصْرُخُ
 ١٥ أَيْهَا الْيَنِّ مِنْ لُبِّي فَإِنْ كُنْتَ صَادِقًا • فَلَا زَالَ عَظَمٌ مِنْ جَنَاحِكَ يَنْضَعُ
 وَلَا زِلَّةٌ مِنْ عَذْبِ الْيَمَاءِ مَنَرًا • وَوَكْرَكَ مَهْدُومٌ وَيَبْضُكَ مُشْلَخُ
 وَلَا زَالَ رَأْيَ قَدْ أَصَابَكَ سَهْمُهُ • فَلَا أَنْتَ فِي آمْنٍ وَلَا أَنْتَ تَفْرُخُ
 وَأَبْصَرْتُ قَبْلَ الْمَوْتِ لَحْمَكَ مُطْفَعًا • عَلَى حَرِّ جَهَنَّمَ النَّارِ يَشْوَى وَيُطْبَخُ

وقال معن بن حمزة الكندي

٢٠ إِنْ كَانَتْ مَا بَلَّغْتَ عَنِّي فَلَا مَنِي • صَدِيقِي وَشَلَّتْ مِنْ بَدْيِ الْأَنَامِلِ
 وَكُنْتُ وَحْدِي مُنِيرًا فِي رَدَائِي • وَصَادَفَ حَوَظًا مِنْ آكَادِي قَانِلِ

فأتى بالفعل الماضي في هذه المواضع ومعناه الداء فكذلك قوله تعالى حَصِرَتْ
صُدُورُهُمْ لفظه لفظ الماضي ومعناه الداء ومعناه من الله تعالى إيجاب ذلك

٢٤ عليهم، وأما قول الشاعر

كَمَا اتَّفَقَ الْمُصَنِّعُونَ بِلَّةِ الْفَطْرِ

فإنما جاز ذلك لأن التدبير فيه وَقَدْ بَلَّهَ الْفَطْرُ إِلَّا أَنَّهُ حُذِفَ لِحُضُورِ
الشعر فلما كانت قَدْ مَقْدَرَةٌ تَزَلُّ مَتَرَةً الْمَفْظُوتِ بِهَا وَلَا يَخْلَافُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ مَعَ
الفعل الماضي قَدْ فَإِنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَنْقَعُ حَالًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ صِفَةً
لِلنَّكَرَةِ فَصَلِحَ أَنْ يَنْقَعُ حَالًا نَحْوُ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ فَلَمَّا هَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ إِنَّمَا جَازَ أَنْ
يَنْقَعُ نَحْوُ قَاعِدٍ وَقَائِمٍ حَالًا لِأَنَّهُ اسْمٌ فَاعِلٌ وَاسْمُ النَّاعِلِ يُرَادُ بِهِ الْحَالُ بِخِلَافِ
الفعل الماضي فَإِنَّهُ لَا يُرَادُ بِهِ الْحَالُ فَلَمْ يَجِزْ أَنْ يَنْقَعُ حَالًا ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ
أَنْ يَقُومَ الْمَاضِي مَقَامَ الْمُسْتَقْبَلِ وَإِذَا جَازَ أَنْ يَقُومَ مَقَامَ الْمُسْتَقْبَلِ جَازَ أَنْ يَقُومَ
مَقَامَ الْحَالِ فَلَمَّا هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَاضِي إِنَّمَا يَقُومُ مَقَامَ الْمُسْتَقْبَلِ
فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ بِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِذْ قَالَ
اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ فَلَا يَجُوزُ فِيهَا عِدَاءٌ لَأَنَّا بَقِينَا فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ كَمَا أَنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ يَنْقَعُ الْمَاضِي فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ حَالًا لِدَلِيلٍ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَذَلِكَ إِذَا
دَخَلَ عَلَيْهِ قَدْ أَوْ كَانَ وَصْفًا لِمُحْذَوْفٍ وَلَمْ يَجِزْ فِيهَا عِدَاءٌ لَأَنَّا بَقِينَا فِيهِ عَلَى
الْأَصْلِ عَلَى أَنَّا نَقُولُ لَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُقَامَ الْمَاضِي مَقَامَ الْمُسْتَقْبَلِ
١٥ يَنْبَغِي أَنْ يُقَامَ مَقَامَ الْحَالِ لِأَنَّ الْمُسْتَقْبَلَ فِعْلٌ كَمَا أَنَّ الْمَاضِيَ فِعْلٌ فَيُجْنَسُ
الْفِعْلِيَّةُ مُشْتَبِلٌ عَلَيْهَا وَأَمَّا الْحَالُ فَهُوَ اسْمٌ وَلَيْسَ مِنْ ضَرُورَةٍ أَنْ يُقَامَ الْفِعْلُ
مَقَامَ الْفِعْلِ يَجِبُ أَنْ يَقُومَ الْمَقَامَ الْاسْمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،

٢٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ النصب (١٢٥، ١٢٦) واجب في الصفة إذا كُرِّرَ
الظرف التام وهو خبر المبتدأ وذلك نحو قولك فِي الدَّارِ زَيْدٌ فَإِنَّمَا فِيهَا
وذهب البصريون إلى أَنَّ النصب لا يجب إذا كُرِّرَ الظرف وهو خبر المبتدأ
بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب وأجمعوا على أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُرِّرَ الظرف
٢٢ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرفع والنصب ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالِمَا الدَّلِيلُ عَلَى

أَنَّ النَّصْبَ وَاجِبُ النَّقْلِ وَالْقِيَاسِ أَمَّا النَّقْلُ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا الَّذِينَ
سَعَدُوا فِي آخِرَةِ خَالِدِينَ فِيهَا فَقَوْلُهُ تَعَالَى خَالِدِينَ مَنْصُوبٌ بِالْحَالِ وَلَا يَجُوزُ
غَيْرُهُ وَقَالَ تَعَالَى فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا وَوَجْهُ الدَّلِيلِ
مِنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ أَنَّ الْقُرَّاءَ أَجْمَعُوا فِيهَا عَلَى النَّصْبِ وَلَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ
أَنَّهُ قَرَأَ فِي وَاحِدٍ مِنْهَا بِالرَّفْعِ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَقَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا
النَّصْبُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفَائِئَةَ فِي الظَّرْفِ الثَّانِي فِي قَوْلِكَ فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمًا
فِيهَا إِنَّمَا تَحْصُلُ إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى النَّصْبِ لَا إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الرَّفْعِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ
إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى النَّصْبِ يَكُونُ الظَّرْفُ الْأَوَّلُ خَبْرًا لِلْبَدَأِ وَيَكُونُ الثَّانِي ظَرْفًا
لِلْحَالِ وَيَكُونُ الصَّلَةُ لِقَائِمِهِ مُقْطِعًا عَمَّا قَبْلَهُ فَيَكُونُ عَلَى هَذَا كَلَامًا مُسْتَقِيمًا لَمْ
يَلْغُ مِنْهُ شَيْءٌ بِخِلَافِهِ مَا إِذَا حَمَلْنَاهُ عَلَى الرَّفْعِ فَقُلْنَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ قَائِمٌ فِيهَا
فَإِنَّهُ تَبْطُلُ فَائِدَتُهُ فِي الثَّانِيَةِ لِإِيَابَةِ الْأَوَّلَى عَنْهَا فِي الْفَائِئَةِ وَحَمَلُ الْكَلَامِ عَلَى مَا
فِيهِ فَائِئَةٌ أَشْبَهَ بِالْحَكْمَةِ مِنْ حَمْلِهِ عَلَى مَا لَيْسَ فِيهِ فَائِئَةٌ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ
فَأَحْتَجُّوا بِأَنَّ قَوْلَهُ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الرَّفْعَ جَائِزٌ أَنَّمَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُرَّرِ
الظَّرْفُ أَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ فَكَذَلِكَ إِذَا كُرِّرَ لِأَنَّ قَصَارَى مَا تَقْدَرُ
أَن يَكُونَ مَا نَعَا تَكَرُّرُ الظَّرْفِ لِأَنَّ فِي الْأَوَّلَى تَقِيدَ مَا تَقِيدُ الثَّانِيَةَ وَهَذَا لَا
يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَا نَعَا لِأَنَّ الْأَوَّلَى وَإِنْ كَانَتْ تَقِيدُ مَا تَقِيدُ الثَّانِيَةَ إِلَّا أَنْ
الثَّانِيَةَ تُذَكِّرَ عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ وَالتَّوَكِيدُ شَائِعٌ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ مُسْتَعْمَلٌ فِي
لُغَتِهِمْ وَهَذَا لَا خِلَافَ فِيهِ وَصَارَ هَذَا كَقَوْلِهِمْ فِيكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ فِيكَ وَلَا شَكَّ
أَنَّ فِيكَ الْأَوَّلَى تَقِيدُ مَا تَقِيدُ الثَّانِيَةَ وَمَعَ هَذَا لَمْ يَخْتِجْ صَحَّةَ الْمُسْتَلْهِمَةِ فَكَذَلِكَ
هَاهُنَا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا أَصْحَابُهُمْ يَهْوُلُو تَعَالَى وَأَمَّا
الَّذِينَ سَعَدُوا فِي آخِرَةِ خَالِدِينَ فِيهَا وَقَوْلُهُ تَعَالَى فَكَانَ عَاقِبَتُهُمَا أَنَّهُمَا فِي
النَّارِ خَالِدِينَ فِيهَا فَلَا حِجَّةَ لَمْ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ إِذْ لَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الرَّفْعُ وَإِنَّمَا فِيهَا دَلَالَةٌ عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ وَنَحْنُ نَقُولُ بِهِ وَقَوْلُهُ
أَنَّهُ لَمْ يُرَوْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْقُرَّاءِ بِالرَّفْعِ فَوَجِبَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قُلْنَا لَا نَسْلُمُ فَإِنَّهُ قَدْ
رُويَ عَنِ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَرَأَ خَالِدُونَ فِيهَا (KOL. 98) بِالرَّفْعِ عَلَى أَنَّ هَذَا اسْتِدْلَالُ

فاسد وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاما جائزا فصيحاً ألا ترى أنه لم يأت في كتاب الله عز وجل ترك عمل ما في المبتدأ أو الخبر نحو ما زيد قائم وما عمرو ذاهب إلا فيما ليس بشعير وإن كانت لغة مشهورة معروفة صحيحة فصيحة وهي لغة بني تميم ثم لم يدل ذلك على أنها ليست فصيحة مشهورة مستعملة فكذلك هاهنا، وأما قولهم أننا لو حملناه على الرفع لأتى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية ليلاية الأولى عنها في الفائدة قلنا هنا فاسد وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيه الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية لأن من مناهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره فيقولون لَيْقَيْتُ زَيْدًا زَيْدًا وَصَرَبْتُ عَمْرًا عَمْرًا ١٠ فيكون المكرر توكيدا للأول وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة وقد قال الله تعالى وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ ثُمَّ كَافِرُونَ فهِمُ الثانية تكرير للتوكيد والتقدير وَهُمْ بِالْآخِرَةِ كَافِرُونَ في أحد الوجهين ومع هذا فلا يقال أنه لا يجوز فكذلك هاهنا ومن تدبر سورة الرحمن وقُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ عِلْمٌ قَطْعًا أَنَّ التكرير للتوكيد لا ينكر في كلامهم لما فيه من الفائدة وكثرة ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب وشهرته في آسماعهم تُغْنِي عن الإسهاب والتطويل بالشواهد إذ كان ذلك أَكْثَرَ من أن يُحْصَى وأشهر من أن يُظْهَرَ والله أعلم،

٣٤ مسألة

اختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب نحو قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا زَيْدًا فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه إِلَّا وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحق الزجاج من البصريين وذهب القراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم إلى أن إِلَّا مركبة من إِنَّ وَلَا ثُمَّ خَفَّتْ إِنَّ وَأُدْغِمَتْ فِي لَا فنصبوا بها في الإيجاب اعتبارا بِلَاٍّ وعطفوا بها في النفي اعتبارا بِلَاٍّ وحكى عن الكسائي أنه قال إنها نصب المستثنى ٢٢

لأن تأويله قام القوم إلا أن زيداً لم يتم وحكى عنه أيضاً أنه قال ينصب
المستثنى لأنه مشبهٌ بالفعل وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى
هو الفعل أو معنى الفعل بتوسطٍ إلا، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل
على أن إلا في العامل وذلك لأن إلا قامت مقام استثنى ألا ترى أنك إذا
قلت قام القوم إلا زيداً كان المعنى فيه استثنى زيداً ولو قلت استثنى زيداً
لوجب أن تنصب فكذلك مع ما قام مقامه والذي يدل على أن الفعل
المتقدم لا يجوز أن يكون عاملاً في المستثنى النصب أنه فعل لازم (COL 94)
والفعل اللان لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدل على أن العامل
هو إلا على ما بينا والذي يدل أيضاً على أن الفعل ليس عاملاً قولهم القوم
إخوانك إلا زيداً فينصبون زيداً وليس هاهنا فعل البتة فدل على صحته ما
ذهبنا إليه، وأما الفراء فمسك بل قال إنها قلنا أنه منصوب بالأ لأن
الأصل فيها إن ولا فزيد اسمٌ إن ولا كُث من الخبر لأن التأويل إن زيداً
لم يتم ثم خُففت إن وأدغمت في لا ورُكبت معها فصارتا حرفاً واحداً كما
رُكبت لو مع لا وجعلنا حرفاً واحداً فلما رُكبوا إن مع لا أعلموها عملين عمل
١٥ إن فنصبوا بها في الإيجاب وعمل لا فجعلوها عطفاً في النفي وصارت بمنزلة
حتى فإنها لما شابهت حرفين إلى والواو أجروها في العمل مجراها فحُفِضَ
بها بتأويل إلى وجعلوها كالواو في العطف لأن الفعل يحسن بعدها كما
يحسن بعد الواو ألا ترى أنك تقول ضربت القوم حتى زيداً أي حتى انتهت
إلى زيد وضربت القوم حتى زيداً أي حتى ضربت زيداً فكذلك هاهنا
٢٠ إلا لما رُكبت من حرفين أجريت في العمل مجراها على ما بينا، وأما
البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنها قلنا أن العامل هو الفعل وذلك لأن
هذا الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قويٌّ بالأ فتعنى إلى
المستثنى كما تعنى الفعل بحرف الجز إلا أن إلا لا تعمل وإن كانت
مُعذبة كما يعمل حرف الجز لأن إلا حرفٌ يدخل على الاسم والفعل
٢٥ المضارع نحو ما زيد إلا يقوم وما عمرو إلا يذهب وإن لم يجر دخوله

على الفعل الماضي نحو مَا زَيْدٌ إِلَّا قَامَ وَمَا عَمْرُو إِلَّا ذَعَبَ والحرف معى
دخل على الاسم والفعل لم يعمل في واحد منها وَعَدْتُمُ الْعَمَلَ لَا يَدُلُّ عَلَى
عدم التعليلِ إِلَّا تَرَكْنَا أَنَّهُ الْمُهْزَةُ وَالتَّضْعِيفُ يُعَدِّيانِ وَلَيْسَا عَامِلَيْنِ
ونظيرُ مَا نَحْنُ فِيهِ نَصِيحُ الْأَسْمِ فِي بَابِ الْمَفْعُولِ مَعَهُ نَحْوُ اسْتَوَى الْمَاءُ وَالْحَنْثَبَةُ
وَجَاءَ الْبَرْدُ وَالطَّيَالِسَةُ فَإِنَّ الْأَسْمَ نُصِبَ بِالْفِعْلِ الْمُتَقَدِّمِ بِتَقْوِيَةِ الْوَاوِ فَإِنَّهَا قَوِيَّةُ
الفعل فأوصلته إلى الاسم فنصبه فكذلك هاهنا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ
الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ إِلَّا قَامَتْ مَقَامُ اسْتَقْنَى فَيَبْغِي أَنْ نَعْمَلَ عَمَلَهُ فَلَمَّا
الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ الْأَوَّلُ أَنَّ هَذَا يُوْتَى إِلَى إِعْمَالِ
مَعَانِي الْحُرُوفِ وَإِعْمَالُ مَعَانِي الْحُرُوفِ لَا يَجُوزُ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ مَا زَيْدٌ
قَائِمًا فَيَكُونُ صَحِيحًا فَلَوْ قُلْتَ مَا زَيْدًا قَائِمًا عَلَى مَعْنَى نَفَيْتَ زَيْدًا قَائِمًا لَكَانَ
فَاسِدًا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَإِنَّمَا لَمْ يَجْزِ إِعْمَالُ مَعَانِي الْحُرُوفِ لِأَنَّ الْحُرُوفَ إِنَّمَا
وُضِعَتْ نَائِبَةً عَنِ الْأَفْعَالِ طَلَبًا لِلِإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ فَإِذَا أَعْمَلْتَ مَعَانِي الْحُرُوفِ
فَقَدْ رَجَعْتَ إِلَى الْأَفْعَالِ فَأَبْطَلْتَ ذَلِكَ الْمَعْنَى مِنَ الْإِيجَازِ وَالِاخْتِصَارِ، (fol. 147)
وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ إِلَّا بِمَعْنَى اسْتَقْنَى لَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزَ فِي
الْمُسْتَقْنَى إِلَّا النَّصْبُ وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ الرِّفْعِ وَالْجَزْإِ فِي النَّفْيِ نَحْوَ مَا جَاءَ فِي
أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ وَمَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ قَدْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ هِيَ الْعَامِلَةُ
بِمَعْنَى اسْتَقْنَى، وَالْوَجْهُ الثَّالِثُ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِقَوْلِكَ قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ فَإِنْ غَيْرُ
مَنْصُوبٍ وَلَا يَجْزُو إِذَا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِتَقْدِيرِ إِلَّا وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا
بِنَفْسِهِ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ بَطْلٌ أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ
بِتَقْدِيرِ إِلَّا لَأَنَّا لَوْ قَدَرْنَا إِلَّا لَفَسَدَ الْمَعْنَى لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ فِيهِ قَامَ الْقَوْمُ إِلَّا
غَيْرَ زَيْدٍ وَهَذَا فَاسِدٌ وَيَبْطُلُ أَيْضًا أَنْ يَقَالَ أَنَّهُ يَعْمَلُ فِي نَفْسِهِ فَوْجِبَ أَنْ
يَكُونَ الْعَامِلُ هُوَ الْفِعْلُ الْمُتَقَدِّمُ وَإِنَّمَا جَازَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ لَازِمًا لِأَنَّ
غَيْرَ مَوْضُوعَةٍ عَلَى الْإِبْهَامِ إِلَّا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ كَانَ
كُلٌّ مِنْ جَوَازِ الْمُخَاطَبِ دَاخِلًا تَحْتَ غَيْرٍ فَلَمَّا كَانَ فِيهِ هَذَا الْإِبْهَامُ الْمُنْطَرِقُ
أَشْبَهَ الظُّرُوفَ الْمُبْهَمَةَ نَحْوَ خَلْفَ وَأَمَامَ وَوَرَاءَ وَقُدَّامَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَكَأَنَّ

أَنْ الفعل اللازم يتعدى إلى هذه الظروف من غير واسطة فكذلك هاهنا، والوجه
 الرابع أَنَّا نقول لِمَا ذا قَدَرْتُمْ أَسْتَقْنِي زَيْدًا فنصبتم وهَلَّا قَدَرْتُمْ أَمْتَنَعَ فرفعتم
 كما رَوَى عن أَبِي عَلِيٍّ النَّارِضِيُّ أَنَّهُ كَانَ مَعَ عَضُدِ الدَّوْلَةِ فِي الْمَيْدَانِ فَسَأَلَهُ
 عَضُدُ الدَّوْلَةِ عَنِ الْمُسْتَقْنَى بِمَاذَا أَتَنَصَّبُ فَقَالَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ أَتَنَصَّبُ لِأَنَّ
 ١٠ التَّقْدِيرَ أَسْتَقْنِي زَيْدًا فَقَالَ لَهُ عَضُدُ الدَّوْلَةِ وَهَلَّا قَدَرْتُمْ أَمْتَنَعَ فَرَفَعْتَ زَيْدًا
 فَقَالَ لَهُ أَبُو عَلِيٍّ هَذَا الْجَوَابُ الَّذِي ذَكَرْتُ لَكَ مِيدَانِي وَإِذَا رَجَعْنَا ذَكَرْتُ
 لَكَ الْجَوَابَ الصَّحِيحَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَالْوَجْهُ الْخَامِسُ أَنَّا إِذَا أَعْمَلْنَا إِلَّا
 بِمَعْنَى أَسْتَقْنِي كَانَ الْكَلَامُ جَمْلَتَيْنِ وَإِذَا أَعْمَلْنَا الفعل كَانَ الْكَلَامُ جَمْلَةً وَاحِدَةً
 وَمَعْنَى أَمَكُنْ أَنْ يَكُونَ الْكَلَامُ جَمْلَةً وَاحِدَةً كَانَ أَوَّلَى مِنْ جَمْلَتَيْنِ مِنْ
 ١٠ غَيْرِ فَائِئِدَةٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الفعلَ الْمُتَقَلِّمَ لَا زِمَ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَامِلًا فَلَمَّا
 هَذَا الفعل وَإِنْ كَانَ لَا زِمًا إِلَّا أَنَّهُ تَعَدَّى بِتَقْوِيَةٍ إِلَّا عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ
 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الفعلَ لَيْسَ عَامِلًا قَوْلُهُمْ الْقَوْمُ إِخْوَانُكَ إِلَّا زَيْدًا
 فَيَنْصَبُونَ زَيْدًا وَلَيْسَ هَاهُنَا فَعْلٌ نَاصِبٌ فَلَمَّا نَاصَبَ لَهُ مَا فِي إِخْوَانِكَ مِنْ
 ١٥ مَعْنَى الفعل لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ الْقَوْمُ يُصَادِقُونَكَ إِلَّا زَيْدًا فَلَا قَوَّةَ الفعلِ
 الْمُتَقَدِّرَ فَأَوْصَلَهُ إِلَى زَيْدٍ فَنَصَبَهُ، وَأَمَّا قَوْلُ الْفَرَّاءِ أَنَّ الْأَصْلَ فِيهَا إِنَّ وَلَا تَمْ
 خَفَّتْ إِنَّ وَرُكِبَتْ مَعَ لَا فَيَجْرُدُ دَعْوَى بَقْتَرٍ إِلَى دَلِيلٍ وَلَا يُمَكِّنُ الْوَقُوفُ
 عَلَيْهِ إِلَّا بِوَحْدَتِهِ وَتَزِيلٍ وَلَيْسَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلٌ تَمْ لَوْ كَانَ كَمَا زَعَمَ لَوَجِبَ أَنْ
 لَا تَعْمَلَ لِأَنَّ إِنَّ الثَّقِيلَةَ إِذَا خَفَّتْ بَطَلَ عَمَلُهَا خُصُوصًا عَلَى مَذْهَبِكُمْ (vol. 00) وَأَمَّا
 نَشْبِئُهَا بِكُلِّهَا فَحُجَّةٌ عَلَيْهِ لِأَنَّ لَوْ لَمَّا رُكِبَتْ مَعَ لَا بَطَلَ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا
 ٢٠ عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ وَحْدَتِهَا بِالْتَرْكِيبِ حُكْمٌ آخَرٌ وَكَذَلِكَ كُلُّ
 حَرْفَيْنِ رُكِبَ أَحَدُهُمَا مَعَ الْآخَرِ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَمَّا كَانَ
 عَلَيْهِ فِي حَالَةِ الْإِفْرَادِ وَيُجَدُّ لَهَا بِالْتَرْكِيبِ حُكْمٌ آخَرٌ وَصَارَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ الْأَثَرِ
 الْمُرَكَّبَةِ مِنْ أَشْيَاءَ مُخْتَلِفَةٍ فَإِنَّهُ يَبْطُلُ حُكْمُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَمَّا كَانَ عَلَيْهِ فِي
 حَالَةِ الْإِفْرَادِ وَيُجَدُّ لَهَا بِالْتَرْكِيبِ حُكْمٌ آخَرٌ وَهُوَ لَا يَقُولُ فِي إِلَّا كَذَلِكَ بَلْ
 ٢٥ يَزْعُمُ أَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْحَرْفَيْنِ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ وَعَمَلُهُ بَعْدَ التَرْكِيبِ كَمَا كَانَ

قبل التركيب وأما تشبيهه لما جئى فبيد لأن حتى حرف واحد وليس مركب
من حرفين فعمل الحرفين وإنما هو حرف واحد يتأول تأويل حرفين
في حالتين مختلفتين فإن ذهب به مذهب حرف الحجز لم يؤم فيه غيره وإن
ذهب به مذهب حرف العطف لم يؤم فيه غيره بخلاف إلا فإن إلا عنه
مركبة من إن ولا وهما منطوق بهما فإذا اعتيد على أحدها بطل عمل الآخر
وهو منطوق به فبان الفرق بينهما والذي يدل على فساد ما ذهب إليه قولهم
ما قال إلا أنه فإن له لا شيء قبله يعطف عليه وليس في الكلام منصوب
فتكون إلا عاملة فيه فدل على فساد ما ذهب إليه، وأما قول الكسائي أننا
نصبنا المستثنى لأن تأويله إلا أن زيداً لم يعم قلنا لا يخلو إما أن يكون
الموجب للنصب هو أنه لم يفعل أو أن فإن أراد أن الموجب للنصب
أنه لم يفعل فيبطل بقولهم قام زيد لا عمرو وإن أراد أن أن هي الموجبة
للنصب كان اسمها وخبرها في تقدير اسم فلا بد أن يقتدر له عامل يعمل فيه
وفيه وقع الخلاف وقد زعم بعض النحويين أن قول الكسائي تقدير لمعنى
الكلام لا لعامله وإلا فقله يرجع إلى قول البصريين، وأما ما حكى عنه من
أن المستثنى ينتصب لأنه مشبه بالمفعول فهو أيضاً قريب من قول البصريين
لأنه لا عامل هاهنا يوجب النصب إلا الفعل المتقدم على ما بينا والله أعلم،

٣٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن إلا تكون بمعنى الواو وذهب البصريون إلى
أنها لا تكون بمعنى الواو، أما الكوفيون فأحجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك
لنعيه كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى إلا يكون
الناس عليكم حجة إلا الذين ظلموا منهم أي ولا الذين ظلموا يعني والذين
ظلموا لا يكون لم أيضا حجة ويؤيد ذلك ما روى أبو بكر بن مجاهد عن
بعض الثراء أنه قرأ إلى الذين ظلموا محققاً يعني مع الذين ظلموا منهم كما

قال تعالى (Sur. 97) قَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ أَيْ مَعَ الْمَرَافِقِ وَمَعَ الْكَعْبَيْنِ وَكَأَ قَالَ تَعَالَى مِنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ أَيْ مَعَ اللَّهِ وَكَأَ قَالَ تَعَالَى وَلَا تَاْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ أَيْ مَعَ أَمْوَالِكُمْ وَكَقَوْلِهِ فِي الْمَثَلِ الدَّوْدُ إِلَى الدَّوْدِ إِيْلَ أَيْ مَعَ الدَّوْدِ وَكَقَوْلِ
• آدِن مَفْرَغَ

شَدَخَتْ غُرَّةُ السَّوَابِقِ فِيهِمْ • فِي وَجُوهِهِ إِلَى اللَّيَالِمِ انْجَعَادِ
أَيْ مَعَ اللَّيَالِمِ وَقَالَ ذُو الرُّمَّةِ

بِمَا كُلُّ خَوَارٍ إِلَى كُلِّ صَعْلَةٍ

أَيْ مَعَ كُلِّ صَعْلَةٍ وَقَالَ تَعَالَى لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْمُتَجَهِّرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ أَيْ وَمَنْ ظَلَمَ لَا يُحِبُّ أَيْضًا الْمُتَجَهِّرَ بِالسُّوءِ مِنْهُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمَوَاضِعِ
ثم قال الشاعر

وَكُلُّ آخِرٍ مُفَارِقَةٌ أَخُوهُ • لَعَمْرُ آيِكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

أَيْ وَالْفَرْقَدَانِ وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا فِي أَشْعَارِهِمْ كَثِيرَةٌ جِدًّا، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاتَّحَبُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ إِلَّا لَا تَكُونُ بِمَعْنَى الْوَلَاوِ أَنَّ إِلَّا لِلْإِسْتِثْنَاءِ
١٥ وَالْإِسْتِثْنَاءُ يَقْتَضِي إِخْرَاجَ الثَّانِي مِنْ حُكْمِ الْأَوَّلِ وَالْوَلَاوُ لِلْجَمْعِ وَالْجَمْعُ يَقْتَضِي إِدْخَالَ الثَّانِي فِي حُكْمِ الْأَوَّلِ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا بِمَعْنَى الْآخَرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا أَحْبَابُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَارْخَبُونِي فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّ إِلَّا هَاهُنَا اسْتِثْنَاءٌ مُنْقَطِعٌ وَلِأَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا يُتَجَبَّرُونَ عَلَيْهِمْ بِغَيْرِ حِجَّةٍ وَالْإِسْتِثْنَاءُ الْمُنْقَطِعُ كَثِيرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ
٢٠ تَعَالَى وَكَلَامِ الْعَرَبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ
مَعْنَاهُ لَكِنْ يَتَّبِعُونَ الظَّنَّ وَقَالَ تَعَالَى وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا
أَتْبَاعَهُ وَجَوَّ رَبِّهِ الْأَعْلَى مَعْنَاهُ لَكِنْ يَتَّبِعُونَ وَجْهَ رَبِّهِ الْأَعْلَى وَقَالَ تَعَالَى ثُمَّ
وَكَذَنَاهُ اسْتَقْلَ سَافِلِينَ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مَعْنَاهُ لَكِنْ الَّذِينَ
٢٤ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ ثُمَّ قَالَ النَّابِغَةُ

وَقَنْتُ فِيهَا أَصِيلًا لَا أَسَائِلَهَا . أَعَيْتُ جَوَابًا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْآخِرَى لَا يَأْمَا مَا أَيْسَهَا . وَالنَّوَى كَأَنَّهُ مَوْصِي بِالْمُظْلَمَةِ الْتَجْلِيدِ
وقال آخر

وَبَلَدِي لَيْسَ بِهَا أُنْسٌ . إِلَّا الْيَعْفِيَّةُ وَإِلَّا الْيَسُ
وعلى ذلك أيضا يُجمل ما أحجموا به من قوله تعالى لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ
بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ فَإِنْ مَعْنَاهُ لَكِنَّ الْمَظْلُومَ يَجْهَرُ بِالسُّوءِ لِمَا
يُلْقِيهِ مِنَ الظُّلْمِ فَيَكُونُ فِي ذَلِكَ أَعْذَرٌ مِمَّنْ يَبْدَأُ بِالظُّلْمِ وَعَلَى ذَلِكَ أَيْضًا
يُجمل قول الشاعر

وَكُلُّ آخِرٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ . لَعَمْرُكَ أَيْلِكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانُ

١٠. أَرَادَ لَكِنَّ الْفَرَقْدَانِ فَإِنَّهَا لَا يَفْتَرِقَانِ عَلَى زَعْمِهِمْ فِي بَقَاءِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ الْمُنَافِقَةِ
إِلَى وَقْتِ الْفَنَاءِ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ (RUL. 184) إِلَّا فِي مَعْنَى غَيْرٍ وَلِذَلِكَ أَرْتَفَعَ
مَا بَعْدَهَا وَالْمَعْنَى كُلُّ آخِرٍ غَيْرُ الْفَرَقْدَانِ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ كَمَا قَالَ تَعَالَى لَوْ كَانَ
فِيهِمَا إِلَهٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا أَيْ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ وَلِهَذَا كَانَتْ مَا
بَعْدَهَا مَرْفُوعًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الرَّفْعُ عَلَى الْبَدَلِ لِأَنَّ الْبَدَلَ فِي الْإِثْبَاتِ
١٥. غَيْرُ جَائِزٍ لِأَنَّ الْبَدَلَ يُوجِبُ إِسْقَاطَ الْأَوَّلِ وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ آلهَةٌ فِي حَكْمِ
السَّاقِطِ لِأَنَّكَ لَوْ أَسْقَطْتَهُ لَكَانَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ وَذَلِكَ
لَا يَجُوزُ إِلَّا نَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ جَاءَ فِي إِلَّا زَيْدٌ لِأَنَّ الْغَرَضَ فِي إِلَّا إِذَا
جَاءَتْ قَبْلَ نِهَايَةِ الْكَلَامِ أَنْ تُثَبِّتَ بِهَا مَا نَفَيْتَهُ نَحْوَ مَا جَاءَ فِي إِلَّا زَيْدٌ وَلَيْسَ
فِي قَوْلِهِ لَوْ كَانَ نَفْيٌ فَيَنْفَرُ إِلَى إِبْثَابٍ وَلَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ جَاءَ فِي إِلَّا زَيْدٌ عَلَى
٢٠. إِسْقَاطِ إِلَّا مِثْلًا حَتَّى كَانَتْ قِيلَ جَاءَ فِي زَيْدٌ وَإِلَّا مُزِيدٌ لِأَسْخَالِ ذَلِكَ فِي
الْآيَةِ لِأَنَّهُ كَانَ بِصَبْرِ قَوْلِكَ لَوْ كَانَ فِيهِمَا إِلَّا اللَّهُ بِمَنْزِلَةِ لَوْ كَانَ فِيهِمَا اللَّهُ
لَفَسَدَتَا وَذَلِكَ مُسْتَحِيلٌ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ إِلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ بِالْتَّخْفِيفِ
فَإِنْ صَحَّتْ وَسُئِلَ لَكُمْ مَا أَدْعَيْتُمُوهُ عَلَى أَصْلِكُمْ مِنْ أَنْ إِلَى تَكُونَ بِمَعْنَى مَعَ
فَلَيْسَ لَكُمْ فِيهِ أَيْضًا حُجَّةٌ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ إِلَّا تَكُونَ بِمَعْنَى الْهَلَاوِ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ
٢٥. الشَّرْطِ أَنْ تَكُونَ إِحْدَى الْقِرَاءَتَيْنِ بِمَعْنَى الْأُخْرَى وَإِذَا اعْتَرَفْنَا هَذَا فِي

القرارات وجدتم الاختلاف في معانيها كثيرا جدا وهذا مما لا خلاف فيه وإذا ثبت هذا فيجوز أن تكون قراءة من قرأ إلى الذين بالتخفيف بمعنى مع وقراءة من قرأ إلا بالتشديد بمعنى لكن على ما بينا والله أعلم،

مسئلة ٣٦

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم حرف الاستثناء في أول الكلام نحو قولك إلا طعامك ما أكل زيد نص عليه الكسائي وإليه ذهب أبو إسحاق الزجاج في بعض المواضع وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، أما الكوفيون فأجيبوا بأن قالوا الدليل على جواز تقديمه أن العرب قد استعملته مقدما قال الناهر

١. خلا أن العناق من البطايا ، حسين بن فهن إليه شوس

وقال الآخر

وبلدة ليس بها طوري ، ولا خلا أئجن بها إنسي .
قالوا ولا يجوز أن يقال أن الاستثناء يضارع البدل بدليل قولهم ما قام أحد إلا زيدا وإلا زيد والمعنى واحد فلما جاز البدل لم يجز تقديمه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه لأننا نقول لو كان الأمر كما زعمهم لكان ينبغي أن لا يجوز تقديمه على المستثنى منه كما لا يجوز تقديم البدل على المبدل منه وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم قال الكمي

فما لي إلا آل أحمد شيعه ، وما لي إلا مشعب اتحق مشعب

فقسم المستثنى على المستثنى منه وقال الآخر

٢. الناس ألب علينا فيك ليس لنا ، إلا السيوف وأطراف الفنا وزر

فقسم المستثنى على المستثنى منه وهذا كثير في كلامهم، وأما البصريون (fol. 99) فأجيبوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه يؤدي إلى أن يعمل ما بعدها فيما قبلها وذلك لا يجوز لأنها حرف نفى يليها الاسم والفعل كحرف الاستفهام وكما

أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله فكذلك لا يجوز أن
يعمل ما بعدها فيما قبلها، ومنهم من تمسك بأن قال إنها قلنا ذلك لأن
الاستثناء يضارع البديل ألا ترى أنك تقول ما جاءني أحدٌ إلا زَيْدٌ وإلا
زَيْدًا والمعنى واحدٌ قلنا جازى الاستثناء البديل امتنع تقديمه كما يمتنع تقديم
البديل على المبتدل منه وما ذكروه على هذا فنذكر فسادَه في الجواب عن
كلامهم إن شاء الله، أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقول الشاعر
خَلَا أَنْ أَلِيقَ مِنَ الْطَّيَّانِ

فقول لا نسلم هاهنا أن الاستثناء وقع في أول الكلام فإن هنا الشعر لا يبي
زَيْدٍ وقبل هذا البيت

١٠ إِلَى أَنْ عَرَسُوا وَاعْتَبَ مِنْهُمْ ، قَرِيْبًا مَا يُحْسِنُ لَهُ حَسِيْنٌ
خَلَا أَنْ أَلِيقَ مِنَ الْطَّيَّانِ ، حَسِيْنٌ بِهِ فَهَنْ إِلَيْهِ شَوْسٌ

وأما قول الآخر

وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا طَوِيْرٌ ، وَلَا خَلَا أَمِيْنٌ بِهَا إِنْشِي

فتقديره وَبَلَدٌ لَيْسَ بِهَا طَوِيْرٌ وَلَا إِنْشِي خَلَا أَمِيْنٌ فحذف إنشياً فأضمر
المستثنى منه وما أظهره تفسير لما أضمره وقيل تقديره وَلَا بِهَا إِنْشِي خَلَا
أَمِيْنٌ فِيهَا مَقْدَرٌ بعد لا ونقدم الاستثناء فيه للضرورة فلا يكون فيه حجة
والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أنه قد صارَعَ البديل، فوَلَمْ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ
كَمَا زَعَمَ لَوَجِبَ أَنْ لَا يَجُوزُ تَقْدِيْمُهُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ كَمَا لَا يَجُوزُ تَقْدِيْمُ الْبَدْلِ
عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ قُلْنَا هَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّ الْمُسْتَثْنَى لَمَّا تَجَادَدَ شِبْهَانِ أَحَدُهُمَا كَوْنُهُ
٢٠ مَفْعُولًا وَالْآخَرُ كَوْنُهُ بَدَلًا جُعِلَتْ لَهُ مِثْلَةٌ مُتَوَسِّطَةٌ فَجَازَ تَقْدِيْمُهُ عَلَى الْمُسْتَثْنَى
مِنْهُ وَلَمْ يَجْزِ تَقْدِيْمُهُ عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي يَنْصَبُهُ عَمَلًا بِكَلَا الشِّبْهَيْنِ عَلَى أَنْ مِنْ
الْعَرَبِ مَنْ يَجُوزُ الْبَدْلُ مَعَ التَّقْدِيْمِ فَيَقُولُ مَا جَاءَنِي إِلَّا زَيْدٌ أَحَدٌ فَيَرْفَعُ عَلَى
الْبَدْلِ مَعَ تَقْدِيْمِهِ عَلَى الْمُبْدَلِ مِنْهُ لِأَنَّ هَذَا التَّقْدِيْمَ التَّقْدِيرُ بِهِ التَّأْخِيْرُ وَإِنْ

٢٤ كَانَتْ اللُّغَةُ النَّصِيحَةُ الْعَالِيَةُ النَّصَبِ وَاللهُ أَعْلَمُ،

٣٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ حَاتِيَّ في الاستثناء فعلٌ ماضٍ وذهب بعضهم إلى أَنَّهُ فعلٌ استعمل استعمالَ الآذونات وذهب البصريون إلى أَنَّهُ حرفٌ جرٌّ وذهب أبو العباس المبرِّدُ إلى أَنَّهُ يكون فعلاً ويكون حرفاً، أمَّا الكوفيون فأتَّجَّهوا بأنَّ قالوا الدليل على أَنَّهُ فعلٌ أَنَّهُ يتصرفُ والدليل على أَنَّهُ يتصرفُ قول النابغة

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ • وَمَا أَطْرَيْتُ مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ
وإذا كان متصرفاً فيجب أن يكون فعلاً لأنَّ التصرف من خصائص الأفعال، ومنهم (Rel. 100) من تمسك بأن قال الدليل على أَنَّهُ فعلٌ أَنَّ لامَ المنصِّص ١. تتعلَّقُ به قال الله تعالى حَاتِيَّ اللَّهُ مَا هَذَا بَشَرًا وحرف الجرِّ إِنَّمَا يتعلَّقُ بالفعل لا بالحرف لأنَّ الحرف لا يتعلَّقُ بالحرف وإِنَّمَا حُذِفَ اللام لكثرة استعماله في الكلام، ومنهم من تمسك بأن قال الدليل على أَنَّهُ فعلٌ أَنَّهُ يدخله الحذف والحذف إِنَّمَا يكون في الفعل لا بالحرف لأنَّ نرى أَنَّهُم قالوا في حَاتِيَّ اللَّهُ حَاتِيَّ اللَّهُ ولهذا قرأ أكثر القراء حَاتِيَّ اللَّهُ بإسقاط الألف ١٥ وكذلك هو مكتوب في المصاحف فدلَّ على أَنَّهُ فعلٌ، وأمَّا البصريون فأتَّجَّهوا بأنَّ قالوا الدليل على أَنَّهُ ليس بفعلٍ وَأَنَّهُ حرفٌ أَنَّهُ لا يجوز دخول ما عليه فلا يقال ما حَاتِيَّ زَيْنًا كما يقال ما خلا زَيْنًا وما عدا عمراً ولو كان فعلاً كما زعموا ليجاز أن يقال ما حَاتِيَّ زَيْنًا فلما لم يقولوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهبوا إليه يدلُّ عليه أَنَّ الاسم يأتي بعد حَاتِيَّ مجروراً قال الشاعر

حَاتِيَّ آيِي نَوْبَانِ إِنْ يَوْ • ضَنَا عَلَى الْمَلِكَةِ وَالشَّيْخِ ٢٠

فلا يخلو إمَّا أن يكون هو العامل للجرِّ أو عاملٌ مقدَّرٌ بطل أن يقال عاملٌ مقدَّرٌ لأنَّ عاملَ الجرِّ لا يعمل مع الحرف فوجب أن يكون هو العامل على ٢٢ ما بينا، وأمَّا المجواب عن كلمات الكوفيين أمَّا قولهم أَنَّهُ يتصرفُ فلنا لا

نسلم وأما قول النابغة

وَمَا أَحَاطِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ أَحَدٍ

فقول قوله أَحَاطِي مأخوذ من لفظ حَاطَى وليس منصرفاً منه كما يقال بَسَلْ
وَهَلَّلْ وَحَمَدَلْ وَسَجَلْ وَحَوَّلَى إذا قال بِسَمِ اللَّهِ وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَاتَّحَمَدُ اللَّهُ
وَسُجَّحَانَ اللَّهِ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ وكذلك يقال لَبَّى إذا قال لَبَّيْكَ
وَأَقَفْتُ إذا قال أَقْفَ وهو اسمٌ للشَّجَرَةِ وَدَعَلَعَ إذا قال لَفْتِيهِ دَاغٌ دَاغٌ وهو
تَصَوُّيْتُ بِهَا وَيَا أَبَا الرَّجُلِ بَفْلَانٍ إذا قال لَهُ يَا بِي أَنْتَ كَمَا قَالَ
وَلَا نَ تَبَايَانٌ وَلَا نَ تَفَدَيْنَ

فكما بُنِيت هذه الأفعال من هذه الألفاظ وإن كانت لا تنصرف فكذلك
١٠ هاهنا، وأما قولهم أَنْ لَامَ الْبَحْرَ تَتَعَلَّقُ بِهِ قُلْنَا لَا نَسْلَمُ فَإِنَّ اللَّامَ فِي قَوْلِهِ حَاطَى
لِلَّهِ زَائِلَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ كَقَوْلِهِ نَعَالِي لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ لِأَنَّ التَّغْدِيرَ
فِيهِ يَرْهَبُونَ رَبَّهُمْ وَاللَّامَ زَائِلَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وكَقَوْلِهِ نَعَالِي أَلَمْ يَعْلَمْ بِأَنَّ
اللَّهَ يَرَى أَيَّ أَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ وَالْبَاءَ زَائِلَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، وكَقَوْلِهِ نَعَالِي
اِقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ أَيَّ اقْرَأْ اسْمَ رَبِّكَ وكَقَوْلِهِ نَعَالِي وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
١٥ اَّتَهْلِكُوا أَيَّ وَلَا تَلْقُوا أَيْدِيَكُمْ وكَقَوْلِهِ نَعَالِي تَنَبَّأَ بِالذَّنْبِ أَيَّ تَنَبَّأَ الذَّنْبُ
ويجوز أيضاً أَنْ يَكُونَ هُنَا مُعْذِرَةٌ لِأَنَّهُ يَقَالُ تَنَبَّأَ وَأَنبَأَ لَفْظَانِ بِمَعْنَى وَاحِدٍ
وكَقَوْلِهِ (RUL 101) يَحْصِيكَ زَيْدٌ أَيَّ حَصَبِكَ وكَقَوْلِ الشَّاعِرِ

نَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَنَرْجُو بِالْفَرْجِ

أَيَّ نَرْجُو الْفَرْجَ وَالْبَاءَ زَائِلَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، فكذلك هاهنا، وأما قوله نَعَالِي
٢٠ وَقُلْنَا حَاطَى لِلَّهِ فَلَيْسَ لَهُ فِيهِ حِجَّةٌ فَإِنَّ حَاطَى هَاهُنَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ إِذْ لَيْسَ هُوَ
مَوْضِعُ اسْتِثْنَاءٍ وَإِنَّمَا هُوَ كَقَوْلِكَ إِذَا قِيلَ لَكَ فَلَا تُقَاتِلْ أَوْ يَمُوتْ أَوْ نَحْوِ
ذَلِكَ حَاشَاً وَهَذَا لَيْسَ بِاسْتِثْنَاءٍ وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ تَعَبَّدَ رِيسَةً فَكَذَلِكَ
هاهنا، وأما قولهم بِدْخُلِهِ الْحَذْفُ وَالْحَذْفُ لَا يَكُونُ فِي الْحَرْفِ قُلْنَا الْجَوَابُ عَنْ
٢٤ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ قَدْ دَخَلَ الْحَذْفُ فَإِنَّ الْأَصْلَ عِنْدَ بَعْضِهِمْ

في حاشي حاشي بغير ألف وإنها زيدت فيه ألف وهذا هو الجواب عن
 احتجاجهم بقراءة من قرأ حاشي لله ثم يقول أن هذه القراءة قد أنكرها
 أبو عمرو بن العلاء سيد القراء وقال العرب لا تقول حاشي لك ولا حاشك
 وإنها تقول حاشي لك وحاشاك وكان يقرؤها حاشي لله بالألف في الوصل
 ويقف بغير ألف في الوقف متباعدة للمصحف لأن الكتابة على الوقف لا على
 الوصل وكذلك قال عيسى بن عمر التنقي وكان من المؤثوق عليهم في
 العربية العرب كلها تقول حاشي لله بالألف وهذه حجة لأبي عمرو، والوجه
 الثاني أنا نسلم أن الأصل فيه حاشي بالألف وإنها حذفت لكثرة الاستعمال
 وقولم أن الحرف لا يدخله الحذف قلنا لا نسلم بل الحرف يدخله الحذف
 ١٠ ألا ترى أنهم قالوا في رب رب بالتخفيف وقد قرئ به قال الله تعالى ربما
 يؤذ الذين كفروا لو كانوا مسلمين ثم قال الشاعر

أزهر إن يسب القذال فإنه رب يهضل نجس لفت يهضل
 وقال الآخر

ألم تعلمن يا رب أن رب دعوى ، دعوتك فيها مخلصا لو أجاها
 ١٥ وفي رب أربع لغات ضم الراء وفخها مع تشديد الباء وتخفيفها نحو رب
 ورب ورب ورب وكذلك حكيم عن العرب أنهم قالوا في سوف أقفل
 سوف أقفل بحذف الفاء وحكاه أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب في أماليه وحكى
 ابن خالويه فيها أيضا سوف أقفل بحذف الواو وزعم أيضا أن الأصل في
 سوف أقفل سوف أقفل فحذفت الواو والفاء معا وسوف حرف وإذا جوزم حذف
 ٢٠ حرفين فكيف تمنعون جواز حذف حرف واحد فدل على فساد ما ذكرتموه
 والله أعلم،

مسئلة ٢٨

ذهب الكوفيون إلى أن غير يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع
 ٩

يَحْسُنُ فِيهِ إِلَّا سَوَاءٌ أَضِيفَتْ إِلَى مُمْكِنٍ أَوْ غَيْرِ مُمْكِنٍ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ مَا
نَفَعَنِي غَيْرُ فَيْكَلٍ زَيْدٌ (M. 102) وَمَا نَفَعَنِي غَيْرُ أَنْ قَامَ زَيْدٌ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ
إِلَى أَنَّهَا يَجُوزُ بِنَاوُهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى غَيْرِ مُمْكِنٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى
مُمْكِنٍ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا جُوزْنَا بِنَاءَهَا عَلَى النِّفْعِ إِذَا
أُضِيفَتْ إِلَى اسْمٍ مُمْكِنٍ أَوْ غَيْرِ مُمْكِنٍ وَذَلِكَ لِأَن غَيْرَ هَاهُنَا قَامَتْ مَقَامَ إِلَّا
وَالْأَحْرَفُ اسْتِثْنَاءُ وَالْأَسْمَاءُ إِنَّمَا قَامَتْ مَقَامَ الْحُرُوفِ وَجِبَ أَنْ تُبَيَّنَ وَهَذَا
لَا يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ مِنْ اسْمٍ مُمْكِنٍ كَقَوْلِكَ مَا نَفَعَنِي غَيْرُ
قِيَامِكَ أَوْ غَيْرِ مُمْكِنٍ كَمَا قَالَ

لَمْ يَنْتَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ . حِمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ
١٠ وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا فَلْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ بِنَاوُهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى
غَيْرِ مُمْكِنٍ وَلَا يَجُوزُ بِنَاوُهَا إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مُمْكِنٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الإِضَافَةَ إِلَى
غَيْرِ الْمُمْكِنِ تَجُوزُ فِي الْمُضَافِ الْبِنَاءِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَمَنْ مِنْ فَرْعٍ يَوْمِئِذٍ
أَمِنَ فَبَيْنَ يَوْمٍ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قُرْآنٍ بِالإِضَافَةِ وَالنِّفْعِ وَفِي قِرَاءَةٍ نَافِعَةٍ وَأَبَى
جَعْفَرٌ لِأَنَّهُ أَضِيفَ إِلَى إِذْ وَهُوَ اسْمٌ غَيْرُ مُمْكِنٍ وَقَالَ الشَّاعِرُ
رَكَدْنَا لِشَهَاءِ الرَّسُولِ وَلَا أَرَى . كَبُومِئِذٍ شَيْئًا تُرَدُّ رَسَائِلُهُ ١١

فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَسَبَبُ هَذَا يُسْتَقْصَى فِي الْمَجْزَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَأَمَّا الإِضَافَةُ
إِلَى الْمُمْكِنِ فَلَا تَجُوزُ فِي الْمُضَافِ الْبِنَاءِ فَلْنَا أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى أَصْلِهِ فِي الإِعْرَابِ
فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَسَنَبِّينُ هَذَا مُسْتَقْصَى فِي الْمَجْزَاءِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا
الْمَجْزَاءُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهَا فِي مَعْنَى إِلَّا فَيُبَيَّنُ أَنْ تُبَيَّنَ فَلْنَا
٢٠ هَذَا فَاسِدٌ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ تَجَازَ أَنْ يُقَالَ زَيْدٌ يَمِثُلُ غَيْرِهِ
فَيُبَيَّنُ عَلَى النِّفْعِ لِقِيَامِهِ مَقَامَ الْكَافِ لِأَن قَوْلَكَ زَيْدٌ يَمِثُلُ غَيْرِهِ فِي مَعْنَى زَيْدٌ
كَغَيْرِهِ وَلَمَّا وَقَعَ الإِجْمَاعُ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى فَسَادِ مَا ادَّعَيْتُمُوهُ، وَأَمَّا
قَوْلُ الشَّاعِرِ

لَمْ يَنْتَعِ الشَّرْبُ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقْتُ . حِمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ ٢٤

فنقول لا نسلم أنه بُني لآته قام مقام إلا وإنما بُني غير لآته أضافه إلى غير
 متمكن والاسم إذا أُضيف إلى غير متمكن جاز بناؤه ولما نظرنا كثيرة من
 كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى إنه تحقق مثل ما أنكم تظنون
 في قراءة من قرأ مثل بالفتح وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر وأبي
 جعفر ويعقوب وإن كان في موضع رفع لآته اسم مهم مثل غير أُضيف إلى
 غير متمكن وقال تعالى ومن يخزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح وقال تعالى من
 عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح وهي قراءة نافع واليكساوي وأبي جعفر ثم قال
 الشاعر (fol. 108)

أَرْمَانَ مَنْ يُرِيدُ الصَّلِيْعَةَ يُضْطَلَعُ • فِينَا وَمَنْ يُرِيدُ الزَّهْلَكَةَ يُزْهَدُ
 ١. فَبَنَى أَرْمَانَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَنْ وَهُوَ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ وَقَالَ الْآخَرُ

عَلَى حِينٍ مَنْ تَلَبَّثَ عَلَيْهِ ذَنْوُهُ • يَحِيدُ فَقْدَهَا وَفِي الْمَقَامِ تَنَابُرُ

فَبَنَى حِينَ لِإِضَافَتِهِ إِلَى مَنْ وَقَالَ الْآخَرُ

عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْهَيْبَ عَلَى الصَّبَى • وَقُلْتُ أَلْبَا تَصْحُ وَالْهَيْبُ وَازِعُ
 وَقَالَ الْآخَرُ

١٥ عَلَى حِينٍ انْحَبَيْتُ وَشَكَبَ رَأْيِي • فَأَيَّ فَتَى دَعَوْتِ وَأَيَّ حِينٍ

وَقَالَ الْآخَرُ

يَمْرُونَ بِالْذُّهْنِ خَفَافًا عِيَايَهُمْ • وَخَرَجْنَ مِنْ دَارَيْنِ بِجَرِّ الْمُخَافِ
 عَلَى حِينٍ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ • فَتَنَلَّا زُرْقَى أَلْمَالِ تَنَلُ أَلْعَالِ

وإذا بُني المضاف في هذه الأماكن من كتاب الله تعالى وكلام العرب
 ٢. لإضافته إلى غير متمكن دل على أن قوله غير أن نطقاً مبنى لإضافته إلى
 غير متمكن على ما بينا والله أعلم،

٣٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن سَوَى تكونَ اسماً وتكون ظرفاً وذهب البصريون إلى أنها لا تكون إلا ظرفاً، أما الكوفيون فأحجّوا بأن قالوا الدليل على أنها تكون اسماً بمنزلة غيره ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرفَ المنخفض قال الشاعر

وَلَا يَطْلُقُ الْمَكْرُوهَ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ • إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سَوَائِنَا
فَادْخُلْ عَلَيْهَا حَرْفَ الْمَخْفُضِ وَقَالَ الْآخَرُ
تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقِي • وَمَا قَصَدَتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسَوَائِنَا
فَادْخُلْ عَلَيْهَا لَامَ الْمَخْفُضِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَا تَلْزِمُ الظَّرْفِيَّةَ وَقَالَ أَبُو دُوَادٍ
وَكُلُّ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْمَوْتَ مُحِيطُهُ • مُعَلِّلٌ بِسَوَاءِ اتَّحَقَّ مَكْتُوبٌ
وَقَالَ الْآخَرُ

أَكْرَى عَلَى الْكَيْبَةِ لَا أَبَالِي • أَفِيهَا كَانَ حَقِّي أَمْ سِوَاهَا
فَسِوَاهَا فِي مَوْضِعٍ خَفِضَ بِالْعُطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَخْفُوفِ فِي فَيْهَا وَالتَّقْدِيرُ أَمْ
فِي سِوَاهَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ رُويَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ قَالَ أَنَا فِي
سِوَاكَ فَرَفَعَ فَدَلَّ عَلَى صَحِّهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْجَّوا بِأَن
قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ مَا اسْتَعْلَمُوا فِي اخْتِيَارِ الْكَلَامِ إِلَّا ظَرْفًا نَحْوَ قَوْلِهِ
مَرَرْتُ بِالَّذِي سِوَاكَ فَوْقَ عَمَّا هُنَا يَدُلُّ عَلَى ظَرْفِيَّتِهَا بِخِلَافِ غَيْرِ وَنَحْوِ قَوْلِهِ
مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاكَ أَيَّ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَكَانَكَ أَيَّ يُغْنِي غَنَاءُكَ وَيَسُدُّ
مَسَدَّكَ وَقَالَ كَيْدٌ

وَأَبْدُلْ سَوَامَ الْهَالِ ! نَّ سِوَاهَا دُعْمًا وَجَوْنًا
فَنَصَبَ سِوَاهَا عَلَى الظَّرْفِ وَنَصَبَ دُعْمًا بِأَنَّ كَقَوْلِكَ إِنَّ عِنْدَكَ رَجُلًا
قَالَ (١٠١، ١٠٢) اللَّهُ تَعَالَى إِنَّ لَدَيْنَا أَمْكَالًا وَالْجَوْنُ هَاهُنَا الْبَيْضُ وَهُوَ جَمْعُ جَوْنٍ
٢٢ وَهُوَ مِنَ الْأَضْدَادِ يَقَعُ عَلَى الْأَبْيَضِ وَالْأَسْوَدِ وَلَوْ كَانَتْ مِمَّا تُسْتَعْمَلُ اسْمًا

لكثُر ذلك في استعمال وفي عَمَّ ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفا،
وأما المجواب عن كلمات الكوفيِّين أما ما أنشدوه من قول الشاعر
إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِن سَوَاتِنَا

وقول الآخر

وَمَا فَصَلَتْ مِن أَهْلِهَا لِسَوَاتِنَا

وإنما جاز ذلك لضرورة الشعر وعندنا أنه يجوز أن يُخْرَج عن الظرفية في
ضرورة الشعر ولم يقع الخلاف في حال الضرورة وإنما فعلوا ذلك واستعملوها
أسما بمنزلة غيره في حال الضرورة لأنها في معنى غير وليس شيء يضطرون
إليه إلا ويحاولون له وجها وأما قول الآخر

أَرِيهَا كَانَ حَتَّى أَمَّ سَوَاهَا

فليس سَوَاهَا في موضع جرٍ بالعطف على الضمير المخفوض في رِيحها وإنما هو
منصوب على الظرف لأن العطف على الضمير المحرور لا يجوز وإنما هذا شيء
يُنْبِتونه على أصولكم في جواز العطف على الضمير المخفوض وسنبيِّن فساده
مُسْتَفْصِي في موضعه إن شاء الله تعالى، وأما ما رَوَوْه عن بعض العرب أنه
١٥ قال أَنَا نِي سَوَاهَكَ فَرُوبَةُ تَقَرَّدَ بها الفراء عن أبي ثَرْوَانَ وفي رواية شاذة
غريبة فلا يكون فيها حجة والله أعلم،

٤. مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن كَمْ مركبة وذهب البصريون إلى أنها مفردة
موضوعة للعدد، أما الكوفيون فأحججوا بأن قالوا إنها قلنا ذلك لأن الأصل
٢٠ في كَمْ ما زيدت عليها الكاف لأن العرب قد تصل المحرف في أوله وآخره
فما وصلته في أوله نحو هَذَا وَمِثْلَكَ وما وصلته في آخره نحو قوله تعالى إِمَّا
تُرِيَنِي مَا يُوْعَدُونَ فكذلك ما هنا زادوا الكاف على ما فصارتا جميعا كلمة
٢٢ واحدة وكان الأصل أن يقال في كَمْ مَالِكٌ كَمَا مَالِكٌ إِلَّا أَنَّهُ لَهَا كَثُرَتْ فِي

كلامهم وجرت على ألسنتهم حُذِفَتِ الألف من آخرها وسكتت يمينها كما فعلوا في لم فصار كم مآلك والمعنى كآفى شئ مآلك من الأعداء والدليل على ذلك قولهم كآين من رجل رآيت أى كم من رجل رآيت ونظير كم لم فإن الأصل في لم ما زيدت عليها اللام فصارتا جميعاً كلمة واحدة وحُذِفَتِ الألف لكثرة الاستعمال وسكتت يمينها فقالوا لم فَعَلَت كذا قال الشاعر

يا أبا الأسود لم أسلمتني . ليهوم طارقات وذكّر

وقال الآخر

يا أسيتي لم آكته لمة . لو خافك الله عليه حرمة
فما قرئت لحمه ولا ذمة

١٠ (fol. 106) بمعنى جزو كلب ويقال أن بنى أسد كانت تأكله فتعبر ذلك وزيادة الكاف كثير قال الله تعالى لبس كيثله شئ وحكى عن بعض العرب أنه قيل له كيف تصنعون الإقط فقال كهيّن وقال الراجز
لواحق الأقارب فيها كالمقن

أي البقّ وهو الطول، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنها ١٥ مُفْرَدَةٌ لأن الأصل هو الإفراد وإنما التركيب فرغ ومن تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل لعدوله عن الأصل واستصحاب المحال أحد الأدلة المعبرة، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الأصل في كم ما زيدت عليها الكاف قلنا لا نسلم فإن هذا مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى، قولهم أن العرب ٢٠ قد نصل المحرف في أوله نحو هذا فقد قلنا الجواب عنه فيما سبق، وأما قولهم كان الأصل أن يقال في كم مآلك كما مآلك إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حُذِفَتِ الألف لكثرة الاستعمال وسكتت اليمين كما فعلوا ذلك في لم قلنا لا نسلم أنه يجوز إسكان اليم في لم في اختيار الكلام ٢٤ وإنما يجوز ذلك في الضرورة فلا يكون فيه حجة قال الشاعر

يَا أَبَا الْأَسْوَدِ لِمَ أَسْلَمْتَنِي

وَمَا قَالَ الْآخَرُ

يَا أَسِيئَ لِمَ أَكَلْتَهُ لِمَ

فسكن لِمَ للضرورة تشبيها لما بما يجيء من الحروف على حرفين الثاني منها
 ساكنٌ فلا يكون فيه حجة ثم لو كان الأمر كما زعمتم وأنَّكم كلُّمَ لوجب أن
 يجوز فيها الأصل كما يجوز الأصل في لِمَ فيقال كَمَا مَالَكُ كما يقال لِمَا فَعَلْتَ
 وأنَّ يجوز فيها التفعُّ مع حذف الألف كما يجوز في لِمَ فيقال كَمَا مَالَكُ كما
 يجوز لِمَ فَعَلْتَ وأنَّ يجوز فيها هاء الوقف فيقال كَمَا هَاءُ الوقف فيقال كَمَا هَاءُ
 الوقف فيقال لِمَ فَلَمَّا لم يجر ذلك دلَّ على الفرق بينهما، وأمَّا قوله تعالى
 ١٠ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ فلا نسلم أن الكاف فيه زائدة لأنَّ مِثْلَهُ هاهنا بمعنى مَوْ
 فَكَانَهُ قَالَ لَيْسَ مَوْ شَيْءٌ وَالْمِثْلُ يُطْلَقُ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ وَيُرَادُ بِهِ ذَاتُ
 الشَّيْءِ يَقُولُ الرَّجُلُ مِنْهُمْ مِثْلِي لَا يَفْعَلُ هَذَا أَيْ أَنَا لَا أَفْعَلُ هَذَا وَمِثْلِي لَا
 يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ أَيْ أَنَا لَا أَقْبَلُ مِنْكَ قَالَ الشَّاعِرُ

يَا عَاذِلِي دَعْنِي مِنْ عَذْلِكَ ٠ مِثْلِي لَا يَقْبَلُ مِنْ مِثْلِكَ

١٠ أَيْ أَنَا لَا أَقْبَلُ مِنْكَ ثُمَّ لَوْ قُلْنَا أَنَّ الْكَافَ هَاهُنَا زَائِدَةٌ لَمَا آمَنَعَ لِأَنَّ
 دَخُولَ الْكَافِ هَاهُنَا مَخْرُوجَهَا أَلَّا تَرَى أَنَّ مَعْنَى لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَمَعْنَى
 لَيْسَ مِثْلُهُ شَيْءٌ وَاحِدٌ وَكَذَلِكَ الْكَافُ فِي قَوْلِ كَهَيْئَةٍ وَقَوْلِ الرَّاجِزِ

لَوَاحِجُ الْأَقْرَابِ فِيهَا كَالْمَعْقِ

بِخِلَافِ الْكَافِ فِي كَمَ (xol. 100) فَإِنَّ الْكَافَ فِي كَمَ لَيْسَ دَخُولًا مَخْرُوجًا بَلْ
 ٢٠ لَوْ قَدَرْنَا حَذْفَهَا مِنَ الْكَلَامِ لَأَخْتَلَّ مَعْنَاهَا وَلَمْ تَحْصُلِ الْفَائِدَةُ بِهَا أَلَّا تَرَى
 أَنَّ قَوْلَكَ مَا مَالَكُ لَا يُفِيدُ مَا يُفِيدُ قَوْلَكَ كَمَ مَالَكُ فَدَلَّ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا
 ٢٢ وَلَهُ أَهْلٌ،

٤١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا فصل بين كم في الخبر وبين الاسم بالظرف وحرف الجزر كان مخفوضا نحو كم عندك رجل وكم في الدار غلام وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز فيه الجزر ويجب أن يكون منصوبا، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يكون مخفوضا بدليل النقل والقياس أما النقل فقد قال الشاعر

كم يجود مفرق نال العلى * وشريف بخله قد وضعه
فخض مفرق مع الفصل وقال الآخر

كم في بني بكر بن سعد سيد * فتحم الدسيعة ماجد بناع

١. وأما القياس فلأن خفض الاسم بعد كم في الخبر بتقدير من لأنك إذا قلت كم رجل أكثرمت وكم امرأة أهنت كان التقدير فيه كم من رجل أكثرمت وكم من امرأة أهنت بدليل أن المعنى يقتضى هذا التقدير وهذا التقدير مع وجود الفصل بالظرف وحرف الجزر كما هو مع عدمه فكما ينبغي أن يكون الاسم مخفوضا مع عدم الفصل فكذلك مع وجوده قالوا ولا يجوز أن يقال ١٥ أنها في هذه الحالة بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين ونحوه لأننا نقول لو كانت بمنزلة عدد ينصب ما بعده كثلاثين لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها ألا ترى أنك لو قلت ثلاثون عندك رجلا لم يجز فكذلك كان ينبغي أن يقولوا ها هنا، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز فيه الجزر لأن كم هي العاملة فيها بعدها الجزر لأنها بمنزلة عدد مضاف ٢٠ إلى ما بعده وإذا فصل بينها بظرف أو حرف جر طلبت الإضافة لأن الفصل بين الجزر والجرور بالظرف وحرف الجزر لا يجوز في اختيار الكلام فعُدل إلى النصب لإمتناع الفصل بينها قال الشاعر

كم نالني منهم فضلا على عدم . إذ لا أكاذ من الإقتار احتيل ٢٢

والتقدير كم فضل إلا أنه لما فصل بينهما بنائي منكم نصب فضلا فرارا
من الفصل بين الجار والجرور وقال الآخر

تَوْثُمُ سِنَانَا وَكَمْ كُونُهُ . مِنَ الْأَرْضِ مُخَذَّوْبًا غَارَهَا

والتقدير وكم مخذوب غارها كونه من الأرض إلا أنه لما فصل بينهما نصب
مخذوبا وإن لم يقصد الاستنهام لئلا يفصل بين الجار والجرور وإنما عدل
إلى النصب لأن كم تكون بمنزلة عدد ينصب ما بعده ولم يتنع النصب بالفصل
كما أمتنع (vol. 107) الجز لأن الفصل بين الناصب والمنصوب له نظير في كلام
العرب بخلاف الفصل بين الجار والجرور فإنه ليس له نظير في كلام العرب
فكان ما صرنا إليه أولى مما صرتم إليه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين
١٠ أما ما أحجبوا به من قوله

كم مجزؤ مقرر

فالكلام عليه من وجهين أحدهما أن الرواية الصحيحة مقرر بالرفع بالابتداء
وما بعدها الخبر وهو قوله نَالَ الْعَلَى وَالثَّانِي أَنْ هَذَا جَاءَ فِي الشَّعْرِ شَائِئًا
فلا يكون فيه حجة وهذا هو الجواب عن البيت الآخر، وأما قولهم أَنْ خَفَضَ
١٥ الاسم بعد كم بتقدير من والتقدير مع وجود الفصل كما هو مع عدمه قلنا
لا نسلم أن جر الاسم بعد كم بتقدير من بل العامل فيه كم لأنها عندنا
بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده وعند المحققين من أصحابكم أنها بمنزلة رُبَّ
فمخضوض بها الاسم الذي بعدها كَرُبَّ والذي يدل على فساد ما ذهبتم إليه
أن حرف الجز لا يجوز أن يعمل مع الحذف وإنما يجوز أن يعمل حرف الجز
٢٠ مع الحذف في مواضع يسيرة على خلاف الأصل إذا حذف إلى عوض وبدل
كرب بعد الواو والفاء وكل على أنكم تزعمون أن حرف الجز غير مقرر بعد
هذه الحروف وإنما هي العاملة بطريق النيابة عن حرف الجز لا حرف الجز
وقد بينا ذلك مستوفى في موضعه، وقولهم أنها لو كانت بمنزلة عدد ينصب
ما بعده كثلاثين ونحوه لكان ينبغي أن لا يجوز الفصل بينها وبين معمولها لأن
٢٥ ثلاثين لا يجوز أن يفصل بينها وبين معمولها قلنا إنما جاز الفصل بين كم

ومُيَزَّهَا جَوَازًا حَسَنًا دُونَ ثَلَاثِينَ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ كَمْ مُنْعَتٌ بَعْضَ مَا لِثَلَاثِينَ مِنَ
النَّصْرِفِ فُجِّلَ هَذَا عِوَضًا مِمَّا مُنْعَتُهُ أَلَّا تَرَى أَنَّ ثَلَاثِينَ تَكُونُ فَاعِلَةً لِنَفْطَا
وَمَعْنَى كَقَوْلِكَ قَبَّ ثَلَاثُونَ وَتَقَعُ مَفْعُولَةٌ فِي رَتْبِهَا كَقَوْلِكَ أَعْطَيْتُ ثَلَاثِينَ
وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي كَمْ فَلَمَّا مُنْعَتُ كَمْ بَعْضَ مَا لِثَلَاثِينَ مِنَ النَّصْرِفِ جُئِلَ
لَمَّا ضَرِبَ مِنَ النَّصْرِفِ لَا يَكُونُ لِثَلَاثِينَ لِيَقَعَ التَّعَاوُلُ بَيْنَهَا عَلَى أَنَّهُ قَدْ جَاءَ .

الفصل بين ثلاثين ومُيَزَّهَا في الشعر قال الشاعر

عَلَى أَنِّي بَعْدَمَا قَدْ مَضَى • ثَلَاثُونَ لِلْعَجْرِ حَوْلًا كَيْبَلًا

بَذَرْتُكَ حِينَ الْجَوْلِ • وَنَوَّحَ الْأَحْمَامَةُ تَدْعُو هَيْبَلًا

فصل بين ثلاثين وبين مُيَزَّهَا بالجار والمجرور وإن كان قليلًا لا يُقَاس
١٠ عليه وإله أعلم،

٤٢ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ يجوز إضافة النِّيفِ إلى العشرة نحو خَمْسَةَ عَشَرَ

وذهب البصريون إلى أَنَّهُ لَا يجوز، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَخْبَرُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا

قلنا ذلك لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ عَنْهُمْ فِي اسْتِعْمَالِهِمْ قَالَ الشَّاعِرُ

كَلَّفَ مِنْ عَنَّاكَ وَشَفَوْنَهُ • بِنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ ١٥

وَلِأَنَّ النِّيفَ اسْمٌ مظهرٌ كَعَبْرٍ مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَظْهَرَةِ فَجَارَ إِضَافَتُهُ إِلَى مَا بِهِ

كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ الْمَظْهَرَةِ الَّتِي تَجُوزُ إِضَافَتُهَا، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَخْبَرُوا بِأَن قَالُوا

إِنَّمَا قلنا (fol. 108) أَنَّهُ لَا يجوز ذلك لِأَنَّهُ قَدْ جُئِلَ الْإِسْمَانُ اسْمًا وَاحِدًا فَكَمَا

لَا يجوز أَن يُضَافَ الْإِسْمُ الْوَاحِدُ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَيَبَانُ هَذَا أَنَّ

٢٠ الْإِسْمَيْنِ لَهَا رُكْبَانٌ دَلَالَةٌ عَلَى مَعْنَى وَاحِدَةٍ وَإِلْإِضَافَةُ تُبْطِلُ ذَلِكَ الْمَعْنَى أَلَّا تَرَى

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ قَبَضْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ دَلَّ عَلَى أَنَّكَ قَدْ قَبِضْتَ

خَمْسَةَ وَعَشْرَةَ وَإِذَا أَضَفْتَ قُلْتَ قَبِضْتُ خَمْسَةَ عَشَرَ دَلَّ عَلَى أَنَّكَ قَدْ

قَبِضْتَ الْخَمْسَةَ دُونَ الْعَشْرَةِ كَمَا لَوْ قُلْتَ قَبِضْتُ مَالَ زَيْدٍ فَإِنَّ الْمَالَ يَدْخُلُ

٢٤ فِي الْقَبْضِ دُونَ زَيْدٍ وَكَذَلِكَ ضَرَبْتُ غُلَامَ عَمْرٍو فَإِنَّ الضَّرْبَ يَكُونُ لِلْغُلَامِ

دون عمرو فلما كانت الإضافة تُبطل المعنى المقصود من التركيب وجب أن لا يجوز، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما أنشدوه من قوله
يَنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّةٍ

فلا يُعرف قائله ولا يؤخذ به على أننا نقول إنها صرفه لضرورة الشعر .
ورده إلى البحر لأن ثمانى عشرة لما كانا بمنزلة اسم واحد وقد أُضيف إليهما
يَنْتَ في قوله يَنْتَ ثَمَانِي عَشْرَةَ رُدَّ الإعراب إلى الأصل بإضافة يَنْتَ إليهما
لا بإضافة ثَمَانِي إلى عَشْرَةَ وهم إذا صرفوا المبنى للضرورة ردوه إلى الأصل
قال الشاعر

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرًا عَلَيْهَا . وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

١٠ وجميع ما يروى من هذا فساد لا يقاس عليه، وأما قولهم أن النيف اسم مظهر
كغيره من الأسماء التي يجوز إضافتها فجار إضافته كسائر الأسماء المظهرة التي يجوز
إضافتها المضافة قلنا إلا أنه مركب والتركيب ينافي الإضافة لأن التركيب أن
يُجعل الاسمان اسمًا واحدًا لا على جهة الإضافة فيلأن على مسعى واحد بخلاف
الإضافة فإن المضاف بدل على مسعى والمضاف إليه بدل على مسعى آخر
١٥ وإذا كان التركيب ينافي الإضافة كما أن الإضافة تنافي التركيب على ما بينا
وجب أن لا يجوز إضافة النيف إلى العشرة لإستحالة المعنى والله أعلم،

٤٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في خَمْسَةِ عَشَرَ دِرْهَمًا الخَمْسَةُ
العَشَرَ دِرْهَمًا والخَمْسَةُ العَشَرَ الدِرْهَمَ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخال
٢٠ الألف واللام في العَشْرَ ولا في الدرهم وأجمعوا على أنه يجوز أن يقال
الخَمْسَةُ عَشَرَ دِرْهَمًا بإدخال الألف واللام على الخَمْسَةِ وَحْدَهَا، أما الكوفيون
فأفتحوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه قد صحَّ عن العرب ما يوافق مذهبنا
٢٢ ولا خلاف في صحته ذلك عنهم وقد حكى ذلك أبو عمرو عن أبي الحسن

الأخفش عن العرب وإذا (fol. 100) صحَّ ذلك في النقل وجب البصير إليه
واعتادهم في هذه المسئلة على النقل لأنَّ قياسهم فيها ضعيف جداً، وأمَّا
البصريون فأخبروا بأنَّ قاطباً إنما قلنا أنَّه لا يجوز دخول الألف واللام إلاَّ
على الاسم الأوَّل لأنَّ الاسمين لما رُكِبَ أحدهما مع الآخر تنزلاً منزلة اسمٍ
واحد وإذا تنزلاً منزلة اسمٍ واحد فينبغي أن لا يجمع فيه بين علامتي تعريفٍ
وأن يلحق الاسم الأوَّل منها لأنَّ الثاني يتنزل منزلة بعضي حروفه وكذلك
عرَّفَ العرب الاسمَ المركَّب قال ابنُ أحمدَ

تَقَا فَوْقَهُ الْقَلْعَ السَّوَارِي . وَجُنَّ الْخَارِبَارِ يَوْ جُنَّوَا

فقال الخارِبَارُ فأدخل الألف واللام على الاسم الأوَّل ولم يكرِّره فيقول
١٠ الْخَارِبَارِ ولم يُجكَّ ذلك عنهم في شعرٍ ولا في كلامٍ والخارِبَارُ هاهنا أراد به
صوتُ الدُّبابِ ويقول جُنَّ الدُّبابُ إذا طار وهاج وقيل المراد بالخارِبَارِ
نَبَتٌ كما قال الشاعر

رَعِيَتْهَا أَكْرَمَ عُودٍ عُودًا . أَلَصَّ وَالْصَفِصِلَ وَالْبَيْضِداً
وَالْخَارِبَارِ السَّيِّمَ أَلْعَجُودًا . يَحِيثُ يَدْعُو عَامِرٌ مَسْعُودًا

١٥ ويقال جُنَّ النَّبَاتُ إذا خرج زهره والخارِبَارُ أيضاً داءٌ في اللهازم قال الشاعر
مَا خَارِبَارٍ أَرْسِلَ أَلْهَارِيسَا . لِيَنِي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ لَارِيسَا

والخارِبَارُ فيما يقال أيضاً السِّنُّورُ وفي الخارِبَارِ سبع لغات خَارِبَارٍ وَخَارَبَارَ
وَخَارِبَارَ وَخَارَبَاً وَخَارِبَارٍ وَخَارِبَاهُ مثل نَاقِصَاءَ وَخَزْبَارَ مثل سِرْدَاحٍ قال
الشاعر

٢٠ مِثْلُ الْكِلَابِ نَهَرَ عِنْدَ دِرَابِهَا . وَرِمَتْ لَهَا زِمُّهَا مِنْ أَنْخِرِبَارِ

وإنما لم يجوز دخول الألف واللام على درهمٍ لأنَّه منصوب على التمييز والتمييز
لا يكون إلاَّ نكرةً وإنما وجب أن يكون نكرةً لأنَّ القرضَ أن يُبَيَّرَ المحدود
به من غيره وذلك يحصل بالنكرة التي هي الأخفش فكانت أولى من المعرفة
٢٤ التي هي الأثقل ، وأمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمَّا ما حكوه عن العرب

فلا حجة لم فيه لقلته في الاستعمال وثبت عن القياس أما قلته في الاستعمال
فظاهر لأنه إنما جاء شاذًا عن بعض العرب فلا يُعتمد به لقلته وشذوذه
فصار بمنزلة دخول الألف واللام في قول الشاعر

يَقُولُ آمَنَّا وَابْتَضُّ الْعَجْمَ نَاطِقًا • إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ أَحْمَارِ الْبَيْدِ
وَيُسْتَفْرَجُ الْبُرُوعُ مِنْ نَاقَاتِهِ • وَمِنْ جُحْرِ ذِي الشَّيْبَةِ الْبَيْضِ

أراد الذي يَنْفَضُّ فكما لا يجوز أن يقال أن الألف واللام يجوز دخولها على
الفعل ليجيء ما هنا لقلته وشذوذه فكذلك أيضا لا يجوز أن يُجمع بذلك
لقلته وشذوذه وكما قال الآخر (No. 110)

بَايَتِ أُمَّ الْعَمْرِ كَانَتْ صَاحِبِي • مَكَانَ مَنْ أَشْنَى عَلَى الرُّكَّابِ
١٠ أراد أُمَّ عَمْرٍو وكما قال الآخر

بَاعَدَ أُمَّ الْعَمْرِ مِنْ أَسِيرِهَا • حُرَّاسُ أَبْوَابٍ عَلَى قُصُورِهَا
وكما قال الآخر

وَجَدْنَا أَلْوَلَدَ بْنِ الْيَزِيدِ مَبَارِكًا • شَدِيدًا بِأَعْيَادِ الْخِلَافَةِ كَاهِلُهُ

وكما قال الآخر

١٥ أَمَّا وَيَسَاءَ مَا نَرَاتُ نَحْلَهَا • عَلَى فَنِّ الْعَزَى وَبِالنَّسْرِ عَنَمَا

وَمَا سَجَّ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ يَمَعَةٍ • أَهْلُ الْأَيْلِينَ السَّجَّعِ ابْنُ مَرْيَمَا
لَقَدْ ذَاقَ مِنْهَا عَذَابَ يَوْمٍ لَعَلَّعٍ • حُسَامًا إِنَّمَا مَرَّ بِالْكَفِّ صَمَامَا

أراد وَيَسَّرَ بدليل قوله تعالى وَيَعْرِقُ وَتَسْرًا وكما قال الآخر

وَلَقَدْ جِئْتِكَ أَكْمَنًا وَعَسَافِلًا • وَلَقَدْ نَهَيْتَكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ

٢٠ أراد بَنَاتِ أَوْمِرٍ وكما قال الآخر

وَلَمَّا جِئْتُ الْيَوْمَ وَالْأَمْسِ قَبْلَهُ • بِبَابِكَ حَتَّى كَانَتْ الشَّمْسُ تَقْرُبُ

أراد وَأَمْسٍ ولهذا تركه على وجهه الأولي مكسورا وكما قال الآخر

فَإِنَّ الْأَوْلَاءَ يَعْلمُونَكَ مِنْهُمْ

أراد أولاً فكما أن زيادة الألف واللام في هذه المواضع لا تدل على جواز زيادتها في أحجار الكلام فلا يجوز أن يقال في زيد الزيد وفي عمرو العمر فحججوا شاكاً فكذاك هاهنا وأما بُعد عن التباس فقد بيناه في دليلنا والله أعلم،

٤٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز أن يقال ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَ عَشَرَ وذهب البصريون إلى أنه يجوز أن يقال ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَ عَشَرَ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أنه لا يمكن أن يبنى من لفظ ثَلَاثَ عَشَرَ فاعل وإنما يمكن أن يبنى من لفظ أحدها وهو العدد الأول الذي هو الثلاثة ولا يمكن أن يبنى من لفظ العدد الثاني وهو العشر فذكر العشر مع ثالث لا وجه له، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الأصل أن يقال ثَلَاثَ عَشَرَ ثَلَاثَ عَشَرَ وقد جاء ذلك عن العرب فإذا ساعده الفل والتباس وهو الأصل وجب أن يكون جائزاً، وأما الجواب عن كثرة الكوفيين أما قولهم أنه لا يمكن أن يبنى منها فاعل وإنما يمكن أن يبنى من أحدها قلنا هذا هو المحجة عليكم فإنه لما لم يمكن أن يبنى منها وشئ من أحدها احتج إلى ذكر الآخر ليتم ما هو واحد ثلاثة مما هو واحد ثلاثة عشر فأتى باللفظ كله والله أعلم،

٤٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المادى المعرف المفعول مرفوع بغير تنوين وذهب النحاة من الكوفيين إلى أنه منى على الفم وليس فاعل ولا مفعول وذهب البصريون إلى أنه منى على الفم وموضعه النصب لأنه مفعول، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأننا وجدناه لا مفعول

له يَصْصِبُه من رافعٍ ولا ناصبٍ ولا (M. 117) خافضٍ ووجدناه منقول المعنى فلم تَحْفَظْهُ إِلَّا بِشِبْهِ المضاف ولم تَنْصِبْهُ إِلَّا بِشِبْهِ ما لا ينصرف فرفعناه بغيرِ تَنْوِين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برافعٍ صحيحٍ فَرُقْنَا فَأَمَّا المضاف فنصبتناه لَأَنَّا وجدنا أَكْثَرَ الكلام منصوباً فحملناه على وجهٍ من النصب .
لأنه أَكْثَرُ اسْتِعْمالاً من غيره، وَأَمَّا الفَرَادُ فتمسك بَأَن قال الأَصْلُ في النداء أَن يقال يَا زَيْدَا كالندبة فيكون الاسم بين صَوْتَيْنِ مَدِيدَتَيْنِ وَهِيَ يَا فِي أَوَّلِ الاسم والألف في آخِرِهِ والاسم فيه ليس بفاعِلٍ ولا مفعولٍ ولا مضافٍ إليه فلَمَّا كَثُرَ في كلامِهِ اسْتَعْمِلَ بالصوت الأَوَّلُ وهو يَا فِي أَوَّلِهِ عن الثاني وهو الألف في آخِرِهِ مُحذَفُوهَا وَبَنُوا آخِرَ الاسم على الضمِّ تَفْصِيحاً بِقَبْلُ وَبَعْدُ لَأَن الألف لَمَّا حُذِفَتْ وَهِيَ مُرَادَةٌ مَعَهُ والاسم كالمضافِ إِلَيْهَا إِذَا كَانَ مُتَعَلِّقاً بِهَا أَشْبَهَ آخِرُهُ آخِرَ مَا حُذِفَ مِنْهُ المضاف إِلَيْهِ وهو مرادٌ مَعَهُ نَحْوُ جِئْتَ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ أَيْ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ قال الله تعالى اللَّهُ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ أَيْ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ وَمِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، قَالُوا ولا يجوز أَن يقال لَوَكَانِ الألف في آخِرِ المُنَادَى بِمِثْلِ المضاف إِلَيْهِ لَوَجِبَ ١٥ أَن تَسْقُطَ نون الجمع معها في نَحْوِ وَاقْتَسَرُونَا لَأَنَّا نقول نحن لا نجوز ندبة الجمع الذي على هَجَاءَيْنِ فلا يجوز عندنا ندبة قَتَسَرُونَ بحذف النون ولا إثباتها كما لا يجوز تَتَيَّنَتْ ولا جمعه، قَالُوا ولا يجوز أيضاً أَن يقال أَن هذا يَظَلُّ بِالمُنَادَى المضاف نَحْوِ يَا عَدَدَ عَمْرٍو فَإِنَّهُ يَفْتَحِرُ فِي بَابِ الصوت إِلَى مَا يَفْتَحِرُ إِلَيْهِ المُفْرَدُ فَكَانَ يَبْغِي أَن يقال يَا عَبْدَ عَمْرٍو بِالضَمِّ لَأَنَّ أَصْلَهُ يَا عَبْدَ عَمْرَأَ لَأَنَّا نقول إِنَّمَا لم يَقْتَرِ ذَلِكَ في المُنَادَى المضاف لِأَجْلِ طَوْلِهِ ٢٠ بخلاف المُفْرَدِ فَإِنَّ الفرقَ بينهما وَأَمَّا المضاف فَإِنَّهُ وَجِبَ أَن يكون مفتوحاً لَأَنَّ الاسم الثاني حَلَّ محلَّ أَلِفِ الندبة في قولك يَا زَيْدَا وَإِلْدَالٌ فِي يَا زَيْدَا مُفْتَوَحَةٌ فَبَقِيَ الفتح على ما كانت في يَا عَبْدَ عَمْرٍو كما كانت في يَا زَيْدَا والمضموم هاهنا بِمِثْلِ المنصوب والمنصوب بِمِثْلِ المندوب ولا يقال ٢٥ أَنَّهُ نُصِبَ بِفَعْلٍ وَلَا أَدَاوُ، قال والذي يَدُلُّ على أَنَّ المُفْرَدَ بِمِثْلِ المضاف

أمتناع دخول الألف واللام عليه والذي يدل على أنه ليس منصوبا بفعل
 أمتناع الحال أن تقع معه فلا يجوز أن يقال يا زَيْدُ رَاكِبًا والذي يدل على
 أنه بمنزلة المضاف وإن أفرَدَ حَمَلَك نَعْتَهُ على النصب نحو يا زَيْدُ الظَّرِيفُ
 كما يُحْمَلُ نَعْتُهُ على الرفع نحو يا زَيْدُ الظَّرِيفُ، وأما البصريون فاحتجوا بأن
 قالوا إنما قلنا أنه مبني وإن كان يجب في (ص. 112) الأصل أن يكون مُعْرَبًا
 لأنه أشبه كافَ الخطاب وكافَ الخطاب مبنية فكذلك ما أشبهها ووجه
 الشبه بينهما من ثلاثة أوجه الخطاب والتعريف والإفراد فليما أشبه كافَ
 الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أن كافَ الخطاب مبنية،
 ومنهم من تمسك بأن قال إنما وجب أن يكون مبنيا لأنه وقع موقع اسم
 الخطاب لأن الأصل في يا زَيْدُ أن تقول يا إِيَّاكَ أو يا أَنْتَ لأنَّ المنادي
 لما كان مخاطبا كان ينبغي أن يستغنى عن ذكر اسمه ويؤتى باسم الخطاب
 فيقال يا إِيَّاكَ أو يا أَنْتَ كما قال الشاعر

يَا مَرْ يَا آيْنَ وَارْفِعْ يَا آتْنَا ، أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَلَمَ جُعْنَا
 حَتَّى إِذَا أَصْطَبَعْتَ وَاعْتَبَقْنَا ، أَقْبَلْتَ مُعْتَادًا لِبَا نَرَكُنَا
 قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ وَقَدْ آسَانَا

١٥

فلما وقع الاسم المنادي موقع اسم الخطاب وجب أن يكون مبنيا كما أن
 اسمَ الخطاب مبني وإنما وجب أن يكون مبنيا على الضمَّ لوجهين أحدهما
 أنه لا يخلو إما أن يُبنى على الفتح أو الكسر أو الضمَّ بطل أن يُبنى على الفتح لأنه
 كان يلتبس بما لا ينصرف وبطل أن يُبنى على الكسر لأنه كان يلتبس بالمضاف
 ٢٠ إلى النفس وإذا بطل أن يُبنى على الفتح وأن يُبنى على الكسر تبين أن يُبنى
 على الضمَّ، والوجه الثاني أنه بُنى على الضمَّ فرقا بينه وبين المضاف لأنه إن
 كان مضافا إلى النفس كان مكسورا وإن كان مضافا إلى غيرك كان
 منصوبا فبني على الضمَّ لئلا يلتبس بالمضاف لأنه لا يدخل المضاف، وإنما
 قلنا أنه في موضع نصب لأنه مفعول لأنَّ التفدير في قولك يا زَيْدُ أدعو
 ٢٥ زَيْدًا أو أَنَادِي زَيْدًا فلما قامت يا مقامَ أدعو علمت عمله والذي يدل

على أنها قامت مقامه من وجهين أحدهما أنها تدخلها الإمالة نحو بَا زَيْدٌ وبَا
عَمْرُو والإمالة إنما تكون في الاسم والفعل دون الحرف فلما جازت فيه
الإمالة دلّ على أنها قد قامت مقام الفعل والوجه الثاني أن لام المجرّ تتعلّق
بها نحو بَا زَيْدٌ وبَا عَمْرُو فَإِنَّ هَذِهِ اللَّامُ لا تستغاثه وهي حرف جرّ فلو لم
تكن بَا قد قامت مقام الفعل وإلا لَمَا جاز أن يتعلّق بها حرف المجرّ لأنّ
الحرف لا يتعلّق بالحرف فدلّ على أنها قد قامت مقام الفعل ولهذا زعم بعض
النحويّين أنّ فيها ضميرا كالفعل، وذهب بعض البصريّين إلى أنّ بَا لم تقم
مقام آدَعُو وأنّ العامل في الاسم المنادى آدَعُو المنقّض دون بَا والذي عليه
الأكثر هو الأوّل فإنّما ثبت بهما أنّه منصوب إلّا أنّهم بنّوه على الضمّ لِمَا
ذكرنا والذي يدلّ على أنّه في موضع نصب أنّك تقول في وصفه بَا زَيْدٌ الظّريف
بالنصب حملا على الموضع كما تقول بَا زَيْدٌ الظّريف بالرفع (vol. 118) حملا على
اللفظ كما تقول مَرَرْتُ بِزَيْدِ الظّريف والظّريف فالجرّ على اللفظ والنصب
على الموضع فكذلك هاهنا نُصِبَ لأنّ المنادى المفرد في موضع نصب لأنّه
مفعول وهذا هو الأصل في كلّ منادى ولهذا لَمَّا لم يَعْرض للمضاف والمُستَبَدّ
بالمضاف ما يُوجب بناءهما كالمفرد بقيّا على أصلهما في النصب، وأمّا الجواب
عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أنّ المنادى لا مُعَرِّبَ له يَصَحُّبُهُ قلنا لا نسلّم
وقد بينّا ذلك في دليلنا، وقولهم أنّا رفعناه قلنا وكيف رفعتموه ولا رافع له
وهل لذلك قَطُّ نظيرٌ في العربيّة وأين يُوجَدُ فيها مرفوعٌ بلا رافع أو منصوب
بلا ناصب أو مخفوض بلا خافض وهل ذلك إلّا تحكُّمٌ محض لا يَسْتَنِدُ إلى
دليل ثمّ نقول ولم رفعتموه بلا تنوين قولهم ليكون بينه وبين ما هو مرفوع
برافع فرق قلنا هنا باطل فإنّ فيما يرفع بغير تنوين ما هو صحيح الإعراب
وذلك الاسم الذي لا ينصرف، وقولهم أنّا حملنا المضاف على لفظ المنصوب
لكثرته في الكلام قلنا هنا يطل بالمفرد فإنّه كان ينبغي أن يُحمل على النصب
لكثرته في الكلام فلما لم يُحمَلِ المفرد على النصب دلّ على أنّه ليس لهذا
الاعتبار أصلّ، وأمّا قول الفراء أنّ الأصل في النداء أن يقال بَا زَيْدَا

كالتدبة فيجوزُ دعوى يَنفَرُ إلى دليل، وقوله أَنَّ الألفَ الهزِيَّةَ في آخِرِهِ
 بمنزلة المضاف إليه فلما حذفوها بَنَى عَلَى الضَمِّ كما إِذَا حُذِفَ المضافُ إِلَيْهِ
 مِنْ قَبْلِ وَبَعْدَ قُلْنَا هُنَا يَبْطُلُ بِالمُنَادَى المضافِ نَحْوُ يَا عَبْدَ عَمْرٍو فَإِنَّهُ يَنْفَرُ
 فِي بَابِ الصَّوْتِ إِلَى مَا يَنْفَرُ إِلَيْهِ الْمُرَادُ فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ يَا عَبْدَ عَمْرٍو
 بِالضَّمِّ لِأَنَّ أَصْلَهُ يَا عَبْدَ عَمْرَءَ، قَوْلُهُ إِنَّهَا لَمْ يَقْدَرْ ذَلِكَ فِي الْمُنَادَى الْمضافِ
 لِطَوْلِهِ قُلْنَا هُنَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الطَّوْلَ لَا يَمْنَعُ تَقْرِيرَ الْكَلِمَةِ عَلَى حَقِّهَا مِنْ تَقْدِيرِ
 الصَّوْتِ فِي أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ لِأَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي بَابِ الْبَدَاءِ بَيْنَ طَوِيلِ الْأَسْمَاءِ
 وَقَصِيرِهَا أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ نَادَيْتَ رَجُلًا اسْمُهُ قَرَعْبَلَانَةٌ أَوْ هَزْبَرَانٌ أَوْ
 أَشْنَانَانَةٌ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ لَوَجِبَ فِيهِ الضَّمُّ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ حُرُوفًا مِنْ يَا
 عَبْدَ عَمْرٍو فَدَلَّ عَلَى بَطْلَانِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا جَعْلُهُ نَصَبَ الْمضافِ مَبْنِيًا
 ١٠ عَلَى نَحْوِ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ الْهَزِيَّةِ فِي آخِرِ الْمُنَادَى فَبَاطِلٌ أَيْضًا هَا إِذَا قَالَ يَا
 خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا مَقْصُودًا لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ إِمَّا أَنْ يُجْعَلَ نَصَبٌ
 خَيْرٍ عَلَى الْأَلْفِ الَّتِي تَدْخُلُ لِلصَّوْتِ الرَّفِيعِ أَوْ عَلَى غَيْرِهِ فَإِنْ قَالَ عَلَى
 الْأَلْفِ فَكَانَ يَبْغَى أَنْ نَقُولَ يَا خَيْرًا مِنْ زَيْدٍ وَهَذَا لَا يَقُولُهُ أَحَدٌ وَإِذَا لَمْ
 ١١ تَدْخُلْهُ الْأَلْفُ وَقَدْ نَصَبَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يُجْعَلْ عَلَى الْأَلْفِ وَأَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى
 غَيْرِهِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى بَطْلَانِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ مِنْ جَعْلِهِ الْأَلْفُ فِي آخِرِ
 الْمُنَادَى (fol. 111) بمنزلة المضاف إليه أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ تَسْفُطَ
 نُونُ الْمُجْمَعِ مَعَهَا فِي نَحْوِ وَاقْتَسَرُونَ، قَوْلُهُمْ نَحْنُ لَا نَجُوزُ نَدْبَةً الْمُجْمَعِ الَّتِي
 عَلَى هِجَاءَيْنِ فَلَا يَجُوزُ عِنْدُنَا نَدْبَةُ قَتْسَرُونَ بِحَذْفِ النُّونِ وَلَا إِثْبَاتِهَا قُلْنَا هَذَا
 ٢٠ يَلْزَمُكُمْ إِذَا جَعَلْتُمْ مَكَانَ الْوَاوِ يَاءً فَإِنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَكُمْ أَنْ تَقُولُوا وَاقْتَسَرِيَاءَ وَإِنْ
 أَمْتَنَعَ عِنْدَكُمْ وَاقْتَسَرُونَ وَكَلَامُهَا لَفْظُ الْمُجْمَعِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ الْمُرَادَ بِمَنْزِلَةِ
 الْمضافِ بِدَلِيلِ أَمْتَنَعَ دَخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ قُلْنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّ أَمْتَنَعَ
 دَخُولَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ لِمَا ذَكَرْتَ وَإِنَّمَا أَمْتَنَعَ دَخُولَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ
 لِأَنَّ الْإِشَارَةَ إِلَيْهِ وَالْإِقْبَالَ عَلَيْهِ أَغْنَتْ عَنْ دَخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ، وَأَمَّا
 ٢٥ قَوْلُهُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مَنْصُوبًا بِفَعْلِ أَمْتَنَعَ الْحَالِ أَنْ مَقَعَ مَعَهُ قُلْنَا

لا نسلم أن امتناع الحال أن تقع معه إنما كان لأجل العامل ولكن لئلا نقضي
معنى الكلام فيه وذلك لأننا لو قلنا يا زَيْدُ رَاكِبًا على معنى الحال لكان
التقدير أن النداء في حال الركوب وإن لم يكن رَاكِبًا فلا نداء وهذا
مستحيل لأن النداء قد وقع بقوله يا زَيْدُ فإن لم يكن رَاكِبًا لم يُخْرِجْ ذلك
عن أن يكون قد نادى زيدًا بقوله يا زَيْدُ وليس ذلك في سائر الكلام إلا
تري أنك لو قلت أَضْرِبْ زَيْدًا رَاكِبًا فلم تُحْدِ رَاكِبًا لم يجوز أن نضربه على
أنه قد حكى أبو بكر بن السراج عن أبي العباس المبرد أنه قال قلت لأبي
عثمان المازني ما أنكرت من الحال للمنعوق قال لم أنكرك منه شيئًا إلا أن العرب
لم تدع على شريطة فإنهم لا يقولون يا زَيْدُ رَاكِبًا أي ندعوك في هذه الحالة
١٠ ونسبك عن كُتَيْبٍ ما شئت لأنه إذا قال يا زَيْدُ فقد وقع الدعاء على كل
حال قلت فإن أحاج إليه رَاكِبًا ولم يجمع في غير هذه الحالة فقال أَلَسْتَ
نقول يا زَيْدُ دُعَاءٌ حقًا قلت بلى فقال على ما تحيل المصدر قلت لأن قولي
يا زَيْدُ كفولي أَدْعُو زَيْدًا فكأنني قلت أَدْعُو دُعَاءٌ حقًا فقال لا أرى بأسًا بأن
نقول على هذا يا زَيْدُ رَاكِبًا فالترجم القياس قال أبو العباس وجدت أنا
١٥ تصديقًا لهذا قول النابغة

قَالَتْ بَنُو عَامِرٍ خَالُوا بَنِي أَسْلَمَ ۖ يَا بُؤْسَ لِلْجَهْلِ ضَرَارًا لَا قَوَامَ

وقوله والذي يدل على أنه بمنزلة المضاف وإن أفرد حملك نعته على النصب
نحو يا زَيْدُ الظريف كما يحمل نعته على الرفع نحو يا زَيْدُ الظريف قلنا لا
نسلم أن نصب الوصف لأن المفرد بمنزلة المضاف وإنما نصبه لأن الموصوف
٢٠ وإن كان مبنياً على الضم فهو في موضع نصب لأنه مفعول فنصب وصفه حملاً
على الموضع كما رُفِعَ حملاً على اللفظ وحمل الوصف والعطف على الموضع
جائز في كلامهم كما يحمل على (fol. 115) اللفظ ولها يجوز بالإجماع ما جاءني من
أحد غيرك بالرفع كما يجوز بالجر قال الله تعالى ما لكم من إله غيري بالرفع
والجر فالرفع على الموضع والجر على اللفظ قال الشاعر
٢٥ حَتَّى تَجْعَلَ فِي الرِّوَاكِ وَمَاجَهَا ۖ طَلَبَ الْمَعْقِبِ حَقَّ الْمَطْلُومِ

فرفع المظلوم وهو صفة للمجور الذي هو المُعَقَّب حملا على الموضع لأنه في موضع رفع. بأنه فاعل إلا أنه لها أضيف المصدر إليه دخله المجرر بالإضافة وكذلك يجوز أيضا الحمل على الموضع في العطف نحو مررت بزيدي وعمرا كما يجوز وعمرو قال الشاعر

فَلَسْتُ بِذِي نَيْرَبٍ فِي الصَّدِيقِ • وَمَنْعَ خَيْرٍ وَسَبَابَهَا
وَلَا مَنْ إِذَا كَانَ فِي جَانِبِ • أَصَاعَ الْعَنِيَّةِ فَأَتَتْهَا
وقال الآخر وهو عَمِيَّةُ الْأَسَدِيِّ

مُعَاوِيَ إِنْسَا بَشْرَ فَأَنْجَحَ ، فَلَسْنَا بِالْمِجَالِ وَلَا التَّحْدِيدَا
فنصب التحديد حملا على موضع بالميال لأن موضعها النصب بأنها خبر ليس
١٠ وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ الرُّوَايَةَ وَلَا التَّحْدِيدَ بِالْمَخْفُضِ فَقَدْ أَخْطَأَ لِأَنَّ الْبَيْتَ الَّذِي بَعْدَهُ
أَدْبَرُوهُمَا بِنِي حَرْبٍ عَلَيْكُمْ • وَلَا تَزُمُوا بِهِمَا الْفَرَضَ الْبَعِيدَا
والرؤى المخفوض لا يكون مع الرؤى المنصوب في قصيدة واحدة وقال العجاج
كُنْثَا طَوْسٍ مِنْ بَلَدٍ مُخْتَارَا • مِنْ بَاسَةِ الْيَاسِ أَوْ حِذَارَا

وقال الآخر
١٠ فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدَنَانَ وَالْبَلَا • وَدُونَ مَعَدٍّ فَلَتَزْعُكَ الْعَوَازِلُ
وقال الآخر أيضا

أَلَا حَتَّى نَلْمَأَنِي عُيُوبَ نَنْ عَامِرٍ • إِذَا مَا تَلَاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا
فنصب غدا حملا على موضع من اليوم وموضعها نصب والشواهد على الحمل
على الموضع في الوصف والعطف أكثر من أن تُحْصَى وأوفر من أن تُسْتَفْصَى
٢٠ والله أعلم ،

٤٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نداء ما فيه الألف واللام نحو يَا الرَّجُلُ
٢٢ وَيَا أَلْعَلَمُ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فأخبروا بأن

- قالوا الدليل على أنه جائز أنه قد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر
 قِيَا الْعَلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا • إِيَّاكُمَا أَنْ تَكْسِبَا فِي شَرًّا
 فقال يَا الْعَلَامَانِ فأدخل حرف النداء على ما قبله الألف واللام وقال الآخر
 فَدَيْتُكَ يَا إِلَهِي تَمَسَّتْ قَلْبِي • وَأَنْتَ بِخَيْلِكَ بِالْوَدِّ عَنِّي
 • فقال يَا إِلَهِي فأدخل حرف النداء على ما فيه الألف واللام فدل على جوازه
 والذي يدل على صحته ذلك أننا أجمعنا على أنه يجوز أن نقول في الدعاء
 يَا اللَّهُ أَغْفِرْ لَنَا وَالْألف واللام فيه زائدتان فدل على صحته ما قلناه، وأما
 البصريون فأجحبوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن الألف (M.L. 110)
 واللام تُفيد التعريف ويأتى تفيد التعريف وتعريفان في كلمة لا يجمعان ولهذا
 ١٠ لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم
 نحو يَا زَيْدُ بل يُعْرَى عن تعريف العلمية ويُعرف بالنداء لِقَلَّ يَجْعَبُ بين
 تعريف النداء وتعريف العلمية وإذا لم يَجْزِ الجمع بين تعريف النداء
 وتعريف العلمية فَلَاَن لا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف
 واللام أَوَّلَى وذلك لأن تعريف النداء بعلامة لفظية وتعريف العلمية ليس
 ١٥ بعلامة لفظية وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية كما أن تعريف النداء
 بعلامة لفظية وإذا لم يَجْزِ الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية وأحدهما
 بعلامة لفظية والآخر ليس بعلامة لفظية فَلَاَن لا يجوز الجمع بين تعريف
 النداء وتعريف الألف واللام وكلاهما بعلامة لفظية كان ذلك من طريق
 الأولى، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قوله
 قِيَا الْعَلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا
 ٢٠ فلا حجة لهم فيه لأن التقدير فيه قِيَا أَيُّهَا الْعَلَامَانِ فحذف الموصوف وأقام
 الصفة مقامه وكذلك قول الآخر
 فَدَيْتُكَ يَا إِلَهِي تَمَسَّتْ قَلْبِي
 ٢٤ حذف الموصوف وأقام الصفة مقامه على أن هذا قليل إنما يجوز في الشعر

فلا يكون فيه حجة على أنه سهل ذلك أن الألف واللام من التي لا تنفصل
 منها فتزلت منزلة بعض حروفها الأصلية فيسهل دخول حرف النداء عليها،
 وأما قولهم أنا نقول في الدعاء يا الله فالمجواب عنه من ثلاثة أوجه أحدها
 أن الألف واللام عوض عن همزة إلى فتزلت منزلة حرف من نفس الكلمة
 وإذا تزلت منزلة حرف من نفس الكلمة جاز أن يدخل حرف النداء عليه
 والذي يدل على أنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة أنه يجوز أن يقال في
 النداء يا الله يقطع همزة قال الشاعر

مبارك هو ومن سباه . على أسبك اللهم يا الله

ولو كانت كاهمزة التي تدخل مع لام التعريف لوجب أن تكون موصولة
 ١٠ فلما جاز فيها هاهنا القطع دل على أنها نزلت منزلة حرف من نفس الكلمة
 كما أن النعل إذا سمي به فإنه يقطع همزة الوصل منه نحو أضرب وأقتل
 نقول جاءني إضرب ورأيت إضرب ومررت بإضرب وجاءني أقتل ورأيت
 أقتل ومررت بأقتل يقطع همزة ليندل على أنها ليست كاهمزة التي كانت
 في النعل قبل التسمية وأنها بمنزلة حرف من نفس الكلمة فكذلك هاهنا
 ١٥ والذي يدل على ذلك أنهم لو أجروا هذا الاسم مجرى غيره مباح فيه ألف
 ولأنهم كانوا يقولون يا أيها الله كما يقولون يا أيها الرجل إما على (١١٦) (١١٧) طريق
 الوجوب عندنا أو على طريق المجاز عندكم فلما لم يجوز أن يقال ذلك على
 كلي حال دل على صحته ما ذهبنا إليه، والوجه الثاني أن هذه الكلمة كثر
 استعمالها في كلامهم فلا يقاس عليها غيرها، والوجه الثالث أن هذا الاسم
 ٢٠ علم غير مشتق أتى به على هذا المثال من البناء من غير أصل يرد إليه
 فيتزل منزلة سائر الأسماء الأعلام وكما يجوز دخول حرف النداء على سائر
 الأسماء الأعلام فكذلك هاهنا والمُستند من هذه الأوجه هو الوجه الأول
 ٢٢ والله أعلم،

٤٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الميم المشددة في اللهم ليست عوضاً من يا التي للتثنية في النداء وذهب البصريون إلى أنها عوض من يا التي للتثنية في النداء والماء مبنية على الضم لأنه نداء، أما الكوفيون فأجابوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الأصل فيه يا الله أمنا بخير إلا أنه لما كثر في كلامهم وجري على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلباً للنفقة والحذف في كلام العرب لطلب النفقة كثير ألا ترى أنهم قالوا هلم وويليو والأصل فيه هل أم وويل أميو وقالوا آينس والأصل أي شيء وقالوا غم صباحاً والأصل إنهم صباحاً وهنا كثير في كلامهم قالوا والذي يدل على أن الميم المشددة ليست عوضاً ١٠ من يا أنهم يجمعون بينها قال الشاعر

لنرى إذا ما حدث ألبا • أقول يا اللهم يا اللهم

وقال الآخر

وما عليك أن تقولى كلما • صليت أو سبحت يا اللهم
أرؤد علينا شيخنا مسلماً

١٥ وقال الآخر

غفرت أو عذبت يا اللهم

فجمع بين الميم ويا ولو كانت الميم عوضاً من يا لما جاز أن يجمع بينها لأن العوض والمعوض لا يجمعان، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأننا أجمعنا أن الأصل يا الله إلا أننا لما وجدناهم إذا أدخلوا الميم حذفوا يا ووجدنا الميم حرقين وبأ حرقين ويستفاد من قولك اللهم ما يستفاد من قولك يا الله دلنا ذلك على أن الميم عوض من يا لأن العوض ما قام مقام المعوض وهما الميم قد أفادت ما أفادت يا فدل على أنها ٢٢ عوض منها ولهذا لا يجمعون بينها إلا في ضرورة الشعر على ما سمين في

المجواب إن شاء الله تعالى، أما الجواب عن كلمات الكافرين أما قولهم أن الأصل يا الله أمنا بخير فحذفوا بعض الكلام لكثرة الاستعمال قلنا الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه الوجه الأول أنه لو كان الأمر كما زعموا وأن الأصل فيه (fol. 118) يا الله أمنا بخير لكان ينبغي أن يجوز أن يقال اللهمنا بخير وفي وقوع الإجماع على امتناعه دليل على فساد، والوجه الثاني أنه يجوز أن يقال اللهم أمنا بخير ولو كان الأول يُراد به أمّ كما حسن تكرير الثاني لأنه لا فائدة فيه، والوجه الثالث أنه لو كانت الأمور كما زعموا لما جاز أن يُستعمل هذا اللفظ إلا فيما يؤدي عن هذا المعنى ولا خلاف أنه يجوز أن يقال اللهم أتعنة اللهم أخزِهِ اللهم أهلكهُ وما أشبه ذلك وقد قال الله تعالى وإذا قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو آتنا بعذاب أليم ولو كان الأمر كما زعموا لكان التقدير أمنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو آتنا بعذاب أليم ولا شك أن هذا التقدير ظاهر الفساد والتناقض لأنه لا يكون أمم بالخير إن يبطر عليهم حجارة من السماء أو يؤثروا بعذاب أليم وهذا الوجه عندى ضعيف والصحيح من وجه الاحتجاج بهذه الآية أنه لو كانت الميم من الفعل كما افتقرت إلى الشرطية إلى جواب في قوله إن كان هذا هو الحق من عندك وكانت تسد مسد الجواب فلما افتقرت إلى الجواب في قوله فأمطر علينا دل على أنها ليست من الفعل، ويحتمل عندى وحيا راعا أنه لو كان الأصل يا الله أمنا بخير لكان ينبغي أن يقال اللهم وأرحمنا فلما لم يجوز أن يقال إلا اللهم أرحمنا ولم يجوز وأرحمنا دل على فساد ما ادَّعَوْهُ، وأما قولهم أن هلم أصلها هل أم قلنا لا نسلم وإنما أصلها ها ألمم فاجتمع ساكنان الألف من ها واللام من ألمم فحذفت الألف لا لتقاء الساكنين ونقلت ضمة الميم الأولى إلى اللام وأدغمت إحدى الميمين في الأخرى فصار هلم، وقولهم الدليل على أن الميم ليست عروضا من يا أنهم يجمعون بينهما كقوله إني إذا ما حدثت ألما . أقول يا اللهم يا اللهما

وقول الآخر

وَمَا عَلَيْكَ أَنْ تَقُولِي كَلِمًا . سَجَّحْتَ أَوْ صَلَّيْتَ يَا اللَّهُمَّا

فنقول هذا الشعر لا يُعرف قائله فلا يكون فيه حجة وعلى أنه إن صحَّ عن العرب فنقول إنها جمع بينهما لضرورة الشعر وسهّل الجمع بينهما للضرورة . أن العَوَضَ في آخر الاسم والمعَوَضُ في أوله والجمع بين العوض والمعَوَض منه جائز في ضرورة الشعر قال الشاعر

هُمَا نَفَا فِي نِيٍّ مِنْ فَعَوَيْهِمَا . عَلَى النَّاسِجِ الْعَالَوِي أَشَدَّ رِجَامِ

فجمع بين الميم والواو وهي عوض منها لضرورة الشعر فجمع بين العوض والمعَوَض فكذلك هاهنا والله أعلم ،

٤٨ مسألة

١٠

ذهب الكوفيون إلى أن ترخيم المضاف جائز ويوقعون الترخيم في آخر الاسم المضاف إليه وذلك نحو قولك يَا آلَ عَامٍ فِي يَا آلَ عَامِرٍ وَيَا آلَ مَالٍ فِي يَا آلَ مَالِكٍ وما أشبه ذلك وذهب البصريون إلى أن ترخيم المضاف غير جائز ، أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن ترخيم المضاف جائز ١٥ أنه قد جاء في استعمالهم كثيرا قال زهير بن أبي سلمى

خَذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ وَاحْظُوا . أَوْاصِرَا وَالرِّحْمَ بِالْقَيْبِ نَذَكِر

أراد يَا آلَ عِكْرِمَةَ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَ التَّاءَ لِلتَّرْخِيمِ وَهُوَ عِكْرَمَةُ بْنُ حَنْصَةَ بْنِ قَيْسٍ بْنِ عَمِلَانَ بْنِ مُضَرَ وَهُوَ أَبُو قَبَائِلَ كَثِيرُهُ مِنْ قَيْسٍ وَقَالَ الْآخَرُ أَبَا عَزْوَ لَا تَبْعِدْ فَكُلْ أَبْنِ حُرَّةً . سَبِّدْعُو دَاعِي يَمْتَنُو فَيَجِيبُ

٢. أَرَادَ أَبَا عَزْوَ وَقَالَ الْآخَرُ

إِنَّمَا تَرَبَّيْتُ الْيَوْمَ أُمَّ حَمْرٍ . قَارَيْتُ يَتَّ عَنِّي وَجَمَزِي

أَرَادَ أُمَّ حَمْرَةَ وَالشَّوَاهِدُ عَلَى هَذَا كَثِيرَةٌ جَدًّا فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ وَلِأَنَّ الْمَضَافَ

والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجاز ترخمه كالمفرد ، وأما البصريون
فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن ترخم المضاف غير جائز أنه لم توجد فيه
شروط (ص ١١٧) الترخم وهي أن يكون الاسم منادى مفردا معرفة زائدا على
ثلاثة أحرف والدليل على اعتبار هذه الشروط أما شرط كونه منادى فظاهر
. لأنهم لا يترخمون في غير النداء إلا في ضرورة الشعر ألا نرى أنهم لا يقولون
في حالة الاختيار في غير النداء قامَ عامر في عامر ولا ذهبَ مالٌ في مالِك
فدلَّ على أنه شرط معتبر وأما شرط كونه مفردا فظاهر أيضا لأنَّ النداء
يؤثَّر فيه البناء ويُغيَّر عما كان عليه قبل النداء ألا نرى أنه كان مُعرَّبا
فصار مبنيا فلما غيَّر النداء عما كان عليه من الإعراب قبل النداء جار فيه
١٠ الترخم لأنه تغييرٌ والتغيير يُونس بالتغيير فأما ما كان مضافا فإنَّ النداء لم
يُؤثَّر فيه البناء ولم يُغيَّر عما كان عليه قبل النداء ألا ترى أنه معرب بعد
النداء كما هو معرب قبل النداء وإذا كان الترخم إنما سَوَّغَه تغييرُ النداء
والنداء لم يُغيَّر المضاف فوجب أن لا يدخله الترخم فصار هنا بمنزلة حذف
الياء في النسب من باب فَعِيلَةٍ وفَعِيلَةٍ كقولهم في النسب إلى جَهَنَّمَ جَهَنَّمِيٌّ
١٥ وإلى رَيْبَةٍ رَيْبِيٌّ وإثباتها في باب فَعِيلٍ وفَعِيلٍ كقولهم في النسب إلى قُنُسٍ
قُنُسِيٌّ وإلى جَرِيرٍ جَرِيرِيٌّ فإنَّ الياء إنما حُذِفَتْ من باب فَعِيلَةٍ وفَعِيلَةٍ
دون باب فَعِيلٍ وفَعِيلٍ لأنَّ النسب أثَّرَ فيه وغيره بحذف تاء التانيث منه
والتغيير يُونس بالتغيير بخلاف باب فَعِيلٍ وفَعِيلٍ فإنَّ النسب لم يُؤثَّر فيه
تغيرا فلم يُحذف منه الياء فأما قولهم في النسب إلى قُرَيْشٍ قُرَيْشِيٌّ وإلى هَذِلٍ
٢٠ هَذِلِيٌّ وإلى قَيْبٍ قَيْبِيٌّ بحذف الياء في إحدى اللغتين فهو من النادِّ الذي
لا يُقاس عليه واللغة النصيحة إثباتُ الياء وهي أن نقول قُرَيْشِيٌّ وهَذِلِيٌّ وَنَقِيْبِيٌّ
وهو التماس قال الشاعر

يَكُلُّ قُرَيْشِيٌّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ . سَرِيعٌ إِلَى دَاغِي النَّدَى وَالْتَكْرَمِ
وقال الآخر

هَذِيلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ . أَبَا هَذِيلًا مِنْ غَطَارِفَةٍ مُحَدِّ

وكما أن الحذف هاهنا إنما اختص بما غيره النسب دون غيره فكذلك الحذف هاهنا للترخيم إنما يختص بما غيره النداء وهو المفرد المعرفة دون المضاف والكرة وأما شرط كونه زائدا على ثلاثة أحرف فسنذكر ذلك في مسئلة التي بعد هذه المسئلة إن شاء الله تعالى، أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما استشهدوا به من الآيات فلا حجة فيه لأنه محمول عندنا على أنه حذف النداء لضرورة الشعر والترخيم عندنا يجوز لضرورة الشعر في غير النداء قال الشاعر

أَوَدَّسَ ابْنُ جُلْهَمَ عَبْدًا بِصُرْمَتِهِ • إِنَّ ابْنَ جُلْهَمَ أَمْسَى حَبَّةَ الْوَادِي

أراد جُلْهَمَ فحذف النداء لضرورة الشعر وقال الآخر (fol. 120)

١٠ أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَاسًا • وَأَضَحَّتْ يَمْنُكَ شَايَعَةً أَمَامًا

أراد أَمَامَةً وقال الآخر

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ ابْنِ أَشْتَقِ لِرُؤُوسِهِ • أَوْ أَسْتَلِجُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا

أراد ابْنَ حَارِثَةَ وقال الآخر

أَبُو حَنْشٍ يُوْرِقُنِي وَطَلْقَ • وَعَمَامًا قَاوِنَةً أُنَالَا

١٥ أراد أُنَالَةً وزعم المبرد أنه ليس في العرب أُنَالَةٌ وإنما هو أُنَالٌ ونصبه على

نقدير بُدْكَرْنِي أَوْتَةً أُنَالًا وقيل نصبه لأنه عطفه على الياء والنون في يُوْرِقُنِي

كانه قال يُوْرِقُنِي وَأُنَالًا وقال بعض بني عبيس

أَرِثْ لِرَأْسِهِمُ أَرَاهَا قَرِيبَةً • لِحَارِ بْنِ كَعْبٍ لَا لِحَرَمٍ وَرَاسِبٍ

أراد لِحَارِثَ بْنِ كَعْبٍ وَعَبْسٍ وَالْحَارِثُ بْنُ كَعْبٍ بْنُ ضَبَّةَ إِخْوَةٌ فَمَا يَزْعُمُونَ

٢٠ وعلى كلِّ حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه

والشواهد عليه أشهر من أن تُذكر وأظهر من أن تُنكر وكما أن الترخيم في

ذلك كله لا يدل على جوازه في حالة الاختيار فكذلك جميع ما استشهدوا

به من الآيات وإذا كان الترخيم يجوز لضرورة الشعر في غير النداء فلأن

٢٤ يجوز ترخيم المضاف لضرورة الشعر في النداء كان ذلك من طريق الأولى،

وأما قولهم أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد فجار ترخيمه كالمفرد فلنا هنا فاسد لأنه لو كان هذا معتبرا لوجب أن يؤثر البناء في المضاف إليه البناء كما يؤثر في المفرد فلما لم يؤثر البناء فيه البناء دل على فساد ما ذهبتم إليه والله أعلم .

٤٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيم الاسم الثلاثي إذا كان أوسطه مخرجًا وذلك نحو قولك في عني يا عن وفي حجر يا حج وفي كيف يا كفت وذهب بعضهم إلى أن الترخيم يجوز في الأسماء على الإطلاق وذهب البصريون إلى أن ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف لا يجوز بحال وإليه ذهب أبو الحسن ١٠ على بن حمزة الكسائي من الكوفيين، أما الكوفيون فأحجموا بأن قالوا إنما جازنا ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه مخرجًا لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو بيد وتم والأصل في بيد يد وفي تم تمع وفي أحد القولين بدليل قولهم تموان وقد قال بعضهم أن كما من ذوات الياء وأصح بقول الشاعر

١٠ قَلَوْنَا عَلَى حَجَرٍ ذِيحْنًا ، جَرَى السَّيْمَانِ بِالْمَخْبَرِ الْيَقِينِ

والأكثرون على أنه من ذوات الواو إلا أنهم استغفلوا الحركة على حرف العلة فيها لأن الحركات تستقل على حرف العلة فحذفوا طلبًا للتخفيف وقرارًا من الاستغفال فبقيت يد وتم فكذلك في محل الخلاف الترخيم إنما وضع للتخفيف بالحذف والحذف قد جاز في مثله للتخفيف (ص ١٢١) فوجب أن يكون ٢٠ جائزًا قالوا ولا يلزم على كلامنا إذا كان الأوسط منه ساكنًا فإنه لا يجوز ترخيمه وإن كان له نظير نحو بيد وغيره لأننا نقول إنما لم يجر عدنا ترخيم ما كان الأوسط منه ساكنًا نحو زيد وعمرو لأنه إذا حذف الحرف الأخير ٢٢ وجب حذف الحرف الساكن الذي قبله فيبقى الاسم على حرف واحد وذلك

لا نظير له في كلامهم بخلاف ما إذا كان أوسطه مخرجًا على ما بينا، وأما
 البصريون فاتخبطوا بأن قالوا الدليل على أنه لا يجوز ترخيمه وذلك أننا أجمعنا
 على أن الترخيم في عَرَفَ المخوتين إنما هو حذف دخل في الاسم المندى
 إذا كثرت حروفه طلبًا للتخفيف فإذا كان الترخيم إنما وُضع في الأصل لهذا
 المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة بنا إليه لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة
 فلا يحمل الحذف إذ لو قلنا أنه يخفف بخذف آخره لكان ذلك يؤدي إلى
 الإجحاف به فدل على ما قلناه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم
 إنما جوزنا ترخيمه لأن في الأسماء ما يُماثله نحو يدٍ ونم فقول الجواب عن
 هنا من وجهين أحدهما أننا نقول أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة
 ١٠ عن القياس فأما قلنا في الاستعمال فظاهر لأنها كلمات يسيرة معدودة وأما
 بعدها عن القياس فظاهر أيضا وذلك لأن القياس يقتضي أن لا يحذف
 لأن حرف العلة إذا كان مخرجًا فلا يخلو إما أن يكون ما قبله ساكنًا أو
 مخرجًا فإن كان ساكنًا فينبغي أن لا يحذف كما لا يحذف من ظبي ونحي وغزو
 ولهو لأن الحركات إنما تستثقل على حرف العلة إذا كان ما قبله مخرجًا لا
 ١٥ ساكنًا وإن كان ما قبله مخرجًا فينبغي أن يُقلب اللفظ ولا يحذف كقولهم
 رحا وعمى وعصا وفقًا ألا ترى أن الأصل فيها رحي وعمى وعصو وقفو
 بدليل قولهم رحبان وعمبان وعصوان وقفوان إلا أنه لما تحركت الياء والواو
 وأنفع ما قبلها قلب كل واحدٍ منها لفظًا استئثالا للحركات على حرف العلة
 مع تحريك ما قبله إلى غير ذلك مما لا يمكن إحصاؤه وعلى هذا سائر
 ٢٠ الثلاثي المنصور وإذا ثبت أن هذه الأسماء قليلة في الاستعمال بعيدة عن
 القياس فوجب أن لا يُقاس عليها، والوجه الثاني وهو أننا نقول قياس محل
 الخلاف على يدٍ ونم وليس بصحيح وذلك لأنهم إنما حذفوا الياء والواو
 لاستئصال الحركات عليهما لأنها تستثقل على حرف العلة أما في الترخيم فإنما
 وُضع المحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه ولم
 ٢٥ يوجد هاهنا لأنه أقل الأصول (fol. 122) وهي في غاية الخفة فلو جوزنا ترخيمه

لَأَدَى إِلَى أَنْ يُقَضَّ عَنْ أَقَلِّ الْأَصُولِ وَإِلَى الْإِجْحَافِ بِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ
وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْأَوْسَطُ مِنْهُ سَاكِنًا فَإِنَّهُ
لَا يَجُوزُ تَرْخِيهِ، قَوْلُهُ إِنَّمَا لَمْ يَجِزْ تَرْخِيهِ إِذَا كَانَ الْأَوْسَطُ مِنْهُ سَاكِنًا لِأَنَّهُ إِذَا
حُذِفَ الْحَرْفُ الْآخِرُ وَجِبَ حَذْفُ السَّاكِنِ الَّذِي قَبْلَهُ فَبَقِيَ الْاسْمُ عَلَى حَرْفٍ
وَاحِدٍ فَلَا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ الْآخِرِ حَرْفٌ سَاكِنٌ أَنَّهُ يَجِبُ حَذْفُهُ فِي
التَّرْخِيمِ وَإِنَّمَا هَذَا شَيْءٌ آدَعَيْتُمُوهُ وَجَلَّيْتُمُوهُ أَصْلًا لَكُمْ لَا يَشْهَدُ بِهِ نَقْلٌ وَلَا
قِيَاسٌ وَسَتَبَيَّنَ فَسَادُهُ فِي الْمَسْئَلَةِ الَّتِي بَعْدَ هَذِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى،

٥٠ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ تَرْخِيمَ الْاسْمِ الَّذِي قَبْلَ آخِرِهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ
١. يَكُونُ مَحْذُوفًا وَحَذْفُ الْحَرْفِ الَّذِي بَعْدَهُ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي قِمَاطٍ يَا فَمَّ
وَفِي سِبْطٍ يَا سَبَّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّ تَرْخِيمَهُ يَكُونُ
مَحْذُوفَ الْحَرْفِ الْآخِرِ مِنْهُ فَقَطُّ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا
أَنَّهُ يُرْخَمُ مَحْذُوفٍ حَرْفَيْنِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْآخِرَ إِذَا سَقَطَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ
بَقِيَ آخِرُهَا سَاكِنًا فَلَوْ قُلْنَا أَنَّهُ لَا يُحْذَفُ لَأَدَى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يُشَابِهَ الْأَدْوَاتُ
١٥ وَمَا أَشْبَهَهَا مِنْ الْأَسْمَاءِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا
الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ التَّرْخِيمَ يَكُونُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ مَحْذُوفٍ حَرْفٍ وَاحِدٍ أَنَّا نَقُولُ
أَجْمَعًا عَلَى أَنَّ حَرَكَةَ الْاسْمِ الْمُرْخَمِ بَاقِيَةٌ بَعْدَ دُخُولِ التَّرْخِيمِ كَمَا كَانَتْ قَبْلَ
دُخُولِ التَّرْخِيمِ مِنْ ضَمٍّ وَفَتْحٍ وَكَسْرٍ أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي بُرْنٍ يَا بُرْتُ وَفِي
جَعْفَرٍ يَا جَعْفَ وَفِي مَالِكٍ يَا مَالٍ وَقَدْ قَرَأَ بَعْضُ السَّلَفِ وَتَدَاوَى يَا مَالٍ
٢. لِيُقَضَّ عَلَيْنَا رَبُّكَ وَذَكَرَ أَنَّهَا قِرَاءَةُ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ
السَّلَامُ فَبَيَّنَّا كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْ هَذِهِ الْحَرَكَاتِ بَعْدَ دُخُولِ التَّرْخِيمِ كَمَا كَانَتْ
قَبْلَ وَجُودِ التَّرْخِيمِ فِي أَقْيَسِ الْوُجْهِينِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَهَذَا لِأَنَّ الْحَرَكَاتِ
٢٢ إِنَّمَا نَقِيَتْ عَلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ لِيُنَوَّى بِهَا تَمَامُ الْاسْمِ وَلَوْلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ لَكُنَّا

يجب أن يُحرَّك المرخَّم بحركة واحدة فإذا ثبت أن الحركات إنما بقيت
 لينوى بها تمام الاسم فهذا المعنى موجود في الساكن حسب وجوده في التحريك
 فيبقى أن يبقى على ما كان عليه إذا كان ساكناً كما يبقى على ما كان عليه
 إذا كان متحركاً، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم لو أسقطنا الحرف
 الأخير لَبَقِيَ ما قبله ساكناً فَبُشِبِهَ الأدولت وفي الحروف قلنا هذا فاسد لأنه
 لو كان هذا معتبراً لوجب أن يُحذف الحرف المكسور لئلا يُشِبِه المضاف إلى
 المتكلم ولا خلاف أن هذا لا (fol. 128) فائقل به فدل على قساد ما ذهبوا إليه
 والله أعلم،

٥١ مسألة

- ١٠ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نُدْبَةُ النكرة والأسماء الموصولة وذهب
 البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك، أمّا الكوفيون فأجيبوا بأن قالوا إنما
 قلنا أنه يجوز نُدْبَةُ النكرة والأسماء الموصولة وذلك لأن الاسم النكرة يَقْرُب
 من المعرفة بالإشارة نحو وَارَكِبَا فجازت ندبته كالمعرفة والأسماء الموصولة
 معارفٌ بصلاحتها كما أن الأسماء الأعلام معارفٌ وكما يجوز ندبة الأسماء الأعلام
 ١٥ نحو زَيْدٍ وَعَمْرٍو فكذلك يجوز ندبة ما يُشَبِّهها وَيَقْرُبُ منها والدليل على صحته
 هنا التعليل ما حكى عنهم من قولهم وَارَكِبَا فَرَسًا زَمْزَمَةً وما أشبه ذلك،
 وأمّا البصريون فأجيبوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن الاسم
 النكرة مُبْهِمٌ لا يَخْصُّ واحداً بعينه والمقصود بالندبة أن يُظْهِرَ النادبُ عُدْرَهُ
 في تَقْصِيصِهِ على المندوب لِيسَاعِدَ في تَقْجِيصِهِ فيحصل التأييد بذلك فيُخَفَّفُ ما به
 ٢٠ من البُصْبَةِ وذلك إنما يحصل بندبة المعرفة لا بندبة النكرة وإذا
 كان ندبة النكرة ليس فيها فائدةً وجب أن تكون غير جائزةً وأمّا الاسماء
 الموصولة فإنها أيضاً مُبْهِمَةٌ فَأشْبَهَتِ النكرة فوجب أن لا تجوز ندبتهما كالنكرة،
 وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمّا قولهم أن الإشارة قُرْبُ الاسم النكرة
 ٢٤ من المعرفة فجازت ندبته كالمعرفة قلنا إلا أنه باقٍ على إبهامه والمندوب يجب

أَن يُنْدَب بِأَعْرَافِ أَسْمَائِهِ وَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الْمَوْصُولَةُ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَخَصَّصَتْ
بِالصَّلَةِ فَإِنَّهَا لَا تَخْلُو عَنْ إِبْهَامٍ لِأَنَّ تَخْصِيصَهَا إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْمُجْمَلِ وَالْمُجْمَلُ فِي
الْأَصْلِ تَكَرَّرَاتٍ وَأَمَّا مَا حَكَوْهُ مِنْ قَوْلِهِمْ وَكَأَنَّ حَفَرَهُ يَمُرُّ زَمْزَمَةً فَهُوَ مِنْ
الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ عَلَى أَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا جَاءَ مَعَ شَذُوذِهِ هَاهُنَا لِأَنَّهُ
كَانَ مَعْرُوفًا وَهُوَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ جَدُّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَكَانَ قَدْ عُرِفَ
بِحَفَرِهِ يَمُرُّ زَمْزَمَةً وَلَهُ يَقُولُ خُوَيْلِدُ بْنُ أَسَدٍ

أَقُولُ وَمَا قَوْلِي عَلَيْكُمْ يَسْبِقُ • إِلَيْكَ آيَنَ سَلَمَى أَنْتَ حَافِرُ زَمْزَمٍ
حَفِيرَةٍ إِبْرَاهِيمَ يَوْمَ آيَنَ هَاجِرٍ • وَرَكَضَةِ جَنَابِلٍ عَلَى عَهْدِ آتَمٍ
فَقَالَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ مَا وَجَدْتُ أَحَدًا وَرِثَ الْعِلْمَ الْأَقْدَمَ غَيْرَ خُوَيْلِدِ بْنِ أَسَدٍ
١٠ فَلَمَّا كَانَ عَبْدُ الْمُطَّلِبِ مَعْرُوفًا بِحَفَرِهَا تَنَزَّلَ الْأَسْمُ الْمَوْصُولُ الدَّالُّ عَلَيْهِ مِثْلَةً
أَسِيهِ الْعِلْمُ وَالْهَ أَهْلُ

٥٢ مسألة

ذَهَبَ الْكَوْفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ نَحْوَ قَوْلِكَ
وَكَأَنَّ زَيْدَ الظَّرِيفَةِ وَإِلَيْهِ ذَهَبَ يُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ الْبَصْرِيُّ وَأَبُو الْحَسَنِ بْنُ
١٥ كَيْسَانَ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، أَمَّا الْكَوْفِيُّونَ فَأَخْبَرُوا بِأَن قَالُوا
أَجْمَعْنَا (M. 122) عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى الْمُضَافِ إِلَيْهِ نَحْوَ
قَوْلِكَ وَكَأَنَّ عَبْدَ زَيْدَةَ وَكَأَنَّ غُلَامَ عَمْرَةَ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا لِأَنَّ الصِّفَةَ مَعَ الْمَوْصُوفِ
بِمِثْلَةِ الْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ فَإِذَا جَازَ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى الْمُضَافِ
إِلَيْهِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلَى الصِّفَةِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا رَوَى عَنْ
٢٠ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ ضَاعَ مِنْهُ جُمُوعَتَانِ أَيْ قَدَحَانِ فَقَالَ وَكَأَنَّ جُمُوعَتِي الشَّامِتَيْنِ
وَأَلْقَى عَلَامَةَ النَّدْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ فَدَلَّ عَلَى مَا قُلْنَا، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَأَخْبَرُوا
بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ النَّدْبَةِ عَلَى الصِّفَةِ لِأَنَّ عَلَامَةَ
٢٢ النَّدْبَةِ إِنَّمَا تُلْقَى عَلَى مَا يَلْحَقُهُ تَبْيِهُ النِّدَاءِ لِمَدِّ الصَّوْتِ وَلَيْسَ ذَلِكَ مَوْجُودًا

في الصفة لأنها لا يلزم ذكرها مع الموصوف فوجب أن لا يجوز وسنن هذا في الجواب إن شاء الله تعالى، أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولم أنا أجمعنا على أنه يجوز أن تلقى علامة الندبة على المضاف إليه فكذلك على الصفة لأن الصفة مع الموصوف بمنزلة المضاف مع المضاف إليه قلنا لا نسلم ° فإن المضاف لا يتم بدون ذكر المضاف إليه بخلاف الموصوف مع الصفة فإن الموصوف يتم بدون ذكر الصفة ألا ترى أنك لو قلت عبد في قولك عبد زيد أو غلام في قولك غلام عمرو لم يتم إلا بذكر المضاف إليه ولو قلت زيد في قولك هذا زيد الظريف يتم الموصوف بدون ذكر الصفة وكنت في ذكرها مخيراً إن شئت ذكرتها وإن شئت لم تذكرها فبان الفرق بينهما، ١. وأما ما روى عن بعض العرب من قوله وَأَجْبَعَتِي الشَّامِيَّةُ فيجمل أن يكون إلحاق علامة الندبة من قياس يؤنس وعلى كلي حال فهو من الشاذ الذي لا يُعْبَأُ به ولا يُقَاس عليه كقولم وَأَمِنْ حَفَرٍ بِرٍّ زَمَزَمَةٌ وما أشبه ذلك والله أعلم،

٥٢ مسألة

١٥ ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنقى بلا معرب منصوب بها نحو لَا رَجُلٌ فِي النَّارِ وذهب البصريون إلى أنه مبني على النفع، أما الكوفيون فأحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه منصوب بها لأنه اكتفى بها من الفعل لأن التدبير في قولك لَا رَجُلٌ فِي النَّارِ لا يجد رجلاً في النار فأكتفوا بلا من العامل كما تقول إِنْ قُتِلَ قُتِلَ وَإِنْ لَا فَلَأَيٍّ وَلَا نَفْسٍ وَلَا ٢. أقوم فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به وحذفوا التنوين بناء على الإضافة، ومنهم من تمسك بأن قال إنما قلنا أنه منصوب بها لأن لا تكون بمعنى غير كقولك زيد لا عاقِل ولا جاهِل أي غير عاقِل وغير جاهِل فلما جاءت هاهنا بمعنى ليس نصبوا بها ليُخْرِجوها من معنى غير إلى معنى ليس

(No. 128) ويقع الفرق بينهما ، ومنهم من تمسك بأن قال إنما أعلموها النصب
لأنهم لما أولوها النكرة ومن شأن النكرة أن يكون خبرها قبلها نصبها النكرة
بغير تنوين ، ومن النحويين من قال أنه منصوب لأن لا إنما علمت النصب
لأنها نفيضة إن لأن لا للنفي وإن للإثبات وهم يحملون الشيء على ضده كما
يحملونه على نظيره إلا أن لا لما كانت فرعاً على إن في العمل وإن تنصب
مع التنوين نصبت لا من غير تنوين ليمط الفرع من درجة الأصل لأن
الفروع أبنا تخط عن درجات الأصول ، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا
إنما قلنا أنه مبني على الفتح لأن الأصل في قولك لا رجل في الدار لا من
رجل في الدار لأنه جواب من قال هل من رجل في الدار فلما حذفت من
١٠ من اللفظ وركبت مع لا نصبت معنى المحرف فوجب أن تبني وإنما بنيت
على حركة لأن لما حالة تمكن قبل البناء وبُنيت على الفتح لأنه أخف الحركات ،
وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إنما قلنا أنه منصوب بل لأنها
أكتفى بها عن النعل قلنا هذا مجرد دعوى يفتقر إلى دليل ثم لو كان كما
زعم لوجب أن يكون منوناً ، قولهم حذفت التنوين بناء على الإضافة قلنا لو
١٥ كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة
المتونة فلما قلتم أنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دل على فساد ما
ذهبتم إليه ، وأما قولهم أن لا تكون بمعنى غير فلما جاءت بمعنى ليس نصبت
بها لخرجوها من معنى غير قلنا ولم إذا كانت بمعنى ليس ببنية أن ينصب
بها وهلا رفعوا بها على القياس فإنهم يرفعون بها إذا كانت بمعنى ليس
٢٠ قال الشاعر

مَنْ صَدَّ عَنْ زِينَتِهَا ، فَأَنَا أَيْنُ قَيْسٍ لَا بَرَّاحُ

أى ليس بَرَّاحُ وقال الآخر

وَاللَّهِ لَوْلَا أَنْ تَحْشَ الطَّيْبُ ، لِيَ الْجَحِيمِ حِينَ لَا مُسْتَصْرَحُ

أى ليس مستصرح هالك لنا ، وأما قولهم إنما أعلموها النصب لأنهم لما أولوها
٢٥ النكرة ومن شأن النكرة أن يكون خبرها مقدماً عليها نصبها النكرة قلنا

ولم قلتم ذلك وما وجه المناسبة بينه وبين النصب ثم لو كان كما زعمتم
 وأنه معرب منصوب لوجب أن يدخله التنوين ولا يحذف منه لأنه اسم معرب
 ليس فيه ما يمنع من الصرف فلما منع من التنوين دل على أنه ليس بمعرب
 منصوب وهذا هو الجواب عن قول من ذهب إلى أنه منصوب بلا لأنها
 نقيضة إن فإنه كان ينبغي أن يكون منونا، فوهم أن لا لما كانت فرعا على
 إن في العمل وإن تنصب مع التنوين نصبت لا من غير تنوين (fol. 128)
 ليحذف الفرع عن درجة الأصل قلنا هذا فاسد وذلك لأن التنوين ليس من
 عمل إن وإنما هو شيء يستحقه الاسم في الأصل وإنما يستقيم هذا الكلام إن
 لو كان التنوين من عمل إن ولا خلاف بين النحويين أن التنوين ليس من
 عملها وإذا لم يكن من عمل إن التي هي الأصل فلا معنى لحذفه مع لا التي
 هي الفرع ليحذف الفرع عن درجة الأصل لأن الفرع إنما يحذف عن درجة
 الأصل فيما كان من عمل الأصل وإذا لم يكن من عمل الأصل فيجب أن
 يكون ثابتا مع الفرع كما كان ثابتا مع الأصل ثم انحطاطها عن درجة إن قد
 ظهر في أربعة أشياء أحدها أن إن تعمل في المعرفة والنكرة ولا لا تعمل إلا
 في النكرة دون المعرفة والثاني أن إن لا تركب مع الاسم لقونها ولا تركب
 مع الاسم لضعفها والثالث أن إن تعمل في الاسم مع النصل بينها وبينه
 بالظرف وحرف الجر ولا لا تعمل مع النصل بينها وبينه بالظرف ولا حرف
 الجر والرابع أن إن تعمل في الاسم والخبر عندنا ولا إنما تعمل في الاسم دون
 الخبر عند أهل التحقيق والنظر فقد ظهر انحطاط لا عن درجة إن على ما
 رأينا والله أعلم، ٢٠

٥٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن من يجوز استعمالها في الزمان والمكان وذهب
 البصريون إلى أنه لا يجوز استعمالها في الزمان، أما الكوفيون فأجابوا بأن

قالوا الدليل على أنه يجوز استعمال من في الزمان أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى لِمَسْجِدٍ أُيَسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ وَأَوَّلِ يَوْمٍ مِنَ الزَّمان قال الشاعر وهو زهير بن أبي سلمى

لِمَنْ الدِّيارُ بِقِنَةِ النِّجَيرِ • أَقْوَمَ مِنْ حِجَجٍ وَمِنْ كَهْرٍ
فدل على أنه جائز، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا أجمعنا على أن من في المكان نظير مَدَّ في الزمان لأن من وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان كما أن مَدَّ وُضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان ألا ترى أنك تقول ما رأيته مَدَّ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فيكون المعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يَوْمَ الْجُمُعَةِ كما تقول ما سِرْتُ مِنْ بَعْدَازٍ فيكون المعنى ما ابتدأت بالسِرِّ من هذا المكان فكما لا يجوز أن تقول ما سِرْتُ مَدَّ بَعْدَازٍ فكذلك لا يجوز أن تقول ما رأيته مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فلا حجة لهم فيه لأن التقدير فيه من تأسيس أَوَّلِ يَوْمٍ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه كما قال تعالى وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِبرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا والتقدير فيه أَهْلَ الْقَرْيَةِ وَأَهْلَ الْعِبرِ فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وقال تعالى وَلَكِنَّ الْآيَةَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَكَلِمَتِ الْجُودِ حَازِمٌ وَالشَّجَاعَةُ عَتَرَةٌ وَالشَّعْرُ زُهَيْرٌ أَى جُودٌ حَازِمٌ وَشَجَاعَةُ عَتَرَةٌ وَشَعْرُ زُهَيْرٍ وكولهم بَنُو فُلانٍ يَطُوفُ الطَّرِيقَ أَى أَهْلُ الطَّرِيقِ وقال الشاعر

حَسِبْتُ بَغَامَ رَاحِلَتِي عَنَّاكَ • وَمَا بَى وَبَبَ غَيْرِكَ بِالْعَنَاقِ ٢٠

والتقدير فيه بَغَامَ رَاحِلَتِي بَغَامَ عَنَّاكَ وقال الآخر

لَقَدْ خِفْتُ حَتَّى لَا تَرِيدُ مَخَافَتِي • عَلَى وَرَعٍ فِي ذِي الْمَطَارَةِ عَاقِلٍ

والتقدير فيه حَتَّى لَا تَرِيدُ مَخَافَتِي عَلَى مَخَافَةِ وَرَعٍ وهو من الملوب والتقديره

٢٤ حَتَّى لَا يَرِيدُ مَخَافَةَ وَرَعٍ عَلَى مَخَافَتِي كما قال الآخر

كَانَتْ فَرِيضَةٌ مَا تَقُولُ كَمَا . أَنْ الزَّيْنَاءُ فَرِيضَةُ الرَّجْمِ
تَقْدِيرُهُ كَمَا أَنَّ الرَّجْمَ فَرِيضَةُ الزَّيْنَاءِ ، وَأَمَّا قَوْلُ زُهَيْرٍ
أَقْوَيْنَ مِنْ رَجْمٍ وَمِنْ دَهْرٍ

فَالرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ مَذْ رَجْمٍ وَمَذْ دَهْرٍ وَلَكِنْ سَلَّمْنَا مَا رَوَيْنَاهُ مِنْ رَجْمٍ وَمِنْ
دَهْرٍ فَالتَّقْدِيرُ فِيهِ أَيْضًا مِنْ مَرٍّ رَجْمٍ وَمِنْ مَرٍّ دَهْرٍ كَمَا تَقُولُ مَرَّتْ عَلَيْهِ
السَّنُونَ وَمَرَّتْ عَلَيْهِ الدُّهُورُ فَخَذَفَ الْمُضَافُ وَأَقَامَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ كَمَا
يَبَيِّنُ فِي الْآيَةِ وَقِيلَ أَنَّ مِنْ هَاهُنَا زَائِلَةٌ وَهِيَ قَوْلُ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْشَسِ فَإِنَّهُ
يَجُوزُ أَنْ تُرَادَ فِي الْإِيضَابِ كَمَا يَجُوزُ أَنْ تُرَادَ فِي النَّقْيِ وَيَحْتَجُّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى يَغْفِرُ
لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ أَى يَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَقَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا
أُ. مِنْ أَبْصَارِهِمْ أَى يَغُضُّوا أَبْصَارَهُمْ وَيَحْتَجُّ أَيْضًا بِقَوْلِ الشَّاعِرِ

أَلَا حَتَّى نَدْمَاكَ عُمَيْرُ بْنُ عَلِيٍّ . إِنَّا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنَ الْيَوْمِ أَوْ غَدَا
أَرَادَ الْيَوْمَ أَوْ غَدَا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا التَّقْدِيرُ فِي قَوْلِهِ مِنْ رَجْمٍ وَمِنْ دَهْرٍ أَى
رَجْمًا وَدَهْرًا فَدَلَّ عَلَى قَسَادِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،

٥٥ مسألة

١٥ ذهب الكوفيون إلى أَنَّ طَوْرُ رَبِّ نَعْلٍ فِي النِّكَرَةِ الْمُخْفَضِ بِنِسْبَتِهَا وَإِلَيْهِ
ذهب أبو العباس المبرِّدُ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَذهب البصريون إلى أَنَّ طَوْرُ رَبِّ
لَا نَعْلٍ وَإِنَّمَا الْعَمَلُ لِرَبِّ مَقْدَرَةٌ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بَأْنَ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا
أَنَّ الطَّوْرَ هِيَ الْعَامِلَةُ لِأَنَّهَا نَابِتٌ عَنْ رَبِّ فَلَمَّا نَابَتْ عَنْ رَبِّ وَهِيَ تَعْمَلُ
الْمُخْفَضَ فَكَذَلِكَ الْوَاوُ لِنِيَابَتِهَا عَنْهَا وَصَارَتْ كَوَاوٍ الْقَسَمَ فَإِنَّهَا لَهَا نَابِتٌ عَنْ
٢. الْبَاءِ عَمَلَتِ الْمُخْفَضَ كَالْبَاءِ فَكَذَلِكَ الْوَاوُ هَاهُنَا لَهَا نَابِتٌ عَنْ رَبِّ عَمَلَتِ
الْمُخْفَضَ كَمَا تَعْمَلُ رَبُّ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ عَاطِفَةٌ أَنَّ حَرْفَ الْعَطْفِ
لَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِهِ وَنَحْنُ نَرَى الشَّاعِرَ يَبْتَدِئُ بِالْوَاوِ فِي أَوَّلِ الْقَصِيدَةِ كَقَوْلِهِ

وَلَقَدْ عَلِمْتِ أَغْمَاؤُهُ

وَكُتُولِ الْآخَرِ

وَلَقَدْ لَيْسَ بِهَا أُنَيْسٌ

(fol. 128) وما أشبه ذلك فدلّ على أنّها ليست عاطفة فَبَانَ بهذا صِحّة ما ذهبنا إليه، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بَأْنَ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ الْوَاوَ لَيْسَتْ عَامِلَةٌ وَأَنَّ الْعَمَلَ لِرُبِّ مُقَدَّرَةٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْوَاوَ حَرْفٌ عَطْفِيٌّ وَحَرْفُ الْعَطْفِ لَا يَجْعَلُ شَيْئًا لِأَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَجْعَلُ إِذَا كَانَ مُحْتَصًّا وَحَرْفُ الْعَطْفِ غَيْرُ مُحْتَصٍّ فَوَجِبَ أَنْ لَا يَكُونَ عَامِلًا وَإِذَا لَمْ يَكُنْ عَامِلًا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْعَامِلُ رَبُّ مُقَدَّرَةٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا وََاوُ الْعَطْفِ وَأَنَّ رَبُّ مُضْمَرَةٌ بَعْدَهَا أَنَّهُ ١٠ يَجُوزُ ظُهُورُهَا مَعَهَا نَحْوُ رَبِّ بَلَدٍ وَسَنَيْنَ ذَلِكَ مُسْتَوْفَى فِي الْجَوَابِ، أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهَا لَمَّا نَابَتْ عَنْ رَبِّ عَمِلَتْ عَلَيْهَا كِتَاوُ النَّسَمِ قُلْنَا هَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ عَنْهُمْ الْجَرْ بِإِضَارِ رَبِّ مِنْ غَيْرِ عَوَضٍ مِنْهَا وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ

رَسْمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلَةٍ • كِدْتُ أَقْضِي أَمَلِي مِنْ جَلَلَةٍ

١٥ وَقَالَ الْآخَرُ

يُنْثَلِكُ أَوْ خَيْرٍ نَزَكَتُ رُذِيَّةً • نُثَلِّبُ عَيْنَهَا إِذَا طَارَ طَائِرُ

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ أَيْضًا أَنَّهَا تُضْمَرُ بَعْدَ بَلٍّ قَالَ الشَّاعِرُ

بَلٍّ جَوَزَ نَيْهَاً كَقَطْرِ التَّحَجُّفِ

أَرَادَ بَلٍّ رَبُّ جَوَزٍ وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ أَنَّ بَلٍّ تَجَزَّ وَكَذَلِكَ تُضْمَرُ بَعْدَ النَّامِ

٢٠ قَالَ الشَّاعِرُ

فَحَوْرٍ قَدْ لَهَوْتُ بِعَيْنٍ

وَلَيْسَتْ نَائِبَةٌ عَنْهَا وَلَا عَوَضًا مِنْهَا وَالَّذِي اعْتَمَدَ عَلَيْهِ فِي الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ

الْأَحْرُفُ الَّتِي فِي الْوَاوِ وَالنَّامِ وَبَلٍّ لَيْسَتْ نَائِبَةٌ عَنْ رَبِّ وَلَا عَوَضًا عَنْهَا أَنَّهُ

٢١ يَحْسُنُ ظُهُورُهَا مَعَهَا فَيَقَالُ وَرَبُّ بَلَدٍ وَبَلٍّ رَبُّ بَلَدٍ وَفَرُبَّ حَوْرٍ وَلَوْ كَانَتْ

عوضا عنها لما جاز ظهورها معها لأنه لا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوّض
 ألا ترى أن واو القسم لما كانت عوضاً عن الباء لم يجر أن يُجمع بينهما
 فلا يقال وبالله لأفعلن وتجعلها حرفي قسم وكذلك أيضا التاء لما كانت
 عوضا من الواو كما كانت الواو عوضا من الباء لم يجر أن يُجمع بينهما فلا
 يقال وبالله وتجعلها حرفي قسم لأنه لا يجوز أن يُجمع بين العوض والمعوّض
 فأما قوله تعالى وبالله لأكرهن أصنامكم فالواو فيه واو عطف وليست واو
 قسم فلم يمنع أن يُجمع بينها وبين تاء القسم فلما جاز الجمع بين الواو ورب
 دل على أنها ليست عوضا عنها بخلاف واو القسم وأنها واو عطف، وقولم
 أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به ونحن نرى الشاعر يتبني بالواو في
 ١٠ أول القصيدة كقوله

وبلدي عامية أعماؤ

فنقول هذه الواو واو عطف وإن وقعت في أول القصيدة لأنها في التقدير
 عاطفة على كلام مفتر كانه قال ورب قفر طامس أعلامه سلكته وبلدي عامية
 أعماؤ (fol. 120) قطعته بصف نفسه بركوب الأخطار وقطع البناؤز والقنار
 ١٥ إشعاراً بشهائره وتجاهته وإذا قد ثبت ما ذكرناه أنها حرف عطف فيبغى
 أن لا تكون عاملة فدل على أن النكرة بعدها مجرورة بتقدير رب على ما
 بينا والله أعلم،

٥٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن مذ ومنذ إذا ارتفع الاسم بعدها ارتفع بتقدير
 ٢٠ فعل محذوف وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير
 مبتدأ محذوف وذهب البصريون إلى أنهما يكونان آسيتين مبتدأتين ويرتفع
 ما بعدها لأنه خبر عنها ويكونان حرفين جازين فيكون ما بعدها مجرورا
 بهما، أما الكوفيون فأحتجوا بأن قالوا الدليل على أن الاسم بعدها يرتفع
 ٢٤ بتقدير فعلي محذوف أنهما مركبان من من وإذا فتغيرا عن حالهما في أفراد

كل واحد منهما تحذف الهزة وتوصلت من بالنال وضم الميم للفرق بين حالة الإفراد والتركيب والذي يدل على أن الأصل فيها من وإذا أنه من العرب من يقول في منذ منذ بكسر الميم فكسر الميم يدل على أنها مركبة من من وإذا وإذا ثبت أنها مركبة من من وإذا كان الرفع بعدها بتقدير فعل لأن الفعل محسن بعد إذ والتقدير ما رأيته منذ مضى يؤمان ومنذ مضى ليلتان . فاما إذا كان الاسم بعدها مخفوضا كان المخفض بهما اعتبارا بين ولهذا المعنى كان المخفض بمنذ أجود من مذ يظهر نون من فيها تغليبا لـين والرفع بمنذ أجود يندف نون من منها تغليبا لإذ والذي يدل على أن أصل مذ ومنذ واحد أنك لو سميت بمنذ لقلت في تصغيره منيد وفي تكبيره أمناذ فتشود ١٠ النون المحذوفة لأن التصغير والتكبير يرد الأشياء إلى أصولها كما نقول في تصغير منذ وتكبيره إذا سميت به ، وأما الفراه فأخرج بأن قال إنما قلت أن الاسم يرفع بعدها بتقدير مبتدا محذوف وذلك لأن مذ ومنذ مركبتان من من وذو التي بمعنى الذي وفي لغة مشهورة قال قوال الطائي
قولا لهذا المرأة ذو جاء ساعيا . هلم فإن المشرقي الفرائض

١١ أراد الذي جاء وقال فيها أيضا

أظنك كون ألبال ذو رجحت تبني . ستلقك يرض للنفوس قوايض
أراد الذي رجحت تبني وقال ملحة الجرني

يُكَايِرُ حَصَّ أَلْبَاءِ ذُو هُوَ حَصَّةٌ ، عَلَى إِثْرِ أَنْ كَانَتْ لِلْبَاءِ مِنْ حَصِّ
يُرْوَى الْعُرُوقِ أَلْبَالِكِ مِنَ أَلْيِ . مِنَ الْعَرَجِ الْجَدِيِّ ذُو بَادٍ وَاحْمَصِ

٢٠ أراد الذي هو حَصَّةٌ والذي بكذ وقال يسان بن القهل

قَابَ أَلْبَاءَ مَا أَيْ وَجَدِي ، وَبَرِي ذُو حَفَرْتُ وَذُو طَوَيْتُ

أراد الذي حَفَرْتُ وَالَّذِي طَوَيْتُ فَلَمَّا رُكِّنَا حُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ ذُو
أَجْتَزَاءَ بِالضَّمَّةِ عَنْهَا لِأَنَّهُمْ يَحْتَرُونَ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ وَالْكَسْرِ عَنِ الْيَاءِ

٢٤ وبالفتح عن الألف قال الشاعر

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي . وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الشُّفَعَةُ
 إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا يَقْلِي . وَلَئِنْ قِيلَ الشُّفَعَةُ هُمُ الْأَسَاءَةُ
 أَرَادَ كَانُوا تَحْذِفُ الْهَوَا وَاجْتَرَاءَ بِالضَّمَّةِ وَقَالَ الشَّاعِرُ
 إِذَا مَا شَأْنُ ضَرْوٍ مَنْ أَرَانُوا . وَلَا يَأْلُو لَهُمْ أَحَدٌ ضَرَارًا
 . أَرَادَ شَاوُوا وَقَالَ الْآخَرُ

وَأَخُو الْعَوَانِ مَتَى يَشَأْ يَصْرِمْتُهُ . وَيَكُنْ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَنَادٍ
 أَرَادَ الْعَوَانِي وَقَالَ الْآخَرُ
 كَذَلِكَ كَفْتُ لَا تُلِقُ ذَرْهَمًا . جُودًا وَآخَرَى تُعْطَى بِالسَّيْفِ الدِّمَا
 أَرَادَ تُعْطَى وَقَالَ الْآخَرُ

لَيْسَ تَخْفَى بِسَارَتِي قَدَرُ يَوْمٍ . وَلَقَدْ يُخْفِي شُبُهَتِي إِعْسَارِي ١٠
 أَرَادَ يُخْفِي وَقَالَ الْآخَرُ

لَا ضَلَعَ بَيْنِي فَأَعْلَمُوهُ وَلَا . يَنْتَكُمُ مَا حَمَلْتُ عَاثِقِي
 سَبْفِي وَمَا كُنَّا يَجْعُدُ وَمَا . فَرَقَرُ فَمُرُّ الْوَادِ بِالنَّاهِي
 أَرَادَ الْوَادِي وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ كَعَبُ بْنُ مَالِكِ الْأَنْصَارِيِّ

مَا بَالُ هَمْزٍ عَمِيدٍ بَكَتْ بِطَرْفِي . بِالْوَادِ مِنْ هِنْدٍ إِذْ تَعْدُو عَوَادِيهَا ١٥
 أَرَادَ بِالْوَادِي وَقَالَ أَيْضًا

وَلَكِنْ يَبْدُرُ سَائِلُوا عَنْ بَلَانَا . عَلَى النَّادِ وَالْأَنْبَاءِ بِالْغَيْبِ تَبْلُغُ
 أَرَادَ عَلَى النَّادِي وَقَالَ الْآخَرُ

وَلَا أَذِرُ مَنْ أَلْفَى عَلَيْهِ رِكَائِهِ . عَلَى أَنَّهُ قَدْ سَلَّ عَنْ مَاجِدِهِ مَخْضِي
 أَرَادَ أَذْرِي وَقَالَ الْآخَرُ

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا فَاتَ مِنِّي . يَلْهَفَ وَلَا يَلِيَتْ وَلَا لَوْ آتَى

أَرَادَ يَلْهَفُ تَحْذِفُ الْأَلْفَ بِالنُّعْجَةِ عَنْهَا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا حَذَفَ الْهَوَا مِنْ
 ٢٢ ذُو اجْتَرَاءَ بِالضَّمَّةِ عَنْهَا وَصُبْرًا كَلِمَةً وَاحِدَةً وَإِذَا كَانَا مَرْكَبَيْنِ مِنْ مِنْ وَدُو

التي بمعنى الذي فالذي اسمٌ موصولٌ يفتقر إلى صلةٍ وعائده والصلة لا تخلو
 إما أن تكون من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل فإذا قلت ما رأيته مذ يومان
 أو منذ ليلتان فالتقدير فيه ما رأيته من الذي هو يومان فحذف هو الذي
 هو المبتدأ وبقي الخبر الذي هو يومان وحذف المبتدأ من الاسم الموصول جائز
 كقولك الذي أخوك زيد أي الذي هو أخوك زيد والذي يدل على جوارزه
 قولهم ما أنا بالذي فإيل لك شيئاً أي ما أنا بالذي أنا فإيل لك شيئاً
 وهذا كثير في كلامهم فأمّا إذا كان الاسم بعدها مخفوضاً فهو مخفوض بعين
 ولهذا إذا ظهرت النون في منذ كان الاختيار المختص وإذا لم تظهر كان
 الاختيار الرفع، وأمّا البصريون فأحجبوا بأن قالوا إنما قلنا أنه مرفوع ما
 ١. بعدها لأنه خبر عنها وذلك (M.L. 131) لأنّ مذ و منذ معناها الأمد ألا ترى أن
 التقدير في قولك ما رأيته مذ يومان و منذ ليلتان أي أمد انقطاع الزوابع
 يومان وأمد انقطاع الزوابع ليلتان والأمد في موضع رفع بالابتداء فكذلك
 ما قام مقامه وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدها
 خبراً عنها وإنا نبينا لنفسنهما معنى من وإلى ألا ترى أنك إذا قلت ما
 ١٥ رأيته مذ يومان و منذ ليلتان كان معناه ما رأيته من أول هذا الوقت إلى
 آخره وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل في البناء وبنيت منذ على الضم
 لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حُرّكت بالضم لأن من كلامهم
 أن يتبعوا الضمّ الضمّ كما قالوا ردّ يا فتى والشواهد على ذلك كثيرة جداً
 وقد ذكرنا ذلك في مواضعه فلا يفتقر إلى ذكره هاهنا، وأمّا الجواب عن
 ٢. كلمات الكوفيين أمّا قولهم أنهما مركبتان من من وإذ قلنا لا سلم وأى دليل
 يدل على ذلك وهل يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل وليس إلى
 ذلك سبيل وقولهم أنه من العرب من يقول في منذ يمد كسر الميم قلنا أولاً
 هذه لغية شاذة نادرة لا يعرج عليها وليس فيها حجة على أنها مركبة من من
 وإذ وإما هي لغية نادرة بكسر كما جاءت اللغة النصيحة المشهورة بالضم فهو
 ٢٥ من جملة ما جاء على لغتين الضم والكسر والضم أفصح فأمّا أن تدل على

أنها مركبة من *ين* وإذ فكلاً، وقولهم أن الرفع بعدها يكون بتقدير فعل
 والتقدير فيه *مُدْ مَضَى يَوْمَانِ* ومُنْدُ مَضَى لَيْلَتَانِ اعتباراً بإذ والخفض يكون
 بعدها اعتباراً بين قلنا هذا باطل لأن المحرفين إذا رُكِّبَا بطل عمل كل واحد
 منهما مفرداً وحدث حكم آخر كما قلنا في *لَوْلَا وَلَوْمَا* وإلا وما أشبه ذلك
 ٥ وقد ذكرنا ذلك مُسْتَفْصًى في مسألة الاستثناء وهذا هو الجواب عن قول
 الفراء أنها مركبتان من *ين* وذو التي بمعنى *الَّذِي* والذي يُبطل ما ذهب
 إليه الفراء أن *ذُو* التي بمعنى *الَّذِي* إنما تستعملها طيية خاصة ومُنْدُ يَوْمَانِ
 بالرفع مُسْتَعْمَلٌ في لغو جميع العرب فكيف استعملت العرب قاطبة *ذُو* بمعنى
الَّذِي مع *ين* على زعمكم دون سائر المواضع وهل ذلك إلا تحكُّمٌ تخضُّ لا
 ١٠ دليل عليه، وقولهم أن التقدير فيه *ين* *الَّذِي* هو *يَوْمَانِ* فحذف المبتدأ الذي
 هو هو كقولهم *الَّذِي أَخُوكَ زَيْدٌ* أي *الَّذِي* هو أخوك قلنا وهذا أيضاً لا
 يستقيم لأن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو *الَّذِي أَخُوكَ*
 (fol. 182) *زَيْدٌ* أي *الَّذِي* هو أخوك وإنما يجوز ذلك جوازاً ضعيفاً إذا طال
 الكلام كقولهم *الَّذِي رَاغِبٌ فِيكَ زَيْدٌ* وما أنا بالذي قائل لك شيئاً وما
 ١٥ أشبه ذلك على أن من النحويين من يجعل المحذف في هذا النحو أيضاً شاذاً
 لا يُقاس عليه وإذا كان شاذاً لا يُقاس عليه مع طول الكلام نفع عدمه
 آتَى قَدَلٌ على قساذٍ ما ذهب إليه والله أعلم،

٥٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإظهار حرف الخفض من
 ٢٠ غير *عَوَضٍ* وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا *بِعَوَضٍ* نحو *أَلَفَ*
الاستنهام نحو قولك للرجل *أَلَّهِ مَا فَعَلْتَ كَذَا* أو *هَذَا لِلتَّيْبِ* نحو *هَذَا أَشْوِ*،
 أما الكوفيون فأحججوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء عن العرب
 ٢٢ أنهم يلقون الواو من القسم ويخفصون بها قال الفراء سمعناهم يقولون *أَلَّهِ*

لَتَفْعَلَنَّ فيقول المحبب الله لَا فَعَلَنَّ بِألفٍ واحدةٍ مفصولة في الثانية فيخفف
بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوقاً وقد جاء في كلامهم إعمال حرف
الخفض مع المحذف حكى يونس بن حبيب البصري أن من العرب من يقول
مررتُ برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ أى إلا أكن مررتُ برجلٍ صالحٍ فقد
مررتُ بطالحٍ وروى عن زوية بن العجاج أنه كان إذا قيل له كيف أصبحت
يقول خير عافاك الله أى بخير قال الشاعر

رَسَمَ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ • يَكُثُّ أَقْصَى أَمْحَاةٍ مِنْ جَلَلِهِ

فخفض رسم بإضمار حرف الخفض وقال الآخر
لَاؤُ أَبْنُ عَيْكَ لَا أَفْضَلْتُ فِي حَسَبِ • عَيْنِي وَلَا أَنْتَ دَبَانِي فَتَخَفَرُونِي
١٠ فخفض لَاؤُ بتقدير اللام كأنه قال لِلَّؤِ أَبْنُ عَيْكَ وقال الآخر
أَجِدْكَ لَسْتُ الدَّهْرَ رَائِي رَامُهُ • وَلَا عَاقِلِي إِلَّا وَأَنْتَ جَبِيْهُ
وَلَا مُضْعِدِي فِي الْمُضْعِدِينَ لِبَتَّحِجِ • وَلَا هَابِطِي مَا عِشْتَ مَضْبُ شَطِيبِ
فخفض على تقدير الباء كأنه قال بِمُضْعِدِي وقال الآخر
بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى • وَلَا سَابِقِي ثَبَاتًا إِذَا كَانَ جَانِبًا
١٥ وقال الآخر وهو الفرزدق

مَشَائِمُ لَبَسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً • وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا يَبْنِي غُرَابَهَا

فخفض ناعب بإضمار حرف الخفض وقال الفرزدق أيضاً
وَمَا زُرْتُ سَلَمَى أَنْ تُكُونَ حَيَّةً • إِلَيَّ وَلَا تَدْفِ بِهَا أَنَا طَالِبُ
فخفض دَفْنٍ بإضمار (fol. 133) حرف الخفض والذي يدل على ذلك أَنَّهُمْ يُعْمِلُونَ
٢٠ رَبُّ مَعَ المحذف بعد الواو والفاء وبَلْ فدلَّ على جوازه، وأمَّا البصريون
فأحجوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع
المحذف وإنما تعمل مع المحذف في بعض المواضع إذا كان لها عَوْضٌ ولم
يُوجَدْ هَامَا فَعَيْنَا فِيمَا عَدَاهُ عَلَى الأصل والتمسك بالأصل تَمَسُّكٌ بِأَسْتَصْحَابِ
٢٤ المحال وهو من الأدلة المعتبرة ويخرج على هذا الجُرْ إذا دخلت الف الاستفهام

وَهَذَا النَّبِيَّ مُحَمَّدًا قُلَّ وَهَذَا اللَّهُ مَا قُلْتُ لِأَنَّهُ أَلِفٌ اسْتِثْنَاءٌ وَهَذَا صَارَتْ
 عِوَضًا عَنْ حَرْفِ الْقَسَمِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَظْهَرَ مَعَهَا
 حَرْفُ الْقَسَمِ فَلَا يُقَالُ اللَّهُ وَلَا هَا وَهَذَا لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَ الْعِوَضِ
 وَالْمُؤَوَّضِ إِلَّا تَرَى أَنَّ الْوَلَوَ لَمَّا كَانَتْ عِوَضًا عَنِ الْبَاءِ لَمْ يَجْزِ أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُمَا
 ٥ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ يَوْمَ اللَّهِ لَا فَعَلْنَا فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ
 الْكُوفِيِّينَ أَمَّا أَحْبَابُهُمْ يَقُولُ اللَّهُ لَا فَعَلْنَا فَإِنَّمَا جَازَ ذَلِكَ مَعَ هَذَا الْاسْمِ
 خَاصَّةً عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ كَمَا جَازَ دَخُولُ حَرْفِ النِّدَاءِ عَلَيْهِ
 مَعَ الْأَلِفِ وَاللَّامِ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا
 جَازَ حَذْفُ حَرْفِ الْخَفْضِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِ مَعَ هَذَا الْاسْمِ دُونَ غَيْرِهِ فَبَيْنَا
 ١٠ فَمَا عَدَاءٌ عَلَى الْأَصْلِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا الْاسْمَ يَخْتَصُّ بِمَا لَا يَكُونُ فِي غَيْرِهِ
 إِلَّا نَرَى أَنَّهُ يَخْتَصُّ بِالنَّاءِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَصْلَابُكُمْ وَإِنْ كَانَ لَا
 يَجُوزُ دَخُولُ النَّاءِ فِي غَيْرِهِ كَمَا لَا يَجُوزُ إِدْخَالُ النَّاءِ فِي اسْتِثْنَاءٍ إِلَّا فِي خِلَافِ
 الْمُخْتَصِّصِ وَلَا يُقَالُ تَالْزَحِيمِ وَلَا تَالْزَحِيمِ وَكَأَنَّ مَا حَكَاهُ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ
 مِنْ قَوْلِهِ تَرَبَّى لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ لِشَرْفِيَّةٍ وَقُلْتُهُ فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ اللَّهُ لَا فَعَلْنَا
 ١٥ لَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ فِي غَيْرِهِ وَاخْتِصَاصُ هَذَا الْاسْمِ بِهَذَا الْحَكْمِ كَاخْتِصَاصِ
 لَأَنْتَ بِبَيِّنٍ وَلَنْتَ بِغُدُوَّةٍ وَجَاءَتْ بِحَاجَتِكَ فِي قَوْلِهِ مَا جَاءَتْ حَاجَتُكَ فَإِنْ لَأَنْتَ
 لَا نَعْمَلُ إِلَّا فِي الْبَيِّنِ وَلَنْتَ لَا تَنْصَبُ إِلَّا غُدُوَّةً وَجَاءَتْ لَا تَنْصَبُ إِلَّا حَاجَتُكَ
 كَاتِبُهُمْ قَالُوا مَا صَارَتْ حَاجَتُكَ أَوْ كَانَتْ حَاجَتُكَ وَأَدْخَلُوا النَّاءَ عَلَى مَا إِذَا
 كَانَ مَا هُوَ الْحَاجَةُ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ مَنْ كَانَتْ أَمْلُكَ فَانْصَبِ الْأَمَّ وَأَنْتَ مَنْ
 ٢٠ حَيْثُ أَوْقَعَهَا عَلَى مَوْتٍ وَلَئِنْ هَذَا الْاسْمُ عَلِمَ لِحَاجَاتٍ أَنْ يَخْتَصُّ بِمَا لَا يَكُونُ فِي
 غَيْرِهِ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ الْأَعْلَامَ كَثِيرًا مَا يَعْدَلُ بَعْضُهَا عَنْ قِيَاسِ الْكَلَامِ إِلَّا نَرَى
 أَنَّهُمْ قَالُوا مَوْتٌ وَمَوْتٌ فَفَحَصُوا الْعَيْنَ وَقِيَاسُهَا أَنْ تُكْسَرَ وَكَذَلِكَ قَالُوا حَيَّةٌ
 بِالْوَاوِ وَإِنْ كَانَ قِيَاسُهَا أَنْ يَكُونَ بِالْيَاءِ وَكَذَلِكَ قَالُوا مَزِيدٌ وَمَكْوَرَةٌ وَمَنْعِلٌ
 فَصَحَّحُوا وَإِنْ كَانَ الْقِيَاسُ (FOL 194) أَنْ يُعْلَى لِأَنَّ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى مَقْعَلٍ
 ٢٥ أَوْ مَقْعَلٍ فَإِنَّهُ يَعْتَلُّ لِيَجِيءَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ وَفَصْلِ الْمِيمِ لَهُ مِنْ أَمَثْلِهِ وَكَذَلِكَ

قالوا مَحَبَّتْ بغير أَذْغَمَ وإنْ كانَ القياسُ الأذْغَمَ وكذلك قالوا الصَّجَّاجِ
 والصَّجَّاجِ بِإمالة الألف وإنْ كانَ قياسُها أنْ لا تُمالَ لعدم شرط الإمالة من
 الياء والكسرة وهذا لأنَّ من كلامهم أن يجعلوا الشيءَ في موضعٍ على غير حاله في
 سائر الكلام إمَّا لكثرة الاستعمال أو تنبيهاً على أصلٍ أو غير ذلك، وأمَّا
 ٥. أحجَّاجهم بما حكى يونسُ أنَّ من العرب من يقول مررتُ برَجُلٍ صالحٍ إلَّا
 صالحٍ فطالِحٍ أى إلَّا أكن مررتُ برَجُلٍ صالحٍ فقد مررتُ بطالِحٍ قلنا هذا
 لغة قليلة في الاستعمال بعيدة عن القياس فلا يجوز أن يُقاسَ عليها إمَّا قلَّها
 في الاستعمال فظاهراً لأنَّ أكثر العرب لا تتكلَّم بها وإنَّما جاءت قليلة في
 لغة لبعض العرب وأمَّا بُعْثُها عن القياس فإنَّكَ تفتقر إلى إضمارِ أَشْياءَ وحكم
 ١٠. الإضمار أن يكون شيئاً واحداً ألا ترى أنَّكَ إذا قلت مررتُ برَجُلٍ صالحٍ
 إلَّا صالحٍ فطالِحٍ تقدِّره إلَّا أكن مررتُ بصالحٍ فتفتقر إلى أَشْياءَ وذلك بعيد
 عن القياس وهذا شبيه بقول النحويين وما مررتُ بِرَبِّكَ فَكَيْفَ أَخْبِرُ ويقول
 الرجل جِئْتُكَ بِرَبِّكَ فيقول الحبيبُ قَهْلاً دِينَارٍ وهذا كله رَدٌّ لا تتكلَّم به
 العرب، وأمَّا ما رُوِيَ عن رُوَيْبَةَ من قوله خَيْرَ عَاقَلِكُ الله أى يَحْيَى فهو من
 ١٥. الشاذ الذي لا يُعْتَدُّ به لِقَلَّتْهُ وشذوذه وكذلك جميع ما استشهدوا به من الآيات
 وقد أَجَبْنَا عنها في مواضعها بما يُغْنِي عن الإعادة، وأمَّا إضمارُ رَبِّ بعد الواو
 والفاء وبَلَّ وفي حروفٍ جرٍّ فإنَّما جاز ذلك لأنَّ هذه الأحرفَ صارت عِوَضاً
 عنها دالَّةٌ عليها فجاز حَذْفُها وما حُذِفَ وفي اللفظ على حَذْفِهِ دلالةٌ أو حُذِفَ
 إلى عوضٍ وبدلَ فهو في حكم الثابت وقد بيَّنا ذلك مُستَقْصَى في موضعه
 ٢٠. بخلاف ما هنا فإنَّكم جَوَزْتُمْ حَذْفَ حرفِ القَسَمِ ولا دلالةٌ في اللفظ على حذفه
 ولا إلى عوضٍ وبدلٍ فبأنَّ الفرقَ بينهما والله أعلم،

٥٨ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنَّ اللام في قولهم لَزِيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو جوابٌ ٢٢

قَسَمَ مَقْدِيرٍ وَالتَّقْدِيرَ وَآلَهُ لَزَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو فَأَضْمَرَ الْيَمِينَ أَكْتَفَاهُ بِاللَّامِ
 مِنْهَا وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّ اللَّامَ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَحْجَبُوا
 بِأَن قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ اللَّامَ جَوَابُ الْقَسَمِ وَلَيْسَتْ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ أَنَّ
 هَذِهِ اللَّامَ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْمَفْعُولُ الَّذِي يَجِبُ لَهُ النِّصْبُ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِهِ
 ١. لَطْعَامُكَ زَيْدٌ أَرَكَلٌ فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ اللَّامُ لَامُ الْإِبْتِدَاءِ لَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ
 (fol. 126) مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعًا وَلَكِنْ كَانَ يَجُوزُ أَنْ يَلِيَهَا الْمَفْعُولُ الَّذِي يَجِبُ أَنْ
 يَكُونَ مَنْصُوبًا، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَن قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا لَامُ
 الْإِبْتِدَاءِ أَنَّهَا إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَنْصُوبِ بَطَلَتْ أَوْجَبَتْ لَهُ الِرفْعَ وَأَزَالَتْ عَنْهُ
 عَمَلَ ظَنَنْتُ نَقُولُ ظَنَنْتُ زَيْدًا قَاتِنًا فَإِذَا أَدَخَلْتَ عَلَى زَيْدٍ اللَّامَ قُلْتَ ظَنَنْتُ
 ٢. لَزَيْدٌ قَائِمٌ فَأَوْجَبَتْ لَهُ الِرفْعَ بِالْإِبْتِدَاءِ بَعْدَ أَنْ كَانَ مَنْصُوبًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا
 لَامُ الْإِبْتِدَاءِ قَالُوا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ الظَّنَّ مَحْمُولٌ عَلَى الْقَسَمِ فَالْإِلَامُ
 جَوَابُ الْقَسَمِ كَقَوْلِهِ وَآلَهُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ لَا لَامُ الْإِبْتِدَاءِ فَإِذَا كَانَتْ جَوَابَ
 الْقَسَمِ مُحْكَمًا أَنْ يُبْطَلْ عَمَلُ ظَنَنْتُ فَلَهَا وَجِبُ أَنْ يُرْفَعَ زَيْدٌ بِمَا بَعْدَ لَا
 بِالْإِبْتِدَاءِ وَهَذَا لِأَنَّ حَكْمَ لَامِ الْقَسَمِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ أَنْ لَا يَهْلَ مَا قَبْلَهَا فِيمَا
 ٣. بَعْدَهَا وَلَا مَا بَعْدَهَا فِيمَا قَبْلَهَا لِأَنَّ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْكَلَامِ مَحْلُوفٌ عَلَيْهِ فَلَوْ
 جُعِلَ شَيْءٌ مِنْ قَبْلِهَا لَزَالَتْ مِنْهُ مَعْنَى الْحَلْفِ عَلَيْهِ لِأَنَّا نَقُولُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
 الظَّنُّ قَسَمًا لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُقَسَمُ بِالشَّيْءِ فِي الْعَادَةِ إِذَا كَانَ عَظِيمًا عِنْدَ الْمُخَالَفِ
 كَقَوْلِهِ وَآلَهُ وَالْقُرْآنَ وَالنَّبِيَّ وَآلِهِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا يَحْلِفُ بِهِ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ
 وَالْإِسْلَامِ وَمَعْنَى الظَّنِّ خَارِجٌ عَنْ هَذَا الْمَعْنَى، فَأَمَّا قَوْلُهُ جَبَرٌ لِأَذْهَبِينَ وَعَوَضَ
 ٤. لِأَقْوَمِينَ وَكَأَنَّ لَظَنَنْتُ فَإِنَّمَا أَقْصَمُوا بِهَا لِأَنَّهُمْ أَجْرَمُوا بِمَجْرَى حَقٍّ وَالْحَقُّ مُعْظَمٌ
 فِي النُّفُوسِ بِخِلَافِ الظَّنِّ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى الشُّكِّ وَجَبَرٌ بِمَعْنَى نَعَمْ قَالَ الشَّاعِرُ
 إِنَّ الَّذِي أَغْنَاكَ يُغْنِيَنِي جَبَرٌ وَآلَهُ نَفَاحُ الْيَدَيْنِ بِالْخَيْرِ
 وَعَوَضَ بِمَعْنَى الدَّهْرِ قَالَ الشَّاعِرُ

رَضِيْعِي لِبَانٍ تَدْنَى أُمِّ تَحَالَفًا . يَأْتِيهِمْ حَاجِرٌ عَوَضَ لَا تَتَفَرَّقُ ٢٤

وفي عَوْضَ ثلاث لغات عَوْضٌ بِالضَّمِّ وَعَوْضٌ بِالْفَتْحِ وَعَوْضٌ بِالْكَسْرِ وَكَأَنَّ
بمعنى حقًّا قال الشاعر

أَلَيْسَ قَلِيلًا نَظَرُهُ إِنْ نَظَرْتَنِيهَا • إِلَيْكَ وَكَأَنَّ لَيْسَ مِنْكَ قَلِيلُ

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أَنَّ هذه اللام ليست لام
الابتداء لأنَّ الابتداء يُوجب الرفع وهذه اللام يجوز أن يَلِهَا المفعول الذي
يوجب له النصب نحو قولهم لَطَعَاكَ زَيْدٌ أَرَكَلٌ قلنا الأصل في اللام هاهنا أن
تَدْخُلَ على زيد الذي هو المبتدأ وإنما دخلت على المفعول الذي هو معمول
الخبر لأنَّه لَمَّا قَسَمَ في صدر الكلام وقع موقع المبتدأ فجاز دخول اللام عليه
لأنَّ الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ فإذا وقع المفعول موقعه
١٠ جاز أن تدخل هذه اللام عليه كما تدخل على المبتدأ وإذا جاز دخول هذه
اللام على معمول الخبر إذا وقع موقعه كقولك إِنَّ زَيْدًا لَطَعَاكَ أَرَكَلٌ وكقول
الشاعر (fol. 186)

إِنَّ امْرَأًا خَصَنِي عَمْدًا مَوَدَّةً • عَلَى التَّنَاهَى لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْشُورِ

وإن كان الأصل فيها أن تدخل بعد نقلها عن الاسم على الخبر لا على
١٥ معموله لوقوعه موقعه فكذلك يجوز دخول هذه اللام على المفعول إذا وقع
موقع المبتدأ وإن كان الأصل فيها أن تدخل على المبتدأ لوقوعه موقعه
والله أعلم،

٥٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ قولهم في الْقَسَمِ آمَنُ اللَّهُ جَمْعُ بَيْنٍ وذهب
٢٠ البصريون إلى أَنَّهُ ليس جمع بين وأنه آمَمَ مفرد مشتق من آمَنَ، أما
الكوفيون فاحتجوا بأن فالما الدليل على أَنَّ آمَنَ جمع بين أنه على وزن
أَفْعَلٍ وهو وزنٌ يختص به الجمع ولا يكون في المفرد يدل عليه أَنَّ التدبير
٢٢ في قولهم آمَنُ اللَّهُ أَي عَلَى آمَنُ اللَّهُ أَي آيَانُ اللَّهُ عَلَى رِيْبَا أَمِسَ بِهِ وَم

يقولون في جمع يمين آيُنْ قال زهير
فَجَمَعَ آيُنْ مِنَّا وَمِنْكُمْ • يَنْقَسَعُ نَمُورٌ بِهَا إِلِدَمَاهُ

وقال الأوزاعي العنبري
يُطْرَنَ أَنْطَاعَةٌ أَوْتَارٌ يَحْظَرُونَ • فِي آفُوسٍ نَارَعَتَهَا آيُنْ شُهْلَا
• وقال الآخر

يَأْنِي لَهَا مِنْ آيُنْ وَأَشْمَلِي
والأصل في همزة آيُنْ أن تكون همزة قطع لأنه جمع إلا أنها وصلت لكثرة
الاستعمال وَبَقِيََتْ فمَحَتْهَا على ما كانت عليه في الأصل ولو كانت على ما
زعم في الأصل همزة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة على حركتها
١٠ عندكم في الأصل والذي بدل على أنها ليست همزة وصل أنها ثبتت في قولم
أَمْ اللَّهُ لَا فُطْلَنَ فتدخل الهمزة على الميم وهي مفعلة ولو كانت همزة وصل
لوجب أن تُحذف لِغَيْرِكَ ما بعدها، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا إنها
فلما أنه مفرد وليس بجمع يمين لأنه لو كان جمع يمين لوجب أن تكون
همزته همزة قطع فلما وجب أن تكون همزته همزة وصل دل على أنه ليس
بجمع يمين قال الشاعر

وَقَدْ ذَكَرْتُ لِي بِالْكَتِيبِ مَوَالِقًا • فَلَا صَ سَلِمَ أَوْ فَلَا صَ بَنِي بَكْرِ
فَقَالَ فَرِيْقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ • نَعَمْ وَفَرِيْقُ لَيْمِ اللَّهِ مَا نَدْرِي
بدل عليه وهو أنهم قالوا في آيُنْ اللَّهُ مُ اللَّهُ ولو كان جمعا لَمَا جاز
حذف جميع حروفه إلا حرفا واحدا إذا لا نظير له في كلامهم فدل على أنه
٢٠ ليس بجمع فوجب أن يكون مفردا وأما ما ذكروه من كونها همزة وصل
لكثرة الاستعمال فَسَيِّئُ أَنَّهُ حُجَّةٌ عَلَيْهِمْ فِي الْجَوَابِ عَنْ كَلَامِهِمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
نعالي، أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولم أنه جمع يمين بدليل أنه
على وزن أَفْعَلٍ وَأَفْعُلْ وزنٌ يختص به الجمع ولا يكون في المفرد قلنا لا
نسلم بل قد جاء ذلك في المفرد فأنهم قالوا رَصَاصٌ (fol. 187) أَنْتُكَ وهو
٢٥ الخالص وقالوا أَسْنَةُ اسم موضع وَأَكْبَةُ وَأَشْدُّ على الصحيح وهو منتهى

الشباب والقوة وقيل هو الحُطْمُ وقيل عشرون سنة وقيل ثلاث وثلاثون سنة وقيل أربعون سنة، وقولهم الأصل في الهزمة أن تكون هزمة قطع لأنه جمع بين قلنا لو كانت الهزمة فيه هزمة قطع لَمَا جاز فيه كسر الهزمة فقلنا إِيْمَنُ اللَّهِ لأن ما جاء من المجمع على وزن أَفْعَل لا يجوز فيه كسر الهزمة فلَمَا جاز هاهنا بالإجماع كسر الهزمة دلَّ على أنها ليست هزمة قطع، وأمَّا قولهم أنها لو كانت هزمة وصل لكان ينبغي أن تكون مكسورة قلنا إنها جاءت مفتوحة وإن كان القياس يقتضي أن تكون مكسورة لأنهم لَمَا كَثُرَ استعماله في كلامهم فتحلوا فيه الهزمة لأنها أخف من الكسرة كما فتحلوا الهزمة التي تدخل على لام التعريف وإن كان الأصل فيها الكسر لكثرة الاستعمال فكذلك هاهنا، ١٠. وأمَّا قولهم أن الهزمة ثبتت في قولهم أُمُّ اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ مع تحريك ما بعدها قلنا إنها ثبتت الهزمة فيه من وجهين أحدهما أَنَّ الأصل في الكلمة أَيْمَنُ فالهزبة أدخله على الياء وهي ساكنة فلما حُذِفَتْ وحذفتها غير لازم بقي حكمها والثاني أن حركة الميم حركة إعراب وليست لازمة وتسقط في الوقف فلذلك ثبتت هزمة الوصل والدليل على ذلك أَنَّ العرب تقول في الْأَحْمَرِ أَحْمَرُ فلا ١٥. يمحذفون هزمة الوصل لأن حركة اللام ليست بلازمة وبعض العرب يمحذفون الهزمة لِتَحْرُكِ ما بعدها على أَنَّ مِنَ العرب مَنْ يقولُ مُمُّ اللَّهِ فيحذف الهزمة وفيها لغات كثيرة تُثَبِّتُ على عشر لغات أَيْمَنُ اللَّهِ وإِيْمَنُ اللَّهِ وَأَيْمُ اللَّهِ وَلِئِمُّ اللَّهِ وَأُمُّ اللَّهِ وَمُ اللَّهِ وَمُ اللَّهِ وَمُ اللَّهِ وَلِئِمُّ اللَّهِ وَمُنُّ اللَّهِ وَمُنُّ رَبِّي وَمِنْ رَبِّي وَمَنْ لا تدخل إلا على رَبِّ وحده ولا تدخل على غيره كما لا ٢٠. تدخل التاء إلا على الله في تَأَلَّهِ والله أعلم،

٦٠ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز

ذلك بغير الظرف وحرف الجزأ، أما الكوفيون فأحجبوا بأن قالوا إنما قلنا
 ذلك لأن العرب قد استعملته كثيرا في أشعارها قال الشاعر
 فَرَجَحْتَهَا بِبَرْجَحِهِ • زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَاةَ
 والتقدير زَجَّ أَبِي مَزَاةَ الْقُلُوصَ فنصل بين المضاف والمضاف إليه بالقُلُوصِ
 وهو منقول وليس بظرف ولا حرف خضض وقال الآخر
 تَهَرَّ عَلَى مَا تَسْتَهَرُّ وَقَدْ شَفَتْ • غَلَاثِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورَهَا
 والتقدير شَفَتْ غَلَاثِلَ صُدُورَهَا عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا فنصل بين المضاف والمضاف
 إليه وقال الآخر (fol. 138)

يَطْفَنُ بِحُوزِي الْمَرَائِعِ لَمْ تُرْجَ • يَوَادِيهِ مِنْ قَرْعِ الْقَيْسِ الْكَثَائِنِ
 ١٠ والتقدير مِنْ قَرْعِ الْكَثَائِنِ الْقَيْسِ وقال الآخر
 فَاصْصَحَتْ بَعْدَ خَطِّ بَهْجَتِهَا • كَأَنَّ قَفَرًا رُسُومَهَا قَلَمًا

والتقدير بَعْدَ بَهْجَتِهَا فنصل بين المضاف الذي هو بَعْدَ والمضاف إليه الذي
 هو بَهْجَتِهَا بالفعل الذي هو خَطٌّ وتقدير البيت فَاصْصَحَتْ قَفَرًا بَعْدَ بَهْجَتِهَا
 كَأَنَّ قَلَمًا خَطَّ رُسُومَهَا وقد حكى الكسائي عن العرب مَنَّا غَلَامُ وَاللَّهُ زَيْدُ
 ١٥ وَحَكَى أَبُو عُبَيْدَةَ قَالَ سَمِعْتُ بَعْضَ الْعَرَبِ يَقُولُ إِنَّ الشَّاةَ تَنْجُمُ فَتَسْبَعُ
 صَوْتَ وَاللَّهُ رَبُّهَا فنصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله وَاللَّهُ وَإِذَا جَاءَ
 هَذَا فِي الْكَلَامِ فِي الشَّعْرِ أَوَّلَى وَقَدْ قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ أَحَدَ الْقُرَاءِ السَّبْعَةَ وَكَذَلِكَ
 زَيْنَ لِكَيْبَرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَائِهِمْ بِنَسْبِ أَوْلَادِهِمْ وَجَزَى
 شُرَكَائِهِمْ فنصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله أَوْلَادَهُمْ والتقدير فِيهِ قَتَلَ
 ٢٠ شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ وَلِهَذَا كَانَ مَنْصُوبًا فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَإِذَا جَاءَ هَذَا فِي الْقُرْآنِ
 فِي الشَّعْرِ أَوَّلَى، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ
 ذَلِكَ لِأَنَّ الْمَضَافَ وَالْمَضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُفَصَلَ
 بَيْنَهُمَا وَإِنَّمَا جَازَ الْفَصْلُ بَيْنَهُمَا بِالظَّرْفِ وَحَرْفِ الْجَزَا قَالَ عَمْرُو بْنُ قَيْمَةَ
 لَمَّا رَأَتْ سَائِدَةً اسْتَعْبَرْتُ • لِلَّهِ ذُرِّيَّةٌ مِنَ لَأَمَهَا

فصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف لأن التقدير **لَهُ** دُرٌّ مِنْ لَآهَمَا
 الْيَوْمَ وَقَالَ أَبُو حَيَّةَ النَّبِيرِيُّ
 كَمَا خُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا . يَهْدِي يَمَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
 فصل بين المضاف والمضاف إليه لأن تقديره **بِكَفِّ يَهْدِي يَوْمًا** وقال
 . ثَو الرَّمَّةُ

كَأَنَّ أَصَوَاتَ مِنْ إِبْغَالَيْنِ بِنَا . أَوَّلِخِرِ أَلَمْسِ أَصَوَاتُ الْفَرَاحِ
 وقالت امرأة من العرب كثرنا بنت عبيبة المجندرية وقيل عمرة الحبشية
 هُمَا أَخَوَا فِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ . إِذَا خَافَ يَوْمًا نَبِوةَ قَدَّاهُمَا
 فصل بين المضاف والمضاف إليه لأن تقديره هُمَا أَخَوَا مَنْ لَا أَخَا لَهُ فِي
 ١. الْحَرْبِ لِأَنَّ الظرف وحرف الجز يتبع فيهما ما لا يمتنع في غيرها فبقينا فيما
 سواهما على مقتضى الأصل ، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أَمَا مَا أَنْشَدُوهُ
 فهو مع قلته لا يعرف قائله فلا يجوز الاحتجاج به وأما ما حكى الكسائي من قولهم
 هَذَا غُلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ وَمَا حَكَاهُ أَبُو عُبَيْدَةَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِ فَتَسْمَعُ
 صَوْتَ وَاللَّهِ رَبِّهَا فنقول إنما جاء ذلك في اليمين لأنها تدخل على أخبارهم
 ١٥. للتوكيد فكأنهم لما جازوا بها موضعها استدركوا ذلك بوضع اليمين (fol. 139)
 حيث أدركوا من الكلام ولهذا يستونها في مثل هذا النحو لِقَوْلِ لِرِزَادِيهَا فِي
 الْكَلَامِ فِي وَقْعِهَا غَيْرَ مَوْقِعِهَا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا أَنَا أَجْمَعَانِ وَإِنَّا كَمِ عَلَى
 أَنَّهُ لَمْ يَجِئْ عَنْهُمْ النِّصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ الْيَمِينِ فِي اخْتِيَارِ
 الْكَلَامِ ، وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ مِنَ الْقُرَاءِ وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ
 ٢٠. قُلْ أَوْلَادُكُمْ شُرَكَائِيهِمْ فَلَا يَسُوغُ لَكُمْ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا لِأَنَّكُمْ لَا تَقُولُونَ بِوُجُوبِهَا
 لِأَنَّ الْإِجْمَاعَ وَقَعَ عَلَى امْتِنَاعِ النِّصْلِ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ بِالْمَنْعُولِ
 فِي غَيْرِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَالْقِرَآنِ لَيْسَ فِيهِ ضَرُورَةٌ وَإِذَا وَقَعَ الْإِجْمَاعُ عَلَى
 امْتِنَاعِ النِّصْلِ بَيْنَهُمَا فِي حَالِ الْاِخْتِيَارِ سَقَطَ الْاِحْتِجَاجُ بِهَا عَلَى حَالَةِ الْاضْطِرَارِ
 فَبَانَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَجِزْ أَنْ تُجْعَلَ حِجَّةٌ فِي النَّظَرِ لَمْ يَجِزْ أَنْ تُجْعَلَ حِجَّةٌ فِي النَّبِضِ
 ٢٥. وَالْبَصَرِ يَذْهَبُونَ إِلَى وَفْقِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ وَوَقْفِ الْقَارِئِ إِذَا لَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً

لَكَانَ ذَلِكَ مِنْ أَفْصَحِ الْكَلَامِ وَفِي وَفَوْعِ الْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ دَلِيلٌ عَلَى
وَفِي الْقِرَاءَةِ وَإِنَّمَا دَعَا ابْنَ عَامِرٍ إِلَى هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنَّهُ رَأَى فِي مَصَاحِفِ
أَهْلِ الشَّامِ شُرَكَائِهِمْ مَكْتُوبًا بِالْيَاءِ وَمَصَاحِفُ أَهْلِ الْمَجَازِ وَالْعِرَاقِ شُرَكَائِهِمْ
بِالْوَاوِ فَدَلَّ عَلَى صِحِّهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَإِلَهُ أَعْلَمُ،

٦١ مسألة

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ إِذَا اخْتَلَفَ اللَّفْظَانِ
وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا
قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ كَثِيرًا قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ وَالْيَقِينُ فِي الْمَعْنَى نَمَتْ لِلْحَقِّ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ
١٠ الْحَقُّ الْيَقِينُ وَالنَّمَتْ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْمَنْعُوتُ فَأُضِيفَ الْمَنْعُوتُ إِلَى النَّمَتْ وَهِيَ
بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَقَالَ تَعَالَى وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ وَالْآخِرَةُ فِي الْمَعْنَى نَمَتْ لِلدَّارِ
وَالْأَصْلُ فِيهِ وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ كَمَا قَالَ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ آخَرَ وَلِلْآخِرَةِ
خَيْرٌ فَأُضِيفَ دَارُ إِلَى الْآخِرَةِ وَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ وَقَالَ تَعَالَى جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْحَصِيدِ
وَالْحَبُّ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْحَصِيدُ وَقَدْ أَضَافَهُ إِلَيْهِ وَقَالَ تَعَالَى وَمَا كُنْتُمْ بِمُحَاسِنٍ
١٥ الْغَرَبِيِّ وَالْمُحَاسِنُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْغَرَبِيُّ ثُمَّ قَالَ الرَّابِعُ

وَتَرَبَّ جَانِبَ الْغَرَبِيِّ يَأْدُرُ مَدَبَ السَّيْلِ وَجَانِبَ الشَّعَارَا

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ صَلَاةُ الْأُولَى وَتَسْبِيحُ الْجَمَاعِ وَنَقْلُهُ الْحَمْدُ وَالْأُولَى فِي الْمَعْنَى
فِي الصَّلَاةِ وَالْجَمَاعِ هُوَ السَّجْدُ وَالنَّقْلُ فِي الْحَمْدِ وَقَدْ أَضَافَهَا إِلَيْهَا فَدَلَّ
عَلَى مَا قُلْنَا، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِأَنَّ
٢٠ الْإِضَافَةَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهَا التَّعْرِيفُ (COL. 140) وَالتَّحْصِصُ وَالشَّيْءُ لَا يَتَعَرَّفُ بِنَفْسِهِ
لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ فِيهِ تَعْرِيفٌ كَانَ مُسْتَفْنًى عَنِ الْإِضَافَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ تَعْرِيفٌ
كَانَ بِإِضَافَتِهِ إِلَى اسْمِهِ أَبْعَدُ مِنَ التَّعْرِيفِ إِذْ يَسْتَحِيلُ أَنْ يَصِيرَ شَيْئًا آخَرَ

بإضافة اسمه إلى اسمه فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظها متفقا، وأما
 الجواب عن كلمات الكوفيين أما ما أحجبوا به فلا حجة لهم فيه لأنه كله
 محمول على حذف المضاف إليه وإقامه صفته مقامه أما قوله تعالى إن هذا
 لهو حق اليقين فالتقدير فيه حق الأمر اليقين كما قال تعالى وذلك دين
 القيمة أى دين القيمة القيمة وأما قوله تعالى ولدار الآخرة خير فالتقدير فيه
 ولدار الساعرة الآخرة وأما قوله تعالى وحب المحصد أى حب الزرع المحصد
 ووصف الزرع بالمحصد وهو الخفي لأن المحب أسم لما ينبت فى الزرع
 والمحصد إنما يكون للزرع الذى ينبت فيه المحب لا للمحب الآ نرسه أنك
 تقول حصدت الزرع ولا تقول حصدت المحب وأما قوله تعالى وما كنت
 بمجانِبِ الغرْبِ فالتقدير فيه يجانِبِ المكان الغربى وأما قولهم صلاة الأولى
 فالتقدير فيه صلاة الساعرة الأولى وأما قولهم متخيد الجامع فالتقدير فيه متخيد
 الموضع الجامع وأما قولهم بقلة المحقاء فالتقدير فيه بقلة الجنة المحقاء لأن
 البقلة أسم لما نبت من تلك الجنة ووصف الجنة بالمخفق وهو الخفي لأنها
 الأصل وما نبت منها فرع عليها فكان وصف الأصل بالمخفق أولى من
 وصف الفرع وإنما وصفت بذلك لأنها تنبت فى مجارسة السبول فتقلعها
 ولذلك يقولون فى المثل هو أخفق من رجله فإذا كان جميع ما أحجبوا به
 محمولا على حذف المضاف إليه وإقامه صفته مقامه على ما بينا لم يكن لم
 فيه حجة والله أعلم،

٦٢ مسألة

- ٢٠ ذهب الكوفيون إلى أن كلاً وكلنا فيها تثنية لفظية ومعنوية وأصل
 كلاً كل تحققت اللام وزيدت الألف للتثنية وزيدت التاء فى كلاً للتأنيث
 والألف فيها كالألف فى الزيدان والعمران ولزم حذف نون التثنية منها
 ٢١ لئلا يزدادها الإضافة وذهب البصريون إلى أن فيها إفراداً لفظياً وتثنية معنوية

وَأَلْفٌ فِيهَا كَالْأَلْفِ فِي عَصَا وَرَحَا، أَمَّا الْكَرْفِيُّونَ فَاتَّحَبُّوا بِأَنْ قَالُوا
الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا مُتَّيَّانٌ لَفْظًا وَمَعْنَى وَأَنَّ الْأَلْفَ فِيهَا لِلتَّشْبِيهِ النَّقْلُ وَالْقِيَاسُ،
أَمَّا النَّقْلُ فَقَدْ قَالَ الشَّاعِرُ

فِي كَلْبِي رَجُلَيْهَا سَلَايَ وَاحِدَةً • كَلَّتَاهُمَا مُقْرُونَةً بِزَائِدَةٍ

• فَأَفْرَدَ قَوْلُهُ كَلْبِي فَدَلَّ عَلَى أَنَّ كَلَّتَا تَنْفِيَّةٌ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَقَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى
أَنَّهَا أَلْفٌ التَّشْبِيهِ (COL. 143) أَنَّهَا تَنْقَلِبُ إِلَى الْيَاءِ فِي النَّصْبِ وَالْجَمْرِ إِذَا أُصْبِنَتْ
إِلَى الضَّمِيرِ وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ رَأَيْتُ الرَّجُلَيْنِ كَلْبَهُمَا وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ كَلْبَهُمَا
وَرَأَيْتُ الْمَرَاتَيْنِ كَلْبَهُمَا وَمَرَرْتُ بِالْمَرَاتَيْنِ كَلْبَهُمَا وَلَوْ كَانَتِ الْأَلْفُ فِي
آخِرِهَا كَالْأَلْفِ فِي آخِرِ عَصَا وَرَحَا لَمْ تَنْقَلِبْ كَمَا لَمْ تَنْقَلِبْ أَلْفُهَا نَحْوُ رَأَيْتُ
عَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا وَمَرَرْتُ بِعَصَاهُمَا وَرَحَاهُمَا فَلَمَّا انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ فِيهَا
انْقِلَابَ أَلْفِ الزَّيْدَانِ وَالْعِمْرَانِ دَلَّ عَلَى أَنَّ تَشْبِيْهُمَا لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَأَمَّا
الْبَصْرِيُّونَ فَاتَّحَبُّوا بِأَنْ قَالُوا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ فِيهَا إِفْرَادًا لَفْظِيًّا وَتَشْبِيْهُ مَعْنَوِيَّةٌ
أَنَّ الضَّمِيرَ تَارَةً يَرُدُّ إِلَيْهَا مَفْرَدًا حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَتَارَةً يَرُدُّ إِلَيْهَا مُثْنًى حَمَلًا
عَلَى الْمَعْنَى فَأَمَّا رَدُّ الضَّمِيرِ مَفْرَدًا حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ فَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ كَثِيرًا قَالَ
۱۰ اللَّهُ تَعَالَى كَلَّتَا الْمُجْتَمِعَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهُمَا فَقَالَ أَتَتْ بِالْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَلَوْ
كَانَ مُثْنًى لَفْظًا وَمَعْنَى لَكَانَ يَقُولُ أَتَتْ كَمَا يَقُولُ الزَّيْدَانِ ذَهَبًا وَالْعِمْرَانِ
ضَرْبًا وَقَالَ الشَّاعِرُ

كَلَّا أَخَوَيْنَا ذُو رِجَالٍ كَانَتْهُمْ • أَسْوَدُ الشَّرَى مِنْ كُلِّ أَعْلَبَ ضَبْعٍ

فَقَالَ ذُو بِالْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَلَوْ كَانَ مُثْنًى لَفْظًا وَمَعْنَى لَقَالَ ذُو
۲۰ وَقَالَ الْآخَرُ

كَلَّا أَخَوَيْكُمْ كَانَ فَرْعًا دِعَامَةً • وَلَكِنَّهُمْ زَادُوا وَاصْبَحَتْ نَاقِصًا

فَقَالَ كَانَ بِالْإِفْرَادِ حَمَلًا عَلَى اللَّفْظِ وَلَمْ يَقُلْ كَانَا وَقَالَ الْآخَرُ
أَكْثَرُهُ وَأَعْلَمُ أَنَّ كَلَانَا • عَلَى مَا سَاءَ صَاحِبُهُ حَرِيصُ

۲۴ فَقَالَ حَرِيصُ بِالْإِفْرَادِ وَلَمْ يَقُلْ حَرِيصَانِ وَقَالَ الْآخَرُ

كَلَامًا بَا يَرِيدُ يُحِبُّ لَيْلٍ • بَيْنِي وَفَيْكَ مِنْ لَيْلَى التَّرَابِ
 فقال يُحِبُّ بالإنفراد على ما بيننا وقال الآخر
 كَلَّا ثَقَلْنَا وَإِنِّي بِفَيْسَمَةٍ • وَقَدْ قَدَّرَ الرَّحْمَنُ مَا هُوَ قَادِرٌ
 فقال وَإِنِّي بالإنفراد وقال الآخر
 كَلَّا يَوْمَى أَمَامَةِ يَوْمٍ صَوِّ • وَلَمْ تَلَمْ نَأْتِيهَا إِلَّا لِيَمَامَا
 فقال يَوْمٌ بالإنفراد وقال أبو الآخر الحِمَامَى
 فَكَلَّمَا هُمَا خَرَّتْ وَأَجْدَ رَأْسَهَا • كَمَا سَجَلَتْ نَصْرَانَةٌ لَمْ تَخَفِ

فقال خَرَّتْ بالإنفراد وقال الآخر
 فَكَلَّمَا هُمَا قَدْ خُطَّ لِي فِي صِحْفَةٍ • فَلَا أَلْبَسُ أَمْوَاءَ وَلَا أَلْبَسُ أَرْوَحَ
 ١٠ فقال خُطَّ بالإنفراد والشواهد على هذا القوم كثيرة جدًا، وأما رُدُّ الضمير
 مُثْنِيًّا حملا على المعنى فعلى ما حكى عن بعض العرب أنه قال كَلَامُهُمَا قَائِمَانِ
 وَكَلَّمَا هُمَا لَقِينَهُمَا وقال الشاعر

كَلَامُهُمَا حِينَ جَدَّ اتَّجَرَى بَيْنَهُمَا • قَدْ أَقْلَمَا وَكَلَّا أَنْفِيَهُمَا رَأَى

فقال أَقْلَمَا حملا على المعنى وقال رَأَى حملا على اللفظ والحمل في كَلَّا
 ١٠ وَكَلَّمَا على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى ونظيرهما في الحمل على اللفظ
 نَارَةٌ وفي الحمل (fol. 142) على المعنى أخرى كُلٌّ فَإِنَّهُ لَهَا كَانَتْ مُفْرَدًا فِي
 اللفظ مجعولا في المعنى رُدُّ الضمير إليه نَارَةٌ على اللفظ ونَارَةٌ على المعنى كنولهم
 كُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبَتْهُ وَكُلُّ الْقَوْمِ ضَرَبْتُهُمْ وقد جاء بهما التنزيل قال الله تعالى
 إِنَّ كُلَّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا فقال آتَى بالإنفراد
 ٢٠ حملا على اللفظ وقال تعالى وَكُلٌّ أَتَوْهُ نَاخِرِينَ فقال أَتَوْهُ بالجمع حملا على
 المعنى إِلَّا أَنَّ لِحْمَلٍ على المعنى في كُلٍّ أَكْثَرُ من الحمل على المعنى في كَلَّا
 وَكَلَّمَا والذي يدل على أَنَّ فِيهِمَا إِفْرَادًا لَفْظِيًّا أَنَّكَ تُضَيِّفُهُمَا إِلَى التَّثْنِيَةِ فتقول
 جَاءَ فِي كَلَّا أَخَوَيْكَ وَرَأَيْتُ كَلَّا أَخَوَيْكَ وَمَرَرْتُ بِكَلَّا أَخَوَيْكَ وَجَاءَ فِي
 ٢٤ أَخَوَاكَ كَلَامُهُمَا وَرَأَيْتُهُمَا كَلْبُهُمَا وَمَرَرْتُ بِهِمَا كَلْبُهُمَا وكذلك حكم إضافة

كَلَّمَا إِلَى الْمَظْهَرِ وَالْمُضْمَرِ فَلَوْ كَانَتِ الثَّنِيَّةُ فِيهَا لَفُظِيَّةً لَمَا جاز إِضَافَتُهُمَا إِلَى الثَّنِيَّةِ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا لَيْسَتْ لِلثَّنِيَّةِ أَنَّهُمَا نَجُوزُ إِمَالَتُهُمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِمَّا يَكُونُ عِنْدَكَ الْكَبِيرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا وَقَالَ تَعَالَى كَلَّمَا الْمُجْتَبَيْنِ أَنْتَ أَكَلَهَا قَرَأَهَا حَمَزُهُ • وَالْكَسَائِيُّ وَحَلَفَ بِإِمَالَةِ الْأَلْفِ فِيهِمَا وَلَوْ كَانَتِ الْأَلْفُ فِيهِمَا لِلثَّنِيَّةِ لَمَا جازَتْ إِمَالَتُهَا لِأَنَّ أَلْفَ الثَّنِيَّةِ لَا نَجُوزُ إِمَالَتُهَا وَالَّذِي يَدُلُّ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا لَيْسَتْ لِلثَّنِيَّةِ أَنَّهُمَا لَوْ كَانَتِ لِلثَّنِيَّةِ لَأَنْقَلَبَتْ فِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْجَمْرِ إِذَا أَضِينَا إِلَى الْمَظْهَرِ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْمَظْهَرُ وَإِنَّمَا الْمُضْمَرُ فَرَعُهُ نَقُولُ رَأَيْتُ رَجُلًا رَجُلَيْنِ وَمَرَرْتُ بِكِلَا الرَّجُلَيْنِ وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي الْمُؤَنَّثِ رَأَيْتُ كَلَّمَا الْبَرَّائَتَيْنِ ١٠ وَمَرَرْتُ بِكِلْمَا الْبَرَّائَتَيْنِ وَلَوْ كَانَتِ لِلثَّنِيَّةِ لَوَجِبَ أَنْ تَنْقَلِبَ مَعَ الْمَظْهَرِ كَمَا تَنْقَلِبُ مَعَ الْمُضْمَرِ فَلَمَّا لَمْ تَنْقَلِبْ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا أَلْفٌ مَقْصُورَةٌ وَلَيْسَتْ لِلثَّنِيَّةِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كِلَا لَيْسَتْ مَأْخُذَةً مِنْ كُلِّ أَنْ كَلَّا لِلإِحَاطَةِ وَكَلَّا لِمَعْنَى مَخْصُوصٍ فَلَا يَكُونُ أَحَدُهُمَا مَأْخُذًا مِنَ الْآخَرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا أَحْجَابُهُمْ يَقُولُ الشَّاعِرُ

١٠ فِي كَلِمَتِي رَجُلَيْهَا سَلَامِي وَاحِدَةً

فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يَقُولَ كَلَّمَا بِالْأَلْفِ إِلَّا أَنَّهُ حَذَفَهَا أَجْزَاءً بِالْفَتْحِ عَنْ الْأَلْفِ لِمَقْصُورَةِ الشَّعْرِ كَمَا قَالَ الْآخَرُ

فَلَسْتُ بِمُسْرِكٍ مَا قَاتَ يَمِينِي • بِلَهْفٍ وَلَا بِلَيْتٍ وَلَا لَوْ أَنِّي
أَرَادَ بِلَهْفًا فَاجْتَزَأَ بِالْفَتْحِ عَنْ الْأَلْفِ وَكَقَوْلِ الْآخَرِ
وَصَائِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّي ٢٠

أَرَادَ وَصَائِي وَهَذَا كَثِيرٌ فِي أَعْيَانِهِمْ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَلْفَ فِيهِمَا تَنْقَلِبُ فِي حَالَةِ النِّصْبِ وَالْجَمْرِ إِذَا أَضِينَا إِلَى الْمُضْمَرِ فَلَمَّا إِنَّمَا قُلْتِ فِي حَالَةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الْمُضْمَرِ لَوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُمَا لَمَّا كَانِ فِيهِمَا إِفْرَادٌ لَفْظِيٌّ وَثَنِيَّةٌ مَعْنَوِيَّةٌ ٢٠ وَكَانَا تَارَةً يُضَافَانِ إِلَى الْمَظْهَرِ وَتَارَةً (Poi. 148) يُضَافَانِ إِلَى الْمُضْمَرِ جَعَلُوا لَهَا

حظاً من حالة الإفراد وحظاً من حالة التثنية فجعلوها مع الإضافة إلى المظهر
بمتزلة المفرد على صورة واحد في حالة الرفع والنصب والحجر وجعلوها مع
الإضافة إلى المضمر بمتزلة التثنية في قلب الألف من كل واحد منها ياء في
حالة النصب والحجر اعتباراً بكمال الشبهين وإنما جعلوها مع الإضافة إلى المظهر
بمتزلة المفرد لأن المظهر هو الأصل والمفرد هو الأصل فكان الأصل أولى
بالأصل وجعلوها مع الإضافة إلى المضمر بمتزلة التثنية لأن المضمر فرع والتثنية
فرع فكان الفرع أولى بالفرع وهذا الوجه ذكره بعض المتأخرين، والوجه
الثاني وهو أوجه الوجهين وبه علل أكثر المتقدمين وهو أنه إنما لم تُقلب
الألف فيها مع المظهر وقلبت مع المضمر لأنهما لزمنا الإضافة وجر الاسم
بعدها فأشبهتا لدى وإلى وعلى وكما أن لدى وإلى وعلى لا تُقلب ألها ياء مع
المظهر نحو لدى زيد وإلى عمرو وعلى بكر وتُقلب مع المضمر نحو لديك وإليك
وعليك فذلك كلاً وكنّا لا تُقلب ألها ياء مع المظهر وتُقلب مع المضمر
والذي يدل على صحة ذلك أن القلب في كلاً وكنّا إنما يخص بحالة النصب
والحجر دون حالة الرفع لأن لديك إنما تُستعمل في حالة النصب والحجر ولا
تُستعمل في حالة الرفع فلها المعنى كان القلب مختصاً بحالة النصب والحجر
دون حالة الرفع وقد أفردنا في الكلام على كلاً وكنّا جزءاً استقصينا فيه
القول عليهما والله أعلم،

٦٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن تأكيد النكرة بغير لفظها جائز إذا كانت موقفة
نحو قولك قَدِثْتُ يَوْمًا كُلَّهُ وَقُمْتُ لَيْلَةً كُلَّهَا وذهب البصريون إلى أن تأكيد
النكرة بغير لفظها غير جائز على الإطلاق وأجمعوا على جواز تأكيدها بلفظها
نحو جاءني رجلٌ ورأيت رجلاً ومررتُ برجلٍ رجُلٍ وما أشبه
٢٢ ذلك، أما الكوفيون فأحجّوا بأن قالوا الدليل على أن تأكيدها جائز الفل

والقياسُ أمّا النفل فقد جاء ذلك عن العرب قال الشاعر
 لِكُنْه شَاقَّةٌ إِنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ • يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ
 فأكد حَوْلٍ وهو نكرة بقوله كُلِّهِ فدلّ على جوازه وقال الآخر
 إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَا • يَوْمًا جَدِيدًا كُلُّهُ مَطَرًا
 • فأكد يَوْمًا وهو نكرة بقوله كُلُّهُ وقال الآخر

زَحَرَتْ بِوَيْلَةٍ كُلُّهَا • فَجِئَتْ بِوَيْدٍ خَنْفِيًا
 فأكد لَيْلَةٍ وهي نكرة بقوله كُلُّهَا وَوَيْدٍ خَنْفِيًا آسمان من أسماء الداهية
 وقال الآخر (fol. 144)

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

١. فأكد يَوْمًا بِأَجْمَعٍ فدلّ على جوازه، وأمّا القياس فلأنّ اليوم مَوْقَتْ يجوز أن
 يَقَعُ في بعضه والليلة مَوْقَةٌ يجوز أن يَنُومَ في بعضها فإذا قلت قَعَدْتُ يَوْمًا
 كُلَّهُ وَقُمْتُ لَيْلَةً كُلُّهَا صحّ معنى التوكيد فدلّ على صحّ ما ذهبنا إليه،
 وأمّا البصريون فأجحبوا بأن قالوا الدليل على أن تأكيد النكرة غير جائز
 من وجهين أحدهما أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة للمعرفة فينبغي أن
 لا يفتقر إلى تأكيد لأن تأكيد ما لا يُعرف لا فائدة فيه وأمّا قولهم رَأَيْتُ
 دِرْهَمًا كُلَّ دِرْهَمٍ وما أشبه ذلك فهو محمول على الوصف لا على التأكد،
 والوجه الثاني أن النكرة تدلّ على الشياخ والصوم والتوكيد يدلّ على التخصيص
 والتعيين وكلّ واحدٍ منهما ضدّ صاحبه فلا يصلح أن يكون مؤكدا له ولو
 جوزنا ذلك لكنا قد صبرنا الشائع مخصّصًا وهذا ليس بتأكيد بل هو
 ٢. ضدّ ما وُضِعَ له لأنّ التأكد تقييدٌ وهذا تقييدٌ ولهذا المعنى امتنع أن يجوز
 وصفُ النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة لأنّ كلّ واحدٍ منهما ضدّ صاحبه
 لأنّ النكرة شائعة والمعرفة مخصوصة والصفة في المعنى هي الموصوف وتسمي
 أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حالٍ واحدةٍ فكذلك هاهنا،
 ٣. وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمّا ما استشهدوا به من الآيات فلا

حجة فيه أما قول الشاعر

عِدَّةَ حَوْلِي كَلِّوْ رَجَبْ

فقول الرواية الصحيحة

يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِي كَلِّوْ رَجَبْ

• بالإضافة وهو معرفة لا نكرة، وأما قول الآخر

يَوْمًا جَدِيدًا كَأَنَّ

فلا حجة فيه لأنه يحمل أن يكون توكيداً للمضمر في جديد والمضمرات لا تكون إلا معارف وكان هذا أولى به لأنه أقرب إليه من يوم فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع، وأما قول الآخر

قَدْ صَرَّتِ الْبِكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا ١٠

فقول هذا البيت مجهول لا يُعرف فائده فلا يجوز الاحتجاج به ثم لو قلنا أن هذه الأبيات التي ذكرناها كلها صحيحة عن العرب فإن الرواية ما ادَّعَوْهَ لَمَا كَانَ فِيهَا حِجَّةٌ وَذَلِكَ لِشِدْوَذِهَا وَقِلَّتِهَا فِي بَابِهَا إِذْ لَوْ طَرَدْنَا الْقِيَاسَ فِي كُلِّ مَا جَاءَ شَأْنًا مَخَالِفًا لِلْأَصُولِ وَالْقِيَاسِ وَجَعَلْنَاهُ أَصْلًا لَكَانَ ذَلِكَ ١٥ يُوْدَى إِلَى أَنْ تَخْلُطَ الْأَصُولُ بِغَيْرِهَا وَأَنْ يُجْعَلَ مَا لَيْسَ بِأَصْلٍ أَصْلًا وَذَلِكَ يُفْسِدُ الصَّنَاعَةَ بِأَسْرَافِهَا وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَوَاضِعَ كُلَّهَا مَجْهُولَةٌ عَلَى الْبَدَلِ لَا عَلَى التَّأَكُّدِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ الْيَوْمَ مَوْقَّتٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَقَعُدَ بَعْضُهُ وَاللَّيْلَةُ مَوْقَّتَةٌ فَيَجُوزُ أَنْ يَتَوَمَّعَ بَعْضُهَا فَإِذَا أَكْتَفَتْ صَحَّ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ قُلْنَا هَذَا لَا يَسْتَقِيمُ فَإِنَّ الْيَوْمَ وَإِنْ كَانَ مَوْقَّتًا إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ (fol. 145) عَنِ كَوْنِهِ ٢٠ نَكْرَةً شَائِعَةً وَتَأَكُّدِ الشَّائِعِ الْمُنْكَوَرِ بِالْمَعْرِفَةِ لَا يَجُوزُ كَالصِّفَةِ وَلَئِنْ تَأَكَّدَ مَا لَا يُعْرَفُ لَا فَائِدَةَ فِيهِ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

٦٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الواو العاطفة يجوز أن تقع زائدة وإليه ذهب
 أبو الحسن الأختنق وأبو العباس الميزد وأبو القاسم بن برهان من البصريين
 وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فأجروا بأن قالوا الدليل
 على أن الواو يجوز أن تقع زائدة أنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله
 تعالى وكلام العرب قال الله تعالى حتى إذا جاءوا ما فتح أبوابها فالواو
 زائدة لأن التقدير فيه فتحت أبوابها لأنه جواب لقوله حتى إذا جاءوا كما قال
 تعالى في صفة سوني أهل النار إليها حتى إذا جاءوا فتحت أبوابها ولا فرق
 بين الآيتين وقال تعالى حتى إذا فتحت بابجوج وماجوج ثم من كل حصية
 ١٠ يسيلون وأقرب الوعد الحق فالواو زائدة لأن التقدير فيه أقرب لأنه
 جواب لقوله تعالى حتى إذا فتحت وقال تعالى إذا السماء انشقت وأذنت
 لربها وحقت وإذا الأرض ملئت وألقت ما فيها وتخلت وأذنت لربها وحقت
 والتقدير فيه أذنت لأنه جواب إذا والشاهد على هذا النحو من التثنية

كثيرة وقال الشاعر

١٠ قلما أجزنا ساحة الحق واتقى • بنا بطن حنف ذي قنادر غفيل

والتقدير فيه اتقى والواو زائدة لأنه جواب لما وقال الآخر

حتى إذا قبلت بطونكم • ورأيتم أبناءكم شبا

وقلتم ظهر العجين لنا • إن القيم العاجز الخب

والتقدير فيه قلتم والواو زائدة والشاهد على هذا النحو من أفعالهم أكثر

٢٠ من أن تخلص، وأما البصريون فأجروا بأن قالوا الواو في الأصل حرف

وضح لمعنى فلا يجوز أن يحكم زيادته مهما أمكن أن يجري على أصله وقد

أمكن ما هنا وجميع ما استشهدوا به على زيادة بيكن أن يحكى فيه على أصله

وَسَيِّئٌ ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ عَنْ كَلَامِهِمْ، أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلَامَاتِ الْكُوفِيِّينَ
 تَمَّا أَجْجَابُهُمْ بِقَوْلِهِ تَعَالَى حَتَّى إِذَا جَاءُوهُمَا وَسُئِلَتْ أَبَوَاهُمَا فَعُولُ هَذِهِ الْآيَةِ
 لَا حُجَّةَ لَكُمْ فِيهَا لِأَنَّ الْوَلَا فِي قَوْلِهِ وَسُئِلَتْ أَبَوَاهُمَا عَاطِفَةٌ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ وَأَمَّا
 جَوَابُ إِذَا فَمَحذُوفٌ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ حَتَّى إِذَا جَاءُوهُمَا وَسُئِلَتْ أَبَوَاهُمَا فَازُولُ
 . وَتَعْمَلُونَ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى حَتَّى إِذَا سُئِلَتْ بِأَجُوحُ وَمَاجُوحُ وَهُمْ مِنْ حَدَسٍ
 يَسْلُونَ وَاقْتَرَبَ الْوَلَا فِيهِ عَاطِفَةٌ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ وَالْجَوَابُ بِمَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ
 فِيهِ حَتَّى إِذَا سُئِلَتْ بِأَجُوحُ وَمَاجُوحُ وَهُمْ مِنْ كُلِّ حَدَسٍ يَسْلُونَ قَالُوا يَا وَيْلَنَا
 فَمَحَذُوفٌ الْقَوْلُ وَقِيلَ جَوَابُهَا فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ (SOL. 140) تَعَالَى
 إِذَا السَّمَاءُ انْفَشَتْ وَادْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا
 ١٠ وَتَخَلَّتْ وَادْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ الْوَلَا فِيهِ عَاطِفَةٌ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ وَالْجَوَابُ بِمَحذُوفٍ
 وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ إِذَا السَّمَاءُ انْفَشَتْ وَادْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ
 وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ وَادْنَتْ لِرَبِّهَا وَحَقَّتْ يَرَى الْإِنْسَانُ الثَّوَابَ وَالْعِقَابَ
 وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرُ قَوْلُهُ تَعَالَى يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا
 أَى سَاعٍ إِلَيْهِ فِي عَمَلِكَ وَالْكَفْحُ عَمَلُ الْإِنْسَانِ مِنَ الْخَيْرِ وَالشَّرِّ الَّذِي يَجَازِي
 ١٥ عَلَيْهِ بِالثَّوَابِ وَالْعِقَابِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَاتَّقَى ، يَنَا بَطْنُ حَفِيفٍ ذِي رِفَافٍ عَفْفَلٍ

فَالْوَلَا فِيهِ أَيْضًا عَاطِفَةٌ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ وَالْجَوَابُ بِمَحذُوفٍ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ فَلَمَّا
 أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَاتَّقَى يَنَا بَطْنُ حَفِيفٍ ذِي رِفَافٍ عَفْفَلٍ خَلَوْنَا وَتَعَمَّنَا
 وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَوْلُ الْآخَرِ

٢٠ حَتَّى إِذَا قِيلَتْ بُطُونُكُمْ ، وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا
 وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْجَيْنِ لَنَا

الْوَلَا فِيهِ عَاطِفَةٌ وَلَيْسَتْ زَائِدَةٌ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ حَتَّى إِذَا قِيلَتْ بُطُونُكُمْ وَرَأَيْتُمْ
 أَبْنَاءَكُمْ شَبُوهَا وَقَلْبَتُمْ ظَهَرَ الْجَيْنِ لَنَا بَانَ غَدْرُكُمْ وَأَوْتُمْكُمْ وَإِنَّمَا حُذِفَ الْجَوَابُ
 ٢٤ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ لِلْعِلْمِ بِهِ تَوْحِيدًا لِلإيجازِ وَالإختصارِ وَقَدْ جَاءَ حُذْفُ الْجَوَابِ

في كتاب الله تعالى وكلام العرب كثيرا قال الله تعالى وَلَوْ أَنْ قَرَأْنَا سُورَةَ
يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْ قُطِعَتْ يَدُ الْأَرْضِ أَوْ كَلِمَةٌ يَدُ الْمَوْتِ بَلْ اللَّهُ الْأَمْرُ جَمِيعًا فحذف
جواب لو ولا بد لها من الجواب والتقدير فيه ولو أن قرأنا سورت يا
أَيُّهَا النَّبِيُّ أَوْ قُطِعَتْ يَدُ الْأَرْضِ لَكَانَ هَذَا الْقُرْآنَ فحذفه للعلم به تَوْخِيًا لِلإيجاز
والاختصار وقال تعالى وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ رَؤُوفٌ
رَحِيمٌ فحذف جواب لو ولا والتقدير فيه وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَفَضَحَكُمْ
بِمَا تَزَيَّجُونَ مِنَ الْفَاحِشَةِ وَلَعَاجَلَكُمْ بِالْعُقُوبَةِ وقال عَبْدُ مَنْفَعِ بْنِ رَيْعٍ الْهَلْكَ
حَتَّى إِنْ أَسْلَمَكُمْ فِي قَتَائِدٍ . شَلَاكُمْ تَطَرَّدَ الْجَمَالَةُ الشُّرَدَا

ولم يأت بالجواب لأن هذا البيت آخر القصيدة والتقدير فيه حتى إذا
١٠ أَسْلَمَكُمْ فِي قَتَائِدٍ شَلَاكُمْ فحذف للعلم به تَوْخِيًا لِلإيجاز والاختصار على ما
يبتأ ثم حذف الجواب أبلغ في المعنى من إظهاره ألا ترى أنك لو قلت
لِعَبِيدِكَ وَاللَّهُ لَيَنْ قُمْتُ إِلَيْكَ وَسَكَتَ عَنِ الْجَوَابِ ذَهَبَ فِكْرُهُ إِلَى أَنْوَاعٍ مِنَ
الْعُقُوبَةِ وَالْمَكْرُوهِ مِنَ الْقَتْلِ وَالْقَطْعِ وَالضَّرْبِ وَالْكَسْرِ فَإِذَا تَثَلَّثَ فِي فِكْرِهِ
أَنْوَاعُ الْعُقُوبَاتِ وَتَكَاثَرَتْ عَظُمَتِ الْحَالِ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهَا يَتَنَبَّهُ فَكَانَ
١٥ أبلغ في رَدْعِهِ وَزَجَرِهِ عَمَّا يَكْرَهُ مِنْهُ وَلَوْ قُلْتَ وَاللَّهُ (fol. 147) لَيَنْ قُمْتُ إِلَيْكَ
لَا ضَرْبَكَ وَأُظْهِرْتَ الْجَوَابَ لَمْ يَذْهَبْ فِكْرُهُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ الْمَكْرُوهِ سِوَى الضَّرْبِ
فَكَانَ ذَلِكَ دُونَ حَذْفِ الْجَوَابِ فِي نَفْسِهِ لِأَنَّهُ قَدْ وَطَّنَ لَهُ نَفْسَهُ فَيَسْهَلُ
ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ كَثِيرٌ

وَقُلْتُ لَهَا يَا عَزَّ كُلُّ مَلِيحٍ . إِنْ أَوُطِّلْتُ يَوْمًا لَهَا أَلْتَفُسُ ذَلِكَ

٢٠ وكذلك الحال في الإحسان نحو وَاللَّهُ لَيَنْ زُرْتَنِي إِذَا حَذَفْتَ الْجَوَابَ تَصَوَّرْتَ
له أَنْوَاعُ الإِحْسَانِ إِلَيْهِ مِنْ إِكْرَامِهِ وَإِنْعَامٍ عَلَيْهِ فَكَانَ ذَلِكَ أبلغ في أَسْتِدْنَاتِهِ
إِلَى الزِّيَارَةِ وَإِسْرَاعِهِ إِلَيْهَا وَلَوْ قُلْتَ وَاللَّهُ لَيَنْ زُرْتَنِي لَأَعْطَيْتَكَ دِرْهَمًا لَمْ
يَذْهَبْ فِكْرُهُ إِلَى غَيْرِ الدَّرَمِ فَقَطْ فَكَانَ ذَلِكَ دُونَ حَذْفِ الْجَوَابِ فِي نَفْسِهِ
٢٤ لِأَنَّهُ رَبَّمَا يَكُونُ مُسْتَغْنِيًا عَنْهُ غَيْرَ رَاغِبٍ فِيهِ فَلَا يَدْعُوهُ ذَلِكَ إِلَى الزِّيَارَةِ

ولو حذفت الجواب نصورت له أنواع الإحسان إليه فكان ذلك أدنى له
إلى الزيارة كما كان الأول أدنى إلى التزك على ما بينا والله أعلم،

٦٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على الضمير المخفوض وذلك نحو
• قولك مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْدٌ وَذهب البصريون إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون
فأجابوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز أنه قد جاء ذلك في التنزيل وكلام
العرب قال الله تعالى وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ بِالْخَفْضِ
وهي قراءة أحد القراء السبعة وهو حمزة الزيات وقراءة إبراهيم التيمي
وقتادة ويحيى بن وثاب وطلحة بن مصرف والأعمش ورواية الإصمعياني والحلي
١٠ عن عبد الوارث وقال تعالى وَاسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ
وَمَا يَخْلَى عَلَيْكُمْ فَمَا فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ لَأَنَّهُ عطف على الضمير المخفوض في فِيهِنَّ
وقال تعالى لَكِنِ الرَّاحِضُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ
إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَالْبُقِيَّةِينَ الصَّلَاةَ فَالْبُقِيَّةِينَ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ
بالعطف على الكاف في إِلَيْكَ والتقدير فيه يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَإِلَى
١٥ الْبُقِيَّةِينَ الصَّلَاةَ يعني من الأنبياء عليهم السلام ويجوز أيضا أن يكون
عطفنا على الكاف في قَبْلِكَ والتقدير فيه وَمِنْ قَبْلِ الْبُقِيَّةِينَ الصَّلَاةَ يعني
من أُمَّتِكَ وقال تعالى وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَّرَ بِهِ وَالتَّسْجِدِ الْحَرَامِ فعطف
التَّسْجِدِ الْحَرَامِ عَلَى الْمَاءِ مِنْ بِهِ وقال تعالى وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ
لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ فَمَنْ فِي مَوْضِعِ خَفْضٍ بالعطف على الضمير المخفوض في
٢٠ لَكُمْ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ وقال الشاعر

فَأَلْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَفْجُورَنَا وَتَشْتِنَنَا • فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ
فَالْأَيَّامُ خَفْضُ بِالْعُطْفِ عَلَى الْكَافِ فِي بِكَ وَالتَّسْجِدِ بِكَ وَالْأَيَّامُ وَقَالَ الْآخَرُ
أَكْرَهُ عَلَى الْكَيْفَةِ لَا أَهَالِي • أَفِيهَا كَانَ حَتَّى أَمْ سَوَاهَا

فعطفت سَوَاهَا بِأَمٍ عَلَى (SOL. 148) الضمير في فِيهَا والتقدير أَمٍ فِي سَوَاهَا
وقال الآخر

تُعَلِّقُ فِي رِقْلِي السَّوَارِي سُبُوقَنَا • وَمَا يَتَمَّ وَالْكَعْبِ غَوِطٌ نَفَافَتُ
فَالْكَعْبِ مَحْفُوزٌ بِالْعُطْفِ عَلَى الضمير المحفوز في يَتَمَّ والتقدير وَمَا يَتَمَّ
• وَيَتَمَّ الْكَعْبِ غَوِطٌ نَفَافَتُ بِعَنَى أَنَّ قَوْمَهُ طَوَالٌ وَأَنَّ السِّيفَ عَلَى الرَّجْلِ
مِنْهُمْ كَأَنَّهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ طَوْلِهِ وَيَتَمَّ السِّيفَ وَكَعْبَ الرَّجْلِ مِنْهُمْ غَائِطٌ وَهُوَ
الْمَكَانُ الْمَطْمَئِنُّ مِنَ الْأَرْضِ وَنَفَافَتُ وَاسِعَةٌ أَيْ بَيْنَ السِّيفِ وَالْكَعْبِ مَسَافَةٌ
فعطفت بالكعب على الضمير المحفوز في يَتَمَّ وقال الآخر

هَلْ لَا سَأَلْتَ بِنْدِي أَتَجْمَأُ بِهِمْ • وَأَبَى نَعِيمٌ ذِي اللَّوَاءِ الْتَحْرِيقِ
١٠ فَأَبَى نَعِيمٌ خَفَضَ بِالْعُطْفِ عَلَى الضمير المحفوز في عَنْهُمْ فَبَدَّلَ كُلُّهَا شَوَاهِدُ
ظَاهِرَةٌ تَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاتَّجَمَعُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْعَ مَعَ الْمَجْرُورِ بِمِثْلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ فَإِذَا عَطَفْتَ عَلَى الضمير
الْمَجْرُورِ وَالضمير إِذَا كَانَ مَجْرُورًا أَتَصَلَ بِالْجَمْعِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ مِنْهُ وَلِهَذَا لَا يَكُونُ
إِلَّا مُنْصَلًّا بِخِلَافِ ضَمِيرِ الْمَرْفُوعِ وَالْمَنْصُوبِ فَكَأَنَّكَ قَدْ عَطَفْتَ الْأِسْمَ عَلَى
١٥ الْحَرْفِ الْجَمْعِ وَعَطَفْتَ الْأِسْمَ عَلَى الْحَرْفِ لَا يَجُوزُ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَن قَالَ
إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الضمير قَدْ صَارَ عَوَضًا عَنِ التَّنْوِينِ فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ
الْعُطْفُ عَلَيْهِ كَمَا لَا يَجُوزُ الْعُطْفُ عَلَى التَّنْوِينِ وَالْدَّلِيلُ عَلَى اسْتَوَائِهِمَا أَنَّهُمْ
يَقُولُونَ يَا غُلَامَ فَيُجِيزُونَ الْبَاءَ كَمَا يُجِيزُونَ التَّنْوِينَ وَإِنَّمَا اشْتَبَهَا لِأَنَّهُمَا عَلَى
حَرْفٍ وَاحِدٍ وَأَنَّهُمَا يَكْتِلَانِ الْأِسْمَ وَأَنَّهُمَا لَا يُفَصَّلُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَهُ بِالظَرْفِ
٢٠ وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْأِسْمُ الْمَظْهَرُ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَن قَالَ أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا
يَجُوزُ عَطْفُ الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمَظْهَرِ الْمَجْرُورِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ مَرَرْتُ بِزَيْنٍ
وَكَمْ فَكَذَلِكَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَجُوزَ عَطْفُ الْمَظْهَرِ الْمَجْرُورِ عَلَى الْمَضْمَرِ الْمَجْرُورِ فَلَا
يَقَالَ مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْنٍ لِأَنَّ الْأَسْمَاءَ مُشْتَرِكَةٌ فِي الْعُطْفِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ
مَعْطُوفًا لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَيْهِ وَالْاعْتِمَادُ مِنْ هَذِهِ الْأَدِلَّةِ عَلَى الْأَوَّلِ،
٢٥ وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا أَحْجَاجُهُمْ بِقَوْلِهِ نَعَالِي وَآتَقُوا اللَّهَ

الَّذِي نَسَاؤُنَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ فَلَا حِجَّةَ لَمْ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ قَوْلَهُ
وَالْأَرْحَامَ لَيْسَ مَجْرُورًا بِالْعَطْفِ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ وَإِنَّمَا هُوَ مَجْرُورٌ بِالنَّسَمِ
وَجَوَابُ النَّسَمِ قَوْلُهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ قَوْلَهُ وَالْأَرْحَامَ
مَجْرُورٌ بِنَاءٍ مُتَدَرِّجَةٍ غَيْرِ الْمَلْفُوظِ بِهَا وَتَقْدِيرُهُ وَيَا الْأَرْحَامَ فَحُذِفَتْ لِدَلَالَةِ الْأَوَّلَى
عَلَيْهَا وَلَهُ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ (fol. 140) فِي كَلَامِهِمْ سَنَذْكُرُ طَرَقًا مِنْهَا مُسْتَوْفَى فِي آخِرِ

المسئلة إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا قَوْلُهُ وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ
وَمَا يُبَلِّغُ عَلَيْكُمْ فَلَا حِجَّةَ لَمْ فِيهِ أَيْضًا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ فِي
مَوْضِعٍ جَرٍّ وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ رَفَعَ بِالْعَطْفِ عَلَى اللَّهِ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ اللَّهُ
يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَيُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ مَا يُبَلِّغُ عَلَيْكُمْ وَهُوَ الْقُرْآنُ وَهُوَ أَرْجَى الْوَجْهَيْنِ
وَالثَّانِي أَنَّا نَسْلَمُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ وَلَكِنْ بِالْعَطْفِ عَلَى النِّسَاءِ مِنْ قَوْلِهِ
يَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ لَا عَلَى الضَّمِيرِ الْمَجْرُورِ فِيهِنَّ، وَأَمَّا قَوْلُهُ لَكِنَّ الرَّاغِبِينَ
فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ
وَالْمُفْتِينَ فَلَا حِجَّةَ لَمْ فِيهِ أَيْضًا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّا لَا نَسْلَمُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعٍ
جَرٍّ وَإِنَّمَا هُوَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْمَدْحِ بِتَقْدِيرِ فَعِلٍ وَتَقْدِيرِهِ أَعْنَى الْمُفْتِينَ
وَذَلِكَ لِأَنَّ الْعَرَبَ تَنْصِبُ عَلَى الْمَدْحِ عِنْدَ تَكَرُّرِ الْعَطْفِ وَالْوَصْفِ وَقَدْ
يُسْتَأْنَفُ فَيُرْفَعُ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى
وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ
وَالْمُؤْمِنُونَ بِعَدِيدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ فَرَعَ الدُّهُونَ
عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَكَانَتْ قَالَ وَهُمْ الدُّهُونُ وَنَصَبَ الصَّابِرِينَ عَلَى الْمَدْحِ فَكَانَتْ
٢٠ قَالَ أَذْكَرُ الصَّابِرِينَ ثُمَّ قَالَتْ الْخُرَيْقُ أَمْرًا مِنَ الْعَرَبِ

لَا يَبْعَثَنَّ قَوِيَّ الَّذِينَ هُمْ ، سَمِ الْعَدَاةِ وَاقَةَ الْخُرَيْرِ
الْبَازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ ، وَالطَّيِّبِينَ مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

فَنَصَبَ الطَّيِّبِينَ عَلَى الْمَدْحِ فَكَانَتْ قَالَتْ أَعْنَى الطَّيِّبِينَ وَبُرُوى أَيْضًا وَالطَّيِّبُونَ
٢٤ بِالرَّفْعِ أَيْ وَهُمْ الطَّيِّبُونَ وَقَالَ الشَّاعِرُ

إِلَى إِلَيْكَ أَلْفَرَمَ قَاتِنِ الْهَامِ • وَلَمْ يَكُنِ الْكَتَبِيَّةُ فِي الْمَرْحَمِ
وَقَا الرَّأْيِ حِينَ نَفَمَ الْأُمُورِ • يَنَاتِ الصَّلِيلِ وَذَاتِ الْجَعَمِ

فنصب ذا الرأي على المدح فكذلك هاهنا وقال الآخر

وَكُلُّ قَوْمٍ أَطَاعُوا أَمْرَ مُرِيدِهِمْ • إِلَّا نَعِيدًا أَطَاعَتْ أَمْرَ غَاوِيهَا
الظَّالِعِينَ وَلَكِنَّا يُطَاعُونَا أَحَدًا • وَالْقَائِلُونَ لِيَنْ دَارَ تَحْلِيلِهَا

رفع القائلون على الاستئناف ولك أن ترفعها جميعا ولك أن تنصبها جميعا
ولك أن تنصب الأول وترفع الثاني ولك أن ترفع الأول وتنصب الثاني لا
خلاف في ذلك بين الخوئين ، والوجه الثاني أننا لا نعلم أنه في موضع جرٍ
ولكن بالعطف على ما من قوله بما أنزل إليك فكأنه قال يؤمنون بما أنزل
إليك وبالمؤمنين على أنه قد روى عن عائشة عليها السلام أنها سألت عن
هذا الموضع فقالت هنا خطأ من الكاتب وروى عن (fol 180) بعض ولد
عثمان أنه سئل عنه فقال إن الكاتب لما كتب وما أنزل من قبلك قال ما
أكتب ففيل له أكتب والمؤمنين الصلاة يعني أن السيل أحمل قوله أكتب
في المؤمنين على أن الكاتب يكتبها بالواو كما كتب ما قبلها فكتبها على لفظ
السيل ، وأما قوله تعالى وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكَفَرُوا بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ فلا
حجة لهم فيه لأز المسجد الحرام مجرور بالعطف على سبيل الله لا بالعطف
على يه والتقدير فيه وَصَدَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَعَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ لأن إضافة
الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر به ألا ترى أنهم يقولون صدّته
عن المسجد ولا يكادون يقولون كفرت بالمسجد ، وأما قوله تعالى وَجَعَلْنَا لَكُمْ
فِيهَا مَعَايِشَ وَمَنْ لَسْتُمْ لَهُ بِرَازِقِينَ فلا حجة لكم فيه لأن من في موضع نصب
بالعطف على معاش أي جعلنا لكم فيها المعاش والعبيد والإماء ، وأما قول
الشاعر

فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ

٢٤ فلا حجة فيه أيضا لأنه مجرور على التسم لا بالعطف على الكاف في بك ،

وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ

أَغْنِمَا كَانَ حَتَّى أَمَّ سَوَامَا

فلا حجة فيه أيضا لأنَّ سَوَامَا في موضع نصبٍ على الظرف وليس مجرورا على العطف لأنها لا تَنْفَعُ إِلَّا مَنْصُوبَةٌ على الظرف وقد ذكرنا ذلك في موضعه، وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ

وَمَا يَبْنَى وَالْكَسْبِ غُوطٌ نَقَانِفُ

فلا حجة فيه أيضا لأنه ليس مجرورا على ما ذكرنا وإنما هو مجرور على تقدير تكرير يَنْ مَرَّةً أُخْرَى فكأنه قال وَمَا يَبْنَى وَيَنْ الْكَسْبِ تُحْذَفُ الثَّانِيَةِ لدلالة الأولى عليها كما تقول العرب مَا كُلُّ بَيْضَاءٍ نَحْمَةٌ وَلَا سَوْدَاءُ نَمْرَةٌ ١٠ يُرِيدُونَ وَلَا كُلُّ سَوْدَاءٍ فَيُحْذِفُونَ كُلَّ الثَّانِيَةِ لدلالة الأولى عليها وقال الشاعر

أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا ، وَنَارِي تَوْقُدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

أَرَادَ وَكُلَّ نَارٍ فَاسْتَفْنَى عَنْ تَكْرِيرِ كُلِّ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِ وَبِهَذَا يَبْطُلُ قَوْلُ مَنْ تَوَقَّعَ مِنْكُمْ أَنَّ يَاءَ النِّسْبِ فِي قَوْلِهِ رَأَيْتُ التَّيْبِيَّ تَيْمَ عَدِيَّ أَسْمٌ فِي مَوْضِعٍ خَفِضِي لِأَنَّهُ أَبْدَلَ مِنْهَا تَيْمَ عَدِيٍّ فَخَفِضَهُ عَلَى الْبَدَلِ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ صَاحِبَ تَيْمَ عَدِيٍّ تُحْذَفُ صَاحِبَ وَجَرَ مَا بَعْدَ بِالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ الثَّبَاتِ وَهَذَا هُوَ الْجَوَابُ عَنْ قَوْلِ الْآخَرِ

وَأَيُّ نَعِيمٍ ذِي اللَّوَاءِ الْمَحْرِقِ

ثم لو حل ما أنشدوه من الأبيات على ما أدعوه لكان من الشاذ الذي لا يُقَاسُ عَلَيْهِ وَاللهُ أَعْلَمُ،

٦٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ يَجُوزُ العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام نحو قُمْتُ وَزَيْدٌ وَذَهَبَ البصريون إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا عَلَى قُبْحٍ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَاجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ تَوْكِيدٌ أَوْ فَصْلٌ ٢٢

فإنه يجوز معه العطف من غير نُفْجٍ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخَبُوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز (fol. 151) العطف على الضمير المرفوع المتصل أنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى فعطف هو على الضمير المرفوع المستكن في اسْتَوَى والمعنى فاستوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلع الشمس فدل على جوازه وقال الشاعر

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ تَهَادَى • كَيْعَاجِ أَلَمَّا تَعَسَّفَ رَمَلًا

فعطف زُهُرٌ على الضمير المرفوع في أَقْبَلْتُ وقال الآخر

وَرَجَا الْأَخِيضَ لَمِنْ سَفَاهَةٍ رَأَيْهِ • مَا لَمْ يَكُنْ وَابٌّ لَهُ لَيْلًا

١٠ فعطف وَابٌّ على الضمير المرفوع في يَكُنْ فدل على جوازه كالعطف على الضمير المنصوب المتصل، وأما البصريون فاتَّخَبُوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل وذلك لأنه لا يخلو إما أن يكون مقدراً في الفعل أو ملفوظاً به فإن كان مقدراً فيه نحو قَامَ وَزَيْدٌ فَكَأَنَّهُ قد عطف اسماً على فعلٍ وإن كان ملفوظاً به نحو قُمْتُ وَزَيْدٌ فالتاء تنزل بمنزلة ١٥ الجزء من الفعل فلو جوزنا العطف عليه لكان أيضاً بمنزلة عطف الاسم على الفعل وذلك لا يجوز، وأما المجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى فَاسْتَوَى وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى فالجواب فيه والجواب لا وار العطف والمراد به جبريل وحده والمعنى أَنَّ جِبْرِيلَ وَحْدَهُ اسْتَوَى بِالْقُوَّةِ فِي حَالِهِ كَوْنِهِ بِالْأُفُقِ وقيل فَاسْتَوَى عَلَى صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَ عَلَيْهَا فِي حَالِهِ كَوْنِهِ بِالْأُفُقِ ٢٠ وإنها كان قبل ذلك بَأَنَّى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي صُورَةِ رَجُلٍ، وَأَمَّا ما أنشدوه من قوله

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهُرٌ

وقول الآخر

مَا لَمْ يَكُنْ وَابٌّ

فمن الشاذ الذي لا يُؤخذ به ولا يُقاس عليه على أننا نقول إنما جاء هاهنا
 لضرورة الشعر والعطف على الضمير المرفوع المتصل في ضرورة الشعر عندنا
 جائز فلا يكون لكم فيه حجة وتشبيه لهم بالضمير المنصوب المتصل فلا
 وجه له بحال لأن الضمير المنصوب المتصل وإن كان في اللفظ في صورة
 الاتصال فهو في النية في تقدير الانفصال بخلاف الضمير المرفوع المتصل لأنه
 في اللفظ والتقدير بصفة الاتصال فبان الفرق بينهما وقد ذكرنا ذلك
 مستوفى في كتابنا الموسوم بأسرار العربية والله أعلم،

٦٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو ومعنى بل وذهب
 ١٠ البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل، أما الكوفيون فاحتجوا
 بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء ذلك كثيرا في كتاب الله تعالى وكلام
 العرب قال الله تعالى وَرَسُولُنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ آلِفٍ أَوْ يَزِيدُونَ في التفسير
 أنها بمعنى بل أي بل يَزِيدُونَ *fol. 152* وقيل أنها بمعنى الواو أي وَيَزِيدُونَ
 ثم قال الشاعر

١٥ بَلَّتْ مِثْلَ قَرْنِ الشَّيْءِ فِي رَوْحِي الْفُحْمَى وَصُورَيْهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ
 أراد بل وقال تعالى وَلَا تَطْعَمْنَهُمْ إِنَّمَا أَوْ كَفُّورًا أَي وَكَفُّورًا ثم قال النابغة
 قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا أَتَحَمَّامٌ لَنَا إِلَى حِمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ

أَي وَنِصْفُهُ والشواهد على هذا النحو من كتاب الله تعالى وكلام العرب أكثر
 من أن تحصى، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الأصل في أو أن تكون
 ٢٠ لأحد الشئيين على الإيهام بخلاف الواو وبأن لأن الواو معناها الجمع بين
 الشئيين وكل معناها الإضراب وكلاهما مخالف لمعنى أو والأصل في كل حرف
 أن لا يدل إلا على ما وضع له ولا يدل على معنى آخر فحق تسميها

بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل ومن عدل عن الأصل
 بقى مرتباً بإقامة الدليل ولا دليل لم يدل على صحة ما ادَّعاه، وأما الجواب
 عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ
 يَزِيدُونَ فلا حجة لم فيه وذلك من وجهين أحدهما أن يكون للتخفيف والمعنى
 أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يُقدِّروا مائة ألفٍ أو يزيدون على ذلك
 والوجه الثاني أن يكون بمعنى الشك والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في
 عددهم لكنهم أى أن حالم حال من يشك في عددهم لكنهم فالتشكك
 يرجع إلى الرائي لا إلى الحق تعالى كما قال تعالى فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ
 بصيغة التعجب والتعجب يرجع إلى المخاطبين لا إلى الله تعالى أى حالم حال
 من يتعجب منه لأن حقيقة التعجب في حق الحق لا تتحقق لأن التعجب إنما
 يكون بحدوث علم بعد أن لم يكن ولهذا قيل في معناه التعجب ما ظهر حكمه
 وخفي سببه والحق تعالى عالم بما كان وما يكون وما لا يكون أن لو كان
 كيف كان يكون وكما أن التعجب يرجع إلى المخلوق لا إلى الحق فكذلك هاهنا،
 وأما احتجاجهم بقول الشاعر

أَوْ أَنْتَ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ ١٥

فالرواية فيه أم أنت في العين أملح ولين سلمنا أن الرواية أو فلا حجة لم
 فيه أيضاً لأن أو فيه للشك وليست بمعنى بل لأن مذهب الشعراء أن يخرجوا
 الكلام مخرج الشك وإن لم يكن هناك شك يدلوا بذلك على قوة الشبهة
 ويسمى في صنعة الشعر تجاهل العارف بقول الشاعر

فَيَا ظَلِيمَةَ الْوَعَاءِ بَيْنَ جَلَّالٍ • وَيَنْتِ النَّقَا أَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ ٢٠

وكقول الآخر

يَا اللَّهُ يَا ظَلِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا • لَيْلَايَ مِنْكُمْ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشَرِ

وإن لم يكن هناك شك ولا شبهة وإذا كانوا يخرجون الكلام مخرج الشك
 ٢٤ وإن لم يكن (fol. 153) هناك شك لم تخرج أو عن أصلها، وأما قول الله تعالى

وَلَا تُطْعَمُ مِنْهُمْ إِنَّمَا أَوْ كُفِّرُوا فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ أَوْ فِيهَا لِلِإِبَاحَةِ أَى قَدْ
 أَجْحَكَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَيْفَ شِئْتَ كَمَا تَقُولُ فِي الْأَمْرِ جَالِسِ الْحَسَنِ أَوْ ابْنَ
 سِيرِينَ أَى قَدْ أَجْحَكَ مُجَالَسَةَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا كَيْفَ شِئْتَ وَالْمَنْعُ بِمِثْلِهِ
 الْإِبَاحَةُ فَكَمَا أَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ شَيْءٍ أَجْحَهُ لَهُ فَكَذَلِكَ لَا يَقْدَمُ عَلَى شَيْءٍ مِمَّنْهُ
 • عَنْهُ، وَأَمَّا قَوْلُ الْآخَرِ

أَوْ نِصْفُهُ فَقَدْ

فَقُولِ الرُّوَابِيَةَ وَنِصْفُهُ فَقَدْ بِالْهَوَاوِ فَلَا يَكُونُ لَكُمْ فِيهِ شَاهِدٌ وَلَوْ سَلَّمْنَا أَنَّ
 الرُّوَابِيَةَ عَلَى مَا رَوَوْهُ فَقُولِ أَوْ فِيهِ بَاقِيَةٌ عَلَى أَصْلِهَا وَهُوَ أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ
 فِيهِ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ أَوْ هُوَ وَنِصْفُهُ فَمُحَذَفُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ وَحَرْفُ الْعَطْفِ
 ١٠ كَقَوْلِهِ نَعَالَى فَقُلْنَا أَضْرِبْ بِعَصَاكَ أَتَجَرَّ فَأَنْتَجَرَّتْ أَى فَضْرَبَ فَأَنْتَجَرَّتْ
 وَعَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ قَوْلُ الشَّاعِرِ

أَلَا قَالِبًا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفَ ثَالِثٍ

أَى شَهْرَيْنِ أَوْ شَهْرَيْنِ وَنِصْفَ ثَالِثٍ أَلَا نَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ مُبْتَدَأًا لَيْتَ
 نِصْفَ ثَالِثٍ وَإِذَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مُحَذُوفًا كَانَتْ بَاقِيَةٌ عَلَى
 ١٥ أَصْلِهَا فَقَدْ عَلَى صَحِّحَةٍ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

٦٨ مسألة

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ يَجُوزُ الْعَطْفُ وَلَكِنْ فِي الْإِيجَابِ نَحْوُ آتَانِي زَيْدٌ
 لَكِنْ عَمَرُو وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْعَطْفُ بِهَا فِي الْإِيجَابِ فَإِذَا
 جَاءَ بِهَا فِي الْإِيجَابِ وَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْجُمْلَةُ الَّتِي بَعْدَهَا مَخَالِفَةً لِلْجُمْلَةِ الَّتِي
 ٢٠ قَبْلَهَا نَحْوُ آتَانِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو لَمْ يَأْتِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَأَجْعَلُوا عَلَى أَنَّهُ
 يَجُوزُ الْعَطْفُ بِهَا فِي النَّفْيِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بِأَنَّ قَالُوا أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ
 بَلْ يَجُوزُ الْعَطْفُ بِهَا بَعْدَ النَّفْيِ وَالْإِيجَابِ فَكَذَلِكَ لَكِنْ وَذَاكَ لِإِشْتِرَاكِهِمَا

في المعنى أَلَا نَرَى أَنَّكَ تَقُولُ مَا جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو فُتِحَتِ السَّجَى للثاني دون الأول كما لو قلت مَا جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو فُتِحَتِ السَّجَى للثاني دون الأول فإذا كانا في معنى واحد وقد اشتركا في العطف بهما في النفي فكذلك في الإيجاب، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز العطف بها بعد الإيجاب وذلك لأن العطف بها في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان أَلَا نَرَى أَنَّكَ لَوْ عَطَفْتَ بِهَا بَعْدَ الْإِيجَابِ لَكُنْتَ تَقُولُ جَاءَنِي زَيْدٌ لَكِنْ عَمَرُو فُتِحَتِ السَّجَى للثاني بلكن السجى الذي أثبتته للأول فيعلم أن الأول مرجوع عنه كالعطف ببل في الإيجاب نحو جَاءَنِي زَيْدٌ بَلْ عَمَرُو وإذا كان العطف بلكن في الإيجاب إنما يكون في الغلط والنسيان فلا حاجة إليها لأنه قد استغنى عنها ببل في الإيجاب لأنه لا حاجة إلى تكثير الحروف الموجبة للغلط وقد يستغنى بالمحرف عن المحرف في بعض الأحوال إذا كان في (fol. 164) معناه أَلَا نَرَى أَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِأَيْلِكَ عَنْ حَتَاكَ وَبِمِثْلِكَ عَنْ كَكَ وكذلك استغنوا عن ودع بترك لأنه في معناه وكذلك استغنوا به عن ودع وكذلك استغنوا بمصدر ترك واسم الفاعل منه عن مصدر ودع ودع وعن اسم الفاعل منها فيقال ترك تركا فهو تارك ولا يقال ودع ودعا وهو ودع ولا وتر ودع وهو وتر فاما قول أبي الأسود الدئلي

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي غَالَكِ فِي التَّحْبِ حَتَّى وَدَعَهُ
وقول سويد بن كاهل

فَسَعَى مَسْعَاةً فِي قَوِيهِ . ثُمَّ لَمْ يَبْلُغْ وَلَا عَجْزًا وَدَعَهُ

فهو محمول على أنه بمعنى ودع بالشدید تخفف وهو على كل حال من الشاذ الذي لا يُعْتَدُّ به في الاستعمال وإذا كان كذلك وجب أن تكون الجملة التي بعدها مخالفة لما قبلها ليكونا خبرين مختلفين، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أَنَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنْ بَلْ يَجُوزُ الْعُطْفُ بِهَا بَعْدَ النِّفْيِ وَالْإِيجَابِ فَكَذَلِكَ لَكِنْ لَا شَرَاكُمَا فِي الْمَعْنَى قلنا إنما شاركت لكن ببل في النفي دون الإيجاب لأن مشاركتها لها في النفي صواب وليس على سبيل

النسيان والغلط آلا نرى أنك إذا قلت في النفي ما جاء في زيد لكن عمرو لم توجب نسيانا ولا غلطاً كما لو قلت ما جاء في زيد بَلْ عمرو وإذا كان استعماله في النفي لا يوجب نسيانا ولا غلطاً فكثير ما هو صواب لا ينكر بخلاف استعماله في الإيجاب فإنه يوجب النسيان والغلط والنسيان والغلط إنما يقع نادراً قليلاً فأقتصر فيه على حرف واحد وهو بَلْ ثم ليس من ضرورة تشارك لكن وبَلْ في بعض الأحوال مشاركتهما في كل الأحوال آلا نرى أن بَلْ لا يحسن دخول الواو عليها ولا يقال وَبَلْ ولكن يحسن دخول الواو عليها فيقال وَلَكِنْ قال الله تعالى وَلَكِنْ الشياطين كَفَرُوا في قراءة من قرأه بالتخفيف وكذلك قوله وَلَكِنْ أَلْبَرُّ والشاهد على ذلك من كتاب الله وكلام العرب مما لا يحصى كثرة وذلك لا يوجد البتة في بَلْ فدل على ما قلناه والله أعلم،

٦٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن أَفْعَلَ مِنْكَ لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر وذهب البصريون إلى أنه يجوز صرفه في ضرورة الشعر، أما الكوفيون ١٥ فأحجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن من لمّا اتصلت به منعت من صرفه لفتحة اتصالها به ولما كان في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع على لفظ واحد نحو زيد أَفْضَلُ من عمرو وهذا أَفْضَلُ من دعدو والزيدان أَفْضَلُ من العبرين والزيتون أَفْضَلُ من العبرين وما أشبه ذلك فدل على قوة اتصالها به فلماذا قلنا لا يجوز صرفه، ومنهم من تمسك بأن قال إنما قلنا ذلك لأن من ٢٠ تقوم مقام الإضافة ولا يجوز الجمع بين التنوين (fol. 156) والإضافة فكذلك لا يجوز الجمع بينه وبين ما يقوم مقام الإضافة وإنما لم يجز الجمع بين التنوين والإضافة لأنها دليلان من دلائل الأسماء فاستغنى بأحدهما عن الآخر، وأما ٢٢ البصريون فأحجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز صرفه لأن الأصل في الأسماء

كلها الصرف وإنما يُمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضية تدخلها على خلاف الأصل فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل ولم يميز تلك الأسباب العارضة التي دخلت عليها قال أبو كبير الهذلي

مِنْ حَمَلَنِي وَهْنٌ عَوَاقِدٌ • حُبُّكَ الْنِطَاقِي فَشَبَّ غَيْرَ مِهْلٍ

فصرف عَوَاقِدَ وهي لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل وقال النابغة

فَلَمَّا نَيْتَكَ قَصَائِدَ

فصرف قَصَائِدَ وهي لا تنصرف لأنه ردها إلى الأصل إلى غير ذلك مما لا يُحصى كثرة في أشعارهم، والذي يدل على هذا أن ما لا أصل له في الصرف ودخول التنوين لا يجوز للشاعر أن يئوته للضرورة لأنه لا أصل له في ذلك ١٠ فبرده إلى حاله قد كانت له، فإذا ثبت هذا فنقول أَفْعَلُ مِنْكَ اسمٌ والأصل

فيه الصرف وإنما امتنع من الصرف ليوزن الفعل والوصف فصار بمنزلة أَخْبَرَكُمْ واما وقع الإجماع على أن أَخْبَرَ يجوز صرفه في ضرورة الشعر ردها إلى الأصل فكذلك أَفْعَلُ مِنْكَ ثم إذا جاز عندكم في ضرورة الشعر ترك صرف ما أصله الصرف وهو عدول عن الأصل إلى غير أصل فكيف لا يجوز صرف ما أصله الصرف وهو رجوع عن غير أصل إلى أصل وهل منع ذلك إلا ١٥

رفض القياس ويناهى على غير أساس، وأما المحجوب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أَنَّ مِنْ لَمَّا اتَّصَلَتْ به منعت من صرفه قلنا هذا باطل لأنَّ اتَّصَالَ مِنْ ليس له تأثير في منع الصرف وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف والذي يدل على ذلك أنهم قد قالوا زَيْدٌ خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرٌّ مِنْكَ

٢٠ فيصرفون مع اتِّصَالِ مِنْ به ولم يمنعوا الصرف مع دخول مِنْ عليهما واتِّصَالِهما

بهما ولو كان كما زعموا لوجب أن لا ينصرفا لِاتِّصَالِ مِنْ بهما قلنا أنصرفا مع اتِّصَالِ مِنْ بهما دل على أن اتِّصَالِهما بهما لا أثر له في منع الصرف وإنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف، والذي يدل على صحة هذا أنه ٢٤ لَمَّا زَالَ وزن الفعل من خَيْرٌ مِنْكَ وَشَرٌّ مِنْكَ انصرف لأنَّ الأصل أَخْبَرُ

مِنْكَ وَأَشْرَدُ مِنْكَ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْهَمْزَ مِنْهَا لِكثْرَةِ اسْتِعْمالِهَا وَادْعَوْهَا
 إِحْدَى الرَّاءَيْنِ فِي الْآخَرَى مِنْ قَوْلِهِمْ كَرَّ مِنْكَ لِكَلِّ بِجَمْعِ حَرْفَانِ مُفْرَكَيْنِ كَانَ مِنْ
 جِنْسٍ وَاحِدٍ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يُسْتَقَلُّ فِي كَلَامِهِمْ فَلَمَّا نَقَصَا عَنْ
 وَزَنِ الْفِعْلِ بَقِيَ فِيهِمَا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ وَهِيَ الْوَصْفُ فَرُتْنَا إِلَى الْأَصْلِ وَهُوَ الصَّرْفُ
 ٥ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْوَاحِدَةَ لَا تَقْوَى عَلَى مَنَعِ الصَّرْفِ (fol. 180) الَّذِي هُوَ الْأَصْلُ،
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهُ لَا يَنْتَنِي وَلَا يُجْمَعُ وَلَا يُوْنَتُ لِاتِّصَالِ مَنْ بِهِ قُلْنَا إِنَّهَا لَمْ يَنْتَنِ
 وَلَمْ يُجْمَعْ وَلَمْ يُوْنَتْ لِثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ أَنَّهُ لَمْ يَنْتَنِ وَلَمْ يُجْمَعْ وَلَمْ يُوْنَتْ
 لِأَنَّهُ تَضَمَّنَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ زَيْدٌ أَفْضَلُ مِنْكَ كَانَ مَعْنَاهُ أَفْضَلُ
 زَيْدٍ يَزِيدُ عَلَى فَضْلِكَ فَجُمِعَ مَوْضِعُ يَزِيدُ فَضْلُهُ أَفْضَلُ فَتَضَمَّنَ مَعْنَى الْمَصْدَرِ
 ١٠ وَالْفِعْلُ مَعَ وَالْفِعْلُ وَالْمَصْدَرُ مَذْكُرَانِ وَلَا تَدْخُلُهُمَا ثَنِيَّةٌ وَلَا جَمْعٌ فَكَذَلِكَ
 مَا تَضَمَّنَتْهُمَا، وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُ لَمْ يَنْتَنِ وَلَمْ يُجْمَعْ وَلَمْ يُوْنَتْ لِأَنَّهُ مُضَارِعٌ
 لِلْبَعْضِ الَّذِي يَفْعُ بِهِ التَّذْكِيرَ وَالتَّنَائِيثَ وَالثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ، وَالْوَجْهَ
 الثَّالِثَ إِنَّهَا لَمْ يَنْتَنِ وَلَمْ يُجْمَعْ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ وَالْجَمْعَ إِنَّمَا تَلْحَقُ الْأَسْمَاءَ الَّتِي تَنْفَرِدُ
 بِالْمَعْنَى وَأَقْعَلُ اسْمٌ مُرَكَّبٌ يَدُلُّ عَلَى فِعْلٍ وَغَيْرِهِ فَلَمْ يَجَزَّ ثَنِيَّتُهُ وَلَا
 ١٥ جَمْعُهُ كَمَا لَمْ يَجَزَّ ثَنِيَّةُ الْفِعْلِ وَلَا جَمْعُهُ لَمَّا كَانَ مُرَكَّبًا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى وَزَمَانٍ
 وَإِنَّمَا فَعَلَتْ الْعَرَبُ ذَلِكَ اخْتِصَارًا لِلْكَلَامِ وَاسْتِغْنَاءً بِقَلِيلِ الْكَلَامِ عَنْ
 كَثِيرِهِ وَلَمْ يَجَزَّ تَأْنِيثُهُ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ تَضَمُّنِهِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ وَالْمَصْدَرُ مَذْكُورٌ ثُمَّ
 عَلَى أَصْلِهِمْ إِنَّهَا وَحْدٌ أَفْعَلُ لِأَنَّهُ جَرَى مَجْرَى الْفِعْلِ وَلِهَذَا كَانَتْ إِضَافَتُهُ غَيْرَ
 حَقِيقَتِيَّةٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ مِنْ تَقْوَمِ مَقَامَ الْإِضَافَةِ وَلَا يَجُوزُ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ
 ٢٠ وَالْإِضَافَةِ فَلَمَّا لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا لَوَجِبَ أَنْ يَدْخُلَهُ الْجَزْءُ فِي مَوْضِعِ الْجَزْءِ
 كَمَا إِذَا دَخَلَتْهُ الْإِضَافَةُ فَلَمَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ لَا يَنْصَرِفُ وَيَكُونُ فِي مَوْضِعِ
 الْجَزْءِ مَفْتُوحًا كَسَائِرِ مَا لَا يَنْصَرِفُ دَلٌّ عَلَى فُسَادِ مَا ذَهَبْتُمْ إِلَيْهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ
 إِنَّهَا لَمْ يَجَزَّ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُمَا دَلِيلَانِ مِنْ دَلَائِلِ الْأَسْمَاءِ
 فَلَمَّا لَا نَسْلُمُ أَنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يَجَزَّ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ لِأَنَّهُمَا دَلِيلَانِ مِنْ
 ٢٥ دَلَائِلِ الْأَسْمَاءِ وَإِنَّمَا لَمْ يَجَزَّ الْجَمْعُ بَيْنَ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةِ لَوْجِهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ

الإضافة تدلّ على التعريف والتنوين يدلّ على التذكير فلو جُوزنا الجمع بينهما لأدّى ذلك إلى أن يُجمع بين علامة تعريف وعلامة تذكير في كلمة واحدة وما ضِدّان والضِدّان لا يَجْتَمِعان والوجه الثاني أن الإضافة علامة الوصل والتنوين علامة الفصل فلو جُوزنا الجمع بينهما لأدّى ذلك إلى أن يُجمع بين علامة وصل وعلامة فصل في كلمة واحدة وما ضِدّان والضِدّان لا يَجْتَمِعان وما ذهبوا إليه من التعليل يطل بحرف المجزّع مع لام التعريف فإنهما يجوز أجمعاهما نحو مَرَزْتُ بالرجل وإن كانا دليلَيْن من دلائل الأسماء إلى غير هذين الدليّلين من دلائل الأسماء والله أعلم،

٧٠ مسألة

١٠ ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تركُ صرفٍ ما ينصرف في ضرورة الشعر وإلى ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو عليّ الفارسيّ وأبو القاسم بن برهان من البصريّين وذهب البصريّون إلى أنه لا يجوز (fol. 157) وأجمعوا على أنه يجوز صرفٌ ما لا ينصرف في ضرورة الشعر، أمّا الكوفيّون فأجبتوا بأن فالما الدليل على أنه يجوز تركُ صرفٍ ما ينصرف في ضرورة الشعر أنه قد جاء ذلك كثيرا في أشعارهم قال الأخطل

طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ إِذْ هَوَتْ • بِقَتِيبَ غَائِلَةٍ الثُّغُورِ غَدُورُ
فترك صرف قَتِيب وهو مُنْصَرِفٌ وقال حسان

نَصَرُوا نَيْبَهُمْ وَشَدُّوا أَرْزَهُ • يَحْتَنِينَ يَوْمَ تَوَاكَلِ الْأَبْطَالُ

فترك صرف حَتْن وهو مُنْصَرِفٌ قال الله تعالى وَيَوْمَ حَتْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ولم يَرَوْا أحد من القراء أنه لم يصرفه وقال الفرزدق

إِذَا قَالَ غَايٍ مِنْ تَنُوخٍ قَصِيدَةً • بِهَا جَرَبٌ عُدَّتْ عَلَى بَرْزُورَا

فترك صرف زَوْر وهو مُنْصَرِفٌ ومعناه نُسبت إلى بكالها من قولم أخذ الشيء بَرْزُورِهِ إِذَا اخَذَهُ كُلَّهُ وقيل بَرْزُورَا أَي كَذَبَا وَزُورَا وقال الآخر

إِلَى آتِيٍّ أَمْ أَنَا أَنَا أَزْهَلُ نَاقِي . عَمْرٍو قَتْلُخُ حَاجِي أَوْ تُزْهِفُ
 فترك صرف أناسٍ وهو منصرف وأم أناس بنت ذهل من بني شبان
 وعمرؤ يريد به عمرو بن شجر الكندي وقال الآخر
 أَوَمَلُ أَنْ أَعِيشَ وَأَنْ يَوْي . يَأُولُ أَوْ يَاهُوتَ أَوْ جَبَارِ
 أَوْ أَلْتَالِي دُبَارَ فَإِنْ أَقْسَهُ . فَمُؤْنَسَ أَوْ عَرُوبَةَ أَوْ شِيَارِ .
 فترك صرف دُبَار وهو منصرف ودُبَار يوم الأربعاء وما ذكره في هذين
 البيتين أسماء الأيام في الجاهلية فأول يوم الأحد وأهون يوم الإثنين وجبار
 يوم الثلاثاء ودُبَار يوم الأربعاء ومُونَسَ يوم الخميس وعَرُوبَةَ يوم الجمعة
 وشيار يوم السبت وقال الآخر
 ١٠ فَأَوْقَضْنَ عَنْهَا وَفِي تَرْغُو حُشَاةً . يَذِي نَفْسَهَا وَالسَّيْفُ عُرْيَانُ أَحْبَرِ
 فترك صرف عُرْيَان وهو منصرف لأن مؤنثه عُرْيَانَةٌ لا عُرْيَى وقال الآخر
 قَالَتْ أُمَيَّةٌ مَا لِلنَّائِبِ شَاخِصًا . عَارِي الْأَشَاجِعِ نَاجِلًا كَأَلْنَصْلِ
 فترك صرف نَائِبٍ وهو منصرف وقال العباس بن مرداس السلمي
 فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَائِصٌ . بِفُوقَانِ مِرْدَاسٍ فِي مَجْمَعِ
 ١٥ فترك صرف مِرْدَاسٍ وهو منصرف قالوا ولا يجوز أن يقال أن الرواية
 بِفُوقَانِ تَخِي فِي مَجْمَعِ

وشجحه أبو مرداس لأننا نقول بل الرواية الصحيحة المشهورة ما رَوَيْنَاهُ عَلَى
 أَنَا لَوْ قَدَرْنَا أَنَّهُ قَدْ رَوَى رِوَاةً أُخْرَى كَمَا رَوَيْتُمْ فَا عُدْرَ عَنْ هَذِهِ
 الرواية الصحيحة مع شهرتها وقال دَوَسَرُ بْنُ تَغْلِبِ الْقُرَيْشِيُّ
 ٢٠ وَقَاتِلُكَ مَا بَالُ دَوَسَرٍ بَعْدَنَا . صَحَّ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدِ
 فلم يصرف دَوَسَرٌ وهو منصرف قالوا ولا يجوز أن يقال أن الرواية
 مَا لِلْقُرَيْشِيِّ بَعْدَنَا

(fol. 158) لَأَنَّا نَقُولُ بَلِ الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ الْمَشْهُورَةُ مَا رَوَيْنَاهُ وَلَوْ قَدَرْنَا أَنَّ مَا
 ٢٤ رَوَيْتُمْ صَحِيحٌ فَاعْذَرِكُمْ عَمَّا رَوَيْنَاهُ مَعَ صَحِّهِ وَشُهْرَتِهِ وَقَالَ الْآخَرُ

وَمَضَعَبٌ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ أَكْثَرَهَا وَأَطْيَبَهَا

قالوا ولا يجوز أن يقال أن الرواية

وَأَنْتُمْ حِينَ جَدَّ الْأَمْرُ

لأننا نقول بل الرواية الصحيحة ما رويناها ولو قدرنا ما رويناها فما عذرهم
عما رويناها على ما بيناه وقال الآخر

وَيَمِينٌ وَلَكُلُّ عَامِرٍ ذُو الطُولِ وَذُو الْعَرْصِ

فترك صرفاً عامراً وهو ينصرف ولم يحمله قبيلة لأنه وصفه فقال ذُو الطُولِ
وَذُو الْعَرْصِ ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول ذَاتُ الطُولِ وذَاتُ الْعَرْصِ
ولا يجوز أن يقال إنما لم يصرفه لأنه ذهب به إلى القبيلة كما قرأ سيد القراء
١٠ أبو عمرو بن العلاء وَجِثْنَكَ مِنْ سَبَأٍ بَنِيًّا يَقِينٌ فترك صرف سَبَأٍ لأنه جعله
اسماً للقبيلة حملاً على المعنى وقال الشاعر

مِنْ سَبَأٍ أَحْمَصِيرِينَ مَأْرِبَ إِذْ • يَبْنُونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ الْعَرِمَا

فلم يصرف سَبَأً لأنه جعله اسماً للقبيلة حملاً على المعنى وقال الله تعالى أَلَا
إِنْ تَبَدَّلَ كَقَدْرِهِمْ أَلَا بُعْدًا لِقَوْمٍ فَلَمْ يصرف تَبَدَّلَ الثاني لأنه جعله اسماً
١٥ للقبيلة حملاً على المعنى ثم قال الشاعر

تَمَدُّ عَلَيْهِمْ مِنْ يَمِينٍ وَأَشْمَلٍ • بُحُورٌ لَهُ مِنْ عَهْدِ عَادَ وَنَعْمَا

وقال الآخر

لَوْ شَهِدَ عَادَ مِنْ زَمَانٍ عَادَ • لَا يَنْتَرَمَا مَبَارِكَ أَنْجِلَادِ

وقال الآخر

عَلِمَ الْقَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ وَغَيْرِهَا • أَنَّ الْحِوَادَ مُحَمَّدُ بْنُ عَطَارِدِ ٢٠

وقال الآخر

وَلَسْنَا إِذَا عُدَّ أَحْمَصَى بِأَقْلَوِ • وَإِنَّ مَعَدَّ الْيَوْمَ مُودٍ ذَلِيلَهَا

وقال الآخر

غَلَبَ الْمَسَاجِعَ الْوَلِيدُ سَمَاحَةً • وَكَفَى قُرَيْشَ الْمُضِلَّاتِ وَسَادَهَا ٢٤

فلم يصرف قريش لأنه جملة آسما للقبيلة حملا على المعنى والحمل على المعنى
كثير في كلامهم قال الشاعر

قَامَتْ نَيْكَمٌ عَلَى قَعْرِ • مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ

تَرَكْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ • قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

وكان الأصل أن يقول ذَاتَ غُرْبَةٍ لمحملة على المعنى فكانتها قالت تَرَكْنِي

إِنْسَانًا ذَا غُرْبَةٍ ولإنسان يُطْلَقُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى قَالَ الْأَعْمَشُ

لِقَوْمٍ فَكَانُوا ثُمَّ الْمَنْطَلِينِ • شَرَابُهُمْ قَبْلَ إِنْفَادِهَا

وكان الأصل أن يقول قَبْلَ إِنْفَادِهِ لِأَنَّ الشَّرَابَ مَذْكُورٌ إِلَّا أَنَّهُ حَمَلًا عَلَى

المعنى لِأَنَّ الشَّرَابَ هُوَ الْمُخْمَرُ فِي الْمَعْنَى وَقَالَ الْآخَرُ

يَا يَمْرُ يَا يَمْرُ بَنِي عَدِي • لَا تَزَحْنِ قَعْرَكَ بِالْأَدْلَى ١٠

حَتَّى تُعَوِّدِي أَفْطَحَ الْوَلَى

وكان الأصل أن يقول فَطَعِي الْوَلَى لِأَنَّ الْيَمْرَ مُؤَنَّثَةٌ إِلَّا (Vol. 159) أَنَّهُ ذَكَرَهُ

حملا على المعنى فكانته قال حَتَّى تُعَوِّدِي قَلِيلًا أَفْطَحَ الْوَلَى وَالْقَلْبُ الْأَغْلَبُ

عَلَيْهِ التَّذَكُّيرُ وَلِذَلِكَ قَالُوا فِي جَمْعِهِ أَقْلَبَةٌ وَأَفْعَلَةٌ بِنَاءٍ يَخْتَصُّ بِهِ الْمَذْكَرُ فِي

١٥ الْقَلَّةِ كَأَخْصَاصِ الْمُؤَنَّثِ بِأَفْعَلٍ فِي الْقَلَّةِ وَقَوْلُهُ ذُو الطُّولِ وَذُو الْعَرْصِ يَرْجِعُ

إِلَى الْحَيِّ فَاتَنْقَلُ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى وَالتَّنْقُلُ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ

كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ

إِنِّ نَيْبِمَا خُلِقْتُ مَلُومًا • قَوْمًا نَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْبِمَا

فَقَالَ خُلِقْتُ أَرَادَ بِهِ الْقَبِيلَةَ ثُمَّ قَالَ مَلُومًا أَرَادَ بِهِ الْحَيَّ ثُمَّ تَرَكَ لَفْظَ الْوَاحِدِ

٢٠ وَحَقَّقَ مَذْهَبَ الْجَمْعِ فَقَالَ قَوْمًا نَرَى وَاحِدَهُمْ صِهْبِمَا وَالصَّهْبُ هُوَ الَّذِي لَا

يُشْنِي عَنْ مَرَادِهِ لِأَنَّا نَقُولُ نَحْنُ لَا نُبْكِرُ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى فِي كَلَامِهِمْ وَلَا

التَّنْقُلُ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى وَلَكِنَّ الظَّاهِرَ مَا صِرْنَا إِلَيْهِ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى اللَّفْظِ

لِمَعْنَى أَوَّلَى مِنَ الْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى دُونَ اللَّفْظِ وَجَرَى الْكَلَامُ عَلَى مَعْنَى وَاحِدِ

أَوَّلَى مِنَ التَّنْقُلِ مِنْ مَعْنَى إِلَى مَعْنَى فَلَمَّا كَانَ مَا صِرْنَا إِلَيْهِ أَكْثَرَ فِي الْأَسْتِعْمَالِ

٢٥ وَأَحْسَنَ فِي الْكَلَامِ كَانَ مَا صِرْنَا إِلَيْهِ أَوَّلَى وَقَالَ أَبُو تَعْبَلٍ الْمُجَحِّى

أَنَا أَبُو دَهْبَلٍ وَهَبَ لِي مِنْ جَعْرِ وَالْعِزِّ فِيهِمْ وَأَتَحَسَّبُ
فَتَرَكْتُ صَرْفَ دَهْبَلٍ وَهُوَ مَنْصَرَفٌ وَقَالَ الْآخَرُ
أَخْتَنِي عَلَى دَيْسَمٍ مِنْ بَعْدِ الْأَنْبِيِّ . إِلَى قَضَاءِ اللَّهِ إِلَّا مَا تَرَى
فَتَرَكْتُ صَرْفَ دَيْسَمٍ وَهُوَ مَنْصَرَفٌ فَإِذَا صَحَّحتْ هَذِهِ الْآيَاتُ بِأَسْرِهَا دَلَّ عَلَى
. صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ فَإِنَّهُ إِذَا جَارَ حَذْفُ الْوَاوِ الْمُتَحَرِّكِ
لِلضَّرُورَةِ مِنْ نَحْوِ قَوْلِهِ

فَيَنْتَاهُ بِشَرِي رَحَلَهُ قَالَ قَاتِلٌ . لَيْسَ جَمَلٌ رِغْوُ الْإِلَاطِ تَحِيْبُ
فَلِأَنَّ يَجُوزُ حَذْفُ التَّنْوِينِ لِلضَّرُورَةِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ الْأَوَّلَى وَهَذَا لِأَنَّ
الْوَاوَ مِنْ هُوَ مُتَحَرِّكٌ وَالتَّنْوِينُ سَاكِنٌ وَلَا خِلَافَ أَنَّ حَذْفَ الْحَرْفِ السَّاكِنِ
١٠ . أَهْلٌ مِنْ حَذْفِ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ فَإِذَا جَارَ حَذْفُ الْحَرْفِ الْمُتَحَرِّكِ الَّذِي هُوَ
الْوَاوُ لِلضَّرُورَةِ فَلِأَنَّ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ السَّاكِنِ كَانَ ذَلِكَ مِنْ طَرِيقِ
الْأَوَّلَى وَلِهَذَا كَانَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ السَّرَّاجِ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ وَكَانَ مِنْ هَذَا الشَّأْنِ
بِمَكَانٍ يَقُولُ لَوْ صَحَّحتْ الرَّوَايَةُ فِي تَرْكِ صَرْفٍ مَا يَنْصَرَفُ لَمْ يَكُنْ بِأَبْعَدَ
مِنْ قَوْلِهِ

فَيَنْتَاهُ بِشَرِي رَحَلَهُ

١٥

وَلَمَّا صَحَّحتْ الرَّوَايَةُ عِنْدَ أَبِي الْحَسَنِ الْأَخْفَشِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَأَبِي الْقَاسِمِ
بْنِ بَرْهَانَ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ صَارُوا إِلَى جَوَازِ تَرْكِ صَرْفٍ مَا يَنْصَرَفُ فِي ضَرُورَةِ
الشَّعْرِ وَاخْتَارُوا مَذْهَبَ الْكُوفِيِّينَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ وَهُمْ مِنْ أَكْبَرِ أَئِمَّةِ
الْبَصَرِيِّينَ وَالْمُشَاطِرِ (fol. 100) إِلَيْهِمْ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْتَجُّوا بِأَنَّ
٢٠ . قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَرْكُ صَرْفٍ مَا يَنْصَرَفُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَسْمَاءِ
الصَّرْفُ فَلَوْ أَنَا جَوَّزْنَا تَرْكَ صَرْفٍ مَا يَنْصَرَفُ لَأَتَى ذَلِكَ إِلَى رَدِّهِ عَنْ
الْأَصْلِ إِلَى غَيْرِ أَصْلٍ وَلَكِنْ أَيْضًا يُوَدَّى إِلَى أَنَّ يَلْتَمِسُ مَا يَنْصَرَفُ بِمَا لَا
يَنْصَرَفُ وَعَلَى هَذَا يَخْرُجُ حَذْفُ الْوَاوِ مِنْ هُوَ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ

فَيَنْتَاهُ بِشَرِي رَحَلَهُ

٢٤

فإنه لا يؤدي إلى الالتباس بخلاف حذف التنوين فبان الفرق بينهما والذي
أذهب إليه في هذه المسئلة مذهب الكوفيين لكثرة النقل الذي خرج عن
حكم الشذوذ لا لقوته في القياس، وأما الجواب عن كلمات البصريين أما
قولهم إنما لم يميز ترك صرف ما ينصرف لأنه يؤدي إلى رده عن الأصل إلى
غير أصل قلنا هنا يبطل بحذف الواو من هو في قوله

فَيَنَاءُ يَشْرَى

خصوصاً على أصلكم فإن الواو عندهم أصلية لا زائدة كما هي على أصل الخصم
زائدة، قولهم إنما جار لأنه يؤدي إلى الالتباس بخلاف هاهنا قلنا الجواب عن
هنا من وجهين أحدهما أننا لا نسلم أنه لا يؤدي هاهنا إلى الالتباس لأنك
١٠ تقول غزاً هو فيكون نوكيداً للضمير المرفوع بأنه فاعل فإنما حذف الواو منه
التبسيط الملاء الباقية بالماء التي هي ضمير المنصوب بأنه منعول نحو غزاه
فإنه يجوز أن لا تطل حركتها قال الشاعر

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجْنَعُ أَنْفَهُ ٠ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ نَابَ لَهُ وَفَرَّ

وكذلك الملاء أيضاً في سائر المنصوبات فإنه يجوز أن لا تطل حركتها في
١٥ الشعر كضمير المجرور فإنهم يسوون بينهما في ذلك قال الشاعر
لَهُ رَجُلٌ كَأَنَّهُ صَوْتُ حَادٍ ٠ إِنَّا طَلَبَ الْوَسِيقَةَ أَوْ زَمِيرُ

وقال الآخر

أَوْ مُعْتَرِ الظَّهِيرِ بَنَى عَنْ وَلِيِّهِ ٠ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا آخِرَتَا

وقال الآخر

رَمَا لَهُ مِنْ مَجْدٍ تَلِيدٍ وَمَا لَهُ ٠ مِنْ الرِّيحِ فَضْلٌ لَا الْمَجْنُوبُ وَلَا الصَّبَا

وقال الآخر

فَإِنْ يَكُ غَنًّا أَوْ سَبِيحًا فَإِنِّي ٠ سَأَجْعَلُ عَيْنِي لِنَفْسِي مَقْنَعَا

وقال الآخر

وَأَيُّنَ أَنْ أَحْمِلَ إِنْ تَلَيْسَ بِهِ ٠ يَكُنْ لِنَيْبِلِ الْخَلِّ بَعْدَهُ آيُرُ

وقال الآخر
أَنَا أَيْنُ كَلَامِي وَأَيْنُ أَوْسِي فَمَنْ بَكْنُ ، فَنَاعُهُ مَنَظِيًّا فَإِنِّي مُجْتَلِي
وقال الآخر

لَا عِلَاطَنَّهُ وَسَمَّا لَا يَفَارِقُهُ ، كَمَا يَحْزُ بِحُجَيِّ الْيَسَمِ السَّحَرُ

• وقال الآخر

لِي وَالِدٌ شَبَّخَ تَهْمُضَةً غَيْبِي ، وَأَظُنُّ أَنَّ نَفَادَ عُمَرَةَ عَاجِلُ

والوجه الثاني أَنَّهُ يبطل بصرف ما لا ينصرف فإنه يُوقِع لَبْسًا بين ما ينصرف
وما لا (Rel. 101) ينصرف في نحو قوله

فَوَاطِنًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَبِي

١. وكذلك سائر ما لا ينصرف ومع هذا فقد وقع الإجماع على جوازه فكذلك
ها هنا فإن قالوا الكلام به يحصل القانون دون الشعر وصرف ما لا ينصرف
لا يُوقِع لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف لأنَّه لا يلبس ذلك في اختيار
الكلام قلنا وهذا هو جوابنا عما ذكرتموه فإنه إذا كان الكلام هو الذم
يُحصل به القانون دون الشعر فترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر لا
١٥ يُوجِبُ لَبْسًا بين ما ينصرف وما لا ينصرف إذ لا يلبس ما ينصرف وما لا
ينصرف في اختيار الكلام وإله أعلم ،

٧١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الْآنَ مَبْنِيٌّ لِأَنَّ الْألفَ وَاللامَ دَخَلْنَا عَلَى فِعْلٍ
ماضي من قولهم أَن يَبْنِي أَي حَانَ وَبَقِيَ الْفِعْلُ عَلَى فَتْحِهِ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ
٢. إلى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ شَابَهُ أَمَمَ الْإِشَارَةِ وَلَمْ فِيهِ أَيْضًا أَقْوَالٌ أُخَرُ تَذَكَّرْهَا فِي
دليلهم ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْألفَ وَاللامَ
٢٢ فِيهِ بِمَعْنَى الَّذِي لَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ الْآنَ كَانَ كَذَا كَانَ الْمَعْنَى الْوَقْتُ

الَّذِي أَنْ كَانَ كَنَّا وَقَدْ ثَمَّ الْآلِفَ وَاللَّامَ مَقَامَ الَّذِي لَكثَرَةُ الْاسْتِعْمَالِ طَلَبًا
لِلتَّخْفِيفِ قَالَ الْفَرَزْدَقُ

مَا أَنْتَ بِأَتَحْكُمُ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ • وَلَا أَلْبَلِغُ وَلَا ذِي الرِّأْيِ وَآتَجَلِّ
أَرَادَ الَّذِي تُرَضَى وَقَالَ الْآخَرُ

• بَلِ الْقَوْمُ الرَّسُولُ اللَّهُ فِيهِمْ • ثُمَّ أَهْلُ الْحُكُومَةِ مِنْ قُصَاةٍ
وَقَالَ الْآخَرُ

يَقُولُ أَمْنًا وَأَبْغَضُ الْعُجْمِ نَاطِقًا • إِلَى رَبَّنَا صَوْتُ الْأَحْمَارِ الْبَيْضِ
وَيُسَخَّرُجُ الْبُرُوعُ مِنْ نَارِقَائِهِ • وَمِنْ جُحْرِ ذِي الشَّيْخَةِ الْبَيْضِ

أَرَادَ الَّذِي يُجَنِّعُ وَالَّذِي يَنْقُصُ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا فِي الْآنَ وَفِي النُّعْلِ عَلَى فَتْحِهِ
١٠ كَمَا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ نَهَى عَنْ قِيلَ وَقَالَ وَهِيَ فَعْلَانِ
مَاضِيَانِ فَأَدْخَلَ عَلَيْهِمَا حَرْفَ الْخَفْضِ وَبَقَاها عَلَى فَتْحِهِمَا وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ مِنْ شَبَّ
إِلَى نَبَّ بِالْفَتْحِ يُرِيدُونَ مِنْ أَنْ كَانَ صَغِيرًا إِلَى أَنْ دَبَّ كَبِيرًا فَبَقُوا الْفَتْحَ فِيهِمَا
فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ سَبِيلَ
الْآلِفِ وَاللَّامِ أَنْ يَدْخُلَا لِتَعْرِيفِ الْمَجْنَسِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ
١٥ وَكَقَوْلِهِ الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ الْمَرْأَةِ وَكَقَوْلِهِ أَهْلَكَ النَّاسَ الدِّينَارُ وَالْدِرْهَمُ أَوْ
لِتَعْرِيفِ الْعَهْدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَى فِرْعَوْنُ
الرَّسُولَ أَوْ يَدْخُلَا عَلَى شَيْءٍ قَدْ غَلَبَ عَلَيْهِ نَعْتُهُ فَعَرَفَ بِهِ كَقَوْلِكَ الْحَارِثُ
وَالْعَبَّاسُ وَالسَّامَكُ وَالذَّبْرَانُ فَلَمَّا دَخَلَا هَاهُنَا عَلَى غَيْرِ مَا ذُكِرَ وَدَخَلَتْ عَلَى
مَعْنَى الْإِشَارَةِ إِلَى الْوَقْتِ الْحَاضِرِ صَارَ مَعْنَى قَوْلِكَ الْآنَ كَقَوْلِكَ هَذَا الْوَقْتُ
٢٠ (fol. 102) فَشَابَهَ اسْمَ الْإِشَارَةِ وَاسْمُ الْإِشَارَةِ مَبْنِيٌّ فَكَذَلِكَ مَا أَشَبَّهُهُ وَكَانَ الْأَصْلُ
فِيهِ أَنْ يَبْنَى عَلَى السَّكُونِ إِلَّا أَنَّهُ بُنِيَ عَلَى حَرْكِهِ لِاتِّفَاقِ السَّاكِنِينَ وَكَانَتْ الْفَتْحَةُ
أَوَّلَى لَوَجْهِينِ أَحَدُهَا أَنَّهَا أَخْفَتْ الْحَرَكَاتِ وَأَشْكَلُهَا بِالْآلِفِ وَالْفَتْحَةِ الَّتِي قَبْلَهَا
فَاتَّبَعُوهَا الْآلِفَ وَالْفَتْحَةَ الَّتِي قَبْلَهَا كَمَا اتَّبَعُوا ضَمَّةَ الذَّالِ الَّتِي فِي مُنْذُ ضَمَّةٍ
٢٤ الْمِيمِ وَإِنْ كَانَ حَقُّ الذَّالِ أَنْ تُكْمَرَ لِاتِّفَاقِ السَّاكِنِينَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنْ

نظائرهما من الظروف المستغنة لبناء أو إخراجها على حركة كائناً وأياً بنيت على الفتح فكذلك الآن لمشاركتهما في الظرفية، ومنهم من قال وهو أبو العباس المبرد إنما بُني الآن لأنه وقع في أول أحواله بالالف واللام وسيل ما يدخل عليه الف واللام أن يكون منكوراً أولاً ثم يُعرَف بهما فلما خالف سائر أخواته من الأسماء وخرج إلى غير بابو بُني، ومنهم من قال وهو أبو سعيد السمرائي إنما بُني لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف لأن الحروف تُلزم مواضعها التي وُضعت فيها في أوليتها والحروف مبنية فكذلك ما أشبهها، ومنهم من قال وهو أبو علي الفارسي إنما بُني لأنه حُذف منه الف واللام وُضِعَ الاسم معناها وزيدت فيه ألف ولام آخرتان وبُني على الفتح في جميع الوجوه لِمَا ذُكرناه في الوجه الأول وهو الذي عليه سبويه وأكثر البصريين، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الف واللام في معنى الذي قلنا هنا فاسد لأن الف واللام إنما يدخلان على الفعل وما معنى الذي في ضرورة الشعر كما أنشدوه من الأبيات لا في اختيار الكلام فلا يكون فيه حجة، وأما ما شبهوه به من نهى صلى الله عليه عن قيل وقال فليس بمشبه ١٥ له لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى ولا تدخل عليها الف واللام لأن العوامل لا تُغَيَّر معاني ما تدخل عليه كتغيير الف واللام ألا نرى أنك تقول ذهب تأبط شراً وذرى حباً ورمى تحرة ورأيت تأبط شراً وذرى حباً ورمى تحرة ومررت بتأبط شراً وذرى حباً ورمى تحرة ولا نقول هذا التأبط شراً ولا الذرى حباً ولا البرى تحرة وما أشبه ذلك وكذلك ٢٠ نقول رفعتنا اسم كان يكان ونصبنا اسم إن يان ولا نقول رفعناه بالكان ونصبناه بالإن فبان الفرق بينها وهذا هو الجواب عن قولهم من شبَّ إلى كبَّ على أنه لو أخرجت هذه الأشياء إلى الأسماء فقبل عن قيل وقال ومن شبَّ إلى كبَّ فأدخلت الجمر والتنوين لكان ذلك جائزاً بالإجماع على أنه قد صحَّ عن العرب أنهم قالوا من شبَّ إلى (fol. 163) كبَّ بالجر والتنوين وقد حكى ذلك أبو زكرياء ٢٥ بجي بن زياد الفراء من أصحابكم وذلك ألزم لكم وأوفى حجة عليكم والله أعلم،

٧٢ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة نحو افعل معرب مجزوم وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون، أما الكوفيون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا أنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو افعل ليتفعل كقولهم في الأمر للغائب ليتفعل وعلى ذلك قوله تعالى فيذلك فلتفرحوا هو خير مما يجمعون في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء وذكر القراء أنها قراءة النبي صلى الله عليه من طريق أبي بن كعب ورؤيت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأبي مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع الهذلي وأبي رجاء الطاطري وعاصم الجعدي وأبي التياح وقناة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائدة وعلقمة بن قيس وبعنوب الحضرمي وغيرهم من القراء وقد جاء في الحديث ولترزه وكو يشوكه أى زره وجاء عنه صلوات الله عليه أنه قال في بعض مغازيه لئلا خذوا مصافكم أى خذوا وقال صلوات الله عليه مرة أخرى لتقوموا إلى مصافكم أى قوموا وقال الشاعر

لئنم أنت يا ابن خير قرئش . فتضى حوائج المسلمينا
وقال الآخر

فلئن أبعد العداة من الصلح من الصغر جاره العبق

وقال الآخر

لئبعد إذ نأى جدواك عني . فلا أشقى عليك ولا أبالي

فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه أن يكون باللام نحو افعل ليتفعل كالأمر للغائب إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على السنتيم أكثر من الغائب استعملوا محيى اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع

حرف المضارعة طلباً للتخفيف كما قال آئيش والأصل أي ثخنه وكقولهم عَمَّ صَبَاحًا والأصل فيه إِنْ عَمَّ صَبَاحًا من نِعِمَ يَنْعَمُ بكسر العين في أحد اللغتين وكقولهم وَيَلْبَسُوهُ والأصل فيه وَيَلَّ أَيُّوْ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا حَذَفُوا اللَّامَ لِكَثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ مُزِيلاً لَهَا عَنْ أَصْلِهَا وَلَا مُبْطِلاً لِعَمَلِهَا، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَجْرُومٌ أَنَا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ فِعْلَ النَّهْيِ مَعْرَبٌ مَجْرُومٌ نَحْوُ لَا تَقْعَلْ فَكَذَلِكَ فِعْلُ الْأَمْرِ نَحْوُ افْعَلْ لِأَنَّ الْأَمْرَ ضَدُّ النَّهْيِ وَهُوَ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى ضَدِّهِ كَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ فَكَمَا أَنَّ فِعْلَ النَّهْيِ مَعْرَبٌ مَجْرُومٌ فَكَذَلِكَ فِعْلُ الْأَمْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَعْرَبٌ مَجْرُومٌ بِلَامٍ ١٠ مَقْدَرَةٌ أَنْتَ تَقُولُ فِي الْمَعْتَلِّ أَغْزَرَ وَإِزْمَ وَإِخْشَ فَتُحْذَفُ الْوَاوُ وَالْبَاءُ وَالْأَلِفُ كَمَا نَقُولُ لَمْ يَغْزَرْ وَلَمْ يَهْزَمْ وَلَمْ يَخْشَ بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَلَّةِ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ مَجْرُومٌ بِلَامٍ مَقْدَرَةٌ، قَالُوا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّ حَرْفَ الْجَزْمِ لَا يَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ فَحَرْفُ الْجَزْمِ أَوَّلَى لِأَنَّ حَرْفَ الْجَزْمِ أَقْوَى مِنْ حَرْفِ الْجَزْمِ لِأَنَّ حَرْفَ الْجَزْمِ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ وَحَرْفُ الْجَزْمِ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ وَعَوَامِلُ الْأَسْمَاءِ أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ فَإِذَا كَانَ الْأَقْوَى لَا يَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ فَلَا ضَعْفَ أَوَّلَى لَأَنَّا نَقُولُ قَوْلَكُمْ أَنَّ حَرْفَ الْجَزْمِ لَا يَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ لَا يَسْتَفِيمُ عَلَى أَصْلِكُمْ فَلَا يَصْلُحُ إِزْمًا لَكُمْ فَإِنَّكُمْ تَذَهَبُونَ إِلَى أَنَّ رَبَّ يَعْمَلُ الْخَفْضَ مَعَ الْحَذْفِ بَعْدَ الْوَاوِ وَالْفَاءِ وَبَلَّ وَإِعْمَالُهَا بَعْدَ الْوَاوِ نَحْوُ قَوْلِ الرَّاجِزِ

وَيَلْدَرُ عَامِيَّةَ أَعْمَاؤُهُ - كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ

٢٠ أَيْ رَبَّ بَلَّيْ وَإِعْمَالُهَا بَعْدَ الْفَاءِ نَحْوُ قَوْلِ الشَّاعِرِ

فَحُورٌ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنِ

أَيْ قُرْبَ حُورٍ وَإِعْمَالُهَا بَعْدَ بَلَّ نَحْوُ قَوْلِ الرَّاجِزِ

بَلَّ بَلْدِي مِلْءَ الْفَجَاجِ قَتْمَهُ - لَا يُشْتَرَى كَدَانُهُ وَجَهْرُمُهُ

٢٤ أَيْ بَلَّ رَبَّ بَلْدِي فَأَعْلَمْتُ رَبَّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ مَعَ الْحَذْفِ وَهِيَ حَرْفُ خَفْضٍ

وهذه مناقضة ظاهرة فدل على أن حرف المخفض قد يعمل مع الحذف على أنه قد حكي نقلة اللغة عن روية أنه كان إذا قيل له كيف أصبحت يقول خبير عافاك الله أى يغير فيعمل المخفض مع الحذف، وكذلك أيضا منعكم إعمال حرف الجزم مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم فإنكم تذهبون إلى أن حرف الشرط يعمل مع الحذف في ستة مواضع وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والتسبيح والعرض والأمر نحو إيتني آتلك والنهي لا تفعل يكن خيرا لك والدعاء اللهم ارزقني يعبرا أجمع عليو والاستفهام أين ييتك أوزك والتسبيح آلا ماء أسرنة والعرض آلا تترل أكرمك فأعلم حرف الشرط مع الحذف في هذه المواضع كلها لتقديره فيها وقد جاء عن العرب إعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر

مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ • إِذَا مَا رَحِمْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا

والتقدير فيه لتقدير نفسك تحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم وقال الشاعر

فَقُلْتُ أَدْعَى وَادَّعَى فَإِنْ أَتَى • لِصَوْتِ أَنْ يَبَادِي دَارِيَانِ

أراد ولا تدع وقال الآخر

١٥ عَلَى يَثَلِ أَصْحَابِ الْبُعُوضِ فَأَخْبِثِي • لَكَ الْوَيْلُ حُرِّ الْوَجْهِ أَوْ يَيْتِكَ مَنْ بَكَ

أراد ليبتك وقال الآخر

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ • فَيَدْنُ مِنِّي نَهْجُ الْمَزَاجِرُ

أراد فلين فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم وهذا كثير في أشعارهم وإذا

جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذه المواضع جاز أن يعمل هاهنا

٢٠ مع الحذف لكثرة الاستعمال، وكذلك أيضا منعكم إعمال سائر عوامل الأفعال

مع الحذف لا يستقيم أيضا على أصلكم فإنكم تذهبون إلى أن أن الحفنة

المصدرية تعمل مع الحذف بعد الفاء إذا كانت جوابا للسنة الأشياء التي

جوزم فيها إعمال إن الحفنة الشرطية مع الحذف نحو إيتني فآيتك ولا تفعل

٢٤ فيكون خيرا لك اللهم ارزقني يعبرا فأجمع عليو وأين ييتك فأوزرك وآلا

ماء فَأَشْرَبَهُ وَالْأَنْتَرُ فَاكْرَمَكَ وكذلك تعملونها مع الحذف بعد الفاء في جواب النفي نحو مَا أَنْتَ صَاحِبِي فَأَعْطَيْكَ وكذلك أيضا تعملونها مع الحذف بعد الواو نحو لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ وبعد أو نحو لَا شَكْرَكَ أَوْ تُعْطِيَنِي وبعد لام كُنْ نَحْوِ جَنَّكَ لِتُكْرِمَنِي وبعد لام المجهود نحو مَا كُنْتُ لَأَفْعَلْ ذَلِكَ وبعد حَيَّ نَحْوِ مَرْتُ حَتَّى أَذْخُلَهَا قال الله تعالى حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ وإذا جاز لكم أَنْ تَعْمَلُوا أَنْ النَّاصِبَةَ للفعل بعد هذه الأحرف مع الحذف وهي من عوامل الأفعال وإنِ المجازمة للفعل في المواضع التي بينها مع الحذف وهي من عوامل الأفعال جاز أَنْ تَعْمَلِ اللام المجازمة للفعل مع الحذف لكثرة الاستعمال وإن كانت من عوامل الأفعال، قالوا ولا يجوز أَنْ ١٠ يقال أَنْ تَزَالَ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ قَامَ مَقَامَ فَعْلِ الْأَمْرِ فَلَوْلَمْ يَكُنْ فَعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيًّا وَالْأَ كَمَا بُنِيَ مَا قَامَ مَقَامَهُ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا بُنِيَ تَزَالَ لِنُضْمِهِ مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ أَلَا نَرَى أَنْ تَزَالَ اسْمُ إِنْرِلٍ وَأَصْلُهُ لِيَنْزِلَ فَلَمَّا نَضَمْنَا مَعْنَى اللام كَنُضْمِ أَتَيْنَ مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ وَكَأَنَّ أَتَيْنَ بُنِيَ لِنُضْمِهَا مَعْنَى حَرْفِ الِاسْتِفْهَامِ فَكَذَلِكَ بُنِيَ تَزَالَ لِنُضْمِهَا مَعْنَى اللام، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاتَّجَبُوا بِأَنْ قَالُوا ١٥ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْأَفْعَالِ أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً وَالْأَصْلُ فِي الْبِنَاءِ أَنْ يَكُونَ عَلَى السُّكُونِ وَإِنَّمَا أُعْرِبَ مَا أُعْرِبَ مِنَ الْأَفْعَالِ أَوْ بُنِيَ مِنْهَا عَلَى فَحْصَةٍ لِمِثَابَةِ مَا بِالْأَسْمَاءِ وَلَا مِثَابَةَ بَوَجْهِ مَا بَيْنَ فَعْلِ الْأَمْرِ وَالْأَسْمَاءِ فَكَانَ بَاقِيًا عَلَى أَصْلِهِ فِي الْبِنَاءِ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنْ قَالَ الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ أَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ ٢٠ كَتَزَالٍ وَتَرَكَ وَمَنَعَ وَنَعَاءَ وَحَذَارٍ وَنَظَارٍ مَبْنِيٌّ لِأَنَّهُ نَابٍ عَنْ فَعْلِ الْأَمْرِ فَتَزَالٍ نَابٍ عَنْ إِنْرِلٍ وَتَرَكَ نَابٍ عَنْ أَتَرَكَ (fol. 107) وَمَنَعَ نَابٍ عَنْ إِمْنَعَ وَنَعَاءَ نَابٍ عَنْ إِنَعَ وَحَذَارٍ نَابٍ عَنْ إِحْذَرُ وَنَظَارٍ نَابٍ عَنْ أَنْظَرُ قَالَ زُهَيْرٌ

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةٍ إِذْ دُرِعْتَ تَزَالٍ وَلِجٍّ فِي الدُّغْرِ

٢٥ أراد إِنْرِلَ وَأَشْجَعًا لِأَنَّهُا بِمِثْلِهِ التَّرْلَةُ وَقَالَ الْآخَرُ

عَرَضْنَا نَزَالٍ فَلَمْ يَنْزِلُوا ، وَكَانَتْ نَزَالٍ عَلَيْهِمْ أَطْمَ

وقال الآخر

فَدَعَوْا نَزَالٍ فَكُنْتُ أَوَّلَ نَازِلٍ ، وَعَلَّامَ أَرْكَبِهِ إِنَّا لَمْ أَنْزِلْ

وقال الآخر

نَزَاكِهَا مِنْ إِبِلٍ نَزَاكِهَا ، أَمَا تَرَى الْهَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا

أراد أنزكها وقال الآخر

مَنَاعِهَا مِنْ إِبِلٍ مَنَاعِهَا ، أَمَا تَرَى الْهَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

أراد إمنعها وقال جرير

نَعَاءُ أَبَا لَيْلَى لِكُلِّ طَيْرَةٍ ، وَجَرَاءُ بِمِثْلِ الْقَوْسِ سَنَحٍ خُحُولُهَا

١٠ أراد إنع وقال الآخر

نَعَاءُ أَيْنَ لَيْلَى لِلْسَّحَابِ وَاللَّيْ ، وَابْنَى شَمَالٍ بَارِدَاتُ الْأَنَامِلِ

أراد إنع وقال الكُمَيْت

نَعَاءُ جَذَامًا غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلِ ، وَلَكِنْ فِرَاقًا لِلدَّعَائِمِ وَالْأَصْلِ

أراد إنع جَذَامًا وقال الآخر وهو أبو النجم

حَذَارٍ مِنْ أَرْوَاحِنَا حَذَارٍ

١٥

أراد إخذَر وقال رؤبة

نَظَارٍ كَيْ أَرْكَبَهَا نَظَارٍ

أراد أنظر فلولم يكن فعل الأمر مبنياً وإلا لَهَا بُنِيَ مَا نَابَ مَنَابَهُ وَمَا ذَكَرَهُ

الْكُوفِيُّونَ عَلَى هَذَا فَسَدَ فِي الْجَوَابِ عَنْ كَلَامِهِمْ فِي مَوْضِعِهِ إِنْ شَاءَ

٢٠ اللَّهُ تَعَالَى ، أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي إِفْعَلٍ

لَيَفْعَلُ فَلَنَا لَا نَسْمُ قَوْلُهُمْ كَمَا قَالُوا لِلْغَائِبِ لَيَفْعَلُ فَلَنَا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا يَجُوزَ

حذف اللام منه كما لا يجوز في الغائب ، قَوْلُهُمْ إِنَّمَا حُذِفَتْ فِي الْأَمْرِ لِلْمُجَاوِزَةِ

٢٢ لِكثَرَةِ الِاسْتِعْمَالِ فَلَنَا هَذَا فَاسِدٌ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمُوا لَوَجِبَ أَنْ يَحْتَضَرَ

الحذف بما يكثر استعماله دون ما يقل استعماله نحو إحرمتهم وإعزتهم وإعلوهم
واخروهم وإسبطهم وإسبكرهم وما أشبه ذلك من الأفعال لأن الحذف لكثرة
الاستعمال إنها يختص بما يكثر في الاستعمال ألا ترى أنهم قالوا في لم يكن
لم يك فكذفوا النون لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في لم يصن لم يصن ولا في
لم يهن لم يه لأنه لم يكثر استعماله وقالوا في لم أبال لم أبال فكذفوا الكسرة
لكثرة الاستعمال ولم يقولوا في لم أول لم أول ولا في لم أعل لم أعل لأنه لم
يكثر استعماله وكذلك قالوا في أي شيء أي شيء بالسين مُجْمَعَةً لكثرة استعماله
ولم يقولوا أي شيء بالسين غير مُجْمَعَةٍ لقلّة استعماله وقالوا عزم صباحا في
انعم صباحا لكثرتهم ولم يقولوا عزم بالآ في انعم بالآ لقلته وقالوا وتليو في
وتليو أميو (Sol. 187) ولم يقولوا وتليو في وتليو أخو لقلته فلما حذفت اللام
١٠ وحرف المضارعة في محل الخلاف من جميع الأفعال التي تكثر في الاستعمال
والتي تقل في الاستعمال دل على أن ما ادّعوه من التعليل ليس عليه تعويل،
ثم لو قدرنا أن الأصل فيه ما صرزم إليه إلا أنه قد تضمن معنى لام الأمر
فاذا تضمن معنى لام الأمر فقد تضمن معنى المحرف وإذا تضمن معنى
١٥ المحرف وجب أن يكون مبنيا ثم نقول أن علّة وجود الإعراب في الفعل
المضارع وجود حرف المضارعة فما دام حرف المضارعة ثابتا كانت العلّة ثابتة
وما دامت العلّة ثابتة سليمة عن المضارعة كان حكمها ثابتا ولما كان قوله
نعالي فيذلك فلتنفروا معربا وقوله صلوات الله عليه وتليو وتليو
وتليووا وما أشبهه معربا لوجود حرف المضارعة ولا خلاف في حذف
٢٠ حرف المضارعة في محل الخلاف وإذا حذف حرف المضارعة وهو علّة وجود
الإعراب فيه فقد زالت العلّة فاذا زالت العلّة زال حكمها فوجب أن لا يكون
فعل الأمر معربا، وأما قولهم أن فعل الهمي معرب مجزوم فكذلك فعل
الأمر لأنهم يحيلون الشيء على ضده كما يحيلونه على نظيره قلنا حمل فعل
الأمر على فعل النهي في الإعراب غير مناسب فإن فعل النهي في أوله حرف
٢٥ المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم فاستحق الإعراب فكان معربا

وأما فعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للنعل المشابهة بالاسم فيستحق أن لا يُعرب فكان باقياً على أصله في البناء والذي يدل على ذلك أن لام التأکید التي تدخل على النعل المضارع في نحو **إِنَّ زَيْدًا لَيَقُولُ** كما نقول **إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ** لا يجوز دخولها على فعل الأمر كما لا يصح دخولها على النعل الماضي وإن كان الماضي أقوى من فعل الأمر بدلالة الوصف به والشرط به وبنائه على حركة يشبه حركة الإعراب بدليل أنه لا يلحق آخره هاء السكت كما لا يلحق آخر الاسم المعرب وإذا كان الماضي لا تدخله هاء اللام مع وجود شبهة ما بالأسماء فلا بد أن لا تدخل هاء اللام فعل الأمر مع عدم شبهة ما بالأسماء كان ذلك من طريق الأولى وإذا ثبت أنها لا تدخله دل على أنه لا مشابهة بينه وبين الاسم وإذا لم يكن بينه وبين الاسم مشابهة كان مبنياً على أصله، وأما قولهم أنك تحذف الواو والياء والألف من نحو **أَعَزَّ وَازَمَ** واخش كما تحذفها من نحو **لَمْ يَعْزْ وَلَمْ يَزَمْ** ولم يمحش فلما إنما حذفت هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف للبناء لا للإعراب والمجزم حملاً للنعل المعتل على الصحيح وذلك أنه (fol. 108) ١٥ لما استوى النعل المجزوم الصحيح وفعل الأمر الصحيح كتقولك **لَمْ يَفْعَلْ** وإفعل يا فتى وإن كان أحدهما مجزوماً والآخر ساكناً سوى بينهما في النعل المعتل وإنما وجب حذفها في المجزم لأن هذه الأحرف التي هي الواو والياء والألف جرت مجرى الحركات لأنها تشبهها وهي مركبة منها في قول بعض النحويين والحركات مأخوذة منها في قول آخرين وعلى كلا القولين فقد وجدت المشابهة بينهما وكما أن الحركات تحذف للمجزم فكذلك هذه الأحرف فلما ٢٠ وجب حذف هذه الأحرف في المعتل للمجزم فكذلك يجب حذفها من المعتل للبناء حملاً للمعتل على الصحيح لأن الصحيح هو الأصل والمعتل فرع عليه فحذفت حملاً للفرع على الأصل والذي يدل على صحة ما ذكرناه وأنه ليس مجزوماً بلام مقدرة أن حرف الجز لا يعمل مع الحذف فحرف المجزم أولى، ٢٥ قولهم أنكم تذهبون إلى أن رب نعل المنخفض مع الحذف بعد الواو والفاء

وَلَمْ فَلْنَا إِنَّمَا جَارَ ذَلِكَ لِأَنِّ فَبَا بَقِيَ مِنْ هَذِهِ الْأَحْرَفِ دَلِيلًا عَلَى مَا أُتِيَ
وَيَأْتَا عَنْهُ فَلَمَّا كَانَتْ هَذِهِ الْأَحْرَفُ دَلِيلًا عَلَيْهِ وَبَيَانًا عَنْهُ جَارَ حَذْفُهُ لِأَنَّ
الْمَحْذُوفَ بِهَذِهِ الْمَثَابَةِ فِي حُكْمِ الثَّابِتِ بِخِلَافِ حَرْفِ الْمَجْرُومِ فَإِنَّهُ حُذِفَ وَلَيْسَ
فِي اللَّفْظِ حَرْفٌ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَلَا يَبِينُ عَنْهُ فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّكُمْ
تَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَعْمَلُ مَعَ الْمَحْذُوفِ فِي سِتَّةِ مَوَاضِعَ وَهِيَ الْأَمْرُ
وَالنَّهْيُ وَالذُّعَاءُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالتَّعْنِي وَالْعَرَضُ فَلَمَّا الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ
أَحَدُهُمَا أَنَّا لَا نَسَلِّمُ حَذْفَ حَرْفِ الشَّرْطِ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعَ وَلَا أَنَّ الْفِعْلَ مَجْرُومٌ
بِتَقْدِيرِ حَرْفِ الشَّرْطِ وَإِنَّمَا هُوَ مَجْرُومٌ لِأَنَّهُ جَوَابٌ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ الَّتِي هِيَ الْأَمْرُ
وَالنَّهْيُ وَالذُّعَاءُ وَالِاسْتِفْهَامُ وَالتَّعْنِي وَالْعَرَضُ وَهَذَا الْوَجْهَ ذَكَرَهُ بَعْضُ الْمُتَعَوِّثِينَ
وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ لِأَنَّكَ لَوْ حَمَلْتَ الْكَلَامَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ حَذْفِ شَرْطٍ
لَكَانَ ذَلِكَ يُوْدِي إِلَى مُحَالٍ أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ إِنِّي أَنَا أَنَا كَانَ الْأَمْرُ
بِالْآتِيَانِ مُوجِبًا لِلْآتِيَانِ وَإِذَا قَالَ لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا كَانَ النَّهْيُ عَنِ الْفِعْلِ
مُوجِبًا لِلتَّحْدِيدِ وَإِذَا قُلْتَ االلَّهُمَّ ارْزُقْنِي بَعِيرًا أَحْمَجَ عَلَيْهِ كَانَ الذُّعَاءُ بِالرَّزْقِ
مُوجِبًا لِلْحَجِّ وَإِذَا قُلْتَ أَيْنَ يَتَكَ أَرْزُكَ كَانَ الْاسْتِفْهَامُ عَنْ بَيْتِهِ مُوجِبًا
لِلزِّيَارَةِ وَإِذَا قُلْتَ أَلَا مَاءَ أَشْرَمَ كَانَ التَّعْنِي لِلْمَاءِ مُوجِبًا لِلشَّرْبِ وَإِذَا قُلْتَ
أَلَا تَنْزِلُ عِنْدَنَا أَكْرَمَكَ كَانَ الْعَرَضُ مُوجِبًا لِلْكَرَامَةِ وَذَلِكَ مُحَالٌ لِأَنَّ الْأَمْرَ
بِالْآتِيَانِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلْآتِيَانِ وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ الْآتِيَانِ فَالنَّهْيُ عَنِ الْفِعْلِ لَا
يَكُونُ مُوجِبًا لِلتَّحْدِيدِ وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ الْإِنْتِهَاءُ وَالذُّعَاءُ بِالرَّزْقِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلْحَجِّ
وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ (fol. 109) الرِّزْقُ وَالِاسْتِفْهَامُ عَنْ بَيْتِهِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلزِّيَارَةِ
وَأَمَّا يُوجِبُهُ التَّعْرِيفُ وَالتَّعْنِي لِلْمَاءِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلشَّرْبِ وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ
وَجُودُهُ وَالْعَرَضُ بِالزُّنُولِ لَا يَكُونُ مُوجِبًا لِلْكَرَامَةِ وَإِنَّمَا يُوجِبُهُ الزُّنُولُ فَدَلَّ
عَلَى أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ فِيهَا كُلُّهَا مُقَدَّرٌ أَوْ أَنَّ التَّقْدِيرَ إِنِّي فَإِنَّكَ إِن تَأْتِي
أَنَّكَ وَلَا تَفْعَلْ فَإِنَّكَ إِن لَا تَفْعَلْ يَكُنْ خَيْرًا لَكَ وَاللَّهُمَّ ارْزُقْنِي بَعِيرًا فَإِنَّكَ
إِنْ تَرِزُقْنِي بَعِيرًا أَحْمَجَ عَلَيْهِ وَأَيْنَ يَتَكَ فَإِنَّكَ إِن تُعْرِفْنِي يَتَكَ أَرْزُكَ وَأَلَا
مَاءَ فَإِنَّ يَكْ مَاءَ أَشْرَمَ وَلَا تَنْزِلُ فَإِنَّكَ إِن تَنْزِلُ أَكْرَمَكَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ

هذا الوجه الذي ذكره بعضهم عن تعزى الكلام عن تقدير حرف الشرط ليس بصحيح، والوجه الثاني وهو الصحيح أننا نسلم تقدير حرف الشرط وأنه حذف وإنما حذف لدلالة هذه الأشیاء عليه فصار في حكم الثابت على ما يمتنا في حذف رب، وأما قولهم أن إعمال حرف المجزم مع المحذف قد جاء كثيراً وأنشدوا الآيات التي رَوَوْها فنقول أما قوله

مُحَمَّدٌ قَدْ نَفَسَكَ كُلُّ نَفْسٍ ، إِذَا مَا رَحُفَتْ مِنْ أَمْرِ نَبَالًا

فقد أنكره أبو العباس محمد بن يزيد المرتد ولين سلمنا صحته وهو الصحيح فنقول قوله قد نفَسَكَ ليس مجزوما بلام مقدرة وليس الأصل فيه لينقد نفَسَكَ وإنما الأصل قد نفَسَكَ من غير تقدير لأم وهو خبر يراد به الدعاء كنولهم غفر الله لك وبرحمتك الله وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاء بالكسرة عن الياء كما قال الأعشى

وَأَخُو الْقَوَانِ مَتَى بَشَا يَصْرِفُهُ ، وَيَصْرِفُ أَعْدَاءَ بُعَيْدٍ وَدَادٍ
أَرَادَ الْقَوَانِي فَأَجْتَزَأَ بِالْكَسَرَةِ عَنِ الْيَاءِ وَقَالَ الْآخَرُ

فَمَا وَجَدَ النَّهْدِيُّ وَجْدًا وَجَدْتُهُ ، وَلَا وَجَدَ الْعُدْرِيُّ قَبْلَ جَبِيلٍ
١٥ أَرَادَ قَبْلِي وَقَالَ الْآخَرُ

وَطَرْتُ بِمَنْصُلِي فِي بَعْمَلَاتٍ ، نَوَاحِي الْأَيْدِ يَحْبِطُنَ السَّرِيحَا
أَرَادَ الْأَيْدِي وَقَالَ خُفَّافٌ بْنُ نَدْبَةَ السُّلَمِيُّ

كَنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ تَجْدِبُهُ ، وَسَخَتْ بِاللَّيْلِ عَصَفَ الْإِنِيدِ

أَرَادَ كَنُوحِي فَأَجْتَزَأَ بِالْكَسَرَةِ عَنِ الْيَاءِ كَمَا يَجْتَرُونَ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ
٢٠ وَالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلِفِ فَأَجْتَزَاهُمْ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ كَقَوْلِهِمْ فِي قَامُوا قَامٌ وَفِي
كَانُوا كَانَ قَالَ الشَّاعِرُ

فَلَوْ أَنَّ الْأَطِبَّاءَ كَانُوا حَوْلِي ، وَكَانَ مَعَ الْأَطِبَّاءِ الْأَسَاءَةُ

إِذَا مَا أَذْهَبُوا أَلَمًا بَقْلِي . وَإِنْ قِيلَ الْأَطِبَّاءُ أَلْشَفَاءُ

٢٤ أَرَادَ كَانُوا فَأَجْتَزَأَ بِالضَّمَّةِ عَنِ الْوَاوِ وَأَجْتَزَاهُمْ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلِفِ نَحْوَمَا أُنْشِدُوا

فَلَسْتُ بِمُدْرِكٍ مَا قَاتَ مِنِّي • يَلْهَفَ وَلَا يَلَيْتَ وَلَا لَوْ أَنِّي
أَرَادَ يَلْهَفًا فَأَجْتَرَأَ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ كَمَا قَالَ رُؤَيْبُ
وَصَانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي

أَرَادَ وَصَانِي فَأَجْتَرَأَ بِالْفَتْحَةِ عَنِ الْأَلْفِ وَأَجْتَرَأَهُمْ بِهَذِهِ الْحَرَكَاتِ عَنْ هَذِهِ
الْأَحْرَفِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمُ وَالشَّاهِدُ (٥٥١. 170) عَلَى ذَلِكَ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَى
ثُمَّ لَوْ صَحَّ أَنَّ التَّفْدِيرَ فِيهِ لِيَتَّقِدَ كَمَا زَعَمَ فَنَقُولُ إِنَّمَا حُذِفَ اللَّامُ لِمُضْرُورَةٍ
الشَّعْرَ وَمَا حُذِفَ لِلْمُضْرُورَةِ لَا يُجْعَلُ أَصْلًا يَنَاسُ عَلَيْهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ
فَقُلْتُ أَذْعَى وَأَدْعَى

فَإِنَّهُ قَدْ رُوِيَ

أَذْعَى وَأَدْعَى إِنَّ أَدْعَى

١٠

بِإِبْنَاتِ الْهَوَا فِي أَذْعَى وَحَذَفِ الْفَاءِ مِنْ إِنَّ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حِجَّةٌ وَلَكِنْ صَحَّ مَا
رَوَوْهُ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى ضَرُورَةِ الشَّعْرِ كَمَا يَبَيِّنُ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ وَهُوَ الْجَوَابُ
عَنْ قَوْلِ الْآخَرِ

أَوْ يَلِكُ مِنْ بَنِي

١٥ وَعَنْ قَوْلِ الْآخَرِ

فَيَنْنُ مِنِّي تَهَهُ الْهَزَاجِرُ

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا يَخْتَصُّ بِالشَّعْرِ أَنَّ أَبَا عَثْمَانَ الْمَازِنِي قَالَ
جَلَسْتُ فِي حُلْفَةِ الْهَزَاجِرِ فَسَمِعْتُهُ يَقُولُ لِأَصْحَابِهِ لَا يَجُوزُ حَذْفُ لَامِ الْأَمْرِ إِلَّا فِي
شَعْرِ وَأَنْشَدَ

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ • فَيَنْنُ مِنِّي تَهَهُ الْهَزَاجِرُ

٢٠

فَقُلْتُ لَهُ لِمَ جَازَ فِي الشَّعْرِ وَلَمْ يَجَزْ فِي الْكَلَامِ فَقَالَ لِأَنَّ الشَّعْرَ يُضْطَرُّ فِيهِ
الشَّاعِرُ فَيُحَذَفُ فَدَلَّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْحَذْفَ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الشَّعْرِ لَا فِي اخْتِيَارِ
الْكَلَامِ بِالْإِجْمَاعِ، وَأَمَّا مَا رَوَوْهُ عَنْ رُؤَيْبٍ مِنْ قَوْلِهِ خَيْرٌ فَلَا خِلَافَ أَنَّهُ مِنْ
الشَّاذِّ الْبَادِرِ الَّذِي لَا يَعْجِجُ عَلَيْهِ وَلِهَذَا أَجْمَعَ النُّحَوِيُّونَ قَاطِبَةً عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ

٢٤

في جواب مَنْ قال أَيْنَ تَهْتَبُ أَنْ يقال زَيْتِي عَلَى تَقْدِيرِ إِلَى زَيْتِي وَفِي امْتِنَاعِ
 ذَلِكَ بِالْإِجْمَاعِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ مِنَ النَّادِرِ الَّذِي لَا يُنْتَفَتِ إِلَيْهِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ،
 وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّكُمْ تَذَقُّبُونَ إِلَى أَنْ آوَى الْخَفِينَةَ الْمَصْدَرِيَّةَ تَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ بَعْدَ
 الْفَاءِ وَالْوَوِ وَأَوْ وَلَا مَرَكَنٍ وَلَا مِجْزُوعٍ وَإِذَا جازَ لَكُمْ أَنْ تُعْمِلُوهَا مَعَ
 الْحَذْفِ وَهِيَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ كَذَلِكَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُعْمِلَ اللَّامَ مَعَ الْحَذْفِ
 وَهِيَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ فَلَمَّا الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا إِنَّمَا جازَ
 حَذْفُهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ دَالَّةٌ عَلَيْهَا فَصَارَتْ فِي حُكْمِ مَا لَمْ يُحْذَفْ عَلَى مَا
 يَبَيَّنُ فِي حَذْفِ رُبِّ وَحَرْفِ الشَّرْطِ بِخِلَافِ لَامِ الْأَمْرِ نَبْأَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا،
 وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ اللَّامُ الْجَائِزَةَ لِلْفِعْلِ مَحْذُوفَةً كَمَا تُحْذَفُ أَنْ لَكَانَ
 ١٠. يَجِبُ أَنْ يَبْقَى حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ فَيَقَالُ تَفْعَلُ فِي مَعْنَى لَتَفْعَلُ كَمَا بَقِيَ حَرْفُ
 الْمُضَارَعَةِ مَعَ حَذْفِ أَنْ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَوِ وَأَوْ وَلَا مَرَكَنٍ وَلَا مِجْزُوعٍ وَحَتَّى
 فَلَمَّا حُذِفَ هَاهُنَا حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ فَقِيلَ إِفْعَلْ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
 قِيَاسٌ بَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا حَاصِلٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صَحِّهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ
 أَنْ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ نَزَالٍ مَبْنِيٌّ لِقِيَامِهِ مَقَامَ
 ١٥. فِعْلِ الْأَمْرِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِعْلُ الْأَمْرِ مَبْنِيًّا وَإِلَّا لَمَا بُنِيَ مَا قَامَ مَقَامَهُ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا
 بُنِيَ مَا كَانَ عَلَى فَعَالٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ لِنُضْمِهِ مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ لِأَنَّ نَزَالَ
 اسْمٌ إِنزِيلٌ وَأَصْلُهُ لِيَنْزِلَ فَلَمَّا هَذَا نَزَلَ مِنْكُمْ عَلَى أَنْ فِعْلُ الْأَمْرِ مُقْتَطِعٌ
 (Rel. 171) مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَقَدْ بَيَّنَّا فُسَادَهُ بِمَا بُغْنِي عَنْ الْإِعَادَةِ وَدَلَّلْنَا
 عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْأَمْرِ صِبْغَةٌ مَرْتَجِلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا بَاقِيَةٌ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَصْلِهَا فَوَجِبَ
 ٢٠. أَنْ يَكُونَ هَذَا الْاسْمُ مَبْنِيًّا لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ عَلَى مَا بَيَّنَّا وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

٧٣ مسألة

أَجْمَعَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصْرِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ مُعَرَّةٌ وَأَخْتَلَفُوا
 ٢٢. فِي عِلْمِ إِعْرَابِهَا فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا إِنَّمَا أُعْرِبَتْ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا الْمَعَانِي

المختلفة والأوقات الطويلة وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة
أوجه أحدها أن الفعل المضارع يكون شائعا فيختصص كما أن الاسم يكون
شائعا فيختصص ألا ترى أنك تقول يذهب فيصلح للحال والاستقبال فإذا
قلت سوف يذهب اختص بالاستقبال فأختص بعد شياعه كما أن الاسم يختص
بعد شياعه كما تقول رجل فيصلح لجميع الرجال فإذا قلت الرجل اختص
بعد شياعه فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه
فقد شابه من هذا الوجه، والوجه الثاني أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول
إن زيدا ليقوم كما تقول إن زيدا لقائم فلما دخلت عليه لام الابتداء كما
تدخل على الاسم دل على مشابهته بينهما ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه
اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ألا ترى أنك لا تقول إن زيدا
لقائم ولا إن زيدا لأضرب عمرا وما أشبه ذلك لعدم المشابهة بينهما وبين
الاسم، والوجه الثالث أنه يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى
أن قولك يضرب على وزن ضارب في حركته وسكونه فلما أشبه هذا الفعل
الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب، وأما
١٥ الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة
والأوقات الطويلة فلما قولكم يدخلها المعاني المختلفة يطل بالحروف فإنها تدخلها
المعاني المختلفة ألا ترى أن ألا تصلح للاستفهام والعرض والتبني ومن نجي
لمعاني مختلفة من ابتداء الغاية والتبويض والتبيين والزيادة للتوكيد إلى غير
ذلك من الحروف ولا خلافة بين النحويين أنه لا يعرب منها شيء، وقولكم
٢٠ والأوقات الطويلة يطل بالفعل الماضي فإنه كان ينبغي أن يكون معربا لأنه
أطول من المستقبل لأن المستقبل يصير ماضيا والماضي لا يصير مستقبلا فإذا
كان الماضي الذي هو الأطول مبنيا فكيف يكون المستقبل الذي هو دونه
معربا فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا
٢٤ فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل والله أعلم،

٧٤ مسألة

اختلف مذهب الكوفيين في رفع الفعل المضارع نحو يَقُومُ زَيْدٌ وَيَذْهَبُ
 عَمْرُو (fol. 173) فذهب الأكثرون إلى أنه يَرْتَفَعُ لَتَعَرِّيهِ من العوامل الناصبة
 والمجازمة وذهب الكسائي إلى أنه يَرْتَفَعُ بالزائد في أوْله وذهب البصريون
 إلى أنه يَرْتَفَعُ لِقِيَامِهِ مقامَ الاسم، أما الكوفيون فأَحْبَبُوا بأن قالوا إِنَّمَا قلنا
 ذلك لأن هذا الفعل تَدْخُلُ عليه النواصبُ والمجوزاتُ فالنواصبُ نحو أَن وَلَنْ
 وَإِذَنْ وَكَيْ وما أشبه ذلك والمجوزاتُ نحو لَمْ وَلَمَّا وَلَامِ الأمرِ وَلَا في النهي
 وَلِإِنْ في الشرط وما أشبه ذلك فإذا دخلت عليه هذه النواصب دخله
 النصبُ نحو أَرِيدُ أَنْ تَقُومَ وَلَنْ تَقُومَ وَإِذَنْ أَكْرِمَكَ وَكَيْ تَفْعَلَ ذَلِكَ وما
 ١. أشبه ذلك وإذا دخلت عليه هذه المجوزات دخله الجزمُ نحو لَمْ يَقُمْ زَيْدٌ وَلَمَّا
 يَذْهَبُ عَمْرُو وَيَطْلُبُنِي بَكْرٌ وَلَا يَقْعَلُ يَشْرٌ وَإِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ وما أشبه ذلك
 وإذا لم تَدْخُلْ هذه النواصبُ أو المجوزات يكون رَفْعًا فعلينا أَنْ يَدْخُلَها دخل
 النصبُ أو الجزمُ وسُفُوْطُها عنه دخله الرفع، قالوا ولا يجوز أن يقال أنه
 مرفوع لِقِيَامِهِ مقامَ الاسم لأنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقامَ الاسم لكان ينبغي
 ١٥ أن يُنْصَبَ إذا كان الاسم منصوباً كقولك كَانَ زَيْدٌ يَقُومُ لأنه قد حلَّ محلَّ
 الاسم إذا كان منصوباً وهو قائماً ثم كيف يأتي الرفع لقيامه مقامَ الاسم
 والاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً ومخوضاً ولو كان كذلك لوجب أن يُعْرَبَ
 بإعراب الاسم في الرفع والنصب والمخضض يدلُّ عليه وهو أَنَا وجدنا نَصَبَهُ
 وَجَزَمَهُ بناصبٍ وجازمٍ لا يَدْخُلَانِ على الاسم فعلينا أنه يَرْتَفَعُ من حيث لا
 ٢. يَرْتَفَعُ الاسمُ بِقِلِّ المحالِّين في النصب والجزم فدلَّ على ما قلناه، والذي يدلُّ
 على أنه لا يَرْتَفَعُ لِقِيَامِهِ مقامَ الاسم أنه لو كان مرفوعاً لقيامه مقامَ الاسم لكان
 ينبغي أن لا يَرْتَفَعُ في قولهم كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ لأنه لا يجوز أن يقال كَادَ زَيْدٌ
 ٢٢ قائماً قلنا وجب رفعه بالإجماع دلَّ على صحته ما قلناه، وأما البصريون فأَحْبَبُوا

بأن قالوا إنما قلنا أنه مرفوع لقيامه مقام الاسم وذلك من وجهين أحدهما
أن قيامه مقام الاسم عامل معنوي فأشبه الابتداء والابتداء يُوجب الرفع
فكذلك ما أشبهه والوجه الثاني أنه بقيامه مقام الاسم قد وقع في أقوى
أحواله فلما وقع في أقوى أحواله وجب أن يُعطى أقوى الإعراب وأقوى
الإعراب الرفع فلما كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم ولا يلزم على كلامنا الفعل
الماضي فإنه يقوم مقام الاسم ومع هذا فلا يجوز أن يكون مرفوعاً لأنه إنما لم
يكن قيام الفعل الماضي مقام الاسم مُوجباً لرفعه وذلك لأن الفعل الماضي ما
استحق أن يكون معرباً بنوع ما من الإعراب فصار قيامه مقام الاسم بمنزلة
(fol. 178) علمه في وجوب الرفع لأن الرفع نوع من الإعراب وإذا لم يكن
١٠ يستحق أن يُعرب بشيء من الإعراب استحال أن يكون مرفوعاً لأنه نوع منه
بمخلاف الفعل المضارع فإنه استحق جملة الإعراب بالمشابهة التي بينها فكان
قيامه مقام الاسم مُوجباً له الرفع وصار هنا بمنزلة السيف فإنه يقطع في محل
يَقْبَل القطع ولا يقطع في محل لا يَقْبَل القطع فَعَمَّ القطع في محل لا يَقْبَل
القطع لا يدل على أنه ليس بقاطع فكذلك هاهنا عَدَمُ الرفع في الفعل
١٥ الماضي مع قيامه مقام الاسم لا يدل على أن قيام الفعل المضارع مقام الاسم
ليس بواجب للرفع وهذا واضح لا إشكال فيه، وأمّا المحجوب عن كلمات
الكوفيين أمّا قولهم أنه يرتفع بتعريفه من العوامل الناصبة والمجازمة قلنا هذا
فاسد وذلك لأنه يؤدي إلى أن يكون الرفع بعد النصب والمجزم ولا خلاف
بين النحويين أن الرفع قبل النصب والمجزم وذلك لأن الرفع صفة الفاعل
٢٠ والنصب صفة المنعول وكما أن الفاعل قبل المنعول فكذلك ينبغي أن يكون
الرفع قبل النصب وإذا كان الرفع قبل النصب فلأن يكون قبل المجزم كان
ذلك من طريق الأولى فلما أدى قولهم إلى خلاف الإجماع وجب أن يكون
فاسداً، قولهم لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي أن يكون منصوباً
إذا كان الاسم منصوباً إلى آخر ما ذكرناه قلنا إنما لم يكن منصوباً أو مجروراً
٢٥ إذا قام مقام اسم منصوب أو مجرور لأن عوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال

وهذا فعلٌ فلها لم يكن عاملُ الاسم عاملاً فيه، وأمّا قولم وجدنا نصبه
وجزّمه بناصبٍ وجازمٍ لا بدخلان على الاسم فعلينا أنّه يرتفع من حيث لا
يرتفع الاسم قلنا وكذلك نقول فإنّه يرتفع من حيث لا يرتفع الاسم لأنّ
ارتقائه لقيامه مقام الاسم والقيامُ مقام الاسم ليس بعاملٍ للرفع في الاسم، وأمّا
قولُ الكسائي أنّه يرتفع بالزائد في أوّله فهو قولٌ فاسدٌ من وجوهٍ أحدها
أنّه كان ينبغي أن لا تدخل عليه عواملُ النصب والمجزم لأنّ عوامل النصب
والمجزم لا تدخل على العوامل، والوجه الثاني أنّه لو كان الأمر على ما زعم
لكان ينبغي أن لا يتنصب بدخول النواصب ولا يجزم بدخول المجوزم
لوجود الزائد آتياً في أوّله فلما انتصب بدخول النواصب واجزم بدخول
المجوزم دلّ على فسادٍ ما ذهب إليه، والوجه الثالث أنّ هذه الزوائد بعضُ
الفعل لا تنفصل منه في لفظ بل هي من تمام معناه فلو قلنا أنّها هي العاملة
لأدّى ذلك إلى أن يعمل الشيء في نفسه وذلك محال ويخرج على هذا أنّ
المصدرية فإنها (fol. 174) تعمل في الفعل المستقبل وهي معه في تقدير المصدر
لأنها قائمة بنفسها ومنصلة عن الفعل وكل واحد منهما يتنصل عن صاحبه
١٥ فبان الفرق بينهما، وأمّا قولم أنّه لو كان مرفوعاً لقيامه مقام الاسم لكان ينبغي
أن لا يرتفع في قولم كَادَ زَيْدٌ يَقُومُ لأنّه لا يجوز أن يقال كَادَ زَيْدٌ قَائِماً
قلنا هذا فاسدٌ لأنّ الأصل أن يقال كَادَ زَيْدٌ قَائِماً ولذلك ردّه الشاعر إلى
الأصل لضرورة الشعر في قوله

قَائِماً إِلَى فَنَمٍ وَمَا كَدْتُ آتِياً . وَكَمْ مِثْلَهَا فَارَقْتُمَا وَفِي نَصْرِ

٢٠ إلّا أنّه لما كانت كَادَ موضوعةً للتقريب من الحال واسم الفاعل ليس دلالة
على الحال بأوّل من دلالة على الماضي عدلوا عنه إلى يَقَعْلُ لأنّه أدلّ على
مقتضى كَادَ ورفعوه مُرَاعَةً للأصل فدلّ على صحّة ما ذهبوا إليه والله أعلم،

٧٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ الفعل المضارع في نحو قولك لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ منصوب على الصرف وذهب البصريون إلى أَنَّهُ منصوب بتقديرِ أَنْ وذهب أبو عمرو الجبزي من البصريين إلى أَنَّ الواو هي الناصبة بنفسها لأنها خرجت عن باب العطف، ^٥ أمَّا الكوفيون فأحججوا بأن قالوا إنما قلنا أَنَّهُ منصوب على الصرف وذلك لِأَنَّ الثاني مخالفتُ للأولَ لَا نرى أَنَّهُ لا يحسنُ تكرير العامل فيه فلا يقال لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَلَا تَشْرَبِ اللَّبَنَ وَأَنَّ المراد بقولهم لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ مجزئ الأول وينصب الثاني التهيُّ عن أَكْلِ السمك وشربِ اللبن مجمعين لا منفردين فلو طعم كل واحدٍ ^{١٠} منهما منفردا كما كان مُرتكبا للهي ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعا فكان يقال لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ فيكون المراد هو التهيُّ عن أَكْلِ السمك وشربِ اللبن منفردين ومجمعين فلو طعم كل واحدٍ منهما منفردا عن الآخر أو معه لكان مُرتكبا للهي لِأَنَّ الثاني موافقٌ للأول في التهيُّ لا مخالفتٌ له بخلاف ما وقع الخلاف فيه فَإِنَّ الثاني مخالفتُ للأولَ فلما ^{١٥} كان الثاني مخالفاً للأولَ ومصرفاً عنه صارت مخالفتُهُ للأولَ وصرفُهُ عنه ناصباً له وصار هنا كما قلنا في الظروف نحو زَيْدٌ عِنْدَكَ وفي المنعول معه نحو لَوْ تَرَكَ زَيْدٌ وَالْأَسَدَ لَأَكَلَهُ فكأن الخلاف يُوجبُ النصبَ ههنا فكذلك هاهنا، وأمَّا البصريون فأحججوا بأن قالوا إنما قلنا أَنَّهُ منصوب بتقديرِ أَنْ وذلك لِأَنَّ الأصل في الواو أن تكون حرفَ عطفٍ والأصل في حروف العطف أن لا تعمل لأنها لا تختص لأنها تدخل تارةً على الاسم وتارةً ^{٢٠} على الفعل على ما بيننا في غير موضع وإنما لما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحَوَّلَ المعنى حَوَّلَ إلى الاسم فاستحال أن يضمَّ الفعل إلى ^{٢٢} الاسم (fol 175) فوجب تقديرُ أَنْ لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم وهي الأصل في

عوامل النصب في الفعل، وأما ما ذهب إليه أبو عمر المجري أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الثاني مخالف للآول فصارت مخالفة له وصرفه عنه موجبا له النصب قلنا قد يتنا في غير مسئلة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبا للنصب بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير أن لا أن العامل هو نفس الخلاف والصرف ولو جاز ذلك لجاز أن يقال أن زيدا في قولك أكرمت زيدا لم ينصب بالفعل وإنما انتصب بكونه مفعولا وذلك محال لأن كونه مفعولا يوجب أن يكون أكرمت عاملا فيه النصب فكذلك هاهنا الذي أوجب نصب الفعل هاهنا بتقدير أن هو امتناعه من أن يدخل في حكم الآول كما أن الذم أوجب نصب زيد في قولك أكرمت زيدا وقوع الفعل عليه فدل على ما قلناه والله أعلم،

٧٦ مسئلة

ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء في جواب
 ١٥ الستة الأشياء التي هي الأمر والنهي والتفني والاستفهام والتبني والعرض ينصب
 بالخلاف وذهب البصريون إلى أنه ينصب بإضمار أن وذهب أبو عمر
 المجري إلى أنه ينصب بالفاء لأنها خرجت عن باب العطف وإليه
 ذهب بعض الكوفيين والكلام في هذه المسئلة على طريق الإجمال كالكلام
 في المسئلة التي قبلها فأما الكلام على سبيل التفصيل فنقول أما الكوفيون
 ٢٠ فأخبروا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الجواب مخالف لما قبله لأن ما قبله
 أمر أو نهي أو استفهام أو نفي أو تنه أو عرض ألا ترى أنك إذا قلت
 إنيما فنكرمك لم يكن الجواب أمرا فإذا قلت لا تقطع عنا فحقوك لم يكن
 ٢٢ الجواب نهيا وإذا قلت ما تأتينا فتحدثنا لم يكن الجواب نفيًا وإذا قلت

أَيْنَ يَتَكَّفَ فَأُزَوِّدُكَ لَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ اسْتِفْهَامًا وَإِذَا قُلْتَ لَيْتَ لِي بَعِيرًا فَأُحْجِّجُ عَلَيْهِ لَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ نَيْيَا وَإِذَا قُلْتَ أَلَا تَتَرَلُّ فَتُصِيبُ خَيْرًا لَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ عَرْضًا فَلَمَّا لَمْ يَكُنِ الْجَوَابُ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ كَانَ مَخَالِفًا لِمَا قَبْلَهُ وَإِذَا كَانَ مَخَالِفًا لِمَا قَبْلَهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْخِلَافِ عَلَى مَا يَتَى، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَقَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ أَنْ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْفَاءِ أَنْ يَكُونَ حَرْفَ عَطْفٍ وَالْأَصْلُ فِي حُرُوفِ الْعَطْفِ أَنْ لَا تَعْمَلَ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ نَارَةً عَلَى (vol. 170) الْأَسْمَاءِ وَنَارَةً عَلَى الْأَفْعَالِ عَلَى مَا يَتَى فَيَا تَقْدِمُ فَوْجِبَ أَنْ لَا تَعْمَلَ فَلَمَّا قَصِدُوا أَنْ يَكُونَ الثَّانِي فِي غَيْرِ حَكْمِ الْأَوَّلِ وَحَوَّلَ الْمَعْنَى حَوَّلَ إِلَى الْأِسْمِ فَاسْتَحَالَ أَنْ يُضْمَ الْفِعْلُ إِلَى الْأِسْمِ فَوْجِبَ ١٠ تَقْدِيرُ أَنَّ لِأَنَّهَا مَعَ الْفِعْلِ بِمِثْلَةِ الْأِسْمِ وَهِيَ الْأَصْلُ فِي عَوَامِلِ النَّصْبِ فِي الْفِعْلِ عَلَى مَا يَتَى قَبْلُ وَجَارَ أَنْ تَعْمَلَ أَنَّ الْخَفِيفَةَ مَعَ الْمَحْذُوفِ دُونَ أَنَّ الشَّدِيدَةَ وَإِنْ كَانَتْ الشَّدِيدَةُ أَقْوَى مِنَ الْخَفِيفَةِ لِأَنَّ الشَّدِيدَةَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ وَالْخَفِيفَةَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ وَعَوَامِلِ الْأَسْمَاءِ أَقْوَى مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ لِأَنَّ الْفَاءَ هَاهُنَا صَارَتْ دَالَّةً عَلَيْهَا فَصَارَتْ فِي حَكْمِ مَا لَمْ يُحْذَفْ ١٥ وَكَذَلِكَ الْوَاوُ وَالْوَوْلَامُ كَتَّى وَلَامُ الْمَجْهُودِ وَحَتَّى صَارَتْ دَالَّةً عَلَيْهَا فَجَارَ إِعْمَالُهَا مَعَ الْمَحْذُوفِ بِخِلَافِ أَنَّ الشَّدِيدَةَ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِي اللَّفْظِ مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهَا فَيَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْجَوَابَ لِمَا كَانَ مَخَالِفًا لِمَا قَبْلَهُ وَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْخِلَافِ قُلْنَا قَدْ أَجَبْنَا عَنْ هَذَا فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ فَيَا مَضَى فَلَا يُعَيِّدُ هَاهُنَا، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا فِي الْعَامِلَةِ لِأَنَّهَا خَرَجَتْ عَنْ بَابِهَا قُلْنَا لَا نَسْلَمُ فَإِنَّهَا لَوْ كَانَتْ فِي النَّاصِبَةِ بِنَفْسِهَا وَأَنَّهَا قَدْ خَرَجَتْ عَنْ بَابِهَا لَكَانَ يَتَبَيَّنُ أَنْ يَجُوزُ دُخُولُ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا نَحْوُ إِبْنِي فَأَكْرِمَكَ وَقَاعِظِيكَ وَفِي امْتِنَاعِ دُخُولِ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ النَّاصِبَ غَيْرُهَا أَلَّا تَرَى أَنَّ وَارِ الْقَسَمِ لَمَّا خَرَجَتْ عَنْ بَابِهَا جاز دُخُولُ حَرْفِ الْعَطْفِ عَلَيْهَا نَحْوُ فَوَاشِرَ لَأَفْعَلَنَّ وَوَاللَّهِ لَأَذْهَبَنَّ لِأَنَّ ٢٥ الْحَرْفَ إِنَّمَا يَمْتَنِعُ دُخُولَهُ عَلَى حَرْفٍ مِثْلِهِ إِذَا كَانَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ فَلَمَّا امْتَنَعَ

دخول حرف العطف هاهنا على الفاء دلّ على أنها باقية على حكم الأصل
فلا يجوز أن يدخل عليها حرف العطف والله أعلم،

٧٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن أن الحفيضة تعمل في الفعل المضارع النصب
مع المحذف من غير بدلٍ وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع المحذف
من غير بدلٍ، أمّا الكوفيون فأحجّجوا بأن قالوا الدليل على أنه يجوز إعمالها
مع المحذف قراءة عبد الله بن مسعود وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل لا
تعبّدوا إلا الله فنصب لا تعبّدوا بأن مقدرة لأن التقدير فيه أن لا تعبّدوا
إلا الله فحذف أن وأعمالها مع المحذف فدلّ على أنها تعمل النصب مع
المحذف وقال طرفة

أَلَا أَهْمُنَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ • وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِئِي
فنصب أَحْضَرُ لأن التقدير فيه أن أَحْضَرُ فحذفها وأعمالها مع المحذف والدليل
على صحّة هذا التقدير أنه عطف عليه قوله وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ فدلّ
على أنها تنصب مع المحذف وقال طاهر بن الطنّيل

١٥ فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبْرًا وَاحِدًا • وَنَهَيْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ
فنصب أَفْعَلُهُ لأن التقدير فيه أن أَفْعَلُهُ فدلّ على أنها تعمل مع المحذف
وهذا على أصلكم ألزم لأنكم تزعمون أنها تعمل مع المحذف بعد الفاء في
جواب الأمر والنهي والتفخي والعرض وكذلك بعد الواو واللام وأو
وحتى فكذلك هاهنا، وأمّا البصريون فأحجّجوا بأن قالوا الدليل على أنها
لا يجوز إعمالها مع المحذف أنها حرف نصب من عوامل الأفعال وعوامل
الأفعال ضعيفة فيتبغى أن لا تعمل مع المحذف من غير بدلٍ والذات بدل
على ذلك أن أن المشددة التي تنصب الأسماء لا تعمل مع المحذف وإذا

كانت أَنَّ المشددة لا تعمل مع الحذف فإِنَّ الخفيفة أَوْلَى أَنْ لا تعمل وذلك
لوجهين أحدهما أَنَّ المشددة من عوامل الأسماء وإِنَّ الخفيفة من عوامل
الأفعال وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال وإذا كانت أَنَّ المشددة
لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى فإِنَّ لا تعمل إِنْ الخفيفة مع الحذف وهي
الأضعف كان ذلك من طريق الأولى والثاني أَنَّ أَنَّ الخفيفة إِنَّمَا عملت
النصب لآنتها أشبهت أَنَّ المشددة وإذا كان الأصل المشبهة به لا ينصب مع
الحذف فالفرع المشبهة أَوْلَى أَنْ لا ينصب مع الحذف لأنه يؤدي إلى أَنْ يكون
الفرع أقوى من الأصل وذلك لا يجوز، والذي يدل على ضعف عمل إِنْ
الخفيفة أَنَّهُ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ لَا يُعْمِلُهَا مُظَهَّرَةً وَيَرْفَعُ مَا بَعْدَهَا تَشْبِيهاً لَهَا بِمَا
لَآنتِهَا تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا بِمِثْلَةِ الْمَصْدَرِ كَمَا أَنَّ مَا تَكُونُ مَعَ الْفِعْلِ بَعْدَهَا
بِمِثْلَةِ الْمَصْدَرِ أَلَّا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ يُعْجِبُنِي إِنْ تَفَعَّلَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ يُعْجِبُنِي
فَعَلَّكَ كَمَا تَقُولُ يُعْجِبُنِي مَا تَفَعَّلَ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ يُعْجِبُنِي فَعَلَّكَ فَلَمَّا أَشْبَهَتْهَا
مِنْ هَذَا الْوَجْهِ شَبَّهَتْ بِهَا فِي تَرْكِ الْعَمَلِ وَقَدْ رَوَى ابْنُ مُجَاهِدٍ أَنَّهُ قُرِئَ أَنَّ
يُتِمُّ الرِّضَاخَةَ بِالرَّفْعِ وَقَالَ الشَّاعِرُ

١٥ يَا صَاحِبِي قَدَتِ نَفْسِي نَفْسُكَمَا . وَحَبَّيْنَا كُنْهُمَا لِأَقْبَتُمَا رَشَدَنَا
أَنْ تَحْمِلَنَا حَاجَةً لِي خَفَتْ مَحْمِلُهَا . وَتَصْنَعَا نِعْمَةً عِنْدِي بِهَا وَيَدَا
أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَى أَسْمَاءٍ وَتُحْكَمَا . بِمَنَى السَّلَامِ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا

فَقَالَ أَنَّ تَقْرَأَنَّ فَلَمْ يُعْمِلْهَا تَشْبِيهاً لَهَا بِمَا عَلَى مَا بَيْنَا، وَأَمَّا الْمَجْلُوبُ عَنْ
كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ فَهِيَ قِرَاءَةٌ شاذَّةٌ وَلَيْسَ
٢٠ لَمْ فِيهَا حِجَّةٌ لِأَنَّ تَعْبُدُوا مَجْرُومٌ بِلَا لَآنِ الْمُرَادِ بِهَا النِّهْيُ وَعِلَامَةُ الْمَجْرَمِ وَالنَّصْبُ
فِي الْخَمْسَةِ الْأَمْثَلَةِ الَّتِي (fol. 178) هَذَا أَحَدُهَا وَاحِدَةً، وَأَمَّا قَوْلُ طَرَفَةٍ

أَلَا أَيُّهَا الرَّاغِبِيُّ أَحْضَرُ الْوَعْيِ

فَالرَّوَايَةُ عِنْدَنَا عَلَى الرَّفْعِ وَهِيَ الرَّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ وَأَمَّا مَنْ رَوَاهُ بِالنَّصْبِ فَلَعَلَّهُ
٢٤ رَوَاهُ عَلَى مَا يَقْضِيهِ الْقِيَاسُ عَنْهُ مِنْ إِعْمَالِ أَنَّ مَعَ الْحَذْفِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حِجَّةٌ

في جوابٍ مَنْ قال أَيْنَ تَذْهَبُ أَنْ يُقالَ زَيْدٌ عَلَى تَقْدِيرِ إِلَى زَيْدٍ وَفِي امْتِناعِ ذلك بالإجماع دليلٌ على أَنَّهُ مِنَ التَّادِرِ الَّذِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّكُمْ تَذْهَبُونَ إِلَى أَنَّ الْخَفِيَّةَ الْمَصْدَرِيَّةَ تَعْمَلُ مَعَ الْحَذْفِ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَالْأَوَّامِ وَلَا مَرَكَنَ وَلَا مَجْهُودَ وَحَتَّى وَإِذَا جازَ لَكُمْ أَنْ تُعْمِلُوهَا مَعَ الْحَذْفِ وَهِيَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ كَذَلِكَ يَجُوزُ لَنَا أَنْ نُعْمِلَ اللَّامَ مَعَ الْحَذْفِ وَهِيَ مِنْ عَوَامِلِ الْأَفْعَالِ فَلَنَا الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا إِنَّمَا جازَ حَذْفُهَا لِأَنَّ هَذِهِ الْأَحْرَفَ دَالَّةٌ عَلَيْهَا فَصَارَتْ فِي حُكْمِ مَا لَمْ يُحْذَفْ عَلَى مَا يَبَيِّنُ فِي حَذْفِ رُبِّ وَحَرْفِ الشَّرْطِ بِخِلَافِ لَامِ الْأَمْرِ فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَتِ اللَّامُ الْمُجَارِمَةُ لِلْفِعْلِ مَحذُوفَةً كَمَا تُحْذَفُ أَنْ لَكَانَ ١٠ يَجِبُ أَنْ يَبْقَى حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ فَيُقَالُ تَفْعَلُ فِي مَعْنَى لَتَفْعَلْ كَمَا بَقِيَ حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ مَعَ حَذْفِ أَنْ بَعْدَ الْفَاءِ وَالْوَاوِ وَالْأَوَّامِ وَلَا مَرَكَنَ وَحَتَّى فَلَمَّا حُذِفَ مَا هُنَا حَرْفُ الْمُضَارَعَةِ فَقِيلَ إِفْعَلْ دَلٌّ عَلَى أَنَّ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ قِيَاسٌ بِاطِلٍ لَا أَصْلَ لَهُ وَلَا حَاصِلٍ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى صِحِّهِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ أَنَّ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ فَعَالٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ نَحْوُ نَزَالٍ مَبْنِيٍّ لِقِيَامِهِ مَقَامَ ١٥ فَعَلِ الْأَمْرِ فَلَوْلَمْ يَكُنْ فَعَلِ الْأَمْرِ مَبْنِيًّا وَإِلَّا لَمَا بُنِيَ مَا قَامَ مَقَامَهُ قَوْلُهُمْ إِنَّمَا بُنِيَ مَا كَانَ عَلَى فَعَالٍ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ لِنُضْمِنَهُ مَعْنَى لَامِ الْأَمْرِ لِأَنَّ نَزَالَ اسْمٌ إِنْزَلَ وَأَصْلُهُ لَتَنْزَلَ فَلَمَّا هَذَا نَبَأٌ مِنْكُمْ عَلَى أَنَّ فَعَلَ الْأَمْرِ مُقْتَطَعٌ (fol. 171) مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ وَقَدْ يَبَيِّنُ فَسَادَهُ بِمَا يُغْنِي عَنْ الْإِعَادَةِ وَدَلَّلْنَا عَلَى أَنَّ فَعَلَ الْأَمْرِ صِيغَةٌ مَرْتَجِلَةٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا بَاقِيَةٌ فِي الْبِنَاءِ عَلَى أَصْلِهَا فَوَجِبَ ٢٠ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْأِسْمُ مَبْنِيًّا لِقِيَامِهِ مَقَامَهُ عَلَى مَا يَبَيِّنُ وَاهِ أَعْلَمُ،

٧٣ مسألة

أَجْمَعَ الْكُوفِيُّونَ وَالْبَصَرِيُّونَ عَلَى أَنَّ الْأَفْعَالَ الْمُضَارِعَةَ مُعَرَّةٌ وَأَخْتَلَفُوا ٢٢ فِي عِلْمِ إِعْرَابِهَا فَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّهَا إِنَّمَا أُعْرِبَتْ لِأَنَّهُ دَخَلَهَا الْمَعَانِي

المختلفة والأوقات الطويلة وذهب البصريون إلى أنها إنما أعربت لثلاثة
أوجه أحدها أن الفعل المضارع يكون شائعا فيختص كما أن الاسم يكون
شائعا فيختص ألا ترى أنك تقول يذهب فيصلح للحال والاستقبال فإذا
قلت سوف يذهب أخص بالاستقبال فأخص بعد شياعه كما أن الاسم يختص
بعد شياعه كما تقول رجلٌ فيصلح لجميع الرجال فإذا قلت الرجلُ أخص
بعد شياعه فلما أخص هذا الفعل بعد شياعه كما أن الاسم يختص بعد شياعه
فقد شابه من هذا الوجه، والوجه الثاني أنه تدخل عليه لام الابتداء تقول
إن زيدا ليقيم كما تقول إن زيدا لقائم فلما دخلت عليه لام الابتداء كما
تدخل على الاسم دل على مشابهته بينهما ألا ترى أنه لا يجوز أن تدخل هذه
اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر ألا ترى أنك لا تقول إن زيدا
لقم ولا إن زيدا لأضرب عمرا وما أشبه ذلك لعدم المشابهة بينهما وبين
الاسم، والوجه الثالث أنه يجري على اسم الفاعل في حركته وسكونه ألا ترى
أن قولك يضرب على وزن ضارب في حركته وسكونه فلما أشبه هذا الفعل
الاسم من هذه الأوجه وجب أن يكون معربا كما أن الاسم معرب، وأما
١٥ الجواب عن كلمات الكوفيين قولهم إنما أعربت لأنها دخلها المعاني المختلفة
والأوقات الطويلة فلما قولكم يدخلها المعاني المختلفة يطل بالحروف فإنها دخلها
المعاني المختلفة ألا ترى أن ألا تصلح للاستفهام والعرض والتنبي ومن نجي
لمعاني مختلفة من ابتداء الغاية والتبعيض والتبيين والزيادة للتوكيد إلى غير
ذلك من المحروف ولا خلافاً بين المخوفين أنه لا يعرب منها شيء، وقولكم
٢٠ والأوقات الطويلة يطل بالفعل الماضي فإنه كان ينبغي أن يكون معربا لأنه
أطول من المستقبل لأن المستقبل يصير ماضيا والماضي لا يصير مستقبلا فإذا
كان الماضي الذي هو الأطول مبنيا فكيف يكون المستقبل الذي هو دونه
معربا فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضي معربا
٢٤ فلما لم يعرب دل على أن هذا تعليل ليس عليه تعويل والله أعلم،

اللام عليها كقولك يَحْتَكُ لَكِي تَقَعَلْ هَكَذَا لَأَنَّ اللام على أصلكم حرف خفضي
وحرف المنخفض لا يدخل على حرف المنخفض وأما قول الشاعر
فَلَا وَاللَّهِ مَا بَلَّغِي لِمَا بِي • وَلَا لِلْمَا بِيَمِ أَبَدًا دَوَاهِ

فمن الشاذ الذي لا يُعْرَجُ عليه ولا يُؤْخَذُ به بالإجماع، قالوا ولا يجوز أن
٥ يقال الدليل على أنها حرف جرٍ أنها تدخل على ما الاستهامية كما يدخل
عليها حرف الجر فيقال كَيْمَةٌ كما يقال لِمَهُ لَأَنَّا نقول مَهْ من كَيْمَةٍ ليس
لَكِي فيه عمل وليس في موضع خفض وإنما هو في موضع نصب لأنها تُقال
عند ذكر كلام لم يَفْهَمْ يقول الفاعل أَقُومُ كَيْمٍ نَقُومَ فيستعنه المخاطب ولم يَفْهَمِ
نَقُومَ فيقول كَيْمَةٌ يريد كَيْمًا ذَا والتقدير كَيْمًا ذَا تَقَعَلْ ثم حذف فِهْ في
١٠ موضع نصب وليس لَكِي فيه عمل، وأما البصريون فأجحبوا بأن قالوا
الدليل على أنها تكون حرف جرٍ دخولها على الاسم الذي هو ما الاستهامية
كدخول اللام وغيرها من حروف الجر عليها وحذف الألف منها فإتيم
يقولون كَيْمَةٌ كما يقولون لِمَهُ والدليل على أنها في موضع جرٍ أن الألف
من ما الاستهامية لا يُحذف إلا إذا كانت في موضع جرٍ واتصل بها المحرف
١٥ الجار كقولهم لَمْ وَفِيمَ وَعَمَّ قال الله تعالى لَمْ يَقُولُوا مَا لَا تَقُولُونَ وقال
تعالى فِيمَ يَبْشُرُونَ وقال تعالى فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا وقال تعالى عَمَّ يُنْسَأَلُونَ
فأما إذا اتصل بها ذَا فلا يجوز (Vol. 140) حذف الألف منها وإن اتصل
بها حرف الجر فلا يجوز أن يقال في لِمَا ذَا وَهَذَا وَفِيهَا ذَا وَعَمَّا ذَا
وَفِيمَ ذَا وَفِيمَ ذَا لأن ما صارت مع ذَا كالشيء الواحد فلم يُحذف منها
٢٠ الألف وكذلك إذا وقعت في صدر الكلام لا يجوز أن يُحذف الألف منها
كقولهم مَا نُرِيدُ وَمَا تَصْنَعُ ولا يجوز أن يقال مَ نُرِيدُ وَمَ تَصْنَعُ فلما حذف
الألف منها في قولهم كَيْمَةٌ كما يُحذف مع حروف الجر دل على أنها حرف
جرٍ وإنما حُذفت مع حرف الجر لأنها صارت مع حرف الجر بمنزلة كلمة
واحدة فحُذفت الألف منها للتخفيف ودخلها هاء السكت صيانةً للحركة عن
٢٥ الحذف فصار كَيْمَةٌ وَلِمَهُ وَفِيمَهُ وَعَمَّهُ وقد يجوز أن يكونوا أبدلوا

الماء من الألف في ما كما أبدلوها من الألف في أنا فقالوا أنه وفي حيثما
 فقالوا حيثما وقول الكوفيين أن مة في موضع نصب قسيتين فساده في
 الجواب إن شاء الله تعالى، أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن
 كتي من عوامل الأفعال فلا يجوز أن تكون من عوامل الأسماء قلنا هذا
 ٥. الحرف من عوامل الأفعال في كل الأحوال أو في بعض الأحوال فإن قلتم
 في كل الأحوال فلا نسلم وإن قلتم في بعض الأحوال فنسلم وهذا لأن كتي على
 ضريين أحدهما أن تكون حرف نصب من عوامل الأفعال كما ذكرتم وذلك
 إذا دخلت عليها اللام كقولك جئتكم لكي نكرمني كما قال الله تعالى لكي
 لا تأسوا على ما فاتكم فكي ما هنا هي الناصبة بنفسها من غير تقدير أن ولا
 ١٠. يجوز أن تكون ما هنا حرف جر لأن حرف الجر لا يدخل على حرف الجر
 وهذا لا إشكال فيه، والثاني أن تكون حرف جر كاللام نحو جئتكم كتي
 نكرمني فهذه كتي حرف جر بمنزلة اللام والفعل بعدها منصوب بتقدير أن كما
 هو منصوب بعد اللام بتقدير أن وحذفت فيها طلبا للتخفيف والذي بدل
 على أنها بمنزلة اللام أنها في معنى اللام ألا ترى أنه لا فرق بين قولك
 ١٥. جئتكم كتي نكرمني وبين قولك جئتكم لنكرمني وإذا كانا بمعنى واحد فلا
 معنى لتترك الظاهر لشيء لم يبق عليه دليل فدل على أنها تكون حرف جر كما
 تكون حرف نصب فإذا ذهبت بها مذهب حرف الجر لم تتوهم فيه غيره
 وإذا ذهبت بها مذهب حرف النصب لم تتوهم فيه غيره فهي وإن كانت
 حرفا واحدا فقد تتركت منزلة حرفين وصار هذا كما قلتم في حتى فإنها تنصب
 ٢٠. الفعل في حال من غير تقدير ناصب وتخفيف الاسم في حال من غير تقدير
 خافض على الصحيح المشهور من مذهبكم ولم يمنع كونها ناصبة للفعل أن تكون
 خافضة للاسم فكذلك ما هنا وكذلك أيضا حتى تكون خافضة وتكون
 عاطفة وكذلك قلتم أن (fol. 181) إلا تكون ناصبة وتكون عاطفة وكذلك حاشي
 وخلا نكون ناصبين وخافضين والنظر فيها كلها واحد والعمل مختلف فلكذلك
 ٢٥. ما هنا، وأما قولهم أن مة في موضع نصب قلنا هذا باطل لأنها لو كانت

ما في موضع نصبٍ لكان ينبغي أن لا يُحذف الألف من ما لأنها لا تُحذف الألف إلا إذا كانت في موضع جرٍّ بخلاف ما إذا كانت في موضع نصبٍ أو رفعٍ فإنه لا يجوز أن يُحذف الألف منها ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول مَ تَعَلَّ في قولك مَا تَعَلَّ وَمَ عِنْدَكَ في قولك مَا عِنْدَكَ فلما حُذِفَتِ الألف هاهنا دلَّ على أنها ليست في موضع نصبٍ وإنما هي في موضع جرٍّ ثم هذا المحذف في موضع الجزاء إنما يكون في ما الاستفهامية دون ما الموصولة إلا في قولم أَدْعُ مَ شِئْتَ أَى بِالَّذِي شِئْتَ فَإِنَّ الْعَرَبَ تَحْذِفُ الْأَلْفَ مِنْ مَا الموصولة هاهنا خاصة كما تَحْذِفُهَا مِنْهَا إِذَا أُرِدَتْ بِهَا الاستفهامية، وقولهم إِنَّمَا نَقَالَ عِنْدَ ذِكْرِ كَلَامٍ لَمْ يَنْهَمُ إِلَى آخِرِ مَا قَرَرُوا فَلَمَّا فَكَانَ يَجِبُ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُقَالَ أَنَّ مَ وَلَئِنْ مَ وَلَئِنْ مَ كَمَا يُقَالُ كَيْفَ إِذَا لَمْ يَنْهَمُ السَّامِعُ مَا بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ مِنَ النُّعْلِ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْأَلُ عَنْ مَصْدَرٍ وَالْمَصْدَرُ فِي الْأَفْعَالِ بَعْدَ هَذِهِ الْأَحْرَفِ الَّتِي هِيَ أَنْ وَلَئِنْ وَلَئِنْ وَبَعْدَ كَيْ وَاحِدٌ فَلَمَّا لَمْ يُقَلْ ذَلِكَ وَاخْتَصَّتْ بِهِ كَيْ دُونَهَا دَلَّ عَلَى بُطْلَانِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

٧٩ مسألة

- ١٥ ذهب الكوفيون إلى أن لَامَ كَيْ هِيَ الناصبة للفعل من غير تقديرٍ أنْ نَحْوُ جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي وَذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل أنْ مَقْدَرًا بَعْدَهَا وَالتقديرُ جِئْتُكَ لِأَن تَكْرِمَنِي، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْجُوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ هِيَ الناصبة لأنها قامت مقامَ كَيْ وَلِهَذَا تُشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى كَيْ وَكَأَنَّ كَيْ تَنْصِبُ الْفِعْلَ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَن قَالَ إِنَّمَا نَصَبَتِ النُّعْلَ لِأَنَّمَا تُقِيدُ مَعْنَى الشَّرْطِ فَاشْتَبَهَتْ إِنْ الْحُضْفَةُ الشَّرْطِيَّةُ إِلَّا أَنَّ إِنْ لَمَّا كَانَتْ أُمَّ الْجَزَاءِ أَرَادُوا أَنْ يَفْرُقُوا بَيْنَهُمَا فَجَزَعُوا بِأَن وَنَصَبُوا بِاللَّامِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا وَلَمْ يَكُنْ لِلرَّفْعِ مَدْخَلٌ فِي وَاحِدٍ مِنْ هَذَيْنِ الْمَعْنَيَيْنِ لِأَنَّهُ ٢٢ يُبْطِلُ مَذْهَبَ الشَّرْطِ لِأَنَّ النُّعْلَ الْمُضَارِعَ إِنَّمَا ارْتَفَعَ لِحُلُولِهِ مِنْ حَرْفِ الشَّرْطِ

وغيره من العوامل المجازمة والناصبة ولا يجوز أيضا أن يقال هلا نصيبوا
 بأن وجروا باللام وكان الفرق واقعا لأننا نقول أن إن لما كانت أم الجزاء
 كانت أولى باستحقاق الجزم لأنها تقتصر إلى فعل الجزاء كما تقتصر إلى فعل
 الشرط فيطول الكلام والجزم حذف والحذف تخفيف ومع طول الكلام
 يناسب المحذف والتخفيف بخلاف اللام فبان الفرق بينهما، قالوا ولا يجوز أن
 (fol. 182) يقال أنها لام المنخفض التي تعمل في الأسماء لأننا نقول لو جاز أن
 يقال أن هذه اللام الداخلة على الفعل هي اللام المخافضة والفعل بعدها
 يتنصب بتقدير أن لجاز أن يقال أمرت يتكبر على تقدير أمرت بأن تكبر
 فلما لم يجر ذلك بالإجماع دل على فساده على آنا وإن سلمنا أنها من
 ١٠ عوامل الأسماء إلا أنها عاملة من عوامل الأفعال في بعض أحوالها والدليل
 على هذا أنها تجزم الأفعال في غير هاتين الحالين في الأمر والدعاء نحو ليقيم
 زيد وليغير الله ليعبروا فكما جاز أن تعمل في بعض أحوالها في المستقبل
 جرما جاز أيضا أن تعمل في بعض أحوالها فيه نصبا، وأما البصريون
 فأحجوا بأن قالوا إنها قلنا أن الناصب للفعل أن المقدرة دون اللام وذلك
 ١٥ لأن اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا يجوز أن تكون عوامل
 الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوبا بتقدير أن وإنها وجب تقدير أن
 دون غيرها لأن أن يكون مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يحسن أن يدخل
 عليه حرف الجر وهي أم الباب فكان تقديرها أولى من غيرها ولما إن
 شئت أظهرتها بعد اللام وإن شئت أضرتها كما يجوز إظهار الفعل وإضارته
 ٢٠ بعد إن في قولهم إن خيرا قعيرو وإن شرا فشر وإنها حذفت هاهنا بعد
 اللام وكذلك بعد الواو والفاء تخفيفا والحذف للتخفيف كثير في كلامهم
 ولما يذهبون إلى أنه حذفت لام الأمر وتاء المخاطب في أمر المواجه طلبا
 للتخفيف وقد حكى هشام بن معاوية عن الكسائي أنه حكى عن العرب لا بد
 من يتبعها أي لا بد من أن يتبعها فحذف أن فكذلك هاهنا، وأما الجواب
 ٢٥ عن كلمات الكوفيين أما قولهم إنها قلنا أنها هي الناصبة لأنها قامت مقام

كَيَّ وَكَيَّ تَنْصِبُ فَكَذَلِكَ مَا قَامَ مَقَامَهَا فَلَنَا لَا نَسْلَمُ أَنْ كَيَّ تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا عَلَى
 الإِطْلَاقِ وَإِنَّمَا تَنْصِبُ نَارَةً بِتَقْدِيرِ أَنْ لَأَنَّمَا حَرْفُ جَرٍّ وَتَارَةً تَنْصِبُ بِنَفْسِهَا
 وَلَيْسَ حَمْلُهَا عَلَى إِحْدَى الْحَالَيْنِ أَوَّلَى مِنَ الْآخَرَى بَلْ حَمَلُهَا عَلَيْهَا فِي الْحَالَةِ
 الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ فِيهِ بِتَقْدِيرِ أَنْ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِهَا عَلَيْهَا فِي الْحَالَةِ الَّتِي
 تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهَا لِأَنَّمَا فِي تِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِتَقْدِيرِ أَنْ
 حَرْفُ جَرٍّ كَمَا أَنَّ اللَّامَ حَرْفُ جَرٍّ وَفِي الْحَالَةِ الَّتِي تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِنَفْسِهَا
 حَرْفُ نَصْبٍ وَحَمْلُ حَرْفِ الْمَجَرِّ عَلَى حَرْفِ الْمَجَرِّ أَوَّلَى مِنْ حَمْلِ حَرْفِ الْمَجَرِّ
 عَلَى حَرْفِ النَّصْبِ فَكَمَا أَنَّ كَيَّ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ تَنْصِبُ الْفِعْلَ بِتَقْدِيرِ أَنْ
 فَكَذَلِكَ اللَّامُ يَنْبَغِي أَنْ تَنْصِبَهُ بِتَقْدِيرِ أَنْ، وَقَوْلُهُمُ أَنَّهَا تَنْشِيلُ عَلَى مَعْنَى كَيَّ
 ١٠ فَلَنَا كَمَا أَنَّهَا تَنْشِيلُ (fol. 188) عَلَى مَعْنَى كَيَّ إِذَا كَانَتْ نَاصِبَةً فَكَذَلِكَ تَنْشِيلُ
 عَلَى مَعْنَى كَيَّ إِذَا كَانَتْ جَارَةً فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ كَيَّ النَّاصِبَةِ وَكَيَّ الْجَارَةِ فِي
 الْمَعْنَى عَلَى أَنْ كَوْنِهَا فِي مَعْنَى كَيَّ النَّاصِبَةِ لَا يُخْرِجُهَا عَنْ كَوْنِهَا حَرْفُ جَرٍّ
 فَإِنَّهُ قَدْ نَتَقْنَا الْحُرُوفَانَ فِي الْمَعْنَى وَإِنْ أَخْلَفْنَا فِي الْعَمَلِ آتَى نَرَى أَنَّ اللَّامَ فِي
 قَوْلِكَ جَعْتُ لِأَكْرِمَكَ بِمَعْنَى كَيَّ فِي قَوْلِكَ جَعْتُ كَيَّ أَكْرِمَكَ وَلَكِنِّي أَكْرِمَكَ
 ١٥ وَإِنْ كَانَتْ اللَّامُ حَرْفُ جَرٍّ وَكَيَّ حَرْفَ نَصْبٍ وَلَمْ تَخْرُجْ بِذَلِكَ عَنْ كَوْنِهَا
 حَرْفُ جَرٍّ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا فَإِنْ قُلْتُمْ أَنَّ اللَّامَ هَاهُنَا دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ الَّذِي
 هُوَ مُصَدَّرٌ فَلَمْ تَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهَا حَرْفُ جَرٍّ فَلَنَا وَكَذَلِكَ اللَّامُ هَاهُنَا دَخَلَتْ
 عَلَى الْاسْمِ الَّذِي هُوَ مُصَدَّرٌ لِأَنَّ الْمَقْدَرَةَ مَعَ الْفِعْلِ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ فَقَدْ
 دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا قَوْلُهُمُ أَنَّهَا تُقْبَدُ عَلَى الشَّرْطِ فَأَشْبَهَتْ
 ٢٠ إِنْ الْخَفَّةَ الشَّرْطِيَّةَ فَلَنَا لَا نَسْلَمُ أَنَّهَا تُقْبَدُ عَلَى الشَّرْطِ وَإِنَّمَا تُقْبَدُ عَلَى التَّعْلِيلِ ثُمَّ لَوْ
 كَانَ كَمَا زَعَمْتَ لَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ تُحْمَلَ عَلَيْهَا فِي الْمَجَرِّ فَيُجَرَّمُ بِاللَّامِ كَمَا يُجَرَّمُ بِإِنْ
 لِأَجْلِ الْمِثَالَةِ الَّتِي بَيْنَهُمَا، قَوْلُهُمْ أَنَّ إِنْ لَمَّا كَانَتْ أَمَّ الْجُزْءَ أَرَادُوا أَنْ يَفْرُقُوا
 بَيْنَهُمَا فَلَا ضَرَرَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الرِّفْعَ يُبْطِلُ مَذْهَبَ الشَّرْطِ فَلَنَا فَكَانَ يَنْبَغِي
 أَنْ لَا يَنْصَبَ أَيْضًا لِأَنَّ النَّصْبَ أَيْضًا يُبْطِلُ مَذْهَبَ الشَّرْطِ، وَقَوْلُهُمْ أَنَّ
 ٢ الفعل المضارع يَرْفَعُ لَحْظُهُ مِنْ حَرْفِ الشَّرْطِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْعَوَامِلِ النَّاصِبَةِ

والمجازمة قلنا قد بينا فساد ما ذهبوا إليه من ارتفاع الفعل المضارع بتعريفه من العوامل الناصبة والمجازمة في موضعه بما يُغني عن الإعادة، وأما قولهم أنها لو كانت لامَ المجزأ لجاز أن يقال أَمَرْتُ تُكْرَمَ على معنى أَمَرْتُ بِأَنْ تُكْرَمَ قلنا هنا فاسد وذلك لأن حروف المجزأ لا تتساوى فإن اللام لها مزية على غيرها لأنها تدخل على المصادر التي هي أغراض الفاعلين وهي شاملة بحسن أن يسأل بها عن كل فعل فيقال لِمَ فَعَلْتَ لِأَنَّ لكل فاعل غرضاً في فعله وباللام يُغَيَّرُ عنه ويُسأل عنه وَكَيْ وَحَتَّى في ذلك المعنى. ^٩ آلا نرى أنك تقول مَدَحْتُ الْإِمِيرَ لِيُعْطِيَنِي وَحَتَّى يُعْطِيَنِي وَكَيْ يُعْطِيَنِي فجاز أن تُقَدَّرَ بعدها أَنْ وليست الباء كذلك فلا يجوز أن تُقَدَّرَ، وقولهم إنا نسلم أنها من عوامل الأسماء إلا أنها من عوامل الأفعال في بعض أحوالها بدليل أنها تجزى الأفعال في قولهم لِيَقْمَ زَيْدٌ قلنا إنا سلمتم أنها من عوامل الأسماء بطل أن تكون من عوامل الأفعال لأن العامل إنما كان عاملاً لإختصاصه فإذا بطل الاختصاص بطل العمل، وقولهم أنها تجزى الفعل قلنا لا نسلم أن هذه اللام هي اللام المجازمة فإن لامَ المجزأ غير (No. 184) لامَ الأمر والدليل على ذلك ^{١٥} أَنْ لَامَ الْمُجَزَّاء لَا تَقَعُ مُبْتَدَأً بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تَتَعَلَّقَ بِفِعْلٍ أَوْ مَعْنَى فِعْلٍ نَحْوُ جِئْتُكَ لِيَقُومَ وما أشبه ذلك وأما لامَ الأمر فيجوز الابتداء بها من غير أن تتعلّق بشيء قبلها ^{١٥} آلا نرى أنك تقول لِيَقْمَ زَيْدٌ وَلِيَذْهَبَ عَمْرُو فلا تتعلّق اللام بفعل ولا معنى ففعل فيبان الفرق بينها والله أعلم،

٨٠ مسألة

٢. ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار أَنْ بعد كَيْ نحو جِئْتُ لِكَيْ أَنْ أُكْرِمَكَ فَتَنْصَبَ أَكْرِمَكَ بِكَيْ وَأَنْ توكيداً لها ولا عمل لها وذهب بعضهم إلى أن العامل في قولك جِئْتُ لِكَيْ أَنْ أُكْرِمَكَ اللام وَكَيْ وَأَنْ توكيداً لها وكذلك أيضاً يجوز إظهار أَنْ بعد حَتَّى وذهب البصريون إلى أنه لا

يجوز إظهار أن بعد شيء من ذلك بحال، أما الكوفون فأحتجوا بأن قالوا
الدليل على أنه يجوز إظهار أن بعدها النقل والقياس أما من جهة النقل
فقد قال الشاعر

أَرَدْتُ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِفَرْجِي ، فَتَرْكَهَا شَنَا بَيْدَاءَ بَلْعٍ

وَأما من جهة القياس فلأن أن جاءت للتوكيد والتوكيد من كلام العرب
فدخلت أن توكيداً لها لِاتِّفَاقِهَا فِي الْمَعْنَى وَإِنْ اخْتَلَفَتْ فِي اللَّفْظِ كَمَا قَالَ
الشاعر

قَدْ يَكْسِبُ أَلْمَالَ أَلِهَانُ أَتَجَافِي * يَغْيِرُ لَا عَصْفٍ وَلَا أَصْطَرَفٍ

فأكد غير بلا لِاتِّفَاقِهَا فِي الْمَعْنَى وَلِهَذَا قُلْنَا أَنَّ الْعَمَلَ لِكَيْ وَأَنَّ لَا عَمَلَ لَهَا
لِأَنَّهَا دَخَلَتْ تَوْكِيدًا لَهَا وَكَذَلِكَ أَيْضًا قُلْنَا أَنَّ الْعَمَلَ لِلَّامِ فِي قَوْلِكَ جِئْتُ

لِكَيْ أَنَّ أَمْرَمَكَ لِأَنَّ كَيْ وَإِنْ تَأْكِيدَانِ لِلَّامِ وَلَا يَبْعَدُ فِي كَلَامِهِمْ مِثْلُ ذَلِكَ
فقد قالوا لَا إِنْ مَا رَأَيْتُ يُقَالُ زَيْدٌ مُجْمَعُونَ بَيْنَ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنْ حُرُوفِ

الْمَجْمُوعِ لِلْمِثَاقَةِ فِي التَّوَكِيدِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، وَأما البصريون فأحتجوا بأن قالوا
إظهار أن بعد لِكَيْ لَا يَجُوزُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ لِأَنَّهَا قَدْ كَانَتْ مَقْدَرَةً فَجَازَ إِظْهَارُهَا

١٥ بعد الإضمار وإما أَنْ تَكُونَ مَزِيدَةً أَبْدَاءً مِنْ غَيْرِ أَنْ تَكُونَ قَدْ كَانَتْ
مَقْدَرَةً ، يَطْلُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهَا قَدْ كَانَتْ مَقْدَرَةً لِأَنَّ لِكَيْ نَعْمَلُ بِنَفْسِهَا وَلَا نَعْمَلُ

بِتَقْدِيرِ أَنْ وَلَوْ كَانَتْ نَعْمَلُ بِتَقْدِيرِ أَنْ لَكَانَ يَتَّبَعِي إِذَا ظَهَرَتْ أَنَّ أَنْ يَكُونَ
الْعَمَلَ لِأَنَّ دُونَهَا فَلَمَّا أُضِيفَ الْعَمَلُ إِلَيْهَا دَلَّ عَلَى أَنَّهَا الْعَامِلُ بِنَفْسِهَا لَا

بِتَقْدِيرِ أَنْ وَيَطْلُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهَا تَكُونَ مَزِيدَةً أَبْدَاءً لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ بِبَقِيَسٍ
٢٠ فَيَنْقَرِ إِلَى تَوْقِيفِ عَنِ الْعَرَبِ وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُمْ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ فَوَجِبَ أَنْ لَا

يَجُوزُ ذَلِكَ ، وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ بِأَنَّ قَالَ إِنَّهَا لَمْ يُمَيَّزْ إِظْهَارُ أَنْ بَعْدَ كَيْ وَحَتَّى
لِأَنَّ كَيْ وَحَتَّى صَارَتَا بَدَلًا مِنَ اللَّفْظِ بِأَنَّ كَمَا صَارَتْ مَا بَدَلًا عَنِ النَّعْلِ فِي

قَوْلِهِ أَمَّا أَنْتَ مُنْطَلَقًا أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ إِنْ كُنْتُ (fol. 185) مُنْطَلَقًا
أَنْطَلَقْتُ مَعَكَ فَحُذِفَ النَّعْلُ وَجُعِلَتْ مَا عَرُوضًا عَنْهُ وَكَأَنَّ لَا يَجُوزُ أَنْ يُظْهَرَ

٢٥ النَّعْلُ بَعْدَ مَا لَثَلَا يُجَمِّعُ بَيْنَ الْبَدَلِ وَالْمُبْدَلِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، وَأما الجواب

عن كلمات الكوفيين أما البيت الذى أنشدوه فلا حجة لم فيه من ثلاثة أوجه أحدها أن هذا البيت غير معروف ولا يُعرف قائله فلا يكون فيه حجة والوجه الثانى أن يكون قد أظهر أن بعد كنى لضرورة الشعر وما يأتى للضرورة لا يأتى فى اختيار الكلام والوجه الثالث أن يكون الشاعر أبدل أن من كَيْمَا لَأَنْتَها بمعنى واحد كما يُبدل الفعل من الفعل إذا كان فى معناه قال الله تعالى وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيُضَاعَفْ بَدَلٌ مِنْ يَلْقَى قال الشاعر

مَتَى تَأْتِنَا تَلِيمُ يَنَا فِي دِيَارِنَا ۝ تَحِدُ حَطَبًا جَزَلًا وَنَارًا تَأْجِبُنَا
فَتَلِيمُ بَدَلٍ مِنْ تَأْتِنَا وقال الشاعر

١٠. إِنْ يَغْفِرُوا أَوْ يَحْبِسُوا ۝ أَوْ يَفْعَلُوا لَا يَفْعَلُوا
يَفْعَلُوا عَلَيْكَ مَرْحَلِينَ كَأَنَّهُمْ لَمْ يَفْعَلُوا

فَيَفْعَلُوا بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ لَا يَفْعَلُوا فَكَذَلِكَ هَامَنَا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهُوَ قَلِيلٌ فِي الاستعمال، وأما قولهم أن التأکید من كلام العرب فدخلت أن للتأکید قلنا إنما جاز التوكید فيها وقع عليه الإجماع لأنه قد جاء عن العرب كثيرا ١٥ متواترا شائعا بخلاف ما وقع الخلاف فيه فإنه لم يأت عنهم فيه إلا شاذ نادر لا يُعرج عليه ولم يثبت ذلك الشاذ النادر أيضا عنهم فوجب أن لا يكون جائزا والله أعلم،

٨١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن كَمَا تَأْتَى بمعنى كَيْمَا وَيَنْصِبُونَ بها ما بعدها ٢٠ ولا يَنْصِبُونَ جواز الرفع واستحسنه أبو العباس المبرّد من البصريين وذهب البصريون إلى أن كَمَا لا تَأْتَى بمعنى كَيْمَا ولا يجوز نصب ما بعدها بها، أما الكوفيون فأحجموا بأن قالوا الدليل على أن كَمَا تكون بمعنى كَيْمَا وأن الفعل يُنصب بها أنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم قال الشاعر وهو

صَحْرُ الْعَوَى

جَاءَتْ كَيْدٌ كَمَا أَخْفَرَهَا . وَالْقَوْمُ صِيدَ كَأَنَّهُمْ رَمَلُوا
 أَرَادَ كَيْمًا أَخْفَرَهَا وَلَمَّا الْمَعْنَى انْتَصَبَ أَخْفَرَهَا وَقَالَ الْآخَرُ
 وَطَرَفَكَ إِنْ مَا جِئْنَا فَأَصْرَفْتَهُ . كَمَا بِحَسْبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ
 أَرَادَ كَيْمًا بِحَسْبُوا وَقَالَ الْآخَرُ
 لَا تَظْلِمُوا النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلِمُوا

أَرَادَ كَيْمًا لَا تَظْلِمُوا وَقَالَ عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ الْعِبَادِيُّ (Aul. 180)
 اسْمِعْ حَدِيثًا كَمَا يَوْمًا تُحْدِثُهُ . عَنْ ظَهْرِ غَيْبٍ إِنَّا مَا سَائِلٌ سَالًا
 وَقَالَ الْآخَرُ

١٠ يَلْبُ عَيْنِي كَمَا لِأَخَافُهُ . تَسَاوِسَ رُؤْيَا إِنِّي مَن تَأَمَّلُ
 أَرَادَ كَيْمًا أَخَافُهُ إِلَّا أَنَّهُ أَدْخَلَ اللَّامَ تَوْكِيدًا وَلَمَّا الْمَعْنَى كَانَ الْفِعْلُ مَنْصُوبًا
 فِيهِ الْأَشْيَاءُ كُلُّهَا تَدُلُّ عَلَى صَحْوِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَجْحَبُوا بِأَنْ
 قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ النَّصْبُ بِهَا لِأَنَّ الْكَافَ فِي كَمَا كَافُ النِّشْبَةِ
 أَدْخَلَتْ عَلَيْهَا مَا وَجِئًا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ كَمَا أَدْخَلَتْ مَا عَلَى رَبِّ وَجِئًا
 ١٥ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَيَلْبُ الْفِعْلُ كَرُبْنَا وَكَأَنَّهُمْ لَا يَنْصِبُونَ الْفِعْلَ بَعْدَ رُبْنَا
 فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فَلَا
 حِجَّةَ لَهُ فِيهِ لِأَنَّهُ رُوِيَ كَمَا أَخْفَرَهَا بِالرَّفْعِ لِأَنَّ الْمَعْنَى جَاءَتْ كَمَا أَجْبَتْهَا وَكَذَلِكَ
 رَوَاهُ الْفَرَّاءُ مِنْ أَصْحَابِكُمْ وَاخْتَارَ الرَّفْعَ فِي هَذَا الْبَيْتِ وَهُوَ الرِّوَايَةُ الصَّحِيحَةُ
 وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّانِي فَلَا حِجَّةَ فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّ الرِّوَايَةَ

٢٠ لِكَيْ بِحَسْبُوا أَنَّ الْهَوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وَأَمَّا الْبَيْتُ الثَّالِثُ فَلَا حِجَّةَ لَهُ فِيهِ أَيْضًا لِأَنَّ الرِّوَايَةَ فِيهِ بِالتَّوْحِيدِ
 لَا تَظْلِمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَظْلِمُ

كَالرِّوَايَةِ الْآخَرَى

لَا تَنْتَهَمُ النَّاسَ كَمَا لَا تَنْتَهَمُ

٢٥ وَأَمَّا الْبَيْتُ الرَّابِعُ فَلَيْسَ فِيهِ حِجَّةٌ أَيْضًا لِأَنَّ الرِّوَايَةَ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ الرِّوَايَةَ

كَمَا يَوْمًا تُحْدِثُهُ بِالرَّفْعِ كَقَوْلِ أَبِي النَّجْمِ
قُلْتُ لِصَبِيَّانِ أَذْنُ مِنْ لِقَائِهِ . كَمَا تُغْدِي الْقَوْمَ مِنْ شِوَانِهِ

وكقول الآخر
أَيْخُ فَأَضْطَبِّغْ قُرْصًا إِنَّا أَعْتَدْنَاكَ الْهَوَى . بَرَزْتَ كَمَا يَكْفِيكَ فَقَدْ أَتَجَانَّبُ
وَلَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ كَمَا يَوْمًا تُحْدِثُهُ بِالنَّصَبِ إِلَّا الْمُنْضَلُ الضَّيِّقُ وَحْدَهُ فَإِنَّهُ كَانَ
يَرَوِيهِ مَنْصُوبًا وَإِجْمَاعُ الرُّوَاةِ مِنْ نَحْوِيٍّ الْبَصْرَةَ وَالْكَوْفَةَ عَلَى خِلَافِهِ وَالْخَالَفُ
لَهُ أَقْوَمُ مِنْهُ بِعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَأَمَّا السِّتُ الْخَامِسُ فِيهِ تَكَلَّفُ بَقْعٍ وَالْأَظْهَرُ فِيهِ
يُقَلِّبُ عَيْنَيْهِ لِكَيْمَا أَخَافَهُ

على أنه لو صح ما رَوَوْهُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ عَلَى مُتَقَضَى مَذْهَبِهِمْ فَلَا يَخْرُجُ
أ. ذَلِكَ عَنْ حَدِّ الشُّذُودِ وَالْقَلَّةِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،

٨٢ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ لَامَ الْمُجْعَدِ فِي النَّاصِبَةِ بِنَفْسِهَا وَيَجُوزُ إِظْهَارُ أَنْ
بعدها للتوكيد نحو مَا كَانَ زَيْدٌ لَإِنْ يَدْخُلَ دَارَكَ وَمَا كَانَ عَمْرُو لَإِنْ يَأْكُلُ
طَعَامَكَ وَيَجُوزُ تَقْدِيمُ مَفْعُولِ الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ بِلَامِ الْمُجْعَدِ عَلَيْهَا نَحْوُ مَا كَانَ
١٥ زَيْدٌ دَارَكَ لِيَدْخُلَ وَمَا كَانَ عَمْرُو طَعَامَكَ لِيَأْكُلَ وَذَهَبَ الْبَصَرِيُّونَ إِلَى
أَنَّ النَّاصِبَ لِلْفِعْلِ أَنَّ مَقْدَرَهُ بَعْدَهَا وَلَا يَجُوزُ إِظْهَارُهَا وَلَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَفْعُولِ
الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ (RoL. 187) بِلَامِ الْمُجْعَدِ عَلَيْهَا ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَن قَالُوا
الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا فِي الْعَامِلَةِ بِنَفْسِهَا وَجَوَازُ إِظْهَارِ أَنْ بَعْدَهَا مَا قَدَّمَاهُ فِي
مسألة لَامَ كَتَّى وَأَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى جَوَازِ تَقْدِيمِ الْمَنْصُوبِ عَلَى الْفِعْلِ الْمَنْصُوبِ
٢ بِلَامِ الْمُجْعَدِ فَمَا قَالَ الشَّاعِرُ

لَقَدْ عَذَلْتَنِي أُمُّ عَمْرٍو وَلَمْ أَكُنْ . مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لِأَسْبَعَا

أَرَادَ وَلَمْ أَكُنْ لِأَسْبَعِ مَقَالَتَهَا وَقَدَّمَ مَنْصُوبَ لِأَسْبَعِ عَلَيْهِ وَفِيهِ لَامُ الْمُجْعُودِ
٢٢ فَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ وَفِيهِ أَيْضًا دَلِيلٌ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ لَامَ الْمُجْعُودِ

في العاملة بنفسها عن غير تقديرٍ أن إذ لو كانت أن هاهنا مقدرةً لكانت
مع الفعل بمنزلة المصدر وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه، وأما
 البصريون فأجَبُوا بأن قالوا الدليل على أن الناصب أن المقدرة بعدها ما
 قلناه في مسئلةٍ لَمْ كُنْ وأما الدليل على أنه لا يجوز إظهار أن بعدها فمن
 وجهين أحدهما أن قولهم مَا كَانَ زَيْدٌ يَدْخُلُ وَمَا كَانَ عَمْرُوهُ يَأْكُلُ جواب
 فعلي ليس تقديره تقدير اسم ولا لفظه لفظ اسم لأنه جواب لقول قائل
 زَيْدٌ سَوْفَ يَدْخُلُ وَعَمْرُوهُ سَوْفَ يَأْكُلُ فلو قلنا مَا كَانَ زَيْدٌ لَأَنَّ يَدْخُلَ وَمَا
 كَانَ عَمْرُوهُ لَأَنَّ يَأْكُلَ بإظهار أن لَكُنَّا جعلنا مقابل سَوْفَ يَدْخُلُ وَسَوْفَ
 يَأْكُلُ اسمًا لأنَّ أن مع الفعل بمنزلة المصدر وهو اسمٌ فكذلك لم يجر إظهارها
 ١٠ كما لا يجوز إظهار الفعل في قولك إِيَّاكَ وَزَيْدًا، والوجه الثاني أن التقدير
 عندهم مَا كَانَ زَيْدٌ مَقْدَرًا لَأَنَّ يَدْخُلَ أو نحو ذلك من التقدير الذي يُوجب
 المستقبل من الفعل وأن تُوجب الاستقبال فاستغنى بما تضمن الكلام من
 تقدير الاستقبال عن ذكر أن، ومنهم من قال إنها لم يجر إظهار أن بعدها
 لأنها صارت بدلًا من اللفظ بها لأنك إذا قلت مَا كَانَ زَيْدٌ يَدْخُلُ كَانَ
 ١٥ نَفْيًا لَسَيَدْخُلُ كما لو أظهرت أن فقلت مَا كَانَ زَيْدٌ لَأَنَّ يَدْخُلَ فلما صارت
 بدلًا منها كما أن ألف الاستفهام بدل من طو القسم في قولهم اللَّهُ لَا قُوَّةَ لِمَنْ
يجر إظهارها إذ كانت اللام بدلًا منها فكأنها مظهرة، وأما المجواب عن

كلمات الكوفيين أما قول الشاعر

وَلَمْ أَكُنْ ، مَقَالَتَهَا مَا كُنْتُ حَيًّا لَأَسْمَعَا

٢٠ فلا حجة لهم فيه لأنَّ مَقَالَتَهَا منصوب بفعلٍ مقديرٍ كأنه قال وَلَمْ أَكُنْ لَأَسْمَعِ
 مَقَالَتَهَا لا بقوله لَأَسْمَعَا كما قال الشاعر

وَلَمَّا أَمْرُوهُ مِنْ عُصْبَةٍ خَيْرِيَّةٍ ، أَبَتْ لِلْعَلَايِ أَنْ تَدِيحَ رِقَابَهَا

فاللام في قوله لِلْعَلَايِ لا تكون في صلة أن تَدِيحَ بل من صلة فعلي مقديرٍ
 فله وتقديره (tol 1٩٨) أَبَتْ أَنْ تَدِيحَ وجعل هذا المظهر تفسيرًا لذلك المقدر

٢٥ وهذا النحو في كلامهم أكثر من أن يحصى والله أعلم،

٨٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل المستقبل من غير تقدير أن نحو قولك أطلع الله حتى يدخلك الجنة وأذكر الله حتى تطلع الشمس وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك مطلقته حتى الشتاء وسوقته حتى الصيف وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بالي مضمرة أو مظهرة وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنها قلنا أنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو إما أن تكون بمعنى كى كقولك أطلع الله حتى يدخلك الجنة أى كى يدخلك الجنة وإما أن تكون بمعنى إلى أن كقولك أذكر الله حتى تطلع الشمس أى إلى أن تطلع الشمس فإن كانت بمعنى كى فقد قامت مقام كى وكى تنصب فكذلك ما قام مقامها وإن كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها وصار هذا بمنزلة واو القسم فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها وكذلك واو رب لما قامت مقامها عملت عملها فكذلك ها هنا قلنا إنها تخفض الاسم بنفسها لأنها قامت مقام إلى وإلى تخفض ما بعدها فكذلك ما قام مقامها ، وأما الكسائي فقال إنها قلت أنها تخفض بالي مضمرة أو مظهرة لأن التقدير فى قولك صرنت القوم حتى زيد أى حتى انتهى صرني إلى زيد ثم حذف انتهى صرني إلى تخفيفا فوجب أن تكون إلى هي العاملة ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنها قلنا أن الناصب للفعل أن المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء وإذا ثبت أنه لا

يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل منصوباً بتقدير أن وإنها وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر وهي أم الحروف الناصبة للفعل فلها كان تقديرها أولى من غيرها، والذي يدل على أن الفعل بعد حتى منصوب بتقدير أن لا بها نفسها قول الشاعر (Eul. 189)

فَأَوَيْتُ عَيْنَ أَبِي الدِّهْنِيِّ بِطَلِّهِ • حَتَّى الْبَصِيفِ وَيَقُولُ الْفَعْدَانُ

فالبصيف مجرور بحتى ويقال عطفت عليه فلو كانت حتى هي الناصبة لوجب أن لا يحىء الفعل هاهنا منصوباً بعد حىء الجر لأن حتى لا تكون في موضع واحد جارة وناصة والمعطوف يجب أن يكون على إعراب المعطوف عليه فإذا لم يكن قبل يغلو فعل منصوب وكان قبله اسم مجرور عِلِمَتْ أن ما بعد الواو يجب أن يكون مجروراً وإذا وجب الجر بعد الواو وجب أن يكون يغلو منصوباً بتقدير أن لأن أن مع الفعل بمنزلة الاسم على ما بينا، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أنها إذا كانت بمعنى كفى فقد قامت مقام كفى وكفى تنصب فكذلك ما قام مقامها فالكلام على إفساده ١٥ كالللام في مسألة لام كفى فلا تُعِيد هاهنا، وأما قولهم أنها إذا كانت بمعنى إلى أن فقد قامت مقام أن وأن تنصب فكذلك ما قام مقامها فلنا هذا فاسد لأنه يجوز عندكم ظهور أن بعد حتى ولو كانت بدلاً عنها لبا جاز ظهورها بعدها لأنه لا يجوز أن يجمع بين البتل والبتل ألا ترى أن واو القسم لبا كانت بدلاً عن الباء لم يجر أن يجمع بينهما فلا يقال يوالله ٢٠ لَأَقْعَلَنَّ وكذلك التاء في القسم لبا كانت بدلاً عن الواو لا يقال توالله لَأَقْوَمَنَّ لبا كان يوتى إليه من الجمع بين البتل والبتل وأما واو رَبِّ فلا نسلم أنها قامت مقامها ولا أنها عاملة وإنها هذا شيء تدعونه على أصلكم وقد نبأ فساداً في موضعه بما يغنى عن الإعادة، وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن المحض بالي مضمرة أو مظهر فظاهر الفساد لبُعْدِهِ في التقدير ٢٥ وإبطال معنى حتى وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي

بعدها من جنس ما قبلها وإنما حتى اختصته من بين الجنس لأنه يستبعد
 منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس كقولك قَاتِلُ زَيْدٍ السَّبَاعِ
 حَتَّى الْأَسَدِ لِأَنَّهُ يُقَالُ الْأَسَدُ أَبَدٌ مِنْ يُقَالُ لغيره وكقولك اسْتَجِرَّ عَلَى
 الْأَمِيرِ جُنْدُهُ حَتَّى الضَّعِيفِ الَّذِي لَا سِلَاحَ مَعَهُ لِأَنَّهُ اسْتَجَرَّ الضَّعِيفُ الَّذِي
 لَا سِلَاحَ مَعَهُ أَبَدٌ مِنْ اسْتَجَرَّ غَيْرُهُ فَلَوْ قُلْنَا أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهِ حَتَّى أَنْتَهَى
 اسْتَجِرَّوْهُ إِلَى الضَّعِيفِ الَّذِي لَا سِلَاحَ مَعَهُ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى زِيَادَةِ كَثْرَةِ
 وَكَانَتْ إِلَى فِي صَلَةِ أَنْتَهَى لَا فِي صَلَةِ حَتَّى وَذَلِكَ خُرُوجٌ عَنِ الْمَثَلَاتِ
 الْفَرِيَةِ مِنْ غَيْرِ بُرْهَانٍ وَلَا قَرِينَةٍ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ وَإِذَا قُلْنَا أَنَّهُ مَجْرُورٌ بِحَتَّى لَمْ
 يَخْرُجْ عَنِ قِيَاسِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمَثَلَاتِ الْفَرِيَةِ لِأَنَّهُ حَتَّى قَدْ يَلِيهَا الْمَجْرُورُ فِي حَالٍ
 ١٠ وَغَيْرِ الْمَجْرُورِ (fol. 190) فِي حَالٍ وَلَمَّا نَظَّائِرُ مِمَّا يَجُزُّ فِي حَالٍ وَلَا يَجُزُّ فِي حَالٍ
 نَحْوُ مُذٍّ وَمُنْذٌ وَحَاشَا وَخَلَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ وَإِذَا ظَهَرَ الْمَجْرُورُ بَعْدَهَا وَلَمْ يَدُلَّ دَلِيلٌ
 عَلَى إِضَارَةِ حَرْفٍ جَرٍّ عَلَى أَنَّ حُرُوفَ الْمَجْرُورِ لَا تَعْمَلُ مَعَ الْمَحْذُوفِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهَا
 فِي الْمَجَارَّةِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهَا فِي الْمَجَارَّةِ قَوْلُهُمْ حَتَّامٌ وَحَاشَانَةٌ كَقَوْلِهِمْ إِلَّا مَ
 وَالْأَمَّةُ وَالْأَصْلُ فِيهَا حَتَّى مَا وَمَا لِلْإِسْتِثْنَاءِ فَلَوْ لَمْ يَكُنْ حَتَّى حَرْفَ جَرٍّ
 ١١ وَإِلَّا لَمَّا جاز حذف الألف من مَا لِأَنَّ مَا لَا يُحذفُ أَلْفُهَا إِلَّا أَنْ يَدْخُلَ
 عَلَيْهَا حَرْفُ جَرٍّ عَلَى مَا يَبَيِّنُ فِي كَيْفِيَّةِ وَفِيَّةِ وَبَيْتَةٍ وَبَيْتَةٍ وَعَمَّةٍ وَمَا أَشْبَهَ
 ذَلِكَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا فِي الْمَجَارَّةِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ إِلَى
 مُقَدَّرَةٍ بَعْدَ حَتَّى أَنْ حَتَّى تَقُومَ مَقَامَ إِلَى إِلَّا نَرَى أَنَّكَ تَقُولُ أَقْمُ حَتَّى يَقْدَمَ
 زَيْدٌ وَسِرٌّ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَيَصْلُحُ أَنْ يُقِيمَ مَقَامَهَا إِلَى تَقُولُ أَقْمُ إِلَى أَنْ
 ٢٠ يَقْدَمَ زَيْدٌ وَسِرٌّ إِلَى أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ فَتَقُومَ إِلَى مَقَامِ حَتَّى فَإِذَا كَانَتْ تَقُومُ
 مَقَامَهَا فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا لِأَنَّهُ إِحْدَاهُمَا تُفْعَلُ عَنِ الْآخَرَى، وَالَّذِي
 يَدُلُّ عَلَى أَنَّ حَتَّى فِي مَوْضِعٍ إِلَى فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَنَّكَ تَقُولُ أَقْمُ إِلَى قُدُومِ
 زَيْدٍ وَأَقْمُ حَتَّى قُدُومِ غَيْرِهِ وَإِنَّمَا ظَهَرَتْ أَنَّ بَعْدَ إِلَى وَلَمْ تَظْهَرْ بَعْدَ حَتَّى
 لِأَنَّ إِلَى تَلَزَمَ الْاسْمَ وَحَتَّى لَا تَلَزَمَ الْاسْمَ فَالزَّمُوا إِلَى أَنْ لَتَظْهَرَ أَسْمِيَّةٌ مَا
 ٢٥ دَخَلَتْ عَلَيْهِ وَقُوَّةُ لَزُومِهَا الْمَجْرُورُ وَكَذَلِكَ أَيْضًا حَسَنُ ظُهُورِ أَنْ بَعْدَ لَامٍ

كَمْ وَلَمْ يَحْسُنْ بَعْدَ حَتَّى وَكَمْ لَأَنَّ اللَّامَ تَلَزَمَ الْأَسْمَ بِخِلَافِهِ حَتَّى وَكَمْ
وَاللهُ أَعْلَمُ،

٨٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار واجتلف
البصريون فذهب الأكثرون إلى أنَّ العامل فيها حرف الشرط وذهب
آخرون إلى أنَّ حرف الشرط وفعل الشرط بهلان فيه وذهب آخرون
إلى أنَّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب
الشرط وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبني على الوقف، أما الكوفيون
فأجابوا بأن قالوا إنما قلنا أنه مجزوم على الجوار لأنَّ جواب الشرط مجاوز
للفعل الشرط لازم له لا يكاد ينفك عنه فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار
حمل عليه في الجزم فكان مجزوما على الجوار والحمل على الجوار كثير قال
الله تعالى لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ وَجْهَ الدليل
أنَّه قال وَالْمُشْرِكِينَ بالخفض على الجوار وإن كان معطوفا على الَّذِينَ فهو
مرفوع لأنه اسمٌ يَكُنْ وقال تعالى وَاسْجَعُوا بِرُؤُسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَافِرِينَ
١٥ بالخفض على الجوار وفي قراءة أبي عمرو وابن كثير وحجة وبجي عن عاصم
وأبي جعفر وخلف (fol. 101) وكان ينبغي أن يكون منصوبا لأنه معطوف على
قوله فَأَغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ كما في القراءة الأخرى وفي قراءة نافع وابن
عاصم والكسائي وحفص عن عاصم ويعقوب ولو كان معطوفا على قوله
بِرُؤُسِكُمْ لكان ينبغي أن يكون الأَرْجُلُ مَمْسُوحَةٌ لا مَمْسُولَةٌ وهو مخالف لإجماع
٢٠ أَثْبَتَ الْأَمَّةُ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلَفِ إِلَّا فِيمَا لَا يَعْدُ خِلَافًا تَمَّ قَالَ زُهَيْرٌ

لَعَبَ الرِّيَاحِ بِهَا وَغَيْرَهَا ٠ بَعْدَى سَوَإِي الْمَوْرِ وَالْقَطْرِ

فخفض القطر على الجوار وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعا لأنه معطوف على
سَوَإِي وَلَا يَكُونُ معطوفا على المور وهو الغبار لأنه ليس للقطر سوا في كالمور

حَتَّى يَمِطْنَهُ عَلَيْهِ وَقَالَ الْآخَرُ
كَأَنَّمَا ضَرَبْتَ قُدَامَ أَعْيُنِنَا . قُطْلًا بِمُسْتَعَصِدِ الْأَوْتَارِ مَخْلُوجٍ
فَخَفَضَ مَخْلُوجٌ عَلَى الْجِوَارِ وَكَانَ يَبْنِي أَنْ يَقُولَ مَخْلُوجًا لَكُونَهُ وَصَنَّا لِقَوْلِهِ
قُطْلًا وَلَكِنَّهُ خَفَضَهُ عَلَى الْجِوَارِ وَقَالَ الْآخَرُ
كَأَنَّ نَسَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

فَخَفَضَ الْمُرْمَلِ عَلَى الْجِوَارِ وَكَانَ يَبْنِي أَنْ يَقُولَ الْمُرْمَلًا لَكُونَهُ وَصَنَّا لِلنَّسَجِ
لَا لِلْعَنْكَبُوتِ وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ جَعَزَ ضَبَّ خَرِبٍ فَخَفَضَ خَرِبًا عَلَى الْجِوَارِ
وَكَانَ يَبْنِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا لَكُونَهُ فِي الْحَقِيقَةِ صَفَةً لِلْجَعْرِ لَا لِلضَّبِّ فَكَذَلِكَ
هَاهُنَا جَوَابُ الشَّرْطِ كَانَ يَبْنِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا إِلَّا أَنَّهُ جُزْمٌ لِلْجِوَارِ وَلِهَذَا
١٠ إِذَا حُلَّتْ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فِعْلِ الشَّرْطِ بِالْفَاءِ أَوْ يَاءًا رَجَعَ إِلَى الرَّفْعِ قَالَ اللَّهُ
تَعَالَى فَمَنْ يُؤْمِنْ بِرَبِّهِ فَلَا يَحْزَنْ بَعْثًا وَلَا رَمَقًا وَقَالَ تَعَالَى وَإِنْ تُصِيبْهُمْ سَيْفَةٌ
بِمَا قَسَمْتُ لَأُبَيِّمَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا
قُلْنَا أَنَّ الْعَامِلَ هُوَ حَرْفُ الشَّرْطِ وَذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ يَقْتَضِي جَوَابَ
الشَّرْطِ كَمَا يَقْتَضِي فِعْلَ الشَّرْطِ وَكَأَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ فِي فِعْلِ الشَّرْطِ فَكَذَلِكَ
١٥ يَجِبُ أَنْ يَعْمَلَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ حَرْفَ الشَّرْطِ
وَفِعْلَ الشَّرْطِ يَعْمَلَانِ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ فَقَالَ إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ حَرْفَ
الشَّرْطِ وَفِعْلَ الشَّرْطِ يَقْتَضِيَانِ جَوَابَ الشَّرْطِ فَلَا يَنْفَكُ أَحَدُهُمَا عَنْ صَاحِبِهِ
فَلَمَّا أَقْنَضِيَاهُ مَعًا وَجِبَ أَنْ يَعْمَلَ فِيهِ مَعًا كَمَا قُلْنَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَالْمَبْدَأِ أَنَّهَا
يَعْمَلَانِ فِي الْمَخْبَرِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا غَيْرَ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ وَإِنْ اعْتَمَدَ عَلَيْهِ كَثِيرٌ
٢٠ مِنَ الْبَصَرِيِّينَ فَلَا يَنْفَكُ مِنْ ضَعْفٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ فِعْلَ الشَّرْطِ فِعْلٌ وَالْأَصْلُ
فِي الْفِعْلِ أَنَّ لَا يَعْمَلَ فِي الْفِعْلِ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْفِعْلِ تَأْثِيرٌ فِي أَنْ يَعْمَلَ فِي
الْفِعْلِ وَإِنْ لَهُ تَأْثِيرٌ فِي الْعَمَلِ فِي الْفِعْلِ فِإِضَافَةٌ مَا لَا تَأْثِيرَ لَهُ إِلَى مَا لَهُ تَأْثِيرٌ
لَا تَأْثِيرَ لَهُ وَالتَّحْقِيقُ فِيهِ عِنْدِي أَنَّ يُقَالُ أَنَّ هُوَ الْعَامِلَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ
بِوَسْاطَةِ فِعْلِ الشَّرْطِ لِأَنَّهُ لَا يَنْفَكُ عَنْهُ فَحَرْفُ الشَّرْطِ يَعْمَلَ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ
٢٥ عِنْدَ وَجُودِ فِعْلِ (ibid. 1112) الشَّرْطِ لَا بِهِ كَمَا أَنَّ النَّارَ تُسَخِّنُ الْمَاءَ بِوَسْاطَةِ الْقِدْرِ

والمحطَب فالتصنيف إنما حصل عند وجودها لا بهما لأنَّ التصنيف إنما حصل
 بالنار وحدها فكذلك هاهنا إنَّ هو العامل في جواب الشرط عند وجود
 فعل الشرط إلاَّ أنه عامل معه، وأمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّ حرف الشرط يعمل
 في فعل الشرط وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط فقال لأنَّ حرف الشرط
 حرف جزم والمحروف المجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين فوجب أن يكون
 فعل الشرط هو العامل وهذا القول ضعيف أيضا لأنَّه يؤدِّسه إلى إعمال
 الفعل في الفعل وقولهم المحروف المجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين باطل
 لِمَا يبيِّن من وجه مناسبتِه للعمل في الشرط وجوابه لإقتضائِه لما بخلافِ
 غيره من المحروف المجازمة فإنَّها لَمَّا اقْتَضَتْ فعلا واحدا علمت في شيء
 واحد وحرفُ الشرط لَمَّا اقْتَضَى شيئين وجب أن يعمل في شيئين فياسا
 على سائر العوامل، فأما مَنْ ذهب إلى أنَّه سبئي على الوقف فقال لأنَّ الفعل
 المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم
 لأنَّه ليس من مواضعه فوجب أن يكون مبنيا على أصله فكذلك فعل الشرط
 وهذا القول ليس بمعتد به عند البصريين لظهور فساده لأنَّه لو كان الأمر
 ١٥ على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يكون الفعل مُعْرَبًا بعد أن وكَّي وإذْن
 وكذلك أيضا بعد لم وكَلَّا ولام الأمر ولا في النهي لأنَّ الاسم لا يقع بعد
 هذه الأحرف فكان ينبغي أن يكون الفعل بعدها مبنيا لأنَّه لم يقع موقع الاسم
 فلَمَّا انْعَقَد الإجماع في هذه المواضع على أنَّه معرب وأَنه منصوب بدخول
 النواصب ومجوزم بدخول المجوزم دلَّ على فساده ما ذهب إليه، وأمَّا المحجوب
 ٢٠ عن كلمات الكوفيين أمَّا احتجاجهم بقوله تعالى لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ
 الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ فلا حجة لهم فيه لأنَّ قوله وَالْمُشْرِكِينَ ليس معطوفا على
 الَّذِينَ كَفَرُوا وإنما هو معطوف على قوله مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ فدخله المحرَّ لأنَّه
 معطوف على مجرور لا على المحوار، وأمَّا قوله تعالى وَاسْمَحُوا بِرُؤْسِكُمْ وَأَرْجِلَكُمْ
 إِلَى الْكَعْبَيْنِ فلا حجة لهم فيه أيضا لأنَّه على قراءة مَنْ قرأ بالمجر ليس معطوفا
 ٢٥ على قوله فَاسْغِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ وإنما هو معطوف على قوله بِرُؤْسِكُمْ على

أن المراد بالمسح في الأرجل الغسل قال أبو زيد الأنصاري المسح خفيفُ
 الغسل وكان أبو زيد الأنصاري من اللغات الآتيات في نقل اللغة وهو من
 مشايخ سيبويه وكان سيبويه إذا قال سمعتُ الثقة يُريد أبا زيد الأنصاري
 (fol. 198) والذي يدل على ذلك قولُه تَمَسَّحْتُ للصلاة أى تَوَضَّأْتُ والوضوء
 ٨. يشتمل على مسح ومغسول والسِّر في ذلك أن المتوضئ لا يقتنع بصَبِّ
 الماء على الأعضاء حتى يمسحها مع الغسل فلذلك سَمِيَ الغسل مسحاً فالرأس
 والأرجل ممسوحان إلا أن المسح في الرجل المراد به الغسل لبيان السنته ولولا
 ذلك لكان مسحاً والذي يدل على أن المراد به الغسل ورودُ التحديد في
 قوله إلى الَكَمَيْنِ والتحديد إنما جاء في المغسول لا في المسح وقال قوم
 ١٠. الأرجل معطوفة على الرأس في الظاهر لا في المعنى وقد يُعَاطَف الشيء على
 الشيء والمعنى فيها مختلف قال الشاعر

إِذَا مَا الْغَانِيَاتُ بَرَزْنَ يَوْمًا ۖ وَزَجَجْنَ الْحَوَاجِبَ وَالْعَيْنُونَا

فعطفت العينون على المحواجب وإن كانت العينون لا تُزَجَّجُ وقال الآخر

تَرَاهُ كَأَنَّ اللَّهَ يَجِدُّ أَنْفَهُ ۖ وَعَيْنِيهِ إِنْ مَوْلَاهُ تَابَ لَهُ وَفُرَّ

١٥. فعطفت عينيه على أنفه وإن كانت العينان لا توصفان بالجدع وقال ليبد

فَصَلَا فُرُوعُ الْأَهْقَانِ وَأُطْفَلَتْ ۖ بِأَجْمَلِهِنَّ ظِلَابُوهَا وَنَعَامُهَا

فعطفت نعامها على ظلأوها وللنعم لا تُطْفَلُ وإنما تبيض وقال الآخر

يَا لَيْتَ بَعْلَكَ فِي أَلْوَعِي ۖ مَتَقَلَّدًا سَيْفًا وَرُمَحًا

فعطفت رُمَحًا على سيفها وإن كان الرمح لا يُتَقَلَّدُ وقال الآخر

٢. فَعَلَفَتْهَا نَيْبًا وَمَاءَ بَارِدًا ۖ حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا

فعطفت ماءً على نيبها وإن كان الماء لا يُعَلَفُ وقال الآخر

شَرَابُ الْبَيَانِ وَتَمْرِ وَأَقِطُ

فعطفت تمراً على ألبان وإن كان التمر لا يُشرب فكذلك عطفت الأرجل

٢٤. على الرؤوس وإن كانت لا تُسَمَحُ، وأما قول زهير

سَوَافِي الثُّورِ وَالْقَطْرِ

فلا حجة لهم فيه لأنه معطوف على الثور وهو الثبار وقولهم لا يكون معطوفا على الثور لأنه ليس للقطر سواف قلنا يجوز أن يكون قد سقى ما تسقيه الريح منه وقت نزوله سوافي كما يسقى ما تسقيه الريح من الثبار سوافي، وأما قول الآخر

كَأَنَّ تَسْحَجَ الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمَلِ

فنقول الرواية المُرْمَل بكسر الميم فيكون من وصف العنكبوت لا التسحج وإن كانت الرواية التي ذكرتم صحيحة وأنه مجرور على الجوار إلا أنه لا حجة فيه لأن الحمل على الجوار من الشاذ الذي لا يُعرج عليه وكذلك قوله
فَطَنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَحْلُوجِ

وقولهم مَحْرُوصٍ خَرِبٍ مَحْمُولٌ على الشذوذ الذي يُقْتَصَرُ فيه على السباع لقننه ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حكي عنهم يقاس عليه ألا ترى أن الخبيثاتي حكي أنه من العرب من يَجْزِمُ بَلَنَ وَيَنْصِبُ بَلَمَ إلى غير ذلك (Fol. 104) من الشواذ التي لا يُلْتَفَتُ إليها ولا يقاس عليها فكذلك هاهنا والله أعلم،

٨٥ مسألة

١٥

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تَقَلَّمَ الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك إن زَيْدٌ أَنَا نِي آتِيَه فَإِنَّهُ يَرْتَقِعُ بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير فيه إن أَنَا نِي زَيْدٌ والنعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدّر وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء، أما الكوفيون فأحجوا بأن قالوا إنما جَوَزْنَا تقديم المرفوع مع إن خاصة وعملها في فعل الشرط مع النصل لأنها الأصل في باب الجزاء فلقولنا جاز تقديم المرفوع معها وقلنا أنه يرتفع بالعائد لأن ٢٢ المكثي المرفوع في النعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعا به كما

قالوا جاءني الظريف زيد وإذا كان مرفوعا به لم يقتصر إلى تقدير فعلي،
وأما البصريون فأحبوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يرتفع بتقدير فعلي لأنه لا
يجوز أن يفصل بين حرف المجرم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك
الفعل ولا يجوز أن يكون الفعل هاهنا عاملا فيه لأنه لا يجوز تقديم ما
يرتفع بالفعل عليه فلولم يقدّر ما يرفعه لبقّي الاسم مرفوعا بلا رافع وذلك
لا يجوز قَدْ ل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعلي وأن الفعل المظهر الذي بعد
الاسم يدل على ذلك المقدر، وأما المجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم
إنما جَوَزنا تقديم المرفوع مع إن خاصة لتَوَيَّنَّا لأنها الأصل في باب المجزأ
دون غيرها من الأسماء والظروف التي يُجَازَى بها قلنا نسلم أن إن هي
١٠ الأصل في باب المجزأ ولكن هنا لا يدل على جواز تقديم الاسم المرفوع
بالفعل عليه لأنه يؤدي إلى أن يتقدّم ما يرتفع بالفعل عليه وذلك لا يجوز
لأنه لا نظير له في كلامهم فوجب أن يكون مرفوعا بتقدير فعلي ويكون
الفعل الظاهر منسّرا له يلي لما كانت إن هي الأصل اختصت بجواز تقديم
المرفوع بتقدير فعلي مع الفعل الماضي خاصة دون غيرها من الأسماء
١٥ والظروف التي يُجَازَى بها لأنها هي الأصل وتلك الأسماء والظروف فرع
عليها والأصل ينصرف ما لا ينصرف الفرع ألا ترى أن هزة الاستفهام لما
كانت هي الأصل في حروف الاستفهام جاز فيها ما لم يجر في غيرها من
حروف الاستفهام فكذلك هاهنا وأما قول عدي

فَمَتَى وَابْتَغِ يَنْهَمُ بِجُوءٍ وَتُعْطَفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِ

٢٠ وقول الآخر

صَعْدَةُ نَابِتَةٌ فِي حَائِرٍ أَيْنَمَا الرِّجُّ نَسِيلَتَهَا نِيلَ

وقول الآخر

فَمَنْ تَحَنَّنْ نَوْمُهُ يَبْتَ وَهُوَ آمِنٌ - وَمَنْ لَا تُحْجِرُهُ بُسٌّ مِنَّا مَفْرَعًا

فهو ضعيف (fol. 196) لا يجوز في الكلام لأنه قدر الفعل بعد متى وأينما
٢٥ ومن وهي فرع على إن ولأنه فعل مضارع يظهر فيه عمل حرف المجرم وذلك

ضعيف في إن في الكلام فإنها يجوز في الشعر وإذا كان ذلك ضعيفا في إن وهي الأصل ففيها هو فرع عليها أولى ولو كان فعلا ماضيا لكان في هذه المواضع أسهل إذ كان ذلك جائزا في إن في الكلام دون غيرها وهذا كله شيء يختص بالشعر ولا يجوز في الكلام، وأما قولهم أنه يرتفع بالعائد لأن المكثي المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعا به كما قالوا جاء في الظريف زيد قلنا هذا باطل لأن ارتفاع زيد في جاء في الظريف زيد إنما كان على البدل من الظريف وجاز أن يكون بدلا لتأخير البدل عن المبدل منه فأما هاهنا فلا يجوز أن يكون بدلا لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل على المبدل منه وقد بينا بطلان الرفع بالعائد في موضعه بما يغني عن الإعادة هاهنا، وأما ما ذهب إليه أبو الحسن الأخفش من أنه يرتفع بالابتداء ففساد وذلك لأن حرف الشرط يقتضي الفعل ويختص به دون غيره ولهذا كان عاملا فيه وإذا كان مقتضيا للفعل ولا بدله منه بطل تقدير الابتداء لأن الابتداء إنما يرتفع به الاسم في موضع لا يجب فيه تقدير الفعل لأن حقيقة الابتداء هو التعرّي من العوامل اللفظية المظهرة أو المقدّرة وإذا وجب تقدير الفعل هاهنا استحال وجود الابتداء الذي يرفع الاسم وههنا يبطل قول من ذهب من الكوفيّين وغيرهم إلى أن الاسم بعد إذا مرفوع لأنه مبتدأ إما بالترافع أو بالابتداء في نحو قوله إذا السماء انشقت لأن إذا فيها معنى الشرط والشرط يقتضي النعل فلا يجوز أن يحمل على غيره والله أعلم،

٨٦ مسألة

٢.

ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدّم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع نحو إن تأتي زيد بكرمك وأخلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو إن تأتي زيدا أكرم فأباه أبو زكرياء

يجي بن زياد الفراء وأجازره أبو الحسن على بن حمزة الكسائي وذهب
 البصريون إلى أن تقدم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز،
 أما الكوفيون فأحبوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز فيه المجرم وذلك
 لأن جزم جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط فإذا فارقته بتقدم
 الاسم بطلت المجاورة الموجبة للمجرم فيبطل المجرم وإذا بطل المجرم وجب فيه
 الرفع، وأما البصريون فأحبوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز وذلك لأنه
 يجب أن *يُقَدَّر* فيه فعل كما وجب التقدير مع تقدم الاسم على فعل
 الشرط لأن حرف الشرط يعمل فيها على ما بيننا فكما وجب التقدير مع
 تقدمه على فعل الشرط فكذلك مع تقدمه على جواب الشرط ولا فرق
 بينهما، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إنما قلنا أنه لا يجوز
 فيه المجرم لأن المجرم في جواب الشرط إنما كان لمجاورته فعل الشرط فإذا
 فارقته بتقدم الاسم وجب أن يبطل المجرم قلنا قد ذكرنا بطلان كون المجاورة
 موجبة للمجرم في موضعه وبيننا فساد ما يغني عن الإعادة، والذي يدل على
 فساد ما ذهب إليه الفراء من منع جواز تقدم المنصوب قول طيقل الغنوي
 ١٥ *وَلِلنَّحْلِ أَيَّامٌ فَمَنْ يَصْطَلِزْ لَهَا * وَيَعْرِفْ لَهَا أَيَّامَهَا النَّحِيرَ تُعْقِبُ*
 فنصب النحير بتعقب وتقديره تعقب النحير وتُعقب مجزوم وإنما كسرت
 الباء لأن النصبة مجرورة وإنما كان هنا في المجرورة دون المرفوعة
 والمنصوبة لوجهين أحدهما أن المجرم في الأفعال نظير المجرم في الأسماء فلما
 وجب تحريكه حركوه حركة النظم والثاني أن الرفع والنصب يدخلان هنا
 ٢٠ الفعل ولا يدخله المجرم فلو حركوه بالضم أو النصب لآلئس حركة الإعراب
 بحركة البناء بخلاف الكسر فإنه ليس فيه ليس، والذي يدل على فساد ما
 ذهب إليه الفراء من امتناع جواز تقدم المنصوب أننا أجمعنا على أن
 المنصوب فضلة في الجملة بخلاف المرفوع فينبغي أن لا يُعْتَدَّ بتقدمه كتقدم
 ٢٤ المرفوع والله أعلم،

٨٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط نحو زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وَأَخْلِفُوا فِي جَوَازِ نَصْبِهِ بِالْشَّرْطِ فَأَجَازَهُ الْكِسَائِيُّ وَلَمْ يُجِزْهُ الْفَرَّاهُ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ بِالْشَّرْطِ وَلَا بِالْجِزَاءِ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْمَنْصُوبِ بِالْجِزَاءِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي الْجِزَاءِ أَنْ يَكُونَ مُقَدِّمًا عَلَى إِنْ كَمَا كَوَّلَكَ أَضْرِبْ إِنْ تَضْرِبْ وَكَانَ يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا أُخِرَ النَجْمُ بِالْجِزَاءِ عَلَى مَا بَيْنَنَا وَإِنْ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ

- ١٠ يَا أَفْرَغَ بْنَ حَابِسٍ يَا أَفْرَغَ ، إِنَّكَ إِنْ بُصِرْغَ أَخُوكَ تُصْرِغَ
والتقدير فيه إِنَّكَ تُصْرِغُ إِنْ بُصِرْغَ أَخُوكَ وَلَوْلَا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ وَإِلَّا
لَمَّا جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا وَلَوْ جَبَّ أَنْ يَكُونَ مَجْزُومًا وَقَالَ زُهَيْرٌ
وَلِإِنْ أَنَّهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ ، يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِيمٌ
والتقدير فيه يَقُولُ إِنْ أَنَّهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْئَلَةٍ وَلَوْلَا أَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ
١٥ وَإِلَّا لَمَّا (fol. 197) جَازَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا وَقَالَ الْآخَرُ

- فَلَمْ أَرْقِهِ إِنْ يَنْجُ مِنْهَا وَإِنْ يَمُتْ ، فَطَعْنَةُ لَا تُغْنِي وَلَا يَنْفَعُ
والتقدير فيه إِنْ يَنْجُ فَلَمْ أَرْقِهِ فَتَقَدَّمَ فِي الْمَوْضِعِ الَّذِي يَسْتَحَقُّهُ فِي الْأَصْلِ
وَإِذَا ثَبَتَ هَذَا وَأَنَّهُ فِي تَقْدِيرِ التَّقْدِيمِ فَوَجِبَ جَوَازُ تَقْدِيمِ مَعُولِهِ عَلَى حَرْفِ
الشَّرْطِ لِأَنَّ الْمَعُولَ قَدْ وَقَعَ فِي مَوْضِعِ الْعَامِلِ ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَأَحْجَبُوا بِأَنْ
٢٠ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُ مَعُولِ الشَّرْطِ وَالْجِزَاءِ عَلَى حَرْفِ الشَّرْطِ
لِأَنَّ الشَّرْطَ بِمَنْزِلَةِ الِاسْتِفْهَامِ وَالِاسْتِفْهَامُ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ فَكَمَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلَ
مَا بَعْدَ الِاسْتِفْهَامِ فِيمَا قَبْلَهُ فَكَذَلِكَ الشَّرْطُ أَلَّا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ زَيْدًا
٢٢ أَضْرِبْتَ فَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ زَيْدًا إِنْ تَضْرِبْ أَضْرِبْ وَالَّذِي يَدُلُّ

على ذلك أن بين الاستنهام وبين الشرط من المشابهة ما لا يخفاء به ألا ترى أنك إذا قلت أضربت زيداً كنت طالبا لها لم يستقر عندك كما أنك إذا قلت إن تضرب زيداً أضرب كان كلاما معقودا على الشك فإذا ثبتت المشابهة بينهما من هذا الوجه فينبغي أن يحمل أحدهما على الآخر فكما لا يجوز أن يتقدم ما بعد الاستنهام عليه فكذلك الشرط، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الأصل في الجزاء أن يكون مقلما على الشرط قلنا لا نسلم بل مرتبة الجزاء بعد مرتبة الشرط لأن الشرط سبب في الجزاء والجزاء مسبب عنه ومحال أن يكون المسبب مقلما على السبب ألا ترى أنك لا تقول إن أشكرك تعطيني وأنت تريد إن تعطيني أشكرك لاستحالة أن يتقدم السبب على السبب وإذا ثبت أن مرتبة الجزاء أن تكون بعد الشرط وجب أن تكون مرتبة معموله كذلك لأن الممول تابع للعامل، وأما قول الشاعر

إنك إن بصرغ أخوك نصرع

فلا حجة لم فيه لأنه إنما نوى به التقدم وجعله خيرا لأن لأجل ضرورة الشعر وما جاء للضرورة شعرا أو إقامة وزن أو قافية فلا حجة فيه، وأما قول زهير

وإن أتاه خليل يوم مسئلة يقول

فلا نسلم أنه رفعه لأن النية به التقدم وإنما رفعه لأن فعل الشرط ماضي وفعل الشرط إذا كان ماضيا نحو إن قمت أقوم فإنه يجوز أن يبقى على رفعه لأنه لما لم يظهر الجزم في فعل الشرط ترك الجواب على أول أحواله ٢. وهو الرفع وهو وإن كان مرفوعا في اللفظ فهو مجزوم في المعنى كقولك بغفر الله لفلان لنظفه مرفوع ومعناه دعاه مجزوم كقولهم ليغفر الله لفلان، وأما قال الآخر

فلم أرفو إن ينج منها

فلا حجة لم فيه لأن قوله فلم أرفو دليل على جواب الشرط لأن لم أقفل ٣. نقي لتعلت وفعلت تنوب متاب جواب الشرط المحذوف كما (Fol. 199)

قال الشاعر

يَا حَكَمَ الْوَارِثِ عِنَ عَبْدِ الْمَلِكِ • أَوَدَيْتُ إِنْ لَمْ تَحُبْ حَبْوَ الْمَعْتَكِ
أَيُّ إِنْ لَمْ تَحُبْ أَوَدَيْتُ فَعَمَلُ أَوَدَيْتِ الْمَقْتَمِ دَلَالَةٌ عَلَى أَوَدَيْتِ الْمُوَحَّرِ فَمَا
جَازَ أَنْ يُجْعَلَ فَعَلْتُ دَلِيلًا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ فَكَذَلِكَ يَجُوزُ أَنْ
يُجْعَلَ نَفْيُهَا الَّذِي هُوَ لَمْ أَفْعَلْ دَلِيلًا عَلَى جَوَابِهِ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى
ضَدِّهِ كَمَا يَحْمِلُونَهُ عَلَى نَظِيرِهِ أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا امْرَأَةٌ عَدُوَّةٌ كَمَا قَالُوا صَدِيقَةٌ
وَقَالُوا مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ كَمَا قَالُوا عَتِيقَةٌ وَقَالُوا جَوَاعُنُ كَمَا قَالُوا شَبَعَانُ وَقَالُوا
عِلْمٌ كَمَا قَالُوا جَهْلٌ وَلِهَذَا قَالَ الْكِسَائِيُّ فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ

إِنَّا رَضِيتُ عَلَى بَنُو قُثَيْرٍ • لَعَبَرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِصَاها

١٠ أَنَّهُ لَهَا كَانَ رَضِيتُ ضِدُّ سَخَطْتُ وَسَخَطْتُ تَعْدَى بَعَلَى فَكَذَلِكَ رَضِيتُ حَمَلًا
لَهُ عَلَى ضَدِّهِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا جُعِلَ لَمْ أَفْعَلْ دَلِيلًا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ الْمَحْذُوفِ
حَمَلًا عَلَى فَعَلْتُ وَحُذِفَ جَوَابُ الشَّرْطِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ
مَا يَدُلُّ عَلَى حَذْفِهِ كَقَوْلِهِمْ أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا أَيْ إِنْ فَعَلْتَ كَذَا
ظَلَمْتَ فَحُذِفَ ظَلَمْتَ لِدَلَالَةِ قَوْلِهِ أَنْتَ ظَالِمٌ عَلَيْهِ وَالشَّوَاهِدُ عَلَى حَذْفِهِ
١٥ جَوَابُ الشَّرْطِ فِي كَلَامِهِمْ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ أَنْ تَحْصِيَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

٨٨ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أَنَّ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ تَقَعُ بِمَعْنَى إِذْ وَذَهَبَ البصريون
إِلَى أَنَّهَا لَا تَقَعُ بِمَعْنَى إِذْ، أَمَّا الكوفيون فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا فَلْنَا ذَلِكَ
لِأَنَّ إِنْ قَدْ جَاءَتْ كَثِيرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ الْعَرَبِ بِمَعْنَى إِذْ قَالَ
٢٠ اللَّهُ تَعَالَى وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا أَيْ وَإِذْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ
لِأَنَّ إِنْ الشَّرْطِيَّةَ تُفِيدُ الشَّكَّ بِخِلَافِ إِذْ أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ إِنْ
قَامَتِ الْقِيَامَةُ كَانَ كَذَا لِمَا يَقْتَضِيهِ مِنْ مَعْنَى الشَّكِّ وَلَوْ قُلْتُ إِذْ قَامَتِ
٢٢ الْقِيَامَةُ أَوْ إِنَّا قَامَتِ الْقِيَامَةُ كَانَ جَائِزًا لِأَنَّ إِذْ وَإِنَّا لَيْسَ فِيهِمَا مَعْنَى الشَّكِّ

وإذا ثبت أن إن الشرطية فيها معنى الشك فلا يجوز أن تكون هاهنا الشرطية لأنه لا شك أنهم كانوا في شك فدل على أنها بمعنى إذ وقال تعالى يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ أي إذ كنتم مؤمنين لأنه لا شك في كونهم مؤمنين ولهذا خاطبهم في صدر الآية بالإيمان فقال يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فدل على أنها بمعنى إذ وقال تعالى وَاتَّقُوا اللَّهَ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ أي إذ كنتم مؤمنين وقال تعالى وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ أي إذ وقال تعالى لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ أي إذ شاءَ اللَّهُ وجاء في الحديث عن الرسول صلوات الله عليه حين دخل المذابح سلامٌ عليكم أهل دار قوم مؤمنين وأنا إن (fol. 199) شاءَ الله بكم لأحيون أي إذ لأنه لا يجوز الشك في اللوق بهم وقال الشاعر وَسَمِعْتُ حَلَفَهَا إِلَيَّ حَلَفْتُ • إِنْ كَانَ سَمْعُكَ غَيْرَ ذِي وَفَرٍ

أي إذ والشواهد على هنا نحو أكثر من أن تُحصى، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا أجمعنا على أن الأصل في إن أن تكون شرطاً والأصل في إذ أن تكون ظرفاً والأصل في كل حرف أن يكون دالاً على ما وضع له في الأصل فمن تمسك بالأصل فقد تمسك بأخصاص الحال ومن عدل عن الأصل بنى مذهباً بإقامة الدليل ولا دليل لم يدل على ما ذهبوا إليه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى وَإِنْ كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فلا حجة لهم فيه لأن إن فيه شرطية وقولهم أن إن الشرطية تنيد معنى الشك قلنا وقد تستعملها العرب وإن لم يكن هناك شك ٢٠ جرباً على عادتهم في إخراج كلامهم تخرج الشك وإن لم يكن هناك شك على ما بينا قبل ومنه قولهم إِنْ كُنْتُ إِنْسَانًا فَأَنْتَ تَفْعَلُ كَذَا وَإِنْ كُنْتُ أَنْبَى فَاطْنِي وَإِنْ كَانَ لَا يَشْكُ فِي أَنَّهُ إِنْسَانٌ وَأَنَّهُ ابْنُهُ ومعناه أَن مَن كَانَ إِنْسَانًا أَوْ ابْنًا فهذا حكمه فحاطبهم الله تعالى على عادة خطايهم فيما بينهم وهنا هو الجواب عن جميع ما استشهدوا به من الآيات إلا قوله تعالى لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ فَإِنَّ الجواب عنه من وجهين أحدهما أن

يكون الاستثناء وقع على دخولهم آمينين والتقدير فيه لَتَدْخُلُنَّ السَّجْدَ الْحَرَامَ آمِينَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ والوجه الثاني أن يكون ذلك على طريق التأديب للعباد لِيَتَأَدَّبُوا بِذَلِكَ كَمَا قَالَ تَعَالَى وَلَا تَقُولْنَ لَيْسَ بِهِ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وهذا هو الجواب عن قوله صلوات الله عليه وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا يَحْضُونَ لِأَنَّهُ لَمَّا آدَبَهُ الْحَقُّ تَعَالَى بِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَقُولْنَ لَيْسَ بِهِ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ تَسَلَّكَ بِالْأَدَبِ وَأَحَالَ عَلَى الْمَشِئَةِ فَقَالَ وَأَنَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَا يَحْضُونَ وَعَلَى هَذَا أَيْضًا يُجِبِلُ قَوْلَ السَّلَفِ أَنَا مُؤَمِّنٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى وَيُجِبِلُ أَيْضًا وَجْهَيْنِ آخَرَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونُوا قَالُوا ذَلِكَ تَرْكًا لِتَرْكِ النَّفْسِ لَا لِلشَّكِّ كَمَا قَالَ تَعَالَى فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ وَكَأَنَّ قِيلَ لِبَعْضِ الْحُكَمَاءِ مَا الصِّدْقُ الْقَبِيحُ فَقَالَ ثَنَاءُ الرَّجُلِ عَلَى نَفْسِهِ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ إِنْ شَاءَ اللَّهُ شَكًّا فِي وَصْفِ الْإِيمَانِ لَا فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ وَالشَّكُّ فِي وَصْفِ الْإِيمَانِ لَا يَنْقُضُ فِي أَصْلِ الْإِيمَانِ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ
 إِنْ كَانَ سَمِعَكَ غَيْرَ ذِي وَفَرٍ

فَلَا حُجَّةَ فِيهِ لِأَنَّهُ إِنْ فِيهِ حَرْفُ شَرْطٍ لَا يَمْنَى إِذْ وَاسْتَفْعَى بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ قَوْلِهِ
 ١٥ وَسَمِعْتَ عَنْ جَوَابِ الشَّرْطِ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهِ عَلَى مَا بَيَّنَّا فَمَا تَقَدَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

٨٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن إِنْ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ مَا نَحْوُ مَا إِنْ زَيْدٌ (M.L. 2000)
 قَائِمٌ فَإِنَّهَا بِمَعْنَى مَا وَذَهَبَ البصريون إلى أنها زائدة، أما الكوفيون
 فَأَخْبَرُوا بِأَن قَالُوا إِنَّهَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ إِنْ تَكُونُ بِمَعْنَى مَا وَقَدْ جَاءَ ذَلِكَ
 ٢٠ كَثِيرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ وَكَلَامِ الْعَرَبِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي
 غُرُورٍ أَيْ مَا الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ وَقَالَ تَعَالَى إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ أَيْ
 مَا أَنْتُمْ وَقَالَ تَعَالَى إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا أَيْ مَا أَنْتُمْ وَقَالَ تَعَالَى إِنْ
 ٢٢ نَحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَيْ مَا نَحْنُ وَقَالَ تَعَالَى يَسْمَا بِأَمْرِهِمْ يَوْمَ إِيمَانِكُمْ إِنْ

كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ أَيْ مَا كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ وَقَالَ تَعَالَى قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ
 أَيْ مَا كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فَإِذَا ثَبَتَ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى مَا جَارَ
 أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ مَا لِلتَّائِيدِ النِّفَى كَالْجَمْعِ بَيْنَ إِنْ وَاللَّامِ لِتَوْكِيدِ الْإِثْبَاتِ ،
 وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بِأَنَّ قَالُوا الدَّلِيلَ عَلَى أَنَّهَا هَاهُنَا زَائِدَةٌ أَنَّ دَخُولَهَا
 مَخْرُوجَهَا فَإِنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْمَعْنَى بَيْنَ قَوْلِ الْفَائِلِ مَا إِنْ زَيْدٌ قَامَ وَبَيْنَ
 مَا زَيْدٌ قَامَ فَلَمَّا كَانَ خُرُوجُهَا كَدَخُولِهَا تَنَزَّلَتْ مَنَزَلَةً مِنْ بَعْدِ النِّفَى كَمَا
 قَالَ تَعَالَى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَيْ مَا لَكُمْ إِلَهٌ غَيْرُهُ وَكَأَنَّ الشَّاعِرَ
 وَمَا بِالرَّحْمَنِ مِنْ أَحَدٍ

أَيْ أَحَدٌ وَأَشْبَهْتُ مَا إِذَا وَقَعَتْ زَائِدَةٌ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِيمَا رَحِمَهُ مِنْ أَهْلِ
 ١٠ إِنْ لَيْتَ لَهُمْ أَيْ فَيَرَحِمُهُ وَقَالَ تَعَالَى عَمَّا قَلِيلٍ أَيْ عَنْ قَلِيلٍ وَقَالَ تَعَالَى فِيمَا
 تَنْقِضِهِمْ مِثْلَهُمْ أَيْ فَيَنْقِضِهِمْ وَمَا زَائِدَةٌ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا ، وَأَمَّا الْجَوَابُ
 عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى مَا فَلَمَّا نَسَلِمَ أَنَّهَا تَكُونُ بِمَعْنَى
 مَا فِي مَوْضِعٍ مَا فَأَمَّا مَا اتَّخَذُوا بِهِ فَافْتَرَاهُ نَقُولُ بِمُوجِبِهِ إِذْ لَا يَنْبَغُ أَنْ يَفْعَ فِي
 بَعْضِ الْمَوَاضِعِ بِمَعْنَى مَا ، وَأَمَّا مَا اتَّخَذُوا بِهِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى رِقْسًا بِأَمْرٍ يُو
 ١٠ إِيْمَانُكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَلَا نَسَلِمَ أَنَّ إِنْ هَاهُنَا بِمَعْنَى مَا وَإِنَّمَا هِيَ هَاهُنَا شَرْطِيَّةٌ
 وَجَوَابُهُ مُقَدَّرٌ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ فَأَيُّ إِيْمَانٍ بِأَمْرٍ بِعِبَادَةِ عِجْلٍ
 مِنْ دُونِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ
 الْعَابِدِينَ لَا نَسَلِمَ أَيْضًا أَنَّهَا هَاهُنَا بِمَعْنَى مَا وَإِنَّمَا هِيَ شَرْطِيَّةٌ وَجَوَابُهُ فَأَنَا
 أَوَّلُ الْعَابِدِينَ أَيْ الْآفِينَ مِنْ قَوْلِهِ عَبْدٌ الرَّجُلُ عَبْدٌ عَبْدًا فَهُوَ عَبْدٌ وَعَبْدٌ
 ٢٠ إِذَا أَنْفَ وَجَاءَ فِي كَلَامِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
 عَبْدٌ فَصَسْتُ أَيْ أَرْنَتْ فَسَكَّتُ وَقَالَ الشَّاعِرُ

أُولَئِكَ قَوِيَّ إِنْ هَمَزَنِي هَمَزَهُمْ * وَأَعْبَدُ أَنْ تُفْعَى تَبِيْعٌ بِدَائِرِهِ
 أَيْ أَنْفَ وَمَعْنَى الْآبَةِ أَنَا أَوَّلُ الْآفِينَ إِنْ يُقَالُ لِلَّهِ وَلَدٌ وَقِيلَ أَوَّلُ الْعَابِدِينَ
 أَيْ أَوَّلُ مَنْ عَبْدَ اللَّهَ وَحْدَهُ وَقِيلَ الْمَعْنَى كَمَا إِنِّي لَسْتُ أَوَّلَ مَنْ عَبْدَ اللَّهَ
 ٢٥ فَكَذَلِكَ لَيْسَ لِلَّهِ وَلَدٌ كَمَا يُقَالُ إِنْ كُنْتَ كَلْبًا فَأَنَا حَاسِبٌ بِرِيدٍ إِنَّكَ لَسْتَ

بها له نظير في كلامهم فأما كون اللام بمعنى إلا فهو شيء ليس له نظير في كلامهم والبصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من البصير إلى ما ليس له نظير، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بالآيات وما أنشدوه على أن إن بمعنى ما واللام بمعنى إلا فلا حجة لهم في شيء من ذلك لأنه كله محمول على ما ذهبنا من أن إن مخففة من الثقيلة واللام لام التأكيد والذي يدل على ذلك أن إن التي بمعنى ما لا تجوز اللام معها كما قال تعالى إن الكافرين إلا في غرور وكما قال تعالى إن أنتم إلا تكذبون وكما قال تعالى إن هذا إلا إفك افتراء إلى غير ذلك من المواضع ولم تجب مع شيء منها اللام، فأما قولهم أن اللام في ليستفرونك وليزفرونك وليقولون وليفعولاً إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع قلنا هذا فاسد لأنه لو جاز أن يقال أن اللام تستعمل (fol. 202) بمعنى إلا لكان ينبغي أن يجوز جاءني القوم لزيدا بمعنى إلا زيدا فلما لم يجر ذلك دل على فساد ما ذهبتم إليه وإنما جاءت هذه اللام مع إن المخففة من الثقيلة لأن إن المخففة في اللفظ بمنزلة التي يراد بها النفي فلما كان ذلك يؤدي إلى اللبس جئ بهما للفرق بينهما فاجاء للفرق وإزالة اللبس جعلتموه سببا للبس وإزالة الفرق وهذا غاية المجور عن الصواب والحق والله أعلم،

٩١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن كيف يُجَازَى بها كما يجازى بمتى ما وآينها وما أشبهها من كلمات المجازاة وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يُجَازَى بها، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز المجازاة بها لأنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام ألا ترى أن كيف سؤال عن الحال كما ٢٢ أن أين سؤال عن المكان ومتى سؤال عن الزمان إلى غير ذلك من كلمات

المجازة ولأن معناها كمعنى كلمات المجازة ألا ترى أن معنى كيف ما تكن
 أكن في أي حال تكن أكن كما أن معنى أينما تكن أكن في أي مكان تكن
 أكن ومعنى متى ما تكن أكن في أي وقت تكن أكن ولهذا قال الخليل بن أحمد
 مخرجها مخرج الجزاء وإن لم يقل أنها من حروف الجزاء فلما شابهت كيف ما
 يجازى به في الاستفهام ومعنى المجازة وجب أن يجازى بها كما يجازى بغيرها
 من كلمات المجازة، قالوا ولا يجوز أن يقال إنما لم يجر المجازة بها لأنها لا
 تحقق بها لأنك إذا قلت كيف تكن أكن فقد ضمنت له أن يكون على أحواله
 كلها وذلك متعذر لأننا نقول هنا يلزمكم في تجويزكم كيف تكون أكون
 لأن ظاهر هذا يقتضي ما منعه فكان ينبغي أن لا يجوز فلما أجزئوه دل
 ١٠ على فساد ما ذهبتم إليه، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا
 يجوز المجازة بها لثلاثة أوجه أحدها أنها نقصت عن سائر أحوالها لأن
 جوابها لا يكون إلا نكرة لأنها سؤال عن الحال والحال لا يكون إلا نكرة
 وسائر أحوالها تارة بيجاب بالمعرفة وتارة بيجاب بالنكرة فلما قصرت عن
 أحد الأمرين ضعفت عن نصرتها في مواضع نظائرها من المجازة
 ١٥ والوجه الثاني إنما لم يجر المجازة بها لأنها لا يجوز الإخبار عنها ولا يعود
 إليها ضمير كما يكون ذلك في من وما وأي وهما فلما قصرت في ذلك عن
 نظائرها ضعفت عن نصرتها في مواضع نظائرها من المجازة والوجه الثالث
 أن الأصل في الجزاء أن يكون بالحرف إلا أن يضطر إلى استعمال الأسماء
 ولا ضرورة هاهنا تلجئ إلى المجازة بها فينبغي أن لا يجازى بها لأننا وجدنا
 ٢٠ أبا نفي عنها ألا ترى أن القائل إذا قال في أي حال تكن أكن فهو في
 المعنى يمتزله كيف تكن أكن غير (FOL. 208) أن هذا الوجه عندى ضعيف
 لأن أبا كما تتضمن الأحوال تتضمن الزمان والمكان وغير ذلك فكان ينبغي
 أن يستغنى بها عن متى وأينما وغيرها من كلمات المجازة فلما لم يستغنوا
 ٢٤ بها عنها دل على ضعف هذا التعليل والتعويل في الدلالة على أنه لا يجوز

أن يجازى بها الوجهان الأولان، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيين أمّا
 قولهم إنما أشبهت كلمات المجازة في الاستفهام وأن معناها كعنى كلمات المجازة
 قلنا لا نسلم أن معناها كعنى كلمات المجازة وذلك لأنه لا تتحقق المجازة بها
 ألا ترى أنك إذا قلت كيف تكن أكنّ كان معناه على أى حال تكون أكون
 ٥ فقد ضمنت له أن يكون على أحواله وصفاته كلها وأحوال الشخص كثيرة
 يتعذر أن يكون المجازى عليها كلها لأنه يتعذر أن يتفق شيكان في جميع
 أحوالهما بل ربما كان كثير من الأحوال لا يدخل تحت الإمكان كالصحة
 والسم والنفوة والضعف إلى غير ذلك فإن أحدهما لو كان سقيا والآخر صبيحا
 أو ضعيفا والآخر قويا لهما كان يُمكن السقيم أن يجعل نفسه صحيحا ولا
 الضعيف أن يجعل نفسه قويا، فأما متى ما وأينما فإنه تتحقق المجازة بها ألا
 ترى أنك إذا قلت أينما تكن أكنّ فقد ضمنت له متى كان في بعض الأماكن
 أن تكون أيضا في ذلك المكان ولا يتعذر وكذلك إذا قلت متى تذهب
 آذهب ضمنت له في أى زمان ذهب أن تذهب معه وهذا أيضا غير متعذر
 بخلاف كيف فإنه يتعذر أن يكون المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها
 ١٥ كلها لكثرتها وتنوعها فبان الفرق، وأمّا قولهم أن هذا يلزمكم في تجويزكم
 كيف تكون أكون بالرفع لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه قلنا الفرق بينهما
 أننا إذا رفعنا الفعل بعد كيف فإنها تقدر أن هذا الكلام قد خرج على
 حالٍ عليها المجازى فانصرف اللفظ إليها فلذلك صح الكلام ولم يُمكن هذا
 التقدير في المجزم بها على المجازة لأن الأصل في الجزاء أن لا يكون معلوما
 ٢٠ لأن الأصل في الجزاء أن يكون بيان وأنت إذا قلت إن قُمت قُمت فوقت
 القيام غير معلوم فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم بطل أن
 تُقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة لأنها تخرج من الإبهام وتباين
 أصل كلمات الجزاء فلذلك لم يجز المجزم بها على تقدير حال معلومة
 ٢٤ والله أعلم،

٩٢ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو
 سَأَفْعُلُ أصلها سَوَفَ وذهب البصريون إلى أنها أصلٌ بنفسها، أما الكوفيون
 فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن (SOL. 204) سَوَفَ كثيرٌ استعمالها في كلامهم
 وجرىها على السنتيم وهم أبدًا يحذفون لكثرة الاستعمال كقولهم لَا أَدْرِ وَلَمْ أَكُنْ
 وَلَمْ يَكْ وَحُذْ وَكُلْ وأشباه ذلك والأصل لَا أَدْرِي وَلَمْ أَهَالِ وَلَمْ يَكُنْ
 وَأَخْذُ وَأَكْلُ فحذفوا في هذه المواضع وما أشبهها لكثرة الاستعمال فكذلك
 هاهنا لما كثرت استعمال سَوَفَ في كلامهم حذفوا منها الواو والناء تخفيفا والذي
 يدل على ذلك أنه قد صحح عن العرب أنهم قالوا في سَوَفَ أَفْعُلُ سَوَافْعُلُ
 ١٠ المحذوفوا الناء ومنهم من قال سَفَ أَفْعُلُ فحذف الواو وإذا جاز أن يُحذف
 الواو نارةً والناء أخرى لكثرة الاستعمال جاز أن يُجمع بينهما في الحذف مع
 نظري الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال والذي يدل على ذلك أن
 السين تدل على ما تدل عليه سَوَفَ من الاستقبال فلما شابهتهما في اللفظ
 والمعنى دل على أنها مأخوذة منها وفتح عليها، وأما البصريون فأحجموا
 ١٠ بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الأصل في كل حرفٍ يدل على معنى أن لا
 يدخله الحذف وأن يكون أصلا في نفسه والسين حرفٌ يدل على معنى فينبغي
 أن يكون أصلا في نفسه لا مأخوذاً من غيره، وأما الجواب عن كلمات
 الكوفيين أما قولهم أن سَوَفَ لما كثرت استعمالها في كلامهم حذفوا الواو
 والناء لكثرة الاستعمال قلنا هذا فاسد فإن الحذف لكثرة الاستعمال ليس
 ٢٠ بقياساً يُجمل أصلا لعل الخلاف على أن الحذف ولو وجد كثيرا في غير
 الحرف من الاسم والفعل فقلما يوجد في الحرف وإن وجد الحذف في
 الحرف في بعض المواضع فهو على خلاف القياس فلا يُجمل أصلا بقياس عليه،
 ٢٢ وأما ما رَوَّه عن العرب من قولهم في سَوَفَ أَفْعُلُ سَوَافْعُلُ وَسَفَ أَفْعُلُ

فالمجواب عنه من ثلاثه أوجه الأول أن هذه رواية تُقرّد بها بعض الكوفيّين فلا يكون فيها حجة والثاني إن صحّت هذه الرواية عن العرب فهو من الشاذّ الذى لا يُعْبَأُ به لنقله والثالث إن حُذِفَ الناء والهاو على خلاف التماس فلا ينبغى أن يُجمَعَ بينهما فى الحذف لأنّ ذلك يؤدّى إلى ما لا نظير له فى كلامهم فإنّه ليس فى كلامهم حرفٌ حُذِفَ جميع حروفه طلباً للحنّة على خلاف التماس حتى لم يبقَ منه إلّا حرفٌ واحدٌ والبصير إلى ما لا نظير له فى كلامهم مردود، وأمّا قولهم أنّ السين تدلّ على الاستقبال كما أنّ سوف تدلّ على الاستقبال قلنا هنا باطل لأنّه لو كان الأمر كما زعمهم لكان ينبغى أن يستويّا فى الدلالة على الاستقبال على حدٍّ واحدٍ ولا شكّ أنّ سوف أشدّ تراخيّاً فى الاستقبال من السين قلنا اختلّفاً فى الدلالة دلّ على أنّ كلّ واحدٍ منهما حرفٌ مستقلٌّ بنفسه غير مأخوذٍ من صاحبه والله أعلم، (fol. 206)

٩٣ مسألة

ذهب الكوفيّون إلى أنّه إذا اجتمع فى أوّل الفعل المضارع تاءان تاء المضارعة وتاء أصلية نحو تناوّل وتملّون فإنّ المحذوف منها تاء المضارعة دون الأصلية نحو تناوّل وتملّون وذهب البصريّون إلى أنّ المحذوف منها التاء الأصلية دون تاء المضارعة، أمّا الكوفيّون فاحتجّوا بأنّ قالوا إنّما قلنا ذلك لأنّه لما اجتمع فى أوّل هذا الفعل حرفان متحرّكان من جنسٍ واحدٍ وهما التاء المزينة للمضارعة والتاء الأصلية استغنىّا عن التاء فوجب أن تُحذف إحدىهما فلا يخلو إمّا أن تُحذف الزائدة أو الأصلية فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية لأنّ الزائدة أضعف من الأصليّة والأصلّى أقوى من الزائدة فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى، وأمّا البصريّون فقالوا إنّما قلنا أنّ حذف الأصلية أولى من

الزائدة لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة والأصلية ما دخلت لمعنى فلما
 وجب حذف إحدىهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى، وأما الجواب
 عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن الزائد أضعف من الأصلية فكان حذفه
 أولى قلنا لا نسلم هذا مطلقاً فإن الزائد على ضربين زائد جاء لمعنى وزائد
 لم يحى لمعنى فاما الزائد الذى جاء لمعنى فلا نسلم فيه أن الأصلية أقوى
 منه وأما الزائد الذى ما جاء لمعنى فبُسلّم أنه أقوى ولكن لا نسلم أنه
 قد وجد هاهنا وهذا لأن التاء هاهنا جاءت لمعنى المضارعة فقد جاءت
 لمعنى وإذا كانت قد جاءت لمعنى فيجب أن تكون تَبْقِيَتُها أولى لأن في
 حذفها إسقاطاً لذلك المعنى الذى جاء من أجله وذلك خلاف المحكمة،
 ١٠ والذى يدل على صحته هذا ثبوت التنوين فى المنقوص والمقصور وحذف حرف
 العلة منها لآلتقاء الساكنين وإن كان أصلياً فيها ألا ترى أنك تقول فى
 المنقوص هذا قاضي وممرّت يقاضى والأصل فيه هذا قاضٍ وممرّت يقاضى
 إلا أنهم لما حذفوا الضمة والكسرة استغفلا لما على الياء يقيت الياء ساكنة
 والتنوين ساكناً لحذفوا الياء لآلتقاء الساكنين وبقي التنوين لأن الياء ما
 ١٥ جاءت لمعنى والتنوين جاء لمعنى فكان تَبْقِيَتُهُ أولى فكذاك أيضاً نقول فى
 المقصورة هذه رحاً وعصاً والأصل فيه رَحَى وَعَصَوَ فلما تحركت الياء والواو
 وأنفخ ما قبلها فلبوا ألماً تحركها وانتاح ما قبلها ثم حذف الألف لآلتقاء
 الساكنين وبقي التنوين بعدها لأن الألف ما جاءت لمعنى والتنوين جاء لمعنى
 فكان تَبْقِيَتُهُ أولى فكذاك هاهنا ولهذا كان الواجب فى تصغير مُنْطَلِى ومُغْتَسِلٍ
 ٢٠ مُطَلِى (fol. 208) ومُغْسِلٍ وكذلك التكسير نحو مَطَالِى ومَغَالِى إثبات الميم
 وحذف النون من مُنْطَلِى والتاء من مُغْتَسِلٍ لأن الميم جاءت لمعنى وهو
 الدلالة على اسم الفاعل والنون والتاء ما جاءتا لمعنى فكان حذفها أولى من
 حذف الميم لأنها جاءت لمعنى وكذلك القياس فى كل حرفين اجتمعا
 فوجب حذف أحدهما فإن حذف ما لم يحى لمعنى أولى من حذف ما جاء
 ٢٥ لمعنى والسّر فيه وهو أن الحرف الذى جاء لمعنى قد نزل فى الدلالة على

معنى بمنزلة سائر الكلمة التي تدل بجميع حروفها على معنى بخلاف الحرف الذي لم يَحْيَ لمعنى فأنه ليس فيه دلالة على معنى في نفسه البتة فكما يمنع أن تُحذف الكلمة بأسرها لشيء لا معنى له في نفسه فكذلك هاهنا بمنع أن يُحذف الحرف الذي جاء لمعنى لأجل حرف لم يَحْيَ لمعنى فدل على أن حذف التاء الأصلية أولى من الزائدة على ما يتنا والله أعلم،

٩٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إدخال نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وجماع النسوة نحو إِفْعَلَانْ وإِفْعَلُنَّ بالنون الخفيفة وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز إدخالها في هذين الموضعين، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز ذلك لوجهين أحدهما أن هذه النون الخفيفة مخففة من الثقيلة وأجمعنا على أن النون الثقيلة تدخل في هذين الموضعين فكذلك النون الخفيفة والوجه الثاني أن هذه النون إنما دخلت في القسم والأمر والنهي والاستفهام والشرط بإمّا لتوكيد الفعل المستقبل فكما يجوز إدخالها للتوكيد على كل فعل مستقبل وقع في هذه المواضع فكذلك فبا وقع الخلاف فيه، فصارى ما يُقدَّر أن يقال أنه يؤدي إلى اجتماع الساكنين الألف والنون وقد جاء ذلك في كلام العرب لأن الألف فيها قرط مَرَّ والمدة يعوم مقام الحركة وقد فرأ نافع وهو أحد أئمة القراء إن صلاتي وَسُكِّي وَنَحْيَا بسكون الياء من نَحْيَا تجمع بين الساكنين وهما الألف والياء فكذلك هاهنا وقد حكى عن بعض العرب أنه قال التَّقْتُ حَلَقْنَا الْبَطَانَ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ مع لام التعريف وقد حكى عن بعض العرب أيضا أنه قال لَهْ ثَلَاثَا الْهَالِ بِإِثْبَاتِ الْأَلْفِ فجمع بينها وبين لام التعريف وهما ساكنان لهما في الألف من إفراط المسد ولذا لم يَجُز تخفيف الهزرة المخففة إذا كان قبلها ألف نحو هَامَّةٌ وَالْهَزْرَةُ الْخَفِيفَةُ سَاكَّةٌ،

والذى يدل على صحة مذهبا قراءة ابن عامر ولا تتبعان بنون التأكيد المخفية
 والمراد به موسى وهرون قدل على ما قلناه، قالوا ولا يجوز أن يقال إنها يجمع
 حرفان ساكنان (No. 207) في الوصل إذا كان الثاني منها مدغما في مثله نحو
 دَابَّةٌ وَتُهَوِّدُ وَأَصْبَحَ لَأَنَّا نقول أَنَّ هذا النحو قد يلحقه ما يوجب له الإدغام
 نحو قولك إِضْرِبَا ثَعْمَانَ وَاضْرِبَا ثَعْمَانَ فَالنون الأولى في قولك إِضْرِبَا ثَعْمَانَ
 نون التوكيد المخففة والنون الثانية نون ثَعْمَانَ وكذلك النون الأولى
 في إِضْرِبَا ثَعْمَانَ نون التوكيد المخففة والنون الثانية التي تَحْصِبُ ضَمِيرَ التَكْلِيمِ
 فينبغي أن يُعْجِزُوا هنا الإدغام لأنَّ الألف تقع وبعدها نونٌ مشددة كقوله ..
 نَعَالِي وَلَا تَتَّبِعَانِ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ في قراءةٍ مَن قرأ بالتشديد فلما
 ١٠ لم يُعْجِزُوا ذلك دلَّ على فساد ما ذهب إليه، وأمَّا البصريون فأحججوا بأن
 قالوا إنها قلنا أنه لا يجوز دخول نون التوكيد المخففة في هذين الموضعين -
 وذلك لأنَّ نون الاثنين التي للإعراب تسقط لأنَّ نون التوكيد إذا دخلت
 على النعل الممرَّب أَكْثَرُ فيه الفعلية فردته إلى أصله وهو البناء فإذا
 سقطت النون بقيت الألف فلو أدخل عليها نون التوكيد المخففة لم يَحُلْ إِمَّا
 ١٥ أن تُحذف الألف أو تُكسر النون أو تَقَرَّ ساكنة بطل أن تُحذف الألف لأنه
 بخلافها يلبس فعل الاثنين بالواحد وبطل أن تُكسر النون لأنه لا يُعلم هل
 هي نون الإعراب أو نون التوكيد وبطل أن تَقَرَّ ساكنة لأنه يؤدي إلى أن
 يجمع بين ساكتين مظهرين في الإدراج وذلك لا يجوز لأنه إنما يكون ذلك
 في كلامهم إذا كان الثاني منها مدغما نحو دَابَّةٌ وَصَالِيَةٌ وَتُهَوِّدُ وَتُؤَبِّقُ
 ٢٠ وَأَصْبَحَ وما أشبه ذلك فبطل إدخال هه النون في فعل الاثنين وكذلك
 أيضا يبطل ادخالها في فعل جماعة النسوة وذلك لأنك إذا أخففته إِيَّاهَا
 لم يَحُلْ إِمَّا أن تُبين النونين مظهرتين أو تَدْغِمَ إحداهما في الأخرى أو تُكْفِي
 الألف فتقول يَفْعَلَانِ بطل أن تُبين النونين مظهرتين لأنه يؤدي إلى اجتماع
 السكتين وذلك لا يجوز وبطل أن تَدْغِمَ إحداهما في الأخرى لأنَّ لام النعل
 ٢٥ ساكنة والمدغم كذلك فيلغى ساكنان وساكنان لا يَحْتِمِعَان فيؤدي إلى تحريك

اللام مع ضمير الفاعل من غير فائقة وذلك لا يجوز وكان أيضا يؤدي إلى
 اللبس لأنه لا يخلو إما أن تحرك اللام بالفتح أو الضم أو الكسر فإن حركتها
 بالفتح التيسر بفعل الواحد إذا لحقته النون الشديدة نحو تَضْرِبَنَّ يا رجل وإن
 حركتها بالضم التيسر بفعل الجميع نحو تَضْرِبَنَّ يا رجال وإن حركتها بالكسر
 التيسر بفعل المرأة المخاطبة نحو تَضْرِبَنَّ يا امرأة فيُطل تحريك اللام ويطل
 أن تُلحق الألف لأنه لا يخلو إما أن تُكسر النون لِإلقاء الساكنين أو تُترك
 ساكنة (fol. 208) مع الألف بطل أن تُكسر لِإلقاء الساكنين لأنها تجرى مجرى
 نون الإعراب وذلك لا يجوز ويطل أن تُترك ساكنة مع الألف لأنه يمتنع
 ساكنان على غير حدِّه لأنه لم يُنقل ذلك عن أحد من العرب ولا نظير له
 ١٠ في كلامهم وذلك لا يجوز فإذا ثبت هذا فلستنا بمُضْطَرَّين إلى إدخالها على
 صورة لم يُنقل عن أحد من العرب وتُخرج بها عن منهاج كلامهم، وإما
 الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أن النون الخفيفة محففة من الثقيلة فلنا
 لا نسلم بل كل واحد منها أصل في نفسه غير مأخوذ من صاحبه فالنون
 الشديدة والخفيفة وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة وكتباها
 ١٥ لتأكيد الفعل وإخراجها عن المحال وإخلاصه للاستقبال والثقيلة أكد في هذا
 المعنى من الخفيفة والذي يدل على أن الخفيفة ليست محففة من الثقيلة أن
 الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف قال الله تعالى لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ
 وقال تعالى لَيَجْعَلَنَّ وَيَكُونَا مِنَ الصَّاعِرِينَ أَجْمَعِ القراء على أن الوقف في
 هاذين الموضعين لَنَسْفَعًا وَيَكُونَا بالألف لا غير وقال الشاعر

٢٠ بِحَسْبِهِ أَجْهَلُ مَا لَمْ يَعْلَمَا ، شَبَّحَا عَلَى كَرْسِيِّهِ مَعْمَمَا

فقال يَعْلَمَا بالألف ولا يجوز أن يكون هاهنا بالنون لمكان قوله مَعْمَمَا
 بالألف لأن النون لا تكون وصلا مع الألف في لَفْظٍ مَن يَعْلَمُهَا وصلا ولا
 رويًا مع الميم إلا في الإكفاء وهو عيب من عيوب الشعر ولو جاز أن تقع
 رويًا معها لما جاز هاهنا لأن النون مقيدة بالميم مُطْلَقَةً فَإِنِ اتَى بتنوين الإطلاق
 ٢٥ على لغة بعض العرب فقال مَعْمَمَا بالتنوين جاز أن يقول يَعْلَمَنَّ بالنون لأنهم

يُجْعَلُونَ فِي الْغَايَةِ مَكَانَ الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ تَنْوِينًا وَلَا فَرْقَ عِنْدَهُمْ فِي ذَلِكَ
يَنْ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَحْرَفُ أَصْلِيَّةً أَوْ مُقْبَلَةً أَوْ زَائِدَةً فِي أَسْمٍ أَوْ فِعْلٍ كَمَا قَالَ
الشاعر

أَقْبَلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَ . وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنِي

وَمَا قَالَ الْآخَرُ . وَقَدْ كُنْتُ مِنْ سَلَمَى سِينٍ نَمَانِيَا . عَلَى صَدْرِ أَمْرِ مَا يُعْرِ وَمَا يَجْنِي
وَمَا قَالَ الْآخَرُ

فَمَا نَبَكَ مِنْ ذِكْرِي حَيْسِبٍ وَمَنْزِلٍ . يَسْفِطُ اللَّوِي يَنْ الدَّخُولِ تَحْوَمَلِي
بِتَنْوِينِ الرَّوِيِّ وَأَمَّا يَفْعُلُونَ ذَلِكَ إِذَا أَرَادُوا تَرْكَ التَّنْوِينِ لِأَنَّ التَّنْوِينَ لَيْسَ
١٠ فِيهِ مِنَ الْإِمْتِنَادِ مَا فِي الْأَلْفِ وَالْوَاوِ وَالْيَاءِ فَإِنَّمَا التَّنْوِينُ فِي يَعْلَمُنَ فِي
الْغَايَةِ عَلَى هَذِهِ اللَّفْظَةِ لَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجِبُ أَنْ يُوقَفَ عَلَيْهَا بِالْأَلْفِ فِي
سَائِرِ الْكَلَامِ وَقَالَ الشَّاعِرُ

وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا

وَالشَّاهِدُ عَلَى هَذَا النُّحْوِ كَثِيرَةٌ جِدًّا فَلَوْ كَانَتْ هَذِهِ النُّونُ مَخْفَفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ
١٠ لَمَا كَانَتْ تُتَغَيَّرُ فِي الْوَقْفِ أَلَّا تَرَى أَنَّ نُونَ (fol. 200) إِنْ وَلَيْكِنْ الْمَخْفَفَتَيْنِ مِنْ
إِنْ وَلَيْكِنْ الثَّقِيلَتَيْنِ لَمَا كَانَتْ مَخْفَفَتَيْنِ مِنَ الثَّقِيلَتَيْنِ لَمْ تُتَغَيَّرَا فِي الْوَقْفِ عَمَّا
كَانَا عَلَيْهِ فِي الْوَصْلِ فَلَمَّا تَغَيَّرَتِ النُّونُ الْمَخْفِيفَةُ فِي الْوَقْفِ دَلَّ عَلَى أَنَّهَا
لَيْسَتْ مَخْفَفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ يَدُلُّ عَلَيْهِ أَنَّ النُّونَ الْمَخْفِيفَةَ تُحْدَفُ فِي الْوَقْفِ إِذَا
كَانَ مَا قَبْلَهَا مَضْمُومًا أَوْ مَكْسُورًا فَقَوْلِي فِي الْوَصْلِ هَلْ تَضْرِبُنْ زَيْدًا وَهَلْ
٢٠ تَضْرِبُنْ عَمْرًا فَإِنْ وَقَفْتَ قُلْتَ هَلْ تَضْرِبُونَ وَهَلْ تَضْرِبِينَ فَتَرُدُّ نُونَ الرِّفْعِ
الَّتِي كُنْتَ حَذَفْتَهَا لِلْبَاءِ لَزْوَالِ مَا كُنْتَ حَذَفْتَ النُّونَ مِنْ أَجْلِهَا وَلَوْ كَانَتْ
مِثْلَ نُونِ إِنْ وَلَيْكِنْ الْمَخْفَفَتَيْنِ مِنَ الثَّقِيلَتَيْنِ لَمَا جَازَ أَنْ تُحْدَفَ يَدُلُّ عَلَيْهِ وَهُوَ
أَنَّ النُّونَ الْمَخْفِيفَةَ إِذَا لَيْتَهَا سَاكِنًا حُذِفَتْ قَوْلِي فِي إِضْرِبِينَ يَا هَذَا إِذَا وَصَلْتَهَا
إِضْرِبِ الْقَوْمَ فَتَحْدِفُ النُّونَ وَلَا تَحْرِكُهَا لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَلَوْ كَانَتْ مَخْفَفَةً مِنْ
٢٥ الثَّقِيلَةِ مِثْلَ إِنْ وَلَيْكِنْ لَمَا كَانَ يَجُوزُ أَنْ تُحْدَفَ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مَخْفَفَةٌ

من التثنية وأنها بمتلة التنوين وإنما وجب حذفها هاهنا بخلاف التنوين لأن نون التأكيد تدخل على الفعل والتنوين يدخل على الاسم والاسم أصل للفعل والفعل فرع عليه فجعل ما يدخل على الاسم الذي هو الأصل أقوى مما يدخل على الفعل الذي هو الفرع فلها المعنى حذفت النون لالتقاء الساكنين ولم يَحذف التنوين على أنه قد قرأ بعض أئمة القراء قل هو الله أحد الله الصمد فحذف التنوين من أحد لالتقاء الساكنين وقرأ أيضا بعض القراء ولا آلئيل سائى التهار فحذف التنوين من سائى لالتقاء الساكنين لا للإضافة ولها نصب التهار لأنه مفعول سائى وقال الشاعر

فَأَلَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْنِي * وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا

١٠ أراد ذاكِر الله فحذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة ولها نصب الله بذاكِر وقال الآخر

تُدْهِلُ الشَّيْخَ عَنْ بَنِي وَثَيْدٍ * عَنْ خِدَامِ الْعَقِيلَةِ الْعَذْرَاءِ
أراد عن خدام فحذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة ولها رفع العَقِيلَةِ لأنها فاعل تُدْهِى وقال الآخر

١٥ تَغَيَّرَتِ الْبِلَادُ وَمَنْ عَلَيْهَا * فَوَجَّهُ الْأَرْضِ مُغَيَّرَ قَبِيحُ
تَغَيَّرَ كُلُّ ذِي طَعْمٍ وَلَوْنٍ * وَقَلَّ بَشَاشَةُ الْوَجْهِ الْبَلِيحُ

أراد قلَّ بَشَاشَةُ بالتنوين فحذف التنوين لالتقاء الساكنين لا للإضافة ولها رفع الْوَجْهِ لأنها فاعل قَلَّ ويروى هنا الشعر لآتم عليه السلام وقال الآخر

حَبِطَ خَالِي وَلَقِيطٌ وَعَلَى * وَحَاثِمُ الطَّائِي وَمَا بَ الْيَسَى

٢٠ أراد حَاثِمُ بالتنوين فحذف التنوين لالتقاء الساكنين وقال الآخر

عَمَرُوا الَّذِي هَمَّ الْبَرِيدَ لِقَوْمِهِ * وَرَجُلًا مَكَّةَ مُسْنُونٍ عِجَافُ

وقال الآخر (fol. 210)

حَبِطُ الذِّمَّةِ أَمَّجَ دَارُهُ * أَخُو التَّخْمِيرِ نُو الشَّيْبَةِ الْأَصْلَحُ

٢٤ وقال الآخر

تَجِدَنِي بِالْأَمِيرِ بَرًّا . وَإِلْفَاكِي مَدْعَمًا مَكْرًا
إِذَا غُطِفْتُ السَّلِيْبُ فَرًّا

أراد غُطِفْتُ بالتنوين إلا أنه حذفه لالتقاء الساكنين كما حذفت نون التوكيد لالتقاء الساكنين والذي يدل على أن نون التوكيد في الفعل بمنزلة التنوين في الاسم أنه إذا انفتح ما قبلها أبدلت منها في الوقف ألفًا وإذا انضم ما قبلها أو انكسر حذفها كما تبيل من التنوين في النصب إذا وقفت ألفًا نحو رَأَيْتُ زَيْنًا ونَحْنُ فِي الرِّفْعِ وَالْجَمْرِ وَتَقِفُ بِالسَّكُونِ نَحْوُ هَذَا زَيْنٌ وَبَرَزْتُ بِزَيْنٍ قَدَلٌ عَلَى مَا قُلْنَا، وَأَمَّا قَوْلُ أَنْ هَذَا النَّونُ دَخَلَتْ لِتَاكِيدِ الْفِعْلِ الْمُسْتَقْبَلِ فَمَا جاز إدخالها في كُلِّ فِعْلٍ فَكَذَلِكَ فَمَا وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ قُلْنَا ١٠ إِنَّمَا جاز هناك لِجَبِيْنِ فِي النَّقْلِ وَصَحِيْحِ فِي الْقِيَاسِ وَأَمَّا مَا وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ فَلَمْ يَأْتِ فِي النَّقْلِ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ وَلَا يَصِحُّ فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ لَا نَظَرَ لَهُ فِي كَلَامِهِمْ، وَأَمَّا قَوْلُ أَنْ الْأَلْفُ فِيهَا زِيَادَةٌ مَدَّةً فَلَا إِلَّا أَنَّهُ عَلَى كُلِّ حَالٍ لَا يَخْفَى كُلُّ الْخَفَةِ وَلَا يَعْرِى عَنِ النَّقْلِ هَذَا مَعَ عَدَمِ نَظَرِهِ فِي النَّقْلِ وَضَعِهِ فِي الْقِيَاسِ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَمْ تَخْرُجْ عَنْ كَوْنِهَا سَاكِنَةً وَإِذَا كَانَتْ سَاكِنَةً فَلَا يَجُوزُ ١٥ أَنْ يَقَعَ بَعْدَهَا سَاكِنٌ إِلَّا مَدْعَمًا نَحْوُ دَابِّيٍّ وَشَابِيٍّ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْمَدَّغُمَ بِحَرْفَيْنِ الْأَوَّلُ سَاكِنٌ وَالثَّانِي مُفْرَكٌ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا تَبَا لَلْسَانَ عَنْهُمَا نَبَوَةٌ وَاحِدَةٌ وَصَارَا بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ وَفِيهَا حَرَكَةٌ قَدْ رَفَعَ الْمَدَّ فِي الْأَلْفِ كَأَنَّهُ لَمْ يَمْتَصِّغْ سَاكِنًا، وَأَمَّا قَوْلُ أَنَّهُ قَدْ جَاءَ فِي غَيْرِ الْمَدَّغُمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ فَتَقُولُ وَجْهٌ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ أَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ فَحَذَفَ الْفَتْحَ وَالْأَفْلا وَجْهٌ لَهُ ٢٠ الْقِرَاءَةُ فِي حَالِ الْوَصْلِ إِلَّا أَنْ يَجْرِيَ الْوَصْلُ بِجَرَى الْوَقْفِ وَذَلِكَ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي حَالِ الْضَّرُورَةِ، وَأَمَّا مَا حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ مِنْ قَوْلِهِ تَلَقَّتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ وَقَوْلِ الْآخَرِ تَلَقَّا الْمَالِ فَغَيْرُ مَعْرُوفٍ وَالْمَعْرُوفُ أَنَّ الْعَرَبَ حَذَفُوا الْأَلْفَ مِنْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ وَتَلَقَّا الْمَالِ وَمَا أَشْبَهَهُمَا لِالتَّجَانُّهِ السَّاكِنَيْنِ وَإِنْ صَحَّ مَا حَكَيْتَهُمْ عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ فَهُوَ مِنَ الشَّاذِّ النَّادِرِ الَّذِي لَا يُقَاسُ عَلَيْهِ ٢٥ وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ لِقَوْلِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ أَنَّهُ يَجُوزُ تَخْفِيفُ الْمَهْمَزَةِ فِي نَحْوِ هَبَامَةٍ وَالْمَهْمَزَةُ

الخفيفة ساكنة فلما لا نسلم أنها ساكنة بل هي مخزكة وسبب فساد ذلك
مُسْتَقَصَى في موضعه إن شاء الله تعالى، وأما قراءة ابن عامر ولا تبيعان
بالنون الخفيفة فهي قراءة تكرر بها وباقي القراء على خلافها والنون (fol. 211)
فيها للإعراب علامة الرفع لأن لا محمول على النفي لا على النفي والواو في
ولا وارو الحال والتقدير فاستقيما غير متبعين كما قال الشاعر

يَا بَيْدَى رِجَالٍ لَمْ يَشَبُوا سُبُوحَهُمْ * وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا رِحْنُ سَلْتِ

أى لَمْ يَشَبُوا سُبُوحَهُمْ غير كثر في القتل والمعنى لم يشبوا سبوحهم إلا في
تلك الحالة وإذا كان محمولا على النفي لا على النفي لم يكن لكم فيه حجة،
والذى يدل على فساد ما ذهبوا إليه أنه لا يجمع ساكنان في الوصل إلا إذا
١. كان الثاني منهما مدغما قولهم أن هذا النحو قد يفتح ما يوجب له الإدغام
نحو اضربا ثمانا واضربا فينبى أن يجوزوا هنا للإدغام فلما هنا لا يستقيم
لأننا نكون قد رددنا النون الخفيفة مع لزوم حذفها في حال الوصل والوقف
إذا لم يتبعها كلام وذلك خطأ ثم كيف نرده وأنت لو جمعت هذه النون
إلى نون ثانية لأعجلت وأدغمت وحذفت في قول بعض العرب فاذا كفوا مؤنتها
١٥ لم تكن لورقوها إلى ما يستغلون ولو جوزنا هنا في اضربا ثمانا ونحوه
لوجب إجازته في قولك اضربا أباكما في قول من لم يميز لأن هذا الموضع
لم يمنع فيه الساكن من التحريك فرددنا إذا وثقت بالتحريك كما رددتها
حيث وثقت في الإدغام وكما لا يجوز أن ترد في هنا وما أشبه لأنك جئت
به إلى شيء قد لزمه الحذف فكذلك هاهنا ولو وجب إجازته في غير ذلك
٢. من الأسماء التي لا نون في أولها ليكون الحكم فيها واحدا وذلك لا يجوز لأن
حمل المدغم على غير المدغم في الامتناع أولى من حمل غير المدغم على المدغم
في الجواز وذلك لأن غير المدغم أعم استعمالا وأكثر وقوعا والمدغم أقل
استعمالا وأندر وقوعا فلما وجب أن يحمل أحدهما على الآخر كان حمل
الأقل الأندر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الأندر
٢٥ والله أعلم،

٩٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم في ذَا وَالَّذِي النّال وَحَدَّهَا وما زيد عليها تكثير لما وذهب البصريون إلى أن النّال وَحَدَّهَا ليست هي الاسم فيهما وإخلفوا في ذَا فذهب الأخفش ومن تابعه من البصريين إلى أن أصله ذَى بتشديد الياء إلا أنهم حذفوا الياء الثانية فبقى ذَى فأبدلوا من الياء آيلاً لئلا يلفظ بكى فإذا ألف منه متغلبة عن ياء بدليل جواز الإمالة فإنه قد حكي عنهم أنهم قالوا في ذَا ذَا بالإمالة فإذا ثبت أنها متغلبة عن ياء لم يجوز أن تكون اللام المحذوفة واواً لأن لم يثقل حَيْثُ وليس لم مثل حَيْثُ وذهب بعضهم إلى أن الأصل في ذَا ذَوَى بفتح الواو لأن باب شَوَيْتَ (fol. 212) أكثر من باب حَيْثُ فحذفت اللام تأكيداً للإبهام وقلبت الواو ألماً لتحركها وانتاح ما قبلها وأما الَّذِي فاجمعوا على أن الأصل فيه لَئِي نحو عِي وشَيْ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن الاسم هو النّال وَحَدَّهَا أن الألف والياء فيهما يُحذفان في التثنية نحو قَلَمَ ذَانِ وَرَأَيْتُ ذَيْنِ وَمَرَرْتُ بِذَيْنِ وَقَلَمَ اللَّذَانِ وَرَأَيْتُ اللَّذَيْنِ وَمَرَرْتُ بِاللَّذَيْنِ^{١٥} ولو كان كما زعمت أنهما أصلان لكانا لا يُحذفان ولوجب أن يقال في التثنية اللذَيْنِ كما يقال العَيَّانِ والشَّجَيَّانِ واللَّذِيونِ كما يقال العَيَّينِ والشَّجَيَّينِ وأن تقلب الألف في تثنية ذَا ولا تُحذف فلما حذفت الياء والألف في تثنية الَّذِي وَذَا دلّ على أنهما زائدان لا أصلان وأن ما زيد عليهما تكثير لما كراهية أن يبقى كل واحد منهما على حرف واحد وحركوا النّال لالتقاء الساكنين وهما النّال والألف في ذَا والنّال والياء في الَّذِي وفحوا النّال في ذَا لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً وكسروها من الَّذِي لأن الكسرة من جنس الياء فكسروا ما قبل الياء تأكيداً لها وزادوا اللام الثانية مفتوحة^{٢٠} من الَّذِي على اللام الأولى لبسّم سكون اللام الأولى لأن الألف واللام لا^{٢٢}

تدخل على ساكني إلا أحيج إلى تحريك اللام لالتقاء الساكنين كقولهم
الانتظار والانكسار فلول تدخل اللام الثانية لأتى إلى تحريك اللام الأولى
لأنها ساكنة والذال بعدها ساكنة فزاد اللام الثانية لتبقى اللام الأولى على
أصلها في السكون ولا تُكسر لالتقاء الساكنين والذي يدل على أن الذال
أصلها السكون قول الشاعر

أَلَذَّ بِأَسْفِلِهِ صَحْرَاءَ وَاسِعَةٍ . وَأَلَذَّ بِأَعْلَاهُ سَبِيلُ مَدَّةٍ أَتَجَرَّفُ

وقول الآخر

فَلَمْ أَرِ يَتَا كَانِ أَحْسَنَ بَعْجَةٍ . مِنْ أَلَذَّ لَهُ مِنْ آلِ عِرَّةٍ عَلَمُ

وقول الآخر

لَنْ تَنْفَعِيَ ذَا حَاجَةٍ وَيَنْفَعِكَ . وَتَجْلِيَنَّ أَلَذَّ مَعِيَ فِي أَلَذَّ مَعَكَ

وقول الآخر

فَظِلْتُ فِي شَرٍّ مِنْ أَلَذَّ كَيْدًا . كَأَلَذَّ تَرَى زَيْنَةً فَاصْطَبَا

وأما البصريون فأخفوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز أن تكون الذال
وحدها فيها هو الاسم وذلك لأن ذَا وَالَّذِي كُلٌّ واحِدٌ منهما كلمة منفصلة
١٥ عن غيرها فلا يجوز أن يبنى على حرف واحد لأنه لا بد من الابتداء بحرف
والوقوف على حرف فلو كان الاسم هو الذال وحدها لكان يؤدي إلى أن
يكون الحرف الواحد ساكنًا متحركًا وذلك محال فوجب أن يكون الاسم في
ذَا الذال والآنف معًا والاسم في الَّذِي لذي لأن له نظيرًا في كلامهم نحو
نُجِى وَغِيى وهو أَقْلُ الْأَصُولِ (fol. 218) التي تبنى عليها الأسماء وما نقص
٢٠ عن ذلك من الأسماء التي أَوغلت في شبه المحروف فعلى خلاف الأصل
ولا يمكن إحقاق ذَا وَالَّذِي بها ألا ترى أن ذَا كاسمٍ مظهر يكون وصفاً
وموصوفاً فكونه وصفاً نحو قوله تعالى إِذْهَبُوا بِقَبِيصِي هَذَا وَكُونُهُ موصوفاً
نحو قوله تعالى مَا لِهَذَا أَلِكِتَابِ وكذلك لا يمكن إحقاق الَّذِي بها بأن يحكم
بزيادة اللام الثانية كاللام التي تزداد للتعريف لأن زيادة اللام ليس بقياس
٢٥ مطرد وإنما يحكم بزيادتها في كلمات يسير نحو زَيْدٌ وَعَبْدٌ وَأُولَئِكَ

لقيام الدليل على ذلك كقولك في معناها زَيْدٌ وَعَبْدٌ وَأَوْلَاكَ وَلَمْ يُوجَدْ
 هَامِئًا فَهَبِيبًا فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَالَّذِي يَسْدَلُ عَلَى أَنْ الْأَلْفُ فِي ذَا وَالْيَاءُ فِي
 الَّذِي أَصْلُهُانِ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ ذَا ذِيًا وَأَصْلُهُ ذِيًا ثَلَاثَ يَاءَاتٍ يَاءُ اِنْ
 مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ وَيَاءُ التَّصْغِيرِ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا
 ٥ وَاسْتَقْبَلُوا أَجْمَاعُ ثَلَاثَ يَاءَاتٍ مُحَذَفُوا الْأَوَّلَى وَكَانَ حَذْفُهَا أَوَّلَى لِأَنَّ الثَّانِيَةَ
 دَخَلَتْ لِمَعْنَى وَهُوَ التَّصْغِيرُ وَالثَّلَاثَةُ لَوْ حُذِفَتْ لَوَقَعَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ قَبْلَ الْأَلْفِ
 وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَقْشُورًا فَكَانَتْ تَقْرَأُ وَيَاءُ التَّصْغِيرِ لَا تَكُونُ
 إِلَّا سَاكِنَةً وَوزنه فَيْكَلٌ لِهَاجِزِ الْعَيْنِ مِنْهُ وَفِي تَصْغِيرِ الَّذِي اللَّذِي وَلَوْلَا أَنَّهَا
 أَصْلُهُانِ وَإِلَّا لَمَّا انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ فِي ذَا يَاءً وَإِذْغَمَتْ فِي يَاءِ التَّصْغِيرِ وَلَمَّا
 ١٠ ثَبَتَتِ الْيَاءُ فِي الَّذِي فِي التَّصْغِيرِ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، قَالُوا
 وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَقَالَ أَنْ هَذَا يَبْطُلُ بِمَا إِذَا سَبَقَتْهُمْ رَجُلًا بَهْلٌ وَبَلٌّ ثُمَّ صَغُرَتْهُ
 فَأَنْتُمْ تَزِيدُونَ فِيهِ فِي التَّصْغِيرِ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْلَ ذَلِكَ لِأَنَّا نَقُولُ إِذَا سَبَقْنَا
 بَهْلٌ وَبَلٌّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَقَدْ نَقَلْنَاهُ مِنَ الْمَحْرُفَةِ إِلَى الْأَسْمَةِ فَإِذَا صَغُرْنَا
 صَغُرْنَا عَلَى أَنَّهُ أَسَمٌ فَوَجِبَ أَنْ تَزِيدَ عَلَيْهِ حَرْقًا يُوجِبُهُ الْأَسْمَةُ بِخِلَافِ
 ١٥ تَصْغِيرِ الَّذِي وَقَدْ لَأَنَّا إِنَّمَا تَصْغِيرُهَا عَلَى مَعْنَاهَا الَّذِي وَضَعْنَا لَهُ فَبَانَ الْفَرْقُ
 بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَلْفَ وَالْيَاءَ يُحَذَفَانِ
 فِي الثَّنِيَّةِ فِي نَحْوِ ذَانٍ وَاللَّذَانِ فَدَلَّ عَلَى زِيَادَتِهِمَا فَلَمَّا ذَانٍ وَاللَّذَانِ لَيْسَ
 ذَلِكَ ثَنِيَّةً عَلَى حَرْفٍ قَوْلُهُمْ زَيْدٌ وَزَيْنَانِ وَعَمْرُو وَعَمْرَانِ وَإِنَّمَا ذَلِكَ صِغَةً
 مَرْتَبَعَةً لِلثَّنِيَّةِ كَمَا أَنَّ هَؤُلَاءَ صِغَةٌ مَرْتَبَعَةٌ لِلْجَمْعِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ
 ٢٠ لَوْ كَانَ ذَلِكَ ثَنِيَّةً عَلَى حَرْفٍ قَوْلُهُمْ زَيْدٌ وَزَيْنَانِ وَعَمْرُو وَعَمْرَانِ لَوَجِبَ أَنْ
 يَجُوزَ عَلَيْهِ دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ كَمَا يَقَالُ الزَّيْنَانِ وَالْعَمْرَانِ فَلَمَّا لَمْ يَجَزْ عَلَيْهَا
 دُخُولُ الْأَلْفِ وَاللَّامِ فَقَالَ الْكَذَّانِ وَاللَّذَانِ دَلٌّ عَلَى أَنَّهُ صِغَةٌ مَرْتَبَعَةٌ لِلثَّنِيَّةِ
 فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ بِمِثْلَةِ كَلَاً وَكَذَلِكَ حَكَمَ (ROZ. 214) كُلُّ أَسَمٍ لَا يَقْبَلُ التَّنْكِيرَ
 وَإِنَّمَا لَمْ يَجَزْ تَشْبِيهُهَا عَلَى حَرْفٍ قَوْلُهُمْ زَيْدٌ وَزَيْنَانِ وَعَمْرُو وَعَمْرَانِ لِأَنَّ الثَّنِيَّةَ
 ٢٥ تَرُدُّ الْأَسْمَ الْمَعْرُوفَةَ إِلَى التَّنْكِيرِ وَالْأَسْمَاءَ الْمَوْصُولَةَ وَأَسْمَاءَ الْإِنشَاءِ وَالْأَسْمَاءَ الْمَضْمُورَةَ

لا تُقبل التكرار إلا أنهم لما فصلوا ثنيتهما عاملوها ببعض ما يكون في الثنية
 المخفية فأدخلوا عليها حرف الثنية فوجدوا حرف الثنية في اللفظ بمنزلة
 تاء التانيث في غَرْفٍ وَفَرْفٍ فكما أنَّ التانيث في غَرْفٍ وَفَرْفٍ لفظي لا معنوي
 فكذلك هاهنا الثنية لفظية لا معنوية، وقولهم لو كان الأمر كما زعمهم لكان
 • ينبغي أن لا تُحذف الألف والياء من ذا والذي كما لا تُحذف الياء من عَيْ
 وَيَّي فلنا هذا باطل وذلك من وجهين أحدهما أنَّ ثنية عَيْ وَيَّي على
 حدِّ ثنية رَبَّانٍ وَعَمَّانٍ بخلافِ ذَا والذي على ما بينا والثاني أنَّ ياء وَيَّي
 وعَيْ يدخلها النصب نحو رَأَيْتُ عَمِيًا وَيَّيًّا بخلافِ الياء في الَّذِي فإنها
 لا يدخلها النصب بل يلزمها السكون أبنا فبان الفرق بينهما، وأمَّا قولهم
 ١٠ أنَّ الاسم هو النال وحدها وما زيد عليها تكثير لها قلنا لو كان كما زعمهم
 لكان ينبغي أن يقتصر في الَّذِي على زيادة حرف واحد كما زيدتم في ذَا فأما
 زيادة أربعة أحرف فهذا ما لا نظير له في كلامهم على أننا قد بينا فساد كونها
 زائدة، وأمَّا قولهم الدليل على أنَّ الأصل فيها السكون نحو قول الشاعر
 فِظَلْتُ فِي شَرٍّ مِنَ اللَّذِّ كَيْنَا • كَالَّذِ تَرَى زَيْتَةً قَاصِطِيَا

١٥ قلنا لو جاز أن يستدل بهذه اللغة على أنَّ الأصل فيها السكون لجاز لآخر
 أن يستدل على أنَّ الأصل فيها المحركة باللغات الأخرى فإن فيها أربع لغات
 أحدها الذي ياء ساكنة وهي أفصح اللغات والثانية الذي ياء مشددة كما
 قال الشاعر

وَلَيْسَ الْمَالُ فَاعْلَمْنِي بِمَالٍ • مِنْ الْأَقْوَامِ إِلَّا لِلَّذِي
 يُرِيدُ بِهِ الْعَلَاءَ وَيَمْتَنُهُ • لَا قَرَبَ أَقْرَبٍ وَلَا قَرَبِي ٢٠

والثالثة الَّذِ بكسر الذال من غير ياء كما قال الشاعر
 الَّذِ لَوْ شَاءَ لَكَاتَ بَرًّا • أَوْ جَبَلًا أَصَمَّ مُشْتَعِرًا
 والرابعة الَّذِ بسكون الذال وهل أولى فإنَّ الَّذِ بسكون الذال أقل في
 الاستعمال من الَّذِي وغيرها من اللغات فإذا لم يُعتبر الأكثر في الاستعمال
 ٢٥ فأولى أن لا يُعتبر الأقل وإياه أعلم،

٩٦ مسألة

- ذهب الكوفيون إلى أن الاسم من هو وفي الماء وحدها وذهب
 البصريون إلى أن الماء والواو من هو والماء والياء من هي ما الاسم
 يجمعهما، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا (ms. 216) الدليل على أن الاسم
 هو الماء وحدها دون الواو والياء أن الواو والياء تُحذفان في التثنية نحو
 هُما ولو كانتا أصلا لهما حُرْفَتَا والذي يدل على ذلك أنها تُحذفان في حالة
 الإفراد أيضا وتبقى الماء وحدها قال الشاعر وهو الصَّيَّيرُ السَّلَوِيُّ جاهلي
 قَبِيْلُهُ بِشَرِي رَحْلَهُ قَالَ قَارِئُ . لِمَنْ جَمَلٌ رِخْوٌ أَلِبْلَاطٍ نَجِيبُ
 أراد يينا هو وقال الآخر
 ١٠ يِنَاهُ فِي دَارِ صِنْقٍ قَدْ أَقْلَمَ بِهَا . حِينَا يُعْلِلُنَا وَمَا نُعْلِلُهُ
 أراد يينا هو وقال الآخر
 إِذَا هُ سِيمَ اتَّخَفْتُ أَلَى بَقَسَمَ . بِاللهِ لَا بَأْخُذُ إِلَّا مَا أَحْكَمُ
 أراد إنا هو وقال الآخر
 دَارٌ لِسُنْدَى إِذِهِ مِنْ هَوَاكَ
 ١٥ أراد إذ هي فحذف الياء فدل على أن الاسم هو الماء وحدها وإنما زادوا
 الواو والياء تكثيرا للاسم كراهية أن يبقى الاسم على حرف واحد كما زادوا
 الواو في قولهم ضَرَّتْهُوَ وَأَكْرَمَتْهُوَ وإن كانت الماء وحدها هي الاسم فذلك
 هاهنا، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن الواو والياء
 أصل أنه ضمير منفصل والضمير المنفصل لا يجوز أن يبنى على حرف واحد
 ٢٠ لأنه لا بُدَّ من الابتداء بحرف والوقف على حرف فلو كان الاسم هو الماء
 وحدها لكان يودى إلى أن يكون المحرف الواحد ساكنا متحركا وذلك محال
 فوجب أن تكون الماء وحدها هي الاسم، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين
 ٢٢ أما قولهم أن الواو والياء تُحذفان في التثنية نحو هُما قلنا أن هُما ليس بتثنية على

حد فو لك في زَيْدٍ زَيْنَانٍ وَعَمْرٍو عَمْرَانٍ وَإِنَّمَا هُمَا صِيغَةُ مَرْجُلَةٍ لِلثَنِيَةِ كَأَنَّهَا
 أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَنِيَّةً عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ زَيْنَانٍ وَعَمْرَانٍ لَقَالُوا فِي ثَنِيَّةٍ هُوَ
 هُوَانٍ وَفِي ثَنِيَّةٍ أَنْتَ أَتَانٍ وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْهَا الْآلِفُ وَالْلامُ
 فَيَقَالُ أَلْهُوَانُ وَالْأَتَانُ كَمَا يَقَالُ الزَّيْنَانُ وَالْعَمْرَانُ فَلَمَّا لَمْ يَقُولُوا ذَلِكَ
 دَلٌّ عَلَى أَنَّهَا صِيغَةُ مَرْجُلَةٍ لِلثَنِيَةِ وَعَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمَ فَلَيْسَ لَكُمْ
 فِيهِ حُجَّةٌ لِأَنَّ الْحَرْفَ الْأَصْلِيَّ قَدْ يُحْذَفُ لَعَلُّهُ عَارِضٌ أَلَا تَرَى أَنَّ الْيَاءَ يُحْذَفُ
 فِي الْمَجْمَعِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ قَاضُونَ وَرَامُونَ وَالْأَصْلُ قَاضِيُونَ وَرَامِيُونَ فَاسْتَقْلَلَتْ
 الْفُصَّةُ عَلَى الْيَاءِ فَحُذِفَتِ الْفُصَّةُ عَنْهَا فَبَقِيَ الْيَاءُ سَاكِنَةً وَوَلَوْ الْمَجْمَعُ سَاكِنَةً
 فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ وَسَاكِنَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ فَحُذِفَتِ الْيَاءُ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ وَإِنْ
 ١٠ كَانَتْ أَصْلِيَّةً لَعَلُّهُ عَارِضٌ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَالْعَلَّةُ هَاهُنَا فِي إِسْطَاظِهَا أَنَّ الْوَائِ
 الَّتِي قَبْلَ الْمِيمِ فِي الثَّنِيَةِ وَالْمَجْمَعِ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً وَالْفُصَّةُ فِي الْوَائِ مُسْتَقْلَلَةٌ
 فَلِذَلِكَ سَقَطَتْ وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ تَكُونَ مَضْمُومَةً لِأَنَّهَا لَوْ كُسِرَتْ لَكَانَ ذَلِكَ
 مُسْتَقْلَلًا مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا لِأَنَّهُ خَرُجٌ مِنْ ضَمٍّ إِلَى (٢١٥: ٢١٦) كَسْرٍ وَذَلِكَ
 مُسْتَقْلَلٌ وَلِهَذَا لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ فِعْلٍ إِلَّا دُرُجِلَ اسْمُ ذُو بَيِّنَةٍ وَرُئِمَ
 ١٥ اسْمُ لَسُوٍّ وَهِيَ فِي الْأَصْلِ فَعْلَانُ يُقَالُ إِلَى الْأَسْبَةِ وَحَكَى بَعْضُهُمْ وَعِلٌّ فِي الْوَعْلِ
 وَالثَّانِي أَنَّ الْكُسْرَةَ تُسْتَقَلُّ عَلَى الْوَائِ أَكْثَرَ مِنْ اسْتِقْلَالِ الْفُصَّةِ عَلَيْهَا وَلِهَذَا
 نَضَمُ لِإِلْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ إِشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى وَلَا تُكْسَرُ إِلَّا
 عَلَى وَجْهِ بَعِيدٍ وَلَوْ بَقِيَ الْوَائِ مِنْ هُوَ كَمَا كَانَتْ مَفْتُوحَةً وَقَدْ زِيدَ عَلَيْهَا
 الْمِيمُ وَالْآلِفُ لِتَوَرُّمِ أَنَّهَا حَرْفَانِ مُنْفَصِلَانِ فَوَجِبَ أَنْ تُغَيَّرَ الْحَرَكَةُ الَّتِي كَانَتْ
 ٢٠ مُسْتَعْمَلَةً فِي الْوَاحِدِ إِلَى الضَّمِّ كَمَا غَيَّرَتْ فِي أَشْأَ وَجِبَ أَيْضًا ذَلِكَ فِي
 أَشْأَ لِأَنَّهَا لَوْ فُتِحَتْ أَوْ كُسِرَتْ تَجَازَى أَنْ يُتَوَرَّمُ أَنَّهَا كَلِمَتَانِ مُنْفَصِلَتَانِ فَاجْتَلَبَا
 حَرَكَةً لَمْ تَكُنْ فِي الْوَاحِدِ لِنَدَلٍّ عَلَى أَنَّهَا كَلِمَةٌ وَاحِدَةٌ وَأَجْرُوا جَمِيعَ الْمُضْمَرِّ فِي
 الثَّنِيَةِ وَالْمَجْمَعِ هَذَا الْخَبَرُ وَقِيلَ إِنَّمَا ضُمَّتِ النَّاءُ فِي الثَّنِيَةِ حَمَلًا عَلَى الْمَجْمَعِ
 لِأَنَّهَا فِي التَّنْذِيرِ كَأَنَّهَا وَلَيْتَ الْوَائِ فِي أَشْأَ وَإِنَّمَا حُمِلَتِ الثَّنِيَةُ عَلَى الْمَجْمَعِ
 ٢٥ لِإِشْتِرَاكِهَا فِي ذَلِكَ كَمَا أَشْتَرَكَا فِي الضَّمِّ فِي نَحْنٍ وَزِيدَتْ الْمِيمُ فِي الثَّنِيَةِ

لوجهين أحدها أن الثنية أكثر من الواحد وفي المفهرات ما هو على حرف
واحد فكثير اللفظ كما كثير العدد فلذلك زيد في الثنية حرف وحمل جميع
المفهرات عليه والثاني أن القافية فيه إذا كانت مطلقاً وحرف الروي
مفتوح وصل بالالف ولهذا يسمى ألف الوصل والصلة قال الشاعر
يَا مَرَّ يَا آتِنَ وَيَا وَاقِعَ يَا آتَا . أَنْتَ الَّذِي طَلَقْتَ عَامَ جُمُعَا .

وقال الآخر
أَخُوكَ أَخُو مُكَاثِرَةٍ وَمُحْكٍ . وَحِمَاكَ إِلَهٌ وَكَيفَ آتَا
فلول ي زيدوا الميم لآلئبس الواحد بالثنية فزادوا الميم كراهية الالتباس
فكانت الميم أولى بالزيادة لأنها من زوائد الأسماء فلذلك كانت أولى
١٠ بالزيادة، وأما ما أنشدوه من قول الشاعر

فَيَبِّئَاهُ بِشَرِّهِ رَحْلَهُ
وَيَبِّئَاهُ فِي تَامِي صَدْقِي
وإذاه بِسِمِ الْخُفِ
وَنَارَ لِسُنْدَى إِذْ مِنْ هَوَاكَ

١٠ فإنما حذف الواو والياء لضرورة الشعر كقول الشاعر
قُلْتُ يَا أَيُّهُ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ . وَلَكِ اسْتَفْنِي إِنْ كَانَ مَأُوكَ نَا فَضْلِي
أراد ولكن استفني فحذف النون لضرورة الشعر وكقول الآخر

أَصَاحَ نَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِیْضَةً . كَلْبَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ
أراد صاحبي فحذف الاء والياء فكذلك هاهنا وبلى أولى وذلك من
٢٠ وجهين أحدهما أن الواو والياء (fol. 217) حرفا علو والنون من لکن والباء
من صاحب حرف صحيح والمعتل أضعف من الصحيح فإذا جاز حذف الأقوى
لضرورة الشعر فحذف الأضعف أولى والثاني أنه قد حذف حرفين للضرورة
وهما الباء والياء من صاحبي وإذا جاز حذف حرفين للضرورة فحذف حرفي
٢٤ واحد أولى، وأما قولهم أنهم زادوا الواو والياء تكثيراً للاسم كما زادوا الواو

في ضَرْمَتَهُمْ قلنا هذا فاسد لأنَّ هُوَ ضمير المرفوع المنفصل والماء في
ضَرْمَتَهُمْ ضمير المنصوب المتصل وقد بينا أنَّ ضمير المرفوع المنفصل لا
يجوز أن يكون على حرف واحد بخلاف ضمير المنصوب المتصل لأنَّ ضمير
المرفوع المنفصل يقوم بنفسه فلا يَدْ من حرفٍ يُتَدَّ به وحرف يُوقَف عليه
بخلاف ضمير المنصوب المتصل لأنَّه لا يقوم بنفسه ولا يجب فيه ما وجب في
ضمير المرفوع المنفصل والذي يدلُّ على أنَّها ليست كاللوا في أَكْرَمَتَهُمْ
أنَّه لا يلزم نسيكتها كما يلزم نسيكتها في أَكْرَمَتَهُمْ ولا يجوز تحريك اللوا في
أَكْرَمَتَهُمْ كما يجوز في هُوَ قائِمٌ ولو كانا يترك لوجب أن يسوَّ بينهما في
الحكم والله أعلم.

٩٧ مسألة

١٠

ذهب الكوفيون إلى أنَّ الياء والكاف في لَوْلَايَ لَوْلَاكَ في موضع رفع
وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنَّ
الياء والكاف في موضع جرٍّ بَلَوَاً وذهب أبو العباس المبرد إلى أنَّه لا يجوز
أن يقال لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ ويجب أن يقال لَوْلَا أَنَا وَلَوْلَا أَنْتَ فيأتي بالضمير
المنفصل كما جاء به التنزيل في قوله لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ولهذا لم يأت في
التنزيل إلا منفصلاً، أمَّا الكوفيون فأحجَّوا بأن قالوا إنما قلنا أنَّ الياء
والكاف في موضع رفع لأنَّ الظاهر الذي قام الياء والكاف مقامه رُفِعَ بهما
على مذهبينا وبالاتِّباء على مذهبيكم فكذلك ما قام مقامه، قالوا ولا يجوز أن
يقال هنا يَظَلُّ بَعْسَى فَإِنَّ عَسَى تَعْمَلُ في المظهر الرفع وفي المكنى النصب
٢٠ لأننا نقول الجواب عن هذا من ثلاثة أوجه أحدها أننا لا نسلم أنَّها تنصب
المكنى وإنما هو في موضع رفعٍ بَعْسَى فاستعير للرفع لنظِّم النصب في عَسَى
كما استعير لنظِّم الجَرِّ في لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ وإليه ذهب الأخفش من أصحابكم
والوجه الثاني أنَّ الكاف في موضع نصبٍ بَعْسَى وَأَنَّ اسمها مضمرة فيها وإليه
ذهب أبو العباس المبرد من أصحابكم والوجه الثالث أننا لا نسلم أنَّه في موضع

نصب ولكن لأنها حُمِلت على لَعَلَّ فجعل لها اسم منصوب وخبر مرفوع وهو ما هنا مقتدر وإنها (Rel. 218) حُمِلت على لَعَلَّ لأنها في معناها آلا ترى أن عسى فيها معنى الطبع كما أن لَعَلَّ فيها معنى الطبع، فأما لَوْلَا فليس في حروف المنخفض ما هو بمعناه فيحمل عليه فبان الفرق بينهما ولأنه لو كان المكثي في موضع خفض لكانا نجد اسماً ظاهراً مخفوضاً بلَوْلَا لأنه ليس في كلام العرب حرف يحمل المنخفض في المكثي دون الظاهر فلو كانت مما يخفض لكان محلها أن يحلوا في ذلك في بعض المواضع أو في الشعر الذي يأتي بالاستعجاز وفي علم ذلك دليل على أنه لا يجوز أن يخفض اسماً ظاهراً ولا ضميراً فدل على أن الضمير بعد لَوْلَا في موضع رفع بدل عليه أن المكثي كما يستوى لفظه في الرفع والنصب والمنخفض نحو أَكْرَمْتُكَ وَمَرَزْتُ بِكَ فقد يستوى لفظه أيضاً في الرفع والمنخفض نحو قُمْنَا وَمَرَيْنَا فيكون لفظ المكثي في الرفع والمنخفض واحداً وإذا كان كذلك جاز أن تكون الكاف في موضع أَنْتَ رفعا، قالوا ولا يجوز أن يقال لو كان الرفع محمولا على الجز في لَوْلَا لوجب أن يفصل بين المكثي المرفوع والمجرور في المتكلم كما فصل بين لفظ المكثي المنصوب والمجرور في المتكلم نحو أَكْرَمَنِي وَمَرَزَنِي لأننا نقول النون في المنصوب لم تدخل لتفصل بين المكثي المنصوب والمكثي المخفوض وإنها دخلت النون في المكثي المنصوب لارتباطه بالفعل فلم يأتوا بهذه النون لأن ذلك إلى أن يكسر الفعل لمكان الياء لأن ياء المتكلم لا يكون ما قبلها إلا مكسورا والفعل لا يدخله الكسر لأنه إذا لم يدخله الجرح وهو غير لازم استغنى له فلان لا يدخله الكسر الذي هو لازم استغنى له كان ذلك من طريق الأولى وأما المكثي المخفوض فلم تدخله هذه النون لأنه يفتصل بالحرف والحرف لا يلزم أن تدخل عليه هذه النون ولَوْلَا حرف فلها المعنى لم تدخل عليه هذه النون، وأما البصريون فأجابوا بأن قالوا إنها قلنا أن المكثي في لَوْلَا وَلَوْلَا في موضع جر لأن الياء والكاف لا تكونان علامة مرفوعة والبصير إلى ما لا نظير له في كلامهم محال ٢٥ ولا يجوز أن يتوهم أنهما في موضع نصب لأن لَوْلَا حرف وليس بفعل له

فاعلٌ مرفوع فيكون الضمير في موضع نصب وإذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب وجب أن يكون في موضع جر، قالوا فلا يجوز أن يقال إنا زعمنا أن لولا تخفيض الباء والكاف فحروف الخفض لا بد أن تتعلق بفعل فبأي فعل تتعلق لأننا نقول قد تكون الحروف في موضع مبتدأ لا تتعلق بشيء كقولك يَحْسَبُكَ زَيْدٌ ومعناه حَسَبَكَ قال الشاعر

يَحْسَبُكَ فِي الْقَوْمِ أَنْ يَعْلَمُوا • يَا نَكَّ فِيهِمْ غَيْبٌ مِصْرُ

وكقولهم هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ أَيْ هَلْ (No. 219) أَحَدٌ عِنْدَكَ قال الله تعالى مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهِ غَيْرُهُ أَيْ إِلَهِ غَيْرُهُ ولما كان غَيْرُهُ مرفوعاً في قراءة مَنْ قَرَأَ بالرفع فوضعها رفع بالابتداء وإن كانت قد علمت الجز وكذلك لَوْلَا إذا علمت الجز صارت بمنزلة الباء في يَحْسَبُكَ وَمِنْ فِي هَلْ مِنْ أَحَدٍ عِنْدَكَ ١٠

ولا فُرِقَ بينهما والصحيح ما ذهب إليه الكوفيون، وأما الجواب عن كلمات البصريين أما قولهم أَنَّ الباء والكاف لا تكونان علامة مرفوعة قلنا لا نسلم فإنه قد يجوز أن تدخل علامة الرفع على الخفض ألا ترى أنه يجوز أن يقال مَا أَنَا كَأَنَّتِ وَأَنْتِ مِنْ علامات المرفوع وهو هاهنا في موضع مَخْفُوض ١٥ فكذلك هاهنا الباء والكاف من علامات المخفض وهما في لَوْلَايَ وَلَوْلَاكَ مِنْ علامات المرفوع والذي يدل على أَنَّ لَوْلَا ليس بحرف خفضي أَنَّهُ لو كان حرف خفضي لكان يجب أن يتعلق بفعل أو معنى فعل وليس له هاهنا ما يتعلق به، قولهم قد يكون الحرف في موضع مبتدأ لا يتعلق بشيء قلنا الأصل في حروف الخفض أن لا يجوز الابتداء بها وأن لا تقع في موضع مبتدأ وإنما جاز ذلك نادراً في حرف زائد دخوله كخروجِهِ كقولهم يَحْسَبُكَ زَيْدٌ وَمَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ لِأَنَّ الحرف في نَبْةِ الاطِّراح إِذْ لا فائدة له إِلَّا نَرَى أَنَّ قَوْلَكَ يَحْسَبُكَ زَيْدٌ وَحَسَبَكَ زَيْدٌ في معنى واحد وكذلك قولك مَا جَاءَنِي مِنْ أَحَدٍ وَمَا جَاءَنِي أَحَدٌ في المعنى واحد فأما الحرف إِذَا جَاءَ لِمَعْنَى وَلَمْ يَكُنْ زائداً فلا بد أن يتعلق بفعل أو معنى فعلٍ وَلَوْلَا حرفٌ جاء ٢٥ لِمَعْنَى وليس بزائد لأنه ليس دخوله كخروجِهِ إِلَّا ترى أَنَّكَ لو حذفته لبطل

ذلك المعنى الذى دخلت من أجله بخلاف الباء فى محسبك زيد ومن فى قولك ما جاءني من أحد فبان الفرق بينها ثم لو سلمنا أن الحرف مطلقا إذا وقع فى موضع ابتداء لا يتعلق بشيء فلا نسلم هاهنا أن الحرف فى موضع ابتداء وقد يتنا فساد ذلك فيما قبل، وأما إنكار أبي العباس المبرد . جوازَه فلا وجه له لأنه قد جاء ذلك كثيرا فى كلامهم وأشعارهم قال الشاعر

وَأَنْتَ أَمْرٌ لَوَلَايَ طَحَتْ كَمَا هَوَى . بِأَجْرَامِهِ مِنْ قُلُقِ الْيَتِيمِ مَهْوَى

وقال الآخر

أَطْلُعُ فِينَا مَنْ أَرَاقَ دِمَاءِنَا . وَلَوْلَاكَ لَمْ يَعْزِضْ لِأَحْسَابِنَا حَسَنُ

وقال بعض العرب

لَوْلَاكَ هَذَا الْعَالَمُ لَمْ أَجْجِعْ

وَأما مجيء الضمير المنفصل بعد نحو لولا أنا ولولا أنت كما قال تعالى لولا أنتم لكنّا مؤمنين فلا خلاف أنه أكثر فى كلامهم وأفصح وعدم مجيء الضمير المنفصل فى التثنية لا يدل على عدم جوازه ألا ترى أنه لم يأت فى التثنية (vol. 220) ترك عمل ما فى المبتدأ والمخبر نحو ما زيد قائم وما عمرو متطليق وإن كانت لغة جائزة فصيحة وهى لغة بنى تميم قال الشاعر

رَكَابُ حُسَيْلٍ أَشْهَرُ الصَّبَفِ بَدَنٍ . وَنَاقَةُ عَمْرِو مَا يَحِلُّ لَهَا رَحْلُ

ويزعم حسيل أنه قرع قومه . وَمَا أَنْتَ قَرَعُ مَا حُسَيْلُ وَلَا أَصْلُ

ثم لم يدل عدم مجيئها فى التثنية على أنها غير جائزة ولا فصيحة فذلك هاهنا والله أعلم،

٩٨ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الكاف طاء والياء من إياك وإياه وإياى فى الضائر المنصوبة وأن إيا عماد وإليه ذهب أبو الحسن من كيسان وذهب بعضهم إلى أن إياك بكال هو الضمير وذهب البصريون إلى أن إياى فى الضمير

والكاف والماء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب وذهب الخليل بن أحمد إلى أن إيا اسم مضمّر أضيف إلى الكاف والماء والياء لأنه لا يُقسم معنى بانفراده ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمّرات تُخصّص بالإضافة عوضاً عما مُنعه ولا يُعلم اسم مضمّر أضيف غيره وذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى أنه اسم مضمّر أضيف للتخصيص ولا يُعلم اسم مضمّر أضيف غيره . وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أنه اسم مظهر حصّص بالإضافة إلى سائر المضمّرات فإنها في موضع جرّ بالإضافة وحكى أيضاً عن الخليل بن أحمد رحمه الله أنه مظهر نائب نائب المضمّر وحكى عن العرب إضافته إلى المظهر في قولهم في المثل إذا بلغ الرجل الستين قايّةً وإيا الشوابِ والذي عليه الأكثرون من الفريقين ما حكياه عنهما أولاً، أما الكوفيون فأحجبوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن هذه الكاف والماء والياء هي الكاف والماء والياء التي تكون في حال الاتصال لأنه لا فرق بينهما بوجه ما إلا أنها لما كانت على حرف واحد وانصلت عن العامل لم تقم بنفسها فأتى بإيا لتعمد الكاف والماء والياء عليها إذ لا تقوم بنفسها فصارت بمنزلة حرف زائد لا يحول بين العامل والمعمول فيه والذي يدل على ذلك تحاقق التثنية والتجمع لِمَا بعد إيا ولزومها لفظاً واحداً، وأما البصريون فأحجبوا بأن قالوا إنما قلنا أن إيا هي الضمير دون الكاف والماء والياء وذلك لأننا أجمعنا على أن أحدهما ضمير منفصل والضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد لأنه لا نظير له في كلامهم فوجب أن تكون إيا هي الضمير لأن لها نظيراً في كلامهم والضمير إلى ما له نظير أولى من الضمير إلى ما ليس له نظير (fol. 221) ولها المعنى قلنا أن الكاف والماء والياء حروف لا موضع لها من الإعراب لأنها لو كانت معرفة لكان إعرابها الجرّ بالإضافة ولا سبيل إلى الإضافة هاهنا لأن الأسماء المضمّرة لا تُضاف إلى ما بعدها لأن الإضافة تتراد للتعريف والمضمّر في أعلى مراتب التعريف فلا يجوز إضافته إلى غيره فوجب أن لا يكون لها موضع من الإعراب، وأما قول من ذهب من البصريين إلى أنه مضمّر أضيف

لأنه لا يُفيد معنى بأنفراده ولم يقع معرفة فجاز أن يخص بالإضافة فباطل لأن
هنا الضمير ما وقع إلا معرفة ولم يقع قط نكرة والذي يدل على ذلك أن
علامات التنكير لا يخص دخولها عليه بل فيها إبهام تُبينه هذه الحروف كالتاء
في آنت فإن الضمير هو أن وهو مبهم والتاء تُبينه فإن كانت مفتوحة دلّت
على أنه ضمير المذكور وإن كانت مكسورة دلّت على أنه ضمير الموث فكذاك
ههنا جعلت هذه الأحرف مبيّنة لذلك الإبهام مع كونه معرفة لا نكرة وكما
لا يجوز أن يقال أن أن مضاف إلى التاء فكذاك لا يجوز أن يقال أن
إيا مضاف إلى الكاف والهاء والياء وإذا حصلت الثلاثة بهذه الأحرف لا
على جهة الإضافة ولما نظير في كلامهم كان أولى من جعل الضمير مضافاً
إليها ولا نظير له في كلامهم وهنا هو الجواب عن مذهب من ذهب إلى
أنه اسم مبهم مضاف لأن الميم معرفة والمعرفة لا تضاف لأنه استغنى بعريفه
في نفسه عن تعريف غيره لأن الكحل يُغنى عن الكحل، وأما من ذهب إلى
أنه اسم مظهر فباطل لأنه لو كان الأمر على ما زعم لما كان يقتصر فيه على
ضرب واحد من الإعراب وهو النصب فلما اقتصر فيه على ضرب واحد
من الإعراب وهو النصب دلّ على أنه اسم مظهر كما أنه لما اقتصر بآنا
وآنت وهو وما أشبهها على ضرب واحد من الإعراب وهو الرفع دلّ على
أنها أسماء مضمرة إذ لا يعلم اسم مظهر اقتصر فيه على ضرب واحد من
الإعراب إلا ما اقتصر به من الأسماء على الظرفية نحو ذات مرة وبساتين
يأتون ونوعاً من المصادر نحو سُبْحَانَ وَمَعَادَ وليس إيا ظرفاً ولا مصدراً فيلحق
بهذه الأسماء، وأما ما حكى عن الخليل من قولهم إذا بلغ الرجل السنين فأَيَّاه
وإيا الشواشي فالذي ذكره سيبويه في كتابه أنه لم يسمع ذلك من الخليل
وإنما قال وحدثنى من لا آتتهم عن الخليل أنه سَمِعَ أعرابياً يقول إذا بلغ
الرجل السنين فأَيَّاه وإيا الشواشي وهي رواية شاذة لا يُعتمد بها وكأنه لما
رأى آخره يتغير كتغير المضاف والمضاف إليه أجراه مجراه ثم هذه الرواية
حجة على من يزعم أنه اسم مظهر خص بالإضافة إلى المضمرة لأنه أضاف

إِيَّا (601. 222) إِلَى الشَّوَابِّ وَهُوَ اسْمٌ مُظْهِرٌ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مُظْهِرٍ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُقَالَ ضَرَبْتُ إِيَّاكَ كَمَا يُقَالَ ضَرَبْتُ زَيْدًا فَلَمَّا لَمْ يَجَزْ ذَلِكَ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِاسْمٍ مُظْهِرٍ فَآمَّا قول الشاعر

بِالْبَاقِ الْوَارِثِ الْأَمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْهُ إِيَّامُ الْأَرْضِ فِي حَفْرِ الدَّهَائِرِ
وقول الآخر

إِلَيْكَ حَتَّى بَلَغْتَ إِيَّاكَ

وقول الآخر

كَأَنَّا بَيَوْمَ قُرَى إِ . نَمَا نَقْطُلُ إِيَّانَا

- ١٠ فهو من ضرورة الشعر التي لا يجوز استعمالها في اختيار الكلام، وأمّا الجواب عن كلمات الكوفيّين أمّا قولهم أَنَّ الكاف والماء والياء هاءما هي التي تكون في حالة الاتصال قلنا لا نسلم فإنها وإن كانت مثلها في اللفظ إلاّ أنّها تختلف لأن الكاف والماء والياء هاءما حروفٌ وهناك أسماءٌ وصار هذا كالتاء في أَنَّتَ فإنها في اللفظ مثلُ التاء في قُمْتَ وإن كانت التاء في أَنَّتَ حرقاً والتاء في قُمْتَ أسماءٌ وكما لا يجوز أن يقال أَنَّ التاء في أَنَّتَ اسمٌ لأنها مثلُ التاء في قُمْتَ فكذلك هاءما كما أَنَّ الاسم المضمَر في أَنَّتَ أَنَّ وحدها والتاء مجرد الخطاب وليست عماداً للتاء فكذلك إِيَّا في الاسم المضمَر وَحْدَهَا وليست عماداً للكاف والماء والياء ثم لو كان الأمر كما زعموا لكان ذلك يؤدّي إلى أن يُعبد الشيء بما هو أكثر منه وأن يكون الأكثر عماداً للأقلّ وتبعاً له
- ٢٠ وهذا لا نظيرَ له في كلامهم، والذي يدلُّ على أَنَّ هذه الكاف والماء والياء ليست هي التي تكون في حالة الاتصال أَنَّ هذه الأحرف هاءما ضائراً منفصلةً وتلك ضائراً متصلةً والضائراً المنفصلة ينبغي أن يكون لفظها مخالفاً للفظ الضائراً المتصلة كما أَنَّ لفظ المضمَرات المرفوعة المنفصلة مخالفاً للفظ الضائراً المرفوعة المتصلة وليس شيء منها معموماً فكذلك هاءما، وأمّا استدلالهم على أَنَّ إِيَّا

عَادَ بِحَقِّ الثَّانِيَةِ وَالْمَجْمَعِ لِمَا بَعْدَهَا فَيُطْلَ بِأَنْتَ فَإِنَّا أَجْمَعًا عَلَى أَنَّ
 الضَّمِيرَ مِنْهُ أَنَّ وَالثَّانِيَةَ وَالْمَجْمَعِ بِلِقَانِ مَا بَعْدَهُ وَهُوَ النَّاءُ وَلَا خِلَافَ أَنَّ أَنَّ
 لَيْسَتْ عَادًا لِلنَّاءِ وَأَنَّ النَّاءَ لَيْسَتْ هِيَ الضَّمِيرُ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَهَذَا لِأَنَّ
 الْحُرُوفَ إِذَا زِيدَتْ لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْإِنْخِصَاصِ جَازَ أَنْ تُلْقَى عَلَامَةُ الثَّانِيَةِ وَالْمَجْمَعِ
 . لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ دَلَالَةً عَلَى الْخَاطِبِ وَالغَائِبِ وَالْمُتَكَلِّمِ لَمْ يَكُنْ بَدٌّ مِنْ لَحَاقِ
 عَلَامَةِ الثَّانِيَةِ وَالْمَجْمَعِ بِهَا عَلَى أَنَّا نَقُولُ أَنَّ إِيَّاكُمْ وَإِيَّاكُمْ لَيْسَ بِثَانِيَةٍ لِمَقَرَّةِ
 وَلَا جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الثَّانِيَةِ وَالْمَجْمَعِ وَإِنَّمَا إِيَّاكُمْ صِغَةً مُرْتَبِجَةً لِلثَّانِيَةِ وَإِيَّاكُمْ
 صِغَةً مُرْتَبِجَةً لِلْمَجْمَعِ وَكَذَلِكَ أَنتُمْ وَأَنْتُمْ لَيْسَ بِثَانِيَةٍ وَلَا جَمْعٍ عَلَى حَدِّ الثَّانِيَةِ
 وَالْمَجْمَعِ وَإِنَّمَا أَنتُمْ صِغَةً مُرْتَبِجَةً لِلثَّانِيَةِ وَأَنْتُمْ صِغَةً مُرْتَبِجَةً لِلْمَجْمَعِ وَكَذَلِكَ
 ١٠. حَكَمَ (FOL. 228) كُلِّ اسْمٍ مَضْمُونٍ وَاسْمٍ إِشَارَةٍ وَاسْمٍ صَلَاحٍ وَسَيِّئٍ هَذَا فِي اسْمِ
 الصَّلَاةِ مُسْتَقْصًى إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ بِكَمَالِهِ الْمَضْمُونِ
 فَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَافَ فِي إِيَّاكَ يَمُرُّ بِالنَّاءِ فِي أَنتَ وَالَّذِي يَدُلُّ
 عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْكَافَ فِي إِيَّاكَ تُفِيدُ الْخِطَابَ كَمَا أَنَّ النَّاءَ فِي أَنتَ تُفِيدُ
 الْخِطَابَ وَأَنَّ فَجْعَةَ الْكَافِ تُفِيدُ الْخِطَابَ الْمَذْكُورَ كَمَا أَنَّ فَجْعَةَ النَّاءِ فِي أَنتَ
 ١٠. تُفِيدُ الْخِطَابَ الْمَذْكُورَ وَأَنَّ كَسْرَةَ الْكَافِ تُفِيدُ الْخِطَابَ الْمَوْثَّقَ كَمَا أَنَّ كَسْرَةَ
 النَّاءِ تُفِيدُ الْخِطَابَ الْمَوْثَّقَ فَكَمَا أَنَّ النَّاءَ لَيْسَتْ مِنَ الْمَضْمُونِ الَّذِي هُوَ أَنَّ فِي
 أَنتَ وَإِنَّمَا هِيَ لِهَجْرَةِ الْخِطَابِ وَلَا مَوْضِعَ لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ الْكَافُ
 لَيْسَتْ مِنَ الْمَضْمُونِ الَّذِي هُوَ إِيَّا فِي إِيَّاكَ وَإِنَّمَا هِيَ لِهَجْرَةِ الْخِطَابِ وَلَا مَوْضِعَ
 لَهَا مِنَ الْإِعْرَابِ وَإِذَا لَمْ تَكُنْ الْكَافُ فِي إِيَّاكَ مِنَ الْمَضْمُونِ كَمَا لَمْ تَكُنْ النَّاءُ فِي
 ٢٠. أَنتَ مِنَ الْمَضْمُونِ لِاسْتِغْنَالِ أَنْ يَقَالَ أَنَّ أَنتَ بِكَمَالِهِ هُوَ الْمَضْمُونُ فَكَذَلِكَ بِسُغْلٍ
 أَنْ يَقَالَ أَنَّ إِيَّاكَ بِكَمَالِهِ هُوَ الْمَضْمُونُ وَهُوَ أَعْلَمُ،

٩٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال كنت أظن أن العقرَب أشد ٢٤

لَسَعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا وَذَهَبَ الْبَصَرُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ
 فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا وَيَجِبُ أَنْ يُقَالَ فَإِذَا هُوَ هِيَ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بِالْحِكَايَةِ
 الْمَشْهُورَةِ بَيْنَ الْكَسَائِيِّ وَسَيَبُوهِ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا قَلِمَ سَيَبُوهِ عَلَى الْبَرَامِكَةِ فَطَلَبَ
 أَنْ يُجْمَعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْكَسَائِيِّ لِلْمُنَاطَرَةِ حَضَرَ سَيَبُوهِ فِي مَجْلِسٍ يَجْعِي بِنَ خَالِدٍ
 ٥ وَعِنْدَهُ وَلَدَاهُ جَعْفَرٌ وَالْفَضْلُ وَمَنْ حَضَرَ بِمُضْطَرُوفٍ مِنَ الْأَكَابِرِ فَأَقْبَلَ خَلْفَتْ
 الْأَحْمَرُ عَلَى سَيَبُوهِ قَبْلَ حُضُورِ الْكَسَائِيِّ فَسَأَلَهُ عَنْ مَسْئَلَةٍ فَأَجَابَهُ سَيَبُوهِ فَقَالَ
 لَهُ الْأَحْمَرُ أَخْطَأْتَ ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ ثَانِيَةٍ فَأَجَابَهُ فِيهَا فَقَالَ لَهُ أَخْطَأْتَ ثُمَّ سَأَلَهُ
 عَنْ ثَالِثَةٍ فَأَجَابَهُ فِيهَا فَقَالَ لَهُ أَخْطَأْتَ فَقَالَ لَهُ سَيَبُوهِ هَذَا سُوءُ أَدَبٍ قَالَ
 الْفَرَّاءُ فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ وَقُلْتُ إِنَّ فِي هَذَا الرَّجُلِ حِجْلَةً وَجِدَّةً وَلَكِنْ مَا تَقُولُ فِي
 ١٠ مِنْ قَالَ هُوَلَاءُ أَبَوْنَ وَمَرَرْتُ بِأَيِّنَ كَيْفَ تَقُولُ عَلَى مِثَالِ ذَلِكَ مِنْ وَآيَتْ
 وَآيَتْ فَتَقْتَرُ فَأَخْطَأَ فَقُلْتُ أَعِدِ النَّظَرَ فَتَقْتَرُ فَأَخْطَأَ فَقُلْتُ أَعِدِ النَّظَرَ فَتَقْتَرُ
 فَأَخْطَأَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ يَجِبُ وَلَا يَصِيبُ فَلَمَّا كَثُرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ قَالَ لَا أَكَلِمَةً
 أَوْ يَحْضُرُ صَاحِبُهَا حَتَّى أَتُنَاطِرَهُ قَالَ فَحَضَرَ الْكَسَائِيُّ فَأَقْبَلَ عَلَى سَيَبُوهِ فَقَالَ
 نَسْتَلِي أَوْ أَسْتَلُكَ فَقَالَ بَلْ نَسْتَلِي أَنْتَ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ الْكَسَائِيُّ فَقَالَ كَيْفَ
 ١٥ تَقُولُ كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَرَبَ أَشَدَّ لَسَعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ فَإِذَا هُوَ هِيَ أَوْ فَإِذَا
 هُوَ إِيَّاهَا فَقَالَ سَيَبُوهِ فَإِذَا هُوَ هِيَ وَلَا يَجُوزُ النَّصْبُ فَقَالَ لَهُ الْكَسَائِيُّ
 لَحَنْتُ ثُمَّ سَأَلَهُ عَنْ مَسَائِلَ مِنْ هَذَا الصَّوْنِ فَخَرَجَتْ فَإِذَا عَبْدُ اللَّهِ الْقَائِمُ
 وَالْقَائِمُ (fol. 224) فَقَالَ سَيَبُوهِ فِي ذَلِكَ بِالرَّفْعِ دُونَ النَّصْبِ فَقَالَ الْكَسَائِيُّ
 لَيْسَ هَذَا مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ الْعَرَبُ رَفَعَ ذَلِكَ كُلَّهُ وَتَقَصَّبَ فَدَفَعَ ذَلِكَ
 ٢٠ سَيَبُوهِ وَلَمْ يُجِزْ فِيهِ النَّصْبُ فَقَالَ لَهُ يَجْعِي بِنَ خَالِدٍ قَدْ اخْتَلَفْتُمَا وَأَنْتُمَا
 رَئِيسَا بَلَدَيْكُمَا فَمَنْ ذَا يَحْكُمُ بَيْنَكُمَا فَقَالَ لَهُ الْكَسَائِيُّ هَذَا الْعَرَبُ بِبَابِكَ قَدْ
 أَجْمَعَتْ مِنْ كُلِّ أَوْتٍ وَوَفَدَتْ عَلَيْكَ مِنْ كُلِّ صُفْعٍ وَمِنْ فَصْحَاءِ النَّاسِ
 وَقَدْ قَنَعَ بِهِمْ أَهْلُ الْمَصْرَيْنِ وَسِعَ أَهْلُ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ مِنْهُمْ فَيَحْضُرُونَ
 وَيُسْأَلُونَ فَقَالَ لَهُ يَجْعِي وَجَعْفَرٌ قَدْ أَنْصَفْتَ وَأَمْرٌ بِإِحْضَارِهِمْ فَدَخَلُوا وَفِيهِمْ
 ٢٥ أَبُو قَفْقَسٍ وَأَبُو زَيْادٍ وَأَبُو الْجَرَّاحِ وَأَبُو ثَرْوَانَ فَسَلُّوا عَنِ الْمَسَائِلِ الَّتِي

جَرَتْ بَيْنَ الْكَسَائِيِّ وَسَبِيهِ فَوَاقِلُوا الْكَسَائِيَّ وَقَالُوا بِقَوْلِهِ فَاَقْبَلْ بِحُجَّتِي عَلَى
سَبِيهِ فَقَالَ قَدْ نَسِيتُ وَأَقْبَلِ الْكَسَائِيَّ عَلَى حُجَّتِي وَقَالَ أَصْلَحَ إِلَهُ الْوَزِيرِ إِنَّهُ
وَقَدْ عَلَيْكَ مِنْ بَلَاءٍ مُؤْتَلَا فَإِنْ رَأَيْتَ أَنْ لَا تَرْكُهُ خَائِبًا فَأَمْرٌ لَهُ بَعَثَ أَلْفَ
دَرَمٍ فَخَرَجَ وَتَوَجَّهَ نَحْوَ فَارَسَ وَأَقَامَ هُنَاكَ وَلَمْ يَعُدَّ إِلَى الْبَصْرَةِ، فَوَجَّهَ الدَّلِيلُ
٥ مِنْ هَذِهِ الْحِكَايَةِ أَنَّ الْعَرَبَ وَاقِفَتِ الْكَسَائِيَّ وَتَكَلَّمَتْ بِمَذْهَبِنَا وَقَدْ حَكَى أَبُو
زَيْدُ الْأَنْصَارِيُّ عَنِ الْعَرَبِ قَدْ كُتِبَ أَظُنُّ أَنَّ الْعَرَبَ أَشَدَّ لَسَعَةً مِنَ الزُّنْبُورِ
فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا مِثْلَ مَذْهَبِنَا فَدَلَّ عَلَى صَحْوِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ
الْقِيَاسِ فَقَالُوا إِنَّهَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ إِذَا كَانَتْ لِلْمُفَاجَأَةِ كَانَتْ ظَرْفُ
مَكَانٍ وَالظَرْفُ يَرْفَعُ مَا بَعْدَهُ وَتَعْمَلُ فِي الْخَبَرِ عَمَلٌ وَجَدْتُ لِأَنَّهُا بِمَعْنَى وَجَدْتُ
١٠ وَقَدْ قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ حُجَّيٍّ تَعَلَّبَ أَنَّ هُوَ فِي قَوْلِهِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا
عِبَادٌ وَنَصَبَتْ إِذَا لِأَنَّهُا بِمَعْنَى وَجَدْتُ عَلَى مَا قَسَمْنَا، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَأَحْجَبُوا
بِأَنَّ قَالُوا إِنَّهَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِلَّا الِرْفَعُ لِأَنَّ هُوَ مَرْفُوعٌ بِالِاتِّجَاعِ وَلَا يَدْ
لِلْمُبْتَدَأِ مِنْ خَيْرٍ وَلَيْسَ هَاهُنَا مَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ خَبَرًا عَنْهُ إِلَّا مَا وَقَعَ الْخِلَافُ
فِيهِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ مَرْفُوعًا وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِوَجْهِ مَا فُوجِبَ أَنْ
١٥ يُقَالَ فَإِذَا هُوَ رَاجِعٌ إِلَى الزُّنْبُورِ لِأَنَّهُ مَذْكُورٌ وَرَاجِعٌ إِلَى الْعَرَبِ
لِأَنَّهُ مُؤَنَّثٌ، وَأَمَّا الْمُجْلِبَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا مَا رَوَوْهُ عَنِ الْعَرَبِ
مِنْ قَوْلِهِ فَإِذَا هُوَ إِيَّاهَا فَمِنْ الشَّاذِّ الَّذِي لَا يُعَيَّا بِهِ كَالْجَزْمِ بَلْنَ وَالنَّصَبِ
بَلَمْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الشَّاذِّ الَّتِي تَخْرُجُ عَنِ الْقِيَاسِ عَلَى أَنَّهُ قَدْ رُوِيَ
أَنَّهُمْ أُعْطِلُوا عَلَى مَتَابَعَةِ الْكَسَائِيَّ جُمْلًا فَلَا يَكُونُ فِي قَوْلِهِ حُجَّةٌ لِنَطْرُقِ التَّهْمَةَ فِي
٢٠ الْمُرَاقَبَةِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ إِذَا كَانَتْ لِلْمُفَاجَأَةِ كَانَتْ بِمِثْلِهِ وَجَدْتُ بِفَاعِلٍ
لِأَنَّهُ إِنْ كَانَتْ بِمِثْلِهِ وَجَدْتُ فِي الْعَمَلِ فَوَجِبَ أَنْ يُرْفَعَ بِهَا فَاعِلٌ وَيُنْصَبُ
بِهَا مَنعُولَانِ كَقَوْلِهِ وَجَدْتُ زَيْدًا فَاتِّمَامًا فَتَرْفَعُ الْفَاعِلُ وَتُنْصَبُ الْمَنعُولَيْنِ، وَإِنْ
قَالُوا (fol. 228) أَنَّهُا بِمَعْنَى وَجَدْتُ وَلَا تَعْمَلُ عَلَيْهَا كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ حَسْبُكَ زَيْدٌ
بِمَعْنَى الْأَمْرُ وَهُوَ اسْمٌ وَلَيْسَ بِفِعْلٍ وَكَقَوْلِهِ أَحْسِنْ بِزَيْدٍ لِنُظَرِ لِنُظَرِ الْأَمْرُ وَهُوَ
٢٥ بِمَعْنَى التَّعَجُّبِ وَكَقَوْلِهِ رَحِمَ اللَّهُ فَلَانَا لِنُظَرِ لِنُظَرِ الْخَبَرِ وَهُوَ فِي الْمَعْنَى دَعَا

وكقوله تعالى في فراءةٍ مَنْ قرأ بالرفع لَا تُضَارُّ وَالِدَهُ يُولِيهَا لفظه لفظ
 المخبر والمراد به النهي وكقوله تعالى قُلْ أَنْتُمْ مَسْمُومُونَ أَيِ انْتَهَوْا لفظه لفظ
 الاستنهام والمراد به الأمر وكقوله تعالى فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا لفظه لفظ الأمر
 والمراد به المخبر وكقوله تعالى وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ أَيِ لِيُرْضِعْنَ لفظه
 لفظ المخبر والمراد به الأمر إلى غير ذلك من الأماكن التي لا تُحصى كثرة
 فكذلك نقول نحن هاهنا إِنَّا بمعنى وَجَدْتُ وَهِيَ في اللفظ ظرفُ مكانٍ وظرف
 المكان يجب رفعُ المعرفتين معه فوجب أن يقال قَائِلًا هُوَ هِيَ، وإن قالوا
 أَنَّهُمَا تَعْمَلُ عَلَى الظرفِ وَعَمَلٌ وَجَدْتُ فَتَرْفَعُ الْأَوَّلَ لِأَنَّهَا ظَرْفٌ وَتَنْصَبُ الثَّانِي
 عَلَى أَنَّهَا فِعْلٌ يَنْصَبُ مَفْعُولِينَ فَبَاطِلٌ لِأَنَّهُمْ إِنْ أَعْمَلُوهُمَا عَلَى الظرفِ بَقِيَ
 الْمَنْصُوبُ بِلَا نَاصِبٍ وَإِنْ أَعْمَلُوهُمَا عَلَى الْفِعْلِ لَزِمَهُمْ وَجُودُ فَاعِلٍ وَمَفْعُولَيْنِ
 وَلَيْسَ لَهُمْ إِلَى إِجْمَاعِ ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَأَمَّا قَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ تَعَلَّى أَنْ هُوَ فِي
 قَوْلِهِمْ قَائِلًا هُوَ إِيَّاهَا عَادَ فَبَاطِلٌ عِنْدَ الْكُوفِيِّينَ وَالْبَصْرِيِّينَ لِأَنَّ الْعَادَ عِنْدَ
 الْكُوفِيِّينَ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْبَصْرِيُّونَ الْفَصْلَ يَجُوزُ حَذْفُهُ مِنَ الْكَلَامِ وَلَا يَجْتَلِ
 مَعْنَى الْكَلَامِ بِحَذْفِهِ أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْعَادَ الَّذِي هُوَ الْفَصْلُ مِنْ
 ١٥ قَوْلِكَ كَانَ زَيْدٌ هُوَ الْقَائِمُ فَقُلْتَ كَانَ زَيْدٌ الْقَائِمُ لَمْ يَجْتَلِ مَعْنَى الْكَلَامِ
 بِحَذْفِهِ وَكَانَ الْكَلَامُ صَحِيحًا وَكَذَلِكَ سَائِرُ الْأَمَاكِنِ الَّتِي يَقَعُ فِيهَا الْعَادَ الَّذِي
 هُوَ الْفَصْلُ يَجُوزُ إِثْبَاتُهُ وَحَذْفُهُ وَلَوْ حَذَفْتَهُ هَاهُنَا مِنْ قَوْلِهِمْ قَائِلًا هُوَ إِيَّاهَا
 لَأَخْلَجَ مَعْنَى الْكَلَامِ وَبَطَلَتْ فَائِدَتُهُ لِأَنَّهُ بَصِيرٌ قَائِلًا إِيَّاهَا وَهَذَا لَا مَعْنَى لَهُ
 وَلَا فَائِدَةَ فِيهِ فَبَطُلَ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَإِلَهُ أَعْلَمُ،

 ١٠٠ مسألة

٢٠

ذهب الكوفيون إلى أن ما يُفصل به بين التثنية والمخبر يسمى عَمَادًا
 وله موضعٌ من الإعراب وذهب بعضهم إلى أن حُكْمَهُ حَكْمُ ما قبله وذهب
 ٢٢ بعضهم إلى أن حُكْمَهُ حَكْمُ ما بعده وذهب البصريون إلى أنه يسمى فَصْلًا

لأنه يفصل بين النعت والخبر إذا كان الخبر مضارعاً لنعت الاسم لخبر
من معنى النعت كقولك زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِلُ ولا موضع له من الإعراب، أمّا
الكوفيون فأحقيقوا بأن قالوا إنما قلنا أن حكمه حكم ما قبله لأنه توكيد لما
قبله فتزول منزلة النفس إذا كانت توكيداً وكما أنك إذا قلت جاءني زَيْدٌ
نفسه كان (ص ٣٣٥) نفسه تابعاً لزَيْد في إعرابه فكذلك العباد إذا قلت
زَيْدٌ هُوَ الْعَاقِلُ يجب أن يكون تابعاً في إعرابه، وأمّا من ذهب إلى أن
حكمه حكم ما بعده قال لأنه مع ما بعده كالشيء الواحد فوجب أن يكون
حكمه مثل حكمه، وأمّا البصريون فأحقيقوا بأن قالوا أنه لا موضع له من
الإعراب لأنه إنما دخل لمعنى وهو الفصل بين النعت والخبر ولهذا سُمي
١٠ فصلاً كما تدخل الكاف للخطاب في ذَلِكَ وتثنى وتجمع ولا حظ لها في
الإعراب وما التي للتوكيد ولا حظ لها في الإعراب فكذلك هاهنا، وأمّا
المجواب عن كلمات الكوفيين أمّا قولهم أنه توكيد لما قبله فتزول منزلة
النفس في قولهم جاءني زَيْدٌ نفسه قلنا هذا باطل لأنّ المكثى لا يكون تأكيداً
للظهر في شيء من كلامهم والبصير إلى ما ليس له نظير في كلامهم لا يجوز
١٥ أن يُصار إليه وأمّا قولهم أنه مع ما بعده كالشيء الواحد قلنا هذا باطل أيضاً
لأنه لا تعلق له بما بعده لأنه كناية عما قبله فكيف يكون مع ما بعده كالشيء
الواحد والله أعلم،

١٠١ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم الميم نحو هَذَا وَذَلِكَ أعرف من الاسم
٢٠ العَلَمَ نحو زَيْدٌ وَعَبْرُو وَذهب البصريون إلى أن الاسم العَلَمَ أعرف من الاسم
الميم وأختلفوا في مراتب المعارف فذهب سيبويه إلى أن أعرف المعارف
الاسم المضمّر لأنه لا يُضمر إلّا وقد عُرِفَ ولهذا لا يُفتقر إلى أن يُوصَفَ
٢٢ كغيره من المعارف ثمّ الاسم العلم لأنّ الأصل فيه أن يُوصَفَ على شيء لا يقع

على غيره من أمته ثم الاسم الميم لأنه يُعرف بالعين وبالقلب ثم ما عُرف
 بالآلف واللام لأنه يُعرف بالقلب فقط ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف
 لأن تعريفه من غيره وتعريفه على قدر ما يُضاف إليه وذهب أبو بكر بن
 السراج إلى أن أعرف المعارف الاسم الميم ثم المضمَر ثم العلم ثم ما فيه الألف
 واللام ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف وذهب أبو سَعيد السيرافي إلى
 أن أعرف المعارف الاسم العلم ثم المضمَر ثم الميم ثم ما عُرف بالآلف واللام
 ثم ما أُضيف إلى أحد هذه المعارف، أما الكوفيون فأحجوا بأن قالوا إنما
 قلنا أن الاسم الميم أعرف من الاسم العلم وذلك لأن الاسم الميم يُعرف
 بشيئين بالعين وبالقلب وأما الاسم العلم فلا يُعرف إلا بالقلب وحده وما
 ١٠ يُعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يُعرف بشيء واحد، قالوا والذي
 يدل على صحة ذلك أن الاسم العلم يقبل التنكير ألا ترى أنك تقول مررتُ
 بزَيْدِ الظَّرِيفِ وزَيْدِ آخَرَ ومررتُ بِعَمْرِو العَاقِلِ وَعَمْرِو آخَرَ وكذلك إذا
 ثبت الاسم العلم أو جمعه نكرته نحو زَيْنَانِ والزَيْنَانِ وَعِمْرَانِ والعِمْرَانِ
 وزَيْدُونَ والزَيْدُونَ وَعَمْرُونَ (No. 227) والعَمْرُونَ فتدخل عليه الألف واللام
 ١٥ في التثنية والجمع ولا تدخلان إلا على النكرة فدل على أنه يقبل التنكير بخلاف
 الاسم الميم فإنه لا يقبل التنكير لأنك لا تصفه بنكرة في حال من الأحوال
 ولا تنكره في التثنية والجمع فتدخل عليه الألف واللام فتقول أَلْهَانَانِ فدل
 على أنه لا يقبل التنكير وما لا يقبل التنكير أعرف مما يقبل التنكير فتتزل
 منزلة المضمَر وكما أن المضمَر أعرف من الاسم العلم فكذلك الميم، وأما
 ٢٠ البصريون فأحجوا بأن قالوا إنما قلنا أن الاسم العلم أعرف من الميم لأن
 الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره من أمته وإذا
 كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم وكما أن ضمير
 المتكلم أعرف من الميم فكذلك ما أشبهه والذي أذهب إليه ما ذهب إليه
 الكوفيون، وأما الجواب عن كلمات البصريين أما قولهم أن الأصل في
 ٢٥ الاسم العلم أن يوضع لشيء بعينه لا يقع على غيره قلنا وكذلك الأصل في

جميع المعارف ولهذا يقال حدّ المعرفة ما خصّ الواحد من الجنس وهذا
يُفْتَنِل على جميع المعارف لا على الاسم العلم دون غيره على أنّا نسلم أنّ
الأصل في الاسم العلم ما ذكرتموه إلاّ أنّه قد حصل فيه الاشتراك وزال
عن أصل وضعه ولهذا افتقر إلى الوصف ولو كان باقياً على الأصل لهما
• افتقر إلى الوصف لأنّ الأصل في المعارف أن لا يُوصَف لأنّ الأصل فيها
أن يقع لشيء بعينه فلما جاز فيه الوصف دلّ على زوال الأصل فلا يجوز
أن يُجْعَل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في
أنّه أعرف من الميم وإله أعلم،

١٠٢ مسألة

١٠ ذهب الكوفيون إلى أنّ آيهم إذا كان بمعنى الذي وحُذِف العائد من
الصلة معرباً نحو قولهم لَأَضْرِبَنَّ آيهم أَفْضَلُ وذهب البصريون إلى أنّه
مبتنى على الضمّ وأجمعوا على أنّه إذا ذُكِر العائد أنّه معرب نحو قولهم
لَأَضْرِبَنَّ آيهم هُوَ أَفْضَلُ وذهب الخليل بن أحمد إلى أنّ آيهم مرفوع بالابتداء
وأفْضَلُ خبره ويجعل آيهم استنهماً ويجعله على الحكاية بعد قول مقدّر
١٥ والتقدير عنه لَأَضْرِبَنَّ الَّذِي يُقَالُ لَهُ آيهم أَفْضَلُ قال الشاعر

وَلَقَدْ آيْتُ مِنَ الْفَتَاةِ بِمَثَلٍ • فَأَيُّتُ لَا حَرَجَ وَلَا مَحْرُومَ

أي فأيت لا يقال لي هذا حَرَجَ ولا محروم وحُذِفَ القول في كتاب الله
تعالى وكلام العرب أكثر من أن يُحصَى وذهب يونس بن حبيب البصري
إلى أنّ آيهم مرفوع بالابتداء وأفْضَلُ خبره ويجعل آيهم استنهماً ويُعَلَّقُ
٢٠ لَأَضْرِبَنَّ عن العمل في آيهم فيترل الفعل المؤنث متزلة أفعال القلوب (fol. 228)
نحو عَلِمْتُ آيهم في الدارِ، أمّا الكوفيون فأحبوا بأن قالوا الدليل على أنّه
معرب منصوب بالفعل الذي قبله أنّه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى
٢٢ وكلام العرب قال الله تعالى ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهم أَشَدُّ عَلَى

الرَّحْمَنِ عَيْنًا بالنصب وفي قراءة مُرَوِّقَ القارئ ومُعَاذِ الهَرَاءِ ورواية عن يعقوب قالوا ولا يجوز أن يقال أن القراءة المشهورة بالضم هي حجة عليكم لأننا نقول هذه القراءة لا حجة لكم فيها لأن الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء فإن آيهم مرفوع لأنه مبتدأ وذلك من وجهين أحدهما أن قوله لَنَتَرَعَّنَ عِيلَ فِي مِثْلٍ وما بعدها واكْتَفَى الفعل بما ذكر معه كما تقول قَتَلْتُ مِنْ كَلِّ قَيْلٍ وَأَكَلْتُ مِنْ كَلِّ طَعَامٍ فيكفي الفعل بما ذكر معه فكذلك هاهنا عمل الفعل في الجار والمجرور واكْتَفَى بذلك ثم آتَيْنَا قَالِ آيَهُمْ أَشَدُّ فَرَعَ آيَهُمْ بِأَشَدِّ كما رفع أَشَدُّ بِآيَهُمْ على ما عُرِفَ من مذهبي والوجه الثاني أن الشيعة معناها الأَعْوَانُ وتقدير الآية لَنَتَرَعَّنَ مِنْ كَلِّ قَوْمٍ شَاعِلٍ فَتَنْظُرُوا آيَهُمْ أَشَدُّ ١٠ على الرحمن عَيْنًا والنظر من دلائل الاستفهام وهو مقدَّر معه وأنت لو قلت لَا تَنْظُرُوا آيَهُمْ أَشَدُّ لكان النظر معلًا لأنَّ النظر والعرف والعلم ونحوهم من أفعال القلوب وأفعال القلوب يَسْفُطُ عَمَلُكُنْ إذا كان بعدهم استفهام فدل على أنه مرفوع لأنه مبتدأ، والذي يدل على صحته ما ذهبنا إليه ما حكاه أبو عَمْرٍو الجَزْئِيُّ أَنَّهُ قَالَ خَرَجْتُ مِنَ الْمَخْدِقِ بِعَنِي خَنْدَقِ الْبَصَرَةِ حَتَّى صِرْتُ إِلَى مَكَّةَ لَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ إِضْرِبْ آيَهُمْ أَفْضَلُ أَيْ كُلُّهُمْ يَنْصِبُونَ وَكَذَلِكَ لَمْ يَرَوْا عَنْ أَحَدٍ مِنَ الْعَرَبِ إِضْرِبْ آيَهُمْ أَفْضَلُ بِالضَّمِّ فدل على صحته ما ذهبنا إليه، والذي يدل على فساد قول مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّمِّ أَنَّ الْمَفْرُودَ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ إِذَا أَضِيفَ أَعْرَبَ نَحْوَ قَوْلٍ وَبَعْدَ فَصَارَتْ الْإِضَافَةُ تَوْجِيبَ إِعْرَابِ الْاسْمِ وَأَيُّ إِذَا أَفْرَدَتْ أَعْرَبَتْ فَلَوْ قُلْنَا أَنَّهُ إِذَا أَضِيفَتْ بُنِيَتْ لَكَانَ هَذَا نَفْضًا لِلْأَصُولِ وَكَذَلِكَ مُحَالٌّ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بِأَنَّ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ مَبْنِيٌّ هَاهُنَا عَلَى الضَّمِّ وَكَذَلِكَ لِأَنَّ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ مَبْنِيَّةً فِي كُلِّ حَالٍ لَوْ فَرَعَهَا مَرْفَعٌ حَرْفُ الْخَرَاءِ وَالِاسْتِفْهَامِ وَالِاسْمِ الْمَوْصُولِ كَمَا بُنِيَتْ مَنْ وَمَا لِذَلِكَ فِي كُلِّ حَالٍ إِلَّا أَنَّهُمْ أَعْرَبُوهَا حَمَلًا عَلَى تَطْيِيرِهَا وَهُوَ بَعْضٌ وَعَلَى تَقْيِيزِهَا وَهُوَ كُلٌّ وَكَذَلِكَ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ فَلَمَّا دَخَلَهَا ٢٥ نَقَضَ بِحَذْفِ الْعَائِدِ ضَعُفَتْ فَرُتَتْ إِلَى أَصْلِهَا مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى مَقْتَضَى الْقِيَاسِ

كما أن ما في لغة أهل الحجاز لما كان القياس يقتضي أن لا نعمل إذا تقدم
 خبرها على اسمها أو دخل حرف الاستثناء بين الاسم والخبر رُدَّ إلى ما (Sol. 229)
 يقتضيه القياس من بطلان عملها فكذلك هاهنا لما كان القياس يقتضي أن
 تكون مبنية لما حذف منها العائد رُدَّت إلى ما يقتضيه القياس من البناء
 بدل عليه أن آيهم استعملوا استعمالاً لم تستعمل عليه أخواتها من حذف
 المبتدأ معها نقول اضرب آيهم أفضل تريد آيهم هو أفضل ولو قلت اضرب
 من أفضل وكل ما أطيب تريد من هو أفضل وما هو أطيب لم يميز فلما
 خالفت آي أخواتها فيما ذكرناه زال تكلمها لأن كل شيء خرج عن بابه زال
 تكلمه فوجب أن تُبنى إذا استعملت على خلاف ما استعمل عليه أخواتها كما
 ١٠ أن يا الله لما خالفت سائر ما فيه الألف واللام لم يحذفوا الله وكذلك ليس
 لها لم تنصرف تصرف الفعل تَرَكْتَ على هذه الحال ألا ترى أن أصل ليس
 ليس مثل صيد البعير وصيد البعير يجوز فيه التحفيف فيقال صيد البعير ويجب
 في ليس التحفيف ولا يجوز أن يؤتى به على الأصل كما جاز أن يؤتى بصيد على
 الأصل لأن ليس لم تنصرف تصرف الفعل بخلاف صيد وبدل عليه أيضاً أنك
 ١٥ لو قلت صيدت يا بعير لوجب أن تَرُدَّ الفعل إلى أصله من الكسر ولو قلت
 ليست لم يجر رده إلى الأصل كل ذلك لمخالفته الفعل في التصرف وخروجه عن
 مشابهة نظائره فكذلك هاهنا لما خالفت سائر أخواتها وخرجت عن مشابهة
 نظائرها وجب بناؤها وإنما وجب بناؤها على الضم لأنهم لما حذفوا المبتدأ
 من صلها بنوها على الضم لأنه أقوى المحركات والذم بدل على صحة هذا
 ٢٠ التعليل وأنهم إنما بنوها لخلاف المبتدأ أنا أجمعنا على أنهم إذا لم يحذفوا
 المبتدأ أعربوها ولم يبنوها فقال ضربت آيهم هو في النار بالنصب وإنما
 حسن حذف المبتدأ من صلة آي ولم يحسن حذفه مع غيرها من أخواتها
 لأن آي لا تنفك عن الإضافة فيصير المضاف إليه عوضاً عن حذف المبتدأ
 بخلاف غيرها من أخواتها فلما حسن الحذف مع آي دون سائر أخواتها،
 ٢٥ وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم براءة من قرأ ثم لنت عن

من كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْمٌ أَشَدُّ بالنصب فهي قراءة شاذة جاءت على لغة شاذة لبعض العرب ولم يقع الخلاف في هذه اللغة ولا في هذه القراءة وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة والقراءة المشهورة التي عليها قراءة الأمصار أَيْمٌ بالضم وفي حجة عليهم، قولهم أَنْ الضمة فيها ضمة إعراب لا ضمة بناء وأنه مرفوع لأنه مبتدأ لأن قوله لَنَتَرَعْنَ عَمِلَ في مِنْ وما بعدها واكتفى الفعل بما ذكر معه كقولهم قُلْتُ مِنْ كُلِّ قَبِيلٍ قلنا هنا خلاف الظاهر لأن قوله (vol. 280) لَنَتَرَعْنَ فعلٌ مَعَّيٌّ فلا بُدَّ أَنْ يكون له مفعول إما مظهر أو مقتر وأَيْمٌ يصلح أَنْ يكون مفعولا وهو ملفوظ به مظهر فكان آوِي من تقدير مفعول مقتر، وأما قولهم أَنْ تقدير الآية فَتَنْظُرُوا أَيْمٌ أَشَدُّ قلنا وهذا أيضا خلاف الظاهر لأنه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير هذا الفعل وقوله لَنَتَرَعْنَ فعلٌ يصلح أَنْ يكون أَيْمٌ مفعولا له فكان آوِي من تقدير فعل لا دليل يدل على أنه ما حجة إليه، وأما ما حكى عن أَبِي عَمْرِو الْجَرْمُيِّ أَنَّهُ قَالَ خَرَجْتُ مِنَ الْخَنْدَقِ فَلَمْ أَسْمَعْ أَحَدًا يَقُولُ ضَرَبْتُ أَيْمٌ أَفْضَلُ قلنا هذا يدل على أَنَّهُ مَا سَمِعَ أَيْمٌ بالضم وقد سَمِعَهُ غَيْرُهُ والذي يدل على صحة هذا اللفظ ما حكاه أَبُو عَمْرِو الشَّيْبَانِيُّ عَنْ غَسَّانَ وَهُوَ أَحَدٌ مِنْ تَوَخَّذَ عَنْهُ اللُّغَةُ مِنَ الْعَرَبِ أَنَّهُ أَشَدُّ

إِذَا مَا آتَيْتَ بَنِي مَالِكٍ . فَسَلِّمْ عَلَى أَيْمٍ أَفْضَلُ

برفع أَيْمٍ فدل على أَنَّهَا لُغَةٌ مَنْقُولَةٌ صحيحة لا وَجْهَ لِإِنْكَارِهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّ الْمَفْرُودَ مِنَ الْمَبْنِيَّاتِ إِذَا أَضِيفَ أَعْرَبَ وَأَيُّ إِذَا أُفْرِدَتْ أَعْرَبَتْ فَلَوْ قُلْنَا إِذَا أَضِيفَ بُنِيَ لَكَانَ هَذَا تَنْصَافًا لِلْأَصُولِ قُلْنَا هَذَا بَاطِلٌ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ إِنَّمَا تَرُدُّ الْأِسْمَ إِلَى حَالِ الْإِعْرَابِ إِذَا اسْتَحَقَّ الْبِنَاءَ فِي حَالِ الْإِفْرَادِ فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْمَوْجِبُ لِلْبِنَاءِ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ لَمْ تَرُدِّ الْإِضَافَةُ ذَلِكَ الْأِسْمَ إِلَى الْإِعْرَابِ أَلَا تَرَى أَنَّ لَدُنَّ فِي جَمِيعِ لُغَاتِهَا لَمَّا اسْتَحَقَّتِ الْبِنَاءَ فِي حَالِ الْإِضَافَةِ لَمْ تَرُدَّهَا الْإِضَافَةُ إِلَى الْإِعْرَابِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَفِي لَدُنَّ ثَمَانِي لُغَاتٍ وَفِي لَدُنَّ وَلَكِنَّ وَلَكِنَّا وَلَدٌ وَلَدْنِ وَلَدْنِ وَلَدٌ وَلَدٌ وَلَكُلِّهَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى مَا يَتَى، وَأَمَّا مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ

المخليل من الحكاية فبعد في اختيار الكلام إنما يجوز مثله في الشعر ألا ترى
أنه لو جاز مثل هذا تجاز أن يقال اضرب الفاسق الخبيث بالرفع أى اضرب
الذى يقال له الفاسق الخبيث ولا خلاف أن هذا لا يقال بالإجماع، وأما
قول يونس فضعيف لأن تعليق اضرب ونحوه من الأفعال لا يجوز لأنه فعل
مؤثر فلا يجوز إلغائه وإنما يجوز أن تعلق أفعال القلوب عن الاستفهام
وهذا ليس يفعل من أفعال القلوب فكان هذا القول ضعيفاً جداً والله أعلم،

١٠٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن هذا وما أشبهه من أسماء الإشارة يكون بمعنى
الذى والأسماء الموصولة نحو هذا قال ذاك زيد أى الذى قال ذاك زيد
١٠ وذهب البصريون إلى أنه لا يكون بمعنى الذى وكذلك سائر أسماء الإشارة
لا تكون بمعنى الأسماء الموصولة، أما الكوفيون فأجابوا بأن قالوا إنما قلنا
ذلك لأنه قد جاء ذلك في كتاب الله تعالى وكلام العرب قال الله تعالى
ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ ثُمَّ أَنْتُمْ الَّذِينَ تَقْتُلُونَ
أَنْفُسَكُمْ فَأَنْتُمْ مَبْتَدَأٌ وَهَؤُلَاءِ خَبَرُهُ وَتَقْتُلُونَ صِلَةُ هَؤُلَاءِ وَقَالَ تَعَالَى مَا أَنْتُمْ
١٥ هَؤُلَاءِ جَاءَكُمْ عَنْهُمْ فِي التَّحْيُوتِ الدُّنْيَا وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مَا أَنْتُمْ الَّذِينَ جَاءَكُمْ عَنْهُمْ
فَأَنْتُمْ مَبْتَدَأٌ وَهَؤُلَاءِ خَبَرُهُ وَجَاءَكُمْ صِلَةُ هَؤُلَاءِ وَقَالَ تَعَالَى وَمَا تَلَكَ يَسِيرَتِكَ
بَا مُوسَى وَالتَّقْدِيرُ فِيهِ مَا آتَى يَسِيرَتِكَ فَمَا مَبْتَدَأٌ وَتَلَكَ خَبَرُهُ وَيَسِيرَتِكَ صِلَةُ
تَلَكَ ثُمَّ قَالَ ابْنُ مَفْرُغٍ

عَدَسَ مَا لِعِبَادِكَ إِمَارَةٌ ۝ آمَنَتْ وَهَذَا تَحْيِيلُكَ طَلِيقُ

٢٠ يريد والذى تحييل طليق فدل على أن أسماء الإشارة تكون بمعنى الأسماء
الموصولة عدس زجر البقل وهو هاهنا اسم لبقلة ابن مفرغ وعبد اسم وإلى
بجستان حيث كان قد حبسه ثم أطلقه فركب البقلة وجلس يُشَدُّ هذا

البيت وكان الخليل يزعم أن عدسا كان رجلا عفيفا بالبهال في أيام سليمان
 ابن داود فإذا قيل لما صدس أنزعجت وهذا ما لا يعرف في اللغة، وأما
 البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الأصل في هذا وما أشبهه
 من أسماء الإشارة أن يكون دالا على الإشارة والتي وسائر الأسماء الموصولة
 ليست في معناها فينبغي أن لا يحمل عليها وهذا تمسك بالأصل واستصحاب
 الحال وهو من جملة الأدلة المذكورة فمن ادعى أمرا وراء ذلك بنى مرتعا
 بإقامة الدليل ولا دليل لم يدل على ما ادعوه، وأما الجواب عن كلمات
 الكوفيين أما قوله تعالى يُمْ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ فلا حجة لكم فيه من
 ثلاثة أوجه أحدها أن يكون هؤلاء باقيا على أصله من كونه اسم إشارة
 ١٠ وليس بمعنى الذي كما زعمت ويكون في موضع نصب على الاختصاص والتقدير
 فيه أعني هؤلاء كما قال عليه السلام سلمان منا أهل البيت فنصب أهل
 على الاختصاص والتقدير فيه أعني أهل البيت وخبر أنتم هؤلاء تقولون
 والوجه الثاني أن يكون هؤلاء تأكيداً لأنتم والخبر تقولون ثم هذا لا يستقيم
 على أصلكم فإن تقولون عندكم في موضع نصب لأنه خبر التقریب وخبر
 ١٥ التقریب عندكم منصوب كقولهم هذا زيد القائم بالنصب وهذا زيد قائما
 ولو كان صلة لما كان له موضع من الإعراب وعندنا أنه يحتمل أن يكون
 في موضع نصب على الحال والوجه الثالث أن يكون هؤلاء منادى مفردا
 والتقدير فيه يُمْ أَنْتُمْ يَا هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ وتقولون هو الخبر ثم حذف حرف
 النداء كما قال تعالى يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وكما قال تعالى يُوسُفُ أَيُّهَا
 ٢٠ الصِّدِّيقُ وحذف (so. 222) حرف النداء كثير في كلامهم وهذا هو الذي
 ذكرناه هو الجواب عن احتجاجهم بقوله تعالى هَآ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ
 وأما قوله تعالى وَمَا يَنْتَظِرُكَ إِلَّا يَوْمُكَ فلا حجة لكم فيه لأن تلك معناها
 الإشارة وليست بمعنى التي والتقدير فيه أي شيء هنيئاً يبينك وتلك بمعنى
 ٢٥ هنيئاً كما يكون ذلك بمعنى هذا قال الله تعالى أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ أي هذا

الكتاب ثم قال الشاعر وهو خُفَّاءٌ بن نَدْبَةَ
أَقُولُ لَهُ وَالْفَرَحُ بِأَطْرَ مَنَّةَ . تَأْمَلُ خُفَّاءُ إِنِّي أَنَا ذُلُّكَ
أَي هَذَا وَالْجَارُ وَالْجُرُورُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى يَبْيِئُكَ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ عَلَى الْحَالِ
كَأَنَّهُ قَالَ أَيُّ شَيْءٍ هَذَا كَأَنَّهُ يَبْيِئُكَ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ
وَهَذَا تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ

فَلَا حِجَّةٌ لَمْ فِيهِ لِأَنَّ تَحْمِيلًا فِي مَوْضِعِ الْحَالِ كَأَنَّهُ قَالَ وَهَذَا تَحْمُولًا طَلِيقٌ
وَيَحْمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ قَدْ حُذِفَ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ لِلضَّرُورَةِ وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ
وَهَذَا الَّذِي تَحْمِيلٌ طَلِيقٌ وَحُذِفَ الْاسْمُ الْمَوْصُولُ يَجُوزُ فِي الضَّرُورَةِ قَالَ
الشَّاعِرُ

١. لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الزُّرُورَانِ وَالتَّحْصَى . لَكُمْ قَبِصَةٌ مِنْ بَيْنِ أَثَرِي وَأَقْتَرَا
أَرَادَ مِنْ أَثَرِي وَمَنْ أَقْتَرَا فُحِذِفَ لِلضَّرُورَةِ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ عِنْدَكُمْ
حُذْفُ الْاسْمِ الْمَوْصُولِ فِي غَيْرِ ضَرُورَةِ الشَّعْرِ وَلِهَذَا ذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي
قَوْلِهِ تَعَالَى مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يَجْرِفُونَ مَنْ يَجْرِفُونَ فُحِذِفَ مَنْ وَهُوَ الْاسْمُ
الْمَوْصُولُ وَكَذَلِكَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ التَّقْدِيرَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى كَيْفَ أَلْجَمَارِ يَحْمِلُ
٢. أَسْفَارًا أَيُّ الَّذِي يَحْمِلُ أَسْفَارًا وَإِذَا جاز هُنَا عِنْدَكُمْ فِي الْقُرْآنِ فِي ضَرُورَةِ
الشَّعْرِ أَوْلَى فَلَا يَكُونُ لَمْ فِيهِ حِجَّةٌ وَلِلَّهِ أَعْلَمُ،

١٠٤ مسألة

- ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْاسْمَ الظَّاهِرَ إِذَا كَانَتْ فِيهِ الْألف وَاللَّامُ
وُصِّلَ كَمَا يُوَصَّلُ الَّذِي وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ لَا يُوَصَّلُ ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ
٢. فَاتَّخِذُوا بَأْنَ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ ذَلِكَ فِي كَلَامِهِمْ وَاسْتَعْمَلُوا
قَالَ الشَّاعِرُ

لَعَبْرِي لَأَنْتَ أَلَيْسَ أَكْرِمُ أَهْلَهُ . وَاقْعُدْ فِي أَفْيَافِي بِالْأَصَائِلِ

بقوله لَأَنْتَ مَبْتَدَأُ وَالْيَيْتُ خَبَرُهُ وَأَكْرَمُ صِلَةُ الْخَبَرِ الَّذِي هُوَ الْيَيْتُ وَهَذَا كَثِيرٌ فِي اسْتِعْمالِهِ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْتِجِلُ بِأَن قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّ الْاسْمَ الظَّاهِرَ يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَخْصُوصٍ فِي نَفْسِهِ وَلَيْسَ كَالَّذِي لَأَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَى مَخْصُوصٍ إِلَّا بِصِلَةٍ تُوضِّحُ لَأَنَّهُ مَبْهُمٌ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ فِي مَعْنَاهُ . فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَامَ مَقَامُهُ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا احْتِجَاجُهُمْ بِقَوْلِهِ

لَعَمْرِي لَأَنْتَ الْيَيْتُ أَكْرَمُ أَهْلِهِ

فَلَا حُجَّةَ لَهُمْ فِيهِ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ الْيَيْتُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ أَنْتَ وَأَكْرَمُ خَبَرٌ آخَرٌ كَمَا تَقُولُ هَذَا حُلُوٌّ حَامِضٌ فَمَحَلُّوْ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ هَذَا وَحَامِضٌ خَبَرٌ آخَرٌ وَالْمَعْنَى أَنَّهُ قَدْ جَمَعَ الطَّعْنَيْنِ وَنَحْوَهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ

مَنْ بِكَ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَيْتِي . مُصَيِّفٌ مُسْقِطٌ مُشْتَبِيٌّ

تَحْدِثُهُ مِنْ نَعَجَاتٍ سِتْرٍ . سُوْدِيٌّ جَعَادٍ مِنْ نَعَاجٍ أَلْدَشْتِ

فَبَيْتِي خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الَّذِي هُوَ هَذَا وَمُصَيِّفٌ خَبَرٌ ثَانٍ وَمُقِطٌ خَبَرٌ ثَالِثٌ وَمُشْتَبِيٌّ خَبَرٌ رَابِعٌ وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَخْبَارٍ جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَبَرَانِ ١٥ وَالْوَجْهُ الثَّانِي أَنْ يَكُونَ الْيَيْتُ مَبْهُمًا لَا يَدُلُّ (COL. 288) عَلَى مَعْنَوْهِ وَأَكْرَمُ وَصَفٌ لَهُ فَكَأَنَّهُ قَالَ لَأَنْتَ يَيْتٌ أَكْرَمُ أَهْلِهِ كَمَا يُقَالُ إِنِّي لَأَمْرٌ بِالرَّجُلِ غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ وَخَيْرٌ مِنْكَ فَيَكُونُ غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ وَخَيْرٌ مِنْكَ وَهِيَ نَكَرَاتٌ أَوْصَافًا لِلرَّجُلِ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ مَبْهُمًا لَا يَدُلُّ عَلَى مَعْنَوْهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ إِنِّي لَأَمْرٌ بِرَجُلٍ غَيْرِكَ وَمِثْلِكَ وَخَيْرٌ مِنْكَ كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ

وَلَقَدْ جِئْتُكَ أَكْبَهًا وَعَسَافِلًا . وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْرِ ٢٠

أَرَادَ بَنَاتِ أَوْرِ وَهِيَ ضَرْبٌ مِنَ الْكِبَاءِ وَقَدْ جَاءَ هَذَا فِي النَّحْوِ فِي كَلَامِهِمْ وَأَشْعَارِهِمْ وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ التَّفْدِيرُ فِيهِ لَأَنْتَ الْيَيْتُ الَّذِي أَكْرَمُ أَهْلُهُ فَحَدَفَ الْاسْمَ الْمَوْصُولَ لِلضَّرُورَةِ عَلَى مَا بَيَّنَّا قَبْلُ وَإِذَا كَانَ يَحْتَمِلُ هَذِهِ ٢٢ الْوُجُوهُ مِنَ الْإِحْتِمَالَاتِ بَطْلُ الْإِحْتِجَاجِ بِهِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ حُجَّةٌ وَإِلَهُ أَعْلَمُ،

١٠٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن هزة بينَ بينَ ساكنة وذهب البصريون إلى أنها مفتركة، أما الكوفيون فأحجوا بأن قالوا الدليل على أنها ساكنة أن هزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة ولو كانت مفتركة تجاوز أن تقع مبتدأة . فلما أمتنع الابتداء بها دل على أنها ساكنة لأن الساكن لا يبتدأ به، وأما البصريون فأحجوا بأن قالوا الدليل على أنها مفتركة أنها تقع مخففة بين بين في الشعر وبهما ساكن في الموضع الذي لو اجتمع فيه ساكنان لآنكسر البيت كقول الأعشى

أَأَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَعْفَى أَضْرِبَهُ . رَبِيبُ الزَّمَانِ وَدَهْرٌ مُقْسِدٌ خَبِلُ
١٠ فالنون ساكنة وقبلها هزة مخففة بين بين فعلم أنها مفتركة لِإِسْخَالَةِ الْفَتْحِ
الساكنين في هذا الموضع وهذا لأن الهزة إنما جعلت بين بين كراهية
لِاجْتِمَاعِ الْمَهْرَيْنِ لَأَنَّهُمْ يَسْتَقْبِلُونَ ذَلِكَ وَلَمْ يَأْتِ اجْتِمَاعُ الْمَهْرَيْنِ فِي شَيْءٍ
من كلامهم إلا في بيت واحد أنشد قطرب

فَأَنَّكَ لَا تَنْزِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِي . وَلَكِنْ أَقْصَى مَدَّةِ الْمَوْتِ عَاجِلُ
١٥ ولهذا لم يأت في كلامهم ما عيه هزة ولا مبه هزة كما جاء ذلك في الهاء
والواو نحو حيٍّ وقوَّة وكذلك الحروف الصحيحة نحو طَلَلٍ وشرِّ وما أشبه
ذلك فلما كانوا يستقبلون اجتماع المهزتين قريبا هذه الهزة من حرف
العلَّة وذلك لا يوجب خروجها عن أصلها من كل وجه ولا سلب حركتها
عنها بالكُلِّيَّةِ، وأما المجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم أنه لا يجوز أن
٢٠ تقع مبتدأة فلما إنما لم يجوز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين
اختلفت حركتها وقرئت من (fol. 283) الساكن والابتداء إنما يكون بما
تمكنت فيه حركته وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقرئت
٢٢ من الساكن وكذا لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما

قُرْب منه، ألا نرى أنهم لم يَحْرُمُوا مُتَقَاعِلِينَ من الكامل وهو حذفُ الحرفِ
الأوّل كما حرموا فَعُولِينَ لِأَجْلِ أَنْ مُتَقَاعِلِينَ يَسْكُنُ ثَانِيَهُ إِذَا أَضْمَرَ وَالْإِضْمَارُ
إِسْكَانُ الثَّانِي فَكَانَ يَبْقَى مُتَقَاعِلِينَ فَيُنْقَلُ إِلَى مُسْتَفْعِلِينَ فَلَوْ حُرِّمَ فِي أَوَّلِ
البيت لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ فِي حَالِ فُجْرِي خَرْمُهُ مَجْرِي خَرْمِ
مُسْتَفْعِلِينَ فَلَمَّا كَانَ يُقْضَى إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ رَفَضُوهُ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا لَمَّا
فُرِثَ مِنَ السَّاكِنِ بِمَجْعَلِهَا يَنْ يَنْ رَفَضُوا الْإِبْتِدَاءَ بِهَا وَحُكِيَ عَنْ أَبِي
عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْحَرَمِ فِي مُتَقَاعِلِينَ فِي حَالِ شَبَابِهِ وَلَمْ يَكُنْ عَنْدهُ
حَيْثُ ذَلِكَ مَذْهَبُ أَهْلِ الْعَرُوضِ فَأَجَابَ بِهَذَا الْجَوَابِ وَقَالَ لَا يَجُوزُ لِأَنَّهُ يُوَدَّى
إِلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي يَبْنَاءُ وَهُوَ أَعْلَمُ،

١٠٦ مسألة

١٠

ذهب الكوفيون إلى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ فِي الْوَقْفِ رَأَيْتُ الْبَيْتَ بَنَعَ
الكاف في حالة النصب وذهب البصريون إلى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ وَأَجْمَعُوا عَلَى
تَنَاجُوزِ أَنْ يُقَالَ فِي حَالَةِ الرَّفْعِ وَالْمَجْرُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ فَيُقَالُ فِي الرَّفْعِ هَذَا
الْبَيْتُ بِالضَّمِّ وَفِي الْمَجْرُ مَرَرْتُ بِالْبَيْتِ بِالْكَسْرِ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاتَّخَذُوا بِأَنَّ
١٥ قَالُوا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ إِنَّمَا جاز هَذَا فِي الْمَرْفُوعِ وَالْمَخْفُوضِ نَحْوُ هَذَا الْبَيْتِ
وَمَرَرْتُ بِالْبَيْتِ لِيَنْزِلَ أَجْتِمَاعُ السَّاكِنِينَ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ وَأَنَّهُمْ أَخَارُوا
الضَمَّ فِي الْمَرْفُوعِ وَالْكَسْرَ فِي الْمَخْفُوضِ لِأَنَّهُمَا الْحَرَكَةُ الَّتِي كَانَتْ لِلْكَلِمَةِ فِي
حَالَةِ الْوَصْلِ فَكَانَتْ أَوَّلَى مِنْ غَيْرِهَا كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ
أَنَا ابْنُ مَكَايَةَ إِذْ جَدَّ الْقُرُ

٢٠ وكما قال الآخر

أَنَا جَرِيرٌ كَتَبْتُ أَبُو عَيْرٍ . أَضْرِبُ بِالسَّيْفِ وَسَعْدُ فِي الْقَيْصِرِ
أَجْنُنًا وَغَيْرَةً خَلْفَ السِّنِّ

٢٢ وقال الآخر

أَرْتَبِي حِمْلًا عَلَى سَاقِيهَا . فَهَيَّ الْقَوَادَ لِذَلِكَ أَتَمِجِلُ
قُلْتُ وَلَمْ أَخْضِرْ عَنْ صَاحِبِي . أَلَا يَا أَبَا أَصْلَ تِلْكَ الرِّجْلُ

وقال الآخر

عَلِمْنَا إِخْوَانَنَا بَسُو عِجْلًا . شُرِبَ الْعِيدُ وَأَصْطَفَانَا بِالرِّجْلِ
° وإذا ثبت هنا في المرفوع والمخفض فكذلك أيضا في المنصوب لأن الراء
في قولك رَأَيْتُ الْبَكْرَ في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك هَذَا
الْبَكْرُ وَمَرَرْتُ بِالْبَكْرِ في حالة الرفع والمخفض فكما حُرِّكَتِ الْكَافُ في المرفوع
والمخفض ليزول اجماع الساكنين فكذلك ينبغي أيضا في المنصوب ليزول
اجماع (fol. 285) الساكنين وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة
١٠ في المخفض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل فكذلك يجب
أيضا أن يختاروا الفتحة في المنصوب لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة
الوصل ولا فرق بينهما، وأمّا البصريون فأجوبوا بأن قالوا إنها قلنا أنه لا
يجوز ذلك لأنَّ أَوَّلَ أحوال الكلمة التنكير ويجب فيها في حال النصب أن
يقال بَكْرًا فلا يجوز أن تُحْرَكَ العين إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في
١٥ حال الرفع والمجر نحو هَذَا بَكْرٌ وَمَرَرْتُ بِبَكْرٍ فلما امتنع في حال النصب
تحريك العين في حال التنكير دون حالة المجر والرفع تبعه حال التعريف
لأنَّ اللام لا تَلَزَمُ الكلمة في جميع أحوالها فذلك رُوِيَ الْحَكَمُ الْوَاجِبُ في
حال التنكير والذي أَذْهَبَ إِلَيْهِ في هذه المسئلة ما ذهب إليه الكوفيون،
وَأَمَّا الجواب عن كلمات البصريين أمّا قولهم أنَّ أَوَّلَ أحوال الكلمة التنكير
٢٠ فلما امتنع معه في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام
التعريف لأنها لا تَلَزَمُ الكلمة قلنا هذا فاسد لأنَّ حَمَلَ الْاسْمِ في حالة
التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يَسْتَقِيمُ لَأَنَّهُ في حال التنكير
في النصب يجب تحريك الراء فيه فلا يجوز تحريك العين لَعَدَمِ التَّنْفَاءِ
الساكنين بخلاف ما إذا كانت فيه لَامُ التعريف فإنه لا يجب تحريك الراء
٢٥ فيه بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والمجر فكما تُحْرَكُ الْكَافُ

في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجز بالكسر فكذلك يجب أن تحرك في حالة
النصب بالفتح، وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أنه لو كان الوقف يُوجب
فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالآلف فيقال رَأَيْتُ الْبَكْرَا
كما يقال رَأَيْتُ بَكْرَا فلما لم يَقُلْ ذلك لدخول لام التعريف دلّ على أن
الفرق بينهما ظاهر فلا يجوز أن يُعمل أحدهما على الآخر على أن من العرب
مَنْ يَقِفُ عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول ضَرَبْتُ بَكْرَا
وَأَكْرَمْتُ عَمْرُو وإن كانت اللغة العالية النصيحة أن يقف عليه بالآلف غير
أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يُوقَفُ فيه بالآلف
أو بالسكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف
عليه بالآلف والذي يدلّ على ذلك أن الآلف لا تكاد تقع في هذا النحو في
القبلي وصلّا إلّا قليلا فدلّ على ما بيناه والله أعلم،

١٠٧ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن (fol. 230r) الأصل في حركة همزة الوصل أن
تتبع حركة عين الفعل فتكسر في إضرب إتباعا لكسرة العين وتُضمّ في
أُدخل إتباعا لضمة العين وذهب بعضهم إلى أن الأصل في همزة الوصل أن
تكون ساكنة وإنما تحرك لالتقاء الساكنين وذهب البصريون إلى أن الأصل
في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة وإنما تُضمّ في أُدخل ونحوه لئلا
يخرج من كسري إلى ضمّ لأن ذلك مُستَقَلٌّ ولذا ليس في كلامهم شيء على
وزن يفعل بكسر الفاء وضمّ العين، أما الكوفيون فأجيبوا بأن قالوا إنما قلنا
٢٠ ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرقا لئلا يُبتدأ بالساكن ووجب أن
يكون الحرف الزائد متحرّكا وجب أن تكون حركته ناعمة لعين الفعل طلبا
للجانسة لأنهم يتوحدون ذلك في كلامهم ألا ترى أنهم قالوا مُتَنّ فضّوا
٢٢ التاء إتباعا لضمة الميم وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة لأنه

من أَتَيْنَ فهو مُتَيْنٌ كما نقول أَجْمَلَ فهو مُجْمِلٌ وَأَحْسَنَ فهو مُحْسِنٌ إِلَّا أَنَّهُمْ
 ضَمُّوا لِلإِنْبَاعِ وكذلك قالوا فيها أَيْضًا مِثْنَيْنِ فَكسروا الميمَ إِنْبَاعًا لِكسرة الناء
 وكذلك قالوا الْبَغِيْرَةَ فَكسروا الميمَ إِنْبَاعًا لِكسرة الغين وإن كان الأصل
 أَن تكون مضمومة لآته من أَغَارَ عَلَى الْعَدُوِّ إِغَارَةً وكذلك قالوا يُسْرُوعُ
 فَضَمُّوا الياءَ إِنْبَاعًا لضمِّه الراءَ واليسروع دابة حمراء تكون في الرَّمْلِ
 وكذلك قالوا الْأَسْوَدُ بن يُعْفَرٍ فَضَمُّوا الياءَ إِنْبَاعًا لضمِّه الناء وإن كان
 الأصل هو الفع لآته ليس في الكلام على وزن يُفْعُول بالضم وكذلك قالوا
 هُوَ أَخُوكَ لِإِيْمَكْ بكسر الهمزة إِنْبَاعًا لِكسرة اللام قال الله تعالى فَلَايُؤْ آتِلُكَ
 في قراءة مَنْ قرأ بكسر الهمزة وهما حمزة الزَّيَّاتِ وَالْكِسَائِيُّ وهما من سادات
 ١٠ الْقُرَآةِ السبعة وعلى ذلك قراءة الحسن أَتَحْمَدُ لله بكسر الدال وقراءة ابن
 أَبِي عُبَيْلَةَ أَتَحْمَدُ لله بضم اللام وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه
 وضَمُّوا ما يجب بالقياس كسره للإِنْبَاعِ طَلَبًا لِلنَّجَاسَةِ فَلَا ن يَضُمُّوا هذه الهمزة
 أَوْ يَكْسِرُوهَا لِلإِنْبَاعِ ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى،
 وَأَمَّا مَنْ ذهب إلى أَنَّ الأصل فيها أَن تكون ساكنة فقال أجمعنا على أَنَّ
 ١٥ همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة
 أولى من تقديرها متحركة وذلك لِأَنَّا إذا قدرناها ساكنة كان زيادتها حرف
 واحد مجرد عن شيء آخر والزيادة كلها (٢٥١ 327) كانت أَقْلَ كانت أولى
 ثُمَّ يَجِبُ تحريك الهمزة لِإِلْقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فلا يُوَدَّى إلى الابتداء بالسَّاكِنِ،
 وَأَمَّا البصريون فَاتَّخَذُوا بَأْنَ قالوا إِنَّمَا قلنا أَنَّ الأصل فيها المتحركة وهو
 ٢٠ الكسر وذلك لِأَنَّ المقصود بزيادة الهمزة أَن تَلْفِظَ ببناء الفعل ساكنة في حال
 الابتداء لِآته لولم نَزِدْ الهمزة لَتَحَرَّكَتْ فإِذَا الفعل السَّاكنة في حال الابتداء
 لِأَنَّ الابتداء بالسَّاكِنِ مُحَالٌ فَإِذَا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يُتَنَبَّأَ بالسَّاكِنِ
 ولَمَّا لم يَزِدْوها فيها تَحَرَّكَتْ فإِذَا فينبغي أَن تُرَادَ متحركة لا ساكنة لِآته من
 المحال أَن تَقْصِدَ إلى حرف ساكن وأنت تَقْصِدُ التَّخْلُصَ من السَّاكِنِ وَإِنَّمَا
 ٢٥ وَجِبَ أَن تكون حركتها الكسرة لِأَنهَا زِيدَتْ على حرف ساكن فكان الكسرُ

أولى بها من غيره لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين فتحركت بالكسر تشبيهاً بحركة الساكن إذا لقيها ساكن لأن الهزة إنما جئ بها توصلاً إلى النطق بالساكن كما أن الساكن إنما حرك توصلاً إلى النطق بالساكن الآخر، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم أنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعة لحركة العين طلباً للجائز فلما التحريك للإنباع ليس قياساً مطرداً وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً وذلك الإنباع على طريق المجاوز لا على طريق الوجوب ألا ترى أنه يجوز أن يقال في مثنى بضم التاء مثنى بالكسر فيؤتى به على الأصل وأما قولهم مثنى بكسر الميم فيحمل أن يكون من ثنن لأنه يقال تنن الشيء وأتنن لغتان فلا يكون الكسر للإنباع وكذلك قولهم الميغرة يجوز أن يؤتى به على الأصل فيقال فيه الميغرة بالضم ويحمل أن يكون من غار أهله يغيرهم غيراً إذا مارم وكذلك يجوز أن يقال في يسروع بالضم يسروع وبالفتح على الأصل وقد قالوا أنه أسروع أيضاً وكذلك يجوز أن يقال في يعثر بالضم يعثر بالفتح على الأصل وكذلك يجوز أن يقال في قولهم هو أخوك لإيمك بالكسر هو أخوك لإيمك بالضم على الأصل وأما قراءة من قرأ الحمد لله بكسر الدال وقراءة من قرأ الحمد لله بضم اللام فهما قراءتان شاذتان في الاستعمال ضعيفتان في القياس أما شذوذهما في الاستعمال فظاهر وأما ضعفهما في القياس فظاهر أيضاً أما كسر الدال فإنما كان ضعيفاً لأنه يؤدي إلى إبطال الإعراب وذلك لا يجوز وأما ضم اللام فإنما كان مُتَعَبِّاً لأن الإنباع لما كان في الكلمة الواحدة قليلاً ضعيفاً كان مع الكلمتين متعباً لئلا لأن المنفصل لا يلزم لزوم (Aul. 288) المتصل فإذا كان في المتصل ضعيفاً امتنع في المنفصل البتة لأنه ليس بعد الضعف إلا امتناع المجاوز لأن حركة الإعراب لا تلزم فلا يكون لأجلها إنباع وإذا كان الإنباع في كلامهم بهذه المثابة دل على أنه ليس الأصل في حركة هزة الوصل أن يتبع حركة العين، والذي يدل

على أن حركتها ليسب إتياناً لحركة العين في نحو اضرب وأدخل أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ضَبَّ يَضَبُّ أَضَبَّ بفتح الهزة لأن عين الفعل منه مفتوحة فلما لم يجر ذلك وقيلت بالكسر عِلِمَ أن أصلها أن تكون مخففة بالكسر وإنما ضُبَّت في أُدْخِلَ ونحوه لِقَلًّا يخرجها من كسر إلى ضمٍ لأنه مستغفل ولم يفعلوا ذلك في أَضَبَّ لأن المخرج من كسر إلى فتح غير مستغفل فجيء بها على الأصل وهو الكسر، وأما قول من قال أن الأصل فيها أن تكون ساكنة لأن هزة الوصل زائدة وإذا كانت زائدة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها مخففة لأن الزيادة كلها كانت أقل كانت أولى قلنا الكلام على هنا من وجهين أحدهما القاصد للفظ بالساكن ١٠ إذا قدر اجلاب حرف ساكن مع عليه بأنه لا يلفظ به كان تقديره محالاً ولو جاز أن يقال ذلك تجاز أن يقال أن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك لأن الابتداء بالساكن محال ثم يلزمه على هنا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا للضرورة وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد والوجه الثاني أن الهزة إذا زيدت ١٥ ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن فكان حكمها حكم ما يبنى عليه إذ لو زيدت ساكنة لِقَلًّا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالاً لما فيه من العود إلى عين ما يفر منه وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحال. وأن يقال يا زيد اضرب ويا عمرو أدخل يثبتان الهزة وذلك لا يجوز والله أعلم،

 ١٠٨ مسألة

٢٠

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز نقل حركة هزة الوصل إلى الساكن قبلها وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز وأجمعوا على أنه يجوز نقل حركة هزة الفتح إلى الساكن قبلها كقولهم من أبوك وكم إليك، أما الكوفيون فاحتجوا

بأن قالوا الدليل على ذلك النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى
 آلمَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَفَلْ فَتحة همزة الله إلى الميم قبلها وحكى الكسائي
 قال قرأ على بعض العرب سورة ق فقال متاع لغير معتد مريد الذي
 يفتح التنوين لأنه نقل فتحة همزة الذي إلى التنوين قبلها وحكى أيضا عن
 بعض (fol. 280) العرب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله بفتح الميم لأنه نقل
 فتحة همزة الحمد إلى الميم قبلها وقرأ أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني وهو
 من سادات أئمة القراء وهو أحد القراء العشرة وإذ قلنا إلهلاككم أجندوا
 فنقل ضمة همزة أجندوا إلى التاء قبلها فدل على جوازها، وأما النيباس
 فلأنها همزة مفرقة فجار أن تنقل حركتها إلى الساكن قبلها كهمزة القطع في
 قولهم من أبوك وكمر إيلك وما أشبه ذلك والذي يدل على صحة ما ذكرناه
 أنهم يقولون واحد اثنان فيكبرون الدال من واحد وأجمعنا وإياكم على
 أن كسرة الدال إنما كانت لإلقاء حركة همزة اثنان عليها لإلقاء الساكنين
 ولا خلاف أن همزة اثنان همزة وصل فدل على صحة ما ذكرناه، وأما البصريين
 فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أنه لا يجوز ذلك لأن الهمزة إنما يجوز أن
 تنقل حركتها إذا نثنت في الوصل نحو من أبوك في من أبوك وكمر إيلك في
 كمر إيلك فاما همزة الوصل فتسقط في الوصل فلا يصح أن يقال أن حركتها
 تنقل إلى ما قبلها لأن نقل حركة معدومة لا يتصور ولو جاز أن يقال أن
 حركتها تنقل لكان يجب أن يثبتها في الوصل فيقول قال الرجل وذهب
 الغلام حتى يجوز له أن يقدر نقل حركتها ولو جاز ذلك لجاز أن يقال
 أخذت عن الرجل بسكون النون وقطع الهمزة وينفتح النون على نقل الحركة
 كما يقال من أبوك ومن بوك فلما لم يقل ذلك بالإجماع دل على فساد ما
 ذهبهم إليه، وأما المجواب عن كلمات الكوفيين أما احتجاجهم بقوله تعالى
 آلمَ اللَّهُ فلا حجة لهم فيه لأن حركة الميم إنما كانت لإلقاء الساكنين وها
 الميم واللام من الله وزعم بعضهم أن الساكنين هما الميم والياء قبلها وهذا
 ٢٥ عندي باطل لأنه لو كان التحريك في قوله آلمَ الله لسكونها وسكون الياء

قبلها لكان يجب أن تكون مخزكة في قوله آلم ذلك الكتاب فلما كانت ساكنة دل على أنها حُرّكت هاهنا لسكونها وسكون اللام بعدها لا لسكونها وسكون الياء قبلها وكانت الحركة فتحّة على خلاف الأصل في النقاء الساكنين لأنّ قبلها ياء قبلها كسرة فلو كُسِرَ لآتى ذلك إلى اجتماع كسرة قبلها ياء ° قبلها كسرة والياء تُعَدُّ بكسرتين فيوتى في التقدير إلى اجتماع أربع كسرات متواليات وذلك ثقلٌ جدًّا فعُدلوا عنه إلى النصح لأنّه أخفُّ الحركات وهذا هو الجواب عن أحجامهم بقراءة بعض العرب مُرْبِينَ الَّذِي فَإِنَّ الفتحه في التنوين ليس عن إلغاء حركة همزة الَّذِي وإنما حُرّكت لِإلغاء الساكنين وهما التنوين واللام من الَّذِي وكانت الحركة فتحّة على خلاف الأصل في النقاء الساكنين لأنّ ما قبل التنوين (No. 240) كسرة وقبل الكسرة ياء قبلها كسرة ° فالياء تُعَدُّ بكسرتين على ما بينا فعُدل في هذه القراءة عن الكسر لِئَلَّا يُجْمَعَ في التقدير بين خمس كسرات متواليات وعُدل عنه إلى النصح لأنّه أخفُّ الحركات وإذا كانوا قد فتحوا آيْنٌ وَكَيْفٌ لِيَلَّا يَجْمَعُوا بين ياء وكسرة مع كثرة الاستعمال ولا يوجد فيه من الاستفقال ما يوجد هاهنا فَلَا بُدَّ مِنْهَا ١٥ هاهنا كان ذلك من طريق الأولى على أنّه لا يجوز لأحد أن يقرأ بهذه القراءة لأنّه لا إمام لها وكذلك ما حكاه عن بعض العرب من فتح الميم من الرحيم الحمد لله لأنها لا إمام لها على أنّه لا وجه للاحجاج بها لأنّ فتح الميم فتحه إعراب لأنّه لما تكرر الوصفُ عدل به إلى النصب على المدح بتقدير أعني كما قالت امرأة من العرب

٢٠ لَا يَمْنَعُنِ قُوَى الْإِيْنِ مُمْ . سَمِ الْعُنْدَةِ وَاقَةَ أَنْجَمِي
الْبَارِئُونَ يَكْلِبُ مَعْتَرِكُ . وَالطَّيِّبِينَ مَعَايِدَ الْأَنْسَمِ

وهذا كثير في كلامهم وقد بينّا ذلك قبل، وأمّا قراءة أبي جعفر وإذا قلنا لِلْبَلَاءِ نَكَّةً اجْتَلَوْا فضعيبة في التباس جدًّا والقراء على خلافها على أنها لا حجة لهم فيها وذلك من ثلاثة أوجه أحدها أن الخلاف إنما وقع في نفل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها وهاها ليس ما قبلها ساكنا وإنما هو

مَحْرُكٌ لِأَنَّ النَّاءَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مَحْرُكَةٌ هَذَا احْتِجَاجٌ عَلَى غَيْرِ تَحَلٍّ الْخِلَافِ
وَالثَّانِي أَنَّ هَذَا لَا يَقُولُونَ بِهِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ عِنْدَكُمْ نَقْلُ حَرْفٍ هَمْزَةَ الْوَصْلِ إِلَى
الْمَحْرُوكِ قَبْلَهَا وَالثَّالِثُ أَنَا نَقُولُ إِنَّمَا ضُمَّتْ هَذِهِ النَّاءُ إِنْتَابًا لِنُصْبَةِ الْمَجْمُوعِ فِي
أُسْجُلِهِ وَذَلِكَ مِنْ وَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنْ يَكُونَ قَدْ نَوَى الْوَقْفَ فَسَكَتِ النَّاءُ
وَضُمَّهَا نَتِيبًا بِضَمِّ النَّاءِ فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءَةٍ وَقَالَتْ أَخْرَجْ عَلَيْهِمْ بِإِتْبَاعِ
ضَمِّ النَّاءِ ضَمَّةَ الرَّاءِ لِئَلَّا يَخْرُجُوا مِنَ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ كَمَا ضَمُّوا الْهَمْزَةَ وَنَحْوُ
هَذَا الْإِتْبَاعِ قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءَةٍ أَيْضًا جَنَازَةً وَعَمِيونَ أَدْخَلُوهَا بِضَمِّ التَّنْوِينِ إِنْتَابًا
لِنُصْبَةِ الْخَاءِ مِنْ أَدْخَلُوهَا وَهَذَا كَثِيرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى وَكَلَامِ الْعَرَبِ
وَالثَّانِي أَنَّهُ أَتَبَعَ الضَّمَّ الضَّمَّ كَمَا أَتَبَعَ الْكَسْرَ الْكَسْرَ فِي قِرَاءَةِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ
١٠ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ فَكَسَرَ الدَّالَّ إِنْتَابًا لِكَسْرِ اللَّامِ وَكَتَبُوا مِثْلَ بَكْسَرِ الْمِيمِ وَالْأَصْلُ
فِيهِ مِثْلُ بَضَمِّ الْمِيمِ فَكَسَرُوهَا إِنْتَابًا لِكَسْرِ النَّاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ مِثْلُ بَضَمِّ
النَّاءِ وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكَسْرُ إِنْتَابًا لِنُصْبَةِ الْمِيمِ كَقِرَاءَةِ ابْنِ أَبِي عَمَلَةَ أَلْحَمْدُ لِلَّهِ
بِضَمِّ اللَّامِ وَالْأَصْلُ فِيهَا الْكَسْرُ إِنْتَابًا لِنُصْبَةِ الدَّالِّ وَعَلَى كُلِّ حَالٍ فَهِيَ الْقِرَاءَةُ
ضَعِيفَةٌ فِي الْقِيَاسِ قَلِيلَةٌ فِي الْإِسْتِعْمَالِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهَا هَمْزَةٌ مَحْرُكَةٌ فَجَارَ أَنْ
١٠ تُنْقَلَ حُرُوكَتُهَا إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا كَهَمْزَةِ الْقَطْعِ فَلَمَّا قَدْ بَيَّنَّا الْفَرْقَ بَيْنَ هَمْزَةِ
الْوَصْلِ وَهَمْزَةِ الْقَطْعِ بِمَا يُفْنِي عَنِ الْإِعَادَةِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ تُحْمَلَ إِحْدَاهُمَا عَلَى
الْأُخْرَى، وَأَمَّا قَوْلُهُ (fol. 241) أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ كَسْرَ الدَّالِّ فِي قَوْلِهِ وَاحِدٍ اثْنَانِ
إِنَّمَا كَانَ لِإِلْقَاءِ حَرْفِ هَمْزَةِ اثْنَانِ وَهَمْزَةُ اثْنَانِ هَمْزَةٌ وَصَلٍ فَلَمَّا جَازَ
ذَلِكَ هَاهُنَا لِأَنَّ وَاحِدًا فِي حُكْمِ الْوَقْفِ كَقَوْلِهِ مِنَ الْعَدَدِ وَاثْنَانِ فِي حُكْمِ
٢٠ الْمُسْتَأْنَفِ الْمُبْتَدَأِ بِهِ وَإِنَّا كَانُوا فِي حُكْمِ الْمُسْتَأْنَفِ الْمُبْتَدَأِ بِهِ كَانَتْ هَمْزَتُهُ بِمَزَلَّةٍ
هَمْزَةُ الْقَطْعِ وَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةٌ وَصَلٍ لِأَنَّ هَمْزَةَ الْقَطْعِ وَهَمْزَةَ الْوَصْلِ تَسْتَوِيَانِ
فِي الْإِبْتِدَاءِ وَلِهَذَا يَقُولُونَ وَاحِدٌ اثْنَانِ قَبِيتُونَ فِيهِ الْهَمْزَةُ وَإِنْ كَانَتْ هَمْزَةٌ
وَصَلٍ لِأَنَّ وَاحِدًا فِي حُكْمِ الْوَقْفِ وَاثْنَانِ فِي حُكْمِ الْمُسْتَأْنَفِ وَلِذَلِكَ يَقُولُونَ
ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ فَيَحْذِفُونَ الْهَمْزَةَ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَلَا يَقْبَلُونَ الْهَاءَ مِنْ ثَلَاثَةٍ نَاءٍ لِأَنَّ
٢٥ الثَّلَاثَةَ عَدَمٌ فِي حُكْمِ الْوَقْفِ وَالْأَرْبَعَةَ فِي حُكْمِ الْمُسْتَأْنَفِ وَهِيَ إِنَّمَا يَقْلُونَ

الماء ناء في حالة الوصل وإذا كانت في تقدير الوقف بقيت هاء وإن
أُلقيت عليها حركة ما بعدها كما يكون هاء إذا لم يكن بعدها شيء والله أعلم،

١٠٩ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر وإليه ذهب
٥ أبو الحسن الأخفش من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز
وأجمعوا على أنه يجوز قصر المدود في ضرورة الشعر إلا أن الفراء من
الكوفيين اشترط في مد المقصور وقصر المدود شروطاً لم يشترطها غيره
فذهب إلى أنه لا يجوز أن يمد من المقصور ما لا يجيء في بابه ممدود نحو
فعلت نأيت فعلان نحو سكرى وعطشاً فهذا لا يجوز أن يمد لأن مذكره
١٠ سكران وعطشان وفعلت نأيت فعلان لا يجيء إلا مقصورة وكذلك حكم كل ما
يقضى القياس أن يكون مقصوراً وكذلك لا يجوز أن يقصر من المدود ما
لا يجيء في بابه مقصور نحو نأيت أفعل نحو بيضاء وسوداء فهذا لا يجوز
أن يقصر لأن مذكره أبيض وأسود وفعلته نأيت أفعل لا يكون إلا ممدوداً
وكذلك حكم كل ما يقضى القياس أن يكون ممدوداً فأما ما عدا ما يوجب
١٥ القياس أن يكون مقصوراً أو ممدوداً من المقصور والمدود فإنه يجوز أن
يمد منه المقصور ويقصر منه المدود إذا كان له نظير من المقصور أو
المدود فيجوز عنه مد ركاً وهدي ورجي لأنها إذا مدت صارت إلى مثال
سَاء ودعاه وردداء ويجوز عنه قصر سَاء ودعاه وردداء لأنها إذا قصرت
صارت إلى مثال ركاً وهدي ورجي فأما ما لا يمثال له من المقصور والمدود
٢٠ إذا مد وقصر فلا يخرج عن بابه من المد والقصر، فهذا تفصيل المناهب
أما الكوفيون فاحتجوا بأن قاطب الدليل على جواز مد المقصور أنه قد جاء
٢٢ ذلك عن العرب في أشعارهم قال الشاعر

قَدْ عَلِمْتَ أُمُّ أَبِي السَّعْلَاءِ * وَعَلِمْتَ ذَلِكَ مَعَ التَّجَرَّاءِ
أَنْ نَعَمَّ مَا كُتِبَ عَلَى التَّجَرَّاءِ

(Sol. 242) يَا لَكَ مِنْ تَعَرُّوِّهِمْ شَيْئَاءٌ * يَنْشَبُ فِي الْمَسْعِلِ وَاللَّهَاءِ
والسَّعْلَاءِ وَالنَّحْوَاءِ وَاللَّهَاءِ كُلُّهُ مَقْصُورٌ فِي الْأَصْلِ وَمِنْهُ لَضَرُورَةُ الشَّعْرِ فَدُلَّ
• عَلَى جَوَازِهِ وَقَالَ الْآخَرُ

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ فَهَذَا يُعْطَى وَهَذَا يُجْهَدُ
فَمَدَّ الْغِنَاءَ وَهُوَ مَقْصُورٌ فَدُلَّ عَلَى جَوَازِهِ وَقَالَ الْآخَرُ
سَيُفْنِنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي * فَلَا فَقْرَ يَوْمٌ وَلَا غِنَاءَ
وقال الآخر

١٠ لَمْ نُرْخَبْ بِأَنْ تَخْصُصَ وَلَكِنْ * مَرْحَبًا بِالزَّيْصَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا
فهذه الآيات كلها تدلُّ على جَوَازِهِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ الْتِيَّاسِ فَإِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ يَجُوزُ
مَدُّ الْمَقْصُورِ لِأَنَّا أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ إِشْبَاعَ الْحَرَكَاتِ
الَّتِي هِيَ الضَّمَّةُ وَالْكَسْرَةُ وَالْفَتْحَةُ فَيَنْشَأُ عَنْهَا الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ فَإِشْبَاعُ
الضَّمَّةِ كَقَوْلِهِ

١٥ كَأَنَّ فِي أَنْيَابِهَا الْفَرَسُورُ

أَرَادَ الْفَرَسُورَ وَإِشْبَاعَ الْكَسْرِ كَقَوْلِهِ
لَا عَهْدَ لِي بِبَيْضَالٍ

أَرَادَ بَيْضَالٍ وَإِشْبَاعَ الْفَتْحَةِ كَقَوْلِهِ
أَقُولُ إِذْ خَرْتُ عَلَى الْكَلْكَالِ

٢٠ أَرَادَ الْكَلْكَالَ وَقَدْ ذَكَرْنَا ذَلِكَ مُسْتَقْصًى فِي غَيْرِ هَذِهِ الْمَسْئَلَةِ فَإِذَا كَانَ هَذَا
جَائِزًا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ بِالْإِجْمَاعِ جَازَ أَنْ يُشَبَّحَ الْفَتْحَةُ قُلُ الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ
فَيَنْشَأُ عَنْهَا الْأَلْفُ فَيُلْتَحَقُ بِالْمَمْدُودِ، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا
قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ مَدُّ الْمَقْصُورِ لِأَنَّ الْمَقْصُورَ هُوَ الْأَصْلُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ
٢٤ الْمَقْصُورَ هُوَ الْأَصْلُ أَنَّ الْأَلْفَ تَكُونُ فِيهِ أَصْلِيَّةً وَزَائِدَةً وَالْأَلْفُ لَا تَكُونُ فِي

الممدود إلا زائدة والذي يدل على ذلك أيضا أنه لو لم يُعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود فدل على أنه الأصل وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل فلو جوزنا مد المقصور لآتى ذلك إلى أن نردّه إلى غير أصل وذلك لا يجوز وعلى هنا يخرج قصر الممدود فإنه إنما جاز لأنه ردّ إلى أصل بخلاف مد المقصور لأنه ردّ إلى غير أصل وليس من ضرورة أن يجوز الردّ إلى أصل أن يجوز الردّ إلى غير أصل وهذا لا إشكال فيه، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قول الشاعر

قَدْ عَلِمْتُ أَمْ آبَى السَّعْلَةَ

الآيات إلى آخرها فلا حجة فيها لأنها لا تُعرف ولا تُعرف قائمتها ولا يجوز الاحتجاج بها ولو كانت صحيحة لتناولناها على غير الوجه الذى صاروا اليه وأما قول الآخر

إِنَّمَا الْفَقْرُ وَالْغِنَاءُ مِنَ اللَّهِ

وقول الآخر

فَلَا فَقْرَ يَدُومُ وَلَا غِنَاءَ

١٥ فلا حجة لم فيه أيضا وذلك من وجهين أحدهما أن الإنشاد بفتح الغين والمدة والغناء ممدود بمعنى الكفاية قال طرفة

وَلَا تَجْعَلِينِي كَأَمْرِي لَيْسَ هَهُنَا كَهَيْئَتِي وَلَا بُغْنَى غِنَاهِي وَمَشْهَدِي

والوجه الثانى أنا نسلم أن الرواية بكسر الغين ولكن تكون مصدرا لغائتته أى فآخِرَتُهُ (vol. 248) بالغنى يقال غائتته أَغَانِيُو غِنَاءَهُ كما تقول وَآلِيَتُهُ أَوَالِيُو

٢٠ وَلَا عَادِيَتُهُ أَغَالِيُو عِدَاءَهُ بمعنى وَآلِيَتُهُ قال امرؤ القيس

فَعَادَى عِدَاءَ بَيْنِ نَوْرٍ وَنَجَعَةٍ • دِرَاكَا وَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُفْسَلْ

فذلك هاهنا وهذا هو الجواب عن قول الآخر

وَلَكِنْ • مَرَحِبًا بِالرِّضَاءِ مِنْكَ وَأَهْلًا

٢٤ لأن الرضاء مصدر راضيته مُرَاضَاةً وِرِضَاءً فلا يكون فيه حجة، وأما قولم

أنه يجوز إشباع الحركات فتحشاً عنها الحروف إلى آخر ما ذكره فنقول
الفرق بينهما ظاهر وذلك أن إشباع الحركات هناك يؤدي إلى تغيير واحد
وهو زيادة هذه الحروف فقط وأما هاهنا فإنه يؤدي إلى تغييرين زيادة
الألف الأولى وقلب الألف الثانية همزة وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي
إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك ، وأما ما
ذهب إليه القراء من اشتراطه في قصر الممدود أن يجيء في بابه مقصور
فباطل لأنه قد جاء القصر فيما لم يجيء في بابه مقصور قال الشاعر

وَالْقَارِحُ أَلَمًا وَكُلُّ طَيْرَةٍ • مَا إِنْ تَنَالَّ يَدَ الطَّوِيلِ فَذَالَهَا

فقصر العداء وهو فعّال من العدو وفعّال لكثير الفعل نحو ضراب وفعّال
ولا يجيء في بابه مقصور وقال الآخر

وَلَكُمَا أَهْلِيهِ لِقَيْسٍ هَلْبَةٍ • يَبْقَى مِنْ إِنْهَاءِ لَكَ أَلْهَرُ إِثْلُبُ

فقصر إِنْهَاءَ وهو مصدرٌ أَهْنَى يُهْنَى إِنْهَاءَ ولا يجيء في بابه مقصور
أَلَا تَرَى أَنْ نَظِيرَهُ مِنَ الصَّحِيحِ أَكْرَمَ إِكْرَامًا وَأَخْرَجَ إِخْرَاجًا وما أشبه ذلك
وقال الآخر

١٥ قَلَوْ أَنَّ الْأَطْيَاءَ كَانُ حَوْلِي • وَكَانَ مَعَ الْأَطْيَاءِ الْأَسَاءُ

فقصر الْأَطْيَاءَ وهو جمع طَيِّبٍ ولا يجيء في بابه مقصور لأن النّياس يُوجِبُ
مَدَّهُ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي طَيِّبٍ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى طَيِّبَاءَ عَلَى مِثَالِ فُعْلَاءَ كَشَرِيفٍ
وَشُرَفَاءَ وَظُرَيْفٍ وَظُرَفَاءَ إِلَّا أَنَّهُ اجْتَمَعَ فِيهِ حَرْفَانِ مُتَحَرِّكَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ
فَاسْتَقْلَلُوا اجْتِمَاعَهُمَا فَتَقَلُّوا مِنْ فُعْلَاءَ إِلَى أَفْعِلَاءَ فَاصْتَقْلَلُوا
٢٠ أَيْضًا اجْتِمَاعَ حَرْفَيْنِ مُتَحَرِّكَيْنِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَتَقَلُّوا كَسَرَةَ الْبَاءِ الْأُولَى إِلَى
الطَّاءِ فَرَأَوْا مِنَ الِاسْتِقْلَالِ وَادْغَمُوا الْبَاءَ فِي الْبَاءِ فَصَارَ أَطْيَاءَ وَكَذَلِكَ حَكْمُ
مَا جَاءَ عَلَى هَذَا الْمِثَالِ فِي جَمْعِ فَعِيلٍ مِنَ الْمُضَاعَفِ كَتَوْلَمَ حَيْبٌ وَأَحْبَاءُ
وَحَلِيلٌ وَأَخْلَاءُ وَجَلِيلٌ وَأَجْلَاءُ وما أشبه ذلك ولا يجوز في النّياس أَنْ
يَقَعَ تَبَعٌ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ الْأَمْدُودَا فَلَمَّا قَالَ الْأَطْيَاءَ فَقَصَرَ مَا يُوجِبُ
٢٥ النّياس مَدَّهُ دَلَّ عَلَى فُسَادِهِ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ وَهُوَ أَعْلَمُ ،

١١٠ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المنصور إذا كثرت حروفه سقطت ألته في التثنية فقالوا في تثنية خَوْزَلَى وَفَهْرَى خَوْزَلَانٍ وَفَهْرَانٍ وذهبوا أيضا فيما طال من الممدود (fol. 244) إلى أنه يُحذف الحرفان الآخران فأجازوا في قَاصِعَاءَ وَحَاثِيَاءَ قَاصِعَانٍ وَحَاثِيَانٍ وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في منصور ولا ممدود، أما الكوفيون فأحججوا بأن قالوا إنما قلنا أنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفها وطال اللفظ بهما والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازدادا كثرة وطولا فاجمع فيهما يقلان ثقل أصلي وثقل طارئ فجاز أن يُحذف منها لكثرة حروفها كما يحذفون لكثرة الاستعمال والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم اشْهَبَ اشْهَبَانِ وَاحْمَارَ احْمَارَانِ وأصله اشْهَبَانِ وَاحْمِرَانِ فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها وكذلك زعم أن كَيْتُونَةَ أصلها كَيْتُونَةٌ بالتشديد ثم أوجتم الحذف لطول الكلمة طلبا للتخفيف فدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف ١٠ فذلك هاهنا وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منها فإنه لا يجوز أن يُحذف منه شيء لقلته حروفه، وأما البصريون فأحججوا بأن قالوا أنه لا يُحذف منها شيء لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد فينبغي أن لا يُحذف منه شيء قلت حروفه أو كثرت والذي يدل على ذلك أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه كما حذف فيما قلت حروفه فقالوا في تثنية جَمَادَيْنِ جَمَادَيْنِ ٢٠ من غير حذف قال الشاعر

شَهْرِي رَّبِيعٌ وَجَمَادَيْنِ

وقال الآخر

جَمَادَيْنِ حُسُومًا

وقال الآخر

جماديين حرام

فَقُنُوا ذَلِكَ عَلَى نِهَا الْأَصْلِ عَلَى الْغَيْرِ حَذْفِ الْعَدُولِ عَنِ الْأَصْلِ
وَالْقِيَاسِ وَالْفِعْلِ مِنْ غَيْرِ دَلِيلٍ لَا وَجْهَ لَهُ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ
الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ يُحْذَفُ لِكثَرَةِ حُرُوفِهَا وَطَوِيلِ أَلْفَاظِهَا قُلْنَا
كثرة الحروف لا تكون علّة موجبة للحذف وإِنَّمَا يُوجَدُ ذَلِكَ فِي أَلْفَاظِ
بِسْرَةٍ نَقَلَتْ عَنْهُمْ عَلَى خِلَافِ الْأَصْلِ وَالْقِيَاسِ فَيُجِبُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى تِلْكَ
الْمَوَاضِعِ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا غَيْرُهَا إِذْ لَيْسَ الْحَذْفُ لِلْكَثَرَةِ قِيَاسًا مُطَرِّدًا فَإِذَا
وَجِبَ الْاِقْتِصَارُ عَلَى مَا يُقَالُ عَنْهُمْ مِنَ الْحَذْفِ لِلْكَثَرَةِ بَطُلَ أَنَّ الْحَذْفَ
هَاهُنَا لِلْكَثَرَةِ لَوُرُودِ النِّقْلِ بِخِلَافِهِ، وَأَمَّا اسْتِشْهَادُهُمْ بِاشْتِهَابِ وَكَيْفُونَةٍ وَالْأَصْلِ
١٠ فِيهَا إِشْتِهَابُ وَكَيْفُونَةٍ بِالتَّشْدِيدِ فَخَالَفَتْ لِمَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ لِأَنَّ النِّقْلَ
فِيهَا لَا يَزِمُ فِي أَصْلِ الْكَلِمَةِ غَيْرُ عَارِضٍ بِخِلَافِ مَا وَقَعَ الْخِلَافُ فِيهِ فَإِنَّهُ غَيْرُ
لَا يَزِمُ فِي أَصْلِ الْكَلِمَةِ بَلْ هُوَ عَارِضٌ لِأَنَّ التَّثْنِيَةَ عَارِضَةٌ وَلَيْسَتْ لَازِمَةً ثُمَّ
أَيْضًا اسْتِشْهَادُهُمْ بِكَيْفُونَةٍ وَأَنَّ أَصْلَهَا كَيْفُونَةٌ بِالتَّشْدِيدِ لَا يَسْتَقِيمُ لِأَنَّهُ شَيْءٌ لَا
يَقُولُونَ بِهِ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَنْهُمْ فِي كَيْفُونَةٍ كَوْنُونَةٍ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ يَاءً فَكَيْفَ
١٥ يَسْتَشْهِدُونَ عَلَى صِحَّةِ مَذْهَبِهِمْ (ص ٢٣٥) بِشَيْءٍ لَا يَسْتَقْدِرُونَ صِحَّتَهُ فَدَلَّ ذَلِكَ
عَلَى صِحَّةِ مَا قُلْنَا وَإِلَهُ أَعْلَمُ،

١١١ مسألة

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ إِنَّمَا حُذِفَتْ مِنْ نَحْوِ طَلَّاقٍ
وَطَلَّامٍ وَحَافِضٍ وَحَامِلٍ لِإِخْتِصَاصِ الْمُؤَنَّثِ بِهِ وَذَهَبَ الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ
٢٠ إِنَّمَا حُذِفَتْ مِنْهُ عَلَامَةُ التَّائِيثِ لِأَنَّهُمْ فَصَدَلُوا بِهِ النَّسَبَ وَلَمْ يُحَرِّوْهُ عَلَى النِّقْلِ
وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُمْ إِنَّمَا حَذَفُوا عَلَامَةَ التَّائِيثِ مِنْهُ لِأَنَّهُمْ حَمَلُوهُ عَلَى الْمَعْنَى
كَأَنَّهُمْ قَالُوا شَيْءٌ حَافِضٌ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَنَّ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ
٢٢ لِأَنَّ عَلَامَةَ التَّائِيثِ إِنَّمَا دَخَلَتْ فِي الْأَصْلِ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ وَلَا

اشتراك بين المذكر والمؤنث في هذه الأوصاف من الطلاق والطهت والتحضر والحمل وإذا لم يقع الاشتراك لم يُقتَر إلى إدخال علامة التأنيث لأن الفصل بين شيئين لا اشتراك بينهما بحالٍ مُحالٍ، وأما البصريون فأحبوا بأن قالوا إنما حذفت علامة التأنيث من هذا القول لأن قولهم طَلَّقَ وطَلِئَتْ وحَاضَتْ وحَامِلٌ في معنى ذات طَلَّاقٍ وطَهَتْ وحِضٍّ وحَمَلٍ على معنى النسب أي قد عُرِفَ بذلك كما يقال رَجُلٌ رَائِحٌ ونَائِلٌ أي ذُو رُوحٍ ونَبَلٍ وليس محمولا على الفعل واسمُ الفاعل إنما يؤنث على سبيل المتابعة للفعل نحو ضَرَبَتْ المرأة تَضْرِبُ فهي ضَارِبَةٌ فإذا وُضِعَ على النسب لم يكن جاريا على الفعل ولا متبعا له فلم تلقه علامة التأنيث وصار بمنزلة قولهم امْرَأَةٌ مِعْطَارٌ ومَذْكَارٌ ومِشْنَكٌ ومِشْبَرٌ ومِعْطِيرٌ وصَبُورٌ وشُكُورٌ وخَوْدٌ وَصَنَّاخٌ وَحَصَانٌ ١٠ ورَزَانٌ قال حَسَانٌ

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تَزَنُ بِرَيْقٍ • وَلَصِيحٌ غَرَنِي مِنْ لُحُومِ الْغَوَائِلِ
فإن هذه الأوصاف ومه أشبهها لها لم تكن جارية على الفعل لم تلقها علامة التأنيث فكذلك هاهنا، والذي بدل على صحته ما ذكرناه أنهم لو حملوه على الفعل لدخلته علامة التأنيث فقبل طَلَّقَتْ فهي طَالِقَةٌ وطَهَيْتْ فهي طَاهِيَةٌ وحَاضَتْ فهي حَاضِيَةٌ وحَمَلَتْ فهي حَامِلَةٌ قال الشاعر وهو الأعشى
أَبَا جَارَتَا يَبْنِي فَأَبْكُ طَالِقَةً • كَذَلِكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ

وقال

نَخَصَصْتُ النَّسُونَ لَهُ يَوْمَ • أَنِّي وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ نَمَامٌ

٢٠ ومنهم من تمسك بأن قال إنما حذفوا علامة التأنيث من طَالِئٍ ونحوه لأنهم حملوه على المعنى كأنهم قالوا شيء طَالِئٌ أو انسان طَالِئٌ كما قالوا رَجُلٌ رَعَّةٌ فأثبوا الموصوف مذكراً على معنى نَفْسٌ رَعَّةٌ وكما جاء في الحديث مَذْكَرُ دَجَبِ الْإِسْلَامِ لِأَنَّ الْإِسْلَامَ بِمَعْنَى الْبِلَّةِ وَكَأَنَّ حَكِي الْأَصْبَغِي (٢٤٨) عن أبي عمرو بن العلاء قال سَمِعْتُ أَعْرَابِيًّا يَمَانِيًّا يَقُولُ فَلَأَنْ لُغُوبٌ جَاهِنَةٌ ٢٥ كِتَابِي فَأَحْقَرَهَا فَقُلْتُ لَهُ أَقُولُ جَاهِنَةٌ كِتَابِي فَقَالَ أَلَيْسَ بِصَحِيفَةٍ وَالْحَمَلُ

على المعنى كثير في كلامهم قال الشاعر
 قَامَتْ نَيْكِحْ عَلَى قَبْرِهٖ • مَنِ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَايِرُ
 تَرَكْنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ • قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ
 فقال ذَا غُرْبَةٍ ولم يَقُلْ ذَاتَ غُرْبَةٍ لَأَنَّ الْمَرْأَةَ فِي الْمَعْنَى إِنْسَانٌ وَقَالَ الْآخَرُ
 • إِنَّ السَّحَابَةَ وَالْمَرْوَةَ ضُمَّنَا • قَبْرًا يَمْزُو عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ
 فقال ضُمَّنَا ولم يَقُلْ ضُمَّتَا لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِالسَّحَابَةِ إِلَى السَّحَابِ وَبِالْمَرْوَةِ إِلَى الْكَرَمِ
 وقال الْآخَرُ

قَامَتْ تَهْدِيْنِي وَبِى لِمَةٍ • فَإِنَّ الْحَوَائِثَ أَوْدَى بِهَا
 فقال أَوْدَى ولم يَقُلْ أَوْدَتْ لِأَنَّ الْحَوَائِثَ فِي مَعْنَى الْحَدَثَانِ وَقَالَ الْآخَرُ
 ١٠ أَلَا هَلْكَ الشَّهَابُ الْمُسْتَنِيرُ • وَمَدْرَهْنَا الْكَبِيرُ إِنَّا نُفِيرُ
 وَحِمَالُ الْيَبِيتِ إِنَّا أَلَمْتُ • بِنَا أَلَمْنَانُ وَالْأَنِيفُ النَّصُورُ
 فقال أَلَمْتُ لِأَنَّهُ ذَهَبَ بِالْحَدَثَانِ إِلَى مَعْنَى الْحَوَائِثِ وَقَالَ الْآخَرُ
 إِنَّ الْأُمُورَ إِنَّا الْأَحْدَاثُ دَبَّرَهَا • كُؤُنَ الشُّيُوخِ نَرَى فِي بَعْضِهَا خَلَا
 فقال دَبَّرَهَا لِأَنَّهُ ذَهَبَ إِلَى مَعْنَى الْحَدَثِ لِأَنَّ الْحَدَثَ هَاهُنَا يُؤَدَّى عَنِ الْجَمْعِ
 وقال الْآخَرُ

١٥ مَنِتَا لِسَعْدٍ مَا أَقْضَى بَعْدَ وَقَعْتِي • يَنَاقِرُ سَعْدٍ وَالْعَشِيَّةُ بَارِدُ
 فقال بَارِدُ لِأَنَّهُ حَمَلَ الْعَشِيَّةَ عَلَى مَعْنَى الْعَشِيِّ وَقَالَ الْآخَرُ
 وَإِنْ كِلَابًا هَذِهِ عَشْرُ أَبْطُنٍ • وَأَنْتَ بَرِيٌّ مِنْ قَبَائِلِهَا الْعَشِيرُ
 فقال عَشْرُ أَبْطُنٍ ولم يَقُلْ عَشْرَةٌ لِأَنَّ الْبَطْنَ بِمَعْنَى التَّيْلَةِ وَقَالَ الْآخَرُ
 ٢٠ وَقَائِخُ فِي مُضَرٍ نِسْفَةٌ • وَفِي وَائِلٍ كَانَتْ الْعَاثِرَةُ
 فقال نِسْفَةٌ ولم يَقُلْ نَسَحَ لِأَنَّهُ حَمَلَ الْقَائِخَ عَلَى الْإِيَّامِ فَقَالَ فَلَاكُ عَالِمٌ بِأَيَّامِ
 الْعَرَبِ أَى يَوْقَائِخِهَا وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ عَمْرٌ مِنْ أَبِي رَيْعَةَ
 وَكَانَ يَجْنِي ثَوْبًا مِنْ كَنْتُ أَتَقِي • ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَاعِبَانِ وَمُعْصِرُ
 ٢٤ فقال ثَلَاثُ ولم يَقُلْ ثَلَاثَةٌ لِأَنَّهُ عَنَى بِالشُّخُوصِ نِسَاءً فَجَعَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى وَقَالَ

الآخر وهو المخطئة

ثَلَاثَةٌ أَنفُسٍ وَثَلَاثُ ذَوْدٍ • لَقَدْ جَارَ الزَّيْمَانُ عَلَى عِبَالِي
فَقَالَ ثَلَاثَةٌ أَنفُسٍ وَلَمْ يَقُلْ ثَلَاثُ حَمَلَا عَلَى الْمَعْنَى وَقَالَ الْقِتَالُ الْكَلَابِ
قَبَا إِلْسَا سَبْعٌ وَأَنْتُمْ ثَلَاثَةٌ • وَلِلسَّبْعِ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثٍ وَأَكْثَرُ
• فَقَالَ ثَلَاثَةٌ وَلَمْ يَقُلْ ثَلَاثُ حَمَلَا عَلَى الْمَعْنَى وَقَالَ لَيْدٌ

فَمَضَى وَقَدَمَهَا وَكَانَتْ عَالَةً • مِنْهُ إِنَّا فِي عَرَكَةٍ إِفْدَانُهَا
فَقَالَ كَانَتْ لِأَنَّ الْإِقْدَامَ فِي مَعْنَى التَّقَدُّمَةِ وَقَالَ الْآخَرُ
يَا أَيُّهَا الرَّاكِبُ الْمَرْجَى مَطْبَعَةٌ • سَأَيْلُ بَنِي أَسَدٍ مَا هَلِيهِ الصَّوْتُ
فَقَالَ هَلِيهِ لِأَنَّ الصَّوْتَ فِي مَعْنَى الصَّيْحَةِ وَقَالَ الْآخَرُ
وَكَانَتْ مِنْ بَحِينَا الْغَفَرُ ١٠

أَيِ الْمَغْفِرَةِ وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ طَلِيلُ الْغَنَوَى (fol. 247)
إِذْ بِي أَحْوَى مِنَ الزَّرْبِيِّ حَاجِبُهُ • وَالْعَيْنُ بِالْإِيْهِدِ اتَّحَارِي مَكْهُولٌ
وَلَمْ يَقُلْ مَكْهُولَةٌ لِأَنَّ الْعَيْنَ فِي الْمَعْنَى عُضْوٌ وَقَالَ الْآخَرُ
أَرَى رَجُلًا مِنْهُمْ أَيْسَقًا كَانَنَا - بَقْمٌ إِلَى كَفْحِهِ كَمَا مَحْضَبَا

١٠ فَقَالَ مَحْضَبَا لِأَنَّ الْكَفَّ فِي الْمَعْنَى عُضْوٌ وَالْحَمَلُ عَلَى الْمَعْنَى أَكْثَرُ فِي كَلَامِهِمْ
مِنْ أَنْ يُحْصَى فَكَذَلِكَ هَاهُنَا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُ
أَنَّ عَلَامَةَ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا دَخَلَ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوتِ وَلَا اشْتِرَاكَ بَيْنَ
الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوتِ فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ فَلَمَّا الْجَوَابُ عَنْ هَذَا مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ أَحَدُهَا
أَنَّ هَذَا يَطَّلُ بِقَوْلِهِ نَعَالِي يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْصِعَةٍ عَمَّا أَرَضَتْ وَلَوْ
٢٠ كَانَتْ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ إِنَّمَا تَدْخُلُ لِلْفَصْلِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثُوتِ لَكَانَ يَتَّبَعِي
أَنْ لَا تَدْخُلَ هَاهُنَا لِأَنَّ هَذَا وَصْفٌ لَا يَكُونُ فِي الْمَذْكَرِ فَلَمَّا دَخَلَ دَلٌّ عَلَى
فَسَادِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ وَالرَّجْعَةِ الثَّانِي أَنَّهُ لَوْ كَانَ سَبَبُ حَذْفِ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ
مِنْ هَذَا النُّحُو وَجُودُ الْإِخْتِصَاصِ وَعَدَمُ الْإِشْتِرَاكِ لَوَجِبَ أَنْ لَا يُوجَدَ الْحَذْفُ
٢٤ مَعَ وَجُودِ الْإِشْتِرَاكِ وَعَدَمُ الْإِخْتِصَاصِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ رَجُلٌ عَائِقٌ وَامْرَأَةٌ عَائِقِي

وَرَجُلٌ كَانَتْ وَامْرَأَةٌ كَانَتْ إِذَا طَالَ مَكْتُبُهُمَا لَا يَنْزَوِجَانِ وَرَجُلٌ عَاقِرٌ وَامْرَأَةٌ
عَاقِرٌ إِذَا لَمْ يُولَدْ لَهَا وَرَأْسٌ نَاصِلٌ مِنَ الْخُضَابِ وَرُحْمَةٌ تَارِصٌ وَجَمَلٌ نَارِغٌ
إِلَى وَطْنِهِ وَنَاقَةٌ نَارِغٌ وَجَمَلٌ صَائِرٌ وَنَاقَةٌ صَائِرٌ وَجَمَلٌ بَازِلٌ وَنَاقَةٌ بَازِلٌ
فِي كَلِمَاتٍ كَثِيرَةٍ قَالَ زُهَيْرٌ

فَوَقَعْتُ بَيْنَ قَتُودٍ عَنِصٍ صَائِرٍ • لِحَاطَةٍ طِفْلٍ الْعَيْشِ سِنَادٍ
وَقَالَ الْأَعْمَشِيُّ

عَمِيدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرَيْتُ • يَبْضَاءُ يَقْلُ الْمُهْرَةُ الضَّامِرِ
وَقَالَ زُهَيْرٌ

تُفَوِّنُ بَعْدَ الْأَرْضِ عَيْنِي فَرِيدَةً • كَنَازَ الْبَيْضِ سَهْوُ الْبَشَى بَازِلٌ
وَقَالَ لَيْدٌ ١٠

تُرَوِّى الْمَحَاجِرَ بَازِلٌ عُلُكُومُ

وَقَالَ آخَرُ

بِبَازِلٍ وَجَنَاءُ أَوْ عَيْلٍ

كَيْفَ وَالْأَصْحَى قَدْ صَنَّفَ فِي هَذَا الْفَحْوِ كِتَابًا وَالْوَجْهَ الثَّالِثَ وَهُوَ أَنَّهُ لَوْ كَانَ
١٠ الْإِخْتِصَاصُ سَبَبًا لِحَذْفِ عِلَامَةِ التَّائِيثِ مِنْ أَسْمِ الْفَاعِلِ لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ
ذَلِكَ سَبَبًا لِحَذْفِهَا مِنَ الْفِعْلِ فَيَقَالُ الْمَرْأَةُ طَلَّقَتْ وَطَبِيتْ وَحَاضَ وَحَمَلَتْ كَمَا
يَقَالُ طَالِقٌ وَطَامِيتٌ وَحَاضٌ وَحَامِلٌ فَلَمَّا لَمْ يَجْرُ أَنْ تُحذفَ عِلَامَةُ التَّائِيثِ مِنَ
الْفِعْلِ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ تَعْلِيلٌ فَاسِدٌ وَلَا يَلْزَمُ هُنَا عَلَى قَوْلٍ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى
كَأَنَّهُ قَالَ إِنْسَانٌ حَاضٌّ لِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى الْمَعْنَى اتَّسَاعٌ يَقْتَصِرُ فِيهِ عَلَى السَّمَاعِ
٢٠ وَالْتَعْلِيلُ بِالِإِخْتِصَاصِ لَيْسَ بِاتَّسَاعٍ (fol. 248) فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْتَصِرَ فِيهِ عَلَى
السَّمَاعِ وَلَا يَلْزَمُ أَيْضًا عَلَى قَوْلٍ مَنْ حَمَلَهُ عَلَى النِّسْبِ بَوَجْهِ مَا لِأَنَّهُ جَعَلَ
حَاضًّا بِمَعْنَى ذَاتِ حَيْضٍ وَالْفِعْلُ لَا يَدُلُّ عَلَى نَفْسِ الشَّيْءِ فَيَقَالُ إِنَّ هُنْدًا
حَاضٌّ بِمَعْنَى هُنْدٌ ذَاتُ حَيْضٍ وَإِنَّمَا شَأْنُ الْفِعْلِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ
٢٤ فَبَانَ النُّرْقُ بَيْنَهُمَا وَاهُ أَهْلُ

١١٣ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن الواو من نحو يَعِدُ وَيَزِنُ إنما حُذِفَت للفرق بين الفعل اللانز والمنتدِي وذهب البصريون إلى أنها حُذِفَت لوقوعها بين ياء وكسرة، أما الكوفيون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا ذلك لأن الأفعال تنقسم إلى قسمين إلى فعل لازم وإلى فعل متعدٍ وكلا القسمين يقعان فيما فاءه واو فلما تغيرا في اللزوم والتعدى واتفقا في وقوع فائيهما واو وجب أن يفرق بينهما في المحكم فبقوا الواو في مضارع اللانز نحو وَجِلَ يَوْجِلُ وَجَلَّ يَجِلُّ وَحَلَّ يَحُلُّ وحذفوا الواو من المتعدى نحو وَعَدَ يَعِدُ وَزَنَ يَزِنُ وكان المتعدى أولى بالحذف لأن التعدى صار عوضا من حذف الواو، قالوا ولا يجوز أن يقال ١٠ أنهم إنما حذفوا الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لأننا نقول هنا يطل يقولم أَعِدَ وَيَعِدُ وَيَعِدُ والأصل فيه أَوْعِدُ وَتَوَعَّدُ وَتَوَعَّدُ ولو كان حذف الواو لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تُحذف هاهنا لأنها لم تقع بين ياء وكسرة ولكان ينبغي أن تُحذف من قولم أَوْعِدَ يُوَعِدُ بضم الياء فيقال يُعِدُّ لوقوعها بين ياء وكسرة فلما لم تُحذف دلَّ على فساد ما ذكرتموه، وأما ١٥ البصريون فأحجموا بأن قالوا إنما قلنا أن الواو حُذِفَت لوقوعها بين ياء وكسرة وذلك لأن اجتماع الياء والواو والكسرة مُسْتَقَلٌّ في كلامهم فلما اجتمعت هذه الثلاثة الأشياء المستنكرة التي تُوجب إقلا وجب أن يحذفوا واحدا منها طلبا للتخفيف فحذفوا الواو لينف أمر الاستفقال، والذي يدل على صحة ذلك أن الواو والياء إذا اجتمعتا وكأنا على صفة يمكن أن تُدغم إحداها ٢٠ في الأخرى قلبت الواو إلى الياء نحو سَيِّدٌ وَمَيْتٌ كراهية لاجتماع التلبيس وإذا اجتمع هاهنا ثلاثة أمثال الياء والواو والكسرة ولم يُمكن الإدغام لأن الأول مغرَّك ومن شرط المدغم أن يكون ساكنا فلما لم يُمكن التخفيف بالادغام ٢٢ وجب التخفيف بالحذف فحذف يَعِدُ وَيَزِنُ وحلوا أَعِدُ وَيَعِدُ وَيَعِدُ على يَعِدُ

إِلَّا تَخْتَلِفُ طُرُقُ تَصَارُيفِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَا سَلَّيْتَهُ فِي الْجَوَابِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
 تعالى، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُ إِنْهَا حُذِفَتِ الْوَاوُ مِنْ
 هَذَا الْخَوَلِّ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْفِعْلِ الْإِلَازِمِ وَالْمَتَعَدِّيِّ فَبَقُوا الْوَاوُ فِي (SOL. 240) الْإِلَازِمِ
 وحذفوها مِنَ الْمُتَعَدِّيِّ قُلْنَا هَذَا بَاطِلٌ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْأَفْعَالِ الْإِلَازِمَةِ قَدْ
 حُذِفَتْ مِنْهَا الْوَاوُ وَذَلِكَ نَحْوُ وَكَفَّ الْبَيْتُ يَكْفُ وَنَمَّ الذَّيْبُ يَنْمُ وَوَجَدَ
 فِي الْحَزْنِ يَجِدُ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ وَالْأَصْلُ فِيهَا وَكَفَّ يَوْكُفُ وَنَمَّ يَوْمُفُ وَوَجَدَ
 يَوْجِدُ وَكُلُّهَا لَازِمَةٌ وَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ عَلَى مَا زَعَمَ لَكَانَ يَجِبُ أَنْ لَا تُحَذَفَ
 مِنْهُ الْوَاوُ فَلَمَّا حُذِفَتْ دَلَّ عَلَى أَنَّهُ إِنْهَا حُذِفَتِ الْوَاوُ لَوْ قَوْعًا بَيْنَ يَاءٍ وَكسرة
 وَلَا نَظَرَ فِي ذَلِكَ إِلَى الْإِلَازِمِ وَالْمَتَعَدِّيِّ، وَأَمَّا وَجَلَّ يُوْجَلُ وَوَجَلَّ يُوْجَلُ
 ١٠ فَإِنَّمَا لَمْ تُحَذَفْ مِنْهُ الْوَاوُ لِأَنَّهُ جَاءَ عَلَى يَفْعَلُ بِفَعْلِ الْعَيْنِ كَعَلِمَ يَعْلَمُ فَلَمْ تَقْعُرْ
 الْوَاوُ فِيهِ بَيْنَ يَاءٍ وَكسرة وَإِنَّمَا وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ وَفَتْحَةٍ وَذَلِكَ لَا يُوْجِبُ
 حَذْفَهَا وَأَمَّا حَذْفُهُمْ لَهَا مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَعَّ وَلَعَّ بَلَّغَ وَإِنْ كَانَتْ قَدْ وَقَعَتْ بَيْنَ يَاءٍ
 وَفَتْحَةٍ فَلَأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ يَفْعَلُ بِكسْرِ الْعَيْنِ كَضَرَبَ يَضْرِبُ وَإِنَّمَا تُفْتَحُ الْعَيْنُ
 لَوْ قَوْعِ حَرْفِ الْخَلْقِ لَأَمَّا فَإِنْ حَرَفَ الْخَلْقِ مَتَى وَقَعَ لَأَمَّا مِنْ هَذَا الْخَوَلِّ فَإِنَّ
 ١٥ الْقِيَاسَ يَقْتَضِي أَنْ يُفْتَحَ الْعَيْنُ مِنْهُ نَحْوُ فَرَأَ يَفْرَأُ وَجَبَّ يَجِبُّ وَسَدَحَ يَسْدَحُ
 وَشَدَحَ يَشْدَحُ وَجَمَعَ يَجْمَعُ وَدَمَغَ يَدْمَغُ إِلَّا مَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ فَطَحَ
 الْكَبْشُ يَفْطَحُ وَنَبَحَ الْكَلْبُ يَنْبَحُ وَكَذَلِكَ أَيْضًا إِذَا وَقَعَ حَرْفُ الْخَلْقِ عَيْنًا
 فَإِنَّهُ يَقْتَضِي فَتْحَ الْعَيْنِ أَيْضًا نَحْوُ سَالَ يَسَالُ وَجَهَدَ يَجْهَدُ وَنَحَرَ يَنْحَرُ وَفَغَرَ
 يَفْغَرُ وَنَعَبَ يَنْعَبُ وَفَغَرَ يَفْغَرُ إِلَّا مَا جَاءَ عَلَى الْأَصْلِ نَحْوُ نَعَقَ وَيَنْعَقُ فَدَلَّ
 ٢٠ عَلَى أَنَّ وَجَلَّ يُوْجَلُ لَا حِجَّةَ لَهُ فِيهِ وَفِي وَجَلَّ يُوْجَلُ أَرْبَعُ لُغَاتٍ أَحَدُهَا
 تَصَحُّيحُ الْوَاوِ وَهِيَ اللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ وَاللُّغَةُ الثَّانِيَةُ بِأَجَلٍ فَتَقَلَّبَ الْوَاوُ أَلْقَا لِمَكَانِ
 الْفَتْحَةِ قَبْلَهَا وَفَرَارًا مِنْ اجْتِمَاعِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ إِلَى الْأَلْفِ وَاللُّغَةُ الثَّالِثَةُ قَلْبُ
 الْوَاوِ يَاءً نَحْوُ يَجَلُّ وَذَلِكَ عَلَى طَرِيقَةِ سَيِّدٍ وَمَيْتٍ طَرِيقَ لَمْ يُمَكِّنِ الْإِذْغَامَ
 لِنَحْرِكَ الْأَوَّلِ وَاللُّغَةُ الرَّابِعَةُ يَجِلُّ بِكسْرِ الْيَاءِ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَقْلِبُوا الْوَاوُ يَاءً
 ٢٥ فَكَسَرُوا مَا قَبْلَهَا لِيَجْرِيَ قَلْبُهَا عَلَى سَنَنِ الْقِيَاسِ فِي نَحْوِ مَيْعَادٍ وَمِيزَانٍ وَمِيقَاتٍ

والأصل فيها يؤعاد ويوزان ويوفات لأنها من الوعد والوزن والوقت إلا
أن الواو لها سكنت وانكسر ما قبلها قلبوها ياء فكذلك هاهنا لما لم يُمكن
الانغام إليها ذكرنا وكانت الواو تُقلب في نحو سَيِّدٍ لإمكانه أحبوا أن يقلبوا
الواو بسبب يستمر له القلب وهو كسر ما قبلها، وأما قولهم أنها لو كانت قد
حُذفت لوقوعها بين ياء وكسرة لكان ينبغي أن لا تُحذف من أعدُ ونَعُدُ
وتَعُدُ لأنها لم تقع بين ياء وكسرة فلما إنها حُذفت هاهنا وإن لم تقع بين
ياء وكسرة حملا لحروف المضارعة التي هي المبهمة والنون والتاء على الياء
ولأنها أخوات فلما حُذفت الواو مع أحدها للعلّة التي ذكرناها حُذفت مع
الآخر فلما تَخِلَفَ طَرُقُ (No. 250) نصاريف الكلمة ليجري الباب على سَنَنِ
واحِدٍ وصار هنا يمتزلة أَكْرِمُ والأصل فيه أَكْرِمُ إلا أنهم كرهوا اجتماع
هزتين فحذفوا الثانية فرارا من اجتماع هزتين طلبا للتخفيف وكان حذف
الثانية أولى من الأولى لأن الأولى دخلت المعنى والثانية ما دخلت المعنى
فلها كان حذف الثانية وتبقيّة الأولى أولى ثم قالوا نُكْرِمُ ونُكْرِمُ ونُكْرِمُ
فحذفوا المبهمة حملا للنون والتاء والياء على المبهمة طلبا للتشاكل على ما بينا،
وأما قولهم أنه لو كان الحذف لوقوعها بين ياء وكسرة كان يجب الحذف في
قولهم يُوعِدُ ونحوه فلما الجواب عن هذا من وجهين أحدهما أن هذا لا يصلح
أن يكون نقضا على يَعدُ لأن الواو هاهنا ما وقعت بين ياء وكسرة لأن
الأصل في يُوعِدُ بضم الياء يُوَوِّعِدُ كما أن الأصل في يُكْرِمُ يُوَكْرِمُ قال الشاعر

فَأَنَّهُ أَهْلٌ لِّأَن يُوَكْرِمَا

٢٠ فلما كان الأصل يُوَوِّعِدُ بالهمزة فالمهزة المحذوفة حالت بين الواو والياء لأنها
في حكم التاجية كما كانت الياء المحذوفة في قول الشاعر

وَكَلَّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

في حكم التاجية ولولا ذلك لما صحّت الواو وكانت تُقلب هزة لوقوعها قبل
الطرف بحرفي لأنهم يُجْرُونَ ما قبل الطرف بحرفي من هذا النحو مجرّى
ro الطرف وهم يقلبون الواو إذا وقعت طرفا وقبلها ألف زائدة هزة فهاهنا لما

صَحَّحَ الْوَاوِ دَلَّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الْعَوَاوِيرُ بِالْيَاءِ كَطَوَاوِيرٍ وَنَوَاوِيرٍ
وَأَمَّا حُذْفُ لِلضَّرُورَةِ وَأَمَّا صَحَّحَ الْوَاوِ مَعَ تَقْدِيرِ الْيَاءِ لِأَنَّهَا قَبْلَ الطَّرَفِ
بِجَرَفَيْنِ فَبُعِدَتْ عَمَّا تُقْلَبُ فِيهِ الْوَاوُ إِذَا وَقَعَتْ طَرَفًا فَلَمْ تُقْلَبْ هُزَّةً وَالْوَجْهَ
الثَّانِي أَنَّهُمْ لَمَّا حَذَفُوا الْهَمْزَةَ مِنْ يُوَوِّعِدُ لَمْ يَحْذِفُوا الْوَاوَ لِأَنَّهُ كَانَتْ يُوَدِّي
إِلَى الْمَوَالَاةِ بَيْنَ إِعْلَاكَيْنِ وَهِيَ لَا يُوَالُونَ بَيْنَ إِعْلَاكَيْنِ إِلَّا نَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا
هَوَى وَغَوَى فَأَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ الْقَا تَحْرُكًا وَانْفِتَاحَ مَا قَبْلَهَا وَلَمْ يُبَدِّلُوا مِنْ
الْوَاوِ الْقَا وَإِنْ كَانَتْ قَدْ تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا لِأَنَّهُمْ لَوْ فَعَلُوا ذَلِكَ فَأَعْلَوْا
الْوَاوَ كَمَا أَعْلَوْا الْيَاءَ لِأَدَّى ذَلِكَ إِلَى أَنْ يَجْمَعُوا بَيْنَ إِعْلَاكَيْنِ وَاجْمَعُ بَيْنَ
إِعْلَاكَيْنِ لَا يَجُوزُ وَإِنَّهُ أَعْلَمُ،

١١٣ مسألة

١٠

ذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ صَحَّحَ وَتَمَكَّنَكَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَّلٍ وَذَهَبَ
الْبَصْرِيُّونَ إِلَى أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعَلَّلٍ، أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّمَا
قُلْنَا أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعَلَّلٍ وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ فِي صَحَّحَ وَتَمَكَّنَكَ صَحَّحَ
وَتَمَكَّنَكَ إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلَوْا جَمَعَ ثَلَاثَ حَاءَاتٍ وَثَلَاثَ كَافَاتٍ فَجَعَلُوا الْوُسْطَى
١٥ مِنْهَا يِيمًا وَإِلْبَدَالُ لَاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ كَثِيرٌ فِي الِاسْتِعَالِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى
فَتَكْنِكُوا فِيهَا مُمْ وَالْعَاوُونَ وَالْأَصْلُ كَنِيُوا لِأَنَّهُ مِنْ كَنَيْتُ الرَّجُلَ عَلَى وَجْهِهِ
(COL. 253) إِلَّا أَنَّهُمْ اسْتَقْلَوْا اجْتِمَاعَ ثَلَاثَ بَاءَاتٍ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوُسْطَى كَافَ
وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ

مَوَارِغُ لِلْأَسْرَارِ إِلَّا لِأَهْلِهَا ، وَخُفَيْنَ مَا ظَنَّ الْعَبُورُ الْمُسْتَشْفَئُ
٢٠ وَالْأَصْلُ فِي الْمُسْتَشْفِئِ الْمُسْتَشْفِئُ لِأَنَّهُ مِنْ شَفَنَ الْغَيْرَةَ وَشَفَنَ الْحُزْنَ إِلَّا أَنَّهُ
اسْتَقْلَلَ اجْتِمَاعَ ثَلَاثَ فَاءَاتٍ فَأَبْدَلُوا مِنَ الْوُسْطَى شَيْنًا وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ
الْأَعَشَى

وَتَبَرَّدَ بَرْدَ رِيَاءِ الْعَسْرُو - بِ يَ بِالصِّفِّ رَفَرَّتْ فِيهِ الْعَيْرَا ٢٢

والأصل في رَقَرْتُ رَقَقْتُ لَأَنَّهُ من الرِّقَّة فَأَبْدَل من القاف الوُسطى راء
وقال الآخر

بَأَنْتَ تَكَرِّرُهُ أَتَجْنُبُ

والأصل في تَكَرِّرُهُ تَكَرَّرُهُ لَأَنَّهُ من التكرير فَأَبْدَل من الراء الوُسطى كَافًا
وكذلك أيضا قالوا تَكَلَّمَ على فرائه والأصل تَكَلَّلَ لَأَنَّهُ من التَّلَّة وهو
الزَّمَاد الحَارُّ إِلَّا أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا من اللام الوُسطى مِيمًا وكذلك قالوا تَغَلَّلَ في
الشيء والأصل تَغَلَّلَ لَأَنَّهُ من الغَلَّل وهو الماء الجاري بين الشجر فَأَبْدَلُوا من
اللام الوُسطى غَيْنًا وكذلك قالوا تَكَنَّمُوا والأصل تَكَنَّمَ لَأَنَّهُ من التَّكْمَةِ وهي
الفَلَسْفُوسَةُ فَأَبْدَلُوا من الميم الوُسطى كَافًا وكذلك قالوا حَقَّقَ والأصل حَشَّ
لَأَنَّهُ من الْحَشِّ إِلَّا أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا من التاء الوُسطى حاء كَرَاهِيَةً لِاجْتِمَاعِ
الأمثال فكذلك هاهنا الأصل فيه صَحَّحَ إِلَّا أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا من الحاء الوُسطى مباء
كَرَاهِيَةً لِاجْتِمَاعِ الأمثال وكانت الميم أَوَّلِيَّ بِالزِّيَادَةِ لِأَنَّهُمَا من حروف الزيادة
التي تختص بالأسماء، قلنا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ وَزْنُهُ فَعْلَلَّ بِتَكَرِيرِ الْعَيْنِ
لَأَنَّهُ لَوْ جَازَ أَنْ يُقَالَ ذَلِكَ تَجَازَ أَنْ يُقَالَ أَنْ صَرَّصَ وَتَجَسَّجَ وَزْنُهُ فَعْنَعُ
١٥ لِتَكَرِيرِ الْفَاءِ فِيهِ فَلَمَّا بَطَلَ أَنْ يَكُونَ صَرَّصَ عَلَى فَعْنَعُ بَطَلَ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ
صَحَّحَ عَلَى فَعْلَلَّ، قالوا وَلَا يَلْزَمُ عَلَى كَلَامِنَا نَحْوُ إِحْقُوقَتِ الظُّبَى وَإِعْدُودَتِنِ
الشَّعْرِ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ فَإِنَّهُ عَلَى وَزْنِ إِفْعُوعَلٍ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ عَلَى
وَزْنِ إِفْعُوعَلٍ لَأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَفْعَالِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ إِفْعَلَلٍ قُلْنَا أَنْ وَزْنُهُ
عَلَى إِفْعُوعَلٍ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ فِي الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلٍ نَحْوُ سَفَرَجَلٍ
٢٠ وَفَرَزْدَقٍ وَكَذَلِكَ لَا يَلْزَمُ عَلَى كَلَامِنَا نَحْوُ خُلِّلَعٍ وَهُوَ الْجَمَلُ وَدُرْجَرَحٍ وَهُوَ
دُوبَّةٌ فَإِنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلَلٍ لِأَنَّا نَقُولُ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلَلٍ لَأَنَّهُ
لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مَا هُوَ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلٍ بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَإِذَا خَرَجَ اللَّفْظُ عَنْ
أَنِّيَّةِ كَلَامِهِمْ حَلَّ ذَلِكَ عَلَى زِيَادَةِ الْحَرْفِ فِيهِ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُمْ
قالوا فِي دُرْجَرَحٍ دُرَّاحٍ فَاسْقَطُوا أَحَدَ الْمَثَلِينَ وَلَوْ كَانَ خُفَاسِيًّا لَمْ يَأْتِ مِنْهُ
٢٥ دُرَّاحٌ عَلَى وَزْنِ فَعْلَلٍ نَحْوُ كُرَامٍ وَحُسَّانٍ فَبَانَ الْفَرْقُ بَيْنَهُمَا، وَأَمَّا الْبَصْرِيُّونَ

فأُحْبِبُوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنْ وَزَنَهُ فَعَلَّلَ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْعَيْنَ وَاللَّامَ
 قَدْ تَكَرَّرَتَا فِيهِ فَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ وَزَنَهُ فَعَلَّلَ (EOL 2822) أَلَّا تَرَى أَنَّهُ إِذَا
 تَكَرَّرَتِ الْعَيْنُ فِي نَحْوِ ضَرَبَ وَقَتَلَ كَانَ وَزَنَهُ فَعَلَ أَوْ تَكَرَّرَتِ اللَّامُ فِي نَحْوِ
 أَحْمَرَ وَاصْفَرَ كَانَ وَزَنَهُ أَفْعَلَ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا لَمَّا تَكَرَّرَتِ الْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي
 نَحْوِ صَحَّحَ وَتَمَكَّكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ وَزَنَهُ فَعَلَّلَ لِتَكَرُّرِهَا فِيهِ هَذَا حَكْمُ
 الظَّاهِرِ فَمِنْ أَدْعَى قَلْبًا بَقِيَ مُرْتَبَعًا بِإِقَامَةِ الدَّلِيلِ ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ كَلِمَاتِ
 الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ صَحَّحَ وَتَمَكَّكَ قُلْنَا هَذَا بِمَجْرَدِ دَعْوَى لَا
 يَسْتَنْدُ إِلَى مَعْنَى بَلْ تَكَرُّرِ عَيْنِ الْفِعْلِ وَلاَمِهِ كَتَكَرَّرَ فَأَنَّ الْفِعْلَ وَعَيْنَهُ فِي
 مَرْمَرِيٍّ وَفِي الدَّاهِيَةِ وَمَرْمَرِيٍّ وَفِي الْفَقْرَلَاتِنِهَا فِي الْمَرَاةِ وَالْمَرْتِ وَأَمَّا
 ١٠ تِلْكَ الْمَوَاضِعُ الَّتِي اسْتَشْهَدُوا بِهَا عَلَى الْإِبْدَالِ لِاجْتِمَاعِ الْأَمْثَالِ فَهِيَ الْقَامُ
 الدَّلِيلُ فِي رَدِّ الْكَلْبَةِ إِلَى أَصْلِهَا وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجِدٍ هَاهُنَا ، وَقَوْلُهُمْ لَوْ جَازَ
 أَنْ يُقَالَ أَنَّ وَزَنَهُ فَعَلَّلَ بِتَكَرُّرِ الْعَيْنِ لَجَازَ أَنْ يُقَالَ صَرَّصَ وَتَجَسَّجَ
 وَزَنَهُ فَفَعَّلَ لِتَكَرُّرِ الْفَاءِ فِيهِ قُلْنَا هَذَا بَاطِلٌ وَذَلِكَ أَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يُحْصَلُ
 زَائِدًا فِي الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ إِذَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ سِوَاهُ وَفِي فَاءِ الْفِعْلِ
 ١٥ وَعَيْنِهِ وَلاَمِهِ وَصَرَّصَ وَتَجَسَّجَ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ ذَلِكَ فَلَوْ قُلْنَا أَنَّ وَزَنَهُ فَفَعَّلَ
 لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى إِسْقَاطِ لَامِهِ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ بِخِلَافِ صَحَّحَ وَتَمَكَّكَ فَإِنَّهُ
 قَدْ وُجِدَ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ فَاءُ وَعَيْنُ وَلاَمُ فَلَمَّا لَمْ يُوَدَّ ذَلِكَ إِلَى إِسْقَاطِ لَامِهِ
 كَانَ ذَلِكَ جَائِزًا وَصَارَ هَذَا كَمَا تَجَعَّلُ إِحْدَى الدَّالَّتَيْنِ فِي إِسْوَدَ زَائِدَةً وَلَا
 تَجَعَّلُ إِحْدَى الدَّالَّتَيْنِ فِي رَدَّ وَمَدَّ زَائِدَةً لِأَنَّا لَوْ جَعَلْنَا إِحْدَاهَا زَائِدَةً لَأَدَّى
 ٢٠ ذَلِكَ إِلَى إِسْقَاطِ لَامِ الْفِعْلِ أَوْعَيْنَهُ وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ فَكَذَلِكَ هَاهُنَا وَاللَّهُ أَعْلَمُ ،

 ١١٤ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن كل اسم زادت حروفه على ثلاثة أحرف فيه
 ٢٢ زيادة فإن كان على أربعة أحرف نحو جعفر فيه زيادة حرف واحد واختلفوا

فذهب أبو المحسن على بن حمزة الكسائي إلى أن الزائد فيما كان على أربعة
أحرف المحرف الذي قبل آخره وذهب أبو زكرياء يحيى بن زياد الزاهد
إلى أن الزائد فيما كان على أربعة أحرف هو المحرف الأخير وإن كان على
خمس أحرف نحو سَفَرَجَل فيه زيادة حرفين وذهب البصريون إلى أن
٥ بنات الأربعة والخمسة ضربان غير بنات الثلاثة وأنها من نحو جَعْفَر
وسَفَرَجَل لا زائد فيهما البتة، أمّا الكوفيون فأحجوا بأن قالوا إنما قلنا
ذلك لأننا أجمعنا على أن وزن جَعْفَر فَعَلَّل ووزن سَفَرَجَل فَعَلَّل وقد علمنا
أن أصل فَعَلَّل فَعَلَّ وعين ولام واحدة فقد علمنا أن إحدى اللامين
في وزن جَعْفَر زائدة وللإيمان في وزن سَفَرَجَل زائدتان فدل على أن في
١٠ جَعْفَر حرفاً زائداً من حرفيه الآخرين وأن في سَفَرَجَل حرفين (fol. 288)
زائدين على ما يتأ، وأمّا البصريون فأحجوا بأن قالوا لا يخلو الزائد في
جَعْفَر من أن يكون الراء أو الفاء أو العين أو الهيم فإن كان الزائد هو
الراء فيجب أن يكون وزنه فَعَلَّل لأن الزائد يُوزن بلفظه وإن كان الزائد
الفاء فوجب أن يكون وزنه فَعَلَّل وإن كان الزائد العين فوجب أن يكون
١٥ وزنه فَعَلَّ وإن كان الزائد الهيم فوجب أن يكون وزنه جَعْفَل وكذلك
يلتزمون في وزن سَفَرَجَل وإذا كان هنا لا يقول به أحد دل على أن
حروفه كلها أصول، قالوا ولا يجوز أن يقال أن إحدى الدالين من قَرَدَ
ومَهْدَد زائدة ووزنه عندكم فَعَلَّل فقد وزنتم الدال الزائدة باللام وكذلك
صَحَّح ووزنه عندكم فَعَلَّل وإحدى اليمين وإحدى الحامين زائدتان
٢٠ ولم ترنوها بلفظها فتقولوا وزنه فَعَلَّلح ووزنتموها بالعين واللام فقلتم فَعَلَّل
وكذلك مَرَمِيس ومَرَمِيت ووزنه عندكم فَعَفَّيل ولم ترنوا فيه الزائد بلفظه
فتقولوا فَعَفَّيرل ووزنتموه بالياء والعين فقلتم فَعَفَّيرل لأننا نقول إنما وزننا
الزائد بلفظ اللام دون لفظ الدال وذلك لأن إحدى الدالين لام الفعل
والدال الأخرى وإن كانت زائدة فهي تكرير لأم الفعل بلفظها فوزننا باللفظ
٢٥ الذي وزن به لام الفعل وكذلك صَحَّح الميم عين الفعل والماء لأمه ثم

أُعِدَّتَا تَكثِيرًا لَهَا فَصَارَ الْبُعَادُ زَائِنًا غَيْرَ أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْأَوَّلِ فَأُعِيدَ
 بِلِظِّ الْأَوَّلِ فَجُعِلَتْ عَيْنًا وَلَا مَادَّيْنِ كَمَا جُعِلَ الْمِيمُ وَالْهَاءُ الْأَوَّلَتَانِ عَيْنًا
 وَلَا مَادَّيْنِ وَكَذَلِكَ نَقُولُ فِي مَزْمَرٍ وَمَزْمَرِيَّةٍ وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ فَاءَ الْفِعْلِ
 وَعَيْنَهُ فِي مَزْمَرٍ وَمَزْمَرِيَّةٍ زَائِدَةٌ مَكْرُورَةٌ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ مِنَ الْمَرَّاسَةِ وَالْمَرَّتِ
 . أَلَا نَرَى أَنَّ مَزْمَرِيَّاسَ اسْمَ الدَّاهِيَةِ وَمَزْمَرِيَّةَ اسْمَ الْفَقْرِ، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ
كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُ أَنَّهُ إِذَا كَانَتْ إِحْدَى اللَّامَيْنِ فِي وَزْنِ جَعْفَرٍ
زَائِدَةً دَلَّ عَلَى أَنَّ فِيهِ حَرْفًا زَائِنًا وَكَذَلِكَ إِذَا كَانَتِ اللَّامَانِ فِي وَزْنِ سَفَرَجَلٍ
زَائِدَتَيْنِ دَلَّ عَلَى أَنَّ فِي سَفَرَجَلٍ حَرْفَيْنِ زَائِدَتَيْنِ قُلْنَا هَذَا غَلَطٌ وَجَهْلٌ
 بِمَوْضِعِ وَزْنِ الْأَسْمَاءِ وَتَمَثِيلِهَا بِالْفِعْلِ دُونَ غَيْرِهِ وَذَلِكَ أَنَّ التَّمَثِيلَ إِنَّمَا وَقَعَ
 ١٠ بِالْفِعْلِ دُونَ غَيْرِهِ لِيُعْلَمَ الزَّائِدُ مِنَ الْأَصْلِيِّ وَذَلِكَ أَنَّا إِذَا جِئْنَا إِلَى جَعْفَرٍ
 فَتَمَثَّلْنَا بِفَعْلٍ عَلِمْنَا بِالْمَثَالِ أَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْهُ شَيْءٌ زَائِدٌ وَإِذَا جِئْنَا إِلَى صَبْرٍ
 فَتَمَثَّلْنَا بِفَعْلٍ قَدْ عَلِمَ بِالْمَثَالِ أَنَّ إِلَيْهِ زَائِدَةٌ وَاحِدَةٌ وَالْفِعْلُ لِأَنَّهُ بَاقٍ وَهُوَ
 عِبَارَةٌ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي تَنْصَرِفُ أَلَا نَرَى أَنَّكَ نَقُولُ لِصَاحِبِكَ
 قَدْ ضَرَبْتَ زَيْدًا أَوْ خَاصَمْتَهُ أَوْ أَكْرَمْتَهُ أَوْ مَا أَشَبَهَ ذَلِكَ فَتَقُولُ قَدْ فَعَلْتَ
 ١٥ وَكَانَ الثَّلَاثِيُّ أَوَّلَى بِذَلِكَ مِنْ قَبْلِي أَنَّ أَقْلَ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ بَنَاتُ الثَّلَاثَةِ
 وَفِيهَا بَنَاتُ الْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسَةِ فَلَوْ وَقَعَ التَّمَثِيلُ بِشَيْءٍ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
 أَوْ خَمْسَةِ لِبَطْلٍ (fol. 254) وَزِنِ الثَّلَاثِيُّ بِهِ إِلَّا بِجَذْفٍ شَيْءٍ مِنْهُ وَنَحْنُ نَجِدُ بَنَاتَ
 الثَّلَاثَةِ تَبْنِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفٍ نَحْوِ صَبْرٍ وَهُوَ مِنَ الضَّمِّ وَهُوَ
 الْعَصْفُ وَعَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ بِزِيَادَةِ حَرْفَيْنِ نَحْوِ سَرَنْدَى وَهُوَ مِنَ السَّرْدِ وَلَمْ
 ٢٠ يُعْلَمْ أَنَّهُ بَنَى شَيْءٌ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ وَالْخَمْسَةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلَمَّا كَانَ الْأَمْرُ
 عَلَى مَا ذَكَرْنَا وَوَجِبَ التَّمَثِيلُ بِالْفِعْلِ وَاحْتِجْنَا إِلَى تَمَثِيلِ رُبَاعِيٍّ وَخَمَاسِيٍّ زَيْدًا
 مَا يُخْلَعُ بِلِظِّ الرُّبَاعِيِّ وَالْخَمَاسِيِّ فَبِذَا الَّذِي نَزِيدُ عَلَى الْفِعْلِ زَائِدٌ وَإِنْ كَانَ
 الْمَثَلُ بِهِ أَصْلِيًّا لِأَنَّ الضَّرُورَةَ أَجَبَتْ إِلَى أَنْ نَزِيدَ عَلَى الْفِعْلِ لِيَلْحَقَ الْمَثَلُ
 ٢٥ بِالْمَثَلِ بِهِ فَدَلَّ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ وَإِلَهُ أَعْلَمُ،

١١٥ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن وزن سَيَدُ وَهَيْنَ وَمَوَيْتَ في الأصل على فَعِيلٍ
 نحو سَوَيْدَ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ وذهب البصريون إلى أن وزنه فَعِيلٌ بكسر العين
 وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَعِيلٍ بفتح العين، أما الكوفيون
 ٥ فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا أن أصله فَعِيلٌ نحو سَوَيْدَ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ لأن
 له نظيراً في كلام العرب بخلاف فَعِيلٍ فإنه ليس له نظير في كلامهم فلما كان
 هذا هو الأصل أرادوا أن يُعْلُوا عين الفعل كما أُعْلِتْ في سَادَ يَسُودُ وفي
 مَكَتَ يَمْوُتُ فقلبت الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء لأن الواو
 والياء إذا اجتمعتا والسابق منها ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياءً مشددةً،
 ١٠ ومنهم من قال أصله سَوَيْدَ وَهَوَيْنَ وَمَوَيْتَ إلا أنهم لما أرادوا أن يُعْلُوا
 الواو كما أُعْلُوا في سَادَ ومَكَتَ قلبوها فكان يلزمهم أن يقلبوها أَلْثَا ثُمَّ تَسْفُطُ
 لسكونها وسكون الياء بعدها فكروا أن يلتبس فَعِيلٌ بفعل فزادوا ياءً على
 الياء ليكمل بناء المحرف ويقع الفرق بها بين فَعِيلٍ وفعل ويخرج على هذا
 نحو سَوَيْتَ وَعَوَيْلَ فإنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل، وأما البصريون
 ١٥ فقالوا إنما قلنا أن وزنه فَعِيلٌ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن والتمسك
 بالظاهر واجبٌ مهما أمكن والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأَبْنِيٍّ
 ليست للصحيح فمما فُعِلَ في جمع فاعِلٍ نحو قَاضٍ وَقَضَاءٌ ومنها فَعِيلُوهُ نحو
 كَيْتُونَةٌ وَقَيْدُونَةٌ والأصل كَيْتُونَةٌ وَقَيْدُونَةٌ والذي يدل على ذلك أن الشاعر
 يردّه إلى الأصل في حالة الاضطراب قال الشاعر

٢٠ قَدْ قَارَعْتُ قَرِينَهَا الْقَرِيْبَةَ ۖ وَتَحَطَّتْ عَنْ دَارِهَا الظُّمَيْبَةَ
 يَا لَيْتَنَا قَدْ ضَمَّنَا سَفِينَةَ ۖ حَتَّى يَمُودَ الْوَصْلُ كَيْتُونَةَ

إلا أنهم خففوه كما خففوا رَجَحَانَ وأصله رَجَحَانٌ بالتشديد على قِيَعَلَانٍ وأصل
 رَجَحَانٍ رَجَوَحَانٌ فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكن قلبوا الواو

ياء وجعلوها ياء مشددة وكما خففوا سِيدَ وهَيْنَ ومِيتَ إلا أن التخفيف في نحو
سِيدَ وهَيْنَ ومِيتَ جائز والتخفيف في نحو كَيْتُونَةَ (fol. 268) وقِيدُونَةَ واجب
وذلك لأن نهاية الاسم بالزيادة أن يكون على سبعة أحرف وهو مع الياء
على سبعة أحرف فحذفوا كما خففوا إِشْهَبَابَ فقالوا إِشْهَبَابَ وإذا جاز
المحذف فيما قلّت حروفه نحو سِيدَ وهَيْنَ ومِيتَ لزم المحذف فيما كثرت حروفه
نحو كَيْتُونَةَ وقِيدُونَةَ وإذا جاز أن يختص المفعّل بأبنيّة ليست للصحيح كان
حملُ سِيدَ وهَيْنَ ومِيتَ على الظاهر أولى من العدول عنه إلى غيره، قالوا
ولا يجوز أن يقال أن الأصل أن يقال في جمع قاضي قضيّ كما يقال غاري
وغري فاستقلوا التشديد على غير الفعل فحذفوا وعدّوا من حذف المحذوف
١٠ هاء كما قالوا عدّة فعوضوا من الواو المحذوفة هاء وأما كَيْتُونَةَ وقِيدُونَةَ
فالأصل كُونُونَةُ وقُونُونَةُ على فُعُولَةٍ نحو بَهْلُولٍ وصُنْدُوقٍ إلا أنهم فتحوا أوله
لأن أكثر ما يجرى من هذه المصادر مصادر ذوات الياء كنولهم طَارَ طَيْرُورَةٌ
وصَارَ صَيْرُورَةٌ وسَارَ سَيْرُورَةٌ وحَادَ حَيْدُونَةُ ففتحوا حتى تسلم الياء لأن الباب
للياء ثم حملوا ذوات الواو على ذوات الياء لأنها جاءت على بنائها وليس
١٥ للواو فيه حظّ لقربهما في المخرج واشترأكما في اللين فقلبا الواو ياء في نحو
كَيْتُونَةَ وقِيدُونَةَ كما قالوا الشكَايَةُ وهي من ذوات الواو لقولهم شَكُوْتُ أَشْكُو
شَكَا لأنها جاءت على مصادر الياء نحو الدِرَايَةُ والرَّوَايَةُ والسَّعَايَةُ والرِّمَايَةُ
فكذلك هاهنا لأننا نقول أما قولكم أن الأصل أن يقال في جمع قاضي قضيّ
كما يقال غاري وغري قلنا هذا عدولٌ عن الظاهر من غير دليل ثم لو كان
٢٠ أصله قضيّ كفارٍ وغريّ لكان ينبغي أن لا يلزمه المحذف لقلة حروفه وأن
يجوز أن يأتي به على أصله فكان يقال فيه قضيّ وقضّة كما قالوا غريّ
وغرّة لأن فعل ليس بمجهور في آبنيّهم وهو كثير في كلامهم فلما لزم المحذف
ولم يلزم في نظيره مع قلة حروفه دلّ على أن ما ذكرتموه مجرد دعوى لا
يستند إلى معنى، وأما قولهم أن كَيْتُونَةَ فُعُولَةٌ قلنا هذا باطل لأنه لو كان
٢٥ الأمر كما زعمتم لكان يجب أن يقال كُونُونَةُ وقُونُونَةُ لأنه لم يوجد هاهنا

يُوجِب قلب الواو ياء وقولهم أَنهم غلبوا الياء على الواو لأنَّ الباب للياء
فليس بصحيح لأنَّ المصادر على هذا الوزن قليلة وما جاء منها من ذوات
الواو نحو ما جاء منها من ذوات الياء كفولك كَيُونَة وقِيدُونَة وحِجْلُونَة
ودَبْيُونَة وسَيْدُونَة ومِعْوَعَة من الهَوَاع وهو القَيء فليس جَعْلُ الباب لذوات
الياء أَوْلَى من جَعْلُه لذوات الواو فحَمَلُ أحدهما على الآخر لا وجه له، والذي
يدلُّ على صحَّة ما صَرَّنا إليه أَنَّ فَعِلُولًا بناءً يكون في الأسماء والصفات نحو
خَبْتَمُورٌ وَعَبْطَمُورٌ وفَعْلُول لا يكون في شيء من الكلام ولم يَأْتِ إِلَّا في
قولهم صَعْفُوقٌ قال الراجز

مِنْ أَلِ صَعْفُوقٍ وَأَتَبَاعِ أُخَرَ

١٠ وم خَوَلٌ بالياء ولا يَنْصَرِفُ للتعريف والجمعة فما صَرَّنا إليه له نظيرٌ في
الأسماء والصفات وما صاروا إليه لا نظير له في شيء من كلام ثم ألزموا
مع حِيلِه على شيء لا نظير له في كلامهم قلبًا لا نظير له في أَقْسَةِ كلامهم،
وأَمَّا مَنْ قال أَنَّ أَصله فَعِيلًا بفتح العين فأتَّحَجَّ بِأَنَّهُ وجد فَعِيلًا بفتح العين له
نظيرٌ في كلامهم ولم يَحِدْ فَعِيلًا بكسر العين فجعله فَعِيلًا بفتح العين ثم كسر
الياء كما قالوا في بَصْرِيٍّ بَصْرِيٍّ وكما قالوا في أُمُوِيٍّ أُمُوِيٍّ وكما قالوا أُخْتُ
والأصل فيها التفع لأنَّ أَصلها أَخُوٌّ وكما قالوا نُفَرِيٍّ بالضم للرجل المُسَنَّ الذي
قد أَتى عليه الدَّهْرُ والقياس التفع وقد جاء في بعض هذا المعتل فَعِيلٌ قال
الشاعر

مَا بَالُ عَيْنِي كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ

٢٠ فدلَّ على أَنَّهُ فَعِيلٌ بفتح العين والشَّعِيبُ المَزَادَةُ (fol. 250) الضَّخْمَةُ والعَيْنُ
المُنْعِيَّةُ وهي التي يُصَبُّ فيها الماء فيخرج من عيونها أَى خُرْزُها فينفتح السَّيْرُ
فينسَدُ موضع الخُرْزِ ومنه يقال عَيْنُ فَرَسِكَ أَى صَبَّ فيها الماء حتى ينسَدَ
أَنَارُ الخُرْزِ، وأَمَّا الجواب عن كلمات الكوفيين أَمَّا قولهم أَنَّ وزنه فَعِيلٌ إِلَّا
أَنَّهُم أَعْلَوْا عَيْنَ النُّعْلِ وَقَدَّمُوا وَأَخْرَجُوا وَقَلَّبُوا فُلَانًا بَاطِلٌ لِأَنَّ هَذَا التَّقْدِيمَ
٢٥ وَالنَّاسِخُ لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الصَّحِيحِ لِأَنَّ يَاءَ فَعِيلٍ لَا تَتَقَدَّمُ عَلَى عَيْنِهِ فِي شَيْءٍ مِنْ

الصحيح وإذا جاز أن يختص المعتل من التقديم والتأخير بما لا يوجد مثله في
 الصحيح جاز أن يختص ببناء لا يوجد مثله في الصحيح، وأما قولم أنا حذفنا
 الألف وعوضنا الياء مكانها قللاً يلتبس فِعِل بَتَعَل قلنا وهذا أيضاً باطل
 لأنه لو كان الأمر على ما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز فيه التخفيف فيقال
 ٥ سَند وميت وهين لأنه يؤدي إلى الالتباس فلما جاز ذلك فيه بالإجماع دل
 على فساد ما ذهبتم إليه، وأما قول من قال أن أصله فَعِل بفتح العين إلا
 أنه كسر العين كما كسر الباء في بَصُرِي قلنا هذا باطل وذلك لأنه لو كان
 فَعِلًا لكان ينبغي أن يقال سَند وهين وميت بالفتح ولم يغير إلى الكسر كما
 قالوا عَيْن وتبعان وهَيَّان بفتح العين والتبعان هو الذي يعترض في كل
 ١٠ شيء والمهيَّان الذي يهاب كل شيء فلما كسر دل على فساد ما ذهبتم إليه،
 وأما قولم في النسب إلى البصرة بصري بكسر الباء وكذلك جميع ما
 استشهدوا به فعلى خلاف القياس فلا يقاس عليه على أنهم قد قالوا إنها
 كُسرَت الباء لأن البصرة في الأصل المجارة الرخوة فإذا حُذِفَت التاء كُسرَت
 الباء فَعِل بصُر فلما نُسِبَت إلى البصرة حُذِفَت تاء التأنيث لياء النسب
 ١٥ فُكُسرَت الباء لمُحذَفِ التاء فلذلك قيل بصري بكسر الباء، وقولم أنه لم
 يوجد فَعِل في كلامهم قلنا قد بينا أن المعتل يختص بآنيته ليست للصحيح
 فلا حاجة إلى أن نجعل فَعِلًا مثل عَيْن مع شذوذه وندوره في بابه وقد
 وجدنا سبيلاً إلى أن نجعل فَعِلًا على لفظه ولو جاز أن يُعَدَّ بقولم عَيْن
 بفتح العين مع شذوذه وندوره لجاز أن يُعَدَّ بما حكى الأصمعي قال حدثني
 ٢٠ بعض أصحابنا قال سمعهم يقولون جاءت الصيفل بكسر الفاف وإذا امرأة
 كأن وجهها سيف فلما رأنا أرخت البرقع فقلت يرحمك الله إنا سقر وفينا
 أجر فلو منعنا من وجهك فأنصاعت فتضاحكت وهي تقول

وَكُنْتُ مَتَى أَرْسَلْتَ طَرَفَكَ رَأَيْنَا . لِقَلِّكَ يَوْمًا أَنْتَبَكِ الْمَنَاظِرُ
 رَأَيْتِ الْيَدِي لَا كُلُّهُ أَنْتِ فَلَيْزَ . عَلَيْهِ وَلَا عَنْ بَعْضِهِ أَنْتِ صَائِرُ ٢٤

مَصِفِيلُ بِكسر العين في الشذوذ في الصحيح بمنزلة عَيْنٍ في المعتل وكما لا يُعْتَدُ (fol. 257) به في الصِفِيلِ لشذوذه فكذلك في عَيْنٍ والله أعلم،

١١٦ مسألة

ذهب الكوفيون إلى أن خَطَايَا جمع خَطِيئَةٍ على وزنِ فَعَالَى وإليه ذهب الخليل بن أحمد وذهب البصريون إلى أن خَطَايَا على وزنِ فَعَائِلٍ، أما الكوفيون فأحجوا بأن قالوا إنما قلنا أن وزنه فَعَالَى وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خَطِيئَةٍ خَطَايِيْثٌ مثل خَطَايِعٍ إلا أنه قُدِّسَتِ الهِزَةُ على الياء ثلاثاً يُوَدِّي إلى إبدال الياء هِزَةً كما تُبَدَّلُ في صَحِيحَةٍ وَصَحَائِفٍ وَكُتَيْبَةٍ وَكُتَائِبٍ لوقوعها قبل الطرف بحرفٍ لأنهم يُجَرِّونَ ما قبل الطرف بحرفٍ من هذا النوع ١٠. مجرى الطرف في الإبدال وهم يُبَدِّلُونَ من الياء إذا وقعت طرْقاً وقبلها ألفٌ زائفةٌ هِزَةً فلولم تَقْلَسْ الهِزَةُ على الياء في خَطَايِيْ لكان يُوَدِّي إلى اجتماع هِزَتَيْنِ وذلك مرفوض في كلامهم ولم يَأْتِ في كلامِهِمُ المجمع بين هِزَتَيْنِ في كلمةٍ إلا في قول الشاعر

فَأَنَّكَ لَا تَدْرِي مَتَى الْمَوْتُ جَائِيٌّ . وَلَكِنْ أَقْصَى مَدَى الْمَوْتِ عَاجِلٌ

١٥ ولما قال الخليل بن أحمد جَائِيَّةٌ مقلوبةٌ ووزنه قَالِعَةٌ فصارت خَطَايِيْ مثل خَطَايِيْ ثُمَّ أبدلوا من الكسرة فتحَةً ومن الياء أَلْفًا فصارت خَطَايَا مثل خَطَايَا فحصلت هِزَةٌ بين أَلْفَيْنِ وألّف قريب من الهِزَةِ فقلبوها من الهِزَةِ ياءً فراراً من اجتماع الأمثال فصارت خَطَايَا على وزنِ فَعَالَى على ما بينا، ومنهم من قال أنه على فَعَالَى لأن خَطِيئَةً جُمِعَتْ على تَرْكِ الهِزِ لأن تَرْكَ الهِزِ يكثر فيها فصارت بمنزلة فَعِيلَةٍ من ذوات الواو والياء وكلٌ فعيلة من ذوات الواو والياء نحو وَصِيَّةٍ وَحَتِيَّةٍ فإنه يُجْمَعُ على فَعَالَى دون فَعَائِلٍ لأنه ٢٠ لو جُمِعَ على فَعَائِلٍ لَأَخْخَلَّ الكلام وَقَلَّ فُجِّمِعَتْ على فَعَالَى فقالوا وَصَايَا وَحَشَايَا ٢٢

وَجُمِلَتِ الْوَاوُ فِي حَشَايَا عَلَى صُورَةٍ وَاحِدَةٍ لِأَنَّ الْوَاوَ صَارَتْ يَاءَ فِي حَشِيَّةِ
 فِدْلٍ عَلَى أَنَّ خَطَّيَا عَلَى وَزْنِ فَعَالَى عَلَى مَا بَيَّنَّا، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاتَّخِذُوا بِأَنَّ
 قَالُوا إِنَّمَا فَلْنَا أَنْ وَزْنَهُ فَعَالِلٌ وَذَلِكَ لِأَنَّ خَطَّيَا جَمْعَ خَطِيئَةٍ وَخَطِيئَةٍ عَلَى
 وَزْنِ فَعِيلَةٍ وَقَعِيلَةٍ يُجْمَعُ عَلَى فَعَالِلٍ وَالْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يُقَالَ خَطَّيَايَ مِثْلَ خَطَّايِجِ
 ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْيَاءِ هَمْزَةً كَمَا أَبْدَلُوهَا فِي صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفَ فَصَارَ خَطَّيَايَ مِثْلَ
 خَطَّايِجِ وَقَدْ حَكَى أَبُو الْمُحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ حَمْرَةَ الْكِسَائِيُّ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ أَنَّهُ
 قَالَ اأَلْهَمُ أَغْفِرْ لِي خَطَّائِيَّةً مِثْلَ خَطَّايِجِيَّةٍ فَاجْمَعْ فِيهِ هَمْزَانِ فَقُلِبَتِ الْهَمْزَةُ
 الثَّانِيَةُ يَاءً لِكُسْرَةِ قَبْلِهَا فَصَارَ خَطَّيَايَ مِثْلَ خَطَّايِ ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً
 وَمِنْ الْيَاءِ أَلْفًا فَصَارَ خَطَّيَا مِثْلَ خَطَّيَا فَاسْتَقْبَلُوا الْهَمْزَةَ بَيْنَ الْفَتْحِ وَأَبْدَلُوا
 ١٠ مِنْهَا يَاءً فَصَارَ خَطَّيَا وَكَانَ الَّذِي رَغِبُوا فِي إِبْدَالِ الْفَتْحِ مِنَ الْكُسْرَةِ (MOL 288)
 وَالْعَوْدُ مِنْ خَطَّيَا إِلَى خَطَّيَا أَنْ يَقْبَلُوا الْهَمْزَةَ يَاءً فَيَعْمِدُونَ بِالْكَلِمَةِ إِلَى أَصْلِهَا
 لِأَنَّ الْهَمْزَةَ الْأُولَى مِنْ خَطَّيَايَ مُنْقَلِبَةٌ عَنِ الْيَاءِ فِي خَطِيئَةٍ وَلَا يَلْزَمُنَا عَلَى ذَلِكَ
 أَنْ يُقَالَ فِي جَائِي جَائَا لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِي جَاءٍ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ عَيْنِ الْفِعْلِ وَالْهَمْزَةُ فِي
 خَطَّيَا مُنْقَلِبَةٌ عَنِ يَاءٍ زَائِدَةٍ فِي خَطِيئَةٍ فَفَضَّلُوا الْأَصْلَ عَلَى الزَّائِدِ فَلَمْ يُلْحِظُوا
 ١٠ مِنَ التَّغْيِيرِ مَا أَحْفَظُوا الزَّائِدَ وَكَذَلِكَ أَيْضًا قَالُوا فِي جَمْعِ هَرَاوَةٍ هَرَاوِسَ
 وَإِقَاتَةٍ أَقَاتَوِي وَكَانَ الْأَصْلُ هَرَاوٍ وَأَقَاتٍ مِثْلَ هَرَاوَةٍ وَأَقَاتَةٍ عَلَى مِثْلِ فَعَالِلٍ
 كِرِسَالَةٍ وَرِسَائِلٍ لِأَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الْفَاءِ هَرَاوَةٍ وَإِقَاتَةٍ هَمْزَةً كَمَا أَبْدَلُوا فِي رِسَائِلٍ
 مِنَ الْفَاءِ رِسَالَةً هَمْزَةً ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ فِي هَرَاوٍ وَأَقَاتٍ يَاءً لِسُكُونِهَا
 وَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ هَرَاوِي وَأَقَاتِي مِثْلَ هَرَاوِي وَأَقَاتِي ثُمَّ أَبْدَلُوا مِنَ
 ٢٠ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً وَمِنْ الْيَاءِ أَلْفًا فَصَارَ هَرَاوَا وَأَقَاتَا مِثْلَ هَرَاوَا وَأَقَاتَا فَاسْتَقْبَلُوا
 الْهَمْزَةَ بَيْنَ الْفَتْحِ وَأَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ وَاوًا لِيُظْهَرَ فِي الْجَمْعِ مِثْلُ مَا كَانَ فِي
 الْوَاحِدِ طَلِبًا لِلتَّشَاكُلِ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَمْعَ قَرَّبَ عَلَى الْوَاحِدِ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يُطْلَبَ
 مُشَاكَلَتُهُ لَهُ وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُمْ فَعَلُوا ذَلِكَ طَلِبًا لِلْمُشَاكَلَةِ أَنَّ مَا لَا يَكُونُ
 فِي وَاحِدِهِ وَإِذَا لَا يَجِيءُ فِيهِ ذَلِكَ فِدْلٌ عَلَى مَا قُلْنَا، وَأَمَّا الْجَوَابُ عَنْ
 ٢٠ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ الْأَصْلَ أَنْ يُقَالَ فِي جَمْعِ خَطِيئَةٍ خَطَّيَايَ مِثْلَ

خطايع وإنما قُسمت الهزرة على الياء قلنا ولم قلتم بالتقدم وهو على خلاف الأصل والقياس، قولم لئلا يؤدي ذلك إلى اجتماع هزتين وهو مرفوض قلنا ولم قلتم أنه موجود هاهنا وهنا لأن الهزرة الثانية يجب قلبها ياء لانتكسار ما قبلها فالكسرة تُوجب قلب الهزرة إلى الياء كما تُوجب الفتحة قلبها إلى الألف في نحو آآكم وأآخر فلم يَجْتَمِع فيه هزتان وإذا كان حملُه على الأصل يؤدي إلى أن يَجْتَمِع فيه هزتان يزول اجتماعهما على القياس كان حمله عليه أولى من حمله على القلب بالتقدم والتأخير على خلاف القياس الذسه هو الفرع، وأما جائية فلا نسلم أنها مقلوبة وأن وزه فاعلة وإنما هو على أصله ووزنه فاعلة من جاءت فهي جائية وإصلها جائية مثل جائية فأبدلوا من الياء هزرة فصار جائية مثل جائية فأبدلوا من الهزرة الثانية ياء لانتكسار ما قبلها وأما الخليل فإنا قدر فيه القلب لئلا يَجْتَمِع فيه بين إعلائين لأنه إذا قُسم اللام التي هي الهزرة إلى موضع العين الذي هي الياء وأخر العين التي هي الياء إلى موضع اللام التي هي الهزرة لم يجب قلب الياء هزرة فلا يكون فيه إلا إعلال واحد وإذا أتى بالكلمة على أصلها من غير قلب (fol. 259) جُيع ١٥ فيه بين إعلائين وهما قلب العين التي هي ياء هزرة وقلب اللام التي هي هزرة ياء وهذا التقدير غير كافٍ في تقدير القلب لأن الهزرة حرف صحيح فأعلما لا يُعتدُّ به، والذي يدل على ذلك أن الهزرة نصح حيث لا يصح حرف العلة ألا ترى أن حرف العلة إذا تحرك وانفتح ما قبله وجب إعلاله نحو عصو ورعي والهزرة إذا تحركت وانفتح ما قبلها لا يجب إعلالها نحو كلاً ورشاً وإذا ٢٠ كانت الهزرة كذلك كان قلبها بمتزلة إبدال المحروف الصحيحة بعضها من بعض كقولم في أصيلاًن أصيلاًل فلا يُعتدُّ به وإنما يُعتدُّ بإعلال حرف العلة إلا أنه الأصل في الإعلال وإذا كان قلب الهزرة غير معتدُّ به لم يكن هاهنا إجراءه على الأصل يؤدي إلى الجمع بين إعلائين، وأما قولم إنما جُمِعت على ترك الهز قلنا هذا باطل لأن ترك الهز خلاف الأصل والأصل أن يُجمع على الأصل خصوصاً مع أنه الأكثر في الاستعمال، وقولم أنه بكته ٢٥

المهزة فيها فصارت بمنزلة فَعِيلَةٍ من ذوات الواو والياء وهي تُجمع على مَلَكٍ
فلنا لا نسلم بلي الأصل أن يقال في جمع فَعِيلَةٍ فَعَائِلٌ إِلَّا أَنَّهُ يَجِبُ قَلْبُ الْيَاءِ
هَمْزَةً لَوْ قَوَّعَهَا قَبْلَ الطَّرْفِ بِحَرْفٍ لَأَنَّهُمْ يُحَرِّوْنَ مَا قَبْلَ الطَّرْفِ بِحَرْفٍ مِنْ
هَذَا النُّوعِ يَجْرِي الطَّرْفُ فِي الْإِبْدَالِ وَمُتَبَيِّلُونَ مِنَ الْيَاءِ إِذَا وَقَعَتْ طَرَفًا
وقبلها أَلِفٌ زَائِدَةٌ هَمْزَةً فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْأَصْلُ فِي جَمْعِ نَحْوِ حَشِيَّةٍ حَشَائِيَّ عَلَى
فَعَائِلٍ عَلَى لَفْظِ الْمُضَيَّفِ إِلَى نَفْسِهِ الْحَشَا إِذَا مَدَّ تَمَّ أَبْدَلُوهُ مِنَ الْكُسْرَةِ فَخُجَّةٌ
وَمِنَ الْيَاءِ أَلَفًا فَصَارَ حَشَاً فَاسْتَقْلَلُوا الْمَهْزَةَ بَيْنَ أَلْفَيْنِ فَجَلَبُوا الْمَهْزَةَ يَاءً عَلَى
مَا بَيْنَا فِي خَطِّهَا وَاهِ أَعْلَمُ،

١١٧ مسألة

- ١٠ ذهب الكوفيون إلى أن إِنْسَانَ وزنه إِفْعَانٌ وذهب البصريون إلى أن
وزنه فِعْلَانٌ وإليه ذهب بعض الكوفيين، أما الكوفيون فأحجَبُوا بأن قالوا
إِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي إِنْسَانٍ إِنْسِيَانٍ عَلَى إِفْعَالَن مِنَ النِّسْيَانِ إِلَّا
أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ وَجَرى عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ حَذْفُ مِثْلِ الْيَاءِ الَّتِي هِيَ اللَّامُ
لِكَثْرَتِهِ فِي اسْتِعْمَالِهِمُ وَالْحَذْفُ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ كَثِيرٌ فِي كَلَامِهِمْ كَقَوْلِهِمْ أَيْشٌ
١٥ فِي أَيِّ شَيْءٍ وَعَمَّ صَبَاحًا فِي إِنَّمِ صَبَاحًا وَوَيْلِيَّوِي فِي وَيْلَ أَبِي قَالَ الْهَيْلِيُّ
وَيْلِيَّوِي رَجُلًا تَأْتِي بِهِ غَيْبًا . إِذَا تَجَرَّدَ لَا خَالَ وَلَا يَحِلَّ

وقال الآخر

وَيْلِيَّوِي مَسْعَرٌ حَرَبِيٌّ إِذَا . أُفِيئَ فِيهَا وَعَلَيْهِ الْثَلِيلُ

- والذي يدل على أن إِنْسَانَ مأخوذٌ من النِّسْيَانِ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي تَصْغِيرِهِ
٢٠ أُنْسِيَانٍ فَرَدُّوا الْيَاءَ فِي حَالِ التَّصْغِيرِ لِأَنَّ الْأَسْمَ لَا يَكْثُرُ اسْتِعْمَالُهُ مُصَغَّرًا
كَثْرَةَ اسْتِعْمَالِهِ مُكَبَّرًا (fol. 200) وَالتَّصْغِيرُ يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا فَدَلَّ عَلَى مَا
قُلْنَاهُ، وَأَمَّا البصريون فأحجَبُوا بأن قالوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ وزنه فِعْلَانٌ لِأَنَّ
٢٢ إِنْسَانَ مأخوذٌ من الْإِنْسِ وَسُمِّيَ الْإِنْسُ إِسْمًا لظُهُورِهِ كَمَا سُمِّيَ الْحَيَّانُ حَيًّا

أحداً تقارب المميزين لأن الألف بينهما حرفٌ خفيٌّ زائد ساكن وهو من
جنس الهززة والحرف الساكن حائزٌ غير حصين فكانه قد اجتمع فيه هزتان
وذلك مُستثقلٌ في كلامهم وإذا كانوا قد قالوا في سَوَائِمَةٍ سَوَائِيَّةٍ فحذفوا
الهززة مع انفرادها فَلَا يُنْجِفُ الهززة هاهنا مع تكرارها كان ذلك من
طريق الأولى والآخر أن الكلمة جمعٌ والجمع يُستثقل (fol. 201) فيه ما لا
يُستثقل في المفرد فحذفت منه الهززة طلباً للتخفيف والذي يدلُّ على أنه
يُستثقل في الجمع ما لا يُستثقل في المفرد أنهم ألزموها خطأً القلب وأبدلوا
في ذَوَائِبِ من الهززة الأولى وَإِذَا كُلُّ ذَلِكَ لِاسْتِغْنَائِهِمْ فِي الْجَمْعِ مَا لَا يُسْتَقَلُّ
في المفرد، وأما أبو الحسن الأَخْضَشُ فذهب إلى أنه جمعٌ شئ. بالتخفيف وجمع
١٠ فَعَلَ عَلَى أَفْعَلَاءَ كما يجمعونه على فَعَلَاءَ فيقولون سَبَّحَ وَسُبَّحَاهُ وَقَعَلَاهُ وَفَعَلَاهُ
أَفْعَلَاءَ فكما جاز أن يجمع فَعَلَ عَلَى فَعَلَاءَ جاز أن يجمع على أَفْعَلَاءَ
لأنه نظيره والذي يدلُّ على ذلك أنهم قالوا طَبِيبٌ وَأَطِيبَاءٌ وَحَبِيبٌ وَأَحْبَابٌ
وَالْأَصْلُ فِيهِ طَبِيبَاهُ وَحَبِيبَاهُ نَحْوَ ظَرِيفٍ وَظَرْفَاهُ وَشَرِيفٍ وَشَرْفَاهُ إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا
اجتمع فيه حرفان مخفَّران من جنسٍ واحدٍ استغفلوا اجتماعهما فنقلوه عن
١٥ فَعَلَاهُ إِلَى أَفْعَلَاءَ فَصَارَ أَطِيبَاءٌ فَاجْتَمَعَ فِيهِ أَيْضاً حَرْفَانِ مَخْفَّرَانِ مِنْ جَنْسٍ
وَاحِدٍ فَنَقَلُوا حَرَكَةَ الْحَرْفِ الْأَوَّلِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهُ فَسَكَنَ فَادَّغَمُوهُ فِي الْحَرْفِ
الَّذِي بَعْدَ فَقَالُوا أَطِيبَاءَ فَنَقَلُوهُ مِنْ فَعَلَاءَ إِلَى أَفْعَلَاءَ فَدَلَّ عَلَى مَا قُلْنَا،
وَأَمَّا مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ وَزْنَ أَفْعَالٍ فَمِثْلُكَ بَأَنَّ قَالَ إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّ وَزْنَ
أَفْعَالٍ لِأَنَّهُ جَمْعُ شَيْءٍ وَشَيْءٌ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ وَفَعْلٌ يَجْمَعُ فِي الْمَعْتَلِّ الْعَيْنِ عَلَى
٢٠ أَفْعَالٍ نَحْوَ بَيْتٍ وَأَيَّاتٍ وَسَيْفٍ وَأَسْيَافٍ وَإِنَّمَا يَمْتَنِعُ ذَلِكَ فِي الصَّحِيحِ عَلَى
أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا فِيهِ زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ وَفَرَجٌ وَأَفْرَاجٌ وَأَنْفٌ وَأَنَافٌ وَهُوَ قَلِيلٌ شَاذٌّ
وَأَمَّا فِي الْمَعْتَلِّ فَلَا خِلَافَ فِي مَحَبَّتِهِ عَلَى أَفْعَالٍ مِثْلًا مَطَرًا فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ
أَفْعَالٌ إِلَّا أَنَّهُ مُنْعٍ مِنَ الْإِجْرَاءِ تَشْبِيهًا لَهُ بِمَا فِي آخِرِهِ هِزَّةُ التَّائِيثِ، وَالَّذِي
يدلُّ عَلَى أَنَّ أَشْيَاءَ جَمْعٌ وَلَيْسَ بِمَفْرُودٍ كَطَرْفَاءَ قَوْلُهُم ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ وَالثَّلَاثَةُ
٢٥ وَمَا بَعْدَهَا مِنَ الْعَدَدِ إِلَى الْعَشْرَةِ بِضَافٍ إِلَى الْجَمْعِ لَا إِلَى الْمَفْرَدِ أَلَّا تَرَى

أنه لو قيل ثلاثة توب وعشرة دهم لم يحرج فلما جاز هاهنا أن يقال ثلاثة
أشياء وعشرة أشياء دل على أنها ليست اسما مفردا وأنه جمع والذي يدل
على ذلك أيضا تذكيرهم ثلاثة وعشرة في قولهم ثلاثة أشياء وعشرة أشياء
ولو كانت كطرفاء مؤنثة لما جاز التذكير فيقال ثلاثة أشياء وكان يجب أن
يقال ثلاث أشياء كما كنت تقول مثلا تلك غرقة لو جاز أن يقع فيه الواحد
موقع الجمع وفي امتناع ذلك دليل على أنه جمع وليس باسم مفرد، وأما
البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنها فلما أن أشياء على وزن لثاء لأن الأصل
فيه شفاء (fol. 202) بهزتين على فعلاء كطرفاء وحلفاء فاستغلوا اجتماع
همزتين وليس بينهما حاجز قوي لأن الألف حرف زائد خفي ساكن والمحرّف
الساكن حاجز غير حصين فنقلوا الهزة التي هي اللام على الفاء كما غيروا
بالقلب في قولهم قيسى في جمع قوس والأصل أن يقال في جمع قوس لا
أنهم قلوا كراهية لأجتماع الواوین والضمّتين فصار قسوّ فأبدلوا من
الضمة كسرة لأنّه ليس في كلامهم اسم متمكّن في آخره واو قبلها ضمة فانقلبت
الواو الثانية التي هي لام ياء لانكسار ما قبلها لأن الواو الأولى مدّة زائدة
١٥ فلم يُعَدَّ بها كما لم يُعَدَّ بالألف في كساء ورياء لأنها لما كانت زائدة صار
حرف العلة الذي هو اللام في كساء ورياء كأنّه قد ولي الفتح كما وليته في
عصى ورجى فكما وجب قلبه في عصي ورجى ألقا لحرّكه وانفتح ما قبله
فكذلك يجب قلب الواو الثانية هاهنا ياء لانكسار ما قبلها فصار قسوي وإذا
انقلبت الواو الثانية وجب أن تقلب الواو التي قبلها ياء لوقوعها ساكنة قبل
٢٠ الياء لأن الواو والياء متى اجتمعتا والسابق منهما ساكن وجب قلب الواو
ياء وجعلت ياء مشددة فصار قيسى وكسروا أوله لئلا يبع من الكسرة والياء
فقالوا قيسى كما قالوا عصى ورجى وما أشبه ذلك وكما غيروا أيضا بالقلب
في ذوائب وبالمحذف في سواية وبل أولى لأنهم إذا أزالوا التفارب في ذوائب
وأصله ذائب بأن قلوا الهزة واو فقالوا ذوائب وحذفوها من سواية فقالوا
٢٢ سواية فلأن يزولوا التفارب بأن يُقْلَمُوا الهزة إلى أول الكلمة مع بقائها كان

ذلك من طريق الأولى وإذا كانوا قد قلبوا من غير أن يكون فيه حنة
فقالوا آيس في يس وبئر معينة في عينة وعقاب عبقاة وعتقاء في عبقاة
وما أبطبة في ما أطببه وما أشبه ذلك مما لا يودى إلى التخفيف فكيف
فما يودى إليه فلها قلنا وزنها لتمام، والذي يدل على أنه اسم مفرد أنهم
جمعوه على فعالي فقالوا في جمعه أشاوى كما قالوا في جمع صحراء صحاريس
والأصل في صحارى صحارى بالتشديد كما قال الشاعر

وَلَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشْقَرٍ يُقَاتِلُ الصَّحَارِيَا

فالياء الأولى منقلبة عن ألف الأولى التي كانت في المفرد لأنها سكنت
وانكسر ما (Sol. 208) قبلها والياء الثانية منقلبة عن ألف التأنيث التي قلبت
١٠ همزة في المفرد لاجتماع التثنية فلما زال هذا الوصف زالت الهمزة لزوال
سببها فكانت الثانية منقلبة عن ألف في نحو حبل لا منقلبة عن همزة ثم
حذفت الياء الأولى طلبا للتخفيف فصار صحارى مثل مدارى ثم أبدلوا من
الكسرة فتحة فانقلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما فعلوا في مدارى
فصار صحارى وكذلك أشاوى أصلها أشاوى بثلاث ياءات الأولى عين
١٥ الفعل المتأخرة إلى موضع اللام والأخرى ياء كالياءين في صحارى ثم فعل به
ما فعل بصحارى فصار أشاوى وأبدلوا من الياء التي هي عين واو فصار
أشاوى كما أبدلوا من الياء واو في قولهم جيت الخراج جباة وأتته أنوة
والأصل فيه جباة وأتته وليس في إبدال الواو خروج عن المحكمة فانهم إذا
كانوا يبدلون الحروف الصحيحة بعضها من بعض نحو أصبال في أصبال
٢٠ وإن لم يكن هناك استتقال فلأن يبدلوا الياء واو لأجل المقاربة وإن لم
يكن ما يوجب قلبها مثل أن تكون ساكنة مضموما ما قبلها نحو مؤسر ومؤفن
كان ذلك من طريق الأولى فلما جمع على فعالي فقبل أشاوى دل على ما
قلناه، والذي يدل على ذلك أيضا أنهم قالوا في جمعه أيضا أشاوات كما
قالوا في جمع فعلاء فعلاوات نحو صحراء وصحارات وما أشبه ذلك فدل
٢٥ على أنه اسم مفرد معناه المجمع وليس مجمعه على ما بينا، وأما الجواب عن

كلمات الكوفيّين أما قولهم آته في الأصل على أفعلاء لأنه جمع شيئ على الأصل كقولهم لَيْنٌ وأَلْيَنَاءُ قلنا فولكم أن أصل شيء شيئ مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل ثم لو كان كما زعمتم لكان يحى ذلك في شيء من كلامهم أَلَا تَرَى أن نحو سَيِّدٌ وهَيْبٌ ومَيِّتٌ لما كان مخففا من سَيِّدٌ وهَيْبٌ ومَيِّتٌ جاء فيه التشديد على الأصل بحيث شائعا فلما لم يبيحها هنا على الأصل في شيء من كلامهم لا في حالة الاختيار ولا في حالة الضرورة دل على أن ما صرتم إليه مجرد دعوى، وقولهم أَنْ أَشْيَاءُ في الأصل على أفعلاء قلنا هنا باطل لأنه لو كان كما زعمتم لكان ينبغي أن لا يجوز جمعه على فَعَالَى لأنه ليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فَعَالَى فلما جازها هنا دل على بطلان ما ذهبتم إليه، وهذا هو الجواب عن قول الأخفش أنه جمع شيء بالتخفيف وأنهم جمعوه على أفعلاء كما جمعوه على فَعَلَاءَ لأنه نظيره نحو سَجَحَ وسُجَّحَا فإن فَعَلَاءَ لا يكسر على أفعلاء وإنما يكسر على فُعَلِي وفُعَالِي نحو (fol. 284) فُلُوسٌ وكِعَابٌ والذي يدل على أنه ليس بـأفعلاء أنه قال في تصغيرها أَشْيَاءُ وأفعلاء لا يجوز تصغيره على لفظه وإنما كان ينبغي أن يرد إلى الواحد ويجمع بالأنف والياء فيقال شَيْئَاتٌ وإنما لم يجر تصغير أفعلاء على لفظه لأن أفعلاء من أَيْنِيَةِ الكثرة والتصغير علم الفلة فلو صغرت مثلا موضوحا للكثرة لكنت قد جمعت بين ضدّين وذلك لا يجوز، وأما قول من ذهب إلى أنه جمع شيء وأنه جمع على أفعال كـيَت وأَيَات فظاهر البطلان لأنه لو كان الأمر على ما زعم لوجب أن يكون منصرفا كـأَسْمَاءُ وأَبْنَاءُ ٢. وأما قوله إنما منع من الإجراء لشيء هزة التانيث قلنا فكان يجب أن لا تجري نظائره نحو أَسْمَاءُ وأَبْنَاءُ وما كان من هذا النحو على وزن أفعال لأنه لا فرق بين الهزة في آخر أَشْيَاءُ وبين الهزة في آخر أَسْمَاءُ وأَبْنَاءُ، وأما قولهم الدليل على أن أَشْيَاءُ جمع وليس بمفرد قولهم ثلاثة أَشْيَاءُ والثلاثة وما بعدها من العدد إلى العشرة يضاف إلى المجمع لا إلى المفرد فلا يقال ٣. ثلاثة تَوْبٍ ولا عشرة دِرْهَمٍ قلنا إنما لا يضاف إلى ما كان مفردا لفظا ومعنى

وَأَمَّا إِذَا كَانَ مُفْرَدًا لَفْظًا وَمَجْمُوعًا مَعْنًى فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ إِلَّا نَرَى أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ نَقُولَ ثَلَاثَةُ رَجُلٍ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا لَفْظًا لِأَنَّهُ مَجْمُوعٌ مَعْنًى وَكَذَلِكَ قَالُوا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ وَثَلَاثَةُ قَوْمٍ وَتِسْعَةُ رَهْطٍ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَأَضِيفَ الْعَدَدُ إِلَى هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ كَانَتْ مُفْرَدَةً لَفْظًا لِأَنَّهَا مَجْمُوعَةٌ مَعْنًى فَكَذَلِكَ هَاهُنَا أَشْيَاءٌ مُفْرَدَةٌ لَفْظًا مَجْمُوعَةٌ مَعْنًى كَطَرَفَاءَ وَحَلَفَاءَ وَقَضَبَاءَ فَجَازَ أَنْ يُضَافَ اسْمُ الْعَدَدِ إِلَيْهَا، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ كَطَرَفَاءَ لَمَا جَازَ تَذْكِيرُ ثَلَاثَةٍ فَيَقَالُ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ وَكَانَ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ ثَلَاثُ أَشْيَاءَ فَلَمَّا جَازَ تَذْكِيرُ ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ وَإِنْ كَانَتْ أَشْيَاءٌ مُؤَنَّثَةٌ لَوْجُودَ عَلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِيهَا لِأَنَّهَا اسْمٌ لَجَمْعِ شَيْءٍ فَتَنَزَّلَتْ مِثْلَ أَفْعَالٍ مِنْ ١٠ حَيْثُ أَنَّهُ جَمْعُ شَيْءٍ فِي الْمَعْنَى لَا لِأَنَّهُ مُفْرَدٌ أَقِيمَ مَقَامَ جَمْعٍ بِمِثْلَةِ دِرْهَمٍ فِي قَوْلِهِ يَأْتِي دِرْهَمٌ وَلَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَوَجِبَ أَنْ يُقَالَ ثَلَاثُ أَشْيَاءَ كَمَا ذَكَرْنَاهُ وَإِذَا كَانَتْ أَشْيَاءُ اسْمًا لَجَمْعِ شَيْءٍ عَلِمْتَ أَنَّ أَشْيَاءَ فِي الْمَعْنَى جَمْعُ شَيْءٍ فَصَارَتْ إِضَافَةُ الْعَدَدِ إِلَيْهَا بِمِثْلَةِ إِضَافَتِهِ إِلَى جَمْعِ تَوْبٍ وَهِيَ فِي قَوْلِهِ ثَلَاثَةُ أَتْوَابٍ وَعَشْرَةُ آيَاتٍ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ،

١٠ فُهَذَا مِنْهُنَّ مَا أَرَدْنَا أَنْ نَذْكُرَهُ فِي كِتَابِ الْإِنْصَافِ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ

وَأَقْتَصَرْنَا فِيهِ عَلَى هَذَا الْقَدْرِ مِنَ الْقَوْلِ مَعَ تَشْعُبِ آخِرَتِهِ

لِنَوْفُرَ رَغْبَةِ الطَّالِبَةِ فِي سُرْعَةِ (fol. 208) إِنْتِهَائِهِ

وَكثيرة الشواغل عن استقصائه فالله تعالى

يعصمنا فيه من الزلل ويحفظنا فيه

من الخطأ والخطل ويوفقنا

وإياكم لصالح القول

والعَمَلِ بِمَنْتِهِ

وَلُطْفِهِ،

NACHTRÄGE
AUS DER CONSTANTINOPLER HANDSCHRIFT.

1.

Einsufügen hinter Frage 10.

مسئلة

(fol. 37b) ذهب الكوفيون إلى أن خبر كَانَ والمنعول الثاني لظننتُ
نصبٌ على المحال وذهب البصريون إلى أن نصبهما نصبُ المنعول لا على
المحال، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن خبر كان نصب
على المحال أن كَانَ فعلٌ غير واقع أى غير متعدي والدليل على أنه غير واقع
أن فعل الاثنين إذا كان واقعاً فإنه يقع على الواحد والجمع نحو ضَرَبْنَا رَجُلًا
وَضَرَبْنَا رَجُلًا ولا يجوز ذلك في كَانَ ألا تسرى أنه لا يجوز أن نقول كُنَّا
قَائِمًا وَكُنَّا قَائِمًا ويدل على ذلك أيضا أنك تكفى عن الفعل الواقع نحو
ضَرَبْتُ زَيْدًا فنقول فَعَلْتُ زَيْدًا ولا نقول في كُنْتُ أَخَاكَ فَعَلْتُ بِأَخِيكَ وإذا
لم يكن متعدياً وجب أن يكون منصوباً نصبَ المحال لا نصبَ المنعول فإنما
١٠ ما وجدنا فعلاً ينصبُ منعولاً هو الماعل في المعنى إلا المحال فكان حمله
عليه أولى ولأنه يحسن أن يقال فيه كَانَ زَيْدٌ في حالة كنا وكذلك يحسن
أيضا في ظننتُ زَيْدًا قائماً ظننتُ زَيْدًا في حالة كنا فدل على أنه نصبٌ
على المحال، قالوا ولا يجوز أن يقال أنه لو كان نصبا على المحال لَمَا جاز أن
يقع معرفةً في (fol. 36a) نحو كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ وظننتُ عمراً غُلَامَكَ والمحال لا
١٥ تكون معرفةً لأننا نقول إنما جاز ذلك لأن أَخَاكَ وَعُلَامَكَ وما أشبه ذلك

قام مقام الحال كقولك ضربت زيداً سوطاً فإن سوطاً ينصب على المصدر وإن كان آلة لقيامه مقام المصدر الذي هو ضربه وكذلك هاهنا على أنه قد جاءت الحال معرفة في قولهم

أَرْسَلَهَا الْمَرَاكَ

• وَطَلَبْتُهُ جَهْدَكَ وَطَأْتِكَ وَرَجَعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْنِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ فِدَلٌ عَلَى صَحْوٍ مَا ذَهَبَا إِلَيْهِ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْتَجُّوا بِأَن قَالُوا إِنَّهَا فَلْنَا أَنْ نَصْبَهَا نَصَبِ الْمَفْعُولِ لَا عَلَى الْحَالِ أَمَّا بَعْضُهُمْ فَيَقُولُونَ ضَمِيرًا فِي نَحْوِ قَوْلِهِمْ كُنَّا هُمْ وَإِنَّا لَمْ يَكُنْهُمْ فَمِنْ ذَا يَكُونُهُمْ قَالَ الشَّاعِرُ

دَعِ الْمَخْمَرَ بِضَرْبِهَا الْقَوَاةَ فَإِنِّي • رَأَيْتُ أَخَاهَا مُقْنِيًا بِمَكَانِهَا
فَإِنْ لَا يَكُنْهَا أَوْ نَكَّهُ فَإِنَّهُ • أَخُوهَا غَذَتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِيهَا ١٠

رَادَ بِقَوْلِهِ أَخَاهَا الزَّيْبَ وَجَعَلَهُ أَخًا الْمَخْمَرَ لِأَنَّهَا مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَالَ الْآخَرُ تَفَلَّتْ تَسْبَعُ مَا حَيِيَّتْ بِهَالِكٍ حَتَّى تَكُونَهُ

وَكَذَلِكَ قَالُوا أَيْضًا ظَنَنْتُهُ إِيَّاهُ وَالضَّمَائِرُ لَا تَقَعُ أَحَدًا بِحَالٍ فَتُسَمَّى شُرُوطَ الْحَالِ فِيهَا فَوَجِبَ أَنْ يَنْصَبَ نَصَبُ الْمَفْعُولِ لَا عَلَى (FOL. 58b) الْحَالِ،

١٥ أَمَّا الْمَجْزُوبُ عَنْ كَلِمَاتِ الْكُوفِيِّينَ أَمَّا قَوْلُهُمْ أَنَّ النُّعْلَ إِذَا كَانَ وَاقِعًا

فَإِنَّ فِعْلَ الْاِثْنَيْنِ يَقَعُ مِنْهُ عَلَى الْوَاحِدِ وَالْمَجْمُوعِ نَحْوُ ضَرَبْنَا رَجُلًا وَضَرَبْنَا رَجُلًا وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي كَوْنِ فَإِنَّهُ لَا يَقَالُ كَانَا قَائِمًا وَكَانَا قِيَامًا فَتَقُولُ إِنَّمَا لَمْ يَجِرْ

فِي كَوْنِهِ كَمَا جَازَ فِي ضَرْبَ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِي كَوْنِهِ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى وَلَا يَكُونُ الْاِثْنَانِ وَاحِدًا وَلَا جَمَاعَةً وَإِنَّمَا كَانَ الْمَفْعُولُ فِي كَوْنِهِ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى

٢٠ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى الْمُنْتَدَأِ وَالْمَخْمَرِ فَيَصِيرُ الْمُنْتَدَأُ مَمْزَلَةً الْمَفْعُولِ وَكَذَا يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْمَخْمَرُ هُوَ الْمُنْتَدَأُ فِي الْمَعْنَى نَحْوَ زَيْدٌ قَائِمٌ فَكَذَلِكَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ

الْمَفْعُولُ فِي مَعْنَى الْفَاعِلِ فَلِهَذَا امْتَنَعَ فِي كَوْنِهِ مَا جَازَ فِي ضَرْبَ لَا لِمَا ادَّعَيْتُمْ عَلَى أَنَا لَا نَقُولُ أَنَّ كَوْنَهُ بِمَنْزِلَةِ ضَرْبَ فَإِنَّ ضَرْبَ فِعْلَ حَقِيقِيٍّ يَدُلُّ عَلَى

حَدَثٍ وَزَمَانٍ وَالْمَرْفُوعُ فَاعِلٌ حَقِيقِيٍّ وَالْمَصُوبُ بِهِ مَفْعُولٌ حَقِيقِيٍّ وَأَمَّا كَوْنُ ٢٥ فَلَيْسَ فِعْلًا حَقِيقِيًّا بَلْ يَدُلُّ عَلَى الزَّمَانِ الْمَجْرَدِ عَنِ الْحَدَثِ وَلِهَذَا يُسَمَّى فِعْلًا

العبارة فالمرفوع به مشبّه بالفاعل والمنصوب به مشبّه بالمفعول فلها سُبى
 المرفوع اسماً والمنصوب خبراً ولهذا المعنى من الفرق لما كان ضَرْبَ فعلاً
 حقيقياً جاز إذا كُنِيَ عنه نحو ضربتُ (fol. 59a) زيداً أن يقال فعلتُ بزيدٍ
 ولما كانت كَانْ فعلاً غيرَ حقيقى بل فى فعليتها خلاف لم يجوز إذا كُنِيَ عنها
 ٥. نحو كُنْتُ أَخَاكَ أن يقال فعلتُ بِأَخِيكَ، وأمّا قولم أَنَّهُ بِحَسَنِ أَن يُقَالَ
 كَانْ زَيْدٌ فى حالة كُنَا وكذلك بِحَسَنِ أَيْضاً فى ظَنَنْتُ زَيْدًا قائماً ظَنَنْتُ
 زَيْدًا فى حالة كُنَا فدلَّ على أَنَّ تَصْنِيفَهَا نَصْبُ الحَالِ قلنا هذا إِنَّمَا يَدُلُّ على
 الحَالِ مع وجود شروط الحَالِ بأسرها ولم يوجد ذلك لِأَنَّهُ من شروط
 الحَالِ أَن تَأْتِيَ بعد تمام الكلام ولم يوجد ذلك فى كَانْ الناقصة التى وقع
 ١٠. فيها الخلاف دون النامة التى بمعنى وَقَعَ ولم يوجد أَيْضاً فى المفعول الثانى
 لظَنَنْتُ التى بمعنى الظَّنَّ أَوْ العِلْمَ التى وقع فيها الخلاف لا التى بمعنى التَّهْمَةِ
 وكذلك من شروطها أَلَّا تَكُونَ إِلَّا نَكْرَةً وكثيراً ما يقع خبرُ كَانْ والمفعول
 الثانى لظَنَنْتُ معرفة ولو كانا حالاً لما جاز أن يقع إِلَّا نَكْرَةً فلما جاز أن يقع
 معرفة دلَّ على أَنَّهُمَا ليسا بحال، قولم إِنَّمَا جاز ذلك لِأَنَّ المعرفة أُقِيمَتْ
 ١٥. مقامَ الحَالِ كما أُقِيمَتْ الآلة مقامَ المصدر فى قولم ضربتُ زَيْدًا سَوَطاً قلنا
 الفرق بينهما ظاهراً وذلك أَنَّهُ إِنَّمَا حَسَنَ أَن يَنْصَبَ سَوَطاً على المصدر
 لِأَنَّهُ نَكْرَةٌ قام مقام نَكْرَةٍ فَأَفَادَ فائدته فحَسَنَ أَن يَنْصَبَ بِمَا نَصَبَ بِهِ لِقِيَامِهِ
 مقامه وأمّا هَاهُنَا فلا يحسن أَن يقوم المعرفة مقامَ الحَالِ لِأَنَّ الحَالِ (fol. 59b)
 لا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً وهو معرفة فلا يُفِيدُ أَحَدُهَا مَا يَفِيدُ الْآخَرُ فلا يجوز أن
 ٢٠. يَقام مقامه فلا يجوز أن يَنْصَبَ بِمَا نَصَبَ بِهِ، وأمّا قولم أَنَّهُ الحَالِ قد جاء
 معرفة فى قولم أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ وَطَلَبْتُهُ جَهَنَّمَ وَرَجَعْتُ عَوْدَةً عَلَى بَدْيِهِ قلنا
 هذه الألفاظ مع شذوذها وقلتها ليست أَحوالاً وَإِنَّمَا هى مصادِرُ دَلَّتْ على
 أَعْمَالٍ فى موضع الحَالِ فَإِذَا قُلْتُ أَرْسَلَهَا الْعِرَاقَ فَالتقدير فيه أَرْسَلَهَا تَعَتَرُكَ
 الْعِرَاقَ على معنى تَعَتَرُكَ الِاعْتِرَاكَ فَأَقَامَ الْعِرَاقَ مقامَ الِاعْتِرَاكِ كما قال
 ٢٥. نَعَالَى وَاللَّهِ أَنَّنَا نَمَنْ نَبَاتًا ثُمَّ حَذَفُوا تَعَتَرُكَ وهو حَمَلُهُ فى موضع

الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه كما نقول إنما أنت سيراى يسير سيرا
وكذلك قولهم طلبته جهنك وطأقتك كأنهم قالوا طلبته نجده أجهدك
ثم حذفوا تجهد وهو حمله في موضع الحال وأقاموا المصدر دليلا عليه
وهكذا التفتير في قولهم رجع عوته على يدي وقد ذهب بعض النحويين
إلى أن عوته منصوب برجع نصب المفعول لا نصب المصدر لأن رجع
يكون متعديا كما يكون لازما قال الله تعالى فإن رجعت الله إلى طائفهم
فعدى رجع الكاف فدل على أنه يكون متعديا (fol. 90a) ولاكترون على
الأول وإنما أقاموا هذه المصادر مقام الأفعال في هذه المواضع لأن في ألفاظ
المصادر دلالة على الأفعال على أن هذه الألفاظ شاذة لا يقاس عليها
١٠ فكذلك كل ما جاء من المصادر والأسماء بالآلف واللام في موضع الحال
فإنه شاذ نادر لا يقاس عليه وإله أعلم،

2.

Einsufügen hinter Frage 53.

مسئلة

١٥ اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه
فعلا منصرفا نحو تصبب زيد عرقا وتنفقا الكش شحما فذهب بعضهم إلى
جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المازني من البصريين
وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا
الدليل على جواز التقديم القل والقياس أما النقل فقد جاء ذلك في
كلامهم قال الشاعر

أَتَجْبُرُ سَلَمَى بِالْفِرَاقِ حَيْبَهَا . وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

٢٠ وجه الدليل أنه نصب نفسا على التمييز وقدمه على العامل فيه وهو تطيب

لأن التقدير فيه وما كان الشأن والمحدث تطيب سَلَمَى نَفْسًا فدل على جواره، وأما القياس فلأن هذا العامل فعلٌ منصرفٌ فجاز تقديم معوله عليه كسائر الأفعال المنصرفة ألا ترى أن الفعل لما كان منصرفاً نحو قولك ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا جاز تقديم معوله عليه نحو عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ولهذا ذهبتم إلى أنه يجوز تقديم المحال على العامل فيها إذا كان فعلاً منصرفاً (fol. 98b) نحو رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ، قالوا ولا يجوز أن يقال تقديم المحال على العامل فيها لا يجوز عندكم ولا تقولون به فكيف يجوز لكم الاستدلال بما لا يجوز عندكم ولا تقولون به لأن قول كان القياس يقتضى أن يجوز تقديم المحال على العامل فيها إذا كان فعلاً منصرفاً إلا أنه لم يجر لدليل دل عليه وذلك ١٠. لِمَا يُوَدَّى إِلَيْهِ مِنْ تَقْدِيمِ الْمَضْرُوعِ عَلَى الْمَظْهَرِ عَلَى مَا يَبَيِّنُ فِي مَسْئَلَةِ الْمَحَالِ فَبَيَّنَّا فِيهَا عِدَاهُ عَلَى الْأَصْلِ وَجَازَ لَنَا أَنْ نَسْتَدِلَّ بِهِ عَلَيْكُمْ وَإِنْ كُنَّا لَا نَقُولُ بِهِ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ بِهِ فَصَلِّحْ أَنْ يَكُونَ الْإِزَامُ عَلَيْكُمْ، وَأَمَّا الْبَصَرِيُّونَ فَاحْجِزُوا بِأَنْ قَالُوا إِنَّمَا قُلْنَا أَنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ عَلَى الْعَامِلِ فِيهِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قُلْتَ نَصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَتَقَا الْكَيْشُ تَحْمًا أَنَّ الْمُنْصَبَ هُوَ الْعَرَقُ وَالْمُنْتَقَى هُوَ التَّحْمُ وَكَذَلِكَ لَوْ قُلْتَ حَسَنَ زَيْدٌ غُلَامًا وَذَابَةً لَمْ يَكُنْ لَهُ حِظٌّ فِي الْفِعْلِ مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى بَلِ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْغُلَامُ وَالذَّابَّةُ فَلَمَّا كَانَ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى لَمْ يَجْرِ تَقْدِيمُهُ كَمَا لَوْ كَانَ فَاعِلًا لَفِظًا، قَالُوا وَلَا يَلِمْ عَلَى كِلَانَا الْمَحَالِ حَيْثُ يَجُوزُ تَقْدِيمُهُمَا عَلَى الْعَامِلِ فِيهَا نَحْوُ رَاكِبًا جَاءَ زَيْدٌ فَإِنْ رَاكِبًا فَاعِلٌ فِي الْمَعْنَى وَمَعَ هَذَا يَجُوزُ تَقْدِيمُهُ لِأَنَّا نَقُولُ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ وَذَلِكَ ٢. لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا فَرَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ (fol. 99a) لِنِظَامٍ وَمَعْنَى وَإِذَا اسْتَوْفَى الْفِعْلُ فَاعِلَهُ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى صَارَ رَاكِبًا بِمِثْلَةِ الْمَفْعُولِ الْمُخْتَصِّ لِاسْتِيفَاءِ الْفِعْلِ فَاعِلَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ فَجَازَ تَقْدِيمُهُ كَالْمَفْعُولِ نَحْوُ عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ بِخِلَافِ التَّمْيِيزِ فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ نَصَبَ زَيْدٌ عَرَقًا وَتَقَا الْكَيْشُ تَحْمًا وَحَسَنَ زَيْدٌ غُلَامًا لَمْ يَكُنْ زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى بَلِ الْفَاعِلُ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْعَرَقُ وَالتَّحْمُ فَلَمْ يَكُنْ عَرَقًا وَتَحْمًا وَغُلَامًا بِمِثْلَةِ الْمَفْعُولِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ لِأَنَّ الْفِعْلَ

أستوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يجر تقديمه كما جاز تقديم الفاعل وكذلك
قولهم امتلأ الإنباء ماء فإنه وإن لم يكن مثل تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا لأنه لا يمكن
أن نقول امتلأ ماء الإنباء كما يمكن أن نقول تَصَبَّبَ عَرَقُ زيدٍ إلا أنه لما
كان يملأ الإنباء كان فاعلا على الخفية ، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين
• أما ما استدل به من قول الشاعر
أَتَجَبَّرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا • وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ
فإن الرواية الصحيحة

وَمَا كَانَ نَفْسَى بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

وذلك لا حجة فيه ولئن سلمنا صحة ما رووه فنقول نصب نفسا بفعل
١٠ مقدر كأنه قال أعنى نفسا لا على التمييز ولو قدرنا ما ذكرتموه فإنما جاء في
الشعر قليلا على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة ، وأما قولم أنه فعلٌ
متصرف فجاز تقدم معموله عليه كسائر (fol 998) الأفعال المتصرفة إلى آخر
ما قرروه قلنا الفرق بينهما ظاهر وذلك لأن المنصوب في ضَرْبَ زيدٍ عمرا
منصوب لفظا ومعنى وأما المنصوب في نحو تَصَبَّبَ زيدٌ عَرَقًا فإنه وإن لم
١٥ يكن فاعلا لفظا فإنه فاعل معنى فبان الفرق بينهما ، وأما احتجاجهم بتقدم
الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون
صحته فكيف يجوز أن يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ، قولم كان
القياس يقتضى أن يجوز تقدم الحال على العامل فيها إلا أنه لم يجر عندنا
لدليل دل عليه وهو ما يؤدى إليه من تقدم المضمر على المظهر قلنا ولذلك
٢٠ نقول هاهنا كان القياس يقتضى أنه يجوز تقدم التمييز على العامل فيه إلا
أنه لم يجر عندنا لدليل دل عليه وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل
والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا وإذا جاز لكم أن تركبوا
جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن نتركه هاهنا لدليل على أننا قد بينا
٢٤ فساد ما ذهبتم إليه وصحة ما ذهبنا إليه والله أعلم ،

مسئلة

(fol. 187a) ذهب الكوفيون إلى أن رُبَّ اسمٌ وذهب البصريون إلى أنها حرفٌ جرٌّ، أما الكوفيون فإنهم احتجوا بأن قالوا إنها قلنا أنه اسمٌ حملاً على كَمْ لأنَّ كَمْ للعدد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل فكما أن كَمْ اسمٌ فكذلك رُبَّ، والذي يدل على (fol. 187b) أن رُبَّ ليس بحرفٍ جرٍّ أنها تخالف حروفَ الجرِّ وذلك في أربعة أشياء أحدها أنها لا تقع إلا في صدر الكلام وحروف الجرِّ لا تقع في صدر الكلام وإنما تقع متوسطة لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال والثاني أنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجرِّ تعمل في النكرة والمعرفة والثالث أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة ١. وحروف الجرِّ تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة والرابع أنه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرفٍ، والذي يدل دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرفٍ أنه يدخله الحذف فيقال في رُبَّ رُبَّ قال الله تعالى رَبُّمَا يَوْذُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ قُرئ بالتخفيف كما قُرئ بالتشديد وفيها أربع لغات ١٥ رُبَّ ورُبَّ ورُبَّ ورُبَّ بضمِّ السراء وتشديد الباء وتخفيفها وفتح السراء وتشديد الباء وتخفيفها فدل على أنها ليست بحرفٍ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنها حرفٌ أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف وهو تقليلٌ ما دخلت عليه نحو رُبَّ رجلٍ يَهْمُ أى ذلك قليل، وأما الجواب عن كلمات الكوفيين (fol. 187c) أما قولهم إنها قلنا أنها اسمٌ حملاً على كَمْ لأنَّ كَمْ للعدد والتكثير ورُبَّ للعدد والتقليل قلنا لا نسلم أنها للعدد وإنما هي للتقليل فقط على أن كَمْ إنما حكمُ بآتها اسمٌ لأنه يحسن فيها علامات الأسماء نحو

حروف الجر نحو بكم رجل مررت وما أشبه ذلك وجواز الإخبار عنه نحو
 كم رجلاً لأحكّ وهذا غير موجود في ربّ فدلّ على الفرق بينهما، وأما
 قولهم أنّها تخالف حروف الجرّ في أربعة أشياء أحدها أنّها لا تقع إلّا في
 صدر الكلام قلنا إنّها لا تقع إلّا في صدر الكلام لأنّ معناها التقليل وتقليل
 الشيء يقارب نقيّه فأشبهت حرف النفي وحرف النفي له صدر الكلام، وقولهم
 في الثاني أنّها لا تعمل إلّا في نكرة قلنا لأنّها لما كان معناها التقليل والنكرة
 تدلّ على الكثرة وجب أن لا تدخل إلّا على النكرة التي تدلّ على الكثرة
 ليصحّ فيها معنى التقليل، وقولهم في الثالث أنّها لا تعمل إلّا في نكرة موصوفة
 قلنا لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلّق به وقد يظهر
 ١٠ ذلك الفعل في ضرورة الشعر، وقولهم في الرابع أنّه لا يجوز إظهار الفعل
 الذي تتعلّق به قلنا فعلوا (fol. 188b) ذلك إيجازاً واختصاراً ألا نرى أنّك
 إذا قلت ربّ رجل يعلم كان التقدير فيه ربّ رجل يعلم أدركت أو لقيت
 فحذف لدلالة الحال عليه كما حذف في قوله تعالى وأدخل يدك في جيبك
 إلى قوله تعالى إلى فرعون وقويو ولم يذكر مرسلًا لدلالة الحال عليه والحذف
 ١٥ على سبيل الوجوب والمجاز لدلالة الحال كثير في كلامهم، وأما قولهم أنّه
 يدخله الحذف والحذف لا يدخل الحرف قلنا لا نسلم فإنّه قد جاء الحذف
 في الحرف فإنّ المشدّدة يجوز تخفيفها وهي حرف وكذلك حكى أبو العباس
 أحمد بن يحيى من أصحابكم في سوفّ أفعل فحذفتم الواو والماء وإذا جاز
 عنكم حذف حرفين فكيف يجوز لكم أن تمنعوا جواز حذف حرف واحد
 ٢٠ والله أعلم،

دَهْمَا وَجُونَا	132, 20.	النَيْقُ مُنْهَى	288, 6.
فِيهَا وَحْنِي	185, 20. 223, 3.	بِهَا إِنْسَى	125, 12.
لِلْحَاجِبِ وَالْعُيُونَا	253, 12.	قَعْرُكَ بِالذَّلِي	208, 10.
بِأَخْبَرِ الْيَقِينِ	156, 15.	كَانَ جَاتِيَا	87, 6. 172, 14.
وَابَا أَبَا	7, 3.		234, 6.
وَمِثْلَهَا أَصْبَا	45, 2.	يَغْتَالُ الصَّحَارِيَا	345, 7.
يَا أَلَّهُ	150, 8.	بِهَا طُورَى	125, 12.
اعْجَبْنِي رِضَا	260, 9.	بَنَى عَدَى	208, 10.
وَمِنْ سَمَاءَ	150, 8.	غَيْبَتْنِي غِيَابَا	200, 12 (Ann.)
أَمْ سَوَا	132, 12. 192, 23.	مِنْ قُصَى	212, 5.
تَعْدُو عَوَادِيهَا	169, 15.	بَنَى كَافَا	78, 21.
هَمَالَةَ عَيْنَا	253, 20.	أَلَا لِلذِّي	281, 19.
أَمْرَ غَاوِيَا	195, 4.	لِلْمَرْءِ نَاهَا	78, 19.
الْمَجْدُ غَايَاتَا	7, 3.	أَقْرَبَهُ وَلَقِصِي	281, 20.
نَارَ نُحْلِيَا	195, 5.	أَقْطَعَ الْوَيْ	208, 11.
الْمَاءَ مُرْتِي	84, 15.		

النَدَى وَالتَّكْرُمُ	154, 23.	نَا جَدَنُ	36, 4.
كَتَانَهُ وَجَهْرُمَهُ	215, 23.	بِهِ جُنُونًا	140, 8.
وَالْوَقِيرُ وَالْخُزْمُ	55, 4.	أَلَيْكَ حَرِينَا	48, 17.
سَلَاةٌ وَتَعَالِمُ	78, 23.	لَا حِسَابَنَا حَسَنُ	288, 8.
وَابِلٌ وَرِهْلُمُ	115, 12.	ثَدْيِيهِ حُقَانِ	89, 4.
صَلَبٌ وَشَلْمُ	81, 10.	وَلَقِ حَيِّينَ	131, 15.
أَمْلَحَاءُ وَالْأَشْتَمُ	127, 20.	يُنَادِي نَدِيعَانِ	216, 13.
مَلَشٌ وَمُضَرِمُ	90, 3.	صَمْنَا سَفِينَةً	334, 21.
طِبَاوَحَا وَتَعَامَهَا	253, 16.	مِنْ سَوَائِنَا	132, 6.
مَنَافٌ وَتَلْشِمُ	44, 21.	دَارَهَا الظُّعِينَةَ	334, 20.
أَصْدُودٌ يَدُومُ	66, 20.	مَطْرَحُ الشُّنُونِ	35, 4.
لَمْ يَعْلَمَا	273, 20.	بَالُوذَ عَنِي	149, 4.
عَظْمٌ يَلْحَمُهُ	6, 8.	بَيْنَ عَيْنِ	166, 21, 215, 21.
لَا نَ يُوَكِّرَمَا	4, 4. 105, 8.	كَالشَّعِيبِ الْعَيْنِ	336, 19.
	328, 19.	دَيْلَانِي قَتَحْزُونِي	172, 9.
وَلَا لَوْ أَنِّي	169, 21, 185, 18.	أَلَا انْفَرَقْدَانِ	123, 12.
	223, 1.	قَلْبِيْنِي	277, 14 (Anm.)
نَقْتُلُ يُقِينَا	291, 9.	قَرِينَا الْقَرِينَةَ	334, 20.
مَلَأَتْ بَصْنِي	59, 8.	وَقُلْ قَضْنِي	59, 8.
أَمَّهُ يَلْبَنِي	349, 9.	وَيَغْلُو الْعِذْلَانُ	248, 6.
مَغْنِي بِمَكْنِي	349, 10.	أَتَقَسَّى الْكُنَائِي	179, 9.
نَعْمَ تَحْوُونَهُ	33, 19.	الْوَصْلَ بَيْنُونَهُ	334, 21.
وَأَنْ تَغْلِيْنَهُ	123, 8.	حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ	214, 16.
حَتَّى تَدْعُوهُ	349, 12.	قِمِّمِ وَتَنْتَجِبُونَهُ	33, 19.
رَبَعَتْ تَلَاذُ	51, 16.	رَبِيعَ وَجَمْدِيْنَهُ	320, 21.

تليف دِرْقَمًا	169, 8.	معنى غَرِيْمَهَا	45, 4.
بالسيف الدِّمَا	169, 8.	نبوة قَدَحَاهُمَا	180, 8.
ولا تَمَّه	184, 9.	الفجلاج قَتَمَهُ	215, 23.
اشدَّ رَجَلِم	153, 7.	رسومها قَلَمًا	179, 11.
فويضة الرِّجَم	165, 1.	تقول كَلَمًا	151, 13.
اهل الرِّقَم	55, 4.	تكون لَازِمًا	140, 16.
حبالكم رِمَامًا	155, 10.	ضَرَارًا لِّلْأَقْوَامِ	147, 18.
حافر زَمَزَم	160, 7.	من لَامَهَا	179, 24.
أَم سَالِم	199, 20.	وذات اللّاحِم	195, 2.
السيال سَلَام	115, 11.	إِلَّا لِمَامًا	184, 5.
مطر السَلَام	139, 9.	أكلته لَمَةً	184, 8.
وارق السَلَم	89, 23.	أرسل اللّهُارِمَا	140, 16.
يَين سَمَسَم	48, 21.	أوين مَنَّم	90, 4.
سورة سَمَّة	6, 9.	ولا تَحْرُومُ	298, 18.
وقضاب سَمَّة	6, 7.	المسيح بن مَرِيَمَا	141, 16.
لَه سَنَم	60, 5.	في المَنَزَحَم	195, 1.
أَمَكَم شَرِيم	98, 6 (Anm.)	شيخنا مُسَلَّمًا	151, 14.
بالكف صَمَمًا	141, 17.	المال مُصَرِّمًا	47, 19.
واحد صَهِيْمًا	208, 18.	أيس المَطْعَمُ	51, 12.
اغلب صَيِّغَم	183, 18.	حقه المَظْلُومُ	101, 7, 147, 25.
سيلة العَرَمَا	207, 12.	كرسيه مُعَمَّمًا	273, 20.
بازل عُلُومُ	325, 11.	أعجبنا مُقَدَّمَةً	6, 7.
من عِلْم	90, 11.	الفنيق المَكْدَم	10, 18.
قد عِلْمُوا	155, 12.	خُلِقَت مَلْمُومًا	208, 18.
ولنسر عَنَدَمَا	141, 15.	يعلمونك مِنِّهم	141, 23.

لَاقَ مُحَمَّدٌ	99, 7.
طَى الْمُحَمَّدِ	100, 17.
بِاللَّحْمِ الْمَرَّاجِيلِ	11, 2.
الْعَنْكَبُوتِ الْمُرْمِلِ	251, 5.
لِالْبَارِئِ مَكْحُولِ	324, 12.
حَى مُكَلِّلِ	284, 18.
لَأَيَّدِينَا مَدَائِدِ	50, 10.
غَيْرِ مُبَيِّلِ	203, 4.
وَمَا نَعْلَلُهُ	282, 10.
تَدْعُو قَدِيدًا	188, 8.
أَيْمَنَ وَأَشْمَلِ	177, 6.
لِللَّحْمِ وَالْأَصْلِ	218, 13.
مِنْكَ وَأَعْلًا	317, 10.
أَرَأَيْيَ وَالْجَدَلِ	212, 3.
يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ	89, 17.
لَا يَحْفَلُوا	243, 10.
وَمَا يَحْلُنُ	274, 6.
أَوْ يُزِيلُ	180, 3.
نَمْ يَفْعَلُوا	243, 11.
مِنْ يَقْوِيَتِ	92, 1.
نَ تَعْدَمُ	96, 18.
مَ تَحْتَكُمُ	282, 12.
عَبْدَ آتَمِ	160, 6.
ثُمَّ تَسْلَمِي	48, 21.
أَشْبِرَ النَّاسِ	18, 14.

عَلَيْكُمْ أَطَمَ	218, 1.
عَرَدَتْ إِقْدَامُهَا	324, 6.
حَدَثَ أَلْمَا	151, 11.
لَا أَلْمَا	39, 11.
سَبَّحْتَ يَا أَلَلْهُمَا	151, 13.
عَذِبتَ يَا أَلَلْهُمَا	151, 16.
يَا أَلَلْهُمَا	151, 11.
شَاسَعًا أَمَلَا	155, 10.
تَجِيمَ يَدَارِمِ	263, 22.
أَلَى يَقْسَمُ	282, 12.
كَالْذُعَةِ بِالْمَيْسَمِ	50, 8.
لِلطَى بِنَائِمِ	107, 16.
لَا تُشْتَمُ	244, 24.
لَا تُثْلَمُوا	244, 6, 22.
طَرِيفَ تَعْلِيهِ	6, 9.
حَامِلًا تَمَامُ	322, 19.
تَغْفِرُ جَمًّا	39, 11.
جَمَادِيَيْنَ حَرَامِ	321, 1.
وَلَا حَرِمُ	258, 13.
عَلَيْهِ حَرَمَةٌ	184, 8.
مَغْفِرَكَ الْحَسَمُ	37, 22.
جَمَادِيَيْنَ حُسُومًا	320, 23.
وَرَقَ انْحَمِي	211, 9.
أَثَرَ انْحِيَالِ	98, 5.
وَصَلَكَ دَائِمًا	48, 15.

قبل حَمِيدٍ	222, 14.	بنو عَجَلٍ	308, 4.
لذلك الحَاجِدِ	308, 1.	تَغافَ عَقَنَقِلٍ	189, 15.
ابن حَمَلٍ	58, 24.	فلتَرَعَكَ العَوَائِدُ	148, 15.
مفسد حَبِلٍ	306, 9.	على عِيَالِي	324, 2.
للفرد الحَدَثَلَا	44, 2.	لو عَيَّهَلٍ	325, 13.
بعضها خَلَلَا	323, 13.	نَحْمُومُ الغَوَائِلِ	322, 12.
نغص الحِخَالِ	349, 4 (Anm.)	الدخول فَتَحْوَمِلِ	274, 8.
مود ذَلِيلِيهَا	207, 22.	يا فَضْلٍ	93, 10 (Anm.)
تلك الرَجُلِ	308, 2.		284, 16.
لها رَحْلٌ	288, 16.	لا قَعْلَهُ	39, 13.
تَرَدَّ رَسَائِلُهُ	130, 15.	مِمَّا فَيَغْسِلِ	318, 21.
تَعَسَّفَن رَمَلَا	197, 7.	لأدى فَاتِلٌ	115, 21.
سائل سَلَا	244, 8.	الضول قَدَائِيَا	319, 8.
لنا السُّوَالَا	44, 1.	أَنبَايَا انْقَرَنُفُلٌ	10, 10. 317, 15.
وعليه الشَّيْلِي	341, 18.	يَجْعَلُهُ فُقُولَا	98, 6 (Anm.)
وَعَبَّتْ شَمَالَا	90, 21.	منك قَلِيلٌ	176, 3.
أَيِّن شُمَلَا	177, 4.	إِلَّا قَلِيلَا	275, 9.
أَطَاطِي شِيْمَالِي	10, 23.	لِلخَلَاةِ كَاعِلُهُ	141, 13.
لِالحديد صَقِيلِ	70, 11.	على الْكَلْكَالِ	10, 14. 317, 19.
اجتَسَّ الصَّهِيْلَا	60, 7.	نَحْلَا كَالْمَنْصَلِ	206, 12.
داردُ صُولُ	58, 17.	حَوْلَا كَمِيْلَا	138, 7.
في طَلَلَهُ	166, 14. 172, 7.	له لِيْنَالَا	197, 9.
عَمْرُهُ عَاجِلٌ	211, 6.	قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ	43, 21.
الموت عَاجِلٌ	306, 14. 338, 14.	من مَجَلٍّ	10, 14.
الطارِدُ عَاقِلٌ	164, 22.	فَلَقِيَ مُجْتَلَى	211, 2.

لدى أَوْرَاكِهَا	218, 5.	وهو أَعَزُّ	84, 9.
بلغت إِيَّاكَ	291, 7.	لَيْفَ أَقْصَدُ	301, 17.
به إِيْثَارَكَا	6, 4.	كدت أَفْعَلُ	232, 15.
تَرَاكِهَا	218, 5.	الموتلِ أَمْثَلِي	46, 3.
دُلُو دُونَكَا	99, 22.	بارداتِ الأَتَامِلِ	218, 11.
انا ذلِكَ	304, 2.	منها الأَتَامِلُ	63, 2.
من عَذَنَكَا	135, 14.	يدقِ الأَتَامِلُ	115, 20.
ارسلنا العِرَاكََا	349, 4.	لم أَتَوَّلِ	218, 3.
او عَسَاكََا	97, 2.	ذلتِ أَوْحَالِ	130, 9.
اعلينا لِسَوَائِكََا	132, 8.	المَشْيِ بَارِئُ	325, 9.
سَمَا مَبَارَكَا	6, 4.	افيلته بلاصائلِ	304, 22.
من مِثْلَكَا	135, 14.	برخاءِ بَلَا	38, 23.
الذِ مَعَكِ	279, 10.	ناعمي بَلَا	84, 13.
حبو ائْمَعَتْنَا	260, 2.	كلشن البَالِي	11, 4.
عبد ائْمَلِكِ	260, 2.	ولا تَحُلْ	341, 16.
من هَوَاكََا	282, 14.	بالرَجُلِ	308, 4.
وَيَمَجِّدُونَكَا	99, 23.	لُزْنَ بِلَا	90, 22.
وَيَنْفَعُ	279, 10.	لِي يَنْتَضِلْ	11, 4. 317, 17.
بِحَمْدُونَكَا	99, 22.	لغفتِ بَيِّضِلِ	129, 12.
يرفع لَأَا	71, 24.	من تَكْمَلْ	244, 10.
ولا تَنْسِي	214, 20.	امر تَبَالَا	216, 11.
تَوَدُّ الأَبْقِلِ	203, 18.	تميليا تِمْدُ	255, 21.
وتونة أَقْلَا	153, 14.	تكمِن ائْتَمَلَا	90, 23.
لأَعْدَارِ حَتْمِلِ	136, 23.	سمح جُحُولِيْ	218, 9.
حسيد ولا صد	266, 17.	من جَلَلَهْ	166, 14. 172, 7.

مَتَاعِهَا	218, 7.	غَوِطَ نَقَانِفُ	193, 3.
العَامِرِيَّةُ مُوَلَّعٌ	101, 13.	أَفْوَاهُ الْأَبَارِيْقِ	101, 15.
مَاجِدُ نَقَالِجِ	136, 9.	الدُّنْيَا بَبَائِكِ	38, 20.
وَالشَّيْبُ وَارِغٌ	131, 13.	الْوَادُ بِالشَّاهِقِ	169, 13.
عَادَ وَتَبَعَا	207, 16.	غَيْرِكَ بِالْعَنَائِي	164, 20.
عَاجِزًا وَنَعُ	201, 19.	وَلَا تَمَلِّقِ	10, 16.
حَتَّى وَدَعَهُ	201, 17.	وَالنَّدَى خُلُقًا	36, 2. 113, 8.
قَدْ وَصَعَهُ	136, 7.	مُؤِيدًا حَنَقَ قِيَقًا	187, 6.
الشَّجْعَةُ الَّتِي تَقْصَعُ	69, 18. 141, 5.	كُلُّ السَّاقِي	255, 19.
	212, 8.	وَبِيدَاءِ سَمَلَفِ	32, 3.
لِلْحَمَارِ الْيُجَدِّعُ	69, 17. 141, 4.	فِي شَقَائِي	86, 19.
	212, 7.	وَأَنْتَ صَدِيقُ	90, 19.
بِالْغَيْثِ تَبْلُغُ	169, 17.	تَحْمِلِينَ طَلِيْقُ	302, 19.
لِخَمِ أَخَافَهُ	235, 4.	حَمَلَتْ عَاتِيِي	169, 12.
وَلَا أَصْطَرَايَ	242, 8.	وَلَا الْعَتِيْقُ	89, 19.
لَمْ تَحْنَفِ	184, 7.	وَحَنَوَاءُ الْعُنْفُ	93, 25.
أَوْ تُرْحِفُ	206, 1.	جَارَهُ الْعَبْرُ	214, 18.
الْهَدَانِ الْحَافِي	242, 8.	غَضِبْتَ فَطَلَقِ	10, 16.
مَدَّ الْجُرْفُ	279, 6.	فِيَا كَالْمَقْفُ	134, 13.
إِلَى خِلَافِ	63, 15.	الْلَوَاءِ الْمُحْرِقِ	193, 9.
تَنْقَادُ الْبَيَارِيْفِ	10, 20. 56, 12.	مَعَهُ مَعْلَقُ	98, 3.
مُسْتَنْتَوِنَ عِجَافُ	275, 21.	لِجَاعِلِ الْمُنْطَقُ	98, 3.
أَوْ مُجَلَّفُ	86, 11.	أَنْعَانِ مُوَقَّفُ	32, 4.
وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ	46, 23.	لَا نَسْقَرُ	173, 24.
الْغَيْرِ الْمَشْقُوفُ	329, 19.	غَادَ وَنُزِفَهُ	322, 17.

شديدة الوتر	54, 2.	وذو العرس	207, 6.
سلم وحجر	54, 2.	المشرفى القرائض	168, 14.
السدائف والخمر	86, 9.	درعها القضاص	68, 17.
طارقات وذكر	92, 8. 134, 6.	للفوس قوايص	168, 16.
القنا وزر	125, 20.	ماجد مخص	169, 19.
الصال والسمر	58, 3.	للماء من مخص	168, 18.
ثاب له وخر	210, 13. 258, 14.	باد والحمص	168, 19.
نوى وخر	261, 11.	وفى الرباط	166, 21 (Ann.)
للور والقطر	250, 21.	الذئب قط	54, 9.
كعبان ومغص	323, 23.	وخر واقط	258, 22.
لم حمير	153, 21.	يوما اجمعا	187, 9.
من الخرباز	140, 20.	لدى ارباعها	218, 7.
وجمري	153, 21.	الشبية الاصلع	275, 23.
ولما اقعنسس	54, 14.	يا اقرع	258, 10.
امرس امرس	54, 14.	ببيداء بلقع	242, 4.
بيا اليس	124, 4. 166, 3.	ولم تدع	10, 8.
ايبه شرس	125, 10. 126, 11.	حين تشرع	90, 1.
ولا العيس	124, 4. 166, 3.	اخوك تضرع	258, 10.
قونس انقوس	235, 10.	قد رقع	96, 24.
نه ميس	126, 10.	تاكلهم الصبع	37, 6.
صاحبه خربص	89, 21. 183, 23.	مصى قترعا	84, 5.
واصبحت ناقصا	183, 21.	حيا لاسعيا	245, 21.
بنى اباص	68, 18.	في مجمع	206, 14.
جبل الارص	48, 23.	منا مقرعا	255, 23.
حديث بلا بصر	68, 17.	لنفسه مفععا	210, 22.

طار طائر	166, 16.	بلدا قَفَرًا	71, 20.
كانت العاشرة	323, 20.	الدنيا لَمُغْرور	81, 8.
عزة عامر	279, 8.	الامر المبر	56, 18.
يا عامر	206, 2. 323, 2.	جاحم مَتَسَعِر	97, 4.
فيه العبيرا	329, 23.	بلد مُخْتَارًا	148, 13.
دلج عَسَاكِرَة	70, 8.	له المَذَلُّر	56, 23.
فبائلها العَشر	323, 13.	تنهه المَزَاجِرُ	216, 17.
كنيتي ابو عَمِر	307, 21.	عظيم المَشَافِر	84, 11.
مُحَدِّدِيهَا عَارَهَا	137, 3.	اصم مَشْمَخِرًا	281, 22.
الثغور غُدُور	205, 16.	عليك المَصَادِرُ	93, 23.
غير غُدُور	47, 2.	غنى مُصَرُّ	78, 25. 287, 6.
سجيتنا الغفر	324, 10.	مسلم مَعْدُور	127, 19 (Anm.)
رب غَفُور	33, 23.	مدعسا مَكْرًا	276, 1.
اخمس قَاجِرُ	107, 19.	غير مَكْفُور	176, 13.
اندو قَاتِظُور	10, 6.	اتعبنك المَنَاطِرُ	337, 23.
السلمى قَرَا	276, 2.	بالليل نَارًا	196, 11.
اللذان قَرَا	149, 2.	له تَصِيرُ	208, 3. 323, 3.
مدائنهم قَطَارُوا	57, 5.	ما نَذِرِي	177, 17.
هو قَائِرُ	134, 3.	والأنف النَصِيرُ	323, 11.
في القَصِر	307, 21.	لركبها نَظَارِ	218, 17.
على قُصُورِهَا	141, 11.	اننا نُغِيرُ	323, 10.
حين قَطْرُ	57, 1.	جدد التَقَرُّ	307, 19.
بَحْرَ عَائِكَ الْقَطْرِ	48, 13.	لها وَارِي	55, 8.
بلله الْقَطْرُ	114, 4.	انري وَأَقْتَرَا	304, 10.
بلد مِقَار	33, 21.	ثلاث وَأَكْثَرُ	324, 4.

معاهد الأزر	194, 22. 314,	الهي حيث تنظر	244, 4.
	21.	سمعان من جبار	55, 2.
من أسيرقا	141, 11.	لو جبار	206, 4.
أو أطيرا	82, 8.	وافة الجبر	194, 21. 314,
ولا أعتما	210, 18.		20.
شيمتي أعساري	169, 10.	لحي حاضرة	33, 15.
قوامم الأكريل	203, 6 (Ann.)	ارمنا حذر	218, 15.
ولمسك أعصر	57, 1.	أو حذرا	148, 13.
بنات الأوير	141, 19. 305,	دهر الدقير	291, 5.
	20.	ومن دهر	164, 5.
الميسم البعر	211, 4.	آخر الدهر	48, 11.
البيدني بالخير	175, 22.	في الدهر	217, 24.
بلامير برا	276, 1.	أو زمير	210, 16.
لكانت برا	281, 22.	خلف الستر	307, 22.
على بزويرا	205, 21.	الطل سحر	56, 25.
ارمي انبشر	54, 8.	أني شاعر	216, 17.
من انبشر	199, 22.	تكسبلي شرا	149, 2.
العينين بالعود	328, 22.	فيهم شطيرا	82, 8.
قلاص بني بكر	177, 16.	واجتنب الشعرا	181, 16.
ولا بمغمر	258, 16.	أو شيار	206, 5.
بعدعا بير	106, 17.	انت صابر	337, 24.
ملك بيقر	79, 4.	منها صدورها	179, 6.
انفم تدكير	131, 11.	اخواننا صور	10, 5.
بالغيب تذكر	153, 16.	لمهر انصامير	325, 7.
وغي تصفر	228, 19.	احد صرارا	169, 4.

تشعرا أَحَدًا	233, 17.
قبل إِنْقَادَا	208, 7.
والعشيَّةَ بَارُنْ	323, 16.
مقرونة بِرَأَيْدَهْ	183, 4.
الغرض البَعِيدَا	148, 11.
رابعة تَعُونُ	187, 8 (Anm.)
اللمام الجِعَادِ	123, 6.
مبارك الحِلَالِ	207, 18.
بالمظلومة الجَدِ	124, 2.
ولا الحَدِيدَا	148, 8.
فيها حَقْدَا	187, 4.
لاقيتما رَشَدَا	233, 15.
كَتَاهِم رَمَدُوا	241, 2.
بنى زِيَادِ	11, 6.
العشيَّ سَنَادِ	325, 5.
الاسلم السُّودِ	38, 12.
للجمالة الشُّرْبَا	191, 8.
زمان عَادِ	207, 18.
محمد بن عَطَارِ	207, 20.
لو عَدَا	148, 17. 165, 11.
زبيبة قَاصِطِيَدَا	279, 12.
والله قَاعِبِدَا	274, 13.
نصفه فَقَدِ	198, 17.
الحُبِّيَّيْنِ قَدِ	59, 15.
فلتأتينك قَصَائِدِ	203, 6.

الذي كَيْدَا	279, 12.
حيثَا لَكَمِيدُ	91, 20.
عذري لَمَحْدُونِ	38, 13.
عقوبة المَتَعِيدِ	264, 18.
انت مُخْلِى	232, 11.
أبى مَزَانَهْ	179, 3.
علم مَسْعُونَا	140, 14.
كله مَطْرَنَا	187, 4.
بالشحيح المُلْحِدِ	59, 15.
عطرفة نُجْدِ	154, 25.
وعن هُنْدِ	206, 20.
سلامى وَاحِدَهْ	183, 4.
حيَّة الوَادِى	155, 8.
منها وَأَفْتَدِى	47, 8.
بعيد وَدَادِ	169, 6. 222, 12.
المعضلات وَسَادَهَا	207, 24.
غفامى وَمَشْهَدِى	318, 17.
بها وَدَا	233, 16.
والصِفْصِلَ وَالْبِعْصِيدَا	140, 13.
وهذا يُحْدِ	317, 6.
الرَّهَادَةِ يَزْهَدِ	131, 9.
بعده أَيْرِ	210, 24.
عربانِ أَحْمَرِ	206, 10.
واتبع أَعْرِ	336, 9.

نعلج الدشت	305, 12.	العين أَمَلَج	198, 15.
لو دَوْلَاتَهَا	96, 22.	لا يَرْجُح	162, 21.
النفس نَلَّتْ	191, 19.	الرجال بِمَنْتَوَلِح	10, 12.
نعجات سِتْ	305, 12.	يخبطس السَّرِحَا	222, 16.
بني السَعَلَات	55, 6.	أيردقم فَتَرْجُوَا	101, 4.
حين سَلَّتْ	277, 6.	مغبر قَبِيحُ	275, 15.
الأطباء الشَّفَاءُ	169, 1. 222, 22.	شهرى قِمَاح	35, 2.
	319, 15.	الوجه المَلِيحُ	275, 16.
كل صَعَلَة	123, 8.	الطبيب الوَاضِح	323, 5.
هذه أَصَوْتُ	324, 8.	سيفاً وَرَحَا	253, 18.
طلحة الطَّلَحَاتِ	19, 15.	الآن يَمَصُّعُ	101, 3.
وذو طَوَيْتُ	168, 21.	ان يَمَصَّحَا	234, 15.
على الكَمَاة	32, 6.	أنت تَصْرُخُ	115, 14.
من لَمَاتِيَا	96, 22.	أنت تُفْرِخُ	115, 17.
مقيط مُشْتَى	305, 11.	سوال طَبَّاح	68, 14.
شرار النَّاتِ	55, 6.	تحش الطَّبَّحُ	162, 28.
وَأَغْتَبَقْنَا	144, 14.	لا مُسْتَصْرَحُ	162, 23.
وَشَفَوْنَه	188, 15.	وبيصك مُشَدَّنْ	115, 16.
نصف نَيْث	200, 12.	يشوى وَيَطْبِخُ	115, 18.
لم أَحْجَبُ	288, 10.	جناحك يَقْضُحُ	115, 15.
ونرجو بِنَفْرَجْ	128, 18.	الرجال الأَبْلَدِ	34, 23.
وذراً تَجْجَبُ	243, 8.	عصف الأَمْدِ	222, 18.
أصوات انْفِرَاجِ	180, 6.	أدولم من أَحَدِ	127, 7.
أدور مَحْلُوجْ	251, 2.	بألف من أَحَدِ	79, 2. 124, 1.
موت رُوحْ	194, 9.		263, 8.

تَكَرَّرَ الْجَنُوبُ	380, 3.	بَعْدَ كَعْبٍ	78, 17.
وَأَنْتَ جَنِيبٌ	87, 8. 172, 11.	بِهَا لَعْرِيبٌ	46, 21.
فَقَدْ الْكَبَائِبُ	245, 4.	وَهَبَ لَوْعَبٌ	209, 1.
بَجَرِ الْحَقَائِبِ	181, 17.	كَفَا مُخْتَصِبًا	324, 14.
الْعَاجِرُ الْخَبُّ	189, 18.	لَوْنٌ مُذْهِبٌ	44, 24.
فِي الْخَطُوبِ	84, 7.	كُلُّي مَرْحَبٍ	33, 17.
رِشَاءُ خُلْبٍ	89, 12.	لَلْحَقِّ مَشْعَبٌ	125, 18.
أَنْفِيهِمَا رَابِيٌ	184, 13.	لَلْحَقِّ مَكْذُوبٌ	182, 10.
كَلَّةٌ رَجَبٌ	187, 2.	الْمَلَاظُ تَجِيبٌ	209, 7. 282, 8.
الشَّعْرُ الرِّقَابَا	59, 25.	فَلْتَطْقِي وَأَصِيبِي	49, 2.
تَدِيحُ رِقَائِهَا	246, 22.	أَكْثَرُهَا وَأَطْيَبُهَا	207, 1.
عَلَى الرَّاكِبِ	141, 9.	فِيهِمُ وَالْحَسَبُ	209, 1.
أَبْنَاءُكُمْ شَبُورًا	189, 17.	لِجَرْمٍ وَرَأْسِي	155, 18.
هَضَبُ شَطِيبٍ	87, 9. 172, 12.	خَيْرٌ وَسَبْتُهَا	148, 5.
بَنَامُ صَاحِبَةٍ	52, 25.	صَفَحَتَاهُ وَغَارِبُهُ	56, 21.
كَأَنْتَ صَاحِبِي	141, 9.	الْلَّيْلِ يَذْهَبُ	96, 20.
عَنْ صَاحِبِي	48, 19.	فَإِذَا أَسَاءَتْ	169, 2. 222, 23.
أَنَا طَالِبُهُ	172, 18.	وَقَدْ أَسَأْنَا	144, 15.
مَنْ عَاجِبٍ	192, 21.	وَكَيْفَ أَتْنَا	284, 7.
نَعْبُ الْغُرَابَا	44, 5.	يَا أَتْنَا	144, 13. 284, 5.
بَيْنَ غُرَابِهَا	87, 11. 172, 16.	فَهَذَا بَتِّي	305, 11.
	254, 3.	لَمَّا تَرَرْنَا	144, 14.
الْعَشِيرَةُ فَاعْتَابَهَا	148, 6.	عَلِمَ جُعْتَا	144, 13. 284, 5.
مَيْتَةٌ فَيُحْيِي	153, 19.	مَنْ حَجَّتَهُ	138, 15.
الْمَذْرُوعَاتِ الْقَرَاهِبِ	123, 8 (Anm.)	كَظْهَرِ الْحَاقِقَتِ	166, 18.

فهرست الایات

عَامِيَّةٌ أَعْمَاوَةٌ	166, 1. 215, 19.	وَلَا غَنَاءَ	317, 8.
حِينَ بَقَاءَ	51, 14.	مِنْ لَقَائِهِ	245, 2.
مَنْ بَكَأَ	216, 15.	وَهَابَ الْمَنَى	275, 19.
إِلَّا مَا تَرَى	209, 3.	مِنْ قَوَائِهِ	57, 3.
بَعْدَ التَّرَى	209, 3.	الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ	317, 3.
مَعَ الْجَرَءِ	317, 1.	الدَّهْرِ إِفْلَبُ	319, 11.
عَلَى الْخَوَاءِ	317, 2.	لَوْ أُجَانِبَهَا	129, 14.
بِهَا الدِّعَاءُ	177, 2.	لَقَدْ أَصْلَبُنْ	274, 4.
أَبْدًا دَوَاءَ	236, 3.	أَدَى بِهَا	323, 8.
لَبَى انْسِعَالِ	317, 1.	لِيلَى التَّرَابُ	184, 1.
أَرْضُهُ سَمَاوَةٌ	215, 19.	بِالْفَرَاقِ تَطْيِيبُ	351, 19.
مِنْ شَوَاتِهِ	245, 2.	لِخَيْرِ تَعْقِبُ	257, 15.
وَمِنْ شَيْشِءَ	317, 3. *	الشَّمْسِ تَغْرُبُ	141, 21.
وَلَا انْصِبَا	210, 20.	نَدَلُ النَّعَالِبِ	181, 18.
تُعْقِبُهُ الْعُدْرَاءُ	275, 12.	الْلِيَانِ جَانِبُهُ	52, 25.

Dieser Index der loca probantia ist nach den Reimbuchstaben der Verse alphabetisch geordnet und innerhalb derselben unabhängig vom Metrum in alphabetische Folge der Endworte der Verse gebracht; dabei wurde der Artikel nicht berücksichtigt. Aus praktischen Gründen wurde das vorletzte Verswort mitaufgenommen. Innerhalb derselben Frage wehrnans wiederholte Verse sind nur für die erste Stelle notiert.

85, 3. 118, 23. 122, 8, 13. 125, 6. 131, 7. 156, 10. 179, 14. 180, 12.

185, 5. 226, 4. 228, 5. 259, 23. 247, 6, 17. 248, 24. 250, 18. 257, 1.

258, 3. 260, 8. 293, 3 ff. 294, 5, 19. 310, 9. 313, 2. 332, 1. 339, 6.

ابن كَيْسَانَ 18, 9. 19, 3. 20, 6. 70, 22. 160, 14. 288, 22.

الْمُخِيلَانِي 254, 13.

الْمَازِنِي siehe ابو عثمان المازني

المُبَرِّد 2, 10. 13, 5. 14, 23. 27, 5. 67, 13, 19. 73, 3. 118, 20. 127, 4.

147, 7, 14. 155, 15. 165, 16. 189, 3. 213, 3. 222, 7. 248, 20. 285,

13, 24. 288, 4. 289, 5. 351, 15.

ابن مجاهد siehe ابو بكر بن مجاهد

محمد بن سيرين 214, 9.

ابو محمد التَّوَزِّي 234, 23.

ابن مسعود siehe عبد الله بن مسعود

مُعَاذُ الْهَرَاءِ 299, 1.

المُفَضَّلُ بْنُ سَلَمَةَ 94, 7.

المُفَضَّلُ الصَّبِيُّ 114, 2. 245, 5.

نافع 75, 8. 88, 12. 130, 13. 131, 4, 7. 250, 17. 271, 17.

النَّخَعِي siehe ابراهيم النخعي

هرون القاري 299, 1.

هشام بن معاوية 40, 4. 72, 5. 239, 23.

هلال بن يساف 214, 11.

حبيبي 250, 15.

حبيبي بن وقاب 58, 19. 192, 9.

يعقوب النخضرمي 48, 9. 114, 2. 131, 5. 214, 12. 250, 18. 299, 2.

يونس بن حبيب 160, 14. 161, 11. 172, 3. 174, 5. 271, 9. 298, 18. 302, 4.

ابو عثمان المازني 6, 19, 13, 5, 14, 23, 147, 8, 223, 17, 234, 23, 250, 8, 351, 15

علقمة بن قيس 214, 11.

علي بن حمزة الكسائي siehe الكسائي

علي بن ابي طالب 158, 20.

علي بن عيسى الربيعي 6, 17.

علي بن عيسى الرملي 30, 7.

ابو علي الفارسي 121, 3, 205, 11, 209, 16, 213, 8, 307, 7

ابو علي قطرب بن المستنير siehe قطرب

ابو عمر الجرمي 13, 7, 15, 4, 25, 10, 139, 23, 229, 4, 230, 1, 16.

299, 14, 301, 12.

عمرو بن فائد 214, 11.

ابو عمرو الشيباني 301, 15.

ابو عمرو بن العلاء 129, 3, 7, 207, 10, 250, 15, 322, 24.

عيسى بن عمر الثقفي 129, 6.

الفارسي siehe ابو علي الفارسي

الفراء 25, 10, 47, 22, 70, 23, 85, 6, 94, 5, 99, 17, 105, 13, 118, 20.

119, 11, 121, 15, 133, 15, 142, 19, 143, 5, 145, 25, 167, 20, 168, 11.

171, 6f., 23, 213, 25, 223, 18, 234, 23, 244, 18, 257, 1, 14, 22.

258, 4, 293, 9ff. 316, 6, 319, 6, 332, 2.

ابو فقعس الأسدي 51, 6, 293, 25

ابو القاسم بن برهان 189, 3, 205, 11, 209, 17.

قتادة 192, 9, 214, 11.

قطرب 13, 3, 56, 10, 306, 13.

ابن كثير 88, 12, 131, 4, 250, 15.

الكسائي 40, 4, 47, 15, 48, 8, 49, 24, 51, 5, 56, 17, 57, 21, 72, 5.

ابو زياد. 25, 293.

زيد بن علي. 7, 57.

ابو زيد الأنصاري. 6, 294. 1-3, 253.

ابن السراج siehe ابو بكر بن السراج

ابو سعيد السيرافي. 5, 297. 6, 213.

سالم بن عاصم. 21, 47.

سيبويه. 23, 3, 73, 11, 60, 20, 34, 19, 29, 10, 27, 16, 16, 4, 13.

85, 12, 87, 2, 94, 14, 213, 10, 253, 3, 290, 21, 293, 3ff.

296, 21.

السيرافي siehe ابو سعيد السيرافي

ابن سيرين siehe محمد بن سيرين

طلحة بن مضر. 9, 192.

عائشة. 10, 195.

عاصم. 13, 114, 3, 250, 15, 18, 88.

عاصم الجعفري. 10, 214.

ابن عامر. 2, 277, 1, 272, 18, 250, 2, 181, 17, 179, 4, 131, 16, 56.

ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب siehe ثعلب

ابو العباس محمد بن يزيد اللبري siehe اللبري

عبد الله بن مسعود. 7, 232.

ابو عبد الرحمن السلمي. 9, 214, 48, 9.

عبد الوارث. 10, 192.

ابن ابي عتبة siehe ابراهيم بن ابي عتبة

ابو عبيد القاسم بن سلام. 8, 51.

ابو عبيدة. 13, 180, 15, 179.

عثمان بن عفان. 8, 214.

ثَعْلَبٌ 21, 109, 4, 108, 12, 6, 80, 11, 79, 15, 67, 21, 47, 4, 2,

18, 355, 11, 295, 10, 294, 17, 129,

التَّجَدُّدِي siehe علم التجدد

أبو التجرد 25, 293,

التَّجْرَمِي siehe أبو عمر الجرمي

أبو جعفر يزيد بن القعقل المدني 10, 214, 7, 5, 131, 14, 180, 8, 48,

22, 314, 6, 313, 16, 250,

الحسن البصري 9, 315, 10, 310, 9, 214, 2, 114, 17, 66, 7, 57, 9, 48,

أبو الحسن الاخفش siehe الاخفش

أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي siehe الكسائي

أبو الحسن بن كيسان siehe ابن كيسان

حفص 18, 250,

الحكبي 9, 192,

حمزة الزيات 9, 310, 15, 250, 8, 192, 4, 185, 16, 56,

حميد الاعرج 11, 214, 8, 75, 9, 48,

ابن خلوبه 18, 129,

خلف 16, 250, 5, 185, 17, 56,

خلف الأحمر 5, 293, 8, 42, 5, 40,

الخليل بن أحمد 1, 303, 1, 302, 13, 298, 20ff. 290, 1, 7, 289, 3, 266,

11, 340, 15, 5, 338,

أبو دثار (Ann.) 25, 293,

أبو رجاء العطاردي 10, 214,

روبة بن العجاج 23, 223, 2, 216, 14, 174, 5, 172, 7, 57,

الرجاج siehe أبو إسحق النرجاج

أبو زكرياء يحيى بن زياد القراء siehe القراء

فهرست القراء والنحاة

- ابرهیم بن اَبی عَبَّادَ 310, 8, 57, 11, 315, 12.
 ابرهیم النَّخَعِی 192, 8.
 اَبی بن کَعْب 214, 8.
 الْأَخْفَش الْأَوْسَط أَبُو الْحَسَنِ 6, 15, 13, 5, 14, 23, 27, 4, 110, 12, 111, 19.
 113, 20, 139, 23, 165, 7, 173, 13, 189, 3, 205, 11, 209, 16, 254, 19.
 256, 10, 278, 4, 285, 12, 22, 316, 5, 342, 19, 343, 9, 346, 10.
 ابو اسحق الزَّجَلِج 13, 7, 110, 9, 111, 9, 118, 20, 125, 7, 289, 6.
 الاصفهانی 192, 9.
 الْأَصْمَعِی 322, 23, 325, 14, 337, 19.
 الْأَعْرَج siehe حمید الأعرج
 الْأَعْمَش 56, 17, 117, 25, 192, 9, 214, 11.
 ابن الأَثَبَارِی siehe أبو بكر بن الأَثَبَارِی
 أَنَس بن مَالِك 214, 8.
 ابن یَرْهَانَ siehe أبو الفاسم بن یَرْهَانَ
 أبو بكر (شعبة بن عياش) 88, 12.
 أبو بكر بن الأَثَبَارِی 47, 21.
 أبو بكر بن السَّرَّاج 147, 7, 209, 12, 297, 3.
 أبو بكر بن مجاهد 122, 22, 233, 13.
 التَّوَزَى siehe أبو محمد التَّوَزَى
 أبو التَّيَالِج 214, 10.
 أبو كُرَّوَانَ 133, 15, 293, 25.

16*

Sure	Seite	Sure	Seite
95, 5, 6	123, 22.	98, 7	107, 9.
96, 1	128, 14.	103, 2	212, 14.
96, 14	128, 12.	105, 3	106, 9.
96, 15	273, 17.	109	118, 13.
98, 1	250, 12; 252, 20.	112, 1, 2	275, 5.
98, 4	53, 11; 182, 4.		

Sure	Seite	Sure	Seite
48, 27	281, 7, 24.	66, 8	107, 9.
50, 9	181, 13; 182, 6.	67, 20	262, 20; 265, 7.
50, 23	41, 3.	68, 51	264, 14; 265, 3 ff., 9 ff.
50, 24, 25	313, 3; 314, 7 ff.	69, 19	44, 18.
51, 23	181, 3.	70, 11	131, 6.
53, 6, 7	197, 3, 17.	71, 4	165, 8
53, 33	262, 9.	71, 16	350, 25.
55	118, 13.	71, 23	141, 18.
55, 26	47, 6.	72, 13	251, 11.
56, 65, 66	53, 22.	73, 12	28, 6; 42, 1; 83, 8;
56, 95	181, 9; 182, 3.		132, 22.
57, 12	107, 9.	73, 15, 16	212, 16.
57, 23	237, 8	73, 20	90, 9.
58, 2	77, 21.	75, 31	39, 9.
58, 20	66, 16.	76, 24	198, 16; 200, 1.
58, 22	107, 9.	78, 1	236, 16.
59, 17	117, 3, 21.	79, 43	236, 16.
61, 2	55, 24; 236, 15.	84, 1—5	189, 11; 190, 9.
61, 12	107, 9.	84, 1	256, 17.
61, 14	123, 2.	84, 6	190, 13.
62, 5	304, 14.	85, 11	107, 9.
64, 9	107, 9.	90, 11	39, 8.
65, 11	107, 9.	92, 19, 20	123, 21.
66, 1	55, 23.	95, 4	52, 1.

Sure	Seite	Sure	Seite
33, 35	46, 15.	38, 2	50, 7; 51, 8, 20.
34, 1	57, 7f.; 310, 10f.;	38, 31	47, 5.
	311, 16ff.; 313, 5; 314,	39, 4	53, 15.
	17ff.; 315, 10, 12.	39, 21	107, 9.
34, 9	41, 25; 83, 8; 95,	39, 30	57, 7f.; 310, 10f.;
	20.		311, 16ff.; 315, 10, 12.
34, 10	53, 10.	39, 71	189, 8.
34, 30	285, 15; 288, 11.	39, 73	189, 6; 190, 2.
34, 32	107, 13.	39, 74, 75	57, 7f.; 310, 10f.;
34, 36	27, 13.		311, 16ff.; 315, 10, 12.
35, 1	57, 7f.; 310, 10f.;	40, 7	53, 16.
	311, 16ff.; 313, 5;	40, 44	56, 1.
	314, 17ff.; 315, 10,	40, 67	57, 7f.; 310, 10f.;
	12.		311, 16ff.; 315, 10, 12.
35, 16	55, 22.	41, 6	113, 11.
35, 20—21	88, 18	41, 39	27, 19
35, 31	57, 7f.; 310, 10f.;	42, 9	134, 11; 135, 10.
	311, 16ff.; 315, 10,	43, 32	43, 11.
	12.	43, 68	55, 18.
36, 14	262, 21; 265, 7.	43, 77	158, 19.
36, 40	275, 7.	43, 81	263, 1, 17.
37, 147	193, 12; 199, 3.	46, 30	165, 8.
37, 167, 168	264, 15; 265, 3ff.,	47, 13	107, 9.
	9ff.	48, 5, 17	107, 9.

Sure	Seite	Sure	Seite
21, 96, 97	189, 9; 190, 5.		311, 16ff.; 315, 10, 12.
22, 2	324, 19.	27, 22	207, 10.
22, 14, 23	107, 9.	27, 25	48, 10.
22, 41	101, 10.	27, 49	347, 3.
22, 72	49, 10.	27, 53	41, 25; 83, 8; 95, 20.
23, 20	128, 15.	27, 60	57, 7f; 310, 10f.; 311,
23, 23	147, 23; 263, 7; 287, 8.		16ff.; 315, 10, 12.
23, 29	57, 7f.; 310, 10f.; 311,	27, 89	184, 20.
	16ff.; 315, 10, 12.	27, 90	100, 24.
23, 33	147, 23; 263, 7; 287, 8.	27, 91	130, 12.
23, 42	263, 10.	27, 95	57, 7f.; 310, 10f.; 311,
23, 95	133, 21.		16ff.; 315, 10, 12.
24, 20	191, 5.	28, 29	342, 1
24, 30	165, 9.	28, 44	181, 14; 182, 9.
25, 5	265, 8.	29, 43	41, 25; 83, 8; 95, 20.
25, 11	107, 9.	29, 58	107, 9
25, 63, 69	243, 6.	29, 63	57, 7f.; 310, 10f.; 311,
26, 7, 67	41, 25; 83, 8; 95, 20.		16ff.; 315, 10, 12.
26, 94	329, 16.	29, 67	107, 12.
26, 103, 121,		30, 3	143, 12.
139, 158, 174,		30, 35	251, 11.
190	41, 25; 83, 8; 95, 20	31, 24	57, 7f.; 310, 10f.; 311,
27, 12	355, 13.		16ff.; 315, 10, 12.
27, 15	57, 7f.; 310, 10f.;	33, 6	24, 3.

Sure	Seite	Sure	Seite
	311, 16 ff.; 315, 10, 12.	17, 111	57, 7 f.; 310, 10 f.; 311, 16 ff.; 315, 10, 12.
15, 2	129, 10; 354, 13.	18, 1	57, 7 f.; 310, 10 f.; 311, 16 ff.; 313, 5; 314, 17 ff.;
15, 20	192, 18; 195, 19 ff.		315, 10, 12.
15, 45, 46	315, 7.	18, 23	262, 3.
15, 54	236, 16; 277, 14 (Anm.).	18, 31	183, 15; 185, 4.
		18, 47	279, 23.
15, 77	41, 25; 83, 8; 95, 20.	18, 48	313, 7; 314, 22.
		18, 95	44, 17.
16, 11, 13	41, 25; 83, 8; 95, 20.	19, 26	92, 4.
		19, 43	55, 25.
16, 32	181, 11; 182, 5.	19, 46	55, 19.
16, 33	107, 9.	19, 70	298, 23 ff.; 300, 25 ff.
16, 67, 69, 71	41, 25; 83, 8; 95, 20.	19, 76	68, 5; 295, 3.
		19, 94	88, 19; 184, 19.
16, 77	57, 7 f.; 310, 10 f.; 311, 16 ff.; 315, 10, 12.	20, 18	302, 16; 303, 22 ff.
		20, 66	15, 16.
		20, 70	35, 25; 113, 5.
17, 24	185, 3.	20, 78	107, 9.
17, 63	313, 7; 314, 22.	20, 91	90, 7.
17, 73, 108	264, 12; 265, 3 ff. 9 ff.	20, 115	313, 7; 314, 22.
		21, 22	124, 12 ff.
17, 110	22, 7; 24, 19.	21, 58	167, 6; 173, 11.

Sure	Seite	Sure	Seite
8, 82	152, 10.	11, 113	88, 11 ff.
9, 3	46, 18.	12, 4	55, 20.
9, 6	217, 5.	12, 29	308, 19.
9, 25	205, 19.	12, 31	77, 20; 127, 10, 14; 128, 20 ff.; 315, 5.
9, 78	107, 9.	12, 32	273, 18.
9, 84	351, 6.	12, 37	118, 11.
9, 90	107, 9.	12, 46	308, 19.
9, 109	164, 2, 13.	12, 51	127, 10, 14; 128, 20 ff.
9, 118	234, 17.	12, 82	33, 12; 164, 15.
10, 11	57, 7 f.; 310, 10 f.; 311, 16 ff.; 315, 10, 12.	12, 93	279, 22.
10, 24	55, 21.	12, 101	55, 20.
10, 25	66, 17.	12, 109	181, 11; 182, 5.
10, 59	214, 6; 219, 18.	13, 23	53, 18.
10, 89	272, 1, 9; 277, 2.	13, 24	53, 18; 56, 20.
11, 11	74, 7; 75, 6—12.	13, 30	191, 1.
11, 22	118, 11.	13, 35	107, 9.
11, 52, 64	147, 23; 263, 7; 287, 8.	13, 43	27, 17.
11, 69	131, 6.	14, 11	27, 18; 165, 8.
11, 71	207, 13.	14, 12, 13	262, 22.
11, 85	147, 23; 263, 7; 287, 8.	14, 28	107, 9.
11, 105	41, 25; 83, 8; 95, 20.	14, 38	107, 11.
11, 110	117, 1, 20.	14, 41	57, 7 f.; 310, 10 f.;

Sure	Seite	Sure	Seite
3, 175	63, 11.	5, 50	27, 15f.
3, 194, 197	107, 9.	5, 52	94, 1.
4, 1	192, 7; 193, 25ff.	5, 62	261, 6, 18ff.
4, 2	123, 3.	5, 73	85, 9ff; 86, 4ff.
4, 12	310, 8.	5, 88	107, 9.
4, 17	107, 9.	5, 93	295, 2.
4, 27	100, 21.	5, 109, 116	114, 11; 116, 10.
4, 28	99, 19; 100, 18ff.	5, 119	63, 19; 75, 8; 107, 9.
4, 48	304, 13.	6, 1	57, 7f; 310, 10f;
4, 60	107, 9.		311, 16ff; 313, 5;
4, 80	22, 8; 24, 19.		314, 17ff; 315, 10,
4, 92	113, 23; 115, 1ff.		12.
4, 109	302, 14; 303, 21.	6, 32	181, 12.
4, 121	107, 9.	6, 138	179, 17; 180, 19ff.
4, 126	192, 10; 194, 6ff.	6, 163	271, 18; 276, 18.
4, 140	66, 16.	7, 41	57, 7f; 310, 10f;
4, 147	123, 9; 124, 5ff.		311, 16ff; 315, 10,
4, 154	263, 10.		12.
4, 156	123, 20.	7, 57, 63, 71	147, 23; 263, 7;
4, 160	192, 12; 194, 11ff.		287, 8.
5, 8	123, 1; 250, 14; 252,	7, 73	43, 8.
	23.	7, 83	147, 23; 263, 7;
5, 15	107, 9.		287, 8.
5, 16	263, 10.	7, 153	123, 11.

فهرست الآيات

Sure	Seite	Sure	Seite
1, 1	57, 7f.; 310, 10f.; 311, 16 ff.; 313, 5; 314, 17 ff.; 315, 10, 12.	2, 170	199, 8.
1, 4	93, 21.	2, 173	164, 17; 194, 16; 202, 9.
2, 1	308, 25; 314, 1.	2, 185	202, 9.
2, 21	260, 20; 261, 17 ff.	2, 191	128, 14.
2, 23	107, 9.	2, 214	192, 17; 195, 15 ff.
2, 32	313, 7; 314, 22 ff.	2, 233	233, 13; 295, 1, 4.
2, 57	200, 10.	2, 249	41, 25; 83, 8; 95, 20.
2, 66	234, 17.	2, 252	101, 10.
2, 77	232, 7; 233, 19.	2, 263	107, 9.
2, 79	302, 13; 303, 8 ff.	2, 273	56, 17.
2, 87	33, 13; 262, 23; 263, 14	2, 278	261, 3, 18 ff.
2, 96	202, 8.	3, 1	313, 2, 23 ff.
2, 109	22, 10; 24, 19.	3, 13	107, 9.
2, 118	36, 14.	3, 43	41, 25; 83, 8; 95, 20.
2, 121	53, 20.	3, 45	123, 2.
2, 145	122, 20; 123, 17 ff.; 124, 22 ff.	3, 102	53, 21.
		3, 130	107, 9.
		3, 133	261, 6, 18 ff.
		3, 153	263, 9.

Seite	مسئلة 1)	مسئلة 2)
288 . . .	١٨	١٨
كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ الْعَقْرَبَ أَشَدُّ لَسَعَةً مِنَ الزَّبِيرِ	٢١	١٨ ³⁾
292 . . .		
قَالَا قَوِّ لِيَاقَا أَوْ فُلَا هُوَ فِي . . .		
295 . . .	١٨	١٨ ³⁾
مَا يَفْصَلُ بِهِ بَيْنَ النِّعَةِ وَالْخَبَرِ . . .		
296 . . .	١٨	١٨ ³⁾
أَعْرِفُ الْمَعَارِفَ . . .		
298 . . .	١٨	١٨
أَيُّمُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى الذَّيْ . . .		
302 . . .	١٨	١٨
فُكِّدَا وَاسْمَا الْإِشَارَةِ بِمَعْنَى الَّذِي وَالْأَسْمَاءُ الْمُوصُولَةُ		
304 . . .	١٨	١٨
صَلَا الْأَسْمَاءُ الظَّاهِرُ إِذَا كُنْتُ فِيهِ الْإِلْفُ وَالْإِلَامُ		
306 . . .	١٨	١٨
هَمْزَةٌ بَيْنَ بَيْنَ . . .		
307 . . .	١٨	١٨
الْبَكْرِ فِي الْوَقْفِ . . .		
309 . . .	١٨	١٨
الْأَصْلُ فِي حَرَكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ . . .		
312 . . .	١٨	١٨
نَقْلُ حَرَكَةِ هَمْزَةِ الْوَصْلِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا . . .		
316 . . .	١٨	١٨
مَدُّ الْمُقْصُورِ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ . . .		
320 . . .	١٨	١٨
حَذْفُ الْإِلْفِ فِي ثَنِيَّةِ الْأَسْمَاءِ الْمُقْصُورِ إِذَا كَثُرَتْ حُرُوفُهُ		
321 . . .	١٨	١٨
حَذْفُ عِلَامَةِ التَّنْثِيثِ مِنْ نَحْوِ طَالِقٍ . . .		
323 . . .	١٨	١٨
حَذْفُ الْوَاوِ مِنْ نَحْوِ يَعِدُ وَيَزُنُ . . .		
329 . . .	١٨	١٨
وَزْنُ صَمَحَمَحَ . . .		
331 . . .	١٨	١٨
زِيَادَاتُ فِي الْأَسْمَاءِ الَّتِي زَادَتْ حُرُوفُهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ		
334 . . .	١٨	١٨
وَزْنُ سَيِّدٍ . . .		
338 . . .	١٨	١٨
وَزْنُ خَطَّيَا . . .		
341 . . .	١٨	١٨
وَزْنُ إِنْسَانٍ . . .		
342 . . .	١٨	١٨
وَزْنُ أَشْيَاءَ . . .		

3) Von Frage 103—108 ist die Zahl der dieser Spalte nur die des Cod. Escor., während der Cod. Constant folgende Reihenfolge hat: 103. 103. 107. 104. 105. 106 108 109.

Seite	مسئلة ١)	مسئلة ٢)
235	كُنْ ٧٨	٨١
238	نصب لام كُنْ للفعل ٧١	٨٢
241	اطهار أَنْ بعد كُنْ ٨٠	٨٣
243	كَمَا بمعنى كَيْمَا ٨١	٨٤
245	نصب لام للبعد بنفسها واطهار أَنْ بعدها ٨٢	٨٥
247	حَتَّى حرف نصب وحرف خفض ٨٣	٨٩
250	جرم جواب الشرط ٨٤	٨٧
	ارتفع الاسم المرفوع المتقدم على الفعل بعد لَنْ ٨٥	٨٨
254	الشرطية ٨٥	
256	تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط ٨٩	٨٩
	تقديم المفعول بالجزاء على حرف الشرط ٨٧	٩٠
258	وجواز نصبه ٨٨	
260	لَنْ الشرطية بمعنى إِذْ ٨٨	٩١
262	لَنْ بعد مَا بمعنى مَا ٨٩	٩٢
	لَنْ اذا جلت بعدها اللام تكون بمعنى مَا ٩٠	٩٣
264	واللام بمعنى إِلا ٩١	
265	كَيْفَ من كلمات المجازاة ٩١	٩٤
268	اصل السين التي تدخل على الفعل المستقبل ٩٢	٩٥
269	حذف تاء من التعاضل في اول الفعل المضارع ٩٣	٩٦
	ادخال نون التوكيد للثبوت على فعل الاثنين ٩٤	٩٧
271	وجملة النسوة ٩٥	
278	الاسم في ذَا وَالَّذِي ٩٥	٩٨
282	الاسم من هُوَ وَهِيَ ٩٦	٩٩
285	الياء والتلف في لولاي ولولاك ٩٧	١٠٠

Seite	مسئلة ١)	مسئلة ٢)
171 . . .	٥٧	٩٤
174 . . .	٥٨	٩٥
176	٥٩	٩٦
الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الطرف	٩٤	٩٧
178		
181	٩٥	٩٨
182	٩٦	٩٩
186	٩٧	١٠٠
189	٩٨	١٠١
192	٩٩	١٠٢
196	١٠٠	١٠٣
198	١٠١	١٠٤
200	١٠٢	١٠٥
202	١٠٣	١٠٦
205	١٠٤	١٠٧
211	١٠٥	١٠٨
214	١٠٦	١٠٩
224	١٠٧	١١٠
226	١٠٨	١١١
انتصاب الفعل المضارع في قوله لَا تَأْكُلِ اَنْسَابَكَ	١٠٩	١١٢
229	١١٠	١١٣
انتصاب الفعل المضارع في قوله لَا تَأْكُلِ اَنْسَابَكَ	١١١	١١٤
230	١١٢	١١٥
232	١١٣	١١٦

Seite	مسئلة 1)	مسئلة 2)
118	العامل في المستثنى النصب	٣٣
122	إِلَّا بمعنى الواو	٣٥
125	تقديم حرف الاستثناء في اول الكلام	٣٨
127	حاشى في الاستثناء	٣٧
129	بناء غير على الفتح في موضع إِلَّا	٤٠
132	سوى	٣٩
133	كَمْ	٤٢
136	الفصل بين كَمْ وبين الاسم بالظرف	٤١
138	اصلاح النيف الى العشرة	٤٢
139	الخمسَة العَشْرَ درهماً والخمسَة العَشْرَ الدرعم	٤٣
142	ثَلَاثَ عَشْرَ ثَلَاثَةَ عَشْرَ	٤٤
142	الاسم المنادى المعروف المفرد	٤٥
148	نداء ما فيه الالف واللام	٤٩
151	الميم المشددة في اللّهم	٤٧
153	ترخيم المضاف	٤٨
156	ترخيم الاسم الثلاثى اذا كان اوسطه متحركاً	٤٩
158	ترخيم الاسم الذى قبل اخره حرف ساكن	٥٠
159	ندبة النكرة والاسماء الموصولة	٥١
160	إلقاء علامة الندبة على الصفة	٥٢
161	الاسم المفرد النكرة المنفى بَلَا	٥٣
163	استعمال مَنْ في الزمان والمكان	٥٤
354	رَبِّ	—
165	عمل واو رَبِّ	٥٥
167	ارتفع الاسم بعد مُدَّ ومُنْدَّ	٥٩

Seite	مسئلة 1)	مسئلة 2)
68 .	مَا أَفْعَلْتُ فِي التَّعَجُّبِ مِنَ الْبَيَاضِ وَالسَّوَادِ .	٢١
848 .	نَصَبُ خَيْرٍ كَانَ وَالْمَفْعُولُ الثَّلَاثُ لظَنَنْتَ .	١٧
	تَقْدِيمُ خَيْرٍ مَا زَالَ عَلَيْهَا وَمَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا	١٨
70	مِنْ إِخْوَاتِهَا .	
78	تَقْدِيمُ خَيْرٍ لَيْسَ عَلَيْهَا .	١٩
76	عَمَلٌ مَا فِي لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ .	٢٠
79	طَعَامَكَ مَا زِيدَ أَكْلًا .	٢١
80	مَا طَعَامَكَ أَكَلْتُ إِلَّا زَيْدٌ .	٢٢
81	ارْتِفَاعُ خَيْرٍ لِنِ إِخْوَاتِهَا بِهَا .	٢٣
85	الْعُطْفُ عَلَى مَوْضِعٍ لِنِ قَبْلَ تَمَلُّخِ الْخَيْرِ .	٢٤
88	عَمَلٌ لِنِ لِلْمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ انْتِصَابٍ فِي الْأَسْمِ	٢٥
91	دُخُولُ اللَّامِ فِي خَيْرٍ لِنِ .	٢٦
96	اللَّامُ الْأَوَّلِيُّ فِي لَعَلَّ .	٢٧
	تَقْدِيمُ مَعْمُولَاتٍ عَلَيْكَ وَنُونِكَ وَعِنْدَكَ فِي	٢٨
99	الْأَعْرَاءِ عَلَيْهَا .	
102	اِسْتِثْنَاءُ الْمَصْدَرِ مِنَ الْفِعْلِ .	٢٩
108	انْتِصَابُ الْخُرُفِ إِذَا وَجَعَ خَيْرًا مُبْتَدَأً .	٣٠
110	انْتِصَابُ الْمَفْعُولِ مَعَهُ .	٣١
	تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى الْفِعْلِ اِتِّعَامٌ فِيهَا مَعَ	٣٢
112	الْأَسْمِ اِشْتَرَا .	
113	الْفِعْلُ اِضْماعِي عَلَى حِجَازٍ أَنْ يَقَعَ حَالًا .	٣٣
	انْتِصَابٌ فِي الصِّفَةِ لَنْ كَرَّرَ نَظْرًا اِتِّسَمَ	٣٤
116	وَجَوَ خَيْرٍ مُبْتَدَأً .	
351	تَقْدِيمُهُ اِتِّمِيزَ لَنْ كَرَّرَ تَعْمَلُ فِيهِ فَعْلًا مَتَّصِرًا	٣٥

فهرست المسائل

Seite	مسئلة ١)	مسئلة ٢)
1	إشتقاق الاسم	١
6	إعراب الاسماء الستة المعتلة	٢
13	إعراب التثنية والجمع	٣
18	جمع الاسم الذي آخره تاء التأنيث اذا سُمي به	٤
21	ارتفاع المبتدأ والخبر	٥
27	الطرف هل يرفع الاسم اذا تقدّم عليه	٦
30	خبر المبتدأ اذا كان اسما محصا هل يتضمن ضميرا يرجع الى المبتدأ	٧
31	أبراز الضمير في اسم الفاعل اذا جرى على غير من هو له	٨
34	تقديم خبر المبتدأ عليه مفردا كان او جملة	٩
36	ارتفاع الاسم بعد لولا	١٠
40	العامل في المفعول النصب	١١
42	زَيْدًا ضَرْبَتُهُ	١٢
43	إعمال الفعلين نحو أَكْرَمَنِي وَأَكْرَمْتُ زَيْدًا	١٣
47	نَعَمْ وَيَسَّسَ	١٤
57	أَفْعَلٌ فِي التَّعَجُّبِ	١٥

1) Zahlung dieser Edition auf Grund des Cod. Leid.

2) Zahlung nach dem Cod. Boor. und Constant.

INDICES.

349, 9 Dichter: Abū 'l-Aswad al-dualī. Sib. 1, 16. I. J. 427. Hiz. 2, 426. 'Aini 1, 310. — Der zweite Vers, der den eigentlichen Beleg enthält, fehlt in C.

349, 12 Dichter: Ḥalīfa b. Barrāz. 'Aini 2, 75, Hiz. 4, 47. Muf. 121, 1. I. J. 1011. — C.: ما لعنت.

350, 25 Sure 71, 16.

351, 6 Sure 9, 84.

2.

Dieselbe Streitfrage wird behandelt I. J. 256 (im Anschluss an Muf. § 86) und Asrār 79, 11—80, 8. Eine Controverse der beiden Schulen ist diese Frage ihrer Entstehung nach nicht, denn Mubarrad ist der eigentliche Gegner des Sibawaihi, mit dessen Ansicht sich auch hier die der „meisten Basrer“ deckt. In diesem Sinne bezeichnend ist es, dass Anbari selbst in den Asrār dieses Thema auch nur als persönliche Streitfrage dieser beiden Grammatiker behandelt.

351, 19 Dichter: al-Muḥabbal. Sib. 1, 88, 8. (Anm.) Jahn 1, 2 S. 164 § 41 Anm. 115. Fārisi in Girgas u. Rosens Chrest. S. 417. Muf. 80, 18. I. J. 256. Asrār 79. 'Aini 3, 235.

3.

Diese Streitfrage wird auch von I. J. im Anschluss an Muf. § 505, besonders 1090, 7 ff. behandelt. Kisāi ist demnach der Träger der kufischen Ansicht. Diese Frage des Anbari wird Hiz. 4, 197, 9 f. kurz erwähnt.

354, 13 Sure 15, 2.

355, 13 Sure 27, 12.

355, 18 d. i. Tā'lab. Vgl. S. 129, 17 und Frage 92.

342, 1 Sure 28, 29.

342, 8 in L. fehlt *الياء*.

342, 9 in L. fehlt *باطل*.

FRAGE 118

wird als Controverse im *Lisān* s. v. *سوى* 1, 98, 20 ff. auf Grund der Darstellungen des *Zagğag* und von I. J., der auf seine ausführliche Behandlung der Streitfrage im *Šarḥ al-mulūkī* verweist, nur kurz 706, 18—21 mitgeteilt. Die basrische Meinung ist die des *Sibawaihi* (I. J. 706, 15; *Lisān* 1, 99, 4 ff.), die kufische die des *Farrā* und *al-Aḥfaṣ* (*Lisān* 1, 99, 1 und ult.). Über *Kisāi*'s Ansicht vgl. *Sujūṭi*: *Ašbāḥ* 2, 318, 4 v. u. und *Lisān* 1, 98 penult.

343, 13 in L. fehlt *لا*.

344, 2 L.: *نيسبت لهما مفردة وانه*.

344, 17 L.: *وجب عليه العا*; ergänzt nach E.

345, 7 Dichter: *al-Walīd b. Jazīd*. *Hiz.* 3, 324. I. J. 656. *Howell* 1, 996.

347, 3 Sure 27, 49.

347, 12 L.: *في العى سى*.

347, 13 L.: *منزلته*.

NACHTRÄGE

1.

Der Träger der basrischen Meinung ist *Sibawaihi*; vgl. *Jahn* 2.2 § 220 Anm. 5. — *Hiz.* 2, 427, 1 f. zitiert einige Worte unserer Texte.

348, 4 *نوع* *نوع* ist ein kufischer Terminus. Der 8. *Hadd* der *Hudūd* des *Farrā* war so überschrieben. (Vgl. *Fihrist* S. 67).

349, 4 Dichter: *Labūd*. *Diwan* ed. *Chalidi* S. 121. *Sib.* 1, 156. *Muf.* 28, 15. I. J. 241. 517. *Hiz.* 1, 324. *ʿAini* 3, 219. — Der Vers heisst vollständig

فَرَسَلَيْتَا اَبْعَرَكَ وَنَزَلْدَقَ وَنَزْ سَعِفَ عَرِ نَقَصِ تِلْخِلِ

11, 31. Bekri 607 s. v. *صغوقا*. Ġawāliqī ed. Sachau 100. Ĥariri: Durra 102. Ibn Qutaiba: Adab al-kātib 615.

336, 19 Dichter: Ruḥba. Diwan ed. Ahlwardt S. 160 N^o. 57, 15. Sib. 2, 412. I. J. 1432, 15. Howell 1, 1020.

337, 8 L.: *فعيلا*.

337, 19 L.: *أن يعتمد*.

337, 21 f. In allen 3 Hss. derselbe Text, auch *فلو* und nicht *فلم*. Übersetze: „wir sind fahrendes Volk und um unseretwillen gibt es Lohn (= uns erwiesene Wohltaten werden belohnt). Wenn du uns also dein Gesicht versagst, (dann kennst du die Folgen)“.

337, 23 Ĥamāsa 547 f.

FRAGE 116

ist eigentlich eine Streitfrage zwischen Sibawaihi und Ḥalil und nicht zwischen den beiden Schulen. Vgl. I. J. 1448 zu Muf. § 726. — Teil 1 und 2 dieser Frage arab. u. dänisch bei Buhl S. 105.

338, 14 Vgl. die Anm. zu 306, 14.

339, 1' in L. fehlt *في حشبا*, ergänzt nach E.

340, 4 L.: *قبلها*.

341, 6 Der Plural von *حشية* lautet ebenso wie die mit dem Suffix der 1. Person verbundene Form von *لأشأ*, wenn man sie als *mamdūd* spricht.

FRAGE 117

findet sich als Streitfrage auch Lisān s. v. *انس* 7, 307.

341, 16 Dichter: al-Mutanabbih. Ĥiz. 2, 237. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 417. Aġānī 20, 146.

341, 18 Dichterin: al-Ĥansa. Diwan (Beirut 1888) S. 70. Abū Zaid: Nawādir 244. Ĥamāsa 781 (L.: *مسعى حرب أنا*).

341, 19 in L. fehlt *أن*.

- 329, 19 Naqā'id ed. Bevan S. 550 N^o. 61, 9. Gauh. a. v. شف.
 329, 23 Gauh. a. v. رقب. Agāni 8, 79 (Hiz. 1, 32).
 330, 3 Gauh: a. v. كر.
 330, 11 in L. fehlt ميم.
 330, 20 Verbessere جلعلع.
 330, 21 L. statt des zweiten فعلل.
 331, 8 L. عين العين.
 331, 12 f. L. ووزنه ففعف ... ووزنه ففعف;
 geändert nach E. Vgl. 330, 13.
 331, 15 L. لو يوجد.

FRAGE 114

332, 5 „dass die vier- und fünfbuchstabigen Wörter zwei (selbständige) von den dreibuchstabigen verschiedene Klassen bilden, und dass in beiden in Fällen wie g. und a. kein Zusatzbuchstabe vorhanden ist“.

332, 7 L. لآنا statt لآنه.

332, 20 L. فتقولون.

333, 7 f. L. دل على ان فيه حرفان زائدا وكذلك اذا كنت في وزن سفرجل زائدتان دل على

333, 12 in L. fehlt علم, ergänzt aus E.

FRAGE 115

wird als Streitfrage auch von L. J. 1432, 9—1433, 2 mitgeteilt. Darnach ist die bairische Meinung die des Sibawaihi, die kufische die des Farrā und die anonym angeführte die der Bagdader.

334, 4 In L. fehlt ان.

334, 20 Dichter: an-Nahsālī. Sujūṭi: Asbāh 3, 93, 149. Lisān 17, 251.

335, 12 L. ذنوت توءو.

335, 18 Der Text ist in allen 3 Hss. der gleiche.

336, 9 Dichter: al-ʿAǧǧūǧ. Diwan ed. Ahlwardt S. 16 N^o.

324, 12 (L.: ٢ ١٣) Sib. 1, 205. I. J. 1365. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55.

324, 14 Dichter: al-Aḥḥ. Kāmil 16. Hiz. 3, 156. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55. Lisān 1, 345.

324, 19 Sure 22, 2. — ترخها fehlt in allen 3 Hss.!

325, 5 Gefunden nur bei K. Dyroff: Zur Gesch. d. Überlieferung des Zuhairdiwans. (Diss. München 1892) S. 36.

325, 7 Agānī 15, 52. I. J. 697. 839.

325, 9 Lisān 19, 132 s. v. سها. Nicht im Diwān.

325, 11 Diwan ed. Chalidi S. 94. Gauh. s. v. علم.

325, 13 Dichter: Manzūr b. Marṭad al-asadi. Sib. 2, 308. Abū Zaid: Nawādir 53. Hiz. 2, 283, 15. 551, 4 v. u. 552, 7 v. u.

325, 14 كيف و Dozy: bien au contraire. Übersetze: „Wie kannst du das bestreiten, da Asmai...“ Vgl. I. J. 1306, 5.

325, 22 L.: هند.

FRAGE 112

findet sich als Streitfrage auch I. J. 1399, 7—1400, 1.

328, 19 Vgl. die Anm. zu 4, 4.

328, 21 und 23 L. und E.: في حكم المايث.

328, 22 Dichter: Ġandal b. al-Muḡannā at-ṭuhawī. ‘Aini 4, 571. Sib. 2, 415. Muf. 183, 6. I. J. 1429 f. Ibn Ġinnī: Taṣrif ed. Hoberg S. 46. Howell 1, 1042.

329, 4 L.: و يخذوا.

329, 6 L.: ابدلوا من الياء.

FRAGE 113

wird als Streitfrage auch von I. J. 886, 23 ff. (vgl. 868) angeführt. Die als basrisch geltende Meinung ist die des Sibawaihi (I. J. 887, 2), die kufische die des Farrā (I. J. 886, 24). Bemerkenswert ist, dass Ta‘lab der basrischen Ansicht folgt (Lisān 3, 350, 21: وهو صليح ... دل نعلب راس صليح).

329, 16 Sure 26, 94.

322, 19 Dichter: 'Amr b. Ḥassān. I. J. 554. Lisān 6, 446, 12 a. v. كثر. 13, 187 a. v. كل.

322, 22 Dieselbe Tradition: Lisān 18, 374, 2.

322, 24 Lisān 2, 239, 7. Anbari: Nuzhat S. 37.

323, 2 Vgl. die Anm. zu 208, 2.

323, 5 Dichter: Ziyād al-a'ḡam. 'Aini 2, 502 (Ḥiz. 4, 192). Ibn Qutaiba: Liber poesis 258. 'Iqd al-farid (Ed. 1316) 2, 22, 3, 121. Ibn Ḥallikān (Kairo 1310) 2, 147. Howell 1, 59.

323, 8 Dichter: al-A'ḡa. Sib. 1, 205. 'Aini 2, 466. 4, 327. Ḥiz. 4, 578. I. J. 690. 1210. 1240. Howell 3, 716. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55.

323, 10 Lisān 2, 437 a. v. حدث.

323, 13 Gefunden nur in der Ḥāšija des Ibn Ḡamā'a zum Comm. des Carparidi zur Šafija (Ed. 1310) S. 315, wo der Vers als Beleg für den Gebrauch von بعض in der Bedeutung von كل angeführt wird.

323, 16 Nirgends gefunden.

323, 18 Dichter: Raḡul min banī Kilāb [an-Nawwāḥ]. Sib. 2, 180. Kāmil 364, 15. 'Aini 4, 484. Ḥiz. 3, 312. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 54.

323, 20 Sujūfi: Ašbāḥ 3, 108.

323, 23 Diwan ed. Schwarz S. 3 N^o. 1, 54. Sib. 2, 181. 'Aini 4, 483. Ḥiz. (2. 423) 3, 312. Howell 1, 1438. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 54.

324, 2 fehlt im Diwan ed. Goldziher (vgl. Z. D. M. G. 46 S. 36 Anm. 2). Sib. 2, 161. Ḥiz. 3, 301, 312. Howell 1, 1439.

324, 4 Sib. 2, 161.

324, 6 Mu'allaqāt ed. Lyall S. 75. Howell 2, 179.

324, 8 Dichter: Ruwaisid Ibn Kaṭīr aṭ-ṭāl. Ḥamāsa 78. Ḥiz. 2, 167, 15. I. J. 690. Howell 1, 1113.

324, 10 Lisān 6, 330, 4 a. v. غفر. Zauzanī zu Labid's Mu'al-luqa 33.

FRAGE 106

Es ist auffällig, dass Anbari, der in dieser Frage ebenso wie I. J. 1273, 4—13 die kufische Ansicht als die richtige bezeichnet, in den Asrūr 164, 6—16 nur die basrische Meinung mitteilt. — Teil 1 und 2 dieser Frage findet sich arab. und dänisch bei Buhl S. 81.

307, 19 Die Angaben über den Dichter sind verschieden. Suj. Muğ. 285. Sib. 2, 309. Howell 3, 295.

307, 21 Nirgends gefunden.

308, 1 I. J. 1272. Asrar 164. Lisān 13, 288.

308, 4 Dichter: Abū Sawwār al-ḡanawī. ‘Aini 4, 567. Abū Zaid: Nawādir 30. Howell 1, 1763. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 31.

309, 1 f. L: في حالة الفخ بالنصب.

FRAGE 107

wird als Streitfrage Asrār 159, 12—18 und I. J. 962, 23—963, 3 und 1332, 3 ff. behandelt. In dieser Frage ist I. J. (besonders 963, 2 f. und 1332, 11) ausführlicher als Anbari.

310, 7 Die auf لا folgenden, unklaren, Worte finden sich nicht in C. und E.

310, 8 Sure 4, 12.

310, 10 Sure 1, 1 u. s. w. Vgl. die Nachweise zu S. 57, 7.

311, 23 „Weil hinter dem (Erlaubt-, aber) Schwachsein nur noch der Ausschluss des Erlaubtseins kommt“.

312, 9 L: كان اولي.

FRAGE 108

Das gleiche Thema wird ohne Erwähnung einer Controverse von I. J. 1306 und 1324, 3 ff. behandelt. Der vollständige Text mit Übers. dieser Frage steht in meiner Diss. S. 51, 58, ihr erster und zweiter Teil arab. u. dänisch bei Buhl S. 97.

313, 2 Sure 3, 1.

313, 3 Sure 50, 24 f.

313, 5 Sure 1, 1. 6, 1. 18, 1. 34, 1. 35, 1.

304, 10 Dichter: Kumait. 'Aini 4, 84. Gauh. s. v. قتر (L.: بالحصا). — In der folgenden Zeile verbessere: أَقْتَر.

304, 13 Sure 4, 48.

304, 14 Sure 62, 5.

FRAGE 104

Hiz. 2, 489, 22—29. 490, 7 ff. gibt ziemlich ausführliche Zitate aus unserem Texte.

304, 22 Dichter: Abu Du'aib. Kāmil 472, 1. Hiz. 2, 489. Howell 1, 599. Sirāfi bei Jahn 2, 2 S. 76 § 231 Anm. 10.

305, 11 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 189. N^o. 110. Sib. 1, 220. I. J. 121. Howell 1, 128.

305, 20 Vgl. die Anm. zu 141, 19.

305, 23 Dieselbe Erklärung S. 304, 7. Ebenso wie dort hält auch zu dieser Stelle der Verfasser der Hizāna mit seinem Tadel gegen Anharis unrichtige Auslegungsmethode nicht zurück (Hiz. 2, 515, 7 und 490, 7 ff.). — (L.: على بينا).

FRAGE 105

wird als Streitfrage auch von I. J. 1309, 17—21 behandelt. — Die ganze Frage ist von mir in meiner Diss. arab. u. deutsch S. 49, 56. ihr erster und zweiter Teil von Buhl S. 95 arab. u. dänisch mitgeteilt.

306, 2 in L. fehlt اِن.

306, 9 Mu'allaqat ed. Lyall S. 146. Sib. 1, 425. 2, 172.

306, 14 Habe ich nirgends gefunden.

307, 1 harm ist eine metrische Unregelmässigkeit; sie besteht darin, dass die erste Silbe des ersten Versfusses weggelassen wird. Das Harm kommt nur in den Versfüssen fa'ülun, mufā'alatun und mafā'ilun, d. h. nur im Tawīl resp. Mutaqārib, Wafir und Hazag vor. Vgl. Freytag: Arab. Verskunst S. 88.

307, 8 Dieselbe Erzählung bei Sujūti: Duġjat S. 217.

3, 16). — Hiz. 2, 523, 1—3 findet sich eine kurze Erwähnung unseres Textes.

298, 16 Dichter: al-Aḥṭal. Diwan ed. Salhani (1891) S. 84. Sib. 1, 221, 350. Hiz. 2, 553. I. J. 463, 14.

298, 23 Sure 19, 70.

300, 1 Lies: تَقَدَّمْ.

301, 17 Hiz. 2, 522. Muf. 60, 9. I. J. 463. 490. 994. Suj. Muğ. 83. Howell 1, 645.

FRAGE 103

wird als Streitfrage Muf. § 186 und I. J. 493, 12—494, 4 mitgeteilt. Farrā in seinem Korankommentar trägt die hier als kufisch bezeichnete Ansicht vor (Hiz. 2, 514, 23 ff.). — Hiz. 2, 470, 23. 515, 7 f. nimmt auf unseren Text kurz Bezug.

302, 13 Sure 2, 79.

302, 14 Sure 4, 109.

302, 16 Sure 20, 18.

302, 19 'Aini 3, 216. 4, 315. Hiz. 2, 216, 514. I. J. 180. Muf. 60, 21. I. J. 492. 536. Suj. Muğ. 291. Howell 1, 281.

303, 5 L.: لَنْ يَحْمِلَ.

303, 11 Gemeint ist Salmān al-fārisi. Dieselbe Tradition findet sich bei Ibn Hišām ed. Wüstenfeld 677, 11.

303, 12 هؤلاء muss hier ausfallen; in L. ist es überstrichen und in C. fehlt es.

303, 17 Zu dieser dritten Erklärung des Koranverses vgl. I. J. 180, 15 f. 494, 1.

303, 19 Sure 12, 29 und 46.

303, 20 E. und C. lesen: كَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ وَهَذَا الْوَجْدَ لَا يُخْرِجُ عَلَى فَوْلٍ سَيَبُودَ وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْتَهُ

303, 25 Sure 2, 1.

304, 2 Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 196. Hiz. 2, 470. Kāmil 569, 14. 743, 15.

294, 11 L.: رخصب.

295, 1 Sure 2, 233 (gewöhnlich: تُصَارُ).

295, 2 Sure 5, 93.

295, 3 Sure 19, 76.

295, 4 Sure 2, 233.

FRAGE 100

Auch Muf. § 166 S. 53 ult. und I. J. 430, 17—21 berichten von der verschiedenen Terminologie. Das 7 Hadd der Hudūd des Farrā war الحاد überschrieben (Fihrist S. 67).

296, 16 L.: يكون ما.

FRAGE 101

wird als Streitfrage auch Asrār 136, 19—137, 6 und I. J. 682, 23—683, 11 behandelt. Hätte I. J. 683, 4, der abweichend von Anbari behauptet, dass die Ansicht des Sirāfi auch die der Kufer sei, Recht, dann hörte diese Frage auf, eine Streitfrage der beiden Schulen zu sein, und nur Ibn as-Sarrāg bliebe allein für sich. Im Gegensatz zu I. J., der der Ansicht des Sibawaihi auch hier den Vorzug gibt, tritt Anbari für die Richtigkeit der kufischen Meinung ein.

FRAGE 102

wird als Controverse Asrār 151, 13—152, 1 und von I. J. 462, 16—463, 24 und 993, 16—994, 19 behandelt. Aus ihm erschen wir, dass die kufische Meinung die des Kisāi und Farrā ist, während Sibawaihi als Repräsentant der basrischen Vulgata gilt. Eine eigentliche Streitfrage der Schulen ist diese Frage aber nicht: die älteren basrischen Grammatiker, Ḥalil, Jūnus und Garmī. haben alle eine der Sibawaihi entgegengesetzte Meinung. Die Interpretation des S. 298, 22 angeführten Koranverses, in der Sibawaihi und Ḥalil voneinander abwichen, bildet den Ausgangspunkt dieser Streitfrage (Vgl. Sujūṭi: Ašbāh

FRAGE 98

wird als Controverse auch *Asrār* 135, 10—18, I. J. 418 ff. (zu *Muf.* § 162) und *Lisān* s. v. ل 20, 322 ff. behandelt. Eine eigentliche Streitfrage der Schulen, ist diese Frage aber nicht. Dazu sind die Ansichten der Basrer selbst zu sehr geteilt; schon *Ḥalil's* Ansicht weicht ja von der basrischen Vulgata, die auch hier *Sibawaihi's* Meinung repräsentiert (I. J. 418, 22 ff. 421, 21 ff.), ab.

290, 12 Ich habe dies Sprichwort nirgends gefunden. Der Sinn ist der, dass man das, was man von Natur schon besitzt, sich nicht erst durch künstliche Mittel zu verschaffen braucht.

291, 5 Dichter: *Farazdaq*. *Diwan* ed. Boucher S. 103 N°. 90, 12. *Ḥiz.* 2, 409. *Howell* 1, 533 (L. und E. الداهير).

291, 7 Dichter: *Ḥumaid al-arqaṭ*. *Sib.* 1, 335. *Muf.* 52, 14. I. J. 422. *Ḥiz.* 2, 407, 8.

291, 9 Dichter: *Dū'l-Iṣba' al-'adwānī*. *Sib.* 1, 335. *Ḥiz.* 2, 406. *Muf.* 52, 15. I. J. 422 f. *Howell* 1, 535.

291, 16 in L. fehlt انت; ergänzt aus E.

292, 10 f. Diese Bemerkung könnte nur auf Frage 102 u. 103 gehen, dort ist aber Entsprechendes nicht zu finden.

FRAGE 99

enthält in ihrem kufischen Beweise die berühmte Disputation zwischen *Sibawaihi* und *Kisāi*, die als المسئلة الزنبورية bekannt ist. Sie findet sich in fast wörtlicher Übereinstimmung auch in *Sujūṭi's* *Aṣbāḥ* 3, 15, wo sie den *Amālī* des *Abū'l-Qāsim az-Zāğgāgī* entnommen ist.

293, 21 L.: بلدكما.

293, 23 L.: أهل البصرة والكويت منهم محضرون.

293, 25 Allo 3 *Hss.* und *Sujūṭi* a. a. O. lesen ابو زباد; nach Flügel (ed. *Fihrist* 51, 28 und *Gramm. Schulen* S. 44) heisst dieser Schiedsrichter ابو زبعر.

284, 18 Dichter: Imrū ʿI-Qaia. Ahlwardt: Six poets S. 149.
Nº. 48, 65. Muʿallaqāt ed. Lyall S. 26. Sib. 1, 291. Hiz. 4, 121.

284, 21 L.: حرف statt جرّو.

285, 1 f. L.: ضربتموها.

285, 6 f. L.: اكرمتموها.

FRAGE 97

wird als Streitfrage von Sirāfi (Sib. Rand 1, 388), I. J. 437, 15 ff. und 439, 1—440, 5 und Lisān s. v. لا 20, 359, 14 behandelt. Anbari stellt sich hier ebenso wie in Frage 10 auf die kufische Seite. Es fragt sich allerdings, ob er ganz selbstständig zu dieser Entscheidung gekommen ist, denn schon an-Nahhās (Hiz. 2, 432, 16) hatte dasselbe Urteil gefällt. Sibawaihi wird in den oben angeführten Parallelen als eigentlicher Träger der basrischen, und neben al-Aḥfaṣ vor allem Farrā als Urheber der kufischen Ansicht bezeichnet (Vgl. ausserdem Muf. § 169 S. 55, 4 ff.; Hiz. 2, 431, 23. 432, 2). — Der Text unserer Frage wird Hiz. 2, 431, 23—432, 1 und 432, 21—27 kurz und übersichtlich wiedergegeben.

285, 15 Sure 34, 30.

285, 18 Vgl. Frage 10.

286, 7 لي ergänzt aus E.

287, 6 Vgl. die Anm. zu 78, 25.

287, 8 Sure 7. 57. 63. 71, 83. 11, 52, 64, 85. 23, 23, 83.

288, 6 Dichter: Jazīd b. al-Ḥakam. Aḡānī 11, 105, 7. Sib. 1, 340. Kāmil 651, 5. ʿAini 3. 262. Hiz. 1. 496. 2. 430. 4, 332 (Suj. Muḡ. 237). Muf. 55, 1. I. J. 437. 1062. 1223. Howell 1, 555.

288, 8 Dichter: ʿAmr b. al-ʿĀ. ʿAini 3. 260. Hiz. 2, 432. I. J. 438. Lisān 20, 359 (L.: حرف statt حرف). — Alle 3 Hss. lesen statt عيس das infolge seines Endbuchstabens unmögliche عيس.

288, 10 Dichter: ʿUmar b. al-Rabiʿa. Diwan ed. Schwarz S. 228 N°. 353. Hiz. 2, 429. Muf. 55, 2. I. J. 437 f. Howell 1, 555.

288, 16 Gāhiz: Ḥajawān 6, 29 (L.: حسيل).

ed. Kosegarten S. 287. Hiz. 2, 498. 4, 574. Suj. Mug. 257.
I. J. 457, 2. Kāmil 12, 3. Howell 1, 580.

279, 21 L.: وَأَمَّا.

279, 22 Sure 12, 93.

279, 23 Sure 18, 47.

279, 25 L.: وَأَمَّا.

280, 1 L.: وَأَمَّا statt وَأَمَّا.

280, 7 L.: مفتوحة.

280, 22 L. liest irrtümlich beide Male اللذان. Die erste Form ist jedoch al + džāni, die zweite al + alladžāni.

281, 19 Hiz. 2, 497. Howell 1, 579.

281, 22 Hiz. 2, 498. Howell 1, 580.

FRAGE 96

wird in ihren beiden Teilen als Streitfrage auch von I. J. 416, 17—24 und 417, 12—16 mitgeteilt. Nach Hiz. 1, 228, 7 teilt auch al-Abfaš die kufische Meinung. Unser Text wird fast vollständig Hiz. 2, 399, 25—400, 16 zitiert.

282, 8 Vgl. die Anm. zu 209, 7.

282, 10 Sib. 1, 9. Hiz. 2, 400. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 41.

Ibn Kaisān bei Wright: Opusc. arab. S. 50.

282, 12 Hiz. 2, 400. Lisān 20, 366.

282, 14 Sib. 1, 8. Hiz. 1, 227. 2, 399. 3, 443. 4, 140. I. J. 417, 15. Howell 1, 1559. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 40.

282, 15 L.: أراد في.

283, 4 L.: والانسان.

283, 10 in L. fehlt والعلة, ergänzt aus E.

283, 15 L. hat beide Male وجد. Vgl. Anbari: Nuzhat S. 4.

283, 18 L.: وعلى وجه.

284, 5 Vgl. die Anm. zu 144, 13.

284, 7 Nirgends gefunden.

284, 16 Dichter: an-Nagāš al-hāriṭi. Sib. 1, 8. Hiz. 2, 400. 4, 367. I. J. 1336, 11. Howell 3, 428. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 39.

als gleichsam vokalisiert gilt], so sagen wir: [Das ist richtig], jedoch hat es jedenfalls nicht die volle Leichtigkeit [wie ein vokalisierter Konsonant] und ist nicht frei von Schwere”.

276, 15 بحرفين = „gilt für zwei Konsonanten“ (باء الثمن).

276, 19 L.: قوى.

276, 21 L.: التفت.

276, 25 L.: ظلهمة.

277, 1 Hinweis auf Frage 105.

277, 6 Dichter: Farazdaq. Kāmil 174, 15. I. J. 248. Howell Intr. VI.

277, 14 L.: لعلت statt لعلت. Derselbe Text findet sich fast wörtlich Sib. 2. 159, 19 ff. — E. und C. geben hinter العرب noch 2 Beispiele für die Insertion und den Ausfall des nūn: نحو تبشرونى وقلينى, von denen das erste der Sure 15, 54, das zweite einem Vers des ‘Amr b. Ma’dikarib (Sib. 2, 157. Hiz. 2, 445. I. J. 412) entnommen ist. — Die folgenden Worte übersetze ich: „da sie vor der Mühe darum bewahrt worden sind, haben sie keine Veranlassung...”

277, 17 f. L.: وثقت statt وثقت.

FRAGE 95

I. J. 444, 8—445, 14 und 456, 13—457, 8 behandelt beide Themata auch als Streitfrage. — Hiz. 2, 498, 3—5 und 12 f. finden sich Zitate aus unserer Frage.

27b. 3 L.: تكنيرا.

27b. 13 L.: لاعف ولاء.

278. 15 L.: وهو وجب.

27b. 18 L.: م زد.

278, 21 L.: وكسرت.

279, 6, 8 und 10. Diese drei Verse habe ich nirgends gefunden; der letzte von ihnen fehlt in E. und C.

279, 12 Dichter: Ragul min Huḡail. Poems of the Huzailis

274, 4 (Lies: ^{دوني}) Dichter: Ġarīr. Diwan (Kairo 1813) 1, 80, 16. 'Aini 1, 91. Ĥiz. 1, 34. Ibn Ġinni bei Rescher S. 28. I. J. 29. 76. Muf. 154, 20. I. J. 1231. Suj. Muğ. 258. Howell 3, 701.

274, 6 (Lies: ^د) Dichter: Zuhair. Ahlwardt: Six poets S. 89 N°. 14, 2. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 28.

274, 8 Dichter: Imru 'l-Qais. Ahlwardt: Six poets S. 146 N°. 48, 1. 'Aini 4, 130, 414. Ĥiz. (1, 538) 4, 397. I. J. 315. Suj. Muğ. 158. Howell 1, 351.

274, 9 Lies: ^{الترنم}.

274, 13 (L.: ^{لعبدوا}) Dichter: al-Aḥa. Sib. 2, 153. 'Aini 4, 340. I. J. 233. 1239. 1366, 18 (Suj. Muğ. 196).

275, 5 Sure 112, 1 f.

275, 7 Sure 36, 40.

275, 9 Dichter: Abū 'l-Aswad ad-dualī. Sib. 1, 72. Ĥiz. (1, 137) 4, 554. I. J. 168. Muf. 155, 4. I. J. 1235. Suj. Muğ. 316. Howell 3, 703. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 39.

275, 12 Dichter: Ibn Qais ar-Ruqajjāt. Ĥiz. (3, 268) 4, 555 I. J. 1236.

275, 15 Ĥiz. 4, 556. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 39. Sujūṭi: Aṣbāḥ 3, 240. — (L. und C. lesen ^{الوجه الصبح}; E. hat den üblichen Text).

275, 19 Dichterin: Imra'a min banī 'Āmir. Ĥiz. 3, 304. 4, 555. Howell 1, 864, 1446. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 163, 4. Abū Zaid: Nawādir 91.

275, 21 Dichter: 'Abdallah b. az-Zibaḥrā. 'Aini 4, 140. Ĥiz. 4, 555. Ḥamāsa 64, 8. Abū Zaid: Nawādir 167. Ibn Duraid: Iṣṭiqāq 9. Kāmil 143, 8. I. J. 1236.

275, 23 Ĥiz. 4, 555. Kāmil 143, 10. Abū Zaid: Nawādir 117, 17. Bekrī 100 a. v. ^{أمج}.

276, 1 Abū Zaid: Nawādir 91.

276, 12 f. Übersetze: „Was aber ihre Behauptung anlangt, dass im Alif ein Übermass von Dehnung steckt [wodurch es

FRAGE 93

270, 18 L: *الياء الساكنة*.

270, 14 Verbessere: *الياء لالتقاء*.

270, 18 *ويبقى* fehlt in L, ich habe es nach Z. 14 ergänzt.
E. und C. haben einen etwas abweichenden Text: *ثم حذف
الالف لسكونها وسكون التنوين بعدها*

FRAGE 94

wird als Streitfrage von I. J. 1238, 1—22 behandelt, der die basrische Ansicht als die des Ḥalil und Sibawaihi überliefert. Die abweichende Meinung ist nach Zamahšari (Muf. § 610) nur die des Jūnus. — Ein kleines Stück unseres Textes wird Hiz. 4, 569, 17—26 zitiert.

271, 18 Zu meiner Lesung *بأما* vgl. Caspari § 384, 3.

271, 15 „das Äusserste, was behauptet werden könnte, wäre, dass . . .“ vgl. die Anm. zu 117, 14.

271, 18 Suro 6, 163.

271, 20 Freytag: Proverbia 2, 428. Ferner: Muf. § 663, besonders S. 168, 1 und I. J. 1317 ff.

272, 1 Sure 10, 89 (gewöhnlich *تَتَّبِعَانِ*).

272, 4 „zu dieser Art (des leichten nūn) gehören auch Fälle, denen die Insertion (durch den Qijās) nötig gemacht wird“. Vgl. 277, 10.

272, 15 L: *ن* mit E. und C. geändert in *نه*.

272, 17 L: *نوى*.

273, 17 Sure 96, 15.

273, 18 Sure 12, 32.

273, 20 Dichter: Abū Ḥajjān al-faḡaṣī. ‘Aini 4. 329. Hiz. 4, 569. Sib. 2, 153. I. J. 1241. Howell 3. 715.

273, 23 Über den Reimfehler ikfā vgl. Freytag: Arab. Verskunst S. 327 ff.

FRAGE 90

wird als Controverse von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 124 § 273 Anm. 5 und Sib. Rand 1, 475) und I. J. 1128, 20—1129, 18 und 1229 behandelt. Da Kisāi ausdrücklich von der kufischen Ansicht ausgenommen wird (Hiz. 4, 348, 16), scheint Farrā auch hier ihr eigentlicher Träger zu sein.

264, 12 Sure 17, 78.

264, 14 Sure 68, 51.

264, 15 Sure 37, 167 f. (L.: كادوا).

264, 16 Sure 17, 108.

264, 18 Dichterin: 'Atika bint Zaid. Diwan der Ḥansā (Beirut 1888) Anhang S. 165. 'Aini 2, 278. Hiz. 4, 348. Muf. 138, 7. I. J. 1128. 1229. Suj. Muğ. 26. Howell 3, 418. (Alle 3 Hss. lesen: كتبت).

264, 21 Vgl. Frage 24.

265, 7 Sure 67, 20 und 36, 14.

265, 8 Sure 25, 5.

FRAGE 91

wird als Streitfrage am Ende des Artikels كيف Lisān 11, 224 behandelt. I. J. 556, 8—557, 7 und 561, 2—6 behandelt das Thema nicht als strittig.

266, 2 in L. fehlt لبنا.

266, 7 „bürgst du ihm dafür, dass du bist..." Verbessere also hier und 267, 5: تكون. — In L. fehlt على.

266, 14 „ist es zu schwach um Verwendung zu finden". Vgl. 255, 16.

FRAGE 92

wird als Controverse auch von I. J. 1199, 8—14 behandelt.

268, 2 L.: الذى تدخل.

268, 8 L.: الواو والياء.

268, 9 Vgl. S. 129, 16 ff.

269, 7 L.: ما نظير له.

262, 3 Sure 18, 23.

262, 9 Sure 53, 33.

262, 15 Vgl. z. B. S. 260, 12 ff.

FRAGE 89

wird als Streitfrage auch von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 125 § 273 Anm. 6) und I. J. 1181, 13—1182, 17 behandelt. Zamahšeri (Muf. § 563 S. 146, 6) überliefert die kufische Ansicht als die des Farrā. — Die S. 242, 12 von Anbari nebenbei mitgeteilte Redensart gehört auch zum Thema dieser Frage.

262, 20 Sure 67, 20.

262, 21 Sure 36, 14.

262, 22 Sure 14, 12 und 13.

262, 23 Sure 2, 87.

263, 1 Sure 43, 81.

263, 7 Sure 7, 57, 63, 71, 83. 11, 52, 64, 85. 23, 23, 33.

263, 8 Vgl. die Anm. zu 124, 1.

263, 9 Sure 3, 153.

263, 10 Sure 23, 42. — Sure 4, 154. 5, 16.

263, 13 Die Worte *ما مَوْجَع* fehlen in L.; im folgenden stimmen die 3 Hss. aber überein. Ich übersetze: „was aber ihre Beweisstellen betrifft, so lehren auch wir das aus den meisten von ihnen sich Ergebende“. Vgl. zu 180, 20.

263, 21 Dieselbe Tradition: Lisān 4, 265, 7 v. u.

263, 22 Dichter: Farazdaq. Lisān 4, 265 s. v. *عبد* zitiert den Vers in der hier vorliegenden Gestalt, während Ġauh. s. v. *عبد* denselben, etwas abweichenden Text wie der Diwan (Maǧmūʿ muštamil ʿalā ḥams dawāwīn, Kairo 1293, S. 198) hat.

264, 5 L.: *وَنَدَّ*.

264, 6 Man erwartet eigentlich entsprechend dem Vorangehenden *نَعَى* *حَدَّثَ نَعَى*, aber auch der von mir gedruckte Text, den alle 3 Hss. bieten, gibt einen Sinn: „im Gegensatz zur Negation, denn sie wird (wenn sie zu einer andern N. tritt; vgl. Z. 4) zur Bejahung“.

396, 643. Suj. Muğ. 303. Howell 2, 60. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 41 (L.: اخاك geändert nach E. und C.).

258, 13 Ahlwardt: Six poets S. 98 N°. 17, 14. Sib. 1, 388. Kāmil 78, 12. 'Aini 4, 429. Hiz. 3, 643, 652. Muf. 150, 10. I. J. 1206. Suj. Muğ. 283.

258, 16 Dichter: Zuhair b. Mas'ūd. Abū Zaid: Nawādir 70. Hamāsa 259, 17. Ibn as-Sikkīt ed. Cheikho S. 143. Lisān 8, 33 s. v. غسس.

260, 2 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 118 N°. 43, 37, 54. Suj. Muğ. 19. I. J. 163, 22 (L.: لختبك scheint, da es sich in allen 3 Hss. findet, ein Versehen des Ibn Anb. zu sein; Tāğ liest: المعتبك).

260, 9 Dichter: al-Quḥaif al-ʿuqaili. Abū Zaid: Nawādir 176. Kāmil 342, 11. 488, 12. 'Aini 3, 282. Hiz. 4, 247. I. J. 148. Suj. Muğ. 142. Howell 3, 359.

FRAGE 88

ist in dieser präzisen Form keine Streitfrage, sondern nur eine Verallgemeinerung der Interpretation der vielen angeführten Koranverse. Nach Lisān s. v. انى 16, 176, 21 ff. ist diese Interpretation aber nicht nur kufisch, sondern allgemein anerkannt und beglaubigt.

260, 20 Sure 2, 21.

261, 3 Sure 2, 278.

261, 6 Sure 5, 62 und 3, 133.

261, 7 Sure 48, 27.

261, 8 Dieselbe Tradition findet sich 'Iqd al-farīd (1316) 2, 5, 24. — Das in L. fehlende اجل ist aus C. ergänzt; man kommt aber auch mit دار allein im Sinne von „Hausgenossen, Stamm“ aus.

261, 11 Habe ich nirgends gefunden.

261, 12 L.: لى لنا.

261, 20 Vgl. S. 199, 17 ff.

261, 22 L.: لى statt لى.

255, 5 L.: **الفعل عليه**.

255, 8 L.: **لان الاصل**.

255, 19 Sib. 1, 407. I. J. 1214. Hiz. 1, 456. 3, 639.

255, 21 Dichter: Ka'b b. Ġu'ail. 'Aini 4, 424. Sib. 1, 407. I. J. 1214. Hiz. 1, 457. Howell 2, 57.

255, 23 Dichter: Hišām al-murri. Sib. 1, 407. Hiz. 3, 640 (L.: **ل** habe ich mit E. und C. in **ل** verbessert).

256, 9 Siehe die Disputation zwischen Abū 'Umar al-ġarmi und al-Farrā S. 25, 15 ff. Ausserdem vgl. Frage 12.

256, 17 Sure 84, 1.

FRAGE 86

Dass die Basrer hier erleichtern und die Kufer und besonders Farrā erschweren, hat wohl seinen Grund darin, dass diese sowie die vorhergehende und folgende Frage (85—87) die konsequente Folge der in Frage 84 gegebenen kufischen Erklärung des Apocopatus im Konditionalsatze ist. Da nach kufischer Auffassung der Apocopatus infolge des **جوار** steht, muss alles, was diesen **جوار** zerstört, d.h. jedes ungewöhnliche Dazwischentreten irgend eines Wortes zwischen die beiden Verba, eingeschränkt werden (Frage 86), während andere, noch so radikale Umstellungen (Frage 85 u. 87), falls sie den **جوار** nicht zerstören, erlaubt sind.

257, 4 L.: **جُورَة**.

257, 15 Ed. Krenkow. J. R. A. S. 1907 S. 864. Hiz. 3, 642. Sirāfi bei Jahn 2, 2 § 256 Anm. 11.

257, 20 L.: **بِأَصَمِ أَوْ أَلَسَرِ**.

FRAGE 87

wird als Streitfrage von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 109 § 256 Anm. 6 und 11) behandelt. — Hiz. 4. 248, 12 erwähnt eine nebensächliche Stelle aus dem Text dieser Frage.

258, 10 Dichter: 'Amr b. Ĥutārim. Naqā'id ed. Bevan S. 141 ult. Sib. 1, 366. Kāmil 7b, 16. 'Aini 4, 430. I. J. 1207. Hiz. 3,

- 250, 17 L.: *واغسلوا*.
- 250, 21 Ahlwardt: Six poets S. 81 N^o. 4, 2 (Hiz. 4, 128).
- 250, 23 L.: *سواني كالور*.
- 251, 2 Hiz. 2, 324. Asrār 133 (L. hier und in der folgenden Zeile: *ملحوج*).
- 251, 3 Alle 3 Hsa. lesen *يكون* statt *يقول*.
- 251, 5 Dichter: al-‘Aǧǧāǧ. Diwan ed. Ahlwardt S. 47, N^o. 29, 108. Hiz. 2, 322, 13, 28. 328, 21. Asrār 134, 2.
- 251, 11 Sure 72, 13 und 30, 35.
- 251, 18 Vgl. Frage 5.
- 252, 11 L.: *قال* statt *قل*.
- 252, 15 Da diese Worte sich mit Abū ‘Uṭmān al-māzinī beschäftigen, muss L.: *زعم* in *زعم* verbessert werden. — C. bestätigt meine Vermutung.
- 253, 12 Dichter: ar-Ra‘ī. ‘Aini 3, 91. 4, 173 Ġauh. s. v. *رجح* Howell 1, 229. ‘Askarī: K. as-sinā‘atain S. 136.
- 253, 14 Vgl. die Anm. zu 210, 13.
- 253, 16 Mu‘allaqāt ed. Lyall S. 68.
- 253, 18 Dichter: ‘Abdallah b. az-Zība‘rā. Kāmil 189, 13. 209, 21. 403, 1. Hiz. 1, 330, 500. 4, 6. I. J. 224. Howell 3, 467. Fārisi bei Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. S. 414. Ḥarīrī: Durra S. 67.
- 253, 19 L.: *سيفا على رما*.
- 253, 20 ‘Aini 3, 101. 4, 181. Hiz. 1, 330, 4. 499. Suj. Muǧ. 314. Howell 1, 228.
- 253, 22 Hiz. 1, 500 ult. Kāmil 189, 14. 210, 1. 403, 3.

FRAGE 85

wird auch von Sirāfi (Sib. Rand 1, 457) als Streitfrage behandelt. Darnach ist Farrā der Träger der kufischen Anschauung. Vgl. auch I. J. zu Muf. § 591.

254, 17 Meine E. folgende Änderung von L.: *في العمل* in *في* war vielleicht nicht notwendig. Auch C. liest *في*.

selbe Streitfrage behandelt I. J. 935, 23—936, 14. — Hiz. 3, 623, 3 notiert kurz eine Stelle unseres Textes.

245, 21 Hiz. 3, 622. I. J. 936.

246, 22 I. J. 936, 13 hat nur den zweiten Halbvers.

FRAGE 83

Vgl. für die erste Hälfte der Streitfrage den Nachweis zu Frage 79, auf die auch Anbari (S. 248, 15) im Beweise Bezug nimmt, und für die zweite Hälfte I. J. 1081, 17—1082, 2. Sibawaihi und Ḥalil sind darnach die Träger der basrischen, Farrā der der kufischen Ansicht.

247, 10 L.: معنى لن.

248, 6 Ukbari: Šarḥ Mutanabbi (1287) 1, 216. — „Ich suchte den Neid, die Missgunst des A. D. zu besänftigen, indem ich ihn hinhielt bis zur Zeit der Sommerweide und bis dass die jungen Kamele üppig werden“.

248, 23 Vgl. Frage 55.

249, 2 lies: العجل.

249. 7 f. لنتناولت العربية, „erreichbare, naheliegende (und daher wahrscheinliche) Annahmen“. — العربية bei Dozy: chose analogue; preuve, conclusion accessoire möchte ich mit „Parallele“ übersetzen. — In L. fehlen die Worte لا في صلة حي (nach E. ergänzt), und steht مجرد statt مجرد.

249, 16 Vgl. S. 236. 11 ff. in Frage 78.

FRAGE 84

wird als strittig auch Asrār 133. 6—134, 19 behandelt.

250, 12 Sur. 95, 1.

250, 14 Sur. 5, 5.

250, 15 Welcher Jahjā gemeint ist, ist ungewiss, da ʿAṣim einen Schüler dieses Namens nicht hatte; vielleicht: Jahjā b. al-Ḥarīṭ ad-dūnārī oder Jahjā b. Jaʿmar (Vgl. Nöldeke: Gesch. d. J. 1860 S. 296 f., 306).

243, 8 Dichter: 'Ubaidallah b. al-Hurr. Sib. 1, 396. Hiz. 3, 660. Muf. 113, 20. I. J. 958. 1366. Howell 2, 75.

243, 10 Dichter: Ba'ḍ banī Asad. Sib. 1, 396. Hiz. 3, 660. Lisān 8, 152 a. v. برقص. Nur Vers 2: I. J. 40.

FRAGE 81

wird als strittig auch von Šantamari (bei Jahn 2, 2 S. 110 § 258 Anm. 1) und Lisān 20, 97 ult. ff. a. v. کمی behandelt. — Hiz. 4, 286, 19—287, 18 gibt unseren Text vollständig und wörtlich wieder.

243, 22 L.: کيما يان.

244, 2 Hiz. 4, 286. Aḡānī 20, 20. Poems of the Huzailis ed. Kosegarten S. 13, 20.

244, 4 Dichter: Ġamīl. 'Aini 4, 407. Hiz. 3, 592. 4, 286. Suj. Muḡ. 170 (Ein ähnlicher Vers des 'Umar b. abī Rabī'a Hiz. 2, 423, 21. Suj. Muḡ. 64, 11).

244, 6 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt. Krit. App. S. 107 zu 86, 10. Hiz. 3, 591. 4, 286. Šantamari bei Jahn 2, 2 § 258 Anm. 1.

244, 8 Hiz. 4, 286. Lisān 20, 98, 101.

244, 10 Hiz. 4, 287. Šantamari bei Jahn 2, 2 § 258 Anm. 1.

244, 17 L.: احبها, geändert nach Hiz., C. und E.

244, 24 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 183 N^o. 86, 10 (Krit. App. S. 107). Sib. 1, 408. 'Aini 4, 409. Hiz. 3, 591 penult. 4, 282.

245, 2 Sib. 1, 408. Hiz. 3, 591. 4, 287.

245, 4 (L.: ناصطع) Ḥamāsa 803.

245, 7 Alle 3 Hss. lesen يقبح, nur Hiz. das flüssigere قبح.

FRAGE 82

besteht eigentlich aus 3 Fragen, einer erklärenden und zwei normierenden, von denen zwei, auf die daher auch im Beweise verwiesen wird, schon in Frage 79 und 80 erledigt sind. Die-

237, 15 In L. fehlt das zweite جئتك.

237, 19 ff. Über die kufische Erklärung von *حتى* und *إلا* vgl. Frage 34, S. 119, 11 ff. und Frage 83.

FRAGE 79

wird als Controverse I. J. 927, 17—928, 18 zugleich mit der folgenden Frage 80 behandelt, mit der sie ebenso eng zusammengehört wie die beiden in Frage 82 gemeinsam abgehandelten Themata.

238, 18 In L. fehlt *إنها*.

238, 19 Verbesserung: *مقامها*.

239, 22 Lies *تذهبون*; es ist doch die kufische Meinung. Vgl. Frage 72, besonders 214, 22 ff.

240, 14 L.: *جئتك* statt des zweiten *جئت*.

240, 20 L.: *تقبل* statt des zweiten *تغيد*.

241, 2 Vgl. Frage 74.

FRAGE 80

Vgl. die Nachweise zur vorhergehenden Frage und ausserdem I. J. 1218, 20—1219, 6. Sibawaihi ist der Träger des basrischen Standpunktes (I. J. 1219, 3), und der anonyme, radikale Kufer (S. 241, 21) ist Farrā, der seine Ansicht in seinem Koran-kommentar niedergelegt hat (Hiz. 3, 586, 1 ff.), aus dem auch der hier folgende kufische Beweis stammt. — Hiz. 3, 585, 18—30 gibt kurz, aber doch ziemlich genau den Inhalt unseres Textes wieder.

242, 4 'Aini 4. 405. Hiz. 1, 8. 3, 585. Suj. Muğ. 173. I. J. 928. 1219. Howell 3. 590.

242, 8 Dichter: al-*ʿAǧǧāǧ*. Diwan ed. Ahlwardt S. 82 N°. 34, 1; S. 40 N°. 22, 62. Gauh. s. v. صرف.

242, 20 *وَقَفَّ = نَحَسَّ عَنِ سَيِّءٍ* m. Lane s. v. u. 2797c.

242, 23 Vgl. S. 37, 4 ff.

243, 6 Sure 25. 68 f.

Sib. 1, 427. Kāmil 111, 16. 'Aini 2, 215. Hiz. 4, 90. Muf. 122, 6. I. J. 1022.

234, 17 Sure 2, 66 und 9, 118.

234, 20 „weil er der sprachreinste und zuverlässigste von denen ist, die den Buchstaben Dād ausgesprochen haben“ d. h. von den Arabern. Vgl. Lane s. v. ضاد.

234, 24 Dieselbe Erzählung aus Maidāni bei Howell 1, 94A (als Anm. zu 1, 588).

235, 4 Habe ich nirgends gefunden.

235, 10 Dichter: Tarafa. Nach anderen (Abū Zaid: Nawādir 13 penult.) ihm nur beigelegt. Daher bei Ahlwardt: Six poets nur im Anhang S. 185 N°. 12, 3 (Krit. App. S. 94) 'Aini 4, 337. Hiz. 4, 588. I. J. 858. 1242. Suj. Muḡ. 315. Howell 3, 717. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 41. Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 64.

FRAGE 78

wird auch von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 78 § 234 Anm. 6 und Sib. Rand 1, 408) und I. J. 926, 20 ff. und besonders 1217, 22 ff. (zu Muf. § 595) als Controverse behandelt. Die Kufer sind in dieser Frage gegen ihre Gewohnheit die einschränkenden, weil sie mit Recht nicht alle Konsequenzen der analogistischen Gleichung كَيْمَةٌ = كَيْمَةٌ ziehen.

236, 3 (L.: لا بالي) Dichter: Muslim b. Ma'bad al-asadi. 'Aini 4, 102. Hiz. 1, 364. 4, 162, 165, 536. Suj. Muḡ. 172. I. J. 927. 1101. 1218.

236, 15 Sure 61, 2.

236, 16 Sure 15, 54 und 79, 43 und 78, 1.

237, 1 L.: حيها.

237, 3 In L. fehlt ج.

237, 6 Ich habe die Leidener Lesung فلم voreilig in فسلم verbessert. Auch C. und E. haben jenes Wort.

237, 8 Sure 57, 23.

231, 1 L.: قَزَرَكَ.

231, 9 Zur Erklärung dienen die klareren Ausführungen bei I. J. 933, 15 ff.: ههنا نُصِب بها من قبل انهم: وَاتَمَّا أَصْمَرْتُ أَنَّ ههنا وَنُصِبَ بِهَا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَكُونُوا فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ مَعْنَى الْمَصْدَرِ فَإِذَا قَالَ زُيْنَى قَزَرَكَ فَكَأَنَّهُ عَنِ امْتِنَانٍ مِنْكَ زِيَارَةٌ فَلَمَّا كَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ فِي تَقْدِيرِ الْمَصْدَرِ وَالْمَصْدَرُ اسْمٌ لَا يَسْغُ عَطْفُ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهُ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْعَمَلَ لَا يَعْطَفُ عَلَى الْاسْمِ فَإِذَا أَصْبَرُوا أَنَّ قَبْلَ الْفِعْلِ صَارَ مَصْدَرًا تَجَازَ لَئِكَ عَطْفُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ

231, 11 Er meint die vorige Frage. Vgl. 229, 23.

231, 19 Vgl. die Antwort S. 109, 14 ff. in Frage 29.

FRAGE 77

wird nur kurz von I. J. 957, 17 gestreift. Hiz. 1, 57 f. nennt zwar unseren Text nicht, gibt aber seinen Gedankengang wieder. In Sujūṭī's Iqtirāḥ 22, 13—15 wird ein Stückchen des dritten Teiles unserer Frage zitiert.

232, 7 Sure 2, 77 (Der textus receptus hat: تَعْبُدُونَ).

232, 11 Ahlwardt: Six poets S. 57 N^o. 4, 54. Mu'allaqāt ed. Lyall S. 43. Sib. 1, 401. 'Aini 4, 402. Hiz. 1, 57. 3, 594, 623, 625. I. J. 169. 495. 957. Suj. Muḡ. 270. Howell 2, 54b.

232, 15 Alle 3 Hss. haben dieselbe Dichterangabe. Sonst wird als solcher 'Āmir b. Guwain at-ṭāi genannt. Sib. 1, 129. 'Aini 4, 401. Howell 2, 54a.

233, 13 Sure 2, 233.

233, 15 ff. 'Aini 4, 380. I. J. 1194. Suj. Muḡ. 37. Hiz. 3, 559. Nur Vers 3: Ibn Ginni bei Rescher S. 44. I. J. 925. Howell 3, 593.

233, 21 L.: وَحَد.

233, 24 L.: عَمَد. geändert nach E. — In L. fehlt فيه.

234, 3 Vgl. die Anm. zu 87, 11.

234, 6 Vgl. die Anm. zu 87, 6.

234, 15 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 172 N^o. 21, 2.

glauben machen wollen, sondern mehrfach geteilt (I. J. und Sujūṭi: Ašbāḥ 1, 264). — Eine wörtliche und fast vollständige Wiedergabe unseres Textes findet sich Hīz. 3, 543, 11—544, 10.

226, 3 L.: لَتَعْرِيتَا.

226, 19 Verbessere: بَرْتَفَعْ.

227, 6 In L. und E. fehlt das unentbehrliche Wort مَقَام; in C steht es.

227, 24 Auch hier fehlen in L. und E. die Worte: أَوْ مَجْرُورًا. C. hat einen etwas veränderten Text.

228, 19 Dichter: Ta'abbata-Šarran. 'Aini 2, 165. Hīz. 3, 358, 540. 4, 90. Muf. 109, 19. I. J. 923. Howell 2, 19. Ḥamāsa 36.

228, 21 L. und C.: أَوَّلِي. E. und Hīz.: بَوَّلِي.

FRAGE 75

wird als Streitfrage I. J. 929, 10—24 und Sujūṭi: Ašbāḥ 1, 265, 4 ff. behandelt. Darnach ist Sibawaihi der Repräsentant der Basrer und Farrā der der Kufer.

229, 13 ff. L.: لان الثاني موافقا للاول لا يخالف له خلاف ما وقع
لخلاف فيه وان الثاني مخالف للاول فلما كان الثاني مخالف للاول...

229, 16 Vgl. Frage 29 und 30.

229, 21 ist ein Hinweis auf 166, 6.

229, 22 In L. fehlen die Worte: فاستحال ان يضم الفعل الى الاسم

Vgl. 231, 9. — Gemeint ist offenbar das Maṣḍar (أَن + fut. = Infin.).

230, 6 Er verweist auf den Beweis S. 109, 14 ff.

FRAGE 76

Vgl. die Nachweise zu der vorigen Frage, mit der diese gewöhnlich zusammen behandelt wird, und ausserdem noch I. J. 933, 5—934, 9. Sibawaihi und Farrā sind auch hier die Vertreter der gegenteiligen Meinungen.

230, 21 L.: تَمْنَى.

218, 17 Sib. 2, 34. Der Dichter dieses Verses ist Abū'n-Naǧm. Kāmil 269, 5.

219, 1 „einander drängen — zusammengezogen wd. — sich am Hals des Kameles halten und es besteigen — sich verwickeln — sich auf die Seite legen und strecken — do —“.

219, 8 سَيَّ Nebenform von سَيَّ (Lane s. v. سَوَّ 1458c).

219, 17 Wohl richtiger C.: سليمة عن العارضة.

220, 15 L. und E.: للجُزوم والصحيح; richtig C.

222, 2 L.: لنا لا نسلم.

222, 4 Obwohl die Worte مع الخلف in allen 3 Mss. fehlen, also wohl schon von Ibn Anb. ausgelassen wurden, habe ich sie doch als notwendig einfügen zu müssen geglaubt.

222, 12 Vgl. die Anm. zu 169, 6.

222, 14 Habe ich nirgends gefunden.

222, 16 Die Angaben über den Dichter wechseln. Suj. Muğ. 204. Sib. 1, 8, 318. Hiz. 1, 117, 2 v. u. Howell 1, 1463.

222, 18 Sib. 1, 8. Suj. Muğ. 111. I. J. 457.

222, 22 Vgl. die Anm. zu 169, 1.

223, 1 Vgl. die Anm. zu 169, 21.

223, 3 Vgl. die Anm. zu 185, 20.

FRAGE 73

wird als Streitfrage von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 77 § 233 Anm. 3) erwähnt. während sich weder bei I. J. im Anschluss an Muf. § 404 noch in den Asrār 12, 21—13, 20 und 126, 21 f. ein Bericht über eine Controverse findet.

FRAGE 74

findet sich als Controverse auch Asrār 13. 20—14, 10 und I. J. 922. 6—19. Die Ansicht, der die „meisten“ Kufer zuncigen, ist die des Farrū (Asrār 14, 3). Die Basrer aber sind nicht so einig, wie die einleitenden Satze Anbaris zu dieser Frage uns

216, 5 Mufaṣṣal § 420 S. 112, 20 ff.

216, 11 Sib. 1, 363. 'Aini 4, 418. Hiz. 3, 629. I. J. 942. 964. Muf. 154, 2. I. J. 1226. Asrār 125. Suj. Muğ. 204. Howell 2, 17.

216, 13 Die Angaben über den Dichter wechseln. 'Aini 4, 392. Sib. 1, 379. Muf. 111, 15. I. J. 941. Suj. Muğ. 280. Howell 2, 33. Ibn Wallād in: Brönnle Contr. towards arab. phil. S. 124.

216, 15 Dichter: Mutammim b. Nuwaira. Sib. 1, 363. Suj. Muğ. 204. Hiz. 3, 629. I. J. 964. Howell 3, 689.

216, 17 Lisān 5, 407 s. v. زجر. — Auffälligerweise fehlt لا in L. und E.

216, 21 Mufaṣṣal § 411. S. 109, 21 ff.

216, 23 L.: وانتك.

216, 24 L.: فازرك.

217, 5 Sure 9, 6.

217, 7 L.: قن الجارمة. Die Worte beziehen sich auf die Beispiele 216, 5 ff.

217, 24 Ahlwardt: Six poets S. 81 N°. 4, 7 (Krit. App. S. 38). Sib. 2, 34. Kāmil 268, 21. Hiz. (1, 545) 3, 61. I. J. 495. 514 (Suj. Muğ. 255. 297). Howell 1, 689, 109A.

218, 1 Dichter: Ġuraiba al-faḳ'asī. Ḥamāsa 363. Lisān 14, 180 s. v. نزل.

218, 3 Dichter: Rabī'a b. Maqrūm ad-ḡabbl. Ḥamāsa 29 (Hiz. 2, 305. 3, 62, 565) I. J. 495.

218, 5 Dichter: Ṭufail b. Jazīd al-ḡariḡ. Sib. 2, 34. Hiz. 2, 354. Kāmil 269, 4. I. J. 515. Howell 1, 108A.

218, 7 Sib. 2, 34. Hiz. 2, 354. I. J. 515.

218, 9 (nicht im Diwan) Sib. 2, 35.

218, 11 Sib. 2, 35.

218, 13 I. J. 515.

218, 15 Dichter scheint vielmehr Ru'ba. So der Diwan od. Ahlwardt S. 174 N°. 31, 1 und Kāmil 269, 5. Anders: Sib. 2, 34. Ibn Duraid: Iṣṭiqāq 83.

213, 1 L. : **كافين واين**; geändert nach E.

213, 6 L. : **لانه لوم**; richtig E.

213, 15 „weil die Regentien vor die Verbotenus-Zitate (**حكايات**) treten und diese dann trotzdem **حكاية** bleiben, d. h. wörtlich angeführt werden“. Der Artikel würde dagegen den Charakter der **حكاية** aufheben.

213, 20 in L. fehlt: **ونصبنا اسم**.

213, 24 L. : **بالحر بالتنبين**.

FRAGE 72

wird als Streitfrage behandelt **Asrār** 125, 6—126, 21 und I. J. 965 f. (zu Muf. § 480—1). Darnach ist **Farrā** der Repräsentant der kufischen Lehrmeinung. — **Hiz.** 2, 386, 1 f. erwähnt eine nebensächliche Stelle unseres Textes.

214, 6 **Sure** 10, 59 (gewöhnlich **فليفرحوا**).

214, 8 **Ubajj b. Ka'b** hatte neben der **ʿUtmān**'schen eine eigene Qoranredaktion. Vgl. **Nöldeke**: Geschichte des Qorans (1860) S. 227.

214, 12 Diese Redensart habe ich nirgends gefunden. Der Sinne scheint zu sein: „Stich ihn, und wäre es auch nur mit einem Dorn“. Vielleicht liest man besser **نترزه**.

214, 16 **Hiz.** 3, 630. **Suj. Muğ.** 205.

214, 18 und 20 Nirgends gefunden.

215, 17 Vgl. Frage 55.

215, 19 Dichter: **Ruḥba**. **Diwan** ed. **Ahlwardt** S. 3 N^o. 1, 1. **Gauh.** v. **عمى**. **Hiz.** 3, 115, 6 v. u. I. J. 304, 4. **Suj. Muğ.** 328. **Howell** Intr. XXXV.

215, 21 Vgl. die Anm. zu 166, 21.

215, 23 (L. : **حنمة**) Dichter: **Ruḥba**. **Diwan** ed. **Ahlwardt** S. 150 N^o. 35, 34. **K. arāgiz al-arab** (Cairo 1313) S. 142. **ʿAini** (1, 139) 3, 335. **Suj. Muğ.** 120. I. J. 1159, 24 f. **Howell** 3, 384.

211, 6 (Lies: تَهَضُّدٌ L.: تَهْمَد) Dichter: Abū Ḥizām al-ʿuklī.
Lisān 20, 368 s. v. هـ.

211, 9 Dichter: al-ʿAggāg. Diwan ed. Ahlwardt S. 59 N°. 35, 47 (Krit. App. S. 41) Sib. 1, 7, 46. ʿAini 3, 554. 4, 285. Howell 1, 1025.

FRAGE 71

wird als Streitfrage Lisān s. v. لَيْسَ 16, 186 behandelt. Vgl. auch I. J. 554, 16—556, 3. Sibawaihi ist der Träger der als schlechthin basrisch bezeichneten Anschauung (S. 213, 10. Lisān 16, 186, 18), Farrā der der kufischen (I. J. 554, 22. Lisān 16, 186, 16). Er scheint seine Ansichten im Anschluss an Sure 2, 66 لَآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ dargelegt zu haben, und auch hier war Zaǧǧāg wie meistens sein Gegner.

212, 1 L.: الذی کان کذا.

212, 3 ʿAini 1, 111. Ḥiz. 1, 14 (Suj. Muğ. 17) Howell 1, 596. Allo 3 Haa. lesen auffälligerweise والرشد statt والجلد; diese Lesung muss also schon von Ibn Anb. selbst herrühren. Ich möchte diesen Fehler dadurch erklären, dass Anb., als er diesen Vers aus seiner Quelle abschrieb, gegen Ende schon in die nächstfolgende Zeile seiner Vorlage hineingeraten ist. Zu dieser Vermutung veranlasst mich der Text der Ḥiz. 1, 14, wo noch eine Anzahl anderer Verse als Belege für das Vorkommen des Artikels vor einer Verbalform zitiert werden und der Vers zwei Reihen nach unserem mit den Worten رُشِدٌ نُوْ aufhört. Nur so ist mir dieses auffällige Versehen erklärlich.

212, 5 Ḥiz. 1, 15. In der am Rand angegebenen Form auch ʿAini 1, 477. Suj. Muğ. 59.

212, 7 Vgl. die Anm. zu 69, 17.

212, 12 L.: من کان صغیراً.

212, 14 Sure 103, 2.

212, 16 Sure 73, 15 f.

212, 17 L.: کفرٌ لِّلْأَرْثِ.

auf S. 207, 9. Von dort bis hier wird die baarische Auffassung des Verses 207, 6 entwickelt, die ihm die Beweiskraft im kufischen Sinne rauben würde.

209, 1 *Agānī* 6, 155.

209, 3 *Lisān* 15, 91 s. v. *دسم*. L. und C. lesen *جعد* statt *بعد* in E. Vgl. Lane s. v. *فلان قريب الثرى : ثرى* „einer von dem man leicht etwas erlangen kann“. Wir hätten also hier das Abstractum des Gegenteils.

209, 7 Dichter: al-‘Ugair as-saluli. *Hiz.* 1, 72. 2, 396. I. J. 82. 416. Howell 1, 528. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 40. Ibn Kaisān in Wright: *Opusc. arab.* S. 65.

209, 12 Der Text, der in allen 3 Hss. derselbe ist, ist wohl zu übersetzen: „und er hat doch einen Platz, Autorität in dieser Wissenschaft“. Vgl. Anbari: *Nuzhat* S. 29 *ولما أبو عمرو من العلا* فهو العلم المشهور في علم القراءة واللغة والعربية وكان من الشأن مكان واسمه زبان.

210, 7 Vgl. Frage 96.

210, 13 Dichter: az-Zibriqān b. Badr oder Ḥalid b. aṣ-Ṣulāifān. ‘Aini 4, 171. ‘Askari: K. aṣ-ṣinā‘atāini S. 136. *Lisān* 9, 391 s. v. *جدع*. *Sujūṭi*: *Aṣbāh* 1, 209.

210, 16 Dichter: aṣ-Ṣammāḥ. *Diwan* (Kairo 1827) S. 36. *Sib.* 1, 9.

210, 18 Dichter: Raḡul min Bāhila. *Sib.* 1, 9 (Ed. Kairo 2, 12) Vgl. Jahns Anm. zu § 7, 19. Ibn Kaisān in Wright: *Opusc. arab.* 66. — Nachdem ich sehe, dass C. und E. auch das gewöhnliche *بنى* lesen, möchte ich *بنى* in L. doch für einen Schreibfehler halten.

210, 20 Dichter: al-Ḍā. *Sib.* 1, 9.

210, 22 Dichter: Mālik b. Ḥarīm al-ḥamdānī. Asmaijjat ed. Ahlwardt S. 40 N^o. 42, 18. *Sib.* 1, 8. Kāmil 250, 12.

210, 24 Dichter: Ḥanzala b. Fātik. *Sib.* 1, 9.

211, 2 (L.: *مجد*) *Gauh.* s. v. *غف*. *Lisān* 19, 366.

211, 4 (L.: *جعى*) *Lisān* 5, 108 s. v. *بحر*.

206, 14 Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 166. 'Aini 4, 365. Hiz. 1, 71. Suj. Muğ. 818. I. J. 81. Howell 1, 22A (L.: قيس kann leicht aus حصن vorlesen sein; es findet sich nämlich sonst nirgends, auch nicht in E. oder C.).

206, 20 Asmaijjat ed. Ahlwardt S. 21 N°. 21, 1. 'Aini 4, 366. Hiz. 1, 72. Howell 1, 22A.

207, 1 Hiz. 1, 72. I. J. 81.

207, 6 Dichter: Dū'l-Iṣḡa' al-'adwānī. Aḡḡānī 3, 4. 'Aini 4, 364. I. J. 81.

207, 10 Sure 27, 22.

207, 12 Dichter: Nābiḡa al-ḡa'dī. Sib. 2, 26. Kāmil 611, 11. (Hiz. 4, 4) Howell 1, 34.

207, 13 Sure 11, 71.

207, 16 (L. حوراً) Dichter: Zuhair? (Nicht im Diwan). Sib. 2, 26. Lisān 4, 317.

207, 18 Sib. 2, 26.

207, 20 Sib. 2, 26.

207, 22 Sib. 2, 26.

207, 24 Dichter: 'Adī b. ar-Riqā'. Sib. 2, 25. Hiz. 1, 98.

208, 2 I. J. 696. 'Iqd al-farid (Ed. 1316) 3, 121. Sujūḡi: Aṣḡāh 3, 77, 121.

208, 7 Ibn Sida: Muḡaṣṣaṣ 16, 187. Diwan des Aḡḡā Cod. Escor. fol. 38b (Darnach L.: وكنوا verbessert). Die Glosse kommentiert dort den Vers: يعول أُنعدوا سُرَابِيم قبل أن تُنفِد عُولِهِم

غِيْرَة أُنعدوا لَحْم قبل أن تُنْعِد دِرَاهِمِهِم لِأَنْتِهِم مِيَّاسِبِر

208, 10 (L.: تعود) Hiz. 2, 511. Lisān 19, 244 s. v. طوى. Ibn al-Anbārī: Nuzhat al-alibbā 250.

208, 12 L.: فطعاً.

208, 16 L.: والتنعيل من.

208, 18 Dichter: al-Muḡajjis. Ġauh. s. v. صهم.

208, 21 Mit لَاَ beginsnt die Begründung zu dem يجوز

Traditionsmaterials auf die kufische Seite stellen und die strenge Regel, an der Sibawaihi und Mubarrad festhalten (I. J. 81, 10 f.), annullieren. I. J. allerdings (81, 9—82, 14), der aus der grossen Zahl der Belegverse absichtlich nur die drei anführt, bei denen auch eine andere Überlieferung vorliegt oder die sonst anders erklärt werden können, beharrt auch auf streng basrischem Standpunkt. Im Anschluss an seine Bemerkung 82, 9 ff. kann man feststellen, dass in fast allen zitierten Versen nur Eigennamen diptotisch statt triptotisch gebraucht werden; insofern hätte er mit seiner Behauptung, dass in der Poesie schon *eine* der neun *ʿIal* zur Aufhebung der triptotischen Flektion genügt, Recht. Diese Beobachtung hat vor ihm aber schon der Grammatiker Suhaili († 581) gemacht (Ḥiz. 1, 71, 10). — Ḥiz. 1, 72, 10 ff. und 72, 25—73, 7 nennt Anbari als denjenigen, der diese Frage am ausführlichsten behandelt, und gibt Auszüge aus ihr; auch 2, 396. 19—22 finden wir ein Zitat unseres Textes.

205, 10 L.: ما لا ينصرف.

205, 16 Diwan ed. Salhani (1891) S. 76. Howell 1, 23A (L.: غدوري. Meine Lesung in E. und C.).

205, 18 Findet sich weiter im Diwan (Tunis 1281) noch bei Ibn Hišām, dagegen bei Bekri 287 und Gauh. s. v. حن.

205, 19 Sure 9, 25.

205, 21 Diwan ed. Boucher N°. 76, 2 S. 88. Der Vers stammt nach anderen von Ibn Ahmar oder Ṭrimmāh. Ḥiz. 1, 71. Muf. 7. 1. I. J. 44. Howell 1. 13.

206, 1 Sib. 1. 159 (Ed. Kairo 222). Ḥiz. 1, 72. Aḡānī 15, 87.

206, 4 ʿAini 4, 367. Liṣān 5. 360. 7, 311. Vgl. Aug. Fischer in Z. D. M. G. 50, 220 ff., der auch unseren Text zitiert.

206, 10 Ḥamāsa 721. Ḥiz. 1, 71.

206, 11 L. und E. لا عروى. C.: لا عروى. Möglich nur: لا عروى.

206, 12 (L.: نَمِيَّةٌ نَاسْتُ... نَمِيَّةٌ. C.: بالنصل. Richtig E.). Ḥiz. 1, 72 (liest نَمِيَّةٌ). Vgl. Antara's Vers bei Ahlwardt: Nā poets S. 43 N°. 20. 1.

vorrat (bal und lākin) zur Einführung einer neuen, richtigen Tatsache nicht getadelt werden im Gegensatz zur nur korrek-tiven Anwendung von lākin (neben bal) im Nachsatz eines affirmativen Satzes". — Die Ausdrucksweise ist sehr träge und ungeschickt.

202, 5 Übersetze: „Es folgt nicht notwendig daraus, dass بل und لی in einem Falle die gleiche Aufgabe haben, dass sie sie nun in allen Fällen haben" Vgl. die Anm. zu 116, 14.

202, 8 Suro 2, 96 (gewöhnlich وَلَيْسَ الشَّيْطَانُ).

202, 9 Suro 2, 172, 185 (verbessere: الْبَرُّ).

202, 10 L.: لا.

FRAGE 69

findet sich schon Kāmil 145, 2—7 und Sirafi (bei Jahn 1, 2 S. 29, 6). Darnach sind Kisai und Farrā Vertreter der kufischen Entscheidung. Die Frage ist dadurch auffällig, dass in ihr die Basrer erlauben und die Kufer verbieten. — Text und Übersetzung des Anbari steht bei Košut S. 334 u. 359.

203, 4 Sib. 1, 46. Kāmil 79, 1. Ḥamāsa 37. 'Aini 3, 558. Ḥiz. 3, 466. I. J. 830. Howell 1, 1624.

203, 6 Ahlwardt: Six poets S. 13 N°. 10, 5 (Ḥiz. 3, 68). — Der Vers lautet vollständig:

فَلَنَاتِيَنَّكَ قَصَائِدٌ وَيُبَدِّخَعَنَّ جَيْشٌ إِلَيْكَ قَوَائِمَ الْأَكْوَارِ

203, 10 L.: فَدَّهَ.

203, 11 Hier und Z. 19 L.: والصرى statt: الوصف; richtig E. und C.

203, 13 wie die nächste Frage ausführt.

FRAGE 70

wird als Streitfrage von Sirafi (bei Jahn 1, 2 S. 29, 21 f. und Sib. Rand 1, 10) behandelt. Die meisten Basrer und mit ihnen Anbari müssen sich in dieser Frage wegen der Fülle des

er damit nicht seine eigene Verwunderung aus, sondern sie bezieht sich auf die Angeredeten. Gott sagt also: Der Zustand dieser Frevler ist der Zustand eines solchen, über den man sich wundert (يَتَعَجَّب مِنْهُ). „Denn die Wesenheit des Staunens verwirklicht sich nicht in Gott, der Wahrheit der Wahrheit, denn das Staunen geschieht durch Neuentstehen eines Wissens, nachdem es nicht war; deshalb heisst es über seinen Sinn (= wird es definiert): Das Staunen findet statt über das [lies مَا], dessen Wirkung sichtbar, dessen Ursache aber unsichtbar ist“.

199, 19 L. الشعر اهل التعارف. Meine Korrektur nach Mehren's Rhetorik S. 125 f.

199, 20 Dichter: Dūr-Rumma. Kāmil 462, 9. Muf. 14, 4. I. J. 114. 1315. Hiz. 4, 423. Howell 1, 119.

199, 22 Dichter: 'Abdallāh b. 'Umar al-ʿargī (die Angaben sind allerdings verschieden). Suj. Muḡ. 324. Hiz. 1, 47. Howell 1, 918.

200, 3 Meine Lesung وائنع in E. und C. — L.: ولامر.

200, 10 Sure 2, 57.

200, 12 vollständig: Hiz. 4, 425. — Der zweite Halbvors:

إِلَى ذَاكَ مَا قَدْ غَبَّنَنِي غِيَابَا

FRAGE 68

Asrār 119, 20—120, 1 und I. J. 1160, 3—18 wird das Thema besprochen, ohne dass eine Controverse erwähnt wird.

201, 12 L. كل statt: كل.

201, 17 Gauh. s. v. وء. Hiz. 2, 350. Howell 2, 247.

201, 19 Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) S. 89 ed. Thorbecke N°. 34. 40. Hiz. 3, 120. Li-ān 10, 264.

202, 3 Der Text ist in allen 3 Hss. derselbe. — فنكنبر ما فنكنبر لحررف موحمة نصوب 201, 10 ist wie هو صوت aufzufassen. Der Sinn ist also folgender: so kann der grössere Partikel-

197, 3 Sure 53, 6 f.

197, 7 Dichter: 'Umar b. abī Rabi'a. Diwan ed. Schwarz S. 240 N^o. 409. Sib. 1, 342 (Ed. Kairo 1, 389) Kāmil 182, 7. 451, 16. I J. 398.

197, 9 Dichter: Ġarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 57, 3. 'Aini 4, 160. Kāmil 182, 9. 451, 14.

197, 11 in L. fehlt بلى.

198, 1 in L. fehlt فى, ergänzt nach E.

198, 6 f. In den Asrār habe ich dies Thema nirgends gefunden. Dieses ungenaue Zitat wird um so auffälliger, als die Asrār überhaupt erst *nach* unserem K. al-inšāf verfasst wurden. Vgl. Einl. S. 98 Anm. 2 und S. 105 Anm. 1.

FRAGE 67

wird gleichfalls als Controverse von Sirafi (bei Jahn 2, 2 S. 133), dagegen nicht von I. J. (im Anschluss an Muf. § 543) behandelt. Vertreter der kufischen Anschauung ist Farrā, der seine Ansicht im Kommentar zu dem S. 198, 12 zitierten Koranverse dargelegt hat (Ĥiz. 4, 423, 13. Lisān 18, 57, 16). Nach Ibn Hišām steht auch al-Aḥfaṣ und Ġarmi auf kufischer Seite (Ĥiz. 4, 300, 26). — Ein ziemlich ausführlicher Auszug aus dem letzten Teil dieser Frage findet sich Ĥiz. 4, 300, 27—301, 2.

198, 12 Sure 37, 147.

198, 13 in L. fehlt das zweite لى.

198, 15 Dichter: Dū'r-Rumma. Ĥiz. 4, 423. Ġauh. 2, 444 a.v. لا. Lisān 18, 57 a.v. لا. Sirafi bei Jahn 2, 2 S. 133.

198, 16 Sure 76, 24.

198, 17 Ahlwardt: Six poets S. 7 N^o 5, 34 (auch im krit. App. S. 5 findet sich nicht die Lesung او نصه, vgl. S. 200, 7 unseres Textes). 'Aini 2, 254. Ĥiz. 4, 297. Suj. Muğ. 28. I J. 1114. Howell 3, 388).

199, 8 ff. Gott kann sich nicht wundern, weil er alles weiss. Wenn er daher in der Form des ta'aggūb sagt (Sure 2, 170): „Wie hartnäckig sind sie gegenüber der Höllestrafe“, so spricht

- 192, 17 Sure 2, 214.
 192, 18 Sure 15, 20.
 192, 21 Sib. 1, 344. 'Aini 4, 163. Hiz. 2, 338. Kāmil 451, 8.
 L. J. 399 f. Howell 1, 498.
 192, 23 Vgl. Ann. zu 132, 12.
 193, 3 Dichter: Miskīn ad-dārimī. 'Aini 4, 164. Hiz. 2, 338.
 L. J. 400.
 193, 9 Hiz. 2, 338.
 194, 4 L.: *بجوراً*.
 194, 16 Sure 2, 172.
 194, 21 Diwan ed. Cheikho S. 10—12. Sib. 1, 84, 210, 213.
 Kāmil 452, 10. Hiz. 2, 301. 'Aini 3, 602. 4, 72. Howell 1, 496
 (L.: *والضبيون* und *النازليين*. E. und C. richtig).
 194, 23 Man erwartet *فمنصبين*, aber keine der 3 Hss. liest so.
 195, 1 Hiz. 1, 216. Howell 1, 492.
 195, 4 Dichter: Ibn Hajjāt al-uklī. Sib. 1, 213. Hiz. 2, 301.
 195, 9 L.: *على ما مرّ فوته*.
 195, 21 L.: *ولايجز*.
 196, 3 L.: *بجوراً*.
 196, 4 Er verweist auf seine Ausführungen in Frage 39,
 S. 133, 11 ff.
 196, 9 in L. fehlt *عليها*.
 196, 11 Dichter: Abū Duād. Aswajjāt ed. Ahlwardt S. 28
 N°. 29, 15. Sib. 1, 25. Kāmil 163, 10. 489, 3. 'Aini 3, 445 (Hiz.
 4, 191, 394) Suj. Muğ. 239. Muf. 43, 11. L. J. 344, 400, 743,
 1110, 1301. Howell 1, 377.

FRAGE 66

findet sich als Streitfrage bei Sirafi (Sib. Band 1, 390), dagegen trotz der sehr auffälligen Verweisung am Ende der Frage nicht in den *Asrār*. Auch L. J. 397, 17—398, 22 behandelt das Thema, ohne von einer *Controverse* zu sprechen.

196, 23 L. und C. *في ضروره*. E.: *في ضرور*.

Nº. 48, 27 (Krit. App. S. 74). Mu'allaqāt ed. Lyall S. 14.
Hiz. 4, 413.

189, 17 Hiz. 4, 414. I. J. 1149.

189, 22 Besser mit C.: على زياته.

190, 13 Sure 84, 6.

191, 1 Sure 13, 30.

191, 5 Sure 24, 20.

191, 8 Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 3 Nº. 139,
12. Hiz. 3, 170. Howell 1, 776.

191, 17 J mit E. u. C. eingefügt.

191, 19 Kāmil 183, 8. Aḡānī 8, 39 (Hiz. 2, 380. 4, 328).
Suj. Muḡ. 275. Lisān 17, 343 s. v. وطن.

FRAGE 65

scheint aus der Interpretation des S. 192, 7 zitierten Koranverses entstanden zu sein, wenigstens lassen die Auszüge aus dem Korankommentar des Farrā und des ihm feindlichen Zaggāg (Hiz. 2, 339, 18 ff.) darauf schliessen; auf Seiten der Kufor stehen von alten Grammatikern Jūnus, al-Aḥfaṣ und Quṭrub (Hiz. 2, 338, 12). I. J. 399, 4—400, 19 behandelt das Hauptthema dieser Frage, ohne von einer Streitfrage zu sprechen, während er 344, 11—22 eine Differenz zwischen al-Aḥfaṣ, vielen Basrern und den Kufern einerseits und Ḥalīl und Sibawaihi andererseits über das hier S. 196, 10 angeführte Sprichwort und 743, 1—14 eine Controverse der beiden Schulen über die S. 196, 13 mitgetheilte Nisbe behandelt. — Hiz. 1, 216, 26—28 findet sich eine kurze Erwähnung unserer Frage, und 2, 338, 13—339, 16 wird sie fast wörtlich wiedergegeben.

192, 7 Sure 4, 1.

192, 9 Verbesserer طلحة بن مصرف (Vgl. Nöldke: Gesch.
des Qurans S. 268).

192, 10 Sure 4, 126.

192, 12 Sure 4, 160.

187, 2 'Aini 4, 96. Hiz. 2, 358. I. J. 364. Asrār 114. Howell 1, 398.

187, 3 Der Verfasser der Hiz. (1, 177, 6 v. u.) hatte ein Exemplar des I. Anb. vor sich, in dem vor dem Verse in Z. 4 noch folgender auch in C. vorhandener Vers stand:

ثَلَاثَ كُلَّهِنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا فَآخِرَى أَلَلَّةٍ رَابِعَةً تَعُودُ

Vgl. zu 188, 5.

187, 4 Hiz. 2, 358. I. J. 364. Asrār 114 (L.: ان).

187, 6 Lisān 11, 382. Hiz. 2, 358.

187, 9 'Aini 4, 95 (der Ibn al-Anbārī zitiert). Hiz. 1, 87. 2, 357 f. Muf. 46, 5. I. J. 364. Asrār 114. Howell 1, 398.

187, 16 „ein ganzer, wirklicher, echter Dirham“.

188, 5 (vgl. zu 187, 3). Hiz. und C. lesen: *وَأَمَّا قَوْلُ لَا نَكْرَةً * وَالْآخِرُ ثَلَاثَ كُلَّهِنَّ الْبَيْتِ فَلَا حِجَّةَ لَهُمْ فِيهِ لِأَنَّهُ مُحْمَلٌ عَلَى أَنَّهُ بَدَلُ لَا نَأْكِيدُ وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ أَيْضًا ثَلَاثَ مَبْتَدَأٍ وَطَيْنَ مَبْتَدَأٍ مِنْ وَحْدَتِ خَيْرِ كُلَّهِنَّ وَهِيَ جَمِيعًا خَيْرُ ثَلَاثَ وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ ...*

188, 12 Lies besser mit C.: *وَأَنَّ الرِّوَاةَ*.

FRAGE 64

wird als Streitfrage, allerdings zwischen Basrern und Bagdadern I. J. 1148. 23—1149. 11 behandelt. Hiz. 3, 170, 24—26 wird unser Text in einer Nebensache zitiert, und Hiz. 4, 414. 14-ult. unsere Frage fast wörtlich wiedergegeben. Der eigentliche Träger der kufischen Anschauung ist Farrā (Hiz. 4, 414, 2 ff.). Eine eigentliche Streitfrage der Schulen kann man diese Frage kaum mehr nennen, da al-Ḥfaṣṣ, Mubarrad und auch jüngere Basrer die kufische Meinung vertreten.

189, 6 Sure 39. 73.

189, 8 Sure 39. 71.

189, 9 Sure 21. 96 f.

189, 11 Sure 54. 1—5.

189, 15 Dichter: Imru' l-Qais. Ahlwardt: Six poets S. 147

183, 21 Dichter: al-A^ṣḡ. Aḡānī 8, 78. Freytag: Proverbia 2, 862.

183, 23 Vgl. die Anm. zu 83, 21.

184, 1 Dichter: Magnūn Lailā. Diwān (Kairo 1294) S. 44. Aḡānī 2, 4. Goldziher in Z. D. M. G. 42, 590. Sakkāki: Miṭṭah 67, 19.

184, 3 Dichter: Ijās b. Malik at-ṭā^ṭl. Ḥamāsa 295. Sakkāki: Miṭṭah 67, 19.

184, 5 Dichter: Ḡarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 115, 15. Ḡauh. s. v. كلى. I. J. 64.

184, 7 Sib. 2, 27.

184, 9 Dichter: Tamīm b. Ubajj b. Muqbil. Ḥamāsa des Buḥturī ed. Cheikho N^o. 612. Hiz. 2, 309, 4.

184, 11 L. und C.: nur لا statt على ما.

184, 13 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher N^o. 130, 2 S. 136. ʿAini 1, 157. Hiz. 1, 63, 480. 2, 201. Abū Zaid: Nawādir 162. I. J. 64. Suj. Muḡ. 188. Asrār 113. Howell 1, 361.

184, 19 Sure 19, 94.

184, 20 Sure 27, 89.

185, 3 Sure 17, 24.

185, 4 Sure 18, 31.

185, 18 Vgl. die Anm. zu 169, 21.

185, 20 Dichter: Ruḥa. Diwan ed. Ahlwardt S. 187 N^o. 96, 3. Hiz. 1, 63.

185, 24 L.: يضا.

186, 16 (Vgl. 107, 23) ist ein Hinweis auf sein als N^o. 30 im Verzeichnis des Sujūṭi (Einl. S. 95 ff.) aufgeführtes Werk.

FRAGE 63

wird als Controverse behandelt Asrār 114, 12—115, 8. Muf. § 138 und I. J. 364, 8—22. — Hiz. 2, 358, 11—23 zitiert den Anbarischen Text und gibt 1, 177, 26—29 eine im Leidener Codex fehlende Stelle dieser Frage wieder.

das daraus zu Folgernde nicht schlechthin für die Prosa, sondern nur im Verszwang erlaubt (178 ult.).

181, 8 Auch hier ist der Text des Anbari in der Hizāna 2, 258, 16 und in E. und C. reichhaltiger: **مكتوبا بآلياء وجهه** إثبات آلياء جرّ شركتهم على البدل من أولادهم وجعل الأولاد هم الشركاء لأنّ أولاد الناس شركاء أبائهم في أحوالهم وأموالهم وهذا تخريج خط مصحف أهل الشلم فلما قرأه ابن عمر فلا وجه لها في القياس ومصاحف أهل الحجاز...

FRAGE 61

I. J. behandelt im Anschluss an Muf. § 120 und 121, besonders 331, 4 ff. das gleiche Thema, ohne von einer Streitfrage zu berichten.

181, 9 Sure 56, 95.

181, 11 Sure 12, 109. 16, 32.

181, 12 Sure 6, 32 (L. auch in dem Verso irrtümlich: ولدنا).

181, 13 Sure 50, 9.

181, 14 Sure 28, 44.

181, 16 Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 422.

182, 4 Sure 98, 4.

182, 16 Freytag: Proverbia 1, 406.

FRAGE 62

wird als Streitfrage behandelt Asrār 113, 8—114, 12., I. J. 63, 21—65, 4 und Lisān s. v. **كلا** 20, 92 f. (Vgl. auch Jahn 2, 2 S. 200 § 331 Anm. 17). Die basrische Meinung ist die des Sibawaihi (Lis. 20, 92, 3, 9), die kufische die des Farrā (Lisān 20, 93, 16). Hiz. 1, 64, 9—12 nennt Anbārī, nachdem er schon zuvor fast wörtlich unseren Text wiedergegeben hat.

183, 4 Gauh. s. v. **كلي**. 'Aini 1, 159. Hiz. 1, 62. Asrār 113.

183, 15 Sure 18, 31.

183, 18 Dichter: Ba^ʿd banī Asad. Ḥamāsa 123. Asrār 113.

180, 3 Sib. 1, 76. 'Aini 3, 470. Hiz. 2, 253. I. J. 126. Howell 1, 373. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 9.

180, 6 Sib. 1, 76, 254, 303. Hiz. 2, 119, 250. I. J. 126. 293. 399. 582. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 8.

180, 7 Alle 3 Hss. lesen *الاشمية*; Hamāsa und 'Aini: *الفتحية*.

180, 8 Hamāsa 484. Diwan der Hansā (Beirut 1868) Anhang S. 167. Sib. 1, 76. 'Aini 3, 472. Muf. 42, 13. I. J. 339. Howell 1, 374. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 10. Abū Zaid: Nawādir 116.

180, 11 Hiz. 2, 253, 5 gibt bei Zitierung unserer Frage einen etwas ausführlicheren Text, der sich auch in E. und C. findet:

أما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قوله فرجاحتها مزجة البيت فيرى لبعض المدنيين المولدين فلا يكون فيه حجة وأما سائر ما أنشدوه فهو مع قلته

(لبعض المدنيين المولدين) In keiner der bei ihm so häufigen Verskritiken hat Ibn Anb. so detaillierte Angaben wie hier; ich zweifle daher an der Ursprünglichkeit und Echtheit dieser Stelle, zumal dieselben Worte der Kritik auch bei dem später lebenden Ibn Ḥalaf (Hiz. 2, 251, 14) vorkommen.

180, 14 ff. Diese Stelle, die in allen 3 Hss. gleich lautet, ist wohl so zu übersetzen: „das kommt nur beim Eide vor, weil er zu den Aussagen zur Bekräftigung hinzutritt (und ihm daher eigentlich der erste Platz gebührt). Nachdem sie ihn den ihm zukommenden Platz haben verpassen lassen, ist es so, als ob sie dies (Versehen) dadurch wiedergutmachten, dass sie den Schwur an die Stelle setzen, die sie gerade in der Rede erreicht haben“.

180, 17 Lies mit E. und C. *وقوعها* statt *في*. Der Text in L. lautete ursprünglich auch so und ist erst nachträglich verbessert.

180, 20 Verbesserere *موجبها*. Vgl. 263, 13. — *موجب* „das nötig gemachte“, also *موجب* „das dadurch nötig gemachte, die daraus zu folgernde Konsequenz“. Lane s. v.: effect, result, consequence. — Die Stelle ist also so aufzufassen: Ihr dürft den Koranvers nicht als Beweis gebrauchen, weil ja auch ihr

177, 25 Das in L. am Rand hinzugefügte *وامكنه*, das ich in *واكمه* verbessert habe, fehlt in C. und E. Zu meiner Änderung vgl. Jāqūt 1, 266, 19 und Lisān 15, 198, 3 v. u.

178, 2 f. Die in L. fehlenden Worte *وقولهم [الاصل ... جاز فيه]* habe ich aus E. ergänzt.

178, 13 L.: *لن حركة عين*; geändert nach E.

FRAGE 60

wird von Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 51, 10) gestreift. I. J., der im Anschluss an Muf. § 125 das Thema behandelt, spricht nicht von einer Streitfrage, wir hören vielmehr, dass Vers 179, 3 und 6 von al-Aḥfaṣ überliefert wurden (I. J. 341, 6. Hiz. 2, 250 penult.), und dass Ibn Kaisān die in Frage stehende Trennung in gewissem Sinne erlaubt hat (I. J. 341, 7). Die hierauf sich gründende Vermutung, dass wir es hier garnicht mit einer Streitfrage zu tun haben, wird noch dadurch bekräftigt, dass der Verfasser der Hiz. (2, 253, 20 ff.) Anbari deswegen tadelt, weil er den Kufern eine Ansicht beilegt, der Farrā an zwei Stellen seines Korankommentars direkt widerspricht. — Unser Text wird Hiz. 2, 252, 17—253, 20 fast wörtlich wiedergegeben; schon 2, 250, 4 v. u. findet sich eine kurze Erwähnung, und 2, 254, 3 ff. werden einige von den späteren Grammatikern schlecht verstandene Stellen aus Anbari richtiggestellt.

179, 3 'Aini 3, 468. Hiz. 2, 251. Muf. 42, 17. I. J. 339. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51, 11.

179, 6 Hiz. 2, 250. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 51.

179, 9 Dichter: *aṭ-Ṭirimmāḥ aṭ-ṭā'ī*. 'Aini 3, 462. Hiz. 2, 252.

179, 11 (L.: *اصبحت*). Lisān 9, 157 s. v. *خط*. Hiz. 2, 252.

179, 15 L.: *تَجَرَّ* statt *تَجَرَّ* („kaut wieder“).

179, 17 Sure 6, 138.

179, 24 Sib. 1, 76. I. J. 126. 219. 293. Muf. 42, 13. I. J. 339. 399. 1122, 16. Hiz. 2, 247. Howell 1, 374. Bekri 765 s. v. *ساتيدما*.

174, 3 L.: في موضع غير.

174, 15 L.: الذي يعتد.

175, 18 Vgl. die Erklärung zu 137, 20.

FRAGE 58.

175, 22 Diesen Vers habe ich nirgends gefunden.

175, 24 Dichter: A'sā (Suj. Muğ. 105). Hiz. 3, 209. Muf. 69, 13. I. J. 558 Ḥariri: Durra 161. Howell 3, 631.

176, 3 Dichter: Ibn at-Taṭrijja. Ḥamāsa 589. Ibn Ḥallikān (Kairo 1810) 2, 299 (L.: ليس قليلا منك نظرة).

176, 18 Dichter: Abū Zubaid at-ṭāṭi. Sib. 1, 242. Suj. Muğ. 322. Muf. 136, 18. Howell 3, 403.

FRAGE 59

wird gleichfalls als Streitfrage behandelt von Sirafi (Sib. Rand 2, 147 und 273), I. J. 1096, 18—1097, 10. 1290, 18—1291, 7 und Lisān s. v. هـ 17, 354 f. Die sog. basrische Ansicht ist die des Sibawaihi (I. J. 1096, 18), während die kufische Meinung unter den Basrern den Zağğāg, Ibn Kaisān, Ibn Durustawaihi und Sirafi als Anhänger hatte (Vgl. I. J. 1097, 2 und Sir. a. a. O.).

177, 2 Ahlwardt: Six poets S. 78 N°. 1, 50. I. J. 1097.

177, 4 Sib. 2, 201. I. J. 633. Howell 1, 926.

177, 6 Dichter: Abū'n-Nağm. Sib. 1, 93. 2, 43, 201. Kāmil 50, 6. 752, 15. Hiz. 3, 132, 7 v. u. I. J. 1097, 4. 1291, 5. Suj. Muğ. 154.

177, 9 على حركتها „im Zustande seiner Bewegung“ = wenn es einen Vokal hat.

177, 16 (L.: سليمي). Dichter: Nuṣaib. Suj. Muğ. 104. al-Qāli: Amāli 2, 209. Der Text unseres ersten Verses weicht etwas von der gewöhnlichen Überlieferung ab. Der 2. Vers bei Sib. 2, 149, 296. I. J. 1096. 1290.

FRAGE 57

Vgl. I. J. im Anschluss an Muf. § 656, der das Thema behandelt, ohne von einer Streitfrage zu sprechen. In diesem Sinne auffällig ist auch, dass als Autorität im kufischen Beweise Jünus und als Tradent für den Ausspruch des Ru'ba (I. J. 1111, 9. 1301, 4) Mubarrad angeführt wird. — Der baarische Beweis des Anbarischen Textes wird Sujūṭi: Iqtirāḥ 86, 15—19 wörtlich zitiert, und auch in der Hiz. 3, 228, 6 v.u. findet sich eine kurze Erwähnung unserer Frage.

171, 21 Die Lesung: **آل** (= Alif der Frage + Artikel) mit Medda ist deshalb notwendig 1) weil **آل** und **آل** in der Aussprache garnicht zu unterscheiden wären, und 2) weil das maqsūra „im zweiten Allahi“ (172, 1) ein mamdūda im ersten Falle voraussetzt.

172, 6 in L. fehlt **بقر**.

172, 7 Vgl. die Anm. zu 166, 14.

172, 9 Dichter: **Ḍā'ī-Iḡba' al-'adwānī**. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1924) S. 67 ed. Thorbecke N^o. 24, 8. 'Aini 3, 286. Hiz. 3, 222. 4, 243. Suj. Muḡ. 147. I. J. 1111. Howell 3, 365.

172, 10 L.: **آل**.

172, 11 Vgl. die Anm. zu 87, 8.

172, 14 Vgl. die Anm. zu 87, 6.

172, 16 Vgl. die Anm. zu 87, 11.

172, 18 Diwan ed. Hell N^o. 407. Sib. 1, 373. 'Aini 2, 556. Suj. Muḡ. 299. Howell 3, 382. (L.: **لها**).

173, 11 Sure 21, 58.

173, 13 al-Aḥfaṣ's Tradition findet sich I. J. 1095, 23.

173, 23 L.: **ولو ان** statt: **وان**; so E. und C.

173, 24 in L. fehlt **الغيب**.

173, 25 übersetze: „weil es einerseits wie ein Verb gebaut ist, aber andererseits das mīm es von den Paradigmen der Verben unterscheidet“. Vgl. I. J. 1424, 12 und 1425, 1.

- 168, 16 Ḥamāsa 315. Hiz. 2, 296.
- 168, 18 Ḥamāsa 786 f.
- 168, 21 Ḥamāsa 292. Hiz. 2, 511. L.J. 464. 1103. Howell 1, 587.
- 169, 1 Hiz. 2, 385. I. J. 914. 1281. Howell 1, 517. Siraf bei Jahn 1, 2 S. 38. 41. Asrār 125. Vgl. Nöldeke: Untera. z. sem. Gramm. Z. D. M. G. 38, 410 und Beiträge S. 17.
- 169, 4 Suj. Muğ. 303. Erster Halbvers: Hiz. 2, 385, 15, 24. Vgl. Nöldeke ibid.
- 169, 6 Dichter: al-Aḥw. Sib. 1, 8.
- 169, 8 (Verbessere: كَفَّاهُ und دَرَهْمًا). Ġauh. s. v. لَيْق. Ḥarīrī: Durra 123. Howell 1, 1465. — Dieser und die folgenden Verse worden von Nöldeke im Kamil 2, 98 zitiert.
- 169, 10 Ġauh. s. v. يَسِر.
- 169, 12 Die Angaben über den Dichter schwanken. Suj. Muğ. 205. Lisān 12, 108. 20, 263.
- 169, 15 (L.: لُ statt ل) Dichter ist vielmehr Hubaira b. abī Wahb. Ibn Hišām ed. Wüstenfeld S. 611 (verbessere dort وَلَدٌ). Den Nachweis für diesen und den folgenden Vers verdanke ich Herrn Prof. Geyer in Wien.
- 169, 17 (L.: عَلَى النَّاحَى). Ibn Hišām ed. Wüstenfeld S. 614. Verbessere dort وَالْأَنْبَاءُ بِالْغَيْبِ تَنْفَعُ in: وَالْأَنْبَاءُ بِالْغَيْبِ تَنْفَعُ. Da die Qaṣīde auf ع ausgeht, ist das in allen drei Hss. sich findende تَنْفَعُ wahrscheinlich schon von Anbari aus beschrieben.
- 169, 19 Dichter: Abū Hiraš al-hudālī. Ḥamāsa 366 (Hiz. 2, 458).
- 169, 21 ‘Aini 4, 248. Hiz. 1, 63. Howell 1, 177.
- 170, 1 L.: الَّذِي مَعْنَى إِلَى.
- 170, 9 f. Der Text von L.: مَرْفُوعٌ بَعْدَهَا ist ohne das von mir auf Grund der Parallele 167, 22 ergänzte مَا beizubehalten, da er sich ebenso in C. findet.
- 171, 5 a. Frage 34. S. 161, 17 ff.

- 164, 15 Sure 12, 82.
 164, 17 Sure 2, 172.
 164, 20 Dichter: Qurait. Lisān 12, 147 a. v. عنق.
 164, 22 Dichter: an-Nābiga. Ahlwardt: Six poets S. 22 N°. 20, 17. Lisān 10, 448. Jāqūt 4, 561. Bekri 531 a. v. مطار.
 165, 1 Dichter: al-Ga'di. Lisān 19, 79 a. v. زنا. Hiz. 4, 32, 9. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 50 (E.: كان الزنا).
 165, 8 Sure 46, 30. 71, 4; auch 14, 11. — L.: لايجاز.
 165, 9 Sure 24, 30.
 165, 11 Vgl. die Anm. zu 148, 17.

FRAGE 55

Sirafi (bei Jahn 1, 2 S. 184 § 52 Anm. 23) und Ibn Ginni (Hiz. 4, 201, 8) überliefern diese Frage als Controverse zwischen Sibawaihi und Mubarrad, und nicht als Streitfrage der Schulen. Hiz. 4, 197, 9 f. weist kurz auf unseren Text hin.

166, 1 Vgl. die Anm. zu 215, 19, wo der Vers vollständiger zitiert wird.

166, 3 Vgl. die Anm. zu 124, 4.

166, 14 Dichter: Gamil. Agāni 7, 79. 'Aini 3, 339. Hiz. 4, 199. I. J. 346. 400. 1110. Suj. Muğ. 126. Howell 3, 352.

166, 16 Dichter: al-Gaun al-muḥrizi (Hiz. 2, 532). Sib. 1, 253.

166, 18 I. J. 304, 10. 527, 7. 1159, 24. Muf. 162, 17. I. J. 1281. Howell 1, 636.

166, 21 Dichter: al-Mutanabbih. 'Aini 3, 349. I. J. 304. — Zweite Vershälfte: نَوَاعِمٌ فِي الْمَرْوِطِ وَفِي الرِّبَاطِ.

167, 6 Sure 21, 58.

FRAGE 56

wird ausführlich behandelt I. J. 546, 8—547, 24 und 1102, 6—1105, 5.

168, 13 L.: معنى نبي.

168, 14 Ḥamāsa 315. Hiz. 2, 295. 514. Howell 1, 94A.

FRAGE 53

Die Gegenüberstellung von Basrern und Kufern in dieser Frage beruht auf Willkürlichkeit und Schematisierung vonseiten Anbaris, denn nur Sibawaihi vertritt die basrische Anschauung, während sich die meisten anderen sogenannten Basrer der kufischen Schulmeinung anschliessen (Vgl. I. J. 130, 15 (الكوفيين وأبو إسحق الزجاج وجماعة من البصريين)). Daher erklärt es sich auch, dass diese in sich selbst nicht einheitlich ist, sondern verschiedene Argumente beibringt. In den Asrār (99, 15—100, 12) hebt Anbari von diesen abweichenden kufischen Beweisen nur den hier S. 162, 3 ff. angeführten heraus.

162, 21 Dichter: Saʿd b. Mālik al-qaisī. Sib. 1, 22, 310. ʿAini 2, 150. Hiz. 1, 223. 2, 90. Ḥamāsa 250. Ḥamāsa des Buḥturī ed. Cheikho N^o. 160. Muf. 16, 9. I. J. 132. Suj. Muḡ. 193. Howell 1, 139.

162, 23 Dichter: ʿAǧǧāǧ. Diwan ed. Ahlwardt S. 14 N^o. 9, 1. Gauh. s. v. طبع. Sujūṭi: Ašbāh 4, 174.

163, 8 f. Alle 3 Hss. lesen gleich أن لو. Vgl. Text 85, 20 und Einl. S. 112 Anm. 3.

163, 18 Über أن vgl. Frage 22.

FRAGE 54

wird als Streitfrage auch Asrār 108, 10—24 und I. J. 545, 22—546, 8 und 1075, 8—21 behandelt, aber auch hier haben wir es nicht mit einer eigentlichen Controverse zwischen Kufern und Basrern zu tun, denn I. J. belehrt uns, dass nur Sibawaihi die sog. basrische Ansicht vertritt, während Mubarrad und viele späte Basrer auf Seiten der Kufer stehen. — Ein kurzer Hinweis auf unseren Text findet sich Hiz. 4, 127, 15 f.

164, 2 Sure 9, 109.

164, 5 Ahlwardt: Six poets S. 81 N^o. 4, 1 (Krit. App. S. 38) Hiz. 4, 126. ʿAini 3, 312 I. J. 546. 1075. Asrār 108. Suj. Muḡ. 254. Howell 3, 306, 375.

164, 9 Sib. 1, 89, 4. Muf. § 288 S. 88, 8.

156, 7 L.: **قوله عنق**.

156, 15 Die Angaben über den Dichter wechseln. (‘Aini 1, 192) Hiz. 1, 129. 3, 349. Muf. 75, 2. I. J. 600. 679, 18. 763. 1225. Howoll 1, 854.

157, 15 L.: **أَن تَقْلِبَ الْفَا وَلَا يَقْلِبَ الْفَا كَقَوْلِهِمْ**. Geändert nach E. und C.

158, 1 Verbessere: **يَنْقَصَ**.

FRAGE 50

wird als Controverse behandelt Asrār 97, 7—19 und I. J. 187, 12—188, 2. Von I. J. und Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 24 § 163 Anm. 6) hören wir, dass Farrā auch hier Vortreter der kufischen Meinung ist.

158, 19 Sure 43, 77.

FRAGE 51

wird in den Grammatiken als Streitfrage nicht behandelt (Vgl. z. B. I. J. 178, 22 ff.). Sie ist in dieser präzisen Fassung eine Verallgemeinerung der 159, 16 angeführten Rodensart.

160, 7 Jāqūt 2, 944. — Salmā ist die Mutter des ‘Abd al-Muṭṭalib (vgl. Z. D. M. G. 7, 32 f.).

FRAGE 52

wird gleichfalls als Streitfrage behandelt von Sirāfi (Sib. Rand 1, 324), Asrār 98, 13—99, 5 und I. J. 178, 15—19. Aus der letzten Parallele ersehen wir, dass die als basrisch bezeichnete Meinung die des Ḥalil und Sibawaihi ist. Für die Bestimmung der Entstehung dieser Frage ist die Identität der Meinung des Jūnus mit der der Kufer von Bedeutung.

161, 8 Der Text von L.: **زَيْدٌ فِي قَوْلِكَ زَيْدٌ الظَّرِيفُ لَمْ يُوَصَّفْ**: den ich nach dem Vorangehenden und nach Asrār 98, 23 geändert habe, ist, da er sich auch in C. findet, beizubehalten.

FRAGE 48

wird als Streitfrage behandelt von Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 36, 6 ff. und Sib. Rand 1, 330), I. J. 185, 12—23 und Asrār 96, 14—97, 7. Aus diesen Parallelen folgt, dass Sibawaihi der Träger der basrischen und Kisāi und besonders Farrā die Vertreter der kufischen Anschauung sind. Die Hizāna erwähnt Anbari nur einmal (1, 377, 20) nebenbei.

153, 16 Ahlwardt: Six poets S. 82 N°. 6, 3. Sib. 1, 299. 'Aini 4, 290. Hiz. 1, 373. I. J. 185. Asrār 96. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 36.

153, 19 'Aini 4, 287. Hiz. 1, 377. I. J. 185. Asrār 96.

153, 21 (L.: ترينى) Dichter: Ru'ba. Diwan od. Ahlwardt S. 64 N°. 23, 39. Sib. 1, 289. I. J. 1210. Asrār 96.

154, 23 Sib. 2, 65. I. J. 770. Howell 1, 1401.

154, 25 Muf. 92, 13. I. J. 769. Howell 1, 1400.

155, 8 Dichter: al-Aswad b. Ja'fur. Sib. 1, 299. Hiz. 1, 374. 381.

155, 10 Dichter: Ġarīr? Vgl. Diwan (Kairo 1313) 2, 92, 7. Sib. 1, 299. 'Aini 4, 282. Hiz. 1, 389. Asrār 97. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 36, 12 und 21. 2, 2 § 174 Anm. 3. Abū Zaid: Nawādir 31. (L.: لا امست; meine Änderung in E. und C.).

155, 12 Dichter: Aus b. Ḥabnā. Sib. 1, 299. 'Aini 4, 283. Asrār 97.

155, 14 Dichter: Ibn Aḥmar. Sib. 1, 299. 'Aini 2, 421. Howell 1, 44. 2, 150. Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 36.

155, 18 Ḥamāsa 162.

155, 19 L.: كعب قصبة اخو mit Hilfe der Ḥamāsa verbessert. Möglich auch C.: كعب و قصبة اخو.

FRAGE 49

wird gleichfalls als strittig behandelt von Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 26 § 166 Anm. 10 und Sib. Rand 1, 337) und Asrār 95, 16—96, 9. Farrā ist darnach der Träger der schlechthin kufischen Anschauung.

149, 2 'Aini 4, 215. Hiz. 1, 358. I. J. 172. Asrār 93. Howell 1, 175.
Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 23, 44. (L.: تكسيان; geändert nach E. u. C.).

149, 4 Sib. 1, 269. Hiz. 1, 358. Muf. 20, 9. I. J. 171. Asrār 93. Howell 1, 175. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 44.

150, 1 Der mit **أَفْ** beginnende Infinitivsatz ist Subjekt zu **سَهِّل**. — L.: **الالف واللام التي**: سهل.

150, 8 Lisān 17, 362 (a. v. **اله**).

FRAGE 47

wird als Streitfrage behandelt Asrār 94, 6—95, 9. I. J. 181, 10—182, 1 und Lisān a. v. **اله** 17, 362. Sibawaihi ist der Träger der basrischen (I. J. 181, 22 Lisān 17, 362, 18) und Farrā der der kufischen Entscheidung (I. J. 181, 14. Lisān 17, 362, 7 ff. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 23 § 5 Anm. 8). Lisān berichtet, dass Zaǧǧāǧ dann die basrische Tradition gegen Farrā aufgenommen habe, während wir von I. J. (181, 23) erfahren, dass Mubarrad gegen die Auffassung des Sibawaihi Widerspruch erhoben hat. Farrā wird seine Ansicht wohl in seinem Korankommentar zu Sure 3, 25 dargelegt haben; Baiḍāwi führt wenigstens seine Deutung bei dieser Stelle anonym an.

151, 7 (und 152, 21) Die Controverse über die Entstehung von **قَلَمٌ** wird Muf. § 189 S. 62, 5 ausführlich behandelt.

151, 11 Dichter: Abū Ḥirās al-hudali? 'Aini 4, 216. Hiz. 1, 358. Abū Zaid: Nawādir 165. I. J. 181. Howell 1, 186. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 44, 11.

151, 13 Hiz. 1, 359. Asrār 94. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 23.

151, 16 Gauh. a. v. **ليه**. Lisān 17, 436 a. v. **لوه**.

152, 10 Sure 8, 32.

152, 14 L.: **ان يطر**: امهم.

152, 17 L.: **كنت**.

153, 7 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher N°. 93 ult. S. 111. Sib. 2, 79, 209. Hiz. 2, 269. 3, 346. Howell 1, 853. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 24.

143, 15 Diese hier nebenbei angeführte Streitfrage behandelt schon Sirafi (bei Jahn 2, 2 § 157 Anm. 7).

144, 3 lies: أَقْرَنَ.

144, 13 Dichter: al-Aḥwāṣ. 'Aini 4, 232. Hiz. 1, 289. Abū Zaid: Nawādir 163. Nur die ersten zwei Verse: L. J. 157. 160. Howell 1, 47A.

146, 8 a) Gauh. s. v. قَرْعَبِل sagt: القَرْعَبِلَانَةُ دَوِيْبَةُ عَرِيضَةِ الهَزْزَبَرِ من: 7, 125. — b) Lisān s. v. هَزْزَبَرٌ أسماء الأسد والهَزْزَبَرُ والهَزْزَبَرَانُ الحَدِيدُ السَّيْفِيُّ الخُلْفُ وقال ابن السكيت pers. „Potasche-topf“ mit arab. Femininendung.

146, 21 L.: كَلَامًا.

147, 8 L.: لَا لِي لَمْ تَدْعَ.

147, 13 „ein echtes, ernstgemeintes Rufen“. — L.: قَالِ فَلَا.

147, 16 Ahlwardt: Six poets S. 27 N°. 26, 1. Hiz. 1, 285. L. J. 699. Howell 1, 1138.

147, 22 L.: جَعَلَ الْفَطْرَ.

147, 22 5, 71, 83. 11, 52, 64, 85. 23, 23.

147, 25 gl. dir. anm. zu 101, 7.

148, 5 Gauh. s. v. قَرَبَ. Vollständig: Lisān 2, 252.

148, 8 ff. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 32. Sib. 1, 26, 308, 327, 398. Hiz. 1, 343. 2, 143. 4, 564. Suj. Muḡ. 294. Howell 1, 338.

148, 13 Diwan ed. Ahlwardt S. 21 N°. 12, 3. Sib. 1, 26.

148, 15 Dichter: Labid. Diwan ed. Huber S. 28 N°. 41, 7. Sib. 1, 26. Hiz. 1, 339 (Suj. Muḡ. 55). Howell 3, 450.

148, 17 Dichter: Ka'b b. Ḡu'ail. Sib. 1, 26.

FRAGE 46

wird, obwohl das Thema in den Grammatiken (I. J. im Anschluss an Muf. § 52. Asrār 93, 5—94, 6) ausführlich behandelt wird, sonst nicht als Streitfrage der beiden Schulen überliefert. Hiz. 1, 358, 14 f. zitiert unsern Text ganz kurz.

141, 9 I. J. 51, wonach ich L.: انشا in اشتى geändert habe. Nachträglich sehe ich, dass auch C. und E. انشا lesen.

141, 11 Dichter: Abū 'n-Naǧm. Suj. Muj. 60. Muf. 8, 3. I. J. 51. 320. 819. Howell 1, 16.

141, 13 Dichter: Ibn Majjāda. 'Aini 1, 218. Hiz. 1, 327 (328, 14 unsere Lesart: بأعباء). Muf. 8, 5. I. J. 51. Suj. Mug. 60. Howell 1, 17.

141, 15 Dichter: 'Amr b. 'Abd al-Ginn. Hiz. 3, 240. Howell 1, 968 (L.: ودمارات).

141, 18 Sure 71, 23.

141, 19 Gauh. s. v. وجر. Suj. Mug. 61. Howell 3, 346. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 278.

141, 21 Dichter: Nuṣaib. Lisān 7, 304. Howell 1, 791. (Alle 3 Hss.: حبست).

141, 23 Lane s. v. الى S. 87. Lisān 16, 185 (s. v. ابى) hat auch den zweiten Halbvers.

FRAGE 44

Das Thema wird, wenn auch nicht als Streitfrage, behandelt: Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 176 § 314 Anm. 13), Muf. § 325 S. 95, 15 ff. und I. J. 793, 1 ff. In dieser Frage erschweren die Kufer, während die Basrer erleichtern und erlauben. Es ist bezeichnend, dass Zamahšari der erschwerenden Partei folgt.

142, 14 L. beide Male: اوجد ثلاثة.

FRAGE 45

wird ausführlich behandelt von Sirafi (bei Jahn 2, 2 S. 2 § 146 Anm. 13). Kisāi ist demnach der Träger der als schlechthin kufisch bezeichneten Ansicht. Die anderen Grammatiker berichten nichts von einer Streitfrage (Vgl. I. J. im Anschluss an Muf. § 48. Asrūr S. 90). In der Hiz. wird der Text des Anbari mehrere Male zitiert (1, 285, 25—286, 2. 289, 8—14. 344, 2).

143, 12 Sure 30, 3.

138, 7 Dichter: al-ʿAbbās b. Mirdās. Sib. 1, 251. ʿAini 4, 489. Hiz. 1, 573. 3, 120. Suj. Mug. 307. I. J. 581. Howell 1, 294.

FRAGE 42.

Hiz. 3, 105, 8—22 wird der Text dieser Frage fast wörtlich zitiert. Dort erfahren wir auch, dass der S. 138, 15 angeführte Vers, der den Ausgangspunkt der ganzen Controverse bildet, von Farrā in dem hier als kufisch bezeichneten Sinne zitiert wurde.

138, 15 ʿAini 4, 488. Hiz. 3, 105. Howell 1, 1400.

139, 4. L.: يعرف تأويله.

139, 9 (L.: مطر علينا) Dichter: al-Aḥwaṣ al-anṣārī. Sib. 1, 271. ʿAini 1, 108. 3, 467. 4, 211. Hiz. 1, 294. 3, 134. Suj. Mug. 260. Howell 1, 162. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 29.

139, 16 L.: تجوز باصاف.

FRAGE 43.

Hiz. 3, 240, 5 v. u. verweist nur ganz kurz auf Anbaris Darstellung. Zum Thema vgl. Wright 2, 245 A. — Es ist auffällig, dass nur al-Aḥfaṣ, aber kein Kufer als Vertreter der kufischen Ansicht genannt wird.

139, 23 Ändere den Namen trotz der Hs. in أبو عمر. Gemeint ist nämlich Abū ʿUmar al-Ġarmi, der Schüler des Aḥfaṣ (vgl. Ibn al-Anbārī: Nuzhat al-alibbā S. 198) und nicht der viel ältere Abū ʿAmr b. al-ʿAlā.

140, 8 Sib. 2, 48 (nur der 2. Halbvers). Hiz. 3, 109. Muf. 71, 11 I. J. 569. Howell 1, 819.

140, 10 L.: الخازن والم.

140, 13 Hiz. 3, 110. Muf. 71, 10. I. J. 569. Howell 1, 819.

140, 16. Dichter: al-ʿAdawī. Hiz. 3, 109. Abū Zaid: Nawādir 219. 235 Muf. 71, 12. I. J. 570. Howell 1, 819.

140, 20 Sib. 2, 48. I. J. 570.

141, 4. Vgl. die Nachweise zu 69, 17.

135, 14 Ta'alibi: Asrār al-ʿarabijja (in Fiqh al-luġa. Miṣr 1317) 277, 16. ʿUkbari: Šarḥ Mutanabbi (1287) 1, 212.

FRAGE 41.

Die hier als kufisch bezeichnete Ansicht wurde nur von Farrā *allein* vertreten (Hiz. 3, 123, 1). Daher erklärt es sich, dass die andern Grammatiker (z. B. I. J. im Anschluss an Muf. § 221) dies Thema als Streitfrage nicht behandeln. Der Anbarische Text wird Hiz. 3, 119, 22—120, 12 fast wörtlich wiedergegeben.

136, 5 L.: مَخْفُوضًا النُّقْلَ.

136, 7. Dichter: Anas b. Zunaim. Sib. 1, 255. ʿAini 4, 493. Hiz. 3, 119. I. J. 582. Howell 1, 831.

136, 9 Dichter: Farazdaq. Sib. 1, 255. ʿAini 4, 492. Hiz. 3, 122. Muf. 73, 3 I. J. 581. Howell 1, 831.

136, 23 Dichter: Quṭāmī ed. Barth N^o. 1, 39. Sib. 1, 254. ʿAini 4, 494. Hiz. 3, 122 f. Muf. 72, 21. I. J. 581. Howell 1, 830.

137, 3 Dichter: Zuhair oder sein Sohn Kaʿb. (Schon ʿAini fand ihn in keinem der beiden Diwane) Sib. 1, 254. ʿAini 4, 491. Muf. 73, 1. I. J. 581. Howell 1, 830.

137, 18 L.: نَهَبْتُمْ لِي.

137, 20 L.: فِي مَوَاضِعَ لَيْسَتْ عَلَيَّ. Meine Lesung in E. und C. — Sonst stimmen die 3 Hss. in dem schwierigen Texte dieser Zeile überein. Die Worte اِنَّا حَذَفْنَا لِي عَوَضَ وَحَدَلْ, die auch 174, 18 ff. wiederkehren, sind nicht restlos zu erklären. Ein ʿIwād im üblichen Sinne kann و zu ر nicht sein; das wird Frage 55 ausdrücklich abgelehnt, und dann könnte es ja auch mit dem muʿawwad nicht zusammentreffen; ʿiwad scheint hier also wie häufig synonym mit badal gebraucht zu sein, es wird ja auch durch den erklärenden baarischen Zusatz: dālla ʿalaihā nur zu einem lautlichen Ersatz ohne Rektionskraft abgeschwächt. Die Worte sind also wohl zu übersetzen: „wenn sie ausgestossen (und übertragen) d. h. abgeworfen wird auf einen Ersatz und Stellvertreter“.

فِي قِتْيَةٍ جَعَلُوا الصَّلِيبَ لَهُمْ خَشَاقِ إِنِّي مُسْلِمٌ مَقْدُورٌ
يدل عليه...

127, 20 Dichter: al-Gumaiḥ. Mufaḍḍalijāt (Kairo 1924) 2, 77
Suj. Muḡ. 127 (Hiz. 2, 150) I. J. 269 Muf. 134, 8 I. J. 1105 f.
Howell 3, 376.

127, 22 Verbessere: مع للذف.

128, 4 L.: وحولف كل.

128, 8 Häufig bei Grünert: Mischwörter im Arab. (8. Orient-
Congr. Sekt. 1 S. 168) Übersetze: „Auch wenn man zu dir sagt
”جَعَلْتُ فِدَاكَ“ oder بَأَى أَنْتَ.

128, 11 Sure 7, 153.

128, 12 Sure 96, 14.

128, 14 Sure 96, 1 und Sure 2, 191.

128, 15 Sure 23, 20.

128, 18 Hiz. 4, 159 Suj. Muḡ. 114 Howell 3, 334.

128, 20 L.: قلن.

129, 2 Verbessere: ثم نقل.

129, 10 Sure 15, 2.

129, 12 Dichter: Abū Kabīr al-hudālī. Hiz. 4, 165 Suj. Muḡ.
81 I. J. 1093 Howell 1, 1189.

129, 14 Ḥamāsa 584.

129, 16 ist ein Hinweis auf die in Fragu 92 begründete
kufische Erklärung von سوف.

FRAGE 38

ist nur eine Verallgemeinerung der im Verse (130, 9) beobach-
teten Lizenz. Das Lisān (6, 344, 20) berichtet, dass Farrā die
hier als kufisch bezeichnete Entscheidung nur als dialektische
Eigentümlichkeit der Banū Asad überliefert habe. I. J. (402,
14 ff.) sagt daher nichts von einer Streitfrage. In der Hiz.
(2, 46, 19) wird auf den Text des Anbari verwiesen.

130, 9 Dichter: Abū Qais b. Rifā'a al-anṣārī. Sib. 1, 322

zu übersetzen ist: „Wenn es z. B. erlaubt wäre zu sagen جلعى لا زيد auf Grund eines als ausgefallen anzunehmenden لا, so dass es also ebenso wäre, als ob man sagte زيد جلعى und لا nur (ohne Zweck) hinzugefügt wäre, dann würde das im Koranvers zu einer Absurdität führen“.

FRAGE 36

Anbaris Text wird Hiz. 2, 2, 6—11 auszugsweise zitiert.

125, 10 Vgl. die Nachweise zu 126, 10.

125, 12 Dichter: al-^cAggäg. Diwan ed. Ahlwardt S. 68 N^o. 40, 65 (Krit. App. S. 47) Hiz. 2, 2 Howell 1, 305.

125, 18 Hāsimijāt ed. Horovitz S. 33 Kāmil 282, 12 Muf. 31, 13 I. J. 263 (Suj. Mug. 12 Hiz. 2, 208. 4, 5).

125, 20 Dichter: Ka'b b. Malik al-anṣārī. Sib. 1, 324 Kāmil 282, 10 I. J. 263.

126, 10 Muḥibb ad-Dīn: Šawāhid al-Kaššāf (Cairo 1889) S. 71 (I. J. 1495).

126, 15 L.: اضمه ولاتها انسى. Geändert nach E. und Hiz.

FRAGE 37

ist nicht so sehr eine Controverse zwischen den Basrern und Kufern, als vielmehr zwischen Sibawaihi und Mubarrad, wie aus der Behandlung des Themas in den Asrār (83, 20—84, 24), bei I. J. (269, 2—19 und 1106, 13—1107, 19) und im Lisān (18, 198, 16 ff.) hervorgeht. Der Text dieser Frage wird Hiz. 2, 44, 22—45, 8 in extenso mitgeteilt.

127, 7 Ahlwardt: Six poets S. 7 N^o. 5, 21 Mu'allaqāt ed. Lyall S. 155 Hiz. 2, 44 I. J. 269. 1106 Asrār 84, 4 Howell 3, 378.

127, 10 Sure 12, 31 und 51.

127, 19 Hiz. 2, 44, 2 v. u. hat einen ausführlicheren Text vor sich gehabt, der sich auch in C. und E. findet: يدل عليه انهم قالوا حاشلى من غير نون الوقية ولو دنت فعلا لوجب ان يقولوا حاشانى بنون الوقية قل انشاعر (Uqaišir s. Lisān 18, 198)

FRAGE 35

ist in der präzisen Form, wie der einleitende Satz der Frage sie bietet, niemals diskutiert worden; es handelt sich vielmehr um die Interpretation der beiden S. 122, 20 und 123, 9 zitierten Koranverse. Unser Text wird H̱iz. 2, 53, 21—27 und 54, 18—20 auszugsweise mitgeteilt.

122, 20 Sure 2, 145.

123, 1 Sure 5, 8 (L.: وَاغْسِلُوا).

123, 2 Sure 3, 45. 61, 14.

123, 3 Sure 4, 2.

123, 4 Freytag: Proverbia 1, 498. Ġauh. s. v. ذَرَدٌ.

123, 6 Ġauh. s. v. لَمْ. Ibn Qutaiba: Adab al-kātib S. 543. Aṣmaʿī: Kitāb al-ḥail, Zeile 334, wo Haffner mit Unrecht in الْكَلَامِ verändert. Lisān 3, 506 gleichfalls unrichtig: الْكَلَامِ; richtig Lisān 16, 25.

123, 8 Ġauh. s. v. صَعَلَ. Vollständig: Lisān 13, 403. — Der zweite Halbvers lautet: صَهْلٌ وَرَقَصَ الْمُبْرِعَاتِ الْقَرَّاحِبِ.

123, 9 Sure 4, 147.

123, 12 Dichter: ʿAmr b. Maʿdīkarīb; die Angaben über den Dichter wechseln allerdings. Ḥamāsa des Buḥtūrī od. Cheikho N°. 787 Sib. 1, 323 Kāmil 760, 7 H̱iz. 2, 52 Suj. Muḡ. 78 Muf. 32, 17 I. J. 274 Howell 1, 311.

123, 20 Sure 4, 156.

123, 21 Sure 92, 19 f.

123, 22 Sure 95, 5 f.

124, 1 Ahlwardt: Six poets S. 6, N°. 5, 2 Muʿallaqāt ed. Lyall S. 152 Sib. 1, 319. H̱iz. 2, 76. 125. Suj. Muḡ. 27. I. J. 265. 1076, 8. 1182.

124, 4 Dichter: Ġirān al-ʿaūd Sib. 1, 111, 319 ʿAini 3, 107 (ʿAini 2, 321 ein ähnlicher Vers des Ruʿba) H̱iz. 2, 125. 4, 197 I. J. 265. 304, 4. 1111 Howell 1, 299, 4182.

124, 12 Sure 21, 22.

124, 19 f. Alle 3 Hss. bieten denselben Text, der wohl so

117, 14 Lies richtiger يَقْدُر und übersetze: „weil das Äusserste von dem, was den Nominativ hindern kann, die Wiederholung des Zarf ist“ = „weil höchstens die Wiederholung... hindern könnte“. Die deutsche Redensart „das Allerletzte, was ich tun würde“ entspricht dem arabischen قُصارى. Das لَنْ scheint später hinzugefügt zu sein; es fehlt in der zu vergleichenden Parallelstelle 271, 15 und in den sonst denselben Text bietenden Codd. C. und E.

117, 28 L.: على انه يجوز الرفع.

118, 11 Sure 11, 22. 12, 37. 41, 6.

118, 12 einschränkend: „zwar nur nach einer von den beiden Auffassungen, trotzdem aber...“

118, 13 bedeutet: „Und wer die Sure 55 und 109 aufmerksam liest“. Er meint die ewigen Wiederholungen desselben Verses 55, 12, 18, 21 u. s. w. und 109, 3, 5.

FRAGE 34

ist keine eigentliche Streitfrage der beiden Schulen. Dazu sind die Ansichten zu sehr und zu ungleich geteilt. Vgl. Asrār 81, 5—82, 21. I. J. 259, 11—260, 14 und Sirāfi (bei Jahn 2, 2 S. 45 § 189 Anm. 1). Der arabische Text dieser Frage ist in Girgas und Rosens Chrestomathie S. 450 abgedruckt.

118, 18 E. und C. beginnen die Frage mit den Worten: اختلف النحويون في العامل.

119, 20 L.: هاهنا لا ان لما ركبت C.: هاهنا لا ركبت. E.: هاهنا لا لما ركبت.

119, 24 L.: متعدي. Meine Änderung in E.

121, 3 Dieselbe Erzählung bei Snjūṭi: Buḡjat S. 216 in der Vita des al-Fārīsī. — ميداني „rennplatzmässig“ d. h. oberflächlich.

121, 18 wie Frage 24 ausführt.

121, 19 ff. Ist nicht richtig; لولا nimmt auch nach Anbari's Ansicht eine Sonderstellung ein. Er widerspricht hier seinem in Frage 10 (S. 39, 5 ff.) ausgeführten Standpunkt.

113, 23 Sure 4, 92 (L.: صدوركم).

114, 4 Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 93, N^o. 260, 8 'Aini 3, 67, 278 Hiz. 1, 552 I. J. 247 (Suj. Muğ. 62) Howell 1, 236 (L.: قرأ, darübergeschrieben نضما wie E. und C. Zu den Lesarten vgl. Hiz.).

114, 11 Sure 5, 116 (ohne و auch 5, 109). Lies mit L. und E.: بن.

115, 11 Jāqūt 2, 556.

115, 14 ff. Diese Verse finden sich mit einigen Abweichungen im Diwān Maǧnūn Lailā (Kairo 1294) S. 47 f.

115, 20 Ḥamīsa 69 Abū Zaid: Nawādir 53.

116, 1 L. nur: كالعصفور.

116, 11 L.: عن الاصل. C. und E.: على.

116, 14 und 16 verbessere: ضرورة أن. Übersetze: „Daraus dass das Perfekt statt des Futurs stehen darf, folgt nicht mit Notwendigkeit, dass es auch statt des Praesens steht“. Vor den mit ينبغي und يجب beginnenden Subjektsätzen erwartet man أن, das aber in den Hss. fehlt. Zur Konstruktion vgl. S. 202, 5. Derselbe Gedanke wird von I. J. 247, 14 ff. einfacher ausgedrückt.

FRAGE 33

geht auf die verschiedene Interpretation der beiden S. 117, 1 ff. zitierten Koranverse zurück. Die gleiche Streitfrage behandelt Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 281 § 131 Anm. 3 und Sib. Rand 1, 277).

116, 20 Die 3 Hss. lesen: في الدار زيد قائم, man muss den Satz doch aber hier kufisch auffassen.

116, 21 L.: إلى النصب.

117, 1 Sure 11, 110.

117, 3 Sure 59, 17.

117, 6 L.: قائم. Vgl. zu 116, 20.

117, 9 L.: كقائم.

110, 9—20 und 929, 19—21. Träger der basrischen Meinung ist Sibawaihi (Asrār 32, 13 ff.), der der kufischen Farrā (Sujūti: Ašbāh 1, 265, 4 ff).

FRAGE 30

wird als strittig behandelt auch Asrār 74, 15—75, 15 und I. J. 222, 23—224, 5. Der Repräsentant der kufischen Ansicht ist Farrā (Sujūti: Ašbāh 1, 265, 4 ff.)

110, 17 in Frage 29.

111, 5 zu ٤ vgl. Muf. § 190 S. 62, 10 ff.

111, 15 f. Übersetze: „das heisst doch geradezu der Ursache das Gegenteil von dem zuschreiben, was sie soll“.

112, 1 f. spielt auf die Controverse in Frage 68 an.

FRAGE 31

ist dadurch bemerkenswert, dass die Kufer in ihr verbieten und erschweren, während die Basrer erleichtern. Aus den Asrār 77, 19—78, 9, die dieselbe Controverse behandeln, erfahren wir, dass die kufische Meinung die des Farrā ist. I. J. dagegen (234, 15 ff.) überliefert diese Streitfrage nicht.

112, 19 L: النقل.

112, 20 Freytag: Proverbia 1, 653.

113, 5 Sure 20, 70.

113, 8 Vgl. die Anm. zu 36, 2.

113, 12 Freytag: Proverbia 2, 204.

113, 16 d. i. in Frage 9.

FRAGE 32

ist wohl aus der Interpretation des S. 113, 23 zitierten Koranverses entstanden. Dieselbe Controverse behandelt I. J. 246, 19—247, 18, bietet sogar noch einen kufischen Belegvers mehr. Hiz. 1, 552, 15—25 gibt unseren Text fast wörtlich wieder, nennt aber Anbari erst 553, 1.

102, 19 Die angeführten Beispiele sind nämlich nach basrischer Anschauung Verben. Vgl. Frage 14 u. 15.

105, 8 Vgl. die Anm. zu 4, 4.

106, 8 Man erwartet عن أن, aber alle 3 Hss. bieten denselben Text.

106, 9 Sure 105, 3.

106, 10 Lisān 13, 5, 14.

106, 14 L: التي تستعمل.

106, 17 Aḡāni 2, 92. Sib. 1, 131. Kāmil 381, 5.

106, 24 L: ذلك في الفعل في زمان.

107, 1 Obwohl alle 3 Hss. denselben Text bieten, kann man sich nicht mit ihm begnügen, da er in der vorliegenden Form garnicht absurd ist. Entweder muss man also أَحْبَبْتُ مَا لَا يَعْرِفُ lesen oder sogar den Konsonantentext in أَخْبَرْتُ بِمَا لَا يَعْرِفُ ändern.

107, 9 Sure 2, 23, 268. 3, 13, 130, 194, 197. 4, 17, 60, 121. 5, 15, 88, 119. 9, 73, 90. 13, 35. 14, 28. 16, 33. 20, 78. 22, 14, 23. 25, 11. 29, 58. 39, 21. 47, 13. 48, 5, 17. 57, 12. 58, 22. 61, 12. 64, 9. 65, 11. 66, 8. 85, 11. 98, 7.

107, 11 Sure 14, 38.

107, 12 Sure 29, 67.

107, 13 Sure 34, 32.

107, 16 Dichter: Ġarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 128, 17. Sib. 1, 69. Kāmil 79, 6. 125, 16. 700, 6. Hiz. 1, 223.

107, 19 Dichter: al-Ḥārīt b. Waḥa al-ḡarmī. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1924) 1, 70.

107, 23 ist ein Hinweis auf ein von ihm verfasstes Werk. (Vgl. 186, 16) Aus dem in der Einl. S. 95 ff. aus Sujūṭi abgedruckten Verzeichnis seiner Bücher ist aber nicht ersichtlich, welches er hier meint.

FRAGE 29

wird auch von Sirāfi (bei Jahn 1, 2 S. 235 § 98 Anm. 34 und Sib. Rand 1, 201) als Controverso behandelt, ferner von I. J.

mentars (Hiz. 3, 15, 5 v. u.) überzeugen kann, und wie schon der Verfasser der Hiz. (3, 16, 16 f.) feststellen konnte, keineswegs Parteigänger der Basrer. Darnach scheinen vielmehr in dieser Controverse Kisāi und Zaǧǧāg die beiden Gegner gewesen zu sein.

99, 19 Sure 4, 28.

99, 22 Dichterin: ǧārija min banī Māzin. 'Aini 4, 311. Hiz. 3, 15. I. J. 144. Asrār 68 Howell Intr. XXIV.

100, 17 Dichter: Abū Kabīr al-hudālī. Ḥamāsa 39. Sib. 1, 150. 'Aini 3, 54 (Hiz. 3, 467, 2) I. J. 1246, 24. Suj. Muǧ. 81. Howell 1, 42A.

100, 21 Sure 4, 27.

100, 24 Sure 27, 90.

101, 3 Sib. 1, 161. Kāmil 212, 16. Asrār 68.

101, 7 Diwan ed. Chalidi S. 99. 'Aini 3, 512 f. Hiz. 1, 334. 3, 441. I. J. 191, 14. 220, 3. Muf. 99, 16. I. J. 822. Howell 1, 1592.

101, 10 Sure 2, 252. 22, 41 (gewöhnlich دَخَلَ; دَخَعَ ist die Lesung des Nāfi^c.)

101, 11 Vgl. Muf. S. 14, 7 f.

101, 13 I. J. 821. Howell 1, 1590.

101, 15. (In L. fehlen die beiden letzten Worte des Verses). Dichter: al-Uqaišīr al-asadī. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 354. 'Aini 3, 508 (Hiz. 2, 282) Suj. Muǧ. 301. Howell 1, 1583.

101, 22 Verbessere mit Asrār 68, 16 und C. gegen L.: والثلاثي
أنا نسلم أنه.

101, 23 L.: مفسراً.

102, 2 Besser: فيتصرف عمله.

FRAGE 28

findet sich auch als Streitfrage Asrār 69, 22—71, 19. I. J. 135, 11—136, 13 und Sujūṭi: Ašbāḥ 1, 61 ff.

97, 21 L.: **وَيُحَرِّفُ مِنْ حَرْفٍ مِنْ حُرُوفٍ**.

98, 3 Hiz. 4, 369, wo die erste Vershälfte **حتى يقول الرجز** *حتى يقول الرجز* lautet. Die 3 Hss. haben alle denselben Text.

98, 5 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Hell N°. 391. Hiz. 4, 39, 369.

98, 6 Hiz., die diese Frage 4, 369 abdruckt, muss einen etwas abweichenden Text gehabt haben, denn nachdem sich schon Z. 3 eine Differenz fand, folgt hier derselbe Text wie in C.:

وَلَعَلَّ وَغَلَّ وَغَلَّ وَلَعَا كَلَّ الشَّلْعَرِ
لَعَا أَلَّةٌ فَضَلَّ عَلَى كُمْ بِشَىءٍ لَنْ أَمُكُمُ شَرِيمٌ
وَقَالَ الْآخِرُ
أَرَى شَبَهَ الْقَفُولِ وَلَسْتُ أَدْرِي لَعَا أَلَّةٌ يَجْعَلُهُ قَفُولًا

Da diese Verse sich sonst nirgends finden und ... *ولما كثرت* auch schon dem Verf. der Hiz. (4, 368 ult.) verdächtig waren, sind Zweifel an der Ursprünglichkeit dieses in L. fehlenden Passus nicht unberechtigt.

99, 1 ist ein Hinweis auf die Ausführungen S. 82, 13 ff.

99, 7 Nöldeke: Gedichte des Urwa in: Abh. d. Gött. Ges. d. Wiss. Bd. 11. S. 244. *Ḥamāsa* 519.

99, 8 L.: **وَذَلِكَ فَوَلَمٌ تَحْكُمُوا بِزِيَادَةِ الْاَلِفِ وَالْكَافِ**. Meine Lösung in C. und E.

99, 12 Vgl. S. 93, 13 ff.

FRAGE 27

wird als Stroittfrage *Asrār* 67, 19—68, 18 und I. J. 144, 9—145, 2 behandelt. Hiz. 3, 16, 9—15 enthält eine kurze Wiedergabe des Gedankenganges unseres Textes. Die auffällige und von vornherein unwahrscheinliche Notiz des Anbari, dass Farrā in dieser Frage die basrische Anschauung vertrete, erweist sich als falsch. Zwar ist der eigentliche Vertreter der Kufer dieses Mal Kisāi (I. J. 144, 15) und nicht wie sonst Farrā, trotzdem aber ist er, wie man sich aus den Worten seines Korankom-

مهمينا عليه اى شاعدا ... وقيل تغنا يقال فلان: qur'ān S. 230: قفان على فلان اذا كان يحفظ امره (قبانا) (Lisan 17, 327 ult. falsch)

94, 12 Lies: تَلْعُونَهُ.

94, 13 Ist ein Hinweis auf Frage 40. — L.: قلوبهم لئلا.

C.: حكمها وما لن E.: يتغير حكمها فعني النفي 94,18 L.: حكمها ولما أن.

94, 20 L.: قولهم انه لا يجوز:

95, 20 Sure 2, 249 u. s. w. (vgl. die Anm. zu S. 83, 8).

FRAGE 26

Träger der baarischen Meinung sind Abū'l-Ḥasan al-Aḥfaṣ und besonders Mubarrad (Muf. § 537), während Sibawaihi (vgl. Lisān 13, 501, 10) die kufische Ansicht vertritt. Aus dieser Tatsache erklärt sich auch die Stellungnahme Anbaris zu Gunsten der Kufer. Auch I. J., der 1142, 7—22 diese Controverse behandelt, entscheidet sich in gleichem Sinne. Ḥiz. 4, 368 ult.—369, 12 und 369, 22—370, 11 gibt unseren Text fast vollständig wieder.

96, 18 Hamasa 517 L. J. 1142 Howell 3, 443.

96, 20 Hamāsa 707.

96, 22 Lies: يُدِينُنَا. — Suj. Mug. 155 Howell 3, 442 Lisān
13, 500. 16, 24.

96, 24 Dichter: al-Aḏbaṭ b. Qurai'. Ibn Qutaiba: Liber poesis
S. 226 'Aini 4, 334 Hiz. 4, 588 Kāmil 309, 10 Muf. 156, 4 I. J.
1242 Suj. Muḡ. 155 Howell 3, 442.

97, 2 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 181 N°. 75, 2
 'Aini 4, 252 Sib. 1, 340 Hiz. 2, 441 I. J. 175, 21 Muf. 55, 2
 (I. J. 437) I. J. 1024 Suj. Mug. 151 f. Howell 1, 555.

97, 4 Hamāsa 810 Hiz. 4, 432.

97, 8 f. Über die beiden als Belege angeführten Nomina s. I. J. 1339, 23. 1349, 18 und die Lexica.

97, 19 Die kufische Erklärung von كُتِبَ s. S. 91, 21 ff.

in die Literatur eingeführt hat (Hiz. 4, 343, 4. v.u.), ist der Vertreter der Kufur; die kufischen Argumente sind eine wörtliche Wiedergabe seiner Ausführungen in seinem Korankommentar (Hiz. 3, 197, 15—22). Unser Text wird ziemlich ausführlich Hiz. 4, 344, 3—13 und nebenbei 4, 336, 16 zitiert.

91, 17 L. und E.: ^ععمر القاتم.

91, 20 'Aini 2, 247. Hiz. 1, 8, 12. 4, 343. Muf. 136, 12 I. J. 1120. 1135. Suj. Muğ. 206.

91, 21 L.: لا وإلا.

92, 1 Hiz. 4, 334, 336, 344.

92, 3 L.: هذا وهالك. Meine Änderung nach E. und Inşāf 133, 21.

92, 4 Sure 19, 26.

92, 8 Hiz. 2, 538. 3, 197 I. J. 1287 Howell 1, 624.

92, 16 Lis: ^ككلوا ولا يحجز.

92, 17. L.: أما زيد فلي.

93, 10 Hiz. 4, 344, 4 hat einen ausführlicheren Text des Anb. vor sich gehabt, wie ihn auch E. und C. noch bieten. Es steht dort hinter dem Vers 93, 9 noch folgendes: فهو محمول على أن التقدير ولكن أنى فخذت الهمزة من أن مخفيفا فاجتمع أربع نونات متواليات فحذفوا النون من لكن استقلالا لاجتماع الامثال وكان حذفها أولى لاستقبالها ساكنا كما قل (vgl. 284, 16)

فلمست بآتيه ولا استطيعه * ولاك أسقى ان كان مأوك ذا فضل

Die in L. fehlenden Worte ... زعمتم فهو شك sind immerhin ein Zugeständnis an die Richtigkeit des Wortes, daher vielleicht nicht ursprünglich.

93, 11 L.: ان يكن في.

93, 21 Sure 1, 4.

93, 23 Dichter: Mudarris b. Rib'i. Ḥamāsa 512. I. J. 1384. Howell 1, 197.

93, 25 Lisān 20, 253, 323.

94, 1 Sure 5, 52.

94, 2 So z. B. Muḥammad b. 'Aziz al-Sigistānī: Ġarīb al-

89, 17 Mu'allagāt ed. Lyall S. 147. Sib. 1, 243, 391, 429. 2, 124. Muf. 138, 11. I. J. 1128. 'Aini 2, 287 f. Hiz. 2, 466. 3, 547. 4, 357. Howell 3, 421.

89, 19 'Aini 4, 409. Hiz. 2, 183. 4, 225. Suj. Muğ. 41. Howell 3, 569.

89, 21 Ḥamāsa des Buḥturi ed. Cheikho N°. 48. Sib. 1, 390. I. J. 64.

89, 23 Die Angabe des Dichters wechselt. Vgl. 'Aini 2, 301. 4, 384. Sib. 1, 242, 429. Hiz. 4, 357, 359, 364. Kāmil 49. Muf. 139, 18. I. J. 1138. Suj. Muğ. 41. Howell 3, 434.

90, 1 Dichter: Muğammi' b. Hilāl. Ḥamāsa 344. Hiz. 4, 360. Howell 3, 433.

90, 3 Die Angaben über den Dichter wechseln, meistens wird der Vers anonym zitiert. Hiz. 4, 363. Bānat Su'ād ed. Guidi S. 194 f. Lisān 16, 181 f. Nur der zweite Vers: Ibn Wallād in Brönnle: Contr. towards arab. phil. 49. Howell 3, 434. Lisān 15, 88. 20, 150.

90, 7 Sure 20, 91.

90, 9 Sure 73, 20.

90, 11 Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 103 N°. 266, 35. Ḥamāsa 546. I. J. 1132.

90, 15 L: فلهذا التعريض كان التعريض.

90, 19 'Aini 2, 311. Hiz. 2, 465. Muf. 138, 4. I. J. 1128. Suj. Muğ. 39. Howell 3, 420.

90, 21 ff. Dichterin: Ġanūb uḥt 'Amr ḡl'-Kalb. Poems of the Huzailis ed. Kosegarten S. 246. Diwan der Ḥansā (Beirut 1888) Anhang S. 142. 'Aini 2, 282 Suj. Muğ. 39. Hiz. 2, 466. 4, 352. Howell 1, 220. 3, 424. Letzter Vers: I. J. 1131. — Alle 3 Hss. haben den 1. und 3. Vers in derselben Textgestalt.

91, 5 Vgl. S. 82, 13 ff.

FRAGE 25

findet sich auch I. J. 1120, 5—1121, 15 und bei Ibn an-Naḥḥās (Hiz. 1, 8, 11—13) als Streitfrage. Farrā, der den strittigen Vers

87, 11 Dichter: al-Aḥwaṣ al-jarbūʿī (so 234, 2), nicht al-Aḥwaṣ ar-rijālī oder Farazdaq (so 172, 15). Sib. 1, 71, 129, 373. Kāmil 221, 7. Ḥiz. 2, 140. 3, 507, 613. Asrār 64. Suj. Muḡ. 295. I. J. 227. 665. 961. 1126, 20. Howell 2, 80.

87, 12 L.: وحد تول. Meine Lesung richtet sich nach E.: توحد („dies ist betrachtet worden mit dem, was“, vielleicht = „dies ist angesehen worden als etwas, was“). Erst nachträglich erhielt ich die Lesung von C.: توحد.

87, 16 f. L.: لان لا تعمل في الخبر.

FRAGE 24

scheint in dieser kurzen Form erst eine spätere Zusammenfassung zu sein. Auch Muf. § 525 und 532 und I. J. zur Stelle (S. 1128 ff. 1138) bieten sie nicht in dieser Gestalt. Die späteren Grammatiker, unter anderen Zamahšari, nehmen in dieser Controverse, in der umgekehrt wie sonst die Basrer erleichtern und die Kufer erschweren und verbieten, für die letzteren Partei, und Anbari erhält wegen seiner gegenteiligen Auffassung einen Tadel in der Ḥizāna (4, 359, 24—27). In diesem Sinne ist für den Ursprung der Streitfrage die Tatsache von Wichtigkeit, dass Sibawaihi ausdrücklich von der Partei der Basrer ausgenommen wird, während Farrā wie üblich Träger der kufischen Meinung ist (Lisān s. v. لن 16, 171, 15 ff.).

88, 11 Sure 11, 113 (gewöhnlich ولن).

88, 12 Abū Bakr scheint Abū Bakr Šuʿba b. ʿAjjāš al-asadī, der persönliche Schüler ʿĀsim's, gewesen zu sein (Nöldcke: Geschichte d. Qorans. 1860 S. 297).

88, 19 Sure 19, 94.

89, 4 Sib. 1, 242. ʿAini 2, 305. Ḥiz. 4, 358 Muf. 139, 17. (I. J. 1138) Howell 3, 432.

89, 7 L.: كان زيد الاسد.

89, 12 Dichter: Ruʿba. Diwan ed. Ahlwardt S. 169 N°. 4, 3. Sib. 1, 429. ʿAini 2, 299. Ḥiz. 4, 356. Muf. 139, 18 (I. J. 1138) Howell 3, 432.

84, 9 Sib. 1, 390 Hız. 4, 380. Howell 3, 427.

84, 11 Dichter: Farazdaq. Sib. 1, 243 Hız. 4, 359, 378 I. J. 1138 Suj. Muğ. 239.

84, 13 Dichter: 'Adi b. Zaid. Abū Zaid: Nawādir 25, 9 Hız. 4, 381, 391. Suj. Muğ. 238 Howell 3, 438 Fārisi bei Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. S. 396.

84, 15 Dichter: Jazīd b. al-Ḥakam al-taqafī. Hız. 4, 390 (1, 496) Ḥamasa des Buḥturi ed. Cheikho N°. 767 Aḡānī 11, 105, 5 Suj. Muğ. 237 Howell 3, 438 Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 400.

FRAGE 23

ist aus der verschiedenen Interpretation des S. 85, 9 zitierten Koranverses entstanden. Dieselbe Streitfrage wird Asrār 62, 24—64, 9 und I. J. 1126, 4—1127, 11 behandelt (Vgl. ausserdem I. J. 130, 10—131, 6). Hız. 2, 349, 2 zitiert nur eine nebensächliche Stelle unseres Textes.

85, 9 Sure 5, 73.

85, 18 Vgl. die vorhergehende Frage 22.

85, 20 Lies: لَوْ لَمِنْ; alle 3 Hss. haben denselben Text, also wohl = „wenn“. Vgl. Text 163, 8 f. und Einl. S. 112 Anm. 3.

86, 9 Dichter: Farazdaq. Diwan ed. Boucher S. 234. 'Aini 2, 456 Kāmil 209, 11 I. J. 36. 1127.

86, 11 (L.: مسحة) Dichter: Farazdaq. Diwan des Ḡarīr (Kairo 1313) 2, 4, 4. Naqā'id ed. Bevan S. 556 N°. 61, 33. Hız. 1, 115. 2, 347. I. J. 36. 1440, 4. Howell 1, 302. 3, 456.

86, 19 (L.: في استغاث) Sib. 1, 250. Muf. 137, 16 (I. J. 1126) Asrār 63. 'Aini 2, 271. Hız. 4, 315, 324. Howell 3, 408.

87, 1 Er verweist auf Frage 66.

87, 6 Ahlwardt: Six poets S. 101 N°. 20, 7. Sib. 1, 71, 129, 250, 373, 382, 402. 2, 302. 'Aini 2, 267. 3, 351. Hız. 1, 58. 3, (588), 665. 4, 325. I. J. 227. Muf. 114, 8. 137, 13 (I. J. 960. 1126) Asrār 64. Suj. Muğ. 98. Howell 2, 80.

87, 5 f. Diesen Vers habe ich nirgends gefunden.

FRAGE 21

Es ist bezeichnend, dass in dieser Frage, in der die „Kufur“ wieder den erschwerend-verbietenden Standpunkt vertreten, der Kufur Ta'lab auf Seiten der erleichternden Basrer steht.

81, 4 Vgl. Nachtrag Frago 2. S. 351.

81, 8 'Aini 2, 476 I. J. 689 Howell 1, 60.

81, 10 Dichter: Ġarīr. Diwan (Kairo 1313) 2, 100, 10. 'Aini 2, 468 (Hiz. 3, 672) Muf. 82, 11 I. J. 689 Suj. Muğ. 108 Howell 1, 1116 Sirāfi bei Jahn 1, 2 S. 55. Alle 3 Hss. lesen قمع (= Trichter) statt باب.

FRAGE 22

wird als Streitfrage Muf. § 33 (I. J. 124 f.) und Asrār 61, 8—62, 21 behandelt. Hiz. 4, 390, 14 zitiert eine für die eigentliche Hauptfrage nebensächliche Stelle unserer Frage, und aus Hiz. 3, 575, 5 v. u. erfahren wir, dass auch hier Farrā der kufische Interpret des S. 82, 8 zitierten Verses ist.

82, 8 'Aini 4, 383 Hiz. 3, 574 I. J. 926 Suj. Muğ. 26 Howell 3, 660.

82, 9 „wenn man ihm auch nur mit dem Geringsten dazwischenkommt“ d. h. zwischen اِنْ und sein ism einschiebt.

82, 10 صفا wird hier kufisch (al-Farrā) gleich طرف gebraucht.

83, 8 Der erste Vers: Sure 73, 12 — der zweite: Sure 2, 249. 3, 43. 11, 105. 15, 77. 16, 11, 13, 67, 69, 71. 26, 7, 67, 103, 121, 139, 158, 174, 190. 27, 53. 29, 43. 34, 9.

83, 15 Eine Anspielung auf die in Frage 5 behandelte Controverse.

83, 19 L.: انها تدخل. E. und C. انه. Vgl. 82, 7.

84, 1 L.: اَنْ اَنْعَب.

84, 5 Sib. 1, 390 Hiz. 4, 381.

84, 7 Sib. 1, 390 Hiz. 2, 463 I. J. 435 Suj. Muğ. 312 Howell Intr. XXIII.

zu, weil das Prinzip der Verbalität bei ihm vorhanden ist, sprechen ihm aber die besondere Qualifikation der Rektion ab, weil die Qualifikation der Verbalität, nämlich das *tašarruf*, fehlt. So rechnen wir Prinzip gegen Prinzip und Qualifikation gegen Qualifikation”.

75, 23. In Frage 14 und 15 wurde der basrische *Maḏhab*, dass *نعم* u. s. w. Verben sind, ausführlich behandelt.

FRAGE 19.

Als Streitfrage behandelt *Asrār* 59, 9—60, 15 und I. J. 132, 20—133, 20 (Vgl. auch I. J. 301, 23 ff.).

77, 15 Lies: *لا بنصرف*.

77, 20 Sure 12, 31.

77, 21 Sure 58, 2 — L.: *قوله أن*.

77, 25 Lies: *بأن الخفيفة*.

78, 17 Dichter: ‘Abdallah al-ḥawālī al-azdī. *Ḥamāsa* 717.

78, 19 (lies: *غادياً*) Sib. 2, 335 ‘Aini 3, 665 ‘*Asrār* 59 *Kāmil* 366, 9 I. J. 301, 11. 1047, 19. 1086, 20. 1148. 1190, 5. *Suj. Muḡ.* 112 Howell 2, 239.

78, 21 Dichter: *Raḡul min banī Asad*. *Ḥamāsa* 145.

78, 23 *Ḥamāsa* 646.

78, 25 Dichter: *Aḡar ar-Raḡabān al-asadī*. *Abū Zaid: Nawādir* 73 *Ġāhiz: Ḥajawān* 1, 177 I. J. 301, 1086. 1190.

79, 2 Vgl. die Anm. zu 124, 1.

79, 4 Dichter: *Imru ‘l-Qais*. Ahlwardt: *Six poets* S. 130 N°. 20, 37 *Hiz.* 4, 161 *Muf.* 132, 15 (I. J. 1086) Howell 3, 332.

FRAGE 20.

79, 14 Alle 3 *Has.* lesen *طعامك*, obschon man nach dem Sinne als Antwort hier *طعامي* erwartet. Diese Vernachlässigung des Sinnes und Zusammenhanges zu Gunsten des grammatischen Schulbeispiels fällt also schon dem *Ibn Anb.* zur Last. — Besser wäre auch Z. 13: *فترى*.

diese Controverso der beiden Schulen erwähnt wird. Die Frage in der vorliegenden Formulierung ist eine Verallgemeinerung der verschiedenen Interpretation des Verses 71, 20.

71, 3 L: نفى لفاربه. — Übersetze: „Es ist lediglich eine Negation für das Aufgeben (d. h. Aufhörenlassen vgl. Lisān 13, 337, 4 (الزايعة الفارقة) der Handlung und ein Ausdruck dafür, dass das Verweilen des Tuenden bei der Tat sich noch hinzieht“.

71, 7 Lies besser: مَوْجِبًا.

71, 20 Dichter: Dūr-Rumma. Sib. 1, 380 Muf. 120, 18 I. J. 1010 Hiz. 4, 49 Asrūr 59 Suj. Muğ. 79. Howell 2, 188.

71, 24 Dichter: al-Ga'dī. Gauh. s. v. ابل. Ibn aš-Šagari in Anbari: Nuzhat 486, 11 ff.

72, 2 Es steht nicht im Acc. als خبر, sondern als حال.

FRAGE 18

wird als Streitfrage Asrūr 58, 6—19 behandelt. Der arabische Text ist abgedruckt bei Girgas und Rosen S. 445, ein Teil des Textes (74, 13—25) mit dänischer Übersetzung bei Buhl S. 15 f. Es ist bezeichnend, dass in dieser Frage, in der die Kufer gegen ihre Gewohnheit erschweren, Anbari ihre Partei nimmt. Im übrigen ist nach Sujūṭis Iqtirāḥ 42, 4 ff. Mubarrad der eigentliche Vertreter der hier als kufisch bezeichneten Anschauung und die Kufer selbst in garkeinem Gegensatz zur basrischen Meinung.

73, 16 Vgl. I. J. 1416, 22.

73, 18 Vgl. Muf. S. 53, 9 (L.: ليسنى).

74, 7 Sure 11, 11.

74, 20 Lies richtiger mit den Hss: نَقَمْتُ عَنْ.

74, 23 Freytag: Proverb. 2, 94.

75, 8 Sure 5, 119 (gewöhnlich نَوْمَ).

75, 17 übersetze ich: „Wir verfahren in Gemässheit der beiden Argumente und sprechen ليس das Prinzip der Rektion

FRAGE 16

findet sich als Streitfrage auch I. J. 1046, 7—14. Eine kurze Erwähnung unseres Textes Hiz. 3, 481 ult. ff.

68, 14 Dichter: Tarafa. Diwan ed. Seligsohn S. 150 N°. 7, 2 (Krit. App. S. 156) Hiz. 3, 481. 484. I. J. 847.

68, 17 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 176 N°. 50, 2. Hiz. 3, 481 I. J. 847. 1046. Howell 1, 1700 (der zweite Vers in L.: *وتعطع للديث بلانص*).

69, 17 Dichter: Du'l-Hirak at-tuhawi. Abū Zaid: Nawādir 67, 1, 4. Hiz. 1, 14. 2, 488 I. J. 28. 460 Suj. Muḡ. 59. Howell 1, 596. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 49.

69, 21 f. Ist ein Hinweis auf die in Frage 109 behandelte Controverse.

70, 1 L.: *مؤنثه فعلى*.

70, 8 Hiz. 3, 485. Howell 1, 1701.

70, 11 Dichter: al-Aḥḍab. Aḡānī ed. Brünnow 21, 77. Ḥamāsa des Buḥturi ed. Cheikho N°. 207 Der zweite Halbvers: Ḥamāsa 231 I. J. 1046 Hiz. 2, 335.

70, 15 L.: *الوم ونكلم*.

70, 17 L.: *ما كان* E.: *ما*.

FRAGE 17.

Die allzulogischen und zu wenig unmittelbaren Argumente der kufischen Beweisführung und der Name des Ibn Kaisān als Vertreter dieser Anschauung lassen mich hier wie in Frage 4 die Originalität und das Alter der Streitfrage bezweifeln. Bestärkt wird diese Vermutung dadurch, dass Farrā, sonst immer der Vertreter der kufischen Meinung, hier als Parteigänger der Basrer genannt wird. Dazu kommt, dass weder in den Asrār, die unser Thema 57, 22—58, 6, 19 ff. behandeln, noch im Muḡ. und I. J., noch in der Hiz., welche drei nebensächliche Zitate unseres Textes bietet (4, 50, 15—17; 51, 11 und 4 v. u.),

205 'Aini 1, 357 Hiz. 2, 449. Suj. Muğ. 166. I. J. 318. 442. 1042. Howell 1, 561.

59, 25 Mufaddalijjat (Kairo 1324) 2, 53, 9. Sib. 1, 84. I. J. 843. 'Aini 3, 609. Howell 1, 284.

60, 5 Dichter: an-Nābiga. Ahlwardt: Six poets S. 30 N°. 28, 4 (Krit. App. S. 17). Sib. 1, 82. Hiz. 4, 95 ff. 'Aini 3, 579. 4, 434. I. J. 840. Asrār 80, 22 Howell 2, 76.

60, 7 gefunden nur: Asrār 80.

60, 11 Sib. 1, 84, 1 f. (Deronbourg liest irrtümlich الشعري).

62, 6 L.: الكلمة.

62, 25 Die Auffassung des Deminutivs als تعظيم soll angeblich von den Kufern stammen. Vgl. I. J. 709, 20—710, 4.

63, 2 Dichter: Labid. Diwan ed. Huber S. 28 N°. 41, 10. Hiz. 1, 45. 2, 561. I. J. 709 Suj. Muğ. 55. Howell 1, 359.

63, 4 Gauh. s. v. حَكَكَ. Lisān ibid. 12, 295, 6. Lane ibid. S. 615 col. 2.

63, 11 Sure 3, 175.

63, 15 Hiz. 2, 229, 383. Glosse zu A'ā in: Morgenl. Forschungen (Lpz. 1875) S. 249.

63, 19 Sure 5, 119.

64, 11 Lane s. v. خنفس.

64, 13 Lies: فاشبه.

65, 10 f. wie in Frage 14 ausgeführt ist.

66, 11 Lies: لا تنصرف.

66, 16 Sure 58, 20 und 4, 140.

66, 17 Sure 10, 25 (gewöhnlich: وَأَرْبَتَتْ).

66, 20 Dichter: al-Marrār al-faq'asī oder 'Umar b. abi-Rab'ā. Diwan ed. Schwarz S. 245 N°. 430. Sib. 1, 9, 408. Hiz. 4, 287. I. J. 509. 1020. 1184. 1417. Suj. Muğ. 244. Sirafi bei Jahn 1, 2 S. 53.

66, 22 L.: لا إلى.

68, 5 Sure 19, 76.

56, 25 f. Der dritte Vers bei Sib. 2, 278. Gauh. s. v. عصر. Die ersten beiden Verse habe ich nirgends gefunden.

57, 3 Habe ich nirgends gefunden.

57, 5 Dichter: Qutāmī. ed. Barth. N^o. 29, 39. Gauh. s. v. نفع.

57, 7 (Verbessere: زيد) — Sure 1, 1. 6, 1. 7, 41. 10, 11. 14, 41. 16, 77. 17, 111. 18, 1. 23, 29. 27, 15, 60, 95. 29, 63. 31, 24. 34, 1. 35, 1, 31. 39, 30, 74, 75. 40, 67 (statt: الحمد لله) — L. درویت habe ich geändert nach I. J. 1029 ult. — E. und C. lesen: وللس البصرى ولى نهيك ومعاد القادى ورقة.

FRAGE 15

wird gleichfalls als strittig behandelt Asrār 47, 19—50, 19 und I. J. 1042, 10—1043, 12. Ausführliche Zitate daraus fand ich Hīz. 1, 45, 18—46, 9 und Sujūṭi: Ašbāh 4, 64, 17—66, 1.

58, 3 Dichter: ‘Abdallāh b. ‘Umar al-‘argī; allerdings werden auch andere Angaben überliefert (Hīz. 1, 47. 4, 95). — ‘Aini 1, 416. 3, 643 f. Hīz. 1, 45. I. J. 73. 450. 734. 1042. Asrār 48 Howell 1, 564. (Ma‘āhid 2, 53 liest من هولاء بين; ungleichmässig Lisān 3, 440. 17, 101, 2. 20, 320). Vgl. Fleischer: Beiträge 4, 242.

58, 16 L. شىء عظم.

58, 17 Dichter: Hunduġ b. Hunduġ al-murri. ‘Aini 1, 238. Ḥamāsa 795.

58, 24 Dichter: Abū Muḥallim as-sa‘dī. Kāmil 205, 11, 16. Hīz. 2, 185 I. J. 1042, 20.

59, 1 Verbessere: لَتَمَيَّيْ أَخْرَ damit es bewahre“. Vgl. Asrār 48, 7.

59, 8 Gauh. s. v. ط Kāmil 282, 19 ‘Aini 1, 361 I. J. 318.

59, 11 Lies: قَدَّ.

59, 15 Dichter: Ḥumaid b. Mālik al-arqaṭ [nach I. J.: Abū Baḥdala] Sib. 1, 339 Kāmil 83, 18. 623, 4 Abū Zaid: Nawādir

28, 4. 'Aini 4, 61. Hiz. 1, 275 f. 2, 482 3, 203. Kāmil 518, 18
I. J. 373 Suj. Muğ. 214. Howell 1, 414.

54, 14 Gauh. s. v. قعس. Ibn Duraid: Iṣṭiqāq 225.

55, 2 Sib. 1, 278. Kāmil 601, 17 'Aini 4, 261. Hiz. 4, 479.
I. J. 190 (Muf. § 59) 212. 1173. Suj. Muğ. 269. Howell 1, 195.

55, 4 Dichter: Ibn Dāra. Lisān 15, 67 (s. v. خرم). Bekri s. v.

الرقم, wo der Schluss des Verses (وَالْحَدَم) zu verbessern ist.

55, 6 Abū Zaid: Nawādir 147. Muf. 175, 12 (I. J. 1380).

55, 8. Dichter: al-Qattāl al-kilābi. Lisān 7, 128 s. v. هنبير
20, 384. Agūnī 20, 162. Damīrī: Ḥajāt al-ḥajawān (1278)
2, 532 s. v. هنبير. — Zu verbessern: Lisān 4, 179. 20, 266, 384.

55, 13 L.: الاجماع (besser C.: بالاجماع) — Lies mit beiden
وكذلك.

55, 18 Sure 43, 68.

55, 19 Sure 19, 46.

55, 20 Sure 12, 4. — Sure 12, 101.

55, 21 Sure 10, 24.

55, 22 Sure 35, 16.

55, 23 Sure 66, 1.

55, 24 Sure 61, 2. — L. nur: لك.

55, 25 Sure 19, 43.

56, 1 Sure 40, 44.

56, 5 L.: الغلام امس.

56, 9 Verbessere: يتفرد.

56, 12 Vgl. die Anm. zu 10, 20.

56, 17 Sure 2, 273 (gewöhnlich قَنَعِمًا).

56, 18 Ahlwardt: Six poets S. 63 N°. 5, 69 (Krit. App. S. 33).
Sib. 2, 457 Muf. 123, 6 (I. J. 1028) Hiz. 4, 101 Howell 2, 220.

56, 20 Sure 13, 24 (gewöhnlich: قَنَعِم).

56, 21 Gauh. s. v. صبحر. I. J. 1030, 1052. Howell 2, 245.

56, 23 (L.: له الاطعار ترك الهدنار). Dichter: Quṭāmī. Diwan ed.
Barth N°. 29, 57.

wādir 55 Hiz. 4, 104, 479 'Aini 3, 330 I. J. 1093 Howell 3, 393.

50, 10 Dichter: 'Abda b. at-Ṭabīb. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 457. Mufaḍḍalijjat (Kairo 1324) S. 58 ed. Thorbecke N°. 25, 51 Kāmil 315, 13.

51, 3 ein Wort „für sich, selbständig“.

51, 12 Hiz. 2, 147.

51, 14 Hiz. 2, 144, 151 'Aini 2, 156 Suj. Muğ. 219 I. J. 1233 Howell 1, 339.

51, 16 Dichter: Ibn Aḥmar. Hiz. 2, 147, 149. Lisān 16, 187, 291 (C.: نبيى statt يبيى. L. undeutlich).

51, 17 L.: لرجل.

51, 19 Das medinische Koranexemplar, das als Original betrachtet wird und nach einigen sogar von 'Uṣmān selbst geschrieben sein soll, heisst ^{الامم}alam. Vgl. Nöldeke: Geschichte des Qorans (1860) S. 235. (C.: يقال انه. L. undeutlich).

51, 20 Die ungewöhnlichen Worte, die in allen drei Has. übereinstimmen, können wohl nur bedeuten: „in der Redeweise der einen Hälfte der Araber“.

52, 1 Sure 95, 4.

52, 12 Vgl. Nachtrag Frage 2. S. 351.

52, 25 Kāmil 217, 17 Hiz. 4, 106 I. J. 333 Asrār 43, 3 Howell 1, 454.

53, 10 Sure 34, 10.

53, 11 Sure 98, 4.

53, 15 Sure 39, 4.

53, 16 Sure 40, 7.

53, 18 Sure 13, 23, 24.

53, 20 Sure 2, 121.

53, 21 Sure 3, 102.

53, 22 Sure 56, 65, 66.

54, 2 f. Hiz. 2, 312. 'Aini 66. Suj. Muğ 157 I. J. 333 Howell 1, 454.

54, 9 Dichter: al-'Ağğāg. Diwan ed. Ahlwardt S. 81. N°.

FRAGE 14

findet sich als Streitfrage auch Asrār 41, 23—44, 19 und I. J. 1028, 17—1080, 5. In der Hiz. finden sich nur zwei kurze Erwähnungen unserer Frage (4, 101, 19 f. 4, 106, 25). Farrā ist nach dem Text der Frage selbst Repräsentant der kufischen Meinung.

47, 19 Diwan (Tunis 1281) S. 86, 10. Ed. Hirschfeld N^o. 4, 17 Hiz. 4, 106 I. J. 1029 Asrār 42.

47, 21 Gemeint ist Salama b. ʿĀṣim Abū Muḥammad (Vgl. Flügel: Gramm. Schulen S. 136 und Sujūṭi: Buġjat S. 260) — (Verbessero فعلب).

48, 8 Verbessero: جعفر.

48, 10 Sure 27, 25 (gewöhnlich: لَا تَسْجُدُوا).

48, 11 Diwan ed. Salhani (1891) S. 128. I. J. 191.

48, 13 Āġānī 16, 128 Kāmil 84, 12. ʿAini 2, 6. Suj. Muġ. 210 Howell 1, 194.

48, 15 Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 106 Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1824) S. 22.

48, 17 Dichter: al-Aswad b. Jaʿfur. Abū Zaid: Nawādir 24, 11.

48, 19 (L.: ٲو عن). Der Druck der Āġānī 15, 129 hat einen stark veränderten und verstümmelten Text, dagegen hat die aus dem Nachlass von Prof. Ahlwardt (II, 8 S. 372bb) in den Besitz der Kgl. Bibliothek zu Berlin gelangte Kopie der Āġānī-Handschrift den Vers auch in der vorliegenden Gestalt.

48, 21 Diwan ed. Ahlwardt S. 58 N^o. 35, 1. Derselbe Vers: Ruba ed. Ahlwardt S. 183 N^o. 85, 1 Ġauh. s. v. موم.

48, 23 Dichter: Abū Nuḥaila. Āġānī 18, 138, 140 (L.: ملمس).

49, 2 Dichter: an-Namir b. Taulab. Abū Zaid: Nawādir 22. Howell 1, 195.

49, 10 Sure 22, 72.

49, 20 L.: وليسا في.

50, 7 Sure 38, 2.

50, 8 Dichter: Ḍamra b. Ḍamra an-nahālī. Abū Zaid: Na-

- 44, 5 (L.: **بينهم**). Diesen Vers habe ich nirgends gefunden.
- 44, 17 Sure 18, 95.
- 44, 18 Sure 69, 19.
- 44, 20 **بَا** fehlt in C. u. E.
- 44, 21 Sib. 1, 29 I. J. 94.
- 44, 24 Ed. Krenkow, J.R.A.S. 1907, S. 841. Sib. 1, 30 'Aini 3, 24. I. J. 94.
- 45, 2 Sib. 1, 30.
- 45, 4 Dichter: Kutajjir b. 'Abd-ar-Rahmān. Ibn Qutaiba: Liber poesis 324. **Agānī** 8, 37 f. I. J. 8. 'Aini 3, 3 ff. Howell 1, 64. Fārisi bei Girgas und Rosen: Arab. Chrest. S. 394.
- 45, 12 d. h. in Frage 8.
- 46, 8 Vgl. die Nachweise zu S. 43, 21.
- 46, 10 fasse ich auf: „diesem wird widersprochen, dies wird aufgewogen durch ihm gleichwertige Beweisstellen“. Vgl. 106, 14.
- 46, 15 Sure 33, 35.
- 46, 18 Sure 9, 3.
- 46, 21 (L.: **مللا**) Asmaijjāt ed. Ahlwardt S. 16. Ibn Qutaiba: Liber poesis S. 204. Sib. 1, 29 Kāmil 181, 10 Abū Zaid: Nawādir 20. I. J. 113. 1126. **Ḥiz.** 4, 323. 'Aini 2, 318 Suj. Muḡ. 293 Howell 3, 413.
- 46, 22 L.: **دَمٌ بِنِ زَبَدٍ** — Die Angaben über den Dichter schwanken; es werden ausserdem auch Qais b. al-Ḥaṭīm und 'Amr b. Imri 'l-Qais al-ḥazragī genannt (Vgl. **Ḥiz.** 2, 190 und 193, 9 ff.).
- 46, 23 Sib. 1, 29 'Aini 1, 557 **Ḥiz.** 2, 190, 4. 4, 316, 391. Howell 1, 117.
- 47, 2 Naqā'id ed. Bevan N^o. 96, 9. S. 910. Sib. 1, 29.
- 47, 5 Sure 38, 31.
- 47, 6 Sure 55, 26.
- 47, 8 Dichter: Tarafa. Mu'allaqāt ed. Lyall 39. Ahlwardt: Six poets S. 56 N^o. 4, 39.

- s. v. لم. Suj. Muğ. 213. Howell 3, 527. Hiz. 2, 76. 3, 229.
 39, 13 Dichter: Šihāb b. al-‘Ajjif al-‘abdi. Hiz. 4, 228 ff.
 I. J. 134. 1163, 14. Howell 3, 522.

FRAGE 11

findet sich gleichfalls als Controverse Asrār 37, 13—20.

- 40, 4 L. und C.: زيدا قائما انك تنصب.
 40, 12 L.: لن الفعل (Meine Verbesserung in C.)
 41, 8 Sure 50, 23.
 41, 5 L.: لا الافعل فذل.
 41, 7 ein Hinweis auf Frage 5.
 41, 22 Vgl. Text S. 23, 9 ff.
 41, 25 Sure 2, 249. 3, 43. 11, 105. 15, 77. 16, 11, 13, 67, 69,
 71. 26, 7, 67, 103, 121, 139, 158, 174, 190. 27, 53. 29, 43. 34, 9.
 42, 1 Sure 73, 12.
 42, 12 L.: معنى المفعولية. Meine Lesung in C.

FRAGE 12

findet sich als Streitfrage auch I. J. 199, 6—19.

- 43, 8 Sure 7, 73.
 43, 11 Sure 43, 32.

FRAGE 13

gleichfalls als Controverse behandelt Muf. § 22 S. 11, 14 ff.,
 dazu I. J., besonders 93, 3 ff. 95, 6 ff. Ferner Sirāfi bei Jahn
 1, 2 S. 88 § 23 Anm. 3. Aus diesen Parallelstellen folgt, dass
 auch hier Sibawaihi und Farrā die Vertreter der beiden Schul-
 meinungen sind.

- 43, 21 Ahlwardt: Six poets S. 154 N^o. 52, 57. Sib. 1, 30
 I. J. 95 f. Hiz. 1, 158 ‘Aini 3, 35. Fārisi bei Girgas u. Rosen:
 Arab. Chrest. S. 394.

- 44, 1 f. Dichter: al-Marrār al-asadi. Sib. 1, 30 (L.: يفتدنا).

nebenbei angeführten Streitfrage über *لَمَّا* vgl. Muf. § 98. I. J. 285, 2—13 und Sirāfi (Sib. Rand) 1, 148.

37, 6 Dichter: al-ʿAbbās b. Mirdās. Ibn Qutaiba: *Liber poesis* 196. Sib. 1, 123. Hiz. 2, 80. 4, 421. ʿAini 2, 55. Muf. § 98. I. J. 285. 1184. Suj. Muḡ. 43. Howell 1, 322. Vgl. Aug. Fischer in Z. D. M. G. 63, 597 ff.

37, 10 L.: *وَلَنَجْعَلَنَّ*.

37, 12 Lane 94b. Lisān 20, 357.

37, 22 (L.: *مَرْغُوكٌ*) Dichter: al-Aḥwaṣ al-anṣārī. ʿAini 4, 485 (Hiz. 1, 295. ʿAini 1, 109) Howell 2, 67.

37, 25 Sib. 1, 94, 12.

38, 12 f. Dichter: al-Ġamūḥ. Lieder der Hudhailiten ed. Wellhausen S. 61 N^o. 232, 1 f. I. J. 116. Hiz. 1, 221. 4, 499 f. Ibn Wallād bei Brönnle: *Contr. towards arab. phil.* 1, 86.

38, 17 f. L.: *هَوَلَا* statt: *هَوَلَا*.

38, 18 Sure 35, 20, 21.

38, 20 L. u. C.: *وَمَا حَى*. Nur der erste Halbvers bei I. J. 174, 22.

38, 23 (verbessere: *يَرْخَاءُ*). Dieser Vers, den ich nirgends gefunden habe, bietet in seiner zweiten Hälfte Schwierigkeiten. Der Text der drei Hss. weicht voneinander ab (L.: *أَحَدٌ لَا لَا* E.: *أَجَلٌ لَا لَا* C.: *أَجَلٌ لَا* oder: *أَجَلٌ لَا*). Indem ich mich für die nur durch die Wiederholung des *لَا* auffällige Lesung des Escor. entscheide, übersetze ich den Vers: „Nicht lässt die Welt Trauer währen, wahrlich, nein, nein!, aber auch nicht Wohlsein“. *أَجَلٌ لَا* am Anfang des 2. Hemistichs fand Dr. Weiss auch Baihaqī 328 ult. und ʿAskari: K. as-ḡināʿatain 121, 12.

39, 1 L.: *حَرَى مَحْتَصٍ*.

39, 8 Sure 90, 11.

39, 9 Sure 75, 31.

39, 10 L.: *وَرَى نَصْلِي*.

39, 11 Dichter: Umajja b. abī ʿe-Ṣalt, nicht: Abū Hīrās al-hudālī (vgl. Hiz. 1, 358 zu ʿAini 4, 216). Aḡānī 3, 190 Ġauh.

FRAGE 9

wird als Controverse behandelt *Asrār* 81, 1—12 und I. J. 112, 10—113, 4. — Der arabische Text der Frage ist in *Girgas und Rosens Chrestomathie* S. 442 abgedruckt. *Ĥiz.* 1, 213, 24—28 erwähnt sie, ohne näher auf sie einzugehen. Diese Streitfrage ist dadurch auffällig, dass die Kufer in ihr den erschwerenden und die Basrer (d. h. *Sibawaihi*) den erleichternden Standpunkt vertreten.

34, 19 Freytag: *Proverbia* 2, 204.

34, 23 I. J. 121. *Ĥiz.* 1, 213. *Suj. Muğ.* 287. *Howell* 1, 111.

35, 2 Dichter: *Mālik b. Ḥālid al-ḥudālī*. *Poems of the Hu-zailis* ed. *Kosegarten* S. 158. *Lisān* 3, 401.

35, 4 *Diwan* (*Kairo* 1327) S. 90. *Bekri* s. v. طوي. *Fārisi* bei *Girgas und Rosen: Arab. Chrest.* S. 393.

35, 25 *Sure* 20, 70.

36, 2 *Ahlwardt: Six poets* S. 85 N^o. 9, 28. (*Krit. App.* S. 40) *Kāmil* 113, 15.

36, 4 Die Lesung von L. : كذا ist schon wegen des durch die Variante كذا feststehenden Reimbuchstaben ك unmöglich. Meine Lesung scheint mir die einzig mögliche, obwohl der handschriftliche *Diwan* des al-A^ḥḥā (*Cod. Escor.* fol. 13^o) nach einer Mitteilung von Prof. Geyer auch eine andere Lesung zu haben scheint.

36, 14 *Sure* 2, 118.

FRAGE 10

die gleichfalls als Streitfrage I. J. 116, 11—117, 8 behandelt wird, gehört eigentlich mit Frage 97 zusammen. — *Ĥiz.* gibt 1, 222, 1—6 den Gedankengang der Frage kurz wieder und erwähnt sie 4, 499, 4 nochmals. *Sujūṭi: Aṣḥāḥ* 1, 267 ult. ff. zitiert *Anbaris* Entscheidung zu Gunsten der Kufer; von ihm hören wir auch, dass *Farrā* und *Ibn Kaisān* Träger der kufischen Anschauung sind, nach I. J. 437, 21 auch *Kisāi*. — Zu der

- 27, 18 Sure 14, 11.
 27, 19 Sure 41, 39.
 28, 6 Sure 73, 12.
 28, 14 L.: وليس.
 29, 1 L.: لا الاسم ان لا.
 29, 4 Besser C. u. E.: فكل واحد منهما.
 29, 10 L. und E.: لا ان. C.: لان.
 29, 19 Er verweist auf Frage 29 (S. 108).
 29, 25 Lies: حرف النفي.

FRAGE 7

findet sich auch als Streitfrage Asrār 31, 23—32, 7 und I. J. 106, 19—107, 3.

FRAGE 8

Hiz. 2, 411, 2, 4—13 gibt Anbaris Anschauung namentlich, aber ungenau wieder, nachdem schon 1, 551, 4 v. u. auf die Frage hingewiesen ist.

- 32, 3 f. Dichter: al-Aʿka. Hiz. 1, 551. 2, 410 Lisān 11, 335.
 32, 6 (lies: ترى) Hiz. 2, 411.
 32, 22 C.: زيدا اخوه صاربه. — E.: زيد اخوك صاربه.
 32, 24 L.: nur يلتبس.
 32, 25: ودان به. Diese Wendung ist L. Anb. eigen (vgl. Einl. S. 112 Anm. 3), daher meine Änderung (auch in C. u. E.) nicht nötig.
 33, 12 Sure 12, 82.
 33, 13 Sure 2, 87.
 33, 15 Dichter: al-Ḥuṭaiʿa (nicht im Diwan) Sib. 1, 89.
 33, 17 Dichter: an-Nābiḡa al-Ġaʿdī. Sib. 1, 90 Abū Zaid: Nawādir 189.
 33, 19 Sib. 1, 53 Hiz. 1, 196.
 33, 21 Dichter: an-Nābiḡa al-Ġaʿdī. Sib. 1, 89.
 33, 23 Dichter: ʿUrwa b. al-Ward. Ġāhiz: K. al-buḥalā ed. Vloten S. 199.

22, 10 Sure 2, 109.

22, 11 Besser mit C.: لَا تَأْتِيَنَا نَقُولُ أَنْ.

22, 14 L. u. E. nur: لِي مَا غَالِيَةً. Meine Lesung in C.

22, 16 Der Text von L.: فَلَا تَدْعُوا تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ ist beizubehalten und das لَا, das ich zugefügt habe und das sich auch in C. findet, wieder zu tilgen, denn dieser Satz als letztes Glied des Trilemma will nur die absurde Folge der Annahme (على هذا الحد) aufzeigen.

23, 11 L.: أَنْ يَكُونَ هَا.

24, 3 Sure 33, 6.

25, 3 Lies (mit C.): عِبَارَةٌ عَنِ التَّعَرُّيِ عَنِ الْعَوَامِلِ اللَّفْظِيَّةِ.

25, 9 ff. Die folgende Disputation findet sich fast wörtlich auch in Ibn al-Anbaris Nuzhat al-alibbā S. 201 (mein Exemplar falsch paginiert: 209).

25, 14 L.: خَبَرَنِي.

25, 20 L.: الْفَرَاءُ نَرْفَعُهُ. — Statt des von mir eingefügten لَا lies mit Nuzhat und C. besser: لَر.

25, 24 آيَةٌ = Wunder an Scharfsinn. — شَيْطَانٌ = schlau (Dozy: adroit, astucieux).

26, 23 L.: لَعَذْرٌ وَاسْتَعْفَافٌ. Meine Korrektur in E. und C.

FRAGE 6

hat Anbari in den Asrār 31, 14—19 gleichfalls als strittig behandelt. Eine Erklärung der beiden verschiedenen Termini gibt er ebendort 72, 15—17. Die Tatsache, dass al-Ahfaš und Mubarrad als Parteigänger der Kufer bezeichnet werden und ausser ihnen kein eigentlicher Kufer genannt wird, macht es wahrscheinlich, dass wir es hier nicht mit einer Controverse der Schulen zu tun haben.

27, 12 Lies: حَرْفُ النِّفَى.

27, 13 Sure 34, 36.

27, 15 f. Sure 5, 50.

27, 17 Sure 13, 43.

15, 19 f. L.: من شرط القصير; das letzte Wort ausgestrichen;
am Rand: الوصف. — Meine Lesung durch C. gesichert.

16, 1 L.: زيدٌ und زيدٌ.

16, 10 Verbessere: مثل لعرابها.

17, 5 Hinter لعرابها hat L. am Rande, C. im Text selbst:
وميت هاجنا حروف الاعراب وان لم يكن فيها لعراب. In E. fehlen
die Worte ganz. Der Text ist auf jeden Fall unklar; das tor-
tium comparationis, dass nämlich die Buchstaben von Sib.
genannt werden, ohne es eigentlich zu sein, fehlt.

17, 19 In L. Rasur; حاله ergänzt nach C. und E.

FRAGE 4

Text und Übersetzung bei Kožut S. 329, 355. — Die bas-
rische Meinung ist die des Sibawaihi (§ 349. 2, 94). Einen
wonig originellen und echten Eindruck macht dagegen auf
mich die indirekte und nur mittelbare kufische Beweisführung
(Vgl. die Anm. zu Frage 17). — Diese Frage des Anbari ist
Hiz. 3, 392, 9—393 penult. vollständig abgedruckt.

18, 14 Hiz. 3, 392.

18, 18 Lies richtiger: حمرون ohne Hamza.

19, 15 Dichter: Ibn Qais ar-Ruqajjāt. I. J. 55 Hiz. 3, 392.
Howell 1, 867. Jāqūt 3, 43. Gawāliqī ed. Sachau 89.

19, 16 C. E. und Hiz. besser: احد من العرب.

19, 24 Hiz. u. C. nur تعلق.

20, 1 Verbessere: قرروا.

FRAGE 5

wird als Controverse behandelt Asrār 30, 4—19. 33, 19—34, 9
und I. J. 101. 16—103, 14. Der arab. Text ist abgedruckt in
Girgas und Rosens Chrestomathie S. 435.

22, 7 Sure 17, 110.

22, 8 Sure 4. 80.

11, 4 Durch ein Versehen habe ich die willkürliche Verbesserung der Ha. durch Košut aufgenommen. Lies vielmehr *بنيضال* und Z. 5: *بنيضال*; es handelt sich nämlich auch hier um *اشبلج الكسرة*. Vgl. Asrār 44. *Lisān* 14, 189. 20, 312, 383.

11, 6 Dichter: Qais b. Zuhair al-ʿabsī. *Agāni* 16, 28. *Sib.* 2, 54 *Suj. Muḡ.* 113. *Muf.* 184, 20. *Ḥiz.* 3, 534 *ʿAini* 1, 230 *Asrār* 44 Howell 3, 338 *Sirafi* bei Jahn 1, 2 S. 32. *Abū Zaid:* *Nawādir* 203.

12, 12: L.: *افسانه بما يعنى*.

12, 18: L.: *تكون هذا الحركات* (*Lies* übrigens: *بطل*).

FRAGE 3

wird auch als strittig behandelt *Asrār* 23, 15—24, 9 und I. J. 590, 5—591, 13. Aus diesen Parallelstellen geht hervor, dass *Sibawaihi* der Träger der als schlechthin *basarisch* bezeichneten, und *Farrā* der Träger der kufischen Meinung ist. — Text und Übersetzung dieser Frage stehen bei Košut S. 315, 347. Ein wörtliches Zitat einiger Worte daraus fand ich *Sujūti: Ašbāh* 1, 196, 15—19, und ebendort 3, 4 penult. aus den einleitenden Worten unserer Frage die Meinung des *Zaggāg* zitiert.

13, 10 *Verbessero: درایت*.

14, 7 L.: *ان هذه*. Meine Änderung wäre nach dem Sprachgebrauch des I. Anb. nicht nötig gewesen.

14, 11 L. u. C.: *حرف الاعراب*

14, 14 L.: *انها حرف*.

14, 20 *Lies* *يفتقر* (scil. *الاعراب*).

15, 8 L.: *وانما يغسد*. C.: *وانما يقدر*.

15, 10 L.: *وما اشبه*.

15, 16 *Sure* 20, 66 (gewöhnlich: *لن*) Eine ausführliche Besprechung des Verses bei I. J. 447, 7 ff.

7, 4 ff. Ausführlicher findet sich diese Erzählung Jāqūt 1, 102, 21 ff.

7, 21 Ich habe den Text von L.: بعينها لعرب in irrtümlich verbessert.

9, 13 f.: Er verweist auf Frage 3.

10, 5 f. Hiz. 1, 58. 3, 157. Asrār 21. Suj. Muğ. 266. Howell 3, 288.

10, 8 Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 66. Muf. 184, 18. Hiz. 3, 533 'Aini 1, 284.

10, 10 Verbessere انيالها. Vollständig: Lisān 14, 74.

10, 12 Dichter: Ibrāhīm b. Harma. Gauh. s. v. نوح. Hiz. 3, 378. Asrār 21.

10, 14 Sib. in Girgas u. Rosen: Arab. Chrest. 369 (fehlt in den Editionen). Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 62.

10, 16 Dichter: Ru'ba. Diwan ed. Ahlwardt S. 179, N^o. 65, 1. Hiz. 3, 538. 'Aini 1, 286. I. J. 1442.

10, 18 Ahlwardt: Six poets S. 46 N^o. 21, 39 (krit. App. S. 23) Mu'allaqāt ed. Lyall S. 97. Ibn Kaisān in Wright: Opusc. arab. S. 63. Hiz. 1, 59. 3, 540 Howell 1, 1409.

10, 20 Dichter: Farazdaq. Sib. 1, 8 Kāmil 143, 21 Hiz. 2, 255 'Aini 3, 521 Asrār 21 Howell 1, 1030.

10, 23 Verbessere im Vers شيملى in: شيملى und dementsprechend 11, 1 شيملى in: شيملى, denn wir haben es hier nicht mit der allgemein rezipierten Lesart dieses Verses des Imru'l-Qais (Ahlwardt: Six poets S. 154. N^o. 52, 54. Diwan ed. de Slane 22, 14) zu tun. sondern mit der Lesung des Abū 'Ubaida (Komm. des Bataljūsi S. 63), die ja auch nur allein einen Beweis für اشباع الكسرة bietet. Zu der Lesart unseres Textes vgl. Asrār 44. Suj. Muğ. 118, 6. Ahlw. krit. App. S. 80 penult. Lisān 20, 312, 5 v. u. 383, 8.

11, 2 Dichter: 'Abda b. at-Ṭabīb. Mufaḍḍalijjāt (Kairo 1324) 1, 58. 6. ed. Thorbecke N^o. 25, 49. Kāmil 315, 11.

FRAGE 1

wird als Streitfrage behandelt Lisān 19, 126 s. v. سِمَا, Asrār 3, 3—5, 18 und I. J. 26, 21—27, 15. Sie ist, wie ja auch die beiden in ihr zitierten Namen beweisen, erst jüngeren Datums. Bei Sibawaihi findet sich noch keine Definition des Nomens. (Vgl. Asrār 5, 22).

1, 14 Lies richtiger أَثَقَبُ

2, 4 Lies تَعَلَّبُ

2, 23 لَأ: على كلمات

4, 4 Hiz. 1, 368, 16. Ġauh. s. v. كَرَم. Sirāfi bei Jahn 1, 2. S. 27, 3.

6, 4 (Lies: مَبَارَكًا) Dichter: Abū Ḥalid al-qanānī. ʿAini 1, 154. Asrār 5. Ġauh. s. v. سِمَا. I. J. 27.

6, 7 Asrār 5. Ġauh. s. v. سِمَا. I. J. 27.

6, 9 Asrār 5. I. J. 27. Kaṣṣūf 1, 5, 13 (Dichter: Ruʿba, aber nicht im Diwan; nach Lisān 19, 126: raḡul min al-Kalb).

FRAGE 2

wird gleichfalls als Streitfrage Asrār 20, 3—21, 16 und I. J. 61, 14—62, 20 behandelt. Text und Übersetzung dieser Frage finden sich bei Koṣūṭ S. 299.340. Ein wörtliches Zitat einiger Worte daraus steht bei Sujūṭi: Ašbāḥ 1, 196, 9—15. Der in dieser und der folgenden Frage gebrauchte Ausdruck معرب من مكانين ist kufisch; der 35. Ḥadd der Ḥudūd des Farrā ist so betitelt (Fihrist S. 67).

7, 3 Dichter: Ruʿba. Diwan ed. Ahlwardt S. 168 N°. 1, 9. ʿAini 1, 133 Hiz. 3, 337 Suj. Muḡ. 47. I. J. 62; 447. Asrār 21, 15 Howell 1, 26.

ANMERKUNGEN.

nachzuweisen gesucht. Vier Indices sollen die praktische Benutzbarkeit des Werkes erleichtern ¹⁾.

1) Einen Dichterindex habe ich nicht gegeben, weil ich in ihm nur die Angaben Anbaris über die Verfasser der Verse hätte verwerten dürfen, diese aber zu spärlich sind; der Reimindex ersetzt ihn auch hinlänglich. — Ueber die von mir benutzten Ausgaben der verschiedenen Werke brauche ich, da ich an Ort und Stelle meistens genauere Angaben mache, nur zu sagen, dass ich, wenn zwei Editionen vorliegen, im Zweifelsfalle immer die europäische meine (also z. B. Sib. = Ed. Derenbourg). Vom *Agāni* benutzte ich die alte Ausgabe, von *Sujuti's Mushir* Ed. Kairo 1883, von seinen *Abbāh wau-naxīr* Ed. Haiderabad 1316—7, von den *Bugjat al-wa'it* Ed. Kairo 1826 und vom *Iqtirāḥ* Ed. Haiderabad 1310. Die von mir gebrauchten Abkürzungen sind, hoffe ich, überall eindeutig und klar. Unter L. E. und C. verstehe ich drei Codices des *Kitāb al-inṣāf* in Leiden, im Escorial und in der Jeni-Moschee, unter „Jahn“ dessen Uebersetzung des *Sibawaihi*, unter L. J. Ibn Ja'is und unter *Suj Mug.* den Verskommentar des *Sujuti* zum *Magāni* (Kairo 1882).

Leidener Handschrift notiert. Einige Druckfehler und Textverbesserungen, auf die ich infolge der erst später vorgenommenen Kollationierung der beiden anderen Handschriften aufmerksam wurde, musste ich auch in die Anmerkungen verweisen. Eine Anzahl Erklärungen wurde dadurch, dass ich meinen Text reichlich mit Vokalen versehen habe, unnötig. Mein besonderes Augenmerk habe ich den 548 im Werke zitierten Belegversen zugewendet und auch mit Ausnahme von 24 für alle von ihnen Nachweise aus der Literatur beigebracht ¹⁾. Dass das in unserer indoxlenen Wissenschaft häufig recht schwierig war, brauche ich nicht zu sagen, zumal ich alle Grammatiker *nach* Anbari ausgeschaltet und auch keinen Šawāhidkommentar benutzt habe, weil auch sie nur Belege aus der jüngsten Literatur geben. Auch das Lisān zitiere ich nur da, wo seine Angaben über den Dichter des Verses oder seine Lesart von Bedeutung sind. Im Grunde gebe ich nur Belege aus den grammatischen Schriften der Philologen *vor* Anbari, wie Sibawaihi, in dem ich 151 Verse gefunden habe, Abū Zaid, Mubarrad, Sirāfi, u. a. bis Ibn Jaʿlā. Von den Späteren habe ich nur die Werke derjenigen systematisch durchsucht, die nicht bloss das alte Material gedankenlos nachgeschrieben haben, sondern die für uns entweder durch ihre ausführlichen Erklärungen der Verse oder durch ihre Quellenstudien von besonderer Bedeutung sind; ich meine vor allem Sujūṭis Kommentar zum Muḡnī, die Ḥizāna und dem am Rande dieses Werkes gedruckten Kommentar des ʿAinī. Von den neueren Grammatiken führe ich nur die von Howell an, eben weil sie ganz nach den arabischen Quellen gearbeitet ist und immer eine Uebersetzung der Zitate beifügt. Diejenigen Verse, deren Dichter zu ermitteln waren, habe ich entweder in ihren Diwanen, so weit sie ediert sind, oder in den grösseren Anthologien

1) Nicht gefunden habe ich folgende Verse: 38, 23. 44, 5. 57, 3. 87, 8 f. 130, 15. 131, 9. 131, 15. 175, 22. 214, 18, 20. 223, 14. 235, 4. 261, 11. 279, 6, 8, 10. 284, 7. 306, 14. 307, 21. 317, 6, 10. 330, 23. 331, 1. 323, 16. Nur teilweise fand ich: 38, 20. 56, 25 f. 246, 23.

In meinen Anmerkungen habe ich fürs erste alle Bemerkungen zur Textkritik untergebracht. Mit Ausnahme orthographischer

163, 12. 268, 18. 370, 8. 378, 10. — Es fehlt 189, 15. 170, 13. 259, 10. 278, 7.

287, 1). — **إِنْ تَو** = „wenn“ findet sich 85, 20. 163, 8 f. Zwei Parallelen dazu Rāsi: Muḥaqqal 40, 3 **آخر** **إِنْ تَو** **اشتراكا في وجه آخر** und Fihrist 350, 9 verdanke ich einer Mitteilung von Dr. J. Weiss. — Der Nachsatz des negativen irrealen Bedingungsatzes, der durch **لَوْ** und den Apocopat **وَأَوْ** oder **لَوْ** und folgendes Nomen eingeleitet wird, beginnt fast immer mit einem

فَلَوْ **يَجْزِ تَقْدِيمُ خَيْرَ الْمُبْتَدَأِ عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمَّا** (z. B. 37, 17. 40, 12, 16, 22. 41, 1. 59, 4. 74, 9, 12. 145, 5. 217, 10. 218, 18. 249, 14. 280, 9). Auch hierzu teilte mir Herr Dr. Weiss eine Parallele mit (Rāsi: Maʿālim uṣul ad-dīn am Bande des Muḥaqqal 8. 10 **لَوْ** **أَنَّ** **الْمَشْهُومَ مِنْ كَوْنِهِ مَوْجُودًا رَأَى عَلَى كَوْنِهِ سَوَاءً وَإِلَّا لَمَّا**

يَقَى هَذَا الْفَرْقِ — Präpositionen mit folgendem **أَنَّ** werden als Konjunktionen angewendet und sind als solche im Gegensatz zu den Präpositionen nicht mehr von einem Nomen oder Verbum abhängig, sondern stehen absolut als einschränkende oder begründende Zusätze zu dem ganzen vorangegangenen Satz. So findet sich z. B. das auch sonst geläufige **أَنَّ** **مَعَ** im Sinne von „somal“ (31, 1. 61, 28). Auffällig ist dagegen der häufige Gebrauch des absolut stehenden **أَنَّ** **عَلَى** in der Bedeutung „zudem dass“; als solches dient es dazu, den vorangegangenen Beweis durch ein neues Argument zu verstärken (z. B. 25, 6. 42, 8. 43, 5. 59, 18. 60, 12. 81, 6. 82, 9. 116, 14. 117, 25. 137, 21. 138, 5. 139, 4. 147, 6 f. 160, 4. 170, 22. 171, 15. 178, 16. 188, 16. 198, 1. 206, 17. 213, 21. 245, 9. 249, 12. 264, 1. 268, 20. 275, 5. 281, 12. 302, 6. 294, 18. 304, 11. 309, 5. 314, 15. 343, 20). An diesen Stellen ist es am besten zu übersetzen durch „dazu kommt dass“, „ausserdem ... überhaupt“ oder „abgesehen davon dass“. Zweimal dicht hintereinander findet es sich in demselben Satze 149, 24 f. und in der Form **أَنَّ** **وَعَلَى** 153, 8. 283, 5. In allen diesen Fällen darf es natürlich nicht mit dem **أَنَّ** **عَلَى** verwechselt werden, das selbst von einem ihm vorangehenden Verbum oder Nomen regiert ist (z. B. 265, 4. 266, 24). — Auffallend ist ferner

die häufige Anwendung von **وَلَوْ** mit überschüssigem **و** (z. B. 29, 10. 32, 8. (25). 61, 25. 73, 19. 74, 5. 138, 16. 153, 22. 173, 20. 182, 20. 255, 25. 266, 1. 286, 5. 328, 8). Diese Wendung wird bei Anbari nicht zur Einführung eines zweiten, dem ersten gleichwertigen und koordinierten Beweises in der Bedeutung „und weil“, „und da“ gebraucht — (denn derartige zweite Begründungen führt er durch ein einfaches **وَلَوْ** ein z. B. 62, 12. 63, 23. 193, 19. 264, 21) — es dient vielmehr dazu, die enge Verknüpfung mit dem Vorangehenden, die eigentlich durch die Kausalkonjunktion schon genügend hergestellt ist, zu verstärken und eine meistens nur knrze Begründung stärker hervorzuheben. Man überreizt es vielleicht am besten durch „und zwar darum weil“. — Dasselbe hervorhebende und verstärkende **و** findet sich häufig in Ver-

feststellen können, wie ich es in den Anmerkungen getan habe. Dieser Mangel ist bei ihm um so auffälliger und tadelnswerter, als er, wie Sujūṭī berichtet, gerade in der Kritik der Belegverse sehr rigoros gewesen und besonders alle Zitate, die ohne Dichternamen überliefert wurden, als nicht beweiskräftig zurückgewiesen haben soll ¹⁾. Die Eile, mit der er sein Werk ausarbeitete, entschuldigt ihn einigermaßen; er selbst sagt am Schlusse, dass andere wichtige Arbeiten und die Schüler ihn dazu drängten, sein Buch schnell fertig zu machen. Der Stil hätte an manchen Stellen noch einer Feile bedurft; so wie er uns vorliegt, ist er häufig recht salopp, manchmal sogar zweideutig und missverständlich ²⁾. Viele dieser Freiheiten mögen allerdings auch aus der neuen Form seiner Darstellung zu erklären sein, viele vielleicht überhaupt allgemein angewendete, nur uns noch nicht genügend bekannte stilistische Eigenheiten der Zeit gewesen sein. Besonders im Gebrauch der Konjunktionen zeigen sich bei ihm bestimmte, regelmässig wiederkehrende, sonst ziemlich unbekannte Eigentümlichkeiten ³⁾.

1) Sujūṭī: Iqtirāḥ 32, 6: لا يجوز الاحتجاج بشعر او نثر لا يعرف قائله صرح بذلك ابن التبراري في الانصاف. Ebenso Hix. 1, 7 ult. Weil er hierin zu weit ging, tadelte ihn schon 'Abd al-Qādir in seiner Hixma 2, 358, 19 f.

2) Besonders Auffälliges habe ich in den Anmerkungen behandelt. Hier verweise ich nur noch auf die durch die verschiedene Verwendung desselben Suffixes bedingte mangelhafte Schärfe des Ausdrucks (z. B. 135, 20), auf den häufig dicht aufeinanderfolgenden Wechsel des Geschlechtes für dasselbe Nomen (z. B. 196, 3 f. 212, 14 ff. 278, 14. 326, 19) und auf grammatische Ungenauigkeiten (29, 18 statt ^{ولا} مقدرا, 332, 9 statt ^{والامين}).

3) Schon Kautzsch (Z. D. M. G. 28, 348) hat auf den häufigen Gebrauch von ^{إِلَّا أَنْ} zur Einleitung des adversativen Satzes nach ^{وَلَيْنَ} aufmerksam gemacht. Dieser Beobachtung füge ich aus der Lektüre des Inṣāf noch folgendes hinzu: Die Partikel ^{قَ} wird ziemlich willkürlich gebraucht; manchmal fehlt sie sogar hinter ^{أَمَّا} (z. B. 296, 6 f. 301, 21 f.), das seinerseits wie ^{رَبِّ} auch ganz ausfallen kann (z. B. 51, 19 ^{وقولهم}). Andererseits wird ^{قَ} hinter ^{إِنَّا} meistens gesetzt, wenn dieses in der Bedeutung „da“ den Satz einleitet, der aus dem Vorangegangenen die Konsequenz zieht (z. B. ^{فَوَجِبَ} ... ^{فَلَمَّا} 19, 17. 69, 1. 72, 17. 73, 9. 137, 8. 157, 20.

vor sich gehabt zu haben¹⁾. Dagegen hat er die Werke seines Lehrers Ibn aš-Šagari, besonders aber dessen *Amālī* stark ausgeschrieben²⁾. Es war sein Glück, dass er in diesem Grammatiker einen vorzüglichsten und sorgfältigen Gewährsmann und besonders guten Kenner der Poesie vor sich hatte. Wie stark er überhaupt von seinen Vorlagen abhängig war, zeigt sich auch darin, dass er gelegentliche Exkurse, die er in ihnen fand, wenn sie bei ihm auch den Zusammenhang stören, vollständig übernahm, und auch an verschiedenen Stellen dasselbe Thema verschieden gründlich und mit verschiedenen Belegversen behandelte³⁾. Wie nachlässig und flüchtig er in der Abschrift seiner Vorlagen gewesen ist, glaube ich gelegentlich eines Irrtumes, der ihm untergelaufen ist, in der Anmerkung zu Vers 212, 3 nachgewiesen zu haben. Die Namen der Dichter, die er in 133 Fällen angibt, hätte er mit leichter Mühe für weitere 288 Verse

1) Anbari zitiert z.B. häufig im Gegensatz zu Sibawaihi die Verse ohne Dichternamen oder mit anderen als jener; er gibt auch mehrere aufeinanderfolgende Verse in anderer Anordnung.

2) Da die Werke des Ibn aš-Šagari verloren sind, kann ich meine Behauptung nur für einige Stellen beweisen. Bei vielen Versen, in denen die im K. al-Insāf vorliegende Lesung Anbaris von der in den anderen grammatischen Werken gebotenen Textgestalt derselben Verse abweicht, zeigt eine Vergleichung mit der *Ḥizāna*, dass Ibn aš-Šagari immer dieselbe abweichende Lesart wie Anbari überlieferte. Vgl. Insāf 52, 25 (ليبى statt زيد) u. *Ḥiz.* 4, 106, 25. — Ins 54, 9 (صحيح statt

منقح) u. *Ḥiz.* 1, 276, 7 f. — Ins. 63, 15 (زجر statt نهى) u. *Ḥiz.* 2, 334, 15, 20. — Ins. 141, 15 ff. u. *Ḥiz.* 3, 240, 4 ff. — Ins. 163, 19 u. *Ḥiz.* 1, 377, 20. — Ins 281, 23 u. *Ḥiz.* 2, 498, 11 ff. Die Ins. 275 zitierten, sonst nirgends nachweisbaren Verse sind nach *Ḥiz.* 4, 555, 22 ff. auch aus Ibn aš-Šagari. Dass beide Autoren auch in sachlichen Angaben über die Kufer und Basor übereinstimmen, zeigt *Ḥiz.* 1, 231, ult. 2, 411, 2, 4, 101, 19.

3) Diese Exkurse finden sich allenthalben, durch das ganze Werk zerstreut; es ist unnötig sie hier alle zusammenzustellen. Ich verweise nur auf die besonders langen und auffälligen auf S. 10, 115, 140, 141, 168 f., 206 ff. 218. Dass die jüngeren Grammatiker, unter ihnen z.B. auch derselbe Ukbari, der über die Kufer und Basor geschrieben hatte (s. S. 91 Anm. 3), in seinem *Matnabbi*-Kommentar häufig dieselben Verse in demselben Sinne und in derselben Folge und Anzahl zitierte, weist auf ihre gemeinsame Abhängigkeit von früheren Quellen hin. Eine Durchsicht derjenigen Verse, die mehr als einmal in unserem Werke vorkommen, auf Grund des Reimindex zeigt, wie wenig Anbari sein Buch inhaltlich durchgearbeitet und wie ungleich er dieselben Themata an verschiedenen Stellen behandelt hat.

die Einteilung seines Buches habe ich schon im ersten Teile dieser Einleitung an verschiedenen Stellen gehandelt, auch schon erwähnt, dass er dadurch, dass er die sonst nur in juristischen Werken angewendete Darstellungsform der fingierten Diskussion in die grammatische Literatur einführte, bestimmenden Einfluss auf die Folgezeit ausgeübt hat. Ob er aber ein bestimmtes Werk aus der hanifitisch-šāfi'itischen Streitfragenliteratur, die er in der Einleitung allgemein als sein Muster bezeichnet, als Vorlage benutzt hat, ist nicht mehr festzustellen ¹⁾. Aus seiner Vorlage stammt sicherlich die äussere Einteilung jeder der 121 Fragen. Ausser dem Leitsatz, der am Anfange kurz die beiden gegensätzlichen Behauptungen enthält, zerfällt jede von ihnen in drei Teile, die immer mit denselben Worten beginnen und die Beweise der Kufer, der Basrer und die Widerlegung der besiegten Partei, d. h. fast immer der Kufer enthalten ²⁾. So ungeordnet und durcheinandergewürfelt die 121 Streitfragen mit ihren Einzelthemen auf den ersten Blick auch ausschen, so stehen sie doch in der vorliegenden Folge insofern in fester Ordnung, als sie in der Reihenfolge aufeinanderfolgen, in der sie in den systematischen Darstellungen der Grammatik der damaligen Zeit hintereinander zu finden waren. Da die Bedeutung des Werkes nicht so sehr in der grammatischen Durchdringung als vielmehr in der Anordnung und der prinzipiellen und dogmatischen Behandlung des Stoffes zu suchen ist, so kann es uns nicht wundern, wenn Anbari erste Quellen nicht benutzt hat. Er muss sich daher häufig den Tadel des exakten 'Abd al-Qādir al-Baghdādi, der ihn mit den Quellen kontrolliert, gefallen lassen. In der Tat scheint er z. B. den Sibawaihi bei der Niederschrift seines Werkes nicht

1) Vgl. Inšāf 1, 9. — Eine Zusammenstellung der juristischen Hiläf-Literatur findet sich bei Goldziher: Die Zahiriiten S. 87 und in Ahlwardts Hss-Katalog Bd. 4 S. 277 ff., besonders N^o. 4374, 4875. Vgl. ferner Tabari: Ihtilāf al-fuqahā ed. Kern (Kairo 1903 Einl. S. 4 ff.

2) Die Einleitungsformeln sind 1. **أما الكوفيون** 2. **أما البصريون** 3. **أما الجواب عن طاعت الكوفيين**.

رفع (١٨) الضمير في نحو ايلي واياك واياه ايا وقالوا الياء والكاف والهاء
(٢٢) يقال فلذا هو في وقالوا فلذا هو اياها (152) (١٩) اعرف المعارف المتصير
وقالوا المتبهم (١٠١) ذا واولاء ونحوها لا يكون موصولا وقالوا يكون (١٠٢) فتره
بين بين غير ساكنة وقالوا ساكنة

Dieses Verzeichnis der Ueberschriften umfasst also statt 121 überhaupt nur 102 Fragen. Obwohl diese Liste stark von der der drei Codices abweicht, liegt ihr doch auch die uns bekannte Reihenfolge bei Anbari, allerdings mit einigen starken Veränderungen zugrunde¹⁾. Die Fragen 29, 55, 75 sind an eine ganz andere Stelle versetzt; der Text der Leitsätze ist überall etwas von Sujūti redigiert, stärkere Bearbeitungen in terminologischer Beziehung zeigen besonders Frage 15, 16 und 70 seiner Zählung. Drei Fragen, die Sujūti aufzählt (13, 17, 62) fehlen in unseren Codices. Dafür fehlen aber bei Sujūti eine beträchtliche Zahl von Fragen, die uns vorliegen, besonders diejenigen am Schlusse des Werkes: Fr. 76, 84, 85, 87, 89, 103, 105, 107, 109—121. Die ganze Liste in den Ašbāh ist nur so zu erklären, dass Sujūti entweder die von Anbari und 'Ukbārī behandelten Fragen miteinander vermischt oder ein ungenaues, anfangs nur zu privaten Zwecken angefertigtes Exzerpt der Leitsätze unserer Fragen später abgedruckt hat.

Ueber die Stellung Anbaris in der Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik, über seine durch die Zeit, in der er lebte, bedingten Ansichten über die Streitfragen der Schulen von Kufa und Basra, über die Bedeutung und das Wesen und über

1) Der Uebersicht wegen gebe ich eine Gegenüberstellung der entsprechenden Fragen bei Sujūti und nach der vollständigen Zählung des Escorial:

Suj. = Esc.	Suj. = Esc.	Suj. = Esc.	Suj. = Esc.	Suj. = Esc.
1 1	7-12 5-10	33 23	59-61 56-58	88-95 90-97
2 2	13 fehlt	34 30	62 fehlt	96 98-99
3 29	14-16 11-13	35 31	63-78 59-74	97-99 100-102
4 3	17 fehlt	36 33	79-85 77-83	100 104
5 4	18-31 14-27	37 32	86 86	101 106
6 75	32 55	38-58 34-54	87 88	102 108

لفظاً ومعنى (٧٠) لا يجوز تأكيد النكرة تأكيداً معنوياً وقالوا يجوز ان كانت محدودة (٧١) لا يجوز زيادة واو العطف وقالوا يجوز (٧٢) لا يجوز العطف على الصمير المحرور الا بزيادة الجار وقالوا يجوز بدونه (٧٣) لا يجوز العطف على الصمير المتصل للرفوع وقالوا يجوز (٧٤) لا تفع او بمعنى الواو لا بمعنى بل وقالوا يجوز (٧٥) لا يجوز العطف بـ لكن بعد الايجاب وقالوا يجوز (٧٦) يجوز صرف افضل منك في الشعر وقالوا لا يجوز (٧٧) لا يجوز ترك صرف المنصرف في الضرورة وقالوا يجوز (٧٨) الآن اسم في الاصل وقالوا اصله فعل ماضٍ (٧٩) لا يرتفع المضارع لوقوعه موقع اسم الفاعل وقالوا (161) بحرف المضارعة (٨٠) لا تاكل السمك وتشرب اللبن منصوب بان مضمرة وقالوا على الصرف (٨١) الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الاشياء السبعة منصوب باضمار ان وقالوا على الخلاف (٨٢) ان حذف ان الناصبة فلاختيار ان لا يبقى حملها وقالوا يبقى (٨٣) كي تكون ناصبة وجارة وقالوا لا تكون حرف جر (٨٤) لام كي ولام للجحود تنصب الفعل بعدها بان مضمرة وقالوا باللام نفسها (٨٥) لا يجمع بين اللام وكي وان وقالوا يجوز (٨٦) النصب بعد حتى بان مضمرة وقالوا بحتى (٨٧) اذا وقع الاسم بين ان وفعل الشرط كان مرفوعاً بفعل محذوف بنفسه اُذكر وقالوا بالعائد من الفعل اليه (٨٨) لا يجوز تغلجهم معول جواب الشرط ولا فعل الشرط على حرف الشرط وقالوا يجوز (٨٩) ان لا تكون معنى ان وقالوا تكون (٩٠) اذا وقعت ان للتحققة بعد ما النافية كُنت زائدة وقالوا نافية (٩١) اذا وقعت اللام بعد ان للتحققة كانت ان محققة من التثنية واللام للتأكيد وقالوا ان معنى ما واللام معنى الا (٩٢) لا يجزى بكيف وقالوا يجزى بها (٩٣) السين اصل وقالوا اصلها سوف حذف منها الواو والفاء (٩٤) اذا دخلت ناء الخطاب على نون الفعل جاز حذف انتانية وقالوا الاولى (٩٥) لا يؤكد فعل الاثنين وفعل جملة اُؤنث بانثون للتحققة وقالوا يجوز (٩٦) ذا والذي وهو في بكمثبها الاسم وقالوا الذال والباء فقط (٩٧) الصمير في لولاي ولولاك ولولاه في موضع جر وقالوا في موضع

على عمله مطلقا وقالوا يجوز اذا كان منصرفا (٤٠) المستثنى منصوب بالفعل السابق بواسطة الا وقالوا على التشبيه بالفعل (٤١) لا تكون الا بمعنى الوجود وقالوا تكون (٤٢) لا يجوز تقديم الاستثناء في اول الكلام وقالوا يجوز (٤٣) حاشى في الاستثناء حرف جر وقالوا فعل ماضى (٤٤) اذا اضيفت غير الى متمكن لم يحز بناؤها وقالوا يجوز (٤٥) لا يقع سوى وسواء الا طرعا وقالوا يقع طرعا وغير طرعا (٤٦) كم في العدد بسيطة وقالوا مركبة (٤٧) اذا فصل بين كم الخبرية وبين تمييزها بظرف لم يحز جرة وقالوا يجوز (٤٨) لا يجوز اضافة النيف الى العشرة وقالوا يجوز (٤٩) يقال قبضت الخمسة عشر درهما ولا يقال الخمسة العشرة الدرهم وقالوا يجوز (٥٠) يجوز هذا ثلث عشر ثلاثة عشر وقالوا لا يجوز (٥١) المناهى المفرد المعرفه مبني على الضم وقالوا معرب بغير تنوين (٥٢) لا يجوز بناء ما فيه ال فى الاختيار وقالوا يجوز (٥٣) الميم المشددة فى اللهم عوض من يا فى اول الاسم وقالوا اصله يا الله انا خير فحذف ووصلت الميم المشددة بالاسم (٥٤) لا يجوز ترخيم المضاف وقالوا يجوز (٥٥) لا يجوز ترخيم الثلاثى بحال وقالوا يجوز مطلقا او اذا كان ثانيا محركا (١٥٥) قولان (٥٦) لا يحذف فى الترخيم من الربلى الا آخره وقالوا يحذف ثالثه ايضا (٥٧) لا يجوز ندبة المنكوة ولا الموصول وقالوا يجوز (٥٨) لا تلحق علامة الندبة الصفة وقالوا يجوز (٥٩) لا تكون من لابتداء الغاية فى الزمان وقالوا تكون (٦٠) رب حرف وقالوا اسم (٦١) لجر بعد واو رب برب المقدرة وقالوا بالواو (٦٢) منذ بسيطة وقالوا مركبة (٦٣) للمرفوع بعد مذ ومنذ مبتدأ وقالوا بفعل محذوف (٦٤) لا يجوز حذف حرف القسم وابقاء عمله من غير عوض الا فى اسم الله خاصة وقالوا يجوز فى كل اسم (٦٥) اللام فى قولك لرب افضل من عمرو لام الابتداء وقالوا لام القسم محذوف (٦٦) أين الله فى القسم مفردا وقالوا جمع يمين (٦٧) لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالفعل وقالوا يجوز (٦٨) لا يجوز اضافة الشى الى نفسه مطلقا وقالوا يجوز اذا اختلف اللغتان (٦٩) كلا وكلتا مفردان لفظا مثنيان معنى وقالوا مثنيان

وقالوا بها أو بفعل محذوف قولان لهم (١٣٦) إذا لم يعتمد الظرف وحرف الجر على شيء قبله لم يعمل في الاسم الذي بعده وقالوا يعمل (١٣٧) العامل في المفعول الفعل وحده وقالوا الفعل والفعل معا أو الفعل فقط أو المعنى أقوال لهم (١٣٨) المنصوب في باب الاشتغال بفعل مقدر وقالوا بالظاهر (١٣٩) الأولى في باب التنازع بعمل الثاني وقالوا الأولى (١٤٠) لا يقام مقام الفعل الظرف والمجرور مع وجود المفعول الصريح وقالوا يقام (١٤١) نعم وبئس فعلا ماضيان وقالوا اسمان (١٤٢) افعل في التعجب فعل ماض وقالوا اسم (١٤٣) لا يبنى فعل التعجب من الألوان وقالوا يبنى من السواد والبياض فقط (١٤٤) المنصوب في باب كان خبرها وفي باب طس مفعول ثان وقالوا حلان (١٤٥) لا يجوز تقديم خبر ما زال ونحوها عليها وقالوا يجوز (١٤٦) يجوز تقديم خبر ليس عليها وقالوا لا يجوز (١٤٧) خبر ما انجازية ينتصب بها وقالوا يحذف حرف الجر (١٤٨) لا يجوز طعامك ما زيد آكلا وقالوا يجوز (١٤٩) يجوز ما طعامك اكل زيد وقالوا لا يجوز (١٥٠) خبر ان واخواتها مرفوع بها وقالوا لا تعمل في الخبر (١٥١) إذا عطفت على اسم ان قبل الخبر لم يجر فيه الا النصب وقالوا يجوز الرفع (١٥٢) إذا خففت ان جاز ان تعمل النصب وقالوا لا تعمل (١٥٣) لا يجوز دخول لام التوكيد على خبر لكن وقالوا يجوز (١٥٤) اللام الأولى في لعل زائدة وثبوتها اصلية (١٥٥) لا النافية للجنس إذا دخلت على المفرد بى معنا وقالوا معرب (١٥٦) لا يجوز تقديم معول الفاظ الاعراب عليها نحو دونك وعليك وقالوا يجوز (١٥٧) إذا وقع الظرف خبر مبتدأ ينصب بفعل أو وصف مقدر وثبوتها بالخلاف (١٥٨) المفعول (149) معه ينتصب بالفعل قبله بواسطة أن أو وثبوتها بالخلاف (١٥٩) لا يقع الماضي حالة الا مع قد ظاهرة أو مقدرة وثبوتها يجوز من غير تقدير (١٦٠) يجوز تقديم اللال على علميا الفعل ونحو سواء كن صاحبيا شاعرا أو مصورا وقالوا لا يجوز إذا كن ظاهرا (١٦١) إذا كن انظر خبرا مبتدأ وكررت بعد اسم الفاعل جاز فيه الرفع والنصب نحو زيد في الدار فلما فيها وقام فيها وقالوا لا يجوز الا انصب (١٦٢) لا يجوز تغلجه التمييز

finden sich Hinweise auf diese Zitate. Diese Exzerpte und Stellen in den Asrūr, an denen der Verfasser auf sein Kitāb al-inaṣif ausdrücklich verweist, haben die Ueberzeugung in mir bestärkt, dass die Leidener Handschrift eine zuverlässige Vorlage für meine Edition gebildet hat. Es ist im übrigen auch möglich, dass Anbari selbst später eine zweite Bearbeitung seines Streitfragenwerkes vorgenommen hat ¹⁾. Mit keiner der bisher behandelten Überlieferungen ist hinsichtlich der Reihenfolge der Fragen des K. al-inaṣif ein kurzes Inhaltsverzeichnis dieses Werkes in Einklang zu bringen, das sich in Sujūṭī's Aṣbāḥ wa'n-naẓā'ir 2, 147 ff. findet. Nachdem er am Anfang eines besonderen Kapitels Anbari und 'Ukbārī als Verfasser von Werken über die Basrīer und Kufer genannt hat, gibt er ein Verzeichnis der Themen des Kitāb al-inaṣif, das ich im folgenden abdrucke.

(1) حسب ما ذكره الكمال أبو البركات ابن الانباري في كتاب الانصاف في مسائل الخلاف وأبو البقاء العكبري في كتاب التبيين في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين (الأول) الاسم مشتق من التسمي عند البصريين وقال الكوفيون من الوسم (٢) الأسماء الستة معربة من مدار واحد وقال الكوفيون من مكانين (٣) الفعل مشتق من المصادر وقيل المصدر مشتق من الفعل (٤) الألف والواو والياء في التثنية والجمع حروف اعراب وقالوا انها اعراب (٥) الاسم الذي فيه ثاء انتثنية فتحة لا يجمع بالواو والنون وقالوا يجوز (٦) فعل الامر مبني ودلوا معرب (٧) للمبتدأ مرتفع بالابتداء والخبر بالمبتدأ ودلوا المبتدأ برفع الخبر والخبر برفع المبتدأ (٨) الظرف لا يرفع الاسم اذا تقدم عليه ودلوا برفعه (٩) الخبر اذا كان اسما محصا لا يتصن ضميرا ودلوا يتصن (١٠) اذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له وجب ايراز ضمير (11) ودلوا لا يجب (12) يجوز تقدم الخبر على المبتدأ وقالوا لا يجوز (13) الاسم بعد نونا يرتفع بالابتداء

1) Zu dieser Ansicht kann man durch die (Inṣaf 198, 7) auffällige Nennung der Asrūr in unserem, doch vor diesem Werke verfassten Texte kommen. Vgl. Einl. S. 98 Anm. 2.

mehr den Charakter von Glossen haben. Die Tatsache ferner, dass Anbari, der bei Wiederholungen desselben Themas sonst immer auf die parallelen, schon vorangegangenen oder noch zu behandelnden Stellen innerhalb seines Buches verweist, diesen Hinweis bei Anführung der beiden seltenen Ausdrücke 52, 12 und 81, 4, die das Thema der zweiten im Nachtrage gebotenen Frage darstellen, unterlässt, macht meine Behauptung noch wahrscheinlicher, denn diese Frage fehlt ja auch gerade in der Leidener Handschrift. Innerhalb der zweiten Abschriftengruppe, die also auf ein etwas überarbeitetes Exemplar des Originals zurückzugehen scheint, weist der spanische Codex wiederum die späteste Gestalt auf; während nämlich die Leidener und Konstantinopler Handschriften eine Anzahl kleiner, aber typischer Gemeinsamkeiten aufweisen, sind in der des Escorial schon eine Reihe weiterer Uebersarbeitungen, erklärender Hinzufügungen und stilistischer Ausgleichungen vorgenommen. Auf jeden Fall steht fest, dass der Kopist des Leidener Manuscriptes bei aller Unkenntnis und Ungenauigkeit, besonders in der Setzung der Vokale und diakritischen Punkte ¹⁾ und in der Mitteilung der Verse, doch im Grunde ein getreuer Abschreiber seiner Vorlage war, während der des Escorial zwar viel gelehrter, aber auch viel flüchtiger gewesen ist. Neben den Handschriften verdanke ich für die Textgestaltung sehr viel den häufigen Zitaten unseres Werkes in der einheimischen philologischen Literatur. ‘Abd al-Qādir allein hat an mehr als 70 Stellen seiner Hizāna viele, zum Teil recht umfangreiche Stücke unseres Buches wörtlich mit Quellenangabe ausgeschrieben, und auch in Sujūfī’s Iqtirāḥ und in seinen Aṣbāḥ habe ich mehr als 8 ausführliche Zitate daraus gefunden. In der ersten Anmerkung zu jeder Frage

1) Er verwechselt, um nur einige von den unzähligen Fällen aufzuzahlen, نفل und ثقل (6, 18 f. 276, 13), حيث und جثث bzw. جثت (33, 14. 148, 11), تنبيه und زيادة (191, 22 ff.), حرف und حذف, تقرير und تقديم und تشية u. a. m. Ich habe die fehlerhafte Vokalisation und Punctuation der Hs. stets stillschweigend verbessert. — Vgl. im übrigen Einl. S. 114 Anm. 2.

in die beiden anderen Manuscripte tun konnte, so konnte ich doch so viel feststellen, dass alle drei im letzten Ende auf eine gemeinsame Vorlage zurückgehen, die entweder das Original selbst oder eine mechanische und kritiklose Abschrift des Originals gewesen ist. Es finden sich nämlich in allen drei Handschriften an manchen Stellen dieselben auffallenden Eigentümlichkeiten des Textes oder die gleichen, sinnlosen Fehler, so dass meine Behauptung dadurch unzweifelhaft wird ¹⁾. Die Handschriften des Escorial und der Jenimoschee und das Exemplar, das in der Uzana benutzt ist, stellen andererseits insofern gegenüber dem Leidener Codex eine eigene Gruppe für sich dar, als sie an einigen Stellen die gleichen Zusätze haben, die wir in diesem vermissen ²⁾. Dass die in jenen vorhandenen Stellen aus Zufall oder Flüchtigkeit in dem Leidener Codex ausgefallen sind, ist unmöglich, da häufig im Boweis und in der Widerlegung die zusammengehörigen Parallelstellen fehlen. Welche von beiden Gruppen die ursprüngliche ist, ist ohne weiteres nicht zu entscheiden. Von vornherein möchte ich aber diejenigen, die mehr Text bieten, für später und weniger original halten, als die Leidener Handschrift, zumal diese, wie Randnotizen besagen, gut kollationiert ist. Für ihre Ursprünglichkeit spricht vor allem der Umstand, dass die wenigen, kleinen Partien, die innerhalb der einzelnen Fragen fehlen, nie den eigentlichen Zusammenhang der Fragen betreffen oder prinzipielle Themata behandeln, sondern immer nur einige weitere Beispiele oder ausführende Erklärungen bieten, also

المائة في المقصور والمدود على قصر الابل لك لضرورة الشعر. Gemeint sind die beiden Stellen des In'af 222, 22 und 310, 15, die sich nach der Leidener Zahlung in Fr. 72 und 109 befinden, während man nach Berücksichtigung der drei im Cod. Escor. und Constant. eingeschobenen, von mir erst nachträglich gedruckten Fragen die in der Uzana richtig angegebenen Zahlen 75 und 112 erhält. Ueberschon ist auffallenderweise das dritte Zitat dieses Verses im In'af 169, 1.

1) Siehe z. B. Text und Anm. zu 85, 20. 90, 21. 106, 8. 212, 3 (?). 232, 1. 251, 3. 260, 2. 264, 5. 273, 14. 288, 3. 324, 19.

2) Siehe besonders 93, 10. 98, 3. 127, 19. 132, 19. 180, 11. 181, 3. 187, 4.

Konstantinopler Handschrift standen mir erst nach Beendigung des Reindruckes genauere Kollationen zur Verfügung. Es liegt also meiner Edition eigentlich auch nur die Leidener Handschrift zugrunde, nur dass ich in den Anmerkungen zu vielen Stellen Abweichungen aus den beiden anderen Handschriften nach den Mitteilungen meiner Gewährsmänner geben konnte. Da ich Vollständiges in dieser Hinsicht nicht bieten konnte, habe ich mich auf die Angabe nur der wichtigsten mir bekannten Varianten beschränkt und alles Unbedeutende beiseite gelassen. Es wäre prinzipiell zwar wünschenswert, die Abweichungen und die in dem Leidener Codex fehlenden Sätzchen vollständig in eine Edition des Textes aufzunehmen, aber sie sind, wie ich mich jedesmal überzeugen konnte, sichlich so belanglos und für das eigentliche im Buch behandelte Streitfragen-thema so völlig nebensächlich, dass sie — ihre Echtheit vorausgesetzt — nicht vermisst werden. Ganz zum Schluss stellte sich durch eine nochmalige Kollationierung der Leitsätze in der Konstantinopler und dann auch in der spanischen Handschrift heraus, dass im Leidener Manuscript nach Frage 16, 33 und 51 je eine ganze Frage ausgefallen ist. Diese drei Fragen habe ich aber noch in einem Nachtrage auf S. 348 ff. nach der Kopie, die Herr van Ophuysen anzufertigen die Güte hatte, abgedruckt. Dadurch ändert sich natürlich auch die von mir nach der Leidener Handschrift vorgenommene Numerierung der Fragen; im Index der Masā'il habe ich daher auch die Zählung auf Grund der beiden anderen Manuscripte notiert. Die Fragen in der Reihenfolge dieser beiden hatte auch der Verfasser der Hizāna, wie aus einem Zitate unseres Werkes bei ihm hervorgeht, vor sich ¹⁾. Wenn ich auch nur gelegentliche Fernblicke

1) Hiz. 2, 383 ult. heisst es im Anschluss an den Inṣaf 223, 28 zitierten Vors:
 وأورد ابن الأنباري أيضا في مسائل الخلاف في موضعين بالوجهين ذكر،
 في المسئلة الخامسة والسبعين في مسئلة فعل الأمر هل هو معرب أو مبني
 على أن الاكتفاء بالضممة ضرورية وأورد في المسئلة الثانية عشرة بعد

bisherigen Abdrucken lag die einzig zugängliche Handschrift, die der Leidener Universitätsbibliothek zugrunde; auch für meine Edition trifft dies im letzten Ende zu. Ich habe vergeblich versucht, die beiden anderen Handschriften, die sich im Escorial und in der Jeni-Moschee in Konstantinopel befinden, zur Benutzung zu erhalten. Wegen der ohnehin schon genügend hohen Druckkosten musste ich von einer vollständigen Photographierung beider Handschriften oder gar von einer eigenen Kollationierung an Ort und Stelle absehen. Meine Zweifel an der Möglichkeit einer allein auf der Leidener Handschrift beruhenden Edition wurden aber zerstreut, nachdem ich durch die photographische Aufnahme wenigstens einiger Seiten aus dem Codex Escorialensis gesehen hatte, dass der Text beider Handschriften bis auf kleine, in arabischen Werken allenthalben zu findende Abweichungen derselbe ist. Dazu kam, dass ich das Glück hatte, später in dem Augustinerpater Herrn Pedro Blanco und Herrn A. van Ophuysen in Konstantinopel so liebenswürdige und ausharrende Beantworter meiner Anfragen zu finden, dass ich die Originale zwar immer noch vermisste und noch jetzt vermisse, aber immerhin über manche Zweifel hinauskam. Alle Stellen, die mir irgendwie auffällig oder unrichtig zu sein schienen, besonders die Belegverse sandte ich im Korrekturabzug nach dem Escorial und konnte so noch kleine Änderungen im Text anbringen; grössere Zusätze waren allerdings während des Druckes nicht mehr möglich. Von der

Kufenseer in: Sitzungsberichte der Wiener Akad. phil.-hist. Kl. 1877, Bd. 88, S. 271 ff. enthält Fr. 2, 3, 4, 69, 110. — Frants Bahl: Sprogligo og historiske Bidrag til den arabiske Grammatik. Lpz. 1878 gibt S. 15 ein Stück aus Fr. 18 und S. 81, 95, 97 und 105 Teil 1 und 2 der Fragen 106, 105, 108 und 116. — Gotthold Weil: Die Behandlung des Hamza-Alif in: Ztschr. für Assyriologie Bd. 19, S. 1 ff. enthält Fr. 105 und 108. Die drei letzten Arbeiten sind Dissertationen und geben ausser dem Text auch die deutsche bzw. danische Uebersetzung. — Girgas hat in der 3. Beilage (S. 46—66) seines Očer grammatičeskoi sistemi Arabov. Peterbg. 1878 schon vor Košut ausser dem Anfang und Ende der Leidener Hs. auch die ausführlichen Leitsätze aus ihr abgedruckt. Beide verzeichneten allerdings irrthümlich, scheinbar unabhängig voneinander, nur 116 statt 118 Streitfragen.

bekannt¹⁾. Wegen der Wichtigkeit des Gegenstandes, den es behandelt, ist dieses Buch schon früh von den Arabisten benutzt worden. Ausser Thorbecke, dessen Kopie in den Besitz der Deutschen Morgenländischen Gesellschaft übergegangen ist²⁾, zitieren auch Nöldeke, Kautsch, Goldziher, Fischer u. a. gelegentlich unser Werk³⁾. 16 von den 121 Fragen, die es enthält, sind sogar schon von Girkas, Košut, Buhl und mir im Text und teilweise mit Uebersetzung herausgegeben worden⁴⁾. Allen

1) 1. Codex Leidensis. Ms. Warner 564. Vgl. de Goeje et Houtmann: *Catalogus codicum Arabicorum* Ed. 2, T. 1, 1888, S. 96, No. 169. Diese Handschrift ist i. J. 617 d. H. in Aleppo geschrieben. Am Ende befindet sich folgende Notiz: **نَجَّى التَّائِبُ بِحَمْدِ اللَّهِ وَرَوْحِهِ وَالْعَمَلِ عَلَى مُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ وَعَبْدِهِ وَافَقَ الْفَرَقَ مِنْهُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ رَجَبِ الْفَرْدِ الَّذِي سَنَةِ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَسِتْمِائَةٍ عَلَى يَدَيْ كَاتِبِهِ بِمَحْرُوسَةِ حَلَبِ الْعَبْدِ الْفَقِيرِ إِلَى رَحْمَتِ رَبِّهِ رَافِعُ** (Basar) **غَفَرَ اللَّهُ لَنَبِيِّهِ وَسُتْرَ عَيْبِهِ**. Da auch die Pariser Hs. des *Siḥl al-Farāb* aus Aleppo stammt (*Codex* late in *bibliothecam Colbertianam delatus est ex Aleppo civitatis Syriae anno Chr. 1678*), so ist es möglich, dass die Abschriften aus dem Schülerkreis des Ibn Jaʿfar, der z. Z. in Aleppo wohnte, stammen. Die Leidener Hs. ist 31½ × 16 cm. gross und umfasst 265 Seiten, eine jede zu 26 Zeilen — 2. Codex Escorialensis Arab. No. 119. Vgl. Casiri: *Bibliotheca Arabico-Hispana Escorialensis*, Madrid 1760. I, 29 und H. Derenbourg: *Les Mss arabes de l'Escorial*, Paris 1884. I, 72. Dieser Codex ist i. J. 600 d. H. in Emesa geschrieben; er umfasst 116 Blatt, die Seite zu 26 Zeilen. — 3. Codex Constantinopolitanus. Ms. der Jesu-Moschee No. 1060. Vgl. Jesu *Siḥl kutub-ljanesinde mahfuz balunan kutub maugudenin destoidir*. Constantinopel 1900. S. 56. So. Exzellenz Herr Dr. Halil Bei schrieb mir über ihn folgendes: „Der Codex ist vom Jahre 620 datiert. **سَنَةِ ربيع الآخر الثاني من ربيع الآخر سنة**. Allein von vorn zwei fol. Index und 6 fol. Text sind eine neue Copie. Aus einer Randbemerkung auf dem Titelblatt ist zu ersehen, dass der selbende Anfang gegen 945 completiert wurde von einem Ahmed Naasr al-Din al-Qadiri. Ausserdem enthält das Titelblatt einen Siegel-Abdruck vom Sultan Ahmad III m. dem Datum 1137“. Das Ms. ist 22 × 15 cm. gross und umfasst 289 Blatt. Ausser diesem Ms. sollen, wie ich höre, in Constantinopel noch andere Handschriften des K. al-Inšāf vorhanden sein.

2) Der Gesellschaft, die mir dieses Manuscript (Ms. Th. A. 83), das mir allerdings garnicht genützt hat, überlassen hat, sage ich hierdurch meinen besten Dank.

3) Nöldekes Note zu Kāmil I, 250, 14 ebendort 2, 98 aus *Inšāf* 169, 8; ferner in seinen Beiträgen zur sem. Sprachwiss. u. seinen Untersuchungen zur sem. Gramm. s. meine Anm. zu 169, 1, 4. — Kautsch (Z. D. M. G. 23, 311—43) gibt wenige, kleine Partien aus dem *Inšāf* mit deutscher Uebersetzung. — Goldziher: Beiträge zur Gesch. der Sprachgelehrsamkeit bei den Arabern 2 (Sitzungsber. der Wiener Akad. 73, 624) zitiert unser Werk. — Aug. Fischer in Z. D. M. G. 50, 221, vgl. *Inšāf* 206, 4.

4) Girkas i Rosen: *Arabskaja Chrestomatija*. Petersburg 1876, S. 435 ff. enthält den Text von Fr. 5, 9, 18 und 34. — Košut: Fünf Streithagen der Bayrasser und

und Bücher wurde er über die Grenzen Bagdads und sogar des Maṣriq hinaus bekannt, geachtet und gelesen. Es wird uns erzählt, dass der 24 Jahre alte Ibn Jaʿīš eines Tages den Entschluss fasste, diesen grossen Lehrer in Bagdad aufzusuchen; er traf ihn allerdings nicht mehr lebend an, schon in Mosul erreichte ihn die Kunde von seinem Tode¹⁾. Ob sich Ibn Jaʿīš, der sich darauf wieder in Aleppo niederliess, in der Folge dem Studium der Schriften Anbaris hingegen und ihn benutzt hat, ist mit Sicherheit nicht zu sagen. Wenn manche Stellen seines Muḥaṣṣal-Kommentares auch eine auffallende Ähnlichkeit mit dem Kitāb al-inṣāf zeigen, so sind andere wiederum zu verschieden und gegensätzlich. Und besonders die Tatsache, dass er die Verse in einer anderen Gestalt als Anbari überliefert, und dass er einen Teil der Streitfragen, die dieser behandelt, nicht mitteilt, und auch in der Terminologie häufig abweicht, machen eine Abhängigkeit des Ibn Jaʿīš von Anbari zum mindesten sehr zweifelhaft. Ihre wissenschaftliche Richtung und ihre Persönlichkeit war auch viel zu verschieden. Sicherlich war Ibn Jaʿīš ein besserer Grammatiker als Anbari, der in der eigentlichen Grammatik ziemlich oberflächlich und wenig beschlagen war, aber jener erstickte im Material, das ihm alles war; er hatte nicht die Souveränität über den Stoff, die wir bei Anbari finden, der als selbständiger Kopf eine beschränkte Stoffmenge in die von ihm gegebenen Formen presste und sie übersichtlich darzustellen verstand. Diese Fähigkeit wird ihm auch von Sujūṭi nachgerühmt, der unseren Autor neben Ibn Ġinni auf fast jeder Seite seines Kitāb al-iqtirāḥ als Autorität auf dem Gebiet der Theorie der Grammatik nennt.

Von dem von mir herausgegebenen Werke, dem Kitāb al-inṣāf fi maṣāil al-hilāf sind drei Handschriften allgemein

1) Sujūṭi: Bugjat S. 419 in der Vita des Ibn Jaʿīš: **ورحل إلى بغداد ليذكر**
أبا البركات الأتباري فبلغه خبر وفاته بالموصل.

diesen aber nur sechs ¹⁾. Die Reihenfolge, in der alle diese Werke entstanden sind, ist nicht mehr festzustellen, nur so viel ist sicher, dass das vorliegende Kitab al-Insāf, das wohl sein bekanntestes Werk überhaupt war, ziemlich früh, auf jeden Fall vor seinen anderen Hauptwerken entstanden ist. In den Einleitungen zu den Lam'a und dem Ġudal wird es schon erwähnt und in den Asrār sogar achtmal ausführlich zitiert ²⁾.

In seinen Einleitungen zu allen uns erhaltenen Werken hebt Anbari jedesmal hervor, dass er in der Form etwas Neues und Originelles geboten habe und die bekannte Materie von einem bisher unbekannten Gesichtspunkte angesehen und in einer bisher ungebräuchlichen Form dargestellt habe ³⁾. In der Disposition und formalen Auffassung lag auch seine eigentliche Stärke. Auf dieser Fähigkeit scheint auch sein so gerühmtes pädagogisches Geschick beruht zu haben. Durch seine Schüler

1) Durch das Titelblatt eingeführt hat Roscher dem Ibn al-Anbārī auch folgendes v. d. T. كتاب الفاظ الاشياء والنظائر للمعلم اللغوي الشهير عبد الرحمن بن محمد بن سعيد الانباري Constantinopel 1303 erschienene Werk beiliegen wollen (Z. D. M. G. 65, 156). Krenkow hat bereits (ebenda S. 392) diesen Irrtum richtiggestellt. — Brockelmann (Borykl. d. Islam S. 365) begeht den Fehler, unserem Anbārī die beiden Werke K. az-zāhir und K. al-waqf wal-ibtida zuzuschreiben, die der 2. Jahrhunderte früher lebende Abu Bakr Muḥammad b. al-Qasim al-Anbārī († 328) verfasst hat (s. Flugel p. 169 f. No. 3 und 16). Man hute sich davor, diese beiden berühmten Grammatiker gleichen Namens miteinander zu verwechseln; möglich ist allerdings, dass dies schon die arabischen Literaturhistoriker getan haben. Denn es ist auffallend, dass unserem Anbārī von Sujuti unter No. 13 und 58 zwei Werke zugeschrieben werden, wie sie mit völlig gleichem Titel auch der alte Anbārī (s. Flugel No. 3 und 17) verfasst hat.

2) An den ersten drei Stellen in den Asrār 20, 14, 30, 11, 31, 14 wird es als كتاب مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين zitiert, an den folgenden 11, 18, 50, 19, 71, 19, 126, 31, 135, 18 nur als المسائل الخلافية. — Dieser Tatsache, dass die Asrār nach dem Insāf entstanden sind, scheint das auffällige, einzige und dazu noch falsche Zitat der Asrār im Insāf 198, 7 zu widersprechen. Vgl. dazu meine Vermutung Ehl. S. 105 Anm. 1.

3) يكون أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب 1, 9 أول من ألف على هذا الأسلوب لأنه ترتيب لم يصنف عليه أحد من السلف ولا ألف عليه أحد من الخلف. — Lam'a al-adilla (Cod. Leid. Ms. Warner 1071): أول من صنف في هذه الصناعة.

⁵⁸ شرح السبعة الطوال ⁵⁹ شرح مقصورة بن دريد ⁶⁰ المقصوص في العروض
⁶¹ شرح الموجز في القوافي ⁶² اللمعة في صنعة الشعر ⁶³ الجوهر في نسب
 الذي صلعم واحداية العشرة ⁶⁴ نكت المجالس في الوعد ⁶⁵ اصول القدميل
 في التصوف ⁶⁶ التفريد في كلمة التوحيد ⁶⁷ نقد الوقت ⁶⁸ بغية انوار
⁶⁹ نسمة العبير في التعبير

Dieses Verzeichnis des Sujūṭi ist als vollständiger dem des Iḡg̃g̃ī Jalifa vorzuziehen. Es fehlen nämlich bei H. H. nicht weniger als 42 Titel, die Sujūṭi bietet ¹⁾, darunter sogar 5 Werke ²⁾, deren Existenz dadurch unwiderleglich feststeht, dass sie Anbari selbst in anderen seiner Bücher zitiert. In der Liste des Sujūṭi habe ich dagegen ausser N°. 8, 33 und 39, die nach meiner Meinung mit etwas verschiedenen Titeln bei H. H. zu identifizieren sind, nur zwei ganz vermisst und zwar 1. الأنوار ³⁾ und 2. das in Leiden sogar handschriftlich vorhandene (عمدة الأنبياء في معرفة ما يكتب بالالف والياء ⁴⁾). In beiden Verzeichnissen endlich fehlt das von Anbari selbst (Inṣāf 107, 23) zitierte Werk, das über das gegenseitige Verhältnis von Infinitiv und Verbalform gehandelt haben muss; es ist allerdings möglich, dass es sich unter irgendeinem der oben angeführten Titel verbirgt. Demnach werden uns im Ganzen mindestens 72 Titel von Büchern Anbaris überliefert, erhalten sind uns von

58. Vgl. Anrūc 119, 11 und N°. 37 dieses Verzeichnisses.

61. H. H. 6, 351 Nr. 13393.

62. H. H. 5, 337 Nr. 11196.

63. H. H. 2, 656 Nr. 4346.

65. Ms. Spr. 314 wohl bestimmt unrichtig: في التصريف.

1) u. zw. N°. 9, 11—14, 20—22, 25—27, 29—32, 34, 36—38, 40—44, 46, 49—54, 56—60, 64—69.

2) N°. 30, 33, 37, 43 und 52.

3) H. H. 1, 485 N°. 1431.

4) H. H. 4, 356 N°. 8301. — Bei de Goeje et Houtma: Catalogus codicum Arabicorum. Ed. 2. T. 1. 1885. S. 98. N°. 171 als Cod. 1750 (Amia 15) katalogisiert.

- ²⁷ عقود الاعراب ²⁸ منثور الفوائد ²⁹ مفعلج المذاكرة ³⁰ كتاب كلا وكلتا
³¹ كتاب كيف ³² كتاب الالف واللام ³³ كتاب في معقود لمع الالفة
³⁴ شفاء السائل في بيان رتبة الفاعل ³⁵ الوجيز في التصريف ³⁶ البيان
 في جمع افعال اخف الاوزان ³⁷ المترجل في ابطال تعريف الجدل ³⁸ حلاء
 الاوهلم وجلاء، الاقيلم في متعلق الطرف في قوله تعالى احمل لكم ليلة
 الحميم ³⁹ غريب اعراب القرون ⁴⁰ رتبة الانسانية في المسائل الفراسيائية
⁴¹ مقترح السائل في وبل امه ⁴² الزهرة في اللغة ⁴³ الاسماء في شرح الاسماء
⁴⁴ كتاب حيحص بيص ⁴⁵ حلية العقود في الفرق بين المقتصر والممدود
⁴⁶ ديوان اللغة ⁴⁷ رينة الفضلاء في الفرق بين الضاد والطاء ⁴⁸ البلغة في
 الفرق بين المذكر والمؤنث ⁴⁹ فعلت وافعلت ⁵⁰ الالفاظ الجارية على لسان
 الجارية ⁵¹ قبسة الاديب في اسماء الذيب ⁵² الغائف في اسماء الماتق
⁵³ البلغة في اساليب اللغة ⁵⁴ قبسة الطالب في شرح خطبة ادب الكاتب
⁵⁵ تفسير غريب المفلمات الجارية ⁵⁶ شرح ديوان المتنبي ⁵⁷ شرح الحماسة

28. II. II. 6, 181 Nr. 13141,

30. Wird von Anbari: Ankr 186, 16 zitiert.

32. Wird von Anbari: Ankr 130, 17 und 159, 1 altiert.

33. Ob hierunter ein oder zwei Titel zu verstehen sind, ist fraglich. Obige Fassung stammt aus der Ha. Spr. 314, der Druck von Sujt'ia Bujat hat: كتاب في معقود لمع الالفة. Auf jeden Fall scheint dieser Titel mit dem als

bekannten Werke des Anbari identisch zu sein. So verzeichnet es II. H. 5, 336 Nr. 11186 und unter diesem Titel ist es auch als Ms. Warner 1071 fol. 73—133 in Leiden vorhanden. Vgl. de Goeje et Houtama: Catalogus codicum Arabicorum Ed. 2. T. 1. 1888 No. 170 S. 96. Den bei II. II. 3, 619 Nr. 7256 angeführten Titel سمع الالفة في النحو möchte ich durch Verschreiben aus dem obigen erklären und nicht als besonderes Buch auffassen.

35. II. II. 6, 426 Nr. 14185.

37. Wird von Anbari: Ankr 119, 11 zitiert.

39. Ist wohl identisch mit dem bei II. II. 1, 356 Nr. 926 u. d. T. في البيان aufgezählten Werke.

43. Wird von Anbari: Ankr 31, 16 zitiert

45. II. H. 3, 111 Nr. 4639 und 5, 157 Nr. 10519.

47. II. H. 3, 571 Nr. 6983.

48. II. H. 5, 149 Nr. 10476.

52. Von Anbari: Nuzhat al-alibbā 38, 3 zitiert.

55. II. H. 6, 62 Nr. 12719.

Anhari selber genannt werden, die entsprechenden Belege in den Anmerkungen gebe ¹⁾)

¹ الانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ² الاغراب في
جدل الاعراب ³ ميزان العربية ⁴ الفصول في معرفة اصول في النحو
المشابهة لاصول الفقه ⁵ للمعتبر في الفرق بين الوصف والخبر ⁶ اسرار العربية
⁷ المختص على تعليم العربية ⁸ حوشى الايصال ⁹ مسئلة دخول الشرط على
الشرط ¹⁰ نزهة الالباء في طبقات الادباء ¹¹ تصريفات لو ¹² حلية العربية
¹³ الاصدار ¹⁴ النواذر ¹⁵ تاريخ الآثار ¹⁶ هداية المذهب في معرفة المذهب
¹⁷ بداية الهداية ¹⁸ الداعي الى الاسلام في علم الكلام ¹⁹ النور اللاتع في
اعتقاد السلف الصالح ²⁰ الباب ²¹ المختصر ²² منشور العقود في تجريد
الحديد ²³ التنقيح في مسلك الترجيح ²⁴ الجدل في علم الجدل ²⁵ الاختصار
في الكلام على الفاظ تدور بين النظر ²⁶ تجدة السؤال في عمدة السؤال

1) I. I. 1, 468 Nr. 1867.

2) I. I. 1, 368 Nr. 985. Ms. Arab. Paris 1013 fol. 100b—109a (Vgl. de Slane: Catalogue des Mss. arabes de la Bibl. Nat. Paris 1883—90, S. 202) und Ms. arab. Recorial 772 fol. 111b—119a (Vgl. H. Derenbourg: Les Mss. arabes de l'Escurial T. 2. Fasc. 1. 1908 S. 61).

3) I. I. 6, 285 Nr. 13496.

4) I. I. 4, 441 Nr. 9100.

5) I. I. 5, 620 Nr. 12344.

6) I. I. 1, 281 Nr. 654. Hrsq. von Seybold. Leiden 1886. Vgl. Kautzsch: Ueber einen Codex der Asrar Z. D. M. G. 28, 381 ff.

7) I. I. 3, 74 Nr. 4337.

8) Wohl identisch mit dem unter dem Sammeltitle في النحو I. I. 1, 513 Nr. 1564 aufgezählten Werke.

10) I. I. 6, 322 Nr. 13669 und die Verweisung 4, 132 Nr. 7880. Erschien lithogr. Kairo 1894.

15) I. I. 3, 115 Nr. 2163.

16) I. I. 6, 476 Nr. 14350.

17) I. I. 2, 24 Nr. 1697.

18) I. I. 3, 188 Nr. 4831.

19) I. I. 6, 394 N. 14045.

21) In dieser Kürze schwerlich Titel eines Buches. Viele der genannten Werke worden bei I. I. als Muhtasir bezeichnet.

23) I. I. 2, 452 Nr. 3685.

24) I. I. 2, 628 Nr. 4199.

kannte noch eine Anzahl seiner bedeutenderen Schüler persönlich ¹⁾. Ein gottesfürchtiger, in Kleidung und Lebensführung einfacher Mann, zog er sich am Ende seines Lebens von seiner öffentlichen Tätigkeit und der Welt ganz zurück und gab sich in der Stille seines Hauses seinen Studien und frommen Uebungen hin ²⁾. Im Šaf'ain d. J. 577 starb er in Bagdad und wurde in dem Grabmal des Šaiḥ Abū Ishaq aš-Širāzi beigesetzt.

Ibn al-Anbari war ein geschickter und fruchtbare Schriftsteller; die Anzahl seiner Bücher wird von den Späteren bis auf 180 angegeben, von denen die meisten grammatischen Inhalts waren, einige aber auch juristische, dogmatische oder erbauliche Themata behandelten ³⁾. Allerdings sind uns nicht die Titel aller dieser Werke erhalten, manche von ihnen werden wohl auch nur geringen Umfang gehabt haben. Da das Verzeichnis seiner Schriften, das Košat S. 272 f. nur ungenau nach dem Index zu Uāğğī Ualifa (7, 1126 N^o. 4732) zusammengestellt hat, nicht ausreicht, so drucke ich hier die Liste ab, die Šujūṭi in den Buğjat al-wuṣat in der Vita Anbaris bietet. Die Berliner Hs. Sprenger 314 (Ahlwardt N^o. 10062), die einen Auszug aus diesem Werke darstellt, habe ich zum Vergleiche herangezogen und neben kleinen Verbesserungen mit ihrer Hilfe (fol. 77a—79a) eine Lücke im Druck des Šujūṭi ausfüllen können; die in Klammern eingeschlossenen Titel 4—7 sind aus der Handschrift hinzugefügt. Danach ist Ibn al-Anbari der Verfasser folgender 69 Schriften, für die ich, falls sie uns erhalten sind, oder ihre Titel bei Uāğğī Ualifa zitiert oder von

1) Als einer seiner Schüler wird z.B. عبد الغفار بن محمد من عبد الواحد أبو سعد الأعمش (قوسمان) genannt. Jūqit 4, 203 (n. v.).

2) Aus dieser späten Zeit stammen wohl die unter No. 63—69 im folgenden Verzeichnisse seiner Werke aufgezählten Schriften.

3) Iba Qāḍī Šahba a. a. O. ثلثون مائة وثلاثون مصنفا أكثرها نحو وبعضها في الفقه والأصول والتصوف والزهد.

Quellen unseres Verständnisses für die geistige Struktur des Islam. Darüber hinaus bedeutet die Aufdeckung und Blosslegung der formal-rationellen Konstruktion der arabischen Grammatik und des analogistischen Qjassystemes eine Erweiterung unserer Kenntnis von dem grammatischen Denken der Völker und somit der Geschichte des menschlichen Denkens überhaupt.

6. IBN AL-ANBĀRĪ UND SEIN KITĀB AL-INSĀF.

Ueber den äusseren Lebensgang des Ibn al-Anbari wissen wir nur wenig ¹⁾. Mit vollem Namen hiess er 'Abd ar-Rahmān b. Muḥammad b. Muḥammad b. 'Ubaidallah b. Abī-Sa'īd Abū 'I-Barakāt Kamāl ad-dīn al-Anbārī und wurde im 2. Rabī' 518 in Anbār am Euphrat geboren. Schon in früher Jugend kam er nach dem benachbarten Bagdad, wo er an der Medrese an-Nizāmijja anfangs bei dem bekannten Šafīitenhaupte Abū-Manšūr Sa'īd ar-Razzāz († 539) Rechtswissenschaft studierte. Später hörte er ebendort auch allgemeine literarisch-sprachwissenschaftliche Vorlesungen bei 'Alī Abū-Manšūr al-ġawālīqī († 539) und besonders Grammatik bei Abū-Sa'ādāt Hibat-Allāh Ibn aš-Šagari († 542), den er selbst als seinen eigentlichen Meister nennt ²⁾. Nach Beendigung seiner Studien wurde er Lehrer an derselben Akademie, an der er als Schüler gelernt hatte. Seine Vorlesungen waren gut und daher stark besucht; Ibn-Ḥallikān

1) Die hauptsächlichsten Quellen für sein Leben sind: Ibn Hallikān: *Vitae illustrium virorum* ed. Wustenfeld. Göttingae 1837. Fasc. 4, 67 No. 377. — Ibn H.: *Vie des hommes illustres* ed. de Slane. T. 1. (Texte arabe) Paris 1842 S. 390. — Ibn H.: *Biographical Dictionary* transl. by de Slane. Paris 1843. 2, 96. — Kutubī: *Fawā'id al-wafajāt* (Bulaq 1283) 1, 355. — Suyutī: *Bugjat* S. 301. — Ibn Qaḍī Šuhba: *Tabaqāt al-fuqahā' al-kāfiya* Cod. Berol. Weist. II 326 fol. 476. — Ibn al-Aḫr (Chronicon ed. Turnberg 11, 314) erwähnt am Ende des Jahres 577 den Tod des Ibn al-Anbārī. Vgl. Brockelmann: *Geoch. d. arab. Lit.* 1, 281. Ders. in der *Enzyklopädie des Islam* Lfg. 6, S. 365.

2) Vgl. z. B. *Nuḫat* S. 488, wo Anbari seinen über Ibn aš-Šagari und Sibawaihi bis zum Propheten reichenden, wissenschaftlichen Stammbaum aufzeichnet.

zu erklären versucht. Dass sie nicht mehr bieten konnten, als sie geboten haben, erklärt sich aus der Unzulänglichkeit der Quellen, die ihnen zu Gebote standen, aus ihrem Unverständnis gegenüber dem lebenden und immer werdenden Charakter der Sprache, aus ihrer Unkenntnis der anderen semitischen Sprachen und der auf ihnen begründeten vergleichenden Sprachbetrachtung, und nicht zum mindesten aus der Tatsache, dass die Araber im Gegensatz zu den Griechen ohne vorherige philosophisch-begriffliche Durchdringung der Sprache rein von der Erfahrung und Beobachtung aus an die Erklärung ihrer Erscheinungen herangingen. Zu welchen Auswüchsen und Haarspaltereien das bairisch-arabische System der Grammatik später geführt hat, ist bekannt. Für das Studium der arabischen Nationalgrammatik war es verhängnisvoll, dass die jüngsten Kodifikationen, in denen das System als tote, unbewegliche Masse vor uns liegt, zuerst nach Europa kamen und daher gewissermassen als Inbegriff der Auffassung der Araber von der Sprache angesehen wurden. In Wirklichkeit sind jene aber nur das Ende der Entwicklung in einer schon gänzlich versteinerten, dogmatischen Form. Diese späten Kompendien wirkten abschreckend und haben die arabische Nationalgrammatik bis auf den heutigen Tag in Misskredit gebracht. Wenn man aber tiefer hineinsteigt, sieht man, wie auch hier sich alles erst im Kampfe gebildet hat. Es handelt sich für uns, deren Auffassungen von der Wissenschaft und von der Sprache andere sind als die der Araber, nicht darum, die Methode der arabischen Grammatik anzunehmen, oder über die Richtigkeit oder Unrichtigkeit ihrer Theorien zu entscheiden, sondern nur darum die Entwicklung in dem grammatischen Denken der Araber nachzuweisen und ein objektives Verständnis für ihre wissenschaftliche Methode zu gewinnen. Die einheimische Grammatik ist vielleicht die am wenigsten von aussen beeinflusste, reinste aller islamischen Wissenschaften überhaupt, und die in ihr angewandte Methode und Arbeitsart daher eine der wichtigsten

und ausgeschrieben ¹⁾, sondern auch die vom ihm formulierte oder wenigstens neu aufgenommene Problemstellung fand Nachahmer. Auch Abū l-Baqā al-ʿukbari († 616) ²⁾ und Ibn ʿAjāz († 681) ³⁾ schrieben nach ihm noch besondere Werke über die Kontroversen der Basrer und Kufer.

Die Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik ist zum Teil mit der Sammlung, Herausbildung und Begründung der „Streitfragen“ verknüpft. Wie aus zwar schon sichtbaren, aber nur verschwommenen und flüssigen Umrisson erst im 4. und 5. Jahrhundert d. Hl. die Linien immer schärfer und markanter sich herausarbeiteten, bis sie schliesslich die charakteristischen Züge des rationell-analogistischen Qjassystemes annahmen, wollte ich in den skizzenhaften Ausführungen meiner Einleitung dartun. Eine Entwicklung hat also auch in der arabischen Nationalgrammatik stattgefunden. Allerdings nicht in dem uns geläufigen Sinne. Weder wurde das zu bearbeitende Material wesentlich bereichert, noch wurden neue Methoden oder eine lebendige Auffassung an die Erklärung der sprachlichen Erscheinungen herangebracht, sondern nur die *eine* Methode unersättlich bis zur Unmöglichkeit ausgebaut. Im rein Formal-Rationellen liegt also der Fortschritt in der einheimischen arabischen Grammatik. Dass das System der Basrer auf der ganzen Linie siegen musste, habe ich bereits früher aus der Entwicklung des Islam heraus

Anbaris Stellungnahme. In Frage 70 und 101 stehen auf Seite der Kufer schon eine Anzahl alterer Basrer wie Sūfī und Ibn as-Sariġ, und in Frage 106 war es ihm mit seiner Entscheidung in unserem K. al-inṣāf nicht recht Ernst, denn in dem Asrūr erwähnt er nicht einmal die Kufer, denen er hier Recht gibt.

1) ʿAbd al-Qādir (Ijiz. 1, 9, 4) nennt das K. al-inṣāf in der Literaturübersicht und zitiert es ungefähr 70 mal im Text der Hizāna; Sujutī im Iqlīḥ und in den Aṣbāḥ 8 mal. Auf diese zum Teil recht ausführlichen Zitate verweise ich in der ersten Anmerkung zu den betreffenden Fragen. Ausserdem vgl. z.B. Ijiz. 2, 264, 5 ff., wo Ibn ʿUnlaf, Gaʿbari und as-Samīn als Benutzer unseres Textes genannt werden.

2) التعلیق فی الخلاف a. Sujutī: Buġjat 281, 11. I. I. 2, 323 No. 3124. Dieses Werk wird häufig zitiert, z.B. Ijiz. 4, 127, 6. Sujutī: Iqlīḥ 44, 5. Sujutī: Aṣbāḥ 1, 276, 10. 2, 147, 11.

3) الاسعاف فی الخلاف a. Sujutī: Buġjat 233, 8. I. I. 1, 284 No. 676. Ein Zitat aus diesem Werke findet sich Sujutī: Aṣbāḥ 2, 152, 4.

in grammatischen Werken sonst ungebräuchliche Form der Diskussion wurde manchmal der Ausgangspunkt der Streitfragen und ihre ursprüngliche Form etwas verwischt. Meistens kann man jedoch mit geringer Mühe, von den Belegstellen ausgehend, oder mit Hilfe der parallelen Quellen ihren eigentlichen Kern wieder herauschälen. Diese sonst nur in juristischen Werken übliche Form der Diskussion ist auf den weiteren Gang der arabischen Nationalgrammatik nicht ohne Einfluss geblieben. Die Entwicklung der Grammatik zu einer normativen Wissenschaft wurde durch diese auch äußerliche Gleichsetzung von Grammatik und Jus nur beschleunigt. Anbari mag es ehrlich gemeint haben, wenn er seinem Buch den Titel der „gerechten Abwägung der Streitfragen“ gegeben hat; er mag nicht absichtlich parteiisch gewesen sein, aber er konnte garnicht unparteiisch sein ¹⁾. Durch seine prinzipielle Schärfe ist er vielleicht sogar der vollendetste Basrer in der arabischen Nationalgrammatik überhaupt. Seine gerechte Abwägung bestand eben darin, dass er nicht nur allenthalben das Recht der Basrer, sondern auch das Unrecht der Kufer basrisch begründete. Sieben Fragen, in denen er den Kufern Recht gibt, bilden, wie sich schon nach kurzer Prüfung herausstellt, nur eine scheinbare Ausnahme von der Regel ²⁾. Sein Buch wurde später nicht nur eifrig benutzt

1) Unbewusst parteiisch ist er eigentlich überall, er spricht ja auch von „wir“ und „ihr“ als den Basirern und Kufern; bewusst ungerecht entschieden in der Hin- und Rücknahme fast aller basrischen Belegverse im Gegensatz zu der scharfen Kritik, die er an den kufischen übt. Vgl. z.B. den anonymen basrischen Vers 34, 23 oder 69, 12, zu dem er den Tadel der Ujiz. (4, 359, 34) erfährt, weil er nur die schulbasrische Lesart als richtig anerkennt.

2) Es handelt sich um die Fragen 10, 18, 26, 50, 97, 101, 106. Mit Ausnahme der beiden zusammengehörigen Fragen 10 und 97, in denen Anbari nicht selbständig, sondern durch Ibn an-Nakhū zu seiner Stellungnahme gekommen ist, ist überhaupt keine dieser Fragen eine alte Kontroverse Sibawaihi contra Farīd, also auch keine eigentliche Streitfrage der Kufer und Basrer. Meine Anmerkungen zu den einzelnen obigen Fragen erklären jedesmal Anbaris auffallende Entscheidung. In Frage 18 ist die kufische Meinung garnicht die der Kufer, sondern die des Mubarrad; dazu ist die „kufische“ Entscheidung hier die erschwerende wie sonst die der Basrer. In Frage 26 sind die Angaben Anbaris falsch und kehren die Tatsachen um; die Entscheidung, die er den Kufern beilegt, ist in Wirklichkeit die des Sibawaihi. So erklärt sich

die Darstellung der beiden Gegensätze geeignet ist, haben wir im ersten Teile dieser Einleitung gesehen. Trotzdem bleibt der Verlust der älteren, sicherlich noch weniger prinzipiellen Werke dieser Art sehr zu beklagen. Denn die Vorzüge der Darstellung Anbaris sind zugleich seine Mängel. Um der stärkeren Hervorhebung des prinzipiellen Schulgegensatzes willen tat er der geschichtlichen Entwicklung häufig Gewalt an und kümmerte sich wenig um die Entstehung der einzelnen Ansichten. Dass er die Entscheidungen des Ahfaß und Mubarrad als kufische hinstellte und späte basrische Beweise ohne Bedenken den Kufern beilegte, wurde bereits ausgeführt. Ebenso gelten ihm auch die Basrer und ihre Methode als eine feste, starre Einheit ohne Entwicklung, und der alte Sibawaihi als ihr Haupt. Am auffälligsten sind in dieser Hinsicht die Fragen, in denen Anbari die Ansichten dieses Grammatikers als die schlechthin basrische bezeichnet, obwohl fast alle eigentlichen Basrer sie nicht teilen ¹⁾. Sogar die überlieferten Themata der Streitfragen hat er manchmal geändert und Einzelheiten verallgemeinert. Also nicht nur, dass er die Beweise der beiden Parteien formal überarbeitet hat, hat er auch die Behauptungen, in denen wir durchgehends altes Material zu sehen glaubten, um den Gegensatz scharf herauszuarbeiten, in seinen Leitsätzen präzisiert und schematisiert. Einige Streitfragen sind in der Form, wie er sie bietet, eine Anbarische Konstruktion ²⁾. Das wusste schon der Verfasser der Hizāna, der Anbari häufig wegen ungenauer Ueberlieferung der grammatischen Ansichten tadelt und auch für andere Grammatiker bezeugt, dass sie den Basrern und Kufern ohne weiteres Meinungen zuschrieben, die sie prinzipiell haben konnten, ohne zu prüfen, ob sie sie wirklich gehabt haben ³⁾. Auch durch die

1) Das gilt besonders für Frage 53, 54, 59, 65, 74, 98, 102 (Vgl. die Anmerkungen zu ihnen).

2) z.B. Fr. 17 und 24 (vgl. die Anmerkungen zu ihnen).

3) z.B. Hiz. 3, 16, 19 f. وإنما حكاه عن البصريين لأنه تخرج موافق لقواعدهم.

er allein¹⁾. Einige wichtige Differenzen scheinen ihm allerdings, wie schon Sujuſi bemerkt hat²⁾, entgangen zu sein; allem in allem ist aber die Nachlese aus den bedeutenderen grammatischen Schriftstellern nicht gross³⁾.

Wie in diesem literarischen Streite des 4. Jahrhunderts das rationell-analogistische Schema der Burer von der unbestimmten Form, in der es sogar noch bei Muharrad zu finden ist, sich entwickelt und nūanciert hat, wie es endlich im 5. und Anfang des 6. Jahrhunderts die endgiltige und uns bekannte Gestalt angenommen hat, können wir im Einzelnen nicht mehr verfolgen, da die Werke der zeitgenössischen Grammatiker entweder verloren oder noch nicht durch den Druck zugänglich gemacht sind. Neben der ältesten, wenig ausgeprägten besitzen wir sogleich die jüngste, schon ganz scholastische grammatische Literatur, die das baurische System in seiner völlig versteinerten Form als Dogma zeigt. Ibn al-Anbaris Werk stellt den Höhepunkt in dieser Entwicklung dar; es ist das einzige uns erhaltene Werk aus der grammatischen Streitfragenliteratur. Wie vorzüglich es durch seine dogmatische Schärfe als Quelle für

1) Inṣaf 1, 8 خلافة المسائل على مشاهير المسائل الخلافية 1, 8.

2) Sujuſi: Akbāl 2, 162, 3 وقد قلت ابن الانباري مسائل خلافية بين الفريهين استدركها عليه ابن ابياز في مؤلف منها الاعراب اصل في الاسماء فرع في الافعال عند البصريين وقال اللوفيين اصل فيهما ومنها لا يجوز حذف نون التنثية لغير الاضافة وجوز اللوفيون.

3) Anbari selbst streift manchmal in unserem Texte eine Streitfrage, die sich unter den 121 ausfühlich behandelten nicht wiederfindet (37, 10. 13, G. 143, 15 ff. und 146, 18 ff. 256, 16 ff. 285, 19 ff.). Auch in den Annot. 24, 18—25, 2 spricht er von einer Streitfrage, die sich nicht im K. al-inṣaf findet. — Bei Sujuſi fand ich 6 Fragen, die Anbari schon (s. Jahn § 98 Anm. 31. — Ed. Sib. Band 1, 219, 362. 2, 93, 184, 246) und sogar im Muṭaʿal noch vier solche (37, 13. 139, 20 ff. 154, 5. 166, 9). — Nur weil sie als eine der merkwürdigsten kufischen Behauptungen bezeichnet wird, nenne ich noch folgende von Sujuſi (Akḥāl 3, 9, 14 ff.) mitgeteilte:

قال ابو حيان من غريب مذهب اللوفيين في أن انهم اجازوا الفصل بينها وبين معولها بالشرط... ارجعت أن لن تترنن اوزرك... وازرك

Fragen, in denen jüngere Basrier, und unter ihnen besonders Ibn Kufāin als Parteigänger der Kufer genannt werden, müssen in dieser Beziehung, vor allem als verdächtig gelten. Wenn uns also auch noch ein gut Teil alten *Materialies* übrig bleibt, nach welchem wir uns ein Bild von dem grammatischen Denken der Kufer, d. h. Farrās und Kisāis machen können, so werden wir doch sehr vieles als kufisch Ueberlieferte dem furor basrius des 4. Jahrhunderts zur Last legen müssen.

Es muss ein wahrer Sammeleifer bestanden und viele Gelehrte gegeben haben, die das Zusammensuchen der Streitfragen über Gebühr übertrieben haben, denn wir finden in der ganzen philologischen Literatur versprengt häufig recht unwichtige Thematata als Schulkontroversen behandelt. Jede auch nur irgendwie abweichende Meinung des Farrā, jede andere Koranlesung, jede orthographische Differenz konnte als „Streitfrage“ angesehen werden¹⁾. Sie alle aus der Literatur jetzt wieder zusammenzusuchen und zu sammeln, wäre wertlos; die charakteristischsten von ihnen besitzen wir in den 121 von Anbari behandelten Themen. Dass er nicht alle, sondern nur die berühmtesten Fragen bot, wusste

anonym bieten. In kufischen Beweisen finden sich solche in Fr. 2 (8, 1), 14 (48, 2, 49, 13, 17, 19), 15 (58, 1, 8) 28 (102, 12, 16, 21), 37 (127, 9, 12) 53 (161, 21, 162, 1, 3), 69 (202, 19), 72 (215, 5, 9), 79 (238, 19), 92 (268, 10), 116 (324, 10) 116 (338, 19). — Jung müssen ferner stets die mit den Worten **تَكْلُوا وَلَا يَجْزُوا** beginnenden polemischen Bemerkungen gegen die Behauptungen und Argumente der Gegner sein. In kufischen Beweisen finden sich solche Partien in Fr. 8 (13, 21), 5 (23, 18), 14 (48, 4), 15 (58, 4), 41 (136, 14), 45 (143, 12, 17), 72 (217, 9), 74 (230, 13), 78 (230, 4), 79 (239, 5), 91 (266, 6), 94 (272, 2), 97 (285, 18, 286, 12), 112 (326, 9), 113 (330, 13), Nachtr. Fr. 1 (348, 18), 2 (352, 6). — Auch die Teile kufischer Beweise, die neben Belegen aus der Tradition noch ein analogistisches Argument bieten (s. S. 38 Anm. 2), und vollends die Stellen, an denen Kufer den Sihawaili zitieren (13, 15, 73, 23, 85, 12), können als jüngere Bestandteile gelten.

1) Ich verweise nur auf die verschiedene Aussprache des grammatischen Terminus für „assimilieren“ (kufisch: **أَتَّخَمَ**, basrisch: **أَتَّخَمَ**), die verschiedene Aussprache und Lesung von **أَتَّخَمَ** (Saro 9, 12 vgl. Mufasssal 167, 6) und die oben (S. 76 Anm. 4) schon behandelte verschiedene Schreibung von **ضَحَى**.

als kufische Ansicht wieder. Daher darf man die 121 Streitfragen nur nach genauer Prüfung der Angaben in den parallelen Quellen für echt und alt, d. h. für die gegensätzlichen Ansichten des Sibawaihi und besonders des Farrā halten ¹⁾. Dazu kommt, dass die Späteren auch die Polemik zwischen Mubarrad und Taklāb in ihre Sammlungen miteinbezogen haben. Die Ueberlieferung, dass jüngere basrische Grammatiker wie Ibn Kaṣṣan und Ibn Ḥaǧǧaǧ sich in einigen Fällen der kufischen Anschauung angeschlossen haben, muss unsere Zweifel an der Echtheit der kufischen Beweise in einigen Streitfragen bei Ibn al-Anbari noch vermehren. Da es nämlich kufische Grammatiker nicht gab, die die Ansichten Farras und Kaṣṣans ausbauten und begründeten, lag es nahe, dass dieser oder jener Basrer in manchen Fragen die kufischen Behauptungen mit seinem basrisch-analogistischen Rüstzeug zu begründen und zu sichern suchte. Ich kann mir sogar denken, dass eine solche Aufgabe für einen dialektisch veranlagten Gelehrten der damaligen Zeit sehr verlockend gewesen sein muss. Einige allzu logische, allzu formal-rationelle und daher allzu unkufische Beweise der Kufer bei Ibn al-Anbari scheinen mir nur auf diese Weise erklärt werden zu können. Diese späten basrischen Beweise für kufische Behauptungen heben sich aber sogleich von dem echten kufischen Untergrund ab. Ein sicheres Anzeichen, um sie zu erkennen, bietet die typisch basrische Ausdrucksweise und Beweismethode die in ihnen verwendet wird ²⁾. Äusserlich kenntlich sind sie zumeist daran, dass sie neben den alten kufischen Beweisen als zweite oder noch weitere Beweise angefügt und fast immer mit denselben einleitenden Worten eingeführt werden ³⁾. Diejenigen

1) Eigentlich sind nur diejenigen Fragen unbedenklich als Streitfragen der Basrer und Kufer hinzunehmen, für die oben (S. 62 Anm. 1) ausdrücklich Farrā als Vertreter der kufischen Ansicht ermittelt werden konnte.

2) Vgl. z.B. Fr. 17. 19 (77, 1 ff.), 22 (82, 1 ff.), 24. 32 (117, 6, 11), 49 (156, 20 ff.), 50 (158, 14), 70 (209, 9), 113 (330, 16).

3) Hierher gehören vor allem die mit den Worten وَمِنْهُمْ مَنْ تَمَسَّكَ beginnenden Stücke, die neben dem Hauptbeweise weitere, meist jüngere Argumente

sie mit seinen in Widerspruch standen, einfach als kufisch bezeichnet ¹⁾. Dass es einmal eine Zeit gegeben hatte, in der Sibawaihi bei den Basrern noch nicht der allenthalben vergötterte Grammatiker gewesen war, konnte man sich nicht denken, und daher stellte man gerade diejenigen von den Alten, die durch ihre Gegnerschaft gegen Sibawaihi für die Entwicklung der basrischen Methode vielleicht das Meiste geleistet hatten, mit den Kufern zusammen ²⁾. In einigen Punkten mögen sich ja auch ihre Ansichten, besonders die des al-Aḥfaṣ, der mit Kisāʾi befreundet war, mit denen der Kufer gedeckt haben. Für viele Fragen kann aber nachgewiesen werden, dass die den Kufern untergeschobenen Behauptungen und Beweise nicht die des Farra und seiner Gruppe, sondern die des al-Aḥfaṣ und Mubarrad waren ³⁾. Auf Ibn al-Anbari, dem es nur darauf ankam, die beiden prinzipiellen Gegensätze scharf herauszuarbeiten, ist in dieser Beziehung kein Verlass. Wenn er auch manchmal die Namen dieser beiden Grammatiker noch nennt, so gibt er andererseits oft ihre Meinungen anonym schlechthin

1) Vgl. Frage 94, in der Jūnus, und Frage 103 und 116, in der Ḥaḥīl allein auf kufischer Seite steht.

2) Sujūṭi: Baḡjat 44 spricht in der Vita des Ibn as-Sarrāḡ im Gegensatz zu den Basrern von den „Streitfragen des al-Aḥfaṣ und der Kufer“ مسائل الاختفش والكوفيين. Ebenso stellt er (Iqtīṣāḡ 37 penult) Mubarrad und die Kufer als gleichwertige Bekämpfer des Sibawaihi zusammen: أما كتاب سيبويه فقدح الكوفيين فيه وفي صاحبه أظهر من الشمس وأيضاً فللبرد كان من أجل البصريين وهو أورد كتاباً في القبح فيه. — Flügel S. 128 sagt sogar: „Die einheimischen Literaturhistoriker stellen einstimmig al-Kisāʾi und mit ihm auffallender Weise al-Mubarrad an die Spitze der kufischen Schule“.

3) Charakteristisch in dieser Beziehung ist Frage 97, zu der es in der Ḥiz. (2, 431, 23) ausdrücklich heisst: وقد نسب ابن الأنباري في مسائل الخلاف، مذهب الاختفش إلى الكوفيين und Frage 109, in der Aḥfaṣ allein die Entscheidung der „Kufei“ vertritt und Farra dann mit einer speziellen Ansicht auftritt! Insofern haben wir das Recht, jede Frage, in der al-Aḥfaṣ oder Mubarrad als Parteigänger der Kufer auftreten, für verdächtig zu halten, besonders dann, wenn Namen von Kufern nicht genannt werden. In diesem Sinne behandeln die Fragen 6, 18, 36, 37, 43, 54, 55, 60, 64 und Nachtrag Fr. 2, für die ich auf meine Anmerkungen verweise, bestimmt keine Streitfragen der Schulen, sondern nur Polemiken zwischen Aḥfaṣ bzw. Mubarrad und Sibawaihi.

stawaihi († 347), der besonders geschickt in der Polemik war¹⁾, hatte auch az-Zaggag († 311) durch seinen Korankommentar, in dem er Farras Ansichten widerlegte²⁾, vorgearbeitet. Für die Ausbildung des analogistisch-rationalen Schemas scheinen aber 'Alī b. 'Isa ar-rummanī († 384), Abū 'Alī al-fārisī († 377) und seine Schüler 'Alī b. 'Isa ar-rabā'ī und Ibn Ginnī († 392)³⁾ das Meiste geleistet zu haben. Von Fārisī⁴⁾ und Rabā'ī⁵⁾ wird uns wenigstens ausdrücklich berichtet, dass ihre Hauptstärke im „Qijās“ gelegen habe, und Rummanī⁶⁾ ging darin sogar so weit, dass er nicht nur die Regeln der Vernunft und Weisheit auf die Sprache angewendet wissen wollte, sondern allerdings nicht unwidersprochen – die Grammatik mit der Logik schlechthin identifizierte. So wurde der Kampf der basrischen Analogisten gegen die fingierten kufischen Anomalisten immer prinzipieller. Um den Ursprung der einzelnen Ansichten und die persönliche Stellung der alten Grammatiker kümmerte man sich nicht viel, sondern man kam in der Verehrung Sibawaihiis soweit, alles Sibawaihifeindliche schlechtweg für kufisch zu erklären. Die Ansichten der ihm befreundeten zeitgenössischen Gelehrten, ja sogar die seiner Lehrer wurden manchmal, wenn

1) Flügel S. 105 f.

2) Die Nachweise siehe in den Anmerkungen zu Frage 27, 47, 65, 71.

3) Ueber Ibn Ginnī's Bedeutung und Stellung zu den Basrern vgl. Roschers Dissertation über ihn (Berlin 1910) und Probst's Ausgabe seines K. al-muqṭaṣab (Leipzig 1904).

4) Sujutī: Buġjat 217 أخطأ في مائة مسألة لغوية ولا أخطأ في واحدة قيسية.

5) Sujutī: Buġjat 314 الدقيقى الفهم والقياس.

6) Sujutī: Buġjat 344 قال أبو حيان التوحيدى... وكان يترج النحو بالنطق حتى قال الفارسى أن كان النحو ما يقوله الرمانى فليس معنا منه شيء وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه شيء قلت النحو ما يقوله الفارسى ومتى عهد الناس أن النحو يترج بالنطق وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه ومعاذيرهما ومن بعدها بدهر لم يعهد فيه شيء من ذلك.

in dem letzten halben Jahrhundert gemacht hatte. Schon den Arabern galt sein Kommentar als der Kommentar zum Sibawaihi schlechthin ¹⁾. War Mubarrad der Schöpfer der basrischen Tradition, so ist es das Verdienst des Sirāfi, das von jenem begonnene Werk zu Ende geführt und das einheitliche basrische System endgiltig gesichert zu haben. Es ist bezeichnend, dass er in seinen Hauptwerken dieselben Themata wie Mubarrad behandelte ²⁾. Seine uns verlorenen „Biographien der basrischen (Grammatiker“ dienten den späteren Verfassern ähnlicher Werke und noch Sujūti als Quelle. Ich vermute, dass Sirāfi in diesem Werke mit der später ganz üblichen Praxis begonnen hat, möglichst viele der neutralen, älteren Grammatiker der basrischen Schule zuzuzählen, um ihr durch die grössere Zahl der Anhänger mehr Ansehen zu verschaffen. Da Kufer zu seiner Zeit nicht existierten, um ihrerseits Einspruch gegen diese gewaltsame Inanspruchnahme der alten Grammatiker für die Gegenschule einzulegen, so wurden mit Ausnahme der ausgesprochenen Schüler des Kisāi und Farrā eigentlich alle alten Grammatiker als Basrer bezeichnet. Am weitesten ging der Verfasser des Fihrist in der schematischen Einteilung in die drei Schulen und in der gewaltsamen Zuweisung jedes Grammatikers an eine von ihnen ³⁾. Noch Flügel hatte Mühe, die durch diese verschiedenen künstlichen Einteilungen entstandenen widersprechenden Traditionen miteinander auszusöhnen. Dem Sirāfi also und seinen Zeitgenossen, die sich dem Farrā und den Kufern gegenüber stolz und bewusst als Anhänger „unserer Genossen der Basrer“ bezeichnen, verdankt das Qijas-system in der uns bekannten vollendeten Form seine Entstehung. Ausser Ibn Duraid († 321), Ibn an-Nahhās († 338) und Duru-

1) Sujūti: Buġjat 222 sagt von diesem Werke *لم يسبق الي مثله*.

2) Er schrieb ausser dem Kommentar auch eine „Einleitung“ (المدخل) und einen Šawahidkommentar zu Sibawaihi und eine Biographiensammlung *أخبار النحاة البصريين* (Sujūti Buġjat S. 222, Flügel S. 108).

3) Fihrist S. ٣٩ ff. (an-Nadīm lebte auch in der Mitte des 4. Jhdts).

Sibawaihi, bei dem man im Grunde schon alles zu finden glaubte, heraus. Seine Ansicht galt als die schlechthin richtige, und nur die von ihm angeführten Unregelmäßigkeiten für erlaubt. Wie bei dem Propheten schloss man nicht nur aus seinen Mitteilungen, sondern auch aus seinem Schweigen. Was bei ihm fehlte, galt als verboten. So erklären sich die sog. normierenden Fragen bei Anbari, die von einem meistens von Farrā in die grammatische Literatur eingeführten Verse ausgehen. Die Tatsache, dass Sibawaihi ihn nicht anführte, genügte den Späteren, um den Vers und die in ihm vorkommende Form als schlecht abzulehnen. Sein „Buch“ erhielt schon früh so sehr die Bedeutung eines Kanons, dass ein nur wenig jüngerer Philologe sagen konnte, dass derjenige sich schämen müsse, der nach Sibawaihi noch ein Werk über die Grammatik schreiben wolle¹⁾. Somit bestand die Aufgabe der basrischen Grammatiker eigentlich nur in der Erklärung des Sibawaihi. Es ging seinem Buche aber wie religiösen Urkunden, die bestehen bleiben, obwohl die Entwicklung über sie hinausgeführt hat. Da die grammatische Methode, die an ihn angeknüpft hatte, in formal-rationeller Beziehung sich zu stark von ihm ab entwickelt hatte, so kam man mit einer einfachen Erklärung nicht aus, sondern man interpretierte in ihn hinein. In dieser Beziehung bedeutet der Kommentar des Strāfi († 368) einen Meilenstein in der Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik. Leider ist er immer noch nicht vollständig herausgegeben, aber schon aus den uns zugänglichen Stücken bei Jahn und in der Bulaqer-Ausgabe des Sibawaihi können wir ersehen, dass er das grammatische Denken seiner Zeit und auch schon die Streitfragenliteratur in seinen Sibawaihikommentar hinein verarbeitet hat. An seiner schon fast ganz ausgebildeten methodischen Terminologie erkennen wir vielleicht am besten den Fortschritt, den die Grammatik

1) Sejūti: Bugjat 203 in der Vita des Abu 'Utmān al-mūzinī: من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليساكح.

standen die „Streitfragen der Basrer und Kufer“ durch die literarische Sammlarbeit der gelehrten Bagdader in der ersten Hälfte des 4. Jahrhunderts. In diesem literarischen Scheinkampfe, in dem die Basrer genötigt waren, die Argumente der alten „Kufer“ zu widerlegen, bildete sich das Qijassystem in seinen Feinheiten und Abstufungen erst recht heraus; durch die Widerlegung des gegensätzlichen Standpunktes wurde ihnen der eigene erst recht klar, an der Unmethode der Gegner bildete sich die eigene Methode. Einen wirklichen lebenden Gegner hatten sie aber nicht, ihr Kampf richtete sich gegen ein Phantom. Wenn Kufer existiert hätten, hätten sie jetzt auftreten und ihre Methode und ihre grammatischen Auffassungen verteidigen müssen. Der kuferfreundliche Ibn Fāris († 390) hat in seiner Polemikensammlung nicht in diesem Sinne gewirkt; seine Anschauungen kennen wir ja ungefähr ¹⁾. Und so blieb die Schrift des Ta'lab für sich allein bestehen. So erklärt sich auch die Tatsache, die ich schon bei der Analyse des Kitāb al-insāf angeführt habe, dass die kufischen Behauptungen fast immer nur mit ihren alten abrupten Begründungen angeführt werden, während die Basrer für jede einzelne Entscheidung mehrere, von verschiedenen Gesichtspunkten ausgehende Beweise bieten. Durustawaihi schrieb eine heftige Kampfschrift gegen Ta'labs Sammlung ²⁾, und Ibn an-Nahhās und Ibn Kaisān veröffentlichten vom basrischen Standpunkt aus ihre oben schon genannten Streitfragenschriften. Diesen Sammlungen verdanken wir die Erhaltung alten und wertvollen Materials besonders aus den Schriften des Farrā, das uns sonst verloren gegangen wäre; wir sehen ja, dass sogar noch Ibn al-Anbari wörtliche Zitate aus ihnen bewahrt hat. Je länger der Kampf dauerte, je prinzipieller er wurde, desto mehr hob sich die Gestalt des alten

1) Vgl. S. 55 Anm. 4 u. S. 67 Anm. 2. — Goldziher: Beiträge zur Gesch. der Sprachgelehrsamkeit bei den Arabern 3: Abū 'l-Hasan ibn Fāris (in: Sitzungsberichte der Wiener Akad. 73, 511 ff.).

2) كتاب الرد على ثعلب في اختلاف النحويين s. Flügel 106.

dogmatischen Gesichtspunkten leiten liess¹⁾. Durch diese Momente und die neuen Angriffe des Ta'lab wurde sicherlich die Erinnerung an die Rivalität der alten Grammatiker von Basra und Kufa in dem Schülerkreis des Mubarrad wieder lebendig. Zu ihrer Verteidigung setzten sie die von seinem Gegner begonnene Sammlung der verschiedenen Ansichten der alten Grammatiker fort und stellten die durch ihr schon leidlich ausgearbeitetes System allseits begründeten und vertieften Anschauungen des Sibawaihi den einzelnen, abrupten Behauptungen des Farrā entgegen. Ihr Kampf galt aber nicht diesem einzelnen, schon 100 Jahre früher gestorbenen Grammatiker, sondern einer Methode, einer grammatischen Auffassung, und daher schufen sich die Basrer als Gegner die „Kufur“. Dieser Sammelname kommt erst in der Generation nach Mubarrad vor und wird, wie ich schon oben zeigte, von den sogenannten Kufern selbst nicht gebraucht. Im Gegensatz zu den Basrern sind sie nicht eine Gruppe von Grammatikern mit bestimmter methodischer Tradition, sondern sind im Grunde identisch mit Farrā. Er war es ja auch, auf den Ta'lab besonders hingewiesen hatte, und in dessen beiden Hauptwerken sich Antworten auf die meisten grammatischen Fragen fanden. Kisāi spielte neben ihm eine viel weniger bedeutende Rolle; obschon auch er häufig als Vertreter der Kufur angesehen wurde, konnte man doch nicht so oft auf ihn zurückgreifen, weil seine Hauptarbeit ja garnicht der eigentlichen Grammatik gegolten hatte. So ent-

1) S. 58, 14 ff. u. besonders 67, 5 ff. — Während die Basrer den Koran nach der Grammatik orientierten, scheint es bald so, als ob die Kufur es umgekehrt gemacht hatten, weil sie sogar aus dem Nichtvorhandensein einer Form im Koran Schlüsse auf ihr Nichtvorhandensein überhaupt machten (118, 1 ff. 288, 13 ff.). Es liegt nahe anzunehmen, dass die Kufur wegen dieser Verknüpfung von Grammatik und Dogmatik von den feiergeistigen Basrern etwas verhöhnt und lächerlich gemacht wurden, und ich mochte die bei der Wiedergebung einiger absurder Annahmen der Kufur dreimal in basrischen Beweisen wiederkehrende Formel: „das ist eine unbewiesene Annahme, die man nur auf Grund einer Inspiration oder Offenbarung verstehen konnte“ (61, 23. 121, 17. 170, 21) als einen Rest dieser ironischen Tendenz in der basrischen Polemik gegen die orthodoxen Kufur ansehen.

In diesem uns verlorenen Werke wird er versucht haben, die Ansichten dieses von ihm verehrten alten Grammatikers gegenüber denen des Sibawaihi und der an ihn anknüpfenden Basrer in Schutz zu nehmen. Dadurch lenkte er wohl einerseits die Aufmerksamkeit auf den bisher wenig bekannten Farrā und rief andererseits den Widerspruch der angegriffenen Basrer hervor. Ich weiss aber nicht, ob der grammatische Gegensatz, dessen man sich bisher ja viel zu wenig bewusst war, allein genügt hätte, dieser Streitfragensammlung für die Folgezeit eine solche Bedeutung zu verschaffen. Der Neid der Basrer über die immer grösser gewordenen Erfolge der kufischen Outsider am Halifenhofe hatte sie während des 3. Jahrhunderts d. Fl. auch in der Beurteilung der wissenschaftlichen Verdienste ihrer Gegner parteiisch gemacht¹⁾. Dadurch dass sich der Taqdirbegriff bei den Basrern immer bestimmter herausgebildet hatte, kamen beide auch in der Koraninterpretation immer weiter auseinander, und wenn sich auch Ta'lab über die in der damaligen Zeit entstehende Zahiriteneschule und ihren Gründer Dāwūd († 270) abfällig aussprach²⁾, so stand er ihr doch näher als die an Sibawaihi anknüpfenden Grammatiker. Frage 15 unseres Kitāb al-insāf zeigt uns noch ganz deutlich, in wie weitem Masse sich der intolerante Ta'lab in grammatischen Erklärungen von

1) Einige der von den Kufern gesammelten Gedichte und Verse mögen nicht echt gewesen sein, falsch und tendenziös aber ist es, deswegen alle zu verurteilen und abzulehnen, wie Abū-Tajjib es tut (in Sujātī's Muḥir 2, 206, 10 **وَالشَّعْرُ بِالْكُوفَةِ أَكْثَرُ وَأَجْمَعُ مِنْهُ بِالْبَصْرَةِ وَلَكِنْ أَكْثَرُ مَصْنُوعٌ وَمَنْسُوبٌ لِي مَنْ لَمْ يَقُلْ**). Nach seiner Auffassung hatten die Kufer seltene Lesarten und die Nawādir auch nur gesammelt, um am Halifenhofe damit zu renommieren (2, 208, 8 **أَنْتَقَلَ الْعِلْمُ إِلَى بَغْدَادَ قَرِيبًا وَغَلَبَ أَهْلُ الْكُوفَةِ عَلَى بَغْدَادَ وَخَدَمُوا الْمُلُوكَ فَهَدَمُوهُمْ**). — Auch die Bemerkung, (Inṣāf 204, 19) dass die Kufer die Beduinen, die in der bekannten Disputation zwischen Sibawaihi und Kisāi Schiedsrichter waren, bestochen hatten, ist sicherlich ein später tendenziöser Zusatz der Basrer.

2) Vgl. Goldziher: Die Zahiriten S. 30. 226. — Ein Anhänger dieser Schule unter den Grammatikern war Nittawaihi († 323), ein Schüler Mubarrada und Ta'labs. (Sujātī: Buḥrāt 187 **فَقِيهٌ عَلَى مَذْهَبِ نُوَادٍ الظَّاهِرِيِّ**).

ongherzig in der Anerkennung seltener vorkommender Ausdrucksweisen geworden sein. Viele von Farrā als *munāhid* in die grammatische Literatur eingeführte Verse galten später als anerkannte Belegverse. Manche Grammatiker, wie Ibn Kaṣim († 320) und Ibn Ujjat († 320) sollen sogar eine Anzahl der von Taʿlab vorgetragenen Ueberlieferungen für richtig anerkannt haben¹⁾, aber im Grunde waren die Bagdader der Methode nach doch alle Basrer. Eine Schule mit *eigener* Tendenz, die den Namen gemischte oder eklektische Schule rechtfertigen könnte, waren sie nicht, sie stellen vielmehr nur ein Studium in der *basrischen* Entwicklung dar, gewannen dadurch allerdings an Bedeutung, weil zu ihrer Zeit das Qjṣṣsystem sich scharf herauszuarbeiten begann. So verlor dieser besondere Sammelname bald seine Berechtigung und wurde später auch wieder ganz aufgegeben. Dadurch dass die Bagdader an den wenigen Stellen, an denen sie bei den Grammatikern erwähnt werden, immer kufische Meinung haben, darf man sich nicht beirren lassen, denn ihre besondere Meinung wurde eben nur dann vorgetragen, wenn sie von der allgemeinen, d. h. basrischen Ansicht abwich²⁾.

Taʿlab hatte dadurch, dass er in der Kalifenresidenz mit den Ansichten und der Methode der Basrer genauer bekannt wurde, den Unterschied zwischen ihrer Auffassung und seiner, d. h. der des Farrā erst recht fühlen gelernt und über diesen „Gegensatz der Grammatiker“ ein besonderes Buch geschrieben³⁾.

قال الخليل كان (ابن كيسان) يحفظ للمذهب البصري والكوفي في النحو لأنه أخذ عن المبرد وعليل وكان أبو بكر ابن مجاهد يقول إنه أحصى منهما قال يفتوت لكنه لم يذهب البصريين — اميل وكان ابن التبراري يقول خلط المذهبين فلم يصبط منهما شيئا وكان (ابن الخليل) يخلط نحو البصريين بالكوفيين. Sajuti: Buġjat S. 19:

2) In der Iliz. 2, 514, 27. 3, 105, 3. 4, 572, 10, bei I. J. 1148, 23 und Sajuti Aḫḫ 1, 268, 1 findet sich z. B. die Bemerkung, dass die Bagdader dieselbe Meinung wie die Kufer gehabt hatten. Vgl. auch Iliz. 1, 560, 23 وهذا رأى البغداديين ولا يراه البصريون.

3) Vgl. S. 58 Anm. 1.

späteren Tradition folgend so nennen darf, sind mit Ta'lab endgiltig zu Ende, — wenn man von der grammatischen Methode allein spricht, sogar schon mit Farrā. Sie sind nur eine Episode in der Entwicklung der arabischen Nationalgrammatik und haben bei aller Achtung vor ihren anderweitigen Verdiensten in der eigentlichen Grammatik keine Schule gemacht. Die von der Tradition angenommene Vermischung der beiden Schulgegensätze ist in Wirklichkeit nur eine Vermischung der Schüler des Mubarrad und Ta'lab, welche beide Lehrer in Bagdad zu gleicher Zeit hörten; eine Synthese der Gegensätze konnte nicht stattfinden, weil neben einem leidlich ausgebildeten System nur die Summe einzelner Entscheidungen *eines* Grammatikers, des Farrā oder höchstens noch des Kisai stand. Die ganze Grammatik in ihrer Methode war basrisch, und sie bestand aus dem ausgebauten und vertieften Sibawaihiischen System; dem gegenüber waren die Kufer nicht mehr lebensfähig. Namen kufischer Grammatiker werden uns von jetzt an gar nicht mehr überliefert, während die Basrer, die sich vor kurzem dank der Persönlichkeit Mubarrads konsolidiert hatten, erst jetzt eigentlich eine Schule zu sein anfangen und immer weiter wachsen, solange, bis das Qjassystem fertig ausgebaut war. Noch fast anderthalb Jahrhunderte hindurch werden uns ausdrücklich Namen basrischer Grammatiker genannt, der jüngste von Ibn al-Anbari angeführte ist Ibn Barhān († 456). Man hatte anfangs die in Bagdad vereinigten, von beiden Lehrern überliefernden Grammatiker zusammen mit den schon früher dort ansässigen Sprachgelehrten und Literaturhistorikern wie Ġāhiz, Ibn Qutaiba, Abū Ḥanifa ad-Dinawari u. a. die „Bagdader“ genannt. Diese besondere Bezeichnung hatte eine Zeit lang eine gewisse Berechtigung, denn dadurch, dass die beiden Schülergruppen sich näher kamen und einander kennenlernten, wurde der Blick der damals lebenden Grammatiker etwas erweitert; dadurch dass sie andere Ansichten und neues Material kennenlernten, mögen die Basrer auch hie und da etwas weniger

gemeinsame Standpunkt, der einigende Kitt, der sie hätte zusammenhalten können. Im Gegensatz zu den Basrern haben sie sich selbst wohl nie mit dem Schulnamen der „Kufer“ bezeichnet. Trotzdem scheint in Nachahmung der von Mubarrad gesammelten alten basrischen Traditionen um diese Zeit von Ta'lab und seinen Freunden der alte, sonst unbekannte Grammatiker Ru'isi als Lehrer des Kimi und Farra entdeckt worden zu sein. Ihn betrachtete man als Stammvater der Kufer und deutete alle alten anonymen, als kufisch angeführten Ansichten als die seinen ¹⁾.

Schon früh hatte die Macht und der Glanz in Bagdad auch die Wissenschaft angezogen. Am Ende des 3. Jahrhunderts d. Fl. waren die beiden alten Gelehrtenstädte Kufa und Basra völlig vereinsamt. In der Residenz hörten die Schüler jetzt die Vorträge der beiden Rivalen Mubarrad und Ta'lab zu gleicher Zeit. Jener bot ihnen ein im Kampfe gewordenes und immer noch weiter wachsendes System, der einseitige und konservative Ta'lab trug dagegen immer noch die grammatischen Anschauungen des alten Farra vor, ohne wesentlich über ihn hinauszukommen. Es ist klar, dass Mubarrad alle Schüler aus dieser Generation auf seine Seite ziehen musste; nur wenige konnten ihm widerstehen ²⁾. Die Kufer, wenn ich sie der

والصبيوة وذهب الكوفيون الى انه يكتب بالياء وارج كان من ذوات الولا
لانه بالضممة والكسرة في اوله تنزل منزلة ما اوله واو لو ياء لا يكون
لامه واوا. Es heisst dann weiter, dass die Diskussion über diese Frage dadurch
entstand, dass Ta'lab einen Koran für einen Sohn Tahirs schrieb und Mubarrad darin
بالتصحي mit ٣٥ geschrieben fand.

1) Sujuti: Bughat 33: وضع من الكوفيين كتابا في النحو وهو استاذ الكسائي والقراء
وكانت في اوله تنزل منزلة ما اوله واو لو ياء لا يكون لامه واوا. Es heisst dann weiter, dass die Diskussion über diese Frage dadurch
entstand, dass Ta'lab einen Koran für einen Sohn Tahirs schrieb und Mubarrad darin
بالتصحي mit ٣٥ geschrieben fand.
2) Abu Bakr b al-Anbisi († 327) soll Ta'labs kufische Tradition wirklich weiter
verarbeitet haben.

waihi" und einen Kommentar zu seinen Belegversen¹⁾ und stellte ihn somit bei aller Polemik als Ausgangspunkt der grammatischen Forschung überhaupt hin. Auf diese Weise sah er den bisher geführten Streit um die Methode unter einem einheitlichen Gesichtspunkt an und fasste alle an ihm beteiligten Grammatiker, an den Wohnort der meisten von ihnen anknüpfend, als „Basrer" zusammen. Er sammelte die Angaben über ihr Leben und schrieb seine „Biographien der basrischen Grammatiker"²⁾. So wurde er der Schöpfer der basrischen Tradition, die er natürlich über Sibawaihi hinausgehend, rückwärts weiter zu führen suchte, und an mündliche Ueberlieferung anknüpfend, mit dem Kalifen 'Alī und seinem Qāḍī in Basra Abū 'l-Aṣwad ad-du'ālī in Beziehung brachte. Ein Zeitgenosse des gewandten Mubarrad, und wie er auch in Bagdad wohnhaft, ist der gelehrte, aber ungeschickte und einseitige Ta'lab, der ein begeisterter Anhänger und Verehrer des Farrā war³⁾, dessen Hauptgedanken er als Lexikograph aber nur wenig vertiefen und ausbilden konnte. Die Rivalität zwischen ihm und Mubarrad war bedeutend, sie disputierten auch einige Male miteinander, und es sind uns Streitfragen von ihnen erhalten⁴⁾. Von den anfangs durch ihre Sammelthätigkeit berühmten und gefürchteten Gelehrten Kufas existierten nur sehr wenige noch. Es fehlte der

ك المدخل إلى سيبويه 2) كتاب الرق على سيبويه 1) Flügel S. 93 f.: 1) شرح شواهد كتاب سيبويه 8)

2) طبقات النحويين البصريين وأخبارهم Flügel S. 91:

3) Er soll Farrā für den bedeutendsten Grammatiker gehalten und über ihn urteilt haben: لولا الفراء لكانت العربية لانه خلفها وضعها oder: لولا الفراء لسقطت العربية (Flügel S. 130).

4) z. B. Frage 1 und 15 des Kitāb al-inṣāf. Eine zur Schulstreitfrage verallgemeinerte Controverse zwischen Mubarrad und Ta'lab behandelt auch das أنباء عمدة ابن al-Anbari (Cod. Leiden Ms. 1750). Es heisst dort fol. 1a: جميع ما جاء أوله مقتوحا من هذا النحو فأنهم أجمعوا على انه يكتب بالالف لا غير وأن كان مضموما او مكسورا نحو الضحى والصي اختلفوا فذهب البصريون الى انه يكتب بالالف لكونه من ثوات الواو لأنها من الضحوكة

al-ahmar, Mufaddal ad-dabbī, Ibn as-Sikkī († 244) u. a. auf anderen Gebieten als der eigentlichen Grammatik tätig. Zwar gab es auch in Basra eine Anzahl Gelehrter, die sich einzig mit dem Zusammentragen des Materials und den Nawādir beschäftigten¹⁾, im allgemeinen dachte man aber hier engherziger und beschränkter über die Wichtigkeit der Volkssprache und holte nicht neues Material, woher man es nur bekommen konnte, sondern begnügte sich mit dem Gesammelten. Dadurch aber war man gerade fähiger, einen Ueberblick über das Vorhandene zu bekommen, es zu ordnen und zu systematisieren. Das hatte Sibawaihi begonnen, und wenn seine persönliche Wirkung auf seine Zeitgenossen auch nicht so gross war wie auf die Späteren, so hatte er doch mit seinem „Buch“ den Anfang einer Methode geschaffen. Er fand Schüler, die an ihn anknüpfend sein System ausbauten und vervollkommeten, natürlich auch Gegner, die die Fehler und Widersprüche in seinen Erklärungen nachwiesen und auszumerzen suchten. Jeder Vers und jedes Zitat gab Anlass zu Disputationen, und durch Rede und Gegenrede kam man zu grösserer Klarheit; es bildeten sich einheitliche Gesichtspunkte heraus, die Methode wurde bestimmter. Von einer Schule kann man trotzdem noch nicht sprechen; dazu waren die Differenzen noch zu gross, dazu war vor allem die Bedeutung des Sibawaihi selbst noch viel zu sehr umstritten, dazu war das System noch zu wenig ausgebaut. Es handelte sich ja eigentlich immer nur um Einzelheiten. Die bekanntesten Wortführer in diesem Streite und damit zugleich auch die eigentlichen Förderer und Ausbildner des von Sibawaihi begonnenen Systemes sind der mittlere Abfaß († 215), Abū ‘Umar al-ġarnī († 225) und Abū ‘Ulmān al-mazīnī († 248); in Mubarrad († 285) erreichte er seinen Höhepunkt und sein Ende zugleich. Derselbe Mubarrad, der die „Widerlegung des Sibawaihi“ schrieb, verfasste auch eine „Einleitung zu Siba-

1) z. B. Qutrub († 206), Abū ‘Ubaida († ca 210), al-Aṣma‘ī († 216) Abū Zaid († 215) und sein Schüler Liḥjān.

wegen und vielleicht auch aus anderen Gründen bestand eine gewisse Rivalität zwischen den Gelehrten der beiden Städte. Ebenso wie jede beider Gruppen Aussenstehenden gegenüber mit Mitteilungen über die von ihnen gesammelten Gedichte und Diwane kargte, werden sie auch ihre grammatischen Anschauungen und Erklärungen für sich behalten haben; Disputationen zwischen ihnen fanden selten und nur zufällig statt. Besonders die Gelehrten um Sibawaihi sahen die reichlichen in Kufa gemachten Sammlungen mit einem vielleicht aus Neid entsprungenen Mißtrauen an und freuten sich, wenn sie Fälschungen oder Unrichtigkeiten in ihnen nachweisen konnten. Die Spannung zwischen beiden wuchs durch ihre verschiedene Stellung zur religiösen Tradition und in der Dogmatik. Während man in Kufa den Koran fast immer streng nach dem Wortlaut interpretierte, neigten die Gelehrten in Basra, unter denen sich auch einige Qadariten und Ĥarigiten befanden¹⁾, dazu, dem heiligen Texte hier und da Gewalt anzutun und ihn ihren grammatischen Regeln anzupassen. Im Grunde genommen arbeiteten aber die meisten Gelehrten in Kufa auf ganz anderem Gebiete als die in Basra; ihre eigentliche Bedeutung lag in der Sammlung der alten Dichter und vulgärer oder seltener Ausdrucksweisen. Die Grammatik im engeren Sinne als Systematisierung und Begründung der Erscheinungen der Formenlehre und Syntax wurde bei ihnen wenig gepflegt. So fehlte der Mehrzahl der Gelehrten beider Städte überhaupt der Stoff zu grammatischer Polemik. Farrā, der sich als einziger von den Kufern viel mit diesen Fragen beschäftigte, fand so gut wie gar keine Nachahmer. Auf seinem eigentlichen Arbeitsgebiete knüpfte keine Ueberlieferung an ihn an; während des ganzen Jahrhunderts waren alle seine Schüler z. B. Salama, Ĥisām b. Mu'āwija, Ĥalaf

1) Flügel S. 68, 70 f. berichtet dies ausdrücklich von Abū 'Ubsaida († ca 210) und Abū Zaid († 218). Ebenso de Boer: Gesch. des Philos. im Islam S. 86: „Unter den Grammatikern von Basra befanden sich viele Schnitten und Mutaxiliten“. Vgl. Kromer: Culturgesch. Skizzen S. 33 f.

aus seinem Korankommentar erhalten ¹⁾. Wenn seine grammatischen Prinzipien und seine Methode in der uns bekannten Form auch auf ihn allein zurückgehen, so glaube ich doch, dass man sie nicht als plötzlich auftauchende Abweichungen von den üblichen grammatischen Ansichten ansehen darf, sondern versuchen muss, sie irgendwie mit der Vergangenheit in Verbindung zu bringen und aus dieser heraus zu erklären. In diesem Sinne vermute ich, dass Junus auf die beiden Kufer in methodischer Beziehung richtungsgebend eingewirkt hat. Dazu veranlasst mich erstens die Beobachtung, dass er allein von den älteren Grammatikern in den späteren Darstellungen als Träger kufischer Ansichten auftritt ²⁾, und ferner die von Sirāfi in seiner Biographensammlung dicht nebeneinander gestellten zwei Sätze, dass Junus ein eigenes „Qijās“ und eine eigene „Methodo“ in der Grammatik gehabt habe, mit der er allein stand, und dass Kisāfi und Farrā seine Schüler gewesen seien ³⁾. Und der Umstand, dass die späteren basrischen Grammatiker sich sehr heftig dagegen wehrten, dass dieser alte Gelehrte, den sie für sich in Anspruch nahmen, eine so entscheidende Wirkung auf ihre Gegner ausgeübt haben solle ⁴⁾, zeigt, wieviel Wahrheit in dieser Ueberlieferung steckt. Natürlich wiesen Farras Ansichten auch viele Gemeinsamkeiten mit denen des Sibawaihi auf. Neben vielen anderen Tatsachen galt das Schema der Formenlehre, das mit seinen 308 Typen bei Sibawaihi schon fast fertig ausgebaut

1) Die Kapitelüberschriften der *Hadūd* stehen im *Fihrist* S. 67 und sind von Flügel S. 134 daraus abgedruckt. — Ueber einige Exzerpte aus seinem Korankommentar vgl. die Anmerkungen zu Frage 25, 63, 67, 71, 80, 103.

2) An allen Stellen, an denen er von Anbasi genannt wird (Fr. 52, 57, 94, 102), tritt er die sog. kufische Ansicht, und ausserdem noch in Frage 66. Ebenso steht er auch im *Maṭṭal* von den 7 Malen, an denen er zitiert wird, 5 mal auf Seiten der Kufei.

3) Sirāfi bei Saynūti: *Buzjāt* 426 (in der Vita des Junus): **وله قياس في النحو ومناهج يتفرق بها سمع منه أنسني والفراء**.

4) Saynūti: *Buzjāt* 111 (in der Vita des Farrā): **واخذ عن بونس وأهل الكوفة يدعون أنه استكثر عنه وأهل البصرة يدعون ذلك**.

besteht in seiner Eigenschaft als Koranlehrer; durch seine Lehrer Abū 'Amr b. al-'Alī und Ḥalīl, und durch seine Freundschaft mit al-Ḥfaṣā stand er einigermaßen in Beziehung zu den Gelehrten in Busrā. Das was man später allen Kufern vorwarf, dass sie einzelne in Versen oder sonst vorkommende Unregelmäßigkeiten verallgemeinerten und als Norm hinstellten, wird auch ihm schon zum Vorwurf gemacht ¹⁾. Durustawūhī, der dies von ihm überliefert, war aber ein solch fanatischer Anhänger der Busrer ²⁾, dass man an der Richtigkeit seiner Tradition zweifeln kann. Einen viel ausgeprägteren Charakter und eine viel bestimmtere wissenschaftliche Überzeugung als Kisāl hatte Farḥ. Er muss ein etwas zänkischer und unedlicher Mensch gewesen sein, und war als solcher bei seinen Zeitgenossen und bei den Späteren bekannt ³⁾. In erster Linie Grammatiker, hatte er eine von seinen Kollegen und auch von Kisāl abweichende Ansicht ⁴⁾, suchte aber ähnlich wie Ḥalīl und Sibawaihī die Fülle aller sprachlichen Erscheinungen, nur in ganz anderem Sinne als jene zu erklären. Seine beiden Hauptwerke, die Hudud und der Korankommentar (ma'ānī al-qur'ān), die neben vielen Willkürlichkeiten eine Menge gesunder und lebensfähiger Ideen enthielten, sind leider verloren; die späteren Sammler der Streitfragen haben aber in ihren kufischen Beweisen seine Entscheidungen und Begründungen zum Teil wörtlich wiedergegeben, und die Hizāna hat uns viele Auszüge

1) Suyūṭi: Buḡyat 336 قال ابن درستويه كان الكسائي يسمع الشاذ وقال ابن درستويه كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة فيجعله أصلاً ويعيس عليه ما أفسد النكو بذلك.

2) Suyūṭi: Buḡyat 279 كان شديد الانتماء للبصريين في النكو واللغة.

3) Im In-āf 25, 24 wird er von Abū 'Umar al-ḡaymī als شيطان charakterisiert, und bei Suyūṭi Iqtirāḥ 101 wird um seinerwillen sogar auch Kisāl schlecht beurteilt: وهو (الكسائي) مع ذلك إمام الكوفيين وما ظنك برجل غلامه الفراء.

4) Suyūṭi: Muḥir 2, 207, 3 v. u. كان (الفراء) يخالف الكسائي في كثير من مذهبِهِ.

und gesammelten Materials begonnen zu haben. Flügel ¹⁾ mag Recht haben, wenn er aus der Verschiedenartigkeit der Bevölkerung der beiden Städte Schlüsse auf die in ihnen getriebenen Studien machen will; die reine, ungemischte Bevölkerung von Basra, unter der sich zudem auch geschulte persische Gelehrte befanden, konnte früher und leichter zur systematischen und wissenschaftlichen Bearbeitung des Materials schreiten als das bunte Völkergemisch Kufas. Jünus b. Ḥabīb († 182), ʿIsa b. ʿUmar al-ʿaqaḥī († 149), dessen Ḥami^c Sibawaihi als Muster benutzt haben soll ²⁾, und Uhlīl († 175) sind die ersten wirklich bedeutenden Grammatiker in des Wortes engerem Sinne. Wenn ihre Werke uns auch nicht erhalten sind, so können wir uns doch durch einige Ausszüge aus denselben und die Wiedergabe vieler ihrer Entscheidungen ein Bild von ihrer Tätigkeit machen. Besonders in Uhlīl sehe ich den grössten Konstrukteur der einheimischen Grammatik und möchte behaupten, dass er der eigentliche Schöpfer dieser Wissenschaft gewesen ist. Denn ebenso wie er die Lexikographie und vor allem die Wissenschaft der Metrik durch seine schematisch gewaltsame und unnatürliche, aber in ihrer Art geniale Kreistheorie begründet hat, scheint er nach der Ueberlieferung Sīrafis auch in der Grammatik die eigentliche Problemstellung gefunden zu haben ³⁾. Ohne ihn wäre das Kitāb des Sibawaihi, wie aus jeder Seite dieses Buches hervorgeht, unmöglich gewesen. Als Codificator der Grammatik hat Sibawaihi († 177) aber dann den Ruhm aller seiner Vorgänger verdunkelt; seine Kompilation, in der er das gesamte grammatische Wissen seiner Zeit zusammenfasste, wurde der Ausgangspunkt der Studien aller späteren Gelehrten. Als seine Zeitgenossen wirkten in Kufa Kīsā († ca 183) und Farrā († 207). Die Hauptbedeutung des Kīsā

1) S. 117.

2) Vgl. Flügel S. 30, Sayyūḥ: Burjāt 370.

3) Sayyūḥ: Burjāt 313 كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه.

bisher von der Tradition allein bestimmten Anschauungen von der Geschichte der beiden Schulen, und damit auch der Nationalgrammatik überhaupt verbessern. Ich versuche im Folgenden, die Entwicklung in kurzen Umrissen zu skizzieren.

5. VERSUCH EINER DARSTELLUNG DER ENTWICKLUNG DER BEIDEN SCHULEN.

Ueber die ersten Anfänge der arabischen Nationalgrammatik sind wir nicht unterrichtet. Dass 'Alī und Abū 'l-Aswad ad-Du'ālī († 67) die Grammatik geschaffen haben sollen, klingt so unwahrscheinlich, dass wir dieser bekannten Tradition, wenn sie vielleicht auch manches Wahre in sich bergen mag, nicht Glauben schenken können. Der Widerspruch zwischen der Volkssprache und den zahlreichen Dialekten auf der einen und der Sprache der Dichter und des Korans auf der anderen Seite muss die Araber schon früh zum Nachdenken über ihre Sprache gebracht haben. Wie die Entwicklung aber im Einzelnen gewesen ist, wissen wir nicht. Sicherlich sind die Koranleser zu gleicher Zeit auch Grammatiker gewesen, denn die für den Gottesdienst notwendigen Koranlesungen und die für die Regelung des öffentlichen und privaten Lebens häufig ausschlaggebenden Koraninterpretationen waren ohne genaue Kenntnis der Sprache nicht möglich. Die beiden jungaufstrebenden Städte Kufa und Basra bildeten den Sitz der grammatischen Wissenschaft, die sich fürs erste auf die Beobachtung der Sprache der Beduinen und die Sammlung und Erklärung der Dichter, Schlachtberichte, Sprichwörter und Traditionen beschränken musste. Während in Kufa diese Sammelarbeit geraume Zeit die Hauptbeschäftigung der Gelehrten blieb, scheint man in Basra schon früh mit der Ordnung des beobachteten

bezeichnet ¹⁾, Ibn Fāris auch nicht als reiner Kufer, sondern nur als Grammatiker à la Kufa genannt ²⁾, und von Abū Tājjib († nach 350), einem mittelbaren Schüler Taʿlāb sogar berichtet, dass er direkt kuferteindlich wirkte ³⁾. Dieser Mangel wird um so auffälliger, wenn wir daran denken, wie auf der Gegenseite gerade erst nach Mubarrad eine grosse Anzahl Förderer und Weiterführer des basrischen Systems auftraten, die sich bewusst als Anhänger „unserer Genossen der Basrer“ bezeichneten.

Die islamische Tradition von der Entwicklung der beiden Schulen hat sich also als unrichtig herausgestellt. Wir haben gesehen, dass in der Zeit, in der nach der Ueberlieferung die Schulen existiert haben sollen, von Sibawaihi bis Mubarrad einer-, von Farrā bis Taʿlāb andererseits eigentliche Schulgegensätze mit bewusster Polemik und wirklich diskutierten Streitfragen gar nicht existiert haben, dass eine Synthese und Vermischung beider Systeme in Bagdad nicht stattgefunden hat, dass vielmehr in der Zeit, in der nach der Tradition die beiden Schulen ineinander aufgingen, die Sammlung der alten gegensätzlichen Ansichten und damit der Schulgegensatz erst eigentlich beginnt. Wir haben ferner gesehen, dass die den Schulen beigelegten Meinungen die persönlichen Ansichten des Sibawaihi und Farrā, bezw. Kisāʾi sind, und dass sich an Sibawaihi anknüpfend und ihn begründend in langsamer Tradition eine grammatische Methode ausbildete, die schliesslich zu dem analogistisch-rationellen Schema der Basrer führte, während auf der anderen Seite die Kufer als Grammatiker keine Schule gemacht haben. Auf Grund dieser Tatsachen müssen wir unsere

1) Saʿjati: Burjāt 118 كان علما بنحو الدوفيين.

2) Saʿjati: Burjāt 133 كان نحويًا على طريقة الدوفيين. Im übrigen war auch Ibn Fāris in erster Linie Lexikograph und schrieb als solcher eine Verteidigung des Taʿlāb انتصار لتعلب.

3) Vgl. seine scharfen und tendenziösen Berichte bei Saʿjati: Muḥṣir 2, 198 ff., wo sich Auszüge aus seinen مراتب الفحويين finden.

die von ihnen gegebenen Erklärungen in Formenlehre und Syntax vertieft und sie methodisch begründete, gab es nicht. Dieser Mangel zeigt sich auch in Anbaris Darstellung, der im Gegensatz zu der Fülle der basrischen Namen ausser Farrā und Kisāi keine kufischen Grammatiker in dem begrenzten Sinne des Wortes nennt. Nur Ta'lab finden wir noch, dessen Hauptstärke ja aber in der Lexikographie lag, und der daher nicht viel bieten konnte, und sonst ganz nebenbei noch wenige Grammatiker, die entweder bloss eine Einzelheit überliefern ¹⁾, oder nur als Kenner der Poesie bekannt sind ²⁾. Die Annahme, dass sich keine kufische, wohl aber allmählich eine basrische grammatische Tradition ausbildete, wird dadurch bestätigt, dass schon Mubarrad, wie wir sahen, sich und seine Vorgänger in eins zusammenfassend, von den „Basrern“ spricht, die Kufer selbst aber, wenn überhaupt, sich erst spät mit diesem schulmässigen Sammelnamen bezeichnet haben. Bemerkenswert, wenn auch nicht ausschlaggebend hierfür ist die Tatsache, dass von den vier älteren Werken, die den Gegensatz der beiden Schulen behandeln, die beiden basrischen Darstellungen mit dem Titel „Gegensatz der Basrer und Kufer“ die Schulnamen ausdrücklich nennen, die zwei mehr vom kufischen Standpunkt geschriebenen dagegen nur „Gegensatz der Grammatiker“ heissen ³⁾. Hätte sich auch in Kufa eine grammatische Tradition ausgebildet, so hätten sich auch die Auffassungen und Erklärungen des Farrā — denn auch bei ihm finden sich genügend Anregungen und lebensfähige Gedanken — zu einem System erweitert und vertieft, das schliesslich doch zu einer Synthese mit dem basrischen geführt, oder sich wenigstens noch nach Ta'lab weiter entwickelt hätte. Namen kufischer Grammatiker sind uns aber für später so gut wie garnicht mehr erhalten. Ibn as-Sikkīt († 244) sogar wird nur als „Kenner der kufischen Grammatik“

1) Hikām b. Mu'awija, Salama, Abu Bakr b. al-Anbārī, Ibn 'Ulālawaihi (vgl. Index).

2) Mufaḍḍal und 'Uṣāf al-aḥmar (vgl. Index).

3) Vgl. S. 58 Anm. 1—4.

Sammlern der Streitfragen oder von noch späteren Grammatikern zur Befestigung und Erklärung der Behauptungen des Sibawaihi gemacht oder ausgebaut worden. Diese Annahme wird dadurch bestätigt, dass ja die meisten derjenigen Belegverse, die den Ausgangspunkt der Polemik in den normierenden Fragen bilden, bei Sibawaihi und selbst noch bei Mubarrad fehlen, und ferner dadurch, dass sogar der sonst mit Namen sparame Ibn al-Anbārī eine stattliche Anzahl jüngerer baarischer Grammatiker nennt und ihre Argumente für und gegen Sibawaihi anführt. Im Gegensatz dazu zeigen uns die meist einheitlichen kufischen Beweise von vornherein, dass sie eine spätere Bearbeitung nicht erfahren haben. Der inhalt- und verweise Korankommentar und wohl auch die *Ḥudūd* des Farrā sind nicht nur die hauptsächlichsten Quellen für die kufischen Behauptungen, sondern auch für die dazu gehörigen Beweise gewesen. Und die Tatsache, dass diese Beweise auch bei Ibn al-Anbārī eben meistens einfach und weder analogistisch noch sonstwie überarbeitet sind, zeigt, dass nach Farrā sich keine Grammatiker mit der methodischen Durchdringung des kufischen Systems beschäftigt haben. Während man also an Sibawaihi schon früh, zustimmend oder ablehnend, aber auf jeden Fall ihn weiter ausbauend, anknüpfte und dadurch eine von ihm ausgehende, grammatisch-methodische Tradition schuf, blieb Farrā und neben ihm auch in beschränktem Masse Kīṣā isoliert, und ihre Behauptungen und Begründungen Ansichten von einzelnen, die von niemandem vertieft, ausgebaut und vervollkommen wurden. Wenn ich damit das Vorhandensein einer grammatischen Tradition in Kufa leugne, so erkenne ich andererseits nicht, dass es eine ununterbrochene Schülerkette von Farrā bis Ta'lab gegeben hat; was überliefert und bearbeitet wurde, war aber nur Tatsachenmaterial, Dichterdiwane, Koraninterpretationen, Lexikographisches und vor allem sprachliche Kuriosa; eine Tradition aber, die an die Ansichten der ersten kufischen Lehrer anknüpfend,

Fragen, in denen Farrā bei Ibn al-Anbari auf Seiten der Basarer steht, würden allerdings, wenn man ihm allein glauben wollte, die Richtigkeit unserer Behauptung gefährden. Von diesen beiden scheint mir aber Frage 17 durch die unkufische Art der Beweisführung, durch den Namen des Ibn Kaian als Vertreter der kufischen Ansicht und dadurch, dass das Thema in dieser Form sonst bei keinem anderen Grammatiker als strittig behandelt wird, zu den stärksten Zweifeln an der Richtigkeit der Angaben Anbaris Anlass zu geben ¹⁾, zumal wir ein ausdrückliches Zeugnis für ihre Unrichtigkeit in Frage 27 besitzen. Es ist mir gelungen, aus der *Ḥizāba*, die den Korankommentar des Farrā selbst zitiert, nachzuweisen, dass die angenommene Gegnerschaft Farras gegen die kufische Schulmeinung eine Erfindung Anbaris ist ²⁾.

Schwerer, andererseits aber auch nicht so wichtig wie für die Behauptungen ist es, die Beweise und Begründungen der einzelnen Entscheidungen zeitlich und persönlich ihren Ursprung nach zu fixieren. Auch bei flüchtiger Beobachtung schon zeigt sich, dass im Gegensatz zu den kufischen kurzen, einheitlichen und ungeteilten Beweisen in den meisten Fragen mehrere basarische Beweise nebeneinander stehen, die von verschiedenen Gesichtspunkten ausgehend, verschiedene Begründungen für dieselbe Behauptung bieten. Diese Tatsache kann uns nicht überraschen, wenn wir uns an das im ersten Teile dieser Einleitung dargestellte, komplizierte und abgestufte Qjassystem und der dadurch sich ergebenden Fülle von basarischen Beweismöglichkeiten erinnern. Andererseits aber folgt daraus, dass diese Beweise, die das völlig ausgeprägte analogistisch-rationelle Schema mit seiner späten, scharfen Terminologie, mit dem fein nūancierten *taʿlīl* und *taqdīr* enthalten, nicht von Sibawaihi, und auch nicht von Mubarrad herrühren können, bei denen sich ja nur mehr oder minder deutliche Ansätze zu diesem Schema fanden. Zahlreiche basarische Beweise sind also erst von den

1) Vgl. S. 89 Anm. 2 sowie die Anm. zu Frage 17.

2) Hl. 3, 15, 5 v. u. ff. Vgl. die Anm. zu Frage 27.

als Träger der basrischen Meinung schlechthin¹⁾; und diese Fälle können wir mit Hilfe unserer parallelen Quellen noch bedeutend vermehren. Ähnlich steht es mit Farrā. Wohl wird auch Kisai als Partner oder Gegner des Farrā genannt, manchmal wird er sogar als alleiniger Urheber der kufischen Meinung bezeichnet²⁾, diese Fälle sind aber im Gegensatz zu denen, in denen jener allein Vertreter der Kufer ist, gering. Die Tradition zeugt hier wiederum für unsere Behauptung, wenn sie ausdrücklich berichtet, dass gerade seit Farrā der Spalt der beiden Schulen datiere³⁾. Dazu kommt, dass Sirāfi, Ibn Ginnī und andere aus der Sammlergeneration an sehr vielen Stellen nicht die Basrer den Kufern, sondern dem Farrā allein gegenüberstellen⁴⁾. Die Tatsache ferner, dass der Verfasser der *Hižāna* den Anbari ausdrücklich deswegen tadelt, weil er den Kufern eine Ansicht zuschreibt, die deren Haupt, Farrā, nicht vertreten hat⁵⁾, bestätigt, dass noch den Jüngsten das Urteil der Kufer mit dem des Farrā identisch erschien. Die Erinnerung daran hat auch Anbari an einer versteckten Stelle seines *Kitāb al-Insāf* erhalten. In Frage 31 fügt er, nachdem er die Ansicht des Kisai vorgetragen hat, der des Farrā die vielleicht allgemein giltigen Worte hinzu, dass sie die allenthalben als kufisch bekannte Meinung sei⁶⁾. Daher werden wir auch den Farrā ebensowenig wie jemals den Sibawaihi auf der Gegenseite finden, während, wie wir sahen, Kisai und Ta'lab manchmal basrische Ansichten vertraten. Zwei

1) Fr. 71, 99, 101.

2) Kisai ist Vertreter der kufischen Vulgata mit Farrā zusammen in Frage 10, 48, 69, 99, 102, neben und gegen Farrā in Fr. 23, 34, 56, 74, 83, 86, 87, 114, alleiniger Träger der kufischen Meinung nur in Fr. 27, 36, 46, 60 und Nachtig Fr. 3.

3) z. B. Suyuti: *Iqtirāḥ* 101 وهو (الكسائي) مع ذلك أملم الكوفيين وما ظنك برجل غلامه الفراء ثم صار الناس بعد ذلك فرقتين بصريا وكوفيا.

4) Ibn Ginnī spricht in seiner Polemik gegen die Kufer immer nur von Farrā und schliesst andere Kufer wie Ibn as-Sikkīt und Ta'lab sogar ausdrücklich aus. (Recher: *Studien über Ibn Ginnī* S. 34).

5) *Hiž.* 2, 253, 30 ff. Vgl. meine Anm. zu Frage 60.

6) 118, 30 ونذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذاهبهم.
Vgl. I. J. 260, 5.

von den Sammlern selbst herrührende Begründungen derselben sind. Leider sind uns nur sehr wenig Werke der alten Grammatiker, kufische so gut wie garnicht erhalten. Es wäre sehr wichtig, wenn wir für jede einzelne Behauptung und Ansicht die Zeit ihres Entstehens und ihren Urheber literarisch nachweisen könnten, historisch wichtiger aber ist es vielleicht noch zu zeigen, in wie weit die Sammler noch eine klare Kenntnis davon hatten, wessen Behauptungen sie vor sich hatten. Da für die Späteren die alten Entscheidungen nicht für sich allein als Entscheidungen einzelner Grammatiker Wert hatten, sondern vor allem erst dadurch Bedeutung erhielten, wie sie sich mit der offiziellen Schulmeinung deckten oder von ihr abwichen, so ist es natürlich, dass sie in den meisten Fällen die Namen der alten Grammatiker nicht mehr nennen. Das ist besonders bei Ibn al-Anbari der Fall, der ein rein dogmatisches Interesse an dem beiderseitigen Gegensatz hat und daher fast alle Behauptungen und Begründungen anonym mitteilt. Sirāfi, Ibn Jaʿīš und andere gehen in dieser Beziehung nicht so weit, und ich habe auch hier in der ersten Anmerkung zu jeder Frage die bei ihnen gefundenen Angaben über die Urheberschaft der einzelnen Entscheidungen notiert. Auf diese Weise erkennen wir in Sibawaihi und Farrā die Urheber der schlechthin baarisch oder kufisch bezeichneten Behauptungen¹⁾. Wir können es uns ersparen, diese Tatsache für Sibawaihi Frage für Frage auf Grund seines Kitāb nachzuweisen, denn sogar noch bei den jüngsten Grammatikern hat sich die Erinnerung daran lebendig erhalten. Ibn al-Anbari selbst weist die Annahme, dass Sibawaihi die kufische Meinung vertreten haben könnte, ausdrücklich zurück²⁾ und bezeichnet in einigen Fragen, in denen eine Anzahl abweichender Meinungen vorgetragen wird, Sibawaihi

1) Das wird für Farrā ausdrücklich überliefert zu Frage 3, 3, 10, 13, 14, 23—25, 30—31, 38—42, 47—50, 56, 57, 62, 64, 65, 67, 69, 71, 72, 74—76, 80, 83, 85—87, 89, 90, 97, 99, 102, 103, 113—115, 118. Vgl. die Anm. zu diesen Fragen.

2) Inṣaf 13, 4, 73, 3.

jetzt nicht mehr, dass wir unter den wenigen uns erhaltenen Disputationen der Basrer und Kufer Themata der angeblich alten 121 Streitfragen nicht finden. Auf diese Weise ist es auch nicht mehr auffällig, wenn die Basrer selbst sehr häufig miteinander disputieren und ihre Schulentscheidungen bei Anbari nicht einheitlich sind. Aḥfaṣ und Mubarrad polemisierten also nicht gegen die eigene Schulmeinung, weil es ja eine offizielle basrische Meinung zu ihren Zeiten noch garnicht gab, sondern übten nur persönliche Kritik an Sibawaihi; sie standen also auch nicht auf Seiten der Kufer, sondern hatten dieselbe Ansicht, die sich später als die des Farrā oder Kisāi herausstellte. Trotzdem wäre es falsch zu denken, dass der Gegensatz der beiden Schulen nun völlig eine Erfindung der bagdadischen Grammatiker sei. Dass eine Verschiedenheit auch zwischen den alten Grammatikern schon bestanden hat, habe ich bereits mehrere Male betont, auch schon gesagt, dass sich im Gegensatz zu Farrā bei Sibawaihi sogar starke Ansätze zu dem späteren basrischen Qijassystem finden, — denn wie hätte man sonst an ihn anknüpfen können? Hier und da hatten sie ja auch, wie wir sahen, Gelegenheit miteinander zu diskutieren und die gegensätzlichen Ansichten zu hören und zu widerlegen. Aber es blieben eben immer nur einzelne verschiedene Ansichten und Erklärungen, ein bewusst empfundener Gegensatz in der Auffassung der Sprache überhaupt und in der Methode der Grammatik auch nur annähernd in dem Masse, wie er ihnen von den Späteren beigelegt wird, bestand bei den alten Grammatikern noch nicht.

Nach dem eben Ausgeführten ist es notwendig, in den 121 von Anbari mitgeteilten Streitfragen zwischen den einzelnen Behauptungen der Schulen, wie er sie in den an den Anfang jeder Frage gestellten Leitsätzen anführt, und den dazu gehörigen Beweisen scharf zu unterscheiden. Denn wir dürfen annehmen, dass jene die später gesammelten, einzelnen Entscheidungen der alten Grammatiker, diese meist jüngere, häufig

nannten Streitfragen ist schriftlich oder mündlich von den angeblich streitenden Parteien selbst jemals gestritten worden. Die Streitfragen sind vielmehr von den Grammatikern des 4. Jahrhunderts, d. h. den Gelehrten aus der bagdadischen oder gemischten Schule aus den Werken der ihnen als Schulhäupter geltenden basrischen und kufischen Grammatiker gesammelt und erst spät einander gegenübergestellt worden. Sie sind eine literarische Abstraktion der Generation nach Mubarrad und Sammelwerke, an denen die grammatische Literatur der Araber so überaus reich ist. Nachdem man die verschiedenen widersprechenden Meinungen gesammelt hatte und nebeneinander vor sich auf dem Papiere stehen sah, lag es bei dem manchmal überaus scharfen Gegensatz beider nahe, daraus wirklich diskutierte Streitfragen zu machen, und die beiden Träger dieser verschiedenen Meinungen als Vertreter zweier „Schulen“ einander gegenüberzustellen. Da die Schüler Mubarrads eine viel bessere grammatische Schulung und eine viel ausgeprägtere Methode besaßen, die mittelbar an die sogenannten alten Basrer anknüpfte, unternahmen sie es natürlich, die Ansichten der „Kufes“ zu widerlegen und als falsch zurückzuweisen. Und so kamen sie dazu, die alten Grammatiker nicht nur in einen schulmässigen Gegensatz zueinander zu stellen, sondern ihnen auch Beweise und Begründungen für ihre Behauptungen beizulegen. Daher kann man mit einigem Rechte sagen: die Bagdader sind als Sammler die eigentlichen Schöpfer der Schulen von Basra und Kufa und der ihnen beigelegten Streitfragen. So erklärt es sich, dass von den bagdadischen Grammatikern, die nur selten eine selbstständige Ansicht hatten, nicht häufig die Rede ist, dass vielmehr nach der angeblichen Vermischung der beiden Schulen der alte Gegensatz erst recht anhebt, weil er eben erst jetzt recht empfunden wurde. So erklärt sich ferner, dass wir in den Werken Sibawaihis und Furras immer nur den eigenen, aber nicht den gegnerischen Standpunkt finden, ja dass die Schulbezeichnungen in ihnen ganz fehlen. Auch überrascht es uns

und stellte sich den Kufern als Anhänger „unserer Genossen der Basrer“ bewusst entgegen ¹⁾. Wohl hat auch früher schon eine Verschiedenheit in der methodischen Behandlung der Grammatik zwischen Sibawaihi, Farrā und ihren Schülern bestanden, ein bewusster Schulgegensatz, eine eigentliche Polemik entsteht erst in dem Augenblicke, in dem nach der Tradition die beiden Schulen zu existieren aufhören.

Und so ergeben sich unsere Zweifel an der Richtigkeit der Tradition als begründet. Aus der historisch festzustellenden Entwicklung und den uns erhaltenen Werken der alten Grammatiker selbst folgt demnach: Sibawaihi, Farrā und ihre Schüler standen nicht in einem bewussten Gegensatz zueinander, sondern hatten nur andere, zum Teil recht verschiedene Ansichten. Weder sind die ihnen beigelegten Schulnamen der „Kufur“ und „Basrer“ von ihnen selbst wirklich geführt, noch die ihnen zugeschriebenen „Streitfragen“ von ihnen selbst wirklich diskutiert worden. Im Gegensatz zueinander konnten sie nicht stehen, weil sie den Gegner zu wenig und seine Ansichten so gut wie garnicht kannten, daher konnten sie auch nicht über eine Anzahl von Fragen miteinander streiten. Wohl kann von einer anderen Auffassung der Sprache und Grammatik bei Sibawaihi und Farrā, soweit wir sie in ihren Werken nachweisen können, gesprochen werden, aber nicht von Schulen, nicht von Basrern und Kufern, die einander bekämpfen. Die Streitfragen als von beiden Parteien bewusst strittig behandelte Fragen und deshalb auch die Schulen als Träger und Vertreter dieser Streitfragen sind eine literarische Fiktion der Generation nach Mubarrad. Die 121 Streitfragen behandeln Themata, in denen zwei fast völlig voneinander getrennt sich entwickelnde Gruppen von Grammatikern anderer Ansicht waren, ohne dass die eine die Ansicht der anderen kannte. Ueber die wenigsten der sog-

1) Die Grammatiker dieses und der folgenden Zeit, sogar noch Ibn Jaʿš, sprechen von اَصْحَابِنَا oder اَصْحَابِنَا الْبَحْرِيّينَ.

es sind uns die Titel von 4 Büchern überliefert, die sich ganz speziell mit dem Gegensatz (iḥtilāf) der beiden Schulen befaßt haben; es sind die Werke von Ta'lab († 291) ¹⁾, Ibn Kaiṣan († 320) ²⁾, Ibn an-Nahḥās († 337) ³⁾ und Ibn Faris († 390) ⁴⁾. Leider sind uns diese Bücher selbst nicht erhalten, sie sind aber sicherlich von den Späteren eifrig benutzt und ausgeschrieben worden; für Ibn an-Nahḥās wenigstens können wir das beweisen ⁵⁾. Auf jeden Fall steht soviel fest, dass die Zeitgenossen und die Generation nach Muḥammad († 285) damit beginnen, die Streitfragen der Basrer und Kufer und den Gegensatz der beiden Schulen in Einzelarbeiten zu behandeln. Und wenn wir damit die islamische Tradition von der Entwicklung der beiden Schulen vergleichen, so sehen wir, dass diese Werke gerade zu der Zeit erscheinen, in der nach der Ueberlieferung die Schulen ineinander übergegangen und verschwunden sein sollen. Diese Feststellung wird um so auffälliger, wenn wir uns daran erinnern, dass die sogenannte gemischte oder bagdadische Schule nichts Bleibendes war und nirgends von den Späteren zitiert wird, dass vielmehr von jetzt an der Gegensatz von Basrern und Kufern erst recht lebendig wurde. Was wir bei den alten Grammatikern, den angeblichen Schulhäuptern selbst vermissten, finden wir bei den Grammatikern, die *nach* der angenommenen Verschmelzung der beiden Schulen lebten. Erst da gab man dem Schulgegensatz bewussten Ausdruck, erst da behandelte man die Streitfragen sachlich und prinzipiell, erst da nahm man klar und deutlich für die eine oder andere, meistens allerdings für die basrische Seite Partei

1) اختلاف النحويين (a. Flugel 166, Sayḥi: Burjat 173).

2) ما اختلف فيه البصريون والكوفيون (a. Flugel 94, Sayḥi 9).

3) لمنع في اختلاف البصريين والكوفيين (a. Flugel 64, Sayḥi 137).

4) اختلاف النحويين (a. Flugel 247, Sayḥi 163).

5) Sein Streitfragenwerk wird häufig zitiert, z. B. das in Fluge 25 bei Anḥāl behandelte Thema (Hiz. 1, 8, 11 ff.), das aus Frage 80 (Sayḥi: Iqṭihāḥ 32, 9. Hiz. 1, 8, 7 ff.) und das aus Frage 97 (Hiz. 2, 432, 16).

sprachliche Erscheinungen und solche, die die im analogistischerationellen Schema angewendeten Methoden ausdrücken, einteilen, so bestätigt sich, dass die Termini für die grammatischen Tatsachen auch schon bei Sibawaihi und Mubarrad viel ausgeprägter sind als die logisch-grammatischen Termini. Und wenn sie natürlich auch den Begriff der Analogie schon kannten und anwendeten, so war ihnen doch das ausgebaute Qjassystem mit seinen formalen und vernünftigen Begründungen und Schematisierungen noch unbekannt.

Mubarrad ist der erste, der in seinem Kamil an mehreren Stellen von den „Basrern“ als einer Einheit, als einer schulmäßigen Zusammenfassung mehrerer Grammatiker spricht; die „Kufer“ suchen wir auch bei ihm noch vergebens, geschweige denn eine scharfe, gegensätzliche Formulierung der Streitfragen selbst¹⁾. Ein halbes Jahrhundert später aber sind sie Sirāfi († 308) und Ibn Ġinnī († 392) schon ganz geläufig, sie behandeln sie in verschiedenen Kapiteln ihrer Werke nebenbei. Ausser solchen gelegentlichen Notizen erschienen zu gleicher Zeit auch ausführliche Monographien über die Basrer und Kufer,

1) Die Basrer als grammatische Schule werden im Kamil 4, 11. 5, 4. 25, 13. 131, 10. 143, 3. 231, 3. 451, 5 ausdrücklich genannt. Es ist anzunehmen, dass Mubarrad auch durch die Ausdrücke عندنا (z. B. 163, 6. 451, 7) oder احبابنا (z. B. 7, 7. 511, 9) auf die Basrer hindeuten wollte. Die Kufer als grammatische Schule werden dagegen überhaupt nicht erwähnt. Deswegen kann im Kamil auch nicht von Streitfragen der beiden Schulen die Rede sein; sogar 145, 3, wo eine grammatische Controverse behandelt wird, wird den Basrern nur eine unbestimmte Gruppe von Grammatikern (قوم) gegenübergestellt. Einige Male werden zwar im Kamil die Kufer (nicht als نويسين, sondern als اهل الكوفة) als Ueberlieferer von Versen genannt (z. B. 5, 3. 22, 10), aber sogar diese Stellen stehen in der Wrightschen Edition in Klammern, stammen also nicht vom Verfasser, sondern erst von dem ersten Herausgeber des Kamil, d. h. dem eine Generation nach Mubarrad lebenden dritten Ahlāḥ († 315). Diese Tatsache ist ein Beweis für die von mir aufgestellte These, dass überhaupt erst in dieser Generation eine schulmäßige Unterscheidung der beiden Grammatikergruppen gemacht wurde. Auch die 7 Stellen, an denen Farāḥ genannt wird (vgl. den Index zum Kamil), sind spätere Einschübe oder Zusätze desselben Ahlāḥ. Dieses Faktum scheint mir eine nachträgliche Bestätigung meiner im 5. Abschnitte dieser Einleitung ausgesprochenen Vermutung, dass erst Taḥlab die Schriften und Ansichten des Farāḥ verbreitet und einem grösseren Gelehrtenkreise zugänglich gemacht hat.

lichsten Bestandteil des baarischen Qijas oben kennen gelernt haben, ist wohl in Ansätzen da, aber oben nur in Ansätzen; nirgends wird es in Gegensatz zu der freien und unmethodischen grammatischen Auffassung der Kufer gestellt. Auch das Taqdir wird nur schüchtern angewendet; der Ausdruck selbst wird seltener und ausserdem auch in anderem als dem uns bekannten Sinne eines festbegrenzten Terminus gebraucht, er ist noch nicht so eindeutig scharf, und daher methodisch noch nicht so charakteristisch wie später ¹⁾. Zudem finden sich neben ihm noch verschiedene andere unbestimmte Worte, die zwar denselben Gedanken, aber keineswegs in terminologisch festumrissener Form ausdrücken ²⁾. Diese Tatsache hat man gelegentlich dadurch zu erklären gesucht, dass man annahm, bei den Alten sei die grammatische Terminologie noch nicht so entwickelt gewesen, und dass sie noch mit sprachlichen Schwierigkeiten zu kämpfen gehabt hätten. Diese Erklärung reicht aber nicht aus, denn abgesehen davon, dass man auch dann alle Späteren nur zu sprachlich und stilistisch routinierteren Abschreibern degradierte, dass man jeden Fortschritt für die folgenden Jahrhunderte leugnete, was haben wir denn überhaupt unter Terminologie zu verstehen? Sie ist nicht bloss eine Beigabe und ein sprachlicher Aufputz, sondern sie ist die klare Erkenntnis und der darauf begründete klare Ausdruck von bestimmten Beobachtungen, Erfahrungen und Begriffen. Ist die Terminologie noch verschwommen und unklar, so sind es die Begriffe auch. Und wenn wir die grammatischen Termini in solche, die nur

1) Das Wort Taqdir wird bei Sibawaihi noch ganz selten, bei Mubarrad zwar schon etwas häufiger, aber auch noch keineswegs so vorherrschend gebraucht wie in der späteren Literatur. Seine scholastisch-baarische Bedeutung findet sich an den wenigen Stellen bei Sibawaihi nur ausnahmsweise und ist auch bei Mubarrad noch nicht die einzige. Bei beiden gibt es z. B. noch ein Taqdir in der Formenlehre ungefähr gleichbedeutend mit unserem „Paradigma“, im Sinne von mitāl oder waza. Die Beweise im einzelnen können hier nicht erbracht werden.

2) Neben und an Stelle von تَقْدِير finden sich bei Sibawaihi und noch bei Mubarrad Ausdrücke wie كَأَنكَ تَقُولُ، أَرَادَ u. a. m.

fast auf jeder Seite ihrer Werke Streitfragen der Basrer und Kufer; sie empfanden eben einen scharfen Gegensatz, und sie bringen daher auch uns das Gefühl bei, dass ein Spalt durch die arabische Nationalgrammatik ging; die alten Grammatiker aber, die die eigentlichen Häupter der beiden Schulen gewesen sein sollen, nicht.

Von einer anderen Seite her kommen wir zu demselben Ergebnis. Wären die 121 Streitfragen des Ibn al-Anbari von ihnen selbst wirklich disputierte Streitfragen der alten Basrer und Kufer gewesen, so müssten wir z. B. die von den Kufern angeführten ungefähr hundert Belegverse, die den Ausgangspunkt der Diskussion in den normierenden Fragen bilden, und an der Hand derer über das Erlaubt- oder Nichterlaubtsein der in ihnen vorkommenden Ausdrucksweisen diskutiert wird, doch auch bei den sie angeblich bekämpfenden Basrern, Sibawaihi und Mubarrad finden. Das ist aber bis auf eine verschwindend geringe Zahl von ihnen nicht der Fall. Die alten Basrer kannten also einen Teil der Streitfragen garnicht, in denen sie mit den Kufern nach der Annahme der Späteren uneins gewesen sein sollen. Andererseits ist das Qjassystem bei ihnen noch keineswegs so scharf ausgearbeitet und fein abgestuft, wie es das basrische System doch ist. Wir hören bei ihnen nirgends so ausdrücklich und aufdringlich wie bei den Späteren von den Gesetzen der Vernunft, Weisheit und Gerechtigkeit, die in der Sprache aufzuzeigen sind. Sie sind noch nicht die Gesetzgeber und Richter der Sprache, als welche die Späteren die Basrer ansehen. Ihre Grammatik ist noch mehr Beobachtung und Interpretation, alles ist noch in Bildung und Fluss; ihre Entscheidungen sind noch keineswegs so fest umrissen, dass sie sie in scharfen Gegensatz zu anderen stellen können. Die Grammatik ist noch nicht ein System, sondern nur ein Aneinanderstellen, Rubrizieren und Ordnen der Fülle des Beobachteten. Die Grundformen, die unbedingt und bedingt gültigen Abweichungen und Begründungen, das ta'fil, das wir als wesent-

ihre Einwände zum Teil schärfer? Wie ist besonders der heftige Gegensatz von Jānus, Aḥfaṣ und Mubarrad gegen die offizielle basarische Entscheidung zu erklären? Und dabei war die Polemik von Basarern gegen Basarer in Wirklichkeit sicherlich noch viel grösser, als es uns heute bekannt ist, denn die spätere basarische Tradition wird vieles abgeschwächt und auch manche alte widersprechende Ueberlieferung verheimlicht haben. Bei solch einem scharfen Spalt innerhalb der eigenen Schule hört doch eigentlich der Begriff der Schule überhaupt auf. Nun dürfen wir allerdings unsere Auffassung von einer wissenschaftlichen Schule nicht ohne Weiteres auf den alten Islam übertragen. Die Aufgabe der Jünger bestand damals nicht so sehr in der bewussten Anwendung einer ausgesprochenen Methode und prinzipieller Grundanschauungen in der Teilforschung, als vielmehr nur in der Ueberlieferung bestimmter Wissensmengen. Das aber müssen wir doch verlangen, dass im Streit befindliche Schulen, wenn sie existiert haben, einander gekannt haben, so gekannt haben, dass sie von einander sprechen, auf einander Bezug nehmen, sich hie und da bekämpfen. Die paar Disputationen zwischen Basarern und Kufern besagen nichts, weil die zwischen Basarern und Basarern viel häufiger sind. Wir müssten vielmehr den Schulgegensatz literarisch nachweisen können; wir müssten beim Lesen der alten Grammatiker in folge häufiger Nennung und Widerlegung der Gegenpartei das Gefühl bekommen, dass damals zwei grammatische Schulen existiert haben. Das ist aber nicht der Fall. Sibawaihi nennt sich nirgends einen Basarer und schweigt über Farrā und die Kufer. Nach der Lektüre seines „Buches“, der Fragmente des Farrā und des Kāmil von Mubarrad allein würden wir, wenn wir die Tradition nicht könnten, sicherlich niemals von der Existenz zweier Schulen sprechen. Unsere Zweifel an der Richtigkeit der Tradition wachsen, wenn wir sehen, wie zwei Jahrhunderte später andauernd von dem Gegensatz der beiden Schulen geredet wird. Sīrāfi († 368) und Ibn Ġinnī († 392) erwähnen

Wirklichkeit nicht so scharf und präzise gewesen sein kann, wie die Ueberlieferung es darstellt, und wie man nach der methodischen Gegensätzlichkeit der beiden Systeme erwarten sollte.

Diese begründete Vermutung wird noch bestätigt, wenn wir die Entstehung und die Entwicklung der ältesten arabischen Nationalgrammatik in Betracht ziehen. Dann verliert auch das Wort „Streitfragen“, von denen Jahrhunderte lang gesprochen wird, jeden bestimmenden Wert, denn die ganze alte arabische Grammatik besteht aus einzelnen strittigen Fragen, aus Diskussion und Interpretation. Im Gegensatz zu unserer Wissenschaft ist sie eine mündliche Wissenschaft, die sich hauptsächlich in der Diskussion oder im Unterrichte ausbildete und vervollkommnete, und in der die Bücher nicht die Rolle wie bei uns spielten, sondern meistens nur die Grundlage für den Vortrag bildeten. Mit einigen Einschränkungen kann man daher für die älteren Zeiten wohl sagen, dass sich eigentlich nur diejenigen bekämpfen konnten, die einander kannten und gegenüberstanden. Die Ueberlieferung erzählt uns aber, dass die Basrer und Kufer nur wenig miteinander in Berührung gekommen seien. Das wird auch durch die Frage 99 unseres Textes bestätigt. Die Zusammenkunft des Sibawaihi mit Farrā und Kisā wird da als etwas Singuläres hingestellt, und die Tatsache, dass die beiden Grammatiker untereinander uneinig sind, ruft das Erstaunen des anwesenden Vezirs hervor. Unter der grossen Anzahl von Disputationen der alten Grammatiker, die uns überliefert werden, nehmen diejenigen zwischen Basrern und Kufern einen sehr geringen Platz ein; sogar Mubarrad und Ta'lab, obwohl beide in Bagdad wohnhaft, sind nur selten zusammengekommen. Und wenn diese 121 Fragen wirklich diskutierte Streitfragen der alten Basrer und Kufer gewesen wären, warum sind nicht mehrere in ihnen behandelte Themata in den uns bekannten Disputationen überliefert? Warum sind ferner die Diskussionen zwischen Basrern und Basrern häufiger, warum

Kufer auf basrischer Seite ¹⁾ und sogar in 33 Fragen Basrer auf kufischer Seite ²⁾ stehen, dass also in einem Drittel aller Fragen einzelne Grammatiker die Ansicht der Gegenpartei vertreten. Und es sind etwa nicht die Namen unbedeutender Männer. Nun könnte man vielleicht sagen, dass junge Basrer wie Zaggūg († 311), Ibn Kaisan († 320), Durustawaihi († 347), Sirāfi († 368), Fārisi († 377), Rummāni († 384) und Ibn Barhān († 456) dadurch, dass sie die kufische Ansicht vertraten ³⁾, gerade ein Beweis für die Richtigkeit der Tradition seien, weil sie alle ja *nach* der angeblichen Verschmelzung beider Schulen in Bagdād gelebt haben und so in ihrer Person das allmähliche Ineinanderübergehen der beiden Gegensätze widerspiegeln. Dieser Einwand ist jedoch nicht stichhaltig, weil er bloss für diese paar, nur in wenigen Fragen und in geringem Masse dissensitierenden Grammatiker zutreffen könnte. Unaufgeklärt bleibt dann immer noch die viel schärfere gegensätzliche Stellung alter Grammatiker wie Junus, Ḥalil, Quṭrub, Ġarmi und Mūzini ⁴⁾, und vor allem der anerkannten Hauptstützen der basrischen Schule al-Aḥfaṣ und Mubarrad, von denen jener in 12 ⁵⁾ und dieser in 10 Fragen ⁶⁾ im Gegensatz zur basrischen Vulgata geradezu auf Seiten der Kufer steht. Diese Tatsache ist mit der Tradition nicht mehr in Einklang zu bringen. Es ergibt sich vielmehr schon jetzt mit ziemlicher Bestimmtheit, dass der Gegensatz der beiden Schulen, wenn er schon in diesen 121 bekanntesten Streitfragen häufig recht flüssig ist, in

1) Kīāi in Fr. 14, 15, 49, Ta'āb in Fr. 21, 113 und Farrā, was allerdings von mir widerlegt werden wird (s. S. 64) in Fr. 17 und 27.

2) Frage 3, 4, 6, 7, 17, 18, 32, 34, 36, 37, 43, 52, 53, 54, 55, 57, 59, 60, 64, 65, 67, 70, 81, 83, 91, 96, 97, 98, 102, 109, 116, 118 und Nachtrag Fr. 2

3) Zaggūg in Fr. 34, 36, 53, 59, Ibn Kaisan in Fr. 4, 10, 17, 52, 59, 60, 98, Durustawaihi in Fr. 54, 59, Sirāfi in Fr. 59, Fārisi in Fr. 70, Rummāni in Fr. 7, Ibn Barhān in Fr. 64, 70.

4) Junus in Fr. 52, 57, 58, 94, 102, Ḥalil in Fr. 98, 102, 116, Quṭrub in Fr. 3, 65, Ġarmi in Fr. 67, 102, Mūzini in Nachtr. Fr. 2.

5) Frage 6, 22, 43, 60, 64, 65, 67, 70, 96, 97, 109, 118.

6) Frage 6, 18, 24, 37, 54, 55, 57, 64, 81 und Nachtrag Fr. 2.

in der ersten Anmerkung zu jeder Frage die Stellen, an denen Firāfi, Ibn Jaʿīd oder andere dasselbe Thema als Streitfrage behandeln, notiert und dadurch für einzelne Fragen nachweisen können, dass die Ueberlieferung uns noch mehr von der offiziellen Schulmeinung abweichende Ansichten erhalten hat. Und diese Ermittlungen könnten sicherlich in noch weiterem Masse, als ich es getan habe, ausgedehnt werden. Alles in allem ergibt sich, dass die Ansichten der beiden Schulen nur in 56 von 121 Fragen direkt, ohne Einschränkung und Ausnahme einander gegenüberstehen, denn von den 67 Fragen, die Anbari als solche mitteilt ¹⁾, fallen noch 11 auf Grund der von mir gemachten Ergänzungen ²⁾ fort. Der übrigbleibende, grössere Teil der Fragen ist mehr oder minder auffällig. Die Einheitlichkeit und der scharfe Gegensatz wird schon etwas gestört, wenn die parteimässige Gegenüberstellung der beiden Schulen zwar nicht angetastet, aber neben der offiziellen basrischen oder kufischen Entscheidung noch die Ansicht eines oder einiger Outsider unter ihnen angegeben wird, oder die Spaltung sogar so gross ist, dass die eigentliche Schulvulgata gar nicht mehr scharf hervortritt. In diesem Sinne ist in 18 Fragen die Entscheidung der Basrer ³⁾ und in 19 die der Kufer ⁴⁾ nicht einheitlich. Diese Tatsache allein dürfte uns allerdings nicht so sehr befremden. Denn bei der ungeheuren Fülle der Einzelheiten, aus der die arabische Nationalgrammatik ja im letzten Ende besteht, ist eine bis ins kleinste gehende Uebereinstimmung sogar innerhalb derselben Partei so gut wie ausgeschlossen. Viel bemerkenswerter ist jedoch, dass in 7 Fragen

1) Frage 1, 8—10, 12, 13, 16, 19, 22, 24—26, 28, 31, 32, 35, 38—44, 46—48, 50, 51, 53, 54, 57—63, 65—69, 72, 73, 77—79, 82, 83—93, 96, 99, 103—106, 108, 110, 112, 113, 117 und Nachtrag Nr. 1, 3.

2) Frage 24, 26, 53, 54, 57, 59, 60, 65, 67, 88, 96.

3) Frage 2, 3, 5, 29, 30, 37, 71, 73, 76, 84, 85, 95, 97, 98, 101, 102, 111, 115

4) Frage 11, 20, 23, 29, 34, 37, 45, 56, 74, 80, 83, 86, 87, 98, 100, 107, 109, 114, 118.

habe ich vorhin feststellen können, dass eine Synthese und Verschmelzung der beiden Systeme nie stattgefunden hat. Der methodische Gegensatz zwischen Kufern und Basrern wurde auch in der späteren Zeit bis ins 6. Jahrhundert, sogar noch von Ibn al-Anbari sehr lebendig empfunden und scharf herausgearbeitet, und zwar viel lebendiger und schärfer als zur Zeit des traditionell angenommenen Bestehens der beiden Schulen. Von den Bagdadern dagegen ist auffallender Weise in den grammatischen Werken selbst so gut wie gar nicht die Rede. Schreiben wir den bekannten Schulgegensatz schon Sibawaihi und Farrā oder Mubarrad und Ta'lab zu, so wäre es doch erstaunlich, dass das System der einen Partei nicht nur keine Synthese mit dem anderen eingegangen, sondern so gut wie völlig untergegangen ist. Wir müssten uns ferner wundern, dass dieser methodisch scharfe und vielseitige, angeblich schon alte Gegensatz von den Späteren inhaltlich so gut wie garnicht gekannt wurde, und dass sie, wie wir sahen, in Verlegenheit waren anzugeben, worin er bestanden hat.

Diese Zweifel an der Richtigkeit der Tradition werden grösser und nehmen festere Gestalt an, wenn wir uns die Namen der Grammatiker, welche Ibn al-Anbari in seinem Buche zitiert, ansehen und auf ihre Parteistellung achten. In den Leitsätzen, die er an die Spitze jeder der 121 Fragen gestellt hat, hat er nämlich meistens die verschiedenen Ansichten der beiden Schulen in den einzelnen Fragen kurz formuliert und, ohne Namen zu nennen, unpersönlich und direkt einander gegenübergestellt, häufig gibt er jedoch auch mit Namensnennung die spezielle Ansicht eines bekannten Grammatikers an. Diese Meinung weicht manchmal nur wenig von der offiziellen Entscheidung der Schule, der dieser Grammatiker zugehört, ab, manchmal nimmt er aber auch geradezu für die Gegenseite Partei. Wohl um den Schulgegensatz nicht zu sehr zu verwischen, hat Anbari da, wo andere Grammatiker noch mehr Namen aufzählen, diese oder jene wichtige divergierende Ansicht nicht mitgeteilt. Ich habe

Anfang meiner Einleitung ausführlich wiedergegeben. Ihr wesentlicher Inhalt war der, dass die Basrier von Haffl und Sibawaihi als ihren ersten Hauptern sich über den mittleren Abfaß bis Mubarrad, und die Kufer von Kisan und Farra an bis Ta'lab als Schulen nebeneinander, in bewusstem Gegensatz zueinander entwickelt, jede eine eigene Methode und ein eigenes System der Grammatik ausgebildet und sich in den uns erhaltenen „Streitfragen der Basrier und Kufer“ bekämpft hätten, bis sie sich schliesslich im Anfang des 4. Jahrhunderts d. Pl. in der Schule von Bagdad wieder vereinigten. Diese Vermischung wäre durch eine Anzahl gemeinsamer Schüler des Mubarrad und Ta'lab zustande gekommen, und auf diese Weise hätte sich der Gegensatz der beiden Schulen allmählich verwischt und schliesslich ganz aufgehört.

Schon auf den ersten Blick scheint es unmöglich, meine Anbairi folgende Darstellung des Systemes beider Schulen mit dieser Tradition in Einklang zu bringen. Wir kämen sonst dazu, schon dem Sibawaihi und Mubarrad als den anerkannten basrischen Schulhäuptern das soeben skizzierte analogistisch-rationelle Qjassystem in seiner ganzen Klarheit, Schärfe und Präzision zuzuschreiben, und da dieses System mit der Grammatik der späteren Jahrhunderte schlechthin identisch ist, für die Nationalgrammatik in ihrem weiteren Verlaufe jeden eigentlichen Fortschritt zu leugnen. Wir müssten dann annehmen, dass vom 1. bis 6. Jahrhundert eine Entwicklung der Methode und des Systemes nicht stattgefunden, und nur einer vom anderen immer dasselbe abgeschrieben hat. Man mag nun die Entwicklungsmöglichkeiten innerhalb des Islam auch für noch so gering halten, dies ist eine historisch unmögliche Auffassung. Ein Fortschritt muss stattgefunden haben, und er muss in drei Jahrhunderten sogar recht bedeutend gewesen sein. Dazu kommt noch folgendes Bedenken. Während die islamische Ueberlieferung uns berichtet, dass die beiden Schulgegensätze in Bagdad am Beginne des 4. Jahrhunderts sich vermischen und verwischen hätten,

4. KRITIK DER TRADITION VON DER ENTWICKLUNG DER SCHULEN ZU Kufa UND BASRA.

Der Name des Ibn al-Anbārī, sein persönliches Ansehen und die wissenschaftliche Stellung, die die Späteren ihm einräumen, bürgt dafür, dass wir in unserer soeben gegebenen Darstellung des Analogiestreites in der arabischen Nationalgrammatik einer guten Quelle gefolgt sind. Durch seine Fähigkeit, die grammatischen Grundfragen methodisch und begrifflich fein, vielleicht sogar zu scharf und übertrieben herauszuarbeiten, ist er für eine systematische Gegenüberstellung zweier prinzipieller Gegensätze wie der beiden Schulen von Kufa und Basra wie geschaffen. Dieser Schärfe, Klarheit und Güte verdankt das Werk auch sicherlich seine Erhaltung. Andererseits aber besitzen wir in dem Kitāb al-Inṣāf nur eine rein dogmatische Darstellung des Streites in einer schon völlig versteinerten Form. Wir sehen in ihm den Kampf nicht so vor uns, wie er zur Zeit des Bestehens der beiden Schulen wirklich ausgetragen wurde, als vielmehr so, wie er sich in den Köpfen der islamischen Grammatiker des 6. Jahrhunderts spiegelte; ihre Auffassung von dem alten Streite hören wir mehr als die streitenden Parteien selbst. Ibn al-Anbārī selbst war ein Mann von sehr geringem historischen Verständnis; wie das System geworden ist, ist ihm gleich; die Namen von Grammatikern, die durch Jahrhunderte voneinander getrennt sind, stellt er friedlich nebeneinander. Daher können wir uns mit seiner Darstellung allein nicht begnügen. Wir müssen versuchen, seine Auffassung von dem methodischen Gegensatz der Basrer und Kufer mit der islamischen Tradition von der ältesten Entwicklung der Grammatik und besonders der beiden Schulen in Einklang zu bringen, sie dadurch in den historischen Rahmen einzuspannen, sie zeitlich und örtlich zu fixieren. Diese Tradition habe ich schon im

Analogie in der Formenbildung, und daher nur auf die Formenlehre beschränkte, und die beiden Extreme sich endlich in einem Kompromissysteme trafen und im ersten Jahrhundert n. Chr. eine harmonische Einheit bildeten, auf der im letzten Ende ja unser ganzes grammatisches Denken beruht, hat der Analogiestreit der Schulen von Kufa und Basra sich keineswegs auf die Analogiebildungen und die Formenlehre allein beschränkt, sondern die analogistisch-rationelle Erklärung aller sprachlichen Ausdrucksformen umspannt. Daher konnte eine Synthese dieser beiden entgegengesetzten Standpunkte auch niemals stattfinden; der Spalt musste im Gegenteil immer grösser werden, weil durch diese gewaltsame, „vernünftige“ Gleichmachersci der Gegensatz von Freiheit auf der einen und Gebundenheit auf der anderen Seite immer stärker werden musste. Und in der Tat ist in den Werken der Grammatiker der sogenannten gemischten Schule auch nicht das mindeste von einer Verschmelzung der beiden Auffassungen zu spüren; im Gegenteil, erst sie empfanden recht eigentlich den Schulgegensatz in seiner ganzen Schürfe. Die spätere, basrische Entwicklung zeigt uns daher auch, dass man mit dem ursprünglichen System nicht mehr zufrieden, sogar die Grundformen, die man doch anfangs als in sich begründet und als gegebene Grössen angesehen hatte, auch vernünftig zu begründen suchte, und dass man der Metrik, die schon früh in die Fesseln eines unnatürlichen Schemas geworfen wurde, später auch die Rhetorik folgen liess. In diesem Sinne sind an den Basrern gemessen die griechischen Analogisten bald als Anomalisten anzusehen. Denn die Basrer schreckten nicht davor zurück, die Sprache selbst oder die stilistischen Eigentümlichkeiten der Autoren, die sie interpretierten, wenn sie ihrem analogistischen Schema sich nicht fügten, schlankweg zu verurteilen. Vielleicht ist sogar ein gut Teil der unnatürlichen Entwicklung besonders der jüngeren arabischen Poesie durch eine gewaltsame Unterdrückung durch die späteren arabischen Grammatiker zu erklären.

dungen und Beweismöglichkeiten finden könnte, und dass sich andererseits trotz aller gewaltsamen Einzwängung nicht alles in ihr Schema fügte. Viele Tatsachen konnten auch sie nur rubrizieren, ohne sie zu erklären, und viele ihrer Erklärungen sind nicht logische Begründungen, sondern nur mnemotechnische Hilfsmittel von höchstens pädagogischem Wert.

Es liegt sehr nahe, den Unterschied der beiden Schulen von Kufa und Basra mit der Entwicklung zu vergleichen, die die griechische Nationalgrammatik durchgemacht hat. Steintal hat in seiner „Geschichte der Sprachwissenschaft bei den Griechen und Römern“ ein farbenreiches und lebendiges Bild von dem literarischen Streite entworfen, der von den Führern der alexandrinischen und pergamenischen Schule, von Aristarch († 145 v. Chr.), Krates († ca 150 v. Chr.) und ihren Schülern ausgefochten wurde. Anknüpfend an die zeitgenössische und spätere Tradition hat er diesen Streit den Kampf der Analogisten und Anomalisten genannt ¹⁾. Die von mir gegebene Darstellung der Methoden der Basrer und Kufer macht es unzweifelhaft, dass man auch diese beiden Schulen auf diese Weise einander gegenüberstellen könnte. Die Ähnlichkeiten in der Problemstellung der griechischen und arabischen Nationalgrammatik sind so gross und teilweise so frappant, dass es eine reizvolle und für die Geschichte des menschlichen Denkens wertvolle Aufgabe wäre, einen ausführlichen Vergleich zwischen der beiderseitigen Entwicklung anzustellen. Dieser Vergleich könnte allerdings nur eine Parallele sein. Denn an irgendeine Abhängigkeit der Araber von den Griechen zu denken, wäre bei der Ähnlichkeit der Materie und bei der teilweise beinahe selbstverständlichen Ähnlichkeit der Entwicklung meiner Ansicht nach verfehlt. Dazu sind die Verschiedenheiten auch viel zu gross. Während der Analogiestreit in der griechischen Grammatik sich eigentlich nur auf die Analogie im strengen Sinne, d. h. auf die äussere

1) 2. Aufl. Bd. 3 (1891) S. 71 ff. 127 ff.

Jede Wissenschaft ist Konstruktion, und es ist das unbestreitbare historische Verdienst der Basrer, dies instinktiv erkannt und durch Einspannen der sprachlichen Formen und Ausdrucksmöglichkeiten in bestimmte Kategorien den bewunderungswürdigen Aufbau der arabischen Grammatik geschaffen zu haben. Ebenso fest aber steht andererseits, dass jede Konstruktion aufhört wissenschaftlichen Wert zu haben, die ohne Rücksicht auf das vorhandene Material nur aus Liebe zum Aufbauen überhaupt ein System schafft, dem die Tatsachen sich nicht fügen. Und darin liegt der Grundfehler der basrischen Konstruktion. Wenn auch die Sprache ein Ausdruck des Denkens und sicherlich nur nach vorheriger begrifflicher Fundierung grammatisch erfasst und erklärt werden kann, so ist sie doch keineswegs identisch mit dem Denken und die Sprachgesetze nicht Denkgesetze. Da die Basrer aber ohne das geringste Verständnis für die organische Entwicklung der Sprache von diesen irrigen Voraussetzungen ausgingen, konnten ihre Begründungen nicht richtig sein, sie müssen, wenn auch noch so logisch, doch willkürlich sein. Sie selbst erkannten schon, dass man für einzelne Tatsachen bequem verschiedene vernünftige Begrün-

den Form erst spät zurechtgemacht, wie meine Anmerkungen zu diesen Fragen beweisen. In 18 ist der Trauer der hier als kußsch bezeichneten Meinung der Basrer Mu-barrad, auch in Fr. 21 wird nirgends ein Kußsch, der die kußsche Ansicht vertreten hatte, genannt, dafür aber von dem Kutor Ta'lab berichtet, dass er wie die Basrer entschieden hatte, und in Frage 24 endlich Sibawaihi ausdrücklich von der Partei der Basrer ausgenommen und die ganze Controverse dadurch ihrer Grundlage beraubt. Wie die Kutor in Frage 69 und 78 zu ihrer Entscheidung kommen, zeigen die oben im Text gegebenen Ausführungen, und wie in Frage 86, meine Anmerkung zu dieser Frage. Während die Basrer nämlich rein nach der Analogie entscheiden, erlauben und erleichtern die Kutor nur dann, wenn durch den Wortlaut eines Textes oder einer Uebersetzung die in Frage stehende Ausdrucksform gesichert ist. So erklärt sich ihr Verbot in Frage 33, in der aus dem Zähl des Koranverses direkt nichts folgt, und in den Fragen 14.9 und 31, in denen auch kein direktes Beweismaterial aus der Poesie oder der gesprochenen Sprache für die Verleugung der Regel vorhanden ist. Möglich ist auch, dass die Kutor in den beiden letzten Fragen deshalb einschweifen, weil eine Erleichterung hier zu einer Voranstellung der nur andeutenden Hinweisung vor das Wort, auf das hingewiesen wird (تقديم الضمير على الظاهر) führen würde und sie gerade diese abweichende Wortstellung auffallenderweise auch sonst überall verboten (vgl. 29, 14. 31, 13 44, 14 113, 3 ff. 352, 10).

sie manchmal übertrieben und eine dialektische Eigentümlichkeit zu hoch bewertet haben, auf jeden Fall aber ist ihr Standpunkt, dass die Grammatik von der gesprochenen und geschriebenen Sprache aus gemacht werden müsse, gesünder und richtiger, als der der Basrer, die die Sprache von ihrem analogistisch-rationellen Schema aus normierten und beurteilten ¹⁾. Die Analogie blieb bei ihnen nicht nur eine Kategorie und ein Erklärungsprinzip, sondern wurde sprachschöpferisch. Indem sie z. B. die Proportion $\text{لَمَّة} : \text{تَيْمَّة} = \text{ل} : \text{ك}$ aufstellen, erklären sie einfach der wirklichen Sprache zum Hohn die Partikel ك nicht nur für eine Konjunktion, sondern auch für eine Proposition wie ل ²⁾. Von diesem Standpunkt aus verstehen wir überhaupt erst ihre Freude an der rein theoretischen Weiterbildung von Formen, die tatsächlich nie existiert haben, sodass selbst Basrer wie Sirafi nicht mehr wussten, was wirkliche Ueberlieferung und was künstliche Analogiebildung ist ³⁾. So begreifen wir erst, wie sie auf der einen Seite hartnäckig die Möglichkeit und Güte einer Form leugnen konnten, wo die Fülle der Belege sie hätte überzeugen müssen ⁴⁾, und wie sie auf der andern Seite bestimmte Formen und Ausdruckswesen in der Poesie gestatteten, ohne nur ein einziges Beispiel aus einem Dichter anführen zu können ⁵⁾. Das bedeutet einen Hohn gegenüber der wirklichen Sprache und Ueberlieferung, und nur dadurch können wir die wenigen Fragen erklären, in denen die Kufer ganz gegen ihre Gewohnheit als die Einschränkenden, Erschwerenden und Verbietenden auftreten ⁶⁾.

1) Anbari: *Lum'a al-adilla* (Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 92a) sagt als Basrer
أنا بطل أن يكون النحو روايةً ونفلاً وجب أن يكون قياساً وعقلاً.

2) Frage 78.

3) Sirāfi (Sib. Rand) 1, 386 ولست أدرى عن العرب حكوا هذا أو قالوه
على منزههم.

4) Frage 70.

5) Frage 69.

6) Es sind die Fragen 9, 18, 21, 24, 31, 33, 44, 69, 78, 86. — Frage 18, 21 und 24 sind aber überhaupt keine alten Streitfragen, sondern in der vorliegenden

licher Vorbilder, die Sammlung der verschiedenen Lesarten und wohl auch gelegentliche Textverbesserungen sind aus puristisch-basrischen Tendenzen entsprungen; vielleicht mögen die Kufer in der Tat in der Hinnahme der Ueberlieferung auch zu wenig wählerisch gewesen sein¹⁾. Trotzdem stehen unsere Sympathien in dieser Beziehung meistens auf ihrer Seite. Während wir uns nicht damit abfinden können, dass die Basrer die Giltigkeit der Ueberlieferung bis zur Willkür einschränkten und manche Literaturgebiete von der grammatischen Betrachtung ganz ausschlossen, müssen wir die Kufer loben, weil sie Verständnis für die Bedeutung des gesprochenen Wortes gezeigt und auch die Dialekte und nichtklassischen Texte berücksichtigt haben. Es ist daher selbstverständlich, dass die Kufer in den sogenannten normierenden Fragen immer die Erlaubenden und Erleichternden sind. In den meisten Fällen werden wir uns auf ihre Seite stellen und ihnen oft sogar dafür dankbar sein, dass sie uns spärliche Reste von der von den Basrern absichtlich verheimlichten und unterdrückten Volkssprache erhalten haben. Die verschiedenen Formen des abgekürzten Vokativs bei Eigennamen, der abgeschliffene Dualis einiger besonders langer Worte, der unregelmässige Plural einiger männlicher Eigennamen mit femininem Singular, die vokalische Zusammenziehung zweier getrennter Worte in der Aussprache und ähnliche Unregelmässigkeiten der Formenlehre kennen wir vielleicht nur durch sie²⁾. Es ist möglich, dass

1) Das beweist u. a. die von Sajnti: Iqtirāh 100, 10 angeführte, allem Anschein nach recht alte, aber leider etwas verstümmelte Tradition: *كَلَّ (الاندلسي) ومَتَا افْتخَر بِهِ الْبَصَرِيُّونَ عَلَى الْكُوفِيِّينَ اِنْ ظَلُّوا نَحْنَ نَأْخُذُ اللِّغَةَ مِنْ خَرَشِيَّةٍ (حَرْشِيَّةٍ) الصَّبَابِ وَائِلَةَ الْيَرَابِيعِ وَانْتَمَ نَأْخُذُهَا عَنْ اِلَّةِ الْيَنْوَا (؟) وَبِلَعَةِ الدَّوَامِيْنِ*. Mit *الينوا* weise ich nichts anzufangen, es wird wohl eine bei der (niederer?) Stadtbevölkerung beliebte Speise bezeichnen. Das Ganze fasse ich so auf: Wir nehmen die Iga von Eidechsenjagern und Springmausessen (d. h. echten Beduinen), ihr aber von ...essen und Kamaß-Verkäufern (d. h. hergelaufenem Stadtpöbel, der nicht ordentlich arabisch spricht).

2) Vgl. Frage 49, 50, 110 f. 108 u. a.

behandelte Unregelmässigkeit nicht schlankweg, sondern nur in der Poesie für möglich und erlaubt erklären¹⁾. Von diesem Standpunkt gesehen sind die normierenden Fragen bei Ibn al-Anbari gar keine normierenden Fragen mehr im eigentlichen Sinne, sondern nur Interpretationen einer Koranstelle, eines Dichterverses oder irgendeiner anderen freien oder grammatikalisch-schwierigeren Ausdrucksweise, d. h. also nur Entscheidungen für *einen* Fall. Davon müssen auch den Befangenen die sechs Fragen 35, 64, 67, 88, 89 und 90 überzeugen, denn niemand wird glauben, dass die Kufer nun ein für allemal ٱ und َ oder ُ und ُ gleichgesetzt hätten.

Es ist also weniger ein faktischer Unterschied als eine andere Richtung in der wissenschaftlichen Tätigkeit, die beide in der Normierung voneinander trennt. Da die Kufer die alten Dichter besonders eifrig sammelten und studierten²⁾, kamen sie dazu, ganz nebenbei und nicht etwa in der bewussten Absicht, das analogistische Schema zu sprengen, auch eine Anzahl von Zitaten zusammenzustellen, die den anerkannten strikten Regeln der Grammatik widersprachen. Als Liebhaber der alten Poesie legten sie auf diese Stellen natürlich mehr Wert und standen ihnen weniger engherzig gegenüber als die Basraer, deren Hauptbeschäftigung darin bestand, den schon bekannten Stoff zu systematisieren und schematisieren, und die daher allem neuhinzukommenden Material, besonders wenn es Abweichungen und Freiheiten enthielt, skeptisch gegenüberstanden und es ängstlich und mit gezwungenen Gründen abwehrten. Die später immer schärfer werdende Kritik an der Echtheit der alten Poesie, die strikte Ablehnung der jüngeren Dichter als sprach-

1) 228, 21 unterscheidet Fauṣ ganz klar zwischen der gewöhnlichen Rede und der Poesie. Auch die Tatsache, dass Anbari in Frage 66 (196, 22) ausdrücklich sagt, dass die Kufer diese Unregelmässigkeit auch in der guten Prosa für erlaubt erklären, zeigt, dass dies oben in den anderen Fragen nicht immer der Fall ist.

2) Sujuti: Iqtirāḥ 100, 6: قال ابن جني الكوفيون علامون بالشعر العرب. Ebenda 27, 15: أهل الكوفة أعلم بالشعر من أهل البصرة. مطلعون عليها.

diesen Ausdruck hier und da auch in kufischen Beweisen finden, so hat er eben nicht die uns bekannte basrische Bedeutung einen strengen Terminus, sondern wird nur allgemein und unbestimmt angewendet, so wie wir ja auch die Ausdrücke *agl* und *qjjas* bei ihnen finden. Denn ebenso wie das kufische *qjjas* abrupt und zufällig und nur für einzelne Fälle gemacht ist, so ist ihr *Taqdir* auch nur ein naiver, augenblicklicher Einfall, eine ungeführte Ergänzung nach dem Sinn¹⁾.

So scharf wie Anbari ihn darstellt, war der Unterschied zwischen beiden Schulen in der Beurteilung des abweichenden Traditionsmaterials keineswegs. Man glaube etwa nicht, dass die Kufer wirklich das Unregelmässige zur Norm gemacht (*al-qjjas al-r'â-âdd*) und jede dichterische oder rhetorische Ausdrucksweise als Regel und Muster anerkannt hätten. Unzweifelhaft beweisen das die Stellen, an denen ausdrücklich gesagt wird, dass die Kufer die in Frage stehenden Abweichungen von der Regel nur überliefert, aber noch keineswegs in allen Fällen gutgeheissen hätten²⁾. Das zeigt ferner Frage 13, in der Anbari selbst betont, dass es sich nicht um ein Erlaubt- oder Nichterlaubtsein, sondern nur um die Güte der behandelten Ausdrucksweise handle. Das zeigen endlich etliche Fragen, und unter ihnen besonders Frage 70, in der die Kufer trotz der erdrückenden Fülle des Materials, das sie anführen können, die

1) Das kufische *Taqdir* ist eine durch das natürliche Gespräch sich ergebende Ergänzung (37, 3ff.), es ist daher nicht wie das basrische bestimmt, sondern lässt verschiedene Möglichkeiten zu (38, 1 *أو نحو ذلك من التقدير*). Sein Ziel ist nicht, dem Satz seinen idealen Wortbestand zu sichern (*تقدير على اللفظ*), sondern nur den angefahrenen Sinn desselben (*تقدير على المعنى*) wiederzugeben (81, 3 f. 136, 13: *المعنى يقتضى هذا التقدير*). Das kufische *Taqdir* annuliert also auch nicht den vorhandenen Text und Wortbestand, sondern erklärt ihn nur und kann daher unbegrenzt lang sein (161, 18. 168, 5. 170, 8. 175, 1. 247, 17). Mit seiner Hilfe können die Kufer durch Annahme willkürlicher Ergänzungen den Accusativ nach *لَا* (Frage 34) oder nach *لِنَفْسِ الْجَنَسِ* (Frage 58), den Nominativ nach *مَنْ* (Frage 56) und den Genetiv nach *حَتَّى* (Frage 88) erklären.

2) Vgl. z. B. die kufischen Beweise der Fragen 14, 23, 33, 39, 42, 57.

und normierende Fragen einteilen ¹⁾. Die erklärenden Fragen bilden dann zwar die Mehrzahl und zeigen durch die Darlegung des gegnerischen Standpunktes und die entgegengesetzte Auffassung von der Sprachentwicklung jedesmal von Neuem die methodischen Unterschiede der beiden Schulen, wie ich sie oben behandelt habe, die normierenden Fragen aber haben alle denselben Aufbau und nehmen alle denselben typischen Verlauf. Jedesmal liegt irgendein Konavers, ein Dichterzitat oder irgend eine Form vor, die von der idealen Grundform des Schemas oder dem unbedingt gültigen Usus abweicht. Diese Abweichungen sind nie bedeutend; es sind immer dieselben Freiheiten und natürlichen Unregelmäßigkeiten, wie sie eben in der lebendigen Rede, in der Sprache der Dichter oder in dialektischen Ausdrücken vorkommen. Die Kufer nun, denen die Ueberlieferung die ewig ergiebige Quelle der Grammatik ist, erkennen diesen Ausdruck, da er nun einmal vorkommt, so wie er vorkommt, immer als möglich und deshalb auch als erlaubt an, während die Basrer, denen die Sprache mit dem von ihnen anerkannten analogistisch-rationellen Schema identisch ist, ihn in der jeweils vorliegenden, anomalen Form nicht für richtig und gut halten können. Die berechtigten kufischen Ansprüche, die sich auf den Text, so wie er vorliegt, und auf seinen klaren Wortlaut gründen, weisen die Basrer immer mit denselben, typischen Argumenten zurück, die wir am Ende der Darstellung ihres Systems kennengelernt haben. Entweder sie leugnen schlangweg die Richtigkeit der Tradition, oder sie machen sie durch die Methode des Taqdir ihrem Schema gefügig. Das Taqdir aber ist den Kufern fremd, denn es ist das Spiegelbild des analogistischen Schemas und das bewusste Ignorieren des wirklichen Wortlautes. Und wenn wir

1) Es sind 68 erklärende und 53 normierende Fragen. Es genügt, weil die beiden Gruppen einander anschliessen, die Aufzählung allein der normierenden Fragen. Es sind Frage 4, 8, 9, 13, 16—18, 30, 31, 23—25, 27, 31—33, 36, 38, 41—44, 46, 48—52, 54, 57, 60, 61, 63, 65, 66, 68—70, 77, 80, 81, 82, 86, 87, 91, 94, 99, 104, 106, 108—110 und Nachtrag Fr. 2.

führen, durch nichts begründeten und daher nie eindeutig festgelegten (Gegensatz zweier Formen oder Sätze ihrem Sinne nach. Wird dieser vage Begriff vollends in die Formenlehre übernommen, und die Schwierigkeit in der Erklärung von Formen wie ¹جَهْل, anstatt die gegebenen Lautgesetze auf sie anzuwenden, durch den „Gegensatz“ von transitiven und intransitiven Verben gelöst ¹), so hört mit solchen Einfällen jede wissenschaftliche Grammatik überhaupt auf. Daher sind die Basrer mit ihrem Schemm, in das sich alles von selbst fügt, in der Formenlehre den Kufern meist überlegen ²), weil diese die einfachsten Lautgesetze und Paradigmata nicht beachten ³) und auch in der Etymologie statt von dem faktischen Lautbestande (lafz) von dem ungeführten natürlichen Sinne (ma'nā) des Wortes ausgehen ⁴).

3. GEGENÜBERSTELLUNG UND BEWERTUNG DER BEIDEN METHODEN.

Diese kurze Darstellung schon hat gezeigt, von wie verschiedenen Gesichtspunkten die beiden Schulen in ihren grammatischen Systemen ausgehen. Man überschätze aber andrerseits nicht den Spalt, der beide voneinander trennt. Nur in der Erklärung und Begründung der einzelnen Phänomene und Formen gehen sie auseinander, in den Tatsachen selbst aber und in der wirklichen Sprache des täglichen Lebens stimmen sie so gut wie völlig überein. Das zeigt sich, wenn wir das Durcheinander der 121 Einzelfragen des Kitāb al-Insāf des Ibn al-Anbari je nachdem, ob sie eine Form erklären oder ob sie über ihr Erlaubt- oder Nichterlaubtsein urteilen, in erklärende

1) Fraage 112. Vgl. 143, 3 ff., wo es sich ähnlich um den Vocativ handelt.

2) Vgl. z. B. Fraage 112 ff.

3) 333, 6 وَتَثِيلُهَا بِالْفِعْلِ.

4) Fraage 1.

nungen überlegen, bei denen es meistens mehr auf den allgemeinen Sinn des Ganzen ankommt und das Ausgehen von der idealen Grundform zu einer unmöglichen Regulierung und zur Eindämmung der natürlichen Freiheit der Rede führt. Das geben die Basrer manchmal auch zum Teil zu ¹⁾, wenngleich sie natürlich meistens mehr auf die Kehrseite dieser plausiblen Erklärungen und auf ihre Auswüchse achten. Und in der Tat ist es z. B. unwissenschaftlich und nicht angingig, wenn die Kufer die Konjunktionen und Präpositionen als grammatische Regentien ohne weiteres mit dem ungeführten Sinne, den sie ausdrücken, gleichsetzen zu dürfen glauben, weil dieser ungefähre Sinn ja viele Gleichsetzungen gestattet und daher jeder Willkür Tor und Tür geöffnet ist ²⁾. Die Basrer haben ferner recht, es als einen Einfall und eine „blosse Annahme“ ohne jeden Grund und Beweis ³⁾ abzuweisen, wenn die Kufer den Apocopatus im Bedingungsatze, den Subjunktiv in einigen abhängigen Nachsätzen oder den kausalen Akkusativ durch den Begriff des „Gegensatzes“, in dem diese Formen zu den ihnen vorangehenden stehen, erklären ⁴⁾. Dieser „Gegensatz“ hat nichts mit den basrischen Begriffen der „Ähnlichkeit“ und „Verschiedenheit“ gemein, denn während diese sich stets in ein grösseres Ganzes einfügten und Grundlagen einer Proportion waren, in der aus dem Verhältnis zweier verschiedener Grössen zueinander bestimmte Schlüsse gezogen wurden, handelt es sich bei den Kufem nur um einen für einen Einzelfall konstruierten, unge-

1) 208, 21.

2) Das *إعمال معنى الحروف* wird getadelt 120, 9 ff. 294, 9 ff.

3) Dieser Tadel trifft die Kufer häufig mit der ständig wiederkehrenden Formel, ihre Behauptung sei: *مجرد دعوى من غير دليل ولا معنى* 93, 14. 121, 16. 184, 19. 146, 1. 162, 13. 331, 7. 335, 23. 346, 2. oder: *تحتّم محض لا يستند* 145, 19. 171, 9. — Vgl. dazu Suaifi (bei Jahn II, 2. S. 3. *أحكام بغير* *وهذه دعوى لا دليل عليها*) und I. J. 547, 19. (*براهين وقضايا*).

4) Diesen Gegensatz nennen sie *خلاف*, *فرق* oder *صرف*. Frage 29, 30, 75, 76, 84.

Buchstaben oder Worten anzunehmen, können sie viel angewendete Formen wie *مُ اللّٰه، كَمْ* oder die dem Futurum vorgewetzte Milbe *ma-*, von ursprünglich längeren Formen ausgehend, durch allmähliche, natürliche Abschleifung erklären, wo die Basrer sich nur mit gekünstelten und vernünftigen Begründungen begnügen mussten ¹⁾.

Frei von den Fesseln eines konsequent zu befolgenden Schomas leitet den Kufer in seinem Urteil nur der natürliche Instinkt. Wo der fein nützezierende Basrer verschiedene Formen und Erscheinungen gegeneinander abstufte und differenzierte, ist der unmethodische Kufer sofort bei der Hand, das einzelne Phänomen zu verallgemeinern und verschiedene Dinge unter eine Kuppe zu bringen. Ebenso wie er in der Disponierung der Grammatik überhaupt die Kapitel weiter und allgemeiner fasst als der Basrer ²⁾, so ist er in einzelnen, da wo dieser bestimmten Worten und Formen eine ihrem Sinn und Lautbestand nach fein abgegrenzte Mittelstellung einräumt ³⁾, als radikaler Stürmer gleich mit einer absolut gültigen Antwort bei der Hand, die häufig recht oberflächlich ⁴⁾, häufig aber auch recht einleuchtend ist und sich noch bis heute in unseren modernen arabischen Grammatiken gehalten hat ⁵⁾. Denn es ist das unbestreitbare Verdienst der Kufer, gegenüber den vernünftig-gekünstelten und schematischen Erklärungen der Basrer durch Aufdeckung des natürlichen Wortsinnes (*ma'nā*) häufig dem gesunden Menschenverstande zu seinem Rechte verholfen zu haben. Daher sind sie diesen besonders in der Erklärung der syntaktischen Erschei-

1) Frage 40, 17, 59, 93.

2) So lernen die Kufer z. B. nicht das *مفعول* لّه, sondern setzen es dem *مصدر* gleich Vgl. Asar 77, 3 f. *واما يترجمونه البصريون* وهذا الباب *الكوفيون* فلا يترجمونه ويجعلونه باب المصدر فلا يقرءون له بابا. — Ähnlich sieht es mit dem *عطف البيان*, das sie auch nicht besonders aufzählen. Vgl. Abī 117, 2: *ولا يترجمه البصريون وهذا الباب يترجمه الكوفيون*.

3) Frage 62, 103.

4) Frage 114.

5) Frage 107, 111.

erklären, von dem zufällig vor ihm stehenden Worte abhängig sein ¹⁾, oder die sechs schwachen Nomina und den Dualis, rein sinnfällig urteilend, doppelt dekliniert sein lassen ²⁾. Welche Bedeutung sie der einzelnen Form zuweisen, zeigt vielleicht am besten die methodisch interessante und lehrreiche Frage 28. Da handelt es sich darum, ob wir den Infinitiv oder die Verbalform als das Primäre anzusehen haben, und es überrascht uns nicht zu hören, dass die Basrer die zeitlich verschiedenen Verbalformen aus dem allgemeinen Verbalbegriff des Infinitivs ableiten, während die Kufer in der einzelnen Verbalform das Ursprüngliche sehen. Bei allen Schwächen hat diese Richtung auf das Einzelne häufig ihr Gutes. Wenn die Basrer, immer den Blick aufs Schema gerichtet, für jede Form eine bestimmte Funktion annehmen und sie in dieser versteinerten Form an einer bestimmten Stelle desselben ein für alle Mal unterbringen müssen, können die Kufer auf ihre Entstehung und ihre ursprüngliche Bedeutung eingehen. Dadurch werden sie dem flüssigen Charakter der Sprache und den allenthalben in ihr wirkenden, lebendigen Uebergängen gerecht. In diesem Sinne ist es bemerkenswert, dass ihnen der Begriff des Bina als der Versteinerung eines ursprünglich deklinablen Nomens fremd ist. Während die Basrer das fast nur noch als Partikel angewendete Nomen ³⁾ **رَبِّ** oder versteinerte Verbalformen wie **حَاشَى** und **يَسُوِي** ⁴⁾ nur für eine Partikel halten, als welche sie im praktischen Gebrauche zumeist dienen, gehen die Kufer auf ihre ursprüngliche Bedeutung liebevoll ein. So ahnen sie das ursprüngliche Ineinanderübergehen von Demonstrativum und Relativum, wo die Basrer streng nach dem Gebrauche scheiden ⁵⁾. Infolge der Möglichkeit, überall, wo sie wollen, einen Ausfall von mehreren

1) Frage 5, 6, 10. 2) Frage 2, 3. 3) Nachtrag Frage 3. 4) Frage 37, 39.

5) Frage 108. — Sehr lehnend ist in dieser Hinsicht Frage 102. In ihr wird das Wortchen **هَؤُلَاءِ**, das noch ganz als Relativum empfunden wird, aber im Gebrauch schon ziemlich erstarrt ist, von den Basrer auch schon als indeklinable Partikel behandelt.

einfügen. Dem kufischen Qijas fehlt das Hauptmerkmal des baarischen, die Konsequenz. Und daher müssen die Kufer es sich gefallen lassen, wenn Anbari ihnen häufig ihre Schwäche im Argumentieren vor Augen führt und zeigt, zu welchen Folgen die konsequente Anwendung einer ihrer einzelnen Annahmen führen würde¹⁾. Daher vermeiden sie, wenn möglich, den Analogiebeweis, und wenn sie ihn auch nicht ganz aufgeben, so stellen sie ihm wenigstens so oft wie möglich Belege aus der Ueberslieferung zur Seite²⁾.

Da die Kufer also nur den jeweils vorliegenden Ausdruck betrachten und ihn nicht in ein angenommenes Schema einzuordnen brauchen, so ist es klar, dass sie da, wo die Baarer weitergeholte und uns gekünstelt scheinende Beweise bieten, immer nach dem Augenschein (zāhir) und dem wirklich vorhandenen Lautbestande (lafz) urteilen und nur nach dem Naheliegenden greifen. Wo die Baarer z. B. der Konjunktion و eine Vorzugstellung in der Rektion des Subjunktivs einräumen und sie daher auch hinter كَي und حَتَّى ergänzen³⁾, lassen die Kufer diese drei Konjunktionen als gleichberechtigte Regentien auf die ihnen folgenden Verba und Nomina direkte Rektion ausüben; und ebenso können sie umgekehrt der von Haus aus allerdings nur aneinanderreihenden Partikel و ruhig die direkte Rolle einer Präposition im Sinne von بِ einräumen⁴⁾. Diese Aeusserlichkeit geht zu weit, wenn sie den Nominativ des Subjekts, statt ihn begrifflich wie die Baarer zu

1) z. B. 146, 20 152, 4. 162, 15. 218, 21 ff. 324, 10. 325, 16 ff. 338, 1 ff. 265, 11 ff. 313, 17. 326, 15. — 140, 2 sagt Anbari ausdrücklich $\text{لَنْ قِيَّاسُهُمْ فِيهَا ضَعِيفٌ جِدًّا}$. Vgl. auch 210, 3. Einen logischen Fehler weist er ihnen 265, 15 ff. nach.

2) In Frage 13, 16, 23, 25, 27, 32, 33, 41, 62, 63, 80, 106, 109 und Nachtrag Frage 2 zuzählt der Bower der Kufer in zwei Teile, die beide immer mit denselben Worten أَمَّا الْغَيْسُ und أَمَّا النُّعْلُ beginnen. Derartige baarische Beweise finden sich nur zwei (Frage 13 und 31).

3) Frage 79, 80, 82, 83.

4) Frage 53.

Abstufungen in Formenlehre und Syntax als notwendige Folgen aus gegebenen Ursachen ableiteten. Der Begriff der Ähnlichkeit (šibh), den die Basrer zu diesem Zwecke in ihr System eingeführt haben, und den wir als ergiebigste Quelle zur Begründung von Verschiedenheiten kennen gelernt haben, ist den strengen Kufern fremd. In den wichtigsten, oben angeführten Fällen wenden sie ihn nicht an. Die vokalische Endflektion des Futurums erklären sie nicht durch seine Ähnlichkeit mit dem von Haus aus allein deklinablen Nomen ¹⁾ und die Unveränderlichkeit der Endvokale des Imperativs ²⁾ oder einiger Nomina ³⁾ nicht durch ihre Ähnlichkeit mit den von Haus aus indeklinablen Partikeln. Diese von aussen in die Sprache hineingetragene Kategorie zur Begründung der sprachlichen Erscheinungen haben sie nicht nötig. Und wenn sie sie manchmal, in das anerkannte basrische System übergreifend, doch anwenden, so geschieht es ohne Verständnis für das eigentliche Wesen dieses Begriffes. Denn da sie weder auf den Wert noch auf die Anzahl der Ähnlichkeitsmomente der beiden verglichenen (Trüssen achten, so ist die Vergleichung nicht mehr eine harmonisch zwingende im basrischen Sinne, sondern nur eine oberhin äusserliche und oberflächliche, die dazu führen muss, die beiden verglichenen Grössen gleichzusetzen, statt gegeneinander abzustufen ⁴⁾.

Ohne die Annahme von Grundformen und ohne die Anerkennung von unbedingt gültigen Ableitungsprinzipien stürzt das basrische Qijasgebäude, seiner Fundamente und seiner Träger beraubt, in sich zusammen. Im Sinne eines analogistisch-rationalen Schemas kann bei den Kufern vom Qijas nicht die Rede sein. Wenn sie diesen Begriff anwenden, so geschieht es nur zur Einführung einzelner Analogiebeweise und einzelner Schlüsse, die für einen Fall gegeben werden, sich aber nicht in ein Ganzes

1) Frage 73. 74

2) Frage 73.

3) z. B. الآن (Frage 71) oder den Vocativ (Frage 43)

4) Eine ungenaue kufische Vergleichung z. B. 82, 2 ff., 13 ff. 122, 1 ff.

sehen und so das Einzelphänomen und die Ausnahme der Regel gleichzusetzen. Das geschieht z. B., wenn sie den Ausfall, die Vokalharmonie oder ähnliche, nur in beschränktem Masse auftretende und daher auch nur in beschränktem Masse als Erklärung anwendbare Erscheinungen für überall gültige und ausnahmslose Regeln (qijas muftarid) halten ¹⁾. Damit fällt die Unzahl von Beschränkungen und Verboten fort, die die Basrer ausgehend von den Gesetzen der Vernunft, Weisheit und Gerechtigkeit machen mussten. Jede vorkommende Erleichterung im Worte und Satzgefüge findet bei den Kufern Fürsprecher. Denn, da sie in der Grammatik von der Ueberlieferung ausgegangen sind, so müssen sie sich auch mit dem „begrügen“ ²⁾, was diese ihnen bietet, und können ein a priori anzunehmendes, ideales Recht des Wortes an seinen Lautbestand und seine Stellung im Satze nicht anerkennen. Umstellung, Verwandlung, Hinzufügung und Ausfall galten, wo sie vorkommen, eben durch ihr Vorkommen für genügend begründet und für gut. Diese Hinnahme der Fälle des Ueberlieferten als des schloechthin Seienden in der Grammatik führt sie dazu, einfach nebeneinanderzuordnen und gleichzusetzen, wo die Basrer, die gezwungen waren, alles Abweichende zu begründen, ein vielverzweigtes System der Ueber- und Unterordnung konstruieren mussten, in dem sie durch die Ausnahme von primären und sekundären als stärkeren und schwächeren Formen die Verschiedenheiten und

1) z. B. 93, 11. 279, 21. 311, 6.

2) Im Gegensatz zum basischen استغناء (vgl. S. 7 Anm. 3) ist اكتفاء ein streng kufrischer Terminus z. B. 27, 8. 28, 4. 49, 5. 80, 21. 81, 11. 82, 10. 110, 12. 161, 17. 162, 13. 175, 1. 299, 5. Die verschiedene leikalische Grundbedeutung beider Synonyma spiegelt die Theorien der beiden Schulen. Während das استغناء ein Sichbegnügen ist, will man an dem Vorhandenen genug hat und eigentlich garnicht mehr gebraucht, ist das اكتفاء ein Sichzufriedengeben ohne Rücksicht darauf, ob genügend vorhanden ist, weil eben nicht mehr da ist und man sich bescheiden muss. In der Lehre von der Möglichkeit des Ausfalls (haḍf) kommt dieser verschiedene Standpunkt am schärfsten zum Ausdruck. Die Kufur können ihn unbegrenzt annehmen, während die Basrer ihn einschränken müssen, weil sie eben nur so viel Buchstaben oder Worte als ausgelassen annehmen können, dass man an den übrigbleibenden auch noch genug hat.

stößen gegen die Lehre der Basrer besteht, in deren Namen er ihnen fortwährend Vorwürfe macht¹⁾.

Schon in den ersten Voraussetzungen gehen beide Parteien auseinander. Gingen die Basrer davon aus, einigen Formen eine bevorzugte Rolle als in sich selbst begründeten Grundformen einzuräumen und von ihnen aus alle abweichenden Formen durch rationelle Begründung abzuleiten, so können die Kufer, denen die Ueberlieferung (naql) die Hauptquelle der Grammatik ist, diese Einschränkung und Unterscheidung innerhalb des überlieferten Materials nicht machen. Sie müssen jede in Sprache und Literatur gut belegte Ausdrucksweise eben durch ihr Existieren für begründet genug halten und ihr insofern auch normierende Kraft zuschreiben. Da jede vorkommende Form auf diese Weise ein aql werden kann, so bedarf eigentlich keine Form und keine Abweichung einer Begründung mehr, denn auch die Abweichung wird ja auf diese Weise zur Grundform. Deshalb wird der basrische Aql-begriff von den Kufern viel allgemeiner angewendet und hört auf, ein streng begrenzter Terminus zu sein. Daher ist es sachlich unbegründet, wenn auch vom basrischen Standpunkt begreiflich, wenn Anbari ihnen öfters den Vorwurf macht, dass sie ohne Grund von dem aql abgewichen seien²⁾. Dadurch dass sie die Grundvoraussetzung der Basrer nicht anerkennen, kommen sie dazu, die von jenen neben den Grundformen und den unbedingt giltigen Abweichungen nur in einzelnen Fällen zugelassenen Ausdrucksweisen auch als allgemein gültige anzu-

1) z. B. 84, 22 ترك الفيلس ومخالفة الاصول لغير فائدة. — 203, 16 ان لو شربنا رفض الفيلس وينا على غير اساس الفيلس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للاصول والقيلس وجعلناه اصلاً لكن ذلك يؤدي الى ان تختلط الاصول بغيرها وان يجعل ما ليس باصل اصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها.

2) z. B. 184, 15 f 199, 1. 803, 6. من عدل عن الاصل بقى مرتينها بالامة. Vgl. besonders 188, 13 ان لو شربنا رفض الفيلس وينا على غير اساس الفيلس في كل ما جاء شاذاً مخالفاً للاصول والقيلس وجعلناه اصلاً لكن ذلك يؤدي الى ان تختلط الاصول بغيرها وان يجعل ما ليس باصل اصلاً وذلك يفسد الصناعة بأسرها.

2. DIE ANOMALISTISCHE METHODE DER KUFER.

Im Gegensatz dazu gilt den Kufern die Ueberlieferung in ihrer Fülle und Vielgestaltigkeit als erste und wichtigste Quelle des Grammatikers. Auch sie bringen die Sprache mit den Gesetzen der Analogie in Einklang, — denn die ganze Grammatik ist ja Analogie und Regel, und wer diese leugnete, würde die Grammatik leugnen¹⁾, — aber sie tun es eben nur solange, als dadurch die Ueberlieferung nicht vergewaltigt und benachtheiligt wird. Infolgedessen ist ihr System, mit dem komplizierten buarischen verglichen, gar kein System mehr im eigentlichen Sinne des Wortes, auf keinen Fall so straff und folgerichtig wie jenes, sondern nur eine Summe von einzelnen Entscheidungen, die sie von Fall zu Fall abgeben, ohne sie mit einem Schema in Einklang zu bringen. Ihre Beweise sind nicht allgemeingiltige Begründungen, sondern einmalige Erklärungen, ihre Methode die Summe einzelner Gewohnheiten. Auf der einen Seite standen sie zu tief in den wissenschaftlich-schematischen Auffassungen ihrer Zeit, — sie hatten ja auch die Anfänge der Grammatik zusammen mit den Basern von denselben Lehrern übernommen, — als dass sie nicht auch alles unter die Grundformen einzuordnen suchten. Im Gegenteil, sie tun dies sogar sehr radikal und bringen auch nicht Zusammengehöriges unter einen Hut. Auf der andern Seite aber kamen sie dadurch, dass sie die vielen Abweichungen sahen, dazu obendiese Grundformen als ungiltig hinzustellen. So ist es zu erklären, dass ihr System in der Darstellung Anbaris eigentlich nur aus Ver-

1) Anbari: *Lum'at al-adilla* (Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 88b): لعلم أن إنكار القيلس في النكو لا يحقق لأن النكو كله قياس... فمن أنكر القيلس فقد انكر النكو ولا يعلم أحد من العلماء إنكراً.

von ihr im besten Falle: sie sei ein einzelnes Kuriosum, das nicht mitgerechnet wird, und nach dem nicht normiert werden darf. Häufig hat das Urteil auch eine noch schärfere Form ¹⁾. Mildernde Umstände spricht er dem Dichter zu, dem man den Zwang (darūra), in die ihn die poetische Ausdrucksweise und die metrische Form bringen, zugute halten muss. Indem der Basrer so nur eine beschränkte Anzahl von Formen und Ausdrucksmöglichkeiten mit normierender Kraft zulässt, kommt er dazu, überall zu verbieten, zu erschweren und einzuschränken. Insofern lässt er von der gesprochenen Sprache und der überlieferten Literatur auch nur einen Teil zu, den man unbedenklich als Muster anwenden kann, die sogenannte „Auswahl der Sprache“ ²⁾. Diese Auswahl verhält sich aber zu der wirklichen Sprache so, wie die Fälle der menschlichen Handlungen zu der kleinen Zahl der als ethisch gut anerkannten.

1) Das beste Urteil unter den schlechten scheint: الشاذ الذي لا يقاس عليه (74, 24. 154, 30). Ihm folgt wohl: لا يعرج عليه, meistens bei den selteneren Ausdrucksweisen angewendet, die nur bedingt gültig sind z. B. 59, 10. 170, 23. 223, 24. 243, 16. 354, 9. Viel schärfer ist: الشاذ الذي لا يعاب به ولا يقاس عليه z. B. 161, 12. oder: الذي لا يلتفت إليه ولا يقاس عليه z. B. 58, 25. 87, 13. 224, 2. Das schlechteste Urteil scheint mir لا يرخد به z. B. 69, 16. 93, 10. 198, 1 oder die Abweisung einer Ausdrucksweise als خطأ z. B. 69, 19. zu sein.

2) المختار oder اختيار الكلام steht im Gegensatz zur ضرورة (z. B. 11, 9 f. 243, 4) und bedeutet die Summe aller derjenigen Formen und Ausdrucksmöglichkeiten, die ohne Einschränkung erlaubt sind, und nach denen ohne weiteres normiert werden darf. Sie ist daher verschieden von der deutschen Wendung „ein gewählter Ausdruck“ (= gut gewählt, treffend gewählt, elegant; franz.: choisi. vgl. Grimmsches Wörterbuch Spalte 4758). Während der gewählte Ausdruck im Deutschen eine individuelle Färbung des Einzelnen enthält, bedeutet das ihtijār umgekehrt das völlig unpersönliche, allgemein anerkannte und sich ohne weiteres ins Schema fugende Sprachmaterial. — Dementsprechend wird auch der Begriff des نقل von den Basrern stark eingeschränkt. Aubari (Lum'a al-adilla Cod. Leiden Ms. Warner 1071 fol. 78a und Gadī al-irab Ms. arab Paris 1013 fol. 103b) definiert es so: النقل هو الكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.

Anwendung des Qijas auf eine spröde und dem Wortlaut nach analogistisch nicht zu erklärende Ueberlieferung; es ist die Kehrwende der (Qijasmethode) 1).

Die eben gezogene Parallele zwischen dem Grammatiker und Richter ist den Lesern geläufig. Wie der Richter hat auch der Grammatiker jede der möglichen Formen und Spracherscheinungen nach ihrer Güte als erlaubt (*ḡiʿiz*), notwendig (*wāḡib*) oder mit anderen der Ethik entnommenen Prädikaten zu bezeichnen. Er hat die Ueberlieferung zu beurteilen und kann, wie wir gesehen haben, zum Freispruch durch Taqlid kommen, aber er kann auch verurteilen. Dadurch dass er den Vers als von einem schlechten oder zu jungen oder unbekannten Dichter herrührend abtut, oder dass er die Ueberlieferung und die Ueberlieferer als nicht beglaubigt hinstellt, oder die grammatische Form selbst für unzulässig hält, schaltet er sie einfach aus. Es heisst dann

1) Dem entspricht auch die Erklärung des Begriffes *qijā* bei Ibn al-Anbārī: *ʿilm an-niqāṣ* (Vgl. Leiden MS. Warner 1071 fol. 86b) *في العلم أن النقص وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قياست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا لى قدرته... وهو في عرف أئمتنا عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة يقتضي إخراجهم الأصل الفرع وقيل هو لحاق الفرع بالأصل بجامع وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الخدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم* — Das Wort *قياس* wird in drei Bedeutungen gebraucht: 1) bedeutet es das Prinzip der Analogie, das der einzelnen grammatischen Proposition zu Grunde liegt, und diese Proposition selbst; 2) den aus der Analogie gefolgerten Schluss d.h. die Regel oder die regelmässige Form z. B. 3, 7, 15, 17 (هذا القياس); 19, 12, 154, 22 (وهو القياس) „nach der Regel müsste“ 173, 22 (وتقايها أن تكسر) „und das ist die Regel“; 336, 12 (أين ein i bekommen) „unter den regelmässigen Bildung“ und 3) die analogistisch-rationalle Beweisführung im Sinne von *كلام*, im Gegensatz zu anderen Beweismöglichkeiten, besonders der aus der Ueberlieferung und *اعتمادهم في هذه المسئلة على النقل لان قياسهم فيها ضعيف* (z. B. 110, 3) (جدا). — Zu unterscheiden von *قياس* (على), das nie im prinzipiell-normierenden Sinne angewendet werden kann, sondern immer nur bei der Erklärung einer einzelnen Form u. zw. im Sinne unserer Analogiebildung gebraucht wird; häufig ist es mit einem dem Arabischen ähnlichen Bilde (*حمل* „tragen“) im Deutschen mit „aufassen“ zu übersetzen.

und als existierend und virtuell wirksam annimmt¹⁾, handelt er wie der Richter, der nicht die faktische Tat ('amal) des Menschen an sich, sondern den Willen (murād) und die Absicht (maqsūd, nijja)²⁾ des Täters beurteilt. Das Taqdir ist die Nothwehr des Grammatikers im Kampfe für das Qijas gegen die Ueberlieferung. Trotzdem ist es keineswegs willkürlich, wie es von vornherein scheinen will; es gehört dazu die genaue Kenntnis des bekannten, komplizierten Qijassystems. Da jede Aenderung und jeder Ausfall, wie vorhin gezeigt, einen Hinweis auf die ursprüngliche Form hinterlassen muss, so muss der Grammatiker in dem Taqdir von diesem Hinweis ausgehen³⁾ und von ihm aus eine der Regeln und Begründungen als im vorliegenden Falle anwendbar aufzeigen. Meistens wird es sich allerdings beim Taqdir um die Anwendung der nur bedingt gültigen Analogien handeln; trotzdem aber ist auch dann ein willkürliches Taqdir nicht erlaubt. Denn ebensowenig wie jede Aenderung auch nur als bedingt zulässige Begründung angenommen wurde, ebensowenig wie jeder Ausfall von beliebig viel Konsonanten oder Worten ohne weiteres erlaubt war, ebensowenig ist auch jede Art von Taqdir erlaubt. Willkürlich viel Worte z. B. darf man niemals ergänzen, sondern nur soviel, wie durch die als bedingt zugelassenen Begründungen als Höchstmass anerkannt wurde⁴⁾. Das Taqdir ist demnach die gewaltsame

1) Wörter, die durch Taqdir ergänzt werden, gelten als vorhanden (109, 24. 116, 8 (فلما كانت قد مقدرة تنزلت منزلة المفقوت بها), solche, die durch T. geleugnet werden, als nicht vorhanden (128, 11 ff.). — Durch die Annahme eines T. wird der faktische Wortlaut nicht nur unwirksam (108, 4: وأن كان في اللفظ (في صورة الاحتمال فهو في النية في تقدير الانفصال لا اعتبار بالتقديم اذا كان (26, 6. 35, 21 (في تقدير التأخير).

2) Vgl. 63, 20. 68, 4. 139, 1. 198, 5. 259, 17. 287, 21.

3) 801, 10 هذا خلاف الظاهر لانه ليس في اللفظ ما يدل على تقدير. هذا الفعل. Vgl. auch 48, 21.

4) z. B. 174, 9 حكم الاضمار ان يكون شيئا واحداً.

Der Beweis für die Richtigkeit dieses Systems wird dadurch erbracht, dass jede neu hinzukommende Ueberlieferung aus ihm erklärt werden kann. Der überlieferte Wortlaut (lafz) muss dabei natürlich, solange es geht, unangetastet festgehalten werden ¹⁾, und häufig fügt er sich auch dem Regelschema. Tut er es aber nicht, dann heisst es biegen oder brechen. Wichtiger als die Ueberlieferung ist der Qijas. Der Basrer hat ein Mittel, um auch den sprödesten Text gefügig zu machen. Das ist die Methode des Taqdir ²⁾. Er ändert den Wortlaut der Ueberlieferung, indem er eine Umstellung oder Ergänzung vornimmt ¹⁾, und schnell hat er den neuen Text in Einklang mit irgend einer der erlaubten Analogien gebracht. Wohl werden auch in anderen, nichtarabischen grammatischen Systemen Ergänzungen in elliptischen Sätzen und Umstellungen zur Herstellung der Konstruktion angenommen, aber nirgends werden sie zum Prinzip, zur Selbstverständlichkeit wie bei den Basrern, nirgends werden sie wie bei ihnen zu einer gewaltsamen Methode. Das Taqdir ist das Gegenteil des Zahir, des Wortlautes des Textes, so wie er vor uns steht. Indem der Grammatiker in dem Taqdir einen anderen Text als den wirklichen supponiert

الالفاظ اذا امكن حملها على ظاهرها فلا يجوز العدول بها 107,4 — وما لا يفتقر الى تقدير لو ما يفتقر الى تفسير 111,18 — عنه. — فلا معنى لترك الظاهر لشيء لم يقم عليه دليل 237,10 — التمسك بالظاهر واجب مهما امكن.

2) قَدَّر annehmen; als richtig und gut begründet, und daher als wirksam annehmen. — Das Passiv قُدِّر als richtig und wirkend angenommen werden = „sein“ (vgl. 48,7 und 55,10 يَكُون = يَقْدَر). — تفسير die Annahme einer virtuell wirkenden Bedeutung, virtueller Sinn (im Gg. zum معى, als dem natürlichen Sinn einer Stelle), Voraussetzung, Supponierung.

3) 36,9 التقدیر اما يخالف اللفظ اذا عدل بالشئ من الموضع الذى يستحقه.

stande, überall das Recht und die Vernunft aufzuweisen und die „Geheimnisse“ ¹⁾ des Sprachbaues zu ergründen.

So entsteht das baarische Qijās-system aus der durch Vernunft und Zweck bestimmten harmonischen Synthese der in sich begründeten Grundformen und Lehrsätze mit dem Usus und der Ueberlieferung. Ein Idealgebäude der Grammatik nur auf Grund der Uṣūl aufzurichten, wäre ihnen das Liebeste gewesen. Die Macht des Usus hat es jedoch fertig gebracht, dass die Abweichungen von den Grundformen (hilāf al-uṣl) häufig nicht nur erlaubt, sondern meistens sogar notwendig sind, und daher eine Rückkehr zu ihnen (rudd ilh 'l-uṣl) nur bedingt zulässig ist ²⁾. Von dem Kompromiss aber, den der Qijās darstellt, lassen sie nichts mehr ab; ein Verstoss gegen dieses analogistische Endschema (hilāf al-qijās) ist verpönt. Durch die Grundformen und den Usus ist es horizontal und vertikal so fein orientiert, dass jede grammatische Erscheinung ihren bestimmten Platz hat, von dem aus sie im Zusammenhang mit dem Ganzen betrachtet werden muss ³⁾. Daher erscheinen die Beweise und Begründungen der Baarer dem Nichtkenner als weit hergeholt. Ihr grammatisches System gleicht einer gutgeordneten Kartothek, in der zwar alles mit Sicherheit zu finden ist, in der aber nur der Besitzer Bescheid weiss, der sie angelegt hat.

1) سِرٌّ (72, 7. 253, 5. 270, 25) ist in dieser Bedeutung Terminus für den tieferen, durch Vernunft zu findenden Grund der sprachlichen Erscheinungen. So erklären sich die Titel der grammatischen Schriften des Ibn (سِرُّ الصَّلَاةِ) und des Ibn al-Anbārī (سِرُّ الْعَرَبِيَّةِ).

2) 189, 6 ff. 203, 2, 15. 228, 17 f. Das bekannteste Beispiel für die so gut wie unmögliche Rückkehr zu der idealen Grundform ist يَكْرُمُ = يُوَكِّرُمُ.

3) منزلة ist der „Platz“ (der Rangordnung nach), den jede Form und Ausdrucksweise, je nachdem welche Aufgaben sie hat, und wie sie sie erfüllt, im Schema einnimmt. Formen, die eine gleiche manzila haben, werden daher gleich behandelt. — مقام ist dagegen die „Stelle“, an der ein Buchstabe im Wort oder ein Wort im Satze steht. — موضع endlich ist das genau abgegrenzte Gebiet (ḥad), bis zu welchem die Wirkung einer Partikel oder eines regierenden Wortes reicht (z. B. 85, 2 — Baiḍāwī ed. Fleischer 267, 19 zu Sure 5, 97 statt dessen: حَيْثُ, also: Wirkungsgebiet, Rektionsosphäre.

diese beiden Ähnlichkeiten in ihr um den Vorrang „miteinander konkurrieren“. Dann muss auf geschickte Weise für die dritte Form eine Mittelstellung ausgeklügelt werden, die allen Anforderungen gerecht wird. Auf diese Weise wird z. B. die syntaktische Sonderstellung von ليس, das mit den unter einander gänzlich verschiedenen Formen كان und لا Gemeinsamkeiten aufweist, erklärt ¹⁾.

Dieser Begriff der Ähnlichkeit und Verschiedenheit, der Ueber- und Unterordnung, der primär und sekundär wirkenden Kräfte ist eine unerschöpfliche Quelle für die Basrer in der Begründung der Abweichungen von den Grundregeln. Auf diese Weise ist ihnen die Annahme einer Ausnahme in dem uns geläufigen Sinne fremd, da sie jede Ausnahme nicht nur als eine nur scheinbare erklären, sondern sogar als eine notwendig aus dem Begriff der Ähnlichkeit und Verschiedenheit folgende Erscheinung begründen können ²⁾. Und so kommen wir nach langen Umwegen von selbst auf die an den Anfang der Darstellung des basrischen Systems gestellte These von dem durchgehends vernünftigen, daher auch vernünftig zu begründenden Aufbau der Sprache zurück. Trotz allen Konzessionen, die man dem Usus gemacht hat, war er doch nicht imstande das analogistische Schema zu durchbrechen. Manchmal war es schwer, die Begründungen für die Abweichungen von den Grundformen zu finden, aber schliesslich ergab sich überall die Klarheit von selbst ³⁾. Der analogistisch-rationalistische Grammatiker war im-

فلما اخذت شيها من كان وشيها من ما صار لها منزلة بين 76, 8
لما تجانبه شيهان... جعلت له 126, 19. — Weitere Beispiele: 114, 23. 156, 20.
المتزلتين. — 227, 5. 330, 16. 339, 13. 352, 17. — على هذا يخرج 74, 16. 172, 24. 209, 33.
228, 13. 318, 4. — Vgl. auch أن... ضرورة أن 116, 14. 202, 5.

1) Es finden sich in den Beweisen immer dieselben Einführungsformeln für solche logischen Erklärungen von Ausnahmen: كلامنا 114, 23. 156, 20. 227, 5. 330, 16. 339, 13. 352, 17. — على هذا يخرج 74, 16. 172, 24. 209, 33. 228, 13. 318, 4. — Vgl. auch أن... ضرورة أن 116, 14. 202, 5.

2) Das Verbum بان wird in diesem Sinne von den Basern terminologisch verwendet.

Verbum ähnlich ist und daher auch so gut wie garnicht die Rechte eines Verbums besitzen darf ¹⁾. Eine schlechthinnige Gleichsetzung der primären und der mit ihr verglichenen d.h. abgeleiteten Form ohne Rücksicht auf ihre Unterschiede wäre ein willkürliches Abweichen von den Grundaufgaben der beiden verschiedenen und eben nur ähnlichen Formen. Das von den arabischen Grammatikern selbst am häufigsten als Beleg für die Wichtigkeit des Begriffes der Aehnlichkeit angeführte Beispiel ist die vokalische Endflektion des Futurums ²⁾. Von Haus aus hat, wie die Erfahrung lehrt, nur das Nomen diese Fähigkeit des 'raḥ, während das Verbum als indeklinabel (maḥaf) gilt. Dadurch aber, dass man zwischen dem Nomen und Futurum eine dreifache Aehnlichkeit feststellen kann, wird dieses Tempus als ein teilweise dekliniertes aufgefasst und auch terminologisch schlechthin als das (dem Nomen) „ähnliche“ (muḥāriḥ) bezeichnet. Auf dieser Aehnlichkeit beruht ja die uns unverständliche Gleichsetzung des Nominativs, Genitivs und Akkusativs mit dem Indikativ, Subjunktiv und Apokoptatus des Verbums. Andererseits kann bei einem Nomen seine ihm eigentümliche Deklinationskraft in manchen Fällen dadurch geschwächt und sogar ganz aufgehoben werden, dass es dem Verbum oder gar der Partikel, die ja beide von Haus aus indeklinabel sind, seinem Bau nach als ähnlich angesehen wird. So wird der Verlust des Genitivs und der Nennung der dem Verbum ähnlichen Relativform begründet ³⁾, und so erklärt sich z. B. schematisch glatt die Unveränderlichkeit des alleinstehenden Vokativs infolge seiner durch drei Momente zu belegenden Aehnlichkeit mit der Suffix-Partikel َ ⁴⁾ oder die Versteinerung der Form َ ⁵⁾.

Noch komplizierter und künstlicher liegt der Fall, wenn eine Form mit zwei anderen Formen Aehnlichkeiten aufweist und

1) Frage 27.

2) Frage 73.

3) 66, 11.

4) 114, 3 ff.

5) 211, 20 212, 20. Jedes Nomen, das weniger als drei Radikale hat, hat nach ihrer Ansicht Aehnlichkeit mit den von Haus aus kurzen Partikeln. 279, 19 f.

momente (wagß) zwischen den beiden Grössen aufzählen und dadurch eine grössere oder geringere Aehnlichkeit zwischen ihnen aufzeigen können, ergibt sich ihr gegenseitiges Verhältnis in ihren Aufgaben und Rechten. Auf diese Weise entstehen eine Menge komplizierter Schlüsse vom Grösseren aufs Geringere, die bei geschickter Anwendung des Systems bis ins Unendliche gesteigert werden können. Nur die wichtigsten von ihnen kann ich hier angeben.

Das Particip z. B. dürfte von Haus aus (fi 'l-asl) als Nomen keine Rektionskraft ausüben. Da es aber nach ihrer Auffassung dem Futurum, das als Verbum starke Rektionskraft besitzt, seinem Bau nach in Konsonanten und Vokalen auffallend ähnlich ist ¹⁾, so glauben sie damit die bedingte Rektionskraft des Participiums erklären zu können. Die Aehnlichkeit mit dem Verbum hat allerdings nur für diesen Fall einen Teil der Grundaufgaben des Participiums geändert. Es hört natürlich seiner ganzen Anlage nach nicht auf ein Nomen zu sein ²⁾ und darf infolgedessen nicht alle Rechte des Verbums beanspruchen, z. B. keine verbalen Suffixe annehmen ³⁾. Ebenso steht es mit عَلى, das als eine allgemein angewendete Partikel eigentlich keine Rektionskraft haben dürfte. Da man aber in der Lage ist, eine Aehnlichkeit zwischen ihm und dem Verbum sogar in fünf Punkten festzustellen ⁴⁾, erhält auch diese Partikel dadurch verbale Rektionskraft. Diese Kraft nimmt ab in dem Augenblicke und in dem Masse, in dem die Zahl der Aehnlichkeitsmomente abnimmt. Das lässt sich an عَلى, als der erleichterten Form derselben Partikel zeigen ⁵⁾, oder an der Präposition فَوْق, die nur in einem Punkte dem

1) 30, 18 ff. 31, 6 ff. 109, 5.

2) Vgl. 61, 13: *جعل الشيء على الشيء في بعض احكامه لا يخرج عن*
الشبه الغالب على الشيء لا يخرج عن اصله. *und* 66, 10: *اصله*.

3) 58, 22 ff. Vgl. 32, 12 ff.

4) 82, 13 ff. 98, 20 ff.

5) Frage 24.

sie z. B. auf Grund der Erfahrung einzelnen Partikeln für bestimmte Fälle eine Vorrangstellung (mazijja) vor anderen mit ihnen verwandten ein und schreiben den mit stärkerer Rektionskraft begabten Partikeln eben infolge ihrer grösseren Kraft und Wirkung natürlich auch grössere Rechte zu, während die schwächeren, je nach dem Grade ihrer Verschiedenheit von den kräftigeren, primären Formen, d. h. je nach dem Grade ihrer schwächeren Wirkung auch geringere Rechte zu beanspruchen haben. In diesem Sinne halten sie وَلَا für die primäre Konditionalpartikel ¹⁾, schreiben وَلَا die stärkste Rektionskraft für den genetivus resp. apocopatus ²⁾ und وَلَا für den accusativus resp. subjunctivus zu ³⁾. Indem sie nun eine Gleichsetzung der starken Grundformen mit den abgeleiteten, sekundären prinzipiell ablehnen ⁴⁾ und für jene einen Vorzug und eine stärkere Bewegungsfreiheit verlangen ⁵⁾, kommen sie zu einem ergiebigen System der gerechten Abstufung, die sie als unbedingt gültige Begründung (ta'ill) anerkennen. Eigentliche Fälle und Bedeutung erfährt diese Methode aber erst durch die Verknüpfung des asl- und far'-Begriffes mit dem Doppelbegriff der Aehnlichkeit (šibh) und Verschiedenheit (farq). Indem sie nämlich zwischen zwei Grössen, die objectiv betrachtet häufig gar nichts miteinander zu tun haben, irgendeine innerlich-sachliche oder äusserlich-schematische Aehnlichkeit entdecken, nehmen sie sich das Recht, auch die Funktionen und Wirkungen der beiden verglichenen Worte in Beziehung zu bringen ⁶⁾. Je nachdem, ob sie viel oder wenig, mindestens jedoch zwei ⁷⁾ Aehnlichkeits-

1) 255, 8 ff. 2) 241, 4. 3) 248, 8.

4) التسمية بين الاصل والفرع لا يجوز لان الفروع ابداً تنقطع عن
درجة الاصل. 22, 18 f. 23, 8 ff. 100, 11.

5) الاصل يتصرف ما لا يتصرف الفرع. 255, 16.

6) Als Beispiel einer lächerlich erkünstelten Vergleichung vgl. 91, 6 ff.

7) 77, 14 يجرون الشيء مجرى الشيء اذا شابهه من وجهين. Eine Aehnlichkeit auf Grund von 3 Gesichtspunkten 144, 7, eine besonders starke, durch fünf Momente begründete 22, 18 ff. 98, 20 ff.

Gerechtigkeit (taʿāḍul) bei völlig inkommensurablen Grössen angewendet ¹⁾, und endlich werden auch hier einige unmöglich ins analogistische Schema einzuordnende Kuriosa als falsch und schlecht abgelehnt ²⁾.

Dieses Schema, das für die Formenlehre im Grunde genügt, reicht für die Syntax nicht aus; es würde im komplizierten Aufbau des Satzes noch viele Willkürlichkeiten als möglich und erlaubt gelten lassen müssen. Diesen Mangel haben die Grammatiker durch die Einführung eines neuen Begriffes geschickt beseitigt. Ist die strenge Analogie nämlich eine Proportion, in der aus der Gleichheit zweier Grössen für die zweite dieselben Rechte wie für die erste gefolgert werden ³⁾, so haben sie, um die natürliche Abstufung in der menschlichen Rede und die Vielgestaltigkeit und Freiheit im Satzbau zu erklären, neben dem Begriff der Gleichheit auch den Begriff der Verschiedenheit eingeführt ⁴⁾. Wörter oder Wortgruppen, die eine spezielle, eigentlich nur ihnen zufallende Aufgabe (ḥuṣūṣ) zu erfüllen haben, oder zum mindesten in grösserem Masse als andere zu erfüllen haben, werden in Ausübung dieser Aufgabe für besonders stark (qawī) und ursprünglich wirksam (aṣl) angesehen, während die anderen in diesem Falle für schwach (ḡaʿīf) und nur von jenen abgezweigt (farʿ) gelten ⁵⁾. So räumen

1) 13b, 5.

2) Vgl. z. B. 111, 111.

3) Die Viergliedrigkeit jeder Analogie hat schon Anbari klar erkannt, wenn er Luma' al-adilla (Cod. Leiden Ms. Wainot 1071 fol. 86b ult.) sagt: ولا بد لكل ولما' al-adilla (Cod. Leiden Ms. Wainot 1071 fol. 86b ult.) sagt: ولا بد لكل من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم d. h. Jede Analogie besteht aus den beiden verglichenen Grössen, dem tertium comparationis und der Schlussfolgerung.

4) ليس من شرط الفيلس أن يكون المعيس مساوياً للمعيس عليه 1) في جميع أحكامه بل لا بد أن يكون بينهما مغايرة في بعض أحكامه.

5) Das klassische Beispiel ist die primäre, ursprüngliche Rektionskraft des Verbums (الأكمل في العمل للأفعال), die den Nominibus und Partikeln von Haus aus fehlt. — Ähnlich gilt ihnen der Singular als ursprünglicher und kräftiger als der Plural (60, 1 103, 18). Weitere Beispiele finden sich fast auf jeder Seite des K. al-insāf. Vgl. bes. 273, 13 ff. 275, 1 ff.

verschiedene Arten des Ausfalls¹⁾ und des Aufgebens der eigentlich zu befolgenden Konstruktion im Satze²⁾ und endlich bestimmte stilistisch-rhetorische Gewohnheiten³⁾. Obwohl im allgemeinen die Hinzufügung gegen die Ökonomie und Weisheit, der Ausfall eines Wortes gegen die Gerechtigkeit und die Umstellung gegen die Rangordnung verstößt, kann in bestimmten Fällen, wie die Grammatiker mit Genugtuung feststellen, gerade durch diese Abweichung der gewollte Zweck besser als durch die strenge Befolgung der Grundregel erreicht worden. Mit diesem Argument wird von ihnen z. B. die Wiederholung desselben Wortes zur Verstärkung des Ausdruckes gerechtfertigt; ebenso wie der Zweifel häufig stärker wirkt als die Gewissheit, kann der Ausfall eines Satzes dadurch, dass der Angeredete auf die Folter gespannt wird, zweckdienlicher sein, als der vollständig ausgeführte Satz⁴⁾. Von vornherein jedoch ist keine der angeführten, bedingt zulässigen Abweichungen anzuwenden, nur im Notfalle darf man zu dieser allgemeineren Auffassung des Textes (ittisat) seine Zuflucht nehmen. Wie in der Formenlehre wird ferner auch in der Syntax das Gesetz vom Gleichgewicht und der ausgleichenden

1) Allgemein 219, 3 ff 239, 21 ff. — حذف للعلم (oder لدلالة الحال oder لشريطة التفسير) z. B. 46, 15. 355, 13. — حذف المضاف وإضافة المضاف إليه مقامه z. B. 33, 11. 72, 22 f. 164, 14 ff. 182, 8. — حذف الموصوف وإضافة الصفة مقامه z. B. 52, 9. 149, 21 ff. — حذف المعطوف عليه وحرف العطف z. B. 200, 9.

2) z. B. النصيب على الاختصاص 86, 10. 194, 19. — إضافة المصدر إلى الفاعل (oder المذبح) z. B. 194, 14 ff 203, 10. 353, 10. — Oder schlechthin 87, 4. 231, 2 ff.

3) الحمل على المعنى (oder على الموضع) z. B. 183, 13 ff 207, 11 ff. 323, 21 ff. — 145, 11. 147, 21 ff. — الحمل على الجوار (oder على القرب) z. B. 107, 8 ff. 250, 11 ff 254, 9. — حكاية z. B. 53, 3 ff 213, 15. — لفظ الماضي ومعناه الحاضر z. B. 115, 9 ff. — عطف الشيء على تجاهل العارف z. B. 253, 10 ff. — الشئ والمعنى مختلف

4) Vgl 191, 11 ff.

eine Voranstellung angenommen werden kann, wenn sie die Rangordnung der Worte nicht zerstört ¹⁾, dass der Akkusativ z. B., der im Satzgefüge nicht unbedingt notwendig, sondern nur überschüssig (faḍla) ist, ausfallen oder umgestellt werden kann ²⁾, versteht sich von selbst, dass eine Partikel den ihr gebührenden Platz am Anfang des Satzes aufgeben muss, weil sonst zwei Partikeln mit demselben Zweck und Sinn unnütz nebeneinander zu stehen kämen ³⁾, und dass im Falle der Zweideutigkeit oder, wenn der Sinn des Ganzen darunter litte (naqḍu maʿnan) ⁴⁾, Aenderungen erlaubt sind, ist zwar eine Abweichung von den Grundprinzipien des Satzbaues, ist aber doch eigentlich nur eine Erfüllung der Gesetze der Weisheit und Vernunft.

Wie in der Formenlehre müssen die Basrer auch in der Syntax einige Konzessionen an den Sprachgebrauch machen und eine Anzahl von nur bedingt gültigen Abweichungen aufzählen, deren Anwendung in Erklärung und Normierung nur dann, falls die Grundregel unanwendbar ist, erlaubt sind, sonst aber auch hier möglichst nur auf die bekannten Fälle eingeschränkt werden. Je nachdem, ob sie im Koran vorkommen oder nicht, je nachdem, ob die Zahl der Verse, in denen sie sich finden, gross oder klein ist ⁵⁾, haben sie eine stärkere oder schwächere Kraft. Hierher gehören bestimmte Arten der Umstellung ⁶⁾, der Hinzufügung und Wiederholung von Worten ⁷⁾,

1) Vgl. Frage 9.

2) 267, 23.

3) 95, 10—20 wird auf diese Weise ^{لن} mit folgendem ^ي erklärt. — Ueber das Verbot des Zusammentreffens von zwei Gegensatzpaaren vgl. 205, 3 ff.

4) 45, 14 ff.

5) Aus diesem Grunde hat man später besonders für diese nur bedingt gültigen Ausdrucksweisen Belegverse gesammelt, um ihnen dadurch gleichsam Regelkraft zu geben.

6) z. B. das ^{تقديم وتأخير} 86, 6.

7) z. B. ^{التكرير للتوكيد} 78, 3. 117, 17. 118, 9 ff. 135, 16. 165, 7 ff. 243, 14, 263, 4.

regierte Wort dem regierenden so wie der Diener dem Herrn folge ¹⁾, während andererseits der Bedingungssatz dem Folgesatz vorangehen müsse ²⁾, und der Stellvertreter eines Wortes niemals mit dem vertretenen Worte zugleich vorkommen dürfe ³⁾; das Gesetz der Einfachheit verlangt, dass man einen Wortkomplex lieber als einen, als als zwei Sätze auffasse ⁴⁾. Von der anderen Seite belehrt sie die Erfahrung, dass die Verben die stärkste Rektionskraft ausüben ⁵⁾, Partikeln aber nur dann, wenn sie speziell und nicht allgemein angewendet werden ⁶⁾, dass ferner die Regentia der Verben schwächer sind als die des Nomens ⁷⁾, und ebensowenig auf diese Rektionskraft ausüben, wie die der Nomina auf die Verba ⁸⁾. Ohne einen plausiblen Grund ('illa, 'arid, dāf) darf von diesen Grundregeln und Prinzipien nicht abgewichen werden, und das auch in der Formenlehre schon angeführte Prinzip der bawrischen Grammatiker an dem asl festzuhalten, wird in der Syntax noch viel öfter angewendet ⁹⁾.

Eine Gruppe von unbedingt gültigen, aus der Erfahrung sich ergebenden Begründungen für alle Abweichungen von der Regel, als welche wir in der Formenlehre z. B. die Lautgesetze kennengelernt haben, gibt es in der Satzlehre nicht. Die meisten Abweichungen von den Grundregeln ergeben sich hier logischerweise von selbst. Dass hier und da als Konzession an den Usus

1) 35, 14 259, 11.

2) 259, 7.

3) 87, 10. 151, 18. 133, 5 ff.

4) 121, 9.

5) 57, 22.

6) 38, 9. Eine speziell angewendete Partikel ist z. B. bi, lam, eine allgemein angewendete و oder die Fragepartikel.

7) 233, 8. ^oف ist also schwächer als ^oف.

8) 88, 9. 227, 25. 241, 11. ^oف ist demnach nur Praeposition, kann also ohne

^oف nicht auf das Verbum Rektion ausüben.

9) 172, 23. 261, 12 ff. 303, 5. Und wenn schon einmal vom asl abgewichen wird, dann heisst es ausdrücklich, dass dies nur für diesen einen Fall gelte ^oفبقينا فيما عداك على الأصل. 94, 10. 172, 23. 173, 9. 180, 10.

der Weisheit und Vernunft nachweisen und zeigen, dass der im Ausdruck gewollte Zweck (fa'ida) auf die kürzeste und klarste Weise erreicht ist. Zu diesem Behufe haben sie je nach der stärkeren oder schwächeren Rektionskraft, die die einzelnen Wörter ausüben, und nach ihrer Bedeutung im Satzgefüge ein ganzes System der Rangordnung (rutba, martaba) aufgestellt. Sie gehen auch hier von der Grundaufgabe (aql) jedes einzelnen Wortes und Satztheiles aus. Je nachdem, welche Aufgabe und Wirkung (hukm) ¹⁾ ein Wort, oder welchen eigentlichen Zweck (wad') eine Partikel ²⁾ oder Spracherscheinung hat, und je nachdem, wie sie ihre Aufgabe ganz oder nur teilweise erfüllen, haben sie ihr Recht (haqq) zu beanspruchen ³⁾. Ebensowenig wie z. B. die Partikeln der Bedingung, Verneinung und Frage von der ersten Stelle im Satze, den sie wegen ihres starken Einflusses auf seinen Sinn zu beanspruchen haben ⁴⁾, ohne Grund verschwinden dürfen, darf der eigentlich vernünftige Zweck grammatischer Grundbegriffe wie der der Genitivverbindung, des Zustandsetzes und ähnlicher willkürlich verwischt werden ⁵⁾. Jede Abweichung, die als eine Verletzung der Gerechtigkeit (ma'dila) gilt, hat der das Recht wahrende, gute Grammatiker (muhaqqiq) als unzulässig zurückzuweisen. Auf diese Weise ergeben sich logisch oder durch ausnahmslose Beobachtung bestimmte Grundrektionsgesetze (aql). So ist es z. B. eine Forderung der Gerechtigkeit und Vernunft, dass das

1) حكم im Sinne einer zu leistenden Aufgabe 39, 21. 53, 1 f. 92, 18 ff. 121, 20. 173, 13. 175, 13. 164, 21. 285, 9. — im Sinne der Wirkung des seine Aufgabe erfüllenden Wortes 121, 23. 173, 13. 199, 11.

2) 111, 2 ff. 123, 11. 161, 7. 170, 10. 189, 20 ff. 193, 19 ff.: والاصل في كل حرف ان لا يدلّ الا على ما وضع له.

3) لا يفي z. B. lei-tet nicht dasselbe, was andere Conditionalpartikeln leisten, hat daher auch weniger Rechte 266, 13 ff. قلما قصرت عن احد الامرئين ضعفت. كل شي خرج عن بابه زال مكانته Vgl. 300, 8. عن تصرفها في مواضع نظائرها.

4) 72, 6. 238, 21.

5) 138, 20. 139, 12 ff. 179, 21 ff. 181, 20 — 114, 14 ff. Vgl. ferner 140, 22 ff. 157, 3 ff. 158, 18. 167, 14 ff.

darunter verstehen — sind ihnen verpönt¹⁾; dann lassen sie lieber die ganze Ableitung beiseite und nehmen eine neue Grundform, gewissermassen ein neues Sprachelement an²⁾. Trotz allem Rationalismus geht ihre Kunst aber auch einmal zu Ende. Es bleiben Formen übrig, denen sie ratlos gegenüber stehen, die sie in ihrer Vereinzeltheit nur als Kuriosa (nawadir) anerkennen, die sie aber sonst ignorieren und einfach „nicht mitrechnen“³⁾, weil sie sich nicht ins analogistische Schema fügen⁴⁾. Es wäre ein Unding für einen Basrer, irgend einer dieser Formen normierende Kraft zuzuschreiben. Hierher gehören z. B. auch die unregelmässigen Plurale der Pronomina (هؤلاء u. a.), die sie mit all ihren rationalistischen und schematischen Kniffen nicht ableiten können, und denen sie daher als improvisierten Formen (šigā murtagala) eine Sonderstellung einräumen müssen⁵⁾.

Denselben Analogiegesetzen wie die Formenlehre ist auch die Syntax unterworfen, nur dass sich hier die Grundformen nicht so einfach von selbst wie dort ergeben, weil innerhalb des Satzgefüges im Verhältnisse der Redeteile zueinander viel mehr Freiheiten herrschen als in der Formenbildung. Die Araber haben als Grundformen des Satzes die primitiven Typen des Nominal- und Verbsatzes festgelegt. Da die Abweichung von diesen Grundformen in der Syntax aber eigentlich die Regel ist, und ein streng regelmässig gebauter Satz in praxi so gut wie garnicht vorkommt, so ist hier die rationellschematische Erklärung viel schwieriger. Auch in dem Wirrwarr des Satzbaues müssen die Basrer allenthalben die Gesetze

1) In Frage 118 z. B. darf اشياء nicht als Plural (أشياء) aufgetaucht werden, weil sonst die diptotische Endung willkürlich wäre. Vgl. auch Fr. 107, wo der

Imperativ أَنْخُلْ erklärt wird.

2) Vgl. Frage 40 (كم) und 98 (سوف).

3) لا يُعْتَدُّ بِهِ 5, 16. 63 ult f. 141, 2. 174, 15. 201, 21. 276, 25. 290, 23. vgl. 387, 18 f.

4) 137, 20. 141, 1 ff. 167, 10. 173, 14. 321, 6 f.

5) 221, 19. 280, 19. 283, 1. 292, 7.

Die Basarer müssen, da sie alle Spracherscheinungen aus den gegebenen Grundformen ableiten wollen, das Prinzip haben, auch nur vereinzelt und sogar nur einmal vorkommende Formen zu begründen. Sie kommen da zu Methoden, die wir objektiv schon nicht mehr als Gründe sondern als lächerliche Tricks bezeichnen müssen, die aber vom Standpunkte ihres Systems aus verstanden werden müssen. Das Gesetz des Gleichgewichtes und der ausgleichenden Gerechtigkeit (taʿādul) wird auch auf die Grammatik übertragen, und die nach ihren Regeln sonst nicht zu begründende Verwandlung des Hamza in Wāw im Plurale تحركات damit erklärt, dass die umgekehrte Verwandlung von وجو in اجو dadurch gewissermassen eine Kompensation finde¹⁾; ebenso wird das eigentlich für den Akkusativ reservierte a der Endung im Genitiv der Diptota damit erklärt, dass dadurch die entgegengesetzte Bildung des Akkusativs nach Analogie des Genitivs im gesunden femininen Plurale einen Ausgleich erhalte. Mit der Endung humma der Form اللَّهُمَّ, die sich in kein Schema fügen will, wird man kurzerhand dadurch fertig, dass man sie einfach äusserlich dem jā in يَا الله gleichsetzt, weil beide Silben (هم und يا) zwei Konsonanten und denselben Zweck haben²⁾. Die wirkliche Entstehung der Formen nachzuweisen liegt den Basarern fern, weil sie ja die Abschleifung prinzipiell als Erklärungsgrund ablehnen und nur auf den geltenden praktischen Gebrauch und die wirkliche, augenblickliche Verwendung der Form Wert legen. Wenn die Gründe auch noch so weit hergeholt sind, so bald es nur irgend möglich ist, versuchen sie, alle Formen in das Schema zu pressen³⁾. Ist eine Ableitung einmal begonnen, so muss sie mit einer nach basarischen Begriffen lückenlos vernünftigen Begründung durchgeführt werden. Willkürlichkeiten — was sie wenigstens

1) Asrū 27, 22.

2) 151, 20 ff.

3) Vgl. Frage 96 (الذى) und 96 (هو, هي).

häufig vorkommenden Form oder eines langen Wortes im Gebrauche lehnen sie, wenn kein direkter Grund für den Ausfall vorliegt, prinzipiell ab ¹⁾; auch die Länge eines Wortes allein erkennen sie, da jeder Buchstabe ja ein gleiches Recht auf Erhaltung hat, nicht als genügenden Grund an ²⁾. Eigentlich ist ein Ausfall überhaupt nur am Wortende und nicht in der Mitte erlaubt ³⁾, die Annahme des Verschwindens eines vokallösen Konsonanten wird ferner leichter anerkannt als die eines mit Vokal ⁴⁾, auf jeden Fall aber lehnen die Basrer den Ausfall eines Konsonanten, der irgend einen „Zweck“ oder eine bestimmte Aufgabe im Worte zu erfüllen hat, ab ⁵⁾. Das Recht der Grundform muss endlich bei allen Erleichterungen doch so weit gewahrt werden, dass jede Änderung zum mindesten einen Hinweis (dalāl, dalāla) auf die ursprüngliche Form im Worte selbst zu hinterlassen hat ⁶⁾.

Die letzten Bemerkungen haben gezeigt, dass wir mit dem Ausfall innerhalb eines Wortes die Grenze zwischen unbedingt und bedingt gültigen Erklärungen bereits überschritten haben. Zu diesen gehören u. a. auch die Annahme einer Vokalharmonie (itbā⁷⁾) und die Dehnung eines kurzen (iābā⁸⁾) oder die Kürzung eines langen Vokals (iǧtizā ..bi..an) ohne notwendigen Grund ⁹⁾. Diese Momente haben nur beschränkte Beweiskraft. Ihr Vorkommen wird nur für die bestimmten und bekannten Fälle anerkannt, darüber hinaus aber nur ungern als Erklärungsprinzip bei neuen Formen verwendet.

1) 288, 19 الحذف لثثرة الاستعمال ليس بغياس.

2) 146, 6 كثرة الحروف 321, 5 — العلول لا يمنع تغرير الكلمة على حذفها.
3) 20, 18 f. 269, 23 f. 323, 12. Auf keinen Fall aber darf jemals mehr als ein Buchstabe als ausgefallen angenommen werden (177, 19).

4) 98, 7 f. حذف اللام لولي من العين.

5) 209, 9 حذف الحرف المتحرك من حذف الساكن لسهل من حذف الحرف المتحرك.

6) 20, 18 f. 269, 23 f. 323, 12.

7) 42, 21 f.

8) 211, 6 — 11, 9 — 168, 23 f. 185, 16. 222, 11 f.

Zweideutigkeit (lubb, lubbā) vorliegt, werden Aenderungen erlaubt ¹⁾. Ebensovienig ferner, wie zwei sich widersprechende Endungen in einem Worte zusammentreffen dürfen ²⁾, wird auch die Vereinigung zweier dem gleichen Zwecke dienender Affirmativa erlaubt ³⁾, weil diese unnötige Häufung als unweiss und nicht mehr zweckdienlich empfunden wird. Aus diesen Voraussetzungen ergeben sich als anerkannte Formen der Erleichterung die Umwandlung eines Konsonanten in einen anderen (qall) oder die Versetzung von einem Orte zu einem anderen innerhalb des Wortes (naql) oder der Ausfall (haḍf, isqāt). Zwei dieser Erscheinungen dürfen aber als den eigentlichen Zweck der Erleichterung übertreibend nicht zusammentreffen ⁴⁾. Innerhalb der einzelnen Erleichterungen gelten wiederum vernünftige Regeln. Die Verwandlung eines schweren Lautes in einen leichteren wird als triftigerer Grund anerkannt als der umgekehrte Fall ⁵⁾. Der Ausfall als die radikalste Art der Erleichterung geht dem Recht (haqq), das jede Form auf ihre Erhaltung hat, am schärfsten zu Leibe; daher sind bei ihm die Beschränkungen am grössten, nur im Notfalle darf er angewendet werden ⁶⁾. Den uns geläufigen Begriff der „Abschleifung“ einer

1) 6, 6. 31, 10 ff 114, 19, 23. 241, 6. Einigen gilt allerdings die Möglichkeit der Zweideutigkeit nicht als genügender Grund, vom *ori* und *qas* abzuweichen. Ibn Ginnī (Hiz. 3, 337, 7) sagt z. B. mit Beziehung auf die Form أَتَا (zu alle 3 Cases (vgl. Inṣāḥ 6, 23 ff): *من العرب من لا يخاف اللبس ويجرى اللبس على أصل فيباس*.

2) 19, 10 *لا يجوز أن يجمع في اسم واحد علامتان متضادتان*. Vgl. 316, 17, wo auch das *جمع ضلحين* verboten wird.

3) 7, 7 ff 12, 11, 21 20, 9 ff *لا يجوز للجمع بين شيين في كلمة واحدة*. Vgl. 149, 9.

4) 329, 5 *المؤالة بين اعلائين لا يجوز*. So wird z. B. auch 167, 6 die Verkürzung des schon an sich genügend leichten diennadikaligen Nomens als Ueberschreitung (*ighal*) angesehen. Deswegen wird ferner der Ausfall auch nur eines Buchstaben in der Partikel überhaupt verboten, weil diese als verkürztes Verbum schon leicht genug ist.

5) 5, 7 ff *قلب الالف الى الاخف اولى من قلب الاخف الى الالف*.

6) 4, 11 ff wird über die Vorzüge des *قلب* vor dem *حذف* gesprochen.

1. **Unbedingte Gültigkeit als Erklärungs- und Normierungsprinzipien.** Diejenigen, deren Anwendung zwar häufig gut belegt ist, die aber nicht allgemein nachweisbar sind, stehen an zweiter Stelle; sie haben nur bedingte Kraft ¹⁾. An letzter Stelle kommen diejenigen, bei denen sich eine analogistische Begründung nicht finden lässt, und die nur in vereinzelt Fällen angewendet werden; sie haben nur in diesen Existenzberechtigung, sind aber als Erklärungsprinzipien von vornherein abzulehnen ²⁾.

Auch bei Anbari lassen sich natürlich diese beiden Gruppen von unbedingt und bedingt gültigen Begründungen nachweisen. Die Gesetze der Lautphysiologie, die die Araber schon früh aufgestellt haben, gelten als unbedingt gültige Erklärungen von Abweichungen. Sie haben den Zweck der Erleichterung (taḥfīf) und heben die Schwierigkeit der Aussprache (istīqāl), die sich durch Zusammentreffen von nichtvereinbaren Vokalen und Konsonanten in den Grundformen ergibt, auf. Es wird z. B. die strenge, harmonische Aufeinanderfolge der Vokale verlangt; a gilt den Arabern als leichtester, u als schwerster Vokal. Ebenso haben sie die Konsonanten in Gruppen eingeteilt und auch hier Gesetze für mögliche und unmögliche Verbindungen aufgestellt. Hierher gehören die allgemein gültigen Abweichungen infolge des Zusammentreffens zweier gleicher Konsonanten (iğtimāʿ al-amṯāl), besonders zweier Hamzas (iğtimāʿ al-hamzātāini), infolge des Zusammentreffens zweier vokalloser Konsonanten (iltiqāʿ as-sākināini), infolge der Wirkung der Kehl- und Dehnungslaute (ḥurūf al-ḥalq, ḥurūf al-ʿilla) auf die ihnen benachbarten Vokale und Konsonanten. — Unbedingte Gültigkeit haben ferner die Grundgesetze der Logik und Vernunft. Wenn die Gefahr der

1) 277, 24. حمل الأقل الاتدر على الأعم الأكثر أولى من حمل الأعم الأكثر على الأقل الاتدر.

2) المصير لى ما لا نظير له فى كلامهم مردود (369, 6. 296, 14). Die Umkehrung dieses Satzes ist: الحمل على ما له نظير أولى من جملة على ما ليس (8, 11. 8, 13. 265, 3).

matiker hat das Recht, auf dieser Grundform zu beharren und jede Abweichung als nicht genügend begründet abzulehnen. Dieses Gesetz des Festhaltens an dem *asl* nennen die Basarer *istiḥab al-ḥāl*¹⁾, wenden es jedoch nicht allzuhäufig an, weil die meisten Abweichungen zu gut belegt sind. Die Abweichungen bekommen als solche aber erst dadurch Giltigkeit, dass man sie als aus der Grundform ableitbar (*farʿ*) nachweist. Solche Abweichungen aber, die sich einerseits unmöglich in diesen Schema der Grund- und Nebenformen einfügen, die man aber andererseits infolge ihres Vorkommens nicht wegdisputieren kann, haben nur in ihrer Vereinzeltheit (*ṣuḡūf*) Giltigkeit²⁾; der Grammatiker hat nicht das Recht, gleiche Formen nach ihrer Analogie zu bilden, während die Formen, die er durch irgendeine Art der anerkannten Begründung (*taʿlīl*) von den Grundformen abgeleitet hat, eben durch diese Begründung auch Allgemeingiltigkeit erhalten.

Schon früh bildete sich ein vielverzweigtes System solcher Ableitungsregeln aus. Nachweise für die Richtigkeit dieser scheinbar unregelmässigen Formen sind die Häufigkeit ihres Vorkommens und die äusserlich schematische oder innerlich rationelle Folgerichtigkeit der Ableitung der abgeleiteten Formen aus den Grundformen. Je nachdem, in welchem Masse diese beiden Kriterien, der *Usus* (*istīmāl*) und die Analogie (*qiyās*) in jedem Falle nachzuweisen sind, ist es erlaubt, weitere Formen nach ihrem Muster zu bilden. Diejenigen Formen nun, die durch analogistische Begründung aus den Grundformen hergeleitet sind und ausserdem allgemein angewendet werden, gelten den Grundformen an Güte gleich und haben wie diese

1) 52, 17. 134, 17. Anbārī definiert es im *ʿUṣūl al-ḥāl* (Ms arab. Paris 1013 fol. 103v) folgendermassen: *وَأَمَّا اسْتِصْحَابُ الْحَالِ فَابْتِغَاءُ حَالِ الْكَلِمَةِ عَلَى مَا يَسْتَحْكَمُ فِي الْأَصْلِ عِنْدَ عَدَمِ نَبِيلِ النُّعْلِ عَنِ الْأَصْلِ*.

2) 251, 11. الشُّذُوزُ الَّذِي يَفْتَضِرُّ فِيهِ عَلَى السَّمْعِ لَعَلَّتَهُ وَلَا يَغْلَسُ عَلَيْهِ لَاتِهِ لَيْسَ كُلُّ مَا حُدِيَ عَنْهُمْ يَغْلَسُ عَلَيْهِ.

seinen Zweck in der bestmöglichen Weise zum Ausdruck bringen. Diese gegenseitige Beziehung von Sprache und Vernunft aufzuzeigen, ist die vornehmste und schwerste Aufgabe des Grammatikers baarischer Schule. Er muss daher die gesamte Sprache, die er empirisch kennenlernt, in die sich von selbst ergebenden logischen und rationalen Kategorien einordnen, in ihnen die Vernunft aufzeigen und auch alle Abweichungen als nur scheinbare und vernünftig begründete nachweisen. Die Araber unterscheiden daher nicht wie wir die natürliche Einteilung der Grammatik in Formenlehre und Syntax, sondern die *ganze* Sprache als harmonischer Ausdruck des Vernünftigen muss ebenso wie die Natur, wie die Logik und wie die Gesellschaft Gesetzen unterliegen, die für ihren gesamten Fragenkomplex allgemeingiltig sind und überall dieselben Regeln und überall dieselben vernünftigen Abweichungen zeigen. Da die gesprochene Sprache in ihrer Vielgestaltigkeit ein Feind dieser uniformierenden Harmonie und dieser durch einen Zweck bestimmten Vernunft ist, so ist die Konstruktion des grammatischen Schemas sehr kompliziert.

In der Formenlehre ergeben sich die Schemata der Regelmässigkeit von selbst. Durch Beobachtung werden ausnahmslos angewendete Grundformen festgestellt, und von ihnen aus nach dem Gesetz der strengen Analogie und Gleichförmigkeit (tašakul) Weiterbildungen vorgenommen, sodass alle zusammengehörigen Abteilungen in sich genau harmonisch gebaut sind¹⁾. Jede dieser ausnahmslos gültigen Grundformen, die zum Teil unseren regelmässigen Paradigmata entsprechen, heisst *asl*. Sie ist in sich begründet und bedarf keiner Ableitung mehr²⁾. Der Gram-

1) z. B. 3, 24. كملوا انماضي على المضارع مراكمة لما بنوا عليه كلامهم من اعتبار حدم المشاكلة والمحاظلة على ان تجرى الابواب على سنن واحد Aehalich 4, 10, 21. 105, 1, 9. 323, 9, 11.

2) Vgl. 103, 15 وما يستغنى بنفسه ولا يفتقر الى غيره اولى بان يكون اصلا مما لا يقوم بنفسه ويفتقر الى غيره.

ausgeprägter und präziser ist, so ist er, glaube ich, ein guter Führer, wenn man versucht, aus seinen Berichten die grammatischen Prinzipien beider Schulen in der Erklärung und Normierung der sprachlichen Erscheinungen und ihre methodischen Grundanschauungen zu abstrahieren. Das basrische System als das wichtigere und siegreiche, als das ausgearbeitetere und ausführlichere von beiden stelle ich voran.

1. DIE ANALYTISCHE METHODE DER BASRER.

Die Sprache ist nach streng basrischer Auffassung ein treuer Spiegel der Erscheinungen, Dinge und Begriffe, die sie zum Ausdruck bringt. Daher müssen in ihr dieselben Gesetze wie im Denken, in der Natur und im Leben zu beobachten sein¹⁾. Die Sprache ist die ausgesprochene Ratio, das Ideal von Weisheit, Gerechtigkeit, Harmonie und Zweckstrebigkeit, der hörbare Ausdruck der logischen Konsequenz und Präzision²⁾. Sie muss also klar, aber doch mit logischer Ökonomie bestrebt sein, möglichst kurz zu sein³⁾. Jeder Laut, jedes Wort und jeder Satz muss als ein Ausdruck der Vernunft in der vorhandenen Form und an der Stelle, an der er steht, begründet sein und

1) Nur so sind die logischen Vergleiche zu erklären, die zwischen den Tatsachen der Grammatik und den Erscheinungen des täglichen Lebens sowie den Gesetzen der Naturwissenschaft gezogen werden. Vgl. 23, 1, 17. 26, 30. 35, 14. 63, 23. 69, 3 ff. 103, 21. 104, 2. 121, 22. 227, 13. 251, 25.

2) Ausdrücklich und besonders häufig ist von der Weisheit (hikma) und Gerechtigkeit (ma'dila), die in der Sprache zum Ausdruck kommen, die Rede. Vgl. 35, 15. 270, 9. 345, 18.

3) طلبا للايجاز (120, 11 ff.; 353, 11) Mit dieser „Sparsamkeit“ der Sprache erklären sie z. B. 120, 12 auch die Existenz der Partikeln, die eigentlich statt längerer Verba stehen. Daher fordern sie auch, dass weniger vorkommende Dinge und Begriffe auch nur weniger sprachliche Äquivalente haben (s. Frage 68). Hierher gehört der basrische Terminus des استغناء d. h. des Sichbegnügens mit Wenigem, wenn man an ihm genug und das Viele nicht nötig hat (42, 21. 46, 14 ff. 47, 1. 63, 17. 201, 12 ff. 204, 16).

Systeme zustande zu bringen. Diese allmähliche Verwischung und Vermischung der Schulgegensätze soll im 3. Jhdt begonnen und sich im 4. Jhdt d. Fl. vollkommen durchgesetzt haben, und aus diesem Ausgleich soll das grammatische System entstanden sein, das uns in den Werken der Späteren vorliegt.

Worin der Unterschied der beiden Schulen und dementsprechend der Ausgleich selbst bestanden hat, geben die arabischen Philologen nirgends an. Es wird zwar manchemal gewagt, dass die Kufer weitherzig in der Zulassung von sprachlichem Material und der Berücksichtigung von Dialekten und Dichtern, und die Basrer strenger gewesen seien, aber darauf allein kann sich doch nicht das verschiedene System der Grammatik gegründet haben, von dem allenthalben gesprochen wird ¹⁾. Auch Flügel macht hierüber nur gelegentlich wenige und unzureichende Angaben. Trotzdem muss eine scharfe Differenz zwischen den Kufern und Basrern bestanden haben; denn noch drei Jahrhunderte nach ihrem Verschwinden bzw. Aufgehen ineinander wird von ihnen als einem lebendig empfundenen Gegensatz gesprochen. Sogar noch Zamahšari († 538), Ibn Jaʿiš († 643), Sujūṭi († 911) und ʿAbd-al-Qādir al-Baġdādī († 1093) berichten klar und deutlich von den Differenzen der beiden Schulen.

Von den Spezialwerken, die die Streitfragen dieser beiden Schulen behandeln, ist uns nur das Kitāb al-inṣāf fī masaʿil al-ḥilāf des Abu ʿI-Barakāt Ibn-al-Anbārī († 577) erhalten. Auch er gibt aber nicht etwa eine prinzipielle Darstellung der Differenzen im Systeme beider Schulen, sondern bietet nur 121 Einzelfragen aus der Grammatik, die vom beiderseitigen Standpunkte aus erklärt und begründet und dann auf ihre Richtigkeit hin untersucht werden. Da Anbari aber ein guter Dogmatiker war und seine Darstellung daher methodisch ziemlich klar, vielleicht sogar übertrieben, aber dadurch eben um so

1) Vgl. p. 47 Anm. 1.

Literatur werden bei Behandlung einzelner Themen zerstreut „Streitfragen der Basrer und Kufer“ zitiert, einige Grammatiker haben sogar in besonderen Schriften darüber gehandelt. In diesen „Streitfragen“ sieht die Ueberlieferung den Niederschlag wirklich stattgefundener Diskussionen und Kämpfe der beiden Schulen. Die in ihnen niedergelegten Ansichten und methodischen Begründungen hält sie für die wirklichen Ansichten und Argumente der alten Grammatiker, die sie in der wissenschaftlichen Polemik und in bewusstem Gegensatz zu der Meinung ihrer Gegner vorgebracht haben. Die bekanntesten Namen aus der basrischen Schule sind: Quṭrūb († 206), Abū-Zaid al-anṣārī († 215), Agmūʿī († 216), al-Aḥṣā al-ansaf († 221), Abū-ʿUmar al-ḡarmī († 225), Abū-ʿUṭman al-mizīnī († 249), Abū-Ḥatīm as-sijistānī († 250) und endlich Mubarrad († 285), der wiederum der bedeutendste Vertreter der Basrer seiner Zeit gewesen sein soll. Die wichtigsten der wenigen bekannteren kufischen Grammatiker, die im Gegensatz zu jenen überliefert werden, sind al-Mufaḍḍal ad-dabbī († 170), al-ʿAṣṣabī († 231), Ibn as-Sikkī († 213) und Taʿlab († 291), der als Imam der feindlichen Schule und Zeitgenosse des Mubarrad sein persönlicher Rivale war. In diesen beiden Gelehrten sieht die Ueberlieferung den Höhepunkt und in gewissem Sinne das Ende der beiden Schulen. Denn während sie die Kufer mit Taʿlab oder höchstens mit seinem Schüler Abu Bakr b. al-Anbārī († 328) aufhören lässt, gibt sie zwar Namen basrischer Grammatiker noch für ein Jahrhundert länger an ¹⁾, im allgemeinen aber wird die Ansicht vertreten, dass die beiden Schulen dadurch, dass sie aus ihren Heimatsstädten nach der Residenzstadt Bagdad verlegt wurden, zu existieren aufhörten und nach und nach ineinander aufgingen seien. Die neue Schule, die jene beiden alten ablöste, wird die bagdadische oder gemischte genannt. Ihre Aufgabe bestand nach der Tradition darin, eine Synthese der beiden

1) Als jüngster Basrer wird von Anbasī Ibn Baḥbāh († 456) zitiert.

der arabischen Sprachwissenschaft fast ganz ohne Kritik als geschichtlich anerkannt und von da in die neueren Literaturgeschichten übergegangen ist, so muss sie auch den Ausgangspunkt unserer Abhandlung bilden ¹⁾. Die arabische Tradition nennt den Qādi von Basra Abu 'l-Aswad ad-du'ālī († 67) als ersten Grammatiker und bemerkt, dass er zu seinen Studien von 'Alī angeregt worden sei. Seine Lehre sei dann einige Generationen hindurch von seinen Schülern und deren Schülern ausgebaut und vervollkommen worden, bis endlich 'Isa b. 'Umar at-taqafī († 149), Abū-'Amr b. al-'Alā († 154) und Junus b. Ḥabīb († 182) durch genauere Interpretation und Lesung des Korans, durch sorgfältige Beobachtung der sprachlichen Erscheinungen und Sammlung von Gedichten und Sprüchen diese Wissenschaft auf festere Bahnen gelenkt haben. Trotzdem kann man eigentlich erst seit Ḥallī († 175) und Sibawaihi († 177) von einer Grammatik als Wissenschaft sprechen. Der Fortschritt der weiteren Zeit wird mit dem Kampf zweier grammatischer Schulen in Zusammenhang gebracht, der Schulen von Basra und Kufa. Die Sympathie der arabischen Ueberlieferung steht auf Seiten der basrischen Schule, deren Haupt in der ersten Zeit Sibawaihi gewesen sein, und die sich dann noch durch zwei Jahrhunderte rein erhalten haben soll; die Schule von Kufa gilt für jünger; der älteste Name, der uns überliefert wird, ist der des Ru'āsī, eines Zeitgenossen des Ḥallī. Seine Schüler waren Kisāī († ca 183) und al-Farrā († 207), die als Partner und Rivalen des Sibawaihi genannt werden. Diese beiden Schulen entwickelten sich nach der Tradition gegensätzlich nebeneinander und bildeten beide ein System der arabischen Grammatik aus. In der späteren grammatischen

1) Gustav Mügel: Die grammatischen Schulen der Araber. Abth. I (mehr nicht erschienen): Die Schulen von Basra und Kufa und die gemischte Schule. Leipzig 1862 (= Abhandlungen der D. M. G. II, 4), S. 10 f. findet sich die Aufzählung der von ihm benutzten Quellen. — Vgl. ferner Brockelmann: Gesch. d. arab. Litt. I. 1897, p. 96 ff.

Wie ein Wunderbau steht in der Mitte des zweiten Jahrhunderts d. Fl. das Lehrgebäude der arabischen Sprache äusserlich zum mindesten vollkommen vor uns. Sibawaihi ist der Meister, der es aufgerichtet. Vorlagen, Modelle und Studien hat er gehabt und benutzt; wir kennen auch die Namen derjenigen, die vor ihm den Grundriss und die Form durchdacht und beschrieben haben, aber es ist uns so gut wie nichts von ihren Arbeiten erhalten.

Es war schwer, ein grammatisches Gebäude der arabischen Sprache aufzurichten, denn nur wenig Material stand dem arabischen Gelehrten zur Bearbeitung zur Verfügung. Eine eigentliche, anerkannte Schriftsprache existierte noch nicht, die Dialekte mussten von vornherein als einander widersprechend ausgeschaltet werden. Als Norm konnte man ausser wenigen Sprüchen und Schlachtberichten in Prosa nur den Koran und die alten Dichter der vorislamischen und ersten islamischen Zeit zugrunde legen. Getraute man sich auch, an der Poesie hie und da einiges auszusetzen, so musste der Koran als Gotteswort auch sprachlich ohne Kritik für gut und fehlerfrei gehalten werden. Eine eigentliche Schriftsprache mit guter prosaischer Literatur, die sich den alten griechischen Philologen ausser dem Homer in Menge von selbst bot, hatte der arabische Grammatiker nicht zu seiner Verfügung. Durch diesen Mangel und die Eigenartigkeit der benutzbaren Quellen erklären sich in erster Linie die Schwächen der einheimischen Grammatik.

Die arabische Tradition hat uns in verschiedenen biographischen Sammelwerken eine Darstellung von dem Entwicklungsgang dieser reinsten aller arabischen Wissenschaften erhalten. Da diese Ueberlieferung von den europäischen Gelehrten übernommen, auch von Flügel in seiner Darstellung der Anfänge

EINLEITUNG.

Ueber die von mir benutzten Handschriften, über die Anlage der Edition und der Anmerkungen gibt der letzte Teil der Einleitung Auskunft. An dieser Stelle erfülle ich nur noch die angenehme Pflicht, allen denen, die mir durch Rat und That bei meiner Arbeit geholfen haben, aufrichtigen Dank zu sagen. An erster Stelle nenne ich meinen hochverehrten Lehrer, Herrn Geheimen Ober-Regierungsrat Professor Dr. Eduard Sachau, dessen Vorlesungen mich zum Studium des Islam angeregt, dessen wohlwollende Ratschläge mich in meinen Arbeiten ständig gefördert haben, und dem auch dieses Buch seine Entstehung verdankt. Auch der Kgl. Preussischen Akademie der Wissenschaften, die durch Bewilligung eines Theiles der Druckkosten das Erscheinen des Buches ermöglicht hat, sage ich hierdurch öffentlich Dank. Herr Dr. A. van Ophuysen von der holländischen Gesandtschaft in Constantinopel und der Pater Herr Pedro Blanco im Escorial haben mich durch die Freundlichkeit, mit der sie mir grössere Partien aus den Anbari-Handschriften ihres Wohnortes verglichen haben, verpflichtet. Se. Exzellenz Herr Dr. Halil Bey und Herr Dr. Neufach in Constantinopel hatten zuvor die Güte gehabt, ebendort einige Stellen für mich zu kollationieren. Am letzten und nachdrücklichsten nenne ich Herrn Assessor a. D. Dr. Josef Weiss in Bonn, dessen grosse Hilfsbereitschaft und dessen noch grössere Gelehrsamkeit diesem Buche sehr zugute gekommen ist. Nicht nur dass er mich bei der Korrektur der arabischen Bogen unterstützt hat, hat er mir auch für die Erklärung des Textes und besonders der Verse wertvolle Winke gegeben. Ich schliesse mit einem Danke an die Leidener Universitätsbibliothek, die mir mehrere Jahre ihre wertvolle Handschrift überlassen hat, und an Herrn C. Peltenburg, der alle meine Wünsche bei der Drucklegung in liebenswürdiger Weise erfüllt hat.

Berlin, im Mai 1912.

GOTTHOLD WEIL.

VORWORT.

Ta'lab, der Imam der Kufer, soll dem Abū Bakr b. Muḡāhid mit folgenden Worten sein Leid geklagt haben: „Die Exegeten haben den Koran bearbeitet und haben etwas erreicht, die Traditionsgelehrten und Juristen haben die Tradition und das kanonische Recht bearbeitet und haben beide auch etwas erreicht; ich aber habe mich nur mit dem dummen „Zaid und 'Amr“ herumgeplagt, und da möchte ich wissen: Was habe ich erreicht?“

Diese Klage des alten Grammatikers könnte bei der geringen Beliebtheit, deren sich die arabische Nationalgrammatik unter den Arabisten erfreut, ebenso gut heute gesprochen sein; denn einige werden es sicherlich für einen Anachronismus halten, dass ich 25 Jahre nach dem Erscheinen des wackeren Ibn Ja'nā noch einem andern Grammatiker zur Herausgabe verhehle. Solange aber die Forderung Steinthals nach einer Geschichte der semitischen Sprachwissenschaft oder wenigstens nach dem Nachweise des Zusammenhanges zwischen der Sprachbetrachtung und dem geistigen Zustande des Volkes für die arabische Grammatik noch nicht erfüllt ist, wird man dieser Disziplin den ihr gebührenden Platz unter den islamischen Wissenschaften nicht vorenthalten dürfen. Wie manches wir aus ihr für unsere Kenntnis der wissenschaftlichen Methode und der geistigen Struktur des Islam überhaupt noch lernen können, glaube ich an einigen Stellen meiner dem Text vorangestellten Einleitung dargetan zu haben. Da man aber auch die anderen islamischen Wissenschaftszweige nicht nach den Absurditäten ihrer schlechtesten Vertreter beurteilt, wird man auch in der Nationalgrammatik über viele Abgeschmacktheiten und Entgleisungen der jüngeren arabischen Philologen milde hinwegsehen müssen.

MEINEM HOCHVEREHRTEN LEHRER
HERRN GEHEIMEN OBER-REGIERUNGSRAT
PROFESSOR DR. EDUARD SACHAU
IN DANKBARKEIT
ZUGEWIDMET.

۲۱۱۰۴	داخله نمبر
۱۴۵	فن نمبر
ع ۷۲	کتاب نمبر

ABU'L-BARAKĀT IBN AL-ANBĀRI

DIE GRAMMATISCHEN STREITFRAGEN DER BASRIER UND KUFER

HERR AUSGEGEBEN, ERKLART UND EINGELEITET

VON

GOTTHOLD WEIL

—

BUCHHANDLUNG UND DRUCKERLI

VERLAG
E. J. BRILL — LEIDEN

1913

ABU'L-BARAKĀT IBN AL-ANBĀRĪ

ABU'L-BARAKĀT IBN AL-ANBĀRI

DIE GRAMMATISCHEN STREITFRAGEN DER BASRER UND KUFER

HERAUSGEGEBEN, ERKLÄRT UND EINGELEITET

VON

GOTTHOLD WEIL

BUCHHANDLUNG UND DRUCKEREI

VERMISCHT

E. J. BRILL — LEIDEN

1913



